

* (فهو ست الجزء الثاني من حاشية الدسوقي على الشرح الكبير) *

صفحة

باب الزكاة	٢٠
باب المباح	١٧
باب في الاختيار	٣٥
باب الايمان	٢٧
باب في النذر	٥٨
باب في الجهار	٦٩
فصل في الجزية	٩٣
باب المسابقة	١٠٥
باب الخصائص	١٠٢
باب في الشكاح	١٠٥
فصل في خيار الزوجين	١٦٣
فصل في أحكام السداني	١٧٢
فصل في تعجيل القسم	٢١٩
للزجان في الميت	
فصل في جاز الخلع	٢٢٦
فصل طلاق السنة	٢٣٨
فصل في ترك ما هل	٢٤٢
فصل في ذكره حكمه في ما هل	٢٧٨
في الطلاق	
فصل في الرجعة	٢٨٦
باب في الابل	٢٩٧
باب الفقه	٣٠٨
باب الامان	٣٢٥
باب تعدد حرة	٣٣٥
فصل في تعجيل الاستبراء	٣٥٢
فصل في تداعيل العدد	٣٦٢
باب في الرضاع	٣٩٥
باب النفقة	٣٧٠
فصل في الحضانة	٣٨٧

توفي في سنة ١٢٠٠ هـ

في دار الفناء في دار الفناء

على يد من لا يدري

في يد من لا يدري

في يد من لا يدري

في يد من لا يدري

في يد من لا يدري

في يد من لا يدري

في يد من لا يدري

في يد من لا يدري

في يد من لا يدري

في يد من لا يدري

في يد من لا يدري

في يد من لا يدري

في يد من لا يدري

في يد من لا يدري

في يد من لا يدري

في يد من لا يدري

في يد من لا يدري

في يد من لا يدري

في يد من لا يدري

في يد من لا يدري

في يد من لا يدري

في يد من لا يدري

في يد من لا يدري

في يد من لا يدري

في يد من لا يدري

في يد من لا يدري

في يد من لا يدري

في يد من لا يدري

في يد من لا يدري

في يد من لا يدري

الجزء
الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

(باب الذكاة)

(قوله بمعنى التذكية) اشار الى أن الذكاة اسم مصدر بمعنى الصدد والمراد الذكاة المحقة في الذبح فلا مردان العقر والحمر من افراد الذكاة ولا يشترط فيها قطع الحلقوم والودجين وخرج عن قوله قطع الحنقي والنهش فلا يسمى ذبحا وقوله لا غيره أى لا قطع غيره (قوله نكاح انشاء) أى يجوز لنا نكاح نكاح انشاء وقوله فدخل السكابي أى وخرج الجوسى لان السكابي يجوز لنا نكاح انشاء الجوسى (قوله ليست على بابها) أى بحيث يصير المعنى يجوز له نكاح انشاء ويجوز لنا نكاح انشاء والآن نخرج السكابي مع أن ذبحه صحيح (قوله فلو بقي الخ) وهذا فرع على كلام المتن (قوله في الاكفاء الخ) لف ونشر مرتب فالأكثر ارجاع لابن القاسم وعدمه راجع لسهنون (قوله فلا يؤكل ما ذبح من القفا) أى ولا من إحدى صفحتي العنق لأنه يقع قبل تمام الذكاة أى لأنه قطع النخاع قبل تمام الذكاة والنخاع مع أىض في قفا العنق والظاهر وقوله فلا يؤكل ما ذبح من القفا أى سواء كان الذبح في ضوء أو ظلام قال في التوضيح لو ذبح من القفا في ظلام ووطن أنه أصاب وجهه الذبح ثم تبين أنه خلاف ذلك لم يؤكل نص عليه في النوادر وقوله من المقدم المراد أنه ليس من إحدى صفحتي العنق ولا من المؤخر فلا يضرب انحراف القطع من المقدم اليه إذ لم يصدق عليه أن الذبح من الصفحة كما في (قوله ولا يفهم لقوله لم تساعد) أى بل فعل ذلك ابتداء مع كون السكين حادة لم تؤكل على المعتمد لخالف سنة الذكاة (قوله وإن عاد عن قرب أكلت برفع يده

لاختيارا (واضطرارا) أي والقرض انه رفع يده بعد انفاذه فاعادها لمبحث (وتركت لم نعيش وما باتى
 من ان منفوذا المقاتل لا يعمل فيه ذكاة هو في منة وذا بغير ذكاة وما هنا بذكاة وهذا التفصيل أحد
 لأقوال خمسة وهو قول ابن حبيب ورجحه ابن سراج قياسا على من سلم ساهايا وعاد عن قرب واصلمها
 كفي المواق الثاني قول سحنون لا توكل اذ ارفع يده قبل التمام عاد عن قرب او بعد وهو ظاهر
 المصنف لان ظاهره انه متى رفع المذبح يده قبل التمام لم توكل عاد لها عن قرب واقصر عليه
 وقيل بذكرها كلها مطلقا عاد لها عن قرب او عن بعد وقيل ان رفع معقة المذبح لم توكل ومختبرا اكلت
 وقيل عكسه اه بن (قوله او بعد) اي رفع اختيارا واضطرارا فعلم ان اقسام المسئلة ثمانية
 وذلك لان رفع يده قبل تمام الذكاة اما ان يكون بعد انفاذ شيء من المقاتل او قبل انفاذ شيء منها
 وفي كل امان ان يعود عن قرب او بعد وفي كل امان ان يكون الرفع اختيارا واضطرارا فتوكل في ستة منها
 دون اثنين وهما اذا كان الرفع بعد انفاذ شيء من المقاتل وعاد عن رفعه اختيارا واضطرارا
 ولا فرق بين ان يكون الزاجع ثانيا هو الاول واغبره ولا بد من النية والتسمية ان عاد عن بعد مطلقا
 او عن قرب وكان الثاني غير الاول والالم يحتاج لذلك كما قاله الطحيني (قوله فلا بد من النية) اي
 واما ان عاد عن قرب فلا يحتاج لتحديد النية والتسمية ان كان الزاجع ثانيا هو الاول اما ان كان غيره
 فلا بد من تحديدهما (قوله ولا يحيد القرب الخ) اي الذي لا يحتاج فيه الى تحديد نية وتسمية عند
 عدم انفاذ المقاتل وتوكل فيه عند انفاذها وهذا مبني بقوله سابقا والقرب والبعد بالعرف (قوله
 كما قيل) اي كما قال بعضهم اخذ من فتوى ابن قدامح في ثورا فحمله الجزار وجرحه فقام هاربا والجزار
 وراءه ثم اضبعه ثانيا وكل ذبحه فافتى ابن قدامح بأكاه وكانت مسافة المهرب ثلاثمائة باع فقال
 بعضهم فتوى ابن قدامح بالا كل في هذه النازلة تقتضي ان حد القرب ثلاثمائة باع فيرد عليه بما قال
 ما لشارح من ان هذا التحديد لا يوافق عقل ولا نقل على ان فتوى ابن قدامح هذه لا دلالة فيها على
 التحديد لمسافة القرب لاحتمال ان تكون الذبيحة في تلك النازلة لو تركت لعاشت وقد علمت انها
 توكل مطلعا عاد عن قرب او عن بعد فتأمل ذلك (قوله بطل التحديد) اي تحديد القرب بما ذكر
 من الثلاثمائة باع (قوله والذكاة في البحر) اي المتحققة في البحر من التحريم تحتق العكس في جزيه
 (قوله من يميز بينا) استغنى المصنف عن ذكر التمييز وكونه بينا كنهال ذكرهما في الذبح فاعل
 اصله طعنه اي طعن من تقدم فحذف فاعل المصدر اتسكا لا على ما تقدم (قوله وشهر ايضا الخ)
 ما اتفق القول المعتمد عليه من انه لا بد من قطع الخلقة والودجين وهو مذهب سحنون والرسالة اتبعه
 بذكر قول ابن القاسم في العتبية من الاكفة بنصف الخلقة والودجين (قوله والودجين عطف
 على نصف الخلقة) اي الاكفة بنصف الخلقة وتمام الودجين كذا قرر ابن غازي وتبعه
 شارحنا في كلامه مسألة واحدة وقد حكى ابن بركة في شرح التلثين اتشبهت في ثلاث صور
 نصف الخلقة مع تمام الودجين وفي تمام الخلقة مع نصف كل ورج وفي نصف كل من الثلاثة
 واما قطع الخلقة مع أحد الودجين فقط فلم يشهر الا كل وقد قرر الشارح بهرام كلام المصنف على
 هذا الذي قاله ابن بركة فقال وشهر الاكفة بنصف الخلقة وهذه مسألة يعني مع تمام الودجين
 وقوله والودجين مسألة أخرى يعني نصف الودجين مع تمام الخلقة اي مع نصفه ومن هذا تعلم ان
 ما قرره الشارح بهرام كلام المصنف هو الاول انظر (قوله واتسالا) اي كالجوسي اذا تنصر
 (قوله وعطف على بينا) اي لا على تنصر اي لا يهاجم قصر هذه الشروط على الجوسي مع
 انشائها في اياحة ذبيحة الكسبي (قوله يعني انه يصح ذبحه) اي الكسبي والاولى ان يقول يعني

انه يجوز ذبحه بدليل قوله لا آتى فان وجدت الشروط الثلاثة جاز ذبحه اياها جاز كل مذبوحه وبدليل
قوله لان كان مملوكا لم يكره فانه يكره كله فان الكراهة تجتمع الصحة وحيتئذ فلا يصح جعل قوله
لنفسه شرطاً في الصحة (قوله لان كان مملوكا لم) اى او كان مشتملاً بدينه وبين مسلم (قوله على أربع
القولين الاتيين) اى فى قوله وفى ذبح كائى مسلم قولان وفيه ان كلامه هنا يقتضى ان القولين الاتيين
بالكراهة والمنع وهو مخالف لما حل به كلام المصنف فيما يأتى فانه حل القولين على الجواز والمنع نعم كل
من الحائمين صحيح لان المسئلة ذات اقوال ثلاثة كما سيأتى بيانها (قوله لان ذبح اليهودى المخ واما ما ذبحه
نصرانى فانه يحل لنا كله فقول المصنف مستحله خاص باليهودى والشوط الذى قبله وهو قوله لنفسه
وما يأتى من عدم الذبح للصنم عام فى اليهودى والنصرانى (قوله ان لم يرغب عليها) اى فان غاب عليها
لم توكل وهذا التفصيل هو المشهور من المذهب ابن رشد القياس انه اذا كان يستحل اكل الميتة انه
لا توكل ذبحته ولو لم يرغب عليها لان الذكاة لا بد فيها من النية واذا استعمل الميتة فكيف ينوى الذكاة
وان ادعى انه نواها فكيف يصدق وقبله الباجي وابن عرفة واعلم ان ما ذكره المصنف من ان المشهور
أكل ذبائحهم وان اكلوا الميتة ان لم يرغبوا عليها بناء على المعتمد من ان نية الذكاة لا تشترط من الكافر
وما قاله غيره من عدم الاكل مطلقاً غاوا علمهم لا بناء على ان نية الذكاة لا بد منها فى حق كل مذك
وسأأتى ذلك المخلاف (قوله لا يصح ان يدعطف على ينأخ) اى قطع صبي بمنزلة ينأخ لا قطع صبي بمنزلة
ارند لانه لا يجوز لنا نكاح اثنائه اوانه عطف على مقدراى قطع بمنزلة ينأخ على دية لا قطع صبي بمنزلة
وانما ذكره وان علم من قوله ينأخ لثلاثتهم انه لا يكتفى بالبرية كانت ردة غير معتبرة وان
ذكاته معيبة (قوله وعدم منأخه) اى وعدم جواز نكاح اثنائه (قوله لمن) اراد به كل ما عدا
من دون الله بحيث يشمل الصنم والصليب وغيرهما كعيسى (قوله وهى الابل) اى وكذا حمار
الوحش والمراد بذي الظفر كل ما كان ليس بمشتوق الخف ولا منفرج الاصابع يخرج الدجاج
لا تفراج اصابعها وقال البيضاوى كل ذى ظفر اى كل ذى غناب وحافر ويسمى الحافر ظفراً مجازاً
ولذلك دخلت حمار الوحش (قوله بأن قصد التقرب له) اى واما ما ذبحوه بقصد اكلهم منه ولو
فى اعيادهم (ولكن سمي عليه اسم عيسى او الصنم تبركاً بهذا كراهته) وهو الا فى المصنف
والمحصل ان ذبح اهل الكتاب اذا قصدوا به التقرب لاهلهم بان ذبحوه لاهلهم فرباناً تركوه لها
لا يتفعون به فانه لا يحل لنساء اكله ان ليس من طعامهم لاهلهم لا يتفعون به وهذا هو الماردها واما
ما يأتى من الكراهة فى ذبح الصليب فالمراد ما ذبحوه لانفسهم بقصد اكلهم منه ولو فى اعيادهم كما
سموا عليه اسم الهتهم مثلاً تبركاً بهذا او كل كره لانه تناولهم عظيم وطعام الذين اوتوا الكتاب هذا
مأصل ما ذكره من فلم يعول على ذكر الله وعلى ذكر الهتهم والذى عذبه اشباخنا المصربون ان المراد بذي
الكتاب الصنم الذى لا يوكل هو الذى ذكر اسم الصنم عند ذبحه بان قيل باسم الصنم مثلاً بدليل اسم الله
والحال انه جعل ذلك محلاً كالله أو تبركاً به برك الالهية واما ما ذبح للصنم فاجداً الهذا نوايه
كذبح المسكين لا يوليئهم والحاصل انه ذكر اسم الله عليه فهو المأكروه الا فى قوله وذبح الصليب
أو عيسى وكلام شارحنا يدل فيما يأتى لما قاله المصربون ولعل كلامهم هو الا يظهر لان اهل الكتاب
لا تبركون ما يذبحونه قرباناً لاهلهم هدر ابل يطعمونه لفقراءهم على ان كلامه يقتضى عدم الاكل
من الاولى ولو ذكر اسم الله عليه وهو خلاف عموم ما نهى الدم وذكر اسم الله عليه فكل كراهته يقتضى
الاكل من الثاني ولو ذكر اسم الهتهم فقط وهو خلاف عموم اوفسة اهل لغربايتيه (قوله وشراؤه
منهم) ما ذكره الشارح من كراهة شراؤك منهم هو الصواب خلافاً لما فى خش من الحرمة (قوله

مكزارة الضمير للمعير الذي ينال أي يكره للإمام أن يجعله جزاء أي بذأ حايذ مع ما يستعمله ليدعه
 في أسواق المسلمين (قوله أو في البيوت) أي ينال على كراهة استنابته وقوله وكذا يبيع أي للهم
 أو غيره (قوله من كل ما يعظم به شأنه) أي مثل صبيغ البيض في أيام أعيادهم (قوله فلا يكره
 الشراء من المسلم المذبح له فيه) أن هذا موضوع الخلاف ألا ترى في قول المصنف وفي ذبح كافي لمسلم
 قولان وتقدم للشارح أن الرجح من الكراهة (قوله وتسلف ثمن خمر من كافر) أي وأمالو كان الخمر
 مسلم فباعه فيحرم تسلف ثمنه لأنه لا يملكه إذ يجب على البائع رد ثمنه للبشري وارقته (قوله لكن
 هذا) أي لكن تسلف هذا الثمن الذي يباع به للمسلم أشد كراهة مما إذا كان يباع به لكافر
 (قوله ولو كان أصله) أي الدين وقوله يبيع أي من يبيع (قوله وشعهم يهودي) أي ينال على أن
 الذكاة لا تتبع أي لا تتعاقب بعض الشاة مثلاً دون بعض فلا صحت ذكاته في اللحم شملت الكل
 فلم يحرم الشعهم عندنا لأنه جزء من ذلك وقد ذكر ابن رشد في البيان أن في شعوم اليهود ثلاثة أقوال
 الإجازة والكراهة والمنع وانها ترجع لقولين المنع والإجازة لأن الكراهة من قبيل الإجازة
 قال والأصل في هذا اختلافهم في تأويل قول الله سبحانه وتعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم
 هل المراد بذلك ذبائحهم أو ما يأكلون فمن ذهب إلى أن المراد بذلك ذبائحهم أجاز كل شعومهم لأنها
 من ذبائحهم وبحال أن تقع الذكاة على بعض الشاة دون بعض قال ومن ذهب إلى أن المراد ما يأكلون
 لم يحرأكل شعومهم لأن الله سبحانه حرّمها عليهم في التوراة على ما أخبره القرآن العظيم فليست مما
 يأكلون (قوله أي لا جيل التقرب ينفعهما) أي بشرايه والحال أنه لم يذكر عليه غير اسم الله بل
 ذكر عليه اسم الله فقط أول يذكر عليه اسم الله ولا غيره (قوله لذلك) أي لأجل ذلك أي لأجل
 أن يعود ثواب الصدقة لمن ذكر (قوله وفاسق) أي سوا كان فسقه بالمحارحة كالكوك الصلاة
 أو بالاعتقاد كبدعي على القول بعدم كونه (قوله بخلاف المرأت والنبي الخ) ما ذكره من جواز
 ذكاتها قال ح هو المشهور ومذهب المدونة وفي الموازية كراهة ذبحهما وعليه اقتصر ابن رشد في سماع
 الشهاب وصرح في آخر سماع ابن القاسم بالجواز فيه ما وقوله بخلاف المرقأ الخ أي وبخلاف الأغلب
 فلا يكره ذكاته كما خبره ح قال وحكي في البيان كراهة ذكاته (قوله ولو جنباً أو حائضاً أو حاملاً
 النفساني جواز ذبحهما كما استظهره بعضهم (قوله والكافران ذبح لنفسه الخ) أي فلا يكره لنا
 ذكاه لأن المذكور كونه جزاء في أسواق المسلمين على العموم وأما جزؤه لنفسه فلا كراهة فيه (قوله
 وفي حل الخ) عبارة ابن شاس وفي إباحة ما ذبحوه لمسلم ومنعه قولان وعبارة التوضيح في جواز أكلها
 ومنعه قولان وجعل ابن عرفة البسكرة رخصة قولاً ثالثاً ولم يعرج عليه في التوضيح ونص ابن عرفة وفي
 حل ذبيحة الكافي لمسلم ما يملكه بأذنه وحرم ثمنها أنها يكره له والراجح من تلك الأقوال القول بالكراهة
 وأعلم إن الخلاف المذكور جار في ذبح الكافي ما يملكه المسلم بمساهمة أو جزائه أن كان شركة بينه
 وبين الكافي الذابح وأما ذبح الكافي لكافراً خروجه فهو قول المصنف أسلم في كرهه أنه أن ذبح
 ما لا يملك لكل منهما اتفق على عدم صحة ذبحه وإن ذبح ما يملك لكل منهما اتفق على صحة ذبحه فإن
 ذبح ما يملك لأحدهما دون الآخر فالظاهر اعتبار حال الذابح كما قال بعضهم (قوله أي إذا ماؤؤو
 بأذن والحال أنهما من المجرم (قوله ولو شق الجمل الخ) وهذا إذا كان الصيد صحيحاً وأما
 لو كان مريضاً فشق الجمل من غير إدامه كاف (قوله مسلم غير المراد مسلم حال إرسال السم
 أو المجرم) وكذا يقال في التيمم فإن تخلف واحد منهم ما بعد الإرسال وقيل الوصول فإنه لا يؤكل
 قياساً على قوله في الخبثية معصومان حين الرمي للإطابة ويحتمل أن يقال بأكله ما هنا أخف

الا ترى الخلاف هنا في اشتراط الاسلام من اصله فان اشتهب وثمن وهب لا يشترط ان الاسلام
 (قوله عجز عنه) أي عجز عن تعصيله في كل حال الا في حال العسر والمشقعة (قوله لان قدر عليه
 كما لو ملك صيد اصبأه مثلا وصار تحت يده ثم رماه آخر يسمهم فقتله فلا يؤكل (قوله لانه ما يات
 فقتلوا عليه وح فلا يؤكل الا بعد كاهل الشاة ويغن هذا الذي رماه فقتله لا لاول قيمته بجره وح (قوله
 بالجور) أي يتنافى مع قدره لئلا يسل كلامه بعد ذلك المضاف المتقدر معطوف على جرح مسلم فحذف
 المضاف وبقى المضاف اليه الى جرحه ويمكن الرفع على انه حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
 فارتفع ارتداعه وهراغاه (قوله واراد به) أي بالذم (قوله فيشمل الاوز) أي بالقرود والغنم
 والابل المتأنسة والحاصل ان جميع الحيوانات المتأنسة اذا ذلت فانها لا تؤكل بالعقر ولا بالاصل
 وهذا هو المأثور ومقتضاه ما لا ينحسب ان نذغير القرى يؤكل بالعقر وان نذغير جازا كله بالعقر
 لان المأثور اصل في التوحش ترجع اليه أي لشبهها بقر الوحش انظر التوضيح (قوله وانما يحل
 البيوت فيه نظرا لانه قد تم في آخر باب الحج ان الحمام كله مباح وحش اكل بالعقر بخلاف الذم فانها
 لا تؤكل بالهقر ولو توحشت غنم لا بالاصل فيها وقد نقله المواقف عن ابن حبيب انه من ورد عليه بان
 ما ذكره ابن حبيب من اكل حمام البيوت بالعقر ان توحشت قول من يصف كما قال السيد القرافي
 ولا يلزم من كونه صيد في الحج ان يكون صيدا ههنا لا بالاحوط في السابق فانما هو مع الشراح
 تامل والحاصل ان الجوارح والوحش اءاله او انشأ اصله يؤكل منه سائر اقسامه فالاول ان كان
 توحشه دائما او ناس ثم توحش يؤكل بالجرح وان ناس واستمر على نفسه كالنعامة في الغري
 لا يؤكل بالجرح بل بالذبح وانما لا واسين اشار الى حذفه وان ناس الى الثالث
 اشار الى حذفه بقوله فيما يأتي من غير النوع الثاني الا اني اصله ان استمر دائما على نفسه او
 توحش ثم ناس او توحش واستمر على توحشه لا يؤكل بالجرح بل بالذبح وانما هذا الاول حذف بقوله
 لا نفع في رد فان طاهره ولو توحش دائما (قوله كذوة) أي بسبب انخله رأسه في كذوة فونه هاتك
 أي اشرف على الزدي والهلال وقوله انتم زدي او حيوان تردى اعم من كونه وحشيا او ذريا
 وحش في المواقف عن ابن الاوزان سبع ما اضطر الجرح له ولا يخرج منها وان كبره وحشيه
 فكأنه أي لا يؤكل الا بالذبح كذوة لا يؤكل بالعقر (قوله في حفره) أي بسبب وقوعه في حفره فقتله
 كاطافة أي بانخل رأسه فيها وقوله فلا يؤكل بالعقر أي بانخل رأسه في حفره فقتله لا يؤكل
 من ذ فانه يذبح أو انحر ان كان مما اضطره ما ذكر من عدم اكل المتردى بالهقر وهو المأثور وقال ابن
 حبيب يؤكل الحيوان المتردى المعجوز مرد كانه معلقا فقرأ وغيره بالعقر صيانة للأمر وان (قوله
 بسلاح مجذومة ملقى بقوله وحرج مسلم (قوله عن نحو العصى والميتة) أي لانه لا يخرج وانما
 يرض ويكسر (قوله فيؤكل به) أي فيؤكل ما صيده (قوله لانه أقوى من السلاح) أي في
 انهارا لدم والاجهاز بسرعة الذي شرعت الذكاة من اجله (قوله كذا اعتمادهم بالحاصل
 ان الصيد يندلق الرصاص لم يوجده نص لما تقدم من حدوث المرمى بعد ذوق البار وفي وسط
 المسافة الثامنة واختلاف فيه المتأخرون ففهم من قال بالمنع قياسا على بندق الطين ومنهم من قال
 بالجواز كما في عبد القوري وابن غازي والشيخ المنجور وسيدى عبد الرحمن الفاسي والشيخ
 عبد القادر الفاسي لما فيه من الانهار والاجهاز الذي شرعت الذكاة لاجله وقياسه على البندق الطين
 فاسد بوجوه الفارق وهو وجود الحرق والنفوذ في الرصاص تحققيقا وعدم ذلك في البندق الطين
 وانما شأنه الرض والكسر وما كان هذا شأنه لا يستعمل لانه من اوقد المحرم بنص القرآن انه بن

ثم ان محل الاحتراز عن العصى ويشدق الطين اذا لم يؤخذ الصيد حيثما غير موقوفه يقتل ويذكي ويسمى
 ناسيا عند ذكاته والا اكل فاذا نفذ مقتل من مقاتله لم يؤكل عندئذ ولو اذرك حيا وذكي وعند الحنفية
 ما اذرك حيا ولو منعذ جميع المقاتل ذكي يؤكل والخلاف بيننا وبينهم في ان مائات ذك لا يؤكل وفي ان
 ما لم ينفذ بسببه مقتل من مقاتله واذرك حيا وذكي لا يؤكل فالاقسام ثلاثة (قوله واذا جرح انزجر هذا
 الشرط غير معتبر في البار لانه لا ينزجر بل يرجع بعضهم بعدم اعتبار الانزجار مطلقا لان الجراح لا يرجع
 بوجوده استدلاله واعلم ان عصيان المعلم مرة لا يخرج عنه كونه معلما كما لا يكون من علم باطاعته
 مرة بل المرجع في ذلك للعرف (قوله بارسل له من يده الشئ) الباء للملابسة أي أو حيوان علم
 ملتبس بارسل من يده أي من يد المسلم الميز والمراذبا باليد حقيقة متماثلة لثبوتها بالرسالة من حزامه أو من تحت
 قدمه لا القدره عليه أو الملك فقط ثم ان ما مضى عليه المصنف من اشتراط الارسال من يده ونحوها
 والله لو كان مفقودا فارسله لم يؤكل هرقون مالك الذي رجع اليه وكان يقول ولا يؤكل ولو ارسله من
 غير يده وبه اخذ ابن القاسم والقولان في المدونة واختار غير واحد هذا لئلا يمتنع ما اختار ابن القاسم
 قاله ابن ناجي وكان حقيق المصنف ان يذكر له قوله اه بن (قوله وكنت نية لا امر) أي
 سيد العلم (قوله ولا يشترط ان يكون الغلام مسلما) أي لان السراي المسمى هو سيد
 فالارسال منه حكم (قوله بلانها ورزك الباء للملابسة أي ملتبس ذلك الحيوان بعدم ظهور
 التزك منه لما ارسل عليه بل لا بد ان يكون منبعضا من حين الارسال اني حين اخذه الصيد وحاصله
 انه يشترط في جوارا كل الصيد اذا قتله الجراح ان يكون منبعضا من حين الارسال الى حين اخذ
 الصيد فلو انه رقيه تشغل بغير الصيد ثم انبث ناسيا ما يؤكل وطاهرة فلو انبثت له لا فرق بين قاي
 التشاغل وبين عدمه روى النعمي ان قاي لا يشغل لا يقصر (قوله قبل الوصول) أي لصيد
 (قوله بشئ قبله) أي قبل الوصول اليه (قوله ولم تعد منه صيده بالمباغة في قوله وحشا أي هذا
 اذا كان الصيد الوحشي واحدا بل ونوعه ذلك المصيد أي ان نوى الجميع كذا في التوضيح
 وهذا قول ابن القاسم وقال ابن المواز لا يؤكل الا الاول وهو الذي اشار له المصنف بوقال عي فان
 يكن ناسية في واحد ولا في الجميع لم يؤكل شئ وقيل جسد عي يؤكل جميع ما جاب في ذكاته ايضا
 فاذ جاب في تصوير المصنف وهذا هو الصواب وعين قوله الا في أول صيده ما جسد دم الزوية
 يطوف وعنه حقيقة فلو نوى واحد بعينه لم يؤكل الا باء اعرف وان نوى واحدا لا بعينه لم يأكل
 الا الاول أيضا فاصور اربع ولو شئت في الاول لم يأكل شيا قال النعمي اه بن (قوله فلو عاد
 شيدا لم ينود) أي بان نوى معين في غيره (قوله لم يؤكل بصدده) أي وانما يؤكل بذكاة
 (قوله أولم يراخ) حاصله انه اذا ارسل كاه أو ياره المعلم على غار أو غيضة لم يعلم ان فيه صيدا ونوى
 ذكاة أو يجهده فيها قد دخل ذلك الكتاب أو البار الغار أو الغيضة فوجد صيدا فقتله فانه يؤكل تزيلا
 لغالب منزلة المعلوم من باب أولى اذا علم ان في الغار أو الغيضة صيد أول مرة يصره وما قبل المباغة
 عليه وان ياره واحدهما فقط والمبالغ عليه اسفا وهما فامني هذا اذا كان الصائد الذي هو المسلم
 الميز عالما بالصيد ورأى ما وعلم به بدون رؤية بار اخر به بمنزلة ولو اتفق كل من الامرين حاله كونه
 بغار أو غيضة في نفس الامر بأن لم يعلم ان فيه شيئا لكن نوى ان في منه بشئ فهو مذكى فارسل
 الجراح فوجد صيدا فقتله ومحل جوارا كل الصيد في حالتي العلم وعدمه اذا لم يكن للغار أو الغيضة
 منعدا خبر ولا لم يؤكل ما في يده من الصيد ميتا (قوله أولم يظن الخ) صورته ارسل جرحه أو سهمه
 على صيد وهو يعلم انه مباح ولكن لم يظن نوعه أي لم يترجح عنده لى نوع هو من انواع المباح بأن

شك فيه وتردد هل هو بقروحش أو حماره فان أخذ الجرح صيدا وقتله حازا كله فلا يشترط في
 جواز أكل الصيد العلم بنوعه حين الإرسال عليه (قوله بأن شك) أي في أن الصيد من أي نوع
 مع علمه بأنه نوع من أنواع المباح أي التي توكل بالعقر كما إذا جزم بأنه مباح وتردد في كونه حمارا وحش
 أو بقروحش أو طيبا فأرسل الجرح فقتل ذلك فانه يوكل حيث ظهر أنه من الأنواع التي توكل بالعقر
 فان جزم بأنه مباح وتردد هل هو من أوجار وحش أو غزال لم يوكل لان الأول لا يباح بالعقر (قوله
 لان ظنه حراما عطف على قوله ولو تعدد صيده ومثل ظنه حراما ظنه حراما ظنه حراما لا يخلو
 أي ما لم يدرك ما ظنه حراما غير مغفوذ المقاتل ويذكره معقدا انه حلال والا كل بخلاف ما لو
 ادركه غير مغفوذ المقاتل مع اعتقاد حرمة وان الذكاة تعمل في محرم الاكل فلما ذكره بين انه حلال فانه
 لا يوكل (قوله) وأخذ غير مرسل عليه تحقيقا بأن صاد ما نواه ولم ينوه أو ما ينوه فقط تحقيقا وقوله
 أو شكا كما لو نوى واحد ما عينان جماعته من الصيد ثم بعد وقوعه ميتا شك في انه هل هذا هو
 الذي نواه أو غيره (قوله) فلم يتحقق الذي مات منه هل هو الجرح أو الماء محل عدم الأكل حيث
 لم ينفذ شيء من المقاتل وأما إذا نفذت مقاتله ثم شارك المبيع غيره فانه لا يضر (قوله) أو شركه
 كلب مجوسي) أي كلب أرسله مجوسي وقوله للكلب المسلم أي للكلب الذي أرسله المسلم كان
 ملكا له أولا فبات قبل ذكاته أي فلم يتحقق هل مات من الجرح أو السم (قوله) كان أحسن
 أي لان التقييد بمجوسي يقتضي انه يوكل إذا شارك كلب الكفاي كلب المسلم وليس كذلك (قوله
 أو شركه نهش) أي انه لا يوكل ان شارك نهش الجرح الذكاة كما لو نهش الجرح صيدا
 قدرا الصائد على خلاصه منه فتركه تخليه منه حتى مات والحال انه جرحه أولا قبل النهش ولم يعلم
 هل مات من نهشه له بعد الجرح أولا أو مات من الجرح أولا الذي حملت به الذكاة وكذا لو ذبحه
 في حال نهش الجرح له والحال انه قادر على خلاص الصيد ولم يتحقق انه ذكاه وهو مجتمع الحياة فان
 لم يقدر على خلاصه من الجرح حتى مات من نهشه أكل ان كان الجرح قد جرحه (قوله) نهشه
 أي وذلك عنه لم نهش الجرح صيدا وقد راجح (قوله) عطف على ظنه الخ) أي فالمعنى لان ظنه
 حراما ولان الغري الصائد جرحه في الوسط أي فانه لا يوكل سوا زاده الا غرقة واستيلاء أم لا وقد
 ثبت ان هذا مبني على القول الذي رجح اليه مالك من انه لا يذبح حل الصيد من إرسال الصائد
 الجرح من يده أما على مقابله من عدم اشتراط ذلك فانه يوكل ولو أرسله من غير يده أو غرقة في الوسط
 بعد ان جأته بنفسه (قوله) مما يستدعي طولا) أي في اخراجه امنه (قوله) ثم وجدته من الغد
 ميتا ظاهره ولو وجد السم في مقاتله وقد نفذها وهو ما في الميونة وذلك لاحتمال غوص السم في
 المقاتل بحركات الصيد لكن قال ابن الموارا لا بأس بأكل ما نفذ السم مقاتله وان بات فانه اصبع
 قال لانه امنه عليه مما يخاف عليه النفع هان يكون موته بشيء من غير سبب السم قال ولم يحدد رواية
 ابن القاسم هذه عن مالك ذكر في كتاب السماع ولا رواها عنه لمحمد من اصحابه ولم ينسب ان ابن
 القاسم وهم فيها ابن الموارا وبه أقول ابن يونس وهو الصواب ابن عرشه وهو ظاهر الأقوال قال
 سليمان الباجي وقاله سحنون وعليه جماعة من اصحابنا اهـ موافق (قوله) ثم وجدته من الغد
 ميتا الغد ليس بقيد وان كان ظاهر المصنف بل المراد انه خفي عليه مدة من الليل فيها طول بحيث
 ياتس المجال ولا يدري هل مات من الجرح أو ان غدا على قتله ثم من الهوام التي تظهر فيه كالافاعي
 فلورماه فغاب عنه يوما كاملا ثم وجدته ميتا فانه يوكل حيث لم يتراخ في اتابعه وهذا موقوف
 والفرق بين الليل والنهار ان الصيد يمنع منه من الهوام في النهار دون الليل فاذا غاب الليل لا يحتمل

هـ شارح صحة الموام التي تظهر فيه لاسم بخلاف ما اذا غابته نهارا فله لا يصح ذلك (قوله)
 لاحتمال موته كذا لا لواعدم الاكل وج لا احسن لو قدم المصنف هذا الفرج وجعه له من افراد
 قوله ولا يتحقق المبيع في شركة غيره (قوله او صدم) أي بأن ضربه فرماه وصار مرغاه حتى مات
 قوله بلا جرح فيهما) أي ومات الصيد بذلك وليس مفهوم قوله بلا جرح هنا مكر رافع منطوق
 قوله سابقا وجرح مسلم لانه مفهوم غير شرط وهو لا يعتبره فاندفع ما يقال الاولى اسقاط قوله بلا جرح
 ويكون قوله او صدم او دحض معناه من غير جرح لانه محترز قوله وجرح مسلم (قوله على غير مرئي)
 أي فذهب الجراح فأتى به صيده ميت فلا يوكل لان شرط الاكل روية الصيد وقت الارسال او كون
 الميكان الذي ارسل فيه الجراح محصورا ولم يوجد واحد منهما وقتل الثاني انما يوكل لان الثاني قتل
 الصيد وهو قد ورد عليه حين ارساله وتقدم ان شرط اكل الصيد بالاعتقان يكون مجوزا عنه حين
 الارسال فالمرسل ثانيا بعد ملك الاول فقتله الاول قبل وصول الثاني اليه فلا شك انه يوكل للجز
 حين ارسال قاتله وكذلك لو ارسل الثاني قبل ملك الاول فقتله الثاني قبل ملك الاول او بعده
 أو قتله معا (قوله لم يوكل لاحتمال ان يكون الخ) هذا احد قولين لمالك والثاني يوكل بناء على
 ان الغالب كالحق اذ الغالب ان الجراح انما أخذ ما مضطرب عليه والقول الذي مشى عليه
 المصنف من عدم الاكل هو ما في العتبية حيث قالت ولو رأى الجراح مضطربا ولم ير الصائد شيئا فارسله
 فصاد شيئا فلا احب كله وكلامها هو محل التأويلين لان ابن رشد حملها على ماذا نوى المضطرب
 عليه فقط قال فان نواه وغيره اكل لقول المدونة ان نوى جماعة وما وراءها مما لم ير اكل الجميع
 وحملها بعضهم على خلاف المدونة وبهذا تعلم ان التأويلين ليسا على اصطلاح المصنف لانهما ليسا
 على المدونة وانما هما على قول العتبية لاحب اكله هل هو على اطلاقه فيكون بين المدونة
 والعتبية خلاف أو هو مقيد فيكون بينهما اتفاق (قوله أي المضطرب عليه) أشار الشارح بهذا
 الى ان قوله الا ان نوى المضطرب هو من باب المحذف والايصال فنائب الفاعل ضمير مستتر
 المحذوف (قوله ووجب انتها) أي وجوبها لمباغ غير مقيد بذكر ولا غيره وقوله بانواعها أي
 الاربعة وأشار بقوله وار لم يلاحظ عليه الاكل الى ان الواجب نية الفعل لانية التخليل (قوله)
 عند التذكية) أي في الذبح والنحر (قوله فلا تجب على ناس الخ) أي وحينئذ يفتقد بذلك
 قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه أي لا تأكلوا ما تركت التسمية عليه عمدا مع القدرة
 عليه وأما ما تركت التسمية عليه نسيانا أو عزا فإنه يوكل والمجاهل بالحكم كالعامد كما هو ظاهر
 المدونة وقال ابن رشد في البيان وليست التسمية بشرط في صحة الذكاة لان معنى قول الله عز وجل
 ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه أي لا تأكلوا الميتة التي لم تقصد ذكاتها لانها فسق ومعنى قوله عز
 وجل فبكلوا مما ذكر اسم الله عليه أي كلوا مما قصدت ذكاته فبكنى عز وجل عن التذكية بذكر اسمه
 كما كنى محن رمى الجمار بذكره حيث قال واذكروا لله في أيام معدودات للصاحبة بينهما وحينئذ
 فالاية المذكورة لا تدل على وجوب التسمية في الذكاة بل تصدق ولو بالسنة (قوله فلا بد منهما الخ)
 اعلم ان النية المطلوبة في الذكاة قبل هي قصد الفعل أي قصد الذكاة احترازا عن قصد القتل
 وازهاق الروح وعلى هذا فالنية لا بد منها حتى في السكابي لان النية بهذا المعنى متأتية منه وهذا
 القول هو ما مشى عليه الشارح ونسب عجم لمخفدين رشد عدم اشتراط النية من السكابي ومذهب
 المخفد كما كتب السيد البامدي نقل عن البدران النية المطلوبة نية التعامل وهو قول القرطبي وجنح
 له البذر فهو والذي لا يشترط في السكابي وأما المسلم فتي فهم يفعل أي الذكاة الشرعية كان تأويلا

للتحليل حكماً إذا لمعنى لكون الذكاة شرعية إلا كونها السبب المبيح لكل الحيوان والنية المحركة
كافية والحاصل أن المسلم لا بد منه من نية التحليل ولو حكماً فإن شك في التحليل ارتد وإن نسيه عمداً
عن قصده مع اعتقاده قتلاً لعب وكلاًهما لا تؤكل ذبيحته ويدل على أنه لا بد في المسلم من نية التحليل
ما مر من أنه إذا شك في إباحة الصيد لم يؤكل لعدم المجزئ بالنية وأما الكبش فيكفي منه قصد الفعل
المعهود وإن لم ينو التحليل في قلبه لأنه إذا اعتقد حل الميتة أكلت ذبيحته حيث لم يرغب عليها انتهى
عدوى (قوله) ولكنه الأفضل وكذا زيارته الأولى أن يقول ولكنه الأفضل مع زيادة
الحنو نص التوضيح ابن حبيب وإن قال بسم الله فقط وإياه أكبر فقط ولا حول ولا قوة إلا بالله أو لا اله
إلا الله أو سبحان الله من غير تسمية أجزأه ولكن ما مشى عليه الناس أمراً حسن وهو بسم الله والله أكبر
(قوله) فأنعرت (وليسوا) أى مع علمه بصفة الذبح (قوله) أو عدم آله ذبح أو نحر) أى وكجهل
صفة الذبح لا نسيانها أو جهل حكمها (قوله) إلا البقر فينذب فيها الذبح) أى ونحرها خلاف
الأولى ومن البقر الجوامس وبقر الوحش إذا قدر عليه فيجوز كل من الذبح والنحر فرهما ومثل البقر
في جواز الأمرين ونذب الذبح ما شبهه من جوار الوحش والتبديل والتحليل على القول بحل أكلها
وكذلك البغال والحمر والأنسية على القول بكراهة أكلها كما قال الطرطوشى (قوله) وأجزأه
بجحر) أى أجزأه أنواع الذكاة بجحر الخ (قوله) وأحداده أنما نذب لأجل سرعة قطعه فيكون
أهون على المذبح لمخروجه بروحه بسرعة فتحصل له الراحة (قوله) وتوجهه) أى ما يذكى (قوله)
وأبضاح الحمل) أى بنية أو غيره (قوله) وفري) أى قطع (قوله) فلو عبر بها الخ) قد يقال
أنما عبر بغري إشارة إلى تحقق الذكاة الشرعية أولاً بانفاذ مقتله وإنما المراد مجرد الغري والقطع تسهلاً
(قوله) أو عمل الجواز بهما أن انفصلاً) أى وأما أن اتصالاً كانا مركبين فيكره الذبح بهما (قوله)
مطلقاً) أى سواء كان متصلاً أو منفصلاً وكذا يقال في السن بعد ذلك (قوله) خلاف الأقوال
الأربعة لمسالك) والاول اختاره ابن القصار وأما الثانى صححه ابن رشد والثالث شهره صاحب الاكمال
والرابع صححه الساجي انظر التوضيح (قوله) محله أن وجدت آله غير الحديد) أى معهما كحجر
محدد وقراز وهذا الكلام لعقبى واعترضه بن بان هذا التفصيل لم يقله أحد بل محل الخلاف
إذا فقد الحديد ولو وجدت آله غيرهما فن قال بالجواز ما يسويه مع غيرهما غير الحديد وحاصله
أنه أن وجد الحديد تعين الذبح به أى نذب نذبا مؤكداً وإن لم يوجد حديد سواء وجدت آله غيرهما
أو لم توجد فاختلاف لعقبى في أنه إذا لم توجد آله غيرهما فإنه يجوز الذبح بهما في هذه الحالة
اتفافاً وقد أشار الشارح إلى التبرى من هذا الكلام لما علمت من البحث فيه بسوئه كذا قيل (قوله)
لا بلانية شئ) أى وبنيته قتله (قوله) أو نية حبسه) أى بقصر ولذا ذكر الله أو لسمعاع صوته
كذرة وقرى وكروان والظاهر أنه يمنع شراذمة أو قرى أو كروان أو بلبل مع لم يحببهم الذكاة الله أو
لسمعاع صوتهما كالاصطياد لذلك ولا يحرم عتقها خلافاً لما ذكره عقبى وفي رواية له بانها من
السائبة نظر لان السائبة مخصوصة بالانعام (قوله) أو الفرجة عليه) أى أو بذية الفرجة عليه
كفرزال أو قد راونفساس لكن في ح ما يفيد جواز اصطياد الصيد بنية الفرجة عليه حيث
لا تعذب وإن بعضهم أخذ الجواز من حديث أبي بصير ما فعل النخعي في شاة الترمذى وغيرها
(قوله) ومثل نية الذكاة) أى مثل اصطياده بنية الذكاة في الجواز اصطياده بنية القنينة لغرض
شرعى كتعليمه الذهاب لبلد يكاب يعاقب بجنائحه أولئذ يبعث على ما يقع في البيت من مفسدة وتعليم
البازى أو غيره الاصطياد (قوله) وكرهه) أى الاصطياد لاهو وهذا عطف على قول الله نفوسهم

ما اصطليدا ما كول الخ (قوله ما لا يوكل) أي فيجوز اصطليدا لا بنية ذكاته بل بنية قتله وهذا الاستثناء منقطع لان ما قبل الا في اصطليدا ما كول وما بعدها غير ما كول وادخل بالكاف في قوله لا يكتفي برالفواسق المحسن فانه يجوز صيدها بنية قتلها لا ذابتها وان جازا كلها (قوله وليس من العيب) أي وليس صيده بنية قتله من العيب (قوله على القول بجواز اكله الذي ذكره شيخنا العدو) ان الفرد على القول بجواز اكله يجوز التعشب به بتابعيه والفرجة عليه وان كان يمكن التعشب به غير ذلك وهو موافق لما تقدم عن ح (قوله كذا كذا الخ) هذا تشبيه في الجواز وقد استعمل المصنف المذكور هنا معنى الذبح لا بمنها بالشرعي وهو السبب المبيح لكل الحيوان بعد خروج روحه لان الغرض انه غير ما كول (قوله ما لا يوكل) أي من الحيوان وهذا في غير الا دعي والمخل والبغال والحمر واما الا دعي فلا يجوز لثروته (قوله ان ايس منه أي ايس من الانتفاع به حقيقة ارض او عي او حكم بان كان في مغارة من الارض لا علف فيها ولا يبرج اخذ احده (قوله بدور الخ) أي كره ذبح اجته وعافيه على دور حفرة ونص المدونة ببلغ ما لك ان الجزاين يحتمون على الحفرة يدورون بها فيذبذبون حولها فنهاهم عن ذلك وامرهم بتوجيهها للقبلة (قوله ولنظر بعضها بعضها) أي فالكرامة لاحد امرين تشتد الكراهة عند اجتماعهما وتنتفي عند انفائهما (قوله وكره قطع اوسلخ) أي وكذا حرق بالنار (قوله قبل الموت) أي قبل خروج الروح كما في ذلك من التعذيب وقد ورد في الخبر النهي عن ذلك وان ترك حتى تبردا لا السمك فيجوز تعلقه وكذلك القاؤه في النار قبل موته عند ابن القاسم لانه لما كان لا يحتاج لذكاة صار ما وقع فيه من الالتصاق مأمورا بمنزلة ما وقع في غيره بعد تمام ذكاته (قوله أي من فضلك واحسانك) أي لا من حولي وقولي وقوله واليك التقرب به أي لا إلى من سواك (قوله لان قصد الدعاء والشكر) أي ونظي هذا يحمل قول الامام على بن أبي طالب (قوله وتعد ابانة رأس الخ حاصله انه اذا تعد ابانة الرأس وابانها فهل توكل تلك الذبيحة مع الكراهة لذلك الفعل أولا توكل اصلا قولان في المدونة أولهما الابن القاسم وانما حكم بكراهة ذلك الفعل لان ابانة الرأس بعد تمام الذكاة بمثابة قطع عضوانتها للذبح وقبل الموت وهذا مكرره والقول الثاني لما لك واختلاف الاشياخ هل بين القولين خلاف أو وفاق فمن بعضهم القوانين على الخلاف والمعتمد كلام ابن القاسم وحملها بعضهم على الوفاق ورد قول ابن القاسم لقول مالك في حمله على ما اذا تعد ابانة ابتداء تعدها بعد الذكاة أو ما لو تعدها ابتداء فلا توكل كما يقول مالك فقوله المصنف وتعد ابانة رأس هذا قول ابن القاسم بناء على الخلاف وقوله وتوكل هذا إشارة للقول بالوفاق (قوله لان لم يتم دراو لم ينهها) أي فلا كراهة (قوله بمعنى انفسها لما اشار الى انه ذكر الضمير العائد على الابانة نظر الكوهم بمعنى الانفصال (قوله ودون نصف الخ الصواب ان دون هذا لما كان المخازي وانه يجوز فيها الزرع والصب فان رفع كان مبتدأ وان نصب فلا ضار به صلة لموصول مقدرا أي وما هو دون نصف اه بن ومفهوم قوله ودون نصف انه لو قطع الجراح الظاهر نصفين من وسطها كل لان فعله كذلك فيه انفاذ مقتل كذا قالوا ومنه يعلم انه ليس الاكمل للانصف من حيث انه نصفان بل من حيث انه لا يتصل عن انفاذ مقتل فالمدار على انفاذ المقتل فعلى هذا لو ابان الجراح أو السهم دون النصف وانفذ مقتلا كل ذلك الدون كالبساق كما قال الشارح فلو ابان الجراح أو السهم ثلثا ثم سد سافهه لو كان أو لا خبرا وبطرحا لان نص وقد يقال المدارع على انفاذ المقاتل فالذي يغذيه مقتل يوكل والا فلا ثم ان الفرع مقيد بماله نفس سائلة أما الجراح مثلا اذا قطع بجناحه فساتا كل الجميع لان هذه ذكاته (قوله الا ان رأس أي وحده أو مع

غيره أو نصف الرأس كذلك (قوله) ومالك الصيد أى الذى لم يسبق عليه ملك لا أحد (قوله) أو كسر رجليه أى أو قتل مطهورة أو سد جحره عليه فلو سد جحره عليه ثم ذهب لما أتى بما يحفر به فخاف آخر ففتحته وأخذ فلوله من سده كما أن ما فى الحبالة بغير طردا جدي يكون مالكا كماله لمن سبق بالاعتد منها بعد أن صار محجورا عليه (قوله) وإن رآه غيره قبله الخ فإن أخذ الصيد اثنان فتنازعه آخر وادعى أنه واطئ يده عليه قبل أن يأخذه فعلى مدعى وضع اليد اثبات ذلك فإن لم يثبت ذلك فالظاهر أنه يقدم بينهما لأنه كمال تنازعه اثنان كذلك قال قت وقال بن المطابق لقواعد أن يكون لا لا أخذ فقط لمجازته وانما عليه العين أن ادعى أنه واطئ اليد أن يردّها عليه تأمل (قوله) وإن تنازع قادرون أى على المبادرة فيهم يقسم قطعا للنزاع قاله المصنف قال ابن عرفة هذا إذا كان الصيد يعمل غير مملوك وأما مملوك فله به اه هذا مالم يقع في جحر شخص جالس في ذلك المكان المملوك والا كان له لأن حرزه وأخص وصاحب المحور الأخص وهو ما انتقل المحور بانتقاله بقدم على صاحب المحور الأعم اه شيخنا عدوى قال عبق وأخذ من تعليل المصنف المذكور مسئلة وهى لو تكررت شكوى شخص لاخر فإن للشكوى أن يرفع الشاكى للحاكم ويقول إن كان له عدى شئ فيدعى به فإن أبى ذلك حكم عليه بأنه لا حق له بعد ذلك وليس عليه بعد ذلك شكوى قطعا للنزاع وقد حكم بها البدر القرافى والبرموى وقالاهى مشهورة فى المحاكم بمسئلة قطع النزاع المختصة بذهب المالكية (قوله) لا تنازع بالقول أى بأن رآه اثنان فخره أحدهم أو تنازعافصارا لمحاثر يدعى أنه أحق به لمحوزه والثانى أنه أحق لأنه رآه أولا وكان هاما على أخذه (قوله) بخلاف المسابقة بالادافع أى بخلاف ما إذا تساوى من غير تدافع فإن وضع يد أحدهم عليه قبل الآخر من المبادرة (قوله) من صاحبه أى الذى مال كهبوض يده عليه أولا (قوله) ولومن مشترر بلوقول ابن السكاتب أنه للاول أى المشترى قياسا على من أحى أرضا بعد اندراس بناء الاول فإن كان الاول ملكها بإحياه فلا شئ وإن كان ملكها باشتراء عن أحياها فهى لذلك المشترى واندراسها لا يخرجها عن ملكه اه بن (قوله) ولولم يلتحق بالوحش أى هذا إذا التحق فى حال ندوده بالوحش بأن تطبع بطباعها بل ولولم يلتحق بالوحش والاملى اسقاط هذا التعميم لأن الموضوع كمال بعدائه لم يتأنس وإذا كان لم يتأنس كان باقيا على تطبعه بطباع الوحش فتأمل (قوله) واشترك الطارد الخ أى ولو كان طرده لها بغير إذن ربه (قوله) وأيسر الطارد من الصيد أى وذلك بأن اعى الصيد الطارد وانقطع الطارد عنه فهرب حيث يشاء فسقط فى الحبالة فهو لها ولو كان الطارد قصدها فلا مفهوم لقول المصنف وان لم يقصدها (قوله) وإن كان الطارد الخ وذلك بأن اعى الصائد الصيد وصار الصائد على تحقيق أو غلبة ظن من مسكبه بغير الحبالة فقدر الله أنه وقع فيها بقصده أو بغير قصده فهو لها فارد خاصة ولا شئ عليه لصاحب الحبالة نعم إذا قصد الطارد ايقاعه فيها لأجل اراحة نفسه من التعب لزمه أجرته الصاحب والمحصل أن قول المصنف ولولا هم لم يقع مفهومه أمران الاول ما لو كان السبب فى الوقوع الحبالة فقط وهذه هى المشار لها بقوله وإن ايسر الخ والثانى أن لا تكون الآلة متوقفا عليها بالوقوع وهو ما اشار له المصنف هنا بقوله وعلى تحقيق الخ (قوله) كالدار تشبيهه فى اختصاص الطارد كالتى قبلها (قوله) ولا شئ لرب الدار أى لا يلزم له إرجعها نظرنا فى المسألة من التعب خلافا لابن رشد لانهم لم يوضع لأجل الصيد ولم يقصد بانها تحصل بها (قوله) أى مالك ذات الدار أراد الملك ولو حكم ليشمل الواقف وناظر الوقف فى البوت المرصدة على عمل فتابع من الطير فيها والحال أنه غير مطرود اليها من أحد يكره للواقف والنظر بصره فى مالح الوقف ولا يكون للمرصد عليهم البيت

من امام ومؤذن مثلاً كذا ينبغي قاله عجم (قوله أو خالية بل ولوترابا كافى بن) قوله خلافاً لمعظم
 أبى حيث قال فلما لك الدار رأى مالك منفعتهما أسوا ملك الذات أضأأم لا (قوله وضعن مارأى تعاقى
 ضمناً المبار إذا أمكنته ذكاته وتركتها وهذا هو المشهور من المذهب بناء على أن التارك فعل أى إن
 التارك كفعّل التنبويه وقيل لأضمان عليه بناء على أن التارك ليس فعلاً ولا تكليفاً لا بفعل وعلى نفي
 الضمان فيما كاه ربه وعلى المشهور من الضمان فلا يبا كاه ربه ولا يثبت فى الضمان عن التارك ولو كاه ربه
 غفلة عن كونه ميتة أو عمداً أو ضيافة لانه غير متحمل وهذا بخلاف ما لو كل انسان ماله المقتصوب
 منه ضيافة فإنه لا يضمنه المقتصوب كما استظهره عجم واستظهر بعض مشايخ الشيخ أحمد الزرقاني عدم
 ضمان الممار إذا كاه ربه واعتمد الاول اللقائى (قوله أمكنته ذكاته انت الفعل وجعل الفاعل
 الذكاة وضمير المار مفعولاً ولم يجرد الفعل من التاء ويجعل الذكاة مفعولاً وضمير المار فاعلاً لا تقرر
 من أنه اذا دار الامر بين الاستناد للبنى وللذات فالاستناد للبنى أولى من الاستناد للذات فيقال أمكننى
 المرفدون أمكنت السفر (قوله بوجود آله أى بوجود ما يذكى به فاذا كان ليس معه ما يذكى
 به الا الظفر أو السن وترك الذكاة به ما ضمن (قوله وهو بمن تصح الخ أى والا فلا ضمان عليه
 اذا ترك نعم اذا كاه يضمن لانه يفتوته بذكاته (قوله ولو كايا أى فالتكيا كالمسلم فى وجوب
 ذكاته ما ذكرناه كانه لا يترك ذكاته ولا يأتى بالخلاف المتقدم فى قوله وفى ذم كياى لمسلم قولان لان هذا
 من باب حفظ مال الغير وهو واجب عليه يضمن بتركه (قوله لتفتوته على ربه وذلك لان المار ما
 امكنته ذكاته نزل منزلة ربه وهو لو امكنته ذكاته فتركه حتى مات لم يوكل بل يكون ميتة (قوله
 لان الضمان من خطاب الوضع) أى لان الشارع جعل الترتيب بين الضمان في تناول البالغ
 وغيره (قوله والاضمنه) أى والا يذكىه ضمنه (قوله على خوف موته) أى فالواجب تركه
 من غير ذكاة وضمنه ان ذكاه ولا فرق بين المار والوديع (قوله فانه يصدق) أى فى دعواه
 انه خاف عليه الملاك فذبح لذلك وقوله مطلقاً أى قامت قرينة على صدقه ام لا (قوله كترك
 تخليص مستهلك) أى متى وقع لهلاك ولو كان التارك للتخليص صديداً لان الضمان من باب خطاب
 الوضع كما علمت واعلم انه يجب تخليص المستهلك من نفس أو مال لمن قدر عليه ولو بدفع مال من عنده
 ويرجع به على ربه حيث توقف الخلاص على دفع المال ولو لم يأذن له ربه فى دفع المال لمخالصه
 وهو من افراد قول المصنف الآتى والاحسن فى المفدى من لص أخذه بالغدا اه شيخنا عدوى
 وقد علم منه اين من دفع غرامة عن انسان بغير اذنه كان للدافع الرجوع بمادفعه على المدفوع له ان
 يسمى بتلك الغرامة ماله والا فلا رجوع له عليه بمادفعه عنه (قوله فيضمن فى النفس) أى انه
 اذا ترك تخليص المال مع قدرته على خلاصه بجأه أو ماله حتى ضاع ذلك المال على ربه فانه يضمن
 له قيمة ذلك المال ان كان مقوماً ومثله ان كان مثلياً وأما اذا ترك تخليص النفس حتى قتلت فانه
 يضمن البدية فى ماله ان ترك التخليص عمداً وعلى عاقبته ان تركه متأولاً ولا يقتل به ولو ترك التخليص
 عمداً هذا مذهب المدونة وحكى عياض عن مالك انه يقتل به قال الاينى فى شرح مسلم ما زال الشيوخ
 يتكرون حكايته عن مالك ويقولون انه خلاف المدونة تنقله ح وفى التوضيح عن النخعي انه خرج
 ذلك على الخلاف فيمن تعدل زور فى نهماته حتى قتل بها المشهود عليه قال فقد قيل يقتل الشاهد
 ومذهب المدونة لا يقتل عليه اه وبذلك تعلم ان قول خش ولو كان متعمداً لا يهلك بترك
 تخليصه قتل غير صواب اه بن (قوله أو علم) أى ولم تعلب منه ولكن علم الخ وقوله يودى
 لهلاك أى هلاك الحق والنفس (قوله أو تقطيعها قال طافى تقطيع الوثيقة وقتل شاهدهى

الحق ليسا من المسائل التي يجري فيها هل الترك يوجب الضمان أولا وهو ظاهر فالأولى تأخيرهما
 كما فعل ابن شاس وابن الحاجب ولا يخل بها المسائل على القانون المذكور (قوله عمدا أو خطأ)
 أي لأن العمد والخطأ في أموال الناس سواء (قوله ويعلم كونهما شاهدي حق باقرار القاتل
 بذلك) أي وكذا شهادة اثنين بانهم شاهدا حق حيث لا يشهد الاثنان به لعدم علمهما بتدبره
 (قوله ومثل قتلها) أي في جريان التردد بقتل من عليه الحق أي والحال أنه لم يخلف تركه
 لأنه كان يمكن اكتسابه في نفسه القاتل له الحق وعدم تضمينه تردد والظاهر تضمينه قالوا ومثل
 قتلها مقتل أحدهما حيث كان الحق لا يثبت الا بشاهدين أي فيكون الاظهر غرضه جميع الحق
 انظر بن (قوله كل جرح الخ) أي فاذا جرح انسان جرحا يخشى منه الموت سواء كان جافقة افتت لمخوفه
 أو غير جافقة واقضى الحال خياطه بقتله خطا أو حريروا جرحا على من كان منه ذلك اذا كان مستغنيا
 عنه حالا ومالا أو كان محتاجا له لثوبه أو لجانفة دابة لا يموت بموتها أو كان معه الامرة أو كان مواساة
 المجرور بذلك فان ترك مواساته بمأذ كرمات فانه يضمن ومحل الضمان ما لم يكن المجرور منفوذ
 المقاتل والا فلا ضمان بترك وانما يلزم الادب بتركها والدية أو القصاص على المجرور كما أنه لو كان رب
 الخيط محتاجا له في نفسه أو دابة يموت بموتها وترك الاعطاء حتى مات فانه لا ضمان عليه لعدم وجوب
 المواساة عليه حينئذ (قوله وترك فضل الخ) أي ان الشخص اذا كان عنده من الطعام أو الشراب
 زيادة على ما يملك صحته وكان معه مضطرا فانه يجب عليه مواساة بذلك الزائد فان منع ويدفع له
 حتى مات ضمن (قوله عما يملك الصحة قال خ) أي فاضل عما يملك الصحة حالا ومالا الى محل
 يوجد فيه الطعام هذا هو الظاهر كما ان الظاهر اعتبار الفضل عنه وعن من تلزمه نفقته ومن في عياله
 لاعتقه فقط (قوله لا مفضل عن العادة) أي عن عادته في الكل وهو الافضل بعد شبعه (قوله
 لمضطر أي سواء كان ادما أو حيوانا غير آدمي ولا مفعول لمضطر طعام أو شراب بل وكذا فضل لباس أو ركوب
 بأن كان لولم يدفعه أو مركبه يموت وانظر هل لابد في الضمان من سوال المضطر أو يكفي العلم بضطراره
 وهذا هو الظاهر (قوله فيضمن هذا يقال في هذه المسألة والتي تقدمت وقوله دية خطان تأول في
 المنع أي أنه اذا تأول في المنع لزمه دية خطا فتكون على عاقلة والمانع كواحد منهم (قوله والاقتص
 منه) أي والابتأول في المنع بل منع عمدا فاصدا قتله اقتص منه وهذه الطريقة هي المعمدة وقال
 اللخمي لا فرق بين التأويل وعدمه وان على المانع الدية في المحالين (قوله فيضمن ما بين قيمته
 الخ) وكذا يضمن رب العمد والخشب ما تلف بسقوط الجدار من نفس أو مال لكن بشرطين ان
 ينذر عند حاكم أو غيره وان يكون الوقت من حين الانذار الى حين سقوط الجدار يمكن فيه اسناد
 الجدار ولو لم يكن رب العمد والخشب منها (قوله من خيط وما بعده) أي من فضل الطعام
 والشراب الذي دفعه للمضطر والعمد والخشب التي دفعها لمن طلبها منه لاسناد جداره المسائل (قوله
 ان وجد الثمن عند المضطر الخ) أي ولو كان الموجود معه عروضا أو حيوانات (قوله والالم
 يلزمه) أي والايوجد الثمن عند المضطر للخيط أو الامرة أو لفضل الطعام أو الشراب أو العمد
 والخشب وقت اضطراره لم يلزمه شيء سواء أسر بعد ذلك لا يجاسب على ما مضى أما من وقت اليسار
 فقد زالت الضرورة فليزله اجرة العمد والخشب أخذ من قوله وله الثمن ان وجد كذا ذكر بعض
 الاشباح والذي ذكره عبق تبع الشئخ عجم انه اذا لم يوجد الاجرة عنده وقت الاضطرار لم
 يلزمه شيء الا لو أسر لادن مدة الاعمار ولا عن مدة اليسار نظر الكونه أخذه بجانا بوجه مأذون
 فيه (قوله وان أسر من حياته دخل فيما قبل المبالغة محقق الحياة ومروجهما ومسكهما تأولو

غير بلولا فاد قول مختصر الوفا لا تصحذ كآلة الميؤس من حياته التوضيح والاول احسن (قوله
بحيث لو ترك) أى من غير تذكية مات (قوله بتحرك قوى الباء للسمية أو بمعنى مع وقوله
مطلقاً) أى سواء كان التحرك من أعالها أو من أسافلها أو ساءل دم أو لا وسواء كان التحرك قبل
الذبح أو معه أو بعده على ما لابن غازي وسواء كانت صحيحة أو مريضة (قوله فلا عبرة به) أى على
المشهور سواء كان معه سيلان دم أو لا والغرض انه ميؤس منها وقوله بعد بل قبل الخ) مقابل للمشهور
وان كان هو الاظهر (قوله وسيل دم الخ) اشار بذلك الى العتية ونصها وسئل ابن القاسم
وابن وهب عن شاة وضعت للذبح فذبحت وسال دمه فلم يتحرك منها شيء هل توكل قال نعم توكل اذا
كانت حين تذبح حية فان من الناس من يكون ثقيل اليد عند الذبح حتى لا يتحرك الذبيحة
وأخر يذبح فيقوم الذبيحة تمشي ابن رشد وهذا في الصحة (قوله ولو بالشيخ الشخب خروج الدم
بصوت والاولى للشرح ان يحذف قوله ولو لانه يقتضى ان سيلان الدم بالشيخ لا يكفي في المريضة
الميؤس منها وليس كذلك الا ان تجعل الوالوالحال ولو زائدة (قوله ان صحت المراد بها غير المايؤس
منها فالمریضة اذا كانت غير مايؤس منها فهي كالصحيحة توكل بسيلان الدم أى وان لم تتحرك واذا
كانت مايؤس ففي أعمال الذكاة فيها خلاف وعلى القول المعتمد بان الذكاة تعمل فيها وهو
المشار له بقول المصنف واكل المذكى وان ايس من حياته فان شخب دمه اكلت كما توكل
بالحركة القوية وان كان السيلان فقط لم توكل لانه قد يسيل منها بعد الموت انظر التوضيح
(قوله فلا يكفي سيل الدم أى بل لابد معه من التحرك القوى والحاصل ان كلام من
الحركة القوية وشخب يكفي في الصحة والمريضة كان مرجوا حياتها ومشكوكا في حياتها
أو مايؤس من حياتها والمحال انها غير منفوذة المقاتل وأما سيلان الدم وكذلك الحركة
غير القوية اجتماعا وانفرادا لا يكفي ذلك الا في الصحة والمتحقق بها وهي المريضة غير الميؤس
منها ولا يكفي ذلك في المريضة الميؤس منها (قوله المنفوذة المقاتل صفة للموقوذة ومما معها
وجع المقاتل نظر للموقوذة ومما معها فهو من مقابلة الجمع بالجمع فيقتضى انقسام الاحاد على
الاحاد (قوله فان لم تكن منفوذة المقاتل علمت فيها الذكاة) أى اتفاقا ان كانت مرجوة
الحياة فكذلك ان كانت مايؤس منها أو مشكوكا فيها على قول ابن القاسم وروايته وقال
ابن الماجشون وابن عبد الحكم لا تعمل فيها الذكاة نالها تعمل في المشكوك فيها دون المايؤس منها
وهو الذى يقوم من الشبهة اه بن (قوله وذهب الشافعى الخ) أى وعليه فلا استثناء في قوله
تعالى الا ما ذكيت من مفصل أى الاما ذكيت منها وعندنا الاستثناء يجوز ان يكون متصلا أى
الاما كانت ذكيتكم عاملة فيه منها والذى تعمل فيه الذكاة منها هو الذى لم تنفذ مقاتله ويجوز
ان يكون مقطعا والمعنى لكن ما ذكيت من غيرها فلا يحرم عليكم اذا كان ذلك الغير ليس منفوذة
المقاتل واعلم ان هذا المنسوب للشافعى من انها تعمل فيها الذكاة مطلقا هو مذهبه حقيقة
خلاف ما يقع في بعض الشراح من نسبة غير ذلك وعلامة الحياة المستقرة انفتاح العين وحركة
الاطراف واما الحياة المستمرة فهي التى لو ترك صاحبها بلا ذكاة لئلاش (قوله حيث لا يقدر على رده
لموضعه على وجهه يعيش معه) أى بان يزيل التزاق بعضها ببعض أو يزيل التزاقها بمقعر البطن وأما
مجرد شق البطن وظهور الامعاء فليس بمقتل لمحصل الحياة اذا خيط البطن (قوله وثقب
مصران خلافا لما فى المولى عن ابن لسانه من ان ثقب المصران وشقه ليس بمقتل لانه قد يئتم وانما
المقتل فيه قطعه وانتشاره هذا وكان الاولى للمصنف ان يقول وثقب مصران مصراناجع مصر

كما قال الشارح فتعيده بالجمع يقتضي ان خرق الواحد لا يضر والمجمل ان الاله الواحد يقال
لهامصير واللبتان يقال لهامصيران بالتثنية والثلاثة يقال لهامصيران ونحو المصير مضر مطلقا كان من
اسفله أو من أعلاه أو من وسطه (قوله عن ثقب الكرش) أي خرقها وأولى شقها (قوله وأنه
في الواحد غير مقتل) أي وان كان الخلاف موجودا في الواحد أيضا كما في المواق عن ابن لبابة
وهذا بخلاف القطع في الودج الواحد فقد مر انه مقتل قولاً واحداً والمجمل ان في شق الودجين
قولان وكذا في شق الودج والظاهر من الخلاف في كل منه - ما ما علمته من الشارح وهو ان الشق
في الودجين مقتل وفي الواحد غير مقتل بخلاف القطع فانه مقتل اتفاقاً ولو في وديج واحد وفي المعيار
لم يعد وارجح القلب من المقائل والذي انفصل البحث عنه انه منها فاذا وجدت الذبيحة بجروحة
القلب فانه لا يتوكل والكلستان والرثة في معنى القلب فاذا وجد شيء منها بجروحاً أو مقطوعاً
أو مفراً لم يتوكل (قوله أكل مادي عنقه) أي يضرب بعصى أو يتردم من شاهق جبل وقوله
أو ما علم أي أو أصابه ما علم انه لا يعيش منه (قوله شاهد لثاني) أي فأول الكلام دليل
للمنطوقه للجواز وآخره دليل لفهمه للنع (قوله لان كان ميتاً من قبل) أي من قبل ذكائه
فلا يتوكل (قوله فذ كاه أمه ذ كاه) أي وحينئذ فيوكل بغير ذكاه كنفاب ذكاه أمه وفي المشية
وهي وعاءه ثلاثة أقوال ثالثها انها تتبع للولد ان أكل الولد أكلت والافلا وأما بيض الدجاجة
لأن ذكاه فانه يوكل ولو لم يتم (قوله ان تم) أي والافلا يوكل (قوله أي مع نبات شعره أشار بذلك
الى ان الباء بمعنى مع والمعبية لبيان الواقع لانه متى تم خلقه نبت شعره عادة فاندفع ما يقال جعل
الباء للمعبية يؤذن بانه يمكن انفراد تمام الخلق عن نبات الشعر وانفراد نبات الشعر عن تمام
الخلق مع انه متى نبت شعره لم يتم تمام خلقه والعكس (قوله وان خرج حياى بعد ذكاه أمه) (قوله حياة
محققة أموش كوكا فيها) كوكا فيها أو ما يؤس منها كان أولي وقوله ذكي
وجوبا أي في المرجو والمشكوك واستعجابا في المأثور منه وقوله والأي والأيذك لم يوكل أي في
الأولين كما علمت (قوله الان يبادر) أي الان يبادر اليه فهو من المحذوف والايصال وهذا
فيما اذا كانت حياته ضعيفة بأن كانت ما يؤس منها (قوله ما لودج - ميتا) أي عند نزلة منازل
ميتان بطن أمه بعد ذكاه فليكن عليه بأن ذكاه بعد ذكاه أمه (قوله ولم يدرك) أي وأما
لو كان بحيث لو بودر لا يدرك فلا يوكل وذلك في حالة الرجاء والشك والمجمل ان الجنين اذا خرج حيا
بعد ذكاه أمه فاما ان تكون حياته مرجو بقاءها أو مشكوكا في بقاءها أو مؤس من بقاءها ففي
الأولين يجب ذكاه ولا يوكل اذا مات بدونها وفي الثالث تنبذ كانه كما قال ابن رشد في البيهق
وقال في المبسوط تغلق عن عيسى متى خرج حيا لا يوكل الا بذكاه والمعتمد الاول فقول المسنف وان
خرج حيا شامل للأحوال الثلاث أي ان خرج حيا حياة مرجو بقاءها أو مشكوكا في بقاءها أو
مؤس من بقاءها وقوله ذكي أي وجوبا في الأولين وناديا في الثالث وقوله الان يبادر خاص
بالمؤس منه أي الان يبادر لذكاه فيعوت قبل ان يذكي فيعوت تنبذ كانه ويوكل بدونها فان
لم يبادر اليه حتى مات كره كله (قوله ان حيا الخ) أي فان كان مثله لا يجزي أو شق في امره هل
تستمر حياته أم لا لم يوكل ولو ذكي لان - وتبه يتحمل ان يكون من الألاق وقوله وكانت حياته محققة
أو مظنونة لا مشكوكة يعني انه تحقق استقرار حياته أو ظن ذلك لان شك في استقرارها وعدمه
وأولى ان تؤسهم استقرارها فلا يوكل ولو ذكي (قوله ولا يوكل ما قطع منه) أي لانه دون
نصف ابن الان يكون الرأس فانه يوكل لكن ذكاه العلامة السيد في حاشية عقب ان قول

المصنف ودون نصف أبين مبتدئ مخصوص بماله نفس سائلة (قوله ولكن لابد من تعجيل الموت به) أي بما شأنه أن يعجل الموت كذا قال الشارح تبين لعلق قال بن وفيه نظر إذ لم يرمض ذكره هذا القيد وظاهر كلامه الاطلاق اه كلامه وقد يقلل انه لم يرد التعجيل التحق بقرآن يعلم ان الموت منه لا من انزائه (قوله كذا قيدها) أي بقوله ولكن لابد من تعجيل الموت

* (باب المباح) *

(قوله حال الاختيار) أي المباح تساوله نال الاختيار من جهة الاكل والشرب وقد ر الشارح ذلك لاجل عطف قول المصنف الا في وللضرورة ما سئل الخ عليه (قوله لم يتعلق الخ) اخرج المصنف فانه وان كان طاهر الكسنة غير مباح لتعلق حق المالك به والاولى اسقاط هذا القيد لان المقصود بيان المباح في نفسه لا المباح باعتبار شخص معين والمغصوب مباح في ذاته وحرمة طارضة اه بن (قوله مستعملا للنجاسة) أي كالزعم فانها تاكل العذرة (قوله الا الوطواط استثنان من قول المصنف وطير (قوله فلذا لم يقل الخ) أي ولو عبر به ما صحت وذلك لان الذي لا بعد وقد يكون مفترسا ذيقا ايا حسنه وليس كذلك (قوله بناء) أي فليس مراده بالوحش مطلق وحش بل نوع منه وقد يقال لا مانع من ارادة طلق الوحش ويكون من تشبيه الخاص بالعام كذا قيل وفيه ان الاختصية تقتضي التمثيل لا التشبيه (قوله يكره على المشهور الخ) فيه نظر والذي في كتاب الطهارة من التوضيح ان في الفار والوطواط ثلاثة اقوال وان القول بالتحريم هو المشهور ونقله ح وذكر ابن رشد ايضا أنه استظهر التحريم اه بن وقوله ان في الفار طاهره مطلقا سواء كان يصل للنجاسة او لا واما بنت عرس فذكر الشيخ عبد الرحمن الاجهري انه يحرم اكلها لان كل من اكلها اعمى اي فخرتها عارضة ونضيتها انها تحمل للاعوى وانظر اه شيخنا عدوى (قوله سمها) بفتح السين وضمها وكسرهما والفتح افصح جمه سمها وعموم اه عدوى (قوله ان ذكرت الخ الذي يفيد كلام اهل المذهب انه لابد في الذكاة التي يؤمن بها السم ان تكون في حلقة وفي قدر خاص من ذنبا بان يترك قدر اربعة قراريط من ذنبا وراسها ولا بد ان تطرح جال ذكاتها على ظهرها واما لو طرحت على بطنها وقطع حلقة فلا يجوز لان شرط الذكاة ان تكون من المقدم انتهى تحش (قوله وامن سمها) أي واعتبارا من سمها بالنسبة الخ وقوله فيجوز اكلها باسمها ينفعه ذلك اي كمن بهداه الخ جذام أي ولا يجوز اكلها باسمها ان يضره ذلك (قوله ونحش ارض اضيف لها لانه يحش اي يدخل فيها ولا يخرج منها الا يخرج وبادر برجوعه اليها (قوله بالرفع عطف على طعام) اي لا يخرج عطف على يربوع لانه ليس من امثلة الوحش الذي لم يفترس واعلم ان الخشاش وان كان مباحا وميتة طاهرة ولكنه يقتصر اكله لذكة كما تقدم (قوله شراب يميل الى المحووضة) أي يتخذ من القمح او من الارز (قوله ويذهب اسكاره) أي الذي حصل فيه عند غليانه على النار قبل انعقاده لانه كان فيه ابتداء (قوله فلا يتصور فيه سكر) أي حتى تقيد باحتة بالا من من سكره (قوله وللضرورة ما يبعد الرق) أي ما يحفظ الحياة والمرا دارق الحياة وسد ما حفظها قال المراق انظره لانه مذهب ابي حنيفة والشافعي ولم يعزه ابو محمد لاحد من اهل المذهب ونص الموطا ومن احسن ما سمعت في الرجل يضطر الى الميتة انه يأكل منها حتى يشبع ويتزود منها فان وجد عنها غنى طرحها اه وبه تعلم ان عزوت ونحش ما ذكره المصنف المالك فيه نظرا اه بن لكن

ابن ناجي في شرح الرسالة نقل عن عياض ان عبد الوهاب نقله رواية عن مالك وحينئذ فلا نظر
وتسائل قوله والضرورة ما يسهل المتلبس بالمعصية كما هو مختار ابن تونس وشهره القرافي خلافه
قال لا يساح له تناول الميتة وتسلط بظاهر قوله تعالى فمن اضطر غير باغ ولا عاد فمن اضطر في مخجصة
غير متجانف الاثم واجاب المتهم وربان المراد غير باغ في نفس الضرورة ربان يتحاف ويميل في الباطن
لثمة وتهو وتسلط في الظاهر بالضرورة كانه فعل فمن اضطر اضطر ارضا فاذا عصي في نفس السبب
المبيح كان كذب في الضرورة وبني وتعدى فيها وتجانف الاثم كانت كالعدم (قوله وضالة الابل
ودخل ايضا جميع الحيوانات الميتة (قوله نعم تقدم الميتة عليها) أي على ضالة الابل عند
اجتماعهما ويعلم من ضالة الابل تته من عند انفرادها وتقدم عليها الميتة عند اجتماعهما وهذا
ما يفيد نقل المواق من ابن القاسم (قوله وأما الادمي فلا يجوز تناوله) أي سواء كان حيا
أو ميتا ولو مات المضطر وهذا هو المنصوص لاهل المذهب وتقدم آخر الجائز ان بعضهم صحح كاله
للمضطر اذا كان ميتا ولا فرق بين المسلم والكافر فيما ذكر (قوله عند عدم ما يسهلها وبصدق
في انه فعل ذلك لافقصة ان كان مأمونا والا فلا لقرينة فيعمل عليها خش (قوله على خنزير)
أي سواء كان ذلك الخنزير حيا أو ميتا انظر بن (قوله وصيد يحرم المراد بالصيد هنا الصيد
يعني الحي بدليل قوله لا تجمه وأما الاصطياد فهو احرى بتقدم الميتة عليه وحاصل كلام المصنف ان
المضطر اذا كان محرما ووجد ميتة وصيدا حيا صاده محرم أو أوعان على صيده فانه يجب عليه ان يقدم
الميتة على الصيد المحي الذي صاده المحرم أو أوعانه عليه ومحل ما لم تكن الميتة متغيرة يتحاف على نفسه
من اكلها والا قدم الصيد المذكور انظر التوضيح كانه لو كان حلالا فانه يقدم صيد المحرم عليها
(قوله ولم يذك الصيد) أي لانه يذك كانه يكون ميتة (قوله لا تجمه) أي اذا وجد المضطر المحرم ميتة
وصيدا قد صاده محرم أو صيده وصار حيا فلا يقدم الميتة عليه بل يقدمه عليها وعلم بما ذكرنا ان
الصور ثلاث الاولى الاصطياد تقدم الميتة عليه لمناقبه من حرمة الاصطياد وحرمة ذبح الصيد الثانية
الصيد المحي الذي صاده المحرم قبل اضطراره تقدم الميتة ايضا عليه ولا يجوز ذبحه لانه اذا ذبحه صار
ميتة فلا فائدة في ارتكابه هذا المحرم الثالثة اذا كان عنده صيد صاده هو أو غيره لمحرر وذبح
قبل اضطراره فهذا مقدم على الميتة ولا تقدم الميتة عليه لان لحم صيد المحرم حرمة عارضة لانها خاصة
بالاحرام بخلاف الميتة فحرمتها اصلية وهذه الصورة هي المشار لها بقوله لا تجمه هذا أحسن ما يقرر
به كلامه (قوله ان لم يتخف القمع) أي فيما في سرقة القمع كتمر الجربين وغشم المراح وقوله أو
الضرب أو الاذى أي فيما لا يقع في سرقة فان قلت المضطر اذا ثبت اضطراره لا يقطع ولا يضرب ولو
كان معه ميتة فكيف يتخاف القمع قلت القطع قد يكون بالتغلب والظلم (قوله بل يقدم) أي
طعام الغير يذبح على الميتة هذا عند اجتماعهما وأما عند الانفراد تعين ما وجد قال في الذخيرة واذا
اكل مال مسلم اقتصر على سداد المقي الا أن يعلم ما حل الطريق فليتردد لا من مواساة به شجب اذا جاع
واعلم ان اشتراط عدم خوف القطع انما هو اذا وجد الميتة والا كلف ولو خاف القطع كافي عيج لان
حفظ النفوس مقدم على حفظ العضو خلافا لما في عقب وحيث اكل طعام الغير فلا يضمن قيمته
كأنقله المواق عن الاكثر وقال ابن الجلاب يضمن ويحرم الخلف اذا كان المضطر مع دما وقت الاكل
أمان وجد معه الفم أخذ كافر (قوله ولو مسلما) أي ولو كان ربه المقتات بل يقع لئلا يسهل
(قوله ولو وحده) أي فلا يוכל نظر تلك الحالة العارضة وهي حالة التماس وهو هذا قول
مالك وقال ابن القاسم بالجواز ورده المفسر بل هو ما الجواز الانسي اذا توخس فتوحشه لا يتقبله وح

فيحرق فيه الخلاف قبل التوحش وهو التحريم على المعتد والكراهة على مقابله (قوله والمكروه
 سبع الخ) ابن عرفة الباجي في كراهة كل السباع ومنع أكلها نالها حرمة عاديها كالأسد
 والفهد والغر والذئب وكراهة غيره كالذب والتملب والضبع والمهر طلة الأول لرؤية العراقيين معها
 والثاني لابن كاتبة مع ابن القاسم والثالث لابن حبيب عن المدنيين (قوله وقبل شهره الكراهة
 في الفيل فيه نظر فقد ذكر ابن المحجب فيه قولين بالإباحة والتحريم وصحح في التوضيح الإباحة فيه
 وفي كل ما قيل أنه مسوخ كالغرد والضب ولذا قال الشارح بهرام لا يعرف من شهر الكراهة كما هو
 ظاهر كلامه وقال البساطي شهر الكراهة في الفيل في عهد المصنف (قوله ما عدى الهر
 فيه أنه من جملة الفترس لأفترسه نحو الفار) (قوله وقبل حرام الذي حصله ح في الكلب قولان
 الحرمة والكراهة وصحح ابن عبد البر التحريم قال ح ولم ارفى المذهب من نقل الإباحة كل
 الكلاب اه لكن نقل قبله القول بالإباحة واعترضه فانظر اه بن (قوله شرب شراب
 خليطين إنما قدر الشارح شرب لانه لا تكليف بالافعل ومن جملة الخليطين المكروه شربه ما يبل
 للرئيس اذا كان من نوعين كزبيب وتين ونحوهما فقلوه وشرب شراب خليطين أى لصحج أو
 لمريض وكما يكره شرب شراب الخليطين يكره أيضا نبذهما معا خلافا لما في عبق من الحرمة
 والخلاف في نبذهما معا للشرب وأما التخليل فلا كراهة في نبذهما معا على المشهور كما نص عليه ابن
 رشد وغيره ونص في الجلاب على الكراهة خيفة التطويق لتخلها معا مع الغيرة قاله شيخنا (قوله
 خلطا عند الانتباز أو الشرب أما الكراهة اذا كان الخلط عند الشرب فلا كلام فيها وأما اذا كان عند
 الانتباز فهو مبني على أحد التأويلين في قول المدونة ولا يجوز شرب شراب الخليطين ان نبذهما معا
 قال الباجي ظاهرها التحريم وجمها قوم على الكراهة فعلى الثاني يعم في كلام المصنف اه بن
 والناسي هو الممول عليه كما قال شيخنا فعلم انه ان وقع الخلط عند الشرب كان كل من الخلط والشرب
 مكروها وان وقع عند الانتباز كان كل منهما فيه خلاف بالكراهة والحرمة والمعتد الأول (قوله
 حيث امكن الاسكار) أى لطول المدة فان لم يمكن لقصر مدة الانتباز فلا كراهة وهذا يقتضى ان علة
 النهي احتمال الاسكار وقال ابن رشد ظاهر الموطأ ان النهي عن هذا تعبد لا لعلة وعليه فيكره
 شرب شراب الخليطين سواء امكن اسكاره ام لا انظر المواق واستظهر شيخنا الأول وان استصوب بن
 الثاني (تنبيه) اذا طرح الشيء في نبذه نفسه كطرح العسل في نبذه نفسه او الغر في نبذه نفسه كان
 شربه جائزا وليس من شراب الخليطين الذي يكره شربه كما ان الاسبن المخلوط بالعسل كذلك انظر
 عبق (قوله وادخلت السكاف الحنتم والنقير الخ) تبع الشارح في ذلك وت واعترضه طفي قائلا
 الصواب قصر السكاف على ادخال المزفت فقط وهو المقبر وعدم ادخال الحنتم والنقير ليوافق مذهب
 المدونة والموطأ وادخلهما لوجب اجراء كلام المصنف على غير المعتد لانه لا تعرف كراهتهما
 الا من رواية ابن حبيب وفي المواق عن المدونة لا يندف في الدبا والمزفت ولا كره غير ذلك من الفخار
 وغيره من انظرو في انتهى وقد قرره خش على الصواب اه بن (قوله فلا يكره) أى نبذ الشيء
 الواحد فيها وقوله وان طالت مدته مبالغة في محذوف أى فلا يكره نبذ الشيء الواحد فيها ولا يكره
 شرب شرابه وان طالت الخ (قوله ارجعهم ما في الطين المنع) أى ومنه التراب والعظام والمجير
 المحروق بالنار ففيها الخلاف بالكراهة والحرمة والارجح الحرمة ومحل منع الطين ما لم تكن المرأة حاملا
 وتشتاق لأكله وتخاف على ما في بطنه والا رخص لها كاه (قوله وانظرهما في القرد الكراهة)
 أى وهو قول مالك وانحسبه واما القول بالمنع فهو قول ابن المواز بحسب ما يله ليس من بهيمة انعام

قال النساطري والظاهر عندي قول مالك واحكامه بانه مكروه واجب لذلك بموم قوله تعالى قل
لا اجد فيها اوجي الى الآيات ومراعاة خلاف العلماء فلا يبدل على عدم حرمة ومراعاة قول
الخالف بالمانع تنقض كرامته (قوله وقيل باباحته أى مطلقا وقيل باباحته ان أصل البكلاء والا
كان مكروها بجملة الاقوال اربعة حكمها في الشامل (قوله بل صحيح القول بالاباحية)
أى مطلقا كان يرعى الكلا أولا في توضيحه (قوله على القول بجواز كره) أى ويكره على
القول بكرهته ويحرم على القول بحرمته كذا ذكر عقب وغيره وقد جعل الشيخ أحد النفاوى
وغيره التكب على الصيد به مثلا وأما اللعب المعلوم فهو مكروه وفيه انه لا رابطين الاكل والصيد
الآتري انه يصاد بالكب اجما عا لظاهر ان المراد لا اكتساب باعية قاله شيخنا العدوى

* (باب في النجاسات) *

(قوله وكانت الذكاة من متعلقات الاضحية) أى من الامور التي تتعلق بالاضحية (قوله
سن) أى على المشهور وقيل انها واجبة (قوله عينا) أى عن كل أحد بعينه (قوله لان
نية الادخال) أى لانية دخول الغريم في الاجر كصفها من ذلك الغير (قوله الاولى
حذفه) أى سواء جعلته حالا من غير الحاج او صفة للحاج وذلك لانه اذا جعل صفة لحاج انحل
المعنى لقولنا من محرر غير حاج كائن في منى وهذا صادق بما اذا كان غير حاج اصلا او حاجا في غير منى
ومفهومه انه لو كان حاجا بمنى لا تسن في حقه وهذا فاسد لان الحاج لا يطالب بها كاربى أو غيرها
وان جعل حالا من غير حاج انحل المعنى لقولنا من محرر غير حاج حالة كون ذلك الغير في منى فيرد عليه ان
مقتضاه ان غير الحاج اذا كان في غير منى لا تسن في حقه وليس كذلك اذ غير الحاج تسن في حقه
مطلقا كان بمنى أو غيرها وان كان قد يجاب عن هذا بان مفهوم بمنى احرى بالحكم وقد يقال الظاهر
انه متعلق بمحذوف صفة لحاج أى غير حاج مطلوب كونه بمنى فيشمل غير الحاج اصلا ولو معتمرا
والحاج الذي يطالب كونه بمنى وهو من فاته الحج وتحلل منه قبل يوم النحر ويخرج الحاج الباقي على
احرامه سواء تسن يومئذ ام لا كذا قرر المسأوى (قوله ضحية هى) بمعنى التضحية اذ لا تكليف الا
بفعل وضحية لا تصحف يعود عليها بهذا المعنى اذ الذى يوصف بأنه يحجف أو لا يحجف انما هو الفعل
لالدات والمعنى لا تتبعه ولا تكلفه فوق وسعه والاحتياط الاتعاب (قوله حتى يبلغ الذكر
ويدخل بالانثى زوجها ظاهرا وسقوماها عنه بمجرد احتلام الذكر ولو فقيرا عاجزا عن الكسب ومجرد
دخول الزوج بالانثى وان طلق قبل البلوغ والظاهر انه يجري على النكاح الذى بلغ فقيرا
عاجزا عن الاستدباب لازمة لايه وهكذا نفقة الميت التي طلق قبل البلوغ فلذا التضحية عنهما
مطلوبة من ايها ما خلا لما في عقب من سقوطها فانه لا يظهر ونص التوضيح عن ابن حبيب يلزم
الانسان ان ينسحب عن تزويجه نفقته من ولد او والد او بقيد انهما لا ينقطع الا بسقوط النفقة واعلم انه
يخاطب بها فقير قدر عليها في ايامها وكذا يخاطب بها من ولد يوم النحر أو في ايام التشريق لاعتق
في البطن ولد انجاب بها من اسلم يوم النحر وبعد في ايام التشريق لبقاء وقت الحجاب بالتضحية
بخلاف زكاة العقر نقله اللخمي اه عدوى (قوله متعلق بضحية) ويصح تلفه ايضا بسن أى
التضحية تسن بجذع الخ (قوله بالسنة العربية) أى وهى ثلاثمائة وأربعة وخمسون يوما
لالسنة القبطية وقدرها ثلاثمائة وخمسة وأربعة وستون يوما (قوله ودخل في السادسة) أى
لو كان الدخول غير بين (قوله بلا شرك) في ثمنها او حياها هذا حل بالنظر للنفقة وليس مراده بيان

ان الاستثناء منقطع لان الحق انه متصل ووح فسا قول الابعيل جاما وقوله بلا شرك حال من خصية ام
 حاطة كونها متبسة بعدم الاشتراك فيها (قوله فلا تجزئهم واحد منهم) أى والظاهر انه
 لا يجزئهم مثل ما اذا نجح معيها جهلا (قوله عن كل من ادخله معه) أى ولو كان غنيا وهمل
 يشتط في سقوط الطلب عن اثر حكمه مع اعلاؤه لهم بالشريك أولا قولان الباجي وعندى انه يصح
 له التشرىك وان لم يعلم بذلك ولذلك يدخل فيها صغار ولده وهم لا يصح منهم قصدا القربة (قوله
 بشروط ثلاثة) أى فان اختل شرط منها فلا تجزئ عن المشرىك بالكسر ولا عن المشرىك بالفتح
 والظاهر عدم جواز بيعها ككبر (قوله وهذا الخ) مثله في عقب وخش قال بن وانظر من اين
 لهما هذا القيد ولم ارم ذكره غير ما نقله الطنجيني عن العوفي مستدلا بكلام ابن حبيب الذي في المواق
 ولادلالة فيه أصلا والظاهر من كلام المدونة والباجي والخمي وغيرهم ان السكنى معه شرط معلقا
 اه ولعلم ان ما ذكره المصنف من اشتراط المساكنة هو ظاهر المدونة وقاله الباجي والخمي
 والمازري وعزاه لابن حبيب وخالف ابن بشير فجعل المساكنة لغوا انظر بن (قوله ومثل
 القريب الزوجة) وأم الرلد قال شيخنا الاول - حذف أم الولد لانها رقيقة لا طالب بالخصية عنها
 والكلام فيمن يسهط عنه الطلب بالخصية وقد يقال ان الشارح اراد التنييه على صحته عنها وان لها
 مجرد ثواب قال بن وما ذكره من جواز ادخال الزوجة وأم الولد هو الصواب خلافا لثت وبهرام
 في اخراجها واخراج ما فيه بقرى وقد اعترضه ح بقول ابن عرفة روى عياض للزوجة وأم الولد
 - كم القريب ابن حبيب وذالرق كام الولد في صحة ادخالها انعى وليد كره مقابلا وقال في
 البيان مانصه واهل بيت الرجل الذين يجوز له ان يدخلهم معه في اخصيته على مذهب مالكا وزوجه
 ومن في عياله من ذوى رحمهم كانوا ممن تلزمه نفقتهم او ممن لا تلزمه نفقتهم غير ان كان ممن تلزمه نفقة
 يلزمه ان ينحى عنه ان لم يدخله في اخصيته حاش الزوجة اه منه انظر بن (قوله واجزأت)
 اى التخصية (قوله وان جال الخ) اعلم انها اذا كانت جال من اصل الخلقة فانها تجزئ باتفاق وقد نقل
 الاجماع على اجزاء ابن مرزوق وغيره واما ان كانت متصلة القربى غير خلقة ففيها قولان بالاجزاء
 وهو نقل الشيخ عن كتاب محمد وعدم الاجزاء وهو قول ابن حبيب والقرض انه ليس هناك ادماة
 والا فلا تجزئ اتفاقا انظر بن (قوله كالقبر) أى والغنم (قوله أى ليرأى اشار الشارح الى
 ان المراد بالادماة عدم البره وان لم يسلم منه دم لاسيما لدم ولو قال المصنف ان برأ ويدخل لعل
 قوله كمين مرض لسكان أحسن واخصر (قوله وبين جرب الخ) اشار الشارح الى ان قيد البينة
 معتبر في المعه وفوات فلا يضرا الخفيف من جيبها كما ذكره الشيخ سالم (قوله وبين جنون قال ح
 كان الاولى ان يقول ودائم جنون لان الجنون غير الدائم لا يضرك في التوضيح (قوله وفاتت جزء
 هذا عطف على قوله كمين مرض فأولاد بكر المعطوفات على المضاف اليه ثم شرع في ذكر المعطوفات
 على المضائق وقوله اصالة أى سواء كان فوات الجزء اصالة أى خلقة أو كان طارئا بقطع وسواء
 كان الجزء الفاتت بالقطع ام بالوراثة (قوله واما بخصية) أى واما فوات الجزء بخصية
 فيجزئ سواء تكن فواته خلقة أو كان بقطع وقوله وانما الاجزاء اى فوات الخصية (قوله جدا) أى
 بأن تنحى بها الخلقة اه خش (قوله فان كان) أى الشق وقوله ثم اجزأى بالاولى من مقطوعة
 تلك الاذن كى بانى (قوله واما لما فجزئى حاصله ان قلع الاسنان كلا أو بعضا لا يضرا كان
 لا تغارا وكبر واما لغيرهما فقلع الواحدة لا يضرو بضر فلع ما زاد عليها (قوله وهل هو العباسى الخ)
 الاولى امام الطاعة الا انه تتبع في التعبير بالعباسى للخمي وابن الحاجب فانهم اصابوا بذلك لانهما

كان في زمن ولاية بني العباس بخلاف المصنف وقد أوهمت عبارة المصنف الشارح بهرام في باب
القضاء فقال يستحب في الامام الأعظم كونه عباسا وسمه عج وقد خرج بذلك عن أقوال
المالك الكوفة فان الامام الأعظم يشترط فيه كونه قرشيا وأما كونه عباسيا فلا يشترط ولا يستحب، اه
مضى (قوله أو نائبه) أي كالباشا في بلد ليس فيها امام الطاعة بل نائبه. والمحصل انه على القول
الاول يتعين امام الطاعة أوعامه على البلد (قوله قولان صوابه تردد لان الخلاف بين اللخمي
وابن رشد فالاول لللخمي والثاني لابن رشد فهم ومن تردد المتأخرين لعدم نص المتقدمين ثم انه على
ما قال ابن رشد من ان الاعتبار امام الصلاة فان كان واحدا في البلد فالامر ظاهر وان تعدد فيعتبر كل
واحد بالنسبة لاهل الناحية التي صلى فيها اماما، (قوله علها ما الخ) أي ان محل الخلاف اذا
وجد امام في البلد ولم يخرج امام الصلاة قولان واحدان كانت البلد ليس فيها واحد من الامامين
المعامة ولا نائبه كان الاعتبار امام الصلاة قولان واحدان كانت البلد ليس فيها واحد من الامامين
تخرجوا في امام اقرب البلاد المهم وهو واضح ان كان في اقرب البلاد امام واحد فان تعدد تخرجوا اقرب
الائمة لبلادهم كذا قرر شيخنا العدوي (قوله أي سابق الامام بالذبح) أي بابتدائه سواء ختم الذبح
قبل ختم الامام أو بعده ختمه أو معه فلا يترى حيث ابتداء قبل الامام (قوله وكذا مساويه) أي
في ابتداء الذبح فلا يترى هذا الختم قبله أو معه بل ولو ختم بعده (قوله لا بعد الخ ما ذكره من
عدم الاجزاء صورة ما اذا ابتداء بعده وختم معه فيه نظر اذ قد تقدم صحة الصلاة فيما اذا بدأ بعده
وختم معه فالاجزاء في الختمه أولى اه بن (قوله اقرب امام) أي اقرب امام بالذبح امامها
بعد خطبته وليس المراد اقرب بلد لها امام وان لم يذبح بحيث يخرجون ذبحه لو ذبح لان هذا بمنزلة
العدم فلا يعتبر (قوله ولا على كفره) أي ولم يكن هناك امام خارج عن بلده على كفره أي
ثلاثة اميال وربع بل موجود امام خارج عن بلده ما يزيد من ذلك فتحرى ذلك وذبح وقتين انه سبقه
وأما لو كان هناك امام خارج عن بلده بكفره فاقفانه كامام البلد مخاطبة أهل تلك البلد
المخاطبة من الامام بالسعي لذلك الامام والصلاة خلفه ومنه تذا فالتحرى وتبين خطاه لم يتجزأ والمحصل
ان على ثلاثة اميال حكمه كالبالد الذي له امام فلا يذبح الا بعد تحقق ذبحه لانه مطالب بالصلاة
معه على وجه السنية وانما التحري ويجزئ به تحريه اذا تبين انه سبق الامام من كان على ابعده من ذلك
(قوله وتواني) أي الامام (قوله وان تواني بسبب عذر) أي كقتال عدو او اعمال او جنون
وهل من العذر لطلب الامام للاختصة بشرا ونحوه أولا يتطرق في ذلك وقد علم من المصنف ان التحري
لذبح الامام حيث لم يبرز اختصه وأما ان يبرزها فلا يعتبر التحري من أحد من أهل البلد سواء علم
بإبرازها أولا وتحريه وعنده على حد سواء في عدم الاجزاء ان بان سبقه لان بان تأخره (قوله
ولا يكره عدم الإبراز لغير الامام) أي وأما عدم الإبراز له فيكره (قوله وانشاء كان عليه ان
يزيد بعد ذلك فانشاء فترات الشان أربعة وكذا المعز والبقروا لابل (قوله خلاف ابن غازي
صرح ابن عرفة بشهورية الاول ولا اعلم من شهر الثاني ونقل عن لماؤاب بطرقة نسيته وشهر الر جاجي
الاول وشهر ابن بزيمة الثاني ونس ابن عرفة وفي فضل البقر على الابل وعكسه ثالثها الغير من بني
الاول لانه مرموع رواية المختص والقبلي والثاني لابن شعبة عار والاثالث للشيخ عن اشهب اه بن
(قوله وهو خلاف في حال الخ) الحق ان ذلك يختلف باختلاف البلاد فالابن في بلاد الحجاز اطيب
لحم من البقر وفي مصر بالعكس (قوله ومراده التسع) أي مراده بعشر ذي الحجة التسعة ايام قبل
يوم النحر فهو محازم اطلاق اسم الكل على الجزء وليس هذا تغليبا كما في عبق وانما يظهر

التغلب في عكسه (قوله وخفية على صدقة ظاهره ان المعنى ونذب تقديم خفية على صدقة
 بنمها واورد عليه ان الخفية سنة فتقدمها على الصدقة التي هي مندوبة سنة وقد اجاب الشارح بان
 خفية فاعل المحذوف اى وفضلت خفية والجملة عطف على جملة ونذب ابرازها وليس قوله وخفية
 عطفًا على ابرازها كالذى قبله (قوله ولوزاد في الرتبة الخ) وذلك لان احياء السنن افضل من
 التطوع وانما تنص المصنف على ذلك مع العلم بان السنة افضل من المستحب دفعا لتوهم ان المستحب
 هنا افضل من السنة لان السنة والمندوب قد يكونان افضل من الغرض كالتطهير قبل الوقت
 والابتداء بالسلام وابرار المعسر واذا كان المندوب قديما يكون افضل من الغرض فربما يتوهم
 انه هنا افضل من السنة تأمل (قوله وتكره الاستنابة مع القدرة على الذبح) اى فان
 كان لا يحسن الذبح اولا يقدر عليه استناب من غير كراهة ويندب له ان يحضر عندئذ (قوله
 ونذب الوارث انفاذا) اى اذا عين امرثه قبل موته بغير النذر والواجب عليه انفاذها كما لو
 مات بعد ذلك واذا انفاذها الوارث فلا تجزى عنه (قوله حيث لا دين عليه) اى على الميت اما ان
 كان عليه دين يستغرقها فانها تباع فيها عليه من الدين (قوله وجمع اكل الخ) ظاهره ان
 الجمع بين الثلاثة افضل من الصدقة بجمعيها وان كان اشق على النفس وهذا هو المشهور وحديث
 افضل العبادات اجزها ليس كما يقال عجب القول بان التصديق بجمعيها افضل متجه اذا فضل
 العبادات اجزها اى اشقها على النفس (قوله ولا يجب) اى بناء على المعتمد من انها لا تعين
 الا بالذبح ولا تعين بالنذر واذا عمل بالمندوب وذبح ذلك الولد مع امره فحكم كجمعه وجملة حكمها من
 جواز الاكل والتصدق والاهداء ونذب الجمع بين الثلاثة ومنع البيع وانما لم ينعى بالمندوب وابقى
 ذلك الولد من غير ذبح لعلم آخر صح ان يغضبه (قوله ويكره خضوفها) اى سواء خضه
 لم يتصرف فيه اولا خلافا لعقب حيث قيده بما اذا كان الجز لا تصرف فيه التصرف المنوع والا جاز
 مطلقا ونسب ذلك لتوهم ورد عليه بانه ليس فيه ما ذاك (قوله فان ثبت مثله للذبح
 او نواه حرم الاخذ لم يكره) اى كتمانها لا يكره المجز اذا تضررت ببقاء الصوف لم يكره وانما لم
 ظاهره منطوق المصنف ومفهومه سواء كانت الخفية مندوبة ام لا وارتضاه عجب وقيده بعض
 شيخنا الشيخ احمد الزرقاني بغير المندوبة واما المندوبة فيحرم جزها سواء نواه ام لا وارتضاه
 اللقاني (قوله ولم يكن لما ولد) اى ولولم يكن الخ (قوله والا انسان لا يعود) اى يكره له العود
 على المعتمد (قوله كما قال ابن حبيب الاولى) كما قال ابن الحجاج لان ابن حبيب من المتقدمين
 فلا يسيرون المصنف للخلاف الواقع بينه وبين غيره بالتردد فالصواب ان المصنف اشار بالتردد لطريقة
 ابن رشد وطريقة ابن الحجاج وبين ذلك ان الامام روى عنه باحاطة اكل الكافر منها ثم رجع
 عنها الى الكراهة وهى الاشهر فقال ابن رشد اختلف قول مالك اذ لم يكن في عياله اما ان كان
 فيهم او غنيتهم وهم باكلون فلا بأس به دون خلاف وقال ابن الحجاج الخلاف المروى عن الامام
 مطلق اى سواء كان في عياله او بعث اليه واما ابن حبيب فله قول آخر حاصله انه لا خلاف بين قولى
 مالك فالقول بالكراهة محمول على ما اذا لم يكونوا في عياله وبعث اليهم والقول بلا باحاطة محمول على
 ما اذا كانوا في عياله انظر بن (قوله لان شأ ذلك المباحاة) اى وح فيخاف منه قصدها فان
 تحقق قصدها بالتعالى حرم وان تحقق من نفسه عدم قصدها وانما قصد كثرة اللحم أو الاجركان
 التغالى مندوب بالحديث فالصواب ثلاث تحريف قصد المباحاة وقصدها بالفضل وتحقيق عدم قصدها وهى
 جازية فى التغالى فيها وفى زيادة عددها (قوله وفعلها عن ميت) فان فعلت عنه وعن الميت لم يكره

قاله عقب وفيه ان هذا غير صواب لانهم قد علوا كراهة فعلها عن الميت بعدم الوارد في ذلك وهذا شامل لصورة الافراد والتشريك ايضا شرط التشريك المتقدمة غير محتمة هنا اه بن (قوله) والاندب أى والابان كان عينها ندب الخ أى والمراد انه عينها بغير الذبح والنذر وأما الوعيه بان النذر أو بالذبح ثم مات تعين على الوارث انفاذا كما مر وقوله ان لم يكن عينها لم يكن وقف وقفها وشرطها فيه والاوجب فعلها عنه لما يأتى من انه يجب اتباع شرط الواقف ان جازأ ذكره والحاصل ان كراهة فعلها عن الميت مقيدة بقيد من كما علمت (قوله) شاة تذبح في الجاهلية أى يتقربون بها لاصنامهم (قوله) وكانت أول الاسلام أى تذبح لله سبحانه وتعالى على جهة الندب كما مر جوابه (قوله) وابدالها أى وكما ابدلها بغيرها فاذا ابدل الشاة ببقرة تعلقت الكراهة بأخذ الشاة بدلا عن البقرة ويستحب له ابدالها بالافضل وان برز تشبي في ثمنها ومحل الكراهة اذا لم تكن معينة بالنذر والا كان الابدال ممنوعا ولا يأتى هذا ما يأتى من ان المشهور انها لاتعين بالنذر لانه محمول على عدم الغاء الغيب الطائى فلا يأتى ان تعينها بالنذر مع من البدل ومن البيع انتهى بن (قوله) وكذا عساوى على الراجح سنده في هذا قول الامام لا يبدلها لا بخير منها ولا به لا بموجب للمعاوضة مع التساوى لكن في بن عن التوضيح ان ابدالها بغيرها اجازة كما هو ظاهر المصنف (قوله) الابقرة (قوله) فلا يكره كذا في ح وهو مشكل اذ القرعة لا تجوز مع التفاوت بل مع التساوى فتأمل اه بن الان يقال انها قرعة في الجملة لضرورة الالتباس (قوله) فيه كراهتان) أى وأما اخذ الدون بقرعة وذبحه ففيه كراهة واحدة (قوله) وجاز اخذ العوض أى من دراهم او دنانير او عروض مثلا ولا اشكال في اجزائها عن ربها مع اخذ العوض لانه امر جاز الى المحال (قوله) ومقابل الاحسن) أى وهو القول بعدم جواز اخذ العوض من غير الجنس وقوله ظاهره اى لان اخذ القيمة عنها يبيع لها وهو ممنوع وعلى هذا القول فيتعين عند الاختلاط اخذ احدهما اما بالقرعة او بدونها واجزأت النخيتان عن صاحبيهما وفى وجوب تصدقهما بها وجواز كراهتهما قولنا يبيع بن عمرو والنخمي (قوله) وتجزى عن ربها) أى سواء كانت معينة بالنذر او مضمونة على الصواب خلافا لما فى عقب وسواء كان النائب ذبحها عن نفسه عمدا او خطأ لان الاعتبار بنية ربها كفى ح عن ابن رشد لانية الذابح هو من امر رجلان يوضعه فالتمت بنية الاثر المتوضئ لانية المأمور بالموضئ وما ذكره المصنف من اجزائها عن ربها اذا قوى النائب ذبحها عن نفسه قول مالك وصوبه ابن رشد وقيل لا تجزى ربها وتجزى النائب الذابح لها ويضمن قيمته لربها كن تعدى على ضحية رجل وذبحها عن نفسه وقيل لا تجزى واحدا منهما وهذه الاقوال الثلاثة لا تجزى في الضحية مطلقا سواء كانت مضمونة او معينة (قوله) او بعادة عطف على قوله بلغة (قوله) واذا جازى) أى أو كان الذابح لها اجنبيا له عادة اى كجار واجير وغلما لهم عادة بالقيام باموره (قوله) فتردد) أى طريقتان احدهما تحكى الاتفاق على الاجزاء في القريب وان الخلاف في غير القريب وهى مقتضى كلام ابن بشير والاخرى تحكى الاتفاق على عدم الاجزاء في غير القريب والخلاف في القريب ونقلها ابن عرفة وغيره عن النخمي (قوله) فلا تجزى عن واحد منهما) ثم ان اخذ المالك قيمتهما من ذبحها غلطا فقال ابن القاسم في سماع عيسى ليس للذابح في اللحم الا الكلى او الصدقة لانه ذبحه على وجه الضحية وان اخذ المالك اللحم فقال ابن رشد يتصرف فيه كيف شاء لانه لم يذبحه على الضحية به قال شيخنا في حاشية نجش نقلا عن الشيخ سالم ومحل كونها لا تجزى عن واحد اذا ذبحت غلطا اذا لم يكن ربها نازرا لها والاجزاء عن نذره سواء كانت معينة او مضمونة اه بقى ما اذا ذبح الضحية غيره عمدا عن نفسه من غير استئذنه وفيها

يتوصل فان كان ربهما نذرهما وكانت معينة اجزائه وسقط النذر وان كانت معصية فالنذر باق
 في ذمته وان كان ربهما لم يحصل منه نذر فقبل لا تجزى واحدا منهما بالا لئلا يفرق بين العاقل والورع ابن
 محرز عن ابن حبيب عن اصبع اجزاءها عن الذابغ ومن قيمتهما ربهما والفرق على هذا بين العامد
 والغالب ان المتعدد داخل على ضمانها فكانه ملكها قبل الذبج بالاستيلاء عليه والحاصل ان النخبة
 اذا ذبحها غير ربهما فاما بوكالة او لا الاول هو قول المصنف وضح انا به الى قوله ولو نوى عن نفسه
 والثاني اما ان ينوى عن ربهما او عن نفسه الاول هو محل التفصيل في قوله او بعدا كقرب الخ
 والثاني وهو ما اذا نوى عن نفسه فاما غلطا وهو قوله لا ان غلطا واما معدا وهو ما ذكرناه لك بقولنا
 بقى الخ (قوله وذبحها عاما بالعب وحكمه) وليس المراد انه ذبحها غير عالم بالعب ولم يطع عليه
 الا بعد الذبج والا كان مكررا مع قوله او ذبح معيبا جهلا (قوله والافعل بها ماشاء) أى والا
 يذبحها او الفرض انها معينة فعل بها ماشاء (قوله فلا يبيع منها شيئا في ذلك) اى فيما ذكر من
 المسائل المشار بها بقوله وان ذبح قبل الامام الى هنا (قوله والمعمد المجواز) اى جواز جارتها
 قبل الذبج واما اجارة جلدها بعد الذبج فالمذهب المنع عند ابن شاس كفى المواق وجعل قول
 سحنون بالمجواز مقابلا ولكن المعمد ما قاله سحنون من المجواز (قوله والبدل عطف على البيع
 فيقتضى المغالبة فالبدل ليس بيعا لكنه يشبهه واعلم ان البدل بعد الذبج ممنوع مطلقا سواء
 اوجبها بالنذر او لا واما قبل الذبج فليس ممنوعا لم تكن ممنوعة كالمزك (قوله فلا يبيع) ما ذكره
 المصنف من المجواز هو قول اصبع وشهره ابن غلاب قال اللحنى وهو الاحسن ومقابله المنع لما لك
 وشهره في التوضيح في باب السرعة (قوله ولو علم ربهما ذما بالعلة في محذوف اى ولا اثم على
 ربهما ولو علم حال التصديق عليه بذلك اى بأنه يبيع ما يعطيه له خلافا لابن الموار (قوله والا) اى
 والا بان فات اللحم او الجسد المبيع تصديق بالعوض وجوبا اى وقضى به على الظاهر قاله عجم
 ويستفاد من جعلهم تغير السوق فوتا ان الذبج للجلد والطبخ للحم ولومن غير ابرار فوت اذ هو اشد
 (قوله من غير تفصيل) اى سواء تولى البيع المصحى او غيره باذنه او بغير اذنه (قوله اى يبدله)
 اى عن قيمة او مثل (قوله وحملناه على ذلك) اى على التصديق ببدل العوض في قوات العوض
 اى ولم يتحمله على التصديق بالعوض في قوات المبيع وقيام العوض وقوله للتقيد الخ اى فان قوله وبلا
 صرف فيما لا يلزم يقتضى ان العوض صرف فيما يلزم ولم يكن باقيا هذا كلامه وفيه ان قوله وبلا
 صرف فيما لا يلزم صادق بما اذا لم يصرف اصلا وبما اذا صرف فيما يلزم فالاولى جعل كلام المصنف
 عاما للتصدق بالعوض اذا فات المبيع وكان العوض باقيا والتصدق ببدل العوض اذا فات العوض
 كما فعل بن وغيره يجعل العوض شاملا للعوض المبيع ولبدل العوض (قوله ان لم يتول الخ)
 اى ان عدم تولية غيره لا يقد المتبسة بعدم الاذن وبعدم الصرف فيما لا يلزم ولا شك ان انتفاء
 تولية الغير المتبسة بعدم الاذن وبعدم الصرف فيما لا يلزم صادق بما اذا تولى العقد بنفسه او تولا
 غيره باذنه او بغير اذنه وهو صرف فيما يلزم ولو قال المصنف ان تولى العقد بنفسه او تولا غيره باذن
 او صرف العوض فيما يلزمه لكان مفيدا للمراد بلا كلغة (قوله وصرفه في غير لازمه اى وحال
 عدم صرفه في غير الخ) (قوله لا يبيع الاجزاء هذه النسخة التى فيها اثبات لانسخة ابن غازى قال ح
 والذي فى غالب النسخ وشرح عليه البساطى وبه ارام اسقاط لا على الاولى يكون تشبيهاً بنطوق قوله
 وتصديق بالعوض وعلى الثانية يصح كون تشبيهها فهو قوله ان لم يتول الخ في عدم وجوب التصديق
 لان المتقول عن ابن القاسم وهو المعمد ان الارش ان منع عيبه الاجزاء صنع به ماشاء والا

تصدق به وأما الشاة فان لم يمنع العيب الأجزاء فواضح وان منع فانه مذهب عدم جواز بيعها
 كافي التوضيح (قوله) لكن اعتمدوا انها لا تجب بالنذر وانما تجب بالذبح فقط هذا صحيح ونحوه
 قول المتقدمات لا تجب الاضحية الا بالذبح وهو المشهور في المذهب اهـ وهذا في الوجوب الذي يفتي
 طرو والعيب بعده كما ذكره ابن رشد وابن عبد السلام فاذا نذر هاتم اصابها عيب قبل الذبح فانه
 لا تجزى كما قال ابن عبد السلام لان تعيين المكاف والتزامه لا يرفع ما طلب منه الشارع ففعله يوم
 الاضحية من ذبح شاة سليمة من العيوب اهـ بخلاف طرو والعيب في المدي بعد التولية وليس المراد
 عدم وجوب الضحية بالنذر مطلقا بل نذرها يوجب ذبحها او يمنع بيعها وبذلك اهـ وكان على
 المؤلف اسقاط النذر والاقتصار على وجوبها بالذبح فقط كما فعل غيره لان كلامه في الوجوب الذي
 لا يعتبر طرو والعيب بعده وقد علمت ما في النذر. وكانه غره ما في التوضيح عن الذخيرة المشهورة وتجب
 بالنذر والذبح مع ان كلام الذخيرة يحمل على الوجوب الذي يمنع البيع لا طرو والعيب وبما تقدم
 تعلم ان قول ح فلونذر هاتم تعيب قبل الذبح لم ارفيه نصا قصورا نظرا بن (قوله) فعل شيء مما
 ذكر (أى من النذر والذبح) (قوله) وصنع بها ماشاء (أى من بيع وغيره) (قوله) خامر (أى
 من قوله) ومنع البيع وارذبح قبل الامام او تعيب حالة الذبح او قبله (قوله) ولو مندورة فيه نظر
 فقد نظر ح في المندورة اذا ضلت او حبسها حتى فات الوقت ما يفعل بها ونقل ابن عرفة عن الجلاب
 انه يلزمه ذبحها وقتله طي وفيه ما تقدم من ان النذر يمنع البذل والبيع اهـ بن (قوله) الا
 ان هذا (أى الذي حبسها اختيارا حتى فات الوقت اثم وقوله دون الاول أى وهو من عيبها قبل
 الذبح وقوله اثم أى مرتكب للآثم قبل ذلك وجبسه لها حتى فات الوقت دليل على ذلك والمراد بان
 انه فاته ثواب السنة فعبر عن المكروه بالآثم لانه عرض نفسه له كما قالوا ان المكروه حجاب بين العبد
 وربه وهذا الجواب اشبهنى أحسن من الاول الذى ذكره الشارح لانه بعد قصد القيمة اليه على انه
 يقال ايضا في الاول فلا يصح قوله دون الاول (قوله) وجاز لاوارث القسم (أى وبعد القسم
 فلا يجوز لاحد من الورثة البيع والابدال على ما مر ثم اعلم ان في المسألة ثلاثة أقوال ذكرها ابن رشد
 وتخصها ابن عرفة فقال ابن قدامة أهل بيته على نحو كلهم في حياته وقسمتها على الميراث ثالثة
 يقعونها على قدر ما يابا كون سماع ابن القاسم وسماع عيسى وظاهر الواضحة قات الاول هو
 الذى استظهره ابن رشد قال ح والظاهر ان المعتز مشى على القول بأنهم يسمعونها على الرأس
 والذكر والانثى والزوجة سواء على الميراث لانه قول ابن القاسم وقال التوماني انه أشبه قولى
 القسم اهـ وهذا القول الذى اختاره التوماني وعزاه ح لابن القاسم هو ثالث الأقوال
 المتقدمة الذى عزاه ابن رشد لظاهر الواضحة انظر بن (قوله) لانها بيع (والبيع لا يجوز
 في الاضحية لافى كلها ولا بعضها) (قوله) فلونذحت (يعنى ان لاورثة القسم سواء مات بعد ان ذبحت
 أو مات قبل ان تذبح والحال انه أوجبها قبل موته أو مات قبل ان يوجبها وفعل الورثة ما يستحب
 لهم من الذبح وأما ان مات قبل ان يوجبها ولم يفعل الوارث المستحب فهى بكل من امواله (قوله)
 لا يبيع بعده في دين) يعنى ان الضحية لا تباع بعد الذبح في دين على مفلس حتى او ميته، فلامه وهم لم يمت
 في كلام الشارح ومفهوم قوله بعده انها اذا لم تذبح للغير ما اخذها في الدين ولو كانت مندورة ولا فرق
 بين كون الدين سابقا على نذرها او طارئا عليه (قوله) ونذبح واحدا (أى سواء كان المولود
 ذكرا وانثى خلافا لما قال يعق عن الانثى بواحدة وعن الذكر بانثىين فلو ولد توأمين في بطن واحدة
 عقى عن كل واحد منهما بواحدة (قوله) وسقطت بعضى زمنها (أى ولو كان الاب موسرا قديم وقيل

انها لا تقوت بقوات الاسبوع الاول بل تفعل في الاسبوع الثاني فان لم تفعل في الاسبوع الثالث
ولا تفعل بعده (قوله من طالع الفجر ح) نقلا عن ابي الحسن جعل ابن رشد اوقات ثلاثة
اقسام مستحب وهو من النخوة للزوال ويكره عند الزوال للغروب وبعد الفجر طلوع الشمس ومنع
وهو اللجج بالليل فلا تجزى اذا جعت فيه (قوله ان سبق أي المولد بالفجر) (قوله وندب
الصدق بزنة شعره أي في طبع الولادة) ويفعل ذلك في اليوم السابع قبل العميقة فيمن يعق عنه
(قوله الخالعة المجاهلية) فيه ان الخالعة تحصل بجواز الكسر نعم في الندب شدة مخالفة وقوله بخافة
ما يصيب الولد أي من كسر عظامه وقوله بتقيض ذلك أي وهو جواز الكسر (قوله ويكره عملها
وايعة) أي واما ذبح شاة أخرى غير ها وعملها وايعة فلا كراهة فيه (قوله وغيرهم أي سواء كانوا
نقرا أو اغنأ بعيرا أو لا) (قوله ويتصدق ويهدى بماشاء أي نيتا أو مطبوخا أو جمعا بين الثلاثة أولى
فلو أقصر على أيها في البيت كفي) (قوله من طلع رأسه) أي تغاولا بأنه يصير شجاعا سفاكا
للدماة (قوله وهو أي الحتان) (قوله في قطعهما الجمدة) أي لأجل تمام اللذة

* (باب الايمان) *

(قوله لم يجب) أي لم يجب وقوعه (قوله اذ لا يتصور هنا الخ) فيه ان العزم على الصدقة يتصور كان
يعزم على عدم شرب البعر وعلى عدم صعود السماء لكنه لا ينفعه فالاولى - حذف ذلك ويقول من أول
الامر اقدم قدرته على الفعل (قوله بمعنى ازهاق روحه) أي لان قتله بهذا المعنى ممتنع عقلا
لانه تحصيل للحاصل وأما قتله بمعنى خرقته فهو ممكن عادة (قوله وخرج الواجب) أي خرج
ما وقوعه واجب عقلا أو عادة فلا يكون تحقيق وقوعه بذكرا سم الله أو صفته يمينانا لان الواجب محقق
في نفسه والمراد تحقيق وقوعه ما لم يجب في المستقبل خاصة وأوردت على المنصف عدم وقوعه للغو
وللغموس اذا تعلقا بغير المستقبل مع ان كلا منهما يمين ورده طاعى بأن تعريضه المذكور لليمين
الموجبة لا كفارة لا لمطاعى اليمين والغموس اذا تعلقا بغير المستقبل كالمأخوذ لا كفارة فهما
(قوله وشمل كل اسم من اسمائه تعالى لان اسم في كلامه مفرد مضاف يع وأراد بالاسم ما دل على
الذات العلمية سواء دل عليها وحدها كالجلالة أو مع صفة كالحالي والقادر ورازق الخ) (قوله غير
مقصوده القربة أي بل المقصوده امتناع النفس من الفعل وخرج بقوله غير مقصوده القربة النذر
كله على دينار صدقة فان المقصوده القربة بخلاف اليمين نحو ان دخلت الدار فعدى حرفان غمسا
قصد الامتناع من دخول الدار (قوله وما يجب بانشاء هذا يشمل المنسوب نحو أنت حران فقلت
كذا وقد تقدم فبقيد الانشاء بما ليس بمنسوب بأن يقال وما ليس بانشاء أي والحال انه ليس
بمنسوب والاتدخال مع ما قبله وقوله وما يجب بانشاء حال كونه مطلقا على امره مقصود عدمه
(قوله كان دخلت الدار فانت طالق) أي فاذا دخلت وجب الطلاق بسبب انشاء اليمين
وليس لاطلاق كفارة (قوله لان اريد به حقه) أي لان اراد الحالف به المحقوق التي له على عباده
من العبادات فلا يكون يميننا واما اذا لم يرد به شيئا ففي عقب انه يكون يميننا مثل ما اذا أراد به الصفة
كالعظمة أو استغفار أو اللوامة والذي في عجم انه اذا لم يرد شيئا لا يكون يميننا وتبعه شب وأعلم ان
أيمن الله قسم مطلقا سواء ذكره حرف القيم وهو الواو ولا بخلاف حق الله وما شبهه فلا يكون يميننا
الا اذا ذكره حرف القسم لان ايمين يعرف في اليمين بخلاف حق الله فله بعضهم وهو ظاهر وفي
بن الظاهر انه لا فرق بين حق الله وايمين الله في جواز اثبات الواو وحذفها فتكون مقدرة (قوله
وعظمته وجلاله هاتان الصفتان راجعتان للقدرة وقيل لانهما من الصفات الجامعة للصفات

السلبية والوجودية وهذا هو الاولى واعلم انه لا يعتقد اليقين بعظمة الله وجلاله الا اذا اريد به ما
المعنى القديم القائم به تعالى وأما لو اراد المخالف بهما العظمة والجلال أى المهابة اللتين جعلهما فى
فى خلقه فلا يتقدم بهما عين (قوله أو هي مع الاوراق واعلم انه لا خلاف فى تسمية الحادث من
الاصوات والمحروف قرانا وانما ذكرنا الخلاف فى تسمية القديم قولنا (قوله فيلزمه اليقين أى
ولو تحقق سبق لسانه (قوله كما فى قوله تعالى الخ) الاولى كان يريد بالعزة المنفعة والقوة التى خلقها
فى السلاطين والمجسرة ويريد بامانة الله امانته التى خلقها فى زيد المضادة للخيانة ويريد بالعهد
ما عاهدهم عليه كتطهير البيت الذى عاهد عليه ابراهيم واسماعيل (قوله اننا عرضنا الامانة فى انهم
فسروا الامانة بالتكليف الشرعية التى هى الازامات نحو الواجب والتحريم الخ وهى ترجع
لكلامه تعالى القديم الذى يعتقد به اليقين وكذا قوله وعهدنا الى ابراهيم واسماعيل ان طهرا الخ
اذ معناه الزمانها بالتطهير وحينئذ نفى الاستدلال بذلك نظرا وقد يقال ان الاستدلال مبنى على أن
المراد بالامانة الاعمال المكلف بها والمشمورة كما هو احد التفاسير وان المراد بالعزة القوة والشدة
التى خلقها فى بعض خلقه وانما حجية عظيمة محيطه بالعرش او بجبل قاف وان المراد بالعهد الامور
التى عاهدهم عليها وامرهم بها كما قيل (قوله ان نوى بالله) أى والى اذ انطق به والمراد بنبته تقديره
أى أن قدره هذا اللفظ ومفهومه انه اذ لم يقدره ولا حظ فليامين عليه (قوله لان لم يقل ولونوى
أى بخلاف ما قبله فان النية فيه كافية وأشار الشارح للفرق بينهما بقوله لان معنى اعزم الخ وحاصله
ان اعزم لما كان معناه اسأل وهو غير موضوع للقسيم احتاج فى كونه قسما الى التصريح بلفظ الجلالة
بخلاف ما قبله فانه لما كان موضوعا للقسيم صك انت نية الجلالة وما يقوم مقامها بمنزلة التصريح
بها فقامت (قوله وعلى كل فليس بعين) ظاهرة ولونوى بهما اليقين وبه قيل وفى التوضيح
عن النوادر محمل كونهم ما غير عين الآن يريد بهما اليقين (قوله وهو صادق أى والا يكن
صادقا كان حراما قطعا (قوله وكما لمخفى وانزق) عطف على مدخول الباعثى قوله لا يملك على
عهد وقص له باليكف لانه نوع غير سابق والمعنى ان اليقين تحقيق مالم يجب بذكر اسم الله اوصفته
لا يملك على عهد ولا لمخفى وانزق ونحوهما من صفات الافعال فتحقيق مالم يجب به ليس بعين
وقد تقدم ان ما دل على صفات الافعال من الاسماء كالمخفى وانزق عين (قوله فلا شئ عليه
أى ولا يرتد بذلك ولو كان كاذبا فيما علق عليه لقصده بذلك استثناء اليقين لان اخباره بذلك عن نفسه
(قوله فان كان فى غير عين فردة) أى لانه فى هذه الحالة يخبر عن نفسه بأنه على هذه الحالة وقوله
ولو هازلا أى أو جاهلا (قوله ونغوس قال اللغوى مخرج مبا فيه الكثرة) وكأنه قال اليقين
الموجبة للكثرة بذكر اسم الله اوصفته لا يملك على عهد ولا بغوس (قوله تعلق بمأخض
أى وأما ان تعلقت بالمحال أو بالمستقبل ففيها الكثرة وعلى كل حال تسمى غموسا والحاصل ان
ظاهرا المستغنى ان الغوس تطلق على هذا المفهوم سواء وجبت فيها كثرة أم لا وهو ظاهر كلام ابن
عرفه أيضا وكذلك الغوس اسم للمفهوم الاتى وجبت فيه الكثرة أم لا كما هو ظاهر كلام المصنف
وابن عرفة كذا شل شيخنا عن ع (قوله بأن شل أوطن) أى كما لو شل فى عيني زيد امس
وعدم مجيئه ثم حلف مع شكك انه قد جاء أوطن انه جاء وحلف انه جاء ولا يتبين صدقه بأن تبين
ان الامر على خلاف ما حلف وانه لم يحن أى على شكك ومن باب اولى ما اذا علم عدم مجيئه وحلف
انه قد جاء (قوله فان عين صدقه لم يكن غموسا) أى ولا انهم عليه مستعرقا ع وهو المتبادر
من المدونة وعليه جملة ابن الحاجب قال ابن عبد السلام وعليه حمل ابن عتاب لفظ العتبية فيما

يشبه مسألة المدونة وجل غير واحد المدونة على انه وافق النفي الظاهر لان انتم الجراءة بسقط عنه
 لان ذلك لا يزيله الا التوبة قال وهو ظاهر من جهة الفقه الا انه يعيد من لفظ المدونة اهـ بن
 فقه الشارح لم تكن غموساى فلا حزمة عليه مستمرة بل تنقطع وقوله وفيه نظراى فان انتم الجراءة
 لا بسقط عنه اذا تبين صدقه وانما تزيله التوبة (قوله وكذا ان قوى الظن) اى لم يكن
 غموسا والقرض انه لم يتبين صدقه (قوله وكذا اذا قال الخ اى وكذا لا يكون غموسا اذا لم يقو ظنه
 ولم يتبين صدقه ولكن قال في عينه في ظنى وقد علم من كلام الشارح ان قوله فان شك مقيد بقيد
 وهو تعلقها بماض وقوله او ظن مقيد بثلاث قيود تعلقها بماض وعدم قوة الظن وعدم
 قوله في عينه في ظنى (قوله وان قصد بكملة زى التعظيم الخ) ادخل بالكاف كل
 ما عدا من دون الله مثل اللات والمسيح والعزير وما نسب له فعل كالازلام وهى الاقداح واحداها
 زلم يحمل فكانوا اذا قصدوا فعلا ضربوا ثلاثة اقداح مكتوب على اولها امرنى ربى وعلى الثانى
 نهائى ربى وعلى الثالث غفل والمراد بضر بها تحريكها فى كيس من جلد فان خرج الاول مضى
 وان خرج انسانى ترك وان خرج الثالث اعادوا الضرب (قوله من هذه المحيثة) واما ان قصد
 بالحلف بها تعظيمها الا من هذه المحيثة فالظاهر انه كفر فى الاصنام (قوله ان قصد) هذا
 شرطا فى المنه وم وهو الافادة فى اليمين بالله (قوله فى غير الاخرين خلافا لمن قال الا ان يريد الله
 او يقضى الله لا يقع لافى اليمين بالله ولا فى غيره (قوله بكله) اى بالاولى واما ما قلناه من بقية ادوات
 الاستثناء نحو لا ادخل دار زيد الا ان شاء الله او ما خلا الله او ما حاشا الله او ما عدا الله اوليس الله
 او لا يكون الله (قوله ولم يعد فى غير الحلف بالله والنذر المبهم والمراد به النذر الذى لم يسم له
 مخربا فاذا قال ان لم يكن زيد فى الدار فعلى نذروا المحال ان الحالف معتقد انه فى الدار وتبين
 خلافه فلا شئ (قوله واذا حلف بشئ من ذلك) اى من الطلاق وما بعده على شئ يعتقد فظاهر
 خلافه لزمه ابن رشد من حلف بطلاق لقد دفع ثمن ساعته لاسرائيل فان انه انباد دفعه لاجله فقال
 ما كنت ظننت انى دفعته الا لاسرائيل قال مالك بحث بخلاف اليمين بالله فيفيد اللغو فيها قول الله
 تعالى لا يؤخذكم الله باللغو فى ايمانكم المراد بها الايمان الشرعية وهى الحلف بالله واما الطلاق
 والعق والمثى والصدقة فليست ايمانا شرعية وانما هى التزامات ولذلك لا تدخل عليها حرف القسم
 وكان الحلف بها ممنوعا (قوله كالا استثناء بان شاء الله اطلاق الاستثناء على ان شاء الله
 حقيقة عرفية وان كان مجازا فى الاصل لانه شرط (قوله وبغيد فى الله) اى ولو كان اليمين بالله
 غموسا وفأنته رفع الاثم (قوله من شرط) نحو لا ادخل دار زيدان كان فيها أولا ادخل داره
 الغلانية او مدة غيبته او مرضه اوفى هذا الشهر (قوله مستقبلة) اى نحو والله لا تطعم الشمس
 غدا الا ان تكون السماء مهيبة (قوله كان مشيئة اى كان الاستثناء مشيئة اى كان بان شاء
 الله او بالاولا واولاها (قوله لا لتذكر) اى لان فعل لتذكر (قوله ولو بعد فراغه الخ
 اى هذا اذا قصد حل اليمين من اول النطق باليمين اوفى اثنائه بل ولو قصد حل اليمين بعد فراغه
 بانقافى فى الاولين وعلى المشهور فى الاخير كما قال ابن عرفة ونصه وفى اشتراطية قبل تمامه نقل ابن
 رشد مع اللحنى والجاحى عن محمد والمشهور اهـ واعلم انه بقى من شروط الاستثناء ان لا ينوى ولا
 ادخال ما اخرجها اربا بالا استثناء فان نوى ادخاله او لان اخرجها ثانيا فانه لا ينفعه كذا ذكره عبد الحى
 ونصه لو قصد او ادخل الزوجة مع غيرها لم يفسد استثناءه اياها بحال (قوله من غير فصل
 ولو بتدكير غيره اى ولو كان قوله بتدكير الخ اى كايقوع لم يقول للحالف بل الا ان يشاء الله

فيوصل النطق بها عقب فراغه من الملووف عليه من غير فصل امتثالاً لما رويناه ذلك (قوله) وحمل
 نفعه أي الاستثناء بجزءه اللسان (قوله) والام ينفعه أي عند سجنون واصبغ وابن المواز
 وتلزمه الكفارة وقوله لان اليمين حينئذ على نية الخلف أي عنده ولا وهو لا يرضى باستثنائه وخالف
 ابن القاسم في العتية وقال ينفع الاستثناء فيما ذكره تلزمه الكفارة وان كان يحرم عليه مجتمعه حق
 الغير ومقاله ابن القاسم خلاف المشهور كما قال البرموني (قوله) وان سر الوقتل ولو سر الإشارة إلى
 الخلاف كان أرنى (قوله) الا ان يعزل أي الا ان يخرج بنية قبل حلفه شيئاً مما يحرم عليه ولا يحتاج
 للنطق بما أخرجه بنية وتسكت في النية في الإخراج ولو مع قيام البدنة واختلف هل يحلف على ما دعاه
 من العزل والاخراج أو لا يحلف ويصدق بمجرد دعواه العزل ثم اعلم انه يتعين في هذا الاستثناء
 الاقطاع إذا لو كان متصلاً كان المراد بالحاشاة إخراجها أو لا بإدائه الاستثناء لكن نية لا تطلق وليس
 مجرد المراد إخراجها بالقلب ولذا قال ابن عرفة ولو كانت الحاشاة بإدائه الاستثناء لم تسكت في النية على
 المشهور أي في نوى الإخراج بالإدائه فلا بد من النطق على المشهور بخلاف الخفي في جعل الاستثناء
 قبل اليمين محاشاة (قوله) في عينة أو لا علم ان ما فسر به المصنف الحاشاة أصله لان محرزوتيه
 الخفي وقسره عبدالحق المدونة وقوله ابن ناجي عليها واقتصر عليه ح وحاصله ان النية المخصصة
 ان كانت أو لا نفعت وان كانت في الائنة لم تنفعه ولا بد من لفظ الاستثناء واعترضه طفي بأن ما ذكره
 من اشتراط الأولية خلاف المذهب بل ظاهر كلامهم أن النية اذا كانت في الائنة انما تنفع قال
 القرافي والمحاشاة هي التخصيص بعينه من غير زيادة ولا نقصان فليست الحاشاة شيئاً غير التخصيص
 وقال ابن رشد شرط النية المخصصة حصولها قبل تمام اليمين وهي بعده لغو ولو وصفت به بخلاف
 الاستثناء وقد جعل ابن عبد السلام قول ابن محرز متباً للمشهور وان المشهور ان النية تنفع ان
 وقعت أولاً أو في الائنة ونسب ابن هارون هذا المشهور للمدونة وسلم ابن عرفة لهذا ذلك ونقل شيخنا
 في حاشية خشن هذا القول عن عبدالحق وقول السارح واحتراز بقوله أو لا عما اذا طرأت الخ فيه
 ميل لذلك القول (قوله) لان اللفظ العام وهو المحلل عليه وقوله أريد به الخصوص أي وهو
 ما عد الزوجة فهو كل استعمل ابتداء في خئي (قوله) كما يأتي أي في قوله وتحريم المحلل في غير
 الزوجة والامة لغو (قوله) فالكاف في كل زوجة زائدة أي والاصل ان يعزل في عينة أو لا
 الزوجة في حلفه بقوله المحلل على حرام وهذا مبني على ان مسألة الحاشاة خاصة بمسألة المحلل على
 حرام ولكن الزيادة لكاف خلاف الأصل فالظاهر انها للتمثيل وان مفعول يعزل وهو الممثل له
 محذوف والاصل الا ان يعزل بنية قبل حلفه شيئاً مما يحرم عليه كزوجته في حلفه بقوله المحلل الخ (قوله)
 وهي الحاشاة ظاهر كلام المصنف وابن محرز ان الحاشاة قاعدة مطردة وان مسألة المحلل على حرام فرد
 من افرادها قال طفي وليس كذلك بل ظاهر كلامهم انها خاصة بمسألة المحلل عليه حرام واستدل
 لذلك بطلانهم في ان النية المخصصة لا تقبل مع المرافعة وقالوا في المحلل عليه حرام بتقبل الحاشاة ولو
 رفعت النية فالتقدير دالة له هذا يقول ابن رشد في سماع أصبغ القياس انه لا يصدق القائل
 المحلل عليه حرام ان ادعى محاشاة زوجة مع قيام البدنة لا دعاه خلاف ظاهر لفظه كالكاف لا كالت
 زيد او قال نويت شهراً وتصدق في الزوجة استحسان لمراعاة الخلاف في اصل اليمين اه فانظر قوله
 مراعاة الخلاف في اصل اليمين فانه ربما يفيد قبول النية المخصصة في كل يمين وقوله مراعاة الخلاف
 الخ إشارة لما قلناه سابقاً من ان المحلف اذا عزل في عينة أو لا هل يحلف على ما دعاه من العزل أو لا
 يحلف ويصدق بمجرد دعواه العزل قولان والحاصل ان ما أفاده ابن محرز من تبعه من أن الحاشاة

قاعدة معتمدة: المحلوف به والمحلوف عليه ليس بظاهر لا طلاقهم قبول المحاشاة وتفصيلهم في النية
 المخصصة كما يأتي وما دعه طفي من تخصيصه بالحلال على حرام قبله بقم عليه دليل وان ادعى
 اطرادها في المحلوف به لم ينفعه انظر بن (قوله أي الذي لم يسم له مخرجا) أي لم يعين فيه المنذور
 اما لو عين مخرجه باللفظ والنية لزمه ما عينه (قوله كعلي نذر الخ) أعلم ان الله على صيغة نذر مطلقا
 سواء علق أو لم يعلق وعلى كذا صيغة نذر ان لم يعلق أو علق على امر غير مكشوب للشخص
 فان علق على مكشوب للشخص فهو نذر وعين باعتبار بن فهو نذر من حيث انه التزام مندوب وعين
 من حيث انه غير مكشوب عليه القربة بل الامتناع من الفعل والاربعة داخله في قول المصنف
 وفي النذر المبهم وقوله واليمين والكفارة أي وفي نذر اليمين ونذر الكفارة فيمندرج في كل منهما
 الصور الاربعة المذكورة في النذر المبهم ويحتمل ان المراد في المحلف باليمين والكفارة واعلم ان محل
 لزوم الكفارة في المحلف باليمين ما لم يكن العرف في اليمين الطلاق والا لزمه طلاق رجعية كما في بن عن
 الوائس بن ربي وغيره والمحق انه يرجع لعرف البلدان الذين تعارفوه في الطلاق وان كان عرفهم البتات
 لزمه الثلاث وان كان عرفهم استعماله في الطلاق فقط حل على الرجعي وعرف مصر اذا قال يمين سقه
 كان طلاقا ولو جرح الايمان كنه على ايمان تعددت الكفارة وفي المواقيت قلان بن الموازي قول
 باتحادها لتكر صيغة اليمين بالله فان ادعى انه اراد بقوله على ايمان ميمنا واحدة لم يقبل لان الجمع
 نص وان اراد اثنين فتردد باعتبار اقل الجمع (قوله او ان لم يفعل كذا ما لقت في هذه الدار
 ظاهر صنيع الشارح ان ان نافية في صيغة البر وشرطية في صيغة الحنث وليس كذلك بل هي نافية
 في الصيغتين ان لم يذكر لها جواب نحو والله ان كلت زيدا والله ان لم اكلم زيدا ومعنى الصيغة الاولى
 لا اكلم ومعنى الثانية لا كلته لان ان نافية ولم نافية وفي النفي اثبات فاله في الصيغتين وان كان
 ما مضى لكن معناه الاستقبال لان الكفارة انما تتعلق بالمستقبل والذي صرف الماضي للاستقبال
 الانشاء اذا المحلف انشاء وان ذكر لها جواب فهي شرطية فيهما نحو والله ان كلت زيدا فلا اقيم
 في البلد وان لم اضرب زيدا ما لقت في هذه الدار (قوله ان لم يؤجل) هذا شرط في كون الصيغتين
 المذكورتين صيغتي حنث لا شرط في تجيز الحنث عليه ولا في قوله اطعام عشرة مساكين لان
 وجوب الاطعام في لافعان او ان لم يفعل ليس مشروطا بعدم التأجيل وحاصل ما اراد المصنف ان
 المحلف بهاتين الصيغتين انما يكون على حنث اذا لم يضرب على يمينه اجلا لا بان يطلق في يمينه
 نحو والله لا كلت زيدا او والله ان لم اكلمه لكن لا يحنث الا بالموت ومن هذا ما نقله المواقيت والله
 لا طلاقك فلا يحنث على الكفارة ولا يمنع من وطئها ولا يحنث الا بموتها (قوله حتى يمضي الاجل) أي
 فاذا مضى الاجل ولم يفعل فانه يحنث هذا ان لم يكن هناك مانع يمنع من الفعل بل ولو كان هناك مانع
 يمنع منه شرعا او عادي لان كان عقلا فلا حنث (قوله عشرة مساكين) أي فان اتهم بها فان علم
 ما اخذ كل فظاهره وان كانوا عشرة فاقول بن علي واحد اه شب (قوله وشرطه المحرقة الخ) أي
 ولا يشترط كونهم من محل الحنث وقد نظرت في ذلك عجم والظاهر ان المدا على اي مساكين كانوا
 (قوله وعدم لزوم تقبفه على المخرج) أي وحيد فلا يجوز ان يدفع منها الرجل زوجته أو ولده
 الفقيرين ويجوز ان يدفع ازوجة منها وجهها ولدها الفقيرين (قوله مما يخرج في زكاة الفطر
 وهي انواع التسعة القمح والشعير والحب والازبيب والدخن والذرة والارز والعلس والقرانتهى
 وهذه طريقة لبعضهم والطريقة الثانية ان المدا يعتبر اذا اخرج من البرقال او الحسن واما اذا
 اخرج من الشعير او القمح او غير ذلك فالخروج وسطا للشعير منه اه ونقل ابن عرفة عن النخعي ان هذا

هو المذهب انظر طفي (قوله بغير المدينة) أى وأما أهل المدينة فلا تندب لهم ان يادة اقلية التوت فيها وقوله بغير المدينة شامل للمدينة ايضا (قوله وعند الامام الخ) لكن ظاهر المدونين ان مالكا يقول بوجوب الزيادة (قوله متساويين في الاكل أم لا) واشترط التوسى تقاربهم في الاكل كذا في البدل لا تساويهم فيه خلافا لما في عقب (قوله وبكى المدبوس الخ) أى فلا يشترط في الكسوة ان تكون جديدة (قوله ثوب يستتر جميع جسده عبارة ح عن ابن فرحون يعطى للرجل ثوب وفي معنى الثوب الازار الذى يمكن الاشتغال به في الصلاة اه فقول شارحنا لا ازار وعمامة أى زائد على الثوب او المراد لا ازار فقط يعنى لا يمكن الاشتغال به في الصلاة (قوله ولو غير الخ) أى ولو كانت تلك الكسوة ليست من كسوة وسط أهل بلده بل دون كسوتهم وهذا بخلاف الطعام فان المعتبر فيه عيش أهل البلد على المعتمد وقيل المعتبر عيش المكفر وقيل المعتبر الأعلى منها ان قدر على الأعلى قوله ولا يكتفى اشباعه الا اذا استغنى عن اللبن الخ) صوابه ولو استغنى عن اللبن ففي طفي قال ابن حبيب ولا يجوز ان يغذى الصغار وعشيمهم وفي التوضيح عن المدونة يعطى ارضيع في الكفارة اذا كان قد اكمل الطعام بقدر ما يعطى الكبير ثم وحكى بعض المتأخرين قولاً بان الصغير يعطى ما يكفيه خاصة اه ونحوه لابن عبد السلام واعترضه ابن عرفة فقال ونقله عن بعض المتأخرين اعطاء الصغير ما يكفيه لا عرفه بل توجه الباجي كون كسوته كبير بالقياس على كون اطعامه كذلك دليل على الاتفاق عليه في الطعام (قوله ويعطى كسوة كبير هذا هو المعتمد وعزاه في التوضيح الى مالك في المدينة وهو قول ابن القاسم ومحمد وقيل ان الصغير يعتبر في نفسه فيعطى ثوبا بقدره ونقله ابن المواز عن شهب والحاصل ان في كسوة الصغير قولان كما علمت وأما الاطعام فان كان يستغنى به عن اللبن كفى اشباعه وان كان لا يستغنى به عن اللبن فلا يكتفى اشباعه بل لابد من المداو طين خبرا كذا قال الشارح والنقل كما في التوضيح خلافاً كما علمت وهو ان الصغير اذا اكمل الطعام - واستغنى به عن اللبن ولا فيه قولان الاول مذهب المدونة انه يعطى ما يعطاه الكبير الثاني ما حكاه بعض المتأخرين من ان الصغير يعطى ما يكفيه خاصة (قوله ثم اذا تجز وقت الاخراج) أى لا وقت العيس ولا وقت الحث (قوله وتابعها) بمعنى انه لا يشترط تتابعها فلا ينافي وجوب الفورية في اصل الكفارة من حيث هي وذلك يستلزم وجوب التتابع لكن لا بخصوص الموم (قوله كاطعام مع كسوة) أى كالتفريق من اطعام مع كسوة كان بطعم خمسة مثلاً ويكسوة خمسة مثلاً فلا تجزى من حيث التفريق وان صح التكبل على احدهما (قوله وأما من صنفى نوع) أى وأما التفريق من صنفى نوع وقوله في الطعام خاصة قيد لبيان الواقع لان غير الطعام لا يتأتى فيه اصناف وجميع افراد الكسوة صنف واحد (قوله ولا يجوز مكرر) أى تكفير مكرر لمسكين عند الأئمة الثلاثة لوجوب العدد لتصريح الآية به واجاز ابو حنيفة دفعها الواحد لان المقصود منها سد الحاجة لا محلهما ففي سد عشر خلل ولو في واحد فقد اتى بالمطلوب (قوله وهل ان بنى تأويلان الراجح منهما كما قال عياض عدم اشتراط البقاء ما يديهم لوقت التكميل كما يفيد اجزاء الغذاء والعشاء (قوله في مسألة التقص أى وأما النزاع في مسألة التفريق من الطعام والكسوة فلا يحتاج لقرعة لان نزعه الكسوة لا يبنى على الطعام او العكس فهو كقول ابن اختباره لا يحتاج لقرعة وكذلك انزعه في مسألة التكرير كما لو دفع خمسة مساكين عشرة امداد ثم كل باعاً خمسة مساكين خمسة امداد فان رجوعه على الخمسة الاولى بخمسة امداد لا يحتاج لقرعة بل لا يتأتى فيه (قوله ولا يخرج الاولى) أى واسم عدم اخراجها الوقت اخراج البانية (قوله للاختلاف البانية) أى فتكون العشرة امداد

التي عن الكفارة الثانية غير معينة لها فهي في مقابلتها الكفارة بين كالعشرة الاولى فهو بمثابة من
أعطى عشرة اشخاص عشرين مدا كل خمسة عشرة عن كفارة (ف قوله ما ألغى في الكراهة) دفع
بها ما يتوهم من المجاوز وعدم الجمع لاختلاف الموجب (ف قوله واجزأت قبل حنثه) أى سواء
كان حلفه بنذر ميم أو باليمين أو بالكفارة أو كان الحلف بالله كانت الصيغة صيغة براوحتن اللهم
الان تكون الصيغة صيغة حنث مقيدة بأجل فلا يكفر إلا بعد الأجل كما في المدونة ونصها ومن قال
واقه لأفعلن كذا فإن ضرب أجل فلا يكفر حتى يمضي الأجل وهو مشكل فإن الحنث المقيد على بر
قبل ضيق الأجل فإذا ضاق تعين للحنث فهو متردد بين البر والحنث وكلاهما يجوز فيه قبل الحنث
ولذا حاول أبو الحسن في شرح التمهيد أن قال هذا مذهبهم ومبني على ضعف من عدم التكفير قبل
الحنث كما في الدر القرافي والظاهر أن يقال قول المدونة لا يكفر حتى يمضي الأجل أى على وجه
الاحتمال كالمعقودة على بر لان الاحب فيها عند مالك أن لا يكفر إلا بعد الحنث وإن اجزأ قبله
بخلاف المعقودة على حنث فإنه يجزأ بر شاء فعل وإن شاء كفر ولم يفعل (ف قوله ان لم يكفر به) أى
ان اتقى الاكرام في صيغة البر المطلق (ف قوله أو أكره في حنث كوالله لاضربن زيدا أو لادخلن
الدار فأكره على عدم الضرب أو عدم الدخول ومنع منه قهرا) (ف قوله ان أكره على الحنث بر
كوالله لادخلن الدار فادخلها كرهها ولو من غير عاقل) (ف قوله وان لا يكون الاكرام شرعا) أى
والا حنث لان الاكرام الشرعي كالنوع كوالله لادخلن السجين ثم ناهى جسد فيه لدعوى
توجهت عليه وكفاه ان لا يدفع ما عليه من الدين في هذا الشهر فأكره القاضي على الدفع لكونه
مؤسرا بقى ما لو حلف على زوجته بالطلاق مثلا ان لا يخرج من الدار فخرجت لاسل أو هدم أو لامر
لاقرارها سمعه أو أخرجهما صاحب الدار وهي كراهة قد انقضت أو نوى على فتح قد روى حامى أو مرضع
فخرجت مخوفها على ما في بطنها أو رضى عنها في سماع ابن القاسم عن مالك لا حنث عليه واستصوبه
بن مخروجه عن نيته كما لو سئل على قاعدة الباطن قال عبق ويحتمل الحنث لانه كالاكرام
الشرعي لان الخروج واجب شرعا في مثل هذا ورده بن بأنه غير صحيح لمخالفة للنص (ف قوله وان
لا يكون الحلف الخ) أى والا حنث كما لو حلف زيد على عمر وانه لا يدخل الدار ثم أكرهه على دخولها
فيحتمل الحلف بدخولها على وجه الاكرام وقيل انه لا يحتمل والقولان ذكرهما ابن عرفة (ف قوله
ووجبت به) أى ووجبت الكفارة بالحنث على الفور فيما يظهر وظاهره ان موجبا الى شرطها
الحنث وهو كذلك وانما اجزأت قبله كما منظر التقدمة سبها وهو اليمين لان سبب الحكم اذا تقدم
على شرطه جاز عزب الحكم عليه كالعفو عن القصاص قبل زهوق الروح ان تقدم السبب الذي
هو المخرج وتقدم الزكاة قبل المول لتقدم ملك النصاب واليمين هنا سبب والحنث شرط فخارج تقدم
الكفارة قبل الشرط وبعد السبب ولا يجوز ذلك قبل السبب اتفاقا كما في الأكل كتة عيم العفو على
المخرج وتقدم اسقاط الشفعة على البيع واجازة الورثة قبل الايصاء (ف قوله عند المصنف) أى وأما
عند غيره كابن عرفة ومن تبعه فهي غير مختصة بالحلف بالله وصفاته بل من جملتها التزام مندوب
لا قصد القرينة وما يجب بانشاءه لملقا على امره مقصود عدمه كما مر (ف قوله اشد ما اتخذ الخ) أى اشد
الايمان واقواها التي يأخذها احد على احد ولا مفهوم لاشد بل مثله اشق واعظم كذا ينبغي
قاله عجم (ف قوله بت من يملك عصمتها فلا يوحكم كما حكم فيما ذكر كذا فيما أتى بعلقة واحدة
نقض حكمه) (ف قوله وعقته) أى عتق من يملك رقبته حال اليمين قال ابن غازي فظاهره انه ان لم
يكن له رقيق حال اليمين لم يلزمه عتق وبه قال ابن زرقون وقوله ابن عرفة وقال الباغي ان لم يكن له

رقيق حين اليمين لزمه عتق رقبة ورجحه المصنف في توضيحه لما في الجواهر عن الطرطوشي ان المتأخرين
 اجمعوا على انه اذا لم يكن له رقيق فبليه عتق رقبة واحدة انظر بن (قوله الا ان يتقص أى الا ان
 يصير ماله وقت الحنث ناقصا عن ماله وقت الحلف فاللزم له التصديق بثلاث ما بين (قوله لا عمة أى
 لانه يلزمه من كل نوع من الايمان او غيرها ولذا جعل عليه الحج ماشاء دون العمة كذا في التوضيح تعلقا عن
 أبي بكر بن عبد الرحمن وحكى فيه ايضا تعلقا في البيان عن من ادرك من الشيوخ انه يلزمه المشى في حج
 او عمة واعدا انه اذا لم يقدر على المشى حين اليمين لاشئ عليه ولا هدى كن نذرا مشى كذا ذكر شيخنا
 (قوله ولو بالنسبة) أى هذا اذا كان اخره - هـ ما بالاداة بل ولو بالنسبة لكن ان كان بالنسبة فلا بد
 من كونها قبل تمام الحلف وان كان بالاداة فلا بد من النطق بها بعد اليمين متمصلة به كبر (قوله
 أى بكل ما يلزم مما تقدم) أى سواء جرى العرف بالحلف باليمين تلزمه وما قبله أولا وليس
 الضمير في قوله به راجعا للايمان تلزمه وما قبله خلافا لعقب فالصواب ما قاله شارحنا تعلق العج والشيخ
 أحمد بن رقائي كما قال بن قال الطرطوشي وليس المالك في أيمان المسلمين كلام وانما الخلاف فيه
 للمتأخرين فقال الاميرى يلزمه الاستغفار قط وقيل كفارة يمين وقيل ثلاث كفارات ما لم ينويه مطلقا
 والائزمه وقيل بت من يملك وعتقه وصدقة بثلاث ماله ومشى بحج وكفارة يمين وصوم سنة كما قال
 المصنف كذا في البدروا المواق (قوله والا عمل بنيته أى فاذا جرى العرف بالحلف بكل مما تقدم
 وحلف بأيمان المسلمين ونوى غير الطلاق أو غير العتق أو غيرهما أو غير المشى عمل بنيته اذا كانت تلك
 النية قبل تمام الحلف بان كانت أولا أو في اثنتائه وأما اذا نوى ذلك قبل الحلف فلا بد من ارجاه
 بالادامة صلا باليمين كما مر في المحاشاة (قوله وفي لزوم شهرى ظهرا أى في لزوم شهرين متتابعين مثل
 كفارة الظهار زيادة على صوم السنة ولو كان غير متزوج وهو رأى الساجي وعدم لزومه وهو رأى ابن
 زرقون وابن عات وابن راشد تردد لهؤلاء المتأخرين ومحل التردد اذا كان الحلف بهام عتادا والالام
 يلزمه شئ بالاولى مما قبله فانه بن (قوله والعبرة بعادة أهل بلده) استظهر شيخنا السيد البليدى
 اعتبار العادة ولو في الجملة يعنى بعض أهل البلد فلا يشترط كاهن والظاهر ان العادة لا يكتفى فيها الواحد
 والاثنتان بل جم من الناس تحصل به الشهرة (قوله في كل شئ أحله الله) أى من عام وشراب
 ولباس وأم ولد وغير ذلك وهو متعلق بقوله لغو وقوله لغو أى خلافا لابي حنيفة القائل يلزمه
 كفارة يمين وانما كان لغوا لان ما أباه الله لا عبد لم يجعل له فيه تصرفا فتحرر به لغو بخلاف ما جعل
 له فيه التصرف كالزوجة فلا يكون تحررها لغوا بل طلاقا ثلاثا في المدخول بها وغيرها الا أن ينوى
 أول كما قال الشارح لكن الذى جرى به العرف في المغرب لزوم طلقة بائنة حيث لا ينفك (قوله نصف
 على غير) أى والمعنى وتحرير المحلل في غير الزوجه ولغو في الامة ويقيد هذا بما اذا لم يقصد بتحررها
 عتقا والالام يكن لغو على هذا الجواب فيقال انما نص على الامة مع دخوله فيها قبلها للرد على من
 قال يلزمه فيها كفارة يمين ولا يطاها حتى يكفر وعلى من يقول انها تعتق (قوله وتقدم الحج) أى
 فحل كون تحرير الزوجة لا يكون لغوا ما لم يتعاشها فان حاشاها بان آخرها قبل تمام عتقها لم يتحرر
 والحاصل انه اذا قال المحلل على حرام ان فعلت كذا وفعله فان أخرج الزوجة بالنية قبل تمام عتقها
 لا يلزمه شئ لا فيها ولا في غيرها وان لم يتحررها لزمه طلاقا ثلاثا الا أن ينوى إقلا وقيل يلزمه واحدة
 بائنة حيث لا ينفك وان لزمه ما فاهو أما الامة فلا يلزمه فيها شئ اذا لم يكن له نية فان نوى عتقها لزمه
 وهذا اذا جع بأن قال المحلل على حرام فان أورد بأن قال الشئ القائل على حرام ان فعلت كذا وفعله
 فان كان غير الزوجة والامة لم يلزمه شئ وان كانت الزوجة طلقت ثلاثا لم ينو اقل وقيل طلقة بائنة

وان كانت الامة فلا شيء عليه الا أن ينوي عقبتها (قوله أو نوى كفارات) أي أو نوى كفارات
متعمدة بعدد ما ذكر من اليمين كان المحلوف عليه واحدا أو متعددا (قوله والله لا أدخل) فإذا
دخلت لزمه أربع كفارات حيث نوى تعدد الكفارات بتعدد اليمين (قوله ولا أكل عطف على
أدخل) أي والله لا أكل والله لا ألبس فالتقسيم به متعدد في المثال الثاني كالاول فإذا دخل
وأكل ولبس لزمه ثلاث كفارات (قوله في الاول) أي التأكيد وقوله في الثاني المراد به الانشاء
وسواء اتحد المجلس الذي كرر فيه اليمين أو تعدد (قوله حيث الخ) أي أكل الثاني وهو
التأكيد فإني أتى حيث كان المحلوف عليه واحدا نحو والله لا أدخل والله لا أدخل وقوله أما لو
تعدد أي كقوله والله لا أدخل والله لا أكل والله لا ألبس (قوله ولا من فلان) أي فباعها لهما
أو باعها لحددهما فوردت له فيها ثلاث كفارة واحدة وذلك تعدد القسم واختلاف المقسم
عليه في الاولى بخلاف الثانية فإن القسم فيها غير متعدد وما ذكره فرض مسألة ففهم من قال والله
لا أأكلهم فلا نولا أدخل دار فلان ولا أضرب فلانا ثم فعل ذلك أو بعضه فالتأني عليه كفارة واحدة
وكانه قال والله لا أقرب شيئا من هذه الأشياء ولو قال والله لا أكلهم فلا نولا أدخل دار فلان
والله لا أضرب فلانا فعليه هنا الكل صنف، كفارة لأن هذه ثلاثة أيمان باقية على أشياء
مختلفة تنقله المواق وقال وكان ينبغي للصنف أن يقول أوقال لا والله ولا وأما لا فلا فليس فيه
الا كفارة واحدة (قوله لم يقصد تكرار الحث) أي بتكرار الفعل وأما لو نوى تكرار الحث
بتكرار الفعل تعددت كل حلف بالثلاثة أنه لا يفعل كذا ونوى أنه كل ما فعله حث فانه كما
فعله تلمزه الكفارة (قوله وان قصد) أي هذا اذا لم يقصد انشاء يمين ثانية بأن قصدنا كيد
الاولى أو لا قصد له بل وان قصد الانشاء ليمين ثانية (قوله وعليه كفارة واحدة) أي سواء قصد
التأكيد أو التأسيس مالم يقصد تكرار الحث ومالم ينو كفارات (قوله فكفارة واحدة) أي ثم
لا شيء عليه ان كله بعده لا لخلال اليمين وكذا يلزمه كفارة ان كله أولا بعد غد ومحل اتحادها اذا كله
في اليومين معا حيث لم يقصد تعدد الكفارة (قوله فكفارتان لزوم الكفارتين في غد في هذه
لوقوعه ثانيا مع الغفر فكأنه غير الاول لان الشيء مع غيره غير في نفسه ومثاله الصنف وقع لغد
ثانيا وخذ فكأنه كالتأكيد للاول (قوله المحل) أي المشترك اشترا كلفظا كالمثال الذي مثل
به وكلفه لينظر لعين ويريد أحدهما يتقبل نيته في الفتوى والقضاء (قوله يستغرق الصالح له
الخ) أي يتناول جميع الافراد الصالح له ذلك اللفظ دفعة وهذا يخرج المطلق لأنه لا يتناول ما يصلح
له دفعة بل على سبيل البدل فعموم العام شعولي وعموم المطلق بدلي وصلاحيه اللفظ لتلك الافراد من
جهة اندراجها في معناه الموضوع له فتكون دلالة الاسم على افراده دلالة كلي على جزئيات
معناه لا دلالة كل على أجزاء معناه (قوله من غير حصر) أي حالة كون الافراد الصالح له ذلك
اللفظ غير محصورة (قوله على بعض افراده) أي فن حلف لا كل اللين ونوى لبس الابل جازله
أكل لبس البقر والغنم وكذا القول ان فعلت كذا فعبيدي احرار ثم فعل ذلك وقار أردت بعبيدي غير
زيد فانه يقبل منه ذلك وكخافه لا ألبس الثياب ونوى السكان فيمنعه ذلك ويجوز له لبس الثياب من
غير السكان كالقطر والصوف (قوله بلا قيد) أي من غير تقييد التحققها في فرد منهم أو معين
فهو مرادف لاسم الجنس بخلاف النكرة فانه مادل على المساهية بقيد الوحدة الشائعة أي بقيد
وجودها في فرد منهم واعلم أن اللفظ في المطلق والنكرة واحد ويفرق بينهما بالاعتبار فان اعتبر
في اللفظ دلالة على المساهية بلا قيده والمطلق واسم الجنس وان اعتبر مع قيد الوحدة الشائعة سمي

ذكره كما قاله ابن السبكي وقال القرافي والامدي وابن المحجب انهما واحد انا واعتبارا وهو ما دل
 على المساهمة بقيد وجودها في قدمهم لكن الاول هو الذي عليه أسلوب المناطقة والاصوليين
 (ف قوله من حلف الخ) وكذلك لو حلف ليكر من رجل او نوى زيدا فلا يبرأ كرام غيره لان زيدا
 مطلق في دمه بخصوص زيد فصار معنى اليمين لا كرم زيدا (ف قوله أى خافت لفظه العام
 أشار بهذا الى أن المراد بمنافاة النية للعام مخالفتها مقتضى لفظه ولو بالعموم والمخصوص سواء كانت
 منافية له حقيقة بأن كان اللفظ يقتضى ثبوت الحكم لامر والنية تنفيه عنه أو بالعكس أو كانت غير
 منافية له فالاول كما لو حلف لا أكل سمنا ونوى سمن الضأن وأباحه سمن غير الضأن والثاني كما لو حلف
 لا يأكل كل سمنا ونوى سمن الضأن أى انه قصد هذا المعنى الخاص معبر عنه باللفظ العام ولم يلاحظ
 اباحة سمن غيره فنية سمن الضأن ليست منافية لعموم السمن بل فرد منه وان كانت مغايرة له فالتنية
 نافعة للحلف في صورتين على المعقولة كل سمن غير الضأن فيهما واشترط القرافي في تخصيص
 النية للعام منافاتها له حقيقة فجعلها مخصصة في المثال الاول دون الثاني ورد عليه بأن المنافاة انما
 تشترط في المخصص المنفصل عن العام المستعمل في المتصل به كالتخصيص بالوصف وحديثه فنية
 الضأن في حكم ما لو قال والله لا أكل سمنا ضأنا فلا يبحث بغيره هذا ولا يصح كون نافذة من نافية
 بمعنى يزيد لان النية التي تدعى مقتضى العام لا تخصص ولا تقيد نعم هي نعم المطلق
 كما يؤخذ من الفروع لا تية فهو والله لا كرم اخلالك وتريد جميع اخوته فأخام مطلق فاذا أراد جميع
 اخوته كانت تلك النية زائدة على المطلق ومعممة فلا يبرأ الا بالكرام الجميع (ف قوله اذلا معنى
 لتخصيصها) أى للعام وقوله الامنافاة أى له أى مخالفتها ومغايرتها له لان تخصيصها له قصره على
 بعض افراده وبعض افراد مغاير ومخالف لعمومه وحيث كان لا معنى لتخصيصها للعام الا بمخالفتها
 له فاشترط المنافاة في تخصيصها من اشتراط النية في نفسه تأمل (ف قوله والاظهر رجوعه لهما) أى
 وذلك اذا حلف لا يكلم رجلا ونوى جاهلا فلا يباحل ليس موافقة الظاهر اللفظ بل الموافق له أى رجل
 كان والحاصل ان المراد بمنافاة النية مخالفتها الظاهر اللفظ وهذا منات في كل من العام والمطلق
 (ف قوله على السواء) أى بالنظر للعرف بان يكون احتمال لفظ المخالف لما نواه وغيره متساويين
 عرفا وليس احتمال لما نواه بعد احتراز عن النية البعيدة لاجدا هو قوله كان خافت ظاهرا لفظه
 الخ وعن شديدة التبعد هو قوله لا ارادة مية (ف قوله ومثل المساوية) أى للنية المساوية المخصصة
 للعام وذلك لان قوله حياتها فرد مضاف يعم كل وقت من أوقات حياتها الشامل ذلك لوقت كونها معه
 في عصمته وغيره فاذا أراد بحياتها كونها معه في عصمته كان قصر العام على بعض افراده وهو تخصيص
 له (ف قوله انه نوى) أى بحياتها (ف قوله فيما عدا الطلاق والعتي المعين) أى انها تقبل عند
 المتي مطلقا وكذا عند القاضي ان كانت اليمين بالله وأما ان كانت بطلاق أو عتي معين فلا تقبل عند
 القاضي فيهما (ف قوله للاحتمال) أى نظر الاحتمال (ف قوله ثم طلقها) أى طلاقا بائنا وأما
 لو طلقها بالقرار جميعا ثم تزوج وقع عليه الطلاق في التي تزوجها ولا تنفعه نية بكونها معه لان الرجعية
 زوجة مادامت في العدة ولو طلق المحلوف لها طلاقا بائنا ثم تزوج وعادت المحلوف لها بعدة جديد
 عادت عليه اليمين في المحلوف لها حتى تنقضي عصمتها على ما يأتي (ف قوله كسمن ضأن الخ) جعل
 هذا مثال لما خالف فيه النية ظاهرا للفظ صحيح حيث يكون سمن البقر مثلا أغلب وعند العكس
 وهو ما اذا كان الاغلب سمن الضأن تكون النية قرينة مساوية لظاهر اللفظ كذا في بن وحاصله انه
 اذا حلف لا يأكل سمنا وقال أردت سمن الضأن كانت تلك النية مخصصة ليميزه فلا يبحث بأكل سمن

غيره سواء لا حظ اخراج غير الضأن أولاً بأن ينوى اباحة ما عدا سمن الضأن أولاً ولم يلاحظ ذلك لانه
لا معنى لنية الضأن اذ اخراج غيره وهذا ما قاله ابن يونس وقال القفا في ان نية سمن الضأن لا تكون
مختصة بل لقوله لا آكل سمناً الا اذا نوى اخراج غيره أولاً بأن ينوى اباحة ما عدا سمن الضأن وأما النوى
عدم أكل من الضأن فقط في لا آكل سمناً من غير نية اخراج غيره أولاً فانه يحتمل جميع أنواع السمن
لان ذكر فرد العام يحكمه يؤيده ولا يخصه لعدم منافاته له وما لابن يونس هو قول الجمهور وهو الراجح
كما في الزمخشري وابن (قوله في لا يبيع أو لا يضر به) لوقال في لا يفعل كذا كان أخضر وأشمل
أصدق بالبيع والضرب وغيرهما (قوله لا يعرفه) أي لا عند مرافعة للقاضي لعدم عدم
الحنث بسبب تخصيص نية أو تقييده بيمينه فاذا رفعه من ادعى عليه الحنث وأقام بينة تشهد بأنه
فعل ضد ما ألف عليه فادعى التخصيص أو التقييد فان القاضي يحكم بعدم قبول نيته اذا كان الحلف
بطلاق أو عتق معين أو مالوكات المسلمين بالله أو بعقوبتهم فانه يقبل النية فالاحمال ان الحالف لم يذكر
الحلف وإنما يدعى عدم الحنث لاعتقاده أن نيته تنفعه والذي رفعه للقاضي يدعى عليه انه قد
حنث في يمينه لانه فعل ضد ما ألف عليه ويقم عليه بينة تشهد بخلافه وبفعله ضد ما حلف عليه أو
يقر المديعي عليه بذلك اما لو انكر الحلف وجلبت عليه البينة لم تقبل نيته تخصيص العام وتقييد المطلق
ولو كانت يمينه بغير طلاق وعتق معين كما افاده عجم (قوله لا يعرفه) اللام بمعنى عند المرافعة بمعنى
الرفع فالماض لا يستعمل بالماضي لان الرفع من جانب غيره والمضى لا عند رفع للقاضي فلو ذهب للقاضي
من غير ان يرفعه احد وذكر ذلك له كان من قبيل الفتوى كما في التوضيح (نتيجه) ما يقبل في الفتوى
ان يقول الشخص حلفت بالطلاق في لا افعل كذا ثم زعم انه كاذب في ذلك القول وانه لم يحلف فلا
يقبل في القضاء الا ان يشهد قبل الاخبار بأنه يستخلف بذلك كما في ح (قوله او استخلف) كان الاولى
او استخلف اذا لم يعطف الفعل على الاسم ان اذا كان ذلك الاسم مشبهاً للفعل وان اجب عنه بأن
قوله او استخلف عطف على معنى قوله لا يعرفه أي لا ان رافع او استخلف أي خصصت وقيدت الا ان
روفع فلا تقبل نيته في الملاق والعقوبتين او استخلف في حق فلا تنفعه مطلقاً وحاصله انه اذا
استخلف في وثيقة فلا تقبل نيته مطلقاً كانت تلك النية مساوية لظاهر اللفظ او كانت مخالفة له قريبة
من التساوي لاني الفتوى ولا في القضاء كانت اليمين بالله او بطلاق او بعقوبتهم او غير معين مخبراً او
معلة او ظاهرة عدم القبول ولو كان الحلف عند غيرها كم وهو كذلك وقوله او استخلف الخ افهم تعبيره
بـسـين الصاب اندلوا مع اليمين في وثيقة حق ليعتبه نيته وهو احد قولين والمعتمد ان لا تنفعه وان
العبرة بنية الحالف مطعاً وعيناً فقبل السنين والتأنيدين (قوله او بطلاق) فاذا حلف بالطلاق
ليقتضيه غيره في اجل كذا مضى الاجل ولم يقضه فقال الحالف اردت طلاقه واحدة وقال الحالف انما
نويت الثلاث فالعبرة بنية الحالف اخش ومثله في عبق زهلا عن ابن القاسم وهو محمول على ماذا صرح
بذلك رب الحق تشديد لانه يقول ارجع به لا يبالى بها فاندفع قول بن ان الواحدة هي مقضى لفظه
فتقبل نيته (قوله أي توثيق في حق) المراد بالتوثيق قطع النزاع فالمعنى ان استخلف لاجل قطع نزاع
معلق بحق (قوله من دين) كذا ان يدعى ان له عشرة دنانير من بيع فيخلف بالله او بالطلاق او
بعقوبته او عبده او عبده فلان مالك يندى عشرة وينوى من فرض (قوله او غيره) أي كان يدعى عليه
بأن له الشيء العتق او دية فيذكر ذلك ويخلف بالله او بالطلاق او بالعتق ماله عنده ودية وينوى
حاضرة (قوله فلا تقبل نية الحالف) اذا تزوج علمه بغير مصر به وادعى انه نوى انه لا يتزوج
عليه بصريه والحاصل ان العبرة بنية الحالف الا ان يحلف لذي حق فالعبرة بنية الحالف فلا ينعف

الاستثناء من الخلف كإلا تعتبر نيته (قوله في قوله زوجتي طالق) حاصله أنه إذا قال زوجه طالق وقال أردت زوجه التي ماتت قبل الخلف أو التي طلقها قبل الخلف فلا تقبل منه تلك النية وكذلك إذا قال أتي بـ زوجه وقال أردت أمتي التي ماتت من مندمدة أو التي اعتقتها من مندمدة فإنه لا يربط منه تلك الإرادة وكذلك إذا قال زوجه أو أمته هي حرام وقال أردت أن كذبها حرام فإنه لا يصدق ويلزمه الطلاق في الزوجة والعق في الأمة (قوله لف ونشر مرتب) أي فقوله في طالق وجره راجع لنية وقوله أو حرام راجع للكذب (قوله في طالق) أي إذا قال ذلك زوجه وقوله وعق أي إذا قال ذلك للأمة وهذا مرتبط بقوله ولا يصدق في دعواه إرادة حرمة الكذب في قوله أنت حرام (قوله إلا قرينة تصدق دعواه) أي في إرادة الميعة ونحوها ولا عمل عليها ومثله إذا قامت قرينة على إرادة الكذب وليس هذا من باب العمل بالنية فقط بل بها وبالقرينة (قوله ثم إن عدمت النية) أي الصريحة وإنما قلنا ذلك لأن البساطة حكيم لقول ابن رشد أنه تحويم على النية (قوله أولم تضبط) أي أولم تعدم النية الصريحة لكن عدم ضبط الخلف لها (قوله وهو السبب المحامل على اليمين) هذا تعريفه باعتبار الغالب والأفهم والمعبر عنه في علم الماني بالمقام وقرينة السياق وقد لا يكون سببا كافي بعض الأمثلة الآتية كذا في حاشية السيد وأعلم أن البساطة يجري في جميع الأيمان سواء كانت بالله أو بطلاق أو بعق كقال بعضهم

يجري البساطة في جميع الخلف * وهو المنبر لليمين فاعرف

إذا لم يكن نوى وزال السبب * وليس ذا الخلف يتسبب

وقوله وهو المنبر أي السبب المحامل على اليمين وقوله أن لم يكن نوى وأما أن نوى في مثال الشارح لا اشتري لمجاز الزمة أو بقيت فانه بحث إذا اشترا عند زوال الزمة وقوله وزال السبب أمان لم يزل السبب فانه بحث وقوله وليس ذا أي السبب يتسبب للخلف أي أنه يشترط في رفع البساطة أن لا يكون للخلف مدخل في السبب المحامل على اليمين فلو تنازع مع ولده أو زوجته أو أجنبي خلف عليه أنه لا يدخل دأره ثم زال النزاع وأصل الخلف والخلف عليه فانه بحث بدخوله لأن الخلف له مدخل في السبب فالْبساطة هنا غير نافع كما أنه لا يقع فيما تجزى بالغسل كالو تشاجرت زوجته مع أحد فطلقها بغير المشاجرة فلا يرتفع الطلاق لأن رفع الأوقع محال كذا ذكر شيخنا السيد الملبدي (قوله بل هو نية ضمنا) أي فعطفه على النية باعتبار أن تلك نية صريحة وهذه نية ضمنية والتحقيق أن البساطة من باب الترائف فهو أقوى من النية المخالفة ولا ينافي ما تقدم عن ابن رشد من أنه تحويم على النية لأن المراد أنه تحويم على التصريح بها وإذا علمت أن من باب القرائن فالعطف ظاهر (قوله لا حنث عليه) أي لا في الفتوى ولا في القضاء والحاصل أن ظاهر المصنف ككلامهم اعتبار البساطة ولو مع مراعاة في ملاق أو عتق إلا أن المفتي يدين الخلف في دعواه وأما في القضاء فلا بد من ثبوت كون الخلف عند وجود البساطة يعني بأن تشهد البينة عند المرافعة بالبساطة فيحتمل عليه حنثه كذا في نية ما ينوي فيه أم لا وأما أن تشهد البينة باليمين وأدعى هو البساطة فلا يعمل عليه عند المرافعة وقد صرح ابن رشد بهذا التمهيل ونقله عنه طي (قوله يقول لحم البقر دالمخ) أي وكذا إذا قيل له أنت تركتني الناس لأجل شيء تأخذه عنهم فخاف بطلاق أنه لا يرضى ولا نية له فلا يحنث. باخراج زكاة مال وأما ما بحث تركته للناس ومن جملة أمثله كافي المنيح أنه يحنث ليمتنع من دار فلان ولم يرض بها بغيره أمثله أقوى القوتين عدم الحنث كافي ح وكذا إذا خلف لبيد من دفع على دوى الفم ومن جملة أمثله كافي البدر القرائن ما إذا خلف أن زوجته لا تعتق أمته

وكانت اعتقتها قبل ذلك فلا بحث لأنه لو علم الحالف وهو الحالف أنه ينطق بمثل ما تنكح به زوجته
فقلت أنت طالق فلا يحاكمها ومنه الحالف زوجته أميراً بها لا تسكن بعد موته داراً لا مارة
ثم تزوجت بعده أميراً آخر فأسكنها به لم تحنث لأن بساطة عيها انخطاط درجتها بعدموته وقد زال
ذلك ومنه ما من ضاع صكه فقبال للشهود اكتبوا لي غيره امرأته طالق لا يعلمه في موضع ولا هو
في بيته ثم وجده في بيته فلا حنث عليه علامته تضي لفظه بل هذا من البساط على المشهور ومنه ما
لو حالف بطلاق زوجته أنه لا يأكل بيضاً ثم وجد في حجر زوجته شيئاً من بيضها ثم رافقت لا ريكه
حتى تحلف بالطلاق لأن كل منه حلف فانه لا شيء عليه اذا كان الذي في حجرها بيضاً ولا يأكل منه
لأن بساطة عيها أنه يأكل كل ما لم يمنع من الاكل مانع ولأن علمه باليمين الاول يتضمن نية اخراجه
(قوله خصص وقيد عرف قولي) أي مدلول متعارف من القول أي لأنه غالب قصد الحالف
واحتراز بالعرف القولي من العلي فانه لا يخصص كما اذا حلف لا يأكل خبزاً والحال ان الخبز اسم لكل
ما يخبز فاذا كان بلد الحالف لا يأكلون الا الشعير فأكل الشعير عندهم عرف فعلي فلا يثبت بخصصا
فاذا اكل الحالف خبز القمح فانه يحنث وما ذكره المصنف هنا في التوضيح من عدم اعتبار العرف
الفعلي فقد تبين فيه القرافي وذكر ابن عبد السلام ان ظاهر مسائل الفقهاء اعتبار العرف وان كان
فعلياً وثقل الواوغي عن الباغي انه صرح بأن العرف الفعلي يعتبر بخصصا ومقيداً قال وبه يرد ما رآه
القرافي وصرح اللخمي باعتبارها أيضاً وفي القياساني لا فرق بين القولي والفعلي في ظاهر مسائل الفقهاء
(قوله لا يشتري ما ذكر) أي دابة او مملوكاً او ثوباً (قوله ولا ثوب معين الخ) بل لفظ الدابة يطلق
عندهم على معناه لغة وهو كل مادي على الارض وكذلك الثوب يطلق عندهم على معناه لغة وهو كل
ما يلبس فانه يحنث حينئذ بذكره ولو لم يسمه ولو لم يسمه ولو لم يسمه (قوله ومن حلف لا يصلي ولفظ
الصلاة انما يطلق عندهم على المعنى اللغوي فانه يحنث بالدعاء اذ هو الصلاة لغة وانما قدم العرف القولي
على المقصد اللغوي لأن العرف القولي بمنزلة الناسخ والقاعدة ان الناسخ مقدم على المنسوخ (قوله
فلعلمهم ارادوا مطلق المحل) أي فلعلمهم ارادوا بكون المقصد اللغوي مخصصاً ومقيداً ان اللفظ يحمل
عليه وان كان ليس ذلك تخصيصاً ولا تقييداً حقيقة (قوله بعد المقصد اللغوي) أي بعد وجوده
وعدم معرفته وليس المراد بعدمه لأن المقصد اللغوي لا يعدم ويوجد الشرعي لأن الشرعي اما
فرد من افراد اللغوي او مرادف له كافي الفلم فانه تجاوز الحد في كل من اللغة وعرف الشرع لا يقال
المدلول الشرعي مدلول شرعي فيترك رمع المدلول العرفي لانا نقول المدلول العرفي يطلق على العرفي
الخاص وهو ما تعين لفظه كالشرعي والنحوي وعلى العرفي العام وهو الذي لم يتعين ناقله والمراد به هنا
الثاني لا الاول (قوله والراجح تقديمه) أي المقصد الشرعي عليه أي على اللغوي بل الذي في سماع
سبحون الذي في المواق تقديم المقصد الشرعي على العرفي وبه جزم الشيخ خبارة اه بن (قوله
بغوت ما حلف عليه غير مانع) أي كما لو حلف لبطان الليلة فتركه اختياراً حتى فاتت الليلة (قوله
ولو لم ينع الخ) وبذلك في الشرعي على ابن القاسم في مسألة الحيمض وعلى سبخون في مسألة البيع
الامة وفي العادي على نقل الشيخ عن أشهب من عدم الحنث (قوله من حلف لبطانها ليليلة)
فبان بها حيمض يحنث عند ما لاك وأهيج وقال ابن القاسم لا حنث عليه (قوله من حلف لا يبيعها)
فبان بها حيل منه فانه يحنث خلافه سبخون (قوله ومحل الحنث ان لم يرقه مدالخ) أي ان الحنث
في هذه المسائل التي فات فيها المحلوف عليه لم ينع شرعي أو عادي محله اذا طاق الحالف في عينه
ولم يقيد بما كان الفعل ولا بعده وأولى لو قيد بالاطلاق كما لو قال لا فاعته مطلقاً فدرت على الفعل

أولاً ما ان قيد بامكان الفعل فلا حث بفواته (قوله لا يحث لمانع عقلي) من جهة أمثله
 ما اذا حلف ضيف على رب دارانه لا يذبح له فتبين انه ذبح له أو حلف لمعتن زوجته فوجد عذرتها
 سقطت فلا حث لان رفع الواقع وتخصيل المحاصل محال عقلاً (قوله والا حث) أى لا بان
 فرط حتى مات حث الخ (قوله وهذا) أى ما ذكر من الحث مع التقرىط اذا لم يوقت والمحاصل أن
 المخلف عليه اذا فاته لمانع عقلي فاما ان يكون المخالف قد عين وقتاً لمفعله أو لا فان كان قد وقت
 وفاته المخلف عليه في ذلك الوقت لم يحث ان لم يرضق الوقت ويفرط وان كان لم يوقت فلا حث ان
 حصل المانع بقبه أو تأخر بلا تفریط فان فرط مع التأخير حتى فات فالمحث (قوله فشمع الموت
 ونحوه) أى كالحرق فإذا حلف بلبس هذا الثوب في هذا اليوم فأخذ منه انسان وحرقه حتى صار
 رماداً فلا حث عليه حيث وقت ما لم يرضق الوقت ويفرط وأما اذا لم يوقت فلا حث الا أن يفرط (قوله
 والمحاصل الخ) قد انظر ذلك في بقوله

اذا فاته المخلف عليه لمانع * فان كان شرعياً بغيره مطلقاً
 كعدمه بقى او ما دى ان يستأخر * وفرط حتى فات دام لك البقا
 وان أقت أو قد كان منه تسادر * فختمه بالعبادة لا غير مطلقاً
 وان كان كل قد تقدم منه ما * فلا حث في حال فحده محققاً

(قوله ولو لم يتقدم على العيني) انظر كيف يتصور التفریط في المانع المتقدم وقد يقال تفریطه
 بامكان الكشف عنه فربما تتركه ولو لم (قوله والعفو في النقص كالموت لمب انسان من أولاه
 المقتول لا يكتفى من الحث في فتي عنه بعض آخر من المستحقين أو تبين انه عفى عنه قبل الحث
 (قوله لا في غير المحيض) أى لان الحث في مسألة المحيض قيد كفى النقل بما اذا حلف ايضاً بها
 الدليله أى فبارأه الحائض أو بارأها الحيض بعد العيني في تلك الدليله قبل وطئها أو ما اذا قيد بالدليله
 فلا يحث بمحضها بل يتقرر طهرها في المستقبل وبما هي عليه هذا هو الجواب كفى بن وبني خلافاً
 لما يفيد كلامه بقوم الحث ما لنا تأمل (قوله وبعرمه على الضد) ظاهره تحتم الحث بذلك
 وهو طريقة ابن المازان شاس في الجواهر وابن الحاجب والقراني وقال غيرهم غاية ما في المدونة ان
 الحلف بصيغة الحث المعلق لا تحث نفسه بالعزم على الضد ويكفره ولا يقتضي الحث الا بفوات
 المخلف عليه فلو ان يرجع ليعينه ويهدل العزم كما اذا قل ان لم أتزوج فعلى كذا ثم عزم على ترك
 الزواج فلا حث في تركه ولا يزوج ولا يلزمه شيء مما حلف به ما لم يكن المخلف به من الزواج لا يلزمه
 بمجرد العزم على الضد وتحث نفسه ولا يتأذى له ان رجوع انظر حاشية مع راختلوط في هذه الطريقة
 انظر بن (قوله فلا حث بالعزم على الضد) أى وانما يحث بعدم فعل المخلف عليه اذا فاته
 الاجر وبفعل المخلف على تركه (قوله وحث بالنسيان) أى على المعتمد بخلافه لابن العربي
 والسيوري وجع من المتأخرين حيث قولوا بعدم الحث بالنسيان وفقاً للشافعي كذا في البدر القراني
 (قوله ما لم نس) أى اولاً فله عمد او ما لو قال لا افعله عمداً ولا نسياناً فانه يحث انفاقاً (قوله
 اى بفعل المخلف عليه نسياناً) أى فاذا حلف انه لا يأكل في غد فأكل فيه نسياناً فانه يحث على
 المعتمد ولو لم يفرط باللاق ليصوم في غد فأصبح صائماً فأكل نسياناً فلا حث عليه كما في سماع
 عيسى وذلك لانه حلف على الصوم وقد وجد والذي فعله نسياناً هو الاكل وهذا اذا كل غيره بطل
 لصومه لان الاكل في الطلوع لا يبطله وهذا الصوم تطوع بحيث الاصل في اكله بطل صومه لم يحث
 (قوله من حلف لا يفعل كذا) هذا امثال للخطا وحاله انه اذا حلف لا يدخل دار فلان فعله خلها

معتقد انهم ساعبرها فانه يحنث ومن امثلة الخطا ايضا ما اذا حلف انه لا يتناول منه دراهم فتناول منه ثوباً فبين ان فيه دراهم فانه يحنث وقيل بعدم الحنث وقيل بالحنث ان كان يظن ان فيه دراهم قياساً على السرقة والأفلاحت انتطرح (قوله لكن في الحنث بالغلط) أي الماسني نظر والصواب عدم الحنث فيه وما وقع في كلامهم من الحنث بالغلط فالزيادة بالغلط الجناحي الذي هو الخطا كحلفه انه لا يكلم زيداً فحاله معتقد انه عمرو وكحلفه لا اذكر فلان اذكره لظنه انه غير الاسم المحلوف عليه انظر بن (قوله وبالبعض) أي وحنث بالحلف على ترك ذي اجزاء بفعل البعض منه فن حلف انه لا يأكل رقيقاً حنث بأكل لقمة منه ومن حلف انه لا يلبس هذا الثوب حنث بادخال طوقه في عنقه وان حلف لا يصلي حنث بالاحرام ولا يصوم حنث بالاصباح تاويلوا فيه بعد ذلك فيهما بل في ح ان حلف لا يركب حنث بوضع رجله في الركاب ولولم يستقر على الدابة حيث استقل عن الارض وان حلف ان رصعت ماني بطنك فوضعت واحد او بقي واحد حنث بوضع احدهما قال ولو حلف لا يماها حنث بغييب الحشفة وقيل بالانزال ولم يلتفتوا في هذا البعض كانه لتعويل الشارع في احكام الرطاء على غيب الحشفة ولو حلف انه لا يدخل الدار لم يحنث بادخال رأسه بخلاف رجله والاظهار ان اعتمد عليها نظراً للبدر (قوله عكس البر) أي اذا كانت الصبغة صبيغة حنث وحلف على فعل شيء ذي اجزاء فلا يبر بفعل البعض وذ كشيخ او غيره ان من حلف عليه بالاكل فان كان في آخر الاكل فلا يبر الحلف الا بالاكل الحلو فحنث عليه ثلاث لقم فاكثر وان لم يكن الحلف عليه في آخر اكله فلا يبر الحلف الا بشبع مثله (قوله ولو قيد بالاكل) أي بان قال لا آكل كل الرغيف وهذا هو المهور وان تشكل هذا بان حلف لم يقرر من ان افادة كل لا كناية محله ما لم تقع في حيز النفي واللام تستغرق غالباً بل يمكن ان المقسود في الهيئة الاجتماعية الصالح بثبوت البعض كقوله

ما كل ما يقني المريد كره * تجرى الرياح بما لا تشتهي السفن وما هان من هذا القبيل ومن غير الغالب استغراقها نحو قول الله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور فتأمله الان يقال روعي في هذا القول المذهب الوجه القليل حيث لانية ولا بساط لان الحنث يقع باذي وجه فتأمله (قوله لا يشرب ماء) أي لا يحنث بشرب ماء في حلفه لا آكل طعاماً في هذا اليوم أو لفلان (قوله والعرف يقدم) أي والعرف القوي يقدم على المقصد النحوي هنا وما ذكره من ان ماء زمزم طعم شرابه لا يغيره نظر لان غايته ما ورد فيه انه لما شرب له فلا يلزم من قيامه قيام الطعام ان يكون طعاماً بل هو ماء مطلق (قوله لم يصل بحوفه) أي ولو وصل محلقة (قوله وبوجود اكثر) أي كمال الوسأله خمسة عشر حلف انه ليس معه الا عشرة معتقداً ذلك فوجد معه احد عشر فيحنث حيث كانت العين لا تعرفها بان كانت العين بغير الله اما اذا كانت العين بما ينفع فيها اللغو كاليمين بالله فلا حنث واما لو وجد معه اقل مما حلف عليه فلا حنث سواء كانت يمينه بما ينفع فيه اللغو ام لا لان المراد بقوله ليس معي غيره ليس معي ما من يدعي ما حلفت عليه كما يدل على ذلك بساط يمينه (قوله وبدوام ركوبه) أي ولا يثبت ذلك بمدة حيث اطاق بل ولو لمحظة (قوله في حلفه لا يركب ولا البس) أي واما لو حلف لا يركب ولا البس بركوبه او ركوبه واللبس اي بدوام الركوب في المدة التي يظن الركوب فيها بدوام اللبس في المدة التي يظن اللبس فيها فاذا احسب مسافراً مسافة يومين وقال والله لا يركب الدابة والحال انه راكب لها فلا يبر الا ذكره المسافة بتمامه ولا يضر نزوله ليلاً ولا في اوقات الضرورات وكذا يقال في حلفه لا لبس (قوله واستمر اذ خلا فيحنث) أي وذلك لان استمراره على ذلك

كالدخول ابتداء والسفينة كالذابة فيما اذا حلف لا اركبها وكالدرا في ما اذا حلف لا يدخلها فاذا
 حلف لا يركب هذه السفينة فيحتمل بدوام ركوبه واذا حلف لا يدخلها فلا يحتمل بدوام المكث فيها
 (قوله وبذابة عبده في ذابته) يقال فيها ومن حلف انه لا يركب ذابة فثلاث ركبت ذابة عليهم حث
 الا ان يكون له نية لان ما في يد العبد سيده الا ترى انه لو اشترى من يعق على سبيله لعق عليه
 وهذا التعليل يقتضي عدم الحث بركوب ذابة مكانه وهو ما ارتضاه البدر القراني واختار غيره الحث
 بركوبه انظر الحقوق المنة فيها كحقوقها بذابة سيده الذي هو المحلوف عليه (قوله ولذا) أي لاجل
 هذا التعليل لا يحتمل بدابة ولده لان مال الولد ليس مالا لبيه (قوله ولو كان له اعتصامها)
 أي بان كان قد وهبها له لكن القول بعدم الحث في ذابة الولد ولو كان له اعتصامها
 ذكر في المدونة انه قول اشهب وهذا يدل على ضعفه كما قال الشيخ سالم وار المذهب انه
 يحتمل بدابة الولدان كانت موهوبة من والده وله اعتصامها التحقق المنة فيها الامالا اعتصامه (قوله
 بمعنى الخ) أي انه ليس المراد يحتمل بذلك لزوم الكفارة بذلك الفعل بل المراد يحتمل انه لا يبرئ بذلك لان
 قصد المحالف زيادة الايام وهو مقدر عند جمعها فلو حلف لاضر منه عشرين سوطا فجمع الاسواط
 وضرب بهامرة حث لان الحث يقع بادي سبب (قوله لصدق اللعم عليهم) أي كافي قوله تعالى
 لنا كما نعلمه محاربا وقال ايضا لحم طير بما يشتهون وما ذكره من الحث بلحم الحوت اذا حلف لا آكل
 لحم عرف مضى وأما عرف زماننا خصوصا عصر فلا يحتمل بآكل لحم الحوت لانه لا يسمى لحم عرفا
 قاله شيخنا (قوله وما ذكره المصنف) أي من الحث بآكل السمك والحشكان والهريرة والاطربة
 اذا حلف لا آكل خبزا (قوله وهو ريسة) هي ان يطبخ اللحم مع القمح طبخا جيدا حتى يعزل العظم
 عن اللحم فيؤتى بعضها غلظ ويعركون به ما ذك حث يصير كالصيدة (قوله وديكة) هي
 ذكر الدجاج والدجاجة هي انات الدجاج (قوله اختصاص الغنم بالضأن) أي وحيدتها اذا حلف
 لا آكل غنما لم يحتمل بآكل الضأن لآكل المعز (قوله وحث بمن) أي انه اذا حلف لا آكل
 سمنا فكله مستهلكا في سويق فانه يحتمل الا ان يتوبه خالصا وسواء وجد طعمه أم لا قال في المدونة
 وان حلف لا يأكل سمنا فكل سويقا حث وسوقا حث وجد طعمه أو ربحه أم لا اه ولا ينسب لا يحتمل
 اذا لم يجد طعمه (قوله لانه يمكن استخلاصه بالماء الحار) أي فان انتفى ذلك التعليل بان كان لا يمكن
 استخلاصه بالماء الحار من السويق فلا حث (قوله لانه لا يؤكل الا كذلك) يؤخذ منه انه اذا
 انتفى هذا التعليل بان كان الزعفران يؤكل في غير الطعام فانه لا يحتمل بآكله مستهلكا في الطعام
 (قوله لا يكحل طبع أي طرح في الطبخ وأما بآكله موضوعا فوق الطعام فانه يحتمل لان شأن الحل
 ان لا يؤكل الا في طعام ولذا قال بعضهم ان كلام المصنف ضعيف والمعتمد انه يحتمل وضعه وهو مقيد
 بماذا لم يعين وأما اذا عين بان قال لا آكل هذا الحل فانه يحتمل بآكله ولو استهلك في طعام فولا واحدا
 كذا قرر شيخنا العدوي ودخل بالكاف ماء الورد وازهر وماء اللبون وماء البارنج وماذا انها فيحتمل
 بهما ولو طبخت ابقا عتيها فهي احرى من السمين والزعفران ولا يدخل بالكاف العسل اذا طبخ في
 طعام لنقل ابن عرفة الحث فيه عن سحنون (قوله المعتمد انه يحتمل في هذه مطلقا) استرخى لها مالا
 أي لانه حلف على فعلها وهي مختارة فيه وان كان هو مكرها وقوله والمعتمد أي خلافا لظاهر المصنف
 واجاب بعضهم عنه بان مفهوم قوله وبأس تخالفا فيه متعصلا وهو عدم الحث في الاولى والحث
 في الثانية (قوله وبفرار غريمه) لا يقال الفرار كراه وهذه الصيغة صيغة بر لا نأقول لان سلم ان
 الفرار كراه سلمنا انه كراه فلا نسلم ان الصيغة صيغة بر بل صيغة حث لان المعنى لا يرمك انظر

التوضيح اهـ بن (قوله الابحقي) أي الابدأ أخذ حتى ومثله حتى استوفى حتى أو حتى أقدم حتى
 (قوله وفرما) أي في القبض عليه حتى فر منه (قوله فجمع رد قبول المحاولة في بحث) أي ولولم تحصل
 مفارقة من الغريم لانها بمنزلة المفارقة ولوقبض الحق بحضرة الغريم وما ذكره المصنف من الخفت
 بالمحاولة وعدم الاكتفاء بها خلاف عرف مصر الآن من الاكتفاء بها ومعلوم ان الايمان مبنية على
 العرف (قوله الا ان ينوي) أي بقوله الابحقي وكذا اذا صرح به بان قال لا فارقتك أو فارقتني ولى
 عليك حتى فانه يبر بالمحاولة (قوله وحنث ان لم يكن له نية) أي ولا قربته ولا بساط (قوله نشأ بعد
 العيين) واما الفرع السابق عليه فقد فارق قبل الحكم (قوله من كهذا الطالع) ليست من متعلقة
 بأكل بل الجار والمجور وصفة له ذوف العلم به أعم ولا أكل شيئا من هذا الطالع والثاني شامل للطالع وما تولد
 منه وحنث يظهر الفرق بين الاتيان بين وعدم الاتيان بها وقد أشار الشارح لذلك في حله لأن (قوله
 فيحنث بكل فرع تقدم على العيين أو تأخر عنه) أي فيحنث بكل فرع تقدم تلك النخلة أو الشاة أي
 بكل ما نشأ عنها لانه لم يخص اللبن أو الطالع الحاضر بالاشارة بل أطلق فهم ما جعل الاشارة للنخلة
 والشاة وليس المراد انه يحنث بكل فرع للطالع وكل فرع للبن وان لم يكن ناشئا عن تلك النخلة أو تلك
 الشاة والمحاصل انه ليس المنظور له الفرعية من حيث كونها للطالع ولبن بل من حيث كونها للنخلة
 والشاة وان كان فرع الشاة والنخلة فرعاً للطالع واللبن (قوله لكن اراج) أي كما هو قول ابن القاسم
 خلافاً للمصنف تبعاً لابن بشير القبائل في الحنث في الفرع وقد شهروه ابن الحاجب واعر ضه في التوضيح
 بانه لم يرم من ذكره الا ان يشير (قوله في الخمس) أي ما اذا جمع بين من واسم الاشارة واحذف من
 أو اسم الاشارة واحذفها ما عا وعرف الاصل أو نكره (قوله فظاهر) أي لكونه حلف على عدم
 الاكل منه ثم اكل (قوله واعاده) أي مع انه ذكرها ولا بقوله وبالشمع في اللحم (قوله كان قال
 له الخ) أي حلف انه لا يأكل من حنثته هذه فيحنث بالاكل منها وما انبتته وبالاكل مما اشتراه بثمنها
 (قوله وهذا اذا كانت المنة في شيء معين) أي وهذا اذا كان القصد بالعين قطع المنة بشيء معين أي
 كالمنة عليه بالاكل من حنثته (قوله فيحنث بكل شيء وصله منه) سواء كان طعاماً أو شراباً أو
 لباساً أو شيئاً يستعمل به على تحصيل معاشه كدابة تحرك عليها والحاصل انه اذا من عليه بشيء
 معين حلف عليه فانه يحنث به وما تولد منه وما اشتراه من ثمنه ولا يحنث بما اعطى له غيره سواء
 نوى ذلك عند بيعه أو لم ينو شيئاً أو ما اذا نوى عند بيعه انه لا يتفع منه بشيء أو نوى قطع منته مطلقاً
 فانه يحنث بكل ما وصل منه (قوله لا يطفون على الحمام اسم البيت) أي ولا على الحانوت والحان
 ومحل القهوة وحنثه فلا يحنث بدخول الحمام ولا الحان ولا الحانوت ولا محل القهوة في حلفه
 لا يدخل بيتاً وان كان كل واحد مما ذكر يقال له بيت لغة لتقدم المدلول العرفي على المدلول اللغوي
 كما مر (قوله في دار جاره) أي جار المملوك عليه كان جاراً للعالم أيضاً ولا (قوله والظاهر في هذا)
 أي الفرع عدم الحنث بدخوله عليه في بيت جاره لان العرف الآن انه لا يقال لبيت جارك انه بيتك
 وانما يقال لبيتك انه بيتك لانك لا تدخله الا في بيت جاره لان العرف (قوله وأريد شعر) العرف
 الآن يقتضي عدم الحنث فيه ان لا يقال لاشعر في العرف الآن انه بيت وان كان يقال له لغة والمدلول
 العرفي يقدم على اللغوي كما مر (قوله الا لنية أو بساط) أي كان يسمع يقوم انهدم عليهم المسكن
 حلف عند ذلك انه لا يسكن فيه فلا يحنث بسكنى بيت الشعر (قوله في حبس) أي بسبب حبس
 وقول بحق أي واما لو حبس عنده ظلماً فلا حنث (قوله فلا حنث) أي عليه في حلفه لا يدخل على
 فلان بيتها ولا اجمع معه في بيت (قوله عام) احترزه عن المسجد المحجور فيحنث بدخوله عليه

(قوله وبدخوله عليه ميتا) أى قبل الدفن وقوله في بيت يملكه أى ذاتا ومنفعة وقوله في حافه
لا يدخل عليه ميتا الأولى ميتة ولو قاطب حياته وما عاش لانهم ما عرفا معنى أبدا وقوله لان له فيه حق أى
لان ثلث في البيت الذى يملك ذاته ومنفعة حقا وهو متجه به بحرى ذلك بحرى الملك (قوله
ولو اسلم الخ أى خلا لما نقله ابن يونس حيث قال قال بعض اصحابنا يوشى على قول ابن القاسم
انه لا يجلس بعد دخول المحلوف عليه فان جلس وتراخى حنث وبصير كابتداء دخوله هو عليه اه
قال ح وفيه نظر لانه قد تقدم انه لا يحنث باستقراره في الدار اذا حلف لا يدخلها او كذلك هنا لانه
انما حلف على الدخول فتأمل اه بن (قوله ان لم ينو المجامعة) أى ان لم ينو المحالف بدخوله عليه
بيتا اجتماعه معه في بيت لاحقية الدخول وقوله والاحتى اى المحالف بدخول المحلوف عليه وان لم
يحصل جلوس (قوله أى ادراجته في كفته) أى خلا لما استظهره البدر من عدم الحنث به وأولى من
التكفي في الحنث شراء الكفن له ولو لم يكن الثمن من عنده لانه يقع في الجملة (قوله فيما يظهر) أى
لان هذا كله من توابع الحمية وهذا الذى استظهره هو ما اختاره بن والمسنوى خد فاعنى
حيث قال انه لا يحنث ببقية مؤن التحيز وما اذا لم يقل حياته اوقال أبدا فانه يحنث بعمل ما عايناه
منفعة له بعد الموت من مؤن التحيز والدفع والصلاة والصدقة عليه والدعاء له من غير خلاف وفي
كبير خيش اذا حلف لا ينفع فلانا فانه يحنث ينفع أولاده الذين يحب نفقتهم عليه (قوله ان اوصى
او كان مدينا) اى لانه في تلك الحالة كان له حقا بقاء في التركة فصدق عليه انه اكل من طعمنا
(قوله بشئ معلوم) اى غير معين اى كانه دينار مثلا (قوله وحث الخ الف) اى الذى حلف لا اكلم
فلانا (قوله كان هازما حين الكفاية) اى على كلامه او كان غير عازم على ذلك (قوله ان وصل
أى وكان الوصول بامر المحالف واما ودفعه المحالف للرسول ثم بعد ذلك امره بعدم ابصاليه للمحلوف
عليه فعصاه واصله فلا يحنث المحالف لا بابصاليه ولا بقراءته على المحلوف عليه كما باني (قوله
يستعمل به الزوج اى فلا يتوقف على حضور الزوجة ولا على مشافهتها (قوله لا يستعمل به
المحالف اى فيتوقف على حضور الخاطب ومشافهته (قوله وأرسل له) اى وارسل المحالف
للمحلوف عليه (قوله وبلغه الرسول) اى وبلغ الرسول المخوف عليه الكلام اى واما مجرد وصول
الرسول فلا يوجب الحنث (قوله فينوى في الرسول مطاوعا) اى اوافقة نيته ان يظاهره بفضله ولم
ينوى الكتاب والعق والطلاق اى لا ريبه في نية ينف لفته لظاهره لانه لان الكلام شامل للقوى
والعرف بخلاف كلام الرسول فانه لم يحصل به كلام لا لغة ولا عرفا (قوله وبالاشارة الخ) اى
سواء كان سمعها او اصم او اخرس او نائما لكن الذى في ح اذ اراجع عدم الحنث بها مطاوعا
خلافا لظاهر المصنف اذ هو قول ابن القاسم واستظهره ابن رشد وعزاه لظاهره لا يلا من المدونة
ونصر ابن عرفة وفي حنثه بالاشارة اليه ثالثها في التي يفهمها الاول لابن رشد عن اصبع مع ابن
الماحشون والشافعي السماع عيسى ابن القاسم وابن رشد مع ظاهره ايسلائها والشافعي لابن
هبدوس عن ابن القاسم اه بن (قوله ولو اوحالية اى فاعلمه وحث المحالف بكلامه للمحلوف
عليه والمحال ان المحلوف عليه لم يسمع المحالف وانما لم يجعل للبالغة لان صورة ما لم يسمع لا يتوهم
عدم الحنث فيها وقد يقال كل مبالغة لا يتوهم في الحكم عما قبلها تأمل ثبته لو كالم المحالف غير
المحلوف عليه بحضرة المحلوف عليه يريد اسماءه فسمع حنث وان لم يسمعه ففي حنثه وعدهم قولا
ابن رشد مع نقله عن ابن زياد وسماع ابن زيد عن ابن القاسم (قوله لا يقرأته بقلبه الخ)
معناه المطابق لسياق كلامه ان من حلف لا اكلم فلانا فانه لا يحنث بكتاب وصل للملوف اليه من

الحالف وقرأ المحلوف عليه بقلبه وانما يبحث اذا قرأ بلسانه وهو قول ائمه لكن جملة على هذا
 يخالفه قوله السابق وبكتب ان وصل فان ظاهره البحث بمجرد الوصول وهو ظاهر المدونة وقال
 للخمى انه المذهب وهو الراجح في ابن غازي فلذا عدل الشارح تبعاً للعقب عن جملة على ظاهره الى
 قوله لا يبحث من حلف لا يقرأ الكتاب الخ وان كان هذا الجميل بعيداً من كلامه انظر بن (قوله او قراءة
 احداً الخ) كما لو قلت واقه لا كما زيدا ثم كتبت كتاباً زيدود ففته لعمرو لوصله لزيد ثم بعد ذلك نهيت
 عمراً عن ان يصاله لزيد فعصاك واصله له وقرأ عليه او قرأ احداً آخر عليه بغير اذنك فلا حث عليك
 ايها الحالف بل لا حث ولو قرأ المحلوف عليه حيث كان وصوله له بغير اذن الحالف خلافاً لما يوجهه
 قول المصنف او قراءة احداً فانه يوم ان قراءته هو ليست كذلك (قوله ولا يسلمه عليه بصلاة) يعني
 ان من حلف لا كما زيد فاضلى المحلوف عليه يقوم من جلستهم الحالف فسلم عليهم فردوا عليه السلام
 من الصلاة فان الحالف لا يبحث بذلك اوصلى الحالف اماماً مباحة منهم المحلوف عليه وسلم الامام
 قاصداً التحليل والسلام على من خلفه فانه لا يبحث بذلك وظاهره ولو كانت التسليمة التي قصد بها
 الامام الجملة التي من جلستهم المحلوف عليه ثابته على اليسار كما قال ابن ميسرة خلافاً لمحدثين المواز
 حيث قال بالبحث في هذه وظاهر كلام المصنف عدم البحث بالسلام عليه في صلاة سواء كان ذلك
 السلام في آخرها او في اثنائها معتقداً انما هو وانما لم يبحث بسلامه عليه في الصلاة لانه ليس كلاماً
 عرفاً بمخلاف السلام خارج الصلاة وان كان كل معلوماً (قوله ولا يوصلون كتاب المحلوف عليه) اي
 انه لو حلف لا كتبت فلان اثم ان المحلوف عليه ارسل للحالف كتاباً قرأ لم يبحث لانه انما حلف لا كتبه
 لا كتبي (قوله على الاصول) اي على ما صوبه ابن المواز وعلى ما اختاره للخمى من قول ابن
 القاسم وهما عدم البحث والبحث (قوله وحث بسلامه عليه) اي في غير صلاة وقوله معتقداً
 انه غيره اي جازماً انه غيره فتميز انه هو لا يقال هذا من اللغو ولا يبحث فيما يجري فيه اللغو لاننا نقول
 اللغو الحلف على ما يعتقد فيظهر رفقته والاعتقاد هنا ليس متعلقاً بالحلوف عليه حتى يكون لغواً بل
 بغيره وذلك لان الاعتقاد تعاقب زيد فتميز انه غيره وزيد ليس محلولاً عليه بل المحلوف عليه عدم
 الكلام وقوله معتقداً انه غيره اي وأولى ظاناً او شاكاً ومعهما انه غيره (قوله فلا تنفعه) اي وانما
 ينفعه الاخراج بالاداة متصلاً بالكلام بان يقول السلام عليكم الافلانا والحاصل انه اذا اخرجهم من
 الجماعة قبل السلام فلا حث عليه سواء كان الاخراج بالنية او باللفظ وان حدثت المحاشاة بعد
 السلام او في اثنائه فلا ينفعه الا الاخراج باللفظ بالنية هذا وما ذكره الشارح من ان نية الاخراج
 اذا حدثت في اثناء السلام لا تنفعه احد قولين والمعتدان الاخراج بالنية حال السلام ينفع فقد تقدم
 في مسألة المحاشاة ان الاخراج بالنية حال اليمين هل ينفع او لا قولان والمعتد انه ينفع والاخراج حال
 السلام هنا كالاجزاء حال اليمين (قوله وحث بفتح الخ) اي حث من حلف لا كتبت فلاناً بفتح
 عليه سواء كان في غير الصلاة او فيها ولو كان الفتح واجباً بان كان المحلوف عليه اماماً وفتح الحالف
 عليه في الفاتحة ان قلبه اذا لم يبحث بسلام الردي الصلاة مع انه مطلوب استئذاناً فاولى ان لا يبحث
 بالفتح على امامه اذا وجب قلت الفتح في معنى المسكاة اذ هو في معنى قل كذا او اقره كذا بخلاف
 سلام الصلاة وما ذكرناه من البحث بالفتح مطلاً هو والمعتد دخلاً قال انه يبحث بالفتح في السورة
 ولا يبحث بالفتح عليه في الفاتحة (قوله وبلا علم الخ) يعني ان من حلف على زوجته بالطلاق او بغيره
 انها لا تخرج الا باذنه فاذن لها وخرجت بعد اذنه لكن قبل علمها بالاذن فانه يبحث سواء اذن لها
 وهو حاضر وفي حال سفره اشهد على الاذن ام لا (قوله لا يخرجني الا باذني) حذف منه الزون لغير

حازم وهو لغة شاذة لانه لمكونه جوابا للقسمة بتعين انه خبر لانه (قوله الا بسبب اذني) اي وليس
 قصده لا تخبرني الامصالية لاذني والا فلا حث لان تروجهما صاحب لاذنه فلواذن لها ثم رجع
 في اذنه فخرجت فذهب ابن القاسم بحث وقال اشهب لا يثبت (قوله وبعدهم عليه) حاشا له انه
 اذا حلف انه ان علم بالشيء الغلاني ليعلم به زيد فاعلم به ولم يعلم به زيد اجنى عليه زيد من غير المحالف
 فان المحالف يثبت بذلك حتى يعلم زيد او المراد ببحثه بذلك انه يصير على حث ويطلب بما يبره
 والذي يبره اعلامه زيد اما شفاه او برسول او كتاب وليس المراد ببحثه انه وقع في ورطة اليمين وتلزمه
 الكفارة (قوله فهي مبالغة في المفهوم والمعنى فان اعلمه بروان كان الاعلام برسول وبالحق رسول
 لانه قد زيد او ينقص (قوله وهل الحث الا ان يعلم انه علم بالخبر من غيره) فان علم انه علم بالخبر
 من غيره لم يثبت لتعزيل علمه باعلام غيره منزلة اعلامه وهو محمول المقصود بكل منهما (قوله
 تأويلان) الاول للحنفي والثاني لابي عمران الفارسي (قوله وبعدهم علم وال ثان) حاصله
 انه حلف طوعا لو لم اى يتولى شيئا من امور المسلمين انه ان رأى الشيء الغلاني الذي فيه ظفر المسلمين
 ومصلحة لهم ليخبر به فثبت ذلك الواو الى المخوف له أو عزل وتولى غيره ثم ان ذلك المحالف رأى الامر
 فعليه ان يخبر به الواو الى الثاني فان لم يخبر به فانه يثبت أى لم يبر وما الاعلام الاول والحال ماذ كرفلا
 بغيره وما اذا حلف الواو الى انه اذا رأى الامر الغلاني الذي فيه مصلحة لك لا خبرتك به ثم انه عزل الواو
 وتولى غيره ورأى المحالف ذلك الامر فلا يبر الا باخبار الواو الاول به دون الثاني ويكفي اعلام
 الاول وان برسول فان مات الاول قبل ان يعلمه المحالف والحال ان المحالف لم يعط لم يثبت لان
 المانع عقلي ولا يلزم المحالف اعلام وارثه او وصيه بذلك الامر (قوله فلو كانت المصلحة
 للواو) اى الاول وقوله بل بعدم اعلام الاول اى بل يثبت بعدم اعلام الاول المعزول (قوله
 وحث بمرهون في حلقه لا توبى) اى سواء زادت قيمته على الدين المرهون فيه ام لا (قوله
 الا ان ينوى غير المرهون) اى فان نوى ذلك فلا حث مطلقا اتفاقا فان نوى لا توبى يمكن اعارته
 لم يثبت ان كانت قيمته قدر الدين وان كان فيها فضل على الدين فقولان بالحث وعدمه والمعتد
 عدمه ويجعل الخلاف ان كان قادرا على فك الرهن فان كان لا يقدر عليه له عبره او يكون الدين
 مما لا يعمل فلا حث اتفاقا (قوله وفهم منه) اى من كلام المصنف نظرا للعلة المذكورة
 (قوله ونوى) راجع لقوله والعكس وحاصله انه اذا حلف انه لا يبره ولا يتصدق عليه
 وادعى انه قصد الهبة والصدقة حقيقة لا عدم نفعه مطلقا فانه لا يثبت بالعارية أو يقبل نيته عند
 القاضى حتى في الطلاق والعقود المعين مع المرافعة (قوله فتصدق عليه) اى فيثبت ولا يقبل
 قوله انما اردت خصوص الهبة لانفعه مطلقا اذا وقع في طلاق وعقود معين (قوله فانه لا ينوى
 اى فيثبت ولا يقبل نيته انه اراد خصوص العارية (قوله الا فيما علمت) اى في الطلاق والعقود
 المعين اذا حصلت مرافعة عند القاضى (قوله وببقائه) يعنى ان من حلف لا يسكن في هذه
 الدار وهو فيها فانه يجب عليه ان ينتقل منها فور الان بقاءه سكنى عرفا فان بقى فيها بعد نيته مدة
 تزيد على امكان الانتقال حث ولو كان البقاء لئلا وهذا مذهب المدونة ومقابلها قول اشهب
 لا يثبت حتى يسكن يوما وليلة وقول اصبح لا يثبت حتى يزيد عليها اه بن وفي عجم ان هذا الذى
 مبنى عليه المصنف مبنى على مراعاة الالفاظ ومن راعى العرف والعادة امهله حتى يصح فينتقل لما
 ينتقل اليه مثله اه شيخنا عدوى (قوله لم يثبت) اى ولو كان في مدة النقل ساكنا (قوله
 وكذا خوف ظالم) اى وكذا لا يثبت ببقائه لئلا يخوف ظالم أو سارق لانه مكره على البقاء ويمينه

صغيرة ولا حث فيها بالا كراه كاهم (قوله بخلاف لا تنتقل) فانه يجوز له العود للدار بعد الانتقال
منها بعد نصف شهر ولا بقيت ولا أفت مثل لا تنتقل على المعتمد وقيل مثل لا سكت انظر من فعل
المعتمد يجوز له الرجوع بعد نصف شهر اذا حلف لا بقيت في هذه الدار ولا أفت فيها ولا يحنث بالبقاء
الا ان يقدر بمن (قوله لا في لا تنتقل) القيلشاني قال ابن رشد في حمل يمينه لا فعلن على الفور
فيحنث بتأخيرها أو على الترخي فلا يحنث به قولنا ثم قال والقول بانه على التراخي هو المشهور من
المذهب ومثله في المواق (قوله ولا يبطأ امراته) أي اذا كانت يمينه بطلاق حتى ينتقل فان
لم ينتقل ورافعته ضرب له اجل ايام من يوم الرفع (قوله في لا سا كنه الخ) حاصله انه اذا حلف
لا سا كنه في هذه الدار أو حلف لا سا كنه في دار وكانا كنهين بدار فانه لا يبرأ بالانتقال الذي يزول
معه اسم السا كنه عرفا كان الانتقال منهما أو من احدهما أو بضرب جدار بينهما أو جاسوا فكان
وثيقا كما لو كان من حجر أو آجر أو كان غير وثيق بأن كان من جريد وهو هذا صورة المتن على الحمل
الاول الاتي للشارح وهو جعل قوله في هذه الدار متعلقا بسا كنه وحاصل الحمل الثاني انه اذا
حلف لا سا كنه وكانا كنهين في دار فلا يبرأ بالانتقال عرفا أو بضرب جدار بينهما ولو غير
وثيق هذا اذا قال لا سا كنه في دار بل ولو قال في هذه الدار بقي ما لو قال والله لا سا كنه وكانا
بجارية أو بجارتين في قرية أو بمدينة فالحكم انهما اذا كانا بجارية فلا يبرأ من الانتقال سواء كانت يمينه
لا سا كنه ببلدة أو في هذه البلدة أو لا سا كنه في هذه الحارة وان كانت يمينه لا سا كنه ببلدة
أو في هذه البلدة فيلزمه الانتقال لبلد لا يلزم اهلها السميحة لجمعة الاخرى بان ينتقل لبلد على
كفر سبخ وان حلف لا سا كنه والحال انهما بجارتين لزمه الانتقال لبلدة أخرى على كفر سبخ ان
صغرت البلدة التي هما بها الان القرية الصغيرة كمحلة فان كانت البلدة كبيرة فلا يلزمه الانتقال
وتلزمه المبادعة عنه وعدم سكناه معه فان سكن معه حنث قال اللخمي ان كان حين حلفه بمحلة انتقل
لاخرى ومحلته في مدينة لاشئ عليه الا ان يسا كنه في قرية انتقل لاخرى لان القرية كمحلة
والذي في ح عن ابن عبد السلام مانصه وان كان حين اليمين في قرية واحدة انتقل عنه الى قرية
اخرى ولم يفصل بين صغيرة وكبيرة (قوله بأن ينتقلا معا) أي من البيت أو ينتقل احدهما
منه ويبقى الآخر سا كفه (قوله اسم المسا كنه عرفا) احتز بذلك عما اذا انتقل كل واحد
منهما لمكان الآخر وسكن فيه فهذه الحالة لا يزول معها اسم المسا كنه عرفا فلا يبرأ بها وفي
ح عن ابن عبد السلام انهما اذا كانا بمحل واحد وفوقهما محل خال فان انتقل احدهما
للدار ولو بقي الآخر في الاسفل اجزأ بشرط ان يكون لكل منهما مرافق مستقلة ومدخل مستقل
ورأى بعض الشيوخ ان هذا انما يتكفي اذا كان سبب اليمين ما يقع بينهما من اجل المساعون واما
العداوة فلا يتكفي (قوله واهي ان لم يعين) أي كما لو حلف لا سا كنه في دار والحال انهما سا كان
في دار (قوله رد اعلى ما قيل) أي على ما قاله ابن رشد (قوله في المعينة) أي في الدار المعينة باسم
الاشارة كما لو قال والله لا سا كنه في هذه الدار وعلى هذا فالصنف اشار بلو لمخالفين والمعنى
اوضح بدار هذا اذا كان وثيقا بل وان كان جريدا خلافا لابن الماجشون هذا اذ لم يعين
الدار بأن قال لا سا كنه بل وان عيها بأن قال لا سا كنه في هذه الدار خلافا لما نقله ابن مرشد
عن سماع الصبغ (قوله وكذا ان كان لانية له) أي فالمعول عليه مفهوم الشرط لا مفهوم
قوله لا لدخول والحاصل ان مفهوم الشرط ومفهوم قوله لا لدخول تعارضا فيما اذا كان لانية له
في يمينه فمفهوم الشرط يقتضي عدم حنثه ومفهوم الثاني يقتضي حنثه والمعول عليه مفهوم الشرط

(قوله فان اكثرها حث) اي الا ان يشفص اليه من بلد آخر فلا بأس ان يقيم اليوم واليومين
والثلاثة (قوله بلامرض) اي من غير ان يحصل مرض للمخوف عليه فيجلس اليه كذا في بن
وذكر غيره ان المراد من غير حصول مرض للمخالف فمحزن الانتقال والظاهر اعتبار كل منهما كما
قال شيخنا (قوله فخطوة عديم الحث بانتفاء الامر بن) بأن لم يحصل كثرة الزيارات نهارة
ولا الليالي بلامرض وقوله ومعه ومعه الحث بوجودهما اي بأن اكثر الزيارات نهارة ولبات من غير مرض
وقوله أو بوجود أحدهما وذلك بأن اكثر الزيارات نهارة ولم يلبت لغير مرض بأن لم يلبت أصلاً ولبات
لمرض أو انصرفت لغير مرض من غير أكثر الزيارات (قوله فان بات لمرض المخوف عليه) أي
أو لمرض المخالف كما علمت (قوله وهذا ظاهر) أي حثه بوجودهما أو بوجود أحدهما ظاهر
الخ (قوله بالعرف) أي وهو الاظهر (قوله جلالة على المقصد الشرعي) هذا يؤيد ما مر من
ان المعتقد تقدم المقصد الشرعي على اللغوي (قوله أنه لا يرجع لما كان دون المسافة) أي قبل
نصف الشهر وقوله بمد المسافة أي وهي الاربع مبرد (قوله كفي الانتقال لآخرى) أي ولا يشترط
كونها على مسافة القصر قال في التوضيح وهذا اذا قصد ارباب جاره ونحوه وأما ان كره مجاورته
فلا بأس بكونه ابداً بن (قوله فان اطلق) أي فان حلف لا يتنقل واطلق ولم يقيد بالبلد
أو الدار أو المحارة لافطاولانية وقوله فالقياس أن لا يبرأ الخ أي وحديثه فيلزمه سفر مسافة القصر
ومكث نصف شهر ونوب كماله (قوله فالمعنى بالنسبة للاول انه يحنث الخ) وذلك لان المعنى
اذا حلف لا أسكن هذه الدار فانه يجب عليه ان يتحل بجميع اهله وولده ومتاعه فوراً فان ارتحل
بأهله وولده وابقى من متاعه ماله بال فانه يحنث لان تركه نحو مسار أو خشبة مما لا يحمل المخالف
على العود اليه فانه لا يحنث بترك ذلك مطلقاً سواء تركه ليعود اليه ام لا وقيل ان نوى العود اليه حث
لان نوى عدم العود أولانية فالتردد انما هو في من نوى العود له (قوله انه لا يبرأ) أي وذلك
لان المعنى ان من حلف لا ينتقل يجب عليه الانتقال فاذا نقل اهله وولده وابقى رحله فلا يبرأ بذلك
الا اذا كان الباقي شيئاً قليلاً كمسار أو خشبة فانه يبرأ (قوله وهل عدم الحث) أي بابقاء المسار
ونحوه (قوله تردد) التردد هنا للثناخين في فهم قول ابن القاسم في الممازية فان تركه من الثقل
مثل التذ والمسمار والخشبة مما لا حاجة له به أو ترك ذلك شيئاً فلا شيء عليه اه هل يقيد بما اذا
لم ينو عود له فان نوى عوده اليه حث أو يبقى على اطلاقه في عدم الحث ولما لم يكن اختلافهم
في فهم المدونة عبر بالتردد دون التأويلين اه بن وفي عجمان التعبير بالتردد في محله وان النقل اختلف
عن ابن القاسم فان رشد في البيان نقل عنه انه يحنث فيما اذا نوى العود ونقل عن اشهب ما يفيد انه
لا يحنث وغير ابن رشد نقل عن ابن القاسم عدم الحث اذا نوى العود له (قوله خلافاً لابن وهب
فانه يقول بالحنث اذ لم يكن له نية أصلاً ونوى العود اليه فان نوى عدم العود له فلا حث (قوله
واولى كله) أي وقام رب الدين به وهذا القيد مدمر في المدونة وظاهره انه يجرى في العيب
والاستحقاق كما نقله ابو الحسن اه بن (قوله ولو كان البعض الباقي بقى بالدين) وذلك لانه مارضى
في حقه الا بالكل فسادب البعض انتقض الرضا وهذا في القضاء بغير الجنس وظاهره الحث
بالاستحقاق ولو اجاز المستحق اخذ رب الحق ذلك الشيء المقضى به الدين الذي استحقه وهو كذلك
(قوله بعد الاجل) متعلق بمحذوف أي وكان القيام بما ذكر من العيب والاستحقاق بعد
الاجل فلم يما ذكر ان الحث في مسألة الاستحقاق مقيد بقيد ان يقوم رب الدين به وان يكون
قيامه بعد الاجل وفي مسألة ظهور العيب مقيد بقيد ثلاثة بن زيادة كون العيب موجبا للرد فان لم يكن

موجب الرد أو لم يبقه - ثم رب الدين به بل سماح لم يبحث المحالف وان قام رب الدين به قبل الاجل فلا
 حنث ان اجاز وكذا ان لم يحجز واستوفى حقه قبل مضي الاجل والباحث انظر ح اه بن (قوله
 ويبيع فاسد الخ) صورته احلاف ليقضيه حقه الى اجل كذا فباعه عرضا فبعت اقل من الدين
 بيعا فاسدا بمثل الدين وقاصمه بالثمن وفات المبيع في يد صاحب الحق قبل الاجل فان مضى الاجل
 حنث لان المعاوضة الشرعية لم تحصل الا ان يكون في القيمة وفاء بالدين فانه يبر (قوله والا فلا) اي
 والا بان كان في القيمة وفاء بالدين او كل المحالف للغير بمقبة حقه قبل مضي الاجل فلا حنث (قوله
 كان لم يفت هذا تشبيه بما قبله تام في منطوقه ومفهومه ومنطوقه ان لم تنف القيمة بالدين ومفهومه
 وفاءها بالدين (قوله فان لم يفت المبيع قبله ولا بعده الخ) فيه نظران ظاهر اللخمي كظاهر
 المصنف في أن الخلاف والاختيار جاريان فيما اذا لم يفت قبل الاجل سواء فات بعده ام لا ونص
 اللخمي فان مضى الاجل وهو قائم فقال سحنون يبحث وقال اشهب لا يبحث وارى بره ان كان فيه
 وفاء اه نقله المواق وقد شرح كلام المصنف على ظاهره ولم يتبعه وقال ابن هاشم مفهوما قبله
 مندرج في قوله كان لم يفت لان هذا صادق بما اذا لم يفت اصلا وما اذا فات لكن بعد الاجل اه بن
 (قوله لانه لم يدخل في ملك المشتري فيه) نظروا ذلك لدخوله في ضمان المشتري بالقض كصاهو
 الموضوع وسأني للمصنف وانما ينقل ضمان الفاسد بالقض (قوله وقيل يبحث مطلقا) أي
 سواء كان في القيمة وفاء بالدين ام لا والغرض ان المبيع لم يفت قبل الاجل فهو ذام مقابل لاختيار
 اللخمي الواقع في المتن وكذا القول بعده وتحصل مما ذكرناه اذا حلف ليقضين فلانا حقه الى
 اجل كذا ثم باعه عرضا بفساد وقاصمه بالثمن من حقه فلا يتنول ما ان يغوت ذلك المبيع في يد
 المشتري الذي هو صاحب الحق قبل الاجل المحلوف اليه او لا يفت قبله فان فات قبله حنث ان كانت
 القيمة لا تنفي بالدين ولم يكن المحالف للغير بمقبة حقه قبل الاجل وان كانت القيمة تنفي بالدين واكمل
 المحالف للغير بمقبة حقه قبل الاجل فلا حنث وهذا باتفاق وان لم يفت المبيع قبل الاجل سواء فات
 بعده أو لم يفت اصلا فالمسئلة ذات اقول ثلاثة قال سحنون يبحث مطابقة وقال اشهب لا يبحث مطابقة
 واختار اللخمي التفصيل وهو الحنث ان لم يكن في القيمة وفاء بالدين وعدم الحنث ان كان فيها وفاء به
 واعترض على المصنف في قوله على الاختيار بأن الاول ان يعبر بالفعل بأن هذا اختيار اللخمي من
 عند نفسه واجب عنه بأن هذا التفصيل لمسا كان لا يخرج عن القولين كان محتسبا من الخلاف
 (قوله وبه يثبت له) يعني انه اذا حلف ليقضيه حقه لاجل كذا فوفيه له رب الدين وقبل المحالف
 الهبة فانه يبحث (قوله ولا يتفعه الخ) قال في التوضيح وعلى الحنث فهل يبحث بنفس قبول الهبة
 وان لم يحل الاجل واليه ذهب اصمغ وابن حبيب ولا يبحث حتى يحل الاجل ولم يقضه الدين ولو قضاه
 اياه بعد القبول وقبل حلول الاجل لم يبحث وهو ظاهر قول مالك واشهب اه قال ح وعلى قول
 مالك واشهب حمل بهرام كلام المصنف اه وذكر ت في كبير عن ابن ناجي انه المشهور وقال الصواب
 حمل المصنف عليه بأن يقال معناه وحنث المدين المحالف لا قضى حق فلان الى اجل كذا فوفيه له
 رب الدين وقبل المحالف الهبة ومضى الاجل ولم يقضه الدين خلافا لعبي وتبعه شارحنا وهذا علم
 ان قول الشارح ولا يتفعه دفعه له بعد القبول لا يسلم بل الحق انه يتفعه دفعه له بعد القبول قبل
 الاجل ثم يرجع به عليه (قوله او دفع قريب عنه) يعني انه اذا حلف لا قضيتك حقتك فدفع
 الحق له قريب المحالف بغير اذنه فان المحالف لا يبر سواء دفع ذلك القريب من مال نفسه او من
 مال المحلف وهذا محمول على قريب غير وكيل او وكيل تقاض له او وضعية او بيع او شراء

لو كان وكيل قضاء او معة مضافا اليه يبر بدفعه امره أم لا علم بذلك وسكت ام لا انظر بن (قوله الا
 بدفعه ثم اخذم) حاصله اذا خلعت لاقضين فلا نأحقه ثم قد كان ربه قبضه او قامت له بدنة بالقضاء
 فانه لا يبر بذلك ولا يبر الادفع الحق واذا دفعه فان شاع رجع به وان شاع لم يرجع فقوله ثم اخذم يقرأ
 فعلا ماضيا أى والمحكم انه اذا دفعه اخذم او يقرأ بالرفع على انه مبدأ أو الخبر هذوف أى ثم له اخذم
 ولا يقرأ بالجر لثلاثيهم توقف البر على الدفع والاخذم على وليس كذلك بل البر مجرد الدفع ابن عاشر
 وهذا ان قبل الخلو له قبض المال فان اى وقال لاحق لم يجبر على قبضه ويقع الخس وقال بن
 ان اى له ان يدفع للحاكم ليبر ثم يأخذم واستظهر عجم جبر رب الحق على قبوله ان اى منه لاجل
 ان يبر الخالف (قوله والا لم يبر بدفع الحاكم) بل يدفع وليه قال بعضهم انه يبر بدفع الحاكم ولو
 كان للجنون ولى أو وصي لا نه انزل بجنونه وينبغي ان يحمل بره حيث لم يقع قبل الاجل والا
 فلا بد من دفعه له ثم اخذم اه شيخنا عدوى (قوله فقولان بالخسث وعدمه) الاول قول اصبح
 انظر الى حين اليقين والثاني قول ابن حبيب انظر الى حين النفوذ (قوله لانه لى الخسث بالغد)
 اى الذى هو اليوم الثانى ليومه وقوله لا ينسب اليه اليوم اى لا ينسب اليه يوم الجمعة أو غيره (قوله لان
 الطعام قديمه يده اليوم) قال ابو ابراهيم حمل فى الطعام على مقتضى اللفظ وفى الدين على المقصد
 ولذا لو قصد فى الدين الدد بالانخير وفى الطعام الرغبة فى اكله لسكونه مريضا لا تكس المحكم
 (قوله وكان دنانير الخ) أى وكان الحق دنانير الخ (قوله وكانت قيمته قدر الحق) رده اللقاني
 قائلا ولا يشترط فى هذا المبيع ان تساوى قيمته الدين لان الغرض ان البيع صحيح وتقييدت له
 بذلك اى بما اذا كانت قيمته قدر الحق غير ظاهرا عدوى (قوله لا اقل) أى بان كانت قيمة
 العرض اقل من الدين لم يبر ولو قدر انه باعه بأزيد من قيمته بان باعه بقدر الدين (قوله ان غاب
 الخلو له) أى أو كان حاضرا أو كان اختفى واجتهد الخالف فى طلبه فلم يجده (قوله لان
 الاضافة تمتع منه) أى لان اضافة وكيل الضيعة تمتع منه وقد يقال يمكن عطفه ففوض على وكيل
 اى أو وكيل مفوض فخذف الموصوف واقمت ضعيته مقامه فلا حاجة لمجمل مفوض بمعنى تفويض
 (قوله وكيل الضيعة) اى وهو الذى وكاه على قبض نراجها والضيعة فى الاصل هى العقار كما
 فى القاموس و ذكر ابن مرزوق ان وكيل الضيعة هو الذى يتولى شراء النفقة لليت من محم وخضار
 وصابون وغير ذلك وهو مشار له بقول شارحنا والمراد بوكيل الضيعة الخ (قوله تاو بلان) الاول
 لابن رشد والثاني لابن بابويه واليه الاكثر ه بن (قوله فعلم ان وكيل الضيعة الخ) اعلم ان
 ما ذكره المصنف محتمل لما قاله الشارح من مساواة الحاكم ووكيل الضيعة ومن تقديم وكيل الضيعة
 على الحاكم لان قوله وهل ثم وكيل ضيعة انما يفيد ان مرتبة وكيل الضيعة بعدم مقابلة وهل الحاكم
 مساو له أو مؤخر عنه محتمل ولكن النقل كافى المواق هو ما ذكره الشارح من ان لناو بل الاول
 يقول بتساويهما والتاويل الثانى يقول بتقديم الحاكم على وكيل الضيعة وقول الشارح لانه
 مقدم عليه اى وان كان كلام المصنف محتملا لذلك (قوله من الاربعة) أى وكيل التقاضى
 والمفوض ووكيل الضيعة والحاكم (قوله بالاولين) اى بالدفع لمساو هما ووكيل التقاضى
 والمفوض (قوله دون الثالث) اى وهو وكيل الضيعة أى دون الدفع له وقوله وفى الرابع اى
 وفى الدفع للمربع وهو الحاكم تفصيل (قوله واراد بجماعة) المسلمين اثنين ظاهرا ان الواحد
 من العدول لا يكفي والذى فى كبر خش وشب قتلان لواحد من جماعة المسلمين الذين يشهدهم
 يكفي (قوله فان لم توجد عدلة فالجمع على اصله) اى لان زيادة العدد تنهض لخل الشهود

وظاهره انه يكتب بثلاثة من غير العدول ولا يسلم هذا بل اذا عدت العدول يستكثر من الشهود بحيث يغلب على الظن الصدق المتأني بالعدول كما هو القاعد واشهر قوله جاهة يشهدهم انه لا يبر بجعله عند عدل من غير اشهاد عدلين وليس كذلك بل الذي في ح عن الخمي انه لو دفع الحق لرجل من المسلمين فأوقعه على يديه فانه يبر اذ لم يكن لرب الحق وكيل ولا سلطان ومثله في مرام عن مالك في كتاب محمد ذوق الشارح بعد ولا يبر بلاشهاد اما ان يحمل على ما اذا أبقاه تحت يده وأنه مقابل المتأني ح (قوله ولا يبر بلاشهاد) أي لا يبر باحضار جماعة المسلمين واخبارهم بأنه حلف ليعضين فلنا حقه لا يحمل كذا وأنه احضر الحق قبل الاجل فلم يجده ولم يشهدهم على احضار الحق وعدده ووزنه (قوله الاولى) أي لان ليلة كل يوم مقدمة عليه (قوله من الشهر) أي الثاني فاذا مضى ذلك ولم يوفه حقه كان حائثا (قوله وله في حقه الخ) حاصله انه اذا حلف ليعضينه حقه الى رمضان او الى استهلال رمضان فظرف القضاء شعبان لا غير فمجرد انسلاخ شعبان واستهلال رمضان ولم يوفه حقه كان حائثا وأما لو قال لا قضينه حقه لاستهلال رمضان فله يوم وليلة من رمضان فلا يبحث الا اذا مر تا ولم يوفه فقول المصنف أولا يستهاله ضعيف (قوله ومثله) أي مثل الى رمضان (قوله بين جره) أي الاستهلال باللام وجره بالي (قوله ولبسه على هذه الحالة) أشار بذلك الى انه ليس مراد المصنف بمجرد الحمل وان لم يلبس اذا حلفت بذلك (قوله لان كرهه لضيقه عطف على مقدر) أي ان كرهه لذاته لان كرهه لضيقه أي لان كان الحمل على حلفه على عدم لبلسه ضيقه او سوء صفة فعضه وجعله قباءا ومحماة ولبسه فانه لا يبحث بذلك وهذا اذا كان الخلو عليه مما يلبس كان قبضا او قباءا وما شبه ذلك وأما ان كان مما لا يلبس بوجه مثل الشقة فاذا حلف لا يلبسها ثم قطعها ولبسها فانه يبحث ولا ينوي انه أراد ضيقها قاله ابو عمران (قوله ولا وضعه الخ) أي انه اذا حلف لا يلبس الثوب الغلاني فوضعه على فرجه من غير لف ولا ادارة فانه لا يبحث (قوله لفساد المعنى) أي لان المعنى حينئذ لا يبحث بجعله قباءا أو عمامة فان كان قد وضعه على فرجه (قوله أي لا ادخل منه للدار) أشار بذلك الى ان كلام المصنف من باب المحذف والايصال أي انه حذف الحجار وأوصل الغمير بالفعل (قوله كراهة ضيقه أو نحوه) أي كروره على ما لا يجب الاطلاع عليه وقوله فلاحث أي بدخوله من ذلك الباب بعد تغيره (قوله وبقيامه على ظهره) يعني انه اذا حلف لا ادخل على فلان بيتا سكنه فانه يبحث ببقيامه أي علوه على ظهر ذلك البيت الذي سكنه فلان الخلو عليه من غير دخول بان نزل على سطحه من سطح الحجار لان الاستعقار على ظهره ولو مرورا بعد دخوله وأما لو حلف لا يدخن على فلان بيته فاستعلا على ظهره من غير دخول فانه لا يبر بذلك احتباطا كما في حاشية السيد لان الحنث يقع بأدنى سبب والبرجحتا فيه (قوله وبمكثري الخ) أي انه اذا حلف لا ادخل على فلان بيتا أو بيته الذي يسكنه فانه يبحث بدخوله عليه في بيت ساكن فيه سواء كان مابكارا قبله أو منتهقه فقط بركاء أو اعارة لان البيت ينسب لساكنه وهذا اذ لم يقيد بمالكه وأما لو قال لا ادخل لفلان بيتا بمالكه فلاحث بدخول بيت الكراء أو الاعارة (قوله وبأكل الخ) أي وحثت الحالف بأكله من ولبة طعاما دفعه له الخلو عليه انه لا يأكل له طعاما وكذلك دفعه لولد الحالف غير الخلو عليه والفرض انه من عند الخلو عليه بان أرسله الولد مع رسول (قوله وان لم يعلم) أي خلافا للحنثون القائل بعدم الحنث عند عدم العلم (قوله ان كانت نفقته عليه هذا شرط اول في الحنث وقوله ولا بد الخ شرط ثان فيه فان احتل شرطه نهما فلا حنث وهذا

القيدان قديهما - ما بهضى القرويين قول الامام بالحنث (قوله ولا بد من كون المدفوع للولد
 يسيرا) أى وهو الذى لا ينتفع به الا فى الوقت كالكسوة (قوله اذ ليس للاب رد الكثير) أى
 لانه لا مصلحة فى رده بخلاف اليسير فان له ان يقول نفقة ولدى على فليس لاحد ان يحمل عني منها
 شيئا (قوله على ما ذكر به) أى الذى هو المحلوف عليه (قوله والعبد كالولد) أى فكيف يحنث
 المحالف بالا كل من طعمام المحلوف عليه المدفوع لولده يحنث باكله منه اذا كان مدفوعا لعبد
 (قوله بخلاف الوالدين) أى اللذين يجب نفقتهما على المحالف فلا يحنث بالا كل مما دفع لهم
 سواء كان قليلا أو كثيرا لانه ليس له رده لان الوالدين ليس محجورا عليهم الولد فاندفع ما يقال
 العلة التجارية فى اعطاء اليسير لولد الفقير تحرى فى اعطاء اليسير للوالدين الفقير بنى الفرق
 وحاصل الفرق ان الولد محجور عليه لا والدون العكس اه عدوى * (تنبيه) * قوله بخلاف
 الوالدين أى وكذا ولد الولد لعدم وجوب نفقته عليه (قوله والعبد كالولد ظاهره ولو مكاتب) قال
 شيخنا والظاهر اعتبار ما يؤول اليه (قوله الا انه يحنث باكله مما دفع له ولو كان كثيرا) أى
 لان اليسير مدر ما هو بدمه سواء كان كثيرا أو قليلا الا ان يكون على العبد دين كذا عا والى كن
 انظره مع قول المصنف الا فى المبيعة وغيره من اذن له القول بلاذن فالاولى التعليل بأن ما يبد
 العبد كانه ملك للسيد لان له اتزاعه منه (قوله مثلا) أشار بهذا الى انه لا مفهوم للكلام بهذا
 المحكم بل مثله لا البسه أولا ركه الايام الخ (قوله لا اكلمه الايام الخ) مثله لا اكلمه فقط
 حيث لا بساط ولا نية الخ (قوله فى حلفه على كاسام) أى بأن حلف لا اكلمه اياما أو شهورا
 أو سنة (قوله لانها اقل الجمع) او رده عليه ان النكحة فى سياق النفي تعم فقتضاء انه لا يكلمه
 ابدا وان التنكير كالتعريف ويحجب بان العرف جرى فى التنكير على عدم الاستغراق فانه يتبادر
 منه ان معنى لا اكلمه اياما لا تركن كلامه اياما (قوله ولا يحسب يوم الحلف) أى لا يحسب يوم
 الحلف من الايام الثلاثة حيث سبق اليقين بالفجر لكنه لا يكلمه فيه فان كلفه فيه حنث وكذا يقال
 فيما بعد من كلام المصنف وقيل ان يوم الحلف لا يبلغ بل تكمل بقيته من اليوم الذى بل اليومين
 التحسين وظاهر ما فى كتاب التذوثر رجيحه وكلام بعض الشراح يقتضى ترجيح القول الاول فان وقع
 الحلف ليلا اعتبرت صبيحة ذلك اليوم من الايام الثلاثة قولوا واحدا اه عدوى (قوله قولان)
 الاول للعتبية والواحدة والثانى لابن القاسم فى الموازية والاول مبنى على تقديم المقصد الشرعى على
 العرف القولى والثانى بالعكس والراجح من القولين الاول كما فى المجمع (قوله وسنة فى حين الخ) لعل
 هذا اذا اشترى استعمال هذه اللفاظ عرفا فى السنة والافيلزمه اقل ما يصدق عليه لغة - اه بن (قوله
 فى حين) أى فى حلفه لا اكلمه حيننا أو زمانا أو عصرنا أو دهرنا (قوله بخلاف الاخيرة) أى
 بخلاف الثلاثة الاخيرة وهى زمان وعصر ودهر فانه يلزم فى تعريفها الا بدريا للعرف وان كان الزمان
 هو الحين لغة فان جمع بين هذه اللفاظ بالواو فى عين واحدة بأن قال والله اكلمه حيننا وزمانا
 وعصرنا ودهرنا جعل على التاكيد على الظاهر وان جمع بينهما بالفاء أو ثم فلا غيرة وان قال احبانا
 أو زمانا أو عصرنا أو دهرنا لم يمتثل ثلاث سنين (قوله أو يتزوج به غير نسائه الخ) ولودخل بها (قوله
 لدنا متاعهن) أى بالنظر للعرف كالكفاية والفقيرة والزانية (قوله ومعنى حنثه انه لم يبر) أى
 أو يحمل حنثه على ما اذا عزم على الضد (قوله بأنواع الغمان كلها) أى سواء كان ضمان
 غرم أو ضمان وجه أو ضمان طالب وجه - اذ فى ذلك التكفل فى كلام المصنف بالمسال كما قيدت
 به المدونة والحاصل انه اذا حلف لا اكفل بحال فانه يحنث بضمن الغرم أو بضمن الوجه - ان لم

بشترط عدم الغرم ولا يحنث بضممان الطالب وأما إذا حلف لا أنه كفل وأطلق فإنه يحنث بأنواع
الضمان الثلاثة كلها (قوله وحنث به الخ) حاصله أنه إذا حلف لأضمن فلانا فإنه يحنث
بضممان وكيله فيما اشتراه أو اقترضه للمخوف عليه والمحال أنه لم يعلم بوكالته له بشرط أن يكون
ذلك الوكيل المعنوي في الواقع من ناحية الموكل صديقا بلا طفا أو قرىبا فان لم يكن من ناحيته
فلا حنث وأشار المصنف بهذا القول المدونة ومن حلف أن لا يتكفل لفلان بكفالة فتكفل لو كيله
ولم يعلم بوكالته عنه فان لم يكن الوكيل من سبب فلان وناحيته لم يحنث المحالف اه ومفهوم
الشرط أن الموكل لو كان من سبب فلان وناحيته فان المحالف يحنث (قوله تأويلان سببهما)
أن ابن المازقي قد أحدث تغلعا من مالك واشتبها إذا علم المحالف أنه من ناحيته بأن علم بقرابته
وصداقته له فذكر عياض عن ابن يونس أنه حل المدونة عليه وجاهاها وعلى ظاهرها علم أنه من
ناحيته ام لا اه بن وعلى التأويل الاول إذا ادعى المحالف أنه لم يعلم أن ذلك الوكيل من ناحية
المخوف عليه فإنه يصدق كانت يمينه بالله أو بالعلاق أو العتيق أن كان غيره مشهور بأنه من ناحيته
فان كان مشهورا بأنه من ناحيته لم تقبل دعواه إذا كانت يمينه بطلاق أو عتق مع الرافعة وتقبل إذا
كانت اليمين بغيرهما أو بهما مع الفتوى (قوله اما ان علم أنه وكيل فاحث اتفاقا) الاولى مطلقا
أي سواء كان من ناحيته أو لا علم بأنه من ناحيته أولا والحاصل أنه ان علم بالوكالة فاحث مطلقا
وان لم يعلم بها فلا يحنث الا اذا كان من ناحيته في الواقع وهل يشترط علمه بأنه من ناحيته أولا خلاف
وكل هذا اذا ضمن الوكيل فيما اشتراه أو اقترضه للمخوف عليه واما لو ضمن المحالف الوكيل فيما
اشتراه أو اقترضه لنفسه فإنه لا يحنث ولو علم حين الضمان أنه وكيل للمخوف عليه (قوله وبقوله
الخ) صورته ما علم زيد خالدا بامر واستخافه على كتمانته ثم ان زيدا اسره لغير خالدا فأسره ذلك الغير
لخالدا وخبره به فقال خالدا لخبره ما ظننت ان زيدا قال ذلك الامر لغيري فإنه يحنث بذلك لتزويل
قوله ما ظننته قاله لغيري منزلة الاخبار (قوله وبأذهبي الخ) صورته ما قال لزوجه ان كلمتك
قبل ان تفعل الشيء الفلاني فأنت طالق ثم قال لها اذهبي فإنه يحنث لأن بذلك لان قوله اذهبي
كلام قبل ان تفعل المخوف على فعله وهذا هو المشهور ومقابله لابن كانه أنه لا يحنث ومثلي ما ذكره
المصنف ما إذا حلف لا كلمتي حتى تقولي احبك فقالت له عفي الله عنك اني احبك فحنث بقوله عفي
الله عنك لانه كلام صدر منه اقبل قوله احبك (قوله ظرف لحنث المقدر) أي أنه يحنث من
الآن عقب قوله اذهبي ولا يتوقف الحنث على كلام آخر خلافا لابن كانه والظاهر أنه ظرف لا ذهبي
تأمل (قوله وليس قوله لا ابالي الخ) صورته حلف بالطلاق أو غيره أنه لا يكلم زيد امثلا حتى يبدأ
بالكلام فقال له زيد اذا والله لا ابالي بك فان هذا لا يكون تبدنه معتد بهما في حل اليمين فان كلمه
قبل صدوره كلام غير هذا حنث وانما يجعل قوله لا ابالي بك كلاما لأنه في جانب البر وهو لا يحصل
الابكلام معتد به وجعل قوله اذهبي كلاما لأنه في جانب الحنث وهو يحصل بأدنى سبب ثم ان ظاهره
أن لا ابالي لا يعبد معتد به ولو كرره ولو قال والله لا ابالي وهو كذلك كافي للتوضيح تغلعا عن
ابن القاسم في العتبية (قوله وبلا فالة الخ) حاصله ان من باع سلعة لشخص بغيره لم يقبضه من
المشتري ثم ان المشتري شالها في حطب شيء من الثمن خلف البائع لترك من حقه شيئا فحقا لا في السلعة
المبيعة فان كانت قيمتها حين الافالة قد زال الثمن الذي بيعت به فأكثر تحقيقا فلا حنث وان كانت
اقل منه حنث الا ان يدفع له المشتري ما تقصته القيمة والا فلا حنث ما لم يكن الدفع على وجه الهبة
والا فيحنث اه شيخنا عبدوي (قوله انما ان وقت الخ) اشتراط الوفاة في عدم الحنث مبني على

ان لا قاله يبيع واما على انه سار للبيع الاول فلاحث مطلقا ولو كانت القيمة حين الاقالة اقل من الثمن الذي حصل به البيع لان بسنط عنه ان ثبت لي حق فلاضع منه شيئا وحيث انحل البيع ورد فلم يثبت للابيع - حتى عند المشتري - (قوله اذا وقع ابتداء) أي اذا اشترط في صلب العقد وقوله واما به سد تقرر اي الثمن وقوله فليس اي الاجل من الوضعية (قوله لان آخر الثمن) عطف بحسب المعنى على قوله وبالاقالة أي لا بتأخير الثمن (قوله ولا ان دفن مالا) لا مفهوما للدفن بل مثله الوضع بالدفن (قوله فلم يجد حال طلبه) أي لثبانه المكان الذي دفنه أو وضعه فيه (قوله ثم وجد مكانه) أي ثم اعين فيه النظر ثانيا فوجده في مكانه الذي دفنه فيه (قوله واوئى في غيره) وجه الاول به عنده في الجملة اذا نقل من مكانه واحتمل ان الاقالة له وما ذكره الشارح من تساوي المحالين في عدم الحنث وهو ما للحنث ومقتضى كلام ابن عرفة خلافا لابن بشير حيث قال بالحنث في الثانية انتفريه انظر التوضيح وحاصل ما في المقام انه لاحث اذا وجد في محله أو تبين انها اخذته لوجوده في مكان من متعلقاتها وسواء كان حين الحلف معتقدا انها اخذته أو ظانا أو شاكا وسواء كان الحلف بطلاق أو غيره فهذه اثنا عشر صورة لاحث فيها وذلك لان معنى يمينه انه ان كان قد اخذ لم يأخذ غيرك أي وقد ظهر انه لم يؤخذ أو انها اخذته وأما اذا كان حين الحلف جازما بعدم الاخذ والمحال انه قد وجد في موضعه أو تبين انها اخذته فان كانت اليمين طلاقا حث وان كانت بالله كانت غموسا لا كفارة فيها فهذه أربع صور ترضم للآثني عشرة المتقدمة فالجملة ستة عشر وأما ان تبين ان غيرها اخذته أو لم يتبين شيء فان كان حين اليمين جازما بعدم اخذها له أو ظانا عدمه أو شاكا في ذلك فان كانت اليمين بغير الله حث وان كانت بالله كانت غموسا لا كفارة فيها فهذه اثنا عشر صورة وان كان حين اليمين جازما بأخذها له أو ظانا له فلم يتبين اخذها له فلاحث كانت اليمين بالله أو بغيره وان تبين ان غيرها اخذته حث ان كانت اليمين بغير الله ولا حث ان كانت اليمين بالله لانها لغو والمحاصل ان الاحوال اربعة تارة يوجد المال في مكانه وتارة يوجد عندها وتارة يوجد عند غيره وتارة لا يوجد أصلا وفي كل امان يكون حين الحلف جازما بانها اخذته أو بانها لم تأخذها أو ظانا اخذها له أو شاكاه فهذه ستة عشر وفي كل امان يكون الحلف بالطلاق أو بغيره فالجملة اثنان وثلاثون صورة وقد علمتا (قوله من متعلقاتها) أي من متعلقات المرأة المحلوف عليها بانها اخذته (قوله ان كانت يمينه بطلاق الخ) أي لان كانت يمينه بالله أو بصفته لان هذا من لغو اليمين واللغو لا يفيد في غير الله والموضوع انه حلف معتقدا اخذها أو ظانا له (قوله ويتركها عا لما) حاصله انه اذا حلف لا خرجت أو لا فعلت كذا الا باذن فانه يحث بخروجها بغير اذنه سواء علم بخروجها ولم يمتنعها أو لم يعلم بخروجها وأما حثه اذا لم يعلم بخروجها فطاهر وأما حثه اذا علم بخروجها ولم يمتنعها فلان علمه بخروجها وعدم منعها منه ليس اذنا في الخروج فلا بد من الاذن الصريح ولا يكفي العلم لان الاذن هنا في جانب البر والبر يحتاط فيه فلذا كان العلم بخروجها غير كاف فيه ولا بد فيه من الاذن الصريح بخلاف الاذن في المسئلة الآتية فانه في جانب الحنث وهو يقع بأدنى سبب فالعلم بيمينه الاذن فلذا حث به (قوله فان اذن اشترط) أي في بره علمها باذنه قبل خروجها (قوله لان اذن لا مر الخ) صورته انه حلف لا يأتى لزوجته في الخروج الا لبيت ابهامه لا فاذن لها في ذلك فزادت عليه بان ذهب لغيره قبله أو بعده أو اقتصر على غيره من غير علم حال الزيادة فلا يثنى عليه وأما لو زادت وهو علم بزيادتها ولم يمتنعها فانه يحث لان علمه كاذنه وقد حلف انه لا يأتى لها في ذلك الزائد (قوله وقيل لا يحث مطلقا) أي علم بازادة أو لم يعلم بها

والقول الاول سمع ابن زيد من ابن القاسم وهو المعتقد والقول الثاني نقل الواضحة عن ابن القاسم وهو ضعيف واعلم ان محل الخلاف اذا خرجت ابتداء لما اذن لها فيه ثم زادت عليه وأما لو ذهبت اغبر ما اذن لها فيه ابتداء ثم ذهبت لما اذن لها فيه بعد ذلك فانه يحتمل الاتفاق واسم علم باز مادة تام لا ويحتمل ايضا ما لم يقل لها الا اذن لك في غيره والاحتث اتفاقا مطلقا (قوله اى للدار) أى المفهومة من قوله لا سكنت هذه الدار (قوله ويعوده لها) أى طائعا لا اهراكالان الصيغة صيغة تبرع ولا حث فيها بفعل المحلوف على تركه كرها بالقيد المقدمة واعترض على المصنف في تعبيره بالعود لان الحث لا يتقيد بما اذا كان ساكنا ثم عادوا بجيب بأن العود قد يطلق بمعنى الدخول اولا كفى قوله تعالى او لتعودن في ملتننا أى لتدخلن وهما اوطنا وحاصله انه اذا حلف لا اسكن هذه الدار او الدار الغلانية والحال انها في ملكه او ملك غيره ثم انتقلت الملك شخص آخر فسكنها بعد انتقالها الملك الآخر فانه يحتمل ان لم ينو مادامت في ملكي أو في ملك فلان والا فلا حث في سكنها بعد انتقالها الملك الآخر (قوله اى بعد خروجها عن ملكه) أى أو ملك صاحبها غيره بدليل ما يأتي (قوله فباعها) أى صاحبها وسكنها الخالف (قوله اودار فلان هذه) أى فباعها فلان صاحبها وسكنها الخالف وهي في ملك ذلك المشتري وانما حث في هاتين المسمتين لما في اسم الاشارة من التبعين فلا ينزله انتقال الملك وايتانه باسم الاشاريقوى انه اغنا كره تلك البقعة (قوله اى مادامت للملك) أى وهو فلان في الثانية او الخالف أو غيره في الاولى وانما احتج بذلك التكليف لان المتبادر رجوعه للثانية اذ مقتضى رجوعه للاولى ان يقال مادامت في ملكي اوله واعلم ان المسئلة الثانية الحث فيها الا ان ينوى مادامت له قولا واحدا وكذا الاولى الحث فيها ما لم ينو مادامت لي اتفاقا ان كانت الدار له فان كانت لغيره فقبل يحتمل مطلقا ولو نوى مادامت له وقبل يحتمل ما لم ينو ذلك والا فلا حث وهذا هو المعتقد اذ علمت هذا تعلم ان هذا القيد وهو قول المصنف مادامت له يصح رجوعه للاولى مطلقا ولو كانت في ملك الغير على المعتقد (قوله لان دخلها بعد ان خربت) اى زوال اسم الدار عنها ومن هذا اذا خرب المسجد لا يطلب له تحية كفى ح ومقتضاها زوال احكام المسجدية لاصل الحبس تأمل (قوله وصارت طاريفا) هذا فرض منال وزيادة بيان لاشترط كما اشار له الشارح وذكر كح الخلاف فيمن ترك داره طريقا مديدة طويلة هل يصير وقفا عليه ام لا (قوله او بنيت مسجدا) أى بعد خرابها واعلم ان محل عدم الحث اذا دخلها بعد ان خربت وصارت طاريفا او بنيت مسجدا مقيما اذا كان حلقه انه لا يدخلها كراهية في صاحبها او في بنائها الذي قد زال وامالو كان حلقه كراهية في البقعة من الارض فانه يحتمل بدخولها مطلقا ولو خربت وصارت طاريفا او بنيت مسجدا (قوله ان هذا المحكم) اى وهو الحث اذا دخلها بعد التخريب والحال انه قد أمر به (قوله وان كان الامر في المدونة متعلقا بالاكرام) اى لا بالتخريب كما هو ظاهر المصنف ويمكن جعل الضمير في كلام المصنف عائدا على الاكرام بارتكاب تقدير في الكلام والاصل ولان خربت وصارت طاريفا او بنيت ودخلها مكرها ان لم يمر به أى بالاكرام وحينئذ فيكون كلام المصنف موافقا لكلام المدونة (قوله لقولها الخ) نصها وان حلف ان لا يدخل هذه الدار فهدمت او خربت حتى صارت طاريفا لم يحث فان بنيت بعد ذلك فلا يدخلها فان دخلها مكرها لم يحث الا ان يأمرهم بذلك فيقول اجملى في فعله لانه ذلك فانه يحتمل (قوله ان كان ذلك الوكيل من ناحيته) اى في نفس الامر بأن كان ذلك الوكيل قريبا للمحلوف عليه أو صديقا ملاطفا له فان كان ذلك الوكيل ليس من ناحيته فلا يحث وهل يتوقف الحث على علم

البائع انه من ناحيته أولا يتوقف قولان واستغنى المصنف بذكرهما فيما تقدم عن ذكرهما في هذه
المسئلة لموافقة المساقى المعنى وان كانت غيرها (قوله ويبحث) أى واذا كان الوكيل من
ناحية الخلو ف عليه فان البائع يبحث وان قال الخ أى فهو مبالغة في البحث (قوله بالبدنة) احترازا
عالم الوكيل الوكيل اشترى لنفسه ثم بعد الشراء قال اشترى لفلان الخلو ف عليه فيدعى ان لا يبحث
المحالف بذلك لكون الوكيل غير مصدق فيما يدعيه كذا في خش وعبق تغلق عن ابى اسحاق
التونسي ومثله كما نقله شيخنا السيد البليدى عن شيخه سيدى محمد الزرقانى اذا حلف على زوجته
بطلاق انها لا تدخل حماما مثلا فقالت له بعد ذلك دخلته فلا تصدق ولا تبحث الا اذا ثبت بالبينة
(قوله على المعتمد) وهو قول اللخمي والتونسي ومثاله ان البيع لازم والشرط باطل ويبحث
وهو الموافق لقول المدونة في البيع الفاسد وان قال البائع أى في حال البيع ان لم تأت بالنهن الى اجل
كذا فلا بيع بيني وبينك كان البيع ماضيا والشرط باطلا نظرين (قوله قبل الاجل) أى
واخره الوارث اجلنا نأيا فلا يبحث بفراغ الاجل الاول فلم يؤخره الوارث فانه يبحث بفراغ الاجل
الاول من غير قضاء على المعتمد خلافا لما نقله ابن حارث عن المجموعة انه اذا حلف لا قضيتك
حتى الى اجل كذا ومات ربه قبل الاجل فقضا المحالف ورثته بعد الاجل لم يبحث ثم ان ما ذكره
المصنف من اجزاء تأخير الوارث مقيد بما اذا كان الوارث رشيدا وكان الميت ليس عليه دين والا كان
تأخير غير مجزى (قوله لانه الخ) أى لان تأخير الدين حق يورث فللوارث ان يؤخر قبضه كما كان
لمورثه (قوله لاذنه) أى لا يحجز اذن الوارث في دخول دار حلف لا يدخلها الا باذن زيد وهو
غير ربه فاست زيد فاذن له وارثه في الدخول فاذا دخلها مستند الاذن الوارث حثت الا لبساط كما
لو كانت امتعة زيد في الدار فخالف لذلك فيكفى اذن وارثه الذي ورث الامتعة (قوله كفى
اذن وارثه) أى لانه لما ورثها صار الاذن حقا يورث فيكفى اذنه (قوله ولا مفهوم للدخول)
بل المراد سائر الحقوق التي لا تورث (قوله واجزا تأخير وصى بالنظر الخ) يعنى لو حلف ليقضينه
حقه الى اجل كذا الا ان يؤخره مات رب الحق قبل ان يؤخره ورثته مصغرا فخره الموصى عليهم فانه
يجزى المحالف ولا يبحث بشرط ان لا يكون على الميت دين محيط والا فالعبرة بتأخير الغرماء وسواء كان
تأخير الوصى لنظر كخوف لدوا ونصام أو كان لغیر نظر غايته ان تأخير الوصى ان كان لغیر نظر كان
موجبا لانه فقط وينبغى ان يؤخذ الدين حالا فتمسك المؤلف تأخير الوصى بالنظر لاجل جواز الاقدام
على التأخير لاجزائه ولو حذف المؤلف قوله بالنظر لوافق النقل (قوله أى محيط) أى فليس
المراد نفى الدين اصلا بل نفى المحيط فان كان غير محيط فالكلام لا وارث والوصى وان كان محيطا
فالكلام لا غرماء فقط كما اشار لذلك الشارح (قوله وتأخير غريم الخ) مودته خلاف ليقضينه
حقه الى اجل كذا الا ان يؤخره مات رب الدين قبل ان يؤخره ورثته دين محيط بما له فأخره
بذلك الحق الغرماء فان ذلك يجزى ان ابرأمة الميت من القدر الذى اخلوا به المحالف ومحل اجزاء
تأخير الغريم اذا وقع التأخير من جميع الغرماء واما لآخر بعضهم دون بعض وجب التجهيل لمن لم
يؤخره وكذا الورثة ومن غاب فالجأ كما يقوم مقامه (قوله حتى يكونوا كالأباضة) من له من المدين
المحالف الاولى من الميت الخلو ف له أى فيتمحض الحق للغريم فيعتبر اذنه وتأخير (قوله
قولان) القولان في هذه المسئلة الاولى لابن القاسم الاول نقل محمد بن المواز في المجموعة عنه والثاني
سماع عيسى عنه (قوله في حلقه لا طأنها) أى سواء قيد بالليله مثلا أو اطلق وقوله فوطأها
حائضا أى فوطأها وطأها مثل ان تكون حائضا الخ وقوله والمعدوم شرعا أى لان المعدوم

شرعا الخ فهو من عطف العلة على المعلول (قوله حينئذ) أى ح حلف لا يطانها لليلة
 فوجدتها حائضا واستقر المحض حتى فات الوقت حث قطعا فالحث اذا قيد واما اذا أطلق فانه
 يطان في المستقبل بعد انقضاء المحض ولا حث (قوله كما قد مر الخ) أى فما تقدم تكلم على
 ما اذا لم يقع له مع المانع وفات موهبته تكلم على ما اذا فعله مع المانع قبل الفوات فكأنه يقول فيما
 تقدم حث ان لم يطان في حالة المحض وأمان وطئ فة قولان (قوله فخطفتها) بكسر الطاء كما هو الابد
 قال تعالى الامن شعفا الخطفة وفيه لغة رديئة كضرب قاله في الصحاح (قوله لتأكلنها) أصله
 لتأكلنها حذفت نون الرفع لتوالي الامثال ثم الياء لالتقاء الساكنين (قوله قولان) أى
 بالحث لابن القاسم وعنده لابن الماجشون وصحح ابن رشد الاول ليجر يانه على المشهور من محل
 الامتنان على المقاصد والثاني جار على مراعاة الالفاظ كذا في ح (قوله مع التواني) أى مع تواني
 المرأة في اخذها منه حتى خطفتها المرة والمراد به ان يكون بين يمينه وبين اخذ المرأة البضعة قدر
 ما تتناولها المرأة وتحوزها دونها فان كان بينهما أقل فهو عدم التواني هذا هو الذي في سماع ابي
 زيد كما في نقل ح وغيره وبه يعلم بطلان ما فسر به خش من ان المراد بالتواني ان يكون بين يمينه
 وبين اخذ المرأة البضعة ما يزيد على قدر ما تتناولها المرأة وعدم التواني ان يكون بين اليدين واخذ
 المرأة قدر ما تتناولها المرأة فلا كما يفيد الواقع مع ان الذي نقله سماع ابي زيد المتقدم (قوله
 فان لم تتوان لم يحث اتفاقا) أى ولو لم تنشق جوف المرأة وتخرجها (قوله قولان) لقولان في المسئلة
 الثانية لان القاسم وواقفه على الحث مالاك وعلى القول بعدم الحث سحنون (قوله ومحل
 القولين في الثانية الان تتواني الخ) أشار الشارح اليها هو الصواب من رجوع الاستثناء للمسئلة
 الثانية اعني مسئلة المرأة لكن ليس المراد بالتواني هنا التواني بالمعنى المتقدم لانه يقتضي لمن الخلاف
 مع عدم التواني بالتفسير المذكور وليس كذلك اذ عدم الحث حينئذ متفق عليه كما عارض
 بذلك الشارح وح على المصنف وانما المراد هنا التواني في شق جوف المرأة لان محل قول ابن
 الماجشون بعدم الحث يساها هو اذا المتوان البضعة في جوف المرأة حتى تحلل بعضها ولا حث عنده
 أيضا كما يقوله ابن القاسم فسمعا اعتراض الشارح وح والحاصل ان المسئلة على طرفين
 وواسطة ان لم تتوان المرأة في اخذها لم يحث اتفاقا ولو تواني في شق جوفها وتركه من غير شق وان
 تواني في اخذها وتواني في شق جوف المرأة حثا اتفاقا وان تواني في اخذها لكن لم تتوان في شق
 جوف المرأة فقولان ولا يصح ان يكون قوله الان تتواني راجعا للمسئلة الثالثة وهي مسئلة الفساد
 خلافا لحش وعقب أقول التوضيح وحكى اللخمي وغيره فيمن حلف ليأكل هذا الطعام فتركه حتى
 فسد ثم أكاه قولان اه فحكي القولين مع التواني لا مع عدم التواني (قوله وفيها الحث
 بأحدهما) أى بكسوتها أحدهما (قوله ونبته الجمع بينهما) الجملة حالية واولى في الحث اذا
 لم يكن له نية أصلا (قوله أى عدمه) أى ونبته عدم الجمع بينهما في الكسوة لافي الزمان
 بأن نوى انه لا يكسوها بهما معا في زمن واحد أو زمين (قوله بأنه محالف لنبته) ظاهره
 لان كسوتها أحدهما بخلاف لنبته وفيه ان نية أن لا يجمع بين الثوبين في كسوتها واذا كساها
 احد الثوبين صدق عليه انه لا يجمع بين الثوبين في كسوتها فابن الخط الفة قالوا ان يقول بأنه
 موافق لنبته وتوضيحه انه استشكل عدم قبول نية بأنها مساوية لفظه والنية المساوية للفظ
 قبل مطلقا في الفتوى والقضاء ولو بطلاق وعقبت معين مع المرافعة وأجيب بأننا لانعلم مساواة
 نية لفظه بل نية محسنة لفظه لان قوله لا كسوتها اياهما كما يحتمل لا كسوتها اياهما

جميعها يحتمل لا كونه أبكل واحد منهم ما على انفراد فبهذا الاعتبار صارت النية مخالفة لظاهر
اللفظ والنية اذا كانت كذلك تقبل عند المتي مطلقا كانت العين باقية أو بغيره ولا تقبل عند
القاضي مع المرافعة اذا كانت العين بطلاق أو عتق معين وان ثبت في المدونة محمول على ما اذا كانت
عينه بطلاق أو عتق معين ورفع للقاضي والمالوا حاشية تقبيلات نية انفاقا

(ب في النذر) *

أى فى اركانه وهى ثلاثة الصيغة وسأتى عند قوله كسبه على أو على ضحية والشئ الملتزم وسأتى عند
قوله وانما يلزم به مآذنب والشخص الملتزم وهو ما اشار له بقوله النذر للترام مسلم الخ (قوله وشمل
المكاتب الرقيق) أى فيلزمه الوفاء بما نذره مالا كان أو غيره (قوله والسيده ممنه) أى
من تجهيل الوفاء به وقوله فى غير المسال أى بأن كان صلاته أو صومها أو عتقها على غير المسال لاجل
قول أرأضه به فى عمله وأما المسال فله منعه من غير شرط ولو قال الشارح وله به منعه من الوفاء به ان
كان مالا أو كان غيره ان أضربه فى عمله كان اطهر وحاصل مالا بن عرفان الرقيق اذا نذره ما يتعلق
بجسده من صلاة أو صوم فان لم يضرب بالسيده لم يمنعه من تجهيله وان أضربه فله منعه من تجهيله وبقي
فى ذمته وان نذره مالا كان لسيده ممنه من الوفاء به فى حال الرق فان عتق وجب عليه الوفاء بما نذره
فان رده السيده أو ابطاله لم يلزمه كما فى كتاب العتق من المدونة خلافا لى فى كتاب الاعتكاف منها قول
الشارح وليس لسيده ابطاله أى فان ابطاله بطل ولا يلزمه الوفاء به وقيل لا يبطل ولا يلزمه الوفاء به
بعد العتق على ما علمت من الخلاف (قوله بخلاف غير النذر) أى كالدين فان لسيده ابطاله
(قوله وشمل السفينة) أى وشمل أيضا الزوجة والمرضى فيجب عليهم الوفاء بما نذروه اذا كان
غير مال أو مالا ولم يزد على الثلث فان زاد على الثلث كان للزوج رد الجميع فان لم يزد نذره أو كان للوارث
رد ما زاد على الثلث والمحاصل ان نذر الزوجة والمرضى فى زائد الثلث لازم لهما ما لم يزد الزوج والوارث
وردهما ابطال والعبد يلزمه ما نذره سواء كان مالا أو غيره فان منعه منه السيده فعليه ان عتقه مالا
أو غيره والسفينة لا يلزمه ما نذره اذا كان مالا ولوليه رده وله هو أيضا رده بعد رده (قوله فيلزمه
غير المسال) أى وأما ما نذره من المسال فلا يلزمه لانه محجور عليه فيه وسواء كان المسال قليلا
أو كثيرا (قوله ولو غضبان بمبالغة فى محذوف) أى وهو لازم ولو غضبان (قوله خلافا لما
قال) أى وهو ابن القاسم (قوله ومنه نذر اللجاج) أى ومن نذر الغضبان نذر اللجاج فيكون لازما
ونذر اللجاج ما يحصل لاجل قطع لجاج نفسه فأراد بالغضب أو لا غير ذلك والحاصل ان الغضبان
ما كان نذره من اجل غضبه من غير اللجاج ما كان من نفسه وقد ذكر ح ما يفرد انه مكر وه وقد
علم منه ان النذر المذكر وه لازم بخلاف نذر المذكر وه فلا يلزم لقول المصنف فيما أتى وانما يلزم به مآذنب
(قوله وان قال الخ) عطف على المبالغ عليه فهو داخل فى حيز المبالغة (قوله بخلاف ان شاء فلان
فمشمئذ الخ) حاصل ما لهم فى الطلاق ان التقيد فيه بمشئذ الله لا يتفع وأنه يلزمه سواء كان شرطا
نحو ان شاء الله أو كان استثناء نحو الا ان يشاء الله وان التقيد فيه بمشئذ الله لغير نافع لتوقف لزومه
على مشئذ ذلك الغير سواء كان شرطا نحو ان شاء فلان أو كان استثناء نحو الا ان يشاء فلان وان
التقيد فيه بمشئذته هو غير نافع ان كان استثناء نحو الا ان يشاء فلان هذا اذا كان الطلاق مطلقا
أو مطلقا وجعل الاستثناء راجعا للعاق أو لكل من المعلق والمألف عليه أمان جعل راجعا للعاق
عليه فقط فانه ينفعه كما ينفعه ان كان شرطا نحو ان شئت فمتوقف لزومه على مشئذته على المنصوص
فى المدونة كما نقله ح فى الطلاق عند قوله بخلاف الا ان يشاء فلان ومثل الطلاق فى ذلك التفصيل

فالتعق ولم انصاه صرح بذلك في باب النذر والظاهر ان جميع التفصيل المذكور في الطلاق
 والتعق يجري هنا في النذر خلافا لما يظهر من كلام عقب من الفرق بينهما فالمسألة في كل من البابين
 على طرفين وبواسطة ابن **(قوله)** وانما يلزم به أي بالنذر بالمعنى المصدري مآذ بن
 عاشر يعني عملا لا يصح ان يقع الاقربة وأما ما يصح وقوعه تارة قربة وتارة غيرها فلا يلزم بالنذر وان
 كان مندوبا كالزكاح والمبسة ابن وما ذكره المصنف من لزوم المندوب بالنذر ظاهره مطلقا
 سواء اطلق في نذره أو علق فيه على واجب أو حرام أو مندوب أو مكره أو مباح **كقوله** ان صليت
 الظهر مثلا أو ان شربت الخمر أو ان صليت ركعتين قبل الظهر أو ان صليت ركعتين بعد العصر أو ان
 مشيت الى محل كذا فاعلى صدقة بدينار مثلا فانه يلزمه اذا وجد المعلق عليه وأما اذا لم يوجد فلا يلزمه
 فقول المصنف مآذ بن أي في المعلق لافي المعلق عليه فالحبرة بالمسبب لا بالسبب ولا تفهم من لزوم
 المندوب وانما يعنى به اذ لا يقضى به ولو لمعين ولو عتقال يجب على الشخص تنفيذا المذكور من نفسه
 وما وقع في التزامات ح من القضاء بالنذر اذا كان لمعين دون غيره ففيه نظر لان هذا انما هو
 في الهبة والصدقة والتعق كذا ذكر شيخنا العدوي **(قوله)** كنه على أو على ضخمة اتى بكاف التثنية
 اشارة الى عدم انحصار الضميمة في الله على أو على كذا وهو كذلك فيلزم بكل لغة فيه الزام مثل ان شفى
 الله مريضى أو قدم غائبى أو نجوت من امر كذا أو كذا فانا اصوم يومين أو اصى كذا أو اصدق بكذا
 فانه طغى قال ونهت على ذلك لان بعض القاصرين توهم ان النذر لا يكون الا بقوله الله على أو على
كذا اغترأ انه بظاهر المصنف **(قوله)** أو على ضخمة ان فات جعله الضخمة هنا تلزم بالنذر
 ينافي ما تقدم من انها لا تلزم بالنذر ولا تجب الا بالدمج فانت كلامه هنا مبنى على احد القولين من
 انها تجب بالنذر وتعين به وما تقدم مبنى على المشهور من انها لا تجب الا بالدمج وعلى المشهور يقال
 في قوله وانما يلزم به مآذ بن أي غير الضخمة كذا قرر شيخنا العدوي وفي بن الحق ان الضخمة تجب
 بالنذر في الشاة المعينة وغيره لكن معنى وجوبها بالنذر في المعينة منع البيع والبدل فبها بعده
 لان الوجوب باعتبار العيب العارئ بعد النذر لانه يمنع الاجزاء فيها وقولهم انها لا تجب بالنذر المنفى
 وجوب تعيين يؤدى الى الغاء العيب العارئ **(قوله)** وكذا المذكور والمباح أي نذر مما حرام
 أيضا لانه عظم مالم يظلمه الشرع **(قوله)** وقيل مثلها أي نذر كل واحد منهما مثل نفسه فنذر
 المكره مكره ونذر المباح مباح وهو ظاهر المقدمات بى شى آخر وهو التقدم على نذر الواجب هل
 هو مكره أو خلاف الاولى اه عدوى **(قوله)** ونذر المعلق أي نذر القيد أو التقدم عليه كائن المواق
 عن ابن رشد خلافا لما فى عقب تيمم من اباحة التقدم عليه **(قوله)** وكذا ما ليس بشكر
 على شى حصل أي فالتقدم عليه مندوب كالذى قبله **(قوله)** وفي كره المعلق أي في كره التقدم
 عليه وابعاده تردد الكراهة للاباحى وابن شاس واباحه ابن رشد **(قوله)** كما مثانا أي بان
 شفى الله مريضى أو نجوت من الامر الغلاتى **(قوله)** فان كان من فعله أي فان كان المعلق عليه
 من فعله بأن يقول ان فعلت كذا فعلى كذا وقوله كره اتصافا أي فيوافق ابن رشد غيره على
 الكراهة **(قوله)** ولزم البدنة بنذرهما بأن قال الله على بدنة أو ان شفى الله مريضى أو ان نجوت من
 كذا فعلى بدنة ولا فرق بين كون النذر مطلقا أو معلقا فانه يلزمه هدى بدنة في المطلق بمجرد نذرهما
 وفي المعلق اذا حصل المعلق عليه وكلام المصنف فيمن نذر باضا البدنة كاهو واضح وأما لو نذر باضا
 والهدى كنه على أو ان نجوت من كذا فعلى هدى فان نوى نواها لزمه والا فالفضل البدنة اه
 نظرم نذر بقرة ويجوز نذر ماله يلزمه سبع شياه كما هنا وهو ظاهر أو يجوز به دون ذلك لان البقرة

التي يقوم مقامها الشياه السبع هي التي وقعت عوضا عن البدنة بخلاف ما ذاقه النذر بالبقرة
 اه شيخنا عدوى (قوله وذكر البدنة) اي خصها بالذكركم عن ان غيرها كالشاة والبقرة كذلك
 تلزم بذرها (قوله فلا يجزى اطعام الخ) اي خلا فان قال اذا عجز عن السبع شياه ومقابلها
 صام عشرة ايام وقيل شهرين (قوله بل يصبر لوجود الاصل) فلو قدر على دون السبع من
 الغنم فانه لا يلزمه اخراج شيء من ذلك كما هو ظاهر كلام المؤلف والمواق بل يصبر لوجود الاصل او بدله
 او بدل بدله بتمامه وقال بعضهم يلزمه اخراج ما هو قادر عليه ثم ياكل ما بقي عند اليسر وهو ظاهر لانه
 ليس عليه ان ياتي بها كلها في وقت واحد وعلى هذا الثاني فلو قدر على باقي الشياه والبدنة والبقرة
 او وحدها كلها فهل ياكل على الشياه وهو الظاهر او يرجع للاصل وهو البدنة او البقرة اه ع
 (قوله تلزم عشرة) اي من الشياه عند عجزه عن البقرة مع القدرة على اكثر من السبع (قوله
 وصيام ثغفر) اي ان من نذر صوم ما بثغر من الثغور كما لو قال لله على صوم ثلاثة ايام بدنيا فانه يلزمه
 الاتيان اليه وان من مكة او المدينة لان صومه لا يمنع من عبادة الرباط واتي اليه كما هو مفهوم الثغفر
 انه لو نذر الصوم بموضع غير ثغفر لا يلزمه الاتيان لذلك الموضع وبصوم في مكانه اذ اقرب في صومه
 بذلك الموضع (قوله ومثل الصوم الصلاة) اي فيلزمه اتيان الثغرافعلها وهذا محمول على ما اذا نذر
 صلاة يمكن معها المحرسة كما اذا نذر الاتيان للصلاة قيام رمضان مدة واما اذا نذر اتيان الثغفر
 صلاة واحدة ثم يعود من موره فليصل بموضعه ولا ياتي به كما نص عليه اللخمي انظر طاعني وعلى الثاني
 يحمل كلام خش وق (قوله واولى الرباط) اي واولى في لزوم الاتيان للثغفر من نذر الاتيان
 للثغفر من نذر الرباط فيه (قوله ثلث ماله الموجد حين يمينه) اي من عين وعددين حال وقية مؤجل
 مرجو بن وقية عرض وقية كابة (قوله لا ما زاد بعده) اي بهية او غنا او اولاد (قوله الا ان يتقص
 يوم الحنث) اي ولو كان النقص بانفساق او بتلف بتفريط (قوله بعد ان يحسب الخ) متعلق بما
 بقي (قوله مالي في كسبيل الله) لم يتكلم المصنف على جواز الاقدام على ذلك وقال ابن
 عروة مانصه وفي جواز الصدقة بكل المال نقلا للبخمي رواية محمد وقول معنوف في العتبية من
 تصدق بكل ماله ولم يبق ما يكتفيه رد صدقته اه ثم اعترض ابن عرفة بقول الثاني فانظره وقال
 ابن عمر انه هو وان ذلك جائز وان لم يبق لنفسه شيأ اه بن (قوله وان كان بتأق لزمه ثلث ماله انفعه)
 ايضا ما ذكره من انه يلزمه ثلث ماله انفعه في النذر دون اليمين اصله للشيخ احمد الزرقاني وتبعه ع
 طاعني ولم ار هذا التفريق لغيرهما وظاهر كلام المدونة وابن رشد وابن عرفة وغيرهم التسوية بينهم فلا
 يلزمه ثلث ماله انفعه لا في النذر ولا في اليمين اه بن (قوله وسبيل الله) اي الذي يدفع له ثلث
 مال الحالف او الناذر المتقدم هو الجهاد وقوله يجعل خيف الخ هذا تحقيق للرباط لانه امر زائد عليه
 ابن رشد لا يعطى منه مقعد ولا محمي ولا امرأة ولا صبي ولو قاتل ولا رمى ما يؤوس منه ولا ملوج ولا
 شبهه ولا قطع احد الزجلين او اليد اليسرى اه والظاهر اولى اليمين اه عدوى (قوله يجعل خيف
 منه العدو) ظاهر المصنف ان الاقامة تجعل يخاف فيه من العدو رباط ولو كانت الاقامة بالاهل وهو
 الذي اختاره الباجي وقال ماله ليس برباط اه بن (قوله فانه يتفق عليه منه) اي على ذلك الثالث
 في اصاله للجاهدين والمرابطين (قوله اي بماله المتقدم في قوله مالي) فاذا قال مالي صدقة زيد او لبني
 فلان لزمه اخراج جميع ماله لزيد لا ثلثه فقط وقوله لا تصدق الخ استثناءه منقطع اي لكن اذا تصدق
 به على معين فيلزمه جميع المال لا ثلثه فقط (قوله وناذر المدة يتبعه ماله الخ) كالقاتل مالي
 في سبيل الله او ثلث مالي في سبيل الله وقوله او الحالف بذلك اي بكل ماله او ثلثه كالقاتل ان فعلت

كذا خالى كله او ثلثه صدقة (قوله ثم ثلث الباقي) أى لا يعين للثانية (قوله فقولان)
 الاول نقله ابن رشد عن سماع يحيى بن القاسم ونقل ابن رشد الثانى أيضا عن سماع ابن ابي زيد
 وهو يحتمل كونه عن ابن القاسم أو ابن كاتبة قاله ابن عرفة (قوله وانهم ماسمى) تقدم
 انه اذا قال مالى فى سبيل الله أو صدقة للفقراء او نحو ذلك فانه يجوز به اخراجه ثلثه وأما اذا سمى شيئا بأن
 قال سديس مالى صدقة للفقراء أو عينيه بأن قال على مائة دينار صدقة للفقراء أو عبدى أو دارى
 أو فرسى صدقة للفقراء فانه يلزمه اخراجه ماسما أو عينيه وان استغرق الذى سمى به جميع ماله على
 المشهور خلاف ما روى عن مالك من انه اذا سمى معيناً وادى على جميع ماله لا يلزمه الثلث ماله ولما
 حكاه اللخمي عن سحنون من انه لا يلزمه الا ما لا يخفى به (قوله وان معينا) المراد بالمعين
 فى كلامه ما قابل الشائع وقول المصنف وما سمى يشمل ثلاث صور الجزاء الشائع كالنصف والثلث
 والعدد المعين كمائة ألف ومعين بالذات كالعبد والدار والثانى والثالث يمكن ان يأتيا
 على جميع ماله فلذا بالغ عليهم ما فقهوه وان معينا أى لزمه ماسما وهذا اذا كان شائعا وان كان
 معينا هذا اذا لم يأت ذلك المعين على جميع ماله بل وان أتى ذلك المعين على جميع ماله (قوله نذرهما)
 بأن قال فرسى أو سيفي أو غير ذلك من آلات الحرب فى سبيل الله او نذر الله تعالى (قوله أو حلف
 بهما وحدث) أى بأن قال ان كلمت زيداً فرسى أو سيفي فى سبيل الله ثم كلمه (قوله أى لم يمكن
 وصوله) أى بأن لم يوجد من يبلغه على وجه الأمانة (قوله يبيع) أى هنا وارسل ثمنه لمحل
 الجهاد يشتري بثمنه مثله هناك ولا يشتري بثن الفرس سلاح ولا عكسه لاختلاف منفعتيهما كما
 قاله الشيخ احمد وان لم يبلغ ثمن ما يبيع شراء مثله يشتري بالثمن اقرب شئ يبيع فان لم يبلغ ذلك دفع
 ثمنه للعارى ولا يحل فى شقص مثله بخلاف الوقف (قوله كهدى نذرهم) نذرهم فى لزوم الارسال
 رأى فاذا قال هذه البدنة هدى أو لله على الاهداء بهذه البقرة أو الخاروف أو البعير وكذا اذا
 حلف به وحدث كان كلمت فلانا فعلى الاهداء بهذا الخاروف أو بهذه البقرة أو فعلى بدنة أو خاروف
 هديا ثم كلمه لزمه ارساله ملكة أو مولى ولا يجوز ارسال قيمته ان أمكن وصوله (قوله ولزمه بعثه
 ولومعيا) أى هذا اذا كان سائما بل ولو كان معيبا على الاصح وهذا قول اشبه ومقابله ما لابن
 الموازين انه يبعه هنا ويرسل ثمنه يشتري به هناك سالما ومحل الخلاف بينهما فى المعين أما غير
 المعين كما اذا قال لله على هدى معيب أو بدنة غورا ولم يعينه فانه يلزمه شراء هدى سالما باتفاقهما
 كذا فى عقبى والذى فى التوضيح عن التونسي الاشبه فى المعيب غير المعين انه لا يلزمه شئ لانه
 نذر هدى فلا يصلح هديا لكن نذر صلاة فى وقت لا يجوز وما ذكره اشبه من لزوم ارسال الهدى
 المعيب المعين اذا كان يمكن وصوله فان لم يمكن وصوله وجب ابداله بالسليم بأن يباع هنا ويرسل
 ثمنه يشتري به سليم (قوله المطابق) أى غير المعين (قوله وجازله فيه) أى فى الهدى سواء
 كان سليما أو معيبا اذ يبيع لتعذر ارساله الابدال بالافضل أى نوع افضل من نوعه وهذا بخلاف
 ما اذا قال فرسى أو سيفي فى سبيل الله وتعذر ارساله لمحل الجهاد فانه يباع هنا ويعرض بثمنه فى محله
 مثله من خيل أو سلاح ولا يجوز ان يعرض به من غير جنسه والفرق ان المطالب فى الهدى شئ واحد
 وهو اللحم توسعة للفقراء والحكم الاصل أكثر بخلاف منفعة الفرس والسلاح فانهم مامتنا فيان وما ذكره
 المصنف من جواز الابدال بالافضل هو ما صححه ابن الحارث وقال ابن بشير يتعين الشراء من
 نوع الاول ولا يخالف الى الافضل (قوله دون الادنى) أى فلا يجوز ما لم يعجز الثمن عن شراء هدى
 من نوع الاول ومن الافضل منه والا يشتري هدى ولو ادنى من الاول فى الجنس فان قصر الثمن

عن شراء الادنى دفع مخزنة الكعبة بصرفونه في مصالحها ان احتاجت والا تصدق به في أي محل
كان كما سيأتي (قوله بأن يشتري بقرا أو بالبدل الغنم) هذا نص ويرى لا يدل بالافضل
إشارة إلى ان المراد الافضلية من حيث النوع (قوله كنوب وعبد) بأن قال نوبى أو عبدى
هدى (قوله واخراج قيمته) أى يشتري بها هدى (قوله أو مالا يهدى) أى أو قصر عن
ماله يهدى وقوله عوض الادنى أى عوض بالادنى (قوله ثم مخزنة الكعبة) هذا قول مالك
في المدونة ابن الحجاج فان قصر عن التعويض فقال ابن القاسم يتصدق به حيث شاء وفيها أيضا
بعدمه مخزنة الكعبة ينفق عليها وقيل يختص أهل الحرم بالتمنأه وهذا الثالث قول أصبغ وهو
موافق لابن القاسم في أنه يتصدق به ابتداء لكن خالفه في تخصيصه الصدقة بمساكين مكة
والمصنف لم يتبع قول ابن القاسم ولا أصبغ وانما يتبع قول مالك وقدمه ابن الموارى بقوله ان
احتاجت (قوله ان يشركهم غيرهم) أى في خدمتها والقيام بمصالحها والتصرف فيها
والمحكم عليها وأما نزاعهم بالكعبة فقد نص الحديث على منعه (قوله لانها) أى خدمتهم
أياها ولاية أى بتولية وتمكين منه عليه الصلاة والسلام وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم
أعطى مفاتيحها لخدمتهم عبد الله بن طلحة وقال لا ينزع هذا المفاتيح منك يا نبي عبد الدار الا
ظالم ونص الامام على منع التشريك لئلا يتوهم ان الممنوع انما هو نزاعهم بالكعبة تنبيه
اجمع العلماء على حرمة اخذ خدمة الكعبة اجرة على فتحها لدخول الناس خلافا لما يعتقده بعض
المجتهل من انه لا ولاية عليهم وانهم يفعلون بالبيت ماشاءوا قاله ح (قوله في حج أو عمرة) متعلق
بالمشي أى لزم المشى في حج أو عمرة من نذر المشى لمسجد مكة أو حلف به وحث هذا اذا نذر المشى وحلف
به لذلك بل ولونذره أو حلف به للصلاة (قوله ولولا صلاة) أشار بل بخلاف القاضي اسماعيل
القبائل ان من نذر المشى الى المسجد الحرام للصلاة وللانسك لا يلزمه المشى ويركب ان شاء وقد
اعتمد ابن يونس ولم يحك له مقابل ونقله الموافق معترضه كلام المؤلف وقال ابن بشير انه
المشهور وتبعه ابن الحجاج لكن لما تعقب في التوضيح على بن الحجاج بقوله وكلام صاحب
الاكمال يقتضيان قول اسماعيل القاضي بخلاف المذهب تبع هذا ما قاله في التوضيح قال طفي وما
ذكره المصنف هو الصواب كما في الاكمال ونقل الابي عن المازرى ان المشهور ان من نذر الصلاة
بأحد المساجد الثلاثة ماشيا انما يلزمه المشى في المسجد الحرام ولقول ابن عرفة ان قول اسماعيل
مخالف لظاهر الروايات ونص كلام الابي عن المازرى اختصت المساجد الثلاثة لعظمها على
غيرها بأن من كان في غيرها ونذر الصلاة بأحدها انها فان قال ماشيا فقال اسماعيل القاضي
لم يلزمه وبأبى راكفى الجميع وقال ابن وهب يلزمه المشى في الجميع والمشهور انه يلزمه المشى في المسجد
الحرام فقط اه فقد تبين مما تقدم تشهير كل من القولين وان على المؤلف ان يعبر بخلاف اه بن
(قوله فخرج من نذر المشى لمكة) أى أو نذر المشى لمسجدها أو لبيت أو لمخزنه المتصل (قوله كمكة)
أى كان من نذر المشى لمكة أو للمسجد أو لبيت أو لمخزنه كنه على المشى لباب البيت أو ركنه والحال
انه ليس بمكة يلزمه المشى لمكة في حج أو عمرة (قوله ومحل عدم لزوم) أى محل عدم لزوم المشى
لمن نذر المشى للنفصل عن البيت أو حلف به وحث اذا لم ينسك (قوله ومحل اجزاء المثل الخ)
الاولى ومحل اجزاء المشى من محل الحلف والمثل عند عدم النية الخ (قوله اذا لم يعرف بالمشى)
أى ان لم يعرف المحلفين بالمشى أو الناذرين له من محل خاص (قوله ولا يمكنه الوصول الا بروكبه)
ظاهره انه اذا أمكنه الوصول بالتحليق فانه لا يجوز له الركوب ويتعين عليه التحليق والظاهر

ان يحمل ذلك ما لم يحصل له مشقة فادحة بالتخليق والاحراز كوابه عدوى (قوله لا اعتيد
 على الاربع) حاصل كلام ابن يونس كما نقله طفي ان ابا بكر بن عبد الرحمن يميز ركوب البحر
 المعتاد للحجاج مطلقا للحالفين وغيرهم وان ابا محمد يمنع ركوب الماء اذا كان ابن يونس قيد المجاوز بما
 اذا كان معتادا للحالفين اعتيدلغيرهم ايضا لا فان اعتيدلغيرهم فقط لم يميز على هذا فعلى المصنف
 الدرك في نسبة اطلاق المنع لابن يونس وتعبيره عن ترجمته بالاسم اه بن واجب شارحنا عن
 الاعتراض الاول بما قرر به كلام المصنف (قوله ثم لزوم المشي) أي من المحل الذي نوى
 المشي منه أو من المعتاد للحالفين المشي منه أو الذي حلف فيه أو مثله (قوله تمام طواف الافاضة)
 أي وحينئذ فركب في رجوعه من مكة الى منى وفي رمي الجمار وأما ان آخر طواف الافاضة بعد
 الرمي فانه يشي في حال الرمي (قوله لمن لم يقدمه) أي وعلى هذا الاحتمال يكون المصنف
 ساكتا عن غاية لزوم المشي في العمرة (قوله ويحتمل عود ضمير سعيها للعمرة) أي المفهومة من
 الكلام وعلى هذا الاحتمال يكون المصنف ساكتا عن غاية المشي اذا أخر السعي عن الافاضة في الحج
 (قوله وعلى كل) أي من جعل الفهمير للافاضة أو للعمرة (قوله ورجوع وجوبا) ولا يلزم
 ان يكون الرجوع على الغور وقوله من بعض المشي أي بأن مشي بعض الطريق وركب بعضها
 وكان ما يركبه كثيرا في نفسه ولو جل الطريق (قوله فيمشي الا ما كن التي ركبها) أي
 فقط ولو كان جل الطريق على المشهور وقال ابن المساجشون انه يرجع فيمشي جميع الطريق ان
 كان ركب الجبل اولا وقيل لا يرجع ولو ركب كثيرا ولا يجوز ان يمشي عدة أيام ركو به اذ قد يركب
 اما كن ركو به اولا وحينئذ فلا معنى لرجوعه فلا بد من مشيه اما كن ركو به وهذا اذا علم اما كن
 الركوب والامشي الطريق كلها عام رجوعه (قوله واخرهديه) أي ندبا وقوله بعد اجزاء أي
 مع الكراهة (قوله الجمار النسي) أي وهو رجوعه للعمرة والحج والجمابر المالى وهو الهدى
 (قوله ان ركب كثيرا) أي في غير المناسك وسواء كان مختارا في ركو به أو مضطرا (قوله في
 نفسه) أي وليس المراد بكثيرا اكثر المسافة فقط لاقتضاءه ان النصف من حيز السير وليس
 كذلك (قوله فيه مدى فقط) أي ولا يمشي ما ركبته (قوله أي ان الكثرة والقلة) يعني في
 النفس منظور فيها الاعتبار المسافة سهولة وصعوبة (قوله ومساحة) أي أو مساحة فقط
 فاذا اختلف الطرق صعوبة وسهولة اعتبرت الكثرة فيه مامع المسافة وان كانت كلها معوجة
 أو سهولة اعتبرت الكثرة في المسافة فقط واذا علمت ان كثرة الركوب في نفسه منظور فيها الصعوبة
 المسافة وقتها قد يكون الركوب كثيرا في نفسه بالنظر لمسافة وقليلا بالنظر لمسافة اخرى كالركوب
 للعقبة بالنسبة للصري والا فربى (قوله أو المناسك والا فاضة) هذا قول الامام مالك وهو المعتمد
 وقال ابن يونس الصواب انه لا رجوع عليه لانه بوصوله لمكتبه واليه كانت العين انظر المواضع اه
 بن (قوله الى رجوعه لى) أي لى جرة العقبة (قوله بمعنى مع) أي لا معنى لاولئنا فيه قوله
 الا في كالا فاضة فقط (قوله وكذا المناسك) أي وكذا اذا ركب المناسك فقط (قوله فبرجع) أي
 وجوباني العام القابل ليمشي ما ركبته في العام الاول من المناسك مع الافاضة أو المناسك فقط وبحل
 وجوب الرجوع للمشي المذكوران كان قد ذهب لبلده وعليه الهدى هنا استحبابا وأما اذا مكث في مكة
 للعام القابل للحج وشمى المناسك التي ركبها اولا فانه يميزه (قوله فلا رجوع) أي اذا ذهب
 لبلده (قوله في مفهومه نفسه) أي ان قوله او ركب المناسك مع الافاضة مفهومه انه اذا
 ركب المناسك فقط فليبه الرجوع اذا ذهب لبلده وان ركب الافاضة فقط فلا رجوع اسلا (قوله)

نحو المصري) أي وكذا المتوسط بين مصر وأفريقية وأولى القريب من مصر وأما القريب من
أفريقية فيعني حكمها فإذا عجم (قوله توسطت داره) أي كانت داره بعيدة من مكة بعد
متوسطا (قوله فيلزمه الهدى فقط) أي ولا يلزمه الرجوع فنأخذ المسمى أحواله ثلاثا إما أن تكون
بلده قريبة من مكة كالمدني أو بعيدة عنها بعد متوسطا كالصري ومن المحقق به وأما أن يكون
بعيدة جدا كالأفريقي (قوله أي زمانا بل) ولا يلزم أن يكون الرجوع فورا (قوله وعينه)
أي والحال أنه عينه (قوله ومحل الرجوع) أي محل رجوع من ركب كثير المسمى إما أن
ركوبه أنظر أولا (قوله أي حين خروجه في المرة الأولى القدرة) أي أو جزم بها وقوله يخالف
ظنه أي أو جزمه وتبين عجزه فركب كثيرا وهاتان الحالتان تضربان في حالات النذر أو اليقين الخمسة
وهي أن يكون حين النذر أو اليقين معتدلا القدرة على مشي جميع المسافة أو طائفا القدرة أو
شاكافها أو متوهما لها أو جازما بعده هاهذه عشرة أحوال يتعين فيها الرجوع لمشي لما كان
ركوبه والهدى (قوله والامشي مقدوره) أي والايك طائفا القدرة ولا جازما بها حين
خروجه بل كان متوهما لها أو شاكافها أو جازما بعده هاهذه أحوال اليقين والنذر جازما
بالقدرة أو طائفا لها فهذه ستة مشي فيها مقدوره ويهدى ولا رجوع عليه ومفهوم قولنا وقد كان
حين اليقين أو النذر جازما بالقدرة أو طائفا لها أنه لو كان حين اليقين أو النذر شاكافا في القدرة أو
توهما أو جزمه بعد هاهذه المشي أول عام مقدوره ولا رجوع ولا هدى في هذه الصور التسع
فجميع صور المسئلة خمسة وعشرون (قوله أمان ظن العجز حين يمينه) أي بأن توهم
القدرة على المشي وكذا إذا شك فيها أو جزم بعده أو الموضوع أنه حين الخروج علم أو ظن العجز
وعدم القدرة على مشي الجميع أو شك في ذلك (قوله بحسب مسافته) أي ولو كان له بال في نفسه
كما عراه ابن عرفة للادونة (قوله كالافاضة) تشبيهه في عدم الرجوع والهدى وإن كان الهدى
في الأول واجباً وفي الثاني مستحباً وإنما عدل عن العطف للتشبيه لأجل أن يرجع قوله فقط إلى ما بعد
الكف ويعطف ما بعده عليه (قوله وأما المناسك فقط) أي وأما أذراك المناسك فقط دون
الافاضة وقوله فيلزمه الرجوع أي ولا يجب عليه الهدى بل يستحب فقط مراعاة ظن يقول أن من
نذر المشي لمكة تأملا يلزمه الاتيان لها مشيا ولا يلزمه الاتيان بالمناسك ولا يصح ولا عمرة (قوله وكلام
الحج) هذا تشبيه في لزوم الهدى فقط وعدم الرجوع فإذا قال لله على الحج ماشيا في عام كذا فركب فيه
وأدرك الحج أو ركب فيه وفاته لعذر كرض أو لم يخرج أصلا لعذر فانه لا يلزمه الرجوع في عام آخر وإنما
يلزمه الهدى فقط ولو ترك الحج في هذا العام المعين عدا من غير ضرورة وأخرج له ولو فاش ما وراخ
حتى فاته فانه يأثم ويلزمه قضاءه ولو راكباً وهو معنى قول المصنف وليقضه (قوله ولم يقدر الحج) ليس
هذه أعارض أقوله سابقا ولا مشي مقدوره الحج لأن ما مر ظن أو لا أي حين خروجه في العام الأول
عدم القدرة وما هنا ظن عدم القدرة في العام الثاني كما قال الشارح (قوله وكان فرقته) وذلك
بأن ينزل جماعات ويقعد في كل محل مدة من الزمان وقد جرت عادة الناس بعدم النزول بها ثم
أن ما ذكره المصنف من الأجزاء قال ابن عبد السلام هو الذي في الموازية ومقابله عدم الأجزاء
في كتاب ابن حبيب وصوب بن رشد القول بالأجزاء وصوب بن عبد السلام عذمه انظر بن (قوله
واعترض ح) أي على المصنف في قوله بالأجزاء ولم يلزم الهدى بأنه لم يرم قال يلزم الهدى أي على
من فرق المشي في الزمان فتر بقا غير معتاد ولو لم يغير عذر كما قال المصنف وفيه نظر فقد صرح ابن رشد
في البيان بلزم الهدى وحينئذ فلا اعتراض انظر بن (قوله وركوب عقبة أخرى) أي وهكذا

حاول الطريق وقوله لما حصل له من الراحة عند لقوله وفي لزوم مشي الجميع في رجوعه واعلم ان هذا
 المخلاف المذكور في التنصيف أي ما اذارك اما كن ركوبه نصف الطريق واما كن مشيه نصفها
 وأما ان ركب كثير ارجع ومشى اما كن الركوب اتصافا واهدى اوقليلا هدى فقط (قوله
 تأويلان سببهما قول المدونة) وليس عليه في رجوعه ثانية وان كان قويا نيمشي الطريق كله وفي
 الموازية من مالكا ما يعارضها ونصها ان كان ماركب متناصفا كان يركب عقبة ومشى اخرى فلا
 يميزه الا ان يمشى الطريق كلها فجعل بعضهم في الموازية مخالفا للمالكي المدونة والمعتمد كلام المدونة
 وجعل أبو الحسن كلام الموازية تقييد للمدونة بجعل كلام المدونة على من ركب دون النصف وجعل
 المصنف في التوضيح وكذا ابن عرفة في الموازية على من لم يتحقق ضبط مواضع مشيه من ركوبه وما
 من المدونة على من تحقق ضبطها ما كن مشيه من اما كن ركوبه فها هنا تأويلان كلاهما بالوفاء الاول
 لابي الحسن والثاني للوفاء وابن عرفة اه طي فقوله المصنف وفي لزوم مشي الجميع بمشي عقبة
 وركوب اخرى بناء على ان بينهما ما وافق وقول الشارح وعدم لزوم مشي الجميع اى بناء على ان بينهما
 خلافا وان المعتمد كلام المدونة (قوله ولو مشى الجميع الخ) رد بلكلام ابن المواز ان مشى الطريق كله
 فلا هدى عليه لانه لم يفرق مشيه بقال ابن بشير وتعقبه الاشياخ بأنه كيف سقط ما تقر من الهدى
 في ذمته بمشي غير واجب (قوله انما فاسدا) أى ولورا بك لان اتعاقبه ليس من النذر في شيء واتصافه
 لاتمام الحجج (قوله ومشى في قضائه من الميقات) أى ان كان احرم منه عام الفساد وقوله الا ان
 يكون احرم قبله أى قبل الميقات في عام الفساد وقوله والا فحين احرم أى والامشي في قضائه
 من الممكن الذى احرم منه او لا عام الفساد لتسلط الفساد على ما بعد الاحرام وان كان يؤخر الاحرام
 عام القضاء للميقات وبعد ذلك اذا انظر اهران كلام الاحرام والمشي يؤخر في عام القضاء للميقات لان
 المبدء شرعا كالمبدء حسا والاحرام قبل الميقات منهي عنه (قوله أى تحلل منه بفعلها) أى
 ما شابهها من غيرها بالتحلل من نذر المشى بذلك لانه لمسا فاته الحجج وجعله في علة كانه جعله فيها
 ابتداء وقد اتى ما عليه بذلك وقوله أى جازا لركوب يعنى جميع الطريق في قضائه وهل يلزمه
 المشى في المناسك اولا قولان لابن القاسم مع سحنون ومالك (قوله لان النذرة تاتى) أى
 بمشيته في العلة التي تحلل بها من الحجج الثالث (قوله وان حج ناذر المشى مبهما) أى وان حج من نذر
 المشى لمسكه ولم عين جبالا وعرة ثم جعله في حج وقوله او من عين الحج بمشيته أى اوج من عين الحج
 بمشيته (قوله الذى في ضمن احرامه) أى لان القارن يحرم بما فاته الحجج وحده يصدق عليه انه في ضمن
 احرامه بالقارن (قوله اجزاع النذر فقط) أى وعليه قضاء الغرض وهذا مذهب المدونة
 وقيل انه يجزى عنها وقيل لا يجزى عن واحد منهما كافي الشامل (قوله للتشريك) أى
 لانه شرك في الحج بين النذر والغرض وفيه ان التشريك موجود حال الاملاق فالاولى ان يقول
 لقوة النذر بالتعيين فشابه الغرض الاصل (قوله تأويلان) الاول لابن يونس والثاني لبعض
 الاصحاب (قوله وعلى الضرورة جعله في علة) أى عليه ذلك على جهة الوجوب كما قال الشارح
 بناء على ان الحج واجب على الفور وكلام ابي الحسن والجلاب يفيدان جعله في علة مستحب وهو
 مبنى على القول بان وجوب الحج على التراخي ومفهوم الضرورة ان غيره بخير ان شاء جعل مشيه
 الذى قصده اذ نذره في علة وان شاء جعله في غيره سواء كان مغربا ولا (قوله اذ نذره مبهما)
 أى مشيا مبهما (قوله أى جعل مشيه) أى الذى قصده اذ نذره (قوله ويكون مقتضاها
 بشرطه) أى وهو كونه في العام الذى اعترف فيه (قوله ويجعل الاحرام) أى يحج

أو عمرة وقوله ناذره أي ناذرا لأحرام والمراد بتجعله انشاؤه (قوله لفظا أو نسبة) هذا صحيح كما
صرح به في التوضيح قائلا وقد صرح في المدونة بأن النية مساوية للفظ خلافا لما يوهمه ابن المحجب
من قصره على اللفظ اهـ بن (قوله أو من بركة الحج) أي إذا أتيتها (قوله كذلك) أي
أول يوم من رجب أو من بركة الحج (قوله وجب عليه أن ينشئ الأحرام الحج) سواء وجد محبة يسير
معها أو عدمها (قوله ولا يؤخر للينقات) أي ولا لوجود رفقة لأن القيد قرينة على الفورية
(قوله وليس المراد الحج) أي بل المراد انشاؤه إذا حصل الوقت أو الفعل الذي قبله (قوله
كالعمرة) أي كما يعمل الأحرام بالعمرة ناذرها حاله كونه مطلقا أي غير مقيد لمساوقت أو وجد
محبة فإذا قال ان كنت فلانا فانا محرم بعمرة وكلمة يعمل الأحرام بهما من يوم الحنث وإذا قال الله على ان
أحرم بعمرة فإنه يعمل الأحرام بهما من حين نذرهما من وجد محبة والالم يلزمه تجهيل الأحرام بهما (قوله
بالكسر) أي لأنه على فتح اللام يكون المراد بالاطلاق سواء قبلت بالزمان أو بالالتشبيه يقتضي
تخصيصها بغير المقيدة لدخول المقيدة فيها قبله وأيضا الإطلاق يقتضي أن قوله لم يعدم محبة
يجري في العمرة المقيدة بالزمان وما قبل الكاف يقتضي عدم جريانه فيها اللهم إلا المحج والعمرة فتناقضا
ولا يصح الإطلاق على أن يكون ما قبل الكاف خاصا بالحج لأن قوله لم يعدم محبة انما هو
منصوص في العمرة المطلقة دون المقيدة فلذلك تعين كسر اللام في مملأنا (قوله أي أو غير مقيد
لمساوقت أو مكان) أي وأخر وعنها مقيدة بلفظ الأحرام كما فرضها في المدونة وأما الذي قبلها
فمخوف قوله في نذرا وعين على عمرة فلا يلزمه تجهيل الأحرام بل يستحب فقط كما في ابن عرفة وكذا قوله
لا الحج المطلق يعني مقيد بالأحرام والا فلا يلزمه تجهيل الأحرام بل يستحب فقط وكذا فرضه في المدونة
والجواهر وابن عرفة في المقيد بالأحرام قاله ما في والحاصل ان النذر على ثلاثة أقسام مقيد بالزمان
والأحرام ومقيد بالأحرام فقط وغير مقيد بالأحرام ولا بالزمان فالاول كان فعلا كذا فأنما يحرم
حج أو عمرة أو أحرم يوم كذا بالحج أو عمرة ومنه غير المعلق كذا أنا محرم أو أحرم يوم كذا ومن
مكان كذا إذا أتيتها فهذا يلزم فيه تجهيل الأحرام إذا حصل الوقت أو الفعل الذي قبله ولو عدم
محبة والإنشائي ان فعلت كذا فأنما يحرم أو أحرم بعمرة أو حج فهذا يلزمه في العمرة تجهيل الأحرام لها
ان وجد محبة والا فلا وفي الحج يؤخر الأحرام لاشهره ان وصل والا فن حيث يصل والثالث كما
لوقال على عمرة أو حج ان كنت فلانا وكلمة فلا يلزمه تجهيل الأحرام بل يستحب فقط كان الأحرام بالحج
أو عمرة وجد محبة أولا كان في أشهر الحج ولا (قوله ان لم يعدم) أي فان عدم المحبة أخر
الأحرام لوجودها (قوله فالمقيدة) أي بالزمان أو المكان (قوله لا ناذرا للحج المطلق) أي
الذي لم يقيد بوقت ولا مكان (قوله في العورين) أي صورة نذرا للحج المطلق وصورة نذرا لمشى
المطلق فالاول كانا محرم أو أنا محرم لله بحج أو ان كنت فلانا فأنما يحرم أو أحرم بحج وكلمة والثانية كنه
على المشى لمكة أو ان كنت فلانا فاعلى المشى لمكة وكلمة (قوله وفي المشى المطلق من الميقات) أي
وفي نذر المشى المطلق يحرم من الميقات فان أحرم قبله أجزأ (قوله حقه الحج) أي لان الذي اختار
ذلك ابن يونس لابن رشد اذا لا اختيار له هنا وحاصل ما في المقام ان الذي قال يحرم من حيث يصل
ابن أبي زيد وقال القاسمي يخرج من بلد غير محرم وأن ما ذكره كنه أشهر الحج أحرم قال ابن
يونس وأما ما ذهب إلى محمد وقال ابن عبد السلام انه الظاهر ان كان المصنف أراد ترجيح ابن
يونس فكان لا بد ان يقول على الأرجح وان أراد ما ذهبنا إليه الظاهر ان كان المصنف أراد ترجيح ابن
يونس فأنما هو (قوله ولا يلزم النذر في مالي في الكعبة حيث أراد عمره في بنائها) أي

وحديثه فلا يلزم الناذر شيء في ماله ولا كفارة عين على المشهور بخلاف الماروء، من مالك من لزوم كفارة
 عين وإنما كان النذر باطلا لانه نذر لا قربة فيه لانما لا تنقض فتعني كافي المدونة (قوله ان
 احتساجت) أى والا تصدق به على الفقراء حيث شاء ومثل ما اذا قال مالى فى الكعبة واراد
 صرفه فى كسوتها فى لزوم ثلث ماله للصعبة ما اذا قال مالى فى كسوتها او طيها (قوله او كلما كتبه
 فى الكعبة او بايها) أى أو فى سبيل الله والفقراء وانما يلزمه شيء للشفقة المحاصلة بتشيده على نفسه
 فهو كمن عظم فى الطلاق وهذا اذا لم يقيد بزمان او مكان وأما اذا قيد بزمان او مكان بأن قال ان فعلت
 كذا فكلما كتبه او استفيده فى مدة كذا او فى بلد كذا فهو فى الكعبة او فى بايها او صدقة
 على الفقراء او فى سبيل الله وفعل المحلوف عليه فقولان قيل لا يلزمه شيء وهو لابن القاسم واصبغ
 وحكى ابن حبيب عن ابن القاسم وابن عبد الحكم انه يلزمه اخراج جميع ما يفيده او يكتبه بعد
 قوله فى ذلك الاجل او فى تلك البلد والاول ضعيف والثانى هو الراجح لقول ابن رشد هو القياس ولقول
 ابن عرفة انه الصواب انظر فى هذا كله اذا كانت الصيغة مبيها فان كانت نذرا بأن قال لله على التصديق
 بكلاما كتبه او استفيده فان لم يقيد بزمان او بلد لزمه ثلث جميع ما يكتبه بعد قوله لاثنت ماله وان
 قيد لزمه جميع ما يكتبه به وهذا كله فى صيغة النذر واليمين اذا لم يعين المدفوع له وأما ان عينه
 كتبه على التصديق على فلان بكلاما كتبه او ان فعلت كذا فكلما كتبه لفلان لزمه
 جميع ما يكتبه سواء عين زمانا او مكانا ولا كانت الصيغة نذرا او يميناً (قوله او نذر هدى) أى
 لا يلزم نذر حيوان كجمل او خروف نذره بلفظ الهدى او بلفظ الدبنة لغيره مكه كان يقول لله على
 عجل هدى بالدبنة او لله على دبنة لطننا (قوله وبعثه او استجابه) وكذا بعث لمحمة من
 الضلال أيضا هذا هو المشهور ومذهب المدونة قال فى التوضيح لان فى بعثه شبه اسوق الهدى وقد
 علمت ان سوق الهدى لغير مكه من الضلال ومقابله لمالك فى الموازية وبه قال شهاب جواز بعثه
 او استجابه لان اعطام المساكين بأى بلد طاعة ومن نذر ان يطيع الله فليطعه اه بن (قوله
 كلف بغير الخ) أى بأن يقول لله على عجل او خروف او جزو لولى الا لولى اولادى او ولد ابنة (قوله
 فلا يبعثه) أى ولو قصد به الفقراء الملازمين لقبر لولى او لقبر النبي صلى الله عليه وسلم (قوله بل
 يذبحه) أى الناذر او الحالف بوضعه ويتصدق به على فقراء محله وكاله ذبحه له ان يبقيه ويدفع
 لفقراء بوضعه بذله مثل ما فيه من اللحم (قوله وأما نذر جسد مالا يهدى) أى نذره لغير مكه
 كتبه على لادى او لولى الف الف دينار صدقة او ستر او رديب حنطة او ان فعلت كذا فعلى ما ذكر
 وحديث وأما نذر ذلك بمكة فقد تقدم انه يباع ويشتري بمكة هدى (قوله ولا يلزم بعث شع اوزيت)
 أى نذره او حلف به وحديث (قوله يؤخذ على القبر) أى قبر لولى او على قبر انى صلى الله عليه وسلم
 لان ايقاده على القبر حرام لانه اتلاف مال مالم يكن هناك من ينفع بالوقيد والافلاح حرة
 ويلزم ارساله (قوله لتزين باب) أى سواء كان باب الكعبة او باب لولى (قوله فيما يظهر)
 الظاهر كما قاله شيخنا ان ربه اذا عرض عنه كان لبيت المال وليس له الرجوع فيه (قوله
 او مال غير) عطف على مالى من قوله ولا يلزم فى مالى فى الكعبة أى لا يلزم فى مالى ولا يلزم فى مال
 غير أى لا يلزم النذر فى مال غير كتبه على عتق فلان او التصديق بماله او اذاره على الفقراء (قوله
 فعليه هدى) أى اذا قصده بقله على هذى فلان القرية وكذا اذا كان لانية له على المشهور واما
 اذا قصد المعصية يعنى ذبحه لم يلزمه شيء وكل هذا اذا كان فلان الذى يذبحه هدى باحرار او مالو
 كان عبد الغيرة فلا يلزمه شيء والفرق بين المحرور وعبد الغير ان العبد يبيع ملكه فخرج عن عوضه

وهو هيمته وأما المحرف ليس مما يصح له ذلك ولا يخرج موضعه فجعل عليه هدى إذا قصد القرية
انظر بن (قوله اولم يذكركم مقام ابراهيم) أى فان ذكره لزمه هدى وذلك بأن يقول لله على خير
فلان عند مقام ابراهيم اوفى مكة اوفى بنى والمراد بمقام ابراهيم مقام الصلاة وهو عند الحجر الذى
وقف عليه عند بناء البيت هكذا قيل وكلام المدونة يدل لذلك وعليه فالمراد بالذكر المذكور
الاسانى وقيل ان المراد بمقام ابراهيم قصته مع ولده وان المراد بذكره ههنا ملاحظتهم ان لا يحفظ ذلك
لزمه الهدى وقول الشارح اوينوا ويدكر مكة انما يتأتى على التقدير الاول لا على الثانى اه
عدوى (قوله واوفى كلامه بمعنى الواو) أى ان اوفى قول المصنف اولينوا ولم يذكركم مقام ابراهيم
بمعنى الواو لان عدم لزوم الهدى عند انتفاء الامور الثلاثة لا عند انتفاء احدها والازوم عند واحد
منها كما قال الشارح ولا حاجة له لان اوبعد الذى لنى الاحاد الاثر ونفيه بانتفاء الجميع ثم علم
ان ظاهر المصنف انه لا فرق بين الاجنبى والقريب فى عدم لزوم الهدى عند انتفاء الامور الثلاثة
ولزومه ان وجد احدها وهذه طريقة الباجى وذكره ابو الحسن عن ابن المواز عن ابن القاسم وخمس
ابن المحاسب ذلك التفصيل بالقرب وأما الاجنبى فلا يلزمه فيه شئ ولو ذكر مقام ابراهيم وأما اذا
تلف بالهدى او نواه فلا فرق بين القريب والاجنبى فى لزوم الهدى وهى طريقة ابن بشير وابن شاس
وقدر المصنف عليهم سبلوفى قوله ولو قرب سبلنا انظر ح (قوله فلا يبريه) أى من لزوم النذر (قوله
والا فاهدى فى نفسه واجب) أى ان لفظ بالهدى او نواه او ذكر مقام ابراهيم او نواه (قوله كنذر
المفساه) تشبيه قوله ولا يلزم على (قوله والاركب ووجهه) انما يحمل هذا على ما ذالم بنوشبأ أما
اذا نوى اجسا به فان المحالف لا يلزمه حج بل يدفع للرجل ما يحتاج اليه من وثبة الحج فقط كفى اى
الحسن وحاصل كلامه ان المسئلة على ثلاثة اوجه تارة يحج المحالف وحده وهذا اذا اراد المشقة
على نفسه بحمله على عنقه وتارة يحج المحلوف به وحده اذا اراد اجسا به من ماله وتارة يحجمان جميعا
اذا لم يكن له نية وهذا مما لا يختلف فيه وبهذا تعلم ما فى كلام الشارح تعالى بنظر بن (قوله
فيهما) أى فيما اذا رضى بالحج معه او لم يرض وحج الناذر وحده (قوله وانما لنى ما ذكر دون المشى)
أى مع ان المسير والذهاب مساويان لنى المعنى المقصود وهو مطلق الوصول (قوله لان العرف الخ)
يؤخذ من هذا انه لو جرى عرف بهذه الالفاظ لم يكن لغواقاله شيخنا ويؤيده ان اصل الالفاظ مختلف
فيه فقد اعتبرها شهاب وبه اخذ ابن المواز ويحتمون واللخمى وعن ابن القاسم اعتبار الركب
وقول المصنف لمكة يقتضى انه اذا قيد بالكعبة لزم وهو نوى بنون لكلام ابن القاسم كما
فى التوضيح (قوله وانى معاق المشى) أى لان المشى بانقراده لا طاعة فيه والزمه اشبه المشى
لمكة (قوله من غير تقييد بمكة) أى فان قصد بها لزمه المشى سواء نوى صلاة او صوما
او اعتكافا او حجاً او عمرة او لينوشبأ بل نوى مطلق المشى لمكة (قوله وهى لمسجد الخ) يعنى ان
من نذر المشى لمسجد غير المساجد الثلاثة لا يعتكاف او صلاة فانه لا يلزمه الايمان لذلك المسجد
ويفعل تلك العبادة بمجمله بخبر لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد مسجدى هذا والمسجد الحرام
والمسجد الاقصى وحاصل فقه المسئلة ان من نذر الايمان لمسجد من المساجد الثلاثة لا لاجل صوم
او صلاة او اعتكاف فانه يلزمه الايمان اليه وكذا اذا نذر ايمان لغير لاجل صلاة او صوم لزمه اتيانه
لا لاعتكاف على ما مر وأما اذا نذر ايمان لمسجد غير الثلاثة لاجل صلاة او صوم او اعتكاف فان
كان بعيدا من النافذ فلا يلزمه الايمان اليه وان كان قريبا منه فعولان قبل يلزمه الايمان اليه
ما شبها واستقر به ابن عبد السلام لانه جافى المشى الى المسجد من الفضل ما لم يأت مثله فى الزاكب

وقيل لا يلزمه الاتيان اليه اصلا واذ انذر الاتيان لمسجده من السلامة لصلاة أو اذاعة كفاف لزمه الاتيان اليه وان كان مقيما ببعضها وهل مطلقا والا ان يكون ما هو فيه افضل فلا يلزم قولان (قوله ولقي مشى للدينة أو اياها) يعني ان من نذر المشى أو السير أو الذهاب للدينة أو الايام أو حلف بذلك وحسن فلا يلزمه الاتيان اليها الا ماشيا ولا راكبا ومحل عدم لزوم الاتيان اليها ان لم ينو أو ينذر صلاة ولو نفلا أو صونا أو اعتكافا في المسجدين لا البلدين فان نوى صلاة أو صوما أو اعتكافا في المسجدين أو سبهما لزمه الاتيان اليهما (قوله والمدينة افضل) أي لما رواه الطبراني والدارقطني من حديث رافع بن خديج المدينة خير من مكة نقله في الجامع الصغير وحيث كانت المدينة افضل فيكون الثواب المترتب على العمل في مسجد هاهنا من صلاة أو اذاعة كفاف اكثر من الثواب المترتب على العمل في مسجد مكة

(باب في المجهاد)*

(قوله فرض كفاية) ظاهره مع انه من والخوف وهو ما نقله الجوزي عن ابن رشد والقاضي عبد الوهاب وذلك لما فيه من اعلاء كلمة الله واذلال الكفر ونقل عن ابن عبد البر انه فرض كفاية مع الخوف ونافذة مع الامن والقول الاول اقوى انظر بن (قوله ويكون في أهم جهة) أي والمطلوب على جهة الوجوب ان يكون في أهم جهة اذا كان العدو في جهات وكان ضرره في بعضها اكثر من ضرره في غيرها فان ارسل الامام لغير الاهم اثم كما صرح به القرافي فان استوت الجهات في الضرر خير الامام في الجهة التي يذهب اليها ان لم يكن في المسلمين كفاية لجميع الجهات والاوجب في الجميع وان كان في جهة واحدة تعين القتال فيها وأشار الشارح بتقدير يكون الى ان قوله في أهم جهة منه ان لا يقدر الا بالمجاهد كما هو ظاهر المصنف لانه يقتضي انه لا يقع فرض كفاية الا اذا تعددت الجهة وفيها اهم وغيره ووقع في الاهم منها مع انه فرض كفاية ولو كان الخوف في جهة واحدة واجبات ولم يكن فيها اهم او فيها اهم وجاهد في غيره وقد يقال لا داعي لذلك التقدير فاصنف نص على المتوهم ان يجزأ بتوهم انه في الاهم فرض عين فلا يثنى انه فرض كفاية ايضا اذا كان الخوف في جهة او جهات لم يكن فيها اهم او فيها اهم وجاهد في غيرها (قوله فلا يستقط المجاهد) أي لان قتال الكفار اهم من قتال المحاربين وقال ابن عبد السلام قتال المحاربين افضل من قتال الكفار وصوب وقال ابن ناجي المشهور انه ليس بافضل والحاصل ان المسئلة في تقديم احدهما على الآخر وافضل لنته عليه خلافة والنظر ارتكاب اخف الضررين فان استوبا قوتل الكفار (قوله كل سنة) أي بان يوجه الامام كل سنة طائفة ويخرج بنفسه معها ويخرج بدله من يشق به ليدعوهم للاسلام ويرغبهم فيه ثم يقاتلهم اذا ابوامنه (قوله أي اقامة الموسم الحج) أي وليس المراد زيارتها الطواف فقط او عمرة واندره هذا عن نظائره الآية لمشاركتهم للجهاد في الوجوب كل سنة بخلاف الامور الآتية فانها واجبة في كل وقت لاني كل سنة واعلم ان فرضية اقامة الموسم يحصل بمجرد حصول الشهيرة وان لم يلاحظ فرض الكفاية ثم ثواب الفرض يتوقف على نيته فانه شيخنا (قوله ولو مع) وآل جاثرة بلواروي عن مالك من انه لا يقاسى معه (قوله الا ان يكون غادرا بتقص العهد) أي ولو مع كافر على الظاهر فانه شيخنا (قوله على كل حال) هذا يدل على الكافر فيجب عليه المجاهد بان يقتل غيره بناء على ان الكفار يخاطبون بالفروع كذا قيل وفيه نظر اذ كيف يكون المجاهد واجبا على الكافر وقد عد ابن رشد الاسلام من شروط الوجوب كما نقله المواقيح ابن وقد يقال لا يبرده هذا لان الظاهر ان مراد ابن رشد الوجوب الذي يطالب بسببه الامام وولاة

الامور والكفار لا تعرض لهم وان قلنا بخطابهم بالفروع وانهم بعدون علمها عذابا زائدا على
 عذاب الكفر (قوله وهي الفقه) أي المعلوم الشرعية غير العينية الفقه الخ وأما الواجب العينية فاعلم
 انه لا ينحصر في معرفة باب معين إل يجب على كل مكلف ان لا يترك على أمر من طهارة وصلاة
 وغيره احتي يعلم حكم الله فيه ولو بالسؤال عنه (قوله على الأصح) فقد نهي عن قرأته لما جازي
 وابن العربي وعياض خلافا لمن قال بوجوب تعلمه لتوقف العقائد عليه وتوقف إقامة الدين عليه وأورد
 ذلك الغزالي بأنه ليس عند المتكلم من عقائد الدين إلا العقيدة التي يشارك فيها العوام وأما
 يميز عنهم بصفة الجسادة (قوله وهي الاخبار بالحكم الشرعي على غير وجه الالتزام) لاشك ان
 هذا من جملة القيام بعلوم الشرع فهو من عطف الخاص على العام (قوله ودفع الضرر عن المسلمين)
 أي باطعام جائع وستر عورة حيث لم تف الصدقات ولا يثبت المال بذلك وبالمعاونة على رده أخذه
 اللص لصاحبه وبرء العالم عن الظلم وبغير ذلك (قوله وهي الاخبار) فيه نظر والحق ان
 القضاة انشاء الاخبار بالحكم على وجه الالتزام (قوله معرفة كل) أي من المطلوب شرعا والمنهى
 عنه شرعا (قوله وان يظن الافادة) لا يخفى ان ظن الافادة يستلزم عدم التأييد الى مكره أكبر
 منه لكن ثمة التبداد تظهر عند اختلال القيود لانه اذا اختل الثاني يحرم واذا اختل الثالث يجوز
 أو يندب (قوله وآكل) الذي ذكره ح في باب الاذان انه يكره السلام على الآكل ولا يراد انظره
 وذكر عجم ان السلام كما يطلب من القادم يطلب من المغارق للجماعة كما يدل عليه الحديث وانه
 يكره تنزيه السلام على الكفار فان سلموا علينا باخلاص وجب علينا الرد (قوله كشابة) أي سلم
 عليها باللعن غير محرم والاوجب عليها الرد (قوله ولواني على جميع الخ) أي اذا كان لا يحصل لهم ضرر
 بذلك والآن تكب اخف الضررين (قوله وان توجه الدفع على امرأة ورقيق) فيه ان توجهه
 الدفع هو عين فرضة المجاهد عليهم فكأنه قال وتوجه الدفع بفجأة العدو على كل أحد وان كان
 التوجه على امرأة وهذا غير معقول فالاحسن ان يجعل قوله وان على امرأة مبالغة في محذوف
 والمعنى وتعين بفجأة العدو على كل أحد وان كان ذلك الاحد امرأة كذا قرر شيخنا قال المجزولي
 ويسمى انذاك المرأة والعدو الصبي لان المجاهد صار واجبا عليهم وأما حيث لم يفجأهم العدو فلا يجب
 عليهم ولذا لا يسلمهم لهم اه بن (قوله ورقيق) وكذا صبي له قدرة على القتال (قوله وتعيين
 الامام) أي ان كل من عينه الامام للجهاد فانه يتعين عليه ولو كان صديقا مطبقا للقتال أو امرأة
 أو عبدا أو ولدا أو مدينا أو يخرجون ولو منعهم الولد والزوج والسيد ورب الدين والمراد بتعيينه على
 الصبي بفجأة العدو وتعيين الامام المجاؤه عليه وجبره عليه كما يلزم بما فيه أصلا خ حاله لا يعني
 عقابه على تركه كذا ذكر طغني فلا يقال ان توجه الوجوب للصبي خرق للاجتماع اه شيخنا عدوى
 (قوله ولو امرأة وعبد) أي أو صديقا مطبقا للقتال كما في النواذر كذا في عقب (قوله وعلى
 من يقر بهم) أي وتعين على من يمكن مقارب لهم ان يقتالوا معهم ان يحزن من فجأهم العدو عن
 الدفع عن أنفسهم ومحل التعيين على من يقر بهم ان لم يخشوا على نسايتهم ويوتهم من عدو تشاغلهم
 بمعاونة من فجأهم العدو والآن كروا اعانتهم (قوله بعد التعيين) أي من الامام أو بفجأة العدو
 عليه قزم وهذا خارج يخرج المبالغة وكأنه قال وسقط عرض وجنون الخ ولو طار ذلك بعد التعيين
 ران سقوط هنا مستعمل في حقيقة بالنسبة للانع الطارئ كالمرض والمجنون والعمي والعرج والمجنون
 عما يحتاج اليه وفي بيان اذا كان المانع غير طارئ كالامبا والافونة لان المجاهد لم يرتب عليهم ما أولا
 حتى يسقط فاسقوط بالنسبة اليهم بمعنى عدم الالتزام فلا معنى ح ولا يلزم الصبي والانثى وهذا اذا

لم يعينوا وعيناهم عاقلين والالزمهما كامر (قوله) وعجز عن تحصيل الحج) أى ومن باب أولى اختلاف
 كلمة المسلمين فاذا اختلفت سقط الوجوب سواء كان بتعيين الامام أو بفعل العدو ومجمله كافي للنفاوى
 على الرسالة (قوله) مع قدرته على الوفاء) أى يبيع ما عنده وكان ذلك لا يحصل الا في زمان يلزم
 على اقتضائه فوات الجيش ولا يقدر على ادراكه بعد سفره (قوله) والاخرج بغير اذن ربه) أى
 والا يقدر على وفائه او كان غير حال ولا يحصل في غيبته خرج بغير اذن ربه فان حل في غيبته وعنده
 ما يوفى منه وكل من يقضيه عنه (قوله) كوالدين الحج) هذا تشبيه في السقوط وهو على حذف
 مضاف أى كمنع والدين دنية أى وسقط الجهاد بسبب مرض ونحوه كما يسقط كل فرض كفاية
 يمنع الوالدين أو أحدهما مع سكوت الآخر وأجازته على الظاهر (قوله) بغير الحج) متعلق بمحذوف
 مرتبط بقوله فرض كفاية أى كوالدين في كل فرض اذا كان السفر لتحصيله في بحر أو بر خطر وحاصل
 كلام المصنف ان كل فرض كفاية للوالدين أو أحدهما المنع منه اذا كان السفر لتحصيله في البحر
 أو البر الخطر لان كان في بر آمن قال الشارح يستثنى من ذلك الجهاد فان لهما منع الولد منه مطلقا ولو
 كان السفر له في بر آمن ويستثنى ايضا طلب العلم الكفاية اذا خلا محلها عن يفيد فليس لهما منعه
 من السفر له مطلقا كما في بحر أو بر خطر أو آمن وأما اذا كان في البلد من يفيد فلهما المنع من السفر
 له مطلقا وما ذكره الشارح من ان للابوين أو أحدهما المنع من السفر لطلب العلم الكفاية ان كان
 في بلدهما من يفيد والا فليس لهما منعه من السفر طرقة للطرطوشى ونصه ولو منع ابواه من
 الخروج للفقهاء والكتاب والسنة ومعرفة الاجماع والخلاف ومراتبه ومراتب القياس فان كان من يفيد
 ذلك موجودا ببلده لم يخرج الا باذنهما والاخرج ولا طاعة لهما في منعه لان تحصيل درجة المجتهدين
 فرض كفاية واعترض هذا القراني بأن مائة الابوين فرض عين فلا يسقط لاجل فوض الكفاية
 فلذا قال في التوضيح ان للابوين ان يمنعوا من فرض الكفاية مطلقا جهادا أو علما كفايا أو غير
 ذلك كان السفر لذلك في البحر أو في البر الخطر أو المأمون وتبعه على ذلك ابن غازى وقال صواب قوله
 ببحر كبحر ببحر أو خطر ليصير تشبيها في المنع وليس له تعلق بالجهاد وأورد عليه بأنه أى فرق بين فرض
 الكفاية لهما منعه منه مطلقا وبين التجارة لعاشه لهما منعه منها اذا كان السفر لها ببحر أو بر خطر
 لا بر آمن وأجيب بأن فرض الكفاية لما كان يقوم به الغير كان لهما منعه منه مطلقا بخلاف التجارة
 ولا تكن الحق ان فرض الكفاية الذى لهما منعه منه مطلقا حتى في البر المأمون خصوص المجاهدان
 غيره من فروض الكفاية كالعالم الزائد على الحاجة فهو كالتجارة فلهما منعه من السفر لتحصيله اذا
 كان ليس في بلدهما من يفيد حيث كان السفر في البحر أو البر الخطر والافلامع اه شيخنا عدوى
 (قوله) لا جد عطف على والدين) أى يسقط فرض المجاهد مع والدين لا بمنع جد أو جدّة وان كان
 برهما واجبا فيسترضيهما بالاذن فان ايسر اخرج بلاذن (قوله) كغيره) أى كالأب المسلم وقوله
 فله المنع في غيره أى في كل فرض كفاية غيره (قوله) الاقرينة تفيد الشفقة) أى والا كان له
 منعه من الجهاد وهذا التفصيل لمحتون واقتصر عليه المواق وارتضاء اللقاني والذى في التوضيح
 ان الوالد الكافر ليس له منع ولده من الجهاد مطلقا سواء علم ان منعه كراهة اعانة المسلمين أو شفقة
 عليه وفي كبر خش لو طلبت ام المسلم الكافرة حملها للكنيسة هل يحملها أو لا قول ابن
 القاسم وسخنون فان طلبت دراهم للقسيس فلا يعطيهما اتفاقا (قوله) ثلاثة أيام) أى كل يوم
 مرة فاذا دعوا اول الثالث فوثلوا في اول الرابع بعد دعوتهم فيه لاداء الجزية وامتناعهم ولا يدعون
 للاسلام لاني قيمة الثالث ولا في اول الرابع (قوله) بلغم الدعوة) أى دعوة النبي صلى الله عليه

وسلم وهذا هو المشهور وقيل انهم لا يدعون للاسلام اولا اذا لم تبلغهم دعوة النبي صلى الله عليه وسلم
 اما من بلغتهم فلا يدعون الى الاسلام (قوله ما لم يعاجلونا بالقتال) أى أو يصحكون الجيش قبلنا
 ومن هذا كانت اغارة سراياه عليه الصلاة والسلام (قوله ثم دعوا للجزية) أى مرة واحدة فى أول
 اليوم الرابع (قوله متعاق بالاسلام والجزية) أى انه مرتبط به مامعنى فلا ينسأ في انه متعاق
 اصطلاحا محمذوف أى فان اجابوا لذلك اكتفى به منهم اذا كانوا يعمل يؤمن غدرهم فيه لكن كونهم
 تنالهم فيهم احكامنا (قوله والابان لم يحيدوا) أى بواحد من الامرين (قوله فوثلوا) أى اخذ
 فى قتلتهم وجازقتهم ان قدر عليهم (قوله الا المرأة الا فى مقاتلتها) الاستثناء الاول من الواو من
 قوتلوا والنسأ من مقدردل عليه الاستثناء الاول أى فلا تقتل الا فى مقاتلتها وفى سبية أى الا
 بسبب مقاتلتها تقتل حال مقاتلتها بعده وليس المراد انها لا تقتل الا فى حال مقاتلتها فقط كما هو
 ظاهره واعلم ان لمرأة ثمانية احوال لانها اما ان تقتل احدا اولوا فى كل امان تقتل بسلاح
 أو غيره وفى كل امان توسر او ان قتلت احدا بالقتل جازقتها سواء كانت مقاتلتها بسلاح أو غيره
 كالنجارة سواء امرت ام لا وان لم تقتل احدا فان قاتلت بالسلاح كالرجال جازقتها أيضا امرت
 ام لا وان قاتلت برمي النجارة فلا تقتل بعد الاسراف والاف فى حال المقاتلة على الراجح وهاتان الحالتان
 مستثنيتان من قول المصنف الا فى مقاتلتها (قوله ولو بعد اسرها) ما ذكره من جواز قتله بعد
 الاسراف قتلت احدا أو قاتلت بالسلاح هو قول ابن القاسم فى رواية يحيى وهو المذهب كما قال
 القاهكاهنى وقال سحنون لا تقتل المرأة اذا امرت مطلقا وصححه ابن ناجي وهو ظاهر المصنف وقيل
 ان قتلت احدا جازقتها والا فلا نظر بن (قوله ويجرى فيه ما جرى فى المرأة من التمتع) أى
 أى فيجوز قتله فى ستة احوال كالمرأة ويمتنع قتله فى حالتين وهذا بخلاف الرجل فانه يجب
 قتله حال المقاتلة وبعد اسره يمين ما يراه الامام فيه أصلح كما يأنى (قوله فانجهن أولى) أى
 اذا كان مطبقا فان كان يقيق احدا ماتاقتل (قوله أى عاجز) يعنى عن القتال لكونه مريضا
 باقعا أو شل أو فم أو جذام أو نحو ذلك (قوله لانهم صاروا كالنساء) أى وأما رهبان الكنائس
 الخساطون لم يسم فاهم يقتلون وقوله لانهم صاروا كالنساء عبارة ابن عرفة انما سمى عن قتله
 لا اعتبارهم أهل دينهم وتباعدهم عن محاربة المسلمين لا فضل تربهم بل هم اعداء من الله من
 غيرهم لشدة كفرهم وقول المصنف وراهب وأولى فى عدم القتل الزاهية لان المرأة لا تقتل سواء
 اعتبر تربها أو العلى وانما فائدة الخلاف بين مذهبين وسماح القرينين فى لغو تربها واعتبار
 صبر وترها حرة بالترهب فلا تنسرق وعدم ذلك ثم ان اقتصار المصنف على استثناء السبعة
 المذكورة يفيد قتل الاجرام والحرائر وارباب الصنائع منهم وهو قول مصنف وهو خلاف المشهور
 من انهم لا يقتلون بل يوسرون كما هو قول ابن القاسم فى كتاب تجرد ابن الماجشون وابن وهب
 وابن حبيب وحكاها الشيخ عن مالك فائلا وهو الاحسن لان هؤلاء فى أهل دينهم كالمتضعفين كذا
 فى بن والظاهر انه خلاف لعل فى حال وان المدعى المصلحة بنظر الامام (قوله قيد الخ) أى
 ان عمل كون الشيخ القسنى وما بعده لا يقتلون ما لم يكن لهم رأى وتديبر فى الحرب لغوهم ولا قتلوا
 وانما لم يعتبر رأى المرأة لان الرأى فى ترك رايتها (قوله واذا لم يقتلوا ترك لهم الكفاية) أى واذا
 لم يقتلوا ولم يوسر وترك الخ لان ترك الكفاية انما هو ان لا يقتل ولا يوسر سواء كان لا يجوز اسره
 كالزاهب أو كان اسره جازما لكن ترك من غير اسر كالباقي وما ذكره من انه يترك لهم الكفاية ط
 أى لا كل ما لهم هو الا شهر عند ابن الحجاب وحاصله ان هؤلاء الذين لا يقتلون ولا يوسرون يترك

لهم ما يمتنعون منه كالبقرة والغنيمات والبغلة والخيل وما يقر بمعاشرهم وبقوتها الباقي أو يخرق
أو يحرق كاهرها المدونة وقيل يترك لهم أموالهم كلها وهو ضعيف (قوله وقدم سالم) أي
إن كان لهم مال (قوله وما سألهم) أي من مالهم (قوله واستغفروا لهم) ولا شيء يلزم من
صحة فارة ولادية لا فرق بين الراهب والراهبة وبين غيرهم من لا يقتل كما هو ظاهر الشارح وهو
مفسد النقل عن الساجي كافي ما في وما في خش من أن الراهب والراهبة يلزم قتلهم ما دبتهم إلا أهل
دينهم إلا أنهم حارن فهو خلاف النقل أنهما حاشية شيخنا الممدود (قوله إلا الراهب والراهبة)
أي فارة لا يجوز أسرهما إلا بهما حارن وأما غيرهما من المعتز والشيع والفقار والزمن والأعشى فانهم
وإن حرم قتلهم يجوز أسرهم ويجوز تركهم من غير قتل ومن غير أسر وحديث يترك لهم الكفاية
كلمر (قوله فليس على قاتله سوى الاستغفار) أي سواء قتله في غير جاد أو في جاد قبل أن
يدعو إلى الإسلام أو الجزية وسواء كان ذلك المقتول المذكوّر غير متمسك بكتاب أو كل قسم كتابك
ومنا يبيح خلافان قال بلزوم الدية لقائل هذا الأخير (قوله سوى الراهب والراهبة) أي
وأماهما فلا يجازان لأنهما لا يؤسران كما قال المصنف بعد الراهب والراهبة حارن (قوله والراهب
والراهبة المعتزلان بل رأى حارن) التقييد ببل رأى ناس بالراهب لما مر أن رأى المرأة غير معتز
لأن الرأي في ترك رأيها (قوله إن لم يكن غيرها وقد خيف منهم) ما ذكره من التقييد بالخوف فهو
غير صواب بل مذهب المدونة أنه إذا لم يكن غيرها فانهم يقتلون بها ولو لم يخف منهم على المسلمين
أن تركهم انظر بن (قوله أو كان فيهم مسلم لم يصرقوا بها) ظاهره أن خفنا عنهم ذلك كما لأن
الحاجب التوضيح هو المذهب خلافا للحنفي (قوله بناء على أن المبالغة راجعة للمسلمين) قيل الأولى
جعلها راجعة للعقوبة أي أنه إذا أمكن غير النار أن كان فيهم مسلم فانهم لا يقتلون بالنار ولو بسجن
وذلك لأنه إذا اجتمع الشرطان جاز قتلهم بالنار اتفاقا في السغن كالحصن فلا محل للمبالغة على السغن
وقد يقال المصنف لم يأت بلو التي رد الخلاف وإنما أتى بأن والمبالغة يكتفي في حجة بمجرد دفع التوهم
وقد توهم أن النار تنلف حتى الغازين في السغن (قوله وبالحصن عطف على مقدر) أي قوتلوا
في غير الحصن بقطع ماء وآلة وفي الحصن بغير تحريق الخ (قوله هذا كالتخصيص الخ) هذا غير
صواب لما علمت من أن قوله وبالحصن عطف على مقدر (قوله حال كونهم مع ذرية) أي فإن لم
يكن معهم ذرية جاز رميهم بالنار وتغريقهم فسي المواق الحصون إذا لم يكن فيها إلا المقاتلة أجاز
في المدونة أن يرموا بالنار (قوله مع ذرية) أي أو نساء ومن باب أولى إذا كان عندهم في الحصن
مسلم (قوله ما لم يخف منهم على المسلمين) أي والاقتلوا بما ذكر من النار والماء ولو كان
فهم الذرية والنساء والأسارى (قوله وأن تترسوا) أي الكفار لا يقيد كونهم في الحصن وقوله
ترسوا أي من غير قتال (قوله الخوف على المسلمين) أي من تركهم بغير قتال فيقتلون حينئذ
وقوله الخوف على المسلمين أي على جنسهم ولو واحدا (قوله أو عدوى) (قوله وأن تترسوا) مسلم
قوتلوا أي وأولى إذا تترسوا بأموال المسلمين فيقتلون ولا يتركوا وينبغي ضمان قيمته على من رماهم
قياسا على ما يرمي من السفينة للنجاة من الغرق يجامع أن كلات آلاف مال للنجاة قاله شيخنا (قوله
وأن خفنا على أنفسنا) أي جنس أنفسنا المتحقق في بعض الجيش (قوله إن لم يخف على أكثر
المسلمين) هذا شرط في عدم قصد الترس أي أن محل كونهم إذا تترسوا مسلم يقتلون ولا يقصد الترس
إذا لم يخف على أكثر المسلمين أي بأن لم يخف عليهم أصلا وخيف على أقل المسلمين أو على نصفهم فإن
خيف على أكثرهم جاز رمي الترس والمراد بالمسلمين هنا جماعة الجيش المتأهلين للكفر وذو المتترس

بهم وظاهره انه اذا خيف علم اكثر الجيش بجوزان برمي الترس ولو كان المسلمون المنترس بهم اكثر
من المهادين وهو كذلك كما قال شيخنا (قوله أي حرم علينا) ظاهره ولورومنا به اولا (قوله كذا
علموا) أي وهو لا ينتج المحرمة والذم في النوادر عن مالك الشكرامة ونحوه لابن يونس فعملها
المؤلف على التحريم (قوله بمشرك) المراد به مطلق الكافر لا خصوص من يشرك مع الله الهاء
آخر فهو من اطلاق الخاص وارادة العام (قوله لم يمنع على المعقد) أي كنهه وسماح بمجيء خلافه
لا يصح حيث قال بالمنع في هذه ايضا ثم انه على المعقد اذا اختلطوا بالمسلمين في طلائعهم وسراياهم
واذن لهم الامام واصابوا معاقبهم بينهم وبين المسلمين وما صاب المسلمين بخمس دون ما صابهم فان
خرجوا وحدهم فما صابوه فهو لهم ولا يخمس (قوله لا لخدمة) اللام بمعنى في أي الا اذا كانت
الاستعانة به في خدمة لنا فلا تحرم والمحرّم فما هو الاستعانة به في القتال (قوله اولهم حصن)
أي او حفر بئر أو ترأس أو لغم (قوله ما قابل الخ) أي وحيد ينفذ في شمل الجوز وكذا يقال فيما بعده
ولا بأس ان يرسل الكتاب لدار الحرب وفيه الآيات من القرآن القليلة والاحاديث ندعوهم بذلك
للاسلام كسبائي وقوله واراد الخ جواب عما اعترض به اللقاني وهو ان قوله وارسل مصحف يقتضي
ان ارسال مادونه كالجمل لا يحرم وهو يعارض مفهوم قوله الآتي فيما يجوز بيع كتاب فيه كالأية اذ
مفهومه انما زاد على الآية لا يجوز وحاصل الجواب ان مراد المصنف هنا بالمصنف ما قابل الكتاب
الذي فيه الآية ونحوها في شمل الجوز بدليل ما يأتي (قوله وسفريه لارضهم) أي مخافة ان يسقط
مناولا شرهه فيما خذونه فتتأله الاهانة (قوله الا في جيش من) راجع لما بعد الكاف وهو
المرأة المسلمة وأما المصنف فيحرم السفريه لارضهم مطلقا ولو كان الجيش آمنوا ذلك لان المرأة المسلمة
تدفع على نفسها عند فواتها والمصنف قد يسقط ولا يشعربه (قوله وحرم فرار) أي في الجهاد
مطلقا وان كان كفايا او عينا كما قرره شيخنا العدوي (قوله ان بلغ المسلمون النصف) أو فاذا
بلغ المسلمون نصف العدو فلا يجوز لهم الفرار ما لم يكن مدد الكفار حاصل ولا مدد للمسلمين (قوله
ولو كثر الكفار) أي ولو كان مددهم متصلا ولا مدد للمسلمين (قوله ما لم تختلف الخ) الحاصل انه متى
اختلفت كلمتهم جاز الفرار مطلقا ولو بلغوا اثني عشر الفا فان لم تختلف حرم الفرار ان بلغوا نصف العدو
فان كانوا اقل من نصفه جاز لهم الفرار ان لم يبلغوا اثني عشر الفا ولا فلا يجوز فليت من هذا ان قوله
ولم يبلغوا الخ قيد في المفهوم لا في المنطوق فيكونه قال وحرم فرار ان بلغ المسلمون النصف وجاز ان
نقصوا ولم يبلغوا الخ (قوله لا تحرفا) استثناء متصل باعتبار الصورة لانه صورة فرار ومنقطع نظرا
للمعقبة لان التحرف ليس فرارا في الحقيقة (قوله وهذا) أي جواز التحيز الى فئة بقتوى بها
(قوله وقرب المهازيل) أي بان يكون انخيازها الى فئة تخرج معها اموال وخرجوا من بلد والامير
مقيم في بلدة فلا يجوز لاجدال الفرار حتى ينخاز اليه كذا في ح وقوله وقرب المهازيل به أي ولم يكن
التحيز امير الجيش فامير الجيش لا يجوز له الفرار ولو على سبيل التحيز ولو أدى لهلاك نفسه وبقاء الجيش
من غير امير ما لم يفر جميع الجيش عنده لانه (قوله وحرم بعد القدرة عليهم) أي واما قبل
القدرة عليهم فيجوز لئان يقتلهم بأي وجهه من وجوه القتل ولم كان في ذلك الوجه تمثيل (قوله
والاجاز) أي والاجاز القتل بهم بعد القدرة عليهم (قوله وحمل رأس كافر) أي على ربح وقوله
لبداي نان سواء كان الهوى ما كنا فاهام لا وقوله اولى والى أي ولو كان في بلد القتال نفسها (قوله
واما في البلد) أي واما حملها في بلد القتال لا الهوى فهو جائز بخلاف البغاة فانه لا يجوز والظاهر ان
حمل حرمه حمل رأس المحرّب لئلا يدان ما لم يكن في ذلك مصلحة شرعية كما طعن ثنائ القلوب بالجزم

بجونه والاجازة فدخل للنبي رأس كعب بن الاشرف من خبير للدينة (قوله وحرم خيانة اسير)
 اى فيما امن عليه خاصة (قوله طائعا) اى بالايقان سواء كان الايقان مصرح به مثل ان
 يقال له امنك على مالنا او على كذا او كان غير مصرح به كما اذا اعطى الاسير ما يجنيه فلا يجوز له
 السرقة منه لعدم خبر اذ الامانة ان يفتك ان قلت الفرض انه اسير فكيف يتأتى منه طوع قلت
 يمكن ذلك فيمن اسرا بدأ فلما وصل لبلادهم احبوه واطلقوه وهواجهبته بلادهم لكثرته المأكول
 والمشارب (قوله بهدمنه) اى بان قال لهم عاهدتكم على اى لا اخونكم فى مالكم او على اى لا
 اهرب بعد ان قالوا له امنك على نفسك وعلى امواتنا (قوله او بلا عهد) اى او ائتمن على نفسه
 او على امواتهم من غير اخذ عهده منه على ذلك بان قالوا له امنك على نفسك او على امواتنا او على حرمنا
 واولادنا ولم يقل لهم عاهدتكم على اى لا اخون فى ذلك (قوله ولو بعين) اى اخذوه منه على ذلك
 بان قال لهم بعد ان امنوه مكرها والله لا اخونكم فى مالكم او والله لا اهرب وفى حاشية السيدان
 الاسير اذا عاهدكم على الندة لا يجب عليه الرجوع اذا عجز بل يسعى جهده ويوصله لهم الا ان
 يشترط عليه الرجوع وذكره لان فى وجوب الوفاء اذا اقترض القدامى حربي فانظره (قوله فله
 الهروب) فان تنازع الاسير ومن امنه هل وقع الائتمان على الطوع او الاكراه قاله قول الاسير
 قاله عجب (قوله لان جاءنا ثوبا) اى واتى بما سرق فلا يؤذّب (قوله ولو بعد القسم وتفرق المجيش)
 فيه نظر بل المحق انه ان جاءنا ثوبا قبل القسم فلا يؤذّب وان جاء بعده وبعد تفرق المجيش فانه يؤذّب
 ويتصدق بما اخذه لقول ابن رشد كما فى ح والتوضيح ومن تاب بعد القسم واقتراق المجيش اذ
 عند جمعهم قياسا على الشاهد يرجع بعد المحكم لان اقتراق المجيش كنفوذ المحكم بل هو اشد لقدرته
 على الغرم للمحكم عليه وعجزه عن ذلك فى المجيش اه بن (قوله وجاز اخذ محتاج) اى من المغنم
 قيل قسمه (قوله ما لم يمنع من ذلك) اى من الاخذ فان منعه الامام من الاخذ فلا يجوز له ان يأخذ
 لكن الذى فى المسدونة ولو نهاهم الامام ثم اضطروا اليه جاز لهم اخذها ولا عبرة بنهيه ابو الحسن
 لان الامام اذا ذاك عاص فلا يلتفت اليه اه بن (قوله ولم يكن الاخذ على وجه الغلول) حال من قول
 المصنف محتاج اى جاز اخذ محتاج حيث كان اخذها على وجه الاحتياج لان كان اخذها على وجه
 الغلول والحماية فلا يجوز له الاخذ (قوله معتادا) اى وما اذا كان غنم احرمة الملوكة فلا يجوز
 اخذها (قوله وان كان) اى المحتاج له نعم (قوله ان لم يحتج اليه اى وما اال احتاج اليه لهيئس عليه
 او ليحمله قرينة مثلا فلا يرده (قوله ليرد) ليست اللام لاتعليل لان العلة فى اخذها كالاتقاع ولا
 للمبرورة لان عاقبة اخذها ما ذكر وعبرته المترتبة عليه الانتفاع وانما هى بمعنى على كفاي قوله تعالى
 ويحزون للادقان فالعنى واخذها ما ذكر على ان يرده تأمل (قوله اى ان جواز ما ذكر) اى اخذ
 ما ذكر من الثوب والسلاح والمداية (قوله عما بعد الكاف وما قبلها) فيه نظر بل يتعين صرفه
 لما قبل الكاف فقط دون ما بعدها لانه يرد بعينه كالدابة والثوب والسلاح ولا معنى للقله والكثرة
 فيما يرد بعينه وهو ظاهر اه بن (قوله فان تعذر رد ما اخذها) اى سواء كان اخذها ليرده ام لا خلافا
 لما فى عنى اه بن (قوله بعد انراج المحسن) الذى فى التوضيح انه يتصدق بجميعه واختار
 شيخنا ما قاله الشارح وقوله على المشهور تعلق بقرينة تصديق به كله ومقابل قول ابن المواز انه
 يتصدق منه حتى يبقى اليسير فاذا صار الباقي يسيرا جاز لذلك الاخذ كله كالمال كان الباقي بعد
 الحاجة يسيرا من اول الامر (قوله بل وتجاوزا بئداء) هذا هو المواب كما عبر به ابن الحجاج
 خلافا لظاهر المؤلف من كراهته ابتداء موضيه بعد الوقوع وعليه مثنى ت (قوله ولو بقتاضه)

اى وكذا تفتى لهم بالمبادلة مع غيرهم وتجوز ابدان ان سلمت من الزباني هديه والامانة لان
 الزباني هديه متفرقة في ايديهم ان شرفه المازرى لو كان ادهم ما من غير الجحش منع الزباني
 قال شيخنا والظاهر جواز اجتماع الزباني والاسماء لانها ليست معاوضة حقيقية ثم ان محل
 جواز التفاضل فيما بين الغزاة المتعاقبة في المبادلة من منصف واحتيج لغيره وامان لم يكن
 عند كل واحد الان يحتاج اليه فلا يجوز ان الزباني يمنع وهذا قيد الجواز لو احسن في شرح المدونة
 واعتمد الشيخ اجدوع وقيد به كلام المصنف بتمديد سابق وظاهر كلام ابن عبد السلام عدم اعتماده
 وتبعه في التوضيح اهـ بن (قوله قبل القيم) متمنى بقوله جاز لهم المبادلة (قوله ويبدلهم
 الخ) اى انه اذا سلمه وجب عليه حد كزنى او سرقة او قتل او ضرب خمر من احد سواء كان من الجحش او كان
 اسيرا او من اسلم فانه يجب اقامه الحد عليه ببدلهم ولا يؤخر حتى يرجع ابلدنا والظاهر انه اذا خيف
 من اقامة الحد ببدلهم فصول مفسدة فانه يؤخر ذلك الرجوع لبلدنا سيما ان خيف عظامه اقاله
 شيخنا (قوله ورجيت) اى قبل التخريب والقطع والجملة حاوية (قوله والمذهب ما قدمنا)
 اذ هو وجوب التخريب وما معه اذا كان فيه انكسار ولم يرج بقاء الشجر والزروع والثمار لبلدنا وما
 قاله ابن رشد من ان التدب فهو ضعيف (قوله وان كان المنصف لا يفيد) اى لا يفيد ما قلناه من
 الوجوب لانه انما تعرض أولا لمدور في الجواز وما ذكره الشارح من حمل قول المصنف والظاهر
 انه مندوب كعكسه على المحالة التي يجب فيها التخريب والتي يجب فيها الابقاء هو الصواب لان نص
 ابن رشد انما هو فيها وما وان كان المول عليه الوجوب وما وقع في بعض الشراح من حمل قول
 المصنف والظاهر انه مندوب على الصورة الثانية من محور في الجواز وحمل قوله كعكسه على
 الصورة الاولى منهم ما غير صواب كما قال شيخنا وذكره في البدرا ايضا (قوله ووطه اسير) اذ بدار
 الحرب (قوله ان ايقن انه مسلم من وطه الكافر) فان لم يتقرر ذلك بان شك او ظن في وطه الكافر
 لهم بان غاب عنهم فلا يجوز له وطه الا بعد ان يستبرأ لا تسبق في المرأة في دعواها عدم وطه
 الكافر لها عند الغيبة عليها وقول الشارح ان ايقن انه مسلم مثل ثبوت السلامة على سلامتهما
 من وطه الساني فيجوز وطههما من غير احتياج لاستبراه على الظاهر كما قال شيخنا (قوله والا فهو)
 اى وطه الا بيزوجه وجمته ارامته بدار الحرب مكرهه (قوله وذبح حيوان الخ) قال في التوضيح اذا
 عجز المسلمون عن حمل مال الكفار او عجز على بعض متاعهم فانهم يتلفونه لئلا يتفجع به العدو واه
 الحيوان وغيره على المشهور المعروف ثم قال وعلى المشهور فاختلف ماذا يتلف به الحيوان فقال
 المصريون من اصحاب مالك تعرق او تذبح او يجهز عليها وقال المدينيون يجهز عليها وكروها ان
 تعرق او تذبح اهـ ومثله للباحي وابي الحسن وابن عبد السلام وبه تعلم ان المصنف هنا درج على قول
 المصريين وهو مذهب المدرسة واروا في كلامه بمعنى او لا وناسا كافي كلام التوضيح وغيره
 اذ ليس المراد اجتماع الثلاثة او اثنين منها اذ لم ار من قال ذلك ولا معنى له ح وحيث قد قول بعض
 الشراح واجهه عليه فبق عرقته غير صواب اذ لو كان يجهز عليه فما ثلثه عرقته فالجح بينهما
 عبث والصواب ان معناه ويجوز الاجهاز عليه فهو عطف على ذبح وان كان تغييره الاسلوب يشعر
 بما قالوه لكن يتعين ما قبله السابق النقل اهـ بن (قوله فداخ) فيه انه يصير مكرامع
 الاجهاز عليه فالجح ان المراد بالذبح الذرعي (قوله ولم يقصد الخ) جملة حاوية (قوله فيجوز)
 اى اتفاقا قلت او كثر (قوله وكراهته الخ) اى والفرض انها كثيرة والحاصل ان الصور اربع ان
 قصد بالثلاثة اخذ عليها كان اتلافها جائزا اتفاقا قلت او كثر وان لم يقصد اخذ عليها فان قلت

كره اتلافها اتفاقا وان كثرت فروا بين مجواز اتلافها او كراهته والصورة الاخيرة هي صورة المصنف
 (قوله بعد اتلافه) أي بالاجهاز عليه أو العرقبة أو الذبح وقوله ان أكلوا الميتة أي ان استعملوا
 أكلها ولو ظنا بالسلامة وانه فان كانوا لا يستعملون أكل الميتة لم يطالب القريب في هذه الحالة وان
 كان جائزا والظاهر لم يطالب بغيره مطلقا سواء استعملوا أكل الميتة ام لا لاحتمال أكلهم له حال
 الضرورة (قوله وقال الشيخ الخ) هذا جامع بين القولين (قوله بان يجعل الامام ديوانا) أي
 كان يجعل ديوانا يكتب فيه أسماء العساكر المصرية أو الشامية أو الحامية الخ وما لكل واحد من
 العطاء الذي يجعله له من بيت المال (قوله بعطاء) أي بسبب عطاء (قوله اسم للدخول الخ) أي
 كالدخول الذي يكتب فيه أسماء عساكر مصر وجزيرة مصر والذين يخرجون الى الجهاد بعطاء أي جامكية
 من بيت المال فانهم انواع عذب وانكشارية وجابية وشيعة ومنقرة وجراكسة واسباهية
 وقد صكت بذلك الدفتر أسماء جند كل نوع مما ذكر وما لكل واحد من الجامكية واهل العلم انه
 لا يجوز لاحد من العسكر ان يأخذ من الجامكية الا بقدر حاجته المتأداة لامثاله واما اخذ زيادة
 عنها فيجوز لغيره من بيت تدريس ونحوه فيجوز ان هو من اهل العلم وقام بشرط الواقف اخذ ولو
 كان غنيا لان قصد الدار عطاء للثمن بالعلم وان كان غنيادون الديوان كذا في حق وتعبه
 شيخنا وغيره بان الحق ان للعسكر الاخذ من جعل الديوان ولو كانوا أغنياء تأمل (قوله وجاز جعل
 من قاعد) يعني انه اذا عين الامام طائفة للجهاد أو اراد احدهم ان يجعل جعله لمن يخرج بدلا عنه
 فانه يجوز بشرط اربعة ذكر المصنف منها واحدا وذكر الشارح ثلاثة (قوله هو عطاء الجماعل)
 أي جامكته التي يأخذها من الديوان (قوله أو قدرامينا) سواء كان قدر عطاءه من الديوان
 أو أقل أو أكثر (قوله ان كان ديوان) وذلك لان الاصل منع هذه الاجارة لمكونها اجارة
 بمجولة العمل اذا يدري هل يقع لقاء ام لا ولا كم مدة اللقاء وانما اجبرت اذا كان من ديوان واحد
 لان على كل واحد منهم ما على الآخر فخرج الجوعول له كانه لم يكن لاجل الجمل ولا نه بما خرج
 ورعا بما يخرج (قوله واهل الشام اهل ديوان) أي وان اختلفت انواعهم لانكشارية وغيرهم
 (قوله ويشترط ايضا) أي في جواز دفع الجمل عن القاعد من يخرج بدلا عنه ان تكون المحرجة
 أي للجهاد بدلا عنه التي يجاهله عاهل واحدة كاجاءك بكذا على ان يخرج بدلا عنه في هذه السنة
 واما لو تعاقد معه على انه كلما حصل الخروج للجهاد يخرج نائب عنه فلا يجوز اقوة الغير فامراد
 بالمحرجة المرة من الخروج للجهاد (قوله ولم عين الامام شخص الخارج) الاولى
 شخص القاعد أي وانما عينه بالوصف كان يقول الامام أو نائبه يخرج من الجاهل بشيعة معمر أو من
 الانكشارية مائة فيجوز لواحد منهم قبل تعيينه بالشخص ان يجعل لنفسه بدلا وية مدو كان يقول
 الامام يخرج احساب فلان أو اهل أنوبة الصيفية أو الشتوية فيجوز لواحد منهم ان يستنيب فان
 عينه الامام بالشخص فظاهر المدونة جواز الاستنابة وقال التوسمي انما يجوز باذن الامام (قوله
 وان يكون الجمل) أي دفعه للخارج بدلا عنه عند حضور المحرجة أي في تصرف الجامكية لاهل
 الديوان (قوله والسهم) أي من الغنم وبما رفع صوت مرابط بالتكبير فظاهر المصنف كان المرابط
 واحدا أو جماعة كان التكبير عقب الدلالة والذی في المدخل ان هذا اذا كان المرابط جماعة
 وكان التكبير عقب الصلاة فان كان واحدا كره رفع صوته بالتكبير وحينئذ فينبغي ان يرفع بكلام
 المصنف بما اذا كان المرابط جماعة وكان التكبير عقب الصلاة (قوله في حرسهم) أي في اماكن
 حرسهم (قوله وكذا التمايل) أي ان مثل التكبير في ندب رفع الصوت التمايل والتسليم

الواقع عقب الصلاة (قوله أي من الجماعة) هذا راجع لقول المصنف ورفع صوت مرابطا لتكبير
وإسمائه من التسبيح والتكبير (قوله والسرى غير ذلك) أي في غير ما ذكر من تكبير المراتب والعبد
والتلبية وتسبيح الجماعة وتليها بعد الصلاة أفضل أي من المجهر وأما ما ذكرنا في المجهر فبه أفضل
أي حينئذ فالجواز هنا برحمانية على الصواب لا بمرجوحية خلافا لعبي (قوله ووجب) أي
إسرار المراتب بالتكبير وإسرار الجماعة بالتسبيح (قوله وجاز قتل عين) أي كافر قال سمعون مالم
بر الامام استرقاقه وهو مشكل لأن استرقاقه لا يدفع اذنيته تأمل (قوله وان آمن) أي هذا اذ لم
يؤمن بأن دخل بلادنا بلا أمان مستغنيا وصار علينا بل وان آمن (قوله ولا يجوز عقد عليه) أي
لا يجوز عقد الامان على المتحسس فغير عليه لوصف الشخص (قوله وجاز قبول الامام) أي
في حالة الجهاد وقيام الحرب (قوله لان ضعهوا الخ) أي فلا تقبل حينئذ لكن مع العمل بما قصده
والا فلا مانع من قبولها كذا قرر شيخنا (قوله وهي له الخ) حاصل صور هذه المسئلة ستة عشر
لأن المهدي اما الطاغية أو بعض جنده وفي كل امالة قرابة او لا وفي كل اما قبل دخول بلده أو بعده
فهذه ثمانية والمهدي له اما الامام أو بعض جنده فان كانت الهدية للامام من غير الطاغية فهي
للامام ان كانت لكقرابة كانت قبل دخول بلد العدو أو بعد دخوله وان كانت لغير قرابة فان كانت
قبل دخول بلدهم ففي وان كانت بعد فغنيمة فهذه اربعة وان كانت للامام من الطاغية فان كانت
قبل دخول بلدهم ففي وان كانت بعد فغنيمة وسواء كانت لقرابة ام لا فهذه اربعة ايضا فالجسلة
ثمانية وان كانت الهدية لغير الامام فهي له سواء كانت من الطاغية أو من غيره لكقرابة او لا بعد
دخول بلدهم أو قبله فهذه ثمانية ايضا (قوله واعانص على ما ذكر) أي على جواز قتال من ذكر
دون غيرهم مع غيرهم كالجبهة والقط والزنج كذلك يجوز قتالهم أيضا (قوله لم يحول على
الارشاد) أي ان الامر في الحديث محمول على الارشاد اما هو الافضل في ذلك الوقت لانه لا وجوب
كاقيموا الصلاة ولا الاطاعة نحو كونوا هجرة أو حديدا فالذي عليه الصلاة والسلام ارشادنا ولنا
على انه يجوز ان ان تترك مقاتلتهم وتستغل بمقاتلة غيرهم في ذلك الزمان لكونه اولى لقوة ذلك الغير من
غير ان يكون ذلك الترك واجبا على من اذا كان ترك مقاتلتهم جائزا كان قتالهم جائزا كما افاده المصنف
فلا معارضة بين كلام المصنف والحديث (قوله وان كان النوب غيرهم في الاصل) أي لان النوب
في الاصل للمصنف من السودان (قوله لموانقته الحديث) أي وللاجماع على جواز قتال الروم فلا
وجه لذكرهم بخلاف الحبشة فقد قيل يمنع قتالهم هم والترك تنبيه الروم اولاد الروم بن عيص بن
اسحاق بن ابراهيم بن عوا بآبهم وهم الذين تسميهم اهل هذه البلاد بالافرنج وهم فرق كثيرة
كالافرنج والغزنيس ودبره ونيسه وموسقه وغير ذلك وأما الترك فهم جيل من الناس لا كتاب لهم
من اولاد ايفان بن نوح تركوا من بأجوج ومأجوج خلف السد لا يكادون يفقهون قولنا تولدنا منهم
من الفارسي مع شيء من العربي (قوله والمراد) أي بالاحتجاج عليهم بالقرآن تلاوته عليهم أي
لعلهم يرجعون (قوله والا حرم) ظاهره ولو كان الاحتجاج به عليهم مع الريب نافعا وهو الصواب
كما في بن خلافا لما في عبيق من الجواز حينئذ (قوله على الاظهر) راجع لقوله واقدام الرجل كما
يفيده نقل المواق الى الشرط كما هو مذهبنا (قوله وان نطن الخ) عطف على قوله
ان لم يكن والحاصل انه جواز اقدام الواحد على الكثير بقدر ما يرى ان يكون قصده اعلان كلمة الله
وان نطن تأثيره فيهم والظاهر ان الشرط الاول للكمال لما يأتي من جواز الاختيار في الحرب ففهو مذهبنا
الكرامة فقط خلافا لما يفيد كلامه خش من الحرة كذا قرر شيخنا واعلم انه اذا علم اوطن

تأثيره فيهم جازله الاقدام ولوعلم ذهاب نفسه كفى عبق ومقابل الاظهر مما قاله بعضهم من المنع لقوله تعالى ولا تأتوا بأبدىكم الى التهلكة (قوله من سبب الخ) انما قدر الشارح سبب لان الموت لا تعد فيه والتعدد انما هو في اسبابه

ومن لم يمت بالسيف مات بغيره * تعددت الاسباب والموت واحد

(قوله وان طرح نفسه في البحر هلك) أى فيجوز له طرح نفسه في البحر وهذا هو المشهور ومقابل له ما في كتاب محمد بن مكرم من عدم الجواز وفرض المسئلة استواء الامر بين أى يعلم انه ان مكث مات حالا وان ربح نفسه في البحر مات حالا وأما ان علم انه ان ترك البحر مكث حيا ولو لدرجة أو ظن ذلك أو شك فيه وان مكث مات حالا وجب عليه النزول في البحر وهو معنى قول المصنف ووجب ان ربحى حياته الخ (قوله ووجب الانتقال) أى من سبب الموت لسبب آخر وقوله ان ربحى به أى بالانتقال بمعنى الانتقال اليه ولو كان المراد على جهة الشك (قوله ويحسب) أى قيمة الاسير المقتول من رأس الغنمية أى وحينئذ فيضيع على الجميع (قوله بأن يترك سيدهم) أى بجانان من غير اخذ شئ منهم لا عاجلا ولا اجلا (قوله ويحسب) أى من من عليه الامام واعتقه من الخمس الذى لبيت المال (قوله أو فداء من الخمس الخ) أى انه اما ان يحصل الفداء بمال يأخذ منهم ويضمه للغنمية أو يحصل الفداء بمرد الاسرى الذين عندهم وحينئذ فيحسب القدر الذى يثقل به الاسرى من عندهم من الخمس (قوله ويحسب المضروب عليهم أى ويحسب قيمة الاسرى الذين ضربت عليهم الجزية من الخمس أيضا والجزية التى تؤخذ منهم كل عام محلها بيت المال وما ذكره الشارح من ان هذه الثلاثة تحسب من الخمس هو ما نقله ح عن النخعي والذى لابن رشد ان الثلاثة تحسب من رأس المال انظر بن (قوله وأما رقه) أى رقة الحمل (قوله فخر أى وحينئذ فلا ملك لاحد عليه لاسبابي امه ولا غيره) (قوله يولد الخ) أى كان ذلك الامام حين اعطى الامان للعربى في بلد من بلاد أو كان في بلد من بلاد سلطان آخر من المسلمين (قوله أمته) أى امن الامام المحررى (قوله او غيره) أى كنفسه واهله (قوله أو هدد بمحصور) أى وءا كان الامان بعد الفتح أو قبله (قوله كالبارز) أى فاذا برز للبدان واحدا من شجعان المسلمين وطلب ان قريته فلان الكافر يبرز له فقال ذلك الكافر بشرط ان تنقذ الاما مشين أو راكبين على خيل أو ابل أو ثقات لا بالسيف والرمح فيجب على المسلم ان يوفى لقرنه بما شرطه عليه فان خيف على المسلم المبادر للقتل من قرنه الكافر فتقبل الباسجى عن ابن القاسم وسحقون ان المسلم لا يعان بوجه لاجل الشرط وقال اشهب وابن حبيب يجوز اعانة المسلم ودفع المشرك عنه بغير القتل لان مبارزته عهد على ان لا يقتله الامن بارزة قال المواق وهذا هو الذى يحب به الفتوى الا ترى ان العليم المكافئ لو اراد ان يأسره لوجب عليه انقاذ منه فان لم يمكن دفعه الا بالقتل قتل كافى البساطى (قوله بكسر الغاف أى وجمعه اقرا ن وقوله المكافئ أى المماثل فى الشجاعة أى او العلم او البطش والقتال واما الذى يقارنك فى سنك فهو قرن بالفتح وقرين وجمعه قرناء كما فى المشارق (قوله قتل الامين فقط) أى ذلة الامان لمبارزة يقتاتلان حتى يحصل ما يريد الله لان مبارزته عهد على انه لا يقتله الامن بارزة فان جهل الحال ولم يعلم هل اخانه باذن او بغير اذن حمل على الاذن ان دلت القرينة عليه كما اذا راطنه بلسانه ولم يعلم ما يقول فخاف فى عقب ذلك والا فلا اصل لعدم الاذن (قوله واجبر والى اهل الحصن الخ) أى انه اذا حاصر الجيش حصنا واراد اقل من فيه فقال اهل الحصن ننزل لكم منه على حكم فلان او راضين بحكم فلان فيما الذى هو من جملة الجيش فلا يجوز للامام ان يراهم من الحصن والقاعة على حكم غيره بل على حكمه ثم اذا كانوا مترجين ان فلانا يحكم فيهم يحكم هين كفداء فلما نزلوا حكم فيهم بالقتل والاسر

لمسار آء من المصلحة اجبر و اعلى ذلك المحكم ولا عبرة بقولهم بعد نزولهم وحكم فلان فيهم لانرضى بحكمه
لا نسا كائظ انه راف بنا فوجدناه ليس كذلك (قوله او من قدم الخ) اى فاذا قدم بلادنا حريون
بتجارة وطلبوا الدخول بآمان وقالوا نرضى بحكمكم به علينا فلان من اخذنا من رضيه من الاموال التى
بايدينا فاذا دخلوا وقال حكمت بالعشر فاقبوا من ذلك فانهم يجبرون على ما حكم به فلان من اخذ العشر
او غيره (قوله كذا قيل) اى وفيه نظر بل هو غير صحيح اذ الله لا يبدى من فى كل حاكم
وهى لا تجزأ فلا يصح كونه عدلا فيما حكموه به دون غيره سواء كان الحاكم عاما او خاصا والصواب
ان المراد عدل الشهادة وهو المحر الذي كرا البالغ العاقل السالم من الفسق انظر بن (قوله كذا من
غيره) اى فاذا امن غير الامام اقلما اوجب نظرا الامام فى ذلك فان كان صوابا امضاء والارء ونولى المحكم
بنفسه وذلك لان تامين الاقليم من خصائص الامام (قوله وان لم يكن احدا الاقليم السبعة) اى
التي هى الهند والحجاز ومصر وبابل وازوم والترك وياجوج وماجوج والصين واما المغرب والشام فمن
مصر يدايل اتحاد الديرة والمديقات والين والمحشة من الحجاز وكل اقليم من هذه الاقاليم سبعة مائة فرسخ
فى مثلها من غير ان يحسب من ذلك جبل ولا وادوا البحر الاعظم محيط بذلك ومحيط به جبل قاف (قوله
الاولى حذفه) هذا اذا جعل مؤمن مأخوذا من الامان او من التامين وهو غير متعين لمجواز ان يكون
مأخوذا من الامان فيكون قوله لا ذميا محترزا وهو مطع على من مؤمن لانه واقع فى محل المحال
(قوله تاويلان) سببه ما قول المدونة قال مالك امان المرأة جائز ان القاسم وكذا عندى امان العبد
والصبي اذا كان الصبي يعقل الامان وقال ابن المساجشون ينظر فيه الامام بالا جته ادين بونس جعل
عبد الوهاب قول ابن المساجشون خلافا وجهه فيه وفاقا فقوله امانها جائز ان المجوز بعد الوقوع
لا باحة الاقدام عليه ابتداء (قوله ولو خارجا على الامام الخ) المحاصل ان من كذبت فيه ستة شروط
وهى الاسلام والعقل والبلوغ والحرية وعدم الخوف منه - اذا اعطى امانا كان
كامنا الامام فى المجواز ابتداء ولا يتعقب ولو كان خديسا لا يسأل عنه اذا غاب ولا يشاور ان حضر
ولو كان خارجا على الامام فان وقع الامان من صبي مميز او رقيق او اثنى ففيه الخلاف وان صدر من
كافر او من غير مميز ومن خائف منهم كان غير منقدا اتفاقا (قوله وانما الخلاف فى الصغير) اى
فى جواز ابتداء وعدم - وازا ابتداء بل ان امضاء الامام مضى وان رء رد (قوله اذا امضاء) هذا
شرط فيما يحتاج لامضاء كامين المرأة والعبد والصبي له دحضهم على اعدائهم والسابقين
وكامين الذكرا كرا البالغ اقلما امانا من الذكرا البالغ المسلم العدد المحصور فانه يسقط به القتل
ولا يتوقف على امضاء الامام لانه ماضى فى نفسه (قوله ولو بعد الفتح) واولى بعد الاشراف على فتح
الحصن وهذا قول ابن القاسم وابن المواز ورد المصنف بل هو على ما قاله سحنون لا يجوز لمؤمنه قتله ويجوز
لغيره لعدم صحة امانه بالنسبة لغير مؤمنه فحمل الخلاف فى سقوط القتل بالتامين بعد الفتح اتفاقا هو
بالنسبة لغير المؤمن واما هو فليس له اتفاقا كذا فى التوضيح وح ومقتضى نقل المؤلف عن
ابن شبران محل الخلاف فى تامين غير الامام بعد الفتح واما تامين الامام فانه يسقط به القتل اتفاقا
بالنسبة للامام وان غيره اه بن (قوله ان وقع) اى الامان قبله اى قبل الفتح وان قصد الخ
كفقتناهم المصنف وحققنا ان مقتضى فظنوا ذلك امانا ومنه ككون هذا امانا به بهم دمه وماله
لكن بخير الامام بين امضاء وردد لمانه وبهذا يجمع بين ما فى التوضيح من اشتراط قصد الامان
وبين ما فى المواق من عدم اشتراطه فحمل ما فى التوضيح على الامان المنقذ الذى لا يرد وما
فى المواق على ما يشمل تغيير الامام اه بن (قوله بخلاف الامام) اى فانه يثبت الامان بقوله

كنت أمتهم (قوله بأن فيه كان مصلحة واستوث الخ) فالشرط في لزوم الامان عدم الضرر
لا وجود المصلحة (قوله فان اضر بالمسلمين) اى كمالوا من جابوسا واطليعة او من فيه مضرة
(قوله من غير اشارة) اى او باشارة لم يقصد بها المؤمن الامان كما في بن (قوله او خطاب
حر يا بكلام الخ) كقول المسلم رئيس مركب العدو ارج قلعتك واخصص منهم بالفارسية مترس
اى لا تخف فظنوا ذلك امانا (قوله او جهل اسلامه) هذا احد قولين ابن القاسم واختاره ابن
المواز والقول الاخر انهم في واختاره الخمي انظر ح اه بن (قوله وجهل امضاه) اى حكم امضاه
وهو عدم اللزوم وقوله فلا يضى اى ولا يعذر بذلك الجهل (قوله او رد له) اى لا تختبر اى ان
الامام يخبر بين امضاه او رد الى المحل الذى كان فيه قبل التمامين سواء كان يأمن فيه أو يخاف
فيه فلا تعرض له في حال مكثه عندنا ولو طالت اقامته ولا في حال توجهه الى المكان الذى كان فيه
(قوله او اخذ بينهما) ما ذكره المصنف من انه يرد في هذه المسألة احد قولين وقيل انه يخبر فيه
الامام ويرى فيه رايه كما في ح ومحل هذا الخلاف اذا اخذ بحد ثمان بحبيشه والاخير فيه الامام بانفاق
انظر التوضيح (قوله وان قامت قرينة على صدقه) اى كعدم وجود سلاح معه وقوله أو
كذبه اى كوجوده معه وقوله فعليه العمل اى في المسائل الثلاث (قوله فعلى امانه الاول) اى
وله بعد رده نزوله الى مكانه الذى كان به قبل السفر وليس للامام ان يلزمه الذهاب لانه على امانه
(قوله فان رجع الخ) نص ابن عرفة ولو رجع بعد بلوغه مأمنه ففي حل اخذه وتخيير الامام
في انزاله آمن او رده نالهما ان رجع اختيار الاول للصقلى عن ابن حبيب عن ابن الماجشون والثاني
لحماد والثالث لابن حبيب عن عبد الملك (قوله وقيل ان رجع اختيارا) اى اخذ فإيا والارد الامام
لأمانه (قوله وانزاله) اى عندنا بأمان (قوله وان مات عندنا الخ) الذى يدل عليه كلام ابن
عرفة ان الصور اربع لان المحرم امان بموت عندنا وامان بموت في بلاد ويكون له مال عندنا نحو
وديعة وامان يوسر وامان يقتل في معركة فأشار المصنف الى الاولى بقوله وان مات عندنا الخ مع قوله
والا ارسل مع ديتة وأشار الثانية بقوله ولقاتله ان اسرفه وقسم لما قبله ولما بعده فلا يتوهم رجوعه
لحماد خلافا لتوهمه عقب عن شيخه وتبعهما الشارح وأشار للارابعة بقوله وهل ان قتل في معركة
قولان هذا تحقيق كلام المصنف وبه تبين لمافي كلام عقب من التحلل وتبعه الشارح قال ابن عرفة
الاصح نقل عن محمد عن ابن القاسم واصبغ حكم ماله عندنا في موته ببلاده كونه عندنا وماله في موته بعد
اسره من اسره ولو قتل في معركة ففي كونه لو ارثه أو فبا لا يخمس نقلا الصقلى عن محمد وابن حبيب مع
نقله عن ابن القاسم واصبغ اه وبه تعلم ان المراد بقوله كونه ببلاده المال المتروك عندنا لا خصوص
الوديعة العرفية (قوله ولم يدخل على التجهيز) اى لم يدخل على انه يقضى حاجته ثم يذهب لبلاده
(قوله وطالت اقامته فيهما) اى في هذه الصور الخمس يكون ماله وديتة فإما (قوله فانه) اى
مع ماله يكون لمن اسره اذ لم يقتل وقوله وماله لمن قتله اى اذا قتل (قوله اى أو لم يقتل) اى
أوحارب واسر ولم يقتل بل مات خفف انفعه فإله لمن اسره (قوله فلا يفهم للقتل) الا انه اذا لم
يقتل بل مات خفف انفعه فإله لا اسره وان قتل فإله لقاتله (قوله وكان الاولى تأخير هـ ذاعن
قوله الخ) اى بحيث يقول وان مات عندنا خاله في ان لم يكن معه وارث ولم يدخل على التجهيز والا ارسل
مع ديتة لو ارثه كونه ببلاده وهل وان قتل في معركة أو في قولان ولقاتله ان اسر ثم قتل (قوله
لانها جارية الخ) اى فسكانه قال وان مات عندنا فإله في ان لم يكن معه وارث ولم يدخل على

التجهيز مالم يوسر حيا ثم يموت والا كان ماله لا سره وان دخل على التجهيز ارسل ماله لواثرته مالم يوسر حيا
 ثم يموت والا كان ماله لا سره ووديعته ترسل لواثرته مالم يوسر عندنا ويموت والا كانت لا سره هذا
 حاصل كلام الشارح وقد علمت ان الصواب ان قوله واقفاته ان اسرتم قتل ليس راجعا لما قبله
 ولا لما بعده بل هو كلام مستقل على حدة (قوله ولم تطل اقامته) أى ومات عندنا (قوله او
 في معركة) الصواب حذف ذلك اذ لا دية له ان قتل في معركة اه بن (قوله لواثرته) فان لم يكن له
 وارث في بلده ارسل لاساقفة منهم من اهل دينه (قوله وهل مطلقا الخ) أى وهل يرسل ماله
 ووديعته لواثرته حيث دخل على التجهيز ومات عندنا وان قتل في معركة فهذا راجع لقوله والا ارسل
 ماله لواثرته ولقوله كوديعته قاله قولان لا يختصان بالوديعة العرفية كما زعمه عبق بل موضوعهما
 المال المتروك عندنا مائة كما تقدم عن ابن عرفة ومن فرضه ما في الوديعة كافي التوضيح وغيره
 فانظروا ان مرادهم بالمال المستودع المتروك عند المسلمين كما يؤخذ من كلامهم لخصوص
 الوديعة العرفية اه بن (قوله اوهى في هذه الحالة فئ) ظاهره ان الضمير للوديعة والاولى
 اوهما أى المال والوديعة الان يقال اراد بالوديعة المال المتروك عند المسلمين لخصوص الوديعة
 العرفية (قوله ولم تطل اقامته) أى لم مات عندنا بقرب دخوله عندنا ورجع بلده ومات
 فيها (قوله فان طالت) أى ومات عندنا (قوله ووديعته كذلك) أى تكون لا سره
 يختص بها ان لم يكن جيشا ولا مستندا اليه والاختصاص (قوله ولو قدم حربى بأمان الخ) أى
 وأما لو دخلوا بلادنا بالقهر ونهبوا ممتلكاتهم وادوا بهما فيها فلا يجوز الشراء منهم وهى باقية على ملك
 اربابها فلم يأخذها من اشتراها بقصد التملك بجانا وأمان اشتراها بقصد القدر بها فلا حسن
 أخذها بالقدر لان بلاد الاسلام لا تصير دار حرب بأخذ الكفار لها بالقهر مادامت شعائر الاسلام
 قائمة فيها (قوله اشترا سلعة) أى من المحرم الذى دخل بها بلادنا بأمان (قوله اولان بشرنا
 بغوتها على المالك) هذا التعليل هو الظاهر وأما ما قبله فى أى ايضا فيما اذا كان المشتري هو المالك
 مع انه لا يكره له شرائها واذا رده ابو الحسن انظر بن (قوله ويبيعهم لها) أى بعد دخولهم بها بلادنا
 بأمان وأما ما له اخذوه من بلادنا فهو وهبوه فيها فلا يملكه الموهوب له ولا يفوت على مالكها بالهبة ثم
 ان ظاهر المسنف ان كراهة فى قبول الهبة كالشراء والا كان يقول وكراهة لغير المالك اشترا سلعة
 واتيانها أى قبولها بعضهم سوى بينهم ما فى الكراهة وبالحجة قالوا شبه ذات خلاف والتعليل
 الذى فى كراهة الشراء موجه ودفى الهبة قاله شيخنا (قوله اولانه أى المحرمى) (قوله لا أحرار مسلمون
 قدموا بهم) سواء كانوا ذكورا واناثا فلا ينزع منهم جبراء عليهم لا بالقيمة ولا بدونها ولا بمنعهم من
 الرجوع بهم لبلادهم كالا ينزع منهم شئ من اموال المسلمين التى قدموا بها عندنا بأمان وقد كانوا
 اخذوها غصباً بالسرقة كالمروءات والاسرة كالمروءات والاسرة كالمروءات والاسرة كالمروءات والاسرة
 نزعهم منهم قبل ان يذهبوا به لبلادهم فانه ينزع منهم لان بلاد الاسلام لا تصير دار حرب بمجرد
 اسقلائهم عليها بل حتى تنقطع اقامة شعائر الاسلام عنها وامام ادمت شعائر الاسلام او غالبها قائمة
 فيها فلا تصير دار حرب (قوله والقول الآخر) يعنى لابن القاسم وهذا التعريفه نظر
 فان هذا القول لغير ابن القاسم من اصحاب مالك وأما قول ابن القاسم الآخر فوهان ينزع منهم
 بالقيمة الاناث دون الذكور هكذا فى التوضيح والمواق اه بن (قوله انهم ينزعون منهم
 جبرا) أى سواء كانوا ذكورا واناثا (قوله وملك باسمه لاه غير المحرم المسلم) أى سواء قدم البنا
 فى حال كفره بأمان او لم يقدم حال كفره لكن قدم حال اسلامه وأما اذا سلم وأقام بلده

فسيأتي في آخر الباب في قول المصنف وماله وولده الخ فنقول نحن قدم بأمان أو أقام ببلده غير ظاهر
 اهـ بن لانه يقتضى انه اذا اقدم بذلك حال اسلامه لا يملكه وليس كذلك ولانه اذا اقام ببلده فله
 حكم آخر وليس له هذا الحكم (قوله وغيرهما) أى غير الرقيق والذى من انواع العروض
 كالكاتب والسلاح والاول والادامك ماذ كبريا سلامه جاز الشراء منه من غير كراهة (قوله
 ولا حبسا) أى ولا يملك حبسا الخ (قوله ولا ما سرقه زمن عهده) أى لان شبهة الملك لهم انما
 هي ظاهرة فيما اخذوه على طريق القهر والغلبة ومثل المسروق اللقطة فلا يملكها وتؤخذ منه
 بحاها (قوله ولا يترتب في ذمته) أى من شئ اشتراه من مسلم أو استأجره منه أو اقترضه منه ولو وقع
 الشراء والاحارة والسلف في ارض المحرب حال كفره (قوله بغيرهما) أى على انهما في محل
 وجوب فداها ما تمت أو عوت سيدها والا فلا فداها وتما في الاول وخروجها حرة في الثاني (قوله
 رقب باقية من اسلم عليه) أى عتق ما حمله الثلث منه ورق باقية الخ (قوله ورق كله) أى لعدم
 حمل الثلث لشيئ منه بأن كان مدينا دينيا يستغرق التركة بتمامها هي وذلك المبدوقوله أو بعضه
 أى محل الثلث بعضه (قوله من اسلم عليه) أى سواء جاء اليه مسلما أو دخل بأمان ثم اسلم (قوله
 كله) ذلك في المدبر الخافى أى فاذا مات السيد عن مدبر كان خبر وارثه امان يدفع ارض الخيانة
 ويأخذ المدبر أو يسلمه للجنى عليه (قوله وحدتان بحريته) أى زناهما قبل - وزنا المغنم وقوله
 أو ذات مغنم أى بأن زناها بعد حوزا المغنم وقوله ان حيزا المغنم شرطا في قوله وسارق وكان الاولى
 ان يقول كسارق بالكاف لاجل ان يظهر رجوع الشرط لما بعدها هـ اذ الصواب قول
 عبد الملك عدم المحلل لشبهة وعدم القطع حتى يسرق نصا بافوق نظمه انظر اهـ بن (قوله
 ان حيزا المغنم) أى جمع في مكان بالفعل بحيث صار معنيين ايدي المجاهدين قبل قسمه (قوله
 على المشهور) خلافا لمن قال ان الامام يقسم الارض بين المجاهدين كغيرها من الغنمة (قوله
 بمجرد الاستيلاء عليها) متعلق بقوله وقعت قال طغى لم رمن قال انها نصير وقفا بمجرد الاستيلاء
 عليها اذ كلام الأئمة فيما يفعله الامام فيها هل يقسمها كغيرها أو يتركها لتواهب المسلمين
 وحدهم ففى وقفها تركها غير مقسومة لا الوقف المصطلح عليه وهو الجبس واقره بن وقد يقال
 هذا المعنى هو مراد الشارح بوقفها بمجرد الاستيلاء فانها تترك للمصالح ولا معنى للوقف والتجسس
 الا ذلك فان اراد بالمصطلح عليه ما كان بصيغة مخصوصة فالشارح قد قال ان هذا الوقف لا يحتاج
 لصيغة تأمل (قوله ولا يؤخذ للدور كراه) أى بل هي كالساكنين سبق وفي بن عن بعض الشيوخ
 انه ينبغي ان يؤخذ للدور كراه ويكون في المصالح كخراج ارض الزراعة (قوله واو لو تجددت بلد)
 أى اولى في جواز الكراه والبيع والاخذ بالشفعة (قوله قريبا) أى بقوله خراجها والخمس
 والمجزية (قوله والكلام فيها) أى في ارض الزراعة للسلطان أى فيمكن منها من شاء واذا
 مات شخص وتحت يده ارض يزرعها ويؤدى خراجها فالنظر في تلك الارض للسلطان أو نائبه
 يعطيها لمن يشاء ولا تورث عن ذلك الميت نعم وارثه اولى وحق بهما من غيره وهذا على المشهور من
 وقف الارض واما على مقابلة من ان الارض للمجاهدين كالغنية فانها تورث عن مات عن شئ منها
 (قوله وقد جرت الخ) جملة حالية (قوله فانه يجب الخ) جواب الشرط من قوله ولومات الخ
 (قوله ويقتضى ما تقدم) أى من ان الكلام للسلطان أو نائبه (قوله نوع استحقاق) أى
 من جهة تحريكه للارض المدة الطويلة الذى لولا لمخرست الارض وتلفته فهو شبه الخلو في
 الارض الموقوفة (قوله للترزم) أى الذى هو نائب السلطان فله ان يعطيها لمن يشاء (قوله

لما فاتهما ما تقدم) أي من انهما وقف وقد يقال القول بوقفية ارض الزراعة ليس متفقا عليه
 بل غاية الامر انه المشهور ووقفه مقابل انهما تقسم على الحيمش فاعل تلك الفتوى بناء على ذلك القول
 وهو وان كان ضعيفا لكن نظر للمصلحة ودفع المخرج أو يقال الارض وان كانت موقوفة على
 المشهور امكن قدمت للزراعتين فيباحق يشبه الخلو من جهة تخمير كهم الارض والعلاج فيها والخلو
 يورث كما سيأتي في الوقت تأمل (قوله على احدا القوانين) ذكرهما ابن عرفة وهذا القول ضعيف
 والقول الآخر وهو المذهب انه لا يخمس بل هو فني بصرف بقسمه في مصالح المسلمين ولا يخمس
 الا ما وجف عليه به بالفعل قال المازري في العلم لا خلاف في ان الغنمة تخمس واما ما تجلى عنه
 اهله دون قتال فنعذرنا لا يخمس وبصرف في مصالح المسلمين وقال الشافعي يخمس كالغنمة ونقله
 الابي واقره فانت ترى المازري لم ير القول بالخمس الا للشافعي مع سعة حفظه فانه طعن (قوله
 أي الارض) أي الساخوة عنوة وقهر بالمقاتلة عليها (قوله والخمس) أي خمس الغنمة وهي
 ما نيل بالقتال عليه من اموال المحر وبين وكذا خمس الزكاز المتقدم في قوله وفي ندرته الخمس
 كاز كاز (قوله العنوبة والصلمية) أي المضروبة على اهل العنوة واهل الصلح (قوله وخراج
 ارض الصلح) وذلك اذا صالحونا على ان كل فدان عليه كذا وقوله وما صلح عليه اهل الحرب
 وذلك كما اذا صلح اهل البلد على دفع قدر معين في كل سنة من غير ان يعين القدر الذي على كل رأس
 أو كل فدان من الارض والا كان ذلك الجزية الصلمية وخراج ارض الصلح تأمل (قوله وما اخذ من
 تجارهم) ويزاد ايضا على ذلك مال المرتدا ذامات على رده والمال الذي جهات اربابه ومال من لا وارث
 له فهذه جهات بيت المال (قوله ويوفر) أي يكثر ويعظم (قوله ومن ذلك) أي مما ذكر من مصالح
 المسلمين وقوله الصلح أي صرف الامام على نفسه وعياله بالمعروف ولو استغرق جميعه كما قال
 عبد الوهاب وظاهر الشارح ان الامام لا يبدأ من ذلك بنفسه وعياله وبه قال ابن عبد الحكم قال
 عبد الوهاب انه يبدأ بنفسه وعياله (قوله بعد الال أي فالبدء هنا اضافية بخلاف البداءة بالآل
 فانها حقبة (قوله ونقل للأحوج الاكثر) أي ونقل الامام من فهم المال لغيرهم الاكثر اذا كان
 ذلك الغير احوج منهم وحاصله انه اذا كان غير فقراء البلد التي جى فيها المال اكثر احتياجا منهم فان
 الامام يصرف القليل لاهل البلد التي جى فيها المال ثم ينقل الاكثر لغيرهم (قوله ونقل منه السلب)
 اعلم ان النفل هو ما يعطيه الامام من خمس الغنمة لمصلحة وهو جزئي وكل في الاول ما ثبت
 باعدنا بالفعل كان يقول خذ يا فلان هذا الذي اثاروا البعير مثلا والثاني ما ثبت بقوله من قتل قتيلا
 فله سلبه اه بن (قوله ما سلب) أي ما ينزع من المقتول وقوله ويسمى أي ما سلب من المقتول
 وقوله النفل بفتح الفاء وقوله السلب أي لعدم اختصاصه بشئ بعينه (قوله وغيره) عطف على
 قول المصنف السلب اي ونقل منه غير السلب وقوله ويسمى الجزئي أي النفل الجزئي (قوله كان
 اشمل) أي لشموله للنفل السلب وهو السلب والجزئي وهو ما يعطيه له بالفعل وقد يجاب بان تفصيل
 غير السلب معلوم بالاولى من تفصيل السلب لانه اذا جاز العام مع كثرته فالخاص القليل اولى
 وحاصله ان الامام اذا قال لشخص اسلم من شعاعته أو تدبيره اذا قتلت قتيلا فلك سلبه أو اعطاه
 دينار أو بعير فانه يحسب سلب القتل أو الدينار أو البعير من الخمس لامن اصل الغنمة (قوله بأن لم
 يقدر على العدو) هذا تفسير لعدم انقضاء القتال بنفسه مراد وقوله ان يقول أي الامام وقوله
 من قتل قتيلا فاعل يحجز أي لم يحجز هذا اللفظ وكذا ما كان معناه قبل القدرة على العدو وحاصله انه
 لا يجوز للامام ان يقول للجحاشدين من قتل قتيلا فله سلبه لانه يؤدي لفساد دينهم (قوله اذا لا يحذور

ورد بالمداغة على من قال بالاسهام لكل واحد من تلك الاضداد اذا قاتل والخلاف موجود في الذي
اذا قاتل كافي التوضيح وابن عرفة (قوله خلاف) أما القول بأنه لا يسهم له فهو ظاهر المدونة وشهره
ابن عبد السلام وأما القول بأنه يسهم له ان اجبر وقاتل فلم اقف على من شهره وهو وان اقتصر
عليه في الرسالة لكنها لا تنقيح بدال مشهور نعم شهر الفاكهاني القول بأنه يسهم له اذا حضر نصف
القتال كافي التوضيح وهو قول ثالث لم يرج عليه المؤلف ويلزم من شهره تشهير ما حكاه المصنف
اهن (قوله ولا يرضخ لهم) الضمير للجماعة الذين شملهم لفظ الضد أي لا يعطى هؤلاء الجماعة
الذين لا يسهم لهم شيأ من الخمس (قوله والرضخ) أي في عرف الفقهاء وأما في اللغة فهو إعطاء الشيء
اليسير (قوله وإعفى وأخرج) أي كذلك لا يسهم لهم ولا يرضخ وقوله إلا ان يقاتل أي الأهرج
راكاً أو راجحاً لا فيسهم له على المعتمد كافي المواق خلافا لما يفيد كلامه من انه لا يسهم للأهرج
معلقاً ولو قاتل وينبغي جريان هذا القيد في الأعمى أيضاً (قوله ان لم يتعلق بالجنش) أي لم يعد
عليه من نافع وقوله والاسهم له أي والأبأن تعلقت بالجنش بأن عاد عليه أو على أمير الجنش منها
نفع سهم له فالأول كقائمه في بلد المسلمين لأجل توقيط طعام أو سلاح للجنش والثاني كتخلقه
في بلاد الاسلام لأجل تريض ابن أواخ أمير الجنش (قوله وضال عن الجنش ببلدنا) أي ولم
يجمع عليه أصلاً أو اجتمع عليه بعد الفتح وفراغ الجهاد (قوله لكن اراجحه يسهم له) أي لمن
ضل عن الجنش ببلدنا ولم يدر يرج قال مالك في المدونة ومن ردهم الرج ببلدنا لا يسهم له فانه يسهم
لهم مع اصحابهم الذين وصلوا وغنموا وقال ابن القاسم فيها ولو ضل رجل من العسكر فلم يرجع حتى
غنموا فله سهم بقول مالك في الذين ردهم الرج اه والمصنف تبع شهر ابن الحجاب تبعه ابن
شاس وهو غير ظاهر لم يسمع من كلام المدونة (قوله شهد القتال ولم ينعمه مرضه عنه) أي
سواء كان المرض حصل له بعد الاشراف على الغنمة أو حصل له في ابتداء القتال أو حصل له قبل
دخول بلدهم وقوله فان منعه لم يسهم له أي على أحد القولين اذا كان المرض طرأ له قبل دخول
بلدهم أو في ابتداء القتال فان طرأ له بعد الاشراف على الغنمة يسهم له اتفاقاً كما يأتي (قوله أو
مرض بعد ان اشرف الخ) عطف على شهد فهو في موضع الصفه قاريض ومعناه اذا اضرا قتال
صحيحاً ثم طرأ له مرض بعد الاشراف على حوز الغنمة أو جب منعه عن القتال فانه يسهم له واذا علمت
هذا فالأولى قصر قوله أو مرض الخ على الآدمي لأن الفرس المريض لا يشترط في الاسهام له شهود
القتال بل المداغة على كونه يبرج برؤه كما يأتي (قوله والمرض) أي ونظر المرض المانع من القتال
فنظر لذلك قال بعدم الاسهام له ومن نظر لدخوله بلاد الحرب وتكثيره لسواد المسلمين فيها قال
يسهم له والحاصل ان المريض اذا شهد القتال مع مرضه فانه يسهم له سواء حصل له المرض قبل دخول
بلاد العدو أو بعد دخوله في ابتداء القتال أو حصل له بعد الاشراف على الغنمة وهذه الصور الثلاثة
داخلية تحت قول المصنف ومريض شهد وما اذا منعه المرض من شهود القتال فان طرأ له بعد
الاشراف على الغنمة فانه يسهم له وهذا ما اشار له المصنف بقوله واشراف على الغنمة وما اذا طار له
قبل القتال أو بعد الشروع فيه وقبل الاشراف على الغنمة فهو لان بالاسهام له وعنده (قوله
ويسهم للفرس مريض الخ) هذا المحل يشير إلى ان قول المصنف ومريض بالجرح عطف على فرس
رهيص وفي بعض النسخ ومريضاً بالنصب عطفاً على مدخول المداغة وهو انصب وقول الشارح وقد
شهد به القتال فيه نظر اذا لا يشترط فيه شهود القتال بل الفرس اذا رجي برؤه يسهم له على قول مالك
خلافاً لأشهب وابن نافع وهو غير مفروض فيما اذا لم يكن القتال عليه لمرضه لكنه يبرج برؤه وأما

اذا كان يمكن القتال عليه أو قاتل عليه بالفعل فانه يسهم له بلا خلاف ولا يأتي فيه التمهيل السابق
 في الانسان ولذا أطلق المصنف (قوله سهمان للقتال عليه وحده) أي فان قاتلا عليه معاهما سهمان
 بينهما تساو باقي القتال عليه والا فلكل ما خصه من ذلك ويتراجعان في الاجرة فلو فرض ان
 لكل واحد منهما نصف الفرس وقاتل كل واحد منهما عليه يومين في كل واحد يأخذ سهمهما ولو قاتل
 احدهما مال أربعة ايام والاخر يومين فالاول يأخذ ثلثي السهمين والاخر يأخذ ثلثه ما يدفع اجرة
 المثل بنسبة ما يقدره من الفرس فاذا كان اجرة الفرس اثني عشر درهما يدفع الذي ركب به أربعة
 ايام لمن ركب به يومين درهمين (قوله والعائر المستند للجيش) أي المتقوى به بان كان حال انفراده
 سائر تحت ظله والاستقلال له بنفسه (قوله في غيبته) أي غيبة ذلك المستند عن الجيش (قوله
 في قسم) أي ما غفقه في حال غيبته (قوله لان استناده للجيش) الاولى لانه لا استناد للجيش لا يخرج
 عنه (قوله الا اذا كان مكافئا) أي الا اذا كان ذلك المستند الذي لا يسهم له مكافئا للجيش في القوة
 وقوله او يكون هو أي المستند الغالب أي الذي غلب على الكفار وهزمهم (قوله فنقسم الغنمة) أي
 مناصفة ولو كان المستند مائة قتيلة اه عدوى (قوله وبين الاحرار) أي الذين هم الجيش وقوله
 ثم يخمس سهم المسلمين أي الجيش واماسهم المستند المكافي أو الغالب فلا يخمس وهو ظاهر اذا
 كان ذميا فان كان عبدا فهو كذلك كما هو ظاهره أو يخمس سهمه كما يأتي في العبد المتلصص
 وهو اظاهرا نظره (قوله يختص به) أي دون الجيش فلا ياتي فيه يخمس (قوله ما أخذ) أي
 من المحربيين على وجه التلصص (قوله ولو عبدا) أي هذا اذا كان المسلم حرا بل ولو عبدا ورد بل
 قول من قال ان المسلم لا يخمس ما أخذه من المحربيين على وجه التلصص الا اذا كان حرا لان كان
 عبدا (قوله على الاصح) قال ابن عاشر لم ارم صحه ولعل الذي صحه المؤلف اه بن (قوله ولو
 لم يخرج للغزو) أي جهارا بل خرج لجرد التلصص خفية (قوله ووجهه بعضهم) أي وهو البدر القراني
 (قوله على ما اذا خرج له) أي خرج للغزو جهارا وقوله والأي بان خرج لاجل التلصص خفية فلا
 يخمس (قوله استند للجيش) اولاه في ان الذي استند للجيش ان كان مكافئا للجيش قسم ما غفقه
 بينه وبين المسلمين مناصفة وان كان غير مكافي كان ما غفقه للجيش خاصة ولا شيء منه وحديثنا في
 الاختصاص فالاول هل قوله لا ذمي على ما اذا كان غير مستند للجيش بان كان متلصصا أم لا وقد
 يقال يصح حمله أيضا على ما اذا كان مستند للجيش ويقتضي اذا كانوا مكافئين للمسلمين فنصف
 الغنمة الذي يخصهم لا يخمس والنصف الذي يخص المسلمين يخمس (قوله ولا من حمل الخ) أي فلا
 يخمس ذلك بل يختص به (قوله والشان القسم ببلدهم) أي ويكره تأخير ابلاد الاسلام وهذا اذا
 كان الغنائم جديشا أو أم نوا من كره العدو عليهم فأرخوا القوم ببلدهم أو كانوا سرية أخوا القسم
 حتى يعودوا للجيش أو لعل الامن (قوله وهل الامام يبيع سبع الغنمة) أي وجوبا كما في علق تبعها
 ليع وفيه نظر بل الذي لا يعرفه والفا كفاي عن سحنون وهو صاحب القول الاول انه ينبغي له
 ان يبيع لانه يجب عليه والقول الثاني بالتخير لمحمد بن الموارث طفي ولذا قال الشراح النقل هل
 ينبغي له بيعها لتقسيم اثمانها أو لا ينبغي له البيع بل بخير الخ (قوله اذا امكن البيع) أي بان وجد
 مشترى يشتري بالقيمة لا بالغبن (قوله واقرد) أي واذا اختار الامام قسمة الاعيان اقرد كل صنف
 وجوبا في القسم على حدته أي ولا يقيم بعضها الى بعض وفيه ريب في بعضها البعض والا لكان الموارث
 واثنائي لغيره ومحل الخلاف اذ يمكن الادراد والا صحت الا صحت في بعضها البعض اتصافا (قوله
 الاولى الخ) أي لان ابن يونس لم يرجع ههنا شيئا وانما نقل كلام ابن الموارث لم يرد عليه والذي اختار

هذا هو النعمى كذا قال المواق ورد الدراقراني بأنه قد وقف على ذلك الترجيع لابن ونس
 وذكر نصه فانظره (قوله حاضر) أى قسم الغنمة (قوله وارذنيا) أى مشاركتها للسلم
 في خدمة المال (قوله ان كان غائباً) أى عن قسمه الغنمة (قوله ويختلف أيضاً) أى على ملكه
 ما باعه الخ) تبع الشارح في ذلك عني نقلاً عن البساطي وفيه نظراً إذ النقل ان الغائب الذي يحمل
 له لا يمين عليه لان جملة له انما هو برضى الجيش بخلاف الحاضر فانه يحلف لمنزعة الجيش له انظر
 بن (قوله والبيع له) أى لاجل ربه فاللام للتعامل لاصلة ببيع لان الشيء لا يباع ماله له ولو
 جعلت اللام بمعنى على كان أولى لفائدة لزوم البيع وانما ليس له تقضيه بعد كمال المواق (قوله
 واذا قسم) أى اذا قسم الامام على الجيش الشيء الذي علم ماله له قبل القسم سواء كان حاضراً حين
 القسم كما فرض ابن بشر او غائباً كما فرض ابن بونس لم يرض قسمه (قوله الاتأول) أى من الامام
 الذي قسم الغنمة (قوله كذا وزاعى) مقالته الاوزاعى مثله رواه ابن وهب عن مالك ونقله ابن
 زرفون اه بن (قوله او قصد الباطل) أى على مقتضى مذهبه (قوله غير مختص) أى لانه
 لا يبعد الجواز بده الصدقة بالوقف مع ان المقصود جواز تبذره له (قوله والمختص الخ) حاصله
 ان قوله لان لم يتعين ان جعل مخرجاً من قوله واخذ من الخ يكون المعنى واخذ من عين وان
 فيما عرف له لان لم يتعين فلا يأخذه وهل يقسم على الجيش أو يوقف يحتمل وان جعل مخرجاً من
 قوله ولم يرض قسمه كان المعنى لان لم يتعين فانه يرضى قسمه وهل يجوز بده صدقة او لا يجوز يحتمل
 فالجواز بدها غير معاوم من كلام المصنف على كل حال فالمتخلص ان يجعل عطفه على معنى قوله وحل
 له ان كان خيراً اذ معناه وحل ما كان خيراً ربه ان تعين لان لم يتعين ربه فلا يعمل له بل يقسم وقد
 يقال ان قوله لان لم يتعين ربه فلا يعمل له صادق بان يقسم أو يوقف فهو مشر انما جاز من قوله
 واخذ من عين (قوله قائل) امر بالمأمل لانه يمكن ان يقال ان انما جاز من قوله وحل له مماثل
 لانما جاز من قوله واخذ من عين في احتماله القسم والوقف فلم يتم الجواز واصل الاشكال ابرام
 والجواب للشيخ احمد الزرقاني وقد علمت ما فيه (قوله لو وجد عندكم مكر وبغايه بذلك) أى انها
 لقطة قال في هذا التقرير ابرام وهو غير صحيح ومخالف للذهب لان مذهب مالك ان كل ما اخذه
 المشركون من اموال المسلمين لهم فيه شبهة الملك من أى وجه حصل لهم سواء اخذوه على وجه
 القهر أو غيره وانما المراد بخلاف اللقطة الاتية في باب ما من ساقوت ف المراد بالفرقة بين ما هنا وبين
 اللقطة فان المسالك غير معين فيها قالوا ههنا أى اذا وجد مال لم يغيره بين القسم وعدم الانفاق
 على المشهور ووافقه على الايقاف في اللقطة الاتية في باب ما من ساقوت ف المراد بالفرقة بين ما هنا وبين
 فهل يقسم أو يوقف اصحابه كاللقطة المشهورة انه يقسم على ملك الغائب اه ومثله في عبارة ابن
 الحاجب وابن عبد السلام ابن عرفة انظر في اه بن (قوله ارحيت لم يكر) جملة أى
 ارحيت ولم يكن جملة اخيراً له وفي هذه الحالة يحمل الثمن للسيد (قوله ثم ان جاء السيد فله
 فداؤها الخ) هذا صحيح بالنسبة للصورة الاولى وأما في الثانية وهي حيث لم يكن جملة خيراً فغير
 صواب لان البيع حينئذ لازم ليس للسيد تقضيه انظر بن (قوله فله فداؤها) أى من اشترى
 خدمته ما بين الخدمة وقوله في الخدمة انما هو في محل الاضرار والمآرد فيصير حق مشرى الخدمة
 فيها فان استخدمه مشترى به للاجل خرج حراً ولا شيء له لانه ليس له فيه الا الخدمة للاجل وقد
 استوفاه المشترى وان جاء به بعد نصف خدمته مثلاً خيراً في فداؤه عما بين بقة الثمن (قوله
 ثم ما زاد من الخدمة عن ذلك) أى عن الثمن الذي دفعه المشتري بكون كاللقطة وحاصله انه بعد

انقضاء مدة الاجارة اذا عاش المديرو سيده بعد هاستكون المخدمة الزائدة عليها كالاكمة تضع في
 بيت المال لا فتراق الجيش وعدم العلم بأعيان من يستحقها (قوله فان جهل السيد) أي بحيث
 لا يمكن ظن الزمان الذي يعيش اليه وقوله فالخدمة عشر أي فليؤجر الخدمة عشرًا (قوله جهل
 ربه) أي وجد في الغنية وعلم انه مسلم وجهل ربه وحامله انه اذا وجد في الغنية قبل قبضها مكاتب
 وعلما انه مسلم او ذمى ولم يعلم عينه فانه تباع بكتابه وتقسم على الجيش اذ لم يبق لسيده الذي كاتبه منه
 الا الكفاية وليس له فيه خدمة لانه اجر نفسه وماله فلا تباع رقبته ولا تؤجر (قوله فان علم سيده)
 أي بعد بيع الكفاية واداء المشترى وعتمه فولائه الخ (قوله اي لا تباع خدمه ام ولد) أي
 وجدت في الغنية (قوله وهو لغو) أي ويسير المخدمة لغو والاستمتاع لا يقبل المعاوضة (قوله
 فيجزعته تباع في ذلك الشيخ سالم السنهوري قال بن ولم اره غيره ولا يخفى ما فيه من التعويت على
 السيد اذا ظاهره الظاهر انه يخلى سيده او ترك على حاله فلا بيعت به ولا وجار بها اخذها بجانا
 قاله شيخنا (قوله ان تقول) أي البينة وقوله يسمونهم أي يذكرون اسماءهم بأن يقولوا شهدنا
 فلان وفلان (قوله وله بعد اخذه) هذامفه وم قوله سابقا واخذهم بن وان ذميا ما عرف له قبله
 بجانا ثم ان هذا يشمل ما قسم به لانه مسلم او علم بأنه مسلم غير معين او معين وقسم متأولا هو بن
 (قوله وبقيته) أي وتعتبر القيمة يوم القسم على مال بن رشد يوم اخذ ربه له على مال بن عبد السلام
 انظر التوضيح ومثل ما قسم ما يبيع من خدمة مديرو معتق لاجل وكاتبه فان له اخذه بغيره وامام قسم
 بل تأول فيما اخذه ربه بجانا كما مر (قوله اوجهل الفتن) أي وكذا على القول بالبيع ليقسم ويبيع
 ولكن جهل الفتن (قوله واخذ بالاول من الاثمان ان تعدد البيع) هذا هو المشهور من قولهم يكتنون
 وقيل انه يخبر في اخذ بنائى ثم شاء كالشفيع قاله شيخنا (قوله في ام الولد) أي التي وجدت في الغنية
 لمعين (قوله واما الوقعت) أي بعد تقويتها أي وبعث وقسم منها (قوله مع العلم بانها ام ولد)
 أي ولو كان جاهلا بالتحكم بأن ظن انها تباع مع العلم بانها ام ولد كما في التوضيح انظر بن وقوله
 فيما اخذه ما من اشترها أي وكذا من قومت عليه (قوله قبل الفداء) أي قبل الحكم بالفداء كما في
 نقل الساجي وابن عبد السلام عن سحنوب وذلك بأن يموت ائده ما قبل العلم بها او بعده وقبل
 الحكم عليه بالفداء هذا هو المراد من عبارة الشارح وامالموات ائده ما بعد الحكم بالفداء وجب
 الفداء بدفع الفتن (قوله فلا شيء عليه في موتها) أي لان القصص من الفداء مختص بالزوجة وقد تذر
 موتها وقوله ولا في تركته ان مات أي لانها تصير حرة بموته والفداء ليس دينًا تابعا عليه وانما هو
 لتخليص الزوجة وفدقات (قوله وله فداء معتق لاجل) قد يقال انه يستغنى عن هذا بقوله وله بعده
 اخذه بغيره الا ان يقال انه ذكر هذا ليرتب عليه قوله مسلم المخدمة تم الما لاجل الخلاف في ذلك (قوله على
 ما مر) أي من انه اذا وجد في المقاسم مديرو معتق لاجل لمسلم غيره معين فانه تباع خدمته ما ر قوله وله
 تركه للمشتري) أي الذي اشترى خدمته ما او ذاتها ما جهلا (قوله مسلم المخدمة تم ما على وجه التامليك)
 لا على وجه التقاضي كما قيل والاول لابس القاسم والثاني لمعوز ويبنى على الاول انه لا يرجع
 لسيد ان استوفى من المخدمة بقدر الفتن قبل الاجل بل يملك المشتري المخدمة للاجل وان كثر وان
 انقضى الاجل قبل ان يستوفى لا يبيع بشئ بعده ويبنى على الثاني الرجوع والاتباع والاول هو
 المعتمد (قوله في الاول) أي المعتق لاجل (قوله والى استيفاء ما) أي المخدمة التي اخذها
 بالفتن وقوله في الثاني أي وهو المديرو فامراد الاول والثاني في كلام المصنف (قوله قبل الاستيفاء) أي
 قبل ان يستوفى المشتري من المخدمة بقدر الفتن الذي اشترى به وقوله واتبع أي المديرو بما بقي انما

يأتي هذا على قول سحنون من ان الترتك لمشتري على وجه التقاضى وامامه على قول ابن القاسم من
 انه تمليك اذا حمله الثالث وعق في يمينه بشئ والحاصل ان القولين جاريان في المذهب والعق لاجل اذا
 بيعت خدمتهما لعدم تعيين مال بينهما او بيعت ذاتهما بما بهما لاجلهما كما في بن وخش (قوله ولم
 يعذرا) أى والحال انهما لم يعذرا في سكوتهما بأمرى ولم يكن لهما عذر في سكوتهما (قوله فان عذرا
 اتخ) فان تنازعنا من اشتراهما فقالا انما كان السكوت لعذر وقال المشتري بل غير عذر والحال انه
 لا قرينة على صدق واحد فالظاهر انهما يصدقان دون المشتري (قوله وهذا) أى عدم الخيار للوارث
 (قوله وامامه اذا بيعت خدمته) أى ومات سيده وحمل الثلث بفضله وسكت المصنف عما اذا لم
 يحمل الثلث شيئا منه والظاهر رزق جميعه لمن هو سيده ولا خيار للوارث كما اذا رزق بعضه (قوله او قيمته
 كذلك) أى والحال انه عرف لمعين بعد البيع او القسم (قوله لمبتاعه) أى لمشتريه وقوله واأخذه أى
 في سهمه (قوله يرجع مكاتبه) أى لسيده يؤدى اليه كاتبه ويخرج حرا وان عجز رزقه (قوله فاداه
 أى لمشتريه) خرج حرا والحاصل ان المكاتب اذا بيعت رقبته فأتى غنمه رجعت مكاتبه واذا بيعت كاتبه
 فاداه خرج حرا (قوله وامامه يبيع مع العلم) أى وامامه لو بيعت رقبته مع العلم بكونه مكاتبه لا يبرم
 سيده لمشتريه شيئا لا غنما ولا كاتبه ويرجع مكاتبه لسيده فحران المشتري فان أدى له نجوم الكاتبة
 خرج حرا والارقه (قوله والابان عجز عن الاداء) أى عن أداء الفل لمشتريه (قوله سواء اسلم) أى
 اسلمه سيده فصاحب الفل وهو المشتري (قوله او دار الحرب) عطف على قوله المقاسم وليس
 لالسيده اذا فداها ان يحاسب المشتري بما أخذه منه لان فداؤه كالا ستحقاق والمستحق منه يعوز
 بالغلبة قاله شيخنا (قوله وعلى الاخذائ) أى ويجب على من اخذ شيئا من الغنمة بوجه من
 الوجوه المبرورة لا أخذه منها بأن اشتراه منها او قوم عليه في سهمه اعدم تعيين ربه عند القسم سواء كان
 رقيقا او غريبا ان علم بعد القسم انه جاري في ملك شخص معين ترك التصرف فيه حتى يغير ربه بين اخذه
 بالثمن او تركه له فان تصرف باستيلاذ ونحوه قيل أن يخبره متى تصرفه هذا اذا كان أخذه من الغنمة
 بنية ~~تقاضي~~ وان أخذه منها بنية رده ربه وتصرف فيه فقولا في امضاء تصرفه وعدم امضاءه
 (قوله ان علم انه جاري ملك شخص) أى في ملك شخص معين أى ان علم ذلك بعد القسم سواء كان
 حرييا القسم لم يعلم انها سبعة مسلم او ذمى او كان يعلم انها سبعة واحد منهم مالكن لم يعلم عينه وانما
 علمت بعد القسم كذا اقر شيخنا (قوله بوجه) منه لى بالخذ وقوله المسوعة لقسمه الاولى لا أخذه
 (قوله اوله كونه يرى قسمه وتعيين ربه) الجملة حاوية أى والحال انه تعيين ربه وقبه نظر لانه اذا
 رأى الامام قسمه مع العلم بمالكه المعين فانه يجوز التصرف فيه من مساره اليه كفى التوضيح فلا
 يصح ادخال هذه الصورة في كلامه هنا فالصواب ان يدر كلام المؤلف كفى ح بما اذا علم انه
 لمعين بعد ان حصل القسم اه بن (قوله كالمشتري من حري في دار الحرب اتخ) أى وامامه من المشتري من
 الحربى في بلاد الاسلام بعد ان دخلها بأمان فليس عليه ترك التصرف فيه لانه ليس ربه اخذه كما مر في
 قول المصنف وكره لغیر المالك اشتراسه له وفاتته وبهية (قوله فان تصرف باستيلاذ مضى) المراد
 بالاستيلاذ ان يطا الجارية التي اشتراها ويولدها واما مجرد طئها فلا يفيقها على ربه بل يخبر فيها
 (قوله بعق ناخر) أى خالص عن التعليق على دفع دراهم او مضى اجل (قوله بخلاف المأخوذ من
 الغنمة فلا مضى) أى التصرف فيه بالبيع على المعتمد لقول المصنف سابقا وبالاول ان تعدد قال بن
 والفرق بين المشتريين ما ذكره عبد الحق عن بعض القرويين ان ما وقع في المقاسم قد اخذ من العدو
 على وجه القهر والغلبة فكان اقوى في رده ربه والمشتري من دار الحرب انما دفعه الحربى الذى كان

في يده طوعا ولولا ما دفعه فهو اقوى في امضاء ما فعل به من البيع (قوله ان لم يأخذه الخ) اى
 ان يحل فوت ما أخذ من الغنيمة بالاستيلاء وما معه ان لم يأخذه بنية رده لربه (قوله فهو راجع لما
 قبل الكفاف على خلاف قاعدته) اى لان المشتري من الحر في دار الحرب لا يتصرف الا بعد ان
 يغير ربه فان تصرف بدون تخيير مضي تصرفه اتفاقا سواء كان اشتراعه من الحر بنية تمامه كما اورد
 لربه او لم يكن له نية اصلا (قوله فقولان) بفواته على ربه وامضاء التصرف بالعق وما معه وعدم
 فواته على المالك فلا يعضى العتق وما معه من التصرف لانه اخذه ليرده لربه والاول للقاسى وابى
 بكر بن عبد الرحمن والثاني لابن السكاتب وعلى هذا فالمحل للتردد اه بن (قوله وفي المؤجل حل الخ)
 اى ان من اشترى عبدا من الغنيمة او من حرى بدار الحرب وعرف ذلك العبد لمعين فتصرف فيه ذلك
 المشتري بالعق لاجل قبل ان يخير سيده فهل يعضى ذلك العتق ولا ترد للخمي وابن بشير وهو فيما اذا
 أخذه لا ليرده لربه فكان حق المصنف ان يقدمه على قوله ان لم يأخذه الخ وقد قدمه خش هناك وهو
 حسن غير انه خلاف الشيخ انظر بن (قوله واذا كان يعضى التدبير) اى وبفواته على ربه (قوله
 ولمسلم الخ) صورته ارجل دخل بلاد الحرب فوهبه حربى سلعة او عبدا هرب لدار الحرب او غار عليه
 الحرى واخذه فاذا قدم الموهوب له بذلك فان ربه المسلم او الذمى يأخذه منه بغير عوض (قوله
 وكذا ابدارنا قبل ثمانية منهم) اى وامامنا عوه او وهب بدارنا بعتا منهم فقد تقدم انه يفوت
 على ربه (قوله بمنثل المثلى وقيمة القوم) فيه نظرا للذى في التوضيح وح ان الواجب مثل العوض
 في محله ولو كان مقوما كن اسلف عرضا فلا يلزمه الا مثله في موضع السلف نعم ان يحجز عن المثل في محله
 اعتبرت القيمة في العوض ولو كان مثليا ونص التوضيح انما يأخذه لربه بالثمن فان كان عينا دفع اليه
 مثله حيث لقيه فان كان مثليا او عرضا دفع اليه مثل ذلك ببلد الحرب ان كان الوصول اليها يمكن كن
 اسلف ذلك فلا يلزمه الا مثله بموضع السلف ابن يونس فان لم يمكن الوصول اليها فعليه هنا قيمة ذلك
 المكمل ببلد الحرب اه بن والحاصل انه يلزم ربه اذا اراد أخذه ان يرده مثل الثمن سواء كان عينا او
 غيره لكن ان كان عينا دفعه في اى محل وان كان غيره عن دفعه بمحل المعاوضة ان امكر والا فغيره
 ان ساوت قيمته بموضع الدفع قيمته بموضع المعاوضة والا فالواجب اعتبار قيمته بدار الحرب ولوزادت
 على قيمته هنا (قوله في المسئلتين) اى مسئلة اخذه من الحرى بهيمة ومسئلة اخذه منه بمعاوضة
 (قوله والاحسن) اى والقول الاحسن بمعنى الارجح من القولين عن ابن عبد السلام في المفدى
 من لص اخذه بالفداء قياسا على مفدى من دار الحرب ولا نه لو اخذه ربه من فداءه وخلصه
 بغير شئ مع كثرة اللصوص لهد هذا الباب مع كثرة حاجة الناس اليه ابن ناجي وبه كان يفتى
 شيخنا الشيبى (قوله مفدوى) اجتمعت الزاوا والماء وسبقت احدهما بالساكنون فقلبت الواو يا
 وادغمت الياء في الياء وقلبت ضمة الدال كسرة لمناسبة الياء (قوله كسحارب وغاصب وظالم) قال
 السيد البليدى من ذلك الكشاف الذى يمسك زرع او بهائم انسان ظلمة فيديه انسان (قوله
 من كل مال احيد) الاولى من كل آخذ مال الخ (قوله اذا لم يفده ليملكه) هذا القيد لابن
 هارون فان فده ليملكه اخذ منه مجانا ابن ناجي لا يبعد ان يكون هذا مراد من ذهب للقول الثاني
 فيرجع ان للوفاق اه بن قال في التوضيح ولا يجوز دفع اجرة للمفدى ان كان قد دفع الفداء من عنده
 لانه شاف واجارة وما ان كان الدافع للفداء غيره في جواز دفع الاجرة له مجال للنظر انظر بن (قوله
 مطلقا) اى سواء فده ليملكه او فده بقصد دفعه لربه (قوله وان اسلم الخ) حاصله ان الانسان
 اذا اشترى مديرا او معة متعلا لاجل من اللصوص او من حربى في دار الحرب غير عالم بكونه مديرا او معة

لاجل ثم قدم به فعرفه ربه فاسلمه لمشتريه ولم يدفع العوض وبأخذه فان المشتري يستوفي خدمته
 في مقابلة ما دفعه من الثمن ولزادت عليه فيخدم المديون سيدة الذي دبره والمعتق لاجل يخدم
 الى ذلك الاجل فاذا مات سيدة الذي دبره والثالث يحمله او جاء الاجل في المعتق لاجل وقد وفيا
 ما دفيا به فلا كلام انهما يعتقان ولا يتبعان بشئ وان لم يوفيا ذلك فن يتبعهما الذي عاوض عليهما
 بجميع ما عاوض عليهما به ولا يجب عليه ما اعتله منهما لانه كالفائدة ولا يتبعهما الا بما بقي
 عليهما فقط ولان (قوله اي يستوفيها معاوض) اي في مقابلة ما دفع من الثمن قال ابن عاشر
 ولا يرجع السيد بعد استيفاء العوض لقول المصنف استوفيت خدمته (قوله قبل التوفية) اي قبل
 ان يستوفي من الخدمة قدر ما دفع من الثمن (قوله بناء على ان اخذه فملك) اي بناء على ان اسلم
 السيد له على وجه التملك (قوله بناء على ان اخذه تقاضيا) اي بناء على ان اسلم السيد له على
 وجه التقاضي فكل بعض من الخدمة في مقابلة بعض من الثمن الذي دفعه (قوله قولان) الاول
 لسبحون والثاني لخدم عليهما الوالتوفي من الخدمة فداءه قبل اجله فيكون باقيا له اولا به قولهما
 (قوله وهو الراجح) اعتمد في ترجمته القول الثاني ما يظهر من كلام المواق كقوله عجم والذي يفيد
 كلام ابن الحجاب ان الاول هو الراجح لتصديره بالاول وعطف الثاني عليه بقيل اه من فان قلت
 انه قد تقدم انه اذا اسلم السيد المديون والمعتق لاجل من وقع في سجنه وقوم عليه واشترهما من
 المقاسم ثم مات سيد المديون وحل الاجل ولم يوفيا ما وقع عليه في المقاسم فانه لا يتبعهما بشئ بناء على ان
 التسليم تملك وعلى انه تقاض فانهما يتبعان بما بقي في الفرق بين ما هنا وما تقدم والجواب ان
 المديون والمعتق لاجل في المسئلة المتقدمة وقع في المقاسم يعني لم يؤخذ من العدو ومعاوضة بل بطريق
 الغلبة ففوق امر المالك الاصل وضعف امر الاخذ كما سبق بخلاف المديون فانه يشتري من العدو
 ولم يؤخذ قهر عنهم ادلواشوا وما دفعوه ففوق امر الاخذ منهم باختيارهم كما سبق (قوله وكذا ان لم
 يسلم) اي فلا دفعهم لقول المصنف يسلم اي كنهه اني به لاجل قوله اني حتى غنم فان قيد الاسلام
 معتبر فيه والحاصل ان عبد الحر في اذافر النيا قبل اسلامه سيد كان حر الا انه غنم نفسه سواء اسلم
 او لم يسلم وسواء كان فراره قبل نزول الجيش في بلادهم او كان بعد نزوله فيها ولا ولا سيد
 عليه ولا يرجع له ان اسلم وكذا يكون حرا اذا اسلم وبقى حتى غنم قبل اسلام سيد له واما اذا فر
 النيا بعد اسلام سيد له او صاحبا الاسلام فانه يحكم بقره لسيد (قوله ويجبرد اسلامه) اي
 السيد ما قرره الشارح تبع فيه تن قال طيني وهو ركيت والاصواب ان الضمير راجع لاجد
 وان المراد لا يكون العبد حرا بمجرد اسلامه بل حتى يغراو يغنم فالمؤلف اراد اختصار قول ابن
 الحجاب ولا يكون حرا بمجرد اسلامه حرا خلافا للشبه وسهون وعليه فقوله بجبرد اسلامه
 عطف على معنى قوله ان تخرج لاعلى بعد اى لاخر وجه ولا يجبرد اسلامه وهو وان كان تكرارا
 مع مفهوم قوله ان فرأو بقى اكر اني به لئلا تكتبته وهي الرد على مخالفة سهون واشبه حيث
 قال لا يكون حرا بمجرد الاسلام (قوله وهذم) بالجمعة تنى قطع وبالمهمله تنى اسقط ونقض كما
 في المصباح (قوله اوسيت هي فقط قبل اسلامه) اي قبل اسلامها وقبل قدمها بامان او قبل اسلامه
 وبعد قدمه بامان (قوله اوسى هو فقط) اي قبل اسلامها وقبل قدمها بامان او قبل اسلامه
 وبعد قدمه بامان وظاهر الشارح انه اذا اسيما مرتين ينزكم كحماه سواء حصل اسلام
 من احدهما بين سبيهما او حصل بعده والثاني كالأوسى اولا وبقى على كفه ثم سيدت واسما بعد
 ذلك او بالعكس والاو كالأوسى هو واسلم ثم سيدت هي بعد اسلامه واسلمت او بالعكس فينعدم

النكاح على كل حال ولا تدخل هذه الصورة الاولى تحت قوله الا ان تسمى وتسلم بعد لان هذا
 المستثنى مقيد بأن يكون الزوج اسلم من غير سبي وهو في دار الحرب او مؤمن كما في ابن الحجاب وقرره
 الشارح بذلك (قوله وعنها الاستبراء في هذه الصور الاربع التي انهدم فيها النكاح أى اذا
 اراد السابي وماتها (قوله والظرف متعلق بالقلمين) أى لتتسارعهما فيه فهما طائفتان من
 حيث المعنى وان كان العامل فيه أحدهما (قوله فلا يهدم سببها النكاح) وحينئذ فيكون الحق
 بهما وتصيرامة مسلمة تحت حر والراجح كما قال ابن محرز انه لا يشترط في اقراره عليها الا بشرط في نكاح
 الامة من عدم الطول وخوف العنت لان هذه شروط في نكاح الامة في الابتداء والدوام ليس
 كالابتداء على العمدة خلافاً لتوضيح روح ابن (قوله ان اسلمت قبل حصة مفهومة منها ولو
 اسلمت بعد حصة انهدم نكاحها المحرور بهما من الاستبراء تلك الحصة (قوله وماله في) أى ماله
 الذي في بلاد الحرب والموجب اكونه غنيمة كونه في بلاد الحرب وأما قول المصنف سابقاً ومالك
 بإسلامه غير المسلم فعمول على مال قدم به النبال على الذي ابقاه (قوله وماله في) ظاهره ان
 ماله يكون غنيمة مطاعاً سواء كان عندنا وترك ماله في بلده او كان باقياً بدار الحرب مع ماله في الثانية
 خلاف مذهب ابن القاسم وروايته انه يكون غنيمة ايضاً وقال التنوين انه يكون له وهما تارة بلان
 على المدونة اشار لذلك في التوضيح اهـ بن (قوله واما زوجته) أى المحررى المذكور وهو الذى اسلم
 وفرالينا وقوله فغنمة اتفاقاً أى وكذا مؤخر صدقها لان صدق الزوج حصة مال لها والزوجة حصة
 للحيث ومال الزريق اسمه (قوله تأويلان) قال فيها واما البكارا فلا بغاؤها ولو افهم في عقمها ابن
 ابي زيد على ظاهرها ورأى ابن شبلون ان الشرط لا مفهوم له وان المقصود ان يكون نوعاً على حال يكتفهم
 القتال انظر التوضيح (قوله ماله كها) أى تتبعية الولد لامة في الزرق والمحربة ولا يبعه في الدين
 واداء الجزية

(فصل عقد الجزية (قوله عقد الجزية الخ) الاضافة على معنى الامام أى العقد المنسوب للجزية
 فاندفع ما يقال الجزية اصطلاحاً هى المال المؤخوذ منهم فلامعنى لاضافة العقد اليه واضافة العقد
 للجزية من اضافة الشرط للشرط لان المراد بالعقد كفى الجواهر التزام بتقريبهم في دارنا وحمايتهم
 والذب عنهم بشرط بدل الجزية والجزية العنوية ما زعم الكافر من ماله لانه باسئقاراه تحت حكم
 الاسلام ورضونه (قوله اذن الامام) لا بد في الكلام من حذف لاجل صحة الاخبار اى سبب عقد
 الجزية اذن الامام أو عقد الجزية بسببه اذن الامام او نائبه بلفظ او اشارة مفهومة (قوله ولو قرشياً)
 أى فتؤخذ الجزية منهم على اراجح قال المازرى انه ظاهر المذهب وهو مقتضى اطلاق المصنف
 وهذه طريقة ولا ينشد طريقة أخرى لا تؤخذ منهم اجساعاً اماماً كانتهم من رسول الله اولان
 قرشاً اسلموا كاهم فان وجد منهم كافراً فريدوا ثابت الردة فلا تؤخذ منهم (قوله فلا يصح عقد
 منه الا باذن الامام) أى لكنه وان كان غير صحيح به يراذن الامام الا انه يمنع القتل والاسر وحينئذ
 فريد لما منه حتى يعقدها مع الامام او نائبه (قوله فلا يصح سباؤه) عليه لتحذوف أى فلا تؤخذ منه
 لانه لا يصح الخ (قوله والمعاهد) أى وخرج المعاهد وهو الذى دخل بلادنا بامان لقضاء غرض
 ثم يرجع لبلاده فلا تؤخذ منه الجزية لانه لا يصح سباؤه وكذلك الراهب (قوله ح) لعل المصنف
 استغنى بتذكير الاوصاف عن اشتراط الذكورية والا فلا تبنى لا تعرب الجزية علم اخلاقاً ظاهره
 (قوله ولا ينتظر حول) أى تمام الحول (قوله وكذا ما بعد) أى ولا بعد الافاقه ولا بعد
 العتق (قوله ومحل أخذها منهم) أى من الصبي اذا بلغ والمجنون اذا افاق والعبد اذا اعتق ولا

ينتظر حول بعد ذلك ان تقدم الخ فان اختلف شرط من الشرطين انتظر المحول بعد البلوغ والافاقاة
 والعق (قوله والاقتل) أى والابان كان له رأى (قوله ولا يسبق الخ) فيه نظربل للامام
 الاجتهاد فيه بالقتل وغيره كما تقدم اهـ بن (قوله لم يعتقه مسلم) اعلم ان العبد الكافر اذا عتق لا يخلو
 اما ان يعتق بدار الحرب وهذا تضرب عليه الجزية لانه كواحد منهم سواء اعتقه حرى أو ذمى أو مسلم
 واما ان يعتق بدار الاسلام وهذا اذا عتقه مسلم لا تضرب عليه الا اذا حارب وأسر وهذا خارج بقوله
 صحح سبأوه وان اعتقه ذمى ضربت عليه تبع السيد وان كان لا يصح سبأوه وهذا وارد على المصنف
 فلو قال صحح سبأوه أو اعتقه ذمى لوفى به اذا عتق هذا قوله لم يعتقه مسلم لا حاجة اليه بعد قوله صحح
 سبأوه لا غنى عنه بل هو مضر لاقتضائه ان عتق المسلم اذا حارب لا تضرب عليه اهـ بن (قوله
 اخذت منه) أى وأما لو اعتقه مسلم بدار الاسلام فلا تضرب عليه الا اذا حارب وأسر (قوله لانه)
 أى الين (قوله ولهم الاجتيار) أى المرور وظاهره ولولغير حاجة تكون طريقه من غيرها
 أقرب (قوله وكذا لهم اقامة ثلاثة أيام) اليس هذا تخديدا بل لهم اقامة الايام القلائل ينتظر الامام
 ان احتاجوا لذلك وكان دخولهم للصلحة كالمودخلوا بطعام واحتاجوا لاقامة الايام لاستيفائها
 وقضاء حوائجهم (قوله لعنوى) أى على العنوى وهو نسبة للعنوة وهى القهر والغلبة (قوله
 أربعة دنائير شرعية) أى وهى اكبر من دنائير مصر لان الدينار الشرعى أحد وعشرون حبة خروب
 وسبع حبة ونصف سبع حبة وأما الدينار المصرى فثمانية عشر حبة فتكون الاربعة دنائير الشرعية
 اربعة دنائير مصرى وثلاثى دينار وثلاثة أسابيع تسع دنائير (قوله وأربعون درهما شرعية) أى وهى
 اقل من دراهم مصر لان الدرهم الشرعى أربعة عشر خروبة وثمانية اعشار خروبة ونصف عشر خروبة
 والمصرى خمسة عشر خروبة فزيادة الاربعين المصرى على الاربعين الشرعية ستة وأربعون خروبة
 وهى درهمان بالمصرى وسبعة اشبار درهم فيكون الاربعون درهما شرعية سبعة وثلاثين مصرى
 وثمان درهما (قوله فى كل سنة قرينة) أى لاشمسية لثلاثين سنة على المسلمين سنة فى كل ثلاث وثلاثين
 سنة (قوله ونقص الفقير) أى عند الاحتياج عند الضرب لانه لا تضرب الا كاملة قاله شيخنا
 (قوله مهمة) أى غير معين وقتها فانها تؤخذ آخر السنة (قوله لم يؤخذ منه مائة نص لصيقة) أى
 مائة قصدها ولا لاجل صدقه (قوله ولا لصلى) أى وعلى الصلحى فاللام على وعلى وقوله ما شرط يحتمل
 جعل ضمير شرط راجعا للامام أى على الصلحى المال الذى شرطه الامام وعلى هذا فلا يحتاج لزيادة
 ورضى به الامام ويحتمل رجوعه للصلى وعليه فلا بد من ذلك القيد ولا قرينة فى كلام المصنف عليه
 فلا احتمال الاول ولعله قال الاتفاقى (قوله فله مائة) أى على المذهب كما قال البدروى وهو قول ابن
 حبيب (قوله وان اطاق فى صلحه) أى لم يعين قدرا معلوما بان يقع الصلح على الجزية مهمة وقوله
 فعليه بذل ما يلزم العنوى أى وهو اربعة دنائير أو أربعون درهما فى كل سنة (قوله والعمدة الاول)
 أى وهو انه اذا لم يرض الامام بمساذه فله مائة سنة سوا بذل القدر الاول او اكتر منه والحاصل ان
 الامام تارة يصالحهم على الجزية مهمة من غير ان يبين قدرها وفى هذه الحالة يلزمه قبول جزية
 العنوى اذا بذلوا وتارة يتراضى معهم على قدر معين وفى هذه الحالة يلزمهم ما تراضوا عليه معه وتارة
 لا يتراضوا معه على قدر معين ولا على الجزية مهمة وفى هذه الحالة اذا بذلوا الجزية العنوية هل
 يلزمه قبولها ولا قولان الاول لابن رشد ورجحه والثانى لابن حبيب ورجحه البدردى القرافى
 (قوله ولا يقبل) أى اعطاؤها من النائب (قوله وسقطت بالاسلام الخ) وفى سقوطها بالترهب
 الطارى وعدم سقوطها قولان ابن القمام والاخوين قال ابن شاس قال القاضى أبو الوليد ومن اجتمعت

عليه جزية سنين فان كان ذلك لغراره بها أخذت منه المامضى وان كان لعسر لم تؤخذ منه ولا يطالب بها بعد غناه انظر ح (قوله الفاروق) هو عمر بن الخطاب (قوله والحيرة) بكسر الحاء وسكون الهمزة المشنة مدينة بقرب الكوفة (قوله مديان) تثنية مدي وهو مكيال سبع خمسة عشر صاعا ونصف صاع كما في بن قنلان النهاية (قوله على كل واحد مع كسوة) أى في كل شهر (قوله واضافة المجتاز) أى المار عليهم بمصر خامة كما في المواق (قوله وانما سقطت عنهم) أى الارزاق واضافة المجتاز عليهم من المسلمين (قوله والعنوى ح) أى لانه اجر يضرب الجزية عليه نفسه وماله ولان اقراره في الارض لعمارتها من ناحية المان الذي ذكره الله تعالى بقوله فاما امنوا والمن العتاقة (قوله لا ظلم) فقد قال مالك ارى ان تضع عنهم اليوم الضيافة والارزاق لما حدث عليهم من المحور قال الساطي واعلم انه لا يؤخذ باقوال الائمة مع قطع النظر عن المقاصد لانه اذا اتقى الظلم وكانوا هم الظلمة كما في نصارى مصر فالواجب ان يغلق عليهم وان يراد على ما كان مقرر اعليهم اه وما قاله صواب صحيح قاله شيخنا (قوله فعلى قاتله الخ) أى اذا كان ذلك المقتول ذكرا وكان كائنا (قوله الا اذا لم يكن لهم وارث الخ) اما اذا لم يكن لهم وارث فلا يمكن من الوصية بمجموع ماله بل بالثلث فقط (قوله المناسب التفرع بالغاء) أى لان هذا مفرع على ما قبله والتفريع باعتبار مرفوعه وقوله فقط (قوله فالارض المعهودة) أى وهى ارض الزراعة التى فى بلاده المفتوحة عنوة بالهجرة والغلبة (قوله دون ماله) أى فانه ليس للمسلمين بل هو له ان أسلم ولوارثه ان مات كان المال عيناً أو عرضاً وحيواناً لا فرق بين المال الذى اكتسبه بعد الفتح أو قبله كما هو قول ابن القاسم وابن حبيب وظاهر المدونة وقال ابن المواز المال الذى يكون لعنوى اذا أسلم ولوارثه اذا مات ما اكتسبه بعد الفتح وأما ما اكتسبه قبل الفتح فهو للمسلمين كالارض واعترضه ابن رشد بأن اقرارهم فى بلادهم على ان يؤدوا الجزية ان كان من ناحية المان خالصاً لهم ولورثتهم مطلقاً اذا ماتوا أو أسلموا أو أفلس لهم ذلك المال مطلقاً وجنثاً فلا وجه لتلك التفرقة (قوله للمسلمين) أى لانها صارت وقفاً بمجرد الفتح وانما اقرت تحت يده لاجل ان يعمل فيها العانة على الجزية (قوله لا يخلون من أربعة أقسام) أى وفي الجميع لهم ارضهم ومالهم فيهم ونون ويقعون ويبيعون ويورث عنهم الا ان القسم الاول يفرق من غيره من جهة ان من مات منهم بلا وارث فارضه وماله لاهل دينه وله الوصية حينئذ بجميع ماله وان لم يكن له وارث بخلافه في غير الاول فان من مات بغير وارث خالصه وارضه للمسلمين ووصيتهم فى الثلث ان لم يكن وارث واذا فصلت الجزية على الارض والارقاب وعلى الارض دون الرقاب فاختلص فى بيع الارض فقبل يمنع من بيعها وقبل يجوز ونحوها يكون على المشترى والمشهور قول ابن القاسم فى المدونة وهو جواز بيعها ونحوها على البائع وعليه مشى المصنف هذا حاصل المسئلة (قوله ولا تعرض لهم فيها) أى لا يضرب خراج ولا يأخذ عشر الزرع ولا غيره (قوله ولا يزداد فى الجزية بزيادتهم الخ) وكذا لا يبرأ احد منهم الا براءة الجميع لانهم جلاء (قوله ولهم الوصية بماله كاهل بعضه) أى وان لم يكن وارث (قوله ووصيتهم فى الثلث فقط) أى لان لنا حظاً فى مالهم من حيث ان الباقي بعد الثلث يكون لنا فيعجز عن بيعه فيضاد على الثلث بخلاف ما اذا اجملت أو فصلت وكان لهم وارث فلا كلام لئلا يعمهم لانه لاحق لنا حينئذ فى مالهم (قوله وما بقى) أى بعد الثلث الذى خرج وصية (قوله فلهم بيعه) وقيل ليس لهم بيعه وقوله ونحوها على البائع أى وقيل على المشترى والمراد بخراجه ما مضى عليه من الجزية فى كل سنة (قوله احداث كسبة ببلاد عنوة) أى التى اقرها سواء كان فيها مسلمون أم لا وأما القديمة الموجودة قبل الفتح فانها تبقى ولو بلا شرط كما هو مذهب ابن القاسم ولو اكل البحر

كندستهم فهل فهم ان يتكلموا او يعصل بين كونهم شرطوا ذلك ام لا وهو الظاهر كذا في حاشية
 شيخنا عن كبريخش (قوله والعمدة داخ) تبع فيما قاله البسائي وفيه تعريض الى جواب ما قاله
 المصنف لانه قول ابن القاسم في المدونة ان طرح والمواق اه بن (قوله فيمنع من ازم مطلقا) في
 بن ماذ كرمه من منع ترقيم المنهدم وان كان ظاهر المصنف غير صحيح لتعريض ابن القاسم في
 العنوى يجوز ازم المنهدم وظاهره مطلقا شرط ذلك ام لا وذلك لان المدونة قالت ليس لهم ان يحدنوا
 الكنائس في بلاد الضوة لانها في ولا تورت عنهم فقال ابو الحسن قوله ليس لهم الاحداث في بلاد
 العنوة معهم انه انهم ان يرموا ما كان قبل ذلك وكذا يجوز الترميم للصالحين على قول ابن القاسم خلافا
 لمن قال يمنعون من الترميم الا بشرط قنين ان للصالحين الاحداث ورم المنهدم مطلقا شرط ذلك ام لا
 على قول ابن القاسم قال ناسخ البيضة قدم قوله كرم المنهدم واصد له أن يكون به وقوله وللصالحين
 الاحداث انظر طريقي والمواق (قوله شرط) أي الترميم أي استأنن الامام في ذلك واثنه اولا
 (قوله لكن في بلد الخ) أي وأما لو كانت تلك البلاد اختطها المسلمون معهم ففي جواز احداثها
 وعدمه قولان ابن القاسم وابن الماجشون كل في ابن عرفة والمحاصل ان العنوى لا يمكن من الاحداث
 في بلاد العنوة سواء كان أهلها كلهم كفارا أو سكن المسلمون معهم فيها الا بشرط وأما رم المنهدم في جائر
 مطلقا وأما الصلحي فيمكن من الاحداث في بلد ليس معه أحد من المسلمين مطلقا بشرط وبغيره
 وكذا ان كان معهم فيها أحد من المسلمين على ما قاله ابن القاسم خلافا لابن الماجشون وكذا يمكن
 من رم المنهدم على ما قال ابن القاسم مطلقا (قوله وتواختطها) أي انشأها مع المسلم الكافر عنوا أو
 صلحيا وهذا على ما لابن الماجشون وأما على ما لابن القاسم اذا اختطها الصلحي فيجوز له الاحداث ولو
 كان معه مسلم هذا وكرر الاولى للشارح حذف المبالغة ويقول في حل المن لا يجوز له كمار الاحداث
 في بلد انفرد المسلمون باختطاطها ثم انتقل الكفار اليها وسكنوا فيها مع المسلمين (قوله واربعت الخ)
 ظاهره انه لا تكسر او تنها في ابن عرفة انها تكسر وهو الصواب وقد اشتهر عليه كأه المذهب
 وكذلك المواق وكذلك صرح الرزقي في نوازله نقلا عن ابن رشد بكسر هاء وانما اربعت الخردون
 غيرهما من النقاسات لان النفس تشبهها وظاهر المصنف ان كل مسلم لها اربعتها فلا يختص ذلك
 بالحنابلة وقول الشارح ان اظهرها أي أوجدها من بلد لا خرفان لم يضره واربعتها مسلم ضم له
 قيمته المتعدية عليه (قوله ان اظهره) أي كافى الجواهر ولا شيء على من كسره وكذلك الصواب
 كما في المواق (قوله ومنتقص عنه) أي امانته وقوله قتال عام أي غير مختص بواحد (قوله
 ومنع جرية) يعيد كما قال البدر بن عتمة عمدا أو تبذله لهدل لاجل دمج في جبر عاها (قوله وبغضب
 حرة) واما زنا بها طائفة فاما يوجب تعزيره وحدث هي وكذا يجوز في بامة مسئلة أو بجرة كافرة طوعا
 أو كرها فلا يكون ذلك ناقضا للعهد (قوله وقيل يكفي هذا اثنان) أي يشهدان على
 الغصب وان لم يعانها الموطأ وقوله على نقض العهد أي لا على الزنا (قوله فترو جهوا ووطئها) وأما لو
 تزوجها مع علمها بكفره من غير غرور فلا يكون نقضا للعهد ويلزمه الادب فخطها قوله كان يكتب لهم
 كتابا الخ في المواق عن سجنون ان وجدنا في أرض الاسلام ذميا كاتبنا لاهل الشرك ورواه المسلمين
 قتل ليكون نكالا لغيره (قوله شجع على نبوته عندنا) أي معشر المسلمين وان انكرها اليهودي
 كنبوة داود وسليمان واحترز بقوله مجمع الخ عما اختلف في نبوته عندنا كالحضر ولقمان فلا ينتقص
 عهده بسبه (قوله بما يكفره) أي بما يكفر به الكفر الذي يقر عليه بأن كفره الكفر الذي
 لا يقر عليه كذا ذكر بعضهم وذكر غير واحد ان المراد بما يكفره ما لا يقر عليه والمراد بما كفره

ما قررناه عليه (قوله يريد عذته في ساقية) فيه انه لا حاجة لهذا التفسير اذ لا حقيقة لهذا الكلام حتى تبين وانما وقع من ملعون من نصارى مصر انه قال مسكين محمد ديتكم كاه بالحنة ماله لم ينزع نفسه اذ كانت الكلاب تاكل ساقية فارسل الملك الاستغا فيه فقال ارى ان يضرب عنقه فقال له ابن القاسم يا ابا عبد الله اكتب ويحرق بالنار فقال انه لمحقق بذلك قال ابن القاسم فكاتبته واوفعت الفخية بذلك ففعل به ذلك قال عياض ويحرق الساب حيا وميتا (قوله وقتل ان لم يسلم) ضمير قتل راجع للناقض (قوله وفي غضب المسلمة وغرورها) اما تعينه اى القتل في السب فتدنا من غرورها في الرسالة وصدر به في الجواهر وحكى عياض في الشفاء عليه الاتقان واما تعينه في غضب الحرة وغرورها فهو في قتل ابن شاس وغيره ما من انتهاك حرمة الاسلام وقد قتل عمر رضي الله عنه عليا بنس بغلاء عليه امرأة فوكتها فانكسرت عورتها (قوله واما في قتاله فينظر فيه الخ) ومثل القتال التردد على الاحكام ومنع الجزية في كونه يتظر فيه الا بالامور الخمسة وما قاله شارحنا هو ان جواب خلافا لما ذكره بعض الشراح من أن الضمير في قوله وقتل ان لم يسلم راجع للساب خاصة واما غيره من بقية النقص فالامام مخير فيه بفعل واحد من الامور الخمسة السابقة وذلك لان نقض العهد يجب الرجوع للاصل من التخيير بين الامور السابقة (قوله اذا الامام مخير فيه بين المن الخ) أى عند ابن القاسم (قوله القائل بأن الحرب الخ) أى القائل ان الامام مخير فيه بين امر أربعة ماعد الا تترافق لان الحرب لا يرجع رقباقومنا والخلاف ان الذمة هل تقتضى الحرب بدوام الهدنة فقط او بداء (قوله ويصدق في دعواه انه خرج الظلم أى سواقمات قرية على صدقه أم لا) (قوله كجواربه) أى قطعه الطريق لاخذ مال او منع سلوك فلا يسرق وانما يحكم عليه بحكم الاسلام في المحارب (قوله فان حكمه حكم المسلم المحارب) أى المشارة بقوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويحاربون في الارض فساد الآية واذا كان حكمه حكم المحارب المسلم فلا يسترق (قوله فكما مرتدين) أى كما هو قول ابن القاسم لا كما لمريمين كما قال اصمغ (قوله اى صلح الحربى) اى على ترك القتال والمهادنة (قوله ان خلا الخ) المحاصل ان المهادنة لا تجوز الا بشروط أربعة الاول ان يكون العاقد له الامام او نائبه الثانى ان يكون المصلحة الثالث ان يخلو عقد هبا عن شرط فاسد الرابع ان تكون مدتها معينة يمينها الاسلام باجتهاده وندب لا لاتزيد على أربعة اشهر (قوله وينبغي ونايته) أى او يقال قوله وللاامام اى حقيقة او حكما فيدخل فوائده فالحصر المستفاد من تقديم الخبر بالنسبة لاحاد الناس فان وقعت المهادنة من غير الامام وفوائده مضت على ما قال سحنون ان كانت صوابا فليست كالحزبية لا تقدم انما ان وقعت من غير الامام وفوائده كانت باطلة (قوله وان كانت المصلحة في عدمها تمتعت اى وان استوت المصلحة فيها وفي عدمها جازت وقوله فاللام للاختصاص اى ويثبت في كلام المصنف شامل للاقسام الثلاثة وقوله لا للتخيير اى والا كان قاصرا على الاخير منها كما انها اذا كانت بمعنى على كان قاصرا على الاول فقط (قوله او قرية) اى او شرط بقا قرية لئلا حاله كونها خالية منها لم يسكنون فيها (قوله الا تخوف سماه واشد الخ) اى كاستيلائهم على المسلمين فيجوز دفع المال لهم او منهم فقدمنا والى الله عليه وسلم لما حاطت القبائل بالمدينة سعد بن معاذ وسعد بن عباد في أن يترك للمشركين تلك الثمار يخاف أن يكون الانتصار لمقتال فقالا ان كان هذا من الله فممننا واطعنا وان كان هذا رايانا كما وانما في الجاهلية مرة الا بشراء او قرى فكيف وقد اعزنا الله بالاسلام فلما رأى النبي عزهم على القتال ترك ذلك فلم يكن الاطلا عند الضرورة جائزا ما شاور رسول الله فيه (قوله وان يمال بدفعه أهل الكثرنا) اى وان كان الشرط الفاسد مصحبا

لمال يدفعه أهل الكفر لنا ولا يقتضيه ذلك الشرط الفاسد لاجل المال الذي يدفعونه لنا أو وان كان
 الفساد بسبب إعطاء مال من المسلمين لهم (قوله وأما في منطوقه) أي وهو الخلو من الشرط الفاسد
 والمعنى وحاز الامام المهادنة أن خلت عن شرط فاسد وان بمال يدفعه الامام لهم وهذا الاحتمال
 فيه نظر لا يقتضيه جواز عقدها على إعطاء مال لهم من غير ضرورة وليس كذلك وأيضا متى دفع لهم مال
 لم يتخل عن الشرط الفاسد فلا تصح المبالغة فاعل الأولى أن يقول وأما في شيء من متعلقات المنطوق
 وهو الشرط الفاسد في حد ذاته أي وان كان الشرط الفاسد مصورا أو بسبب مال (قوله ولا حد
 واجب لمدتها) لا يقال هذا بخلاف ما مر من أن شرط المهادنة أن تكون مدتها معينة لئلا نقول المراد
 أن شرطها أن يكون في مدة معينة لا على التأييد ولا على الإيهام ثم تلك المدة لا حد لها بل يعينها
 الامام بحكمه (قوله وهذا) أي نذب عدم الزيادة على أربعة أشهر (قوله نذب) أي العهد
 الواقع بينه وبينهم على المهادنة وترك الجهاد (قوله للضرورة) أي خوف الوقوع في الهلاك بالتعادي
 على العهد (قوله ويجب الوفاء الخ) يعني إذا ما هداهم على المهادنة وترك القتال مدة وأخذنا
 منهم رهائن واشترطوا علينا أنه إذا فرغت مدة المهادنة ترد لهم رهائنهم فأن يجب علينا الوفاء بذلك
 فبرهم لهم وأسلموا عندنا (قوله وان لم يشترطوا الخ) أي كما هو رواية ابن القاسم عن مالك نحو أن
 يفر من عندهم ويرجع إذا أوفى بدينهم وقال ابن حبيب لا ترد لهم الرهائن ولا ترسل إذا سلموا
 ولو شرطوا رددهم وقبل أن يشترطوا رددهم وأسلموا ردوا والأفلا (قوله كن اسلم) أي كثر ما هم رد من
 حكامنا منهم وأسلم فأن يوفي به هذا إذا كان غير رسول بل وان كان رسولا جازنا باختيارهم وبالعق على
 الرسول فأننا نفي المباحشور فيه وأئلا يتردهم إن شرطهم قاصر عن من جاء منهم هاربا لا طائعا
 ويرسلوا فأنما إن الحكم عام (قوله ومن اسلم) أي أو من جاء منهم اليأسوا سلم (قوله فأن كان اني
 لم ترد) أي العوم قوله تعالى أن علمهم من مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار ولعله إلا لمدة أعظم
 وبمعنى عدم الرجوع إلى التوبة ولو كان لنا نذبهم لمدة واحدة وهذا توقف فعلا صها على رد التي سلمت
 منهم (قوله وادى إلى السلم الأصل الأسير أي سواء كان أمرا متداوا أو انتهت فيشمل من ذهب إليهم طوعا
 حقا وقهرا وأما كثر ما هو عندنا كما قال شيخنا (قوله وفدى بالفي الخ) هذه طريقة ابن زيد وقيل
 بدفعه إليه إن لم يكن من بيت المال فإن لم يكن أو قدر الوصل إليه قال جماعة المسلمين وهذه طريقة
 ابن حارث عن ابن سيار عن معن بن عذرة وأخاها اللخمي أنه بن (قوله ثم مال المسلمين أي الذين يمكن
 الاستدانة منهم من أهل طهارة ثم الأقرب فالأقرب وثبت من كل واحد بقدر وسعه ويتولى الإمام أو
 نائبه جباية ذلك وقال الشيخ فدى بمال المسلمين ولم أجد على جملة من عرفه عالم بحش استيلاء
 الإمام عليهم سماعه ذلك من ابن جهم فدى بمالهم ما يشترط به لا يحاولوا بارودا وكل من دفع شيئا من
 جباية المسلمين فلا رجوع له به حتى الأسير المقدى ولو دفع بقصد الرجوع بخلاف الفساد المعين
 (قوله إذا لم يوطأ الخ) متعلق بجمع وأما إذا علم أو طأ أو شئت أن الامام يفديه من بيت المال أو بما
 يجده من المال غير وجهه بقصد الرجوع فلا رجوع له بحمله على التبرع والتفريط والحاصل أن
 رجوع الهادي مقيد بما إذا كان معينا وكان غير بيت المال وكان عالما أو طأ لأن الامام لا يفديه من
 بيت المال ولا عما يجده من المسلمين وان لا يقصد بذلك الغدا صدقة وان لا يتمكن الخلاص بدونه فان
 أدخل شيئا من هذه الشروط فلا رجوع له (قوله ولا قصد له) أي لأن الشان أن الإنسان لا يدفع
 مال إلا بقصد الرجوع (قوله ورجع بمثل المثل وقية المقوم الخ) مثله للباسي وابن بشير وقال ابن عبد
 السلام لا تظهر المثل طالعا لانه فرض وقال ابن عرفة لا يظهر إن كان الرداء بقول المقدي أفدى

واعطيك الفداء فامثل مطلقا لانه قرض وان كان بغيره فقول الباجي لان السادة القادى بهما ثبت
لهما تقررى الذمة ولا التزام قبل صرفها في الفداء فصار دفعهما في الفداء هلا كالحا فبر جمع لقيمتها
اه بن (قوله الواو بمعنى او) لادعى لذلك فقد ذكر ابن رشد في المسئلة خلافا له لابن دى الرجوع
من الالتزام مع الارباب يقول له افدى واعطيك الفداء أو يكفى في الرجوع الامر بالفداء وان لم
يلتزمه ونسب الاول لفضل والثاني لابن حبيب فبان بهذا ان الواو على بابها وان المصنف معنى على
قول فضل وعبارة ابن الحاجب فلا رجوع الا ان يأمره ملتزما اه وهى تفيد ان الواو للجمع على بابها
وقرره في التوضيح على ظاهره ونسبه لنقل الباجي عن مفسر انظر بن (قوله وقدم على غيره)
يعنى أن من فدا الاسير من العدو وهى ذلك الاسير دين فان القادى يقدم على ارباب الديون لان الفداء
أكد من الدين لان الاسير ما جبر على الفداء دخل دين الفداء في ذمته جبرا عليه فقدم على دينه الذى
دخل في ذمته طوعا ولا فرق بين مال الاسير الذى قدم به من بلاد الحرب وماله الذى يبلد الاسلام
في ان القادى يقدم على ارباب الديون في الجميع وظاهره ولو كان دين غيره فيه رهن وهو كذلك على
الظاهر (قوله ويقض الفداء على العدد فاذا قد اشخص جماعة كخمسين اسيرا بقدر معين وفيهم
الغنى والفقير والشريف والوضيع فبقسم الفداء على العدد من غير تفضل بينهم ان جهل الكفار
فدرا الاسارى (قوله وآخر خمسة أى فالحكمة خمسة وثلاثون فاذا فدى هؤلاء الثلاثة بمائة فانه اتوزع
عليهم كل واحد بحسب عادته فعلى من عادته عشرة سبع المائة لان سبع الخمسة والثلاثين عشرة فعلى
من عادته عشرون اربعة اسباعها لان العشرين اربعة اسباع الخمسة والثلاثين وهى من عادته خمسة
سبع المائة لان الخمسة سبع الخمسة والثلاثين (قوله والاقول للاسير يمينه) اشبه أم لا
في ان يكر الفداء أو بعضه هذا قول ابن القاسم وان كان كما قال ابن رشد ليس جاريا على قواعدهم
والجارى عليهم انهم اذا اختلفا في مبلغ الفداء صدق الاسير ان اشبه والاصدق القادى ان انفرد
بالشبه والاحقوا بوجه فداء المثل وكذلك ان نكلا وقضى للمخالف على التاكل (قوله أى ولو كان
بيده) هذا قول ابن القاسم وقوله فالقول للقادى أى لان الاسير في يده بمنزلة الرهن (قوله وحاز
الفداء بالجزر والجزير) أى عندنا شهب وسد الملك ومعهون وقوله على الاحسن أى عند ابن عبد
السلام وقال ابن القاسم يمنع الفداء بما ذكر (قوله فان لم يمكن ذلك) أى بان امتنع أهل الذمة
من دفع ذلك اليهم أو لم يوجد ذلك عندهم وقوله جاز شراؤه أى لاجل ان تدفعه لهم فداء الاسرى فان
محل جواز الفداء بالجزر والجزير ان الميرضا لا بذلك وأما اذا رضى بغيره فلا يجوز الفداء به كذا ذكر بن
خلافا لما ذكره عبيد بن الجراح مطلقا وبهم من جواز الفداء بما ذكر جواز بالطعام بالمطريق
الاولى (قوله ولا يرجع القادى الى الم) أى وأما القادى الذى فانه يرجع على الاسير مسلما
أو كافرا ببقية الجزر وما معه ان كان اخرج من عنده ويمنه ان كان اشتراه هذا هو الصواب (قوله
اشتره أو كان عنده) قال بن هذا هو المعتمد كما ذكر ابن عرفة ومقابل له لا يرجع به ان كان عنده
اما ان اشتراه فانه يرجع بما اشتراه به وعلم بما ذكر ان الصور غشائية لان القادى يخبر أو يخبر براما
مسلم أو ذمى وفي كل مال يخبره من عنده أو يشتريه وفي كل من هذه الاربعة اما ان يقضى به مسلما
أو ذميا وقد علمت اجكامها (قوله وفي الخيل) أى وفي جواز فداء الاسير بالخيل وآلة الحرب أى
وعدم جواز قولان لابن القاسم واشبه فائمه لابن القاسم والجواز لا شهب فان قلت حيث جاز
الفداء بالاسير المقاتلة فكان مقتضاها الجزم بجواز الفداء بالخيل وآلة الحرب أو بذكر الزواجر
في الفداء بالاسرى المقاتلة لانهم احق بماد كروا لجواب ان جواز الفداء بالمقاتلة محله اذ لم يرص

الكفار الا بذلك ولم يخش منه. واذا فلا يجوز وأما الخيل وآلة الحرب فالخلاف فيها عند ما كان
العداء بغيرهما والاعتقت قولاً واحداً قاله شيخنا (قوله اذا لم يخش الخ تبع في هذا التقيد عجم قال
طفي وفيه نظر فان هذا التقيد لابن حبيب وقد جعله ابن رشد قولاً ثالثاً وقصه نفاً وقول اشهب
اجازة ذلك وان كثر وهو معني قول سمخون خلاف ما ذهب اليه ابن حبيب من أنه انما يجوز ذلك
ما لم يكن الخيل والسلاح أمراً كثيراً يكون لهم به القدرة الظاهرة وقد روى عن ابن القاسم ان المفاداة
بالجرح خف منها بالخيل وهو كما قال اذا ضرر على المسلمين في المفاداة بالجرح بخلاف الخيل وكذا ابن
عرفه جعل قول ابن حبيب خلافاً لتقيد قال طفي ولم أر من ذكره تقيداً وقد تردد ابن عبد السلام
في ذلك أو لم يحزم بشئ اهـ بن

(باب المسابقة)*

(قوله وبفتحها) أى والسبق بفتحها (قوله المسال الذي يوضع) أى يجعل الخ (قوله جائزة
في الخيل) أشار الشارح الى ان قوله في الخيل متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الذي هو المسابقة وأما
قوله يجعل فهو حال من المبتدأ أو من ضمير الخبر واعلم ان المسابقة مستثناة من ثلاثة أمور كل منها
يقضى النزع التماساً وتمذيب الحيوان لغير ما كلف وحصول العوض والمعرض عنه لشخص واحد
اهـ والقمار بكسر القاف المقامرة والمغالبة وقولنا غير ما كلف أى لغير كل اذا لا يذهب الحيوان
الا كما بالعقر والذبح وحصول العوض والمعرض عنه لشخص واحد في بعض السور وهي ما اذا
أمر به غير المتسابقين لما أخذ السائق (قوله وأولى في الجواز بغير جعل) أى وأولى في الجواز
المسابقة على الثلاثة المذكورة بغير جعل (قوله وأما غير هذه الثلاثة) أى كالسابقة على البغال
والخيول والقيظة (قوله شرط في جواز المسابقة) أى يجعل (قوله فلا تصح بغير) أى يذى غرر
كمبدأ أن أو بغير شارد (قوله ولا يحجوهول) أى كالذي في الجيب أو في السندوق والحال انه
لا يعلم قدره أو حسنه فلو وقعت المسابقة بموضوع مما ذكرنا لظاهره لاشئ فيه انما لم ينفع الجاعل
بشئ حتى يقال عليه جعل لائل خلافاً لما في البدر القراني بل تكون كالجانية كذا قرر شيخنا
(قوله وعن المبدأ) عطف على قوله صح يبعه وهو بالبناء للفعول ليشعل ما اذا كان التعيين منهما
بشخص أو كان بعداً والمراد بالمبدأ الخيل الذي يبتدأ منه بالراحة أو الرمي بالمهم والمراد بالغاية
الحل الذي تنتهي اليه الراحة أو الرمي (قوله ولا يشترط المساواة فيهما) أى في المبدأ والأولى والغاية
بل اذا دخل على الاختلاف في ذلك جاز كأن يقول لصاحبه اسابقك بشرط ان ابتداء الراحة من
الحل الفلاني القريب من آخر الميدان وأنت من الحل الفلاني الذي هو بعيد من آخر الميدان وكل
من وصل لآخر الميدان قبل صاحبه عد سابقاً أو يقول لصاحبه ابتداء الراحة من الحل الفلاني وأنت
تنتهي لحل كذا وأنت الحل كذا الذي هو اقرب من نهايتك وكل من وصل لنهايته قبل صاحبه عد سابقاً
(قوله وعن المراكب) أى بالاشارة الحسية بأن يقول اسابقك على فرسي هذه أو بعيري هذا وانت
على فرسك هذه أو على بعيرك هذا ولا يكتب في بالتعيين بالوصف كاسابقك على فرس أو بعير صفته
كذا وكذا كما يدل عليه قول ابن شاس من شروط السبق معرفة اعيان السباق انظر المواق وأحرى
ان لا يكتب في بذكر الجنس كاسابقك أنا على فرس وأنت على فرس من غير ذكر وصف خلافاً لما في
(قوله ولا بد أن لا يقطع الخ) يعني انه يشترط ان يجهل كل واحد من المتسابقين سبق فرسه
وفرس صاحبه فان قطع احدهما ان احداً الفرسين سبق الا لم تجز (قوله وعن الرامي) أى

انه لا بد من معرفة شخصه كزيد وعمره ولو وقع العقد على ان شهدا سابق شخصاً في الزمى
 لم يجز (قوله وعدد الاصابة) اى بمرة او مرتين من عشرة (قوله ولا يثبت المهر فيه) اى وهو
 ان يثبت المهر الغرض ولا يثبت فيه (قوله وهو ان يثبت ويثبت فيه) اى ان يثبت المهر
 الغرض ويثبت فيه (قوله وأخرجه متبرع) المسابقة في هذه جائزة اتفاقاً وأما في الثانية وهى قوله
 أو أحدهما فهى جائزة على المشهور كما فى عقبى وفي المواق انها جائزة اتفاقاً عند ابن رشد (قوله
 فمن حضر) اى المسابقة على الظاهر ويحمل لمن حضر العقد ويحمل لمن حضرهما ما هو للخروج
 الجميل الاكل معهم منه أم لا قياساً على الصدقة تعود اليه قولان (قوله ولا يشترط صحة العقد
 التصريح الخ) هذا هو الصواب خلافاً لما فى خمس من اشتراط ذلك فائلاً كان الاولى لا يثبت
 ان يقول على ان من سبق الخ اه بن (قوله ويجعل عليه) اى على ذلك الذى ذكره المصنف
 (قوله ان سبق عاد اليه) اى الجمل الذى أخرجه (قوله لا أخذه السابق) اى لياخذ السابق
 الجمل الذى أخرجه غيره مع بقاء جعله له (قوله لم يتحققه السابق) اى لم يتحقق السابق
 جعل غيره بل هو له (قوله ولو جعل له) اى ولو وقع عقد المسابقة على الوجه المتقدم مع محال
 ورد بلوغه من قال بالجواز مع المحلل وهو ابن المسيب وقال به مالك مرة ووجهه ان يباع المحلل
 صاراً كائناً أخرج أحدهما دون الآخر قاله بن وفيه انه اذا أخرج أحدهما لياخذ السابق
 ممنوع والذي فى ح عن الجوزولى توجيه ذلك القول بان دخول الثالث يدل على انه ما لم يقصد
 القمار وانما قصد القوة على الجهاد فتدبر وعلى ذلك القول اذا سبق المحلل لأخذ الجمل منهما وان
 سبق أحدهما مع المحلل أخذ ذلك لأحدهما له وقسم المسال الاخر مع المحلل اذ ليس له عليه مزية اه
 بن (قوله لان أخرجا لياخذ السابق) اى وأما لو أخرجا وسكنا عن يأخذ منهما فظاهر
 المصنف انه لا يمنع والظاهر انه يكون لمن حضر فان كان لياخذ المسبوق جاز كما هو ظاهر كلامهم
 ثم ان قول المصنف لان أخرجا يقتضى ان الممنوع أخرجهما بال فعل وانما الواو اتمام من غير اخراج على
 ان من سبق فله على الآخر قدر كذا لا يمنع وليس كذلك بل الصواب المنع كما فى بن لان التزام المكاف
 كخراجه (قوله من المتبرع) بل وكذا اذا كان الجمل منهما معا وكان بينهما محال بناء على القول
 بالجواز المشاركة بلو فيجوز ان يخرج أحدهما خمسة والآخر عشرة كما قال ابن بونس (قوله أو موضع
 الاساية) بجمع عطف على الجمل (قوله بل يجوز اشتراط الخ) اى كأن يقول أحدهما أنا صيب
 الغرض أربعة من عشرة خرقاتى ادناه اى فى أسفله وأنت نصيبه أربعة من عشرة خرقاتى وأخضعاً من
 وسطه أو من أعلاه (قوله فى المسافة فيهما) اى فى المسابقة والمنافسة وقوله فى الثانية أى المنافسة
 (قوله أو نزع سوط) اى بأن نزع انسان السوط الذى يسوق به الفرس من يده تعدياً بخف جريه
 (قوله بخلاف نصيب الصوت) اى كالواصية قبل ركوبه أو سقط من يده وهو راكب (قوله أو حر
 الفرس) اى أو سقطه من فوقه فإذا اتصل بذلك صار سوطاً (قوله لذلك اى لا يصال الخ برصعة
 (قوله مما ينتفع به) اى وغير ذلك مما ينتفع به الخ فهو بيان لمحذوف (قوله لا للمغالبة) هذا
 محذور قوله مما ينتفع به فى نكابة العدو اى وبعد ان يكون مجانياً بشرط ان يقصده الانتفاع فى
 نكابة العدو لا للمغالبة كذا فى الجواهر اه بن افا علمت ذلك فالاولى للشارح ان يقول بشرط ان يقصد
 به الانتفاع فى نكابة الخ والحاصل ان المسابقة بغير الامور الاربعة المتقدمة جائزة بشرط ان يكون
 مجانياً وان يقصدها الانتفاع فى نكابة العدو (قوله والامنع) اى حرم وقبل انه بكرة وقد حكى
 الزناق قولين بالكراهة والحرمه فممن تطوع باخراج شئ للتصارعين أو المسابقين على ارجلهم ما اوعى

جاء به ما أو غير ذلك مما لم يرد فيه نص السنة (قوله والرجز) أي وإنشاد الرجز من المتسابقين والمتناضين وكذلك في الحرب عند الرمي والمراد أنشاد الشعر مطلقا لا خصوص الشعر الذي من بحر الرجز وإن كان أكثر ما يقع في الحرب إلا أنشاد منه كقوله عليه الصلاة والسلام يوم حنين أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب لأنه موافق للحركة والاضطراب (قوله وكذا في الحرب) أي وكذا يجوز الافتخار والرجز في الحرب عند الرمي (قوله والتمعية لنفسه) أي حال الحرب وكذا في حال المسابقة (قوله التشجيع) أي تحصيل الشجاعة (قوله ولزم العقد) أي إذا كانا شديدين مائعين (قوله كالأجارة) أي في غير المسابقة فاندفع ما يقال أن فيه تشبيه الشيء بنفسه لأن عقد المسابقة من الأجارة أو أنه من تشبيه الجزئ بالكل

* (باب الخصائص) *

(قوله بعض ما اختص به صلى الله عليه وسلم) أشار بذلك إلى أن المصنف ليدكر في هذا الباب جميع ما اختص به النبي صلى الله عليه وسلم بل بعضه (قوله على هذا القول) أي القائل بوجه الصحة عليه (قوله وقيل يسمى) أي صلاة الليل تتجدها مطلقا سواء كانت بعد نوم أو قبله (قوله راجع للاثانة) الصلوة والتشهد والوتر فكل من الثلاث لم يجب عليه إلا إذا كان حاضرا لا مسافرا والدليل على أن الوتر في السفر غير واجب عليه إتيانه على راحته ولو كان فرضا ما فعله عليها لأن الفرض لا يقبل على الدابة حيث توجهت (قوله والاضحى) هو لغة في الضحى ومحل وجوبها عليه إذا كان غير حاج ولا كان مساويا لغيره في وجوب الهدى وعدم وجوبها (قوله والتشهد) أي لقوله تعالى ومن الليل نتشهد به نافلة لك أي فتجديه حالة كونه زيادة لك في الافتراض على الفرائض الخمسة (قوله لكل صلاة) أي سواء كانت حضرة أو سفرية وانظر هل المراد كل صلاة فريضة أو لو نافلة كذا نظر ابن الملقن في قوله يجب السواك عليه لكل صلاة وكذا في قوله لو لا أن اشتق على امتي لا مرتهم بالسواك عند كل صلاة (قوله بآيات مجرد ذلك) فيه نظر بل الأصح أن من اختارت الدنيا بطاقتها النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك كما استظهره في توضيح فصل التغيير والتخلد لقول الله تعالى يا أيها النبي قل لازواجك أن كنتم ترون الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتعنن واسرحنكم سرا حاجيلا أهبن والمحرقين لم يثبت أن امرأة من نساءه صلى الله عليه وسلم اختارت الدنيا بل كهن اخترن الله ورسوله والدار الآخرة وما قيل أن فاطمة بنت النخاع اختارت الدنيا فكانت تلتزم المعروف وتقول هي الشقية فقد رده العراقي بأنها استعاذت بالله منه ولم يثبت أنها قالت اخترت الدنيا وإن آية التغيير إنما نزلت وفي عصمتها التسع إلا في مات عنها (قوله لكنه لم يقع ذلك) أي وأما تزوجه بزوجة غيره بأمر الله له بزواجه إذا طلقها فواقع لقوله تعالى فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكمها (قوله الاظهر عدم البطلان) أي سواء أجاهبه المصلى بخونهم بأمر الله أو بخونهم فاعت الثبني الفلاني بأمر الله جوابا لقوله عليه الصلاة والسلام هل فعلة (قوله في الأراء والمحروب) الأولى في الأراء في المحروب وغيرهما من المهمات وأفاد بهذا أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان يشاور في الأراء في المحروب وغيرهما من المهمات وأفاد بهذا أن النبي ما فيه حكم فلا يشاور لانه لما بالتمس العلم منه ولا ينبغي أن يكون أحدا علم بما أنزل عليه منه وقد قال قوم إن له أن يشاور في الأحكام وهذه غفلة عظيمة منهم لأن الله سبحانه وتعالى يقول وإنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم الآية وأما غير الأحكام فربما رأوا بأعينهم أو سمعوا بأذانهم شيئا لم

بره النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمعه فان قلت ماذا كرهته من انه انما كان يشاور في الاراء في الاحكام
 برده عليه مشاورته في الاذان وفعله قبل الوحى به لانه في الشرائع كان جاثرا في صدر
 الاسلام ثم نصح ذلك بالمشاورة في غير الشرائع فقط وذلك لان الاذان كان في السنة الاولى من الهجرة
 ونزول قوله تعالى وشاورهم في الامر كان في السنة الثالثة والمشاورة في الشرائع كانت اول جاثرة ثم
 سحت في السنة الثالثة بالامر بالمشاورة في غيرها فقط كذا قرر شيخنا (قوله المعسر المسلم) وهذا كان
 في صدر الاسلام قبل فتح الفتوحات ثم نصح ذلك بوجوب قضائه من بيت المال (قوله أو المحي)
 نعوه في خش وعيق قال بن وهو في عهدته ما اذلم ارمي ذكر ان المحي كالميت وظاهر نص وصهم
 وظاهر الاحاديث التي في ح والمواق وغيرهما انه خاص بالميت كالمصنف ومن جملة الاحاديث
 المذكورة من ترك ديناً او ضياعاً فعلى الى أى فعل قضائه والى كغالة عبالة (قوله ومصابرة
 العدو) أى والصبر على مقاتلة العدو الكثير بخلاف امته فانه اذا زاد العدد على النصف لم يجب
 الصبر (قوله اذ منعه الشريف بجل الخ) أى لان الله وعده بالعصمة بقوله والله يصمكم من الناس
 أى من قتلهم لك فلا ينافي انهم شجوا وجهه وكسروا ربايته وان العصمة تنزل بعد الشج وكسر
 الرباية وعلى هذا فالمراد بالعصمة من القتل وغيره (قوله والمعتمد الخ) قال ح مذهب ابن
 القاسم انها لا تحرم عليهم قال ابن عبد البر وهو الذى عليه جمهور اهل العلم وهو الصحيح عندنا والذى
 في التوضيح عند ابن عبد السلام ان المشهور المنع مطلقا اه انظر بن (قوله وامساك كارهته)
 أى اذا كانت كارهته بقاها تحتمه لغيره وأما كراهته ذاته فهو كفر تبين بمجرد (قوله لقد
 استعذت بعاد) أى بمن يستعاض به ويلجئ اليه وهو الله سبحانه وتعالى وقوله بعد بفتح الميم مصدر
 أو اسم مكان كفى النهاية أى تحصنت بملاذوم الجأ وضبطه القسطلاني بضم الميم أى بالذى يستعاض به
 والحق بأهلك ثلاثى همزته همزة وصل من حق كفرح وقال القسطلاني كونه ربا عابثا قطع الهمزة
 وكسر الحاء من الحق بمعنى الحق لغة فيه اه بن (قوله تحبوا العائذة) راجع محرمه امساك الكارهة
 وجهلها كارهة بالنظر لافظها والا فهى معذورة لا كراهة عندها وانما اخذت لغتها رأيا وكانت
 جارية جدا فغارت امهات المؤمنين ان تحظى برسول الله صلى الله عليه وسلم فيفوتن كثرة مشاهدته
 طلعه ورؤية عبادته عندهن ليلا وما يتلى في بيوتن من آيات الله والحكمة وفى ذلك فليتنافس
 المتأفسون فسألن ماذا يعجبهن فقال لها يعجبهن ان يقال له اعوذ بالله منك فلما دخل عليهن قالت
 له ذلك (قوله وتبدل أزواجه) أى يحرم عليه ان يبدل أزواجه الثلاثى خيرهن فاخترته بغيرهن
 مكافئة لمن اقوله تعالى ولان تبدلهن من أزواج قال ابن عباس أى لا يحصل لك ان تطلق امرأة
 من أزواجك وتنتكح غيرها وهذا لم ينصح وقال غيره انه نصح به قوله تعالى انا احللنا لك أزواجك
 الثلاثى آتيت اجورهن أى انا احللنا لك زوجة دفعت صداقها لاجل ان يكون لك ائمة عليهن
 بترك التزويج عليهن مع كونه حلالا لك وعلى هذا الحرمه تبدل الأزواج من خصوصياته ولا قبل
 النسخ (قوله ونكاح الكنية المحررة) وكذا الامه فلا هموم للمحررة اذ الكنية يحرم نكاحها
 مما قاسرة أوامة لكن حرمة نكاح المحررة من خصوصياته وحرمة نكاح الامه ليس محتسبه بل
 وكذلك امته (قوله والامه المسلمة) أى ونكاح الامه المسلمة واعلم انه اختص بحرمه نكاحها على
 الدوام لانه لا تنكح من طيبى جواز نكاحها بالنسبة له وهما خشية الفتنة وعدم وجود طول المحررة لانه
 معصوم وله ان يتزوج بغير مهر ومنع نكاحها فى حقنا ليس ابيدا يجوز مع وجود الشرطين وينع
 مع فقد هـ او اموالهما بالملك فجاءتروا اموال الامه الكنية بالملك فى عقب انه جاثره وذكر

شيخنا انه حرام عليه ايضا (قوله فلام فهو الم) وذلك لان كل من مات عنها التحرم على غيره بناها والا
 واما التي طلقها فان كان قد وطئها حرمت على غيره وان لم يكن وطئها فلا تحرم على غيره لاني حال حياته
 ولا بعد موته وذلك كالعاثلة فانه طلقها قبل البناء بها وتزوجت بعد وفاته بالاشعث بن قيس هذا وفي
 ح الصحاح ان مدخله التي طلقها لا تحرم على غيره كما للقرطبي وابن ساس قال عبيد بن جراح وهذا محمول على
 التي اختل بها ولم يمسها واما من مسها فلا خلاف في حرمتها على غيره (قوله او يحكم الله بينه وبين عدوه)
 أي يصلح على شيء يؤخذ من العدو كل سنة كما يجوز بينه وبينكم الله بهزم العدو وقوله فلا تبين القتال
 بالقتل أي كما هو ظاهر المصنف (قوله ليستكثر) لقوله تعالى ولا تبين تستكثر فقد قيل ان معناه
 لا تعط عطية لتطالب اكثر منها وقبل معناه لا تعط عطية تستكثر لها أي تعدها كثيرة أي لا تستكثر
 ما عن به (قوله بأن يظهر خلاف ما يظن) أي يشبه ما يظن المظهر بخلافه بالخيانة لا خفائه
 وحرمة ما ظهر خلاف ما يظن في حقه عليه الصلاة والسلام بالنسبة لغير المحروب واما ما فقد استبرأه
 انه ان اراد سفر الغزو وحمل يوري غيره بأن يسأل عن طريق محل آخرو عن سهلته وان حال الماء
 فيها يوهم انه مرفد لذلك المثل الذي يسأل عن طريقه والمحال انه عازم على السفر لغيره (قوله
 والحكم بينه وبين محاربه هذا شروع في المحرم عينه لاجله وحاصله انه اذا كان بين النبي وبين الله
 عليه وسلم وبين غيره عداوة أي خصومة فلا يجوز لاحد من الامة ان يدخل بينهم ما يصلح بحيث يحكم
 على احدهما بشيء او يصلح بينهم ما من غير حكم شيء على احدهما لان الشان ان الذي يسمى بالصالح
 بين اثنين يكون له شان عليهما (قوله من غير افطار) أي ما كل واشرب ويدل لباحة الوصال له
 وكرهه لغيره قوله عليه الصلاة والسلام من شرب من غير شرب عنه ومفعله وسئل عن ذلك است كما
 ايت عند ربي بغيري ويسقيني اه وهي عندي مكانة لا عند غيره مكان وهل اكته وشربه حقيقة او كناية
 عن اعفاء القوة والاول للسبب على فقال انه يطعم من منافع الجنة ويسقي من مائه ما يطعمه الا لا يطعم
 (قوله والخمس) ابن العربي من خواصه عليه الصلاة والسلام في المغنم والاستبداد بخمس الخمس
 او بالخمس ومثله لابن ساس وكان له اشارة الى القولين والثاني منها الاستبداد بخمس بقسمه فاقهر
 المصنف على الثاني ووافق على الاول بان اولي لانه اشهر عند اهل السير فانه ابن غازي اه بن
 (قوله ودخول مكة بلا حرام) أي من غير عذر لمحمد عداوى بان يدخلها التجارة مثلا واما جواز دخولها
 بلا حرام لعذر فلا يختص به (قوله ويقتال) أي سواء لجأ العدو ولا واما غيره فلا يجوز له دخولها
 يقتال الا اذا لجأ العدو (قوله اي بلا هذه الثلاثة مجتمعة) أي حاله كونها مجتمعة في الشيء اي فلا يقال
 ان قوله وبلا هي يعني عنه قوله وبافضا الهبة (قوله وبالحرام) أي من خصائصه عليه الصلاة
 والسلام ان يقدن كاحه في حال احرامه بالحج او العمرة او في حال احرام المرأة التي يريد نكاحها
 او في حال احرامها ما (قوله وبلغة الهبة) أي بان يقول النبي صلى الله عليه وسلم وهبتك يا فلانة
 لنفسي او فلان فاصد بذلك انك احرامها ما من غير صدق ابتداء ولا انتفاء (قوله وبلا وجوب
 قسم) أي انه خص بعدم وجوب القسم عليه بين ازار واجه فيجوز له ان يفضل من شاء منهن على غيرها
 في الميتة والثقة والكسوة (قوله ويحكم لنفسه ولولده بحق على الغير) أي ولو كان ذلك الغير عدوا
 له لانه مصوم من الجور ولا يخشى وقوع الجور منه على المحكوم عليه ولو كان عدوا له وهذا بخلاف
 القاضي فانه اذا كان له ولولده حق عند انفسه فانه لا يحكم به لنفسه ولولده وحكمه به باطل ولا بد من
 رفع الدعوى عند قاض آخر (قوله وبأن يحيى الموت لنفسه) أي فقد ثبت انه حي بالبيع وحي
 ثلاثة اميال من الربدة لقاحه بخلاف غيره من الائمة فلا يجوز له ان يحيى نفسه وانما يحيى القليل

الاحتاج اليه لدواب الجهاد (قوله ولا يورث) أي لان نسبة المؤمنين له واحدة فانه أولى بالمؤمنين من انفسهم فكان ماتر كه صدقة لهم وفقرائهم وقيل لثلاثين وارثه موته فهلك وقيل لان الانبياء لا ملك لهم مع الله حتى قال ابن عطاء الله لازكاة عليهم الا انه خلاف ظاهر قوله تعالى وأوصاني بالصلاة والزكاة واذا علمت ان ماتر كه الانبياء صدقة كان لهم الوصية بجميع ما لهم كذا في المصنف ومقتضى اقتصار المصنف على كونه لا يورث أنه يرث وهو الراجح كما في ج وقد ثبت انه ورث من ابيه أم ابي بركة الحبشية وبعض غنم وغير ذلك وقيل ان الانبياء كما انهم لا يرثون لا يورثون لثلاثين ممر مورثه انه يحب موته فيكرهه فهلك والله أعلم

(باب في النكاح)

(قوله فارغب ان خشي على نفسه الزنا) أي اذا لم يتزوج (قوله وان ادى) الى الاتفاق عليهم من حرام أي اودى الى عدم الاتفاق عليهم والظاهر وجوب اعلامها بذلك اخش وقوله وان ادى الى الاتفاق عليهم من حرام هـذار بما يفيد قول ابن بشير يحرم على من لم يخف العنت وكان يضرب المرأة لعدم قدرته على الوطء او على النفقة او كان يكسب في موضع لا يحل فانه يقتضي انه اذا كان يخاف على نفسه العنت وجب عليه النكاح ولو ادى اضرب المرأة بوجه بعدم النفقة عليها او كان يتفق عليها من حرام ومثله قول الشامل ومنع لضرب المرأة لعدم وطء أو نفقة أو تكسب يحرم ولم يخف عنتا اهـ ولكن اعترضه ابن رحال بان الخائف من العنت مكاف بترك الزنا لانه في طوقه كما هو مكلف بترك الزوج المحرام فلا يحل فعل محرم لدفع محرم والحاصل انه لا يحل محرم لدفع محرم لانه مكلف بترك كل منه ما وحيد فليصح ان يقال اذا خاف الزنا وجب النكاح ولو ادى للاتفاق من حرام وقد يقال اذا استحكم الامر للقاعدة ارتكاب اخف الضررين حيث بلغ الاجزاء الا ترى ان المرأة اذا لم تجد ما يسد رمقه الا بالزنا جاز لها الزنا كما يأتي (قوله الا ان يؤدي الى حرام) كان يضرب المرأة لعدم قدرته على الوطء او لعدم النفقة او التكسب من حرام أو تأخير الصلوة من اوقات الاشتغال بتحصيل نفقتها (قوله ما لم يؤدي الى محرم والا حرم علم) مما قاله ان الواجب له تارة يكون واجبا عليه وتارة يكون مندوبا وتارة يكون حراما عليه وما غير الزنا غلبه فهو ما مكره وفي حقه اوجرام أو وجاب او مندوب (قوله والا حرم) يقيد المنع بما اذا لم تعلم المرأة بهجزة عن الوطء والاجاز النكاح ان رضيت وان لم تكن رشيدة وكذلك الرشيدة في الاتفاق واما الاتفاق من كسب حرام فلا يجوز معه النكاح وارسلت بذلك قاله ابو علي المسناوي اهـ بن (قوله والاصل فيه الذنب) أي وأما بقية الاحكام فهي عارضة له (قوله او فيمن تقوم بشأنه) أي او راغب في امرأة تقوم بشأنه (قوله ونظر وجهه) هو وكفيتها أي حين الخطبة ثم ان ظاهر المصنف ان النظر مستحب والذي في عبارة أهل المذهب المجواز لم يحك ابن عرفة الاستحباب الا عن ابن القطن انظر طغي ويمكن حل المجواز في كلام أهل المذهب على الاذن وكما يندب نظرا الزوج ومنها الوجه والكفين يندب ان تنظر المرأة منه ذلك كما في الحج وقوله وكفيتها أي ظاهره ما وباطنه ما فالمراد به الكوفة وباطنه ما اذن للغسل في نظر الوجه واليدين لان الوجه يدل على الجمال وعدمه واليدان يدلان على خصوبة البدن وطراوته وعلى عدم ذلك (قوله هذا هو المراد أي خلافا لظاهر المصنف من ان المعنى دون غيرهما فلا يندب نظره وهو صادق بالمجواز (قوله بعلم) متعلق بنظره وقوله وكما استغفها أي لثلاثين طريق أهل الفساد انظر محارم الناس ويقولون نحن خطاب ومحل كراهة الاستغفال ان كان يعلم انه

لوسألها في النظر لئلا يذكريه بان كانت غير محجبة أو إذا سأل ولم يسميها به لذلك إذا كانت محجبة أو جهل
الحال وأما إذا علم عدم الإجابة حرم النظر كما قال ابن القطان إن خشي فتنة ولا كرهه وإن كان نظره وجه
الاجنبية وكفها جازئاً لأن نظرها ما في معرض النكاح مظنة قصد الاذلة (قوله وله توكيل رجل
أو امرأة في نظرها) فإذا أوكها ما عني ذلك نذب لما للنظر كناية بأكواها وهو مخاطب وما ذكره من
جواز التوكيل على النظر صرح به ح عن البرزلي ونص البرزلي أنظر هل له أن يفوض لو كيله في النظر
اليهم ما عني حسب ما كان له ثم قال والظاهر الجواز لم يحف عليه مفسدة من النظر اليها واعترضه
بعض الشيخ بأن نظر المخاطب أي الزوج مختلف فيه فكيف يسوغ لو كيله وهو ظاهر اهـ بن (قوله
لا مندوب) أي لأن نظرها لا يندوب من حيث أنها وكيلة (قوله في نكاح صحيح) أي بمجرد
النكاح الصحيح وقوله مبيح للوطء احتراز عما قبل الأشهاد ثلاثون عن نكاح العبد فإنه وإن كان صحيحاً
الا أنه غير مبيح للوطء لأن لبيده الخيارات كما بنى (قوله حتى نظر الفرج) أي ففعل لكل من الزوجين
نظر فرج صاحبه سواء كان في حالة الجماع أو في غيرها وما ذكره المصنف من الجواز قال الشيخ زروق
في شرح الرسالة هو وإن كان متفقاً عليه لكن كرهوا ذلك للأب لأنه يؤدي البصر ويورث قلة الحياء في
الولد (قوله وما ورد الخ) لفظ الحديث كما في الجامع إذا جامع أحدكم زوجته أو جاريتها فلا ينظر إلى
فرجها لأن ذلك يورث العي فهذا الحديث موضوعة التمسى حالة الجماع لأنها مظنة النظر وأول في غير
الجماع (قوله منكر) أي فهو موضوع كما قال ابن الجوزي (قوله المستقل به) أي الذي استقل
واعتد به واحد (قوله دون مانع) أي من محرمة ونحوها كزوج الأم والمعتقة لأجل والمكاتبة
(قوله بخلاف معتقة لأجل ومعتقة) المعتقة محترز التام والمشرقة محترز المستقل به والمعتقة
لأجل والمهرم والمذكر محترز بالإمناح (قوله فيجوز التمتع بظاهرها) أي ولو بوضع الذكر عليه والمراد
بظاهرها من خارج وما ذكره الشرح من جواز التمتع بظاهر الذكر هو الذي ذكره البرزلي قائلاً
ووجهه عندنا أنه كسائر جسد المرأة وجميعه مباح إذا لم يرد ما يخص بعضه عن بعض بخلاف باطنه اهـ
واعقده ح والفقهاء خلافاً أنت تبعاً للسلطان والافقهسي حيث قالوا لا يجوز التمتع بالذكر بظواهرها
ولا باطنها انظر بن (قوله بالاستمناح) قد تبع الشرح في ذلك عني قال بن وفيه نظير لما ظهر كلام
البرزلي وابن فرحون كافي ح خلافه وعوانه يجوز التمتع بظاهرها على وجه الاستمناح به (قوله والشان)
أي المندوب (قوله أن يكون البادي) أي بالخطبة بالضم (قوله وقوله عند الحوبة) أي التماس
النكاح وذلك بان يقول الزوج أو وكيله الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله يا أيها الذين آمنوا
اتقوا الله حق تقاته ولا تعونوا ولا تعون المسلمون واتقوا الله الذي تسمعون به والارحام إن الله كان
عليكم كريماً واتقوا الله وقولوا قولا سديدا الآية أما بعد فاني أوفاء فلنا نرغب فيكم ويريد الانضمام
اليكم والدخول في زمرتكم وفرض اليكم من الصداق كذا وكذا فانكم تسمعون فيقول ولي المرأة بعد الخطبة
التقدمة أما بعد فقد اجبت لذلك (قوله وعند العقد) أي والبادئ بالخطبة بالضم عند العقد
(قوله هو الولي) أي ولي المرأة (قوله فهي أربع خطب) اثنتان عند التماس النكاح واحدة
من الزوج وواحدة من ولي المرأة واثنتان عند عقد النكاح واحدة من ولي المرأة أو وكيله وواحدة
من الزوج (قوله بين الإيجاب) أي من ولي المرأة (قوله والقبول) أي من الزوج أو من وليه (قوله
بالخطبة) المادرة من الزوج أو من وليه (قوله أي الخطبة) قال عني ذكر بعض الأكابر أن
أقفلها إن يقول الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد فقد تزوجت بنتي مثلاً بكذا ويقول
الزوج أو وكيله بعد ما من الحمد والصلاة أما بعد فقد قبالت نكاحها النفسى وأولو كل بالصادق

المدكور (قوله واعلانه) أى ويندب اعلانه أى اظهاره واشهره بالطعام والطعام عليه اقوله عليه
 الصلاة والسلام افشو النكاح واضربوا عليه بالدف (قوله بخلاف الخطبة) بالكسر فيدبى اخفاؤها
 أى خشية كلام المفسدين (قوله أى العروس) أى المأخوذ من المقام (قوله فغير العدل الخ)
 هذا عند وجود العدول واما عند عدمهم فيمكن فى اثنتان مستورتا لما قيل يستكثر من الشهود
 (قوله ولو كان وكيله) أى هذا اذا كان من له ولاية العقد ولا بنفسه بل ولو ولا وكيله باذن
 وقوله فشهادته أى فشهادته من ذكر ممن له ولاية العقد وكيله عدم وشمل كلامه الولى البعيد الذى
 لم يتول العقد لتولى من هو اقرب منه فلا تقبل شهادته كفى ح (قوله هذا مصب الذنب) حاصله
 ان الاشهاد على النكاح واجب وكونه عند العقد مندوب زائد على الواجب فان حصل الاشهاد عند
 العقد فقد حصل الواجب والمندوب وان لم يحصل عند العقد كان واجبا عند البناء (قوله وفسخ
 النكاح) أى ان لم يحكم حاكم حنفى بفسخه وقوله ويجدان ان اقرا الخ أى والاعذار فقط (قوله لصحة
 العقد أى لان الاشهاد ليس شرطاً في صحة العقد عندنا بل واجب مستقل بخلاف كل اثنين اجتماعاً في
 خلوة على فساد يدعيان سبق عقد بلا اشهاد فيؤدى لرفع - دل الزنا (قوله بائنة) بالرفع أى وهى بائنة
 لا بالمجرصة لاطلاقه لان المحاكم يقول طلقها عليه ولا يقول طلاقه بائنة واذا قال الحاكم طلقها عليه وقع
 ذلك طلاقه بائنة (قوله من الحاكم) أى وكل طلاق أوقعه الحاكم كان بائناً لاطلاق المولى والمعسر
 بالنفقة فانه يكون رجعيًا (قوله لانه فسخ جبرى من الحاكم) الاولى ان يقال انما كان بائناً لانه
 يشترط فى الرجعى تقدم وطء صحيح ولم يحصل ذلك هنا ولذا كان الطلاق هنا بائناً بائناً حاكمه حاكم أو لا
 كذا قرر شيخنا (قوله ان لم يحصل فسخ) شرط فى قوله ويجدان (قوله ان فشا النكاح) جعل
 الشرح فاعل فشا ضمير النكاح وهو ما لا ين عرفه وابن عبد السلام وجعله عقب ضمير الدخول وبه
 صرح ابن رشد قال طفى والى الكل صحيح اذ ان قصدنى الاستتار (قوله أو مكان على العقد أى على
 الدخول شاهد واحد) كذا قال الشرح تبعاً لعقب والذى لابن رشد فى البيان مانعه وحدا ان اقرا
 بالوطء الا ان يكون الدخول فاشياً أو لا يكون على العقد شاهد واحد فيدرا المحدث بالشمع فاه ومثله
 فى نوازل ابن سهل فانظر قوله أو على الدخول فقد تبع فيه عجم وهو غير ظاهر ابن وهذا عجيب من بن
 فان ح نقل ما ذكر عجم عن الباب وكذا غيره (قوله والا فالعبرة بمجبرها) أى بركونه وعدم ركونه فاذا
 ردولى المجبرة لم تحرم خطبتها وكذا اذا ردت غير المجبرة خطبة الاول لم تحرم خطبتها فعلم انه لا يعتبر ركون
 المجبرة مع رد مجبرها ولا رد هامة ركونه وانه لا يعتبر ركون امها او اولها غير المجبر مع رد هامة ولا رد امها
 أو اولها غير المجبر مع رضاها واعلم ان رد المرأة أو وليها بعد الركون للمخاطب لا يحرم ما لم يكن ارد لاجل
 خطبة الثانى فان تزوجت المخاطب الثانى وادعت هى او مجبرها انها كانت رجعت من الركون للاول
 قبل خطبة الثانى وادعى الاول ان الرجوع بسبب خطبة الثانى ولا قرينة لاحدهما فالظاهر كمال
 عجم انه يعمل بقولها وقول مجبرها لان هذا لا يعلم الامر جهتهم ولا ردعواهما وجب للخطبة بخلاف
 دعوى المخاطب الاول فانها موجبة لفساد العقد والاصل فى العقود الصحة (قوله ولو كان المخاطب
 الخ) أى هذا اذا كان المخاطب الثانى فاسقاً ومجتهولاً حاله بل ولو كان صالحاً (قوله فهذه ست صور)
 وذلك لان المخاطب الاول الذى حصل الركون اليه اما صالح أو مجتهول الحال والمخاطب الثانى اما
 صالح أو مجتهول الحال أو فاسق والحاصل من ضرب اثنين فى ثلاثة ستة (قوله والحرمة فى سبعة) أى
 والجواز فى اثنين وهما خطبة صالح أو مجتهول الحال على فاسق (قوله خلافاً لابن نافع) أى القائل
 لاحرمة فى هذه الأمور السبع الا اذا قدر الصداق وهو ظاهر الموطأ كفى التوضيح وفى المواقى مقتضى

نقل ابن عرفة ان كلام من القولين مشهور وعليه فيكون على المولف ان يعبر بخلاف بان يقول وهل
 ولولم يقدر صدق خلاف (قوله) وفيه ان لم يكن الخ) هذا أحد أقوال ثلاثة وحاصلها الفسخ
 مطلقا بنى أولم يكن وعدم الفسخ مطلقا والفسخ ان لم يكن لان بنى ونص ابن عرفة أبو عمر في قصته
 ثالث الروايات قبل البناء ولم يذكر ترجيح الصلاح مع ان أبا عمر شهر الفسخ قبل البناء لكنه قیده
 بالاستحباب والمصنف تبع شهره كفى التوضيح لكن حذف منه الاستحباب هنا وفي التوضيح
 ونص ابن عرفة الكافي والمشهور عن مالك وعليه ما أكثر اعتصامه انه يفسخ نكاحه قبل الدخول
 استحبابا لانه تعدى ما نذب اليه وبئس ما صنع فان دخل بها مضى النكاح ولا يفسخ اه نقله أبو علي
 المسأوى (قوله في يهضر) هذا مبنى على ما قاله من ان الفسخ على جهة الوجب أماما على انه
 مستحب كما هو الصواب فانما يكون عند عدم مساحاة الأول له فان سألته فلا يفسخ كما يأتي في قوله
 وعرض راكبة الخ (قوله والامضى) أى والا بان بنى بها مضى وهل الفسخ أيضا ما لم يحكم حاكم بجهة
 نكاح الثاني والام يفسخ كالحنفى فانه يرى ان النهي في الحديث لا كراهة (قوله ارضاء السور)
 أى الخنوة سواء حصل اساس أولا (قوله وحرم صريح خطبة امرأة معتدة) أى سواء كانت مسلمة
 أو كابية - حرة أو أمة وقوله او طلاق أى ولو كان رجعي او قوله فيجوز له تزويجها في عدتها منه
 لمناسب فيجوز له ان يصرح لها بالنكاح في العدة بل له تزويجها فيها حيث كان الطلاق بغير الثلاث
 (قوله بان بعدها وتعد) أى بان يتوفى كل من صاحبه انه لا يأخذ غيره (قوله وظاهره ولو كان
 غير مجبر) أى وهو قول ابن حبيب وقوله ليس المعتمد أى وهو الذى حكى ابن رشد الاجماع عليه
 (قوله تشبيه في حرمة الخطبة) الاول ان يقول تشبيه في حرمة الخطبة والمواعدة لها ولولها وحاصل
 وفقه المسئلة ان المستبرأة من زنى منه أو من غيره أو من غصب أو من ملك أو شبهة ملك أو من شبهة
 نكاح حكمها حكم المعتدة من طلاق أو وفاة في تحريم التصريح بها ولولها بالنكاح في زمن الاستبراء
 وفي تحريم المواعدة لها ولولها بالنكاح (قوله ولومنه) أى ولو كان الزنا والغصب منه وقوله
 لا ينسب اليه ما يخفى منه أى فهو وكما الغير (قوله ولو قال وان من زنى لثعل الغصب وغيره) أى لثعل
 المستبرأة من غصب وغيره كالمتبرأة من ملك أو من شبهة ملك أو من شبهة نكاح وقد يقال اذا
 حرم ما ذكر في الاستبراء من الزنا فأحرى غيره من الاستبراء لان الاستبراء من الزنا أحقها كما صرح به
 في المقدمات حينئذ فلا يحتاج لما ذكره من التصويب اه بن (قوله من موت او طلاق غيره) هذا
 فى معنى قول غيره أى المعتدة من نكاح (قوله بانها) وأما الرجعية فلا يتأيد تحريمها لانها روجة
 فيكون زنى بزوج الغير ولا يحرم بازنا حلال وهل يجد الواطء لانه زان حينئذ أولا وكلامهم فى باب
 الحديل على انه يجد اه عدوى وفى بن ان القول بعدم التأيد فى الرجعية هو الذى يظهر ترجحه
 من كلام أبى الحسن وفى الشامل انه الأصح والعمل المصنف اطلق لقول ابن عبد السلام الاقرب
 فى الرجعية التحريم (قوله والمستبرأة من غيره) أى سواء كانت هذه المستبرأة حاملا أو غير حامل
 وسواء كان استبرأؤها من غيره بسبب زنى ذلك الغير أو اغتصابه لان كانت مستبرأة من زناه
 أو اغتصابه هو فلا يتأيد تحريمها عليه بذلك كفى خش وما ذكره من تأيد التحريم بوطء المحبوسة
 من زنى غيره أو اغتصابه هو قول مالك ومطرف وهو ظاهر القول بعدم تأيد التحريم لابن القاسم
 وابن الماجشون (قوله بان يعقد عليها) أى فى زمن العدة أو زمن الاستبراء وقوله ويوطؤها فيها
 أى فى العدة أو الاستبراء (قوله وشمل كلامه ثمان صور) أى يتأيد فيها التحريم على الواطء ولها
 الصداق ولا ميراث بينهما - مالانه عقد مجمع على فساد (قوله او من غصب كذلك) أى من غيره

(قوله الا انه يتكرمع قوله او بملك) اى يتكرمع قوله كعكسه من قوله الا تى او بملك كعكسه
(قوله ولو بعدها) اى هذا اذا كان الوطء بالنكاح واقعا فى العدة بل وان كان واقعا بعرضها اى
بعد العدة من النكاح اوشبهته واراد بالعدة ما يشمل الاستبراء من الزنا والغصب وقوله ولو بعدها رد
بلوقول المغيرة ان الوطء بالنكاح كالوطء بشبهة النكاح لا يحرم الا اذا كان فى العدة لان كان بعدها
والمحاصل ان المحبوسة بعد النكاح اوشبهته او بسبب الاستبراء من زنا غيره او غصبه اذا عقد عليها
فى زمن العدة او الاستبراء ووطئت بالنكاح فى العدة او الاستبراء او بعد انقضائها تأيد تحريمها
واما اذا ووطئت تلك المرأة المحبوسة للعدة او الاستبراء بشبهة نكاح تأيد تحريمها على الوطء ان كان
وطءه لها من العدة او الاستبراء لان كان بعد انقضائها (قوله وتأيد تحريمها) اى المعتدة من
نكاح او من شبهة وقوله عقدته اى المستعدة للعدة فاذا كانت معتدة من نكاح او من شبهة وعقد
عليها ثم قبلها او باشرها فى العدة حوت عليه لان كان ذلك بعد العدة وكذلك اذا كانت مستبرة
من زنا غيره او غصبه او لا انتقال ملك او شبهة ملك وعقد عليها من الاستبراء وقبلها فى زمن الاستبراء
مستعدة لذلك العقد فانه يتأيد تحريمها عليه لان كان ذلك بعد فراغ الاستبراء فصور المقدمات
التي يتأيد التحريم فيها ستة وهى ما اذا طرات مقدمات النكاح على معتدة من نكاح اوشبهته
او مستبرة من ملك اوشبهته او زنى او غصب والحال ان تلك المقدمات حصلت فى العدة مستعدة
لنكاح اى عقد لان حصلت فيها مستعدة لشبهة النكاح او حصلت بعدها كانت مستعدة
لنكاح اولا (قوله او كان الخ) اى أن الوطء المستند للملك او شبهة اذا طرأ على نكاح اوشبهته
فانه يحرم (قوله كان يطأها) تصوير لشبهة الملك (قوله بوطء) اى وامام ورتأيد التحريم
بالمقدمات ستة كحرم (قوله ستة عشر صورة) اى وهى ما اذا ووطئت المرأة بنكاح اوشبهته نكاح
وكانت معتدة من نكاح اوشبهته او كانت مستبرة من زنا غيره او غصب او من ملك اوشبهته ووطئت
بملك اوشبهته وكانت معتدة من نكاح اوشبهته (قوله لا بعقد) ابن المحاسب ان لم يوطأ فى
التأيد اى بمجرد العقد ولان ابن عبد السلام ولا يظهر عدم التأيد واعتقد المصنف هنا هذا
الاستظهار ابن (قوله من هذه الستة) اى وهى المعتدة من نكاح اوشبهته والمستبرة من زنا
او غصب او ملك اوشبهته (قوله فصوره اثنا عشر صورة) حاصلة من طر والزنا والغصب على كل
واحدة من الستة (قوله عن ملك) اى لاجل انتقال ملك كما لو كانت تستبرأ من سيدها فاستبرأها
شخص ووطئها (قوله فالجميع ست وثلاثون) يتأيد التحريم فى ستة عشر كما تقدم وهى ما اذا طرأ
نكاح اوشبهته نكاح على معتدة من نكاح اوشبهته او مستبرة من زنا او غصب او من ملك اوشبهته
او طرأ الملك اوشبهته على النكاح اوشبهته وما عدا هذه لا يتأيد فيها التحريم وهى ما اذا طرأ وطء
برزنا او غصب على المعتدة من نكاح اوشبهته او المستبرة من زنا او غصب او ملك اوشبهته او طرأ الوطء
بملك اوشبهته على المستبرة لاجل الملك اوشبهته او الزنا او الغصب فهذه عشرون (قوله عن صور
المقدمات) اى الستة المتقدمة (قوله او وطء مبتوية عطف) على بقية دأى لا يتأيد التحريم بعقد
ولا بوطء مبتوية قبل زوج (قوله لم يتأيد تحريمها عليه) اى ويصح دان كان قد تزوجها عالم
بالتحريم ولا يلحق به الولد فان تزوجها غير عالم بالتحريم فلا حد عليه ولحق به الولد فان اقر بعد النكاح
انه كان قبله عالم بالتحريم ولم يثبت ذلك بالبينه فانه يحد لا قراره ويلحق به الولد لعدم ثبوت ذلك
وهذه احاد المسائل التي يجمع فيها المحذور والحد (قوله لان المأماؤه) اى فلا يحد فيها
ما يحد فيها غيره ولذا الوطء ما فى عدها من زوج بعده تأيد تحريمها كما افاده الظرف فى كلام المصنف

(قوله كالمهرم الخ) مثل ذلك الذي يفسد المرأة على زوجها حتى يتزوجها فقبل بتأديبها الفهرم
وقبل لا يتأديب فيها التعريم وإنما يفسخ نكاحه فإذا عادت لزوجه وطلقها أومات عنها جاز ذلك المفسد
نكاحها وهذا والمنهور انظر بن (قوله في الوطء) أي الوطء المحرم المستند لنكاح (قوله في عدة
الخ) الأولى في عدة من نكاح أو شبهة وكذا يجوز التعريض للاستبراء طائفا (قوله من غير بينهما) أي
بين التعريض والتصریح (قوله وسيايتك من قبلنا خير الخ) فكل هذه الالفاظ تعريض بنكاحها
لأن التعريض لفظ استعمل في معناه بلوج بغيره فهو حقيقة ابداء هذه الالفاظ كذلك بخلاف الكناية
فانها التعيير عن المزموم باسم اللازم كقولنا في وصف شخص بالاعول انه طويل النجاد فطول القائمة
يلزمه طول حائل السيف الذي هو النجاد وكقولنا في وصف شخص بالكرم انه كثير الزاد
فالكرم يلزمه كثرة الزاد (قوله لا الذقة عليها) أي لا اجراء الذقة عليها في العدة فلا يجوز بل يهرم
(قوله لم يرجع عليها بشئ) أي سواء كان الرجوع عن زواجها من جهة أو من جهتها وهذا هو
اصل المذهب (قوله والأوجه الخ) هذا التفصيل ذكره الشمس الملقاني عن البيان واجاب به
صاحب المعيار سائل عن المسئلة وصححه ابن غازي في تبكيل التقييد (قوله اذا كان الامتناع
من جهتها) أي لأن الذي اعطى لاجله لم يتم امان كان الرجوع من جهته فلا رجوع له قول واحد
(قوله تعريض الولي) أي ولي المرأة (قوله وأولى الزوج) فيه انه لأوجه للأولية والأولى ان
يقول ومنه الزوج (قوله لفاضل) أي وامان تعريض العدة لغير فاضل فهو خلاف الأولى (قوله
وذكر المساوي) أي انه يجوز ان استشاره الزوج في ان قصده التزوج بفلانة ان يذكر له ما يعلم فيها
من العيوب ليحذر منها ويجوز ان استشارته المرأة في ان قصدها التزوج بفلان ان يذكر لها ما يعلمه
فيه من العيوب لتحذر منه واعلم ان محل كون ذكر المساوي جائزا من استشاره اذا كان هناك من
يعرف حال المسئول عنه غير ذلك المسئول والاوجب عليه الذكر لانه من باب النصيحة لاختيه المسلم
وهذه طريقة المجزولي وهناك طريقة للقرطبي وحاصلها انه اذا استشاره وجب عليه ذكر المساوي
كان هناك من يعرف تلك المساوي غيره ام لا ولا فينبذ له ذكرها فقط وطريقة عجم ان محل الجواز
اذا لم يسأله عما فيها من العيوب والاوجب عليه الذكر لانه من باب النصيحة وعلى هذه الطريقة منى
شارحنا تبعه العيني واستبعد بن الوجوب خصوصا اذا كان ذلك المسئول لم يعرفه بعرفة المسئول عنه
(قوله عن ذلك) أي عما فيها من العيوب (قوله وكره عدة من احدهما) أي مخافة ان لا يحصل
ما وعد به فيكون من باب اخلاف الوعد (قوله وان لم يثبت علمها ذلك) أي هذا اذا ثبت علمها
ذلك بالبينه ام لا وامان يتكلم فيها وليست مشهورة بذلك فلا كراهة في زواجها ومحل كراهة تزوج
المرأة التي ثبت بالبينه زناها اذا لم تحدا ما اذا حدثت فلا كراهة في زواجها بناء على ان الحدود جوارب
ولا يقال ان قوله تعالى الزانية لا ينكحها الا ان يفقد حرمة نكاحها لاننا نقول المراد لا ينكحها
في حال زناها وانها بيان للملاقب بها وان الآية منسوخة (قوله أي يكره للصرح) أي للذي صرح
لها بالخطية في العدة (قوله وينبذ فراقها) واذا فارق الزانية المبيحة لفرجها لا غير فلا صداق لها
وينبغي ان يفقد ما اذا تزوجها غير عالم بذلك (قوله وعرض راكبة الخ) أي ان من هدد على امرأة
كانت ركنت لغيره فانه يندب له ان يعرضها على من كانت ركنت له ولا فان عرضها عليه وحلله
وسامحه منها فلا كلام وان لم يحلله فانه يستحب له فراقها (قوله وهذا ما قبل لقوله فيما تقدم وفتح
ان لم يبين) أي لان الموافق لما تقدم من وجوب فسخ النكاح ان عرضها واجب لامندوب (قوله فهو
مبنى على الضعيف الخ) الحق ان قول المصنف فيما روي فسخ ان لم يبين أي استغنيا بكان نص عليه ابن

عبد البر في الكافي وحديثه فلا يكون ما هنا مبني على الضعيف المقابل لكلام المصنف فيما راى نظرين
 وقال شيخنا العدوي يمكن حمل كلام المصنف هنا على استحباب العرض فيما تقدم بعد البناء
 وأما قبله فهو واجب وحديثه في كلامه هذا على ما تقدم للشارح من وجوب الفسخ قبل البناء
 وقد يقال حيث كان الفسخ واجب فأي ثمرة في العرض مع كون النكاح يفسخ مطلقا طلبه الأول
 أولم يطلبه بل سأل (قوله وركنه) مفرد مضاف بمعنى وكل أركانه ثم يراد الكل المجمع
 أي مجموع أركانه والى الخ وحديثه فلا يلزم عليه إلاخبار عن المفرد بالتمدد والتمدد يرفى في ركنه وراجع
 للنكاح بمعنى العقد و مراده م بالركن ما توقف عليه حقيقة الشيء فيشمل الزوج والزوجة والولي
 والصيغة (قوله أن الصداق كذلك) إذا لا يشترط ذكره عند عقد النكاح يجوز أن نكاح التفويض
 (قوله جعلهما) أي الصداق والشهود إلا أن يقال جعل الشهود شرطا والصداق ركنا مجرد
 اصطلاح لم (قوله بالنكحت وزوجت) ومضارعهما كما مضى ما كفى في التوضيح واعترضه الناصر
 اللقاني قائلا أنه نظر إذا العقد أو ما انفصل بالمضامى دون المضارع لأن الأصل فيه الوعد وفي المضامى
 الزوم (قوله وضع بتسمية صداق) أي حقيقة مكان يقول وهبت لك صداق قدره كذا
 أو حكمًا كان يقول وهبت لك تفويضًا (قوله أو تصدقت الخ) فيه نظير بل كلامه هنا مقصور
 على لفظ وهبت أذهو الذي في المدونة وجميع ما عدا هذا اللفظ داخل في التردد الآتي والحاصل
 أن تردد ابن القصار وابن رشد في جميع ما عدا النكحت وزوجت وهبت بصداق انظر بن (قوله
 يقتضي البقاء) أي تلكم الذات (قوله فينقله النكاح) وهو قول ابن القصار وهبت الوهاب
 في الاشراف والساجي وابن العربي في أحكامهم (قوله ولا ينقله ولو سعى صداقا) أي وهو قول
 ابن رشد في المقدمات (قوله كمثل لفظ لا يقتضي الخ) فحصل من كلامه ان الاقسام اربعة
 الاول ما ينقله النكاح مطلقا واسمى صداقا والاول وهبت وزوجت والثاني ما ينقله النكاح
 سمي صداقا والافلا وهو وهبت فقط والثالث ما فيه التردد وهو كل لفظ يقتضي البقاء مدة الحماية
 قيل ينقله ان سمي صداقا وقيل لا ينقله مطلقا والرابع ما لا ينقله مطلقا فاقا وهو كل لفظ
 لا يقتضي البقاء مدة الحماية (قوله من الولي) أي ولي المرأة (قوله فيفعل) اشعر اتيانه بالقاء
 باشرط الغور بين القبول والايجاب وصرح به في القوانين فقال والنكاح عقد لازم لا يجوز فيه الخيار
 ويلزم فيه الغور من الطرفين فان تأخر القبول يسير أجاز وليكن الذي في العبارة عن الباجي ما يقتضي
 الاتفاق على صحة النكاح مع تأخر القبول عن الايجاب وبذلك اتفق العدوي والقوري انظر بن
 (قوله إذا لا يشترط تقديم الايجاب) أي من الولي على القبول أي من الزوج (قوله وان لم ير
 الآخر) أي بعد حصول الصيغة منهما وظاهره ان خيار المجلس غير معمول به عندنا في النكاح
 وليس كذلك بل هو معمول به واجب بأن محل العمل به اذا اشترط قرره شيخنا وما ذكره المصنف من
 لزوم النكاح وان لم يرص هو العقد ولو قامت قرينة على ارادة الهزل من الجانبين خالف القول
 القاسمي انه اذا علم الهزل في النكاح فانه لا يلزم (قوله كالطلاق والعق) أي وكذلك الرجعة
 (قوله لقوته) أي في التصرف بسبب تزويجه الامة مع وجود الاب وله ان يجبر النيب والبكر
 والكبيرة والصغيرة والذكور والانثى لانهم مال من امواله وله ان يصالحه بأى وجه شاء
 (قوله وجبر المالك) أي لكل الرقيق اخذ ما بعده (قوله المسلم) وأما الكافر فلا تعرض
 له (قوله الحر) أي وأما المالك الرقيق فلا يجبر له والمجبر لسيده والمراد الحر المالك لا من نفسه والا
 كان المجبر لوليه ومثل الحر المالك لا من نفسه المبدأ المأذون له في العبارة فانه مجبر بريقة (قوله)

من ذى عاهة) اى من فيه امر موجب للخيار كذا ما ابرص او جنون او قبح منظر و فقر (قوله)
ولو حصل لهما الضرر بعده) بل ولو قصد اضراهما بعده على المعهود ولا يؤثر حينئذ بيع ولا تزويج
لان الضرر انما يجب رفعه اذا كان فيه منع حق واجب ولا حق لهما فى النكاح وما فى التوضيح من
ان محل عدم جبرهما على التزويج اذا قصدت منهما منه المصلحة ولم يقصد الضرر اما اذا قصد الضرر
امر بالبيع والتزويج فهو ضعيف (قوله ذلك الرقيق) مفعول بجبر (قوله وله) اى لملك البعض
الولاية اى على ذلك البعض فلا يتزوج الا باذنه وحاصله ان مالك البعض وان لم يكن له جبر لكن
الولاية ثابتة له فان تزوج البعض بغير اذنه كان له الاجازة والردان كارد ذلك البعض ذكر او ان كان
انثى فان كان بعضها راقا له والبعض الآخر حرا كان للسيد الذى هو مالك البعض الاجازة والرد ايضا
وان كان بعضهما راقا للسيد والبعض الآخر راقا لغيره تختم الرد كذا قرر طفى والذى ذكره ح ان المبيعة
بالمحرمة كالمبيعة بالشركة فى تختم الرد واختاره بن (قوله وله ايضا الرد والاجازة) اشار بذلك الى
ان الرد ليس قسما للولاية كما هو ظاهر المصنف بل هو قسم من غيرتها والقسم الآخر الاجازة فكان
الاولى للمصنف ان يقول وله الولاية فله الرد والاجازة واسار الشارح الى ان تخميره بين الاجازة والرد
فى الملوك المذكورون الانثى (قوله واما فى الامة) اى المتزوجة بغير اذنه (قوله ولو عقد لها أحد
الشريكين) هذا ظاهر فى المشتركة واما المبيعة فقد جزم ح فيها بتختم الرد كالشركة ونارعه طفى
بان ظاهر كلامهم عدم تختم الرد فيها بل بخبر ورده بن وقوى ما قاله ح بما يعلم باوفاق عليه كما مر
(قوله والمختار) مبتدأ والمختار محذوف اى والمختار ما يذكر بعد من الحكم وهو ولا انثى اى لا يجبر انثى
ملتبسة بشأته وقوله والمختار الخ لفظ اللخمى فى التبصرة اختلف هل للسيد ان يجبر من فيه عقد حرية
بتدبير او كتابة أو عتق لاجل او استبدال فقيل له اجبارهم وقيل ليس له اجبارهم وقيل يتطرق بشرع
ماله فيجبرهم ومن لا فلا وقيل له اجبار الذا كوردون الاناث ثم قال والسواب منع من اجبار المكاتبة
والمكاتبة بخلاف المدبر والمعنى لاجل فله جبرهما الا ان يعرض السيد او يقرب لاجل ويمنع من
اجبار الاناث كأم الولد والمدبرة والمعنى لاجل اه بالقطعة اذا علمت هذا تعلم ان قوله والمختار حقه
واختار الخ لانه اختار ما من عند نفسه لا من خلاف وقد يحال بان تفصيل اللخمى لما كان غير خارج
عن الاقوال التى نقلها غير المصنف بالاسم اه بن (قوله كام ولد) اى ومكاته ومدة مربعة معتقة لاجل
(قوله وتعين رده) اى النكاح ان جبرها هذا بناء على احدى الروايتين فى ام الولد يمنع الجبر وهى التى
اختارها اللخمى وقوله والزاج كراهته أ كراهة جبرها وهذه رواية يحيى عن ابن التماس وعليها ما شئ
المصنف فى قوله الا فى باب أم الولد وكره تزويجها وان برضاها بناء على ان الواو للمصلحة كما هو الحق
لاللحال كما قيل (قوله ذكر او انثى) الاولى قصره على الذكر لان الانثى دخلت فى عموم قوله ولا يجبر
انثى بشأته (قوله ومعتق لاجل ولو انثى) السواب قصره على الذكر اما الانثى المدبرة والمعتقة
لاجل فيمنع جبرها عند اللخمى وهى داخله فى عموم قوله ولا انثى بشأته كما يعلم ذلك من كلام
اللخمى المتقدم انظر بن (قوله والا فوله) اى والا يكن رشيدا بل كان سفيه افا الذى يجبرها عليه
نحوه فى عب وخش قال بن وفيه نظر المسمى فى قوله وعقد السفيه ذوال رأى انه لا جبر لوليه الاب اذا
كان سفيه بل السفيه اذا كان ذاعق ولد بن فله جبر بنته وان كان ناقص التمييز يخص وليه بالنظر
فى تعيين الزوج وتر ويح بنته واختلاف فىمن يلى العقد هل الولي او الاب ولو عقد حيث يمنع منه نظر
فان حسن امضا وامضى والا فلا فرق بينهما انظر الموافى فيما بانى اه ويمكن حمل ما قاله الشراح
ومن موافقهم على ناقص التمييز فان وليه يجبر فيه موافق ما بن تأمل تنبيه لو كان الاب سفيهها ولا وله

له جرى في جبرائله الخلاف الآتي في باب الحجر من قول وتصرفه قبل الحجر محمول على الاجازة عند مالك لابن القاسم كذا ينبغي قاله علق (قوله فينتظر افاقتها كانت ثيبا) أي فاذا افاقت فلا تزوج الا برضاها وامان كانت بكر اقله يجبرها ولا ينتظر افاقتها (قوله ولو عانسا) أي ولو طالت اقامتهما عند أبيهما وعرفت مصالحنفسها قبل الزواج وما ذكره من جبر البكر ولو عانسا هو المشهور خلافه لابن وهب حيث قال لاب جبر البكر مالم تكن عانسا لانها لما عذبت صارت كالثيب ومنشأ الخلاف هل العلة في الحجر البكارة وهي موجودة أو الجمل بمخالص النساء وهي مفقودة وقد اشار المصنف للرد على قول ابن وهب بلو (قوله حيث كان لا يمتي) أي واما اذا كان يمتي فله جبرها على نكاحه أي لانها تلتذ بنزول المني منه (قوله على الاصح) هذا قول سحنون واختاره اللخمي والبايجي كما في التوضيح فلو قال على المختار والاصح كما روى (قوله ودخل تحت البكافي الخ) محصيه انه أراد بكافي محصى من قام به وجب الخيار تتيه كما ان الاب ليس له جبر بنته البكر على التزويج بذى عاهة وجبة لخيارها ليس له جبرها على التزويج بعبد ولو كان عبده وانما تزويجه برضاها به بالقول كما سيأتي في الابكار السبعة (قوله ولو بنكاح صحيح) أي هذا اذا كانت ثيبوتها بنكاح فاسد أو بعارض أو برضا ولو بنكاح صحيح (قوله ان صغرت) ظاهره انه اغا يجبرها قبل البلوغ فان تثبت وتأييت قبله ثم بلغت قبل النكاح فلا تجبر وهو كما في التوضيح قول ابن القاسم وان شهب واستحسنه اللخمي وصوبه ومقابل له سحنون يجبرها مطلقا ابن (قوله وهو الاربع) أي وهو ظاهر المدونة والتقييد لعبد الوهاب (قوله لا بغاسد) عطف على قوله أو بعارض كما افاده تقريره وقوله الا ان ثبت بنكاح فاسد أي واولى صحيح (قوله ولا يلزم الخ) أي لا يلزم من كونها مولى عليها من جهة المال ان يكون مولى عليها من جهة النكاح وبالح المصنف عليها دفعا لتوهم مساواتهما وانما تجبر على النكاح كما تجبر عليها في المال (قوله ولا يجبر بكر ارشدت) أي كما لا يجبر الاب ثيبا بنكاح فاسد لا يجبر بكر ارشدت أي رشد ها أبوها وثبت ترشيدها بقراره أو بيئته ان انكر وحيث كانت لا تجبر فلا بد من ثبوتها واذن لها وما ذكره المصنف من عدم جبر الاب لترشدها هو المعروف من المذهب وقال ابن عبد البر له جبرها ومثل البكر التي رشد ها أبوها في كونه لا جبر له عليها البكر اذا رشد ها الوصي وفي بقائه وليته عليها ولان الرابع بقاءه وليته كما هو نقل المتبلى عن سماع اصمغ من ابن القاسم لكن لا يزوجها الا برضاها واما لو رشد الوصي الثيب فلا ولاية له عليها والولاية لا قاربها تتيه اذا رشد البكر أبوها كما لا يجبرها على النكاح لا يجبر عليها في المعاملة وما في خش وعقب من انه لا يجبرها على النكاح ويجبر عليها في المعاملة فهو غير صواب اذا رشد لا يتبع بعض فلا يكون في أمر دون أمر كما ذكره الوائش ربي في طرار الغشة الى انظر بن (قوله ولورشد ها قبله) هذا غير صحيح اذا رشد من لوازمه البلوغ وقد قال ح كبر رشدت يعني بعد البلوغ انظر بن (قوله أو اقامت الخ) أي لا يجبر الاب من اقامت في بيتها الساكنة فيه مع زوجها سنة من حين دخول الزوج بها كما هو ظاهر كلامهم لامن حين بلوغها كما قال عقب وقوله وانكرت أي والحال انها انكرت بعد فراقها الوطامع العلم بخلوها هذا اذا كذبها الزوج بل ولو وافقها على عدمه او جهلت خلوتها بها وانكرت المس أيضا واولى في عدم الحجر اقرارها به لكن مع الاقرار لا يجبرها حتى فيما دون السنة وامان علم عدم الخلوة بها وعدم الوصول اليها فلا يرتفع اجبار الاب عنها ولو اقامت على عقد النكاح اكثر من سنة (قوله منزلة الثيوبه) أي في تكميل الصداق (قوله وجبروصي) أي كل من يجبرها الاب وهي المحنونة مطلقا والبكر ولو عانسا والثيب ان صغرت مطلقا والثيب البالغة ان تثبت بعارض او بحرام كالزنا

(قوله أو عين له الزوج حينئذ) أي وكان غير فاسق اذ لا عبرة بتعيين الفاسق كافي المجمع (قوله ولا يكن
لا جبر للوصى) أي فيما اذا عين له الاب الزوج او امره بالمخير (قوله الا اذا بذل الزوج مهر المثل
الح) ماذا كره من ان الوصى لا يزوج الابهر المثل فاكثرا يعارضه ما يأتي في نكاح التفويض من انه
يجوز الرضى بدونه لا وصى قبل الدخول لان ما هنا قبل العقد وما يأتي بعده المصلحة عدم انقار
(قوله وان رج) المجرى الحق كمال شيخنا العدوى ان الرجاء المجرى ان ذكر البضع أو النكاح والتزويج
بان قال له الاب انت وصى على بضع بناتي أو على نكاح بناتي أو على تزويجهن أو وصى على بنتي
تزوجها أو تزوجهن احببت وان لم يذكرك شيئا من الثلاثة فالراجح عدم المجرى كما اذا قال وصى على
بناتي أو على بعض بناتي أو على بنتي فلانة واما لو قال وصى فقط أو على مالي أو على بيع تركتي أو قبض
ديني فلا جبر انفسا وهذه غير داخله في كلام المصنف فلوزوج جبر فاستظهر رجح الامام وتوقف فيه
الغفرى واما ان زوجها بلا جبر كباقي في قول المصنف وان زوج موسى على بيع تركته وقبض
ديونه صح (قوله لا قبله) أي ولا بعده ينقذ (قوله تأويلان) أي والمعمد منهما الثاني وهو الصحة
مطابقة أي قبل بعد الموت بقرب او بعد (قوله الا ما استثنى) أي من الابكر السبعة فلا بد من
انها بالقول (قوله واذا نزل لوليها بالقول) هذا يقتضي انها لا تخير ولا تزوج الابرضها وهو
ما في المواقف من اللحن وعزاه ابن عرفة للمرووف من المذهب وحكي عليه الاتفاق وسلمان سلمون
وهو ظاهر عدم المصنف لها من الابكار التي تعرب عن نفسها كالثيب (قوله يرى ذلك) أي جواز
نكاحها (قوله ما ذكر) أي من خوف الفساد وبلوغها عشرة (قوله وانه كونه في الدين) أي
في الدين والتمسك بالاحكام الشرعية (قوله والنسب) أي بان كان معه لوم الاب لان كان
لغيرها او من زنا (قوله كفي جماعة المسلمين) أي في ثبوت ما ذكر لديهم والواحد منهم يكفي (قوله
وشور القاضي) هذا الشرط لم يذكره ابن رشد ولا المتطلي ولا ابن شاس ولا ابن المحجب ولا أبو
الحسن ولا غيرهم من تكلم على هذه المسئلة اعني جواز نكاح اليتيمة القاصرة وان نقله المصنف عن
ابن عبد السلام فاما العمل عليه عندنا ثم انه ان اراد بمشاوره القاضي ان رفع له لاجل اثبات الموجبات
المذكورة كما قال عجم وتبعه شارحنا فذلك صحيح والمعنى ورفع وجوب القاضي لاثبات ما ذكره وان
كان المراد انه لا بد في تزويجها من مشاورته ولا يصح بدونها فهاهنا غير شرط اذ لم يقل بذلك أحد انظر
(قوله والابان زوجت مع فقد الشروط الثلاثة) أو بعضها الذي يفيد نقل المواقف وحلول
اختصاص قوله واما صح ان دخل ومان بفهموم القيد الاول وهو خيف فسادها فالاول لم يذكره
في باقي مفاهيم القيد السابقة اه اقول حينئذ معناه ان المطلوب ان تكون بلغت عشرة افعلى فرض
اذا لم تبلغها وزوجت صح النكاح اه عدوى والحاصل ان بلوغها عشرة مطلوب مراعاة القول الآخر
وهو مذهب المذونة واربعة انما هي لقيمة لا تزوج اه اذا بلغت وليس شرطانية وفعل عليه تزويجها
على اقول الذي جرى به العمل بتزويجها وكذلك مشاورة القاضي واما كانت واجبة ليس شرطا
على ما علمت فلذا قال شيخنا العلامة العدوى المعتمد في هذه المسئلة ما ارتضاه المتأخرون من المدار
على خيفة الفساد في خيف عليها الفساد في ما هنا وفي ما هنا زوجت بلغت عشرة أو لا رضيت بالنكاح
ام لا فيجبها وليها على التزويج ووجب مشاورة القاضي في تزويجها فان لم يخف عليها الفساد
وزوجت صح ان دخل وطل وان خيف فسادها وزوجت من غير مشاورة القاضي صح لنكاح
ان دخل وان لم يطل (قوله او مضت مدة تلتد فيها ذلك) أي او اوفتائه ثلثين (قوله على
المشهور) هذا القول شهره في العتبية والمتطلي ومقابلة ما رواه ابن حبيب عن مالك واحسابه

انه يفسخ وان ولدت الاولاد وشهر هذا القول أبو الحسن وما روى عن ابن القاسم من انه لا يفسخ
 اه عدوى (قوله وقدم ابن) أى وجوباً على الرابع وقيل نداء عليهم ما يخرج ما يأتى فى قوله
 وصح بأبعد مع اقرب ان لم يجز ولم يجز فروعى القول بوجوب الترتيب فحكم بعدم الجواز عند فقد
 وروعى القول بالنسب فحكم بالصفة كذا قيل وقد يقال انه واجب غير شرط وهو المناسب لقوله
 ولم يجز وحينئذ فالصفة على كلا القولين تأمل (قوله ولومن زنا) أى بان ثبت البالغ بنكاح صحيح
 ثم زنت وأتت بولد فيقدم على الاب واما اذا ثبت بزنى وأتت منه بان فان الاب يقدم عليه لانها
 فى تلك الحالة مجبرة للاب كما يفهم مما مراد لم يفرق فى المحرام بين ان ينشأ عنه ابن ام لا (قوله ان
 لم تكن مجبرة) أى والا قدم المجبر على الابن سواء كان المجرب اباً او وصياً (قوله فاب) أى شرعى
 أى واما الاب اترافى فلا عبرة به كلاب من الرضاع (قوله فاخ لاب) صادق بان يكون شقيقاً
 أو لاب فقط وخرج الاخ للام فانه لا ولاية له خاصة وان كان له ولاية من جهة انه من افراد المسلمين
 (قوله فاخ فابنه نجد) ما ذكره من تقديم الاخ وابنه على الجد هنا كاللوازم واما المجنونة هو المشهور
 ومقابلها ان الجد وأباه وان عدا لا يقدمان على الاخ وابنه قال عجم

بغسل وابناء ولا جنازة * نكاح أخا وابنه على الجد قدم

وعقل ووسله بباب حضنة * وسوء مع الابعاء الارث والدم

ثم على ابن العم أبو الجد فعم الاب وهكذا يقدم الاصل على فرعه وفرعه على اصله وقيل ان الجد
 وان عدا لا يقدم على العم أى على عمها وابنه وعلى عم ابها وابنه وعلى عم جد ها وابنه (قوله على
 الاصح) أى عند ابن بشير والختم اراى عند اللخمي وهو قول مالك وابن القاسم ومصحون ومقابلها
 ما رواه على ابن زياد عن مالك ان الشقيق من الاخوة وغيره فى مرتبة واحدة فيترعان عند التنازع
 فتبين ان الخلاف انما هو منصوص فى الاخوين كما قال شيخنا (قوله وهو من اعتقها) أى وعصبته
 المتعصبون بانفسهم وكذا يقال فعين اعتق من اعتقها أو اعتق أباه لان كلا من الثلاث المالك كورين
 وعصبته المتعصبين بانفسهم يصدق عليه انه مولى على وترتيب عصبته كل واحد من المتعصبين
 بانفسهم كترتيب عصبته (قوله انما تستحق بالتعصيب) أى والعتيق ليس من عصبته وانما لم يعبر
 المصنف بقولان لان الثانى اصح من الاول ولم يقل خلاف لانه انما يعبر به اذا كان كل من القولين
 قد شهور وهما ليس كذلك (قوله فكافل) المراد بالمكفولة كما قال شيخنا من مات أبوها وغاب
 أهلها وحاصله ان البنت اذا مات أبوها وغاب أهلها وكملها رجل أى قام بأمورها حتى بلغت عنده
 سواء كان مستحقاً لحضانتها شرعاً أو كان أجنبياً فانه ثبت له الولاية عليها وبزوجه اذ نكحها فان مات
 زوج المكفولة أو طلقها فله ان يعود ولاية الكافل او لا يعود ثانياً تعود ان كان فاضلاً وابعادها تعود
 الولاية ان عادت المرأة للكفالة واشعر اتيان المصنف بالوصف مذكر ان المرأة الكافلة لا ولاية لها
 وهو المذهب وقيل لها ولاية لكنها لا تبشر العقد بل توكل من يعتد بمكفولتها (قوله بشر وطها) أى
 بالشروط التى بلغت عشر (قوله اظهره الاخير) قال ابو محمد صالح اقل الكفالة التى تثبت بها
 الولاية اربع سنين وقيل عشرين والاولى ان لا تتحد الابما يوجب الحنان والشفقة اه أبو الحسن
 (قوله والا) أى بان كان لها قدر بان كانت ذات مال أو جمال (قوله من جملة عامة المسلمين) أى
 فلا يزوجه الا عند عدم الحاكم حقيقة أو حكماً (قوله والمعتمد ظاهرهما) أى وقيل انه لا يشترط
 فى ولاية الكافل الدفاعة بل ولايته عامة للدينونة والشرقية وما ذكره الشارح من ان المعتمد ظاهرهما
 تتبع فيه عجم وقد اعتمد الشيخ ابراهيم القاسمى والبدراقرافى مقابلها فمكمل من القولين قدرج (قوله)

ان ثبت عنده صحتها) أى خلوهما من المرض وقوله وخلوهما من مانع أى كالأحرام والعدة (قوله
وانه كفه في الدين) أى التدين والعمل بالأحكام الشرعية بحيث لا يكون شريبا ولا فاسقا (قوله
والحال) أى السلامة من العيوب ولومن غير ما يوجب الخيار وقيل ان المراد مساواته لما فيها من عليه
من صفات الكمال فيها تقريران والظاهر ان المراد ما هو اعم (قوله والمهر) أى وان ثبت ان
المهر مهر مثلها (قوله في غير المسالك الخ) أى وان ثبت الكفاية في الامور المذكورة انما يحتاج له
في غير المسالك الخ (قوله واما الرشيدة) أى وهى المسالك لا من نفسها وقوله فلها السقاط الخ أى فلا
يحتاج في حقها لاثبات الكفاية فيما ذكر لان لها السقاط الخ (قوله فيما ذكر أى من الدين والحرية والحال
ومهر المثل تنبيه لوعقد الحاكم من غير بحث عن هذه الامور صرح ما لم يثبت ما يطل العقد (قوله فولاية
عامة مسلم) المراد بالاسلم الجنس واصافة عامة له من اضافة الموكذب اليكسر لوكذب الفتح أى فولاية
المسلمين عامتهم أى كهم فلا يخصص بتلك الولاية شخص دون آخر بل لكل واحد فيها مدخل كانت
المرأة شريفة أو دنيئة اذ قوله تعالى والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض ومتى قام بها واحد سقط
عن الباقي على طريق الكفاية (قوله وصرح بالخ) ظاهره عدم الجواز ابتداء وان صرح بعد الوقوع
والحق الجواز كما هو نص المدونة وابن قنوج وابن عرفة وغيرهم (قوله كسماية مومة متعة) ظاهره
ولو كانت كل منهما ذات مال وجال وحسب وهو ما قاله عجاج بن وهو غير صحيح اذ الذى فى كلام
زروق ان المسلمانية والمتعة انما تكون دنيئة اذا كانت غير معرفة بالمال والحمال وحسب وبه
فان زوج بالولاية العامة مع وجود الخاصة فان كانت دنيئة كالسوداء والمسلمانية ومن فى معناهما من
لا يرغب فيه لحسب ولا مال ولا جمال صححاه ومقتضاه ان من يرغب فيهن من لواحد ما ذكره شريفة
وهو ظاهر (قوله ولا حسب) هو ما بعد من مفاخر الا باكمال كرم والصلاح (قوله والظاهر انما)
اى المرأة وقوله ان عدت النسب اى هو بالنسب وقوله فسدنيئة ولو كانت جميلة ذات مال اى
وامان كانت ذات نسب وحسب كانت شريفة ولو فقيرة غير جميلة وهذا غير معقول عليه بل المعقول
عليه ما قاله زروق (قوله لم يجز) أى واما لوعقد النكاح بالولاية العامة مع وجود الولي الخاص
المجبر كالاب في ابنته والسيد في امته كان النكاح فاسدا ويفسخ ابدا ولو اجاز المجبر (قوله فلا يقرب
ازد) أى وله الاجازة قال عجاج بن سكت الولي عند عقد الاجنبى لما مع حضوره العقد فهو اقرار له قال
بن وفيه نظرية ذكر ابن اب عن ابن الحاح انه لا اعتبار برضى الاقرب اذ يقول العتد ولا قدم
من تولاه ولا بعد هذا اقرارا للنكاح ذكره في نوازله في عقد نكاح الحال مع حضور الاخ الشقيق
ورضاه دون تقديم منه (قوله قبل الدخول) أى وبعد العقد اى ان طال ما بين العقد والبناء
وحاصله انه اذا عدل لثريفة بالولاية العامة مع وجود الولي الخاص غير المجبر وطال الزمان بعد العقد
وقبل الدخول دخل ام لا فهل يفتن الفسخ أو لا يتحتم ويخير الولي بين الاجازة والرد تأويلان وعلى
التأويل الاول من تحتم الفسخ فانظر هل يطلق أو يغيره (قوله وتأويلان) الاول لابن التبان
والتأني لابن سعدون (قوله وصرح) أى مراعاة لقول بنديب الترتيب المتقدم أو ان الوجوب غير
شرطى (قوله بابعده) أى ولو كان ذلك الابعده والحاكم كما قال ح فاذالم ترض المرأة بحضور
أحد من افار بها وزوجها الحاكم كانت من افراد هذه المسئلة ولولم ترض الابو كالة واحد اجنبى من
أحد المسلمين غير الحاكم جرى فيه قوله سابقا وصرح بها في دنيئة ثم ان المراد بالابعده المؤخر عن الآخر
في المرتبة وبالأقرب المتقدم عليه في المرتبة ولو كانت جهتها متحدة فيشمل تزويج الاخ للاب مع وجود
الشقيق وليس المراد الأقرب والابعد في الجهة والا لا وهما ان تزويج الاخ للاب مع وجود الشقيق

حائزا ابتداء الاتحاد جهتهما مع انه ليس كذلك (قوله راجع لقوله وصح بها وما بعده) فيه نظر بل
عدم المجواز خاص بقوله وبابعد مع اقرب الخ لما تقدم في قوله وصح بها في دنيئة الخ اه بن والذي
تقدم فيها هو ان المشهور المجواز ابتداء وانظر ما للفرق بين المسألتين حيث حكم المجواز في الاولى دون
الثانية بل كان القياس العكس (قوله في الصحة فقط) أشار الى ان الكفاية للتسوية لا للتقبل
لعدم شمول ما قبلها لما بعده اذ لا يلعب حيث جوز جعلها للتقبل فانظره (قوله كاحدا الخ) أى كما
يصح العقد اذا اتوا له أحد المعتقين. (قوله بينه) أى بين ان رضاها يكون باى شئ (قوله يعنى
صحتها الخ) اشار الى ان في كلام المصنف قلبا لان المقصود الاخبار عن الصحة بكونه رضى لا الاخبار
عن الرضى بالصحة (قوله رضى) أى بالزوج والصداق (قوله ولا يقبل الخ) يعنى انه اذا قبل
لها فلا يلزم بد تزوج وجعل لك من الصداق كذا فسكت فقيل لها هل تفوضين لفلان في العقد
فسكت فقعد لها فلان على ذلك الرجل بالصداق الذى سمي لها فبعد العقد ادعت انها لم ترض
بذلك الزوج أو الصداق أو الولي الذى عقد لها وادعت انها تجهل ان الصمت رضى فلا تقبل دعواها
وتم النكاح وهذا عند الأكثر وتأويل الأقل انه يقبل دعواها انها تجهل ان الصمت رضى
وهو مبنى على وجوب اعلانه به وقال حديثان ان عرفت بالبله وقلة المعرفة قبل دعواها المجمل
والا فلا تقبل دعواها فالسئلة ذات اقوال ثلاثة (قوله دعوى جهله) من اضافة المصدر لفعوله كما
اشار له الشارح (قوله لشهرته) أى لشهرته ان صحتها رضى (قوله كنفوضها للولي في العقد)
فيكون صحتها أى سواء كانت غائبة عن مجلس العقد أو حاضرة فيه والموضوع انها بكر وأما الثيب
فلا يكتفى سكوتها في التفويض للولي في العقد الا اذا كانت حاضرة وامان كانت غائبة فلا بد من نطقها
وهذا مذهب ابن القاسم وقال ابن حبيب يكتفى صمت الثيب في الاذن للولي حضرت أو غابت فهي
كالبر في ذلك وانما يجتمع لفرق في تعيين الزوج والصداق في البر يكتفى بالصمت وأما الثيب فلا بد منها
من النطق (قوله وان منعت) أى بالقول حين عرض عليها الصداق او الزوج بان قالت
لا تزوج وقوله أو نفرت أى بالفعل بان قامت وغطت وجهها حتى ظهرت كراهتها وقوله لم تزوج
لعدم رضاها فان زوجت فمخ نكاحها ابدولو بعد بناء وطول ولو اجازته وهى اولى من المفاته عليها
لانه اشترط في المفاته عليها ان لا يظهر منها منع وهذه قد اظهرته (قوله فتزوج) أى دلالة
الاول على الرضى صريحا ولدلالة الثاني عليه ضمنيا لاحتمال ان يكسها على فقد ايها وتقول في
نفسها لو كان أبى حيا لم احتج لاستئذان (قوله عما في نفسها) أى من الرضى بالزوج والصداق
وعدم الرضى بهما أو باحدهما وأما انهما في العقد فيكتفى فيه بالصمت كذا قال عبق وفيه نظر بل
لا بد من اذنها في التفويض كما يفيد نقل المواق عن المتيطى وهو قول ابن القاسم وأما ما قاله عبق
فهو قول ابن حبيب وهو ضعيف (قوله ولو قبل بلوغها الخ) صوابه بعد بلوغها لان الرشد لا يصح الا
بعد البلوغ كما مر (قوله فلا بد من نطقها) أى بانها راضية بذلك الزوج والصداق ولا يكون
سكوتها انما منها (قوله او زوجت بعرض) أى سواء كان كل الصداق أو بعضها
فلا بد من ان ترضى به بالقول وأما الزوج فيكتفى في الرضى به صحتها كما يظهر كذا قرر شيخنا (قوله
وليست بحرة) أى بان كانت يتيمة لا اب لها ولا وصى ينتظر في حالها فلا بد من نطقها
بالرضى بذلك العرض لانها بائنة مشترية والبيع والشراء لا يلزم بالصمت ومفهوم قوله
وهى من قوم لا يتزوجون به انها لو كانت من قوم تزوج به فلا يحتاج لنطقها ويكتفى في رضاها
بالصداق صحتها (قوله برك) أى بزوج ذى رفق ولو كان عبداً يها وزوجها ابوها لم يفي ترويتها

به من زيادة المعرفة التي لا يحصل منها في تزويجها بغير عدايتها (قوله فلا بد من نطقها)
 أي بالرضى به ولو بجمرة (قوله وتقدم أن المعتقد أنه يكفي صحتها) أي بناء على القول أنها لا تخبر
 وقد علمت أن المعلوم عليه أنها تخبر إذا خيف فسادها (قوله أو أفتيت عليها) أي بالعقد ولو
 رضيت بالخطبة قبل ولم تأذن في العقد لأن الخطبة غير لازمة لجواز الرجوع عنها فلا تنافي عن
 عرض العقد عليها والاستئذان فيه وتعيين الصداق (قوله وضح الخ) هذا شروع في شروط صحة
 العقد على المقتاة عليها إذا رضيت بعقد دوليها عليها أفتيانا (قوله حينئذ) أي حين أدرضت بالقول
 (قوله واليوم بعد) لا يخفى معارضة مفهوم هذا مع مفهوم قوله ويسار إليها بالخبر في وقتها والظاهر
 أن العبرة بمفهوم هذا أنه عدوى (قوله فلا يصح رضاها به) أي بالكساح وقوته معه أي مع تأخر
 وصول الخبر إليها وما وقل يصح وسبب الخلاف هل الخيار المحكي كالشرطي أم لا أي هل الخيار
 الذي جبر المالك وهو الخيار الذي في المدة التي بين العقد ورضاها كالخيار الحاصل بالشرط وحينئذ
 فيصح النكاح ولا يبرأ بذلك الرضى الواقع بعد اليوم أو ليس مثله (قوله بالبدن) أي التي وقع فيها
 العقد أفتيانا ولو بعد رضاها لانه لما كانت البدن واحدة نزل بعد الطرد من منزلة القرب بخلاف
 البدن وقتئذ يبان شأنهما بعد المسافة اه عدوى (قوله أي الممكانان) أي المكان
 الذي فيه الزوجة والمكان الذي وقع فيه العقد أفتيانا (قوله ولم يقر الولي به) فإن أقر الولي الواقع
 منه الافتيات بالافتيات حال العقد فصح اتفاقا وان قرب رضاها كما قال ابن رشد اه خش (قوله وبقى
 شرط رابع) في الحقيقة هو شرط خادس في صحة عقد المقتاة عليها وحاصل المسئلة أن المقتاة عليها
 سواء كانت بكرًا أو ثيبًا لا يصح نكاحها إذا رضيت بذلك العقد بالنطق وإن يكون رضاها قريبًا
 زمنه من العقد وإن تكون المرأة في البلد التي وقع فيها العقد أفتيانا وإن لا يقر الولي الذي وقع منه
 الافتيات بالافتيات حالة العقد وإن لا يقع منها رد قبل الرضى والشارح جعل الشروط أربعة نظرا
 لكون المشروط فيه صحة كساح المقتاة عليها التي رضيت بالقول (قوله فلا يبرأ برضاها بعده)
 أي بعد الرد ولو قرب الرضى (قوله كالأفتيات عليها) أي فيصح العقدان رضى الزوج به نطقا
 بالشروط الأربع المتقدمة (قوله مطلقا) أي وجدت كل الشروط أو بعضها أو عدت رأسا
 (قوله أشخاصا ثلاثة) جعلها ثلاثة باعتبار ما راسخا عندئذ وإن كان في الواقع لأخصوصية هؤلاء الثلاثة
 بل كل روى كذلك على ما يأتي للشارح (قوله وإن أجاز مخبر الخ) حاصله أن المخبر إذا كان له ابن
 أو ابن أو ابنة أو جديته أو زوج ابنة ذلك المخبر أو أمته بغير إرادته والمحال أنه حاضر فلما أطلع المخبر
 على ذلك أحزه فإن النكاح بمعنى إذا كان ذلك المخبر فوض لذلك العاقد أموره وثبت التفويض
 بيده (قوله صدر) أي ذلك النكاح (قوله لانه نص المدونة الخ) قال في التوضيح والحق
 بهم ابن حبيب سائر الأولياء إذا قاموا بهذا المقام إلا بهري وابن محررز وكذلك الاجنبي لانه إذا
 كانت الملة تفويض المخبر فلا فرق وكلام المدونة يحتمل أن يكون موافقا لهما ويحتمل أن يكون
 مخالفا لهما ويحتمل أن يكون موافقا لابن حبيب خاصة كلامه فظاهره أن هذه احتمالات فقط
 وظاهر عيب أنها تأويلات للشيخ اه بن (قوله في ولي) أي في صورة عقد دولي (قوله وثبت
 التفويض بيده) أي تشهد على أن المخبر نص له على التفويض بأن قال له فوضت إليك جميع
 أموري أو أقتك مقامى في جميع أموري أو تهنده على أنهم يروني تصرف له تصرفا عاما كتصرف
 الوكيل المفوض له وظاهر المصنف أن التفويض إنما ثبت بالبينة لا قول المخبر وهو كذلك (قوله
 جاز) أي منى (قوله وهل محل الجواز) أم المضى والخعة (قوله تأويلان) الأول لمحمد بن

والثاني لابي عمران الغامسي (قوله وفسخ الخ) حاصله ان الجبر اذا كان غائباً غيبة قريية كعشرة أيام او كان حاضراً ثم ان الحماكم او غيره من الاولياء فزوج ابنته أو أخته بغير اذنه ولم يقوض له اموره فان النكاح يفسخ ابداً ولو أجازها الجبر بعد علمه ولو ولدت الاولاد (قوله وهذا) أي ما ذكره من تختم الفسخ ولو أجازها الجبر اذا كانت النفقة جارياً الخ أي ومحمد له ايضا ما لم يقبض اضرارها بغيريته بأن قصد تركها من غير زواج فان تبين ذلك كتب له الحماكم اماناً تخضر تزوجها أو توكل وكيلاً بزوجه أو الأزو جهاً عليك فان لم يفعل زوجه الحماكم عليه ولا فسخ كما قال ابن جراحى (قوله والأزو جهاً الغاضى) أي سواء كانت بالعة أو لا ولو لم تبلغ عشر او لم تأذن بالقول كما قال ابن رشد والثامى فعلم من هذا ان الصغيرة غير اليتمية تزوج اذا خيف عليها الضيعة او عدت النفقة وأنه يزوجه الحماكم لا وليه اخلافاً لابن وهب فليست كاليتيمية من كل وجه الا ترى ان هذه لا يزوجه الا الحماكم واليتيمية يزوجه اولياءها بعدم مشورة الحماكم قاله شيخنا العدوى (قوله وزوج الحماكم الخ) يبقى الكلام في الغيبة المتوسطة والظاهر ان مقارب الشيء يعطى حكمه ويبقى الكلام في النصف والظاهر انه يحتاط فيه ويلحق بالغيبة القريية فيفسخ (قوله في كافر بريمة) أي في كل غيبة بعيدة كافر بريمة وتدخل جواز تزويج الحماكم لها اذا كانت بالغاً ولا يزوجه اماناً يخفى عليها الفساد والأزو جهاً كما قال ابن حارث (قوله ولو دامت نفقتها) هذا هو الأرجح كفى ح خلافاً لما اعتمد طي من اشتراط قطع النفقة وخوف الضيعة لان الاول ظاهر المدونة والثاني قول الامام مالك في كتاب عمده (قوله واذنهما صامتا) هذا هو الصواب خلافاً لقول عبيد بن ابي ربيعة من اذنها صامتة (قوله ولو جبر على الممعد) هو ما قاله اللخمي ورجحه بعضهم خلافاً لما في عبيد (قوله وظاهر من مصر) استبعد هذا ابن عبد السلام (قوله وقال الاكثر الخ) استظهر هذا ابن عبد السلام لان المسألة المالك لا لابن القاسم وقد يقال للمسألة وان كانت المالك لكن ابن القاسم لما قررها عصر ولم يعين المبدأ فقد افاض افر بريمة بعيدة من البلدين وهذا هو الذي ينبغي قاله شيخنا (قوله وتؤولت ايضا بالاسطيغان) أي كما انها تؤولت على ان الحماكم ان يزوجه في غيبته العبيدة كافر بريمة سواء كان متوطناً لها ام لا وتؤولت على انه لا يزوجه الا اذا كان متوطناً بالفعل بافر بريمة ونحوها وأخر هذا التأويل لان ابن رشد ضعفه وقال لا وجه له انظر ابن (قوله واما من خرج التجارة) أي لا فر بريمة ونحوها (قوله ونيتة العود) الاولى ويرجى عوده وقوله فلا يزوجه الحماكم ابنته أي على هذا التأويل الثاني (قوله كغيبه الاقرب الخ) حاصله ان الولي الاقرب غير الجبر اذا غاب غيبة مفاقتها من بند المرأة ثلاثة ايام ونحوها ودعت لكفو وان ثبت ما تدعيه من الغيبة والمسافة والكفاءة فان الحماكم يزوجه الا بعد فلوزوجه الا بعد في هذه الحالة صح كيدل عليه قوله وبابعد مع اقرب فلو كان له هذا الغائب وكيل مفوض لتولى التزوج لان الغائب منزله منزله نفسه وليست الشب مستثناة من الوكالة كالبركر (قوله وان اسر او فقدت من الاولياء) أي يزوجه برضاها ولو جرت النفقة عليها ولم يخف علمها ضيقة قال المتطلى وبه القضاء ولا يزوجه الحماكم كما قال ابن وقد تبع المصنف في هذا ما رجحه المتطلى والذي لابن رشد الاتفاق على ان الاسير والمفقود كذي الغيبة البعيدة لا يزوجه ابنته الا الحماكم ولا ينقل الامر الا بعد وصوبه بعض المؤقتين قالوا أي فرق بين الفقد والاسير وبعد الغيبة انظر المواق لكن في حاشية شيخنا ان المشهور ما قاله المتطلى وذلك لتزويل اسر الاقرب وفقدته منزلة موته وهو اذامات تنقل الولاية للا بعد بخلاف بعيد الغيبة فان حياته معلومة فتأمل (قوله من فقد شرط الولي) أي من فقد شرط من شروطه فشرط في كلامه مفرد مضاف يع

(قوله كذى رق) أى كما ينتقل الحق في العقد لا بعد اذا كان الاقرب ذارق كالأول كان الاب
او المالك رقيقا (قوله على وليته) أى التى هى بنته او امته وقوله او كانت دينية أى ولو كانت
دينية ولو كان اذن له سده فله ما دأخلان في حيز المبالغة (قوله بطلقة) متعلق بقوله فسخ أبدا
(قوله ذكر) مفعول لقوله وكلت وقوله مستوفيا لشرط أى الستة المعتبرة في الولي المباشر للعقد
الانثى وقوله في عقد الانثى متعلق بوكلت وانما وكلت من ذكر لان لكل منهن حق في ولاية النكاح
ولا يصح مباشرته (قوله فان كل واحدة من ذكرن تلى تزويجه على المشهور) أى وهو قول ابن
القاسم في العتبية والواضحة وقيل لا تقبل المرأة لذلك كقول عبد الوهاب (قوله كبعض الاناث) أى
وهو المالكة والوصية والعتقة المتقدم ذكرهن فانهم يمنعن المباشرة للعقد وان كانت الولاية ثابتة
لهن (قوله لعدم) أى ولا يباشر العقد لعدم اهليته لمباشرة (قوله طالب فضلا) أى فان لم يطالب
فضلا بزواجه فليس له ان يوكل من يعقد عليها بل المتولى لعقد هال انما هو سيدها وتوكله باطل
وان أجازها السيد جاز فلوجهل الامر ولم يعلم هل يوجب زواجه فضلا لا محل على عدم طالب الفضل
حتى يثبت خلافه (قوله بان يزيد) أى ما طلبه (قوله لانه احرز) علة لمخوف أى وانما جاز للكتاب
تزوج امته اذا طلب فضلا في مهرها (قوله ولا يوكلون) أى لا يوكل ازوج ولا المرأة ولا الولي المحرم
كل منهم ويسمى المنع ان تمام الاحلال بالزوى والطواف والسعى في الحج والعمرة (قوله ولا يجيزون)
أى اذا اقيمت على واحد منهم فالاحرام كما يمنع من عقد النكاح يمنع من التوكيل عليه وينع من
اجازته (قوله ويفسخ أبدا) أى قبل البناء وبعده ولو ولدت الاولاد لكنه لا يتأبد به التحريم ابن
عروة ومن قدم سعيه وافاض ونسب الى كعتين وعقدان نكح بالقرب فسخ وان تبعه جاز ونقله ابن
رشد وقال القرب ان يكون بحيث يمكنه ان يرجع فيبتدى طوافه ويعلم منه ان القرب والعقد من منظور
فيهما لترك الزكعتين مع ابتداء العقد لانه من منظورهما للعقد مع وقت الاطلاع عليه فاذا عقد قبل
ان يصل لأمه كان ذلك قريبا وان عقد بعد الوصول لبلده كان بعدا (قوله فلا يكون المسلم ولها
لقربيتها الكافرة) أى واولي غيرها فلو وقع وتولى عقد نكاحها فان كان مسلم فسخ وان كان كافرا
ترك كقال المصنف بعد (قوله فيمزوجها مسلما كالكافرة) أى لعبد كافره أو لغيره
لا مسلم وتوقف الشيخ سالم السنهورى في تزويجها ككافره وقال لا عرف فيه شيئا والظاهر انه
لا يصح لوجود علة عدم تزويج الحر لامة وهواسترقاق الولد وقال الشيخ ابراهيم الاقانى محومات
كلامهم تشمل عقد الكافرة او رقيقا فليحررها شيخنا (قوله من غير نساء الجزية) أى
حالة كون تلك المعتقدة ليست من نساء أهل الجزية وانما قدرنا أهل لان النساء لجزية عين
مطلقا وانما هى على الرجال الاحرار صالة أو المعتقدين بفتح التاء اذا كان عتقهم من كافر مطلقا
أى ببلد الحرب أو ببلد الاسلام أو كان عتقهم من مسلم بدار الحرب فقط واحتراز المصنف بقوله
من غير نساء أهل الجزية عما لو كانت من نساء أهل الجزية بان عتقها مسلم ببلد الحرب أو
اعتق كافرا من ببلد الحرب أو الاسلام ثم أسلم فانه لا يزوجه الا لولاية عليها اللهم الا ان أسلم
(قوله ترك) أى وأما لو تزوجه المسلم فانه يفسخ ابدا خلافا لصريح القائل بعدم الفسخ (قوله
على كافرة) أى هذا اذا كانت قريبة له بل ولو الخ (قوله وقد ظلم نفسه) لاعتائه الكافر
على ذلك العقد (قوله ليتقريبه) أى فان وجدته صوابا ماضيا والارده (قوله فان لم يفعل)
أى فان لم يتقريبه الولد (قوله كن لاوليه) أى والحال انه ذور أى فانه يجوز انكاحه اتفاقا
(قوله فيفسخ عقده) أى ان لم يكن نظرا والامضى أى انه يكون معرضا للفسخ بحيث يجب

على الولي النظر فيه فان وجدته نظرا امضاء والارده كذا قرر شيخنا العدوي وفي المواق وان
كان ناقص التمييز خص وليه بالنظر في تعيين الزوج وتزوج بنته كتيمة ويختلف فيمن يلى العقد هل
الاب أو الولي ولو عقد حديث يمنع منه نظرا فان كان حسن النظر مضى والافرق بينهما اه بن (قوله)
وضيح توكيل زوج الجميع) انه لم ان توكيل الزوج للجميع جائزا ابتداء وانما امر المصنف بالقبحة
لاجل قوله لا ولي الا كهو اه بن ويدل مجوازه ابتداء ما في جماع عيسى ونصه لا بأس به يوكل
الرجل نصرانيا أو عبدا وامراة على عقد نكاحه اه وقول الشارح والصبي أى المميز وما غيره فهو
كالمعتوه (قوله الا كهو) ادخل الكاف على الضم على مذهب ابن مالك القائل بجوازه على
قوله ومذهب غيره لا يجوز الا في الضرورة (قوله وعليه الاجابة لكونه رضى به) أى سواء طلبته
للتزوج به أو لم يطلبه بان خطبها ورضيت به لانه لو لم يجب لذلك مع كونها ماضية لعقد كان ذلك
ضررا بها وأما الاب المجبر فلا يجب عليه الاجابة لكونها لا يجرها الا لخصي الا بان يدين عضله
والواجب عليه الاجابة لكونها وعمل كلام المصنف ما لم تكن كناية وقد عولم والافلا يجب
له حيث امتنع اولياؤها لان المسلم غير كفؤها عندهم فلا يجبرون على تزويجها به فله شيخنا (قوله)
وكفؤها الولي) أى لانه اقرب لدوام العشرة (قوله في المسألتين) الاولى ما اذا طلبها كفؤها رضى به
طلبت التزوج به او لا والثانية ما اذا عتقها كفؤها ودعى وليها لكونها (قوله في امر الحاكم) أى
فان امتنع الولي من تزويجها بالكفو الذى رضى به في المسألتين امره الحاكم الخ (قوله ولا يظهر له
الخ) أى وامان سألته عن وجه امتناعه فابدا له وجهه ورآه صوابا ردها اليه (قوله ثم ان امتنع) أى
بعد امر الحاكم وزوجها الحاكم وحاصل النكاح انه اذا امتنع الولي غير المجبر من تزويجها بالكفو الذى
رضيت به في المسألتين فان الحاكم رآه عن وجه امتناعه فان ابدى وجهه ورآه صوابا ردها اليه
وان لم يبدى وجهه صحىحه امره بتزويجها فان امتنع من تزويجها بعد الامر زوجها الحاكم هذا حاصل
كلام الشارح وهو الصواب خلافا لما في عمق فانظره (قوله ولا ينتقل) أى بسبب امتناعه
من تزويجها لكونها الحق لا لا بعد مثله في التوضيح ونصه قال في العدة المزوج مع عضل الاب الحاكم
بلاشك كال كائن عليه المتيطى وغيره من الموثقين وهو ظاهر في انه اذا امتنع الولي الاقرب انتقلت
الولاية للحاكم لا لا بعد وخالف في ذلك ابن عبد السلام فقال انما تزوجها الحاكم عند عدم الولي غير
العاضل واما عند وجوده فينتقل الحق لا لا بعد لان عضل الاقرب واستقراره على الامتناع صيرته بمنزلة
العدم فينتقل الحق لا لا بعد واما الحاكم فلا يظهر كونه وكيله الا اذا لم يظهر منه امتناع كما لو كان غائبا
مثلا وما في التوضيح تبع للعدة استصوبه بن وما لابن عبد السلام استصوبه شيخنا في حاشية خش
(قوله لان الولي الخ) علة لقوله ثم زوج الحاكم يوكل من يعقلها (قوله ولا يعضل اب) أى لا بعد
الاب المجبر عاضلا لم يجبر به برده لكونه هاردا متكررا وذلك لما جيل عليه الاب من الختان والشفقة على
بنته ومجهاها بمصالح نفسها فربما علم الاب من حالها ومن حال الخاطب ما لا يوافق فلا بعد عاضلا بما
ذكر حتى يتحقق عضله وفي البذر القرافي عن ابن حبيب منع مالك نيايته وقد رغب فيهن خيار
الرجال وفعله العلماء قبله وبعده وحاشاهم ان يقصدوا الضرر (قوله ومثله وسية المجبر) وقيل ان
الوصى المجبر بعد عاضلا برادول كفؤها وهو ظاهر المصنف (قوله الاولى مجبرة) أى واما غير المجبرة فيعد
الاب عاضلا برادول كفؤها كان غيره من الاولياء كذلك (قوله وأما تجد) أى ولا يمكنه رده ردا متكررا
(قوله ولو بمرة) بل ولو بدون مرة فلا كما قال شيخنا وقوله امره الحاكم أى بالتزويج وقوله ثم
زوج أى اذا امتنع منه بعد امره به ولا يسأله الحاكم عن وجه امتناعه اذ لا معنى لسؤال مع تحقق

العضل وقد تقدم ان من عضات لا بد من اذنها بالقول (قوله ان يزوجه من احب) اى بان قالت
لؤلؤم ازوجنى من احببت وأولها اذالم تغفل من احببت بان قالت وكذلك على أن تزوجنى فلا بد
ان يعين لها ذلك الزوج قبل العقد (قوله والايعين) اى والايعينه لما قبل العقد بل يزوجه من
غير تعيين له معتمدا على عموم اذنها (قوله فلها الاجازة والرد) اى سواء تزوجه من نفسه أو من
غيره هذا قول مالك فى المدونة وفيه الاين القاسم ان يزوجه من غيره لزمها ومن نفسه غيرت اهل
وسواء تزوجه من المثل أو بدونه فالتخير لهما مطلقا (قوله ولو بعد) المبالغة راجعة للأجازة فقط لأن
المخلو انما هو فيها وظاهره ولو كان البعد جدا ولاجل كون المبالغة راجعة للأجازة فقط اقتصر
المصنف عليها وحاصله ان لها الردي فى حالة القرب والبعد اتفاقا وكذلك لها الاجازة فى حالة القرب
اتفاقا وفى حالة البعد على المعتمد خلاف الاين حبيب القائل انه يتعمد الردي فى حالة البعد وانما كان لها
الاجازة فى حالة البعد لانها وكالت بخلاف المتأثرة عليها فانها المسلم توكل اشترط قرب رضاها واجازتها
تتبعه تكلم المصنف على حكم ما اذا وكته على ان يزوجه من احب وسكت عن حكم ما اذا وكته على
ان يزوجه من احبته هي فزوجها من غير تعيين له قبل العقد والمحكم انها كالمائة عليها فيصح
النكاح ان قرب رضاها بالبدل ولم يقرب حال العقد وذلك لشدته لا لقيتها عليها فى هذه اكثر من
مسألة المصنف لسانها المحبة لها فيها (قوله اذا كانت ممن تليق به) اى لان الرجل اذا كره النكاح
قدر على حله لان الطلاق بيد من يخلاف المرأة ولا عبرة بضياع المال وهو نصف الصداق لانه داخل
عليه بتوكيله ومفهوم قوله ان كانت ممن تليق به انه ان تزوجه ما لا تليق به والحال انه لم يعينها له قبل
الانقضاء فان النكاح لا يلزم وظاهر كلام المصنف انه لا فرق فى هذه المسئلة بين ان يكون صيغة الزوج
لوكيل زوجها من احببت أنت أو انا أو زوجنى وأطاق وقول الشارح يعنى اذا وكل المح لا شك ان
هذا عكس للمسئلة السابقة فى المحكم والتصوير فى الجملة اما كون العكس فى المحكم فظاهرا وفى التصوير
فلا ان الموكل فى الاولى امرأة وكانت رجلا وهذا الموكل رجل وكل رجلا فلذا قلنا فى الجملة فاذا كان
الرجل وكل امرأة كان عكس فى المحكم والتصوير حقيقة وان حمل العكس على هذا اصح الا انه يستثنى
ما اذا تزوجه الوكيله من نفسها والاخير بين الاجازة والرد لان الوكيل على شئ لا يسوغ له ان يفعله
مع نفسه فليس لمن وكل على بيع أو شراء ان يبيع أو يشتري من نفسه (قوله ومن يزوج
بولاية الاسلام) اى والمعنى والوصى والمولى الاسفل على القول بوليته (قوله فرضيت بالقول) اى
ان كانت ثيبا أو مافى حكمها من الابكار السبعة (قوله أو الصمت) اى ان كانت بكر ليست من
السبعة المتقدمة (قوله بتزوجتك بكذا) اى ولا يحتاج لقوله قبلت نكاحك لنفسى بعد ذلك
لان قوله تزوجتك فيه قبول قاله الشيخ سالم وبهرام فى كبرى (قوله عطف على تزويج) اى عطف
مرادى أو تفسير وكان الاولى للمصنف ان يذكره بعد تزويجها من نفسه لانه تفسير ومرادى له (قوله
وان استغيد معا قبله) اى وهو قوله تزويجها من نفسه (قوله وقال بل عقدت) اى لك على فلان
(قوله اذا دعاهم الزوج) اى المعهود وهو الذى عينه الوكيل (قوله فلها ان تزوج غيره) اى فلو
صدقته على وقوع العقد وادعت عزله قبله وقال الوكيل بل العزل انما حصل بعد مدعى ابن بشير
فى ايه حايصديق قولان والراجح منهما ان القول قوله الا ان يطول ما بين التوكيل وعقد النكاح نحو
سنة أشهر والأقرب قبول قولها ويحمل على العزل (قوله بان قال كل منهم انا الذى اتولاه) هذا محمول
على ما اذا وضعت امر العقد لى واحد من اعمامها مثلا أو ألوعت واحد من الاخوة مثلا فلا كلام
لغيره من بقية الاخوة ولا يسوغ له منازعته قاله شيخنا (قوله ولم تعين المرأة) بل قالت كلهم خيار

وبركة (قوله نظر المحاكم فمن يزوجه هو منه) فيه نظر بل ينظر المحاكم فمن يراه أحسنهم رايًا
من الأولياء فيحكم بانها المتزوج بغيره والذي يباشر العقد الولي لان المحاكم يتولى العقد كله كما
يوهمه كلام الشارح (قوله وان اذنت لوليي) هذا فرض مثال اذ لو اذنت لوليها فالحكم
كذلك واما اذا اذنت لولي واحد في تزوجه فمقدّم على اثنين فلا بد من فسح نكاح الثاني
ولو دخل بها واعلم ان مسئلة ذات الوليين على ثلاثة اقسام وذلك لانهما اما ان يعقد الهازنين
ويعلم السابق او مجهول أو يزمن واحد ففي القسم الاول تكون للاول على التفصيل الذي ذكره
المصنف ويفسخ نكاح الاثنين في القسم الثاني والثالث وما ذكره المصنف من التفصيل في القسم
الاول محله اذا كانت حين عيّن لها الثاني ناسبة للاول أو اتحاد اسم الزوجين أو اعتقدت
ان الثاني هو الاول فاندفع ما يقال ماذكره المصنف لا يتصور لان أشهر القولين لبدان بعين لها
الزوج والا فلها الخيار فان عين كل من الوليين الزوج فلا يتصور هذا التفصيل فيها لانها تكون
للاول مطلقا العلم بالثاني وان لم عين كل منهما فالزوج فلهما البقاء على من اختارت البقاء عليه
سواء كان الاول أو الثاني من غير نظر لتأذي من الاول أو الثاني اهـ عدوى (قوله فمقدّم على
الترتيب) أي بدليل قوله فلا الاول وقوله وعلم الاول والثاني أي بدليل قوله أو جهل الزمن (قوله
فلا الاول) أي فهي للاول أي فهي للعقد له ولا (قوله أي ان انتني الخ) أي ان كان تلذذه بها
في حال عدم العلم بانه ثان منتفيا (قوله هالما) أي بانه ثان (قوله بينة الخ) أي وثبت ذلك
العلم بينة على اقراره به قبل التلذذ بان اقر قبل ان يتلذذ به يعلم انه ثان وشهدت عليه البينة بذلك
الاقرار ثم تلذذ واما لو اقر بذلك فقط بعد التلذذ أي بان اقر بعده انه يعلم قبله انه ثان فلا تكون للاول
لاحتمال كذبه وتكون للثاني وليكنه يفسخ نكاحه بطلاق عملا باقراره لانه مختلف فيه
والحاصل انه اذا ادعى كل من الزوج الثاني أو الزوجة بعد التلذذ أو ادعى الولي بعد العقد انه كان عالما
عند العقد أو قبله بانه ثان فانه يفسخ النكاح في المسائل الثلاث وتكون للاول فيهما ان ثبت ذلك العلم
بينية وان لم يثبت ماذكر بينية فان كانت الدعوى من الزوجة أو الولي بما ذكره فلا اثر لها وان
كانت من الزوج فمفسح نكاح كل من الاول والثاني مطلقا أما الاول فلا احتمال كذبه وأما الثاني
فعملا باقراره قاله شيخنا (قوله وقيل بطلاق) هذا القول لا قوري قال شيخنا لا يخفى ان هذا هو
الظاهر لانه نكاح مختلف فيه وعليه فلا حد على الثاني بدخوله عالما بالاول كما في المعيار (قوله
ومفهومه انه لو تلذذ الخ) المراد بالتلذذ ارتخاء الاستور وان لم يحصل مقدمات كما هو ظاهر نصوصهم
خلافه لا شارح تبع الخش من ان المراد بالتلذذ مقدمات الوطء فافوقها قاله شيخنا العدوى (قوله
كانت له) أي للثاني لا للاول ولو طأقها الثاني ويلزمه ما وقع في الطلاق ويفسخ نكاح الاول
بطلاق لان ابن عبد الحكم يقول لا توث على الاول بحال (قوله تفويضه) مصدر مضارع لمفعول
أي تفويضه (قوله رداعلى من قال الخ) أي وهو الباجي (قوله دون الثاني ولو دخل) أي الثاني
بها (قوله ان لم يكن حال تلذذه الخ) يراد على هذا الحمل من عقد في عدة وفاة الاول ووطئ بعدها
فان منطوقه يقتضي انها تكون للثاني مع انه يجب التفويض وتأيد التحريم لقوله فيما ربوطه ولو بعدها
فبنيان يقرر كلامه بان المعنى ان لم تكن حين عقد الثاني أو تلذذه في عدة وفاة من الاول لا جمل
ان يشمل هذه الصورة تأمل (قوله في عدة وفاة) بيان للواقع لا للاحتراز اذ لا تكون العدة هنا
العدة وفاة لان الطلاق الواقع من الاول انما يكون قبل الدخول والمطلقة قبل الدخول لا عدة عليها
ولا يتأتى ان يكون الاول دخل بها وتكون للثاني (قوله والا لم تكن له) أي والا بان تلذذ بها

الثاني في حال عدم ثبوتهم وفاة الاول لم تكن له كالمومات الاول عنها قبل دخول الثاني بها ثم دخل
 بها الثاني بعده موته وقبل انقضاء عدة الاول فيفسخ نكاحه وترد لا كمال عدة الاول كان العقد بعد
 وفاة الاول أو قبل وفاته كما اشار له المصنف بقوله ولو تقدم العقد على الاظهر (قوله فهو شرط ثان)
 أي والا ان يتأذى بها وهو غير عالم بالاول (قوله فان كانت الخ) اشار بهذا الى ان قول المصنف
 ولو تقدم العقد بالغة في مفهوم ما قبله وهو الشرط الثاني وقوله فان كانت في عدة وفاة أي
 حال تلذذ الثاني (قوله ولو تقدم الخ) أي هذا اذا تأخر عقد الثاني على موت الاول بل ولو تقدم
 عدة على موته فيفسخ نكاح الثاني على الاظهر (قوله على الاظهر) قال ح الا ببق بقاعدة
 المؤلف ان يشترط ان يرشد بالفعل بأن يقول على ما ظهر لانه من عند نفسه مقابل اقوال ابن الموازي لانه
 اختار له من خلاف وأجاب الشيخ احمد ان زفاني بما حاصله انه لما كان ما قاله ابن رشد من المخرج
 عن اطلاقات الاقوال كما أنه اختار من خلاف لان ابن عبد الحكم يقول انه الما الاول مطلقا ولا
 تغور عليه بحال والباقي يقول اذا تقدم التفويض للثاني فهي له بالتلذذ مطلقا ولو في عدة وفاة
 الاول (قوله وقال ابن الموازي الخ) حاصل كلامه ان عقد الثاني المتلذذ به في عدة وفاة الاول
 ان كان واقعا بعد وفاة الاول فانه يفسخ وان كان قبل وفاة الاول فانه يقر ولا ميراث له من
 الاول (قوله وعلى ان يظهر ان يرشد به بتدبيره عليه وترث الاول) قال في المقدمات لانه بمنزلة
 امرأة المفقود تتزوج بعد ضرب الاجل وانقضاء العدة ويدخل بها زوجها فيكشف انها تزوجت
 قبل وفاة المفقود ودخلت بعد وفاته في العدة وقد جزموا بان يبدحهم سوا لافرق بين المستثنين اه
 والمحاصل انه اذا وقع العقد عليها بعد الوفاة بتأديتها اتفاق وان كان قبل وفاة الاول
 فتأديتها تحريمها عند ابن رشد نظرا لوقوع الوطء في العدة لا عند ابن الموازي لان العقد وقع على ذات زوج
 (قوله اوليئة) أي وكذا يفسخ نكاح الثاني فقط بالطلاق لاجل بينة شهدت عليه به اقر قبل
 الدخول انه يعلم انه ثان والحال ان العقد لم يقع على الترتيب وعلم الاول والثاني (قوله فانه يفسخ
 نكاحه بالطلاق) فيه انه نكاح مختلف فيه لان بعضهم يقول انه الثاني ولو مع علمه بالاول ففضية
 ذلك ان يكون الفسخ بطلاق (قوله وترد الخ) وهل يتأديتها على الثاني اذ وطئ في العدة والحال
 انه قد عقد قبل وفاة الاول ام لا لان العقد قد وقع على ذات زوج والظاهر الاول نظرا لوقوع الوطء
 في العدة كما هو الذي جزموا به في مسألة المفقود كذا قررنا وظاهره اعم اه عدوى (قوله بانه دخل
 طالما) أي قبل الدخول انه ثان وقوله لاحتمال الخ الاولى عمل باقراره ويجعل قوله لاحتمال الخ هالة
 لقوله ولا تكون للاول والمحاصل انه يفسخ نكاح كل منهما بطلاق بان مع تحقق وقوعهما في زمنين
 (قوله أي وأما مع احتمال اتحاد زمنهما فهو داخل في قوله ان عقد ابن من فالفسخ للنكاحين بالطلاق
 حينئذ (قوله اذا لم يدخل الخ) هذا التفصيل هو المعلوم عليه وهو ما في الشيخ الموشح نقله عن
 الزجراجي خلافا لما في عقب من فسح النكاحين مطلقا خلافا واحدهما ولم يدخل واحدهما (قوله
 وان ماتت) أي قبل الفسخ لعدم الاطلاع عليه وقوله وجهل الاحق جملة حاوية أي والحال انه جهل
 الاحق بهما من أي جهل المستحق لهما منهما فافعل ليس على بابه وهو الذي يقضى له بالزوجة
 لو علم به وهو اما الاول قبل دخول الثاني أو الثاني بعد دخوله (قوله قولان) القول الاول لابن محرز
 واكثر المتأخرين واختار التوسعي الثاني والذي يظهر من كلام بهرام والمواق ترجحه وكان الاولى ان
 يقول تردد لان هذا تردد للمؤخرين لعدم نص المتقدمين وقد علمت ان محل الخلاف اذا كان العقدان
 مترتبين حقيقة ولم يعلم السابق منهما واما ان وقع في زمن ولو هو ما وماتت قبل الفسخ فلا رث

اتفاقاً لانه يفسخ بالاطلاق لا تفاسد (قوله الا الصداق) أي وان كان لها مال غير
 الصداق وقع الارث في كل منهما (قوله أي فعلى كل واحد منهما ما زاد من الصداق على ارثه
 الخ) أي من التركة وهي مجموع ما خلفت والصداق الذي عليه ولا يتظر للصداق الذي على صاحبها
 فلو كان ما يرثه من التركة المذكورة ازيد من صداقها لا يكون له شيء ولا عليه شيء كما اذا كان ما يرثه
 مساوياً للصداقها وان لم يكن لها مال أصلاً غرم الصداق كله وان كان لها مال وورث منه أقل من
 الصداق لزمه الزائد من الصداق على ما يرثه لو رثتها فاذا اختلفت نسبتين وأصداقها أحدهما خسين
 وأصداقها الآخر مائة فلا شيء على زوي الخسين لانها قد رثته من مجموع صداقها وما خلفته ويعزم
 صاحب المائة خمسة وعشرين لان ما خلفته مع صداق مائة وخمسون برث من ذلك خمسة وسبعين
 حيث لا وليه وزيادة صداقه على ارثه خمسة وعشرون والحاصل ان القول الاول يقول بالارث من مالها
 كان قليلاً أو كثيراً ويدفع الصداق ويرث منه قليلاً أو كثيراً حتى لو لم يكن لها مال أصلاً الا الصداق
 فانه يرث منه بخلاف القول الثاني فانه لا يمكن لها مال غرم الصداق بقسمه ولا ارث وان كان لها مال
 فان كان ما يرث منه ازيد من الصداق أو مساوياً له فلا شيء له ولا عليه وان ورث منه أقل من
 الصداق غرم ما زاد من الصداق (قوله من لم يرث الصداق على ارثه) أي بان كان ارثه ازيد من
 الصداق أو مساوياً له (قوله وهو عدل لاختلاف القوانين) حاصله ان القوانين متفقان على عدم أخذ
 شيء من الارث اقل من الصداق أو مساوياً له أو أعلى الاول فانه اذا كان الصداق قد رثه الميراث
 فيتمتع به وان كان ميراثه اقل من الصداق فانه ما يتقاسم في قدر الميراث ويدفع للورثة ما زاد
 من الصداق على ميراثه وأما على القول الثاني فظاهر انه لا يأخذ شيئاً لان من عليه الغرم له الغنم وهو
 لا صداق عليه في هاتين الحالتين فلا يأخذ شيئاً ويختلف القولان حيث كان ارثه زائداً على صداقه
 فله أخذ الزائد على القول الاول دون الثاني واعلم ان محل الخلاف في تزويج غرم الصداق أو زائده اذا
 ادعى كل واحد انه الاول والا فلا غرم لشيء اتفاقاً (قوله أو على أحدهما من مات فقماً) وذلك
 لان سبب الارث والصداق الزوجية ولم تثبت لاننا شك في زوجية كل منهما والحاصل ان الفرق
 بين موتها وموتها ان الزوجية في موتها محققة وكل يدعيها وفي موتها لا يمكنها تحقيقه اعلى كل
 منهما اذا لا تزوج المرأة باثنين ولا يتعين واحد يدعى عليه (قوله وأعدلية أحدي بينهما الخ) أي كما لو
 أقام أحدهما يمينه ان نكاحه سابق ونكاح غيره لاحق وأقام غيره يمينه على عكسه وكانت أحدهما
 عدل من الاخرى فان زيادة العدلة كغيرها من المرجحات الآتية في باب الشهادة غير معتبرة
 هنا وصداق المرأة لقيام زيادة العدلة مقام شاهد وهو ساقط في النكاح دون غيره وحيث قد سقط
 البينتان لتناقضهما وعدم مرجح وحيث قد بقيد قوله فيما يأتي في الشهادات وبغير يد عدلة بغير النكاح
 (قوله ولو صدقته المرأة) رد بل وقول اشهب من اعتبارها اذا صدقته المرأة (قوله بدأ بنكاح
 السر) أي بحكمه حيث قال وفتح ان لم يدخل وبطل وقوله وفي ضمنه معناه أو معنى نكاح السر لان
 قوله موسى بكنم شهود عن امرأة أو منزل أو أيام هو معنى نكاح السر (قوله وفتح موسى
 بكنمه) لا ينبغي ان بكنمه نائب الفاعل فهو وعدة لا يحذف الا ان يقال انه حذف الجار ثم المضاف
 فان فصل الضمير واستتر في عامله وانما فصح لان الكتم من أوصاف الزنا فلما كان للنكاح الموصى
 بكنمه شبهة بالزنى ففتح قائله شيخنا (قوله عن امرأة الزوج) أي القديمة (قوله والموصى الخ)
 بكنمه الحالية (قوله الواو للرجال وان زائدة) أي والحال ان الموصى بكنمه الشهود وهذا جواب عما
 يقال ان المتبادر من المصنف ان الواو للبالغة وان المعنى هذا اذا كان المتواصى بكنمه الزوجة أو وليها

أوهما معا بل ولو كان المتواصي بكتمه الشهود فقط وهذا لا يصح لأنه إذا كان المتواصي بكتمه الزوجة
أوالولى أوهما لم يكن نكاح سر لان نكاح السر هو ما وصى فيه الزوج الشهود بكتمه عن أمرته
أو عن جماعة (قوله إذا لم يكن الكتم خوفا من ظالم) أي يأخذ منه مالا وقوله ونحوه أى كالسحر
فالوصية على الكتم خوفا من ذلك لا تضر (قوله على الكتم) أى على كتمه عن امرأة الزوج
أو عن جماعة (قوله أو اتفق الزوجان والولى على الكتم) أى وكذا الوأوصى الزوج والولى والزوجة
معا واحدهما على الكتم لم يضر (قوله واجب الخ) هذا مرتبط بقوله الواو للعالم وان زائدة فهو
جواب ثان وحاصله أنا نجعل الواو فى قوله وان بكتم شهود بلا بلة لكن مصب المبالغة ليس قوله بكتم
شهود بل قوله عن امرأة حينئذ فالمعنى وفتح نكاح مومى بكتمه هذا إذا وصى الشهود بكتمه رأيا
عن كل أحد بل وان وصى الشهود بكتمه عن امرأة الزوج أو عن أهل المنزل أو مدة أيام هذا وقد تبع
الشارح فيما قاله الموافق بتاعلى ان ما وصى بكتمه غير الشهود ليس بنكاح سر واستدل عليه ح قول
ابن عرفة نكاح السر باطل والمشهور انه ما امر الشهود حين العقد بكتمه وفيه نظر والدواب بقاء عبارة
المصنف على ظاهرها وان استكتم غير الشهود بنكاح سر كفى التوضيح عن الباحى ومثله فى ح ونص
الباحى ان اتفق الزوجان والولى على كتمه ولم يعملوا البيعة بذلك فهو نكاح سر اه فى المعونة اذا تواصوا
بكتمان النكاح بهن العقد فلا لا لا سابعى وأبى حنيفة اه بن و ذكر شيخنا العدوى ما حاصله الاولى
ابقاء كلام المتن على ظاهره وان المعنى وفتح وصى أى بكتمه هذا اذا كان المتواصى بكتمه الشهود
والزوجة والولى بل ولو كان المتواصى بكتمه الشهود فقط دون الزوجة والولى أى والذى يوصى بكتمه
هو الزوج فقط أو هو مع الزوج سنة فالمدار على ايضا الشهود بالكتم اوصى غيرهم ايضا ولا وعلى كون
الموصى بالكتم هو الزوج سواء انضم لذلك امر غيره أم لا فلهذا استكتمت الزوجة والولى الشهود دون
الزوج لم يؤثر شيئا واتفق الزوجان والولى على كتمه ولم يوصوا الشهود بذلك فذلك الحاصل ان
فى نكاح السر طريقتين طريقة الباحى وهى ان استكتم غير الشهود بنكاح سر ايضا كما لو تواصا الزوجان
والولى على كتمه ولم يوصوا الشهود بذلك ورجعها البدر الفرائى بن وطريقتان عرفت ورجعها الموافق
وح وهى ان نكاح السر ما وصى الشهود على كتمه اوصى غيرهم ايضا على كتمه أم لا ولا بد ان
يكون الموصى الزوج انضم له أيضا غير كالأزوجة تام لا و كالمصنف ممكن تشبيه على كل من
الطريقتين فيجتمعا ان المعنى وفتح موصى بكتمه هذا اذا كان المتواصى بكتمه الزوجة والولى
أوهما معا بل ولو كان المتواصى بكتمه الشهود وهى طريقة الباحى ويجتمعا وفتح موصى بكتمه هذا
كان المتواصى بكتمه الزوجة والولى والشهود بل ولو كان المتواصى بكتمه الشهود فقط وهى طريقة ابن
عرفة (قوله عن امرأة) ظاهره امرأة الزوج أو غيرها وهو ظاهر ما حكاه المصنف عن الواضحة
وفى كلام ابن عرفة امرأة له (قوله مدة أيام) أى ثلاثة كما ذكرناه ابن حبيب (قوله مقابل) أى
للذهب حيث عبر بآيام ولم يعبر بيومين كما قال اللخمي وقد يقال يمكن ان الجمع فى آيام فى كلام المصنف
لما فوق الواحد فيكون موافقا للخمى لا المسارواه ابن حبيب فتأمل (قوله ودل ولم يصل) أى
ففى هاتين الحالتين يفسخ بطلاق لأنه مختلف فيه لان الشافعى وأبا حنيفة يريان جوازه وبه قال جماعة
من اصحاب مالك (قوله أى ان انتقامعا) اشار الى ان الواو بمعنى مع وان الذى منب على المجموع
فيصدق بالصورتين اللتين ذكرهما الشارح (قوله لم يفسخ) أى على المشهور خلافا لابن الحاح
حيث قال يفسخ بعد البناء ولو طال (قوله وهو) أى القول بالعرف ما يخص الخ (قوله
وعوقبا) أى الزوجان ظاهره وان لم يحصل دخول لارتكابهم العصيان لكن قال ابن ناجى ان المعاقبة

انما تكون بعد الدخول وان لم يحصل فمخبر بان طال الزمان فتقيد الشارح بالدخول بزمانه (قوله ولم يعذر) أى والحال انهم لم يعذرا بجهل فان عذرا بالجهل لم يعاقبا وقوله لم يكونا الخ أى والحال انهم لم يكونا مجربين اما ان كانا مجبورين فالذى يعاقب ولهم - ما (قوله والشهود) الارج فيه النصب على انه مفعول معه لضعف رفعه عطفا على ضمير الرفع لعدم الفصل وكلام الشارح يؤيد انه مرفوع (قوله كذلك) أى ان حصل دخول ولم يعذرا بجهل ولم يكونا مجبورين على السكتمان (قوله وبنت بالدخول) أى عند ابن القاسم وهو المعتمد خلافا لما قال يفسخ ولو دخل (قوله وجوبا) انما قال ذلك لثلاثتهم ان هذا النكاح انما كان يفسى بالدخول يكون الفسخ فيه استحبابا ودفعا ذلك التوهم بقوله وجوبا (قوله ولها مهر المثل أى لا المسمى وان كان فاسدا للعقد والقاعدة ان ما فسد لعقد يفسى بالدخول بالمسمى لان محلها ما لم يؤثر الشرط الموجب لفساد العقد دخلا في الصداق والامضى بعد الدخول بصداق المثل (قوله لانه يزيد الخ) أى لانه ان كان الشرط منه كان الصداق كثيرا وان كان منها كافر قليلا فتقوله كذلك أى لاجل ذلك الشرط (قوله أو غير) أى سواء كان وليا أو اجنبيا (قوله الاختيار اجلس الخ) بحث فيه بعضهم بان اشتراطه في البيع يفسده فاولى النكاح بل البيع اولى بالصحة لان الخيار عهد فيه وأجاب بان النكاح مبني على المعكارة فتدوم فيه ما لا يتسامح في غيره فبقي لا ريث في النكاح بغير اذا حصل الموت قبل الدخول بخلاف المقتاة عليها فانها اثرته وان كان لها الخيار لان الخيار لها من جهة الشرع لا من جهة المتعاقدين كما هنا ذكره شافى كبيره (قوله أو وقع الخ) أى كقول الولى زوجتك موكلتي بصداق قدره كذا أتأتى به آخر الشهر فان لم تأت به فيه فلا نكاح بينهما فقال قبلت النكاح على ذلك (قوله وجاءه قبل الاجل أو بعده) أى فمفسخ قبل الدخول لا بعده على المشهور وفيهما قيل يفسخ فمهما بدا دخل أو لم يدخل وفي قول مالك يفسخ دليل على انعقاد ذلك النكاح وعليه فهم اللخمي والاكثر المارونية وفيهما بعضهم على انه محسوس وانما انعقد عند تعي الاجل وهو غير صحيح فانه شيخنا (قوله وعصف ما فسد الخ) أى فقوله وما فسد بصداق عصف على موصى بكنتم شهودوا الاحسن انه عصف على قوله على ان لا تأتية الخ أى يفسخ قبل الدخول على شرط ان لا تأتية وفسخ قبل الدخول نكاح فسد لانه كما يشهد بذلك الشارح (قوله أو على شرط الخ) عطف على قوله على ان لا تأتية لانها لا تأتية ما فسد لعقد واعد العامل وهو على تبعه (قوله ناقض المقصود) أى ويلزم من ذلك ان العقد لا يقتضيه (قوله كان لا يقسم) أى كشرط ان لا يقسم لها (قوله على ولدها) أى من غير او على أمها او اختها (قوله كحسن الخ) أى كشرط حسن العشرة وإبراء النفقة وان لا يضربها في عشرة وكسوة (قوله كالنكاح الخ) الكف بمعنى مثل نائب فالفسخ ومطلعا حال افسخ مثل النكاح لاجل حاله كون ذلك النكاح مطلقا أى مدخولا فيه أو غير مدخول فيه فان قلنا المراد بشبه النكاح لاجل قات المراد بشبهه ما لم يصرح فيه بالتأجيل فكان يعلم الزوج الزوجة عند العقد انه يفارقها عند سفره كما في ترويض اهل الموسم من مكة والحاصل ان النكاح لاجل له صورتان الاولى زوجتي بنتك عشر سنين بكذا والثانية زوجتي بنتك مدة قامتي في هذه البلد فاذ سافرت منها فارقها فله عقد فاسد فيه - ما وفسخ ابدا (قوله عين الاجل) أى كاتزوجك سنة كذا او شهر كذا بصداق قدره كذا وقوله او لا كاتزوجك سنة او شهر ابكذا وظاهر المصنف كالدونية وغيرها كما لابن عرفة قرب الاجل او بعد بحيث لا يدركه عمر احدهما وظاهر كلام ابى الحسن ان الاجل البعيد الذى لا يات به عمرهما لا يضرب بخلاف ما يبالغه عمر احدهما فيض (قوله وهو المسمى بنكاح المتعة) قال المازرى قد تقرر الاجماع على منعه

ولم يخالف فيه الاطابقة من المتدعة وما حكى عن ابن عباس من انه كان يقول يجوز له فقدر جمع عنه
(قوله) ونفسه (بغير طلاق) أى وفيه المسمى ان دخل لان فساد لعقد وقيل صدق المثل لان ذكر
الاجل اثره خال في الصداق واختار اللخمي الاول والقول بان الفسخ بطلاق ناظر الى ان الخلاف
الموجود في المسئلة غير معتبر في القته للاجماع والقول بانه بطلاق ناظر لوجود الخلاف في الجهة وان كان
غير قوي والمعتقد القول الاول (قوله) ويعاقب فيه الزوجان على المذهب) أى ويلحق فيه الولد
بالزوج ولا يبالغ المحاكم بعقابه - جامع الحمد (قوله) وقيل بعدان) أى وهو ضعيف (قوله) فانه
لا يضر) هذا هو الزوج كما به من اقتصر على وجده عليه وان كان به رام صدرني شرحه وفي شمله
بالفساد اذا فهمت منه ذلك الامر الذي قصده في نفسه فان لم يصرح للمرأة فلا يلزم بالذلك ولم تهم المرأة
ما قصده في نفسه فليس نكاح متعاقبة فافلاقسام ثلاثة (قوله) ورضيت هي) اى اذا كانت
غير مجبرة وقوله) أو واهبها اى اذا كانت مجبرة (قوله) قدم فيه الاجل) أى على الوطء (قوله)
وجعل ذلك اللفظ هو السبعة) اى واما لوقال الزوج ذلك لها أو لغيره على سبيل الوعد فانه لا يضر
(قوله هل الفسخ) أى بكل نكاح فاسد سواء كان فسادا لعقد أو لصداقه (قوله) بعقد أى
يحصل بعقد النكاح الفاسد ووطئه وقوله ام لا اى او يحصل بوطئه فقط (قوله) وهل فيه الارث)
أى وهل يحصل له اى بالنكاح الفاسد الارث (قوله) وهو طلاق) اشارة الى عدة كفاية فأنه كل
نكاح فاسد مختلف في فساد فان فسخته يكون مطلقا اى ان الفسخ نفسه يحكم - بفساده بانه طلاق اى
يكون طلاقا بائنا سواء لفظ المحاكم او الزوج بالطلاق أولا (قوله اى الفسخ) أى للنكاح الفاسد
كان فسادا لعقد أو لصداقه وقوله ان اختلف فيه اى في حتمه وفساده لاني جواز وعدم
جوازه اذ لا قائل يجوز نكاح الشغار والنكاح العبد (قوله) ولو خارج المذهب) اى ولو كان الخلاف
خارج المذهب بان كان مذهبا يقول بعدم الصحة وذهب غيرنا يقول بالصحة ولو بعد العقد وان لم يحز
العقد ابتداء (قوله) ولا بد) أى في فسخ النكاح المختلف فيه من حكم حاكم به كذا قال الشارح
تبعا لعقبى قال بن وهب غير صحيح بل لا يحتاج لحكم الحاكم اذا امتنع الزوج كما في ح ونسه والظاهر
فسخ النكاح الفاسد لا يفتقر الى حكم حاكم قال في المدونة في النكاح الذى عقده الاجنبى
مع وجود الولي وأراد الولي فسخته قال ابن القاسم واذا أراد الولي ان يفرق بينهما فعند الحاكم الان
يرضى الزوج بالفرق دونه ثم نقل عن اللخمي مثله من ان فاسخه ما يكتفى ومن وقت الفاسخه تكون
العدة اه والخاص ان محل الاحتياج لحكم الحاكم بالفسخ اذا حصل نزاع فان تراضيا على الفسخ
لم يفتح لحكم ويكفى قول الزوج طلقها أو فسخت نكاحها (قوله) فهو بائن) أى وحيث حكم
الحاكم به فهو بائن واما اذا وقع الزوج من غير حكم فهل يكون بائنا كالحكم وهو ما ارتضاه شيخنا
العدوى قال لا ان ار - حى انما يكون من نكاح صحيح لازم او يكون رجعا وهو ما ذكره السيد البدي
في حاشيته على عقب قائلا فلو فسخته برتداف طلاق ثان عليه وان لم يكن له علم ارجعة (قوله) فان عقد
عليها شخص) أى فان فرقنا بينهما وعقد عليها شخص قبل الحكم بالفسخ أى وقبل فسخ الزوج
لانه كطلاق وقوله لم يفسخ اى ولو كان عقده عليها بعد الفرقة بمدة طويلة وقوله ولو عقد عليها
شخص اى غير الزوج الاول واما لوجود الزوج الاول عليها عقدا فهو صحيح ففعله انما تراض على
فسخ الاول او تصحج له وانظر هل يلزم طلاق نظر للعلة الاولى أولا نأمل (قوله) والتحرير بعقده)
أى فيمن تحرر بالعقد وهى الام وقوله ووطئه اى فيمن تحرر بالوطء ومثله التلذذ وهى البت وهذا
التقرير علم انه لا يستغنى عن قوله ووطئه بقوله وعقده لان لكل واحد منهما موضوعا قوله فالحاصل

ان المختلف فيه كالصحح اى وحيدته فالدخول الفساد المختلف فيه يحرم المنهك وحده على اصوله وفصوله
ويحرم عليه اصولها لان العقد على البنات يحرم الامهات ولا يحرم عليهما فصولها لان العقد على
الامهات لا يحرم البنات (قوله الانكاح المريضة فلا رث فيه) اى اذامات احدهما قبل الفسخ
ولو بعد الدخول (قوله وان كان مختلفا في فساد) اى لان مذهب الشافعي صحته ومذهبا
انه فاسد يفسخ قبل الدخول وبعده الا ان يصح المريض منهما فلا يفسخ (قوله ادخال وارث) اى
وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عنه والاصل في النهي الفساد وقوله ادخال وارث اى وهذا
متحقق اذامات المريض أو الصحح (قوله ومثله نكاح الخمار) اى فانه لا رث فيه اذا حصل الموت
قبل الدخول وقبل الفسخ واما لو حصل دخول فقد لازم (قوله وعطف على كبحر الخ) انما جعله
عطفا عليه لان انكاح العبد والمرأة فيه الارث ولو جعله عطفا على المريض لا يقتضى انه لا رث
في انكاحهما وهو قول ضعيف لا يصح وكان من حق المصنف ان يقدم قوله وانكاح العبد بعد قوله
وشغار لان انكاح العبد والمرأة من جملة المختلف فيه الذى يفسخ بطلاق فلعل ناسخ الميضة آخره من
محله كذا قال النواق وابن غازي وعبد قال بن وفيه نظر والظاهر ان قوله وانكاح العبد بالنصب
عطف على قوله الانكاح المريض وكأنه اعتمد قول اصيب كاعتمده ابن يونس ونسبه ما عده العبد
على ابنته أو على غيرها او عقدته المرأة على بنتها أو بنت غيرها أو على نفسها يفسخ قبل البناء وبعده
وان ولدت الاول لا يجازى الولي الا بطلقة ولها المسمى ان دخل اصيب ولا رث فيما عقدته المرأة والعبد
وان فسخ بطلاق تضعف الاختلاف فيه وفى التوضيح ايضا اصيب ولا ميراث في النكاح الذى تولى
العبد عقدته وان فسخ بطلقة تضعف الاختلاف فيه اه فقد اعتمد قول اصيب رحمه الله (قوله
وان اتفق على منعه) اى والعبد وان لم يزل احد يجوز ولا يثمة الا انه قبل بسخته بعد الوقوع (قوله
بل بالاطلاق الخ) اى بل فسخه ملتبس بعدم الطلاق (قوله وان عبر) اى الزوج (قوله ولا يحتاج
الحكم الخ) اى بخلاف المختلف فيه فانه يحتاج للحكم ان حصل تنازع واما ان تراضيا عليه فلا يحتاج
لحكمه ويكفى فسخ الزوج له بقوله طاعتك أو فسخت نكاحك كما مر (قوله وحرم وطؤه) يعنى ان
العقد في النكاح المتفق على فساد لا ينشر المحرمه بل انما ينشرها الوطاء ان درأ الحد كان يجهل الحكم
في الخامسة واما لو علم الحكم كان زنى فيحد ولا يكون وطؤه فاشرا للحرمة اذ لا يحرم بالزنا تحليل على
المعتمدة ومات الوطاء كالوطاء فاذا عقد على خامسة جاهلا للحرمة حل له ان يتزوج بامها وبنتها
ولا تحرم على اصوله وفصوله ولا اثر للعقد فان وطئها أو تلذذ بها انشر المحرمه ويحرم عليه اصولها
وفصولها وتحرم على اصوله وفصوله (قوله وما فسخ بعده) اى سواء كان متقاعا على فساد أو مختلفا
في فساد (قوله ولا يكون الخ) اى لان ما فسد لصداقه فقط يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده
بصداق المثل كما مر (قوله وسقط بالفسخ قبله) هذا اشارة لقاعدة كليمه قائله كل نكاح فسخ قبل
الدخول فلا شئ فيه كان متقاعا على فساد أو مختلفا فيه كان الفساد لعقد أو لصداقه أو لهما فليس
الفسخ قبل الدخول مثل الطلاق قبل البناء في النكاح الصحح (قوله ان فسد لصداقه مطلقا) هذا
التفصيل راجع لقوله وكذلك الموت قبله فهو مختص بالموت قبل الدخول ولا يرجع للفسخ قبله
(قوله مطلقا) اى سواء كان متقاعا على فساد به كالمخبر أو كان مختلفا فيه كالأبق (قوله كنكاح
المنعة) اى ونكاح المرأة على عمتها وخالتها (قوله فان لم يؤثر فيه) اى فان كان مختلفا فيه ولم يؤثر
فيه (قوله فنصفهما) هذا أحد قولين مشهورين والثاني لا يلزمه شئ والاول نقله الباجي عن محمد
وجاعة من اصحابنا والثاني نقله الحلاب عن ابن محرز وجاعة من المتأخرين وصوب القاسمى الاول

وابن الكاتب الثاني قال لم يوافقهم المصنف على القول الاول لقول المصنف انه قال به غير واحد من القرويين (قوله ولما قبل البناء نصف الصداق) وهذا معني قولهم كل نكاح فسخ قبل الدخول فلا شيء فيه الانكاح الدرهمين وفرقة المتراضين وفرقة المتلاعنين أى قبل البناء ففيها نصف المسمى وانما زعمه نصف المسمى في الآخرين لان الزوج يهتم على انه انما ادعى الرضاغ اولا عنها لاجل ان يفسخ النكاح فيسقط عنه النصف فعول يفيض قصده ما لو ثبت الرضاغ بينه او اقرارهما او ثبت الزنا فلا يلزمه شيء لعدم اتهامه (قوله ويلحقه الطلاق) أى فقد اذ اطلق اختيارا في النكاح المختلف فيه فانه يلحقه الطلاق (قوله ولا شيء فيه قبله) أى فقد اذ اطلقا بالتشبيه احكام الفسخ الثلاثة (قوله وتماض الخ) يعنى ان النكاح الفاسد سواء كان متقاعا على فساد او كان محتلفا فيه اذا فسخ او حصل فيه طلاق اختيارا بعد التلذذ بالمرأة بشئ دون الوطأ فانها تعطى شيئا وجوبا بحسب ما يراه المحاكم أو جماعة المسلمين من غير تقدير على مالان القاسم وهل اجتهاد جماعة المسلمين في قدره انما يكون عند عدم المحاكم الشرعى وبه قيل أو ولو كان موجودا واختاره شيخنا (قوله فسخ عقده) أى بطلاق لانه نكاح صحيح غاية الامر انه غير لازم قاله ح والتوضيح قال ابن الموارا اذا لم ير الدخول نكاح الصبي والمحال ان المصلحة في رده حتى كبر وخرج من الولاية جاز النكاح بن راشد وينبغي ان يقتل النظر اليه فيفسخ أو يرداه بن (قوله أى ان الشارع جعل له ذلك الخ) اشار الى ان اللام للاختصاص لا للتغيير أى انه مختص بالاجازة والفسخ وهذا لباقي انه ان وجد المصلحة في ابقائه تعينت اجازته وان وجد المصلحة في رده تعين فسخه وان استوت المصلحة فيه ما خبر (قوله فلامهر) أى واذا فسخه فلامهر لها (قوله ينبغي ان يكون لها ما شاتها) جزم بهذا الواجب ولم يقل ينبغي ومنه في نقل المواق ان كانت صغيرة اه بن وما قاله ابن عبد السلام ظاهر في الصغيرة لان تسليطها له عليه كالعدم وأما في الكبيرة فكانه نظر الى انها انما ساطعت في نظير المهر ولم يتم فرجع للارش تدبر (قوله وليه) أى سواء كان أباه أو غيره ذكر أو انثى (قوله أى عليها) أى على شروط شرطت لها عليه حين العقد (قوله وكانت تلزم الخ) أى ليكونها ملتزمة بتعليق وامالو كانت لا تلزم المكاف اذا وقعت منه كقوله فما في العقد لا تزوج عليها ولا اتسرى عليها فالعقد صحيح كما مر ولا يلزم الوفاء بذلك وحينئذ فلا خيار له (قوله وكذا بعد بلوغه تلك الشروط) أى والمحال انه لم يدخل بها قبل البلوغ ولا بعده وامان رضى بها أو دخل بعد بلوغه فالامر واضح وهو لزومه له وان دخل بها قبل البلوغ سقط عنه الشروط كما قال الشارح (قوله أى فعليه جبر الخ) فيه اخراج المصنف عن ظاهره بلا موجب والظاهر ان اللام للتخيير لا يجبر بين التزامها وثبوت النكاح وبين عدم التزامها وفسخ النكاح وبهذا شرح وغيره واعلم انه اذا لم يلزمها وفسخ النكاح فان تلك الشروط تسقط عنه ولا تعود عليه اذا تزوج بها بعد ذلك ولو بقي من العصة المعلق فيها شئ بخلاف من تزوج على شروط وهو بالتحريم طاعة ثم تزوجها فان الشروط تعود عليه ان بقي من العصة المعلق فيها شئ لان عادت بعضه جديدة وهذا قاعدة التخيير فمضى كلامه فله التطلق لاجل ان يسقط عن نفسه الشروط بالمدة بحيث لا تعود بعودها له (قوله والا فكل الخ) أى والانتقل ان المعنى فعليه التطلق جبرا بل انما الكلام على ظاهره من كونه يخيّر بين الفراق وعدمه فلا يصح لان كل زوج له التطلق وله الابقاء وحينئذ فلا فائدة في النص على التخيير (قوله والا فلا تطلق) أى والابان رضىت باسقاطها فلا تطلق وفيه ان الشروط حاصلة بتعليق وحينئذ فلا يتأتى اسقاطها واجب بان الاسقاط محمول على صورة ما اذا شرط لها ان أمرها يدها لان هذا هو الذي يتأتى فيه الاسقاط (قوله قولان)

حاصله انه اذا كره الشروط وقلنا انه يخير كما قال ابن القاسم فان التزيم ثابت النكاح وان كرهها ففسخ
 النكاح وهل هذا الفسخ بطلاق فيه لزومه نصف الصداق أو بغير طلاق فلا يلزمه شيء قولان مفرع
 عليهم ما قولان في لزوم نصف الصداق وعدمه (قوله والراجح اللزوم عليه) فيه نظير الذي
 يفيدته النقل ان الراجح عدم اللزوم انظر بن (قوله والموضوع) أي موضوع كلام المصنف انه لم يدخل
 امانا دخل بعد بلوغه عالما بالشروط ولزومه الصداق كاملا اذا اطلق وان دخل بها قبل
 البلوغ سقطت عنه الشروط ولزومه الصداق كاملا أيضا كما قاله الشارح فان دخل بعد بلوغه وادعى
 انه غير عالما بالشروط صدق بيمينه وفي لزوم الشروط له وسقوطها عنه وتخيره بين ان يلتزمها فثبت
 النكاح او لا يلتزمها فيفسخ النكاح ويلزمه كل الصداق اقوال ثلاثة كما في المجمع (قوله وهو كبير)
 أي بالغ فهي لازمة له (قوله وادعى هو انها وقعت) أي وحيدته فله الخيار بين ان يلتزمها ويثبت
 النكاح او لا يلتزمها ويفسخ النكاح بطلقة (قوله وعليه) أي وعلى الزوج اثبات ما ادعاه
 باليمينه (قوله ولا السيد الخ) اللام هنا للتخيير أي فله الرد ولو كانت المصلحة في الاجازة لان السيد
 لا يجب عليه فعل المصلحة مع عبده (قوله الذكر) أي واما الامة فان نكاحها بغير اذن سيدها
 يتعمد رده الا المصلحة التي بعضها راق وبعضها حر فان له الخيار على ما قال طفي وقال بن نعمت الرد فيها
 أيضا (قوله وله الامة ما ولو طال الزمن بعد علمه) أي وليس قول المصنف الا في وله الاجازة ان
 قرب أحد شي التخير هنا كما يأتي للشارح (قوله بطلقة) أي بان يقول طلقت زوجة عبدي
 فلان منه (قوله أي وهي بائنة) أشار بذلك الى ان بائنة في كلام المصنف بقرأ بارفع على انه
 خير لحدوف لا بالمحرصة لطلقة لانه يوهم انه من جملة مقول السيد وقد يقال لاداعي لذلك اذ قوله
 بطلقة فقط بائنة ليس هو مقول السيد عند الرد حتى يحتاج لمسا ذكره وانما هو من كلام المصنف ليس
 المحكم ويدل على ذلك قوله فقط اذا السيد لا يقول فقط فباعتين ان بائنة بالمجر على الوصفية والقطع
 في نعت النكحة غير سائغ دون تقدم نعت تابع قبله كما عند ابن هشام وغيره (قوله وهذا ليس
 بالازم) أي بل هو متعمل وان كان محججا (قوله فان باعه) أي عالما بتزوجه او غير عالما به (قوله
 وليس للمشتري الخ) أي بل يقال له ان كنت علمت بالتزويج قبل الشراء فهو عيب دخلت عليه
 والا فلا رد العبد لبايعه ولك ان تناسل به واذا تناسل به فليس لك رد نكاحه (قوله فله الرد)
 أي والاجازة فلما اختلف الورد في الرد وعدمه والحال ان مورثهم مات قبل علمه بتزوجه او بعد ان
 علم وقبل ان يتطرق في ذلك فالقول لمن طلب الرد (قوله الا ان يرد به) مفهوما انه لو رد بغيره بان
 كان المشتري لم يطع على عيب التزويج ورده بغيره كان للبائع رد نكاحه وان كان المشتري اطاع على
 عيب التزويج ورضيه ورده بغيره فقولان احدهما ان البائع يرجع على المشتري بارشه لانه لما
 رضى به فكأنه حديث عنده وليس للبائع رد نكاحه لاحد هذه ارشه من المشتري والثاني ليس
 للبائع الرجوع على المشتري بارشه وللبائع حينئذ رد نكاحه والقول الاول مبنى على ان الرد بالعيب
 ابتداء يبيع والثاني مبنى على ان الرد بالعيب نقض لليبيع من اصله وهو المعتقد (قوله والا فلا شيء
 لها) أي والا بان لم يدخل بها أصلا ودخل بها وهو غير بالغ فلا شيء لها (قوله وترد) أي فان
 كانت معدومة اتبعت به (قوله غير مكاتب) أي فيشمل القن والدبر والمعتق لاجل (قوله
 بما سبق) أي من المسمى بعد اربع دنانير وانما تبعته ما بعد عتقه ما بذلك لان المحر لمحق السيد وقد زال
 بالعتق بخلاف السفينة فيما يأتي فان المحر عليه محق نفسه (قوله فان لم يفرم تتبعهما) هذا هو
 المعتقد وقيل انها تتبعهما باق المسمى اذا عتقا مطلقا فورا والا قولان في المدونة لكن البرادعي

وابن أبي زيد وابن أبي زعيم لما اختصروا المدونة اقتصر وأعلى القول الأول ولم يذكر الثاني فدل
 ذلك على اعتماد القول الأول ودرن الثاني (قوله ومحل اتباعهما) أى إن غرابا بحرية (قوله
 أو سلطان) أى إذا رقب له الأمر عند غيبة السيد لأن السلطان يذب عن مال الغائب (قوله قبل
 عتقه) فإن اسقطه عنه بان قال اسفنت عنك ما بقى من الصداق فلا تتبعه المرأة إذا عتقت بشئ وإنما
 جازل السيد بإطاله عنهما لأن الدين بغير اذنه عيب يجوز له إبطاله (قوله فإن امتنع ابتداء من غير
 الخ) أى بان قال لا أجيزه فقط أو لا مضى ما فعله (قوله والايام) أى الثلاثة فساد فوقها طول
 فلا تصح الإجازة بعدها (قوله وأما إذا لم يحصل منه امتناع) أى بان كلم في إجازة النكاح فسكت
 (قوله فليس هذا قسم الخ) بل فرع مقتضب وإنما قسم قوله ولا سيد رد الخ هو الإجازة ابتداء من غير
 تقدم امتناع وهو لا يتقدم بالقرب والحاصل أن المسائل ثلاث ابتداء من غير تقدم امتناع والثانية
 إجازته ابتداء من غير سبق امتناع وهى قسمة للرد ابتداء وهاتان المسائلان هما المشار له ما بقوله
 ولا سيد رد نكاح عبده أى وله إجازته الثالثة إجازته بعد الامتناع أما ابتداء من غير سبق سؤال
 أو بعد - قال من غير رد فيه ما وهذه قول المصنف وله الإجازة أن قرب الخ فوضوع ما هنا له امتنع أولا
 من الإجازة ثم إجازة تقدم موضوعه عدم الامتناع وحينئذ فلا يكون ما هنا قسما للمامر (قوله
 ولم ير بامتناعه الفسخ) أى فان اراد ذلك فلا تصح إجازته بعد ذلك (قوله ففسخ) أى فامتناعه
 ففسخ (قوله فاللام للاختصاص) أى لا للتخيير إلا أن يعمل كلامه على ما إذا استوت المصلحة
 في الإجازة وازد (قوله ولا يتبع) أى بباقي الصداق (قوله ولا ينقل له) أى أنه إذا ارشد
 قبل نظر وليه في نكاحه فليس له فسخه بل ثبت النكاح ولا ينقل له ما كان لولاه من الإجازة
 وازد على الأصح وفيل ينقل (قوله ولومات) أى وورثها أن إجازة لكون الارث أكثر من الصداق
 وإن رده لكون الصداق أكثر فلا يرثها فان فسخ بعد الارث فالمال فيما يظهر وقوله ولومات هذا
 قول ابن القاسم ومقابلته ما نقل عن ابن القاسم من أن النظر بقوت بالوت ويتوارثان فان لم يكن
 للسفيه وللى فباقي فيه وقوله وتصرفه قبل الخرج محمول على الإجازة عند مالك لابن القاسم (قوله
 وتعين بموته) أى لأن في امضائه ترتيب الصداق والميراث بدونه فائدة تعود على ورثته فعظم الضرر
 فالذاتعين الفسخ وأما ان ماتت كان في امضائه الصداق بأخذه ورثتها من الزوج وبأخذ الزوج
 الميراث فاشتمل المعاوضة فخفف الضرر ولذا قيل يجوز الفسخ والامضاء أعلم أن الفسخ يحصل بمجرد موت
 السفيه ولا يتوقف على حكم حاكم خلافا للشيخ كريم الدين البرموى حيث قال ويفسخه الحاكم لا الولي
 لأنه بموت السفيه قد انقطعت ولايته (قوله ولا ميراث) أى للزوجة منه لأن فعل السفيه محمول
 على ازد حتى يجازر وحينئذ فلا تكون زوجة حتى يجاز النكاح وبموته انقطعت ولايته والإجازة فكان
 النكاح باطلا فلا ميراث لها بخلاف ما إذا ماتت الزوجة فإنه لم يبعث نظر الولي فاذا أجاز النكاح مضى
 فيرثها حينئذ وقوله فلا صداق لها يعنى كما لا فلا ينفى أن لها ربع دينار أن دخل (قوله وإن بلا
 اذن) بالغ على ذلك لثلاثة وهم في المكاتب أنه لا بد من الاذن خوفاً من عجزه كالزوجة وفى المأذون لأنه
 فى ماله كالوكيل (قوله وكان للمأذون مال) أى اشترى منه تلك السرية (قوله وأما من مال
 السيد) أى وأما اشترى من مال السيد فلا يجوز للمأذون له في التجارة ولا للمكاتب ولو اذن لهما
 في التسرى إلا أن يأذن له ما فى شرائها من ماله أو يهبها أو يسلفها المثلث (قوله وأما غيرها) أى
 إذا اشترى بماله نفسه جارية وقوله ولو اذن له السيد أى فى شرائها أو وهبها وهذا إحدى طريقتين
 ولا ينشأ جواز إذا اذن له السيد فى شرائها أو وهبها بالنظرين (قوله لأنه يشبه الخ) أى لأن

للسيدان يتزويجهما منه فاذا اذن له في وطئها فقد شبه تحليلها له (قوله رنفقة زوجه العبد) اي
 اذا تزوج باذن سيده او بغير اذنه واجازه و اشار الشارح بتقدير زوجته الى ان الكلام على حذف
 مضاف او ان نفقة بمعنى اتفاق فهو مصدر مضاف للفاعل وقوله ونفقة زوجه العبد اي واما نفقة
 اولاده فعلى سيداهم ان كانت رفقته وان كانت حرة فعلى بيت المال ان امكن الوصول اليه والاخذ
 منه والا فعلى جماعة المسلمين (قوله واما المأذون الخ) حاصله انه يوافق غير المأذون في ان نفقة
 زوجته لا تكون في غلته أي فيما اكتسبه من عمل يده واما ربح المال الذي في يده فتكون فيه
 فهو بخلاف ذلك لغير المأذون وبخلاف ايضا في انها تكون فيما يديه من المال الذي اذن له سيده
 في التحريم (قوله واما المكاتب فكالححر) أي لانه انفصل عن سيده بماله فان عجز طاق عليه
 (قوله الا يعرف بالانفاق من الخراج والكسب) أي فارجرى العرف بالانفاق منه ما عمل به
 واذا لم يجد من أين ينفق ولم يكن العرف بالانفاق من خراجه وكسبه فرق بينهما الا ان ترضى
 بالمقام معه فلا نفقة او بتطوعهما تطوع ولا يباع العبد في نفقته وحكم المهر كالنفقة لا يكون من
 خراجه وكسبه الا اذا جرت العادة بذلك كما قال المصنف (قوله اوجار) أي او لعرف جار بالنفقة
 على السيد (قوله ولا يضعه سيد) أي لا يكون السيد مضافا لنفقة زوجه العبد ولا لمهرها بسبب
 اذنه له في التزويج بل هما على العبد الا ان يشترطهما على السيد قوله باذن التزويج أي باذنه للعبد
 في التزويج (قوله على الزاج) أي حينئذ فليس السيد كالاب فانه اذا جبر ولده على النكاح
 كان الصداق عليه ان كان الولد معدهما حين العقد كما يأتي بل كالوصي والحاكم فلا يحرم جبرا
 لا يلزمه ما صدق (قوله دون غيرهم) أي كاخ وعم وغيرهما من الاولياء فلا يحرم واحد منهم
 صغيرا ولا يجبرونا على المشهور فان جبر فقيل يفسخ النكاح مطاقا ولو دخل وطال وقيل بالفسخ مالم
 يدخل فان دخل وطال ثبت (قوله ولو لم يكن له جبر الانثى) أي هذا اذا كان له جبر الانثى بان
 امره الاب باجباره او عين له ازوجه أو لم يكن له جبر الانثى بان قال انه انت وصى على ولدي وما ذكره
 من ان الوصي مضاعفه جبر من ذكره والوصاب كما في من في ومافي عقب تباع الخ من تقيده بكونه له جبر
 الانثى ففيه نظر انظرين (قوله ذكرنا جبرونا) أي واما الانثى فلا يجبرها الا الاب والوصي على تفصيل
 تقدم فيه واما الحاكم فلا يجبرها ولا غيرها على التزويج (قوله احتاج للنكاح) أي وان لم يكن
 فيه غبطة (قوله وتعمل جبر الثالث) أي وهو الحاكم ان عدم الاولان أي ان كان جنونه قبل
 البلوغ وعدم الاولان (قوله المصلحة) أي لا لغيرها فلا يجبرونه حينئذ ولا بد من ظهورها في الوصي
 والحاكم واما الاب فهو محمول عليها قال ابن رحال قد المصلحة انما هو حيث يكون الصداق من مال
 الولد والا فلا يعتبر كما يدل عليه كلامهم اهـ بن (قوله خلاف) الجبر لابن القاسم مع ابن حبيب
 وصرح البايجي بانه المشهور وعدم الجبر والوقف على رضاه وهو مذهب المدونة وصححه صاحب
 الزكيات وهو الصحيح قاله في التوضيح وبالجملة فكل من القولين قد شهر لكن الاظهر من القولين عدم
 جبره كما في المجلد لان له ان يطلق (قوله وصداقهم) أي اذا أجبروا على النكاح وحاصله انه ان
 جبرهم الوصي أو الحاكم كان الصداق عليهم أي على الجنون والصغير والسفيه سواء كانوا معدمين
 او موسرين لكن ان كانوا معدمين اتبعوا به مالم يشترط ذلك على الوصي أو الحاكم ولا عمل به وان كان
 الذي جبرهم الاب قصد اقهم عليهم ان كانوا معدمين حين العقد ولو مات الاب ولو اسروا بعد العقد
 ولو شرط الاب ان الصداق عليهم وان كانوا موسرين حين العقد فاعلمهم ولو اعدموا بعد العقد الا بشرط
 على الاب فيعمل به (قوله أي الجنون والصغير الخ) قال بهرام هذا الحكم بالنسبة للصغير منقول

وقال المخفي ان السفيه مثله ولم ارى كون المجنون كذلك نصا والظاهر ان المجنون احرى من السفيه لان السفيه يصح طلاقه بخلاف المجنون كما يأتى فى الحجر (قوله ان اعدموا) ان معنى لو أو على بائها وكان مقدرة مع اسمها أى صداقهم لو اعدموا او كانوا اعدموا فاندفع ما يقال ان تخلف الفعل للاستقبال فظاهر ان العدم ليس حاصلا وقت العقد بل بعد وانهم فى حال العقد اغنياهم مع انهم فى تلك الحالة الصداق عليهم لا على الاب والشارح اشار للجواب الثانى بقوله أى كانوا معدمين الخ (قوله لانه لزم ذمته) أى ولا يقال انها صدقة لم تقبض لانها عوض (قوله او كان) أى ولو كان معدما كالولد الذى جبره فهو عطف على ما فى حيز المبالغة (قوله أى بعد العقد عليهم) أى الحاصل حين عدمهم (قوله انه ليس عليه) أى والموضوع بحاله من كونهم معدمين حين العقد (قوله تطارحه) أى طرحه كل منهما على الآخر (قوله بان قال الرشيد) أى لايه ومفهوم قوله وان تطارحه رشيد واب انه ان تطارحه سفيه واب ففيه تفصيل فان كان الولد السفيه مليا حين العقد لزمه الصداق ولا فسخ لانه اذا كان يلزمه الصداق فى حالة جبر الاب له فالولى فى حالة عدم الجبر وان كان الولد السفيه معدما حالة العقد فقد مر ان الصداق على الاب فى حالة الجبر وهل كذلك فى حالة عدم الجبر ام لا قاله شيخنا (قوله أو قال كل لا تخارنا شرطه عليك) هذا التامية تصورا ذامات الشهود واغابوا او حضروا ونسوا او وقع العقد من غير اشهاد والاستلزام ما وقع عليه العقد (قوله أو الفسخ وعدم المهر مطاقا للخ) حقه كما قال بن أو الفسخ غير مقيد بخلاف لانه على هذا القول لا يتوجه يمين اصلا ولا يشرع وليس الا الفسخ (قوله ان لم يرض به واحد منهما) أى فان رضى أحدهما به لزمه وثبت النكاح (قوله فعلى كل نصفه) أى وثبت النكاح (قوله ترددى التوضيح) قال مالك يفسخ النكاح ولا شئ على واحد منهما بعد ان يحلفا ومن نكح كان الصداق عليه ابن بشير وهذا محتمل ان يكون تفسير القول مالك ويحتمل ان يكون خلافا له وأشار المصنف بالتردد لتردد ابن بشير فى قول محمد هل هو تفسير القول مالك فليس فى المذهب الا قول واحد وهو خلاف فيكون فى المذهب قولين وقد تقدم ان التردد ولو لم واحد اه طفى ولمسا يمكن هذا القول للمالك فى المدونة لم يعبر المصنف بالتأويل انظر بن (قوله ومحل قبل الدخول) أى محل هذا الخلاف فى كون النكاح يفسخ بمطابقا وان حلف اذا تطارحا قبل الدخول (قوله فان دخل الرشيد بها) أى وتطارحا بعد الدخول (قوله ولما على الزوج صدق المثل) انما غرم الزوج ذلك مع انه نكاح صحيح لان المسمى الغى لاجل المطارحة وصار المسمى بقيمة ما استوفاه الزوج فلا يقال لاي شئ دفع للزوجة ما لم تدعه (قوله لمف) أى وغرمه (قوله لاجل ان يدفع عن نفسه غرم الزائد) أى غرم ما زاده المسمى ان قلت ان المسمى قد الغى فلت هو وان الغى لكن لما كان يحتمل انه رضى وان المسمى عليه الزمناه اليمين لاجل اسقام الزائد (قوله وحلف رشيد الخ) حاصل ما ذكره المصنف والشارح ان الاب اذا عقد لابنه الرشيد على امرأة وادعى انه امره بالعقد له عاها ووكاه على ذلك او قال ابنى راض بالامر الذى افعله والولد حاضر العقد ثم ان الاب انكر الامر والوكالة والرضى فلا يخفى لوانكاره من ثلاثة اوجه اما ان يكون فورا عند ما فهم انه يعقده او بعد مدة يسيرة كعله وسكونه لتسام العقد او بعد مدة كثيرة كبعد تمام العقد وتبينه من - ضر وانصرفه على ذلك فان كان انكاره فورا عند ما فهم ان العقد له كان القول قوله من غير عين عليه وان كان انكاره بعد علمه انه نكاح يعقده له وسكت ثم انكر بعد الفراغ من العقد حلف كما قال المصنف ان لم يكن سكونه على الرضى بذلك واذا انكر بعد تمام العقد وانصرفه على ذلك وادعى حسب عادات الناس لم يقبل قوله لان الظاهر

فيه الرضى ويلزم النكاح وبعد انكار الزوج طلاقا ومن لا للنكاح فلا يتحل له الا بعقد جديد ويلزم
 نصف المصداق (قوله وادعى) أى بعد العقد انه اذنه في العقد ووكاه عليه أو انه راض بقوله (قوله
 مع عينه) أى وسقط النكاح والمصداق عنه وعن الاب (قوله سقط النكاح) أى ولا يعين على
 الابن ان ادعى أبوه اذنه في ان يعقده (قوله كذلك) أى وادعى اذنه في العقد وعليها
 اورضاها بما فعله (قوله حضور) اوصف طردى لا مفهوم له فان الغائب كان الحاضر في التفصيل
 المذكور لانه اما ان يبادر بالانكار بانه ينكر في حال انتهاء الخبر اليه واما ان لا يبادر بالانكار بان
 علم وسكت زمانا غير طويل ثم انكر واما ان يعلم ويسكت زمانا طويلا ثم ينكر ففي الحالة الاولى يقبل
 قوله بلا عيب وفي الثانية القول قوله بعين وفي الثالثة لا يقبل قوله ويلزم النكاح انظر بن (قوله
 حال العقد) أى قبل تمامه وقوله عالما أى بأن العقد له (قوله وسقط المصداق عنهم) فان نكحوا
 فقبل يلزم النكاح الرشيد والاجنبى والمرأة ويلزم الزوج المصداق كمالا ولا يعدنكره في هذه
 الحالة طلاقا بل وطؤها ولا ادب عليه ولا شئ وقيل لا يلزم شئ لانكاح ولا مصداق لان العيب انما هي
 استطهار له ان يقر وقيل يطلق عليه ويلزمه نصف المصداق والقول الاول عزاه في التوضيح لابن
 يونس وعليه اقتصر عتي والثاني لابي محمد وصوبه أبو عمران والثالث حكاه ابن سعدون عن بعض
 شيوخه (قوله ولو رجع عن انكار) اعلم ان هذه المسئلة انما ذكرها للخصم ونقلها عنه ابو الحسن
 وابن عرفة ونص الخصم بعد ان ذكر الالوجه الثلاثة التي ذكرها المصنف فان رضى الزوج في هذه
 الالوجه الثلاثة بالنكاح بعد انكاره فان قرب رضاه من العقد ولم يكن منه الا مجرد الانكار بان لم
 يقل رددت ذلك ولا فسخته فله ذلك لان انكاره الرضى لا يقتضى ازدا واستحسن حاله انه لم يرد بانكاره
 فسخا فان نكل لم يفرق بينه ما وان رضى بعد طول أو كان قال رددت العقد لم يكن له ذلك الا بعقد
 جديد اه من ابى الحسن اه بن (قوله ورجع لاب وذى قدر النصف بالطلاق) هذا بناء على
 انها تملك بالعدا النصف واما على انها تملك بالعقد الجميع والطلاق قبل الدخول يشطره فالقياس
 رجوع النصف للزوج لا للضامن قاله ابن عبد السلام وأصله لابن رشد ونص ابن عرفة فلو طلق قبله
 ففي كونه النصف للضامن أولا للزوج قول ابن القاسم فيها مع سماعة سمعون وتخريج ابن رشد
 على وجوب كاه لازمة بالعقد اه بن (قوله لان الضامن) أى وهو الاب وذو القدر (قوله
 وتأخذ الزوجة النصف الثاني) أى فلو طلق الزوج قبل دفع الاب شيئا من المصداق لكان عليه
 نصف المهر للزوجة تتبعه به في حياته ومجته كفى الطراز ولا يقال انها عطية وهي تبطل بموت المعطى
 اذا لم تحضر عنه لانا نقول لما كانت في مقابلة عوض اشبهت المعاوضة وكأنه اشترى شيئا في ذمته فتأمل
 (قوله بالفساد) أى الفسخ الحاصل قبل الدخول (قوله قبل الدخول) أى ان طلق قبل
 الدخول وقوله والكل بعده أى ان فسخ النكاح بعده (قوله بالمحالة) هى ان يدفع المهر من
 عنده على ان يرجع به بعد ذلك والتصريح بها كان يقول على محالة المصداق كما قال الشارح (قوله
 فيرجع به) أى فيرجع الدافع بما استحققه الزوجة على الزوج (قوله كان قبل العقد) أى كان
 التصريح بالمحالة قبل العقد او فيه أو بعده (قوله أو يكون الضمان بعد العقد) سواء وقع بلفظ
 الضمان أو بلفظ على او عندى كأن يقول بعد العقد ضمان مصادقك منى او صدقك عندى او على
 وقوله فيرجع على الزوج أى لانه يحصل على المحالة (قوله وان كان قبل العقد) أى وان
 كان الضمان قبل العقد وفيه وقوله فلا يرجع أى تحمله على المحل كما انه لا يرجع له اذ صرح بالمحل
 مطلقا كانا أجل عنك المصداق سواء وقع منه ذلك حال العقد أو قبله أو بعده والحاصل ان الدافع اما

ان يصرح بلفظ الحمل أو الحمل أو الضمان وفي كل ما قبل العقد أو بعده اوقبه فالتصریح بالحملالة
يرجع فيه مطلقا والحمل لا يرجع مطلقا والتصریح بالضمان ان كان قبل العقد اوقبه لم يرجع وان
كان بعده رجع ومثل الحمل في عدم الرجوع الدفع كذا دفع صداق أو دفع الصداق عنك وقد
نظم ابو علي المسألة على اقسام هذه المسألة بقوله

ان يرجعوا عند حمل مطلقا * جملة بعكس ذالحق
لفظ ضمان عند عقد لا رجوع * وبعبارة جملة بلا نزاع
وكل ما التزم به عقد * فشرطه الجواز فافهم قصدي

(قوله تدل على خلافه) أي كالمجرى العرف بان من دفع عن انسان صداقه او تحمل به عنه
بأي لفظ يرجع به فانه يعمل بذلك وكذا اذا قامت قرينة تدل على ذلك (قوله ان تعذر أخذه)
المراد بالتعذر التعسر أي تعذر الاخذ منه لكونه معسرا واما لو كان لا يتعذر الاخذ منه لكونه
مليئا لم يكن له الامتناع (قوله من الزوج) أي ان المرأة ان تمنع نفسها من الدخول
والوطء بعد الدخول حتى تأخذ ما حل من الصداق فيعمل ما يأتي على ما اذا كان الصداق على
الزوج وما هنا على ما اذا كان على غيره وتعذر اخذه من المتحمل به سواء كان يرجع به على الزوج
ام لا وأما تعميم الشارح فيما هنا يلزم عليه التكرار فيما يأتي (قوله حتى يقررها) أي لان الزوجة
وان دخلت على اتباع غير الزوج لم تدخل على تسليم سلعها مجانا وقوله حتى يقرر لها صداقها في نکاح
التفويض ظاهر العبارة وان لم تقبضه واليه ذهب بعض الشراح وقال عج عن الشيخ كريم الدين متى
يعين وتقبضه وهو ظاهر كلام ابن الحاجب وهو ظاهر لانه اذا كان الاخذ منه تعذرا فلا فائدة
في تقدير الصداق وحده وعلى هذا فيختلف نکاح التفويض الذي فيه الصداق على الزوج والذي
فيه الصداق على غيره فانه يكفي في الاول مجرد التقرير وان لم تقبضه كما يفيد قول المصنف فيما يأتي
ولهما طاب التقدير اه عدوى (قوله او بعد اجله) أي بان كان مؤجلا فخل اجله وتسوية بين
الحمل ابداء وبين ما حل بعد التأجيل من ان لها الامتناع حتى تقبضه فيه نظرا لانهما يكونان سواء
لو كان الصداق على الزوج واما اذا كان على المتحمل به فليس لها المنع من التمكن الا بالنسبة للحال
اصالة دون ما حل بعد اجله كما قاله اللخمي ونقله ابن عرفة عنه (قوله وله) أي للزوج حيث
امتنعت من الدخول وتعذر الاخذ من المتحمل به (قوله الترك) أي وله ان يدفع لها من عنده
ويتبع به الحمل ولا يجبر على الدفع ولو كان له مال لانه لم يدخل على غرم شيء ولو كان الحمل عديما
هككت من نفسها ثم مات فلا شيء على الزوج اه عدوى (قوله حيث لا يرجع الخ) قيد في قوله
ولا شيء عليه والحاصل انها اذا امتنعت من الدخول لتعذر خلاص الصداق من الملتزم فان الزوج
يجزى ان يدفع الصداق من عنده أو يطلقها فان دفعه من عنده رجع به على الملتزم ان كان
الترام به على وجه الحمل مطلقا وعلى وجه الضمان وكان قبل العقد اوقبه وان كان على وجه الحملالة او
الضمان بعد العقد فلا رجوع له عليه وان طلقها فلا شيء عليه اذا كان الملتزم التزمه على وجه الحمل
أو على وجه الضمان وحسن قبل العقد اوجبه واما ان كان الترام به على وجه الحملالة أو الضمان
بعد العقد فانه ان طلقها بغرم لها نصف الصداق وان دخل غرم الجميع (قوله وبطل الخ) قد
سبق ان الترام المهر حمل وحمل وضمان فان كان حلا فلا يرجع به دفعه مطلقا وان كان حالة رجع
مطلقا وان كان ضمانا رجع ان كان بعد العقد لان كان قبله اوجبه اذا علمت ذلك فاعلم انه اذا
ضمن مهورا في مرضه المخوف على وجه الحمل لو ارث كان الضمان باطلا لانها وصية لو ارث والنكاح صحيح

فاذا كانت المرأة قبضته من الضامن ثم مات رده وان كان الزوج كبيرا وقد دخل او اراد الدخول او صغيرا ودخل بعد بلوغه اتبعته الزوجة والموالو كان المريض ضمن المهر للوارث اولا جنى على وجه الجمالة فانه يصح من الثلث نظر العكسونه تبرعا في الصورة ولولا حظوا أن فيه الرجوع لأجازوه من رأس المال ونههم من قول المصنف عن وارث صحتة اى الضمان على وجه النحل عن غير وارث أجنبي او قريب ويكون وصية من الثلث فلو كان أز يد من الثلث ولم يجز الوارث ان ائذخير الزوج اما ان يدفع الزائد ويدخل واما ان يغلق عن نفسه ولا شيء عليه كما أشار له المصنف بقوله لا عن زوج ابنة الخ (قوله عن زوج ابنة) أى عن رجل يريد ان يتزوج ابنته (قوله لانه وصية لغير وارث) أى ولا ينتظر ليكون المال تأخذ بهنته التى هى وارثته (قوله مطلوبة) أى لاجل دوام المودة بين الزوجين (قوله والكفاة) أى المطلوبة فى النكاح وقوله الدين والحمال فيه حذف أى المماثلة فى الدين والحمال فهى لغة مطلق المماثلة أو المقاربة واما ما صرح به فى المسألة فيما ذكر (قوله والمقاربة) الواو معنى او (قوله والمعتبر الخ) الحاصل ان الاوصاف التى اعتبروها فى الكفاة ستة أشار لها بعض بقوله

نسب ودين صنعة حرية * فقد العيوب وفى اليسار تردد

فان ساءواها الزجل فى الستة فلاح فى الكفاة والا فلا واقتصر المصنف على ما ذكره قول القاضى عبد الوهاب انها المماثلة فى الدين والحمال ولا يشترط فيها المماثلة فى غير ذلك من باقى الاوصاف حتى ساواها الزجل فيها فقط كان كفوا (قوله المحسب) هو ما بعد من مفاخر الاء كالكرم والعلم والصلاح وقوله والنسب أى بان يكون كل منهما معلوم الاب لا كون احدهما القبطا أو مولى اذ لا نسب له معلوم (قوله وانما تدب) أى المماثلة فيها فقط (قوله أى لهما معا) أى فان تركتها المرأة بان رضيت بغير كفؤ ولم يرز الولى بتركها فلا ولياء الفسخ مالم يدخل فان دخل فلا فسخ والحاصل ان المرأة ان تركته الخفى الولى باقى والعكس (قوله من فاسق) أى وذلك لان الحق له ما فى الكفاة فاذا اسقطا حقهما منهما وزوجهما من فاسق كان النكاح صحيحا على المتقدم وحاصل ما فى المسألة ان ظاهرا من نقله ح وغيره واستظهره الشيخ ابن رحال منع تزويجهما من الفاسق ابتداء وان كان يؤمن عليهما منه وان ليس لها ولا لولى الرضى به وهو ظاهر لان مخالطة الفاسق ممنوعة ومجرمه واجب شرعا فكيف بخلاطة النكاح فاذا وقع ونزل وتزوجها فى العقد ثلاثة اقوال لزوم فسخته لفساده وهو ظاهر للخمى وابن بشير وابن فرحون وابن سلون الثانى انه صحيح وشهره الفاسك هانى الثالث لا يصح ان كان لا يؤمن بنسبه رده الانام وارضيت به وظاهر ابن غازى ان القول الاول هو اراجح وعليه فبمعنى عود ضمير تركها للرجال فقط لانه اقرب مذكور ابن الذى قرره شيخنا ان المعتمد القول بالصحة كما شهره الفاسكه هانى (قوله حفظا) أى اوجب حفظ النفوس (قوله وليس لولى الخ) يعنى ان الولى اذا رضى بغير كفؤ وزوجها منه ثم طلقها طلاقا ثنائيا او رجعا وانقضت العدة وأراد عودها فرضيت الزوجة وامتنع الولى منه فليس له الامتناع حيث لم يحدث ما يوجب الامتناع وبعد عدا لا ما اذا كان الطلاق رجعا ولم تنقض العدة فهى زوجة فلا كلام لها ولا لوليا (قوله من فتير) أى سواء كان ابن اخ له أو غيره واسطة المصنف ابن اخ الواقع فى الرواية لانه وصف طردى مخرج على سؤال سائل وجبئذ فلا مفهوم له كانه اسقط الماطقة من قوله وللأم ما ذكرنا وقوله فى تزويج الاب أى وغير الاب اولى بذلك واما الام لخاص بها مطلقا ام لا ومثل الفقير من غيرها عن امها مائة خمسة ايام ويشكل على هذا الفرع ما تقدم فى قوله الا لى كخصى أى فليس للابان

يحرم بنته على التزوج بخفي ونحوه من العيوب الموجبة للخيار واما العقر فلم يذكروه فله جبرها
 ولا كلام لاحد حتى الام فكيف يحكم هنا بالانسكام الان يقال ما هنا من بني على ان اليسار معتبر
 في الكفاءة ولا مانع من بناء مشهور على ضعفها عدوى (قوله أو غيره) أي أو غير ان الاخ
 (قوله هل هو و اب) أي فيمكنه مما أراد أو غير و اب فيمنعه مما اراده (قوله بالانبات)
 أي على انه تأ كيد لقوله نعم قال بعضهم ورواية الانبات اصح ولذا قدمها المصنف على رواية النفي
 كما انه قدم قول مالك على قول ابن القاسم اشعارا برأي جميعه عليه اه لكن قضية ما تقدم من
 الاشكال ان اراجح كلام ابن القاسم وانه لا انسكام لها الا لضرر اه شيخنا عدوى (قوله و رويت
 أيضا بالنفي) أي قال نعم اني لا ارى لك متكاما وفيه ان النفي لم يستقم مع قوله نعم ويحتل المعنى
 ويناقض كلامه بعضه مع بعض واجيب بانه يستقيم لان قوله نعم معناه اجيب سؤالك اه تقرير
 عدوى (قوله بعد ما تقدم) أي بعد ان ذكر له يخون ما تقدم نقلا عن مالك (قوله و اناراه)
 أي ما فعله الاب (قوله الا لضرر بن) أي لمحصل ضرر بن لها بسبب الفقر و اشار الشارح بقوله
 و اناراه ماضيا الخ الى ان قوله الا لضرر استثناء من مقدر (قوله هل هو) أي كلام ابن القاسم
 وفاق أي لكلام مالك أو يخالفه قال ابن حبيب قول ابن القاسم خلاف وقال ابو عمران وفاق
 وقد ذكر الشارح للوافق وجهين الاول منها نقله ابن محرز عن بعض المتأخرين والثاني منها لابي
 عمران كما نقله في التوضيح (قوله لكن هذا الثاني) أي التوفيق الثاني (قوله وقيل خلاف)
 أي وعليه فارجح قول ابن القاسم اه تقرير عدوى (قوله والاول وغير الشريف الخ) هذا يفيد
 انه لا يشترط في الكفاءة المماثلة في النسب والمحسب (قوله وفي العبد تاويلان) المذهب انه
 ليس بكفو كما في الشارح تبعاً لشب وفي عب ان اراجح انه كفو وهو الاحسن لانه قول ابن القاسم
 ا قول والظاهر التفضيل فما كان من جنس الابيض فهو كفو لان الرغبة فيه اكثر من الحرار وبه
 الشرف في عرف مصرنا وما كان من جنس الاسود فليس بكفو لان النفوس تنفر منه ويقع به الذم
 للزوجة اه عدوى وظاهر المصنف جريان الخلاف في عبيد ايها وغيره (قوله ولو خلقت) أي
 هذا اذا خلقت الفصول من مائه الغير المجرد عن عقد بل ولو خلقت من مائه المجرد عن العقد ففي
 الكلام حذف الصفة وهي قوله المجرد وورد بلو على ابن الماسحون في قوله لا تحرم البنت التي
 خلقت من الماء المجرد عن العقد وعما يشبهه من الشبهة على صاحب الماء قال سحنون وهو
 خطأ صراح قال في التوضيح وقول سحنون خطأ ليس بظاهرها لانها لو كانت بنتا لورثته وورثها و جاز
 له الخلو فيها واجبارها على النكاح وذلك كله منتف عندنا (قوله من مائه) ومن ثم خلقت
 من مائه من شربت من لبن امرأة ناهيها انسان فتحرم تلك البنت على ذلك الزاني الذي شربت من
 مائه وهذا هو مرجع اليه مالك وهو الاصح وبه قال سحنون وغيره وهو ظاهر المذهب قاله ابن عبد
 السلام ونقله في التوضيح (قوله فانها) أي تلك البنت (قوله فروع ابيه من الزنا) أي الكاين
 ذلك الاب من الزنا (قوله وزوجته ما) ضمير التنية راجع لاصل الشخص وفصله يعني انه
 يحرم على الشخص ان يتزوج امرأة تزوجها أحد من آبائه وان علوا او أحد من بنيه وان سفلا
 ويجوز ان يتزوج بام زوجة ابيه وابنة زوجة ابيه من غيره اذا ولدتها امه با قبل التزوج بابيه فحل
 له اجساها واما اذا ولدتها امه با بعد ان تزوجت بابيه وفارقه فحل لبعولها وهو المعتمد وقيل يحرمها
 وثالثها بكرة نكاحها الاول ورواية عيسى عن ابن القاسم والثاني سماع ابي زيد عن ابن القاسم
 والثالث نقله ابن حبيب عن طاووس (قوله وكذا يحرم زوج الاصول الاناث الخ) أي فلا يجوز

للمرأة ان تزوج زوج امها ولا يزوج امهات امها ولا يزوج أم أبها ولا يزوج
 أم جد لها ولا يزوج امهاتها (قوله وزوج الغروع الاناث الخ) أى فلا تزوج المرأة بزواج بنتها
 ولا يزوج بنات بنتها وان سفلن (قوله فلو حذف التاء لشمع هاتين الخ) فيه نظرا لوجود حذفها وشمل
 الصورتين لكان قوله بعد واصل زوجته وبتلذذه الخ تكرار مع هذا ويكون كلامه هنا ومهما
 ان فصول الزوجة يحرم من مجرد العقد عليه وليس كذلك كما يأتي فافعله المصنف هو عين الصواب اه
 بن (قوله وفصول أول اصوله يعنى انه يحرم فصول أبيه وامه وهم اخوته اشقاء اولاد ام) (قوله
 وأول فصل من كل اصل) أى ما عدى الأصل الأول لان الأصل الذى عد الأصل الأول هو المجد
 الأقرب والمجدة القربى وابن الأول عم أو خال وابنته عمه أو خالة وأما اولادهم فخلال (قوله لان قصد
 أى التلذذ فقط أى من غير ان تحصل لذة (قوله ولا مفهوم الخ) أى فى تلذذ المرأة حرمت عليه بنتها
 كانت فى حجره وكفالة ام لا (قوله كالملك) ان جعل تشبيها فى قوله وبتلذذه وان بعد موتها ولو بنظر
 فصولها لاستثنى شئ لانه متى تلذذ بامته ولو بحوسية حرم عليه بناتها وبنات بناتها وان جعل تشبيها فى
 جميع ما مر من قوله وحرم اصوله الى هنا يستثنى العقدان عقد الاب فى النكاح يحرم على الابن وعقد
 الابن يحرم على الاب وعقد الشراء لا يحرم شيئا لان الملك ليس المستثنى منه الوطء بل الخدمة والاستعمال
 بخلاف النكاح فالتحريم فى الملك انما يكون بالتلذذ كما قال الشارح (قوله فى جميع ما تقدم) أى
 وهو قوله وحرم اصوله الى هنا فاذا تلذذ بامته حرمت على اصوله وان علوا وعلى فصوله وان سفلوا وكذا
 تحرم عليه الجارية التى تلذذ بها أحد من ابائه أو من ابنائه وكذا يحرم عليه التلذذ بجارية من فصول
 أول اصوله أو بجارية من أول فصل من كل اصل من اصوله واذا تلذذ بجارية ولو بنظر حرم عليه
 أصولها وفصولها (قوله ولا بد فى التحريم من بلوغه) أى لا بد فى التحريم الحاصل بالبلغ من بلوغه
 فوطء الصغیر لامة لا ينشأ المحرمة ولو كان مراها على الراجح فلا تحوم موطوءته على اصوله ولا على
 فصوله ولا تحرم بناتها عليه وأما التحريم الحاصل بالعقد فانه يكون بعقد الصغیر ولو لم يقع على الوطء
 (قوله وأما الامة فلا يشترط الخ) أى وحيد تلذذ فوطء الامة الصغيرة بنشأ المحرمة كالكبيرة فتحرم
 على اصول واطئها وعلى فصوله وتحرم عليه بناتها التى سئلها (قوله وحرم العقد) أى ونشأ
 العقد المحرمة فاذا عقد على امرأة حرمت على اصوله وعلى فصوله وحرم عليه اصولها هذا اذا كان
 العقد صحيحا بل وان كان مختلفا فى فساد وقوله وحرم العقد أى عقد النكاح لكبير والصغير لان
 عقد الصغیر يحرم بخلاف وطئه فانه لا يحرم على اراجح ولو كان مراها كما مر وأما عقد الرقيق بغير
 اذن سيده اذا رده فلا يحرم لانه ارتفع من اصله بالرد وانظر هل مثله عقد الصبي والسفيه بغير اذن
 ولهما لكونه غير لازم كعقد الرقيق وهو الظاهر وليس هذا كالعقد الفاسد المختلف فيه لان الفاسد
 المختلف فيه لازم عند بعض الائمة فهو غير متفق على حله بخلاف نكاح الصبي والعبد والسفيه فانه
 متفق على حله وقيل انه يحرم لانه عقد صحيح وان كان غير لازم فلا يشترط فى العقد المحرم كونه
 لازما اه تقرير عدوى والذى صوبه بن هذا القول الا خبره ذكر انه نص فى التهذيب على تحريم
 عقد الرقيق بغير اذن سيده فانظره (قوله للمحرم وطئه) فى كبير خشن ان المراد بالوطء ما يشمل
 ارخاء الستور وولت قرار وراعى عدم الوطء ومثل الوطء مقدماته كما قال الشارح وانما اقتصر المصنف على
 الوطء لاجل قوله ان دراهم الحد (قوله غير عالم) قيد فى عدم الحد عن الثلاثة ومثل الثلاثة الخامسة
 وقول فان لم يدرأ الحد أى بان علم بانها ذات محرم أو ذات رضاع او انها معتدة أو انها خامسة وقوله
 الامة فقولان أى العالم بانها معتدة فى حد قولان (قوله فالتدبى بنتها) أى وابوها

او بنتها (قوله واولى ان علم بيئته) أى انها ثالثة وسواء دخل بها ام لا الا انه ان دخل لزومه المسمى
 والا فسخ قبل البناء ولا شئ لها الا اقرارها بانه لاحق لها ولا يمين على الزوج حينئذ والفسخ بلا طلاق
 لانه مجمع على فساد (قوله والا تصدقها الخ) حاصله انها اذا لم تصدق بان قالت أنا الاولى او اعلم
 عندي فان اطلع على ذلك قبل الدخول فسخ بطلاق ولا شئ لها من الصداق وحلف انها ثالثة لاجل
 اسقاط النصف الواجب لها بالطلاق قبل الميس على تقدير انها الاولى وان نكحها صحيح فان نكح
 غرم لها النصف بمجرد نكحها ان قالت لا اعلم عندي لانها شبه دعوى الاتهام وبعدم يمين ان قالت أنا
 الاولى فان نكحت فلا شئ لها اصله وان اطلع على ذلك بعد الدخول فسخ النكاح بطلاق وكان لها
 المهر كاملا بالبناء ولا يمين عليه وبقي على نكاح الاولى بدعواه من غير تجديد عقد (قوله بان قالت
 أنا الاولى) أى وقال الزوج بل أنت الثانية وقوله ووقالت لا اعلم عندي أى وقال لها الزوج انت
 ثالثة (قوله الواجب لها) أى بالطلاق قبل المس على تقدير الخ (قوله ولذا) أى ولجل
 ان حلقه لاجل سقوط نصف الصداق عنه لا يمين الخ (قوله ولا بد من الفسخ) أى بطلاق لاحتمال
 انها الاولى (قوله فلو نكح) أى في حالة ما لو اطالع عليه قبل الدخول فهذا بيان لمفهوم
 قوله وحلف (قوله فهو راجع لما قبل والا) أى وليس راجعا لما بعدها وهو ما اذا لم يصدق
 لان فسخه بطلاق دخل ولا (قوله لانه) أى ما قبل الا وهو ما اذا صدقت الزوج على انها ثالثة
 (قوله او كل محرمتي الجمع) أى كالمرأة وعمتها وخالتها وابنت اخيها وابنت اخيها (قوله فيفسخ)
 أى ابدا (قوله لكن تخص الام وبنتها) أى عن بقية محرمتي الجمع (قوله الا ان لتأنيده)
 أى تأنيده تحريم الام وابنتها المجه وعين في عقد (قوله اما أن يدخل بهما) المراد بالادخول
 مطلق التلذذ (قوله وتأنيده تحريمهما) أى انه اذا عقد على ام وابنتها ووطئهما فانه بهما يحرم
 عليه ابدا يريد اذا كان جاهلا بالتحريم بان كان حديث عهد بالاسلام بعقد دخل نكاح الام
 وابنتها وان كان عالما بالتحريم فانه يتظر الى نكاحه هل يدرك المحرم الواطئ بان كان يحل انهما
 بنتها ولا يدرك المحرم عنه بان كان يعلم انها بنتها ويجرى على ما مر من تحريمها ان كان يدرك المحرم والا كان
 زنا فلا يحرم ان على العقد (قوله وعليه صداقهما) أى وعليهما الاستبراء بثلاث حيض (قوله
 ان مات) أى قبل الفسخ (قوله لانه مجمع على فساد) أى وقد تقدم ان الجمع على فساد
 لا يوجب الميراث ولو حصل الموت قبل الفسخ (قوله وان ترتبنا) لا يصح ان يكون هذا
 مبالغة وان المعنى هذا اذا عقد عليهم ما عاين وان ترتبنا في العقد وتكون المبالغة في الفسخ بلا
 طلاق وتأنيده التحريم ان دخل بهما ووزم الصداق وعدم الميراث بل يتعين ان تكون ان شرطية
 والجواب بعد ذوف كما اقتصر عليه الشارح لان شرط المبالغة ان يكون ما بعدهما داخل فيهما
 قبلها وهذا ليس كذلك لان ما قبلها العقد عليه ما واحد وما بعدهما مترتب (قوله
 وكانتا بعقد الخ) احترازا عما اذا عقد عليهما عقدين مترتبين ولم يدخل بواحدة فيفسخ عقد الثانية
 فقط بلا خلاف ويمسك الاولى كانت الام أو البنت ثم ان كانت التي فسخ نكاحها الام فهي حرام أبدا
 وان كانت البنت كان له ان يطلق الاولى وهي الام ويتزوجها وهذا مع علم الاولى والثانية وما
 مع جهل ذلك فقد مر نحوه في قوله وفسخ نكاح ثالثة صدقت الخ (قوله وحلت الام) أى على
 المشهور خلافا لعبد الملك القائل بعدم حلها لاجراء الفساد محرم الصحيح (قوله للاجماع على
 فساد) أى ومحل كون العقد على البنات يحرم الامهات اذا كان العقد صحيحا ومختلفا في فساد
 (قوله فالاولى اذا كان فاسدا) أى فالحاصل ان حامية البنت لا خلاف فيها لان العقد الصحيح

على الام لا يحرم البنت فالاولى الفاسد والخلاف إنما هو في حلية الام وعدم حليتها والمشهور
حليتها ولذا أقصر المصنف على حليتها (قوله وقد كان جمعها باعقد) أي وأما لوجعهما
في عقدين مترتين ودخل بواحدة فإن كانت تلك التي دخل بها الأولى ثبت عليها بالخلاف إن كانت
البنت وفسخ نكاح الثانية وتأبدت وإن كان المدخول بها الام فكذلك على المشهور أي يثبت
نكاح الام وقيل إنها محرمان لان العقد على البنت يثمر المحرمة ولو كان فاسدا وإن دخل بالثانية
وكانت البنت ففرق بينهما ما وبينه وكان لها صداقها أوله تزويجها بعد الاستبراء وإن كانت الام حرمت
ابدا أما الام فلان العقد على البنات يحرم الامهات وأما البنت فلان المدخول بالامهات يحرم البنات
ولو كان العقد فاسدا كما هنا ولا ميراث (قوله وإن لم تعلم السابقة الخ) يعني أنه إذا عقد على الام
وابنتها مترتين ومات ولم يدخل بواحدة ولم تعلم السابقة في العقد فإن الارث بينهما مشبوه بديه وجهل
مستحقه ويجب لكل واحدة نصف صداقها لان بالموت تصك كل عليه الصداق وكل منهما الوارث
ينكرها فيؤخذ منه نصف الصداقين فيعطى لكل واحدة نصف صداقها سراختلاف الصداقين
أواسا متوفاي القدر (قوله وكل تدعيه) أي تدعي أنها تستحقه ليكونها الأولى فنكاحها
صحیح (قوله والوارث ينكرها) أي ويقول لها أنت ثمانية فلا صداق لك إفساد نكاحك
(قوله فيقسم) أي كل صداق من الصداقين بينهما أي بين الزوجة والوارث لانه مال تنازعه
انسان (قوله كأن تزوج خنساء في عقود) أي ثم مات وقوله أو أربعة في عقد وأفراد الخامسة
أي أو جمع إثنين أو ثلاثة في عقد وأفرادها في كل واحدة بعقد (قوله فإن دخل بالجميع) أي
والمحال أنه لم يعلم الخامسة وقوله فلهن خمسة صدقة أي والميراث يقسم بينهما (قوله
تدعي أنها ليست بخنساء) أي فنكاحها صحیح وبشكل لها الصداق بالموت وقوله والوارث
يكذبها فيقول إنها خنساء أي فنكاحها صحيح على فساد ميراثها (قوله وللباق صداق
ونصف) وذلك لان واحدة منهما أربعة قطعوا الأخرى فيقتل أنها غير خامسة وإن الخامسة غيرها
من المدخول بهن والوارث ينازعهما فيقسم الصداق المتنازع فيه بينهما فيكون للباقيتين صداق
ونصف (قوله للباقى صداقان ونصف) لان لاثنين منهن صداقهن قطعوا وصداق الثالثة ينازع
فيه الوارث لانه يقول واحدة من اللاتي لا يدخن خامسة فلا شيء لهما وهن بقان الخامسة ليست
واحدة متبادل من الاثنين دخل بهما فلنأثمة أصدقة كوامل فيقسم ذلك الصداق الذي وقع فيه
التنازع بين الوارث وبينهن فيصير صداقان ونصف وإذا قسم ذلك على ثلاثة خص كل واحدة
ثلاثة أرباع صداقها وثلث ربعه وأن شئت فلت خمسة أسداس صداقها وقوله ثلاثة أرباع صداقها
وثنه أي وأن شئت قلت ك ما قال ابن عرفة لكل واحدة سبعة أثمانه والمعنى واحد (قوله وإن لم
يدخل بواحدة فاربعة أصدقة الخ) هذا قول محمد وسحقون وهو المشهور وقال ابن حبيب لكل
واحدة نصف صداقها لاحتمال أنها الخامسة وثلاثة أرباع المصنف مشى على هذا القول المقابل
للمشهور وأجاب الشارح فيما مر بان التشبيه في الارث والصداق لامن كل وجه بل من جهة قسمة
الحقق وجوبه وهو صداق واحد في السألة الأولى وهى قوله وإن مات ولم تعلم السابقة الخ يقسم على
أمرأتين فيكون لكل واحدة نصف صداقها والحقق وجوبه في الثانية وهو أربعة أصدقة يقسم على
خمسها بن (قوله وحلت الاخت الخ) يعني أنه إذا عقد على امرأة وتلد ذبا مته فلا يحل له التلذذ
باختها أو عمتها منه بنكاح أو ملك الا إذا بان الأولى ان كانت منكوحة أو أزال ملكها ان كانت
أمة (قوله أو بان قضاء الرجم) والقول قولنا في عدم انقضاء عدتها لانها مؤتمنة على فرجها

فان ادعت احتباس الدم صدقت بيمينها لاجل الثقة لان قضاء سنة فان ادعت بعدها تحريكها
النساء فان صدقتها تربص لاقصى امد الحمل والام يلزمه تربص لاقصى امد الحمل وهل منع الرجل من
نكاح كاللاخت في مدة عدة تلك المعلقة يسمى عدة أولا قولان وعلى الاول فهي احد المسائل التي
يعتد فيها الرجل نائبا من تحتها اربع زوجات فطلق واحدة وأراد ان يتزوج واحدة فلا بد من تربصه
حتى تخرج الاولى من العدة ان كان طلاقا رجعيا كليا باني والثالثة اذا مات ربه وادعى ان زوجته
حامل فيجب ان يتجنب زوجته حتى تستبرأ بحضة لينظر هل زوجته حامل فيرت حملها أو غير حامل
ولا يقال انه قد يتجنبها في غير هذا كاستبرائه من فاسدان المراد التجنب لغيره معنى طارأ على البضع
(قوله تؤخذ منه) أى لانه لو لم يمنع الوطء بالتأجيل لما ايج له وطء الاخت (قوله او كتابه) أى
للإمام السابقة فيحل بهما من يحرم جمعهما لان المكتوبة احزمت نفسها واما ما وليس للسيد وطئها
والاجل عدم عجزها خلافا للجمعي حيث قال لا تغل محرمة الجمع بكتابة الاولى (قوله لم تحرم الاخرى)
أى بل له الاسترسال علمها وترك الاولى التي عجزت وله ترك الاخرى والاسترسال على التي عجزت
واقصاره على العتق والكتابة يقتضى عدم حلية الاخت بتدبير السابقة وهو كذلك نعم مثل العتق
لاجل عتق البعض وان لم يكن عليه عتقها الدين (قوله أو انكاح الخ) أى انه اذا وطئ امه وأراد
ان يتزوج اختها او بهاها بالملك فلا يحل له الا اذا حرم فخرج الاولى بانكاح يحل وطئة المبتوتة بان
يكون صحيحا لازما او فاسدا يضي بالدخول فتحل الاخت بمجرد العقد الفاسد المسد كورلانه يصدق
عليه انه عقد يحل وطئه المبتوتة (قوله وليس مراده بحل المبتوتة الخ) الاولى وليس مراده بالنكاح
الذي يحل المبتوتة بالدخول بها لانه يقتضى انه لا يحلها الا بالدخول لا بالعقد وليس كذلك (قوله
لانها مظنة اليأس) أى ولذا لم يقيد المصنف الاسر باليأس بخلاف الاباق فانه لما كان غير مظنة
للإياس قيده به (قوله وهذا في موطوءة ملك) أى وامان توطأ بالنكاح فلا يحل من يحرم الجمع معها
باسرها أو اباقها فان طلقها في حال اسرها طلاقا ثنائيا حل من يحرم جمعها واما ان طلقها طلاقا
رجعيا لم تحل كاختها الا بمضى خمس سنين من اسرها لاحتمال حملها وتاخره لاقصى امد الحمل وثلاث
سنين من يوم طلاقها لاحتمال ربيتها وحيضها في كل سنة مرة هذا اذا كان الاباق أو الاسر ليس بفور
ولادتها والاحات بمضى ثلاث سنين من طلاقها (قوله او يبيع دلس فيه) يعنى ان يبيع السيد
لامته المعبية بيبعا صحيحا كاف في حلية من يحرم اجتماعها معها لم يكن اشترط في ذلك البيع مواضعة
او خيار وعهدة والا فلا تحل الاخت الا اذا خرجت من المواضعة وكذلك امد الخيار والعهدة
لان الضمان في مدة المواضعة والعهدة والخيار من البائع ولو كان السيد عالما بالعيب وكتفه عن
المشتري لان المشتري التمسك بها وجرى ان لم يعلم البائع به (قوله واولى ان لم يدلس) وانما نص
على المدلس لان فيه خلافا هل يكون مجردة كافي في حل الاخت ام لا اه بن (قوله لا يبيع)
أو نكاح فاسد لم يفت مقتضى كلام بن عند قول المصنف ان نكاح يحل المبتوتة ان يقصر قول
المصنف لافاسد لم يفت على خصوص البيع لان النكاح الفاسد اذا كان يضي بالدخول تحل به
الاخت ولو لم يحل دخول بالهول (قوله ولا حيض) أى لا يحل كاللاخت حرمة الاولى عليه
محيض أو نفاس أو استبراء من وطء شبهة (قوله وعدة شبهة) تقيده العدة بالشبهة حسن لا بد
منه لانها لو كانت من نكاح صحيح لكان النكاح وحده محرما والعدة من توابعه (قوله أى اسبراء
من وطء شبهة) اشار بهذا الى ان مراده بالعدة الاستبراء لان ما وجبه وطء شبهة من التربص يسمى
استبراء العدة واطلاق العدة عليه مجاز (قوله وانما لم تحل) أى الاخت وقوله في المحيض أى

نية الامساك ان اعجبته فان نكاحه يفسخ قبل الدخول وبعده ولا تحل بوطئه امته لان انتفاء نية
الامساك المطابقة للمستطرة شرعا في الاحلال لما خاطها من نية التحليل ان لم تعجبه (قوله مع
الاعجاب) بان نوى التحليل ان لم تعجبه وامساكها ان اعجبته (قوله لانتفاء نية الامساك
الخ) أي وهما المسمى بالبناء على الاصح وقبل مهرها مثل نظرا الى ان العقد على وجه التحليل أثر خللا
في الصداق وهذا القول الثابت ضعيف وان كان موافقا للقواعد كما قال شيخنا قال ابن رشد وهذا
الاختلاف في الصداق انما يكون اذا تزوجها بشرط ان يحلها ولو نوى أن يحلها دون شرط كان بينه
وبينها أو بينه وبين أوليائها علم بذلك التزوج أولم يعلم لكان لما الصداق المسمى قولوا واحدا هـ بن
(قوله به لغة بانته) اعلم انه ان تزوجها بشرط التحليل أو بغير شرط لكنه أقرب به قبل العقد الفسخ
بغير طلاق وان أقرب به بعد الفسخ بطلاق كافي التوضيح وان عرفة قال الباجي وعندى انه يدخله
الخلاف في النكاح الفاسد المختلف فيه هل بطلاق أم لا وهو يخرج ظاهرنا نظرين ومقاله الباجي
هو الذي مشى عليه الشارح (قوله اذا لم يقصده المحلل) أي فالمتعبر في تحليلها وعدم تحليلها نية
الحلل دون غيره لان الطلاق يبيده وعمل فساد النكاح اذا قصد المحلل تحليلها ما لم يحكم بفسخه من
براه كشافه والاك ان صحح الان حكم المحاكم في المسائل الاجتهادية مرفوع الخلاف وتصير المسئلة
كالمجمع عليها (قوله وقبل دعوى طارئة الخ) أي من غير عين (قوله فان قربت المالد لم تصدق
الابن ذكر) أي من شهادة شاهدين على التزويج وامرأتين على الحمل وهذا اذا لم يطل الزمان من
يوم طلاقها ودعواها التزويج أما اذا طال الزمان بحيث يمكن فيه موت شهدها واندراس
العلم بتزويجها فانها تصدق ان كانت مأمونة من غير عين فان لم تكن مأمونة مع الطول فهل
تصدق كلما مونة أولا تصدق في ذلك قولان وبالحجة الغارئة من بلد قريبة كالحاضرة في البلد
(قوله قولان) الاول منهما ابن عبد الحكم والثاني لابن الموارزعي الاول فالظاهر تخليفها (قوله
الاولى التزوج) أي لان الذي تدعيه الامر القائم بها هو التزوج وأما التزويج فهو فعل الولي وقد
يقال انها ممتلزمة لان الامم الأبن يكون المراد الاولوية من حيث الاختصاص بقوله المحروفي (قوله
امافي الثاني) أي امانتاني الحقوق في الثاني وهو تزوج المرأة بعدها (قوله فظاهر) أي لانها
تطالب بحقوق الزوجية وهو به انها حقوق الرقية ومن جملة المحققين النفقة فيحصل التنازع فيها
كذا قيل وقد يقال انه لا ضرر في ذلك ككل حق يقع فيهما ماقصا أولا فاعله أراد التنافي من حيث
ان كلا منهما ماصارعا لأمومعولا وأمرامورا فتأمل (قوله وامافي الاول) أي وأمانتاني
الحقوق في الاول وهو تزوج الرجل امته (قوله بخلاف الزوجية) أي ويحد فيحصل التنازع
بينهما في ذلك فاذا طالبت بالوطء أو القسم لاجل ذلك ما لم يرفع ذلك عنه بالملك (قوله ليست
كنفقة الزوجية) أي بل أقل منها فقتضى كونها امته ان تكون نفقة اقلية ومقتضى كونها زوجة
ان تكون نفقة كثيرة فاذا أراد تعاقيل نفقة انظر الكونها أمه طالبت به بكنيتها انظر الكونها زوجة
ويقع التنازع بينهما (قوله وليست خدمة الزوجية الخ) أي وحينئذ فيحصل التنازع فيما
ذكر (قوله كالكتابة) أي كذي الكتابة وذو التدبير وذو امومة الولد (قوله أو كانت
الامة لولده) أي انه يحرم على الاب أن يتزوج بامة ولده لوقفة الشبهة التي للاب في مال ولده وسواء
كان الاب حرا او عبدا (قوله أي لفرعه) أي سواء كان ابنه أو بنته أو ابن بنته أو ابن ابنه
والحاصل ان المراد بولده ما يشمل ولد البنت وهو ما يفيد كلام عجم والقيساني وزروق وسوبه بن
خلفا ليعقب من ان المراد بالولد غير ولد البنت لانه ابن رجل آخر كما قال

بنونا بنونا بنونا * بنوه ابننا الزحال الانحد

ونحوه لت (قوله وان طراً) أى هذا اذا كان الملك سابقاً على النكاح بل وان طراً الملك بعد التزويج (قوله بلاطلاق) أى وهل له بعد فسخ النكاح وطناً بالملك قبل الاستبراء او لا بد من الاستبراء قبل وطئها قولان لابن القاسم وأشهب وسبب الخلاف ما أتى من أنها هل تصير أم ولد بالجماع السابق على الشراء أو لا تصير به أم ولد فقال ابن القاسم تصير به أم ولد فلا حاجة للاستبراء وقال أشهب لا تصير به أم ولد وحينئذ فيحتاج للاستبراء فتأمل (قوله كراهة) أى كما يفسخ بلاطلاق نكاح امرأة متزوجة الخ (قوله من وجوه الملك) أى وهو الشراء والهبة والصدقة والارث (قوله ولو بدفع مال) أى بخلاف الاشبه القائل انه لا يفسخ النكاح لان العبد لم يستقر لها ملك عليه حقيقة وليس لها فيه الا اولاً كماله أو أعتقه السيد عنهما من غير سؤال وهذا القول هو الذى رد عليه المصنف بلواه بن وسامشى عليه المصنف من فسخ النكاح حقوق ابن القاسم وهو المشهور (قوله لدخوله) أى لانه يقدّر دخوله في ملكه سائماً بعتقه منها بعد ذلك وانما قدر ذلك لان الولاء لها وهو انما يكون لمن أعتق والمعتق انما يكون مالكا (قوله او دفعت مالا لعتقه عن غيرها) أى أو عتقه عنهما من غير سؤال وقوله فلا يفسخ أى في صور المفهوم كالحال عدم دخوله في ملكه لا تختمها او تقدر او الولاء لها ار عتقه عنها وكانت حرة بالغة وان خالف القاعدة من كون الولاء لمن ملك واعتق فان أعتقه عنها وكانت أمة كان الولاء للسيدة (قوله لان رد سيد الخ) يعنى ان الامة التى لم يأذن لها سيدها في شراء زوجها اذا اشترته بغير اذن سيدها فلما بلغه ذلك رد شرائها فان نكاحها لا يفسخ بذلك لعدم تمام الشراء بخلاف المأذون لها في شرائه اذا ملتبس بالخصوص أو بالعموم كاذنه لها في التجارة كان ذلك الاذن بنص أو بتضمن ككتابته لها فانه يفسخ النكاح (قوله ولو في عموم الخ) أى هذا اذا كان الاذن لها ملتبساً بالخصوص شرائه بل ولو كان الاذن لها في عموم تجارة (قوله أى السيد) أى سيد العبد وقوله والزوجة أى مع الزوجة (قوله فلا يفسخ) أى النكاح وانما البيع فانه يرد (قوله الخ) أى بمنزلة العدم وانه يفسخ النكاح وبذلك قال ابن عبد السلام وقوله وفيه نظراً بل قصد السيد مثل قصدهما في انه لا يوجب فسخ النكاح قال ح والحق ما قاله ابن عرفة وأنه لا يفسخ كما في مسألة الهبة فانه ليس في كل منهما الا قصد السيد وحده فلا فرق بينهما وقصدها وحدها لا يفسخ معه النكاح عند ابن عرفة وشيخه ابن عبد السلام والحاصل انه اذا قصدت الزوجة والسيد بالبيع فسخ النكاح أو قصدت الزوجة ذلك وحدها لم يفسخ النكاح ويرد البيع بانفاق ابن عرفة وشيخه وإما ان قصد ذلك السيد وحده فكذا ذلك عند ابن عرفة خلافاً لابن عبد السلام القائل بفسخ النكاح في هذه الحالة (قوله كهيتهما للعبد الخ) هذا تشبيه في عدم الفسخ وحاصله ان من زوج عبده من امته ثم ان ذلك السيد وذهب الزوجة تزوجها قاصداً بذلك التوصل الى انتزاعها منه والحال ان العبد لم يقبل الهبة بل ردّها فان الهبة لا تتم وترد كذا البيع فيما مر ولا يفسخ النكاح معاملة للسيد بتقص قصده من اضرار العبد بفسخ النكاح وهو ان كان العبد ملك مثله مثلها بأن كان ذاملاً ام لا وسواء قصد بائناً عنها منه ازاله عيب عبده او قصد اخلائها لنفسه فان وهبها له ولم يقصد انتزاعها منه والحال ان العبد لم يقبل الهبة لزم الهبة الهبة وفسخ النكاح لدخولها في ملكه جبراً عليه واما لو قبل العبد الهبة لفسخ نكاحه سواء قصد السيد انتزاعها منه ام لا وانما تقتري ارادة السيد انتزاعها وعدم ارادته ذلك اذا لم يقبل الهبة (قوله ان وهبها سيدها) هذا يشير الى ان قول المصنف كهيتهما مصدر مضاف لمفعوله (قوله أى لقصد انتزاعها

منه) اى لازالة عيب التزويج والاحلال بالنفس ومفهومة انه لو وهما له ولم يقصد انتراعها منه
والحال انه لم يقبل الهبة قال الهبة تتم ويغسخ النكاح (قوله ولا يغسخ النكاح) اى معاملته
بتقيض قصده لا لعدم القبول (قوله بخلاف لو قبل فيغسخ) اى سواء قصد السيد انتراعها منه
اولم يقصد ذلك فلا يفتقر ارادة السيد انتراعها منه وعدم ارادته ذلك لا عند عدم قبول الهبة
والحاصل ان الاحوال اربعة لان العبد اما ان يقبل الهبة او لا وفي كل امان يقصد السيد بالهبة
اضرار العبد بانتراعها منه او لا وقد علمتها (قوله فينفسخ بمجرد هبتها) اى لدخولها في ملكه
جبراً على العبد وقوله ولم يقبل جلة حاله (قوله من التفريق المذكورة) اى بين قبول العبد
للهبة وعدم قبوله لها (قوله والراجح) اى وحينئذ ينفخ المصنف مشهوره مبنى على ضعف
(قوله ولما لا يخ) حاصله ان الاب وان علمك جارية ولده وان سفل صغيرا كان او كبيراً
ذكر او انثى حراً او عبداً بمجرد تلبذه بها يجماع او مقدمة له شبهة الاب في مال ولده لكن لا يجبا
بل بالقيمة يوم التلبذ وان لم تعمل واذا كان الاب عبداً كانت تلك الفعل جناية في رقبته فيخير سيده
في اسلامه ولده في القيمة او فدائه بدفع قيمة الامه لولده واذا اسلم سيده لولده عتق عليه (قوله
بتلذه بها بوط ولا حدة على الاب حينئذ للشبهة في مال ابنه وحيث ملكها الاب بتلذه بها فله
وطؤها بعد استبراءها من مائه الفاسد ان لم يكن استبراءها قبل وطئه الفاسد خوفاً من ان تكون
حامل من اجنى والا حلة وطؤها من غير استبراء وهذا كله اذا كانت تلك الجارية لم تلبذ بها
الابن قبل تلذه بالاب والا فلا يجوز للاب وطؤها مطلقاً استبراءها لم يلزم بها عليه (قوله
ان لم تعمل) اى والا فلا يجوز بيعها وبقيت له ام ولد (قوله في هذه الحالة) اى حاله عدم
الاب وقوله وتباع عليه فيها اى في القيمة فان زاد الثمن على القيمة كانت الزيادة للاب وان نقص الثمن
عنها كان النقص عليه والحاصل ان الجارية اذا لم تعمل ان كان الاب ملياً تعين اخذ
القيمة منه وليس للولد اخذها وان كان معديماً اخذها من القيمة وبين اتباعها بها
وتباع عليه فيها فالزائد له والنقص عليه هذا هو المشهور وروى به قول ابن عبد الحكم لولد ان
يتمسك بها ان لم يعمل في سر الاب وعدمه وله ان لا يتمسك بها او يأخذ منه القيمة حالاً ان كان
ملياً وبقية بها ان كان معديماً او اما اذا تمت تعين بقاؤها للاب ام ولد وليس للولد الا القيمة
ياخذها حالاً ان كان الاب موسراً وبقية بها ان كان معديراً (قوله وحرمت عليه مال الخ) اى
اذا كان الاب بالغاً والا فلا تحرم على الاب لان وطء الصغير لا يحرم بخلاف عقد نكاحه فانه
ينشر الحرمة وانما حرمت عليه حالاً اذا وطأها لان وطء كل منها يحرمها على الآخر وطئها الاب قبل
ايه او بعده واعلم ان جارية الاب اذا وطأها كل من الاب والابن فلا يحد الاب لشبهته في مال الابن
ولو علم بوط الاب قبله على الرأى يؤدب ان لم يعذر بهجلاً وما في خش تبعا للثمن من حده
ان علم بوط الاب قبله فهو ضعيف واما الابن ففي عقب وخش يذنب في يحد الابن اذا وطأ جارية
نفسه بعد علمه بتلذذها به وقال بن الاظهر قول ابن رحال بعدم حده لان قول ابن عبد الحكم
لان التمسك بها مطلقاً شبهة قوية (قوله وان حلت) اى من اجدهما والحال انه ما
وطأها معاً كل واحد في طهر ورات به لستة اشهر من وطء الثاني او الاول او كلن وطؤهما معاً
في طهر والقيمة القافاة بأحدهما (قوله فان ولدت من كل) اى فان ولدت من كل منهما ولداً
بأن وطئها كل واحد منهما في طهر ورات منه بولد (قوله كمالواحقته) اى القافاة بها ما حصل
ما في المسئلة انها تارة تلد من احدهما وتارة تلد من ما وفي كل امان يعلم السابق اولاً فان ولدت من

احدهما فقط ولم كانت ام ولد له وعقت عليه ناجزا كان هو الاب والابن ولا تأتي العلم بذلك
 الاحد الذي ولدت منه الا اذا كان وطنهما في ماهرين بأن استبراها احدهما بحضرة من وطه
 الاول وطنهما بعده فان اتت بولد ستة اشهر من وطه الثاني لمحق به وعقت عليه وان ولدت
 لاقل من ستة من وطه الثاني لمحق بالاول لانه كان في بطنها عند حيضها والحامل تحيض عند
 مالك وان لم يعلم من ايها ابان وطاها في طهر واحد فالقافة في الحققة به فهو ابن له وتعق عليه
 فان لم تلحقه بواحدة تعق عليهم ما كان لم تكن قافة او كانوا واختلفوا ولم يكن اعرف وان ولدت من كل
 واحد ولدا فانها تعق على السابق منهما ان علم والاعتقت عليهم ما وصل من عقت عليه وحده
 فالولا له وان عقت عليهم فالولا للمهاوي بغرم الاب قيمته في كل الصور ولو عقت على الابن وحده
 وتكون قيمته قن ويؤدب الاب في الصور كما هان لم يعذر بجهل (قوله تزوج ابنة سيده) فلو
 ولدت منه اولاد او ما تواضع مال كان ارضهم لاقمهم مع بيت المال وذلك لان السيد جدهم لاقمهم فلا يرث
 وابوهم ممنوع بالرق (قوله اي بكرة) اي وهي متعلقة بجميع الابان بوجه وولها فقط دون العبد
 خلافا لعقب وحينئذ فالمراد بما يجوز عدم المحرمة لا يثنى الكراهة (قوله ولربسات السيد)
 أي الذي هو ابوها وقوله فترثه أي العبد أي نأخذ ما يورث وهذا يلغز ويقال مات شخص فانفسخ
 نكاح آخر (قوله فيشمل ملك السيد) أي وملك الا اجنبي وانما ساجاز لعبد تزوج امة غيره مطلقا
 لان الامه من نساء العبد وليس عليه ان يحرر ولده بتزوج مرة اذ ليس ولده اعظم منه (قوله كثر
 لا يولد له أي لان علة منع التزوج بالامة وهو خوف ارفاق الولد من نفقة هنا (قوله وكامة المجذ)
 السكاف داخله على المجذ ما علم من عادته اذ خال السكاف على المضاف ومقصوده دخوله على المضاف
 اليه فاندفع اعتراض الشارح (قوله حر به المالك) اي للامة الذي هو اصله لانه لو كان رقيقا
 كان الولد رقيقا السيد الاعلى وقوله بشرط حرية المالك اذ بشرط كون الامه مسلمة وانما لم يقيد
 المصنف المسئلة بما ذكر من القيد لان لم القيد الارل من كون الامه في المنع خوف الاسترقاق لا ولد
 ولا تنفي الا اذا كان المالك للامة حرزا ولعلم القيد الثاني مما يأتي من قوله واهتهم بالملك (قوله
 وهي منتفية هنا) أي ليقول الولد على مالكها انه فرقه (قوله ان لا يعق ولدها عليه) أي من
 اجنبي او كان من احد اصوله لكانه رقيقا (قوله اخاف على نفسه الزني) ظاهره ولو توهمه
 لان الخوف يصدق بالوهم كذا قيل ولكن الظاهر ان المراد بالخوف الشك في اذوقه وهو الظن
 والمجزم لما يلزم على تزويج الامه من رقية اولد فلا يقدّم عليه بأمرو وهي بل أمر قوي كالنكاح (قوله
 وعدم ما يتزوج به حر الخ) اعلم ان اصبيح قال اطول هو المال الذي يقدر على نكاح الحر اثره
 والنفقة ما بين منه وهو خلاف رواية محمد بن ابي القدر على النفقة لا تعتبر والراجح كلام اصبيح من
 اعتبار القدر على الصداق وعلى النفقة كما افاد بعضهم فقول المصنف وعدم ما تفسر ما بهمة ليحل
 الصداق والنفقة والباقي به بمعنى مع ولا تفسر ما بمال وتجعل الباء للعوض لانه كلام محمد وهو ضعيف
 اه عدوى (قوله من تعدا عرس) اي او ين عى موى وكابة واجرة خدمة معتق لاجل فان وجد
 شيئا من ذلك كان واجدا للعول ويستثنى من العرم دار السكنى ما يست مالوا ولو كان من افاضل عن
 حاجته كما قاله عجم ودخل المرض دابة الركوب وكثر العتة احتياج اليها في من جملة الطول
 والفرو بينهما وبين دار السكنى ان الحاجه لدار السكنى ان تدمر الحاجه للداب والكتب (قوله
 فان لم يجد غير الخ) اي فان وجد ما لا يتزوج به الحر غير المغالبة الا انه لم يجد غير المغالبة (قوله
 بلا شرط) أي بلا اشتراط عدم ما يتزوج به الحر غير المغالبة (قوله ولو كابية) مبالغة في مفهوم

قوله وعدم ما يتزوج به حرّة غير مغالية اى فان وجد ما يتزوج به حرّة غير مغالية فلا يجوز له نكاح
الامة ولو كانت الحرّة الغير المغالية كناية لان عدم ارقاق الولد يحصل بنكاح السكينة (قوله
بالشرطين) اى اذا خاف على نفسه الزنا ولم يجد به را يتزوج به حرّة (قوله وهو لا يصح) لانه
يحل للمعنى فان وجد ما يتزوج به حرّة غير مغالية فلا يجوز له نكاح الامة ولو كانت الحرّة الغير
المغالية كناية ولو كان تحتة - حرّة لا تكفه مع انه اذا كان تحتة حرّة لا تكفه وخاف على نفسه الزنا
جاز له نكاح الامة (قوله لوجوب الخ) اى فالمبالغة الاولى راجعة لمعقود الشرط الثانى والمبالغة
الثانية راجعة لمنطوق الشرط الاول واعترضه ابن غازى بأنه كيف يعطف مبالغة على مبالغة مع
اختلاف موضوعهما من غير تكرار لو (قوله بدون الشرطين) اى بأن لم يخف الزنا ووجد ما يتزوج
به الحرّة (قوله واحدهما) اى او بدون احدهما كالموكل لا يخاف الزنا وعدم ما يتزوج به
الحرّة او خاف الزنا ووجد ما يتزوج به الحرّة الغير المغالية (قوله فيفسخ بطلاق) اى قبل الدخول
فقط على الظاهر وقوله لانه مختلف فيه اى فى المذهب وخارجه حتى قال ابن رشد المشهور جوازه بلا
شرط وهو قول ابن القاسم كافى ح وكأنه حمل الآية على الاولوية اوعلى الذبح بجواز ذلك (قوله
لم يفسخ) اى وكذا اذا طلق الامة ووجد مهر الحرّة فله رجعة الامة وهذا هو المشهور بناء
على المعتمد ان تلك الشروط شروط فى الابتداء فقط وقيل انها شروط معتبرة فى الابداء والدوام
وعليه اذا تزوج الامة بشروط ثم زال المبيع انفسخ النكاح ولا تصح الرجعة (قوله وله الخلوه الخ)
فيه ان الخلاف انما هو فى رؤيته شعرها واما الخلوه بها ونظر بقية الاعراف فليس فيها الا مانع كقول
عج والمحصل ان مذهب المدونة جواز نظر العبد والمكاتب الوعدين لشعر السيد وهو المشهور لان
باب الطبع مسدود عن المجانين وقال ابن عبد الحكم يمنع من رؤيته شعر سيدته لعموم الفساد فى هذا
الزمان فلم يبق كزمان الذى قال الله فيه او ما ملكت ايماهن وقول ابن عبد الحكم يمنع رؤيته
لشعر سيدته وجوبه وان كان المعتمد الجواز ثم ان الشيخ ساسم السهورى جعل النظر اقبية اعراضها
والخلوة بها مثل اشعر فى الجوز فرد عليه عج بأن الخلاف انما هو فى رؤيته الشعر وانتهى ورأى الجواز
ولم يرد به بقية الاطراف والخلوة فيكمل منها ما يمنع عن غير خلاف والمعول عليه ما قاله عج من قصر
الجواز على رؤيته الشعر (قوله وهو معتقود الد كرفض) اى قائم الاثنيين وماذا ذهب الاثنيين قائم
الد كرفض ويمتنع له السام فلا يجوز له رؤيته شعرها الا اذا كان ملكها كما تقدم والفرص انه وعد
(قوله وخيرت الحرّة مع الحرّة) اى وامنع العبد اذا تزوج الامة على الحرّة او تزوجها على الامة
فانه لا خيار للحرّة لان الامة من نساء العبد (قوله اذ هو كطلاق المحكم) اى لان القاعدان
كل طلاق وقع غير زوج فهو بائن الا فى الابلاء وعبر النكحة (قوله كنز وبيع امة عليها)
ما ذكره المنصف من تخيير الحرّة فى نفسها والمشهور وقيل ان سبقت الامة تخيرت الحرّة فى نفسها
وان سبقت هى تخيرت فى الامة (قوله او علمها با واحدة الخ) اى كالموكلت الحرّة انه متزوج
بأمة او اكتمرت زوجته راضية بما علمت فلما دخلت وجدت عنده اكثر مما علمت فان الخيار
ثبت لها (قوله من صداقها) من اسم معنى بعض اوائها بانية معينة لمحدوف اى شيئاً من
صداقها (قوله ان لم ينعدها) اى ان ذلك الوضع لا يمنع منه دينه الحب بصداقها
وقوله بأن يكون الخ مثالى للنفى وهو ما اذا كان دينها يمنع من الوضع لانها اذا تداينت باذنه لم يكن
له اسقاط ذلك الدين ويجب وفاءه من غير نكاح وكسب كالمهر واما اذا تداينت بغير اذنه
فله اسقاطه حينئذ فلا يمنع ذلك الدين الوضع (قوله منع نفسها لذلك) اى لاجل ان

تقبض ما حل من صداقها (قوله وهو المول عليه) أي والمضري حق الله استقاطه للزوج لاخذ السيد له الذي كلاً منافيه ومقابل له اخذته الاربع دينار فتركها (قوله وان قتلها سيدة) أي قبل الدخول او بعده وهذا مبالغة في اخذ السيد صداقها فاذا زوج امته ثم قتلها فانه يقضى له باخذ صداقها من زوجها بنى بها ام لا وتكمل عليه الصداق بالقتل (قوله لذلك) أي لاجل اخذ صداقها لان الغالب ان تمها اكثر من صداقها (قوله او باعها بغير عيب) يعني ان السيد اذا زوج امته ثم باعها لمن يسافر بها المكان بعد فانه يقضى له باخذ صداقها من زوجها ونصفه اذا طلق قبل البناء (قوله فلا يلزم الزوج الصداق) أي لا يلزمه شيء منه وقوله دفعه للسيد أي الذي باعها لانه مال من اموالها ومال الرقيق اذا بيع لبائعه وانما لم يلزم الزوج دفعه للسيد اذا تمكن من الوصول اليها لان النكاح صحيح (قوله وترى كسرها بجاهاز) أي كمافي كتاب النكاح من المدونة وقوله وفيها ايضا في المدونة في كتاب الزهون (قوله تأويلان) وتأويلها بعضهم يضاحل المحل الاول على ما اذا باعها فقدم حقه والمحل الثاني على ما اذا لم يبيعها فقدم حق الزوج وتؤاخذ بحمل الحمل الاول بما اذا زوجها من عبده والمحل الثاني على ما اذا زوجها بغير عيب او بغيره (قوله وسقطت ببيعها الخ) تقدم ان للسيد ان يمنع امته التي زوجها من الدخول على زوجها حتى يقبض صداقها منه ثم ذكر ما اذا باعها سيدة بغير زوجها قبل البناء فذكر انه ليس للسيد ان يمنع زوجها من الدخول حتى يقبض صداقها وذلك لسقوط تصرف البائع لانها خرجت عن ملكه بالبائع وكذلك ليس للمشتري ان يمنعها من الدخول لان الصداق ليس له وانما هو لبائعه لانه من جملة ما لها الا ان يشترطه المشتري فيكون له المنع (قوله منع تسليها) فاعل سقط وانت خير بان سقوط المنع بالنسبة لكل من البائع والمشتري وقوله لسقوط الخ على لسقوط المنع بالنسبة للبائع وترك عتقه بالنسبة للمشتري لوضوحه لانه ليس له حق في صداقها لانه كالمالها لبائعه الا ان يشترطه المشتري (قوله من باع او اشتري) أي سواء كان المنع من باع او مشتري ليس لبائعه او لا لمشتري ان يمنعها من زوجها حتى يقبض صداقها واذا سقطت مع كل فليس لها منع نفسها من الزوج ويتبعه البائع بالصداق في ذمته ولو اعتقه سيدة ولم يستثن ما لها فلها ان تمنع نفسها كالخبرة حتى تقبض صداقها وأما ان استثنى ما لها فلا كلام لها لان المال ماله ولكن ليس له منعها من الزوج خلافا لمن توهمه (قوله والوفاء الخ) يعني ان الانسان اذا عتق امته بشرط ان تترج به او بغيره فلما سلمت عتقها امتعت من ذلك فانه لا يقضى عليها به ولا يلزمها الوفاء به لانها ما كت نفسها بحجر العتق والوعد لا يلزم الوفاء به (قوله وصداقها الخ) حاصله ان السيد اذا باع الامه المتزوجة لزوجها قبل بناء بها فان الزوج يسقط عنه صداقها وان قبضه السيد رده بمعنى ان الزوج يحسبه من الثمن فلو باعها السلطان زوجها قبل البناء فلنفس السيد فهل كذلك يسقط عن الزوج الصداق وهو ظاهر المدونة ولا يسقط عنه وهو مافي العتبية عن ابن القاسم وهل مافي السماع خلاف مافي المدونة او وفاق لها فذهب ابو عمران الى الخلاف بحمل كلام العتبية على انه يلزمه الثمن كاملا زيادة على الصداق كاملا وحمل كلام المدونة على انه يدفع الثمن فقط وذهب كثير من الاشياخ الى الوفاق بحمل قول العتبية انه لا يسقط عنه الصداق على معنى ان الزوج اذا دفع الصداق بتمامه للسيد فانه لا يحسبه من الثمن بل يدفعه الى الثمن بتمامه لاسلطان ويتبع ذمة السيد بالصداق ففي الحقيقة الصداق ساقط عن الزوج فوافق كلام المدونة هذا حاصل كلام الشارح (قوله ويرجع به الزوج عليه من الثمن) أي انه يحاسب به من الثمن (قوله أي نصفه) الاولى ابقاء الثمن على حاله

كما هو المنصوص في المدينة (قوله من قبله) أي حاشا من قبل السيد فقد انفك الكاح الذي به اخذ
الصداق فبرده وأما إذا روى القول بأنها لا تمك بالعتبة ثلثا فالامر ظاهر (قوله لم يجز من قبله) أي
من قبل السيد حتى يخفف عن الزوج (قوله فلا يثنى أنه يتبعه أي أن الزوج يتبع السيد) (قوله
وقرأ المصنف بوجه آخر) أعلم أن المدونة قالت من تزوج أمة ثم ابتاعها من سيدها قبل البناء فلا
صداق لها وإن قبضه السيد رده لأن الغنى من قبله اه وفي العتبية سمع أبو زيد بن القاسم من قبض
مهرامته فباعها السلطان في فلسه من زوجها قبل ثبانه لا يرجع زوجها مهرها على ربه إلا أن
السلطان هو الذي باعها منه اه فاختلف هل مافي الكنايين خلاف وهو تأويل أبي عمران ورأى أن
بيع الحاكم لفلس وصف طردى لامه وهو له والمدار على بيعها سواء كان من السلطان لفلس أو من
غيره ولو لغير فلس وضعت مافي العتبية من أن الزوج لا رجوع له بالمهر ما قلنا باع السلطان لفلس أو
باع غيره ولو لغير فلس بل يدفع الثمن بتمامه زيادة على ما دفعه من الصداق كله واعتمد مافي المدونة من
رجوعه بالمهر مطاوعا وإنما يدفع الثمن ويسقط عنه الصداق فتحقق الخلاف بين مافي الكنايين اه أو
وافق وإن معنى قول ابن القاسم في العتبية لا يرجع زوجها مهرها على ربه ما معناه أنه لا يرجع به إلا أن
على أنه من الثمن بل يدفع الثمن للسلطان بتمامه وهذا لا يثنى أنه يتبع السيد بالمهر على أنه دين في ذمته
ففي الحقيقة الصداق ساقط عن الزوج وليس مراده أنه لا يرجع به الزوج على ربه ما قلنا وقول
المدونة أنه يسقط عنه بمعنى أنه يرجع به على السيد وإن كان لا يجزى به من أصل الثمن وهو تأويل
بعضهم إذا علمت هذا فقول المصنف وهل ولو يبيع سلطان لفلس ولكن لا يرجع به من الثمن إشارة
لإوافق وقوله أولا إشارة للخلاف فصدرا الكلام وعجزه إشارة لإوافق ووسطه إشارة للخلاف والمعنى
وهل يسقط الصداق ولو يبيع سلطان لفلس ولكن لا يرجع به الزوج المشتري من الثمن أي لا يجزى به
منه بل يتبع به ذمة السيد أولا يسقط يبيع السلطان لفلس وحده فيدفعه الزوج زيادة عن
الثمن ولا رجوع له به مطلقا هذا معنى كلام المتن وكذا قرره بهرام وت وعقب وهو إشارة بقول
شارحنا وقرأ المصنف بتقرير آخر وقرر شارحنا تبعا للتح وحش أن قوله وهل ولو يبيع سلطان
لفلس إشارة لتأويل الخلاف وأنه يدل على سماع أبي زيد وقوله أولا ولكن الإشارة لإوافق وقوله
ولكن مرتبط بقول أولاهم ومن ثمة إوافق وما كان قوله أولا معناه أولا يسقط عن الزوج يقتضي أن
الزوج يدفعه ولا يرجع به مطلقا بين أن المراد بدمه قوله أنه لا يجزى به من الثمن إلا أن فلا يثنى أنه
يتبع به البائع في ذمته وهناك تأويل آخر لا ينشأ من ذكر المصنف وهو أن مافي المدونة من السقوط
إذا بيعت اختيارا بأن يبيعه سيدا مافي العتبية محمول على ما إذا بيعت جبرا على سيدها كبيع
السلطان لفلس فلم يبيع السلطان لفلس وصفا طرديا كما زعم أبو عمران بل هو قديمه مقصود وبعدها
كاه فالتأويل المدونان في كلام العتبية لا في كلام المدونة كما علمت فهم ما على خلاف اصطلاح
المصنف كذا قيل وقد يقال إن التعبير بالتأويل جار على اصطلاح المصنف من حيث أنه وإن تعلق
بالعتبية فهو من حيث الموافقة والتخالف مع المدونة (قوله ولو قال المصنف وصداقها) أي وسقط
صداقها يبيعها زوجها قبل البناء وهل ولو يبيع حاكم الخ (قوله من سيدا وسلطان) أي
كان البيع صادرا من سيدا وسلطان وقوله ويتبعها أي صداقها (قوله وبطل في الأمة أن جمعها
مع حرة فقط) هذا قول ابن القاسم وهو المشهور وقال سحنون يبيح العتدية ما واحتج بأن
العتدية إذا جمعت حلالا وحراما غلب جانب الحرمة وبطلت كاه أو أجاب المشهور عن هذا الاحتجاج
بأن قال شارحنا فسقط احتجاجه ومحل بيع الكاح الأمة فقط حيث لم تكن الحرة سيدتها

والابطال العقد فيهما على المشهور لانه مؤد للتماغض والتشاحن ومقابل المشهور فسيح نكاح الامة فقط حينئذ ومحله ايضا ما لم يكن نكاح الامة جائز له والاصح العقد عليهم ما (قوله ويصح في الحرة اى سواء سمي لكل واحدة صداق ام لا (قوله اذا جعت حلالا وحراما) اى مثل بيع قلة خل وقلة خمر صفقة واحدة (قوله لانه في المحرام بكل حال) اى مثل الخمر والمخزير المصاحب لثوب اوله قلة خل (قوله في بعض الاحوال) اى اذا خشي الزنا ولم يحسد طولاً للحرمة (قوله لانه يقبل الخ) اشارة للفرق بين المحرامين وحاصله ان المحرام المطلق لا يقبل المعاوضة بحال فلذا فسدت الصفقة التي جمعتها مع حلال والمحرام الغير المطلق وهو ما كانت حرمة في بعض الاحوال تجوز المعاوضة عليه في الجملة ولذا لم تبطل الصفقة التي جمعتها (قوله بخلاف الخمس فانه يبطل في الجميع) اى قبل الدخول وبعده ولولدت الاولاد وسوا كن كلهن حرائر او اماء او كان بعضهم احراراً وبعضهن اماء وقد وجدت شروط نكاح الاماء وسواء سمي لكل واحدة صداق ام لا وسواء كان يحرم الجميع بين بعضهن ام لا وانما فسخ نكاح الجميع لعدم تعين المحرام بخلاف جمع الامة مع الحرة فان المحرام متعين (قوله والافسخ نكاحها فقط) الظاهر فسخ النكاح في هذه الصورة في الجميع لان التحريم فيها لبس من جهة الامة فقط بل من جهة جمع الخمس المحرم بالا لاجماع ومن جهة الامة فقد جمع العقد بين تحريم الامة وتحريم الجمع المذكور فهو أولى بالفسخ مما اذا لم تكن فيه أمة انظر بن (قوله ولا ارث كفي جمع الخمر) اى لا ميراث في المستثنين اذا مات الزوج قبل الفسخ للاتفاق على فساد النكاح في المستثنين (قوله وسدها) بالنصب على انه مفعول معه لا بالرفع عطفاً على ضمير الرفع المستتر في اذنت لعدم الفاصل (قوله معها) فيه اشارة الى ان الواو في قوله وسدها واوالمعية اى مع سيدها لان له حقاقى الاولاد (قوله اذا كانت الخ) اى وانما يعتبر اذن السيد في الجواز اذا كانت الخ فلورضى السيد عزل الزوج وابتهى فلها ما طلبة الزوج بعدم العزل وترفعه عند المحاكم لانه ضرر بها كما ذكره نخس في كبره (قوله جواز عزل مالك الامة) سواء كانت قنا او ام ولد وقوله وهو كذلك اى لانه لاحق لها في الوطء على السيد (قوله ولو قبل الاربعين) هذا هو المتمدن وقيل يكره اخراجه قبل الاربعين (قوله وحرم الكافرة) اشارة بقرينة حرم الخ اى ان قوله والكافرة عطفاً على اصوله وبغية في التابع ما لا يعتد في المتبوع (قوله الكائمية) اى سواء كانت يهودية او نصرانية وقوله فيجوز نكاحها المسلم اى سواء كان حراً او عبداً (قوله وهو ظاهر الاية) اى قوله والمحصنات من الذين اتوا الكتاب والمراد بالمحصنات المحرائر (قوله عند الامام مالك) انما كره مالك ذلك في بلد الاسلام لانها تغذى بالخمير والخنزير وتغذى ولده به وهو يقبلها ويضاجعها وليس له منعها من ذلك التغذى ولو تضرر برأيتها ولا من المذهب للكنيسة وقد تموت وهي حامل فتدفن في مقبرة الكفار وهي حفرة من حفرة النار (قوله وتنا كذبنا ان الحرب) اى ان تزوج الحرة الكائمية بدار الحرب أشد كراهة من تزوجها بدار الاسلام (قوله ولو يهودية تنصرت) هذا مبالغة في جواز نكاح الحرة الكائمية بكره اى هذا اذا استقرت الكائمية على دينها بل ولو انتقلت اليهودية للنصرانية وبالعكس واما لو انتقلت اليهودية والنصرانية للمجوسية او الدهرية او ما شبه ذلك فانه لا يجوز نكاحها ولا يعلم منه حكم انتقالها من مجوسية يهودية او نصرانية هل نقل للمسلم ولا واستظهر البساطى وح حل نكاحها بعد الانتقال (قوله وامتهم) الاضافة على معنى من اى والا الامة منهم اى من الكائمين لا يقال شرطها صحة الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف وهو لا يصح هنا اذ لا يصح ان يقال هذه الامة الكائميون لانا نقول يكفي صحة جل مفرد

المضاف اليه على المضاف ويصح ان تكون الاضافة على معنى لام الاختصاص اي والا لامة
 المختصة بالكليات من حيث انها على دينهم والحاصل ان غير الكليات من الكفار لا يجوز وطئهن
 بالملك ولا بنكاح والكليات يجوز وطئ حرائرهن بالنكاح وامائهن بالملك فقط لا بالنكاح ولو كان
 سيدها مسلما فكل من جاز وطئ حرائرهم بالنكاح من غير المسلمين جاز وطئ امائهم بالملك فقط وكل
 من منع وطئ حرائرهم بالنكاح منع وطئ امائهم ولو بالملك (قوله وقرر عليها ان اسلم) أي سواء
 كان كبيرا او صغيرا وسواء اسلمت ام لا قرب اسلامها من اسلامه ام لا وصغير عليها بالزوجة المحررة
 الكتبية كما قال الشرح واما ان اسلم وتحت زوجة مجوسية فان كان بالعاقرة فرق بينهما ما لم تسلم
 بالقرب والا وقت حتى يبلغ فان لم تسلم فرق بينهما كما ياتي (قوله تردد) هذا التردد مبنى على ان
 الدوام كالاتداء فيكره وليس كالاتداء فلا يكره والمذهب السكراهة (قوله ولو استوفت شروط
 النكحة في الصورة) أي لا تنفصا كون الزوج مسلما وهذا هو الذي في التوضيح تبعه لابن راشد فيهما
 فهمه من قول ابن شاس وابن الحاسب المشهور ان نكحتهم فاسدة والذي يفيد عبد الوهاب
 وابن يونس والخيمي وابو الحسن وابن فتوح والقرافي الاتفاق على التفصيل فان استوفت شروط
 النكحة كانت صحيحة والا كانت فاسدة وعند المجهل يحمل على الفساد لانه الغالب قال شيخنا وهذا
 القول هو الظاهر وكون اسلام الزوج شرط في صحة النكاح محله اذا كانت الزوجة مسلمة فان قلت
 ما فائدة كونه انكحتهم فاسدة مع ان اسلمت تستوفى الشروط مع اننا نتعرض لهم وقرر عليها ان
 اسلم او اسلمت واسلم في عدتها واسلم ما عاقت فائدة ذلك الخلاف انه ان قلنا بفساد انكحتهم مطلقا
 لا يجوز لنا قوليتها وان قلنا بالتفصيل فيجوز لنا قوليتها ان كانت مستوفية لشروط النكحة (قوله
 وعلى الامة الكتبية) أي المتزوج بها سواء كانت مدخولا بها ام لا وكذا يقال في المجوسية (قوله
 وعلى المجوسية) أي المتزوج بها وقوله معاقا أي حرة أو أمة (قوله راجع للامة) أي ان عتقت
 بعد اسلامه وان لم تسلم وحيدة فتصير حرة ككتبية تحت مسلم ولا ضرر فيه والحاصل ان المدار في الامة
 الكتبية على عتقها واسلامها فان عتقت واسلمت صارت حرة مسلمة تحت مسلم وان عتقت فقط صارت
 حرة ككتبية تحت مسلم ولا ضرر فيه وان اسلمت من غير عتق صارت أمة مسلمة تحت حرة ولا ضرر فيه بناء
 على القول بان شروط تزوج الامة تعتبر في الاتداء والمدار في المجوسية على اسلامها عتقت ام لا فان
 اسلمت وعتقت صارت حرة مسلمة تحت حرة وان اسلمت فقط صارت أمة مسلمة متميزة بجملة ولا ضرر
 فيه على المعتمد فعملت مما قلنا ان قوله ان عتقت واسلمت ليس لفساد نشر امر تبابل وقوله واسلمت
 راجع لهما تامل ومفهوم اسلمت بالنسبة للمجوسية انها اذا لم تسلم فيه تفصيل فان كان بالعاقرة
 بينهما ولا يقر عليها وان كان صبيبا اقرها بما دام صبيبا فاذا بالغ فرق بينهما (قوله وتصير أمة
 الخ) أي وتصير الامة الكتبية او المجوسية اذا اسلمت فقط أمة مسلمة الخ (قوله ولم يبعدها اسلامها
 من اسلامه) الاولى كما قال بن ولم يبعدها ما ذكر من عتقها واسلامها من اسلامه (قوله فلا بد ان
 يكون ناجز) أي غير مقيّد بما جاز اي بموته وليس المراد بكونه ناجزا كونه دفورا اسلامه بخلاف ما
 يوجهه كلام الشرح ولذا قال بن واحترز بالعق المأجور من التدبير والعق لاجل لبغائها فيهما على
 الرقبة وحيدة فلا يقر عليها بل يفرق بينهما ما قبل وقوله ولا يجري فيه اي في العتق التاويل قال ابن
 عاشر لا يبعد جوازها في العتق ايضا كما يقتضيه كلام المصنف فيعرض على السيد هل يعتق
 امته أم لا وذكره الشيخ ابن رجال ايضا (قوله كالتحرير) ادخلت الكاف ما دون التمهين
 (قوله وهل ان غفل عنها الخ) نص المدونة قال مالك وان اسلم مجوسي اودى تحت مجوسية عرض

عليها الاسلام قال ابنه وقعت الفرفة بينهما وان اسلمت بقيت زوجة ما لم يبعدهما بين اسلامهما ولم
يحدث في البعد حدا وارى الشهر واكثر من ذلك قليلا ليس بكثير اه ابو الحسن (قوله وقعت الفرفة
بينهما) ظاهر انها لا تؤخر ابن يونس روى ابو زيد عن ابن القاسم انه يعرض عليها الاسلام
اليومين والثلاثة ومثله في كتاب محمد وقوله ولم يحدث البعد الخ ابن يونس في بعض الروايات انه شهران
قال ابن الباد وذلك اى \llcorner من الشهرين بعد او مادونهما بسيرا اذا غفل عنها هذه المدة حتى اسلمت
بنفسها ولم توفى اما لو وقعت وقت اسلامه فتوقفت لتتعارف في امرها فلا يقر عليها وان اسلمت بعد ذلك
فيما دون الشهرين كما انه لا يقر عليها اذا عرض عليها الاسلام حين اسلامه فابته ولم تسلم اصلا وحملها
ابن ابي زمنين على ظاهرها من كونها غفل عنها ولم يغفل عنها بل عرض عليها الاسلام فتوقفت
لتنظر في امرها وابته فقال المعروف اذا وقعت الى شهر او بعده فاسلمت انما امرئ عياض فظاهر
كلامه انها توقف لتنظر في امرها دون الشهرين ولا يفرق بينهما بمجرد اباثم اخلاف ما تناوله القرويون
من ان محل كونها اذا اسلمت بعد شهر تكون زوجة اذا غفل عنها واما اذا عرض عليها الاسلام فثبت
او توقفت فانه يفرق بينهما ولا توقف لتنظر في امرها فعلى ما تناوله القرويون يكون قول ابن القاسم
يعرض عليها الاسلام اليومين والثلاثة اى اذا ثبت الاسلام حين اسلامه ثم يفرق بينهما ولا توقف
لتنظر في امرها وفاقا لما لك من ان محل كونها تكون زوجة اذا اسلمت بعد شهر اذا غفل عنها اه
كلام ابي الحسن فتأويل ابن ابي زمنين انها تكون زوجة اذا اسلمت بعد شهر ولو عرض عليها
الاسلام قبل ذلك وابته خلاف قول ابن القاسم انظرين (قوله فلم يتمكن من الاستمتاع بها) اى
والنفقة في مقابلة الاستمتاع (قوله او اسلمت ثم اسلم في عدتها) الضمير في اسلمت للزوج سواء
كانت كاتبة او مجوسية حرة او امه وهذه عكس ما قبلها لان ما قبلها تقدم اسلام الزوج على
اسلامها وهذه تقدم اسلامها على اسلام الزوج والحكم في هذه كما قال المصنف انه يقر عليها اذا اسلم
في عدتها والفرق بين هذه وما قبلها حيث جعل الاجل فيها كاسم الشهر وفي هذه اتمام العدة انه هنا
لما سبق اسلامها اعتبارها بالشرعى وهو العدة ولما لم يكن له عدة اجل اسلامه بالقرب عادة وحل على
كالشهر (قوله اى زمن استبراءها فسر العدة والاستبراء من مائه لان انكحتم فاسدة والعدة انما تكون
من النكاح الصحيح (قوله بعد اسلامها) واولى لو كان الطلاق قبل اسلامها (قوله والبناء بها) اى
وبعد البناء بها والابان بتجرد اسلامها ولولم يطلقها كما ياتي (قوله اذا عبرة بطلاق الكفر) اى
لان لزوم الملاقى فرع عن صحة النكاح وانكحتم فاسدة (قوله فان انقضت عدتها) هذاهموم
قول المصنف او اسلم في عدتها (قوله ولا نفقة لها على المختار والاحسن) اى مدة عدتها لان الكلام
في المدخول بها وشار بالاحسن لقول ابن ابي زمنين هو الصحيح وقال ابن راشد هو القياس لان المنع
جاء من قبلها باسلامها والنفقة في مقابلة الاستمتاع ووجه كون المنع حائما من قبلها ان الزوج يقول انا
على ديني لم انتقل عنه وهى فعلت ما لوجب الحمل لولم يبنى وبينها وقول الشارح فيما بين اسلامهما
نحوه في عبارة ابن الحجاج واعترضها ابن عبد السلام وابن عرفة بانها توهم ان القول بثبوت النفقة
مشروط باسلامه وليس كذلك ونص التوضيح واعلم ان القولين في النفقة موسودان سواء اسلم
الزوج او لم يسلم وليس كما يعطيه كلام المصنف من انها مقصوران على ما بين اسلامهما اه بن اذا
علمت ذلك فالاولى للشارح ان يقول ولا نفقة لها عليه مدة عدتها على المختار والاحسن (قوله بان
مكانها) اعلم ان قوله بانته كانها حكى ابن يونس الاتفاق عليه وتبعه ابن الحجاج وظاهره قرب
اسلامه من اسلامها وبعد وحكى ابن بشير واللغوى فيما اذا قرب اسلامه قولين هل هو احق بها والا

بناء على ان ما قارب الشيء يعطى حكمه ام لا قال في التوضيح وعلى هذا فلا اتفاق مع الطول اه فقول
 المصنف بان اي اتفاق فاذ لم يصح فيه الاتفاق فلا قل ان يكون هو المشهور وايضا هو الذي يظهر من
 نقل ابن عرفة اه بن (قوله وسقط بالفسخ قبله) أى قبل البناء (قوله ما تقدم) نائب فاعل
 براع) وما تقدم هو انه ان اسلم ثم اسلمت اقر عليها ان قرب كالشهروان اسلمت ثم اسلم اقر عليها حيث
 كان اسلامه قبل خروجها من العدة (قوله فلا عبرة بالترتيب في هذه الحالة) أى وانما يراعى حيث
 علمنا السلام كل منهما بانفرادكاته تقدم (قوله الا المحرم) هذا استثناء من قوله واقر عليها ان اسلم او
 اسلمت ثم اسلم في عدتها أو اسلامها واصلها ان محل كونه يقر على زوجته في هذه الاحوال ما لم يكن
 بينهما من النصف والرضاع ما يوجب التفريق في الاسلام كما اذا اسلم على عته وما شبهها فانه لا يقر
 عليها ويقرق بينهما لان الاسلام لا يقر على شيء من ذلك (قوله فلا يحصل الا بالوطء) فلا تحرم
 البنت الا بنكاح الام فاذا اسلم على امرأة اقر عليها ما لم يكن نكحها او بنتها وكذا اذا عقد على امرأة
 ثم اسلم فلا تحرم على ابيه ولا على ابنه (قوله كما يدل عليه قوله فيما يأتي واما وابنتها) كان عليه ان
 يزواج لان محل الدلالة قوله بعد وحرمتا عليه ان مسهما فتأمل (قوله قبل انقضاء العدة) أى والا
 نكاحا في العدة اسما فيه واحد هما قبل انقضائها حصل دخول او لا فلا يقران عليه لان الاقرار عليه
 يؤدي لسقي زرع غيرهما فكلامه يشمل اسلامهما واسلاما احدهما لكن ان وقع وطء بعد
 الاسلام في العدة تأبى التحريم هذا حاصل ما نقله ح عن ابن عرفة والحاصل ان العراق مطلقا واما
 تأبى التحريم فهو قيد بمحصل الوطء في العدة بعد الاسلام (قوله وقبل انقضاء الاجل وتماذا باليه)
 اى والحال انهما قالوا احدهما بعد الاسلام نقادى لذلك الاجل المدخول عليه فقط فلا رن على
 ذلك النكاح ويفسخ لان اقرارهما عليه فيه اجازة لنكاح المتعة في الاسلام (قوله فان قالوا
 مع انتم ادعى عليه ابد) اى والموضوع انهما اسما قبل انقضاء الاجل وقوله اقر عليه اى لانه
 لا يصير حينئذ نكاح متعة وان كان اصله كذلك وظاهره سواء قالوا ذلك قبل اسلامهما او بعد
 اسلامهما وهو مالم يخش وارضى بن مالا بن رجال من انهما اذا قالوا ذلك قبل الاسلام اقرؤا
 قالوا ذلك بعده فسخ النكاح لان الاسلام لما قارن الفساد تعين الفسخ بخلاف ما اذا قالوا ذلك قبل
 الاسلام قال بن ولا دليل للبح في كلام التوضيح فانظروا وان اسما بعد الاجل ولم يسقطاه قبل
 الاسلام فلا نكاح بينهما يقران عليه لانهما لما يقران على ما يمتدنان انه نكاح سواء كان فاسدا
 او لا بخلاف اسقاطهما له قبل اسلامهما فيعتبرولو بعد انقضاء الاجل (قوله ان اسما بعد انقضائها)
 اقر ابن عرفة سمع يحيى ابن القاسم لو اسما على نكاح عقدها في العدة لم يفرق بينهما بن رشديريد
 اذا اسما بعدهما ولو وطئ فيها اه بن (قوله ولو طلقها ثلاثا) شبه بل على خلاف المغيرة من اعتبار
 طلاقه فلا تخل له اذا السلم الا بعد زوج (قوله اى اخرجها من حوزة) واما اذا لم يخرجهما من
 حوزة واسلم فانه يقر عليها ولا حاجة لاعتدولو لفظ بالطلاق الا ثلاث حال الكفر (قوله بالطلاق)
 اى على المشهور بخلاف ما في سماع عيسى (قوله فيما لا يقر عليها) اى لاجل مانع من الموانع
 ككونها مجوسية وابت الاسلام او كانت امه ولم تسلم ولم تعتق او كانت من محارمه واتى الشارح
 بهذا الاصلاح المصنف لان ظاهره انه متى اسلم احدهما فسخ النكاح من غير طلاق ولا يقر
 عليها فيعارض ما مر (قوله بل هو) اى الارتداد نفسه يكون طلاقا (قوله واذا كانت) اى
 الزدة (قوله لارجسية) اى خلافا للخرزومي وغيره الخلاف عدم رجعتها ان تاب في العدة بل لا بد

من عقد جديد على الاول لا الثاني وقيل ان الردة فسخ بغير طلاق وهو قول ابن المباحسون وابن أبي
اويس وينبني عليه انه اذا تاب المرتد منها وجد الزوج عقدها تكون عنده على ثلاث تطليقات
وعلى الشهور تكون عنده على طلقتين وكذا على ما قال الخزومي (قوله فان وقع) اي الارتداد قبل
البناء فلها نصف الصداق أي على القول بأن الردة طلاق باش اورجعي واما على القول بأنها فسخ فلا
شيء لها (قوله والام ينفسخ) معاملة لها بتقيض قصدها وعلى هذا اقصرح والقليشاني قائلا قام
الاشياخ ذلك من المدونة وروى على ابن زياد عن مالك اذا اردت المرأة تريد بذلك فسخ النكاح
لا يكون ذلك طلاقا وثبني على عصمته ابن يونس وأخذ به بعض شيوخنا قال وهو كاشترائها زوجها
بقصد فسخ نكاحها واذا علمت هذا تعلم ان ماصدريه تت في شرح الرسالة من فسخ النكاح
ضعيف وقوله انه ظاهر المذهب لا يسلم فالتخلاف فيما اذا قصدت المرأة بردة فسخ النكاح واما اذا
قصدت الزوج ذلك اعتبر قصده اتفاقا لان العصمة بيده (قوله ولو ارتد الزوج) أي المسلم لدين
زوجته كما لو تزوج المسلم نصرانية أو يهودية ثم ارتد لدينها (قوله وترافعوا اليها) أي واما اذا لم
يترافعوا اليها فلا تعرض لهن (قوله بالفراق مجمل) بأن يقال ان الزنا بكيفارتهما وانك لا تقر بها
ولا يقال ان الزنا لكافة أو لا (قوله فتحل له بالاحمال الخ) فالطلاق في المعنى واحدة وقيل لا بد
من محال فهذا الفراق في المعنى طلاق ثلاث والحاصل ان القائلين بلزومهم الفراق مجمل لا يختلفوا
هل تحل بالاحمال أولا بد من محال (قوله ولا تعرض لهن) أي بل نظروهم ولا تنع دعواهم
(قوله تأويلات) أي اربع الاول لابن شبلون والثاني لابن أبي زيد والثالث للقاسبي والرابع
لابن الكاتب واستظهره عياض فيظهر رجائه واعلم ان محال هذا الخلاف اذا ترافعوا اليها
وقالوا انسا حكموا بيننا بحكم الاسلام أو بحكم الاسلام في أهل الاسلام وعلى أهل الاسلام فلا فرق
بين في وعلى أهل الصواب أو بحكم الاسلام على أهل الكفر في أهل الكفر وأما لو قالوا حكموا بيننا
بحكم أهل الاسلام في طلاق الكفر أو بما يجب على الكافر عندكم حكم بعدم لزوم الطلاق لانه
انما يصح طلاق المسلم ولو قالوا حكموا بيننا بحكم الطلاق الواقع بين المسلمين حكم بالطلاق الثلاث
ومنعهم من مراجعتها الا بعد زوج ولو قالوا حكموا بيننا بما يجب في ديننا أو بما في التوراة فأنسا
نظردهم ولا نتجكم بينهم لانا لا ندرى هل هو مما غير أم لا وعليه هل هو ممنوخ بالقرآن أم لا
اه شيخنا عدوى (قوله ومضى صداقهم الفاسد والأسقاط ان قبض ودخل) اشتملت هذه
المجملات على مسئلتين الاولى اذا تزوج الكافر كافرة بصداق فاسد عندنا تكبر ونحوه وهذه تنقسم الى
اربعة أقسام تارة تقبض الزوجة الصداق الفاسد ويدخل بهاز زوجها ثم يسلمان بعد ذلك فيقران
على نكاحهما لان الزوجة مكنت من نفسها وقبضت الصداق في وقت يجوز لها فيه قبضه في زعمها
وتارة لا تقبض الصداق المذكور ولا يدخل بهاز زوجها حتى أسلمها فالحكم فيه ان دفع الزوج لها
صداق المثل لزومها النكاح وان لم يدفع لها شيئا أصلا وقع الفراق بينها بطلقة ولا شيء عليه وان
دفع لها أقل من صداق المثل بلزمها النكاح الا ان ترضى به وتارة تقبض الصداق الفاسد ولا
يدخل بهاز زوجها حتى أسلمها فان دفع لها صداق المثل لزومها النكاح وان أبي وقع الفراق بينهما
بطلقة واحدة ولا شيء عليه وهذا قول ابن القاسم في المدونة وسيأتى في مقابله وتارة يدخل بها الزوج
ولا تقبض ذلك الصداق الفاسد حتى أسلمها فيقضى لها بصداق المثل للدخول المسئلة الثانية ما اذا
تزوج كافر بكافرة على اسقاط الصداق وهذه على قسمين الاول أن يدخل بها قبل اسلامهما
والحكم فيه انها يقران على نكاحهما ولا شيء لهما القسم الثاني اذا أسلما قبل الدخول بها فان

فرض لها صدق المثل لم النكاح وان فرض لها أقل لم يلزمها الا ان ترضى به ولا يلزمه ان يفرض
 صدق المثل لمن تزوج امرأة نكاح تعويض كباقي (قوله والا فلا كفؤ) ماضى
 فيما اذا لم يدخل وقبض من انه كالفويض هو قول ابن القاسم فيها وقال غيره فيها ان قبضه مضى
 ولا شيء لما غيره بنى أول بين ونقل في التوضيح عن ابن محرز ان قول الغير هو المشهور وانه خير من
 قول ابن القاسم وصرح النخعي بأنه المعروف من المذهب ومثله في أبي الحسن اه بن (قوله
 وهل محل مضى صدقهم الفاسد) اى اذا قبضته ودخل بها ثم أسلم (قوله لم مضى) اى لم يثبت
 النكاح بعد الاسلام لانهم انما دخلوا على الزنا لا على النكاح (قوله ولم مضى مطلقا) اى وقول
 المدونة وهم يستحلون ذلك وصف طردى لا على سبيل الشرط (قوله ورجعه بعضهم
 للصورتين) كلام ابن عبد السلام صريح في الرجوع لهما في المدونة وان نكح نصراني أو نصرانية
 بغيره او غيرهما بغير مهر وشرط ذلك وهم يستحلونه ثم أسلم بعد البناء ثبت النكاح ابن عبد
 السلام شرط في المدونة كونها ما يستحلان النكاح بذلك فرأى بعضهم ان ذلك مقصود ورأى
 بعضهم انه وصف طردى لم يذكره على سبيل الشرط اه قلت رد الشرط للنكاح بالخير والخير بغيره
 لشهرة قولهم اياه بل ظاهره رد النكاح بغيره اه بن (قوله واختار المسلم) أى سواء كان
 قبل اسلامه كتابيا أو مجوسيا وقوله المسلم أى البالغ العاقل وأما غيره فيختار له وليه فان لم يكن له
 وفي اختار له المحاكم سلطانا أو قاضيا وقوله واختار المسلم أربعاً أى ولو كان في حال اختياره
 من يضا أو محرما ولو كانت المختارة مائة وهو واحد أطول المحرة لان الاختيار كرجعة واذ تزوج
 الانسان امرأة بشرطه وطاها طارحياً كان له مراجعتها وان كان واحد أطول المحرة وقوله أربعاً
 أى وان متن وفائدة الارث وقوله واختار المسلم أربعاً أى وفارق الباقي والفرقة فسخ لا طلاق على
 المشهور (قوله ان أسلم مائة) اى وكن قبل الاسلام مجوسيات أو كتابيات وقوله او كن
 كتابيات اى وبقين على دينهن ولم يسلمن معه (قوله وان كن أو أحر) اى في العقد خلافاً لابي
 حنيفة القائل بتعين الاوائل دون الاواخر (قوله من كل محرمى المجمع) أى غير الام وابنتها
 لذكر المصنف لهما بعد وذلك كمرأة وعمتها وخالتها وابنت اخيها وابنت اختها (قوله كانا) اى
 محرمتى المجمع اى كان جمعهما في عقد أو عقدتين وظاهره ولو علمت الاولى وماتت من انهما
 بعد عقدين وعلمت الاولى فانها تنعش فهو في النكاح الصحيح لافى الفاسد كما هنا اه عدوى (قوله
 لم يعمهما) اى في حال كثره وانما سبقه دعليمهما فيه عقد واحد أو عقدين واسلمت معه وكانتا
 كتابيتين واسلم عليهما (قوله والا محرمات الام) اى والاولى كان له ان يحرمت الام لان
 العقد على البنات يحرم الامهات وقوله مطلقا اى سواء مس البنت ام لا (قوله وحرمت الاخرى ابداً)
 فان كانت الممسوسة البنت تعين بقاؤها وحرمت عليه الام اتفاقاً وان كانت الممسوسة الام تعين
 بقاؤها وحرمت البنت على مذهب المدونة ومقابله يقول لا يتعين بقاء الام ومساها كلام
 ولان يتزوج البنت اه تقرير عدوى (قوله اى من أسلم على ام وابنتها) المحق كما كتب العلامة
 السيد البليدى واختاره عليه كلام ابن آخر انه لا مفهوم للام وابنتها وان كان الفراق قبل البناء
 فالنهي لذكر اهية التزويج فقط لوجود العقد في الجملة وان كان عقد الكفر لا ينشر المحرمة
 وان كان الفراق بعد البناء فالنهي للتحريم (قوله قبل البناء) اى بواحدة منهما (قوله
 فلا تحريم) اى لان الوطء شبهة وهو ينشر المحرمة (قوله واختار مطلقا) به المصنف هذا على
 انه لا يشترط في الاختيار ان يكون بصريح اللفظ كما اخترت فلانة بل يكون بغيره مما يدل عليه من

قول او فعل كاذ كره المصنف (قوله اي بعد مختاراً بسبب طلاق) فاذا طلق بعد اسلامه احدى الزوجات فانه بعد بطلان مختارها فليس له ان يختار اربعاً غيرها اي وانما كونه يمكن منها ولا فهو شيء آخر فان كان الطلاق قبل المدخول كان بائناً لاركان النكاح وان كان فاسداً بحسب الاصل لكن صححه الاسلام وان كان بعده عمل بقبضه من كونه رجعيًا وغيره من بالغ النهاية وغيره (قوله او ابلا) وهل هو اختيار مطلقاً وهو ظاهر كلام المصنف ورجحه ابن عرفة او انما هو اختياران وقت كونه لا طوك الا بعد خمسة اشهر او قيد يجعل كلاً طوك الا في بلد كذا ولا فلا بعد اختياره لانه يكون في الاجنبية والظاهر ان اللعان من ارجل فقط بعد اختيارها ومن المرأة لا بعد اختيارها وامالعا نهما معا فيكون فسخاً للنكاح فلا يكون اختياراً (قوله او وطئ) هذا مستفاد مما قبله بالاولى لانه اذا كان ما قطع العصمة او يوجب خللاً فيها يحصل به الاختيار فأولى الوطئ المترتب اعتباراً على وجودها (قوله واختارها) أي سواء نوى بذلك الوطئ الاختيار أم لا لانه ان نوى به الاختيار فظاهر واذا لم ينو له لوم نصره فحجاب الاختيار تعين صرفه لحساب الزنا والنبي يقول ادروا المحرمات والشبهات كذا قرر عيني (قوله والفرق بين الطلاق والفسخ) أي حيث جعلوا الطلاق اختياراً والفسخ فراقاً تعين به ولا تحلل له الا بعقد جديد (قوله اي غير المفسوح نكاحها) اشار الى ان آل عوض عن المضاف اليه (قوله ان فسخ) هو فعل ماضٍ بمعنى لفاعل (قوله واختار الغير ان ظهرا لم) اي واختار غير الاخوات ان ظهرا لم وحاصله انه اذا اختار اربعاً مثلاً وفارق الباقي فظهر ان اللاتي اختارهن اخوات فله ان يختار اربعاً من اللاتي فارقتهن ويختار من اللاتي فارقتهن ثلاثةً واحداً من ظهرهن فله ان يختار اخوات (قوله فلو قال وواحدة من ظهرهن كاخوات لكن اس) اجيب بأمرين الاول ان المراد ان ظهرهن اخوات ان اسلم الثمانى ان اختيار الواحدة من ظهرهن اخوات هي قوله واحدة اختين مطلقاً اه عدى (قوله لم يتزوجن) حاصله انه اذا اختار اربعاً فبمجرد اختياره للاربعة حل الباقي للارواح فاذا قدر الله انه حصل العقد على الباقي من رجل آخر فتبين ان المختارات اخوات فله ان يختار من حصل العقد عليهما وترجع له ولا يفتقر الاوطاء او تلذذ الثمانى ما لم يكن حين وطئه او تلذذه عالماً بان مختاراته من اسلم اخوات فلا تقوت بذلك ثم اذا لم يدحل الثمانى وقتئذ انما ترجع للاول يفسخ نكاح الثمانى بطلاق لانه مختلف فيه لان بعضهم يقول بالقوات بمجرد العقد كما بانى كما ان هناك من يقول انها لا تقوت على الاول بدخول الثمانى (قوله اي وتيلذذ الخ) ما ذكره من انه لا بد في القوات من التلذذ تبع فيه تت قائلاً صرح ابن فرحون بتشهيره واسترضه طفي بان الصواب ابقاء المصنف على ظاهره وصرح اللخني وابن شاس وابن المحاسب وابن عرفة فظاهر كلامهم اوصريه ان مجرد التزوج فوت اذ لو كان يعبر التلذذ معه ما غفلوه ولا تقوم الحجة على الموافقة بتشهير ابن فرحون اه بن والحاصل ان المسئلة ذات اقوال ثلاثة قيل انها تقوت على الاول بمجرد التزوج اي العقد وقيل لا تقوت الا بالمدخول او التلذذ وقيل انها لا تقوت على الاول أصلاً ولا بدخول الثمانى ثم ان ابن المحاسب بعد اذ ذكر هذا الخلاف قال قال اللخني فان فارقها بطلاق وبانت فلا كلام في فواتها بالعقد وذلك لان الطلاق وان عد اختياراً لازم فكله اختارها ووطئها ثم تزوجت (قوله بما ذكر) أي بان من فارقها له اختيارها (قوله وباقي الاربعة) أي ويختار باقي الاربعة (قوله ولا شيء لغيرهن ان لم يدخل به) حاصله ان المسلم اذا اختار اربعاً وفارق الباقي فلا شيء لغير المختارات حيث لم يدخل بذلك الغير

لان القرعة هنا فسخ بلاطلاق والفسخ قبل البناء لا شيء فيه (قوله فان دخل) أي بغير المختارات
 وقوله فلها أي فلم يدخل بها صداقها وهذه مفهوم الشرط فان اختار واحدة وفارق الباقي
 قبل البناء كان للباقي من العشرة صدق ونصف يقسم بينهما وان اختار اثنتين كان للباقي
 صدق وان اختار ثلاثا كان للباقي نصف صدق (قوله فان لم يختار شيئا أصلا) هذه مفهوم
 المصنف لان قوله ولا شيء لغيره يقتضي انه اختار ربعه من (قوله اذ في عصمته شرعا ربع) أي
 اربع نسوة اختار فراقهن قبل البناء فلمن صدقان وهن غير معينات فيقسم المصنف
 على العشرة لكل واحدة خمس صداقها (قوله كاختياره واحدة الخ) حاصله انه اذا تزوج اربع
 رضيعات في عقد او عقدت كحاصيها ثم ارضعتن امرأة فانه يختار منهن واحدة ويقارن الباقي
 ولا شيء لم يفارقها لانه فسخ قبل الدخول والزوج مغلوب عليه وما هذا شأنه لا شيء فيه والفسخ
 هنا بغير طلاق عند ابن القاسم وقال غيره انه بطلاق فلو مات قبل ان يختار واحدة كان لمن صدق
 واحد بقسمته ارباعا لار واحدة منهن زوجة ولا كلام الا انها غير معينة فلو طلق قبل
 الدخول وقبل ان يختار واحدة لزمه نصف صدق يقسمه ارباعا وكلام المؤلف فيما اذا كانت
 المربعة من لا يحرم رضاعها على الزوج والالم يختار منهن واحدة كلوا رضعتهن امه او اخته ولا شيء
 لواحدة من الصدق اذ لا يصح ان تكون واحدة من زوجة (قوله وبه عقد عليهن
 ارضعتن امرأة) أي فان ارضعتن قبل العقد فان عقد عليهن عقد واحد اذ فسخ الجميع كالم
 وان جمعهن في عقد ففسخ ما عدا نكاح الاولى (قوله اربع صدقات) أي لانه ليس في عصمته
 شرعا الا اربع غير معينات (قوله مات ولم يختار) الظاهر في مفهومه انه اذا اختار اثنتين ثم
 مات انه لا شيء للثمان لان اختيار اثنتين يدل على مفارقة الثمان لقول التوضيح بمجرد اختياره
 تبين البواقي وكذا في كلام ابن عرفة قاله الشيخ ابن رجال اه بن (قوله فاذا كن عشرة) أي
 فاذا كان من اسلم عليهن ومات ولم يختار منهن عشرة (قوله فلكل واحدة) خمسة اصدقاتها بعد اسقط
 ما قال كلام المصنف ظاهرا اذا كانت الصدقات متحدة واذا كانت مختلفة فالمرأى هل التكمير
 او القليل او القرعة وحاصل الجواب انه لا يرعى شيء من ذلك وانما عليه اذا كان النساء شر الكمل
 واحدة خمسة اصدقاتها ومجموع ذلك اربعة اصدقة (قوله ثلثا صداقها) أي بنسبة اربع صدقات
 الى الستة واذا كان ثمانية كان لكل واحدة نصف صداقها بنسبة الاربعة للثمانية واذا كان تسعة
 كان لكل واحدة اربعة اضعاف صداقها بنسبة الاربعة للتسعة واذا كان اربعة كان لكل واحدة
 صداقها كاملا (قوله وهذا) أي كون كل واحدة لها خمسة اصدقاتها او ثلثا صداقها الالم يكن الخ
 (قوله والا فلم يدخل الخ) أي والا بان دخل أي قبل اسلامه واما ان كان الدخول بعد اسلامه
 فلم يدخل بها الصداق كاملا ولا غيرها من صداقها بنسبة قيمة باقى الاصدقة الاربعة على عدد
 من لم يدخل بها فاذا دخل واحدة بعد اسلامه وهن عشرة ومات ولم يختار شيئا بعد الدخول بها
 فلم يدخل بها الصداق ولكل واحدة من لم يدخل بها ثلثا صداقها اذا انحارج بقسمة ثلاثة على
 تسعة ثلث واذا دخل باثنتين كان لكل واحدة منهما صداقها والباقي ربع صداقها اذ هو انحارج
 بقسمة اثنين على ثمانية وهكذا العمل ان دخل بثلاثة واما ان دخل بأربع فلا شيء لمن لم يدخل بها
 لان دخوله بعد الاسلام اختيارا وقد اختار اربعا بدخوله بهن والحاصل ان الدخول بعد الاسلام
 اختيار فاذا دخل بأربع كان اختيارا لمن فلا صداق لغيره وان دخل بأقل من اربع كانت
 المدخول بها مختارة فلها صداق كامل ولغيرها من صداقها بنسبة قيمة باقى الاصدقة الاربعة

على عدد من لم يدخل بها وما الدخول قبل الاسلام فليس اختيارا فاذا زال اربعة شائعة في العشرة مثلا
فليسكل واحدة من الاربعة الاصلية بنسبة قسمتها على عددهم ويكمل للدخول بها صدقها فقط
(قوله) وغيرها اجسادا (قوله) اي اذامات عن عشر ولم يختر فكل من دخل بها لها صدق كامل ولو
دخل باربع ومن لم يدخل بها لها اجسادا (قوله) او ثلثا اي اذامات عن ست ولم يختر فكل
من دخل بها لها صدق كامل ولو دخل باربع وكل من لم يدخل بها لها ثلثا صدقها واذا مات
عن تسع فكل من دخل بها لها صدق كامل ومن لم يدخل بها لها اربعة اقسام صدقها (قوله) ولا
ارث ان تخاف الخ) يعني انه لو سلم عن عشر كتابات فاسلم منهن ست وتختلف عن الاسلام اربع
ثم مات قبل ان يختار منهن فانه لا ارث لجميعهن اما الكتابات فلان الكافر لا يرث المسلم واما المسلمات
فلا احتمال أن يختار الكتابات وهن غاية ما يختار وقوع الشك في سبب الارث ولا ارث مع الشك
(قوله) وقد طاق احدهما) أي قبل البناء وذلك بأن قال لاحدهما أنت طالق ومات قبل البناء
ولم تعلم المطلقة من غيرها أو طلقتها بعد البناء طلاقا بائنا أو رجعا وانقضت العدة قبل موته ثم مات ولم
تعلم المطلقة من غيرها فقول الشارح أو بائنا أي أو كان الطلاق بعد البناء وكان بائنا أو رجعا وانقضت
العدة والمحال انه لم تعلم المطلقة من غيرها (قوله) وانقضت العدة) اما اذا كان رجعا ومات قبل
انقضاء العدة فلا التباس والارث كله للمسئلة لانه على احتمال ان تكون المطلقة هي الكاتبة
فالمرث كله للمسئلة وعلى احتمال كون المطلقة هي المسئلة والعدة لم تنقض فلها الميراث أيضا (قوله)
لان طالق الخ) هذا عطف على قوله ان تخلف فهذه المسئلة مخترجة من عدم الارث فالارث فيها
نابت لعدم الشك في سببه وانما الشك في تعيين مستحقة وصورة المسئلة انه طلق احدى زوجتيه
المستتين طلاقا قاصرا عن الغاية وجهلت المطلقة بأن قال احدا كما طالق وادعى انه قصد واحدة
بعينها ولم يعينها بالبدنية والمحال انه دخل باحداهما وعلمت ثم مات المطلق قبل ان تنقضي عدة الطلاق
وقد علمت ان هذا الطلاق رجعي بالنسبة للدخول بها وبائش بالنسبة لغيرها فلم يدخل بها الصدق
الى آخر ما قال المصنف (قوله) ان طالق بائنا) الاول ان يقول وتقول انالم أطلق اصلا وانت قد
طلقت طلاقا بائنا (قوله) وثلاثة ارباع الميراث لغيرها ربع الخ) ما درج عليه المصنف تبعا
لان المحاجب نحوه في كتاب الايمان والطلاق من المدونة وقال في التوضيح انه المشهور ودرج
في آخر الشهادات على خلاف هذا وانه يقسم على الدعوى كالقول وصرحوا بعينهم فيه ايضا
قاله طي وعليه فلم يدخل بها ثلثا الميراث ولغيرها ثلثه لان الاولى تدعى ان لها كل الميراث
والثانية تدعى ان لها نصفه فاذا ضم النصف لاكل ونسبت النصف للمجموع كان ثلثا واذا نسبت
الكل للمجموع ن ثلثين وكذا يقال في قوله ولها ثلثا ارباع الصداق انه مبني على القول بأن
القسم على التنازع واما على القول بأنه على الدعوى فلغير المدخول بها من الصداق ثلثاه وللورثة
ثلثه (قوله) فاصداق على ما ذكر المصنف) اي من ان للدخول بها الصداق كاملا للدخول من غير
منازعة وغير المدخول بها تدعى انها غير مطلقة فلها الصداق كاملا بالموت والوارث يقول انت المطلقة
فلك نصفه فقط فالنصف سلم اليها والنصف الثاني فيه النزاع فيقسم بينهما وبين الوارث (قوله)
والميراث بينهما نصفين) اي لان كل واحدة تدعى انها غير المطلقة وانها تأخذ الميراث بنصفه
وحينئذ فيقسم بينهما (قوله) وكذا لو كان بائنا) اي وجهلت المطلقة ودخل باحداهما وعلمت (قوله)
وان لم يدخل باحدة فليسكل واحدة ثلاثة ارباع الصداق) اي لان كل واحدة تدعى انها غير
المطلقة فتستحق الصداق كاملا بالموت والوارث يدعى انها المطلقة فلا تستحق الا نصفه فالنصف

مسلم لها والتمسازع في النصف الثاني فيقسم وقوله والميراث بينهما أي لا تقدم في المسئلة السابقة
 (نفيه) تكلم المصنف والشارح على ما إذا جهلت المطلقة وعلم المدخول بها وأما لو علمت المطلقة
 وجهل المدخول بها فقلت لم تعاق الصدق كاملا والمطلقة ثلاثة أرباع الصدق للزاع في النصف
 الثاني لا احتمال عدم دخوله أو ان جهل كل من المطلقة والمدخول بها فكل واحدة سبعة أثمان
 صداقه لانهما يقولان المطلقة من دخلت فيكمل للثانية فلنسا صدقان ويقول الوارث لهما
 صدق ونصف والمطلقة لم تدخل تنزعهما في نصف يتقسم فلها مصادق وثلاثة أرباع يتنازعا
 فيهما فيقسمان ذلك بينهما والميراث بينهما مناصفة في المسئلة الثانية وثلاثة أرباعه للي لم تطلق
 في المسئلة الاولى تأمل (قوله وما أتى به) وهو المشار به بقول الشارح ويلحق بالمريض الخ
 (قوله وهل يمنع من النكاح مرض احدهما الخوف) أي سواء كان المريض مشرفا لم لا وقوله
 مرض احدهما أي وأما لو كانا مريضين فإنه يتفق على المنع ثمان كلام القولين في مرض
 احدهما قد شهر فالاول شهره الخفي والثاني شهره ابن شاس لكن الاول منه ما هو راجح للنهي
 عن ادخال وارث وانما يمنع المريض من وطء زوجته مع ان فيه ادخال وارث وقد نهى عنه لان
 في النكاح ادخال وارث محقق وليس ينشأ عن كل وطء حمل (قوله واحتياجه المريض) او ممانعة
 خلوتها بالجمع (قوله لاحتمال موته) أي الوارث الاذن وقوله قبل موته أي الذي هو ذلك
 المريض ويكون الوارث لذلك المريض غير الاذن فلنا احتمال ذلك كان اذن اوارث له بمنزلة عدم
 وقوله لاحتمال الخ على لقوله وان اذن الوارث (قوله فان احتاج) أي للنكاح الى من يقوم به
 ويخدمه في مرضه (قوله وان لم يأذن له الوارث) أي بأن منعه او سكوت (قوله ولا يعقد عليهما)
 أي بعد السنة من خالعهما وقوله اذا كان خالعهما صحيحا الخ هذه الصورة مستثناة من منيع
 نكاح المريض وقوله فان دخلت في السابع امتنع أي لانها ماصار مريضين (قوله وللمريض)
 أي التي فسخ نكاحها بعد الدخول المسمى لقول المصنف فيما يأتي وتقر بوطء وان حرم (قوله موته)
 أي قبل الفسخ والبناء او موتها قبله ولا ميراث ان بقي حيا بعد موت صاحبه (قوله لانه من المختلف
 فيه وفسد لعقده الخ) أي ومن المعلوم ان ما كان كذلك يلزم فيه المسمى بموت احدهما قبل
 فسخه كالنكاح الصحيح (قوله وعلى المريض الخ) الفرق بين مرضها ومرضه حيث قلتم في الاول
 يلزم المسمى من راس المال بموت احدهما وقلتم في الثاني يلزم الاقل من الاثنين في الثلث ان
 الزوج في الاولى صحيح فمترعه معتبر بخلاف الثاني فلذا كان في الثلث وهل تقدم بينة الصحة على
 بينة المرض او العكس او تقدم الاعدل منه ما اقول ثلاثة ذكرها في المعيار (قوله أي المتزوج
 في مرضه الخ) أي بخلاف ما اذا غضب المريض امرأة فلها المصادق من راس ماله لانها لم تدخل معه
 على المعايضة الاختيارية كالزوجة ذكره (قوله اذا مات قبل فسخه) أي سواء دخل او لم يدخل
 واما اذا فسح قبل موته وقبل الدخول فلا شيء فيه وأما ان فسح بعد الدخول ثم مات او صح كان لها
 المسمى تأخذه من ثلثه مبدآن مات ومن راس ماله ان صح (قوله ويجعل بالفسخ) أي وجوب بناء
 على القول بفساده مطلقا وان لم يتجح لان احتياجه فلا فسح بحال خلافا لمن قال بعدم تجيله للصحة
 (قوله ومنع نكاحه الخ) أي لان في نكاح المريض لهما ادخال وارث على تقدير اسلام النصرانية
 وعقوبة الامة (قوله على الصحيح) هو قول ابن محرز وصححه بعض البغداديين وعليه فيكون لهما
 الاقل من الثلث ومن المسمى وون مصادق المثل ان كان هناك مسمى والا فالاقل من مصادق المثل
 والثلث وهذا كله اذا مات قبل الفسخ ولا ارث لهما ان مات من مرضه المتزوج فيه بعد اسلامها او

عقبتها واما ان فسخ قبل الموت والبناء فلا شيء لها سواء سمي لها او لم يسم لها فبعضها (قوله والمختار خلافه) اي والذي اختاره للغمي القول بجواز ذلك وهو ضعيف (قوله فلها المسمى) ان كان والا فصدق المثل اي تأخذ ذلك من راس المال

*) (وصلى على خيار احد الزحين) هـ

(قوله ولو كان هو معيبا ايضا فله القيام بحقه) كان عيبه من جنس عيب صاحبه او من غير جنسه كما صرح به الزجاجة ونقله ح وهو ظاهر اطلاق ابن عرفة ايضا وللغمي تفصيل ونصه وان اطلع كل واحد من الزوجين على عيب في صاحبه بخلاف لعيبه بان تبين ان به جنونا وبها جذام او برص او داء فرج كان اكمل واحده منهما القيام واما ان كانا من جنس واحد جذام او برص او جنون صرح لم يذهب فان له القيام دونها لانه بذل صداق السالمه فوجد هاهنا يكون صداقها اقل من ذلك انظر بن قال شيخنا والاول اظهر لان المدرك الضرر واجتماع المرض على المرض يؤثر زيادة (قوله ان لم يسق العلم) اي ان لم يكن العلم من السليم بالعيب سابقا على العقد ولم يرض بالعيب من علم به بعد العقد ولم يلد فان علم السليم بعيب المعيب قبل العقد فلا خيار له بعد ذلك لان عقده مع العلم بالعيب دليل على رضاه وكذلك اذا رضى به بعد الاطلاع عليه فلا خيار له بعد ذلك وكذلك اذا تأذ بعد العلم به فلا خيار له بعد ذلك لان التأذ بعد العلم به دليل على رضاه ففي الحقيقة المدار في سقوط الخيار على الرضا وما ذكره من العلم والتأذ في ثل عليه (قوله واو بمعنى الواو) اي واو في الحملين بمعنى الواو وقد يقال لا داعي لذلك بل هي لاحد الدائر لوقوعها بعد النفي ونفي الاحد الدائر لا يتحقق الا بانتفاء الجميع (قوله الامراء المعترض الخ) اشار الشارح بهذا الى ان في مفهوم الشرط الاول تفصيلا وقوله فيهما اي في الصورتين (قوله صريحا) اي بان كان الرضا بالقول كرضيت وقوله او التزاما اي مثل تمكين السليم من نفسه (قوله وحلف على نفيه) يعني انه اذا اراد احدا من زوجين ان يرد صاحبه بالعيب الذي به فقال للمعيب للسليم انت علمت بالعيب قبل العقد ودخلت عليه او علمت به بعد العقد ورضيت به او تأذت والحال انه لا يثبت لذلك المدعى وهو المعيب تشبه له بما ادعاه وانكر السليم ذلك واراد المعيب ان يخاصمه على نفي ما ادعاه عليه من العلم والرضا والتأذ فانه يلزمه ان يحلف ويحمل كلام المصنف اذا لم يكن العيب ظاهرا وتدعى علمه به بعد البناء او يطل الامر كشهر والا فلا يحلف السليم والقول قول المعيب انه رضى بعينه ابن عرفة عن بعض المؤنفين ان قالت علم عبي حين البناء وكذبها وكان ذلك بعد البناء بشهر ونحوه صدقت مع عيبتها الا ان يكون العيب خفيا كبرص يبطن جسدها ونحوه فيصدق بعينه انظر ح والمواق اه بن وقوله وحلف على نفيه اي وثبت له الخيار فان نكل حلف المعيب وسقط الخيار هذا اذا كانت دعوى المعيب على السليم دعوى تحقيق امان كانت دعوى اتهام فان المعيب لا يحلف ويسقط عنه الخيار بمجرد نكول السليم لان دعوى الاتهام لا ترد فيها اليمين فان كانت دعوى تحقيق ونكل المعيب بعد نكول السليم فالظاهر بزيادته على القاعدة الاتية وهي ان النكول بالنكول تصديق للنكول الاول فيبيح الخيار للسليم (قوله على احد قولين في اليسر الخ) هذا كله في برص قديم قبل العقد واما المحادث بعده فلا رد باليسر اتفاقا وفي الكثير خلاف وهذا فيما حدث بالرجل واما في المرأة خصية نزلت به كافي البدن القرائي (قوله بكسر العين الخ) فيه ان الملائم لعطفه على ما قبله انه يفتح العين مصدره ويطاها ما على ضبط الشارح فهو اسم لذي العيب فلا يناسب عطفه على العيب (قوله وهي التفوض الخ) هذا الغائب يناسب ما ضبطناه لا ما ضبط به الشارح (قوله او شافيه)

اى فى حدوثه بعد العقد وقدمه عنه فاذا حدثت عند تزوجهما من غير سبق تزوج فانها تحمل على انها
 غير حادثة بل كامنه فيها (قوله ومثله البول) اى مثل الغائط عند الجماع البول عنده (قوله ولا
 بالبول) وكذا لا رد بكثرة القيام بالبول بالاولى الا لشرط (قوله بين) واما لو كان مشكوكا فى كونه
 جذاما فلا رد به اتفاقا (قوله ولو قل او حدث بعد العقد) اى هذا اذا كان كثيرا بل ولو كان قليلا
 هذا اذا كان قدما بل ولو حدث بعد العقد بخلاف البرص فانه ان كان قبل العقد واطلع عليه بعده
 فلا فرق بين كونه قليلا او كثيرا وان كان بعده فلا بد من كونه كثيرا كما يأتى للمصنف وتقدم ايضا
 قريبا (قوله لا جذام الاب) اى بخلاف من اشترى رقيقا فوجد بأحد اصوله جذاما فعيب
 برده لان البيع مبنى على المشاحة بخلاف النكاح فانه مبنى على المكارمة (قوله والا فلا رد به)
 اى ولا يضرب فى عدم النسل كالعتق (قوله والمراد به صغرا الذكر) مثل الصغرى كونه موجبا
 للرد للنكاح المانع من الابلاح واما الطول فيلوى شئ على ما لا يستطاع ايلاجه من اصله ولا يرد
 الزوج بوجوه خفى متفق المذكور به كفى البدر القرافى وح ونظر شيخنا السيد الملبدى فى وجود
 الزوجة خفى متفق الاثوة (قوله من لحم غالب) اى وقد يدىكون من عظم فلا يمكن علاجها
 (قوله ادره الرجل) الادرة اسم لتفخ الخصى كما فى الصحاح ان قات ان القرن وما بعده امور انما
 تدرك بالوطء وهو يدل على الرضا فيتنفى الخيار قلت الوطء الدال على الرضا والمحصل بعد العلم
 بموجب الخيار لا المحاصل قبله اوبه (قوله قبل العقد حال من قوله برص الخ) اى الخيار ثابت ببرص
 وما عطف عليه حاله كونها كائنة قبل تمام العقد فلا يحتاج لقول الشارح قبل العقد اوفيه
 (قوله واما المحادثة بعده الخ) حاصله ان العيوب المشتركة ان كانت قبل العقد كان
 لكل من الزوجين رد صاحبها به وان وجدت بعد العقد كان للزوجة ان ترد به الزوج دون الزوج
 فليس له ان يرد الزوجة لانه قادر على مفارقةها بالطلاق ان تضرر لان الطلاق بيده بخلاف المرأة
 فلذا ثبت لها الخيار (قوله ولها فقط الرد بالجذام الخ) حاصل فقه المسئلة على ما يؤخذ من كلام
 المصنف هنا وفيما مر ان الجذام متى كان محققا ثبت للمرأة الرد به ولو يسيرا كان قبل العقد او حدث
 بعده واما الرجل فله الرد به ان كان قبل العقد قل او كثر ولا رد له به ان كان حادنا بعد العقد مطلقا
 واما البرص فان كان قبل العقد رد به ان كان كثيرا فمهما او يسيرا فى المرأة اتفاقا وفى اليسير فى الرجل
 قولان واما الحادث بعد العقد فلا رد به لواحد ان كان يسيرا اتفاقا وان كان كثيرا فترده المرأة الرجل
 على المذهب وليس للرجل رد هابه لانه قادر على فراقها بالطلاق ان تضرر لان العصمة بيده بخلاف
 المرأة فلذا ثبت لها الخيار (قوله اى بعد العقد) اى سواء كان قبل الدخول او بعده كما قاله
 ابو القاسم الجزيرى فى وثائقه فالحادث عنده بعد البناء كالحادث قبله بعد العقد فى التفضيل
 المذكور وهو ان الجذام اذا كان محققا برده قل او كثر والبرص برده بشرط ان يكون فاحشا
 لا يسيرا وهذه طريقة وهنالك طريقة اخرى للتعطى وحاصلها انه لا رد بالجذام الحادث بعد البناء
 الا اذا فاحش كالبرص فليس الحادث بعد البناء عنده كالحادث بعد العقد وقبل البناء وطريقة
 الجزيرى هي ظاهر المدونة والمصنف (قوله بعد التأجيل سنة) متعلق بقوله ولها الرد بالخوف
 الرد لها بالجذام والبرص الحادثين بعد العقد لا ينافى كونه بعد سنة كما يأتى للمصنف فى قوله
 واجل فى برص وجذام رجى برؤه هامة (قوله وكذا يقال فى الجنون) اى ان لها فقط الرد به اذا
 حدث بعد العقد وانه بوجوه سنة قبل الرد اذا رجى برؤه (قوله فلها الرد بها) اى دون الزوج
 فليس له ان يرد هابها (قوله لا بكاعتراض) اى لا رد لها بكاعتراض وقوله الا ان يتسبب فيه اى

في الاعتراض الحادث بعد الوطء فان نسب فيه كان لها الردية (قوله) كالحادث قبل الوطء) اي
 فلهما الخيار بعد ان يؤجل الحرسة والعبد نصفها كما يأتي (قوله) وادخلت الكاف الخصاص والجب
 اي الحادث ذلك بعد الوطء وقوله والكبراي وكبر الشخص المانع له من الوطء بأن زالت منه
 الشبوبة فلا خيار له في الجمع (قوله) وثبت الخيار بجنونها) اي لكل منهما (قوله)
 بصريح) اي من الجن وقوله أو وسواس وهو ما كان من غلبة السوداء (قوله) وان مرة) اي هذا
 اذا استغرق كل الاوقات أو غالبها بل وان حصل في كل شهر مرة وبقي فيما سواها وظاهره انه اذا
 كان يأتي بعد كل شهرين فلا ردية وليس كذلك والظاهر ان هذا كناية عن القلة ثم محل الرد بما ذكر
 من الجنون الذي يحصل في الشهر مرة اذا كان يحصل فيه اضرار من ضرب او فساد شيء أما الذي يطرح
 بالارض وبقي من غير اضرار فلا ردية (قوله) قبل الدخول وبعده) جعله الشارح مع تعلقا بمحذوف
 اي ثبت الخيار قبل الدخول وبعده بجنونها القديم وهو ما كان قبل العقد ودعى هذا
 فالمصنف ساكت عن الحادث بعد العقد كان حدوثه قبل الدخول أو بعده وحاصل ما في المسئلة
 ان الجنون اذا كان قديما وهو السابق على العقد فلا بكل من الزوجين ان يرد به صاحبه انفاقا قبل
 الدخول وبعده وان حدث بعد العقد ففيه طرق أربعة قيل يرد به مطلقا كان بالرجل أو بالمرأة
 حدث بعد البناء أو قبله فحدوثه بالمرأة بعد العقد كحدوثه بالرجل ويصح تقرير المصنف به على
 جعل قوله قبل الدخول وبعده مدخولا لا غيبا وضمير بعده للدخول وقيل لا يرد به مطلقا وقيل
 ترد به الزوجة الزوج لا العكس وقيل ان حدث قبل البناء لها الردية وان حدث بعد البناء فلا ردها
 الاولى لابي الحسن ونسبه للردية والثانية لاشبه والثالثة قول ابن القاسم وروايته والرابعة
 للمتبطي والمعتقد قول ابن القاسم ومحل الخلاف في جنون من تأمن زوجه اذاه والا فلا خيار
 انفاقا حدث قبل البناء أو بعده كما في ابن نمازي (قوله) ردية مطلقا) اي سوء كان قائما
 بالمرأة أو بالرجل (قوله) فانه يوجب الخيار للمرأة) هذا على ما نقله الواقي عن اللخمي والمتبطي
 (قوله) وكذا ان حدث بعد البناء الخ) اي فان لها ان ترد به كالحادث قبل البناء وهذا اشارة
 لما قاله ابن القاسم (قوله) ولذا جعل بعضهم الخ) اي لاجل قياس الجنون على الجذام (قوله)
 متعلقا بمحذوف لاجل ان يكون المصنف ذكر المحكم القديم قبل العقد والحادث بعده قبل الدخول
 وبعده وما شاع على قول ابن القاسم وحاصل مذهبه ان العيوب المشتركة ما حصل منها قبل
 العقد فلا بكل من الزوجين رد صاحبه به وما حدث منها بعد العقد فلا لزوجة الردية دون الزوج سواء
 حدث قبل البناء أو بعده (قوله) الخ) اي أو بعده (قوله) على المعتقد) اي كما يفيد كلام
 ابن عرفة وابن عات (قوله) كالمنصف) اي على نسخة النسخة لاعلى النسخة التي عبر فيها بضمير
 المفرد المؤنث الراجع للعيوب الثلاثة (قوله) سنة) اختار ابن رشد ان لزوجة الجنون النسخة
 في الاجل ان كانت مدخولا بها ~~ك~~ زوجة الجذام والابصر مطلقا (قوله) للحر) اي كان
 ذكرا او انثى فالمراد الشخص الحر (قوله) ونصفها للعبد والامة) اي العتقين وجعل نصفها للعبد
 أمر تعدي وان كان النظر لروى والافصول الاربعة يقتضي مساواة العبد للحر في التأجيل بسنة
 (قوله) من يوم المحكم) اي بالتأجيل لامن يوم الرفع للحاكم (قوله) وبغيرها) عطف على قوله
 ببرص (قوله) من كل ما بعد عيا عرفا) اي كتنين فموجب وجب افرنج (قوله) ان شرط) اي احد
 الزوجين السلامة (قوله) سواء عين ما شرطه) اي بأن قال بشرط سلامتهما من العيب الفلاني
 (قوله) او من العيوب) اي ولا يحمل قوله من كل عيب او من العيوب على عيوب ترد بهما من غير

شرط لشعوره بغيره ايضا والقول قولها في عدم شرط السلامة ان ادعاء الزوج والحال انه لا يثبت
 له قال ابن المذني والفرق بين العيوب المتقدمة وبين غيرها من نحو السواد والقرع من انه لا يرد بها
 الا بالشرط وما تقدم يرد بها من غير شرط ان العيوب المتقدمة مما تعافها النفوس وتنقص
 الاستمتاع بخلاف السواد والقرع وماماثلهما (قوله فان لم يشترط السلامة فلا خيار) ظاهره
 ان العرف ليس كالشرط وهو ظاهر كلام غيره ايضا ولعل الفرق بين النكاح وبين غيره من كثير
 من الابواب حيث جعل العرف فيها كالشرط ان النكاح مبني على المسكامة واعلم انه اذا اشترط
 السلامة من عيب لا ترد به الا بشرط ولم يوجد ما شرطه فان اطاع على ذلك قبل البناء فاما ان يرضى
 وعليه جميع الصداق او يفارق ولا شيء عليه وان اطاع على ذلك بعد البناء او ارباها او مفارقتها
 ردت له صداق مثلها وسقط ما زاد لاجل ما اشترطه ما لم يكن صداق مثلها اكثر من
 المسمى والائتمه المسمى فليس كالعيب الذي يثبت فيه الخيار بدون شرط لانه ان اطاع قبل البناء
 اما ان يرضى وعليه المسمى او يفارق ولا شيء عليه وان اطاع بعده اما ان يرضى ويلزمه المسمى او
 يفارق ويلزمه ربع دينار على ما يأتي (قوله ولو يوصف الولي) اي هذا اذا كان شرط السلامة
 صادرا من الخاطب بل ولو كان يوصف الولي الى ولي المرأة عند الخطبة وهذا ما بالغت في ثبوت الخيار
 للزوج اذا وجدت على خلاف ما شرط (نتيجه) قوله ولو يوصف الولي هذا قول عيسى وابن وهب
 وروبو قول محمد مع اصبح وابن القاسم ان وصف الولي لا يوجب الخيار اه بن (قوله او صحبة
 العينين) اي فتوجد على خلاف ما وصف (قوله وسواها) اي فوصفها الواصف
 وما ذكره الشارح من ان الخلاف بين عيسى ومحمد طاق وان عيسى يقول ان وصف الولي يوجب
 الخيار سواء وصفها ابتداء او كان وصفه بعد سؤال الزوج عنها ومحمد يقول وصف الولي لا يوجب
 الخيار مطلقا طريقة للخمي وصدرها المصنف في التوضيح وطريقة ابن رشد ان الخلاف بين عيسى
 ومحمد انما هو اذا صدر الوصف ابتداء من الواصف واما اذا صدر بعد سؤال الزوج فيتفق على انه شرط
 بوجوب الرد انظر (قوله ان شرط الموثق) اي كتب الموثق في وثيقة العقد الحقبة بأن كتب
 تزوج فلان فلانة الشابة الصحيحة العقل والبدن بصداق قدره كذا وكذا وتوجد على خلافه
 وتنازع الولي والزوج فقال الزوج اننا شرطت ذلك وانكر الولي ولا يثبت له واحد فقال ابن ابي زيد
 لا رد به ولا يكون ما كتبه الموثق دليلا على اشتراطه لان الموثق جرت العادة بانه بلغ الكلام
 او جمعه ويذكر فيه ما ليس بمشروط وقال الساجي انه انزل ان الموثق لا يكتب الصحيحة
 الا اذا اشترطت الصحة (قوله بأن كتب في الوثيقة) تصوير للشرط المحاصل من الموثق (قوله تردد)
 اي للساجي وابن ابي زيد وكلام المصنف يدل على ان الزاجع عدم الرد لانه ظاهر المدونة وبه صدرت
 الفتوى فكان اللائق للأولاف الاقتصار عليه قال ح فان كتب الموثق سليمة البدن اتفق ابن ابي زيد
 والساجي على انه شرط اي فله ازدان وجدها غير سليمة اه بن قال بعضهم لعله انما فرق بين صحبة
 وسليمة لان الاول عادة الموثقين جارية بتلقيه اي بذكره من عند انفسهم ولم يتجرع ادعتهم بتلقي الثاني
 (قوله لا يخلف الظن) اي لا يخلف الامر المظنون كما اذا تزوج بامرأة من قوم ذي شرف فظن انها
 منهم فتخلف ظنه بأن وجدها قرا وهذا عطف على قوله يبرص او على معنى ان شرط السلامة
 والاصل وبغيرها بشرط السلامة لا يخلف الظن وهذا تصرف في مفهوم الشرط صرح به ليرتب عليه
 ما بعده (قوله من قوم) راجع لقوله كالقرع وهو متعلق بمحمد وفي اي كالقرع ان تزوجها
 من قوم الخ وكذا يقال في قول المصنف والود من قوم يرض (قوله فتوجد دينها له الخيار)

اى لان العذراء هي التي لم تنزل بكارتها **(قوله وفي بكر الخ)** البكر عند الفقهاء هي التي لم تنوط
 بعد صحیح أوفاسـ دجارجرى العجيج وأما العذراء فهي التي لم تنزل بكارتها بمنزل فلأزابت
 بكارتها بارتا أو بوثبة أو بشكاح لا يقران عليه فهي بكر فهي اعم من العذراء وقيل البكر مرادفة للعذراء
 فهي التي لم تنزل بكارتها اصلا وعلى ذلك الخلاف وقع التردد الذي ذكره المصنف **(قوله فيجدها**
ثيبا بغير نكاح) وأما لو وجدها ثيبا بشكاح فترد قول واحد لما نقله ابن عرفة عن المتبلى وابن فتحون
 اهـ بن **(قوله تردد)** الاول لابن العطار مع بعض الموقنين بناء على ان البكر مرادفة للعذراء وانها
 التي لم تنزل بكارتها اصلا والثاني لابي بكر بن عبد الرحمن وصوبه بعض الموقنين بناء على ان البكر هي التي
 لم تنزل بكارتها بشكاح صحیح أوفاسـ دجارجرى **(قوله خله ما لم يجز الخ)** اى ومجمله ايضا اذا انفقت مع
 الزوج على انها الا ان غير بكر فان ادعت انها بكر وادعى هو عدمها فالقول لها في وجودها ولا
 يطررها النساء جبر عليها فان مكنت من نفسها امرأتين فان شهدتا بشيئها كان القول قوله دونها
 وان شهدتا بكارتها كان القول قولها دونه **(قوله لكن الاول منقطع)** اى لعدم دخول ما بعد الا
 فيما قبلها لان ما قبلها يختلف فيه الظن وما بعدهما يختلف فيه الشرط وهذا اى اشتراط كونها عذراء
 فوجد ثيبا ليس داخل في اختلافه وهو ما اذا ظن انها بكر فوجدها ثيبا قبل الاختلاف فيه الظن وما
 بعدهما يختلف فيه الشرط **(قوله او عكسه)** اى تطنه نصرانيا وقوله فلا اى فليس لاحدهما رد الاخر
 وقوله لاستوائهما قالوا بالنسبة لمسألة العبد مع الامة وقوله وحريداى فى مسألة المسلم مع النصرانية
(قوله الا ان يغرب البناء للقول) ونائب الفاعل ضمير المغرورين او للفاعل وهو ضمير الغارين وعلى
 كل يشمل المغرور ومن المجامعين فالاستثناء راجع للمفروق الاربعة المشتمل عليها فبقوله بخلاف العبد الخ
 لصدة على غروره لها وغروره هاله وكذا المسلم مع النصرانية **(قوله بان يقول الرقيق)** اى
 سواء كان هو الزوج الذى هو العبد او المرأة التى هي الامة **(قوله وعكسه)** اى بان يقول المسلم
 للنصرانية انه نصراني فبين انه مسلم **(قوله ولا يكون الزوج بذلك مردا)** اى خذ لا فائى البدر
 القرافي من رده بذلك ووجه ما قاله الشارح ان قرينة الحال وهى التوصل لغرضه من نكاحها
 صار فتن رده كفى العين اذا قال هو يهودى او نصراني ان كنت فتمت كذا والحال انه فعله وقد
 كذب فى عينه فلا يكون بذلك مردا كما مر **(قوله المعارض)** بمعنى ازا اسم مفعول اى الشخص
 الذى اعترضه المانع فبمعنى الوطاء اذا اصل عدمه وانما يكون لمعارض يعرض كخبر او خوف او
 مرض **(قوله بان لم يسبق له فيها وطء)** سواء كان اشتراطه قديما او حديثا اى واما التى سبق له
 وطء لها ولمرة فلا خيار لها فيه وجبئذ فلا يؤجل كما مر فى قوله لا بكاعتراض **(قوله له لاجه)** علة
 لقوله اجل **(قوله فانه يؤجل بعد الصحة منه)** اى لان المرض قد يمنع من انبره مما هو قائم به من
 الاعتراض **(قوله من يوم الحكم)** اى وابتداءها من يوم الحكم حاله كونه واقعا بعد الصحة **(قوله)**
ولا يرد عليها) اى لاجل المرض الذى حصل فيها **(قوله بل يطلق عليه)** اى بمجرد فراغها
 وهو قول ابن القاسم ومقتضى التعليل السابق انه يزاد عليها بقدر زمن مرضه وبه قال ابن رشد
 ان كان المرض شديدا وقال اصبح ان عم المرض السنة استؤقت له وان مرضه بعضه فلا يرد بقدر
 زمانه **(قوله والعبد نصفها)** قال المتبلى فى النهاية فى الاجل للعبد فقيل كالحرقا له ابو بكر بن
 الجهم قال فى الكافى ونقل عن مالك وقال جهه والفقهاء وقيل ستة أشهر وهو قول مالك ومذهب
 المدونة وبه الحكم قال اللخمي والاول ابي لان السنة جعلت ليختبر فى الفصول الاربعة فقد ينقضي
 الدواء فى فصل دون فصل وهذا يستوى فيه الحر والعبد **(قوله لا نفقة لها فيها)** اى لا نفقة

لامرأة المعترضة في مدة التأجيل على الزوج المعترض سواء كان حراً أو عبداً (قوله وأما إن
 رشد الخ) هذا ما قبل لقوله عند المصنف أي قاله ورهنا على خلاف اصطلاحه (قوله فأنما
 اختار عدمها في امرأة المجنون) حيث لم يدخل بها أي إذا أجل لرجاء البراءة ولكن المعتمد وهو
 مذهب المدونة أن لها النفقة مثل امرأة المعسر بالمداد إذا منعت نفسها حتى يؤدي صداقها
 إذا لم لها مالا فحكمه (قوله بعزل عنها) أي في الأجل وحينئذ فلا نفقة لها لأنها في مقابلة
 الاستمتاع والاستمتاع حينئذ (قوله والمعتز مسترل عليها) أي فيمتنع بها في الأجل بغير
 الوطء وحينئذ فلا نفقة (قوله كما يغدهم كلاً منهم على المجذوم والابرص) أي إذا أجلا لرجي
 برئهما فإن زوجتهما النفقة عليهما مدة التأجيل (قوله وكذا المجنون بعد الدخول) أي زوجته
 النفقة (قوله فهو) أي قياس المصنف زوجة المعترض على زوجة المجنون التي لم يدخل بها
 قياس بالجامع والحاصل أن زوجة المبرص والمجذوم إذا أجلا لبرئ كان لزوجتهما النفقة مدة
 الأجل كان مدخولاً بها أو لا وكذا زوجة المجنون إذا أجل لرجاء البرء لها النفقة أن كانت مدخولاً
 بها أو كذا أن كانت غير مدخول بها على مذهب المدونة واختار ابن رشد أنه لا نفقة لها وأما زوجة
 المعترض إذا أجل لرجاء البرء فاستظهر المصنف أنه لا نفقة لها قياساً على زوجة المجنون الغير المدخول
 بها عند ابن رشد واعترض عليه بأنه قياس فاسد لعدم الجامع ووجود الفارق بين المقيس والمقيس
 عليه فالحق أن لزوجة المعترض النفقة مدة الأجل كزوجة الابرص والمجذوم (قوله إن
 ادعى فيها الوطء) أي إن ادعى في المدة أنه وطئ بعد ضرب الأجل (قوله وكذا إن ادعى بعدها)
 أنه وطئ فيها أي فيصدق بيمين وهذا هو المعتمد كما يفيد ابن هارون خلافاً لما يفيد ظاهر المصنف
 من عدم تصديقه لتقدمه فيها على الوطء (قوله وفرق بينهما قبل تمام السنة) هذا هو مذهب
 المدونة وهو المعتمد خلافاً لما في الموازية من أنه إذا نكل بقي تمام السنة ثم يطلب بالخلف ولا يكون
 نكوله أو لا مانعاً من حلفه عند تمام السنة فإن نكل فرق بينهما (قوله وإن لم يدعه بعد السنة) أي
 وإن لم يدع الوطء بعد تمام السنة بل وافقه على عدمه فيها أو سكت ولم يدع وطأ أو عدمه (قوله فهل
 يطلق الحاكم) أي واحدة فإن أوقع أزيد منها يلزم ذلك الأزيد بخلاف الزوج فإن له أن يوقع
 ما شاء (قوله وما في معناه) كأناطة منكم (قوله ويكون) أي كل من طلاق المحاكم
 وطلاقاً بآثاناً واعترض بأن هذا ينافي ما يأتي من لزوم العدة بالخلوة فقتضى ذلك أنه رجوع أذلو كان
 قبل البناء ما وجبت عدة قاله شيخنا وقد يقال المصريح به فيما يأتي أنه وجوب العدة بالخلوة
 يعاملان باقرارهما أنه لا وطء فلا رجعة (قوله ثم يحكم الحاكم به ليرفع خلاف الخ) الأولى ليرفع
 خلاف من يرى أن طلاق المرأة لا يقع أصلاً من هذا يقتضي أن المراد بقوله ثم يحكم به حقيقة الحكم
 والذي قاله بعضهم أن المراد بالحكم هنا الشهادة أي أو بأمرها به فإذا طلقت نفسها اشهد الحاكم على
 ذلك الطلاق الواقع منها كما قاله ابن عات وغيره من المؤتقين وليس مراد المصنف ما يتبادر منه من
 الحكم في نوازل ابن سهل عن ابن عات أن الحاكم يقول لها بعد كمال نظره إن شئت إن تطلق نفسك
 وإن شئت التبرص عليه فإن طلقت نفسها اشهد على ذلك اه قال المتبسط ولا اعتذار في الذين
 يشهدون بأنها طلقت نفسها إذا اعتذار فيما يقع بين يدي الإمام من أقرار أو انكار على المشهور من
 المذهب انظر بن (قوله قولان) ظاهره أنه لا ترجيح في واحد منهما وليس كذلك في ابن عرفة
 مانصه المتبسط في كونه للطلاق بالغيب الإمام يوقفه أو يفوض إليها قولان للمشهور وأبي زيد عن
 ابن القاسم اه قال ح وأفتى بالثاني ابن عات ورجحه ابن مالك وابن سهل اه وعليه فحق المصنف

الاقتصار على الاول أو بقول خلافه بن (قوله ولها) أى لزوجة المعترض حاصله أنها
 إذا رضيت بعدم مضي السنة التي ضربت لها بالاقامة معه لتتروى وتنقضي أمرها ثم رجعت عن ذلك
 الرضاء فلها ذلك ولا يحتاج لضرب أجل ثان لأن الأجل قد ضرب أولاً بخلاف ما لو رضيت ابتداء
 بالاقامة معه لتتروى في أمرها بلا ضرب أجل ثم قامت فلا بد من ضرب الأجل لهذا كله في زوجة
 المعترض (قوله وهو كذلك) أى كما في نص المواق وقوله وبفنده قول المصنف أول الفصل أول
 برض فانه يفنده أنه رضى مطلق من حيث أنه لم يقيد وقال بن الذي في شرح ابن رجال مانعه والظاهر
 من كلامهم أن ما في الرأية غير شرط بل وكذا إذا قالت رضيت بالمقام معه فلها فراقه وهو ظاهر
 التوضيح وهذا كله في زوجة المعترض وأما زوجة المجذوم إذا طابت فراقه فأجل رجاء برئه فبعد
 انقضاء الأجل رضيت بالمقام معه ثم أرادت الرجوع فان قيدت رضاها بالمقام معه بأجل لتتروى كان
 لها الفراق من غير ضرب أجل ثان وإن لم تقيد بل رضيت بالمقام معه أبداً ثم أرادت الفراق فقال ابن
 القاسم ليس لها ذلك إلا أن يزيد المجذوم وقال أشهب لها ذلك وإن لم يزود حتى في البيان قولنا ثالثاً ليس لها
 ذلك وإن زاد انظر التوضيح قال بن وقول ابن القاسم هو الموافق لتقييد الخيار فيما سبق بعدم
 الرضاء (قوله بعدها) أى إذا حصل الطلاق بعدها وحاصله أن المعترض إذا أجل سنة ولم يحصل
 منه وطء وزوجته واختارت فراقه بعدها فلها الصداق كاملاً على المشهور وروى عن مالك أن لها
 نصفه (قوله وتلذذها) أى بالقبلة والمباشرة وليس المراد اللذة الكبرى (قوله فان طلق
 قبلها فلها النصف) يعنى إذا لم يطل مقامها معه والافلها نصف الصداق كاملاً ولطخ وأما
 إذا طلقها قبل انقضاء الأجل فلها نصف الصداق إذا لم يطل مقامها قاله في المدونة ونقله في التوضيح
 ابن وهب بن منصور وقوع الطلاق قبل السنة فيما إذا رضيت بالفراق قبل تمامها وفيما إذا قطع ذكره
 في السنة (قوله فانه يأتي في كلام المصنف) أى في قوله ومنع الرد قبل البناء فلا صداق وبعده
 فخرج عنه المسمى ومعها رجع بجميعه الخ (قوله والخمى) أى المقطوع الأنثيين قائم الذكر
 (قوله قولان) الاول لابن القاسم والثاني حكاية في البيان عن مالك وبق قول ثالث وهو أنه
 لا تطلق أصلاً وتكون مصيبة تزلات بها وقوله أن قطع بالبناء للمجهول وأما لو قطعه هو فيجمل الطلاق
 قطعاً ولها النصف حينئذ فلو قطعه عداً فلها الظاهر أنها مصيبة تزلات بها فلا تطلق أصلاً وتبقى زوجة
 لتعديها خصوصاً وقد قيل بذلك إذا قطعه غيرها (قوله وأجلت الرقعة الخ) اعلم أن الادواء المشتركة
 والمختصة بالرجل إذا رجي برؤها فانه يؤجل فيها المحرسة والعبد نصفها وأما الادواء المختصة
 بالنساء فالنأجيل فيها أن رجي البر بما لا اجتماع وقوله وأجلت الرقعة أى وهى التى انسدمسلك
 الذكراً منها بحيث لا يمكن معه الجماع فإذا طالب الزوج ردها وطلبت التساوى فأنها تؤجل في ذلك
 بالاجتماع وليس للزوج منعها من ذلك وردها حالاً لاها بل يلزمه أن يصبر لعلها فاما مضى
 الأجل المضروب ولم تبرأ فخير بين ابقائها وردها والظاهر أن الادواء عليها أن علمها أن تمكن زوجها
 من الاستمتاع وهو يتوقف على ذلك وإن التفتة عليه في مدة الأجل لقدرته على الاستمتاع بغير وطء
 (قوله وغيرها) أى كالقرناء والعقلاء والبخرا (قوله للدواء) أى للتداوى أو لاستعمال الدواء
 (قوله من غير تحديد) هذا هو المشهور وقيل يضرب لها شهران (قوله وهذا) أى ومحل هذا
 أى تأجيلها للتداوى إذا طلبته وطلب الزوج ردها إذا كان يرجى البر بالضرر في الإصابة وقوله
 والافلا أى والأبأن كان يحصل بعده عيب في الإصابة فلا تجب لها طلبة من التأجيل للدواء
 البرضاء (قوله ولا تجبر عليه) أى على الدواء إن امتنع أى والمحتمل أنه طلبه الزوج وسواه

كان يحصل بعده عيب في الاصابة أم لا وقوله ان كان أي الداء خلقة (قوله فان لم يكن) أي
 الرق خلقة بل كان عارضا يصنع مانع كالوخم فضت والتف فغذاها على بعض والتعم اللحم (قوله
 والاجبت الخ) أي والابان كان يلزم على التداوي عيب في الاصابة جبرت عليه ان يطلبه الزوج
 فان طلبته هي وأبي الزوج فلا يصح على اجابته بل هو مخير والحاصل ان الداء اما ان يكون خلقة أو
 عارضا وفي كل اما ان يطلب الزوج التداوي منه ويأبى الزوج ذلك أو يطلبه الزوج وتأباه الزوجة
 وفي كل اما ان يترتب على التداوي عيب في الاصابة أولا بجملة الصور ثمانية فان كان خلقة
 وطلبت الزوجة التداوي وأباه الزوج أجبت الماطلة ان كان لا يترتب على التداوي عيب
 في الاصابة والا فلا يجاب وان طلبه الزوج وامتنعت فلا تجبر عليه سواء كان يترتب على التداوي
 عيب في الاصابة أولا وان كان الداء عارضا وطلبه أحدهما فكل من طلبه منهما أجبت عليه ان لم
 يترتب عليه عيب في الاصابة فان ترتب عليه عيب أجبرت عليه ان يطلبه الزوج وان طلبته هي فلا
 يجبر عليه الزوج بل يخير (قوله بظاهر اليد) أي لا يباطنها لان باطل اليد مظنة لسبب الكمال اللذة
 فلا يترتب مع التفكير من العلم بذلك بظاهر اليد (قوله وصدق في انكار الاعتراض) أي فاذا
 ادعت على زوجها بانها متراض وكذبها فانه لا يمكن أن يعلم بالجس وحينئذ فيصدق في نفيه بيمين
 ان قلت هذا منكم مع قوله سابقا وصدق ان ادعى فيها الوطء قلت لا تكرر الال المسئلة الاولى فيما
 اذا ادعى بعد ان أجله المحاكم انه واطئ بهذا التأجيل وهذه فيما اذا انكر الاعتراض ابتداء
 وقديقال انه لا معنى للذكر الا كونه الثاني مستفادا مما ذكر اولها هنا كذلك لانه اذا صدق
 في دعواه والاعتراض بعد وجوده فالولى ان يصدق في نفيه من اول الامر فالولى أن يقال ان
 المصنف كره هذه المسئلة ليرتب عليها قوله كالمرأة في دائها (قوله كالمرأة تصدق في نفى دائها) أي
 في نفى داء فرجها ولو برصا أو جذا ما ادعى الزوج قيامه به وانكرت ذلك وقوله بيمين أي ولما رد
 اليمين على الزوج فاذا حلف ثبت له الرد قاله أبو البراهيم الأعرج ونقله عنه المواق وح وقال ابن
 المندي ليس لها رداء عليه (قوله بان قالت حدث بعده) فلا خيار لك أي لما تقدم ان
 ما حدث من العيوب في المرأة بعد العقد لا خيار للرجل فيه ويكون صبيحة تزالت به لان الطلاق بيده
 (قوله والا نقوله) أي والابان حصل التنازع قبل البناء أي وبعد العقد فقوله أي فالقول
 قوله بيمين وهذا الغفصيل الذي ذكره الشارح لابن رشد والذي في خش ان القول قولها في انه
 حدث بعد العقد مطلقا أي سواء كان التنازع بعد البناء أو بعد العقد وقبل البناء كما هو ظاهر
 اطلاق المصنف والمذونة وقال شيخنا في حاشيته انه الظاهر وان كان بعض الشراح يرجح ما ذكره ابن
 رشد من التفصيل (قوله وقالت بل وجدني بكرة) أي سواء ادعت انها الان بكرة او هو ازال بكرتها
 فتصدق في الصورة بيمين كما يفيد نقل ابن غازي وغيره خلافا لما في خش هذا لما في عمي
 عند قوله وفي بكرة ترد من انها في الصورة الثانية لا تصدق بل ينظرها النساء فان قلن ان بها اثرا
 قريبا كان القول قولها وان قلن ان بها اثرا بعد كونه منه كان القول قوله بيمين اه لان هذا
 قول مضمون وهو خلاف المشهور الذي مثنى عليه المصنف وهو قول ابن القاسم وابن حبيب
 ونقله بعض الاندلسيين عن مالك وكل أصحابه غير مضمون انظر بن (قوله وأبواها ان كانت
 سقيمة) ان قلت كيف يحلف الاب ليستحق الغريم ان الشأن ان الانسان انما يحلف ليستحق هو
 ليستحق غيره قلت أمر الاب بالحلف لانه مقصود عدم الاشهاد على ان وليته سامة فالغريم متعلق به
 فالخالف رد الغريم عن نفسه لا لاستحقاق غيره فبنيته قال ابن رشد والآخر كالاب وأما غيرهما من الاولياء

فلا عين عليهم بل عليها قاله ابن حبيب وهو صحيح وينبغي كونها على العلم لانه ما يخفى الا ان يشهدان
مثله لا يكون يوم العقد الا ظاهر فيحلف على البت فان نكل حلف الزوج على نحو ما وجبت على
الاب وهذا هو المشهور من المذهب وقبل كل الايمان في ذلك على البت وقال الميتلى قال بعض
المؤتقين عن بعض شيوخنا اذا كان الزوج لم يدخل بالزوجة فانما تجب اليمين عليها لا على الولى وان
كان قريب القرابة لانه لا غرم عليه قبل الدخول وان كان قد دخل بها بحيث يجب الغرم على الولى
فعليه اليمين ان كان قريب القرابة او لهما ان لم يكن قريبا اه بن (قوله ولا ينظرها النساء) وقال
سحنون يجوز النظر للفرج للنساء لاجل الشهادة وتجبر المرأة على نظرها لانه قال بن الذى تلقينه بن
بعض شيوخنا المقامين ان العمل جرى بقاس يقول سحنون هذا (قوله وهذا) كل عيب
بالفرج) اى ولا يقتصر على المسائل الثلاث قبله (قوله فلا منافاة الخ) مفرغ على الجوابين المذكورين
قوله وان ائى بامرأتى) اى أو بامرأة واحدة وهذا كالمستثنى من قوله كالمرأة فى داها وكانه
قال الا اذا ائى الرجل بامرأتين تشهدا له على ما هي مصدقة فيه كئى الرقيق فانه يعمل بشهادتهما
ولا تصدق وظاهره ولو حصلت للشهادة بعد حلفها على ما عت اه عدوى (قوله قبلنا) اى
قبلت شهادتهما لانها وان لم تكن بحال الا انها تؤول له لان من ثمرتها سقط الصداق (قوله او
ان يكون المانع الخ) برده عليه انه قد تقرر فى بحث ستر العورة انه لا يجوز ان ينظر لفرج المرأة ولو رضيت
قلت احبب بحمل ما فى ستر العورة على ما اذا لم يكن لنفع شرعى والا طار كفى هذه ومثلها الطب اه
عدوى (قوله لا ندرهما بالجهل) اى بجهل حرمة النظر للعورة (قوله وان علم الاب بشيئها
الخ) حاصله ان من تزوج امرأة يظهرها بركا فوجدها ثيبا فلا رد له الا ان يشترط انها عذراء وانها بكر
ووجدها قد ثبت بنكاح فان اشترط البكارة ووجدها قد ثبت بوثبة او برزى فهل له الرد وليس
له الرد لان اسم البكارة صادق على ذلك تردد ويحل هذا التردد اذا لم يعلم الاب بثبوتها حين اشتراط
الزوج البكارة وكنتم ذلك عن الزوج فللزوج الرد على التول الاصح والحاصل انه اذا وجدها ثيبا
فان لم يكن شرط فلا رد مطلقا اى علم الاب بثبوتها لا وان شرط العذارة او البكارة وكان زوالها
بنكاح فله الرد مطلقا وان اشترط البكارة وكان زوالها برزى او وثبة فان علم الاب وكنتم على الزوج
المشترط كان له الرد على الاصح وان لم يعلم الاب فقه تردد (قوله فللزوج الرد اى ورجع بالصادق
على الاب وعلى غيره من تولى العقد كما بأتى (قوله على القول الاصح) هو قول اصبغ وقال ابن
الخطار وبعض المؤتقين انه الصواب ومقابله قول اشهب لا رد له (قوله وان وقع الاختيار مع الرد
الخ) كان المحاميل له على تقدير الشرط وجود الفاعى كلام المصنف مع انها تزداد بعد كلمة
الظرف كثيرا كفى قوله تعالى واذا لم يتدوا به فسيقولون هذا افك قديم وقوله الاختيار هو بمعنى
الخيار وهو لازم للرد (قوله سواء وقع) اى الرد بلطف الصداق او غيره هذا ظاهرى فى ردها له بعبية
واما فى ردها له بعبية فمحتمل كونه لا صداق لمان ردها بغير طلاق لان ردّها به فعليه نصف الصداق
وكلام المصنف شامل لما اذا كان الرد بعبية يوجب الرد بغير شرط او بعبية لا بوجبه الا بشرط وحصل
ذلك الشرط (قوله فالنراق طاف من قبلها) اى مع بقا مسامحتها (قوله اى وقع الرد بسبب عبية يجب
لها المسمى) اى اذا كان يتصور وطؤه كجنون ومجذوم وابرص فان كان لا يتصور وطؤه كالجنون والعين
والخصى مقطوع الذكرفانه لا مهر على من ذكر كما قال ابن عرفة ولا يعارض هذا قول المصنف فيما
تقدم كدخول العين والمجذوب لان ما تقدم محمول على ما اذا طلقا باختيارهما وما هنا ردّا بعبية
كما اشار لذلك الشارح فيما مر (قوله او باسلام) الاولى او بدين (قوله فظاهر) اى

لانه لاشئ لها لانها مداسة (قوله لامية الولد) عطف على جميعه (قوله كان يقول عقبه) اى عقب
قوله وعلى غار غير ولى تولى العقد (قوله اولم يخبر بشئ) اى ودخل بها الزوج وحملت فلم تنها امة
فردت ها وغرم الزوج الخ (قوله لانه حر) اى فليس لسيده امه اخذه ولا يبعه فقد انلقه لزوجه بوطئه
على سيده امه فلذا غرم له قيمته والحاصل ان سيده الام له يبيع كل ولد نشأ منها لکن لما وطئها ذلك الزوج
وهو مغرور - كم على ذلك اولد بالحرية فلذا غرم الزوج قيمته لانه تسبب في اتلافه (قوله لان الغرور
سبب في اتلاف الصداق) اى مع الزوج فلذا رجع به الزوج على الغار وقوله لان الغرور الخ اى
وطء الزوج سبب في اتلاف الولد على سيده الامه فلذا لا يرجع الزوج بقيمته على احد وقوله وهو اى
الغرور وان كان سببا في الوطء اى الذى هو سبب في اتلاف الولد وقوله الا انه قد لا ينشأ عن الوطء
ولدا لولى حدقه ويقول وان كان سببا للوطء الا ان المباشرة قد تقدم الخ تأمل (قوله لم يرجع عليه بشئ
اى لا بالصداق ولا بقيمة الولد كما سبب في ذلك كما اذا لم يتول العقد اى كالاجنبى الذى غرور ولم يتول العقد
فانه لا يرجع عليه بشئ لا بالصداق ولا بقيمة الولد وهو قول المصنف لان لم يتول له ولو كان الغرور من
الامة لكان على الزوج الاقل من المسمى وصداق المثل (قوله بسياتى حكم غرور السيد) اى من
ان الزوج يلزمه الاقل من المسمى وصداق المثل خلافا لما في تن (قوله من انها مة محلة) على
الزوج قيمتها وعليه في جميع تلك اغتاهيم قيمة الولد (قوله على ولى) اى تولى العقد وقوله لم
يغب اى لم يغب عنها اى خالطها بحيث لا يخفى عليه عيبها وانما رجع الزوج عليه بجميع الصداق لانه
ما كان مخالطها وعالمها بعيوبها واخفاها على الزوج صار غار له ومداسا عليه (قوله فان غاب
عنها) اى لم يخالطها بحيث يخفى عليه عيبها حاضرا كان او غائبا لم يرجع عليه وانما يرجع على
الزوجة الاربع دينار فانه يتركه لها (قوله فليس المراد بالغيبه السفر) اى والا لا يقضى انه متى
كان حاضرا بالبدرجع عليه كان مخالطها ما لا وليس كذلك بل المراد بالغيبه غيبه عنها عدم
المخالطة لها بحيث يخفى عليه عيبها كما قلنا (قوله كالبعد) اى فى كون الرجوع على الزوجة (قوله
كابن واخ وكذا عم وابن عم) اى فلا فرق فى الولى الذى لم يغب عنها بين ان تكون قرابته قريبة او
بعيدة ومحل الرجوع على من ذكر اذا لم يكن لها مجبر وزوجها من ذكربذته والا كان الغرم على المجبر
(قوله ولا شئ عليها) اى فاذا رجع الزوج على ولها الذى لا يخفى عليه امرها واخذ منه جميع
الصداق الذى دفعه لزوجته فان الولى لا يرجع عليها بشئ وكذا لا يرجع الزوج عليها بشئ وان
اعدم الولى الذى لا يخفى عليه امرها او مات وهذا قول مالك وابن القاسم كفى التوضيح وقال ابن
حبيب يرجع الزوج عليها فى حالة عدم الولى واختاره اللخمي اه بن (قوله اى على الولى
القريب) اى الذى شأنه انه لا يخفى عليه امرها (قوله بمعنى او) اى التى للتخيير اى ورجع الزوج
بجميع الصداق عليها او عليه (قوله اذ كل منهما) اى من الولى والزوجة وقوله غريم اى لزوج
بسبب تدليس عليه (قوله فالزوج مخير فى الرجوع على من شاء منهما) الا انه ان رجع على الولى
اخذ منه بقسمه وان رجع عليها ترك لها منه ربع دينار (قوله ثم يرجع الولى عليها) اى الاربع
دينار فانه يتركه لها (قوله ان اخذه الزوج منه) اى ان اخذ الزوج الصداق منه (قوله ورجع
الزوج عليها فقط) اى بالصداق سواء كانت حاضرة فى مجلس العقد او غائبة عنه (قوله كابن
العم) اى الذى ليس معناه فى البيت (قوله الاربع دينار) المراد به ما يجلب به البضع شرعا فيشمل
الثلاثة دراهم وما يقرب باحدهما (قوله ويجزى ذلك ايضا فى قوله وعليها) اى ولا يجزى فى قوله
على ولى خلافا لعقب لان هذا خاص بما اذا كان الرجوع عليها وامتنى رجع على الولى فانه يرجع

عليه بجميعه كما يدل لذلك نقل المواق وقول المصنف قبل رجوع جميعه الخ اه بن (قوله ان كانت غائبة) اى عن مجلس العقد ولا يرجع عليها شئ لان جهة الزوج ولا من جهة الولي وقوله عليه وعليه الخ اى ويرجع الزوج على من شاء منهما ان زوجه الخ (قوله وحالفه ان ادعى عليه بغيرها) اى فان حلف رجوع الزوج عليها فقط على ما اختاره اللخمي كما قال الشارح (قوله كاتهامه) اى كما ان له تخليفه عند اتهامه بناء على المشهور من توجه اليمين في دعوى التهمة وقوله على المختار اى خلافا لابن المواز حيث قال لا يمين له عليه بمجرد اتهامه وانما يرجع على الزوجة (قوله ويرجع عليه دون الزوجة) اى لما تقدم ان الولي الذي لا يخفى عليه امرها انما يرجع عليه فقط (قوله واعتصر على المصنف الخ) ما ذكره شارحنا من الاعتراض والتصويب أصله لابن غازي وهو اعتراض ساقط ولا حاجة للتصويب لان اختيار اللخمي في نكول الزوج بعد نكول الولي كما قال المصنف تحقيرا ونص عبارة اللخمي في تبصرته واختلاف اذا كان الولي عا أو ابن عم أو من العشيرة أو السلطان فادعى الزوج انه علم وغيره وأذكر الولي فقال محمد يحلفه فان نكل حلف الزوج انه علم وغيره فان نكل الزوج فلا شئ على الولي ولا على الزوجة وقد سقط تباعته على المرأة بدعواه على الولي وقال ابن حبيب ان نكل الزوج رجوع على المرأة وهو أصوب اه اى لان نكول الزوج بعد نكول الولي بمنزلة حلف الولي فقول ابن حبيب يرجع الزوج على المرأة خلاف قول محمد لا يرجع عليها (قوله فالصواب ان يقول) اى يدل قوله فان نكل وذلك لان الزوج اذا نكل عن اليمين بعد ردها عليه فانه لا تباعة للزوج على أحد اتفاقا والخلاف الواقع بين اللخمي وغيره انما هو فيما اذا حلف الولي هذا كلام الشارح وقد علمت ما فيه (قوله غيرولى خاص) اى بل ولى عام وحيث فلا منافاة بين قوله غيرولى وقوله تولى العقد وتولى الغار العقد اى واخبر انه ولىها أو سكنت كامر (قوله الا ان يخبر انه غيرولى) اى خاص (قوله فلا يرجع الزوج) لا عليه ولا عليها ما لم يقل انا ضمن لك انها غيرة سوداء ونحو ذلك والارجع الزوج عليه لظمانه (قوله ومثل اخباره) اى بأنه غيرولى خاص (قوله لان لم يتوله) اى لان غره ولم يتول العقد لها فلا غرم عليه ولا عليها (قوله لانه غرو بالقول فقط) اى والزوج مفطر بعدم خصه عن حال تلك المرأة وكلام المصنف في الغار الا حنى وان كان وليا ولم يتول العقد رجوع عليه ان كان محجورا والافعل من تولا حيث علم غرور الولى وسكت (قوله وولد المغرور الخ) يعنى ان الامة اذا غرت المحر فقالت له انا حرة او غره سبدها او غره أجنبي بحضرتها أو بغير حضرتها تولى العقد ولا اخبر حين تولى العقد انه ولى او انه غيرولى أو سكنت فتزوجها على ذلك ثم اطلع على انها امه بعد ان دخل وحملت منه فان ولدها يكون حرا تبعا لايه واعلم ان الزوج اذا اراد امساها فليس تبرئها لاجل ان يفرق بين المائتين لان الماء الذي قبل الاجازة الولد الناشئ منه حر والناشئ من الماء الذي بعد الاجازة رق (قوله ولا المغرور العبد) ما ذكره من ان ولدا المغرور العبد رق طريقة الاكثر ونص ابن عرفة بعد ان ذكر حرية ولدا المحرور في كون ولد العبد كذلك طريقة الاكثر ولده رقيق وذلك لان العبد المغرور على تقدير لواء على قيمة ولده كالمحرور كان الولد معه رقا لسيده ولا يعتق عليه وان لم يعط القيمة كان رقا لسيده فقيمة متعينة على كل حال مع احد الابوين (قوله اى الغرور المحر) كذا في ح ثم قال واما اذا كان المغرور الذي غره الامة أو سبدها عبدا فانه لا خيار له في ردّها كما مر لاتفاقهما في الرقعة ويتعين ابقاؤها ويرجع على من غره بالفضل على مهر ثلثها كذا في المدونة ونقله ابن يونس وابن عرفة اه (قوله اذا كان الغرور منها او من

سيدها) اى وامالو كان الغرور من اجنبى فعليه المسمى ثم ان لم يتول العقد فلا رجوع للزوج عليه
وكذا ان تولاه واخبرانه غير ولى خاص وامان تولاه واخبرانه ولى او لم يخبر بشئ رجعت الزوج عليه
بجميع الصداق كما مر وما ذكره الشارح من ان غرور السيد مثل غرورها هو العاقل خلاف ما ساقى
نخس من جعلها كالمخلعة اذا غرسيدها بخبرتها فليزوم الزوج قيمتها (قوله الاقل الخ) اى لان من جهة
الزوج ان يقول اذ كان المسمى اقل قد رضيت به على انها حرة فرضاها به على انها راقى اولى وان كان
صداق المثل اقل من المسمى فن جنته ان يقول لم ادفع المسمى الا على انها حرة والفرق بين المحرة الغارة
والامة الغارة ان الامة الغارة قد حدث فيها عيب يعود ضرره على السيد فلزم الاقل من المسمى ومن
صداق المثل بخلاف المحرة الغارة فلذا لم يكن لها شئ الا ربع دينار لمحق الله (قوله والافسد اى
المثل) اى والاريد فراقها بل اراد ابقاها فى عصمته زمة المسمى كاستحقاق ما ليس وجهه الصفة كما افاده
فى عقبى الملح انه اذا اراد ابقاها فى عصمته زمة المسمى كاستحقاق ما ليس وجهه الصفة كما افاده
القرافى (قوله والافسد خالفه) اى لما تقدم عند قوله واقر على الامة والمجوسية ان عتقت
او اسلمت من عدم اشتراطهما القول ابن حجر فى الموضع المذكور والارجح عدم فسخته كزوج امة
بشرطه ثم وجد طول ولا ينسخ نكاحه وهو ظاهر المدونة ايضا هنا حيث خيره بين العراق والامساك
ولم يشترط خوف العنت ولا عدم الطول وذلك مبنى فى الموضعين على ان الدوام ليس كالابتداء
اه ب (قوله والافسد ابدا) اى وليس للزوج ان يضايقها زوجه (قوله وتعتبر القيمة) اى قيمة
الولد وقوله يوم الحكم اى لان ضمان قيمة الولد سيده منع سير الام منه وهو انما يتحقق يوم الحكم (قوله
فلا قيمة فيه على الزوج) اى فاذا غرت امة بامه او امة جده من جهة ابيه او امة او امة بالحرية
فتزوجها طائرا حرمتها واولادها هم علم بعد ذلك بر فها فان الولد يعتق على جده او جده ولا قيمة فيه ويلزم
الزوج للامة المذكورة الاقل من المسمى ومن صداق المثل اذا اراد فراقها (قوله اى خلق على
الحرية) اى لانه عتق بالملك حتى يكون عليه الولاء وفائدة فى الولاء ان المجد منه يرث بالنسب
تظهر وقيل به فى المجد للام لانه لا يرث بالنسب (قوله وعلى الغرور عطف على مقدر) اى وعليه اى
الغرور قيمة ولده يوم الحكم على انه رقيق فى غير ولد ام الولد والمديرة وعلى الغرور فى ام الولد اى فى ولد
ام الولد الغارة والمديرة يسبح ان يكون قوله وعلى الغرور مع ولا يخذوف كما قال الشارح (قوله
قيمة يوم الحكم على غرورها الخ) قال فى المدونة ولو كانت الغارة ام ولد فليس لها قيمة اولادها على
ابهم على رجاء العتق لهم بموت سيد امهم وخوف ان يموتوا فى الزرق قبله اى انه يقال ما قيمة ذلك
الولد ان لو طار بيعة مع احتمال انه يخرج حرا بموت سيد الام وان يموت فى الزرق قبله فاذا قيل قيمة كذا
لزم ابو القاسم (قوله والمديرة) ما ذكره المصنف مذهب المدونة مصرح فى التوضيح انه المشهور
وقال ابن الموارى بلزم الزوج الغرور فى ولد المديرة قيمة عبد فن قال المازرى وهو المشهور وعليه
اكثر اصحاب لكن المصنف فى التوضيح وكذا ابن عرفة لم يعتبر اتمه (قوله واقوة الخلاف فيه)
اى واقوة قول الخالف الذى يقول لا تسقط قيمته بموته قبل الحكم وهو اشبه بالقائل ان قيمة الولد
تعتبر يوم الولادة (قوله ويحتمل عود صغير موته على سيد الامة) اى ام الولد والمديرة (قوله الاقل
من قيمته الخ) فان كانت دية اقل من قيمته فلا يلزم الاب غير هال لانه هو الذى اخذ منه من القاتل
والدية بمنزلة عين الولد وان كانت القيمة اقل من الدية فلا يلزمه غير ما بمنزلة مالو كان الولد حيا وما اراد
من الدية فهو ارث (قوله او دية) المراد بالدية ما يشمل دية الخطأ وصح العمدة (قوله قبل
الحكم) اى على ابيه بقيمة اى وامان قتل بعد الحكم على ابيه بالقيمة فاللازم للاب انفسا هو القيمة

التي حكم عليه بها سواء كانت اقل من الدية واكثر **(قوله فان اقتص)** اي الاب من القاتل وقوله
 او هرب القاتل اي بحيث تعذر اخذ الدية منه والعصاص **(قوله لانه)** اي القصاص او الهروب
 قبل الحكم بالقيمة وذلك لان القتل كان قبل الحكم بقيمة فابتدعه من اختصاص او هرب يكون قبل
 الحكم بقيمة لانه ما قبل تعذر الحكم بقيمة **(قوله وكذا في الاب)** اي فان القيمة تسقط عنه **(قوله)**
 وهل يرجع السيد على المجاني اذا عفى الاب قولان حاصله انه اذا عفى الاب فلا يتبع شيء والخلاف
 انما هو في اتباع السيد للمجاني بالدية وعدم اتباعه بها وظاهره سواء وقع العفو في عمد او خطأ وهو
 ظاهر في العمد وامافي الخطأ فينبغي ان يتبع السيد المجاني قول واحد كما انه لو صالح الاب بأقل من
 الدية فان السيد يرجع على المجاني بالاقل من قيمة القيمة والدية مثلا الدية الف دينار وصالح بمائة
 والقيمة مائة فاذا غرم الاب بمائة يرجع السيد على المجاني بمائة التي هي تمام القيمة فتمام القيمة
 مائة وتمام الدية بمائة والمائة اقل من المائة **(قوله اذا ضرب شخص بغيره)** اي بغير
 الامة الغارة **(قوله فليزم الاب الاقل من ذلك)** اي السيد الام **(قوله او ما نقصها)** أو
 بمعنى الواو لان الاقلية امر نسبي لا يكو الا بين شيئين **(قوله او عشر قيمتها)** أي فالغرة
 في السقط بمنزلة الدية وعشر قيمة الام بمنزلة القيمة فيه فليزمه الاقل منهما **(قوله اذا لا يعرف هنا)**
 الخ أي وان كان هو قول ابن وهب في الجنائيات **(قوله ان القيمة ميتا)** أي وامان القيمة حيا
 ثم مات ففيه الدية ويرجع فيه لقوله او الاقل من قيمته او دية ان قتل **(قوله كجرحه)** أي ولد
 الغارة قبل الحكم على ابيه بلزوم القيمة لسيدامه **(قوله الاقل بما نقصته قيمته مجروحاً)** مثلاً
 قيمته سلمي عشرون وناقصاً عشرة فبقيت قيمته سلمي مجروحاً عشرة فينظر للاقل من الامرين الذي
 قبضه من المجاني وما بين القيمتين يغرمه للسيد زيادة على قيمته ناقصاً اذا كان قبض من المجاني
 خمسة دفعها زيادة على قيمته مجروحاً وان كان قبض خمسة عشر غرم له عشرة زيادة على قيمته مجروحاً
 والضابط ان اقل الامرين يغرمه الاب للسيد زيادة على قيمته مجروحاً **(قوله الاقسطه)** اعترض
 بأن التعبير بقيمة أولى لانه اظهر واوجب بأنه انما عبر بقسطه لاجل ان يشمل ما اذا دفع الاب بعضاً
 من قيمتهم واعسر بالباقي فلا اشكال ان الباقي يقسط عليهم بقدر قيمتهم **(قوله ولو لماله الخ)** ظاهره ولو
 كان الطلاق على مال اخذه منها وهو كذلك عند ابن القاسم ففي النكاح الاول من المدونة ابن القاسم
 واكثر الرواة على ان كل نكاح لا حد تزوجين امضاؤه وفتحه اذا خالعاها الزوج على مال اخذه
 منها فالطلاق يلزمه ويحل له ما اخذه منها ولا عبرة بما ظهر من العيب بعد الطلاق اه فظاهرها
 أنه لا فرق بين ان يظهر العيب بالزوجة او بالزوج فالخلع ماض على كلا الحالين وقال عبد الملك
 اذا ظهر العيب بالزوج رد ما اخذ لانها كانت مالاً مكتسباً لرافقه وقد اقتصر المصنف على هذا القول
 في باب الخلع واعتمده الاجهوزي وصوب بعضهم كما قال شيخنا قول ابن القاسم وهو طاهر ما هنا
(قوله في دفع الزوج لها الصداق كاملاً ان دخل ونصفه ان لم يدخل) هذا في مسألة الطلاق سواء
 ظهر بعده ان العيب بها او به ولا رجوع له بمادفعه على ولها الذي لا يخفى عليه امرها ولا عليها اذا كان
 يخفى عليه امرها على ما مر **(قوله ونصوه)** أي كدفعه والوداد والشل **(قوله بخلاف البيع)**
 أي فانه يبنى على المشاحة وقوله ولذا وجب فيه بيان ما يكره المشتري أي ما الشأن انه يكرهه سواء
 اشترط السلامة أم لا **(قوله والذى يبنى حينئذ الخ)** أي خلافاً لقول عبيد بن يني ان يقيده المصنف
 بما اذا لم يشترط الزوج السلامة منه والاوجب اعلامه بذلك وتبعه على ذلك عبيد **(قوله والاصح)**
 الخ في ح لو قال المصنف والظاهر كان أولى لان ابن رشد استظهر القول بأنه يمنع من وطء امائه اه

ونص ابن رشد الاظهر قول ابن القاسم يمنع شديد الجذام من وطء امائه لانه ضرر اه (قوله منع
الاجذام) المراد بالمنع المحلولة بينه وبينها كذا قال عبق قال شيخنا ولا حاجة لذلك بل الظاهر ان
وطئه لمن حرام عليه وكلام المصنف مقيد بما اذا اشتد الجذام كافي النقل وانظر هل المراد بالشديد
المتحقق كونه جذاما او ما كان زائدا وكثيرا وهو اظهر والظاهر انه لا نفقة لزوجه اذا منعت نفسها
خوف العدوى اه شيخنا عدوى (قوله وهي التي لم يتقدم عليها رق لاحد) أى فقتل الفارسية
فالمراد بالعربية على هذا المحررة الصلة وقوله لا من يتكلم باللغة العربية اى فقط وقال شيخنا في حاشية
نخس الظاهر ان المراد بالعربية من لم يتقدم عليها رق وكانت تتكلم باللغة العربية وحيد وذو فلا يشمل
الفارسية (قوله فلا رد) اى الا ان يحصل مرجع الاشتراط والا كان لها الرد مطاعا عربية تمام لا
كما في بن عن ابى الحسن

(نصل وجاز ان كل عتقها فراق العبد) (قوله وان كل عتقها) اى فى مرة او مرات بأن عتق السيد
جميعها ان كانت كاملة الرق او باقية ان كانت ببعضه او عتقت باءا كانت مذبذبة وعتقت من
ثلث ماله او اوم ولد عتقت من راس ماله واحترز بقوله كل عتقها اعماذ حصل لها شاة حرة كدبر او
عتق لاجل او عتق بعض او ابلا من سيد كالمواهب الزوج واستبرأها السيد من ما الزوج وارثك
الخضورو وطؤها فولدت فلا يحصل لها الخيار بمجرد ذلك بل بعد الاجل او موت السيد وقوله فراق
العبد ان رشد على تخييرها تنص زوجها لاحبرها على النكاح ولذا قلنا لا خيار لها اذا كمل عتقها
وهي تحت الحر وعلى قول اهل العراق من ان علة جبرها على النكاح لها الخيار اذا كمل عتقها تحت
الحر أيضا (قوله ولو شاة رق) اى ولو كان فيه شاة رق والاحسن شاة حرة (قوله
في حال بينهما الخ) نخوة في المدونة وابن المحاسب وابن عرفة قائلا عدم ذكر اكثرهم وحيل
بينهما محل بفائدة معتبرة اه بن (قوله حتى تختار) هذا اذا كانت بالفرة رشيدة ويظهر
الساكن للصغيرة بالمحلوة وكذلك لفسه مالم تسادر لا اختيار نفسها ولو رضيت الصغيرة او السفهية
بالاقامة معه يلزمها على قول ابن القاسم ان كان حسن نظرها لم يملكها على قول اشهب مطلقا (قوله
بان قالت الخ) تصوير لاجلها واما تدينها فبان تقول طلقت نفسها طلقة واحدة (قوله بالرفع)
فيه نظر اذ دفع النعت ههنا على التبعية لا يجوز لقولهم ان نعت النكرة لا يرفع الا اذا وصفت قبله
سعت آخر ذلك مفعولها ومازعمه في الجر من الابهام فهو غير صحيح تأمل اه بن (قوله اذ قلنا الخ)
عله نخذوف اى وانما قلنا انها شاة لانها لو قلنا الخ (قوله لم يكن لا اعتبارها فائدة) اى
لان الزوجة زوجة فلا معنى لاختيارها (قوله وهذا) اى ما ذكر من ان لها الفراق بطلقة
لا اكثر (قوله فالوتنوب مع الخلاف) هذا نحو قولت هذه رواية ثانية رجع لها مالك فليست
اول تخيير ولو قال وهل بطلقة ثانية او اثنتين روايتان لكان ابن اه وظاهر نقل اللخمي وغير واحد
ان اختلاف قول مالك فيما زاد على الواحدة انما هو بعد الوقوع وصوبه ابن عرفة بمعنى انه اختلاف
في لزوم ما زاد على الواحدة بعد الوقوع وامامة تدافيه على انها تورب بايقاع واحدة فقط
هذا وقد استبعد طئي كون او تنوب بيع الخلاف قائلا لانه اخراج الكلام المصنف عن ظاهره
بل اداع ان لم يعد فيه الاشارة للخلاف بهذه العبارة وما المانع من حل كلام المصنف على ظاهره
من كون اول تخيير ويكون المصنف جاريا على القول المرجوع اليه في المدونة قال مالك
وللامه اذا عتقت ان تختار نفسها بالبائت وكان مالك يقول لا تختار الا واحدة ثانية وقاله اكثر الرواة
وبائتها اثنتان اذ هما بائتات العبد (قوله اى نصفه) الاولى جميعه الا ان يقال مراده سقوط

النصف الذي كانت تستحقه بالفراق قبل البناء يلزم سقوط الجميع لاختيارها ابن الحاحب فان
اختارت قبل فلا صدق قال في التوضيح يعني انه لا يكون لها نصفها وفي المدونة وان اختارت قبل
البناء فلا مهر لها لان الفراق جاء من قبلها انظر ابن (قوله باختيارها نفسها قبل البناء) أي
واما لو كل عتقها قبل البناء فاختارت المقام معه لم يسقط لانه مال من اموالها يتبعه اذا عتقت الا ان
يكون سيدها اخذ حين العقد عليها او اشترط اخذ من الزوج والغرض انها رضىت بالمقام معه (قوله
والفراق) عطف على صداقها أي وسقط اختيار الفراق والموضوع انه وقع العتق قبل البناء ففيه
الحذف من الثاني دلالة الاول عليه ولا يقال انه لا حذف لان قوله قبل البناء قيد في المعطوف
عليه فيكون قيد في المعطوف لانه قول ما كان قيد في المعطوف عليه لا يلزم جريانه في المعطوف
(قوله وكان عدما) جملة حالية ماضوية فلذا قدر الترح قود قوله وكان عدما يوم العتق مثله
لو كان مليا وقت العتق الا انه صار معدما وقت اختيار الزوج اه عدوى وهو تابع للشيخ احمد
الزرقاني والذي في عبارة ابن شمس وابن عرفة ان كان معمر يوم عتقها واستمر عدمه لوقت المقام
عليه الخ اي واما ان كان مليا يوم العتق ثم اضر بعد ذلك بالخيار وبتبضع الزوج السيد في ذمته
لان الصداق كدين طرأ على العتق فلا يملكه انظر ابن (قوله اذ لو مكنت الخ) علة لقوله وسقط
الفراق ان قبضه السيد وكان عدما (قوله يؤدي الى نفي عتقها) أي واذا انتفى العتق انتفى
الخيار فصارت بموت الخيار يؤدي لنفي الخيار فأتضع قوله وما أدى بموته الخ (قوله وان عتقت
بعده) أي واختارت نفسها (قوله فهو لها) أي فالصداق تمامه لها (قوله الا ان يأخذ
السيد) أي الا ان يكون السيد اخذ من الزوج حين العقد عليها أو أخذ منها بعد ذلك وقبل
العتق على سبيل الانتزاع (قوله أو بشرطه) أي أو لم يأخذها ولكن اشترط عليها قبل
العتق أخذها كاعتقك بشرط ان أخذ صداقك (قوله كما لو رضىت قبل البناء) هذا تشبيه
في ان الصداق يكون للامة للسيد ولو اشترطه وصورة زوجه أمته نكاح تقويض ثم تجز عتقها
ثم فرض الزوج لها صداقها ورضىت بالمقام معه وذلك قيل البناء فان الصداق يكون لها لانها
ملكته بالفرض المتأخر عن العتق والسيد انما له انتزاع المال الذي ملكته الامة قبل العتق وهذا
انما ملكته بعد عتقها فلو فرضه الزوج قبل العتق كان للسيد ان اشترطه وكل هذا اذا كان العتق
قبل البناء واما لو بني الزوج بها فجز السيد عتقها فالصداق للسيد ان اشترطه وقع الفرض قبل
العتق أو بعده (قوله هو مفوضة) حال من فاعل رضىت أي في حال كونها مفوضا نكاحها
لان التفويض من صفات النكاح لا من صفاتها (قوله بما فرضه لها بعد عتقها) أي واما لو فرضه
قبل عتقها فان اشترطه السيد كان له لانه مال ملكته قبل العتق كما مر (قوله فالتشبيه في معاد
قوله لها) أي ان التشبيه في ان الصداق يكون للامة للسيد ولو اشترطه (قوله راجع لقوله
وبعده لها) قال ابن غازي بتعين رجوع الاستثناء لما قبل الكاف أعني قوله وبعده لها لتعذر رجوعه
لما بعد الكاف وذلك مصرح به في المدونة (قوله وصدقت الخ) صورته ان السيد اذا انجز
عتق أمته وهي تحت عتق فسكت عدة من غير اختيار والحال انهم لم يتمكن من نفسها ثم طلبت
الفراق بعد ذلك وقالت لم أرض بالمقام معه وانما سكت لا نظري في أمرى فانها تصدق في ذلك ولا حين
عليها (قوله بل سكنت مدة) أي للغلة عنها (قوله الا ان تسقطه) أي ولو صغيرة أو سقيمة
اذا كان الاسقاط حسن نظرها والام يلزمها عند ابن القمام ونظر لها السلطان خلافا لقول اشهب
يلزمها الاسقاط مطلقا ولو لم يكن حسن نظر كما مر (قوله أو تمكثه) يدخل في ذلك ما اذا لم تكن

بازوج لانه اذا تلذذ بها مع محاولته لم ياكون مسقطا فاحرى اذا تلذذت به دون محاولة (قوله ولو جهلت الحكم) يعنى ان الامة اذا علمت بعقوبتها واسقطت خيارها او مكنت زوجها فانه يسقط خيارها ولا قيام لها بعد ذلك ولو كانت تجهل الحكم بان لم تدر هل الجارية التي تم عتقها اشبت لها الخيار أم لا وكذا لو جهلت ان التمكن يسقط خيارها وهذا الاطلاق الذي مشى عليه المصنف شهره ابن شاس وابر الحاحب والعراقى وقال ابن القمان انما اسقط مالك خيارها حيث اشترى الحكم ولم يصف على امة وأما اذا أمكن جهلها فلا (قوله فلا يسقط خيارها) أى لعذرهما بعدم علمها بعقوبتها ولو ادعى عليها العلم وخالفته كان القول قولها بلايين (قوله ان عتقت قبل الدخول) أى وأما لو كان عتقها بعد الدخول ولم تعلم بعقوبتها حتى وضئها فليس لها الا المسمى لانها استعنته بالميسر (قوله ولها الا كتر الخ) أى لانه ان كان المسمى أكثر فقد رضى به على انها امة فرضا به على انها حرة الاولى وان كان صدق منها أكثر من المسمى دفعه لها وجوباً لانه قيمة بضعة لم يحل لزومه الا أكثر منها اذا كان مكاحله صحيحا او فاسدا للعقد فان كان فاسدا صدقه ووجب لها بالدخول مهرها انما قاله ح (قوله اختارت الفراق او البقاء الخ) هذا التعميم صلي للحرير وهو ظاهر لانه قد استوفى بضع حرة فليزمه قيمته ان لم يكن المسمى أكثر ولا عبرة بعدم علمه وايست هذه المسئلة كمسئلة العارة المتقدمة في قوله وعليه الاقل من المسمى وصدق المثل مع الفراق ومع البقاء المسمى لان تلك غارة متعديّة وهذه ضلومة معذورة (قوله أو يبينها) أى ان الامة اذا كن عتقها تحت العبد فم تختار حتى أباها فلا خيار لها ولو كان تأخيرها الاختيار يحض فقوله الا لتأخير حيض محله حيث لم يبينها قبل ذلك وإعلم انه اذا أباها قبل اختيارها نفسها او كان ذلك قبل الدخول فلها انصف الصداق ولا يدخل هذا تحت قوله وسقط صداقها قبل النساء لان ذلك فيما اذا اختارت فراقه قبل طلاقها (قوله بوات محل الصلاق) أى وهو العصمة فاذا أباها واختارت الصلاق بعده كان ذلك الطلاق لا محل له لزوال محله بالبينونة وكان الاولى حذف محله ويقول لقواته بقوات محل الطلاق وذلك لان محل الصلاق ومحل الخيار متحد وهو العصمة وعبارته تؤذن باختلافهما (قوله ولم يجبر على الرجعة) ظاهره ان الرجعة معلقة لانه لا يجبر عليها مع انها غير ممكنة لوجود الصلاق البائن فلاولى حذفه ثم ان محل كونها لها الخيار اذا عتق زوجها قبل اختيارها للتأخيرها للحيض ما لم تمض مدة يمكنها ان تختار فيها ولم تختار حتى جاء الحيض وان فلا خيار لها كذا في كبير خش (قوله وان تزوجت الخ) يعنى ان الامة اذا عتقت تحت العبد واختارت الفراق وتزوجت بغيره ثم ثبت بالبينونة ان زوجها عتق قبل اختيارها نفسها ولم تسكن قد علمت بذلك حتى دخل بها الزوج الثاني او تلذذ بها فانها تقوت على الاول بذلك حيث لم يكن عنده علم كذا في الوليين (قوله وسكن عليه) حذف قوله ودخولها وذلك لانه لا فرق بين ان يكون الاول قد دخل بها ام لا فعلى كلا الوجهين تقوت بدخول الزوج الثاني او تلذذ بها بلا علم اه واسلم ان كذا من الحاسب يفيد ان هذا أى فواتها على الاول بتلذذ الثاني اذا كان الزوج الاول غائبا بعيدها امان كان حاضرا او قريب الغيبة فلا تقوت بدخول الثاني لانه لا بد من الاعذار اليه لاحتمال عتقه قبلها واستظهاره بغيره عكس ذلك وظاهر كلام ت العوم فانه (قوله ولما ان اوفقها تأخير الخ) فلو عتق العبد في زمن الايقاق بطل خيارها ورجعت زوجها وليس ذلك كما لو عتق العبد في زمن تأخيرها لاجل حيض (قوله ان طلبته) أى بأد قالت امه لوى انظر واستشير في ذلك واعلم انه لا نفقة لها في مدة التأخير لار المنع جامعها (قوله والقول بأنه محدود الخ) أى كما وقع للمازرى

* (فصل في أحكام الصداق) *

(قوله بفتح الصاد) أي وهو الافيح (قوله الصداق كالنحر) لما فرغ من الكلام على أركان النكاح الثلاثة الأولى والأهل والصيغة شرع في الكلام على الركن الرابع وهو الصداق مأخوذ من الصدق ضد الكذب لأن دخوله بينهما أدل على صدقهما في موافقة الشرع ومعنى كونه ركاناً لا يصح اشتراط اسقاطه لأنه يشترط تسميته عند العقد فلا بد منه يصح نكاح التفويض ولم تقع فيه التسمية (قوله الصداق كالنحر) أي الصداق في مقابلة البضع كالنحر في مقابلة السلعة فيشترط فيه ما يشترط في الثمن اثباتاً ونفيًا (قوله لا خيرا) محترز الطهارة والتحيز محترز الارتفاع والابق محترز القدرة على التسليم وقوله وثرة الخ محترز المعلومية وقوله على التيقية أي وأما الثمرة التي لم يبد صلاحها على الجوز فإنه يجوز أن تكون صداقاً وان كان لا يجوز به معها إلا بشرط تأتي (قوله ويقع فيه يسير الجهل) أي لأن الغرر في هذا الباب أوسع من الغرر في البيع (قوله لا بدليل قوله الخ) أي وبدليل أنه إذا أسقم سكة الذنانير أعطيت من السكة الغالبة يوم النكاح فإذا جعل لها عشرة دنانير واطلاق وكان في البلد محبوب الحمدى والابراهيمى واليزيدى أخذت العشرة من السكة الغالبة يوم النكاح فان تساوت أخذت من جميعها بنسبة عدد كل فان كانت سكة ن أعطت من كل سكة نصف صداقها أو ثلاثة فن كل الثلث كتمزوج برقيق لم يزد كرجائنا ولا وداننا وفي البيع بعدان لم يكن غالب (قوله وان وقع الخ) أي أنه إذا صدقها قبله خل معينة فظهر أنها بخير زمة مثلها أمالو كانت القلة ثمناً تخميناً بين أنها خير وسد البيع (قوله وعاز بشورة) أي أنه يجوز نكاح المرأة على أن يعطيها جهازاً زيت ولا يجوز أن يشتري سلعة بذلك (قوله كعبد الخ) أي أنه يجوز أن يقول لها أتزوجك بعد اختياره إذا كان لذلك الزوج عيب مملوكه له وكانت معينة حاضرة أو غائبة ووصفت كيجوز أن يقول لأشترى أبيعك على البت بعد اختياره أنت بكداً بشرط المذ كورة وقوله تختاره هي لاهو التفريق بين اختيارها واختياره مقيد بعد دالقليل وهو الثلاثة فأقل وهو مذهب ابن القاسم أما العدد الكثير فاختار منه رأس فيجوز اختيارها واختياره كافي للبيع اه بن ومثله في البدل القراني وكان سبب الجواز عند الأكثر أن بكثرة العدد يتسع الأمر وفيه أن بكثرة العدد يكثر الغرر (قوله وكذا المشتري) أي داخل على أن البائع يختار الأحسن (قوله وكذا البائع) الأولى وكذا المشتري أي ولذا منع إذا كان يختار المشتري (قوله ولا عرر) أي فوى والأفاصل الغرر حاصل (قوله لا يتعين أن يختار الأذى) أي بل يجوز أن يختار الأذى ويجوز أن يختار الأذى فجاء الغرر وأشار الشارح بالتأمل إلى ما يقال أنه وان أحفل ذلك لكن الغالب اختياره للأذى فيكونان داخلين على ذلك كما أن الغالب في المرأة اختيارها للأعلى وان أحفل خلافه والحاصل أن الغرر موجود في كلا المحالين وكل من اختار منهما فافترس اختياره لأذى لنفسه وحينئذ لا تفرقة بينهما إلا وجهها (قوله وضمانه الخ) يعني أن ضمان الصداق المعين إذا ثبت هلاكه كضمان المبيع وقد علمت أن البيع نارة يكون صحيحاً ونارة يكون فاسداً فكأن البيع إذا كان صحيحاً فضاء المبيع من المشتري بمجرد العقد سواء كان المبيع بيده أو بيد البائع فكذلك النكاح إن كان صحيحاً فإن الزوجة تضمن الصداق بمجرد العقد ولو كان بيد الزوج والمراد بضمانها له أنه بضمانه عليها وإن كان البيع فاسداً فإن المشتري لا يضمن المبيع بمجرد العقد بل بالقبض فكذلك النكاح إذا كان فاسداً فإنها لا تضمن الصداق إلا بقبضه وهذا إذا لم يحصل طلاق قبل الدخول أما إن حصل طلاق قبل

الدخول وتلف الصداق والفرض انه قامت على هلاكه بينة فعضاه منه مساواة كان يسهل الزوج أو يسهل الزوجة فكل من تلف من يده لا يغرم للآخر حصته أما ان كان مما يغاب عليه ولم تقم على هلاكه بينة وحصل طلاق قبل الدخول فعضاه من هو بيده فكل من ضاع في يده يغرم للآخر حصته (قوله وبالقبض في الفاسد) بأن مضى بك دخوله فكل الصحيح وظاهره انه انما ضمن بالقبض في الفاسد سواء كان الفاسد لصداقه أو لعقده واثرا خلا في الصداق أو كان لعقده فقط وهو ما رجحه شيخنا تبعا للقاضي وهناك طريقة أخرى وهي ان ضمانها بالقبض اذا كان فسادا للنكاح لصداقه دخل اولم يدخل أو كان فسادا لعقده واثرا خلا في صداقه وأما لو كان فسادا لعقده كان ضمانه بالتعدي كالصحيح وبذلك لما ما يأتي عند قول المصنف وضعه بعد القبض (قوله وتلفه) يعني ان تلف الصداق اذا لم يثبت هلاكه وكان مما يغاب عليه كالبيع اذا لم يثبت هلاكه وكان مما يغاب عليه فكأن المبيع المذكور ضمانه من هلك في يده سواء كان البائع والمشتري فكذلك الصداق المذكور ضمانه من هلك بيده سواء كان الزوج أو الزوجة فاذا كان في يد الزوج وادعى ضياعه وكان قد دخل بها ضمن لها قيمته أو مثله وان كان بيدها ضاع عليها وان كان قد طلق قبل البناء لم لها نصف الصداق ان ضاع بيده وان كان يسهلها غرمت له نصف القيمة أو نصف المثل (قوله فالذي يصدق فيه البائع والمشتري الخ) أي وهو ما لا يغاب عليه وما يغاب عليه اذا ثبت هلاكه أي والذي لا يصدق فيه البائع والمشتري لا يصدق فيه الزوج والزوجة وذلك اذا كان مما يغاب عليه ولم تقم على هلاكه بينة (قوله وكذا الزوج إذا حصل طلاق) أي والحلل انها قبضت جميعه (قوله فلم يندم على حصوله على صورة) أي وهي اذا كان مما لا يغاب عليه أو مما يغاب عليه ونبت هلاكه بينة وقوله وتلفه على صورة أخرى وهي ما اذا كان مما يغاب عليه ولم يثبت هلاكه (قوله وان كان سبب الضمان هو التلف) أي فهو بدون ذلك الحل من عطف السبب على السبب (قوله فانه يوجب الرجوع لها عليه بقيمة) أي يوم عقد النكاح (قوله أي اطلاعها الخ) الاولى أي اطلاعها على عيب قديم فيه كالبيع أي مثل اطلاع المشتري على عيب قديم في المبيع فثبت لها الخيار في التمسك به أو رده وترجع بمثله ان كان مثليا أو قوما موصوفا وترجع بقيمة ان كان مقوما معينا كما ان المشتري اذا اطلع على عيب قديم كذلك (قوله وبضه بالرفع) عطف على تعديده على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فارتفع ارتفاعه وصح عطفه على الضمير في تعديده وحينئذ فيجوز فيه الحجر والنصب لان الضمير في محل جربا اعتبارا كونه مضافا اليه وفي محل نصب باعتبار كونه مفعولا بالصدر (قوله أي استحقاق بضه) أو تعيب بضه كالبيع فاذا تزوجها بدار بعينها استحق بغيرها فان كان الذي استحق من الدار فيه ضرربان كان أريد من الثالث كان لسان ترد بغيرتها أو اخدمته قيمتها وتجب ما بقي وترجع بقيمة ما استحق وان استحق منها الثالث أو الشيء الثالث الذي لا ضرر فيه رجعت بقيمة ما استحق فقط واذا تزوجها بشئ واحد بعينه وبعدد معين من رقيق أو حيوان أو معطوف فاش من ذلك استحق من ذلك جزء أو أكثر ولو اثنين من ثلاثة فلها ان ترد بغيرته وترجع بقيمة جميعه او تحسب ما بقي وترجع بقيمة ما استحق واذا تزوجها بعوض متعدد معين كعبد من الرقيق ونحوه فوجدت عيبا قديما في بعض ذلك كان ذلك العيب قليلا أو كثيرا فكأن تقدم في استحقاق البعض من أن لسان ترد ما بقي وترجع بقيمة جميعه او تحسب ما بقي وترجع بقيمة العيب وهذا مما يخالف فيه الصداق البيع لانه يحرم في البيع التسك بالاقبل مما استحق أو تعيب (قوله على تسامح في بعضها) أي وهو استحقاق المقوم المعين جميعه واستحقاق

بعضه أو تعيبيه إذا كان ذلك البعض المستحق أو المعبى إلا أكثر فانه يفسخ البيع بسبب ذلك دون
النكاح فانه لا يفسخ كمر (قوله) وإن وقع بقله خل فاذا هي خراج) أى وأما عكسه وهو ما إذا
تزوجها بقله فانه خرافاذا هي خجل ثبت النكاح أن رضيا بالخل فان لم يحصل رضى ففسخ تبديل الدخول
وثبت بعدمه صدق المثل (قوله) كما استثنى الخ) زاد الكاف لعدم اداة الاستثناء ولانه لما
كان التشبيه في الجملة كان لاستثناءه منه في الحقيقة (قوله) لعدم صحة كون شئ منهما مائنا) أى
لان النكاح أوسع من البيع في الغرر وأوسع من النكاح في ذلك الرهن اذ يجوز فيه رهن الأبق ولا
يجوز رهن الجنين وأوسع من الرهن في الغرر الهبة والخلع اذ يجوز هبة الجنين والخلع به (قوله) وجاز
النكاح بشورة) بأن يقول اتزوجها واجعل صداقها جهازا وشوارها فينظر لها ان كانت حضرية
أو بدوية بخلاف البيع فلا يجوز أن تكون الشورة ثمننا (قوله) معروفة) أى بالنوع فلا ينافي
أنه مقولة بالتشكيك لأجل اعتبار الوسط (قوله) أو عدد من كابل) يعنى انه يجوز النكاح على عدد
من الأبل أو البقر أو الغنم أو الرقيق في الذمة ولو كان غيره موصوف بأن يجعل الصداق عشرة عماد كمر
ويطلق ونص المصنف على العدد لتوهم المنع فيه لكثرة الغرقا لو احدث من كابل أولى بالجواز وأما
جعل ذلك ثمننا فلا يجوز (قوله) ولو في الذمة غير موصوف) الأولى ان يقول في الذمة ولو موصوف بقل
المبالغة لتوهم المنع في الموصوف لانه كالسلم الحال قاله بن (قوله) لا عدد من شجر) أى في الذمة ولو
كان موصوفاً وقوله إلا ان عين اى بالاشارة كهذا الشجر أو بالوصف كالشجر الذى في محض كذا ولعل
الفرق بين الماشية والشجر اذا كان كل منهما فى الذمة وكان موصوفاً ان الشجر اذا كان في الذمة ووصف
كان وصفه مستديعا تعين وصف مكانه فيؤى الى السلم في معين كما ذكره في منع النكاح على بيت
بيته لها لانه يؤدي الى وصف البناء والموضع (قوله) أو صدق مثل) أى كاتزوجك على ان اصدقك
صداق مثلك قال المتبعلى يجوز النكاح على صداق المثل فيجب بائنه ويجب نصفه بالطلاق قبل
البناء وجميعه بالموت اه بن (قوله) من شورة مثلها الخ) حاصله انه اذا تزوجها على جهاز ريت
فان كانت حضرية فيجوزها جهازا وسطا من جهازا الحاضرة فاذا كان جهازا الحاضرة معروفة على
اوصاف ثلاثة لزمه الوسط من تلك الاوصاف الثلاثة واذا كان على وجه واحد فلا لزم ذلك الوجه
الواحد واذا كان على وجهين فلم يكن وسطا فالغالب فان لم يكن غالب فالظاهر نصف كل وكذا
يقال في غير الحضرية (قوله) من السر الذى تنا كعبه الناس) فان كان الناس يصدقون الأبل
أو الرقيق ابن عشر سنين وابن ثمان سنين وابن ستة لزمه ان يدفع لها ابن ثمانية (قوله) باعتبار
الاوصاف الخ) يعنى ان من قامت بها تلك الاوصاف ويرغب فيها باعتبارها اذا كانت تارة تصدق
بمافة دينار وتارة بتسعين وتارة بمائتين فانه يدفع لها التسعين (قوله) وفي شرط ذكر جنس الرقيق
أى فاذا لم يذكر جنسه ففسخ قبل الدخول وثبت بعدمه صدق المثل (قوله) أعطيت النصف
الوسط من كل) فاذا كان الرقيق في البلد بربرى وحشى فقط واستويا فانها تعطى من كل صنف منهما
نصف الاوسط في السن واذا كان الرقيق الذى في البلد بربرى وحشى ورعى فانها تعطى من
كل صنف من الاصناف الثلاثة ثلث الوسط في السن وهكذا يقال اذا كان الموجود اربعة اصناف
(قوله) قولان) أى على حد سواء وأما غير الرقيق من ابل وبقر ففيه قولان امكن المعتمد
اشتراط ذكره وبقر في ابن رقيق وغيره بكثرة الاختلاف بين أحاد الرقيق واصنافه بخلاف اصناف
غيره اه عدوى وفي بن ان قوله قولان الاول منه ما قول محققين والثاني ظاهر المدونة وهو
المشهور انظره (قوله) وما الاثنا الخ) عطف على الوسط (قوله) ان اطلق) أى لم يقيد بذكر

أو أنا لا نلزمنا غير ضا إلى الأناث للدخول عليهن ونحو ذلك (قوله حيث الإطلاق) أي بل يعمل
 في غيره بالعرف (قوله ما التشرطوا أن يوفي لها بها) هذا هو المتمد وقوله ونيل الخ
 ضعيف كما في بن وقرره شيخنا أيضا ورجع عن ترجمته لثاني في حاشية خش (قوله درك المبيع)
 بسكون الزاء وفتحها أي ضمان المبيع (قوله فإلها القيام بها) أي وهو معنى قول المصنف
 سابقا واستحقاقه وعيبيه كالبيع (قوله إلى الدخول) أي كأ تزوجك بصدائق قدره كذا دفعه كله
 أو نصفه عند الدخول (قوله أن علم) أي بشرط أن يكون الدخول ونتمه معلوما عندهم بالعادة
 على المشهور فإن لم يكن معلوما فسخ النكاح قبل الدخول وثبت بعده بصدائق المثل ومقابل
 المشهور ما هو ظاهر كلام محمد من جواز ذلك وإن لم يكن وقت الدخول معلوما لأن الدخول بيد
 المرأة فهو كالحال متى شافت أخذته (قوله كالتبيل) أي عند بعض فلاحي مصر وكالبيع عند
 أرباب الألبان والمجاذع عند أرباب الثمار (قوله وتأجيله لأسرة أي بالفعل وقوله أن كان مليا
 أي بالقوة فأن دفع ما يقال أن في كلام المصنف تناقضا لأن التأجيل للتأجيل لا يقتضي أنه غير ملي
 أن كان مليا يقتضي وجوده فتأمل (قوله كمن عنده مبيع بصدائها الأسواق الخ) لا يخفى أن
 بيعها مجبول زمنه فكذا مفعولهم نظروا تلك السلع وكان الصداق حال باعتبارها (قوله فكم وجل
 مجبول) أي في فسخ قبل الدخول ويثبت بعده بصدائق المثل تنبيه إذا تزوجها بصدائق واجهه إلى
 أن نطلبه المرأة منه فهل هو كالتبيل بالمبيعة فيكون جائزا أو كالتبيل بموت أو فراق فيكون ممنوعا
 قولان الأول لأن التاميم والثاني لأن الماسحون وأصبح (قوله وعلى هبة العبد) الباجي فإن
 طلقها قبل التنازع بيع نصف العبد وصار العبد مترك بين الزوج والموهوب له وإن مات في يد
 الموهوب له تبعه بنصف قيمته ولا يتبع المرأة بشئ نقله ابن عرفة اهـ من سابق قيل إنه إذا طلقها قبل
 التنازع جمع عليها بقيمة نصفه كالمثله الآية وخلاف النقل (قوله لأنه بقدر دخوله في ملكها)
 أي لأجل أن يصح النكاح فليس فيه دخول على إسقاطه وكذا يقال فيما بعد فان قلت في مسئلة
 إذا تزوجها بعقوبتها أيها أعتراف كيف يقدر ملكها له مع أنه يعقوب عليها قلنا يقدر ملكها له فرض
 لا يوجب العتق حتى يفعل ملكها له فقدر (قوله وجب الخ هذا إذا كان الصداق حاضرا في مجلس
 العقد وأما في حكمه وسأتي حكم الغائب في قوله أوجب عين بعيد كخراسان (قوله كبيع مع عين متأخر
 قبضه) أي فلا يجوز تأخير تسليم العين بعد بيعه ما يلحق ذلك من التمرر لأنه لا يدرى كيف قبض
 لا يمكن هلاكه قبل قبضه (قوله ويمنع تأخير) أي إذا كان التأخير بشرط أو لا فلا انتظار بن (قوله
 ويفسد النكاح أن دخوله أي على التأجيل هذا الكلام يقتضي أن التعجيل حق لله وأنه يفسد
 العقد بالتأخير ولورضيت به وهذا الغياب أي إذا وقع العقد بشرط انتظار وأما أن لم يشترط فالحق لها في
 تعجيل المعين ولها التأخير إذا لم يحذو رقبته لدخوله في ضمانها بالعد هذا ما هو كلامهم قاله طاق وحاصل
 فقه المسئلة أن الصداق إذا كان من المأخوذ أو من الحيوان أو الأصول فإن كان غائبا
 عن بلد العقد صح النكاح أن أجل قبضه باجل قرب بحيث لا يتغير فيه عايبا أو الفساد بالنكاح وإن
 كان حاضرا في البلد وجب تسليمها ولو لم يسلّمها يوم العقد ولا يجوز تأخير ولورضيت بذلك حيث انقطع
 التأخير في صلب العقد وإن لم يشترط كان تعجيله من حقها فإن رضيت بالتأخير جاز (قوله وتنازعا
 في التبدية) بأن طلب الزوج الدخول قبل دفعه وطالبته دفعه قبل الدخول (قوله فلها المنع
 ظاهر أنها مخيرة بين المنع والتحكيم على حد سواء وليس كذلك بل التحكيم مكره عند مالك
 حيث كان قبل قبضها ربيع دينار فقوله فلها أي فيندب لها تأمل (قوله بمعنى الاختلاف بها) أي

لا يعني الوطء بدليل الخ (قوله الى تسليم ماحل) أى وغاية منعهما من الدخول ومن الوطء بعده
 اذا مكنته من الدخول ومن السفرة معه الى ان يسلم لها ماحل من المهر وانما كان لها منع نفسها لانها بائنة
 اول سأل له منع سلعة حتى يقبض الثمن (قوله او التمكن منه) هكذا في التوضيح عن ابن عبد
 السلام والذي ارتضاه ابن عرفة انه لا يسقط منعه الا الوطء بالفعل (قوله على الاظهر) هذا
 هو المعتمد وقيل ليس لها المنع بعد الوطء سواء استحق او لا غيرها وأول وقيل ان غيرها فلها المنع والا فلا
 وهم ماضعون اه عدوى (قوله حصلت بينهما منازعة) أى في التبدئة أم لا (قوله بتسليم
 ماعليه) فارد دفع الزوج ماحل من الصداق وطلب الدخول فامتنعت الزوجة وكانت مطيعة للوطء
 والزواج بالسبع فانها تتجبر على ان تمكنه من نفسها وكذلك لو بادرت بالتكليف من نفسها وهى مطيعة
 للوطء وأبى الزوج ان يدخل عليها وهو بالغ وامتنع من دفع الصداق حتى يدخل بها فانه يجبر على ان
 يدفع لها ماحل من صداقها وهذا كله اذا كان الصداق غير معين بل كان موصوفا في الذمة اما لو كان
 معينا فلا يشترط بلوغ ولا اطاقة بل يجب تعجيله كما لا يجوز اشتراط تأخيرها كان الزوج بالغاً
 أم لا أمكن ومائها ام لا (قوله وكذلك لو كانت غير مطيعة أى فلا تجبر له ان كانت مطلوبة
 ولا تجبر لها الزوج ان كان مطلوباً من ولها والان في التعبير ان لو قال وكذا اذا كان لا يمكن
 وطئها لعدم اطاعتها (قوله وتعمل سنة) والظاهر انه لا نفقة لها كالتى بعدهما (قوله يمكن
 معه الوطء) واما الصغر الذى لا يمكن معه الجماع فسيأتى الكلام عليه وانما تعهل لزواله ولو
 طال (قوله فهو كما استثنى الخ) فكأنه قال ومن يادرأ أجبر له الا ان لم يشترط اهلهما امها لها سنة
 لصغرها وتغربة والا فلا (قوله بطل الامهال) أى بطل شرط الامهال والنكاح صحيح (قوله
 لان شرط اكثر من سنة) أى لصغرها وتغربة وقوله لاكثر منه وم سنة (قوله لا مكان ادخاله الخ) أى
 لان قوله والا بطل معناه وان لم يشترط السنة عند العقد بطل الامهال وهذا صادق بما اذا اشترطت
 بعد العقد وبما اذا شرط اكثر منها عند العقد (قوله وتعمل الزوجة للرض) أى وان لم يشترط
 الامهال عند العقد (قوله وما ذكره في المرض) أى ما ذكره من ان المرض الحاصل قبل البناء اذا كان
 يمنع من الجماع فانها تسلم لزواله بلغت حد الساق أم لا تبع فيه المصنف ابن المحجب وقواه طبع
 وقوله والذى في المدونة الخ هذا بخلاف ما في ح ونصه واما ماله الزوجة للرض اذا طلبته فذكره
 المصنف وابن المحجب ولم ينص عليه في المدونة ولا ابن عرفة وإنما نص فيه ساء على ان المرض مرضاً
 يمنع من الجماع اذا دعت الى البناء والنفقة لزمه ذلك ونصها ومن دعت زوجها الى البناء والنفقة
 واحدهما مريض لا يقدر على الجماع لزمه ان ينفق او يدخل الا ان يكون مريضاً بالغ حد الساق فلا
 يلزمه ذلك اه بن اذا علمت ذلك تعلم أن مانسبه شارحاً للمدونة ليس هو ما فيها بل الذى فيها مسألة
 اخرى تأمل الا ان يقال ان مرضها البالغ حد الساق كرضه فصيح مانسبه الشارح للمدونة (قوله الا
 اذا بلغ المريض حد الساق أى والا فلا تعهل لزواله (قوله وتعمل بقدر ما يهئ مثلها امها) أى
 وكذا تعهل هو بقدر ما يهئ مثلها امره (قوله وذلك يختلف باختلاف الناس) أى من غنى وفقير
 (قوله ولا نفقة لها في مدة التهنئة) أى في مدة تهنئتها وكذا في مدة تهنئته فاليك في وثائق
 النكاح من نحو قوله وفرض لها في نظير نفقتها كل يوم كذا من يوم تاريخه لا عبرة به الا ان يحكم به من براه
 (قوله الا ان يحالف لي دخان الالية) يريد ليله قبل مضي مدة التهنئة أى فلو حلف لي دخان الالية
 وحلفت على عدم الدخول حتى يهبها لها امرها فينبغي أن يحنث الزوج لانها حلفت على حقها وان
 كان هو ايضا صاحب حق لكن حقها أصلى اه تقرير شيخنا عدوى والذى في عقب ان حلف

الزوجة لا يعتبر حلفت على الدخول أو على عدمه حلفت وحدها أو مع الزوج بان حلف كل على خلاف ما حلف عليه الآخر فتأمل (قوله ما طله وليها لم لا) أي بان تسكسل ولم بشرع في التهيئة إلا بعد إتمام من العقد فاندفع ما يقال إن الحلف قبل مضي مدة التهيئة وحيث لا بد من تأني مطل (قوله كما هو ظاهر المصنف) أي لانه أطلق في الحلف فظاهره كان باقعه أو بطلاق أو بعق ما طله وليها لم لا لان حذف المعمول يؤذن بالعموم (قوله وهذا مستثنى مما قبله) فكأنه قال وتمهل قدر الزمان الذي يحصل فيه مثلها ما يحتاج اليه من الجهة إذا لان يحلف الزوج ليدخلن اللية فلا تمهل ويصح جعله مستثنى من محذوف و كانه قال ويمنع الزوج من الدخول بها قبل مضي تلك المدة إلا ان يحلف الخ (قوله وان طال بته الخ) تقدم ان الصداق اذا كان معيناً واجب تهيئته ولا يجوز فيه التنازع على ما روي من التفصيل وان كان مضموناً وتشازعاً في التبدية كان لها الامتناع من تمكينه حتى يقبض ما حل من الصداق وذكر هنا ما اذا طال بته بالمضمون قبل الدخول فادعى العدم فتسار تصدقه وتارة لا تصدقه وفي الحالة الثانية امان تقوم بينة على عدمه واما ان لا تقوم بينة بذلك وحاصله ان الزوج اذا طال بته زوجته قبل الدخول عليها بحال الصداق فادعى العدم فان المحاكم تؤجله لانبات عسره ثم تلوم له لعله يحصل له يسار ثم يطلق عليه بشروط خمسة ان لا تصدقه في دعواه الاعسار وان لا يقيم بينة على صدقه وان لا يكون له مال ظاهر وان لا يغلب على الظن عسره وان يجري النفقة عليها من يوم دعائه للدخول فان صدقه في دعواه الاعسار او اقام بينة بالعسر فانه يتلوم له من اول الامر بالتفريط لا يؤجل لانبات عسره وكذلك ان كان ممن يغلب على الظن عسره كما يقال وان كان له مال ظاهر اخذ منه حالا وان لم يجد له بينة عليها من يوم دعائه للدخول فلهما الفسخ لعدم النفقة مع عدم الصداق على الزوج (قوله ان اعطى جديلاً بالوجه) أي خشية هرو به بحيث لا يعلم له محل ولا يكف بحميل بالمسال بناء على انه لا تملك بالعقد شيئاً (قوله والا حبس) أي لانبات عسره (قوله) وأشأ رالي قد رمدت الساجيل) أي لانبات عسره (قوله ثلاثة اسابيع) ان عرفة هذا التحديد ليس يلزم بل هو استحسان لاتفاق قضاة قرطبة وغيرهم عليه وانما هو موكول لاجتهاد المحاكم اهـ بن (قوله ستة فسة الخ) كذا في التوضيح والذي في المتنطى وابن عرفة ثمانية ثم ستة ثم اربعة ثم ثلاثة انظر ح وقوله ستة الخ اي ثم يسأل عقب كل ستة وكذا عقب الثلاثة هل وجد شيئاً ما لم لا وهل وجد بينة تشهد بعسره ام لا وهكذا (قوله فان كان معيناً فإني للصنف) أي فان كان الصداق معيناً وهذا محترز قوله وان طالبت زوجها بالصداق الغير المعين وقوله فإني للصنف اي التمسك على بعضه وذلك لان المعين اما غائب عن بلد العقد او حاضر بها فالحاضر بها تقدم انه يجب تجهيله وان كان غائباً فإني أنه امان يؤجل قبضه باجل قريب أو بعيد (قوله فلودخل بها الخ) هذا محترز قوله اذا طال بته زوجته التي لها الامتناع من الدخول حتى يقبضه والحاصل ان محمل كونه يؤجل لانبات عسره اذا ادعى العدم بالشروط المذكورة اذا كان لم يدخل بها فان دخل بها الخ (قوله ثم اذا ثبت عسره) أي في اثبات الاسابيع الثلاثة أو بعد فراغها وقوله تلوم له اي بسد اعذار الناضي في تلك البينة الشاهدة بالعسر فان كان عندها طعن ابدية والا حلف الزوج مع تلك البينة بمن الاستظهار على تحقيق ما ادعاه (قوله أو صدقته) أي على ما ادعاه من العسر (قوله تلوم له بالنظر) أي لعله يحصل له يسار ويدفع ذلك الصداق اليها بالسبب به (قوله ليستبرأ امره) أي فاذا حبس وتبين عسره تلوم له بالنظر ثم طلق عليه

وان تبين سيرة اخذ منه الصداق (قوله واما ظاهر الملاء فيحبس) أى حتى يدفع ولو مال حسبه
 (قوله ستة أشهر) أى ثم يسأل هل وجد يسارا ام لا فأمر بعتة أى ثم يسأل كذلك فشهري ثم يسأل
 كذلك (قوله فشهري فشهري) أى ثم يسأل فان اتى بشئ فالامر ظاهر والا يحجزه القاضي وطلق عليه
 واعلم انه لا يحبس في مدة التلوم على كلا القولين لان الموضوع انه أدبت عدمه وقد قال الله تعالى وان
 كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة فغافل خش وعقب انه يحبس في مدة التلوم على كلا القولين الاولى
 استقامه اذ لا معنى له قال بن ولم أر من ذكره وقد صرح ابو الحسن بأن دين الصداق كسائر الديون فيجب
 ان يسرح اذا أدبت عسره (قوله وهذا ضعيف مقابل لقوله بالنظر الخ) فيه نظر لان هذا عمل بعض
 القضاة وهذا لا ينافي ان الاجل موكل الى اجتهاد الامام كما تقدم والمحاصل ان التلوم موكل
 قدره لاجتهام المحاكم وقد اتفق لبعض القضاة انه تلوم بسنة وشهر راككون اجتهاده اداء لذلك
 (قوله ان لا يرجي يساره) اى لمن ثبت عسره والحال انه لا يرجي يساره (قوله وصحح) أى
 وصححه المتطلي وعباس (قوله وعدمه) وهذا تأويل فضل على المدونة (قوله ثم بعد التلوم
 وظهور العجز طاق عليه) قال عقب فان حكم القاضي بالطلاق قبل التلوم فلظاهره انه صحيح (قوله
 ووجب عليه نصفه) اى ووجب على الزوج اذا طلق او طلق عليه المحاكم لعسره بالصداق لزوجه
 نصف الصداق فيتبع به اذا ايسر تقرر في ذمته بالعقد عنده (قوله في انه) اى الطلاق قبل
 البناء الخ (قوله لا في عيب) يعنى اذا ارادت رد زوجته بعيب به من العيوب المتقدمة قبل البناء
 فطلق عليه لا متناعه منه او رد الزوج زوجته أى فسخ نكاحها بعيب بها قبل البناء فانه لا شئ
 لها على الزوج وقد مر هذا في باب المحسار عند قول المصنف ومع الرد قبل البناء فلا صداق ويمكن
 ان يكون ذكره هنا لافادة بيان اختلاف هذا وهو الفسخ مع ما قبله وهو الطلاق ففي الطلاق لها
 نصف الصداق وفي الفسخ لا شئ لها فقد اختلف الطلاق والفسخ في الحكم وان اشتركا في ان كلا
 منهما مغلوب عليه (قوله كما تقدم) اى في قوله ومع الرد قبل البناء فلا صداق (قوله ولما كان
 للصداق) اى عند المفارقة احوال ثلاثة الخ (قوله وتقرر) اى ثبت وتحقق وانما عبر بتقرر
 دون تكمل ليتم الصداق المثل في التفويض ولان تقرر يناسب كلامنا من الاقوال الثلاثة في المسمى
 لان قوله تقرر يحتمل تقرر تمامه ان قلنا انها تملك بالعقد النصف ويحتمل تقرر اداؤه ان قلنا انها
 تملك بالعقد الجميع ويحتمل تقرر اصله ان قلنا لا تملك بالعقد شيئا والمذهب انها تملك بالعقد
 النصف وقوله بوط أى ولو حكما كدخول العنين والمحبوب ولوم غير انتشار كما قاله ابن ناجي
 في شرح الرسالة (قوله كفى حيز) هذا مثال لسبب ما باعتبار قيام اصل السبب بها والدبر
 مثال لسببه من حيث ميله لذلك والافق حرم على احدهما حرم على الآخر موافقته وصومهما
 بسببهما وكذلك اعتسكاهما واحرامهما (قوله ولو بكر) اى بقيت على بكرتها فصحت المداغة
 فاذا ازال البكرات باصبعه فان طلقها قبل البناء فلها نصف الصداق مع ارض البكرات وبعدها
 الصداق فقط ويندرج ارض البكرات في الصداق كذا في سماع اصبيخ عن ابن القاسم وهو المعتمد
 والذي في سماع عيسى عن ابن القاسم انه يلزمه باقتضائه اياها باصبعه كل المهر والذي اختاره
 اللخمي انه يلزمه ارض البكرات مع نصف الصداق اذا طلقها ان رى انها لا تتزوج بعد ذلك الا بمهر
 نيب والا فلا ارض لها وفي ح تغلق النواذر اذا اقتضت زوجته فانت روى ابن القاسم عن مالك
 ان علم انها ماتت منه فعليه ديته وهو كالحطأ صغيرة كانت أو كبيرة وعليه في الصغيرة الادب
 ان لم تكن بلغت حد ذلك وقال ابن الماجشون لادية عليه في الكبيرة ودية الصغيرة على عاقلة

ويؤت في التي لا يوطأ مثلها (ف قوله وموت واحد الخ) ظاهره كان الموت متيقنا وصحكم الشرع
وهو كذلك كما نقله ابو القاسم الجزري في وثائقه عن مالك وذلك كما عرفت في بلاد المسلمين فانه بعد
مضي مدة النعم بمحكم الحكم مونة (تنبه) قوله وموت واحد في النكاح الصحيح وفي الفساد
لعقده اذا لم يؤثر خلا في الصداق وكان مختلفا فيه كـ نكاح المحرم والنكاح بلا ولي فهو كالصحيح
يجب فيه المسمى بالموت ونصفه بالطلاق قبل الدخول كما نص عليه ابن رشد في نوازله اهـ بن وشمل
قوله وموت واحد ما لو قلت نفسها كرها في زوجها كما نقله بهرام آخر باب الذبايح عند قول المصنف
وفي قتل شهدي حق تردد وكذلك السيد يقتل امته المتزوجة فلا يسقط الصداق عن زوجها ويبقى
النظر في قتل المرأة زوجها هل تعامل بتقيض مقصودها ولا بتكامل صداقها ولا بتكامل والظاهر
انه لا يتكامل لها بذلك لانها ما هي الا تكون ذرية لقتل النساء ازواجه اهـ عديوى (قوله
واماموت واحد في التفويض قبل الفرض) اي واما اذا مات واحد بعد الفرض فهو كـ نكاح التسمية
فقول الشارح وهذا في نكاح التسمية اي في النكاح الذي حصلت فيه تسمية سواء كان حين العقد
او بعده (قوله واقامة سنة) اي عند الزوج وظاهره ولو كان الزوج عبدا وول بعض اشياخ عجم
ينبغي ان يعتبر في العبد اقامة نصف سنة ولا وجه له اذ ليس له اذ يشبه بالحدود اصل بل فيه تشديد
فتأمل اهـ بن (قوله في خلوة الاهتداء) من الهدوء والسكون لان كل واحد من الزوجين سكن
للاخر واطمان اليه وخلوة الاهتداء هي المعروفة عندهم بارخاء السور كان هناك ارخاء ستور
وغلق باب او غيره وحاصله ان الزوج اذا احتل بزوجته خلوة اهتداء اي نحل بيته وبينهما ثم طلقها
وتنازعا في السيد فقال الزوج ما أصبتها وقالت هي بل اصابني فانها تصدق في ذلك بيمين سواء
كانت بكر او ثيبا كان الزوج صالحا ام لا (قوله فان نكحت حلفت الزوج) اي وان حلفت
اخذت الصداق كاملا (قوله حلفت لرد دعواها) فان نكل غرم جميع الصداق وليس له تحليفها اذا
بلغت (قوله وان نكل غرم الجميع) اي لان الخلوة بمنزلة شاهد وتكون بمنزلة شاهد آخر (قوله
فان حلفت اخذته فلو ماتت قبل ابلوغ ورث عنها وحلف وارثها ما كانت تحلفه كما يزعم به خش وهو
الموافق لاقول المصنف في الشهادات كورثته قبله فتعظيم عقب في ذلك قصورا نظرين (قوله
وان بيمان شرعي) مباعدة في تصديقها في دعوى الوطء عند دخول خلوة الاهتداء فدعاها وهو عدم
تصديقها في تلك الحالة لان الشأن ان الرجل لا يقر بها في تلك الحالة وان كان عنده اشتياق
جلب اليها ولذا قبل انها لا تصدق في تلك الحالة الا اذا كان الزوج يلبق به ذلك (قوله وان سفهه
وامه) وقال ولو سفهه وامه لرد قول سخفون بعدم تصديقها كان اولي انتهى بن (قوله اذا الموضع
انه قد افقها) ان قلت اذا وافقها الزوج على النفي فلا يخفى ان تصديقها لا يتوهم خلافا فلا حاجة
لنص عليه قلت صرح به لاجل المباعدة التي هي قوله وان سفهه وامه (قوله وصدق الزائر منها)
اي لا لاخر بيمين كافح وحاصله ما ذكره الشارح انه ان كان هو الزائر فانه يصدق هو في دعوى
عدم الوطء وان كانت هي الزائرة صدقت في دعواها لو طء واما ان كان زائرا ودعى الوطء وكذبته
او كانت زائرة وادعت عدم الوطء وكذبها فانه يجري فيه قول المصنف وان اقربه فقط الخ (قوله فان
كانا زائرين) اي لغيرهما واجتمعا في بيت ذلك الغير (قوله وان كانا زائرين صدق الزوج في نفيه)
اي فان ادعى الوطء وكذبه فيجوز فيه قوله وان اقربه فقط الخ في مالوا احتلساني بيت ارفلانة من
الارض ليس به احد وليس احدهما زائرا فتصدق المرأة في دعواها لو طء لان الرجل ينشط
فيه (قوله وان اقربه فقط) اي ثم طلقها اخذ باقراره فيلزمه جميع الصداق (قوله ان كانت

الزوجة سفينة / أى سواء ادام الاقرباؤه وطئها لم لا بدليل ما بهدوه ولو قال ان كانت محجورة لكان
 اولى اليشعل الامة والصغيرة الا ان يقال انه اراد بالسفينة مطلق المحجور عليها من باب عموم
 الجواز هذا وذكر ح ان المصنف جرى فيما ذكره من مؤاخذه باقراره ان كانت الزوجة سفينة على
 ما نقله في التوضيح عن ابن راشد وهو خلاف قول ابن عبد السلام في الصغيرة والامة والسفينة ان
 المشهور قبول قولها اه قال بن قلت نقل ابو الحسن في اول ارجاء السطور عن النخعي انه عزي
 قبول قولها بعد الملك واصبغ وعده لمطرف وما في فيه مانعه وهو احسن اذا كانت خلوته بناء اه
 فاجرى عليه المؤلف يوافق اختبار النخعي (فقله وهل ان ارام الخ) اى وهل ارشيدة كذلك اذا
 استمر الزوج على اقراره سواء كذبت نفسها ام لا أو يشترط تكذيب نفسها ورجوعها لموافقتها
 والمثلية على طرفين واسمعة فان رجع عن اقراره وكذبتة اى وكانت تكذبه قبل رجوعه فلا يؤخذ
 باقراره بحيث يلزمه جميع الصداق باتفاق التأويل وان لم يرجع وكذبتة اى استمرت على تكذيبه
 فهو محل التأويل وان كذبت نفسها ورجعت لدعواه وهو مدعي لقراره فيؤاخذ باتفاق التأويل
 ونص المدونة وان اقرباؤها كذبتة فلها اخذ جميع الصداق باقراره اه ابو الحسن ظاهرها
 رجعت الى قول الزوج واقامت على قولها وقال سحنون ليس لها اخذ جميع الصداق حتى تصدقه
 فعمله عبد الحق عن بعض شيوخه وابن رشد المتقدمات على الوفاق وغيرهما على الخلاف انظر بن
 اذا علمت هذا فقول المصنف وهل ان ادام الاقرباؤه وطئها تكون الرشيدة كذلك اى بناء على ان
 بين المدونة وكلام سحنون خلافا وقوله أو ان كذبت نفسها اى على اي بينهما فاقا فتعوله تأويلان
 اى بالخلاف والوفاق (فقله فيؤاخذ باقراره) اى وحينئذ يلزمه جميع الصداق اذا طئها (فقله
 كذبتة أو سكنت) فيه ان الموضوع انه اقربه فقط وحينئذ فهمى انما كذبتة أو ساكنة فالاول ان
 يقول كذبت نفسها ورجعت لموافقتها ام لا (فقله فلا اعتبار عن عليه) اى بحيث يقال ان قوله وهل
 ارشيدة كذلك ان ادام الاقرار يقتضى انه اذا رجع عنه لا يكون كذلك مع انه يكون كذلك اذا
 سكنت (فقله على شروط الصداق) اى الاربعة وهى كونه طاهرا مستغنيا عنه مقدورا وعلى
 تسليمه معلوما المشار لها بقول المصنف الصداق كالمثل (فقله بالغاس لا قوله) اى لنفسه عن اقله
 اعلم ان اقل الصداق على المشهور ربع دينار او ثلاثة دراهم خالصة من الغصة او ما يساوى احدهما
 من العروض ولا حد لا كثره ومقابل المشهور ما نقل عن ابن وهب من اجازته بدرهم ومن نقل
 عنه ايضا انه لا حد لاقله ومن النكاح يجوز بالقليل والكثير ثم ان من عادة المصنف ان يستغنى
 بالاضاد عن الشروط فكان قد قال شرط الصداق ان يكون ربع دينار او ثلاثة دراهم او عرضا
 يساوى ربع دينار او ثلاثة دراهم فان نقص عن ذلك فسد لكن فساد مقيد بما اذا لم يدخل ولم
 يئمه (فقله خالصة من الغش) اى فلا تجزى المغشوشة ولو راجت رواج الكاملة (فقله
 أو نقص عن مقوم اى أو نقص عن عرض مقوم) (فقله فانها مساواة اى فانها من ساوى المقوم
 صح) (فقله اشار الى ان في اطلاق الفساد عليه تسهيا) اى المراد تعرض للفساد ان يئمه (فقله
 وانما ان دخل) اى ان غفل عنه حتى دخل رقبته واقمه اى ائمه ربع دينار او ثلاثة دراهم او ما يئمه
 ذلك لمحبة النكاح ولا يلزمه صداق المثل على القساعة (فقله ولا يدخل) اى بان عثر عليه قبل
 الدخول (فقله ووجب فيه نصف المسمى) اى ما من ان كل نكاح فسد لعده او لصداقه
 وفسخ قبل البناء فلا شئ فيه الا نكاح الدرهمين وفرقة المتراضعين والمثالاغنين (فقله وبغض
 قبل الدخول) اى ولا شئ لها (فقله وبثبت بعده بصداق المثل) اى حتى في الزوجة الكفاية

التي تزوجها بالجمهر والحزير ولو كانت قد قبضت ذلك واستهلكته عند ابن القاسم وقال اشهب
لمباربع دينار للخمى وهو احسن لان حقها في الصداق سقط بقضائها لانها استحلته وبقى حق
الله اه عدوى (قوله لشعوله جلد الاضحية) أى بخلاف قوله أو عما لا يملك فانه لا يشمل ما ذكر
لان جلد الاضحية وجلد الميتة بعد دينه يملك وان كان لا يباع (قوله كفصاص) أى كعدم
قصاص لان صورة المسئلة ان امرأة قتلت ابا رجل واستحق ذلك الرجل دمه فاتفق معها على ان
يتزوجها ويجعل صداقها عدم قتلها فانه لا يجوز وكذا اذا كان أخوها قد قتل ابا ذلك الرجل
واستحق دمه (تنبيه) ادخلت الكافي ما شبه القصاص بما هو غير مقول كتروجيه بقرائه لها شيئا
من القرآن كسورة يس مثلا ويجعل ذلك صداقا واما لو تزوجها على تعليم القرآن أو شيئا منه فسيأتى
ان فيه قولين وكتروجيه بعتقه امة على ان يجعل عتقها صداقاها وما ورد من انه عليه الصلاة والسلام
تزوج صفية وجعل عتقها صداقاها فهو من خصوصياته أو انه لم يحبه عمل أهل المدينة (قوله
ويسقط القصاص) أى بمجرد التزوج سواء فسخ النكاح قبل الدخول أو ثبت بالدخول (قوله
و يرجع للدية) أى لدية العمد سواء فسخ النكاح قبل الدخول أو دخل وله العفو ومجانا وليس له
الرجوع للقصاص (قوله على التبقية) أى واما على المزدحم فيجوز بشرطه الآتى (قوله أو على دار
فلان) أى كان يتزوجها على ان يشتري لها دار فلان بماله ويجعلها لها صداقاها وقوله أو سمعته اى بان
يتزوجها على ان يشتري لها دار فلان بماله ويجعل سمعته فيها صداقاها وانما منع النكاح بما ذكر
لكثرة الغرر لانه لا يدري هل يبيعها ربه ام لا وهل يباع في يوم مثلا أو يومين (قوله ومحل
الفساد) أى فى صورة السمرة الثانية وقوله قبل البيع اى اذا تزوجها بالسمرة قبل البيع وقوله
واما بعده اى واما اذا تزوجها بالسمرة بعده (قوله بعضه اجل لاجل مجهول) أى وبعضه
الاترحال واجل لاجل معلوم ومحل الفساد اذا اجل بعضه بأجل مجهول كوت أو فراق المالم يحكم
بصحته كما يرى ذلك كالحنفى والا كان صحيحا (قوله او بعضه لاجل) قال المتبسط المشهور من
مذهب مالك واصحابه وبه العمل انه اذا اجل الصداق كالأجل بعضه بأجل ولم يعين قدره فانه يفسخ
قبل البناء ويثبت بعده بصداق المثل اه عدوى (قوله ولم يعين الاجل) أى ولم يعين قدره بان
قال تزوجها بعشرة كلها او خمسة منها أو حلة بأجل وترك تعيين قدره قصدا اما اذا كان ترك تعيين
قدر الاجل لتيسر او غفلة فالنكاح صحيح ويضرب له من الاجل بمحبس عرف البلد فى الكوالى
قياسا على بيع الخيار اذا لم يضرب للخيار أجل فانه يضرب له أجل الخيار فى تلك السلسلة المتبعة
على خيار والبيع جائز وقد نقله المواق عن ابن المحام وابن رشد وغيرهما اه بن (قوله كنى
شئت الخ) ليس هذا مراد المؤلف انما مراده انه ترك تعيين قدر الاجل مثل ما قلنا كما فى التوضيح
وابن عرفة وغيرهما واما متى شئت فيجوز ان كان ملبسا كما هو قول ابن القاسم والقول بعدم الجواز
قول ابن الماسحون واصبغ فاذا قال لها اتزوجك بعشرة متى شئت خذها كان مثل اتزوجك
بعشرة اذ فيها لك عند الميسرة فيجوز عند ابن القاسم ان كان مليا ومنع عند ابن الماسحون واصبغ
(قوله انه يصح ويحمل على المحلول) نحوه فى المدونة وغيره اوقال ابو الحسن الصغير اذا اتفق
هذان زمانا فالنكاح فاسد لان العرف جرى بانه لا بد فى النكاح من الكلى فيكون الزوجان
قد دخل على الكلى ولم يضربا له اجلا اه بن (قوله اوزاد على خمسين سنة) هذا ظاهر اذا
اجل الصداق كله او حمل منه اقل من ربع دينار اما اذا حمل منه أكثر من ربع دينار واجل
الباقى الى الخمسين فالذى يؤخذ من تعليلهم الفساد هنا بأنه مظنة اسقاط الصداق ان هذا صحيح

انتهى بن (قوله ان التأجيل بالمحسن مفسد) ظاهره ولو كانا صغيرين يبلغها عمرهما فان نقص
الاجل عن المحسن لم يفسد النكاح وظاهره ولو كان النقص بسيرا جدا وطعنا في السر جدا اه
تقرير شيخنا عدوى (قوله لانه مظنة الاسقاط) اى لانه لا يعين شان الى ذلك غالبا لاسيما
اذا كانا مسمنين اه خش (قوله او وقع الصداق بمعين) الاولى او وقع النكاح بصداق
معين اى بالوصف او برؤية سابقة على العقد واولى اذا كان ذلك الغائب لم ير ولم يوصف وانما فسح
النكاح للغر اذا لا يدري هل يستمر باقيا حتى يقبضه أو يهلك قبل قبضه هاله وهو الغالب (قوله من
الاندلس) بفتحين أو ضميتين (قوله وجاز بمعين) اى حاز النكاح بصداق معين غائب على
مسافة متوسطة اى لانه مظنة السلامة وقوله عقارا أو غيره لكن الضمان في غير العقار من الزوج
وفي العقار من الزوجة كالبيع (قوله وأما في العقار فيصح) اى اذا أقط الشرط (قوله
اليومين) اى والثلاثة والاربعة والحجة كما قال بعضهم فان اصبح قال بها اه عدوى
(قوله وهذا كله) اى ما ذكر من المجاوز في المتوسطة اذا لم يشترط الدخول قبل قبضه وفي القرية
جدا مطلقا ولو اشترط الدخول محله اذا كان الصداق معين برؤية سابقة أو بوصف والا كان فاسدا
فالنفصيل المذكور في المتوسط والقريب وأما البعيد جدا فالفساد فيه مطلق كإتة عدم خلاف لما
في خش عن الجبيري من تقييده بالوصف أو رؤية بتغير بعدها النظر بن (قوله وضمته) اى
ضمنت الزوجة الصداق الذي يحل تملكه (قوله في هذه الانكحة الفاسدة) اى التي فيها الفساد
لاجل الصداق كالنكاح لاجل مجهول وكالنكاح بالاتباق والبعر الشارد وبأقل من ربع دينار
وظاهر الشارح انها لا تضمن الصداق بالقبض في النكاح الفاسد لعقده وليس كذلك فقد قال
عج قول المصنف وضمته بالقبض هذا اذا كان الفساد لصداقه دخل أو لم يدخل أو كان فاسدا لعقده
وكان فيه صداق المثل كنكاح الحمل أو كان الواجب فيه المسمى وحصل الضمان قبل ان تدخل
كما اذا قبضت الصداق قبل الدخول وهلك بيدها فضمنته منها وأما لو كان فاسدا لعقده ودخل
كان ضمانه للصداق بمجرد العقد كالصحيح سواء قبضته أو كان بيد الزوج وقال القسافي كلام
المصنف في الفساد مطلقا حيث قال وضمته اى ضمن الصداق الذي يحل تملكه في النكاح
الفساد كان فاسدا لعقده أو لصداقه اه قال شيخنا العدري وهو الراجح (قوله ان فات) ليس
الفوات شرطا في الضمان كما يتبادر من عبارته بل القبض كاف في الضمان فقوله ان فات شرط
في مقدار اى وترد قيمته ان فات فان لم يفت رده للزوج وأخذت صداق مثلها ان دخل سوارده
أوردت قيمته كذا بحث طي وقد يقال قوله ان فات شرط في الضمان بالفعل والذي لا يشترط فيه
الفوات الضمان بالقوة فلا اعتراض (قوله فاعلى) اى من حوالة السوق كتغيره في بدنه
(قوله أو وقع الصداق بمغصوب) الاولى أو وقع النكاح بصداق مغصوب (قوله علماء)
انما يعتبر علمهما اذا كانا رشدين والا فالعالم بعلم وليهما وعلم الجبيرة كالعدم وكذا علم الجبر اه عدوى
(قوله وترجع عليه بقيمة المقوم ومثل المثل الخ) وانما ترجع عليه بصداق المثل لدخولها على
العوض حيث لم يعلم ودخوله على ذلك حيث علم دونها ومن المعلوم ان قيمة المقوم ومثل المثل يقومان
مقامه (قوله او وقع باجتماعه مع بيع) اى أو وقع النكاح ملتبس باجتماعه مع بيع واعلم
ان المشهور في هذه المسئلة ان النكاح فاسد لصداقه يفسخ قبل البناء ويثبت بعده بصداق المثل
كما قال الشارح واذا ثبت النكاح بالدخول ثبت ما معه من البيع بقيمة المبيع وان لم يحصل
فيه مفوت كذا قال عقب وظاهره مطلقا اى سواء كان النكاح هو الحمل والا وليس كذلك ابن

عرفة وعلى المشهور من منع اجتماعه مع البيع قال اللخمي فوث النكاح ان كان هو المجل فوث
 للسلعة ولو كانت قائمة وفوتها وهي المجل ليس فوثاله لانه مقصود في نفسه اه وتقل أبو الحسن كلام
 اللخمي واقتصر عليه (قوله على ان يأخذ منها مائة) أي فبعض الدار صداق وبعضها مبيع (قوله
 مائة في نظير الصداق وثن الدار) أي فبعض المائة ثمن للمبيع وبعضها صداق (قوله كأن يقول
 بعتك الخ) هذا التصوير للشيخ سالم ومثله لابن رشد في البيان وصور المسئلة تت بعالة توضيح بأن
 قال الأب زواجك ابنتي ولاك هذه الدار قال طفي وهذا أي اجتماع العطية والنكاح تفويضا هو
 الذي عناء المصنف واما تصوير الشيخ سالم ومن تبعه باجتماع البيع والنكاح تفويضا فيحتاج لنقل
 في جوازها لانها اشد لتعريض فيها بالبيع بخلاف ما في تت فانه تلفظ بالعطية واعتراضه ساقط لما
 علمت ان ماصوره الشيخ سالم صرح به ابن رشد في البيان انظر بن (قوله أي ولم يسم لواحدة منهما)
 بل نكحهما تفويضا وترك المؤلف هذا الاخير لاجل مارتبه من الخلاف الاتي فانه لا يجري في هذه
 الصورة ولولا لقال يسمى لهما ولا ويكون كلام المصنف حينئذ شاملا للصورتين (قوله
 وهل وان شرط الخ) أي وهل يجوز جمعهم في عقد مطلقا أي لكل منهما صداق المثل اودونه او
 سمي لواحدة صداق المثل اودونه ونكح الاخرى تفويضا وسمى لواحدة صداق المثل وسمى للاخرى
 دونه ولم يسم لواحدة ونكحهما تفويضا وان شرط تزوج الاخرى أي هذا اذا لم يشترط ذلك بل وان
 اشترطه وقوله وان يسمى الخ أي وانما يجوز جمعهم عند شرطه تزوج احدهما على الاخرى اذا سمي
 صداق المثل لكل منهما ولو حكما ولا احدهما ونكح الاخرى تفويضا والحاصل ان محل الخلاف مقيد
 بقيد بن ان يشترط تزوج احدهما على الاخرى وان يفرض لكل اوبعض اقل من صداق
 المثل وحيد عند فمحل الخلاف ثلاث صور ما اذا سمي لكل اقل من صداق المثل او سمي لاحدهما
 صداق المثل والاخرى دونه او سمي لاحدهما دونه ونكح الاخرى تفويضا والحال انه في الثلاث صور
 شرط تزوج احدهما على الاخرى اما ان لم يشترط فالحجوزا اتفاقا في الصور الثلاث كما انه لو شرط
 تزوج احدهما على الاخرى ولكن سمي لكل صداق المثل او سمي لواحدة ونكح الاخرى تفويضا
 ولم يسم لواحدة اصلا بل نكحهما تفويضا فالحجوزا اتفاقا واولى اذا لم يشترط تزوج احدهما على
 الاخرى في هذه الثلاثة قال عجم ولوقال المصنف عقب قوله ولا احدهما ان لم يشترط تزوج الاخرى
 والا فهل يجوز مطلقا والا ان سمي ولو حكما صداق المثل قولان لا فاد المراد بلا كفاة اه ومراده
 بالتسمية حكما ان يتزوجهما تفويضا لانه لما كان الواجب فيه صداق المثل صار في حكم تسميته (قوله
 اوجاب بنين) أي ولو حكما كما لو نكحهما تفويضا (قوله قولان) صوابه تردد لانهما المتأخرين الاول
 لابن سعدون والثاني لغیره كما لابن عبد السلام والتوضيح وظاهر ابن عرفة عزوه للخمي اه بن
 (قوله واما اذا لم يسم اصلا) أي بل نكحهما تفويضا (قوله ولا يجب الامام) كذا في خش وقوله
 وقيل الخ أي وهو ما في المواق والشيخ سالم وهو الصواب (قوله جمعهم في صداق واحد) أي
 وما رجعهم في عقد وسمى لكل واحدة صداقا او سمي لاحدهما ولم يسم لهما فهذه المسئلة متغيرة
 للاولى (قوله والاكثر على التأويل بالمنع) أي لانه كجمع رجلين سلعتيهما في البيع وهذا
 التأويل هو المعتقد اه عدوى (قوله فلا يفسخ) أي النكاح على تأويل الاول لا قبل البناء
 ولا بعده (قوله وبفض الخ) وذلك بأن ينسب صداق مثل كل واحدة لجموع الصداقين وبذلك
 النسبة تاخذ كل واحدة من هذا الصداق المسمى فلو كان صداق مثل احدهما عشرة وصداق
 مثل الاخرى عشرين فالجموع ثلاثون فالمسمى على الثالث والثلاثين (قوله وتضمن اثباته) أي

النكاح (قوله ويقعخ قبل) أي قبل البناء ولا شيء لها (قوله ويقعخ أيضا) أي بعد البناء وقوله
أيضا أي كيف يقعخ قوله (قوله وهي في ملكه) الأوضح أن يقول فان وصفها وصفا شافيا وعن
موضعها وهي في ملكه جاز وأما لو وصفها وعن موضعها وهي في ملك غيره فالمنع ويقعخ قبله ولا شيء
لها ويشب بعدد بمثل (قوله كما لو عينها) أي بأن قال اتز وجك بهذه الدار والدار الفلانية
(قوله وشرط عليه) أي حين العقد (قوله أن كانت له زوجة) أي في عصمته غيرها وقوله
فإن كان أي كان صداقها الفين (قوله حال العقد) إذا تدرى حال العقد هل في عصمته
زوجة فيكون الصداق الفين أو ليس في عصمته زوجة فالصداق الف (قوله فأنز) أي ذلك
الشك (قوله متعلق بالمستقبل) أي من حيث المتعلق عليه فانه أمر يحصل في المستقبل والاصل
عدمه فالعرق ربه اخف من الواقع في الحال والحاصل انها في الثانية عالمية بأن الصداق الف
فهي داخله عليه فقط والآن تدعى على أمر معدوم في الحال والاصل عدم وجوده في المستقبل
بخلاف الاولى فانها لا تدرى ما دخلت عليه إذا تدرى هل وجب لها بالعقد الف والآن وعبارة أبي
الحسن لانها في المسئلة الاولى لا تدرى ما صداقها عنده امرأة فلها الفان اوليت عنده فلها الف
والاخرى ليس فيها غير وانما هو شرط لها ان فعل فعلا زادها الف في صداقها اه بن (قوله
أي هذا الشرط) أي اشتراط هذا الشرط بمعنى المشروط (قوله ولا يلزمه الالف الخ) فرع لو
اشترطت المرأة على الرجل في حين العقد الخروج لثمن كالمائة أو لتولد كالدابة فانه لا يلزمه ذلك
الشرط (قوله وشبهه في الكراهة وعدم اللزوم الخ) فيه نظر لان هذا ليس شرط في العقد
وانما هو تطوع بعد العقد كما بينه ولا كراهة فيه فالتشبيه في عدم اللزوم فقط اه بن (قوله قبل
العقد) لو حذفه ليقع الاستثناء من العموم كان أولى والاستثناء مما تضمنه التشبيه من عدم
الرجوع خلافا لمخس في قوله ان الاستثناء من عدم اللزوم لا شرط فانه لا لزوم له فيما قبل الاستثناء
ولا فيما بعده اه بن (قوله فلا يلزمه ما سقطه عنه) أي لا ترجع عليه بشيء من الالف التي
اسقطها عنه (قوله الا ان تسقط ما تقر به بعد العقد) يخالف فيلزمه ما سقطه عنه أي
وحيثما يرجع عليه به وقيد بان عبدا السلام رجوعها عليه بما اذا خالف عن قرب واما اذا خالف
عن بعد كالسنتين فلا رجوع لها عليه كمن اعطته ما لا على ان لا يطلقها أو على ان يطلق ضرثها
ففعول ثم حصل موجب الخلاف بأن طلق المرأة أو اعاد الضرة لعصمته فان كان عن قرب رجعت عليه
بما دفعته له وان حصل بعد طول فلا رجوع لها وكن سأل مشتريا بالاقالة فقال انما تريد البيع لغيري
لاني اشتريت برخص فقال متى بعته لغيرك فهي لك بالثمن الاول فان باع لغير المقييل قرب الاقالة
فالمقييل شرطه وان باع بعد طول فالبيع لغير المقييل نافذ ولا قيام للمقييل بشرطه والطول سنتان
لكن ما ذكره ابن عبد السلام من التقييد في مسألة المصنف بالقرب اعترضه ح في التزاماته
اللتحتمى نص على انها ترجع عليه مطلقا سواء خالف عن قرب أو بعد وهو ظاهر المدونة والمتبطل
وابن حزم وابن قحطان وغيرهما كذا في بن ونحوه في شب واختاره شيخنا (قوله وهذا الاسقاط
مقيد الخ) الاولى وبحال الرجوع عليه بما اسقطته اذ المتوثق مع اسقاطها يبين أما لو وثقت معه
بغيره ولا ترجع كما اذا قال بعد الاسقاط ان تزوجت فسررتي حرة او ضرتك طالق او فمرك يبيدك
(قوله فان كان يمين) أي مصاحبا ليمين (قوله على عتق) الاولى حذف على أي تعليق عتق
او طلاق او امرها بغيرها (قوله لا يجمع الخ) الظاهر في العلة هو ان الالف اسقطها عنه في
مقابلة اليمين وقد وجدت فلذا لم ترجع بها اه بن (قوله او كان الخ) اشار الشارح الى ان

المعطوف بـاء ومحدوف والمعطوف عليه فعل الشرط من قوله ان نقص عن ربع دينار (قوله كزوجتي اختك مثلا) اي او بنتك او امك فلا فرق بين من يجبرها على النكاح وغيرها (قوله على ان ازوجك اختي) اي او بنتي او امتي وقوله بمائة اي او بأقل او بأكثر فلا يشترط في وجه الشغار اتحاد المهر كافي مثال المصنف بل المدار فيه على مجرد التسمية (قوله وهو وجه الشغار) الشغار في اصل اللغة رفع الكلب رجله عند البول ثم استعمل لغة فيما يشبهه من رفع رجل المرأة عند الجماع ثم نقله الفقهاء واستعملوه في رفع المهر من العقد وانما سمي القسم الاول وجهه لانه شغار من وجهه دون وجهه من حيث انه سمي لكل منهما صداقا فليس بشغار لعدم خلو العقد عن الصداق ومن حيث انه شرط تزوج احدهما بالآخرى فهو شغار في مكان التسمية فيهما كلا تسمية فلذا سمي وجه الشغار واما تسمية القسم الثاني صريحا فهو واضح للخلوعن الصداق وقدم المصنف وجه الشغار اعتناء بآراءه على من اجازة كـ الامام احمد ومذهب الحنفية صحة نكاح الشغار طاعا (قوله ويفسخ قبل البناء) اي بطلاق لانه مختلف فيه كما علمت (قوله بل على وجه المكافاة) اي كالمزوجة اخذته او بنته فكافأه الا تحرمثل ذلك من غير ان يفهم توقف نكاح احدهما على نكاح الاخرى (قوله دون الاخرى) اي كزوجتي ابنتك بمائة على ان ازوجك ابنتي او امتي بلامهر (قوله فالمسمى لها تعلى حكم وجهه) اي فيفسخ نكاحها قبل البناء ولا شيء لها وثبت بعده بالاكثر من المسمى وصداق المثل (قوله تعطى حكم مريجه) اي فيفسخ نكاحها قبل البناء وبعبءه ولها بعد البناء صداق المثل (قوله وعلى حرية الخ) عطف على فيه وعلى متعلقة بمحدوف كما اشار لذلك الشارح في خياطة المتن وحاصله انه اذا تزوج امرأة وشرط على سيدها ان اولادها كلهم أو بعضهم يكونون احرارا فان النكاح يفسخ أبدا ولها بالدخول المسمى واذا حصل منها اولاد كانوا احرارا بالشرط لتشوف الشارع للحرية والولاء لسيدها منهم واملوا تطوع السيد بذلك بعد العقد ولا فسخ ويلزم عتقهم ايضا (قوله لانه من باب بيع الاحنة) اي لان هذا الصداق بعضه في مقابلة الاولاد وبعضه في مقابلة الاستمتاع بالزوجة (قوله ويكون الولد حرا) اي انه اذا حصل منها اولاد فانهم يكونون احرارا بالشرط لتشوف الشارع للحرية مالم تستحق تلك الامة لغير سيدها الذي زوجها لان ذلك المستحق لم يدخل على الشرط (قوله ولها بالدخول المسمى) اي لان فساد هذا النكاح لعقده لا لصداقه (قوله الاكثر من المسمى وصداق المثل) الظاهر كما قال بعضهم ان من للبيان المشوب بقبض بعض أي لها الاكثر الذي هو احدهما لانها المقاضلة لثلاث يقتضي انها تأخذ اكثر منهما (قوله ولا ينظر) اي في المسمى لما صاحب الحلال (قوله بدليل قوله ولو زاد) وجه الدلالة انه لو اريد بالمسمى الحلال والمحرام لم يكن صداق المثل اكثر منه الا اذا كان زائدا على الجميع فلا يبالغ عليه (قوله ولو زاد الخ) هذه المباعدة بالنسبة لمائة مائة حالة ومائة مؤجلة بأجل مجهول والمعنى هذا اذا كان صداق المثل الاكثر من المسمى زائدا على المسمى الحلال فقط بل ولو كان زائدا على الجميع ورد ببول قول ابن القاسم القائل ان لها الاكثر من صداق المثل والمسمى الحلال ان لم يزد صداق المثل على جميع الحلال والمحرام فان زاد صداق المثل عليها فليس لها الا الجميع تأخذ مالا لانها رضيت بالمائة لاجل مجهول تأخذها حالة احسن لها (قوله لانه اكثر من المسمى الحلال وهو المائة) اي المصاحبة للمائة المؤجلة بأجل مجهول (قوله لان المسمى الحلال) اي وهو المائة المؤجلة بأجل مجهول اكثر الخ (قوله وقدر بالتأجيل الخ) قدر بالبناء لفعل ونائب الفاعل ضمير عائدة على صداق المثل وقوله بالتأجيل متعلق بقدر والمعلوم صفة للتأجيل بمعنى المؤجل والمعنى وقدر صداق المثل بالنظر للتأجيل

المعلوم وبالنظر للحال لا بالنظر للجهول ان وحدث في المسمى مؤجل بأجل معلوم لاجل ان يعلم الاكثر
من المسمى وصادق المثل واستشك كل هذا بان صدق المثل انما يتطرق فيه لا وصادق المرأة من مال
وجمال وحسب ونسب ولا يتطرق فيه لمحلول ولا تأجيل واجيب بان النظر للمحلول والتأجيل عند جهول
الاوصاف المذكورة وحيث لا فلا اشكال (قوله أي بما مؤجل) اي بالنظر لما مؤجل من المعلوم كما
يقدر بالنظر للحال ولا يقدر بالنظر للجهول (قوله ويلغى الجاهل) اي ما اجل بأجل مجهول
(قوله وان لم يكن فيه) أي في المسمى مؤجل بأجل معلوم (قوله على ان فيه) اي في صداقها
المسمى (قوله ان لها في الوجه) اي وجه الشغار (قوله وهو ظاهر المدونة) أي عند ابن ابي
زيد (قوله وتؤولت ايضا) اي كما تؤولت على ما سبق (قوله بالمسمى لها) اي واما اذا دخل
بغير المسمى لها فله اصدق المثل اتفاقا (قوله انما لها في المركب) اي واما اذا سمي لها معا
فمثل من دخل بها منها ما لا اكثر من المسمى وصادق المثل اتفاقا ههنا ظاهر (قوله اي
في احد فرديه) وهو ما اذا دخل بالمسمى لها فان أي زيد حملها على ظاهرها من لزوم الاكثر
من المسمى وصادق المثل وابن لسابقة حملها على لزوم صدق المثل (قوله مع انهما فيه) اي في
المركب (قوله وفيما اذا سمي لها معا) اي الذي هو وجه الشغار فاذا حصل فيه دخول
كان لها الاكثر من المسمى وصادق المثل على المشهور وقبل صدق المثل فقط (قوله أن جعل
صادقها منافع ما ذكره مدونة) اي كان يقول تزوجك بمنافع دارى اودايتى او عدى سنة
ويجعل تلك المنافع صداقها وكان يجعل صداقها اخذته لها في زرع او في بناء دار او في سفر
الحج مثلا (قوله وتعلمها قرآنا) اي واما تزوجها بقراءة شيء من القرآن لها ويجعل ثواب القراءة
صادقها فهو ما ساد اتفاقا (قوله محدود) اي كربع القرآن او سورة مثلا وقوله بحفظ اى حالة
كون التعليم ملتصقا بحفظ او بالنظر والمطالعة في المصحف (قوله او غيرها) اي كالتعليم وان كسب
والسكنى والاستخدام (قوله للفسخ) اي من وقت اخذته في التعليم او الخدمة الى وقت الفسخ
(قوله وما ذكره المصنف) اي من الفسخ وجوع الزوج عليها بقيمة عمله ضعيف والحاصل
ان القول بالمنع قول مالك وهو المتمدن وعليه فقال اللخمي انه يفسخ النكاح قبل البناء ولا شيء لها
ويثبت بعده بصدق المثل ويرجع الزوج عليها بقيمة عمله وقال ابن الحجاج انه على القول بالمنع
النكاح صحيح قبل البناء وبعده ويمضى بما وقع به من المنافع للاختلاف فيه وهذا هو المشهور
فكان على المصنف ان يحذف قوله ويرجع بقيمة عمله (قوله وارجح ان النكاح صحيح) ما ذكره
الشارح من ان ارجح هو المنع مع الصحة مطلقا هو الذي فسره المصنف في التوضيح قول ابن الحجاج
وفي كون الصداق منافع كخدمة مدومة معينة او تعليمه قرآنا منعه مالك وكرهه ابن القاسم
واجازه اصيبغ وان وقع مضى على المشهور اه فقال هذا تقرير على ما نسبته لما نك من المنع
واما على الجواز والكرهه فلا يختلف في الامضاء وانما يعضى على المشهور للاختلاف فيه (قوله
بما وقع عليه) اي به اى مضى مظاهر بما وقع به من المنافع لصدق المثل (قوله كالمغلاة)
فيه تشبيه في القول الثاني فقط وهو الكراهة لاني جرب الخلاف كما اشار به الشارح (قوله والمراد
بها الخ) اي واما المراد بها كثرة الصداق في نفسه وقوله اذهى الخ عليه لقوله والمراد الخ (قوله
اي يكره تأجيله) اي تأجيل كله او بعضه قال شيخنا العدوي والعلة تقتضي ان المكروه تأجيل
كله تأمل (قوله بتذرع بالذال المعجمة) أي بتوول (قوله بألف) هذا فرض مثال وكذا
قوله بالفين والمراد به امره ان يزوجه بقدر معلوم فزاد عليه زيادة لا تقتصر والديناران في عشرين

والاربعة في المائة يسير **(قوله عاينت توكيل الزوج)** اى وحضرت = قد الوكيل على الالفين
فالتعدي لا يثبت بالبنية الا اذا وجد الامران اما لو شاهدت توكيل الزوج فقط او شاهدت العقد
فقط ولم يكن هنالك بنية فالتعدي لا يثبت حيثئذ لا بالاقرار **(قوله والايثبت التعدي)** اى
والموضوع بحاله من انه حصل دخول وان العقد وقع على الفين والوكيل يقول وكلنى الزوج على
ان ازوجه بالفين وعلقت كما امرى والزوجه يقول انما امرته بألف فقط **(قوله انه انما امر الوكيل
بألف)** اى وانه لم يعلم بالالف الثانية الا بعد النكاح زاد بعضهم وانه مارضى بذلك بعد ان علم به
(قوله ان كانت دعوى اتهمام) اى بأن قالت الزوجه له اتهمك فى انك قد تعدت بزيادة الالف
الثانية **(قوله فان حقت عليه الدعوى)** اى بأن قالت له انما حقت وتجاوزة بأنك تعدت بزيادة
الالف الثانية **(قوله خلقت)** اى عند نكول الوكيل **(قوله فان نكل)** اى الوكيل
(قوله وهو قول محمد) اى وهو المعتمد كقراره شيخنا العدوى **(قوله على ان النكول)** اى
نكول الزوج وقوله هل هو كالاقرار اى كقراره بأنه وكله بالفين **(قوله وان لم يدخل الزوج بها)**
اى ولم يعلم واحده منها بالعدوى قبل العقد وانما علم به بعد العقد **(قوله لم الاخر)** محل اللزوم
اذا كان الراضى منهم حار شيدا والافلاحة بمرضاة وحيثئذ فالزم يحصل دخول فسخ النكاح ولا
طلاق واما ان دخل فينبغي ان يكون له فى دخول السفينة والعبد القدر الذى اذن به السيد وولى
الزوج وهو الالف لا ما زوج به الوكيل كذا فى حاشية شيخنا وشب نقلا عن المدونة **(قوله
بطلاق)** أى ولا شئ فيه لان فسخه لا يختلفهما فى قدر الصداق وسماى انهما اذا تنازعا بيل
الدخول فى قدره فانه يفسخ ولا شئ له ما وسجل فسخ النكاح اذ لم يرض كل واحد منهما بقول الآخر
اذا قامت لسكن منهما بينة واما اذا لم تقم بينة لهما ولا احدهما فهو ما ذكره المصنف بقوله ولكل
تحليف الآخر الخ **(قوله وهو ظاهر كلهم)** اى لان التفصيل بين ثبوت تعديه وعدمه انما
ذكره فيما اذا حصل دخول **(قوله لان التزم)** عطف على معنى ما مر ان لم يدخل لزم
النكاح ان رضى احدهما بما قال الآخر لان لم يرض احدهما بقول الآخر التزم الوكيل الالف
الثانية وابتى الزوج فلا يلزمه النكاح واما لورضى الزوجه بذلك فان النكاح يلزم ونوبات المرأة
وانما لم يلزمه النكاح ولو رضيت الزوجه لانه الوكيل على الزوج ومحصول الضرر له بزيادة النفقة
لان نفقة من صداقها كثيرا اكثر من نفقة من صداقها قليل **(قوله ولكل تحليف الآخر)** هذا
مرتبط به وهم قوله ورضى اى وان لم يرض احدهما بما ادعى الآخر والحال انه لم يحصل دخول ولم
تقم لاحدهما بما ادعاه بينة اى لم تقم بينة له انه وكل بألف فقط ولا لهما ان قددها وقع بألف بر او
قامت بينة لهما ولم تقم للزوج اوقامت بينة للزوج دونها فى هذه الصور الثلاث لسكن واحد من
الزوجين ان يحلف صاحبه على سبيل البذل كما يذهب الشارح واما اذا قامت بينة لسكن منهما فلا يمين
عليهما وليس الا لفسخ كذا قال الشيخ عالم وقال غيره يحلفان معا لانه عند تعارض البنتين
وتساقطهما لم يبق المجرى دندا عليهما فا حجت ليمينهما وفيه انه لا تعارض بينهما ماصلا فالجحقى ما قاله
الشيخ مسلم من انه اذا رضى احدهما بقول الآخر لا مرضاة والافسخ من غير يمين وهو
ما فى التوضيح وابن عرفة **(قوله وانما كناية الخ)** هذا الاحتمال انسب بالطرفية بخلاف
الاحتمال الاول فلا يظهر فيه الظرفية **(قوله وهى حالة الحر الخ)** اى المكلف الرشيد وحالاتهم
هى الحرية والرشد والتكليف وما ذكره الشارح من ان المراد بالاحالة التى يفيد فيها الاقرار حالة الحرية
الخ تبس فيه البساطى وقيل المراد بالاحالة التى يفيد فيها الاقرار هو ان لا تقوم له بينة وان قوله ان لم

بتم بيته زيادة بيان لقوله فيما يفيد اقراره وهذا والذي يفيد التوضيح (قوله لكل تحاييف
 صاحبه) أى ويبدأ الزوج باليمين على العقد خلافا لما رجه ابن يونس من تبدئة الزوجة فتحاييف
 ان العقد وقع بالآفين فان رضى الزوج بذلك فلا كلام وان لم يرض بهما حلف ما أمر الوكيل بالآلف
 واذا لم يرض المرأة ففسخ النكاح وسبأ في ذلك في كلام الشارح (قوله وهى ما اذا قامت لها
 بيته) أى على ان العقد عليها وقع بالآفين (قوله بمعلقة بائنة) أى لانها قبل الدخول (قوله
 ولا تردان اتهمه) فاذا توجهت اليمن للزوجة على الزوج انه ما أمر بالآلف فنهى كل زمة النكاح
 بالآفين بمجرد نكوله ان كانت تنهيه انه أمر الوكيل بالآفين وتوجهت اليمن للزوج على الزوجة انها
 ما رضيت بالآلف فنهى كل زمة النكاح بالآلف بمجرد نكولها ان كان ينهيه ان على الرضى بذلك كما مر
 (قوله اتحقق انك امرت) أى وعلمت قبل العقد بالآفين (قوله انك رضيت بالآلف) أى وعلمت
 قبل العقد بالآلف (قوله ردت اليمن) أى اذا نكل من توجهت عليه (قوله فيما اذا لم يتم
 بيته) أى وانما متى قامت بيته لاحدهما فلا خلاف بيته وبين غيره فان من قامت له البيته لا يمين
 عليه وانما اليمن على صاحبه (قوله ونكولهما حكمهما) فكما يفسخ النكاح بعد حلفهما
 وعدم رضى الزوجة بالآلف كذلك يفسخ اذا نكل ولم يرض بالآلف (قوله ويتوقف الفسخ
 على حكم) هذا هو قول ابن القاسم وهو المأخوذ من قول المصنف ثم للمرأة الفسخ ومقابلته لسخن
 ان الفسخ يقع بمجرد اليمن كاللعان وخلافهما جار فيما اتوجهت اليمن عليهما وعلى احدهما اه
 بن (قوله ان الذى يبدأ هو الزوج) أى كما هو قول مالك وابن القاسم فاذا حلف ورضت
 الزوجة بالآلف فلا كلام وان لم يرض حلفت فان لم يرض الزوج بالآفين ففسخ النكاح (قوله
 والاصح خلافه) أى وهو تبدئة الزوج باليمين وانه ليس كالاختلاف في قدر الصداق (قوله وان
 علمت الخ) حاصله ان جميع ما تقدم حيث لم يعلم واحد من الزوجين بالتعدي وشارهنا لما اذا علم به
 احدهما او كل منهما (قوله ومكنت من نفسها) راجع لقوله قبل البناء وقوله او من العقد راجع
 لقوله قبل العقد فاذا علمت بتعدي الوكيل قبل البناء ومكنت من نفسها وعلمت بتعدي قبل العقد
 ومكنت من العقد كان الواجب لها الفساقط كد الشئ سالم والذي قاله عجم والشئ احد الزاني ان
 علمها قبل العقد بالتعدي لا يوجب لزوم النكاح لها بالآلف الا اذا انضم لذلك تلذذ او وطؤ وهو ما يفيد
 الشارح بهرام والتوضيح وابى عرفه وصوبه بن (قوله فألف) أى فالتواجب لها لان تمكنها
 من نفسها ومن العقد على ما فيه مع علمها بالتعدي مسقط للآلف الثانية (قوله أى علم الزوج فقط)
 أى قبل البناء العقد (قوله بتعدي الوكيل) أى واستوفى البضع وقوله لدخوله على ذلك أى على
 الآلفين ونفوقه البضع (قوله وان علم كل منهما) أى قبل البناء وقبل العقد (قوله وعلم بعلم الآخر)
 أى وعلم بعلم صاحبه بتعدي الوكيل (قوله أى انتفى العلم منهما) أى انتفى عن كل واحد منهما علمه
 بعلم صاحبه بتعدي الوكيل (قوله بدليل ما بعده) أى وهو علم احدهما بعلم صاحبه دون الآخر
 فذكره فيما بعد انتفاء العلم عن احدهما دون الآخر بدلى على ان المراد هنا انتفاء العلم عن كل واحد
 منهما (قوله تغليبه لعلمه على علمها) لانه ما علم بذلك ودخل عليه فكله انتمز الآلف الثانية ولا
 عبرة بعلم الزوجة حينئذ (قوله لزيادة الزوج بعلمه) فى حجة ان يقول لما قدمكنتين من نفسك مع
 علمك بالتعدي وانما دخلت عليك الامع على بانك رضيت بالآلف (قوله وبالعكس الخ) أى
 فاذا كانت الزوجة هى التى قد علمت بعلم الزوج بتعدي الوكيل فانه يقضى لها بالآلف لان الزوج
 لم يعلم بتعدي الوكيل فقد دخل راضيا بالآلفين والزوجة قد علمت بعلمه بذلك فلم تكنه الا

على الالفين (قوله مجموع الصورست) وذلك لان العلم بالتعدي من أحدهم ما فيه صورتان
والعلم به من كل منهما فيه أربع ان يعلم كل واحد علم الآخر ولا يعلم واحد علم الآخر ولا يعلم
الزوج فقط بعلمها او تعلم هي فقط بعلمه (قوله ولم يلزم تزويج آذنة) يعلم من كونها آذنة انها
غير محبرة فالجميع بينهما التام كما لا ان مراد بالاذن ما يشمل المستحب الذي في المحبرة فاحرجه بقوله غير
محبرة وخاصة ان المرأة اذا كانت مالكة لا من نفسها كالرشيقة واليتيمة التي تزوج بالشروط
المتقدمة التي من جملتها ان تأذن بالقول اذا أذنت لوليها أن يزوجه ولم تسم له قد ران الصداق
وسواء عذبت ام الزوج ولم تعينه فزوجه بدون صداق مثلهما فانه لا يلزمها النكاح الا ان ترضى
الزوجة بذلك فان رضى الزوج باتمام صداق المثل بعد ارباب لزوم النكاح ان كان مع القرب لا مع
الطول واذا دخل به الزوج حيث زوجت بأقل من صداق المثل ولم تعلم بذلك الا بعد الدخول ولم
ترض بذلك كان على الزوج لا على المزوج ان يكمل لمصداق المثل لانه بائنا تلافى سلعتهما بخلاف
المزوج وهذا بخلاف من وكل شخصاً على بيع سلعته فباعها بأقل من قيمتها فان باقي القيمة يرجع به
على البائع حيث قامت لا على المشتري وبقيت مسئلة وهي ما اذا أجز الناصر عقاراً او ارض زراعية
بغير اجرة المثل فذكر المتأخر أن أن المستحقين يرجعون بما وقفت به الحسابة على الناظر المؤجل على
المستأجر وهو الظاهر لان الاجارة اقرب للبيع من النكاح اه شيخنا سعدوى وفي البرموى ان
تكميل الصداق على الولي قبسا على وكيل البيع ببيع بأقل من القيمة وتفاوت السبعة بيد
المشتري وليكن عى اعتمد الاول (قوله غير محبرة) احتز به عن محبرة الاب او السيد اذا زوجها
بدون صداق المثل فانه يلزمها ولو بر بيع دينار وكان صداق مثلهما اذا كان ذلك نظرها ولو لا مقال
لساطن ولا غيره وفعله أبداً محمول على النظر حتى ثبت خلافه بخلاف الوصى (قوله والالم يلزم
ايضا) أى كما مر في قول المصنف وان ركتهم من احب عين والافله الاجارة وازد (قوله وعمل بصداق
المرأخ) يعنى ان الزوجين اذا اتفقا على صداق بينهما فى المروا ظهرا فى العلانية صداقا فافقه
قدرا او صنعة أو حذا فان المعول عليه والمعتبر ما اتفقا عليه فى السر سواء كان شهودا او سرهم شهود
العلانية او غيرهم خلافاً لابي حفص بن العطار من انه لا بد من اعلام بنية السر بما وقع فى العلانية
كفى نعل المواق عنه فان تنازعا وادعت المرأة على الرجل انها رجعا اتفقا عليه فى السر
ما ظهرا فى العلانية واكدها الزوج كان لها ان تخلفه على ذلك فان حلف على بصداق السر
وان نكل عمل بصداق العلانية بعد حلفها على الظاهر كما تقدم بن عن ابن عاشر ومحمد حلف
الزوج ما لم تنه بنية على ان صداق العلانية لا اصل له وانما هو امر ظاهرى والمعتبر ما هو صداق
السر والاصل بصداق السر غير تخلفه وقد يقال ان عدم التحليف عند قيام البينة مشكل فان
ازجوع عما اشهد عليه يمكن كازجوع عما تصدق عليه فله البدر (قوله فادعت) أى بان
ادعت الخ) وهذا تصوير للتنازع (قوله وحلفته) أى فان حلف على بصداق السر وان نكل عمل
بصداق العلانية بعد حلفها كالم (قوله وان تزوج الخ) هذا كالتمريض على صحة نكاح السر
لانهم اظهروا ثلاثين واللازم انما هو العشرون (قوله سقطت العشرة المسكوت عنها) أى لان
تفضيله بالبعث كالتامسح لاجاله الكثير ومفهوم قوله ثلاثين انه لو تزوجه بها بعشرين وقالوا
عشرة فقد اوسكتوا عن العشرة الثانية فظفر فيه شيخنا العلامة السيد الدبدي والظاهر كما قال
بعض المحققين انه كؤجل بعضه بأجل مجهول لان النقد لا بدله من مقابل تأمل (قوله ونقدتها)
ومثله محل لها ودفع لها (قوله مقتضى قبضه) أى مقتضى عرفان الزوجة قد قبضته (قوله

لان معناه عجل لها) اى والتعجيل معناه الدفع (قوله) واما التقدم منه (كذا) اى كما اذا كتب الموثق تزوج فلان فلانة بجماعة التقدم منها كذا والمؤجل منها كذا فلا يكون مقتضيان الزوجة قد قبضته (قوله) والظاهر انه لا يقتضى القبض) اى لان المراد بالتقدم ما قبل المؤجل لا المقبوض والا لكان قوله التقدم من الصداق كذا مقتضى القبض وقد مر خلافه والظاهر انه لا يحتاج ليعين من جانب من صدق اه خش (قوله) فيما قبل البناء) اى فيما اذا وقع التنازع قبل البناء بان ادعى الزوج قبل البناء انه دفع من الصداق كذا وادعت المرأة انه لم يدفع شيئا (قوله) لان القول قول الزوج) اى فى انه دفع كذا اذا وقع التنازع بعد البناء سواء وجد فى الوثيقة نقدها بصيغة الماضى او نقده بصيغة المصدر المضاف او الخلى بال (قوله) ونكاح التفويض عقد بلا ذكركم هراخ) عبارة ح قوله عقد بلا ذكركم مهر تفويض لنكاح التفويض والتحكيم لانه المجمع النوعين فمهرهما بالقدر المشترك بينهما وهو عدم ذكر المهر ولو لكل من النوعين فصل يمتاز به فيتميز التفويض بزيادة لم يصرف تعيينه لحكم احده و يمتاز التحكيم بزيادة صرف تعيينه لحكم احده كما اذا تزوج امرأة على حكم فلان فيما يعينه من مهرها واذا علمت هذا تعلم ان حمل الشارح كلام المصنف تعريفا للتفويض فقط فيه نظر واما تعليقه بقوله ويراد الخ اى لانه يراد الخ يقال عليه كبراد ما ذكر فى التحكيم يراد فى التفويض ما مر عن ح والمصنف لم يذكر واحدا من القيدتين فمعين ان يكون تعريفا لهما بالقدر المشترك بينهما (قوله) وبلا ذكركم مهر) صفة لتوابع عقد وقوله وبلا ذكركم المذكرة الخاصة وهى عقد لانها خصصت بالصفة فاندفع ما يقابل ان فيه تعلق حرقى بجماع واحد (قوله) فان عين مبرا) بان قال وهبتها لك بصداق قدره كذا او قال وهبتها لك بكذا (قوله) وفسخ ان وهبت نفسها الخ) هذه صورة أخرى غير التي قبلها لان الاولى قصد فيها الولي النكاح وهبة الصداق وهذه لا خلاف فى انه يفسخ قبل ويثبت بعده بصداق المثل والفرض ان هبة المهر قبل الدخول واما بعده فاهبة ماضية والنكاح صحيح ولا فسخ ولا شيء واما هذه قصد فيها هبة نفس المرأة لا النكاح ولا هبة الصداق قال فى التوضيح قال ابن حبيب والحكم فيها الفسخ قبل البناء ويثبت بعده بصداق المثل واعترضه الساجي وقال انه يفسخ قبل البناء وبعده وهو زنى ويجب فيه المحذور ويتقوى الولد انظر ح (قوله) بالبناء للمفعول هذا الضبط اولى من بناء الفعل للفاعل لشمول الاول لما اذا كان الواهب ملو لها او هي واما الثاني فهو قاصر على ما اذا وقعت الهبة منها (قوله) ناكيد للضمير المستتر) اى الذى هو نائب الفاعل واعترض بأنه لا يصح كونه نوكيدا لان ضمير الرفع المتصل لا يوكد بالنفس أو العين الا بعد نوكيده بضمير منفصل وليس بمرجوح هنا قال فى الخلاصة

وان نوكد الضمير المتصل * بالنفس والعين فبعد المنفصل

عنيت ذا الرفع الخ فالصواب ان يجعل نفسه هو نائب الفاعل اى وهبت ذاتها (قوله) والافهى ما قبلها) اعنى قوله وبلا ذكركم وقوله سابقا وباسقاطه (قوله) ليس من النكاح فى شيء) لان تمليك الذات منساق للنكاح (قوله) واستحقته بالوطء) اى فى نكاح التفويض وحاصله ان المرأة لا تستحق صداق مثلها فى نكاح التفويض الا بالوطء ولو حراما لموت احدهما قبل الدخول وان كان لها الميراث ولا يطلق قبل البناء ولو بعد اقامتها سنة فأكثر في بيت زوجها وانظر نكاح التحكيم هل تستحق فيه صداق المثل بالوطء ولا تستحق الا ما كسبه المحكم ولو حكم به بعد موت او طلاق فان تعذر حكمه بكل حال كان فيه صداق المثل بالدخول اه عدوى وهذا لما يظهر على التأويل الاخير فيما أبى تأمل (قوله) او طلاق) اى قبل البناء (قوله) لان يفرض

لها دون المثل فيها) أى فى الموت والطلاق (قوله وترضى به) أى ويثبت بالبيعة أنها
رضيت بذلك قبل الموت أو الطلاق (قوله فان فرض المثل لزمها) أى لزمها النكاح بما فرضه
واستحقت ذلك المفروض بالموت قبل البناء وتشطر بالطلاق ولا يعتبر رضاها والحاصل ان اشتراط
المصنف الرضى محمول على ما اذا كان المفروض لها اقل من صداق المثل راما ان كان المفروض لها
صداق المثل فلا يحتاج الى رضاها اذ هو لازم لها نتيجة بالموت وتشطر بالطلاق (قوله ولا تصدق
الح) حاصله ان الزوج اذا ثبت انه فرض لزوجه في نكاح التفويض دون مهر المثل ولم يثبت
رضاها به حتى طلقها او مات عنها قبل البناء فبعد الطلاق او الموت ادعت انها كانت رضىت بما
فرضه لها من ذلك فان دعواها بذلك لا تقبل بمجرد رضاها ولا بد من بيعة تشهد بانها رضىت بذلك
قبلا ما فلو ثبت انه فرض لها صداق المثل قبل الموت أو الطلاق ولم يثبت رضاها به فلما مات
او طلقها ادعت انها كانت رضىت به قبل الموت أو الطلاق كان لها التحجج فى الموت والنصف
فى الطلاق لما علمت انه اذا فرض لها صداق المثل لزمها ولا يعتبر رضاها وأما اذا لم يثبت انه فرض
لها قبل الموت أو الطلاق وانما ادعت ذلك بعدها فما فلا تصدق سواء ادعت انه فرض لها صداق
المثل أو اقل والحاصل ان عندنا حالتي ان يثبت انه فرض لها وفى هذه يفصل بين كون المفروض
صداق المثل أو قل والثانية ان لا يثبت فرضه لها قبلها وما وانما ادعت ذلك بعدها وفى هذه
لا تصدق مطلقا (قوله أى فى الرضى) أى المفهوم من قوله وترضى (قوله ولها طاب التقدير)
يعنى ان الزوجة فى نكاح التفويض لها ان تمنع نفسها من الزوج وتعاين منه ان يفرض لها صداقا
تقبله قبل الدخول لتكون على بصيرة من ذلك ولها ان لا تطلبه بذلك واذا فرض لها شيئا فليس لها
ان تمنع نفسها حتى تقبضه بل تجبر على التحكيم وما من ان لها منع نفسها حتى تقبض ما حل من
الصداق خاص بنكاح التسمية كذا قال ابن شاس وقيل لها المنع حتى تقبض ما فرضه لها كنكاح
التسمية وهو قول اللخمي انظر بن (قوله والا فيكره الح) أى وجهه التقدير بدب ما طلب التقدير
قبل الدخول (قوله ولزمها) أى المقدر وهو المفروض كما يلزمه ذلك ايضا (قوله ولا يلزمه
ان يفرض مهر المثل) أى بعد العقد من غير تسمية للهر وكما لا يلزمه ان يفرض لها مهر المثل فى نكاح
التفويض لا يلزمه ان يحكم به فى نكاح التحكيم فقول المصنف ولا يلزمه أى لا فى نكاح التفويض
ولا فى نكاح التحكيم (قوله أى لتحكيم الزوج) أى فى ان المنة بفرض الزوج وقوله
ولا عبرة بالتحكيم أى بفرضه سواء فرض صداق المثل أو اقل أو أكثر وقوله لزمها أى النكاح بذلك
ولا خيار لها (قوله فالعكس) أى فيما يلزمها النكاح بذلك وللزوج الخيار (قوله او لا بد الح)
يعنى ان المحكم اذا كان زوجه او غيرها اذا فرض صداق المثل أو اقل أو أكثر فان النكاح لا يلزم
الابرضى الزوج والمحكم معا (قوله تأويلات ثلاثة) الاول لبعض الصقليين وحكاية فى الواحة
عن ابن القاسم واصمغ وابن عبد المحكم واختاره اللخمي والميتلى وابن عرفة والثاني للقاسمى
والثالث لابي محمد وابن رشد وغيرهما (قوله وجازى نكاح التفويض والتسمية)
هذا هو الصواب وما قول خش كلام المؤلف فى نكاح التفويض وأما نكاح التسمية فلا
يجوز فيه الرضا بدون صداق المثل لا قبل البناء ولا بعده الا لا بد فقط اه فهو غير صواب بل
المشدة لها هبة الصداق كله او بعضه بعد البناء وقبله فأحرى ان ترضى بدون صداق المثل اه بن
(قوله التى رشدنا مجتريها) أى رفع الحجر عنها سواء كان ذلك المجربا اب او وصيا (قوله ولو بعد
الدخول) ما قبل المبالغة ظاهرة فى كل من نكاح التفويض والتسمية وأما ما بعده فافانما

يتأني في نكاح التفويض ولا يتأني في نكاح التسمية الا اذا كان على وجه الهبة تأمل وقوله ولو بعد
الدخول هذا قوله في النكاح الثاني ورد بلوقوله في النكاح الاول (قوله راجع للمثليتين)
أى رضى المرشدة بدونه ورضى الاب في مجبرته بدونه وفيه نظر اذ لم ارض حكي الخلاف في الاولى
اه بن وفي البدر القراني الصواب قصر المبالغة على المسئلة الثانية اذ لا وجه للخلاف في المرشدة
(قوله وللوصى قبله) أى وجاز للوصى الرضى بدون مهر المثل قبل الدخول في مجبورته المولى عليها
وسواء كان مجبرا او لا واراد بالوصى ماء دى الاب والسيد فيشمل الوصى حقيقة ومقدم القاضى
وظاهره انه لا يعتبر رضاها مع رضى الوصى قال عياض وهو الصحيح عند شيوخنا ومقابلها انه لا يتم
الابرضاهما معا وظاهر المدونة واعتمده أبو الحسن وصرح به ابن المحاسب انظر التوضيح اه بن
(قوله حيث كان نظرهما) أى حيث كان الرضى بدونه تنزرا ومصالحة لها بان كان الزوج غنيا
او صالحا أولا يشوش عليها في عشرة فلو كان اسقاطا لغير نظر فلا عضى فان اشكل الامر ولم يعرف
هل هو نظر او لا حل على انه غير نظر بخلاف الاب فان افعاله محمولة على النظر حتى يظهر خلافه
(قوله فليس لها الرضى) أى لا يجوز لها الرضى بدون مهر المثل لا قبل الدخول ولا بعده واذا
رضيت فلا يلزمها ذلك الرضا وهذا قول ابن القاسم وهو المشهور وقال غير مجوز رضاها بدونه
وطرحه سحنون وكلام المصنف هنا ليس جاريا على احد القولين الا تبين له في الحجر في تصرف
السفيه قبل الحجر عليه من قوله وتصرفه قبل الحجر محمول على الاجازة عند مالك لان القاسم لانها
في خصوص المذكور الذى علم سفهه المهمل واما الاثنى المعلومة السفه او مجبولة الحال المهمة فيرد
تصرفها اتفاقا (قوله بدون مهر المثل) وكذا لا يجوز لها ان تضع منه شيئا بعد الطلاق
(قوله فعطية) أى فيكون ذلك عطية منه (قوله بالحنة) هذا ما نقله ابن المواز عن مالك
وقوله والبطالان هذا قول ابن المحاسبين وانما عادل المصنف بين القولين مع ان الاول لما لك لان
الثاني صوبه للتميم قاله ابن عاشر (قوله ويكون من الثلث الخ) هذا هو الصواب كما في المواق
والتوضيح خلافا لقوله عبق من رأس المال (قوله لانه انما فرض) اى لانه انما فرض لاجل
امر لم يحصل ولم يسم لما ذلك على انه وصية بل على انه صداق وهى لا تستحقه بالموت (قوله ومات
قبل الوطء) واما ودخل ومات لكان لها المسمى من رأس المال ان كان قد رصداق المثل بلا خلاف
فان كان المسمى اكثر منه كان لها صداق المثل من رأس المال ويطل الزائد لان مجبرته الورثة او
يصح من مرضه صحة يينة وهو معنى قول المصنف وردت الخ (قوله ولزم الزائد الخ) يعنى انه اذا تزوج
امرأة نكاح تفويض في صحتة ثم مرض ففرض لها في مرضه ثم صح بعد ذلك صحة يينة والزوجة
حية أو ميتة فان جميع ما فرضه من قليل او كثير ومضى ام لا يلزمه ويدفعه لورثة الميتة (قوله
فلا يلزمه البراؤها) وحديثه فلا يرد الفرض بل يقضى لها بما فرضه فما زاد كره من عدم لزوم البراءة
هو المشهور وقيل يلزمها الجريان بسبب الوجوب وهو العدة وقول المصنف قبل الفرض مشعر بان
البراءة قبل البناء لان البراءة بعده ليس قبل الفرض اذ بالدخول وجب لها مهر المثل وحديثه
فابراؤها بعد الدخول لازم لها (قوله وهذا مخالف للتمتع الخ) قد يجاب بان قوله او اسقطت
عطف على صح اى ولزم ان صح او اسقطت شرطا لكن تقدير الفاعل في المعطوف عليه الزائد
كما روى في المعطوف الاسقاط اى ولزم الاسقاط ان اسقطت شرطا الخ تأمل (قوله من لزوم
الاسقاط) أى ولا قيام لها بشرطها (قوله باعتبار دين) أى باعتبار اتصافها بدين اى
بتدين الخ واعلم ان اعتبار اتصافها بالاوصاف المذكورة اذا كانت مسلمة حرة واما الذمية والامة

فلا يعتبر انصافهم بالدين ولا بالنسب كما كانوا قريشياً وانما يعتبر فيهما المال والجمال والبلد (قوله)
 اذ هو يختلف باختلاف البلاد أى لان الرغبة في المصرية مثلاً تختلف الرغبة في غيرها كما
 ان الرغبة في المصنف بالدين والجمال والمال يختلف الرغبة في غيرها حتى وجدت هذه الاشياء عظم
 مهرها حتى فقدت أو بعضها قل مهرها فالتي لا يعرف لها أب ولا هي ذات مال ولا جمال ولا ديانة ولا
 صيانة فمهر مثلها ربع دينار مثلاً والمتصفة بجميع صفات الكمال مهر مثلها الالف والمتصفة ببعضها
 بحسبه ثم ان المصنف بين ما تعتبر به المثلية في حق الزوجة ولأيد كرمها تعتبر به المثلية في حق الزوج مع
 ان الزوج يعتبر حاله بالنسبة لصدائق المثل أيضاً فقدر غيب في تزويج فقير لقرابة أو صلاح أو علم أو حلم
 وفي تزويج اجنبي لمال أو جاه ويختلف المهر باعتبار هذه الاحوال وجوداً وعدمها (قوله فاندفع
 ما قيل الخ) فيه انه لا يدفع الاشكال كما قاله والام يكر فرق بين الام والاخت بل وبين الاجنبيات
 اذا كن على مثل أو ما فيها بل الظاهر في دفع الاشكال خلاف ما قاله وان الواو على معناها وان هذا
 كالقيد فيما قبله فهو من جملة الاوصاف التي يعتبر بها صدائق المثل وحاصله ان محل اعتبار صدائق
 المثل بالدين والجمال والمحبة والمال والبلد اذا لم يكن لها مماثل في الاوصاف من قبيلتها
 كاختها وعمتها والا كان المعتبر صدائقيهما ولو كان أكثر من صدائق مثلها من قوم آخرين فاذا كان
 للمرأة امثال في الاوصاف اند كوذة من قبيلتها وامثال فيها من غير قبيلتها اعتبر فيها ما يزوج به
 امثالها من قبيلتها وان زاد على صدائقي امثالها من غير قبيلتها انقص انظر رين (قوله
 في النكاح الفاسد) أى سواء كان متفقاً على فساد او مختلفاً فيه (قوله في يوم العقد) اذ منه
 يجب المبرأ وما ذكره من اعتبار يوم العقد في الصحيح مطلقاً ولو تويضا هو ظاهر المذهب كما
 في التوضيح وقيل يعتبر انصافها بالوصاف المذكورة في نكاح النفي ويص يوم البناء ان دخل ويوم
 الحكم ان لم يدخل اذ لو شاء طلق قبل ذلك بلا شيء ونقل ذلك ابن عرفة عن عباس (قوله بالنوع
 وأولى بالشخص) كما أشار له الشارح بقوله وأولى اذا كان يظنها في الثلاث هـ اد الباء في قوله
 بالنوع لا سببية أى ان اتحدت الشبهة بسبب اتحاد النوع أو الشخص وذلك لان الشبهة لا تكون
 متحدة الا اذا اتحد النوع أو الشخص فما كان بالتزويج نوع وما كان بالمال نوع (قوله بغير عالمة)
 أى بأنه اجنبي بأن كانت نائمة او اعتقدت انه زوجها (قوله اما لو علمت) أى بأنه اجنبي (قوله
 أى بالحرية) أى وأما الزنا بالامة الغير العالمة فلهما ما نقصها (تبيينه) علم من كلام المصنف أربعة
 اقسام احدها علم ما عاباً ثمة ما اجنبيين فلا شيء لها وهو زنى محض الشانى علها دونه فهى زانية
 لاشئ لها وهذا ان يفهمان من قوله كالغالب بغير عالمة الثالث جهلها معا وهو منطوق قوله كالغالب
 بغير عالمة فيتحذر المهر ان اتحدت الشبهة والا تعددت بعدده الرابعة علمه دونها فهو زان ويتعدد عليه
 المهر وهو قوله كزنا بغير عالمة الخ والاربعة مأخوذة من كلامه منطوقاً بغيره وهو ما علم ان اتحاد
 الشبهة وتعدد العلم بما يعلم من قوله فيقبل قوله فيما بغير عين كقَالَ شيخنا والمراد بالوطء ابلاج
 الحشفة وان لم ينزل خلافها في عقب حيث قال والظاهر بتعلمه ان المراد بالوطء ما فيه انزال الخ فانه
 غير صواب كما في بن (قوله على الاصح) وهو قول ابن القاسم وسبحون ومقابلته ما قاله غيرهما
 من لزوم الشرط في اللاحقة دون السابقة (قوله وأولى اللاحقة) أى وأولى اللزوم في اللاحقة
 منها ما يتصور كون أم الولد للاحقة بالنظر لو تعلق الحلف كما لو طلق الخلوفاً لمسا غير بتات ثم أولد أمة
 بعد طلاقها ثم ارجعها ثم وطئ التي أولدها فيلزمه ما علقه على وطئها مادام في العصمة المعلق فيها شئ
 فقد انصح انه يتصور وطء أم الولد للاحقة أى متجددة بعد الحلف وان كانت سابقة حين الوطء

(قوله وأما الشرطان لا يتخذ) أى أم ولد أو سرية عليها وان اتخذت واحدة فأمر كسبكها أو فالتى
اتخذت هاجرة (قوله وأما شرط لا تسرى) أى عليها وان تسربت عليها فأمرها بدها أو فهى
حرة فليزمن فى السابقة أى فليزمنه ما شرطه اذا وطئ أم الولد أو السرية السابقة على الشرط واللاحقه
(قوله وقال سحنون الخ) هذا ضعيف والمعتمد قول ابن القاسم فعلى المصنف المؤاخذه فى المشى على
قول سحنون الضعيف والعدول عن قول ابن القاسم (قوله والمعتمد انه اذا قال ان فعل ذلك فلا
تخير لها الا بعمل الجميع) اعلم ان محل الخلاف اذا كانت الشروط معطوفة بالواو وكان المعلق
أمرها بدها كما اشار لذلك الشارح اول الخبر اما لو كانت معطوفة بأو كان لها الخيار ببعضها انفا قال
ان فعل شيئا ولم يقل وان كان المعلق الطلاق او العتق وقع بفعل بعضها من غير خيار لها القول
المصنف فى اليمين وبالبعض عكس البر (تنبيه) لو وكل الزوج من يعقله فمعقله على
شروط اشترطت عليه وتعلق بها الوكيل فان كان الزوج وكله على العقد والشروط فنطق بها الوكيل
لزمت الزوج وان وكله على العقد فقط فلا تلزمه (قوله ويلزمه فى اللاحقه) أى ويلزمه بوطئه
للاحقه منهما (قوله فزيادته) أى المحاصلة بعد العدة وقبل البناء وكذا يقال فى نقصانه
ثم ان الذى يدل عليه كلامهم ان غرة قوله فزيادته الخ انما تظهر اذا وقع الطلاق قبل البناء ولذا
قال ابن عاشر الصواب وضع هذه المسائل بعد قوله وتنطرح كما صنع ابن الحاجب ليدل ذلك واما
ان فيسخ قبله فالزيادة للزوج والنقص عليه فان دخل بها او وقع موت فان زيادة والنقص للزوجة وعليها
(قوله وغلة عطف على النتائج) يقتضى ان النتائج ليس بغلة وهو المشهور خلافه لا يورى القائل
انه غلة قاله شيخنا (قوله فزيادته ونقصه له وعليه) تبع بهرام فى هذا التفريع واعترضه طفى
قائلان لمن فرع على انها لا تمك بالعدة شيئا أن الغلة تكون للزوج وانما فرعوا حكم الغلة على
على القولين الآخرين فقط وهما انها تمك بالعدة الجميع او النصف اه بن (قوله فهما) أى
الزيادة والنقص (قوله واعترض على المصنف الخ) حاصل هذا الاعتراض ان قوله كنتاج
وغلة يقتضى ان الولد كالغلة أى فيه التفريع المذكور وليس كذلك بل الولد حكمه حكم
الصداق فى انه يشترط لانه تجز من المهر على كل قول وصنيع ابن عرفة يدل على ذلك لانه حكم بان
الولد كالمهر ثم ذكر الخلاف فى الغلة والبناء فهما على القولين وكذا صنيع المدونة انظر طفى وفى التوضيح
ان كون الولد ليس بغلة هو المشهور وقد نص فى المدونة على ان ولد الامه ونسل الحيوان يكون
فى الطلاق بينهما اه بن (قوله ثم محل كلام المصنف) أى من كون النقص الحاصل فى الصداق
قبل البناء عليهم معا وقوله اذا كان الصداق مما لا يغيب عليه اوقامت على هلاكه بيته لانه اذا
كان كذلك كان الضمان منه جاعلا اطلاق قبل البناء وكذا حكم الزيادة وهذا هو المشهور واما
ما ينوه على القول الثانى والثالث فهو ضعيف (قوله وعليه انصف قيمة الخ) حاصله ان المرأة
اذا طلقها زوجها قبل البناء وقد تصرف فى الصداق بغير عوض كهباء وعتق او تدير او اخدام فانها
تغرم للزوج نصف المثل فى المثل ونصف قيمة المقوم يوم التصرف وهو يوم الهبة والعتق لانه يوم
الاتلاف وهذا هو المشهور وقيل يوم القبض قال بن وما ذكره المصنف من نفوذ تصرفها
وغيره انصف قيمة المقوم مبنى على القول بأنها تمك بالعدة جميع الصداق وكذا على القول بأنها
تمك النصف لانه معرض لتسليمه لها ورعاة للخلاف ونقل ذلك عن التوضيح واما على القول بأنها
لا تمك بالعدة شيئا فغير ما فعلته فى نصف الزوج فقط لانها فضولية فى الجميع وقت التصرف وقد
حقق الطلاق لها النصف فيمضى تصرفها فيه (قوله بنصف المحاباة) أى نباعته بمحابة (قوله

ولا يرد العتق) اى ولا الهبة ولا الصدقة ولا الاخدام وحاصله ان الصداق اذا كان عبدا فاعتقته الزوجة المالكه لا يردونها او هبته او تصدقت به او اخذته منه فالعتق وما معه لا يرد ان تكون الزوجة معسرة يوم التصرف بالعتق وما معه او كان ثلثها لا يحكم ما تصرف فيه والا كان للزوج رد العتق وما معه ويرجع النصف ملكا لها (قوله الا ان يرد الزوج لعسرها) اى الا ان تكون معسرة يوم العتق فالزوج ان يردتها حينئذ قبل الطلاق وله ايضا بعد الطلاق ان يردتها ان لم يعلم به حتى طلقها وكانت معسرة يوم العتق واستمر عسرها الى يوم الطلاق كما هو معروف عن اللخمي ان طرح (قوله فلا عيرة الخ) اى ان المعتبر في رد العتق وعدم رد عسرها وبسرها يوم العتق كانت قبله موسرة او معسرة ولا يمتري في الرد وعدمه عسرها وبسرها قبله (قوله لكن ازد في ذلك الخ) فيه نظرا الى الخلاف في مطلق تبرع الزوج اذا رده الزوج هل هو رد اياها او باطل (قوله وتشطرا الصداق) اى بالطلاق قبل البناء كما يأتى لمصلحة القول له تعالى وان طلقتموهن من قبل ان يمسوهن الآية ثم انشطرا الصداق بالطلاق ظاهر على القول بانها تملك بالعقد كل الصداق وكذلك على القول بانها لا تملك بالعقد شيئا لان التبرع صيرامان ملكها صان ملك الزوج واماعلى القول بانها تملك بالعقد النصف فالنشطر بالطلاق مشكل لانه يشطر قبل الطلاق الا ان يقال المعنى تحسم نشطيره بعد ان كان معرضا لتكميله (قوله كما ان المزيد من جنسه) اى من جنس ما سواه صداقا (قوله اجراء الخ) على لقوه او لاى وانما نشطر المزيد بعد العقد بالطلاق اذ لم يقبضه اجراءه يجرى الصداق من جهة انه انما الزم نفسه ذلك الاعلى انه صداق (قوله صداق قطعا) اى يشطر وسكت عنه النصف لعدم بالاولى مما ذكره (قوله واما المزيد بعد العقد لاولى) اى كالمصلحة في بلاد الارياق (قوله وكذا اذا اهديت من غير شرط) اى سواء كانت لها اولولها ولا جنبي وحاصل ما ذكره ان الهدية متى كانت قبل العقد واجبة فانها تشطر سواء اشترطت او لا كانت لها او غيرها وان كانت بعد العقد ولا تكون مشطرة فان كانت لغيرها فلا تشطروا وان كانت لها فروايتان (قوله واما ما اهدى بعده لغيرها الخ) اى واما ما اهدى لها بعد العقد فبأى الكلام عليه ان كان قبل الدخول في قوله وفي نشطرها هدية بعد العقد وقبل البناء ثم ان ما اهدى بعد البناء لغيرها وعين قوله سابقا واما المزيد بعد العقد لاولى فهو له (قوله ولها الخ) حاصله ان المرأة اذا طلقت قبل البناء وقبلنا بشطرها اخذت ولها من الهدية المشترطة له حين العقد او قبله فلها ان ترجع على ولها وانما اخذت منه النصف وللزوج النصف الاخر يأخذ من الولي وليس للزوج مالم يهبها بالنصف الاخر الذى اخذت الولي لان الاعطاء لاولى ليس منها وانما هو من الزوج وحينئذ فيتم به (قوله اى للمرأة) اى التى طلقت قبل البناء ونشطرها اخذت ولها (قوله اخذ ذلك) اى اخذ نصف ذلك المشترط (قوله والمعتق يومها) اى لان الاعطاء منها (قوله متعلق بالطلاق) اى مرتبط به في المعنى فلا ينافى انه متعلق بمجرد وصفه للطلاق او حال منه (قوله اذ هي يتكامل بها الصداق) اى كما يتكامل بالوطء (قوله ان هلك اى بعد العقد كالمومات او حرق او سرق او تاف من غير تقريرط (قوله قبل البناء) اى بالطلاق قبل البناء (قوله ما اشترته) اى بالهرو وحاصله انها اذا اشترت بالصداق اعاد من الزوج سواء كانت تصلح جهازا او لا فانها تنعين للنشطر اذا طلقتها قبل البناء اذ كانه اصدقها تلك السلع (قوله صلحت) اى تلك السلع للجهاز لا هدايا في المواقى والذي في التوضيح ان محل التاويل ان اذا اصدقها عينا فاشترت به من الزوج فلا يصح ان يكون بهازا كدار وعبد ودابة

واما اذا اشترت ما يصلح للجهاز فلا فرق بين شرائها من الزوج وغيره في انه لا يرجع عليها الا بنصفه لانها مجبورة على شرائه ذلك (قوله بتشطير الاصل) اي وهي الدراهم والدنانير التي دفعها لها الزوج واشترت بها تلك السلع (قوله وعليه الاكثر) اي وهو الماعول عليه (قوله اوان قصدت التخفيف) فان لم تقصد التخفيف تعين تشطير الاصل وهذا التأويل للقاضي اسماعيل ورجحه ابن عبد السلام (قوله وتعين ما اشترته) اي وتعين للتشطير بالطلاق قبل البناء مما اشترته (قوله وسقط المزيدي) اي الذي زاده الزوج بعد العقد على صداقها الذي تزوجها به (قوله دون اصل الصداق ودون المزيدي قبله اوفيه) اي فلا يسقط عن الزوج بعوته لانه تقرر لها بموته (قوله والمشتراط فيه الخ) اي ودون المشتراط من الهدية فيه اوفيه (قوله فيرجع الزوج عاها بنصفها) اي ان كانت قائمة ونصف قيمتها ان فاتت (قوله وهو المذهب) وعليه اقصر ابن رشد وذلك لان الطلاق باختياره (قوله فان بنى بها) اي تم ساقها وقوله فلا شيء له وقائمة اي باتفاق لان الذي اهدى لاجله قد حصل (قوله فيسأخذ الزوج القضاء منها) اي ولو كان متغيرا لانه مغلوب على الفراق امانو كان الفسخ بعد البناء فلا شيء له لانه انتفع (قوله بما يهدى للزوجة عرفا قبل البناء) اي كالحنف والقلنسوة (قوله قولان) في المواق وقال المصنف في هذه روايتان وفي التي قبلها فلا ركن احسن فرع ذكر ابن سلون انه يقضى على المرأة بكسوة الرجل اذا جرى بها عرف او اشترطت ونقله صاحب الفائق عن نوازل ابن رشد لكن قال في التحفة وشروط كسوة من المخفور * للزوج في العقد على المشهور

وعلاوه بالجمع بين البيع والنكاح وقال ابن النياط في شرح التحفة ما لابن سلون خلاف المشهور ولا ركن جرى به العمل اه بن (قوله ويكون كالمهبة المتطوع بها بعد العقد) فان مات الزوج او فلس قبل قبض ذلك فانه يسقط لانه عطية لم تقبض (قوله فاصح الزايتين لاشيئ له) والرواية الثانية ان ذلك يشترط فيرجع الزوج عليها بنصفها ان كانت قائمة ونصف قيمتها ان فاتت (قوله وضح القضاء بالوليعة) اشار به لقول ابي الاصبغ بن سهل الصراب القضاء بها لقوله عليه الصلاة والسلام لعبد الرحمن بن عوف ا ولم ولو بشاة اه بن (قوله فلا يقضى بها) محل الخلاف ما لم تشتتر على الزوج او يجبر بها العرف والاقضى بها اتفاقا بالاولى مما بعد دور جمع للعرف في عملها ببيت الزوج او الزوجة (قوله وترجع عليه بنصف نفقة الثمرة التي لم يبد صلاحها) اي التي دفعها لها صداق اقام الاصول او وحدها على القطع لاعلى التيقن والافسد النكاح كما مر كالبيع واذا فسخ النكاح رجعت بجميع النفقة كما قرر شيخنا (قوله وطابق قبل البناء) اي وعدم رجوعها بذلك قولان والظاهر منها الرجوع (قوله والكاتبه) ادرج الكاتبه في العلم تبعاً لمخش نظرا لكونها من طرده وبعضهم جعل الكاتبه صنعة كما افاده شيخنا (قوله وخرج بقوله صنعة العلم) اي كما خرج بالشرعية غيرها كضرب عود ورقص والحاصل ان محل الخلاف مقيد بقود ثلاثة كما قال الشرح فان تخلف واحد منها فلا رجوع لها اتفاقا (قوله اي الخاص) اي الذي تولى عقد نكاحها بدليل التعديل بقوله لانه مفترط بعدم اشتراطه على الزوج واما قول عقب اي وولى المال فغير صواب وولى المال هو المتصرف فيه لفسخها او صغرها وهو الاب ووصيه مقدم انماضى واما ولى العقد فهو من تولى عقد نكاحها كان ولى المال اولا (قوله بما قبضته) اي فقط لا بازيد منه (قوله كان حالاً او موقلاً وحل) هذا قول ابن زرب وشهره المتبطل وقال ابن فتحون انما يلزمها التجهيز بما قبضته قبل البناء ان كان حالاً اما ان كان موقلاً وحل

قبيل البناء فلاحق لازوج في التجهيز به ولقرمائها اخذ في ديونهم مثل ما قبض بعد البناء
وحاصل ما ذكره المصنف ان الزوجة الرشيدة التي لها قبض صداقها وسيا في غيرها اذا قبضت
الحال من صداقها قبل بناء الزوج بها فانه يلزمها ان تجهيزه على العادة من حضرا وبدن حتى
لو كان العرف شرعا خادما او دار لزمها ذلك ولا يلزمها ان تجهيزه على ما يدينه ومثل حال الصداق ما اذا
عجل لها الموجل وكان قد اوان كان لا يلزمها قبوله لان ما يقع في مقابلة العصة ليس بمنزلة
الفن لان الفن اذا كان قد اوجبه المشتري اجبر البائع على قبوله ولا يحجب لتأخيرها لاجله
(قوله فان تأخر القبض عن البناء يلزمها الخ) كما لو كان الصداق مما يبيكال او يوزن او حيوانا
او عروضا او عقارا فانه لا يلزم بيعه لتجهيزه كما قال النخعي ورواه ابن سهل عن ابن زرب وقال المتبسط
يجب بيعه لاجل التجهيز به وهو ضعيف والمعتمد الاول فقول المصنف ولزمها التجهيز بما قبضته الخ
اي اذا كان عينا وما ذكرناه من ان المعتمد عدم لزوم بيع العقار لا ينافي فيه ما بانى للمصنف من
القولين فيه المتضمن لتساويهما لان ما هناء في عدم الوجوب والقولان الاتيان في المجاوز والمنع
(قوله او حل) اي او كان مؤجلا وحل بعد مضي اجله وقبضته بعد البناء (قوله وقضى له)
اي علمه بما قبض ما حل ان دعاها لقبضه وقوله ان دعاها اي قبيل البناء (قوله لانه سلف
الخ) اي لان من عجل ما حل عدم سلفا كما بانى وهي اذا قبضته لزمها التجهيز به كما قال ابن زرب
والحاصل انه يمنع التججيل فان قبضته اجبرت على التجهيز به (قوله وقضى الخ) حاصله
ان الزوج اذا عجز زوجته لقبض ما انصف بالحلول من صداقها - واكان حال في الاصل او حل
بعد مضي اجله لاجل ان تجهيزه وابتنى ذلك فانه قضى علمه بما قبض ذلك على المشهور خلافا
لان حارث حيث قال لا يلزمها قبض ما حل بمضي اجله (قوله فيلزم ما ساء) اي او جري به
العرف وقوله الا ان يسمى اي الزوج ومثل تسميته تسمية واما بان يقول نحن نشترى لها كذا
او ان عندها من الجهار كذا وكذا (قوله اتبع ذمتها) اي بنصف ما انقبت (قوله واما ان كان)
اي المهر (قوله ولو طولب الزوج) اي طالبه ورثتها بعد موتها (قوله وعلى قول
المازري الخ) حاصله انه على قول المازري لا يلزمهم ابراز الجهار اشتراط بل جهاز مثلها
و يلزم الزوج صداق مثلها على انها تجهيزتها مثلها ويحيط عنه ما زاده لاجل الجهار
الذي اشترطه وحاصل هذه المسئلة انه اذا سمي لها صداقا مائة مثلا ودفع منه خمسين وشرط عليهم
جهازا بمائتين فانت قبل الدخول فضا اليه ورثتها بما يخصهم من الميراث من الخمسين الباقية
فطالبهم باحضار الجهار المشتراط او باحضار قيمته ليعرف ارثه منه فقال المازري تبعها شيخه
عبد الحميد الصائغ لا يلزمهم ابراز ذلك الجهار المشتراط عليهم وعلى الزوج صداق مثلها على انها
تجهيزتها بما قبض من الصداق وهو خمسون فاذا قبل ما صدق من تجهيزت خمسين ولا يجزى لو ما ان
يكون قدر جهازها خمسين او اقل ككلائين او اكثر ككثنتين فاذا قبل من تجهيزت خمسين
صداق مثلها خمسون فلا يدفع لهم شيئا غير ما دفعه اولا ويكون الجهار المشتري بالخمسين المدفوعة
اولا تركه يستحق الزوج نصفها وان قبل صداق من تجهيزت خمسين ثلاثون رجع الزوج عليهم
بمئتين من الخمسين التي دفعها ويكون ميراث الزوج من جهازها قيمته خمسون وان قبل صداق
من جهازها خمسون ثلاثون دفع الزوج ثلاثين ويكون ميراث الزوج في ذلك الثلاثين وهي جهاز
قيمة خمسون (قوله ولا يبيها الخ) يعني انه اذا دفع لها الزوج الصداق قبل البناء حيوانا او عروضا
مما يبيكال او يوزن فلا يلزم اباها اذا كان مجبرا ولا يلزمها اذا كانت غير مجبرة بيع ذلك لاجل تجهيزها

بل يجوز لها بيعه لتجهيزها بتمه ولها عدم بيعه وحينئذ فيلزم الزوج عند البناء ان يأتي بقطعة
ووما مناسبتين محالهما ومحل عدم لزوم بيعه ما لا يشترط بيعه لاجل التجهيز او يجري عرف بذلك
والاوجب بيعه (قوله الا لشرط) أى بالبيع (قوله اذ لو اقمه للتجهيز) أى لعل انه من الصداق
(قوله وفي جواز بيعه) أى الاب (قوله ومنعه منه) أى اذا منع الزوج هذا القيد مثله
في عرق وخش ويدل عليه كلام المتطعي ونصه وأما ما ساقه الزوج اليها من الاصول فهل للاب
بيعه قبل البناء بابتته ام لاحكى القضاى محمد بن بشير انه ليس له ذلك بغير رضى الزوج للنفعة التى
للزوج فيه وقال غيره له ان يفعل فى ذلك ما شاء على وجه النظر ولا معال للزوج ويجوز لها ذلك
ان كانت ثيبا فان طلقها قبل البناء كان عليها نصف الثمن ان لم تحبها و ابن بشير هذا صاحب
الامام لا ابن بشير القضاى ولذلك ليقول النصف تردداه بن (تنبيه) لشرط الزوج جهازا قيمته
كذا او جرى به العرف ومنعه المولى قبل البناء كان له العلق بلائى ان لم يرض وان رضى
لزمه المسمى لانه بمثابة الرذاليع فان طلق ولم يعلم بتمه غرم نصف المسمى على الظاهر وان دخل
أجره الا وليا على ما مسمى من الجهاز الا ان يحصل موت أو فرار فليس به المثل ولا يجبرون
(قوله وعنى القول بعدم بيعه) أى اذا منع الزوج من بيعه (قوله واغريه) أى كالام والعة
والخالة والمجد والمجدة وغيرهم (قوله قبل دعوى الاب الخ) حاصل فقه المسئلة ان المدعى عليها
امار شيدة او غير شيدة فان كانت رشيده فلا تقبل دعوى مدعى اعارتها لافى السنة ولا بعدها
حيث خالفت المدعى ولم تصدقه كان المدعى اباها أو غيره ما لم يعلم ان اصل ذلك المدعى به للمدعى والا
قبل قوله يمين ولو كان اجنبا او مالم يشهد على الاعارة واما ان لم يخالف المدعى بل صدقته أخذت
بأقرارها كانت المدعى بعد السنة او قبلها كان المدعى اباها أو غيره ولو اجنبا امان ان كانت غير رشيده
بأن كانت مولى عليها بكرة او ثيبا سفية فلا تقبل دعوى غير الاب عليها اسواء صدقته او خالفتها مالم
يعلم ان اصل ذلك المدعى به للمدعى والا قبل قوله يمين واخذه ولو بعد السنة واما الاب فتقبل دعواه
فى السنة اذا كان الباقي بعد المدعى به بنى بالجهاز المشروط والمعتاد فان ادعى بعد السنة فلا تقبل دعواه
مالم يشهد على الاعارية (قوله على سبيل العارية) أى عند البت (قوله دون الام والمجد والمجدة
وغيرهم) سواء كانت دعواهم قبل تمام السنة أو بعدها مالم ثبت بالبينة ان اصل ذلك المتاع
المدعى انه عارية لهم والا حلف مدعيه واخذه ولو بعد السنة (قوله ان كانت دعواه فى السنة الخ)
اشار الشارح الى ان قبول دعوى الاب الاعارة مشروط بشروط ثلاثة (قوله وان تكون بحسرة
اوسفية) الذى فى التوضيح تقييد البت بالبكر ونصه ولا تقبل دعوى العارية الا من الاب فى ابنته
البكر فقط واما الثيب فلا لانه لا قضاء للاب فى مالها اه قال ح قال ابن رشد ومثل البكر الثيب
التي ولاية ابها السفهها قياسا على البكر ومثل الاب الوصى فى من ولايته من بكر او ثيب مولى عليها
اه فالشرط سبب ان يكون مولى عليها بكرة او ثيبا لا بحسرة فقط كفى عقب لان الحسرة قد تكون
ثيبا غير مولى عليها بن (قوله ولو ازيد) أى ولو كان جهازها المشروط والمعتاد ازيد (قوله
وتتبع بما فيه وفاه) أى بالجهاز المشروط والمعتاد (قوله وان خالفتها الابنة) أى هذا اذا
وافقت على ما دعاهم انه عارية بل وان خالفتها بان قالت انه غير عارية بل هو لى (قوله فان شهد
ولو قبل مضى السنة) الواو للعمال أى فان شهدوا الحال انه قبل مضى السنة بان اشهد عند البناء
أو قبله او بعده وقبل مضى السنة وقوله قبل قوله بعدها لى بغير عمن اركان الاشهاد عند البناء او
قبله واما ان كان بعد البناء وقبل مضى السنة فيمين (قوله ففى ثلثها) أى فهو نافذ فى ثلثها

(قوله رد ما زاد الخ) اى ان لم يحصل منه اجازة له (قوله هنا) اى واما فى غير ما هنا الزوج رد
الجميع (قوله عن بقية الورثة) اى ورثة آبها (قوله او اشهد بالاب بذلك) اى بان ذلك
المجهول الزائد على مهرها ملك لها (قوله بعد ذلك) اى الاشهاد (قوله بعد الاشهاد) الاولى
حذفه لا غناء قوله بعد ذلك عنه (قوله ووضعه عند كامها واشهره على ذلك) اى على انه ملك
للمت وذكروه الاشهاد فى هذه فيه نظر والصواب اسقاطه لان الاشهاد اذا وقع لا يشترط معه المحوز
كما يدل عليه قوله قبل هذا او اشهد لها وهذا اقسيمه فلا شاهد فيه وانما معناه ان ما اشتراه الاب
وسمها لها ونسبه اليها ووضعه عندها وعند كامها فانها تختص به اذا اقر الورثة انه سمها لها
او شهدت بيته بذلك وهذا غير الاشهاد قبله قال الناصر اللقاني ولعل ما هنا من الاكتفاء بالسمية
مخصوص بالشورة لان الغالب ان الشورة انما تشتري وتسمى للبت بقصد الهبة والتعليك والا فقد
نقل فى التوضيح وغيره عن كتاب ابن مزين فى الهبة فى رجل قال لولده اجعل فى هذا الموضوع كرما وحنانا
او ابن فيه دارا ففعل الابن فيه ذلك فى حياة ابيه والاب يقول كرم ابني او جنبا ابني ان البقرة
لا تستحق بذلك وهى مورثة وليس للابن الاقيمة عمله منقوضا قال ابن مزين وقول الرجل فى شئ
يعرف له هذا كرم ولدى او دابة ولدى ايس شئ ولا يستحق الابن فيه شيئا الا باشهاد به او صدقة
او بيع صغيرا كان الابن او كبيرا وكذلك المرأة اه بن (قوله وان وهبت له الصداق قبل ان تقبضه
منه الخ) فان قبضته منه قبل البناء تم وهبته له فقبله ايضا لم يجبر على دفع اقله فهو حينئذ كالمرهوب
بعد البناء (قوله ويستمر الصداق ملكا له فى الاولى) اى لخبعة الهبة قال المتطهلى ولا بد من اشهاد
ازوج بالقبول قال وهو فى معنى الحيازة له ولو كانت قبله بطلت الهبة على قول ابن القاسم وبه العمل
اه (قوله جبر على دفع اقله) اى لاحتمال التواطئ على ترك الصداق فيعبرى البضع عن الصداق
باليكلمية (قوله وان وهبته له بعده اى وان وهبت له الصداق بعد البناء قبل ان تقبضه منه او بعد
ان قبضته منه (قوله انه لا يؤثر خيالا) اى فى الصداق فاذا طلقها بعد ذلك فلا شئ لها عليه (قوله
فان كان اقل) اى ان كان الباقي بعد الهبة اقل من ربع دينار وقوله وكان قبل البناء اى وكان
ما ذكر من الهبة قبل البناء وقوله جبر على تكلمه اى ان اراد الدخول والاطلاق واعطاها نصف ما بقى
بعد الهبة كما اذا تزوجها ابتداء باقل من الصداق الشرعى (قوله والا فلا) اى والا بان كانت الهبة
بعد البناء فلا يلزمه شئ (قوله واستثنى من قوله وبعد الخ) الصواب انه مستثنى من جميع ما سبق
لان قوله وبعد فقط اه بن وحاصله انه اذا وهبت له الصداق بعد البناء ولم تقبضه او وهبته له
قبل البناء وبعد ما قبضته او قبل قبضه على دوام العشرة او على حسنها وثبت ذلك بالينة او قرائن
الاحوال ثم انه طلقها بعد البناء قبل حصول مقسودها وظهر بعد البناء فساد النكاح ففسخ لذلك
فلا يكون المرهوب كالعديم بل يرد اليها (قوله هذا) اى رجوعها عليه بما اعطته ادا فارق بالقرب
بان كان قبل تمام سنتين وقوله واما بالبعد اى راما اذا كانت المفارقة ملتزمة بالبعد بان كانت بعد
سنتين فلا ترجع الخ واعلم اى هذا التفصيل ذكره اللخمي وابن رشد ونص عليه فى سماع اشهب
فيعا اذا اعطته مالا او اسقطت من صداقها على ان يسكنها ففارقها او فلت ذلك على ان لا يتزوج
عليها فطلقها اما اذا فلت ذلك على ان لا يتزوج عليها ولا يتسرى فتنزع او تسرى فقالت ح
فى الالتزامات ظاهر كلامه فى المدونة انه ان تزوج عليها او تسرى فلها ان ترجع عليه سواء كان
ذلك بالقرب او بالبعد وصرح بذلك اللخمي وهو ظاهر كلام المتطهلى وابن فتحون ولم اقف على خلاف
فى ذلك الا ما اشار اليه فى التوضيح فى الشروط ونقله عن ابن عبد السلام انه ينبغي ان يعرف فى ذلك

بين القرب والبعد كما فرقوا في المسائل السابقة وظاهر كلامهم ما انهم لم يقفوا على نص في ذلك انظر
 بن (قوله) وهذا لم يكن فراقها اليمن نزلت به اي ان محل رجوعها عليه بالعبسية اذا فارقها
 عن قرب اذ لم يكن فراقها اليمن نزلت به لم يعتمد الحنث فيها وهو صادق بما اذا كان طلاقها
 لا يمين نزلت به او يمين نزلت به وتعتمد الحنث فيها فالاولى كقولها طلاقها ابتداء بالتشاجر والثانية كقولها
 على الطلاق على دخولها الدار ثم اعطته مالا على دوام العشرة فدخل الدار عمد افترجع عليه بما
 اعطته فيها وما امان قال ان دخلت الدار بضم التاء فالت طالق فدخل ناسيا او على الطلاق على
 دخولها فدخلت لم ترجع عليه بشئ وقوله خلاف الخمي اي النسا انما ترجع عليه اذا فارقها
 عن قرب ولو كانت المفارقة لاجل يمين لم يعتمد الحنث فيها قال بن وهذا القيد لا يصح وهو غير
 ظاهر فان قصارى الامر ان يكون الفراق هنا كالفسخ لانه جبري فيها وقد ذكر في الفسخ الرجوع
 فالظاهر حينئذ قول الخمي لا قول اصبح اه كلامه (قوله) ولم ترجع عليه الا ان تبين الخ قال
 ابو الحسن ولا ترجع الزوجه على الموهوب له وفي كتاب محمد ترجع عياض قيل معنى ما في المدونة
 انها ربهته هبة مطة وقالت للموهوب لها قبضها من زوجي ولو صرحت له ان الهبة من الصداق كان
 لها الرجوع عليه كقائل محمد وحمل ابن يونس ما في الكتابين على الخلاف اه ونحو ما لابن يونس للخمي
 واقتصر المصنف على التاويل الاول بالوفاق اه بن (قوله) اذا كان الثلث يحتمل جميع ما وهبته
 اي ثلث مالها (قوله) والابصر جميعه الا ان يبيح الزوج) ما ذكر من ان الثلث اذا لم يحتمل
 جميعه بطل الجميع اذ ان يبيح الزوج فمفله في خش وعقب ورده بن بأن الذي يفيد كلام
 الخمي وعبد الحق ان هبتها ماضية مطلقا ولا كلام للزوج فيها يخرج الزوجه من عصمته وهذا
 مذهب ابن القاسم في المدونة انظر بن (قوله) وان لم يقبضه الاجنبي اي لانهما ولا من الزوج
 (قوله) ان اسرت يوم الطلاق اي ان اسرت بالتمسك الذي وجب للزوج قاله ابو الحسن فلا يشترط
 يسرها يوم الطلاق بالجميع انظر بن (قوله) ان اسرت الخ اي لانه لا ضرر على المطلق حينئذ
 لانه يرجع عليها بحقه (قوله) التمسك اي وله حبس نصفه ثم حقه فيه لما يتحققه من الضرر
 في انقاذها حينئذ والحاصل ان كان مؤسرة يوم العلق بأن كان عند حامل غير الصداق
 الموهوب كانت مؤسرة يوم الهبة ايضا مالا فانها تبقي حتى وزوجه المطلق على انقاذ الهبة للموهوب
 له ويرجع الزوج عليها بنصف الصداق في مالها فهاتان صورتان وان كانت مؤسرة يوم الطلاق
 اسرت يوم الهبة ام لا فتجبر على دفع نصفها للموهوب له واما المطلق فلا يجبر وفيه التمسك بنصفه
 ولا يتبعها الموهوب له بنصف الزوج وانه امضاء الهبة ويتبعها بنصفه في ذمتها والحاصل انها تجبر
 على دفع نصفها مطلقا لانها مال مكتن للتصرف في اصداق يوم الهبة واما الزوجه فلا تجبر اذا كانت
 مؤسرة يوم الطلاق (قوله) وان خالعت اه اي قالت له خالعتي على كذا (قوله) فلا نصف لها
 اي لان لفظ الخلع يقتضي ترك كل مالها عليه من الحقوق وزادته ما تترتب من عند هاء عند ابن
 القاسم ونصره اشهب على العصمة والمهر حدين فيكون لها نصف الباقي قال الخمي في صرحه
 وهو احسن لذكر الذي شهده المصنف وغيره الاول والخلاف اذا خالعت قبل البناء وما بعد البناء
 فقد ربح المهر بابه ومفهوم قوله ولم تقل من صداتي انها لو قالت من صداتي لكان لها نصف ما بقي
 كما لو كان صداتها ثلاثين وقالت خالعتي على عشر من صداتي لكان لها نصف ما بقي بعد هاء وهو
 عشرة من عشرين (قوله) ولو كانت قبضته ردت اه اي خلافا لما في كتاب ابن حبيب عن اصبح
 انها تروى بما قبضته (قوله) فاما اي قوله لان قالت خالعتي على عشرة او قالت من صداتي

وقوله اللتين قبلها اي وهما قوله وان خالعه على كعبه وعشرة ولم تقتل من صدق **(قوله)**
والصدق كله لها اي - وادفعته الزوجة اولاً **(قوله)** ويرجع الزوج عليها بنصف القيمة ان
اصدقها الخ اي لانه لما خرج من يده لاجل البضع واستقر ملكها عليه وانفتحت بعق قريبها
كان كاشترائها **(قوله)** من يعلم بعقها اي كما اذا اصدقها احد من اصولها او من فصولها
او من حاشيتها القريبة كاخيا واختها **(قوله)** وسواء فيها علمت اي وقت العقد انه بعق عليها
او لم تعلم فيرجع الزوج عليها بنصف القيمة في هذه الصور الاربع وهي علمها وجهلها وعلمها
دونها وجهلها في الثلاثة الاول يرجع عليها بنصف القيمة اتفاقا وفي الصورة الرابعة وهي
علمه دونها يرجع عليها بنصف القيمة على قول مالك المرجوع عنه وبه أخذ ابن القاسم واقتصر عليه
المصنف والقول المرجوع اليه انه اذا اصدقها سائر بعق عليها وهو علم دونها لم يرجع عليها بشئ
بل يمتنع العبد عليه وترجع عليه بنصف القيمة اذا طلقها قبل البناء وعليه اقتصر ابن المحجب
ووجه ذلك القول انه لما علم عدم استقرار ملكها عليه فقد دخل على الاعانة على العتق فلورجع
كان رجوعا عما اراد **(قوله)** وهل ان رشت الخ نص المدونة ان تزوجها بمن بعق عليها
عتق عليها بالعقد فان طلقها قبل البناء يرجع بنصف قيمته وظاهرها سواء كانا علمين بعقها
او جاهلين لذلك او علم احدهما بذلك دون الآخر ثم ان قولنا عتق عليها بمجرد العقد ظاهره كانت
رشيده او سفية او مجبرة وبه قيل وقيل ان كلامهم مقيد بما اذا كانت رشيده لان كانت
سفية او مجبرة فلا يعتق بمجرد العقد والى هذا الخلاف اشار المصنف بقوله وهل الخ اي وهل عتقه
عليها في الصور الاربع على المرجوع عنه وفي الصور الثلاث على المرجوع اليه ان رشت سواء علم
الولى بعقها عليها ام لا لان علمه غير معول عليه والمعول عليه اذنها وما اذنت له ان تزوجها به بعد
كانت مجوزة لكونه يعتق عليها **(قوله)** لان كانت سفية او مجبرة اي فلا يعتق عليها علم
الولى بانه يعتق عليها ام لا **(قوله)** موصو - المصوب لاختصاص العتق بالرشيده ابن يونس
وعياض وابو الحسن والمفيد للقول بالاطلاق بعدم علم الولي هو ابن رشد ونصه وان تزوجها بمن بعق
عليها عتق عليها بمجرد العقد علما او جهلا او احدهما بكرة كانت او ثيبا وهذا في البكر ان لم يعلم الاب
او الوصي والا لم يعتق عليها وفي عتقه عليه قولان **(قوله)** والمسئلة الاولى اي وهي مسئلة
رجوعه عليها بنصف القيمة وقوله مبذبة على هذه اي على هذه المسئلة وهي مسئلة عتقه عليها
وقوله فالا لولى تقدم هذه عليها اي كما فعل في المدونة وقد علمت نصها **(قوله)** وانما الكلام
لها اي فان شامت دفعت ارش الجارية وابقت وان شامت اسلمت للجنحى عليه في الجنابة **(قوله)** بان
تكون قيمته اكثر من ارش الجنابة اي كماله كانت قيمته ثلاثين وارش الجنابة عشرين وقوله
فله دفع نصف الارش اي وهو عشرة في المثال **(قوله)** ورعت المرأة الخ ذكر ابن غازي ان
في بعض النسخ ورجعت المرأة في الفسخ قبله بما انفقت الخ **(قوله)** وجازع وابي البكر الاولى عفو
ابي الجيرة اي سواء كانت بكرة او ثيبا صغرت كما يشير لذلك كلام الشارح وقوله دون غيره اي
دون غير الاب ولو كان وصيا بمجر او خص الاب بذلك لشدة شغفته دون الرضى وغيره من الاولياء
(قوله) عن نصف الصداق اي واولى من اقل منه **(قوله)** او بعفو الذي بيده عقدة النكاح جملة
اصحابنا على الاب وجملة ابو حنيفة على الزوج يعفون التشهير لانه الذي بيده حل النكاح لانه
طلق **(قوله)** وقوله لم يوجز له الفوقيل الطلاق لمصلحة كسر الزوج فيخفف عنه بطرح البعض
(قوله) لا بعد الدخول اي لا يجوز لاولى ان يعفو عن بعض الصداق بعد الدخول ان رشت لانها

لما صارت ثيبا صار الكلام لها فان كانت سفينة او سفينة مرة فالكلام للاب وحينئذ ذفوله ان دفعوا
عن بعض الصداق لمصلحة كذا في خشن وعنف وهو غير صواب اذا لم يمتى انه لا عقوله بعد الدخول
سواء كانت رشيده او لا في سماع محمد بن خالدان الصغيرة اذا دخل بها الزوج واقتضاها ثم طلقها
قبل البلوغ انه لا يجوز العفو عن شيء من الصداق لامن الاب ولا عنها قال ابن رشد وهو كما قال لانه
اذا دخل بها الزوج واقتضاها فقد وجب لها جميع صداقها بالميسر وليس للاب ان يضع حقا قد
وجب لها في الموضع الذي اذن له فيه وهو قبل الميسر لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان
تموهن الآية واذا منع العفو في الصغيرة بعد الدخول في السفينة اخرى اهلن وكذا لا يجوز
العفو عن شيء من الصداق بعد الموت ولو قبل البناء كما نص عليه المازري ذكره شيخنا (قوله
وقبضه بمجر) أي وهو الاب في ابنته البكر ولو عانس او ائيب ان صغرت والسيد في امته بالغة أم لا
ثيبا أم لا (قوله ووصى) أي اوصاه الاب بانكحها وامره بمجرها وعن له الزوج (قوله وكذا
ولي - سفينة) أي المولى على النظر في ما لها سواء كان له تولية العقد كالاب والا كالأخت فولي العقد
فقط لا يقبض صداقها ولو كان أخا أو أبا فان كانت السفينة مهملة فلا يقبض صداقها كما قال ابن عرفة
بل يرفع امرها للحاكم فان شاء قبضه واشترى لها به جهازا وان شاء عين لها من يقبضه ويصرفه فيما
يأمر به مما يحب لها فان لم يكن حاكم ولم يمكن الرفع اليه أو خيف على الصداق منه حضر الزوج والمولى
والشهود فيشتركون لها بصداقها جهازا ويدين خلونه بيت البناء كذا كره المتطعي وابن الحاج في نوازله عاريا
ذلك لما لا نظرين (قوله وصى المال) أي الوصى الذي اوصاه الاب او اقامه القاضي على النظر
في ما لها أي واما الوصى الذي أمره الاب بالاخبارا وعين له الزوج فهو مندرج في الجبر (قوله ولولم تقم
بينة ظاهرة على التلف) فيرد عليه ان قوله وحلف مشكل مع ما قبله المبالغة لانه اذا قامت له بينة
على التالف صدق من غير عين على ان تصديقهما عند قيام البينة أمر ضروري لا يحتاج للنص عليه
واجاب بعضهم بأن الوافي قوله ولولم تقم بينة للعال وقرر الممتن بتقرير آخر وحاصله انهما اذا ادعيا قبضه
من الزوج وانه تلف فانهما يصدقان في القبض فيبرأ الزوج هذا اذا قامت بينة على ان قبض بل ولولم
تقم عليه بينة وهو قول مالك وابن القاسم ومقابله لا شبهة عدوها وبغرم الزوج للزوجة صداقها
فالمبالغة من حيث براءة الزوج خلافا لا شبهة وتعلم ان الذي لم تقم عليه البينة هو القبض لا التلف
وقوله وحلف أي على التلف لا على القبض كذا حلل المواقي وعلى هذا التقرير فالمبالغة صحيحة وحل
الخلاف بين ابن القاسم واشهب اذا ادعيا التلف قبل البناء واما بعد البناء فلا خلاف في براءة الزوج
باقرارهما بقبضه انظر بن (قوله وحلفا) أي لقد تلف أوضاعا غير تفرط ولا يقال فيه تحليف
الولد لوالده وهو ممنوع لانه نقول قد تعلق به حق للزوج وهو الجهازة فان كانت سفينة مهملة وعقد
لها الحاكم وقبض صداقها وادعى تلفه فهل يحلف من حيث انه ولي لامن حيث انه حاكم او لا وهو
الظاهر اه خشن (قوله بنصفه) أي بنصف الصداق الذي دفعه له قبضه لانه كولو كبل
لها (قوله ولم تقم بينة على هلاكه) واما ان قامت على هلاكه بينة مطلقا ولم تقم وكان مما لا يغاب
عليه فلا رجوع له عليها كانت مؤسرة يوم الدفع او معسرة لان ضمانه منها (قوله وانما يبره)
أي بالنسبة لدفع الصداق لها فلا ينافي ما تقدم من انه اذا ادعى تلفه أو ضياعه فانه يصدق (تنبيه)
قال ابن عرفة ابن حبيب للزوج سؤال المولى فيما صرف نقده فيه من الجهاز وعلى المولى نفسه بذلك
ويحلفه ان اتهمه (قوله تنه بدفعه لها) أي في بيت البناء أو في غيره وان لم تقم بقبضه (قوله
ومعينة الخ) عطف تفسير (قوله ان من له قبضه) أي من الاب والوصى وولي السفينة

وقوله اذا دفعه لازمة أى المحجور عليها واما الرشيدة ففى انها تقبضه بنفسها او توكل من يقبضه
وقوله لم ير أى دلوا عرفت الزوجة المذكورة بأخذ من الولي المذكور وصرفته على نفسها او تلف
منها **قوله** ويضعه للزوج أى يشتري له به جهازا **(قوله** بالمرأة الرشيدة) هى التى تقبضه اى ولا
يقبضه واما بالابنوكيلها **(قوله** ولا يلزمها تجهيزها بغيره) اى قصدت بغيرها بالنظر لعدم لزوم التجهيز
به واما بالنظر لرجوع الزوج عالم بنصفه اذا طلق قبل البناء فلا تصدق فيما يغيب عليه ولم تقم على
هلاكة بيته والا كان الغيبان منهما **(قوله** حلف الزوج) فى كالعشرة الايام فان نكل الزوج ردت
اليمين على الولي ان كانت دعوى تحقيقى فان نكل الولي فلا رجوع له وان حلف أخذ من الزوج وان
كانت دعوى اتهام غرم الزوج بمجرده نكوله ولا ترد اليمين على الولي **(قوله** اذا تنازعا فى الزوجة)
أى ولو كانا طرفين على المذهب وضيمرتا تنازعا فى المذهب ومن من تنازعا ولا زوجين باستتار
دعواهما وقوله فى الزوجة أى من حيث اثباتها ونفيها فلا مساحة لما قيل انهم من باب التغليب لان
المدعى للزوجة أحدهما والاخر ينفيها **(قوله** بان ادعاها أحدهما) أى بان ادعى رجل
على امرأة انها زوجته وأنكرت أو ادعت امرأة على رجل انه زوجها وإنكر **(قوله** ثبتت بينة) أى
لمدعىها منها كان المدعى لها رجل أو امرأة وقوله ثبتت بينة أى لا يتعارفها بعد تنازعهما فلا
يقال ان كلام المصنف لا فائدة فيه لأن كل شئ قامت عليه البينة فانه ثبت بها وحاصل الجواب
ان فائدة شئ ثبوته بغيرها أو يقال فائدة ان يرتب عليه ما بعده **(قوله** ولو بالسماع) اى ولو
كانت شهادتهما بالسماع واعلان بينة السماع لا بد أن تكون مصلة كهيئة القلع بان تولى سعى
لها كذا التقدمة كذا وانما جمل كذا وعد لها وليت فلان كما فى عدة المتبعض التى تقطعها
فلا يكتفى بالاجمال فى واحدة منهما اهـ بن ورد المصنف بنوعى ما فى ابوعمران انه يجوز شهادته
السماع اذا اتفقا على الزوجية والحاصل انهما اذا تنازعا فى اصل النكاح فانه ثبت بالبينة المعايمة
للعقد اذ فصلت اتفاقا وهل يثبت بينة السماع أولا فقال ابوعمران لا يثبت وقال المتبعض يثبت
بينة السماع بالدف والدخان وعنى هذا شئ المصنف ورد بنوعى اى عمران **(قوله** لى مع
معايينتهما) الاولى اى مع معاينة أحدهما لان يقال ان فى الكلام حذف مضى ومن هذا يعلم ان
السبب فى لزوم المصنف والمتبعض بمعنى مع والاولى معنى او مصادفة البينة اذا سمعت سماعة فاشيا
من العدول وغيرهم النكاح وعلمت الذى او الدخا وادوا الشهادة على وجه السماع من الغير
فانه يكتفى **(قوله** ويحمل انه من جهه مسموعهم) أى بان يؤول الامر لى سمع من الثقة وغيرهم ان
فلان تنازعا ثلاثة وانما ثبت له او عمل لها الولاية **(قوله** او يكتفى السماع اثنى عشر) اى بالنكاح
وقوله ولو بغير استتارهما اى ولو لم تعين البينة واحدا منهما ولو لم يحصل سمع واحد منهما **(قوله**
فأولى معاينةهما اى بان يقولوا شهدان فولاية زفت لفلان وشهد به على فلان الولاية وقد شهدنا
ذات والحاصل ان كلام المصنف يحتمل احتمالات ثلاثة وكذا ما صححه **(قوله** ان دلالة زفت لفلان)
راجع للسماع بالدف وقوله او عمل لها الولاية راجع للسماع بالدف **(قوله** نصر على الموهوم) اى
لانه اذا ثبتت الزوجية بينهما بالسماع والدف والدخا فتثبت شهادتهما معا بينتهما لهما بالاولى
(قوله والا فلا يمين على المدعى عليه المتكرر) اى ولو كانا طرفين على الراجح قيل يلزمه وهو قول
سحنون ونص ابن رشد فى رسم النكاح من سماع اصبغ ولو لم يكن المأخوذ زوج وادعى رجل
نكاحها فامارتان وبخبر عن اثبات ذلك لزمها اليمين لانها لو اقرت له بعاداه من النكاح كانا
زوجين وقبل لا يمين عليها لانها لو نكحت عن اليمين ليلزمها النكاح اهـ وعزى الثانى ابن عرفة المعروف

المذهب والاول لم يحنوا انظر بن وعلى ما قاله سحنون من المدين فان لم يصحب المنكر سحن له فان
 طال دين واعلم ان ما قاله سحنون مبنى على ان الطائفتين ثبتت نكاحهما باقرارهما بالزوجة مطلقا
 والمشهور بقيد ذلك بما اذا لم يتقدم نزاع (ف قوله ولو اقام المدعى شاهدا) خلافا لقول ابن القاسم
 يحلف المنكر رد شهادة ذلك الشاهد (ف قوله اذ لو تزوجت عليه) أى على المدعى عليه مع وجود
 شاهد للمدعى (ف قوله وحلفت المرأة معه) هذه مسألة مستقلة لا تعلق لها بما قبلها وهى
 مستقلة فان نكلت حلف من يغفل به اليه من اوثرة انها غير زوجة واعلم انه لا خصوصية لمراة بذلك
 بل الزوج ولو اقام شاهدا على نكاح مقيمة فانه يحلف معه ويرثها ولا صدق لها فلو قال المصنف وحلف
 بعد ذلك كان احسن لشؤله للسورتين وانما لم يؤخذ بالصدائق مع اقراره بعدم وثبنا بزوجهيتها
 لان الصدائق من احكام الزوجة فى حالة الحياة لانه فى مقابلة القمع ولم تثبت الزوجة حال الحياة
 فلا صدق (ف قوله أى مع شاهدها) أى الشاهد على عقد النكاح لا على اقرار الزوج الميت
 وقوله وسلفت أى عينا واحدة ~~مسألة~~ مسألة للنكاح ولا يتأتى ههنا من الاستظهار لانها انما تكون
 فى الدعوى على الميت انا كانت بدين (ف قوله وورثت) أى على ما قال ابن القاسم لان دعوى
 الزوجة بعد الموت ليس المقصود منها الا المال فالت الى مال وكل دعوى على ما ثبت بالشاهد
 والدين وقال اشهب لاثرت لانه لا صدق له لان الميراث فرع الزوجة وهى لا تثبت بالشاهد والدين
 فكذلك امرها (ف قوله ولو كان ثم وارث معين على ارجح النوازل) والقول لا تخبر بقول محارثها
 ان لم يكن وارث ثابت بالنسب والافقار وهذا القيد لا يبرح والشيخ سالم التوضيح واقره
 الشافعى فى حاشية التوضيح وقال بن الاوى حن كلام المصنف عليه والذي نقله شيخنا العدوى
 عن بعضهم انه لا عبرة بهذا القيد وانما يترتب على كلام ابن القاسم منع قراءته هذه ارجحة الله تعالى
 عليه (ف قوله لانه من احكام الحياة) أى من لوازم الزوجة حال الحياة ولا يقل الارث من لوازم
 الزوجة حال الحياة وهى لم تثبت قبل الموت فقتضاؤه انه لا ميراث لانه لا نسلم الارث من لوازم
 الزوجة لانه يترتب على غيره بخلاف الصدائق فانه لا يثبت الا من الزوجة (ف قوله وعليها العدة
 لحق الله) أى وانما حرمتها على ابائهم وابنائهم وعواهلهم وعقروها واسوغلها عليه ان كان المدعى
 الزوجية الزوج لم يعد موتها كفى عتق وانما صورة المصنف كما قلنا لشارح الدعوى بعد الموت
 فلما دعى أحدهما الزوجية حال الحياة واقام شاهدا واحدا او ثلثا كبره اذ لا نكاحه ثم مات
 المدعى عليه فهل يعمل بدعوى المدعى او لا بد من تجديد الدعوى فانها دعوى نكاح والدعوى
 التى بعد الموت دعوى مال وهذا هو ظاهر كلام الشافعى قبل شهادة الشاهد الاول الذى قدره
 المحاكم شهادة اولا لا تفراده كما قال شيخنا (ف قوله ان امرأته تزوجها) أى وانكرت المراة ان
 يكون قد تزوجها أصلا (ف قوله شهده قطعا) أى لا نفع لادلى السماع لا يثبت السماع
 لا تنفع فحين تحت زوج (ف قوله فان لم يأت به الحج) أى ان اتى بشاهد عمل بالشهادة ويفسخ
 نكاح الثاني وترد الى عصمة المدعى ولا يقربها الا بعد استبائهما من الثاني ان كان وطئها (ف قوله
 الزوجين) أى الزوجية وزوجها الاول المدعى عليه (ف قوله لشموهما للسورتين) أن صورة
 ما اذا كان الشاهد الثاني بعيدا او ادعى انه قريب ولم يأت به واعلم ان المسئلة كما قال ح مفرضة
 فيما اذا ادعى المدعى انه تزوجها سابقا ودعى بها وهى تنكح ذلك الما لدعى انه تزوجها سابقا
 ولم يدخل بها فقد تقدم ذات الرلين ان دخول الثاني يفيتها اه ويصح فرضها كما قال الشيخ
 سالم فذولى واحد ودخول الثاني فيها لا يفيتها (ف قوله ولو بالسماع) أى لان الفرض

انها خالية من الازواج (قوله وامرت بانتظاره) قال في الشامل وهل يحتمل وجهه ان طلبه
او تحبس عند امرأة وبه جرى عمل المتأخرين قولان اهل بن ونفقة في مدة الانتظار لم يثبت له
كالمسئلة السابقة (قوله وان لم يأت بها) أي وان مضت مدة الانتظار ولم يأت بها (قوله ثم
لم تسمع الخ) حاصله انه اذا نظره الحاكم لم يأت بالبينة التي ادعى قهرها ثم لم يأت بها نارة يلقي السلاح
ويقول بعجزت عن اثبات الزوجية ونارة ينادي ويقول لي بينة أخرى وهي موجودة في محل الفلاني
وأتى بها فان ادعى له بينة وعجزه القاضي ثم أتى بها لم تقبل وهذا هو المأثر بقول المصنف
ثم لم تسمع بيئته ان عجزه فاضى في حال كونه مدعى بحجة أي بيئته وان لم يعجزه واتى بها قبلت
والمعترف بالعجز اذا عجزه واتى بها فقولان بقبولها وعدمه وارجح عدم القبول وهذا هو المأثر
بقول المصنف وظاهرها القبول ان اقر على نفسه بالعجز (قوله لم تسمع بيئته) أي التي أتى
بها سواء أتى بها قبل ان تزوج او بعد تزوجها (قوله أي طلاق المدعى نكاحها) أشار
بهذا إلى ان العجز في طلاقها عائد على المتنازع فيها المتهومة من السياق لاعلى الخامسة ويفهم
من قوله لا بعد طلاقها انه ليس له تزوج خامسة برجوعه عن دعواه وتكذيبه نفسه واستظهر
بعض المتأخرين عدم حده اذا تزوج خامسة قبل طلاق واحدة من الاربع (قوله وليس
انكار الزوج طلاقا) يعني اذا ادعت المرأة على رجل انها تزوجته فكذبها فاقامت بيئته بما
ادعته ولم يأت الرجل بدفع في تلك البينة فيحكم عليه القاضي بالزوجة فان انكاره لا يكون طلاقا
ويثبت النكاح وذلك لان انكاره لا اعتقاده انها ليست زوجة بل اجنبية حيث اثبتت الزمة البناء
والنفقة ولا يلزمه طلاق (قوله الا ان ينوي به) أي بالانكار الصلح والحال انها قد ثبتت الزوجة
فاذا نوى به الطلاق والحال انها ثبتت الزوجية سواء كانت بيئته الطلاق بالانكار قبل ثبوت
الزوجة او بعده الزمة الطلاق علمنا ثبت في نفس الامر من وقوعه حينئذ على زوجة وللزوجة
بكل كلام بيئته كما يأتي وامان ثبتت الزوجية فلا يكون انكاره طلاقا ولو قصده لانه طلاق
في اجنبية والحاصل ان انكاره انما يكون طلاقا اذا نوى ذلك وثبتت الزوجية عليه فاذا وجد
الاركان لزعمته ملقة الا ان ينوي اكثر ويحتاج لعدة اذا كان انكاره الذي نوى به العلق
اقبل الدخول او بعده وكانت العدة قد تمت (قوله واقام كل البيئتين) أي والحال انه لم يعلم
سابق منهما (قوله اصدقهما) أي على سبيل الاحتمال اذا لا يجتمع مع عليهما رجلان (قوله
لا احتمال صدقهما) أي وانما تزوجة لكل منهما وانما تزوجت بهما قبل الاخر وبالعكس
(قوله ولا يظن لدخول احدهما بها) أي وحينئذ فلا يكون الدخول اولى بها ولا بد من الفسخ
كما قال عبدالحق خلافا لابن ابي شيبة وابن الوليد وابن غالب حيث قالوا ان دخل بها احدهما
كانت له بفعلها كذا ان الوليين انظر بن (قوله لانها ذات ولي واحد) أي والدخول لا يفوت
الاف ذات الوليين (قوله ولا الخ) أي ولا تنقل ان هذه ذات ولي واحد فلا يصح لازوم الخ
(قوله على الارجح) وهو ما في المحس والتوضيح وقال اللقاني لا يعتبر هنا شيء من المرجحات حتى
التسريح ويحكم فسخ النكاحين مطبقا (قوله الا التسريح الخ) فاذا ورختها معاقبة لا قدم
التسريحين لانه السابق بالعقد عليهما وان ورخت احدهما دون الاخر فلم يعلم السابق منهما
في فسخ النكاح ان بمنزلة ما لو تزوجت مع التسريح او ارجعها معاقبة وقت واحد (قوله وفي التورث
باقرار الزوجين الخ) حاصله ان الرجل والمرأة اذا كانا بلدين أو أحدهما بلدا والآخر طارا اذا
أقربا بينهما زواج متناكحان ثم مات أحدهما فهل يرثه الآخر لا يرثه في ذلك خلاف فقال

ان الموارثتين وانما اخذت المكاف الرشيد باقراره بالمال وقال غيره لا يتوارثان لعدم ثبوت
 الزوجية لان الزوجية لا تثبت بتقارر غير الطارئين وظاهره ولو طال زمن الاقرار ومحل الخلاف
 اذا لم يكن هناك وارث ثابت النسب حائز لجميع المال والاثبت التوارث اتفاقا **(قوله باقرار**
الزوجين معاً) الحق كما يؤخذ من بن ان محل الخلاف الاقرار مع الطامنين معاً او من احدهما
 فاذا اقر احدهما بالزوجية وسكت الآخر ولم يكذبه فهل ذلك الساكت يرث المقر او اخذت المكاف
 باقراره ولا يرث لعدم ثبوت الزوجية خلاف فلو كذبه فلا يرث اتفاقا كما ان المقر ولا يرث
 الساكت اتفاقا **(قوله ولا يشترط الاقرار في الصحة)** أى بل لا فرق بين الاقرار في الصحة أو المرض
 فقد قال في الجواهر ومن احتضر فمقال الى امرأة بمكة سمعها تم مات فطلبت ميراثها منه فذلك لها
 ولو قالت زوجي فلان بمكة تأني بعدم موتها ورثها باقرارها بذلك ونقوله في التوضيح وخالف في ذلك عجم
 وفل محل الخلاف في غير الطارئين اذا وقع الاقرار في الصحة والاقرار في اتفاقا ومحل الارث في
 الطارئين بالاقرار حيث كان في الصحة والاقرار في المرض كانشائه فيه وانشاؤه فيه ولو بين
 الطارئين مانع من الميراث ككلامه ورده طفي بمسار من النقل عن الجواهر **(قوله وفي الاقرار)**
 أى وفي التوريث بسبب الاقرار بوارث الخاى وعدم التوريث بذلك خلاف مبنى على الخلاف في ان
 بيت المال حائز وارث ومحل في ارث المقربة للمقر ولما ارث المقر للمقربة فلا خلاف في عدمه **(قوله**
وخصه) أى الخلاف المختار اى الخصى بما اذا لم يطل الاقرار أى واما اذا طال فالارث اتفاقا **(قوله**
وهو يرث قطعا) اى اتفاقا وقوله مطلقا أى وان كان هناك وارث ثابت النسب حائزاً ولا **(قوله**
ككتابي) أى على ما يأتي في الاستحقاق وظاهره ان التوارث بينهما باتفاق هنا وفيه ان اقرار كل
 منهما مالا يتعارض ادراج كل منهما في محل الخلاف كما كتب شيخنا ومن العجب ان الشارع جعل
 محل الخلاف هنا اقرار احدهما وفي المسئلة السابقة اقرارهما معاً والمسئلة من واد واحد فالحق
 الاطلاق في الموضوعين ويقدح محل الخلاف بعدم التكذيب فقط كما قرر شيخنا **(قوله ولكن الحكم**
مختلف) اى لمساخلة من ثبوت الميراث قطعاً في الاولى وعند وجود الوارث الثابت النسب الحائز لجميع
 المال ومن عدم الميراث قطعاً في الثانية عند وجود الوارث المذكور **(قوله فانه ما يتوارثان بلا**
خلاف) أى لثبوت الزوجية بينهما باقرارهما ولا فرق بين اقرارهما في الصحة أو المرض على الراجح كما مر
 وقوله بخلاف الصارئين أى على بلد واه قدما معاً او مفترقين فان كان احدهما طارثاً والاخر حاضراً
 فكما لحاضرين كما مر **(قوله غير البالغين)** سواء كان الابوان طارئين أم لا والسكوت ليس كالاقرار
 واذا اقر احدهما وسكت الآخر فلا يعد سكوتة اقراراً ومعهوم غير البالغين انه لو كان الزوجان بالغين
 ولو سفيهم لم يعتبر اقراراً بوجه ما بعد موتها او موت احدهما **(قوله بنكاحهما)** أى سواء اقرارا
 في الصحة أو المرض خلافاً لقول عبق يشترط اقرارهما في الصحة **(قوله كلوكا)** أى ان الزوجان غير
 البالغين حين اى واقراواهما بزوجة فانهما تثبت **(قوله أى الطارئ)** قيد به لقول المصنف
 في التوضيح اعلم ان ما ذكره ابن الحاسب ههنا من الاقرار انما يقيد في الصارئين لان الزوجية تثبت
 باقرارهما واما في غير الطارئين فلا لانه قد تقدم انه مالموت اذ قال في الزوجية لم يقبل على الاظهر
 أى لم تثبت الزوجية وفي الارث خلاف **(قوله فانه اقرار)** أى يثبت به النكاح والارث في الطارئين
 وفي البلديين يثبت به الارث دون النكاح **(قوله لان لم يجب)** اى فلا يترتب على ذلك حكم الزوجية
(قوله بالنسبة للعقول) اى ويصح بناؤه لفاعل أيضاً وضمير راجع للمسئول اى لان لم يجب المسئول
 السائل منهما فهو مفيد لما افاده الاول **(قوله قبل البناء)** أى بعد اتفاقهما على ثبوت الزوجية

والحاصل انه لم يحصل موت ولا طلاق بدليل ما يأتي وأما تنازعهما في ذلك بعد البناء فسيأتي (قوله
 في قدر المهر) عطف على الزوجية كما اشار له الشارح (قوله او بعد) أي اوقات بعد (قوله
 اذا الجنس الخ) أي وانما صح التمثيل للاختلاف في الجنس بهذا المثال مع انها لما اختلفا في النوع
 لان المراد بالجنس الجنس لغة والجنس في اللغة يشعل النوع (قوله حالف) أي حالف كل على ما دعاه
 وقوله كما يأتي أي في قوله ولا كلام لسفينة (قوله ويتوقف الفسخ على المحكم) أي ويقع الفسخ
 ظاهرا وباطنا (قوله وكذا ان نكلا) أي وكذا يفسخ ان نكلا ويقع للعالم على النكاح (قوله
 فان نكل) أي من اشبه وحده وتوجهت عليه اليقين (قوله واما في الجنس فيفسخ مطلقا) ما ذكره
 من الفسخ مطلقا في الجنس هو الذي عند اللغوي وابن رشد والمتبلى وغيرهم انظر التوضيح اه بن
 ومقابلته ان الاختلاف في الجنس كالاختلاف في القدر والصفة (قوله فيفسخ مطلقا) أي مالم
 يرض احدهما بقول الآخر والا فلا يفسخ وحاصل فقه المسئلة انها اذا تنازعا في جنس الصداق قبل
 البناء ففسخ مطلقا حلفا واحدهما او نكلا اشبهما واحدهما او لم يشبهها وان تنازعا به بعد البناء رد
 الزوج لصادق المثل مالم يرض دعواها او ينقص عن دعواه وان تنازعا في قدره وفي صفته فان كان
 قبل البناء صدق يمين من انفرد بالشبه وان اشبهها اول يشبهها حلفا وفسخ النكاح مالم يرض احدهما
 بقول الآخر وان كان التنازع فيه ما بعد البناء صدق الزوج بيمين (قوله اولا) أي اول يشبهه
 واحدهما (قوله وغيره) بازفع عطف على از جوع وافرد الصغير باعتبار ما ذكر (قوله أي غير
 ما ذكر) مثل بدنة الزوجة باليمين ووقوع الفسخ ظاهرا وباطنا كون نكولهما كحلفهما وأنه يقضى
 للعالم على النكاح وان الفسخ انما يكون اذا حكم به حاكم (قوله لا للجنس) أي لانه لا يرجع
 عند التنازع فيه للاشبه هنا بخلاف البيع (قوله يعني انه ينظر) أي في حال التنازع في القدر
 والصفة (قوله وان الفسخ انما يكون الخ) تفسير لقوله وغيره (قوله وقد شمل ذلك) أي قوله وان
 الفسخ انما يكون الخ وما بعده (قوله وظاهره الخ) لان قوله واز جوع للاشبه كالبيع يقتضي
 انه لا يعمل بالشبه هنا قبل الفوات بل بعده كالبيع وليس كذلك بل هار جوع للاشبه قبل الفوات
 لا بعده بخلاف البيع فانه يرجع فيه للشبه بعد الفوات لا قبله (قوله قبل الفوات) المراد به البناء
 او الطلاق او الموت لانه كفوت السلطة في البيع (قوله مطلقا) أي كان التنازع في القدر والصفة او
 الجنس (قوله بل يعمل بقول من اشبه) اذا كان التنازع في قدر المهر او صفته وكان قبل البناء واما
 في البيع اذا تنازعا قبل فوات المبيع في قدر الثمن او صفته او جنسه فانه لا يرجع للاشبه بل يحلفان
 وفسخ (قوله فيها) أي في القدر والصفة بل القول قول من اشبه بيمينه والنكاح ثابت فان نكل
 حلف الآخر وكان القول قوله ولا يفسخ (قوله بخلاف الجنس) أي خلاف الاختلاف في الجنس
 قبل البناء فيفسخ مطلقا حلفا أو نكلا أو حلفا بدهما اشبهما واحدهما او لم يشبهه واحدهما (الارج
 (قوله بعد موت) أي موتها او موته او موتها (قوله أي القول قول الزوج بيمين) فان نكل
 الزوج عن اليمين فالقول قول الزوج مع يمينها وورثتها في الموت فان نكلت هي او ورثتها فالقول
 قول الزوج (قوله ان اشبه) أي سواء اشبهت الزوجة أم لا فلو انفردت الزوجة بالشبه فالقول
 قول يمينها فان نكلت كان القول قول الزوج بيمينه فان نكل كان القول قولها فان لم يشبهه واحدهما
 حلفا ماعا وكان نكته مصادق المثل ونكولهما كحلفهما ويقضى للعالم على النكاح وهذا التقرير
 لان غازي تبع اللغوي وقوله لكن المعتبر الخ طريقة للمتبلى واقصر دليها المصنف في التوضيح وهي
 ظاهر المصنف هنا لان قوله لا بعد بناء استثناء من قوله والرجوع للاشبه كالبيع أي ان الرجوع

للاشبه معمول به قبل البناء لا بعد بناء الخ (قوله ان القول لا زوج مطلقا) أى يمين والغرض ان
التنازع في القدر والصفة فان نكل حلفت في الطلاق وورثتها في الموت فان نكلت هى او ورثتها
فالقول قول الزوج (قوله حيث كان الخ) أى اذا كانا قوم يمتنا كزور على النفوس فقط
او هو الغالب عندهم او عليه وعلى التسمية سوية لصدق الاعتقاد بذلك وقوله فالقول قولها
يمين اى فيقبل قوله في ثلاث حالات وقولها في حالتين لكن كلام المصنف يفيد انه اذا كانت
التسمية غالبة عندهم فالقول قول الزوج يمين لانه يصدق عليه كونها معتادة وهو ما في التوضيح
عن النجاشي وحينئذ فالمرأة يقبل قولها في حالة واحدة والرجل في اربعة (قوله ولو ادعى الزوج)
أى بعد طلاقها وموتها وقوله انه نكحها تعويضا اى انه لم يسم لها شيئا من الصداق حين العقد
فلا شيء لها اى او ادعت ورثته ذلك وقوله وادعت هى تسمية اى انه نكحها نكاح تسمية وانه
سمى لها كذا وكذا اى او ادعت ورثتها ذلك (قوله بعد خلفهما) اى ونكحهما خلفهما ويقضى
للخالف على الناكل (قوله واشموله المتنى) اى لان قولنا فوق ما ادعت محتمل لفروق قيمته
او فوقه نفسه (قوله ثبت النكاح ولا فسخ) قال في التوضيح هذا هو المذهب من المذهب
ورواه ابن وهب عن مالك وقال في الجلاب يفسخ النكاح بينهما ما اهر بن وقوله ثبت النكاح اى
ثبونا حسيما اذا كان التنازع بعد البناء وهى حية او حكما ان كان التنازع بعد الموت اى انه ثبت
احكامه من ارث وغيره واما اذا كان التنازع بعد الطلاق فلا يثبت النكاح اذ لا تعود له بمجرد رد
مهر المثل او حلف الزوج وهذا معنى قول الشارح راجع لجميع ما بعد الاماءة الطلاق (قوله
وتوجه عليه) اى على الوى ومن يقوم مقامه عنده (قوله ولو اقامت بينة الخ) يعنى ان المرأة
اذا ادعت على الرجل انه تزوجها مرتين بألفين مثلاً في عقدين وادعت ان العقد الثاني بعد طلاقها
من النكاح الاول واكذبها الرجل فاذا اقامت المرأة على ذلك بينتين تشهدان لها بما ادعت من
العقدين فان الشرع يقدر وقوع الطلاق بين العقدين اى يعتبر ذلك ويلزم الرجل ان يدفع لها
الصداق الثاني كما بلا اشكال ان ثبت البناء بها بعد العقد الثاني والالزমে نفعه ان طلق
الآن واما الصداق الاول فقيس يلزمه كما بناء على ان هذا الطلاق الواقع بين العقدين يقدر بعد
البناء وعلى الزوج اثبات انه قبله لاجل ان يسقط عنه النصف وقيل يلزمه نفعه بناء على ان هذا
الطلاق يقدر قبل البناء وعليها اثبات انه بعده لاجل ان يتكامل لها ذلك الصداق وهذا القول هو
المعتمد وهو ما شئ عليه المصنف (قوله الصادق بالتعدد) اى كما هو المطلوب وذلك لان وقوع
الطلاق بين العقدين امر تقديرى بقدره الشرع ولو اتحدت البينة فلا بد ان تشهد بطلاق فلا يكون
مقدرا واما قول الشارح اذا الصداقان المختلغان اى في الزمن الخ ففيه نظر تأمل (قوله اى نصف
كل منهما الخ) هذا اذا طلقها الآن اما ان لم يطلقها فلها صداق ونصف اى لانها الآن في عصمة
والطلاق يقدرانه قبل البناء فان اثبت ان الطلاق الذي بين العقدين كان بعد البناء فلها صداقان
هذا هو المناسب لما يأتى اهر بن (قوله اى الطلاق) اى المقدر وقوعه بين العقدين (قوله
وتبدأ باليمين اى لان هذا من قبيل التنازع في صفة الصداق (قوله خلفهما) اى في فسخ النكاح
وعقوب الاب (قوله لا قراره بحريته) اى وان كان الفسخ قبل البناء لاشئ فيه لكن عومل باقراره
لتنويف الشارع للحرية (قوله ولو لاؤه لها) اى لانه اقر على انه صداقها فيكمل العتيق خصوصاً
وقد قيل انما يملك باله قدام الكل ولا يرجع الزوج لهما بشئ من قبلة الاب الذى خرج را (قوله
ولكن يثبت النكاح) اى في هذه فقط فعتق الاب فقط في ثلاث صور والاولا لما كان فسخ النكاح

في هذه الثلاثة لا مراقتضى الفسخ أو طلاق قبل البناء رجع عام بانصف قيمته في الطلاق وبجميع القيمة في الفسخ (قوله) انما يحلف احدهما اى وهو الزوج فالقول قوله يمينين فاذا حلف عتق الاب وان نسك حلفت هي وعتقهما فان نسكت عتق الاب فقط ولا رجوع لاحدهما الى الآخر بشئ ويشتد النكاح على كل حال واعلم ان الاب اذا مات بعد عتقه لا قرار الزوج وتركه مالا فان الزوج يأخذ منه قيمته نضر الاقرار الزوج بأنه ملكه والباقي للزوجة نصفه بالارث ونصفه بالولاء لا كانه بالولاء كما قيل انظر عبق (قوله في قبض ما حل) اى واما اذا تنازع في قبض المؤجل الذى لم يحل ففسال ابن فرحون القول قولها سواء وقع التنازع فيه قبل البناء او بعده اه بن (قوله) فقيل البناء القول قولها اى انها لم تقبضه يمين منها ان كانت رشيدة والا فولبها هو الذى يحلف فان نسكك ولها غرمها لاضاعته بنكوله ما حل من الصداق (قوله قيد) اى قيد قبول قوله (قوله بان لا يتأخر) اى قبض الصداق عن البناء في العرف (قوله بتدعيه) اى على البناء (قوله لكر يمين) اى لان العرف كشاهد واحد لها (قوله والا فالقول لها) اى يمين وهذا هو المعتد وقال سحنون القول قوله (قوله انه دفع قبله) اى لان البناء مؤجل وعاد القبض حيث حصل بعد القبض (قوله فان ادعى بعد البناء انه دفعه لها بعده فالقول لها) اى يمين لانه اقرب دين في ذمته واقرب بان البناء غير مؤجل حيث حصل قبل القبض (قوله وان تنازع الزوجان الخ) اعلم ان مثل الزوجين القريبان كرجل ساكر مع محرمة او مع امرأة اجنبية وتنازع معها في متاع البيت ولا يبنيهن له ما في جميع الصور اه عدوى (قوله قبل البناء الخ) وسواء كان تنازعه ما حل كونهما في عهده قبل الطلاق او بعده كانا حريين او رقيقين او مختلفين (قوله والا فلا يقبل قولها) اى والابان كان في حوزة الخاص به وادعاء فلا يقبل قولها لو كانت معروفة بالفقر وادعت ما تزيد قيمته على ما قبض من صداقها فلا يقبل قولها فيما زادت قيمته على المقبوض من صداقها فقول الشارح فيما زاد على صداقها اى فيما زاد على المقبوض منه (قوله بل للرجال فقط) اى كالسلاح وآلة الغلالة والآلات المحرف الى شأن الرجال تعاطيا (قوله كالطشت والاواني) اى والالعة والطرز ربيع وخواتم الذهب بالنسبة للبلاد التى يلبسها فيها الرجال والنساء (قوله الا ان يكون في حوزها الاخص) اى وكذلك اذا كان لا يشبهه ان يملكه لغيره فلا يقبل قوله ويكون للمرأة (قوله ولها الغزل) اى يمينها وقوله اذا تنازع فيها اى قبل الطلاق او بعده والحال انه في البيت ولا يبنيه لاحدهما به وانما قضى لها به لانه من فعل النساء غالباً وهذا ما لم يكن من الحما كقوله واشبهه غزله غزفاً والا كان له خاصة لانه مشترك (قوله ودفع لها جرة نسجها) الذى نقله المواقف عن مالك ان المرأة تكاف بالبنينة ان الغزل لها فان اقامتها اختصت بالبنينة والا كانا شريكين وقال ابن القاسم الثوب للمرأة وعلى الرجل اثبات ان الغزل او السكنان له فان اقام بذلك بنينة كانا شريكين واعتبر على المصنف بان قوله وان نسجت الخ مخالفة لقوله قبل ولها الغزل لانه فيما امر ادعت ان الغزل الذى في البيت لها فقبل قولها وهما ادعت ذلك فلم يقبل قولها واجاب بعضهم بحمل الاول على من صنعتها الغزل وما هنا على انه غير صنعتها او انه صنعها وصنعه الرجل واجاب بهرام بان ما مر قول ابن القاسم وقال هنان الشفة للمرأة وبكاف الرجل بنينة ان الغزل له فان اقامها كانا شريكين كما مر وما هنا قول مالك وقال فيما تقدم القول للزوج (قوله وان اقام الخ) حاصله انه ما اذا تنازعا فيها هو معتاد للنساء وادعاء كل منهما لنفسه واقام الرجل بنينة تشهدانه اشتراء حلف وقضى له به وحلفه مقيّد بقيد بن ان تشهد البنينة انه اشتراه من غيرها والا قضى له به بمجرد شهادة

البينة انه اشتراه منها من غير عمن وان تشهد البينة انه اشتراه فقط فلو شهدت انه ورثها او وهب له او
 اشتراه لنفسه قضى له به من غير عمن (قوله فهو له بلا عمن) أى كانه لو شهدت له البينة انه اشتراه
 من غير هاتئذ نفسه فلا عمن (قوله وفي - لفها تاويلان) أى وورثته كل من الزوجين بمنزلة
 في الخلف لكن يحلفون على نفي العلم لا على البت (قوله الوليمة) مأخوذة من الولم وهو الاجتماع
 لاجتماع الزوجين عند فعلها أى في الزوجية وان لم يجتمعا بالفعل او المراد لاجتماعهما بالفعل لان
 الاولى ان تكون الوليمة بعد الدخول او لاجتماع الناس لها ولا يقال ان تلك العلة موجودة في
 غيرها لان علة التسمية لا تقتضى التسمية (قوله طعام العرس خاصة) أى ولا تقع على غيره الا بقيد
 كان يقال وليمة الختان واللم ان طعام الختان يقال له اعدار وطعام القادم من سفر يقال له تقيعة
 وطعام النفاس يقال له خرس يضم الحاء وسكون الزاء والطعام الذى يعمل للجران والاصحاب لاجل
 المودة يقال له مائة يضم الدال وفتحها وطعام بناء الدورية يقال له وكيرة والطعام الذى يصنع في سابع
 الولادة يقال له عقيقة والطعام الذى يصنع عند حفظ القرآن يقال له حذاقة ووجوب اجابة الدعوة
 والحضور انما هو لوليمة العرس وامام اعدائها فحضوره مكره والا لعقيقة فسد وكذا في الشامل
 والذى لابن رشد في المقدمات ان حضورها مباح الا وليمة العرس فحضورها واجب والا لعقيقة
 فحضورها مباح والمأدبة اذا فعلت لا يناس الجار ومودته فحضورها ايضا وامام اذا فعلت للفتخار والتمجدة
 فحضورها مكره (قوله مندوبة) وقيل انها واجبة يقضى بها على الزوج وهو ما صححه
 المصنف سابقا وقد تقدم انه منصف (قوله فلا يقضى بها) أى للزوجة على الزوج قوله بعد
 البناء ظرف المقدراى وقتها بعد البناء كما عبر به ابن الحاجب وما ذكره من كونهما بعد
 البناء هو المشهور وهو قول مالك لا يرى ان يؤلم بعد البناء وقيل قبل البناء افضل وكلام مالك يحتمل
 ان يكون قاله لمرافته قبل البناء لان الوليمة لاشهار النكاح واشهاره قبل البناء افضل انظر المواقف
 عند قوله وصحح القضاء بالوليمة ابن قال الدر الذي يظهر من كلام ابن عرفة ان غايتهما للسابع بعد
 البناء في آخر السابع كانت الاجابة مندوبة لا واجبة (قوله لم تكن وليمة شرعا) أى لكونها وقعت
 قبل وقتها (قوله فان فعلت قبل اجزاء) أى لان غاية ما فيه انها فعلت في غير وقتها المستحب وعلى
 هذا فقول المصنف وقتها بعد البناء المراد وقتها الذى يستحب فعلها فيه لا الذى يتخير فعلها فيه
 اه وظاهر كلام المصنف استحباب الوليمة ولو ماتت المرأة او طلق (قوله لان يكون المدعو
 ثانيا الخ) واذا كررت كذلك ودعى انسان في اول يوم واجاب ثم دعى ثانيا يوم فلا تجب عليه الاجابة
 بخلاف ما اذا دعى غيره ومافى بعض التفاريق من ان الواقعة بعد اليوم الاول فهي غير وليمة قطعا
 لا يسلم اه تفري شيخنا دعوى (قوله ولو بكتاب) أى هذا اذا كانت الدعوى مباشرة بان قال
 صاحب العرس تأتى عندنا وقت كذا بل ولو كانت بكتاب الخ (قوله لانهم معينون حكما) الاولى
 لان كل واحد معين ضمنا قوله الا ان يقول انما صائم حاصله ان محمل وجوب الاجابة على الصائم
 ما لم يبين الصائم له وقت الدعوة انه صائم بالفعل وكان وقت الاجتماع والانصراف قبل الغروب
 والا فلا تجب اجابته (قوله لا تفردين) يفهم من التعليل انه لو حضر من يتأذى من رؤيته او من
 مخاطبته لاجل حفظ نفس لا يلزم يحصل له منه فانه لا يساح له التغلف لذلك (قوله يجلس هو
 او غيره بحضرته) أى سواء كان الجالس فوقه مباشرة او كان الجالس فوقه من فوق حائل كان
 الحائل كغطاء وغفقا كذا في خش وعقب قال بن وانظر هذا مع ما ذكره البرزلى فقد ذكر ان مما حكي
 له شيخه البطريق ان سيدى محمد البرجاني كان يجلس على فرش الحرير اذا جعل عليه حائل واجراها

البرزى على مسئلة المغشى وعلى مسئلة ما اذا فرش على الخس ثوب ما هو وصلى عليه نقله عنه الشيخ
ابوزيد القاسى (قوله من غوان) جمع غانية بمعنى مغنية اى اذا كان غناها يثير شهوة او كان
بكلام قبيح او كان باكلة لان سماع الغنى انما يحرم اذا وجد واحد من هذه الامور الثلاثة والا كان
مكررها فقط ان كان من النساء لامن الرجال (قوله من نحو قشر بطيخ) لانه اذا نشف قطع
وفى عقب نقله عن ح انه يستثنى من المحرم تصوير لعبة على هيئة بنت صغيرة لتلعب بها البنات
الصغار فانه جائز ويحوز بهن وشراؤهن لتدريب البنات على تربية الاولاد (قوله بخلاف ناقص
عضو) مثله ما اذا كان مخروق البطن كما قال شيخنا العدوى (قوله فتسقط الاجابة مع ما ذكر) اى
من حضور من يتأذى به ووجوده مكر فى المجلس وصور حيوان كاملة ذات ظل (قوله فى ذى هيئة)
اى معه ففى معنى مع او المعنى ولو كان اللعب المباح واقعا فى ضرة ذى هيئة (قوله على الاصح)
اى لقول القاضي ابو بكر الحقيقى الجواز ومقابل الاصح رواية ابن وهب لا ينبغي لذى هيئة ان
يحضر موضعا فيه هو وانما كان الاول اصح لان النبى صلى الله عليه وسلم حضر ضرب الدف
ولا يصح ان ذاك الهيئة اعلم واهيب من النبى صلى الله عليه وسلم (قوله كفى على جبل الخ) انما
منع ذلك ونحوه كالنظر فى الطارة واللعب بالسيف للخطر والغرر فى السلامة لكن حرت العادة
الان بالسلامة وفى بن عن ابن رشد دار المنهور ان عمل ذلك وحضوره جائز للرجل والنساء وهو
قول مالك واب القاسم غاية الامر انه يكره لذى الهيئة ان يحضر اللعب (قوله وكثرة زحام)
عصف على فاعل يحضر مضطجعا معنى يوجد اى ان لم يوجد من يتأذى به وكثرة زحام او معمول لمقدر
عصف على يحضراى ولم يكن كثرة زحام على طريقة علقتهاتنا وما باردا والى الثانى اشار الشارح
بقوله ولم يكن هناك كثرة زحام (قوله وعلق باب دونه) اى عنده اى عند حضوره (قوله فان علم
ذلك) اى فان علم ان الباب يغلب عند حضوره ولو لمشاورة جاز التحلف لما فى ذلك من الخطء ومنه
يؤخذ اباحة التحلف لم يلحقه حطة بارتفاع آخر عليه من غير موجب كما قرره شيخنا (تنبيه) ومن
جملة ما يسقط الاجابة عنه بقوات الجمعة اذا ذهب وكون الطريق والبيت به نساء وافاقات بتفرض
على الداخل وكون الداعى جليلا وعنده جميل ويعلم المدعو انه اذا حضر يحصل له منه لذوة وكون
الداعى امرأة غير محرم او خنى وكو المدعو جليلا يعلم انه اذا ذهب يخشى منه الافتتان فلا تحجب
عليه الاجابة وكذا اذا كانت الواجبة لغيره سلم فلا تحجب اجابته ولو كان الداعى مسلما ولا تحرم
ايضا ما لم يلزم على اجابته التكلم فى حقه والاحرم وكذا اذا كان فى البيت كلب لا يحل اقتناؤه او كان
فى الطعام شبهة كعام مكاس او خص بالدعوة الاغنياء فلا تحجب عليهم الاجابة اه تقرير شيخنا
عدوى (قوله وفى وجوب كل المفطر) اى قدر ما يطيب به خاطر رب الوليمة (قوله تردد
للبارجى) اى تحصيله حيث قال لم اراه صوابا فيه نداجليا واعترضه ابن عرفة برواية محمد عليه ان
يجيب وان لم ياكل وبقول الرسالة وانت فى الاكل بالخيار الجزولى وفى الترمذى عن النبى صلى
الله عليه وسلم انه قال من دعى فليجب فان شاء طعم وان شاء ترك اه ابن رشد لا كل مستحب لقوله
عليه الصلاة والسلام فان كان مفطرا فليأكل كل وان كان صائما فليصل اى يدع وفعمل مالك الامر على
الندب للحديث المتقدم لان اعمال الحديثين اولى من طرح احدهما (قوله ولا يدخل) اى محل
الوامة (قوله اى يحرم عليه الدخول) اى سواء كل اولى باكل وقومه الا باذن اى فى الدخول
(قوله فلا يحرم) اى لا يحرم دخوله ولا اكله لانه مدعو كالدعوى متبوعه (قوله وكره
نثر القور) اى على الارض وقوله للتبسة اى لاجل الانتهاب اى وما احضاره فى اناء من غير نثر

فان خص به اعيان الناس دون غيرهم حرم ون كان يأكل منه جميع الناس به مدارة فهو جائز
(قوله لا الغربال) عطف على فاعل كره اى كره نثر اللوز لا يكره الغربال اى الطبل به فى العرس
بل يستحب لقوله عليه الصلاة والسلام اعلموا النكاح واضربوا عليه بالدف وأما فى غير العرس
كالختان والولادة فالمشهور عدم جواز ضربه ومقابل المشهور جوازه فى كل فرج للمسلمين ثم ان ظاهر
المصنف جواز الضرب به فى العرس ولو كان فيه صراصر وهو باد كره القرطبي وقيل يحمل الجواز اذا
لم يكن فيه صراصر أو جرس والاحرم وهو ما فى المدخل واعتمد الاول عى واعتمد الثانى للقائى كذا
فى عنى واعترضه بن بان الذى نقله ح عن القرطبي وصاحب المدخل وغيره ما حرمه ذى
الصراصر وهو الصواب لما فيه من زيادة الاضطراب **(قوله اى الدف المعروف بالعار)** قال ابن
عرفة هو المسمى عندنا بالندى قال بن مفضل كلامه ولو كان فيه ادنار لانه لا يشرها بالفرع
بالاصابع كالمود ونحوه من الآلات الوترية زروق رأيت اهل الدين ببلد نائية يكلمون فى أوتارها
ولم اقف فيه على شئ **(قوله فلا يكره ولورجل)** اى فلا يكره الطبل به ولو كان الطبل صادرا
من رجل خلا فلا يصح القائل بالمنع به وانما يجوز للنساء **(قوله وهو الطبل الكبير الخ)** وقيل
انه الطبل خاناه وهو طبلان متلاصقان احدهما اكبر من الآخر وهو المسمى بالنقرزان وقال ميسرة
هو طبل صغير طويل العنق يحمل من جهة واحدة وهو المعروف الآن بالدربكة وفى الحديث
بالكوبة والقرطبة **(قوله ذكر اهتم الخ)** المعتمد من الاقوال الثلاثة اولها وهو قول ابن حبيب
والحاصل ان الطبل بجميع انواعه يجوز فى النكاح ما لم يكن فيه صراصر أو ولو كان فيه على ما مر من
المخلاف وأما فى غير النكاح فلا يجوز شئ منه اتفاقا فى غير الدف وعلى المشهور بالنسبة للدف اه تقرير
شيخنا عدوى **(قوله ويجوز الزمارة والبوق)** اى يجوز التزمير بهما فى النكاح وأما فى غيره فمرام ثم
ظاهر كلام المصنف سواء كان التزمير بهما كثيرا ويسير امع ان ابن كانه قيد الجواز بما كان التزمير
يسيرا والاحرم فعلى المصنف المؤاخذه فى اطلاقه ثم بعد هذا فجع اعتمد كلام ابن كانه مع التقييد
والشيخ ابراهيم اللقائى قد ضعه وجزء بالحرمه ولو كان التزمير بهما يسيرا **(قوله فالراجح حرمها الخ)**
مقابله ما قاله بعضهم من جوازها فى النكاح خاصة وهو ضعيف **(فصل فى ما يجب النعم للزوجات**
فى الميت) **(قوله للزوجات المطيعات)** أى بالغات أم لا صحبة كانت الزوجة او ربيضة وقوله
للزوجات فى الميت هدا هو المحصور فيه فالمعنى لا يجب القسم لاحد فى شئ الا للزوجات فى الميت فهو
على حد ما ضرب الازيد عمراى ما ضرب احدا احد الازيد عمراوقوله لا للسرارى قال فى المدونة وله
ان يقيم عند ام ولده ماشاء ما لم يضرب بالزوجة قال ح اى بان يزيد السرية على الزوجة ابن عرفة ابن
شاس لا يجب القسم بين المستولدات وبين الاماء ولا يبنهن وبين المنكوحات **(قوله كالوطء والفقير)**
اى والمبدل القلبي **(قوله كحجرة ومضاهر)** منها مثل للامتاع شرعا بما لم يعلم انه لا فرق بين ان
يكور سبب الاتماع منه كالظهار او منها كالاحرام **(قوله لا فى الوطء ولا فى النعقة ولا فى الكسوة**
والتماسكل ما يلبق بها) وله ان يوسع على من شاء من زينة على ما يلبق بمثلها قال ابن عرفة ابن رشد
مذهب مالك واصحابه انه ان اقام لكل واحدة بما يجب لها بقدر حالها فلا حرج عليه ان يوسع على
من شاء منهن بما شاء وقال ابن نافع يجب العدل يدين فى ماله بعد اقامته لكل واحدة بما يجب لها
والاول اظهر اراج **(قوله الاضرار)** استثناء من محذوف اى لا يجب القسم فى الوطء فى سائر
احواله الا ضرار فيجب القسم فيه بمعنى التشريك على الوجه الذى لا يضروا لم يتوابعه **(قوله**
اى قصد ضرر) حصل ضرب بالفعل أم لا **(قوله ككفه عنها بعد ميله للجماع)** اى لها واغيرها

وهذا مثال للاضرار لان الكف المذكور يحمل على قصد الضرر وان لم يقصد في نفس الامر ولا يقال
 هذا بخلاف ما مر من ان المنوع قصد الضرر لان المنوع قصد الضرر حقيقة او حكما بالجملة عليه وان لم
 يحصل ضرر بالفعل وظاهره انه يمنع وان لم يبطا الاخرى بعد الكف المذكور (قوله لا عاقبة) أى
 لا توفى عاقبة (قوله لانه من باب خطاب الوضع) ظاهره ان الضمير راجع لوجوب الاطافاة لان
 هذا على قول المصنف وعلى ولي الجنون اطافته وفيه نظر لان وجوب الاطافاة من خطاب التكليف
 والحاصل ان جعل تزوج الجنون بعد من النساء سببا في وجوب الاطافاة على الولي خطاب وضع
 ووجوب الاطافاة على الولي خطاب تكليف اه عدوى (قوله وعند من شاء الاقامة عندها) أى
 لرفقها به في عمره لانه لم يلق الاقامة عندها ثم اذ اصبح ابتداء القسم قاله عقب (قوله ان
 ظلم فيه) أى بآراء عند احدى الضرتين ليلتين ليلتها وليلة ضرته سبعا وكذا اذا بات عند
 احدى الضرتين ليلتها وبات الليلة الثامنة في المسجد لغير عذر (قوله فليس ان قامت ليلتها
 ليلة وضوها) أى لان القصد من القسم دفع اضرار المحاسن وتحسين المرأة وذلك بفوات
 زمانه (قوله ولا يحاسب بها) أى ولا يحاسبه بخدمة ما ابقى فيه (قوله فليس للشريك الاخر
 الخ) هذا واضح حيث حصل من الشريك في خدمة العبد قسمة هباته واما اذا لم يحصل قسمة
 أصلا كان ما عمل لها وما ابقى عليهم (قوله ونذب الابتداء بالليل) أى ما لم يقدم من سفره فانه
 يخير في النزول عند ايتهما شاء في أى وقت قدم فيه ولا يتعين النزول عند من كان ذلك اليوم
 يومها على المعتمد وانما يستحب فقط لانه ان يكمل ليلتهما كما قال ابن حبيب اه عدوى ثم ان
 ما ذكره المصنف من نذب الابتداء بالليل اعتمد فيه على ظاهر قول البايع والظاهر من قول اصحابنا
 ان يبدأ بالليل اه نقله الموافق وبه رد على من قال ليس في نصوصهم الا التحير اه بن (قوله سواء
 كان له امه أم لا) أى ما لم يقصد الضرر بعد المبيت عندها والاحرم (قوله فان شكت الوحدة)
 أى في الليل والنهار وقوله ضمت الى جماعة أى لتسكن معهم لا لتتناس (قوله ما يمكن تزوجها
 على ذلك) أى على ان تسكن وحدها فان كان تزوجها على ذلك لم يلزمه ان يضمها لجماعة وظاهره ولو
 حصل لها الضرر بالوحدة وليس كذلك بل الظاهر ان محل ذلك ما لم ينقض ضررها بالوحدة واعلم ان
 ما قاله المصنف خلاف قول ابن عرفة الا ظاهر وجوب البيات عند الواحدة واما ان لها بأمره ترضى
 ببياتها فلهذا لان تركها وحدها ضرر وربما تعين عليه زمر خوف الحار والظهور التفصيل بين
 ان يكون عندها ثبات بحيث لا يخشى عليه ان يسيئها وحدها فلا يجب اليان عندها ولا فيجب اه
 عدوى (قوله والتسوية بينهما فيه) أى خلافا لما قاله للزوجة المحررة ومما وللزوجة الامة يوم
 وصرح المصنف بهذا للرد على ذلك المخالف وان علم من قوله للزوجات (قوله وفضى للبرك بسبع)
 أى اذا تزوجها على غيرها وكذا يقال في الثيب وهذا هو المشهور ومما به ان البركة قضى لها بسبع
 ولثيب ثلاث مطلقا تزوجها على غيرها لم لا وانما قضى للبرك بسبع ازالة للوحشة والائتلاف
 وزيدت البرك لان حياها أكثر فتحتاج لامبال وجبروتان والثيب قد جرت الرجال لانها
 استحدثت الحصة فأكرمت بزيادة الوصلة وهى الثلاث (تنبيه) قال في التوضيح اختلف هل يخرج
 للصلاة وقضاء الواجبة ولا يخرج واما الجمعة فهي عليه واجبة اه واختار اللخمي انه لا يخرج لصلاة
 ولا لقضاء الواجبة لان على المرأة في خروجها وصما نقله عنه ابن عرفة وصح في الشامل مقابله
 فقال وله النصرف في قضاء الواجبة على الأصح اه بن (قوله ولثيب ثلاث) أى متوالية من
 اليا الى يخصها بها ولو لم يتزوجها على حرة فلوزفت له امرأتان في ليلة فقال اللخمي عن ابن عبد

الحكم يقرع بينهم وقبله عبد الحق والخمى وروى على عن مالك ان الحق للزوج فهو مخير دون
قرعة قال ابن عرفة قلت الاظهر انه ان سبقت احدهما بالدعاء للنساء قدمت والافساق بقا العقد
وان عقد تاما مع القرعة قال عجم واذا وجبت القرعة بتقديم احدهما فانها تقدم بما قضى لها
من سبع ان كانت بكراً أو ثلاثاً ان كانت ثيباً ثم يقضى للآخرى بالسبع أو الثلاث ومثل هذا يحرى
في قول ابن عرفة وليس المراد ان من اوجبت لها القرعة بتقديم تقدم في البداية بليلة على الأخرى
ثم يبيت الدلالة الثانية عند الأخرى وهكذا من بن **(قوله ان طلبتها)** أى على المشهور
خلافاً لقال انها تنجاب **(قوله لكل اثم)** قد يجاب بان المصنف اعلم ان مقتصر على الثيب انما
فيها من الخلاف واما البكر فلا تنجاب لمساطلبة من الزيادة اتفاقاً **(قوله في يومها)** المراد باليوم
معاق الزمن الصادق باليوم والدلالة لانه يكمل في القسم لكل واحدة من نسائه يوماً وليلة **(قوله)**
الاحماسة فيجوز أى الدخول سواء كان في الليل أو النهار كما قال ابن ناجي رحمه الفاشيخه
البرزلى في تخصيصه الجواز بالنهار واذا دخل محاجة فلا يقيم عند من دخل لها الا بعد ان يذمه
كاقضاء دين منها وتجبرها **(قوله ولو امكنه الاستنابة)** هذا هو المذهب خلافاً لما قال لا يدخل
لمحاجة الا اذا تسرت الاستنابة **(تنبيه)** يجوز للرجل وضع ثيابه عند عند واحدة دون الأخرى
لغير ميل ولا ضرار واذا دخلت عليه غير صاحبة النوبة في بيت صاحبها فلا يلزمه الخروج
ولا اخراجها نعم لا يستمتع بها لصاحبه النوبة منع برتها من الدخول عندها مطلقاً كما ان له المنع ولا
يجب عليه كذا استظهره عجم **(قوله اى الا يشار)** هو معنى التفضيل أى تفضيلها عليها في المبيت
بأن يبيت عند واحدة دائماً وللمتدين والأخرى ليلة **(قوله برضاها)** اى برضى الضرة الأخرى
(قوله كاعطائها على امساكها) الظاهر ان الضمير يعود على النوبة وان المصنف اشار به لقوله
في التوضيح ووطأ اذنها في اشارة غير هاتمة تأذنه فغيرها بين الطلاق والا يشار فأذنت له بسبب
ذلك ففي ذلك قولان اه فاعله ترجع عنده القول بالجواز فاقترع عليه هنا اه بن ويؤيد الجواز قصة
سورة ما كبرت وهبت ليلتها العائشة على ان يمسكه اعلى ذلك **(قوله مضاف للفاعل)** اى كان
يعطى الزوجة زوجها شيئاً على ان يمسكه الزوج **(قوله ويجوز العكس)** اى بان يعطى المصدر
الاول مضافاً للقول والثانى مضافاً للفاعل اى كان يعطى الزوج زوجته شيئاً على ان يمسكه اى
تحسن عشرته **(قوله وشرا يومها منها)** اعتمد المصنف في الجواز هنا قول ابن عبد السلام
اختلاف في بيومها اليوم واليومين والاقرب الجواز اذا لا مانع منه ونفعه في التوضيح فلا يقدح فيه ما نقل
عن ابن رشد من السكرامة وفي تسمية هذا شرا يومها مساحبة بل هذا اسقاط حق لان المبيع لا يبدان
يكوز ممتولاً ان قلت ان قوله وشرا يومها بعوض مكر مع قوله وجاز الاثرة عليها شئ قلت لا تكرار
لان ما تقدم لم يدخل على عقدة محتوية على عوض وما هنا دخلا على ذلك وان ما تقدم اسقاطاً
لا غاية له بخلاف ما هنا فان الاسقاط لمدة معينة تأمل **(قوله والمراد)** اى بقوله يومها زماناً معينا اى
قليل لا كثيراً فلا يجوز كذا قال بعضهم وقال الشيخ احمد الزرقاني يجوز شراء النوبة ولو على الدوام
(قوله والسلام عليها) اى على الضرة في يوم الأخرى ولا بأس بكل ما بعثته اليه عند ضررتها اذا كان
الاكل عند الباب لاني بيت الأخرى فيكره على الظاهر لما فيه من اذيتها كذا فر شينخا **(قوله وجاز)**
البيات عند ضررتها اذا غابت بابها ودونه وهل يجوز وطء من بات عندها وهو ما عتمده عجم أو
لا يجوز اقتصر على قدر الضرورة وهو ما لغيره **(قوله في ليلتها)** اى الضرة الأخرى وقوله ان اغلقت
اى صاحبة الليلة وقوله فان قرأى على البيات بجبرتها وقوله لم يذهب أى اضرتها واطاها كانت

ظالم أو مظلومة وهو كذلك على المعتقد وقوله بذلك أي بملقه الباب دونه (قوله وجاز برضا هن
 الزيادة على يوم وليله) أي وسكنا يجوز تنصيف ذلك الزمن برضا هن فان لم يرضيا بالزيادة
 ولا بالتنقيص وجب القسم بيوم وليله ولا يجوز تنصيف ذلك الزمان ومحل هذا اذا كانتا بلد واحدة
 أو في بلدين في حكم الواحدة بأن كان يرتقى اهل كل منهما أهل الأخرى وإما اذا كانتا ببلدين
 متباعدين فلا بأس بالقسم بالجمعة والشهر وما لا ضرر عليه فيه (قوله منزله مستقلين) أي كل
 أحد منهما - ما - مقر بمنفعة من مطبخ ومرحاض وغيرهما (قوله والراجح) بل قد اعترض
 الشيخ أحمد بابا ما ذكره المصنف بأنه لا نص في كلامهم بواقفه بل نصوص المذهب تدل على أنه
 جبرهن على ذلك حيث كان كل منزل مستقلا بمنفعة والجواز برضا هن انما هو حيث لم يكن كل منزل
 مستقلا بأن كان للزنان مرحاض واحد ومطبخ واحد بقي شيء آخر وهو ما إذا أراد - ككاهن في منزل
 واحد - وقد ذكر في التوضيح أنه لا يجوز وان رضيتا - ترضه الشيخ أحمد بابا أيضا بأن النصوص تدل
 على جواز ككاهن بمنزل واحد وان رضيتا ولا يقال جبرهن في منزل واحد بل نصوص واحدة واحدة
 الأخرى لأنه يمكن أن يطأها في غيبة الأخرى قال بن وقد بحث كثيرا عن النصوص فلم يجد
 ما يشهد للمصنف غير أنه تبع ابن عبد السلام (تنبيه) ذكر شيخنا أنها لا تجب به برضاها
 بسكناها مع ضررتها أو مع أهله في دار سكناها (قوله ولو رضيتا) أي ولو كانتا
 مستورتى العورة على المعتقد كما يفيد التعليق الذي ذكره الشارح خلافا لما يفيد كلام عبق
 وشب من الجواز اذا استترا كما قرر شيخنا (قوله لأنه مظنة الاطلاع على العورة) أي لأنه
 مظنة لتغير كل واحدة من الضررتين لعورة الأخرى ولا يقال - هذ - بقتضي منع دخول النساء الحمام
 مؤثرات بعضها مع بعض لا نأقوله ان المرأة يحصل منها التساهل في كشف عورتها - ا - كان
 زوجها حاضر بخلاف ما إذا لم يكن حاضر فلا يحصل عندها التساهل ثم ان مقتضى العلة جواز الدخول
 بالزوجة وكذا الاما اذا اتصف كل بالعمى وهو المأقوله عليه خلافا لما هو المصنف - ا - عدوى
 (قوله والا ما كان زوجات) أي على المشهور ومقابل ما نقل عن ابن الفرات أنه اجاب الامير بجواز
 دخوله الحمام بجواريه (قوله ولو بلاوط) رد بلو على ابن الماسجوشو القائل انما يمنع جمعها
 في فراش واحد اذا جمعهم - اللوط - واما جمعهم - بلاوط - فهو كره (قوله وفي مع جمع الامتين
 بملك) في فراش واحد أي نظرا لاصل العيرة (قوله قولان) أي لما لك والمنع هو الظاهر
 خشع عبد الملك بن الماسجوشون قول بالاباحة وهو ضعيف (قوله وان وهبت نوبتها من ضررة كان به
 المنع) قال عبق وانظر مفهوم العيرة كالشراء السابق في قوله وشراء يومها هل هو كذلك له المنع
 او لا ضرورة العوضيه قال بن والظاهر انه له المنع في الشراء كالعيرة لوجود العلة المذكورة وهو انه
 قد يكون له غرض في البائة اذا الحق له وادامع فلا تلزمه العوضيه (قوله وليس له جعلها) أي
 جعل النوبة الموهوبة (قوله بخلاف هبتها نوبتها منه) ولا يختص بها او بالوباعت نوبتها منه
 ففي عجم انه لا يختص بها كنهتها منه وذكر الشيخ أحمد ابن رفاي وكذا الشيخ أحمد بابا انه يختص بها
 فيخص بها من شاء وانه ليس كالعيرة وصرح به ابن عرفة وسماع القرينين يدل على ذلك انظر في بن
 وقد منى شارحنا فيما مر على هذا القول (قوله فاذا كانت) أي اراهة هي الثانية الخ
 (قوله ولما الرجوع فيما وهبت لزوجها او ضررتها) أي - واه - كانت العيرة مقيدة بوقت اول وقوة
 ان لا واهبة أي وكذا المباحة نوبتها للعلة المذكورة (قوله أي اراد السفر) أي التجارة وغيرها
 (قوله وهو اختيار ابن القاسم) أي من اقوال اربعة مالك وهي الاختيار بمعلق القرعة

مما قلنا الا قرع في الحج والغزو فقط لان المشاحة تغني في سفر القربات الا قرع في الغزو فقط لان الغزو
تشد الرغبة فيه من جاءه فضل الشهادة واعلم ان المدونة قالت ان اراد الزوج - غرا اختار من نسائه
واحدة لا فرمعه بغيرهم اذ اها على ظاهرها من الاختياره طلقوا بعضهم حملها على ما اذا كان
السفر غير الحج والغزو والمالم فيقرع فيهما وظاهر الذخيرة يدل على ان هذا هو المشهور (قوله
ووظ الزوج) أي اذا لم يبلغ نشوزها الا امام او بلغه ورجى صلاحها على يد زوجها والادعاء
الا امام (قوله او نرجت بلا دن لعل الحج) أي ويجزعه ردها لعل طاعته فان قدر على ردها بصلحها
فلا تكون ناشرا ويجب لها حينئذ النفقة بخلاف الناشر فلا نفقة لها قاله شيخنا العدوي (قوله بما
يلين القلب) أي من الثواب والعقاب المترتبين على طاعته ومخالفته (قوله ثم هجرها) أي نعم ان لم
يغدر وظ الزوج أو الامام هجرها زوجها واغايه الاولى منه شهر ولا يلبغ به اربعة اشهر كما في القوطي
(قوله ضربا غير مبرح) بكمس ازاره المشددة اسم فاعل من برح به الا مرتب يحاشق عليه فالضرب المبرح
هو الشاق وان ضربها فادعت العدا وادعى الادب فانها تصدق ويحشد فيعزرها المحاكم على
ذلك العدا ما لم يكن الزوج معروفا بالسلاح والاقبل قوله ان ضرب (قوله وبفعل ماعدا الضرب
الحج) حاصله انه يضربها ان جرم بالا فاداة ووطنها أو شك فيها فان جرم اوطن عدمها هجرها ان جرم
بالا فاداة ووطنها أو شك فيها فان جرم اوطن عدمها ضربها ان جرم بالا فاداة ووطنها لان شك فيها (قوله
ولو لم يظن افادته) لا يقال هجرها من الامر المعروف والنهي عن المنكر ويشترط فيها ما ظن الافاة لانا
نقول بل هجرها من باب رفع الشخص الضرر من نفسه بدليل ان في الآية تقدير مضاف وهي واللاقي
تخافون نشوزهن أي ضرر نشوزهن (قوله وتعديه عليها) أي بان كان يضارها بالهجر أو الضرب
أو الشتم وقوله وزجرها المحاكم أي اذا رفعت امرها اليه وانبتت تعدى الزوج واختارت البقاء معه
(قوله ثم ضرب على ما تقدم الحج) المحصل انه يعينه أولا ان جرم بالا فاداة ووطنها أو شك فيها فان لم يغدر
ذلك ضربها ان جرم بالا فاداة ووطنها وهذه الطريقة ظاهرة النقل وهناك طريقة أخرى يعظمه اولافان لم
يغدر امرها هجره فان لم يغدر ضربه وانطريقتان على حد سواء ولكن الظاهر الثانية لان هجرها له
فيه مشقة عليه بل ربما كان اضر عليه من الضرب وما ذكره المصنف من انه اذا ثبت تعديه عليها
من جزها المحاكم ثم يضربه حيث لم ترد التطبيق منه بل ارادت زجره وبقائه معا فلا ينافي قوله ان في
ولها التعليق بالضرر ولم تشهد البيئة بتكرره (قوله فان لم يثبت فالوضع فقط) فهذه اقسام
ثلاثة وهي ما اذا كان التعدى من الزوج او من الزوجة أو منهما أو اشار لمصنف لتقديم الزايع قوله
وان اشكل الحج (قوله وهم من تقبل شهادتهم) أي لا اولياء اصحاب الكرامات (قوله ان لم تكن
بينهم) أي فان كانت بينهم من أول الامر فانهم يوصون على النظر في حالهما ليعلم من عنده ظم منها
(قوله ويجزاعن اثباته) أي الضرر وما اذا اثبتا فقد تقدم حكمه من انه يعظم ما ثم يضربها
(قوله أي بعد تسكينها ب قوم صالحين الحج) وعلى هذا قوله وان اشكل عطف على قدر اى
فان اتضح الحال ففعل ما قدمناه عند ثبوت ضررها وضررها فان استمر الاشكال بعث الحج
(قوله من اهلها ما ان يمكن) أي لان الاقارب اعرف ببيواط الاحوال واطيب للصالح ونفوس
الزوجين اسكن اليها فيمر زمان لهما ما في ضمائرهما من الحب والبغض وارادة افرقة او العجبة
(قوله مع الامكان) أي امكان الاهلين وقوله فان بعثهما أي الاجنبيين مع امكان الاهلين
(قوله متى نقص حكمهما) أي بالعلاق مجانا او على مال (قوله تردد) أي تحير للصفي
والظاهر ان الحكم لان ظاهر الآية ان كونهما من اهلها مع الزوجان واجب شرط كما في التوضيح

ولا يقال ان ظاهر المصنف عدم البطلان حيث لم يعد ذلك من مبطلات حكمهما الآتية لانا نقول
المصنف لم يدع حصر البطلان في الامور الآتية في حكمه بالبطلان بها لاني في البطلان بغيرهما كما
اذا كانا اجنبيين مع وجود الادل (قوله ضمنه) اي لاهل احدهما (قوله يتعين كونهما
اجنبيين) اي الملاييل اقرب لقربيه والاول من هذين القولين هو الموافق لظاهر المصنف لان
مفهوم اذا ممكن عدم الامكان منهما ومن احدهما فان لم يكن بعث اجنبيين (قوله بطلاق) اي
بغير مال وقوله او بمال اي في خلع (قوله وفيه) علم ان السفينة ان كان مولى عليه كان غير عدل
وان كان اصله اهل زمانه لان شرط العدل ان لا يكون مولى عليه وان كان مهمل فان اتصف بها
اعتبر في العدل فعدل والا فلا فقوله وبطل حكم غير العدل دخل فيه السفينة المولى عليه والمهمل غير
العدل وقوله وسفيه ادخل غير المولى عليه الصالح وقوله وامرأة ليس مراده امرأة واحدة وانما مراده
وامرأتان لان المرأتين لا يكونان حكمين لان الرجل الواحد لا يكون حكما تقرير عدوى (قوله
على المذهب) اي لا في المحرمة فقط كافي ات (قوله وغيره فقيه بذلك) اي عالم يشاور العلماء
بما يحكم به فان حكم بها شاور واسمه به كان حكمه نافذا (قوله وان لم يرص الزوجان) اي
هذا اذا رضى به الزوجان بعد ايقاعه بل وان لم يرضياه بعد ايقاعه (قوله وان لم يرص الحاكم به)
بل ولو كان الطلاق الذي اوقعه مخالف للمذهب الحاكم الذي ارسله الا لا يشترط موافقتهما للحاكم
في المذهب (قوله وما قبله) اي وانما لم يرضياه قبل ايقاعه فلهما الاقلاع اي الرجوع عن
حكمهما هو وقوله كياي اي الى ما يأتي من التفصيل من كونهما مقامين من طرف الحاكم او الزوجين
(قوله وهذا اذا كانا مقامين من جهة الحاكم) اشار بهذا الى ان المبالغة راجعة للامرين اي
نفذ طلاقهما وان لم يرص الزوجان ولو كانا مقامين من جهةهما ونفذ طلاقهما وان لم يرص الحاكم
ولو كانا مقامين من جهةهما (قوله ولو كانا مقامين من جهةهما) رد بلوغايتهم من انهما اذا
كانا من جهةهما فانه لا ينفذ اذا لم يرضياه او الحاكم (قوله لان طريقتهما الحكم) اي على
الشه ورأى على القول بأن طريقتهما الواكالة عن الزوجين فلا ينفذ طلاقهما الا اذا رضى به الزوجان
بعد ايقاعه وانه قد يدعى احدا الزوجين بذلك الطلاق خلاف المصلحة والاعلى القول بأن
طريقتهما الشهاده عند الحاكم كما علم فلا ينفذ طلاقهما الا اذا رضى به الحاكم ونفذه (قوله
عطف على فاعل نفذ) اي فهو مرفوع عطفا على المرفوع ويصح نسبه عطفا على معمول ملاقتهما
لانه بمعنى تصديق نفذ ملاقتهما واحدة تأكثر ويجوز جره بالفتحة عطفا على مضاعف معمول طلاق
اي تطليقة واحدة لا أكثر ويجوز نسبه في هذه الحالة عطفا على محل الجمار والمجرور ثم ان
الاضافة في قوله ونفذ طلاقهما الا بعد اي نفذ ملاقتهما المعهود بشرط واحد هو الواحد فمكنه قال ونفذ
طلاقهما واحدة لا أكثر من واحدة فنقدو جدر شرط العصف بلا وهو ان لا يصدق احدهما طليقها
على الآخر (قوله اي لا ينفذ ما زاد على الواحدة الخ) اي والناس فذ واحدة فقط والحاصل انه
لا يجوز لهما التدايع أكثر من واحدة فاذا رقعاه فلا ينفذ من الواحدة ولذا قال في التهذيب
ولا يعرفان بأكثر من واحدة (قوله عن معنى الاصلاح) المراد بالاصلاح ما فيه صلاح وليس
المراد بالاصلاح ضد الاضرار وهذا بخلاف قول المصنف الاتي وعليهما الاصلاح (قوله بان وقع
احدهما واحدة) اي اوقال احدهما او قنما معا واحدة وقال الا حوا وقنما معا اثنا وان اثنين
(قوله ولها التعليل بالضرر) اي لها التطلق طليقة واحدة وتكون بائنة كافي عقب وظاهره ولو
كانا غيبين كافي خش (قوله كخبرها) اي بقضع الكلام عنها وتولية وجهه عنها في الغرائس

(قوله وفرجة) أي وزناها (قوله وقصر عطف على منعها من حمام) أي لها التطليق بالضرر
لا يمنعها من حمام ولا تبسر وتزوج عليها (تنبيه) ليس للزوج منعها من المتجر والبيع والشراء حيث
كانت لا تخرج ولا تخلو بأجنبي ولا يخشى عليها الفساد بذلك وليس له غلق الباب عليها وإن حلف
ليضر بها لا يضر على الضرر الذي لم تستوجب ولا يعول على ما ذكره بعضهم من الجمر كذا قرئ شيخنا
(قوله ومتى شهدت بينة) أي وهي هنا رجلان لارجل وأمرأتان ولا أحدهما مع البينة كما في البدر
(قوله ولو لم تشهد البينة بتكرره) بل شهدت بأنه حصل له امرأة واحدة أقامها التطليق بها على
المشهور (قوله هل يطلق المحاكم) فأجاب بعضهم هنا أن المحاكم بأمره ولا بالطلاق فإن امتنع فإنه
يجري القولان (قوله وعليهم الإصلاح) أي يجب عليهم ما في مبدأ الأمر من صلح بين الزوجين بكل
وجه أمكنهما لأجل اللفة وحسن العشرة وذلك بأن يتخلو كل واحد منهما بقربه ويسأله عما كرم من
صاحبه ويقول له إن كان لك حاجة في ما حبك رددها لما تختار معه (قوله فإن أساء الزوج) أي
فإن تبين تحقيق أن الإساءة من الزوج (قوله أشفنا عليها) أي أن رأيه صلاحا (قوله وأحالها)
أوفيه للتنويع بحسب نظريهما قاله شيخنا العدوي (قوله ولو غلبت من أحدهما) أي هذا إذا
استويا فيها الوجه بل المحال بل ولو غلبت من أحدهما والذي في المجمع أن محل الخلاف إذا استوت
إساءتهما والاعتبار الزائد (قوله بلا خلع) التعبد من منصب على قوله بلا خلع وأما الطلاق فهو إرادة
الزوجين وقوله وألهم اللام بمعنى على كفي الشيخ أحمد الزرقاني أي وعليهما أن يخالعا بالنظر اه
شيخنا العدوي فإن قلت إن كلام المصنف هنا يفيد أنه يجوز له كمين الطلاق ابتداء وهو يعارض
ما يأتي له في باب الفضا من أن المحكم لا يجوز له أن يحكم في الطلاق ابتداء فإن حكم مضي حكمه والجواب
أن ما هنا العلق ليس مقصودا بالذات من التحكيم بل امر حراليه المحال وإنما المقصود بالذات من
التحكيم الإصلاح فلذا جازلها ابتداء العلق وما يأتي المقصود بالذات من التحكيم الطلاق فاذا دعت
أمرأة أن زوجها ملقه أو أسكر وأرادت إثبات ذلك عليه وحكم المحكم ينظر بينهما في ذلك لم يعزله المحكم
في ذلك ابتداء لأنه صار مقصودا بالذات من التحكيم فإن وقع وحكم فيه مضي حكمه (قوله إن شاء)
قال عقب وخش وبقولنا إن شاء يندفع معارضة ما هنا لقوله فيما رويته فطلعا فها وان لم يرض
الزوجان والمحاكم اه وهذا الجواب الذي ذكرناه فيه نظران كلام المتبعية وغيره ما يدل على أنها
مطلوبان بالأتان لأن شاء فقط على أن هذا الجواب لا يدفع لانهما اللذان يتفادان الحكم وإن
لم يرض المحاكم كما تقدم فالحق في دفع المعارضة ما ذكره سيدي عبد الرحمن القاسمي من أن قوله ونفذ
حكمهما معناه امتناع من غير تعقب بمعنى أنه ينفذه ولا بد وأن خالف مذهبه فلا ينافي أنه ينفذ وإن لم
يرض المحاكم انظر من والحاصل أنه يجب على المحكمين أن يأبوا للحاكم الذي أرسلهما فيضرباه بما
قبل ليعتاد عليه بالقضية فإذا اختلفوا وجب عليه امتناع من غير تعقب وإن خالف مذهبه (قوله
ونفذ حكمهما) أي بأن يقول المحاكم حكمت بما حكمتم به وأما أن قال نفذت ما حكمتم به فإنه
لا يرفع الخلاف (قوله وقيل الخ) مقابل لقوله ولا يجوز له معارضة أي أن معنى قول المصنف
ونفذ حكمهما معناه أنه يرضه ولا بد ولا يجوز له معارضة أو أن المراد ونفذ حكمهما بأن يقول حكمت
بما حكمتم به لأجل أن يرتفع الخلاف (قوله إقامة واحد) ظاهره كان قريبا منهما أو أحديهما وقيل
إذا كانا جديبا فقط (قوله على الصفة المتقدمة) أي ويفعل ذلك الحكم كما يفعله الحكماء من
الإصلاح بينهما فإن تعدد طلق بجائنا أو بعل على ما من الأقسام الثلاثة كما يدل عليه كلام المدونة
انظر المواع (قوله وكذا في المحاكم) أي وكذا في إقامة المحاكم واحد على الصفة (قوله ترد) أي

بين اللغمي والساجي فاللغمي يقول بالجواز والساجي يقول بعدمه والظاهر من القولين القول
بالمجواز كما قال شيخنا العدوي ثم ان ظاهر المصنف ان الخلاف انما هو في اقامة الوليين او المحاكم
محكما او اقامة الزوجين محكما فلا خلاف في جوازه وليس كذلك بل فيه الخلاف ايضا كما في البدر
القرافي فكان المصنف رأى ضعف القول بعدم الجواز فيهما (قوله محله) مبتدأ وفي الاجنبى
خبر اى في الاجنبى من الزوجين وكذا من الوليين وكذا يقال فيما بعده ولا تأثير لقرب المحاكم
هنا (قوله ولمما ان اقامتهما الخ) حاصله ان الزوجين اذا اقاما محكمين جاز لهما ان يرجعا عن
التحكيم ويعزلا المحكمين ما لم يستوعبا الكشف ويعزلا على الحكم بالطلاق اما ان استوعبا وعزلا
على ذلك فلا عبرة برجوع من رجع منهما عن التحكيم ويلزمهما ما حكمه سرا يرجع احدهما او
رجعاه معا وظاهره وورضه بالبقاء على الزوجية وهو ظاهر الموازية وقال ابن يونس لعل
صاحب الموازية اذا رجع احدهما اما اذا رجعا معا ورضيا بالبقاء فينبغي ان لا يفرق بينهما
(قوله ما لم يستوعبا) اى المحكمين (قوله والا فلا رجوع لهما) اى عن التحكيم (قوله
وظاهره الخ) اى وظاهره عدم الرجوع عن التحكيم اى وورضى الزوجان بالبقاء عند عزم المحكمين
على الطلاق وهو ظاهر الموازية ايضا (قوله ان لا يفرق بينهما) اى ولو عزما على الحكم ومغاد
بعض الشراح اعتماد ما قاله ابن يونس قاله شيخنا العدوي (قوله واختلاف في المسال) اى
في اصله واما الاختلاف في قدره بان قال احدهما طلقنا بعشرة وقال الآخر بثمانية فبوجوب ذلك
الاختلاف للزوج خلع المثل وكذا اذا اختلفا في صفته او في جنسه وينبغي ما لم يزد خلع المثل على
دعواه ما جعيا والارجح لقول القائل بالاكثر وهو عشرة وما لم ينقص عن دعوى اقله ما والا
رجع للاقل وهو ثمانية في المسال (قوله بان قال احدهما بعوض) اى طلقنا بعوض قدره
كذا وقال الآخر طلقنا بحسنا بلا عوض (قوله فلا طلاق يلزم الزوج) اى كماله لا يلزمه شئ
اذا حكم احدهما بالطلاق والاخر بالبقاء (قوله ويدون الحال كما كان) اى حينئذ
فيجوز ان الحكم

(فصل في جواز الخلع)

(قوله في الكلام على الخلع) اى على بيان حقيقة المشاركة بقول المصنف وهو الطلاق بعوض
(قوله وهو لغة النزاع) يقال خلع الزوج ثوبه اذا نزعها من عليه (قوله طلاق بعوض يرد على
هذا التعريف) ما ورد على تعريف المصنف من عدم شموله لفظ الخلع بدون عوض والجواب انه
تعريف لاحد نوعي الخلع وترك تعريف النوع الآخر لكونه بديها (قوله الارسال) يقال اطلقت
النساء لعمري ارسلتها اليها (قوله كيف كان) اى من اى نوع كان من ليف او حلف او جلد
او حديد يقال اطلقت المسجون اى ازلت قيده منه ويحتمل ان المراد بقوله كيف كان اى ذلك
القيمة اى سواء كان حسيما او معنويا كالعصمة (قوله على المشهور متعلق بقوله جاز) اى
فالمشهور انه جائز وازامته على الطرفين وليس بمكروه (قوله وقبل يكره) وهو قول ابن
النصار واعلم ان الخلاف فيه من حيث المعاوضة على العصمة وامان حيث كونه طلاقا فهو مكروه
بالظفر لاصله اتفاقا لقوله عليه الصلاة والسلام انقض الخلال الى الله الطلاق فان المراد بالخلال
في الحديث ما قابل المحرم ويقصر على المكروه فيحكم حينئذ بتعاقب البغض به وبان انقضه الطلاق
(قوله بعوض) اى ملتصبا بعوض وفهم منه انه معاوضة فلا يحتاج لمجوز لا عطية فلو احال
عليها الزوج فانت اخذ من تركتها على المشهور (قوله وبلا حاكم) متعلق بمحذوف اى
وجاز بلا حاكم واثق المصنف بهذا فعالتوه ان الطلاق لما كان على عوض كان مظنة للرجوع

فلا يفعله الا انما كم او ان قوله وبلا كما عطف على مـ در حال من الخلع اى حال كونه بها كم وبلا
 حا كم وليس عطف على قوله بعوض والا كان من تمة التعريف فيوهـم انه لا يسمى خلعاً الا اذا وقع
 بعوض وبلا كما كم وليس كذلك (قوله وجاز بعوض من غيرها) اشار الشارح بتقدير جاز الى
 ان الجار والمجرور متعلق بفعل مقدّر والجملة مستأنفة او عطف على جملة جاز الخلع ولا يصح ان يكون
 الجار والمجرور عطف على فاعل جاز كما قيل ولا يقال ان قوله وهو الطلاق بعوض يعنى عن هذا
 لم يعمم العوض لما كان منها او من غيرها لان التعريف للحقيقة فليتناول افرادها الجائزة وغير
 الجائزة فافهم من التعريف ان الطلاق بعوض من غيرها خلع وأما كونه جائزاً او غير جائز فلا
 يعلم منه فأتى بقوله وجاز بعوض من غيرها لبيان ذلك المحكم بظاهره جوازه بعوض من غيرها
 ولو قصد ذلك الغير اسقاط نفقة ساع ان زوج في المدة وهو المشهور ومذهب المدونة وحده ذوقاً
 برد العوض ويقع الطلاق باثنا وتسقط نفقة العدة وقيل يعامل بنقيض مقصوده فيرد العوض ويقع
 الطلاق رجوعاً ولا تسقط نفقتها (تنبيه) قال فيها من قال لرجل طلق امرأتك ولك الف درهم ففعل
 لزم الالف ذلك الرجل (قوله ان تأهل) اى اركان اهلا لا التزام العوض اى عوض الخلع قال في
 العوض للمعهود وهذا شرطى لزوم عوض الخلع للتمتعه فكأنه قال ولزم ذلك العوض للتمتعه ان كان
 اهلاً لا لالتزامه بان كان رشيداً وذلك لان مقبل هذا العوض غير مائى وهو العصة فهو من باب
 التبرع والتبرع انما يلزم ارشاد (قوله لامن صغيرة) اى لان كان العوض من صغيرة او
 سفية او ذى رق فانه لا يلزم فيه ذلك لعوض وان قبضه الزوج نه ثم ان هذا تصريح بمفهوم ان
 تأهل افادته عدم اختصاص التأهل بالاجنبى (قوله ذات ولى او مهلة) هذا هو المشهور ولذا
 اطلق المصنف خلافاً لمن قال يلزم العوض للسفية الممهلة وقال الواشر بسى فى الفائق المعمول به
 انه لا يعمى من فعل الممهلة شئ حتى يتم لها مع زوجها المام ونحوه وهو ضعيف كما قال البدر والمعتد
 ان السفية الممهلة لا يعمى فعلها ولو اقامت اعواماً عند زوجها بقرة علمت ان فى الممهلة ثلاثا فاول
 (قوله ولا من شخص ذى رق) اى سواء كان هو الزوجة او غيرها (قوله بغیر اذن الولى) راجع
 للصغيرة والسفية وقوته والسيد راجع لذى الرق اى قال التزم للصغيرة والسفية او ذى الرق
 العوض باذن الولى او السيد لزم ذلك العوض ولا يرد الزوج اذا قبضه وامان فعلت ذلك بدون اذنه
 فللولى رد منه ولا تتبع ان عتقت وبانت وهذا ظاهر فى ذات الرق التى ينتزع مالها ما غيرها كالمدبرة
 وام الولد فى مرض السيد اذا خالها فانه يوقف المال فان مات السيد صح الخلع وان صح به لى ورد المال
 وامان المكتوبة اذا خالعت بالكثير فيرد ان اطلع عليه قبل ادائها ولو باذن سيدها وامان خالعت
 بيسير فانه يوقف ما خالعت به فال عجز بطل وان اذت صح وصح خلع المعتقة لاجل ان قرب الاجل
 لان بعد الابان السيد (قوله بخلاف ما اذا قل) اى لصغيرة او سفية او ذات رق بعد
 صدور الطلاق اى قال لمساكن ما فى ان تمى هذا المال وان صحت براءته فابراًته فليزعمه الخلع
 ولا يتعنه ذلك لانه واقع بعد وقوع الخلع وهذا هو المعتقد لافلا للبرزلى انظر (قوله ارقاله
 رشيدة) اى قال لمساكن تمى هذا المال وان صحت براءته فانت طالق فقالت ابرأتك او
 ابرأتك اى قد ستم الخلع ولا رجوع لمساكن عليه وقوله لانه مجرد وقوعه اى البراء (قوله من لو تابت
 الخ) وذلك كالبركاتىب ان صغرت او عصانت ثبوتها بعارض على مامر (قوله فيخالع
 عنها من مالها) اى واولى فى الجواز ان يخالع عنها بمال من عنده فاقصر على محل التوهم
 (قوله لكان اسمى) اى لتعمل المجرى للاب والوصى والسيد ويغفهم منه ان غير المجرى ليس له ذلك

سواء كان وصيا أو غيره (قوله وأصوب) أي لان قوله بخلاف الوصي يوم ان الوصي مطلقا
 مجرا أو غير مجبر ليس له ذلك وليس كذلك (قوله الغير المجبر) أي وهي التيب الكبيرة والحال
 انها مولى عليها الاب لان هذا محل الخلاف كما قال بن (قوله محله اذا كان بغير انهما الخ) نص
 التوضيح في صلح الاب عن التيب السفينة قولان الاول لابن العطار وابن المذني وغيرهما من
 المؤثقيين لا يجوز له ذلك الا اذا نهي عن ابني زمني وابن لبابة جرت الفتوى من الشيوخ بجواز ذلك
 وراوها بمنزلة البكر مادامت في ولاية الاب على المشهور اللغوي وهو التجاري على قول مالك في
 المدونة ابن راشد والاول هو المعمول به ابن عبد السلام وهو اصل المذهب اه وفي التوضيح ايضا بعد
 ذكره الخلاف المتقدم في خلع الاب عن السفينة واختلاف في خلع الوصي عنها برضاها وفي ذلك روايتان
 لابي القاسم والقياس المنع في الجميع (قوله واما برضاها الخ) هذا مشكل فان رضى السفينة
 لا عبرة به وقد نقل البدراة في ان الناصر للقاء استشكل ذلك على التوضيح وكذا استشكله شيخنا
 العلامة العدوي (قوله فلا شيء له) أي للزوج لانه يجوز لذلك (قوله من عرض الخ) أي
 كقطع قاصر او جاموسة أو بقرة (قوله وله الوط) راجع لقوله وغير موصوف فاذا قالت له خالعي
 على جاموسة ولم تدفعها بكبر ولا صغر زنتها جاموسة وسطى لا صغيرة ولا كبيرة (قوله فان اعسرت)
 أي فان خاله ما على ان نفقة ساءدما تحمل عليها واعسرت (قوله ان كان بها حمل) أي فان انقش
 الحمل فلا رجوع له بشئ (قوله وينقل الحق له) هذا مقيد بأن لا يتخنى على المحضون ضررا ما يعلق
 قبله بآله اول كون مكان الاب غير حسي والافلاسة الحسنة حينئذ اتفاقا ويقع العلق واذا
 خالعه على استناط الحضنة ومات الاب فهل تعود الحضنة لأمه وهو الظاهر او تنتقل لم بعدها
 لاسقاط الام حقها وانظر اذا ماتت الام او تلبست بمائع هل تعود المحسنة لمن بعدا قيسا على من
 اسقط حقه في وقت لا جنسي ثم مات فيعبر لمن بعده ممن رتب الوافق وتسقط للاب وهو ظاهر
 كلام جمع نهارا أي انها تثبت له بوجه جائز اه عدوي ثم ان ما ذكره من ان الحق ينتقل له وان
 كان هو المشهور ومذهب المدونة كما في التوضيح لكنه خلاف ما به العمل من انتقاله لمن يلها
 كما في ح عن المتبعي وقال في الفائق انه الذي به الفتوى وجرى به عمل القضاة والحكام وقاله غير
 واحد من المؤثقيين واختاره ابو عمران اه بن وهذا الخلاف مبني على خلاف آخر وحاصله ان
 من ترك حقه في الحضنة الى من هو في ثالث درجة مثلا هل لتشي قيام او لقيامه لان المسقط
 له قائم مقام المسقط فكلا قيام لذي الدرجة الثانية مع وجود الحق للسقط فلا كلام له مع من قام
 مقامه قال عقب وربما شعر قول المصنف وبما سقط حصانتها للاب خلعه على اسقاط حصانتها
 تحمل بها قال ح واطهر لزوم وليس هذا من باب اسقاط الشئ قبل وجوبه أي تجر بان سبه وهو
 الحمل (قوله من تأخذ منه عشرة) ويخالفها أي العبد نصفه في مقابلة العشرة وهو يسع
 ونصف في مقابلة العشرة وهو خلع واه كانت قيمة العبد تزيد على ما دفعه الزوج من الدراهم
 لو تسلموا وتقص على الزاجر مرفوع الطلاق باثنا لانه طلاق فأرغمه موص في الجملة واستحسنه
 اللخمي وبه انقضاء كما قال المتبعي لاربعها كن طلق واعني خلافا لبعسهم (قوله من المبيع) أي
 أي المدلول عليه بالمبيع (قوله البعير الشرد) أي الذي دفعته له نفقة في مقابلة عشرة مثلا
 ونصفه في مقابلة النعمة (قوله انما ل) أي المعلوم قدره كما اذا خاله ما على عشرة تدعى له يوم
 قدوم زيد وكان يوم قدومه مجعولا فالحال لازم ويلزمه ان تبطل العشرة حالا (قوله وتؤولت
 ايضا أي كما تؤولت على الاول) وقوله بقيمة أي على تجهيل قيمة يوم الخلع في غرضه وانظر كيف يعوم

مع ان اجله مجهول ولاجل هذا الاشكال اشار المصنف لضعفه كما هو قاعدة قوله وتوات ايضا
 ووجه القول الاول الذي هو ظاهر المدعى ان المال في نفسه حلال وكونه لاجل مجهول حرام فيبطل
 المحرام ويجعل وجه هذا التأويل انه كقيمة الساعة في البيع الفاسد (قوله فيقوم العين) أى
 الخلع بها بعرض الخ فان كان الخالع به عرضا وحيوانا قوم بعين (قوله وردت قيمة كبد) أى
 مخلع به وتعتبر قيمته يوم الخلع (قوله والموضوع انه لا علم عندهم الخ) المحاصل ان الصور
 ثمان وذلك لانه اذا خالعهما بقوم واستحق فاما ان يكونا وقت الخلع بعين معانه ملك للغير او
 مجهولان مع ذلك او علمت هي ذلك دونها او علم بذلك ونهيا وفي كل امان يكون المستحق معيناً او
 موصوفاً فان علمنا معاً او علمد ونهيا فلا شئ له وبانت كان المستحق معيناً او موصوفاً وان جهلنا معاً
 رجع بالقيمة في المقوم المعين وبالمثل في الموصوف وان علمت دونها فان كان معيناً فلا خلع وان كان
 موصوفاً رجع بمثله اهـ بن (قوله بما لا شبه لمناهية) أى فلا يلزمه الخلع والغرض ان المستحق
 معبر اما لو كان موصوفاً لزمه الخلع ورجع بمثل المستحق (قوله وان علم هو) أى سواء علمت هي
 ايضا ولا (قوله ولا شئ له) أى وبانت ولا فرق بين كون المستحق معيناً او موصوفاً (قوله
 ورد المحرام الخ) اشار الشارح بتقرير رد الى ان المحرام عطف على نائب فاعل رد وفيه ان هذا غير
 صحيح ان رد الزوج المحرام للمفساة غير جائز لان الجزير اراق والخنزير يسرح على قول ويقتل على آخر
 واجاب ابن غازي بأنه عطف على نائب فاعل رد لكن الفاعل الراد هنا ليس هو الزوج حتى يلزم
 ما ذكر بل الشرع اى ورد الشرع العوض المحرام والمراد برده المحرام فصح عقده وحاصله ان الخلع اذا
 وقع بشئ حرام سواء كانت حرمة اصلية كخنزير وخنزير كان كله حراما وبعضه كخنزير وثوب او كانت
 حرمة عارضة كغصوب ومسروق واء ولد كملق زوجته وانا اعطيك ام ولدى فان الخلع ينقذ
 ويكون ملاقا باثنا ورد المحرام فان كان مغصوبا ومسروقا وام ولد رد الى ربه وان كان خيرا اريق
 ولا تكسر اوانه على المعتمد لانها تظهر بالجهاف وان كان خنزير اقبل على ما في سماع ابن القاسم
 وهو المعتمد وقيل انه يسرح ولا يلزم الزوجة للزوج شئ في نظير المحرام كلالا وبعضا سواء كانت حرمة
 اصلية كالخنزير او عارضة كالمسروق والمغصوب اذا كان الزوج عالما بالحرمة علمت هي ايضا
 ام لا اما لو علمت بالحرمة فقط فلا يلزمه الخلع كما مر وان جهل بالحرمة في الجزل يلزمه ما شئ واما
 المغصوب والمسروق فكما المستحق يرجع عليها بقيمتها ان كان معيناً وبمثله ان كان موصوفاً (قوله
 وراق الخمر) أى ولا تكسر اوانه لانها مال مسلم (قوله في نظير المحرام) سواء كانت حرمة
 اصلية كالخنزير او عارضة كالمغصوب والمسروق على التفصيل المتقدم (قوله كنا غيرهما
 الخ) انما اتى بالكاف ولم يطفه بالواو على المحرام لينبه على ان الحرمة في المشبه وهو مدني
 الكاف ليست باتفاق بخلاف المشبه فانها باتفاق (قوله تشبيهه في قوله رد الخ) الاحسن ان
 يقول تشبيهه بالمحرام في الرد ولا شئ للزوج (قوله كالمواضعه بدن الخ) أى بتأخير دين حال عليه
 (قوله لانه ساق جرنه عالما) أى لان من اخر ما يحل عدم سلفا (قوله او يتجملها دينه عليها)
 أى لان من يحل ما قبل عدم سلفا كمن اخر ما يحل فاذا انحلت ماله عليها بن الدين المؤجل كانت
 مسافة له وقد انتفعت بالعصمة (قوله فانه) أى خروجهما من المسكن برد (قوله لانه) أى ردها
 اليه واقامتها فيه الى انقضاء العدة (قوله الا ان يربد) أى بخروجهما من المسكن (قوله من
 بيع) وامان قرض فيجب قبولها وحاصل ذلك ان الدين اذا كان عرضا او طعاما وسكان كل
 منهما مما مؤجلا سواء كان مسافة او كان ثمن سلفه فالحق في الاجل لمن هو له فان يحله من هو عليه

فلا يلزم من هوله قبوله وأما لو كان كل من الطعام والعرض ديناً من قرض فالحق في الاجل ان هو عليه فاذا عجله قبل اجله لزم من هوله قبوله وأما العين اذا كانت ديناً من بيع او من قرض فان اشترط دفعها في البلد فالحق لمن هي عليه حتى اتى به في البلد اجبر ربه على قبولها سواء كانت حاله او مؤجلة وان كان مشترطاً دفعها في غير بلد التقاضى فان كانت حاله واراد من هي عليه دفعها في البلد اجبر ربه على قبولها ان كانت الطريق مأمونة والطريق مأمونة والا فلا وان كانت مؤجلة فلا يلزم ربه لقبولها مطلقاً ان كانت الطريق مأمونة او مخوفة (قوله غير) اي المال الذي ائتمته منه اليه ويبقى في ذمته الى ابله ويمضي الخراج (قوله لانها حطت الخ) اي فيكون من باب حمة الغنم وازيدك (قوله من قرض) راجع للعرض والطعام (قوله باسقاط النفقة عنه في العدة) اي لانه عر تقدير ان لو طلقها رجعي بلا خلع لزمته نفقة في العدة (قوله في قدرته الخ) اي واذا كان ذلك في قدرته بغير تعجيل المؤجل لا يعلق انما اتع به اذ لا يقال الا اذا كان ليس له طريق الى تعجيل المؤجل فتأمل (قوله وفوقه) مبتدأ وقوله ثم العوض هذا دل على الخبر وكأني قال وقوله وبانت الزوجة منه اذا وقع في مقابلة عوض شامل لما ائتم له العوض ام لا (قوله ام لا) اي بان من خبر او معصياً (قوله ولو بلا عوض) مبالغة في بينونة الختلة اي وبانت الختلة هذا اذا كان الخراج ملتبساً بعوض بل وان كان ملتبساً بلا عوض وقوله ان نص عليه شرطاً فيما بعد المسابقة وقرر بعضهم ان قوله ولو بلا عوض باوهم للمبالغة متعلق بنص وضعه عليه للخلع اي وبانت الختلة هذا اذ لم ينص على الخلع بل ووافق على الخلع حالة كونه ملتبساً بلا عوض كما لو قال لها خالعك فانه قد نص على الخلع من غير ان يذكر عوضاً فيلزمه الطلاق البائن ومثل لفظ الخلع لزوم البينونة به ولو بلا عوض لفظ الصلح والبراء والافتداء كما اذا قال لها صالخك انا ما صالخ لك او انت مصالخة انا ما صالخ لك او انت مصخة انا ما صخنت او انت مصخنة مني قال شيخنا العبدوى الظاهر ان مثل هذه الاقفاط بارزة عن ذمتي او عن عصمتي او انت خالصة مني او خالصة من عصمتي اولست لي بلى ذمة كذا قرر رحمه الله (قوله عصف على قوله بلا عوض) اي ولا يصح عطفه على قوله عليه لاقتضاء ذلك انه اذا وقع بغير عوض مع التنصيص على الرجعة يكون بائناً وليس كذلك (قوله ان هل) اي بعد ان اخذ العوض طلقت الخ (قوله كما طلق) اي او ابراءاً مما لها عليه (قوله وكذا اذ ائتمت بالخ) اي بان قال خالعك ولى عليك الرجعة (قوله اي وقع عليه طاعة اخرى بائناً) اي بقبوله المال على عدم الرجعة وهذا قول مالك وابن القاسم وذلك لان عدم الارتجاع الذي قبل المال لاجله ملزم للطلاق البائن ومتى حصل المزموم حصر اللازم وهو العلق البائن بالطلاق الذي انشاءه الا بقبوله المال غير الطلاق الذي حصل منه اولاً فان حصل منه او رجعى وهذا الذي انشاءه بقبول المال بائن وعن ابن وهب اساتير با ولى فتقبل الاولى بائناً قال اشهب لا يلزمه بعبور المال شيئاً وله الرجعة ويرد لها ما لها وكلها وليس ضعيف والمعمد قول مالك وابن القاسم ان قلت هو ظهران وقع القبول باللفظ بان قال بليت هذا المال على عدم الرجعة واما ان وقع القبول بغير اللفظ بان اخذ المال وسكت فهو مشكل اذ كيف يصح الطلاق بغير اللفظ وقد يجاب بان ما يقوم مقام اللفظ في الدلالة على القبول كالسكوت نزل نزل اللفظ لعول المصنف الآتي وكفت المعاطاة (قوله اي بيع الزوج لزوجته او تزويجها اياها) اي ولو كان جاهلاً بالحكم فلا يلزمه نذر بجهله كما قرر شيخنا ومثل بيعه وتزويجها له ما ليه بيعت الزوجة وزوجت الزوج حاضر اسأكت فانها تبين ايضاً واما ان فعل ذلك بحضوره ثم انكره فلا تصاق اليه اه عدوى (قوله ولو وقع ذلك منه هزلاً)

اى هذا اذا فعل ذلك جدابيل ولو فعله هزل وفيه نظر لتقبل المواقف عن المتبطل قال ابن القاسم من
 باع امرأته اوز وجهها هزل فلا شئ عليه ويحلف المازل انه لم يرد طلاقها او مثله في العتية من سماع
 ابن القاسم و طلاق السنة اه بن فعل منه ان الخلاف بين مختار اللخمي وبين غيره اذا كان غير هازل
 واما اذا كان هازلا فلا شئ عليه اتفاقا **(قوله)** ويشكل نكالا شديدا اى ولا يمكن من تزويجها ولا من
 تزويج غيرها حتى تعرف قوته وصلاحه بخفاضة ان يبيعه انا نيا **(قوله)** حكمه اى بانثائه له كعيب
 او اضرار او شوزا وقد اما اذا حكم ببعثته اوزومه فانه يبقى على اصله من بائن او رجعي فاذا طلق
 زيد زوجه وادعى انه يحنون وشهدت البينة انه كان عاقلا فحكم ببعثه الطلاق او قيل له طلاق
 السفية غير لازم مثل نكاحه فحكم بلزومه فذلك الطلاق باق على اصله من رجعي او بائن **(قوله)**
 اوقعته الزوجة او المحاكم واما لو اوقعه الزوج فانه يكون رجعيا ولو جره القاضي على ايقاعه وحكم
 ببينوته بان قال حكمت بأنه بائن اه تقرير عدوى **(قوله)** لان شرط الخ مثل ذلك ما لو قال لها
 انت طالق طلقة لا رجعة فيها او لا رجعة بعدها فهى رجعية اه تقرير عدوى **(قوله)** واعطى اى
 بان طلقها واعطاها مائة من عنده فانه يكون رجعيا **(قوله)** او صالح واعطى اى انه وقع الصلح
 على ما تدعيه عليه واعطاها القدر المصالح به كما اذا ادعت عليه بعشرة فصالحها على خمسة دفعها
 لها وتركت له خمسة ليست في مقابلة شئ ثم طلقها فانه والحال هذه يقع الطلاق رجعيا لان ما تركه
 من دينها ليس في مقابلة العصة وما أخذته فهو صلح عن بعض دينها وهذا محل لتبعية فيه
 خش وعقب **(قوله)** واعطى لها شيئا من عنده اى وهو القدر المصالح به **(قوله)** قصد الخلع اى
 اى حين اعاد ادهم الصلح او جري بينهما ذكره قبل ذلك وليس المراد انه قصد الخلع بلا طلاق
 بحيث يكون الخلع مدلول اللفظ الطلاق اذ لا نزاع في انه بائن **(قوله)** الا ان قصد الخلع فبائن اى
 نظر القصد وهذا التأويل لابن الكاتب وعبدالحق وابو بكر بن عبد الرحمن والاول لا كثر اراء
(قوله) فرجعي قطعا اى اتفاقا وما ذكره الشارح من ان محل التأويلين اذا صالح واعطى طريقة
 لبعضهم وبعضهم يخص الخلاف بمثله طلق واعطى وبعضهم يجعل الخلاف في المثلتين انظر بن
(قوله) وقا بعضهم هو العلامة ما في **(قوله)** ليس المراد الخ اى كما حل به تبعة ومن تبعه **(قوله)**
 اما لكون الدين عليها اى فصالحها على اخذ بعضه وترك لها البعض الا تحريم طلقها **(قوله)**
 أو لماعليه قصاص اى فصالحها على تركه واعطاها ادهم من عنده صلحا ثم طلقها **(قوله)**
 وموجبها اى طلاق الخلع اى وليس الضمير راجعا للعوض لان الزوج لا يوجب العوض وانما
 الذى يوجبها ملتزم زوجة او غيرها وانما لم يستغن عن هذه بقوله فيما يأتى وانما يصح طلاق المسلم
 المكاف لانهم بما يتوهم انه لا بد ان يكون الموقع هنا رشيدا لما فيه من المال والمال محجور عليه فيه
 فيتوهم انه يحجر عليه هنا ولا يعضى فعله كذا قيل وفيه ان هذا التوهم لا يأتى الا لو كان يدوم المال
 مع انه أخذله **(قوله)** ولو سنها رد بلوعلى ما حكاه ابن المحاسب وابن شاس من القول بعدم
 صحة طلاق الخلع من السفية واذا خالع السفية فان خالع بضع امثل فلا مرطاهر وان خالع بدونه
 كل له خالع المثل كما قال اللخمي ولا يبرأ الخلع بتسليم المال للسفية بل لو لبسها كفى ح عن
 التوضيح وهو ما يفيد كلامهم في باب الحجر وقال ابر عرفة ظاهر كلام بعض المؤنفين كابن قحون
 والمتبطل براءة ذمة الخلع بتسليم المال للسفية دون وليه واستظهره ع **(قوله)** فبه او لى اى
 ولا ينظر لتوهم ان طلاقه يؤدى لذهاب ماله في زواج امرأ أخرى **(قوله)** ان ذكر اى من
 الصغير والمجنون والحاصل انه لا يقع الطلاق على الصبي والمجنون واحدهم ذكر الا اذا كان على وجه

النظر والمصلحة (قوله ولا يجوز عند مالك الخ) وقال النخعي يجوز ان يطلق الولي على الصغير والسفيه بدون شيء يؤخذ له اذ قد يكون بقاء العصمة فساد المرجح قبل نكاحه او حدث بعده من كون الزوجة غير مجمدة الطريق (قوله عليهما) اي على الصغير والمجنون (قوله لا بزوج) اي لا يوقع طلاق الخلع اب زوج فيه (قوله بالغ) الاول رجوعه للثاني وهو العبد اذ لا فائدة في رجوعه للاول اذا السفيه لا يكون الا بالغا (قوله بغير اذنهما) اي وان كان لهما حبرهما على النكاح (قوله لا يجوز) اي والموضوع ان المرض مخوف فان كان غير مخوف كان جائزا ابتداء كالصحيح (قوله وتزوجت غيره) اي وسواء كانت مدخولا بها او كانت غير مدخول بها (قوله ان ماتت في مرضه) اي ولو في اثناء عدتها (قوله طال او قصر) اي ولو خرجت من العدة ولو تزوجت ازاها (قوله ولا يرث ان ماتت) اي ولو كان موتها قبل انقضاء عدتها (قوله فان طاعت نفسها مطلقا رجعيًا) مذاطاه في التملك ويحمل التخير على المقيد بواحدة رجعية وما يأتي من بطلانه اذا قت بدون اثلاث في المعلق (قوله فانه يرثها) اي اذا لم تنقض العدة كما ترثه هي مطلقا (قوله او اوقعت الطلاق فيه) اي سواء كان التخير والتمليك في المرض او في العدة (قوله فانه ترثه) اي ولو خرجت من العدة وقوله ولا يرثها اي ولو ماتت قبل فراغ عدتها (قوله تقوم مقام الطلاق) اي مقام فرقة الطلاق (قوله ان كملت زيدا) اي اوقال لسان دخلت دار زيد فانت طالق فدخلت في مرضه فاصدة حنثه فاذا مات من ذلك المرض ورثته ونها (قوله او احنثه فيه) اي اوقعت الحنث عليه في مرض سواء كان التملك في الصحة او في المرض (قوله فترثه) اي ولو خرجت من العدة وقوله ونها اي فاذا ماتت هي وهو في ذلك المرض فانه لا يرثها اذا كان موتها بعد انقضاء عدتها والا ورثها لانها رجعية وما ذكره المصنف من ارثاله مطلقا هو المشهور ومقابلها ما رواه علي بن زياد عن مالك من عدم ارثها لانها التمتع التهمة (قوله وطلق زوجته الكسبية والامة) اي طلاقا رجعيًا وبائنا (قوله فترثه) اي لانها ممتعة على منعها من الارث لما خشى الاسلام والعتق وسواء سلمت او تمتعت في العدة او بعدها وقوله ونها اي ما لم يكن الطلاق رجعيًا وماتت في العدة (قوله او تزوجت غيره) الاول ان يقول وان تزوجت غيره لان هذا الفرع ليس مباينًا لطلاق في المرض حتى يعطف عليه بل مرتب عليه اهـ (قوله منه) اي من ذلك المرض الذي طلقه فيه (قوله بدليل قوله الخ) اي لانه لو كان الاول بائنًا لم يرتد في عليه طلاق المرض الثاني (قوله ثم مرض) اي والحال انه لم يكن ارتجوها بعد صحتها امالوارثتها بعد صحتها ثم مرض فطلعتا رجعيًا وبائنا فانما ترثه ان ماتت من مرضه الثاني ولو بعد العدة (قوله لم ترث الا في عدة الطلاق الاول) اي لان الفرض ان العلق الاول رجعي ومات في العدة فترثه فان لم يبق من عدة الاول بقية فانما لا ترثه بالطلاق في المرض الثاني لانه طلاق مردف على الاول وقد زالت التهمة الطلاق الاول بالحصة (قوله الا في عدة الطلاق الاول) فيه ان الثاني لا عدة له فلا حاجة لقوله الاول فكان الاول ان يقول لم ترثه الا في العدة والجواب ان قوله الاول لسان الواقع وانما مفهومه وهو لا ترثه في عدة انثى اليه تصدق بنفي الموضوع اي ولا ترثه في عدة الثاني لانه لا عدة له تأمل (قوله والاقرار به يه كانشائه) مثل اقراره به فيه ما اذا شهدت البينة على المريض بانه قد طلق في زمان سابق على مرضه بحيث تنقض العدة كلها وبعضها فيه وهو يكره فكذلك كانشائه الطلاق في مرضه ولا يعتبر اسناده لمن سبق فترثه ان مات من ذلك المرض وابتداء العدة من يوم الشهادة (قوله والعدة تبتدأ من يوم الاقرار في المرض) اي لانها تعد عدة

طلاق لأعدة وفاة (قوله لم تشهد له بيعة على إقراره) أى كالأقرب بأنه طلقها من منذ سنة أو شهر وأقام على ذلك بيعة فيعمل على ما رخته البيعة (قوله إذا انقضت العدة) أى على مقتضى تاريخ البيعة والحال أن الطلاق رجعي أو كان بائناً سواً انقضت العدة أو لا ما لو كان رجعياً ولم تنقض العدة فانهائثرته (قوله معاشرهما مباشرة الأزواج) أى والحال أنه غير مقر بطلاقها (قوله فبكالطلاق في المرض) أى من حيث انهائثرته على كل حال (قوله فالتشبيه ليس بتمام) أى لانه اذا طلق في المرض طلاقاً بائناً ماتت عدة طلاق (قوله عالمين) أى بمعاشرته لها (قوله لم يطل شهادتهم بسكوتهم) فلو كانت الزوجة هي التي ماتت وشهدت البيعة بعده وتها بطلاقها فقبل الزوج شهادتها ولم يبد مدعها لم يرئها ان انقضت العدة أو كان الطلاق بائناً وان ابدي مدعها فقبلها ورئها الصيرورة تلك البيعة بمنزلة العدم (قوله شاهدوا بانها طالق) أى ثلثا أو واحدة ثالثة وكذا يقال فيما بعده (قوله ولا حد عليه) أى في وطئه بعد قدومه من السفر وقبل حكم الحاكم بالفراق (قوله لانهما على حكم الزوجية) أى لانهما قبل الحكم بالفراق على حكم الزوجية (قوله ولانه كالمقر بالزنا الخ) أى فالشهادة بالطلاق بمنزلة الاقرار بالزنا وانكاره للشهادة بمنزلة الرجوع ولا يخفى بعده (قوله قبل صحته) أى سواء كان في اول المرض أو آخره (قوله فكالمتروج) أى لاجنبية في المرض فليس فيه تشبيه الشيء بنفسه (قوله يفسخ قبل البناء وبعده) ان قبل عله ففسخ نكاح المريض وهي ادخال وارث متنفية هناك ثبوت الارث لها على كل حال فها وجه الفسخ هنا والجواب انهم انما حكموا بالفسخ هنا لاجل الضرر في المهر لانه في الثالث فلا يدري ايجمله الثالث أم لا فلو تحمل المهر أنسي لم يفسخ ثبوت المهر في مال الاجنبي والارث بالنكاح الاول كما نقله المواق والتوضيح (قوله بالنكاح الاول) أى الذى قطعه بالطلاق الاول في المرض (قوله وهل يرد الخ) أى سواء كان قدر ميراثه منها ان لو ورثها أو أقل أو أكثر ونقص المدونة ان اختلعت منه في مرضها وهو صحيح لم يجز ولا يرثها قال ابن القاسم وانا ترى لو اختلعت منه على أكثر من ميراثه منها لم يجز واما على مثل ميراثه منها فأقل فنجاز ولا يتوارثان عياض في كون قول ابن القاسم تفسيراً او خلافاً قولان للاكثر وللاقل اه مواق فقول المصنف وهل يرد أى الخالع به على كل حال وان كان أقل من ميراثه منها وان صحت من مرضها إشارة الى تأويل الخلاف للاقل وقوله والمجاوز لا يرثه إشارة الى تأويل الوفاق للاكثر وعلى المصنف الدرر في عدم الاقتصا عليه وعليه فاختلف هل يعتبر قدر الميراث يوم الخلع فيتجمل الزوج الخلع ان كان قدر الميراث فأقل او يعتبر يوم الموت فيوقف الخالع به كله الى يوم الموت فان كان قدر ميراثه فأقل اخذه وان كان أكثر منه فلا شيء له منه عند ان رشد ولا ارث له بحال وقال اللخمي له منه قدر ميراثه ويرد الزائد اما ان صحت اخذت جميع ما خالع به وبهذا يعلم ان ما اقتضاه كلام المصنف من ان التأويلين في الرد وعدمه مع الاتفاق على المنع غير ظاهر بل هما في الجواز بعده اه بن (قوله لم يجز ولا يرثها) أى وحينئذ فلا شيء له من الخلع ولا من الميراث هذا ظاهره (قوله على اطلاقه) أى فقولها لم يجز أى فبرئها ان كانت حية ولو ارثها كله ولا يبقى للزوج منه شيء سواء كان ذلك المال الخالع به قدر ميراثه منها أو أقل أو أكثر (قوله ظرف للجواز) أى فمجاوزه الخالع به لارثه وعدم مجاوزته انما يتبر يوم موتها لا يوم الخلع خلافاً للقائل به (قوله ولا يتوارثان) استفيد مما مر عن المدونة ومن هنا انهما لا يتوارثان على كلا القولين ولو في العدة لان الطلاق بائن (قوله أى انه يبطل القدر المجاوز لارثه بما اختلعت به) أى واما قدر ميراثه منها فلا يرثه بمضى (قوله لم يلزم) ظاهره ولو قلل النقص

اه عدوى (قوله اذ لامة تلحق الزوج) أى بخلاف ما مر في الصداق من انه اذا واكله على ان
 يزوجه باللف فزوجه بالعين فان الزوج الكلام ولولمعه الوكيل من عنده (قوله او اطلق له
 اى لا وكيل) اى بان قال له وكتك على خلع زوجتي ولم يسم له شيئا بخالعه اياه (قوله او لها) اى
 بان قال لها ان دعوتني للصلح فانت طالق وان اعطيتني ما خالعتك به فانت طالق (قوله عن خلع
 المثل) اى ولم يرض الزوج بذلك الا قبل (قوله واما ان قال الى ما خالعتك به) اى واما ان قال ان
 دعوتني الى ما خالعتك به او ان اعطيتني ما خالعتك به فانت طالق (قوله انظر المحاشية) نص كلام
 المحاشية الحق انه اذا قال لها ان اعطيتني ما خالعتك به قبل قوله انه اراد خلع المثل بلا عين وان قال ان
 دعوتني الى الصلح فالقول قوله ولو ادعى انه اراد اكثر من خلع المثل لكن بعين وجهه يثبت فمحل كون
 القول قوله بعين فيما اذا كان اراد خلع المثل الذي هو موضوع المصنف فيما اذا قال ان دعوتني الى
 مال او صلح بالنكاح (قوله على ما سمعت له) بان قالت لو كملها خالعتك عني بعشرة فزاد على ما سمعت له
 (قوله او على خلع المثل) ان اطلقت بان قالت لو كملها خالعتك عني ولم تسم شيئا فخالعت عنها بازيد من
 خلع مثلها (قوله ورد المال الخ) يعنى ان المرأة اذا ادعت بعد النكاح انها ما خالعتك الا عن ضرر
 واقامت بيته سمع على الضرر فان الزوج بردها ما خالعه اياه وبات منه وهذا ظاهر اذا كانت قد
 دفعت المال من عندها فلو دفعه اجتنى من عنده فان قصد فداء المرأة من ضرر الزوج بهار المال له
 وان لم يقصد ذلك فلا يردها المال له بل لها القصد التبرع لها كذا استظهر ع (قوله حيث طلبت
 ذلك) اى اذ كمر رد المال واسقاط ما التزمته (قوله بشهادة سمع) اى بشهادة رجلين
 بالسمع من غير عين كفى عقب ورجع بعضهم اليه كفى بن والواحد لا يكفي مع العين على المعتمد
 وقال بعضهم انه يكفي وكذا شهادة امرأتين بالسمع مع العين لا يكفي على المعتمد وقيل يكفي وهو
 ضيف (قوله على الضرر) ال فيه له اى على الضرر الذي يجوز لها التطبيق به (قوله
 ولا يضرها الخ) حاصله ان المرأة اذا شهدت بيته على اضرار الزوج لها ثم دفعت له مالا وطلبت منه
 ان يعالها على ذلك فقال لها أخاف ان يكون لك بيته بالضرر فبعد الخلع تقوى على وتدعى الضرر
 وتشهدى ثلاثة البيدة وتأخذى ذلك المال فقالت ان كانت لى بيته بالضرر فعدسة منها انخاله
 على ذلك المال فلا يضرها ذلك الاسقاط ولو شهدت عليه ولها القيام بيته او ترد منه المال (قوله
 لجاوزتها الخ) اى والقاعدة ان الالف اذا حاوزت ثلاثة احرف ولم يكن قبلها ياء فانها تسمى ياء
 سواء كانت منقلبة عن ياء او واو (قوله يجعلها على ذلك) اى الاسقاط (قوله باسقاط بيته
 الضرر) الاولى ان يزيد وسقاط البيدة التي اشهدتها على انها ان اسقطت بيته الضرر كانت غير
 ملتزمة لذلك الاسقاط وذلك لان هذا هو اسقاط بيته الاستعلاء بالمعنى الحقيقي (قوله ولا يصح
 حمل كلام المصنف عليها) اى خلافا للشحاح اجد الزواني فانه حمل بيته الاستعلاء على المصنف
 على حقيقتها (قوله اتفاقا) اى والخلاف انما هو في اسقاط بيته الضرر (قوله وثبوت كونها
 مطلقة طلاقا بانما رقت الخلع) اى كما لو طلقها قبل البناء طلاقا واحدة ولم يراجعها ثم خالعه
 او خالف عليها بانحرام ارادته قبل كذا دفعته واستمر معها ثم خالعه اياه على مال فبرده اليها
 (قوله او لعيب خياره) اى واما لو كان العيب بها فانه لا يردها منه اياه في الخلع لان له ان يقيم على
 النكاح وما ذكره المصنف من انها اذا طلقت بعد الخلع على موجب خياره فانه يردها المال الخالعة به
 هو المعلوم عليه واما ما مر في قوله وان طلقها اى بعوض او غيره او مات ثم اطلع على موجب خيار
 فكل عدم فغير معمول عليه كفى خش وعقب او يحمل على ما اذا اطلع على موجب خياره بالزوجة

فقط وما هنا على ما إذا طلع على موجب خيار بالزوج (قوله بكذا) أي أو جنون أو برص
 أوجه أو عنته أو اعتراضه (قوله أو قال لها إن خالعتك فأنت طالق ثلاثاً ثم خاله الزمه الثلاث
 ورد المال) هذا قول ابن القاسم بناء على أن المعلق والمعلق عليه يقعان معاً فلم يحد الخلع له محلاً
 قال ابن رشد وحكي البرقي عن أشهب أنه إذا خالعه لا يرده على الزوجة شيئاً عما أخذ قال وهو الصحيح
 في النظر لأنه جعل الخلع شرطاً في وقوع الطلاق الثلاث والمشرط إنما يكون تابعاً للشرط وحيث
 كان المشرط تابعاً للشرط فيبطل الطلاق واحدة أو أكثر لو وقوعه بعد الخلع في غير زوجة وحيث
 فلا يردها أخذه (تنبيه) قوله أو قال لها إن خالعتك الخ مثله ما إذا قال لها إن خالعتك فأنت طالق
 وكان قد طلقها قبل ذلك طلقته فإن خالعه الزمه كالة الثلاث ورد المال (قوله أذلم يصادف
 الخلع محلاً) أي لأن المعلق والمعلق عليه يقعان معاً (قوله أو قال واحدة) أي ثم خاله
 على مال (قوله ولزمه طلقستان) أي إذا خالعه أو واحدة بالخلع واحدة بالتعليق (قوله فإن
 قيد) أي ثم خاله على مال أخذه منها (قوله وجاز شرط نفقة ولدها الخ) المتبادر من المصنف
 أن المرأة الخالعة حامل ومرضع ولدها موجود فخالعه على أن عليها نفقة الرضيع مدة الرضاع وتسقط
 عنه نفقة الحمل ولا يصح أن يكون هذا أراد أن نفقة الحمل لا تسقط بالخلع على نفقة الرضاع في هذا
 الغرض اتفاقاً وانما أراد المصنف بولدها من بصير ولداً يعني أنه خالعه على نفقة ما تلده مدة رضاعه
 فإن نفقتها مدة الحمل تسقط عنه (قوله فلا نفقة لها في نظيره) ولا تدخل الكسوة في النفقة
 في هذا الفرع كما هو مقتضى كلام أبي الحسن وأفتى الناصر اللقاني بدخولها (قوله ورج) أي
 رج ابن بونس هذا القول حيث قال وقاله سحنون أيضاً وهو الصواب وحيث خالفه المصنف من
 سقوط نفقة الحمل قول مرجوح (قوله عند الخلع) أي الكائن عند الخلع (قوله أو غيره) أي
 غير زوجها المخالعة لها كولد الكبير أو اجنبي أي أنه خالعه على رضاع ولدها الصغير وعلى
 أنها تنفق عليه أو على ولده الكبير مدة الرضاع أو على فلان الاجنبي مدة الرضاع (قوله مفردة
 أو مضافة) هذا يشاء في ظاهر ما تقدم له من أن الذي يسقط المضافة وأما غير المضافة فلا يسقط وقد
 كتب بعض تلامذة سيدي محمد الزرقي نقلاً عنه أن ما مر طريفة لعل وظاهر كلام غيره أنه لا فرق
 بين المضافة وغيره في السقوط (قوله وسقط زائد) أي أنه إذا خالعه على شرط أنها تنفق على
 ولدها الرضيع مدة بعد مدة الرضاع معينة أو غير معينة فإنه يسقط عنه ذلك الزائد ووقع الشرط من
 الزوج أو غيرها قال بن و يجوز أن يحمل قوله وزائد شرط على ما هو أعين من النفقة كاشتراطه عليها
 أن لا تتزوج بعد المحولين فإنه لفوائدها كما قال ابن رشد وما إلى فطامه فقال لها إن كان تزوجها
 يضرب بالطفل لزم الشرط والأقلا (قوله وانما جاز على مدة الخ) أي وانما جاز الخلع على أن عليها
 نفقة الصغير مدة الرضاع دون مدة غيرها (قوله ثم ما ذكره المصنف من سقوط ما ذكر) أي من
 كل زائد على نفقة الرضيع في مدة رضاعه سواء كان ذلك الزائد مضافاً أو لا كان ذلك الزائد نفقة
 الزوج أو نفقة غيره أو نفقة الرضيع زيادة على النفقة عليه في مدة الرضاع (قوله والمعتول عليه
 الخ) أي وهو قول المغيرة وابن الماجشون وأشهب وابن نافع وسحنون (قوله أنه لا يسقط عنها)
 أي ما زاد على نفقة الولد في مدة الرضاع كان ذلك الزائد نفقة للزوج أو لغيره أو للرضيع زيادة على
 النفقة في مدة رضاعه سواء كان ذلك الزائد مضافاً للنفقة الرضاع في الشرط أو مستقلاً بل يترتب ذلك
 (قوله حتى قال ابن لبابة الخ) أي وقال غير واحد من الموقنين أيضاً والعمل على قول غير ابن القاسم
 لأن غاية ذلك أنه غرر وهو جاز في الخلع وقيد اللحن في الخلاف بما إذا كان الزائد غير مقيد بمدة

معلومة والاجاز عند ابن القاسم وغيره فان مات الولد اخذت الاب نفقته التي ضمت لنفقة الولد في الاشتراط شهر رابع شهر او جمعة بعد جمعة او يوما بعد يوم ولا يمكن من اخذها بمجمل لو طلقها ولكن ظاهر كلامهم ان كلام النخعي مقابل وان الخلاف معطى وحينئذ فالاقوال ثلاثة قول ابن القاسم بالسقوط مطلقا قديمه معينة ام لا وقول المغيرة عدم السقوط مطلقا قديمه ام لا وقول النخعي ان قديمه فلا سقوط والاسقاط وما قاله المغيرة هو المعتمد اه تقرير عدوى (قوله والارجع عليها) أى ببقية نفقة المدة ومثل الموت استنغاؤه في المحولين والظاهر ان الرجوع يوم ما فيوما كمالو كان الولد حيا ويجعل الحكم للغالب بنظر اهل المعرفة في النفقة (قوله فعلمها) اى فان لم تختلف المرأة شيئا كانت نفقة الولد ببقية المحولين واجرة رضاعه على ابيه (قوله ويؤخذ من تركتهما) وتها ما في برضاعه في ببقية المحولين اى ولو استغرق ذلك جميع التركة لان الدين يقدم على جميع الورثة ثم انه اذا اخذ يوقف ولا يأخذه الاب لاحتمال موت الولد قبل تمام ببقية مدة الرضاع واذا وقف فكل ما مضى اسبوع او شهر دفعت اجرة من ذلك الموقوف فان مات الولد رد الباقي لورثة الام يوم موتها اه عدوى (قوله الا لشرط) اى أو عرف ويقدم الشرط على العرف عند تعارضهما لانه كالعرف الخاص (قوله الاب بعد وضعه) اى فعليه نفقته اى اجرة رضاعه (قوله والاستثناء منقطع) اى لان النفقة هي ما قبل الاعلى الام وما بعدها النفقة على الولد (قوله ولا يكفي) اى في الخروج من النسي عن التفريق بن الام وولدها وقوله جميعها اى حرزى بيت واحد (قوله لان التفريق هنا موصوف) اى ولا يكفي الجمع في حوز الا اذا كان التفريق بغير عوض كهبة احدها الوارثه (قوله بالثمنه) اى لكنه راعى ان المعنى واجر كل من المالكين (قوله ولان) التوضيح والقولان في الثمنه التى لم يبد صلحها الشيخ عبدالحق اه وحينئذ فصول المصنف تردد اه بن (قوله كان رجعيًا) اى والفرص ان قطعه في عرفهم طلاق والحاصل ان الفعل لا يقع به طلاق ولو قصد به الطلاق ما لم يجز عرف باستعماله في الطلاق والواقع به الطلاق فان صاحبه عوض فهو بائن والا فهو رجعي وما سياتى من ان الفعل لا يقع به طلاق لان من اركانه اللفظ مجمل على الفعل المجرد من العرف لا الذى معه العرف وفي بن عن ابن عرفة ان الجمع يتقرر بالفعل دون قول لنقل الساجي رواية ابن وهب من ندم على نكاحه امرأة فقال له اهلها نردك ما اخذنا وتردنا اختنا ولم يكن طلاق ولا نكاح به فهى اتفاقية وسماع ابن القاسم ان قصد الصلح على اخذ متاعه وسلم لها متاعها فهو خلع لازم ولو لم يقل انت طالق اه وهذا يمدان ذلك لا يتقيد بالعرف بل يقوم مقامه الشرائع من سياق الكلام قبل وغيره خلافا لما شرح تبعه لعين (قوله وان علقى بالا قباض) اى عليه او على الاداء سواء كان التعليق بان او اذا اومى (قوله لم يختص الخ) ولا يشترط قبول الزوجة للتعليق عقب حصوله من الزوج والحاصل انه اذا وقع منها الاداء بعد المجلس وقبل انطول لزم الخلع مطلقا عند المصنف وابن عرفة وقيدما بن عبد السلام بتقديم القبول منها في المجلس والام يلزم عندها بن لكن نقل بعضهم عن ابن عبد السلام ان صبيغ التعليق لا يحتاج فيه القبول فعلى هذا يكون موافقا لابن عرفة فالنقل عنه قد اختلف اه شيخنا عدوى (قوله فان لم يكن غالب) اى بان كان التماثل بالزبدية والمجدية مستويا (قوله ومن الثلاثة) كمالو كان في البلد ثلاثة انواع محبوب وبندقى وفندقى (قوله من كذا) اى من المحاييب او من الدنانير (قوله ما عين) اى المحاييب وقوله الغالب اى اذا لم يمين كالف دينار (قوله فليزمه ذلك) اى ما ذكر من البيئونة (قوله ان فهم الالتزام أو الوعد به) راجع للصورتين اما رجوعه لافارق فظاهر لان صبيغ الالتزام والوعد

استقباله لان متعلقها مستقبل وافارقك مستقبل وأما رجوعه لغارقك فلانه وان كان ماضيا الآن
 إن تخلص الفعل للاستقبال وقوله ان فهم الالتزام او الوعداى بأن يقول لها فارقتك أو فارقك
 ولا بد ان اعطيتني ألفا لتزمت ان افارقك او فارقتك متى شئت بكسر التاء هذا مثال الالتزام
 ومثال الوعدان أنتيتني بألف افارقك او فارقتك لكن ايس ملتزما لفراق او فارقتك ان شئت بضم
 التاء فصيح الالتزام والوعد واحدة والاختلاف انما هو بالقرائن كقوله ولا بد أو لست ملتزما لذلك
 (قوله ان ورطها) راجع للوعد ومفهومة اذ لم يوقعها في ورطة بأن كان عندها دراهم او دينار
 فدفعته منها فلا يلزمه الطلاق بناء على المشهور من عدم لزوم الوفاء بالوعد (قوله فيجبر على ايقاع
 الطلاق) أى على انشاءه أى فيجبر على ان يقول لها انت طالق وقوله ولا يلزمه أى الطلاق بمجرد
 اتيانها بالالف هذا ما قاله الناصر الهافى في حاشية التوضيح وهو المعتقد اه عدوى (قوله خلافا
 لظاهر المصنف) اى من حصول البينة بمجرد اتيانها بالالف ولا يحتاج لانشاء طلاق وذلك لانه
 قال والبيونة اى وتلزم البيونة بمجرد الاتيان بالمسال وسلمه له عجب قال بن (قلت) ما فاده كلام
 المصنف هو الذى يفيد السماع ونصه قال ابن القاسم وسئل مالك عن رجل قال لامرأته اقصيني ديني
 وانا افارقك فقضته ثم قال لا افارقك حق كان لى عليك فاعطته فانه قال ارى ذلك طلاقا ان كان ذلك
 على وجه الغدية فان لم يكن على وجه الغدية - لمف بالله أنه لم يكن على وجه الغدية ويكون القول
 قوله اه ابن رشد معناها معنى قوله ان كان على وجه الغدية اذا ثبت ان ذلك كان على وجه
 الغدية ببساط تقوم عليه بينة مثل ان تسأله ان يطلقها على شئ وتعلمه اياه فيقول لها اقصيني ديني
 وانا افارقك او ما اشبه ذلك او يقر بذلك على نفسه فاذا ثبت ذلك او اقر بذلك على نفسه كان خلعها
 ثابتا اه كلام بن فيحصل ان كلاما من الطريقتين قد يرجح (قوله ويلزمها الالف) اى عند
 ابن المواز وفي المدونة انه لا يلزمها الالف الا اذا طلق ثلاثا وحينئذ فتلزمه تلك الواحدة ولا يلزمها
 الالف بغيره ان تكون بائنة نظرا لكونه اوقعها في مقابلة عوض وان لم يتم وقد تبين شارحنا عبق
 في نسبة ذلك القول للمدونة ومثله في البدر القراني وفي بن ان في هذا النقل عن المدونة نظرا والظن
 انه باطل اذ لم يذكر المواق ولا ح ولا المصنف في التوضيح وانما نقل هذا القول عن عبد الوهاب
 في الاشراف اه لكن من حفظ حجة فانظره (قوله فتلزمها الالف لمحصل غرضها وزيادة) الذى
 استظهره ابن عرفة رجوعها عليه بما اعطته ونصه روى اللخمي ان اعطته ما لا على تطليقها واحدة
 فطلقها ثلاثا يلزمها المال ولا قول لها ثم قال (قلت) والاظهر رجوعها عليه بما اعطته لانه بطلاقه
 اياها ثلاثا يعيب الامتناع كثير من الناس من تزويجها خوفا من جعله محلا لما فتضى وشربه ليطلقها
 فتخلل الاول وما استظهره ابن عرفة مثله قول ابن سلون وان اوقع ثلاثا على الخلع نفذ الطلاق وسقط
 الخلع اه واعتمده في التبعة فقال

وموقع الثلاث في الخلع ثبت * طلاقه والخلع ردان اب

اه بن (قوله ففعل) اى سواء اوقع البيونة اول الشهر او في اثنائه او في آخره (قوله ففعلات في
 الخصال) اى بأن قالت في الحال رضيت بكونك تطلقني غدا بألف وكذا ان لم ترض بذلك في الحال
 بل في الغد فيلزمها الالف على كل حال وتطلق عليه في الحال (قوله ويلزمها الذوب) اى
 الحاضر المشار اليه (قوله ولو وقع الخلع) اى كما لو قالت له خالني على ثوب هروى فقال لها انت
 طالق فانت له ثوب فتبين انه مروى (قوله وان كان بعده) اى وان كان تبين انه مروى بعد ان
 قبله واخذه وقوله ويلزمها المروى اى بذكر ذلك المروى (قوله او بما في يده الخ) حاصله انه اذا

قال لها ان دفعت الى ما في يدك وكانت مقبوضة فانت طالق ففقتها فان وجد فيها شيء مقول ولو
يسيرا كدرهم فانها تبين منه باتفاق وامان وجد فيها شيء غير مقول اولم يوجد فيها شيء بأن وجدت
فارغة فانها تبين ايضا عند محمد وسخون واستحسنه ابن عبد السلام قائلا انه الاقرب واختار اللخمي
خلافه وهو عدم البينة في هذه الحالة (قوله يجوز لذلك) اي يجوز لان يكون فيها شيء وليس
فيها شيء (قوله كالجمين) اي كالحالة على الجنين فينفش الحمل فان الخلع لازم اي البينة لازمة له
ولا يرجع عليه ابشئ لانه خاله يجوز لذلك (قوله وغير المعسر) اي كما لو قالت له خالتي على ثوب
هروى فخالها فانت له بثوب مروى فاستحققت منه ويلزمها مثلها (قوله وما لها فيه شبهة) اي كما لو
خالته بثوب معينة او دابة كذلك ورزتها من ابها مثلا فاستحققت الخلع لازم ويلزمها قيمتها (قوله
او بتافه الخ) حاصله ان الرجل اذا قال لزوجته ان اعطيني ما خالعت به فانت طالق او فقد خالعتك
فان آتته بخلع المثل لزمه الخلع وان آتته بدون خلع المثل وهو المراد بالتافه فانه لا يلزمه الخلع ويحكي بينها
وبينه (قوله ولا يمين عليه) لا يقال هذا بعرض قول المصنف سابقا وان اطلق لوكيله او لها حلف
انها اراد خلع المثل لما مر انه محمول على ما اذا قال ان دعوتيني الى مال او صلح بالتسكير فانت طالق فآتته
باقول من خلع المثل فيحلف انه اراد خلع المثل ولا يلزمه طلاق (قوله او طلقك ثلاثا يعني ان الرجل
اذا قال لزوجته طلقك ثلاثا باف فقات لا قبل الا واحدة من الثلاث بثلاث الالف فانه لا يلزمه
الطلاق (قوله لم ارض الخ) اي ما قصدى وغرضي ان تتخلص مني الا بالالف لا باقل من ذلك
(قوله ولذا) اي لاجل احتياج الزوج بما مر (قوله لزمته الواحدة) اي لان مقصوده قد حصل
(قوله وان ادعى الخلع) اي ادعى انه طلقها طلاقا على عوض قدره كذا ولم تدفعه له (قوله حلفت)
اي على نفي ما ادعاه الزوج (قوله واخذ ما ادعى) اي من العوض والقدر والمجنس (قوله فالحكم
ما قال المصنف) اي فلا شيء له في دعواه الخلع ويقع الطلاق بانثاوله ما قالت في دعوى الجنس والقدر
(قوله والقول قوله) يبين ان اختلاف في العدد وقيل بغير يمين ووجهه ان ما زاد على ما قاله الزوج
هي مدعية له وكل دعوى لا تثبت الا بعدلين ولا يمين بمجرد ما وعلى الاول فلو نكل الزوج حبس حتى
يحلف فان طال دين ولا يقال هي تحلف وثبت ما ندعه لان الطلاق لا يثبت بالنكول مع الحلف
وتبين منه اذا اتفق على الخلع وتكون رجعية في غيره وفائدة كون القول قوله انه اذا تزوجها بعد
زوج تكون معه على تطليقة من اعتبار بقوله طلق واحدة لان له ان يترجها اقبل زوج ما نى سماع
عدي وقره ابن رشد من ان المرأة اذا اقرت بالثلاث وهي بائن لم تحل لمطلقها الا بعد زوج فان تزوجته
قبل زوج فرق بينهما وقال ابن رشد لو ادعت ذلك وهي في عصمته ثم ابانها فارادت ان تتروجه قبل
زوج وقالت كنت كاذبة واردت الراحة منه صدقت في ذلك ولم تمنع من مراجعته ما لم تذك ذلك بعد
ان بان منتهاه ونقله ابن سلون وصاحب الفائق وغيرهما النظرين (قوله كدعوا الخ) اي
فالقول قوله يمين ويلزمها قيمته (قوله ظهريه) اي بالبعد الغائب الخلع به (قوله ما القول
قوله في المسئلتين) ففي المسئلة الاولى يرجع عليه ابعيته بعد حلفه وفي الثانية يرجع عليه ابارش
العيب بعد ان يحلف .

* (فصل طلاق السنة) * (قوله الذي اذنت السنة في فعله) اي سواء كان راجعا
او مساويا وخلاف الاولى لا راجع الغمل فقط كما يتوهم من اضافته للسنة وقولنا سواء كان راجعا
اسبب رجعة لا من حيث كونه سنيا وقولنا او مساويا اي لعارض امرين كما بقى وقولنا وخلاف
الاولى اي كما هو الاصل فيه لانه من اشدا فراده وما كانت احكامه من كونه راجعا او مساويا او مرجوحا

وقيل قد علمت من السنة اضيف اليها دون القرآن وان كان الاذن فيه وقع في القرآن كما وقع في السنة
 قال تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء كذا قيل وقد يقال انما يريد هذا اذا كانت السنة في مقابلة
 الكتاب وانما هي في مقابلة البدعة فهي الطريقة الشرعية ولو استندت لكتاب (قوله) لانه انما
 الخ) هذا حديث وفيه اشكال فان المباح ما استوى طرفاه وليس منه مبعوض ولا شديد مبعوضة
 والحديث يقتضي ذلك لان افعول التفضيل بعض ما يضاف اليه ويحجب بان المعنى اقرب المحلل
 للمبعض الطلاق فالمباح لا يبعث بالفعل لكن قد يقرب له اذا خالف الاولى فالطلاق من اشد افراد
 بخلاف الاولى (واجاب) بعضهم بأنه ليس المراد بالحلل ما استوى طرفاه بل المراد به ما ليس بحرام
 فيصدق بالمكروه وخلاف الاولى في خلاف الاولى مبعوض والمكروه شديد مبعوضة وليس المراد
 بالبعوض ما يقتضي التحريم بل المراد كونه ليس مرغوباً فيه من الامور اما الخفيف في خلاف
 الاولى او الشديد في المكروه و هو يكون سر التعبير بالمبعوضة وان كان المبعوض هو الحرام قصد التنفير
 وهذا احسن من قول بعضهم ان المعنى ابغض المحلل الى الله سبب الطلاق لان سبب الطلاق وهو
 سوء العشرة ليس بحلال بل حرام وانت خبير بان الجواب الثاني انما يتم لو كان حكم الطلاق الاصل
 الكراهة مع انه خلاف الاولى فالاولى الجواب الاول تأمل (قوله) وانما اراد اى بالطلاق السني
 (قوله) والبدعي امامكروا وحرام اى والسني اما واجب او مندوب وخلاف الاولى (قوله) جائز
 اراد به خلاف الاولى (قوله من حرمة) اى كماله علم انه ان طلقه او وقع في الزنا لم يعلق به ولا عدم
 قدرته على زواج غيرها (قوله) وكراهي اى كماله كان له رغبة في النكاح او برجوه به فلا
 يقطع به بقاؤها عن عبادة واجبة ولم يخش زنا اذا فارقتها (قوله) وجوب اى كماله علم ان بقاها
 يوقعه في محرم من نفقة او غيرها (قوله) ونذوب اى كماله كانت بذية الممان يخاف منها الوقوع
 في الحرام لو اسمرت عنده (قوله) ولو حرم اى كن يخشى بطلاقها الزنا (قوله) وهي اربعة اى
 على ما قال المتن والا فهي ستة على ما قال الشارح (قوله) بان فقد بعضها اى واما فقد كلها فلا
 يتأني في صورة لان البدعي يكون في الحيض وفي طهر مسها فيه ومحال اجتماع الحيض والطهر في آن
 واحد (قوله) وكراهي البدعي الواقع في غير الحيض هذا شامل للواقع على جزء المرأة فظاهر انه
 مكروه وليس كذلك بل هو حرام كالواقع في الحيض بدليل تأديبه عليه كإيا في (قوله) واكثر من
 واحدة اى او طلق اكثر من واحدة في طهر لم يمس فيه واولى اذا كان في طهر مسها فيه ثم ان
 ظاهره ان الزائد على الواحدة مكروه مطلقا وقال اللخمي يقع اثنتي عشرة مرة وثلاثة ممنوع ونحوه
 في المقدمات والابواب وعبر في المدونة بالكراهة لكن قال الرجائي مراده التحريم اه من التوضيح
 ونقل ابن عبد البر وغيره الاجماع على لزوم الثلاث في حق من اوقعها وحكي في الارتشاف عن بعض
 المبتدعة انه انما يلزمه واحدة ونقل ابو الحسن عن ابن العربي انه قال ما نجت بيدي ديكا قط ولو
 وجدت من برد المطلقة ثلاثا لنجت بيدي وهذا منه بالغته في الزجر عنه اه بن وقد اشتهر هذا
 القول عن ابن تيمية قال بعض ائمة الشافعية ابن تيمية ضال مضل لانه نكح الاجماع وسلك مسلك
 الابتداع وبعض الفسقة نسبته للإمام اشهب لاجل ان يضل به الناس وقد كذب واقترى على هذا
 الامام لما علمت من ابن عبد البر وهو الامام المحيط قد نقل الاجماع على لزوم الثلاث وان صاحب
 الارتشاف نقل لزوم الواحدة عن بعض المبتدعة اه مؤلف (قوله) واردف في العدة اى او طلق
 واحدة في طهر لم يمسها فيه ولكنه اردف علمها في العدة طلقه اخرى (قوله) وشبهه في عدم الجبر فقط
 اى لافي عدم الجبر والكراهة لان مذهب المدونة المحرمة وان كان لا يجبر فيه على الزوجة وهو المذهب

خلا فان قال بالكرامة (قوله كقبيل الغسل) اى كى لا يجبر على الرجعة اذا طلقها قبل الغسل من
 الحيض وبعد ان رأت علامة الطهر من قصة او جوف او طلقها قبل التيمم الذى يجوز به الوطء بعد
 رؤيته علامة الطهر لاجل مرض او عدم ما فقد اعطيت تلك المرأة التى رأت علامة الطهر ولم تغتسل
 حكم الحائض من حيث منع الطلاق وحكم الطاهر من حيث عدم الجبر على الرجعة (قوله بعد الطهر)
 متعلق بالجواز وكذا قوله لمرض اى الذى يجوز به الوطء بعد الطهر لاجل مرض الخ (قوله ومنع
 فيه) اى اذا كان ذلك الطلاق بعد الدخول وهى غير حامل بدليل ما بعده (قوله واجبر على
 الرجعة) اى اذا لم يكن ذلك الطلاق بالثلاث او مكلا لها (قوله ولولمادة الدم) هذا ما بالغته فى
 الجبر على الرجعة لافيه وفي الحرمة وحاصله ان المرأة اذا انقطع عن اداء الحيض قبل تمام عادتها
 وظهرت منه فطاعها زوجه فاعادها الدم قبل طهر تمام فان الزوج يجبر على الرجعة وان كان طلاقه
 وقع في طهر لانه لما كان الدم العائد بعد ذلك الطهر يضاف للدم قبله لعوده قبل تمام الطهر نزل
 منزلة دم واحد ونزل الطهر بينهما كالا طهر وبه قال ابو بكر بن عبد الرحمن وابو عمران القاسى وصوبه
 ابن يونس (قوله بان ظن عدم عوده) اى بسبب ظنه عدم عوده (قوله وهو المتعمد مقابله)
 ما قاله بعض اشياخ عبد الحق من انه لا يجبر على الرجعة واستحسنه الباجي واليه اشار المصنف بقوله
 والاحسن عدمه وهو ضعيف وقد اشار المصنف لرد بلوق قوله ولولمادة الدم (قوله لانه طلاق
 حال الطهر) اشار بهذا الى ان هذا القول يعتبر المحال واما الاول فيعتبر المسأل (قوله والجبر يستمر
 لآخر العدة) اشار بهذا الى ان قول المصنف لآخر العدة متعلق بقوله واجبر على الرجعة وقوله لآخر
 العدة فان خرجت منها قبل ارتجاعها فقد بانث منه فلا رجعة لما (قوله ما بقى شئ الخ) اى وهذه قد
 بقى لها شئ من العدة لان ذلكم الاتة قضى الابدخل ولها فى الحيضة الرابعة بالنسبة للحيضة التى اوقع فيها
 الطلاق (قوله اباح في هذه) اى طلاق المرأة التى طلقها زوجه فى الحيض (قوله ان
 يأمر الحاكم) اى ولولم تقم المرأة بمعة فى الرجعة لان الارتجاع فى هذه الحالة حق لله تعالى (قوله
 فان ابى ضرب بالفعل ينبغي ان يعيد الضرب بنظر الافادة كما تقدم فى قوله ووعظ من نشرت بل ذكره ح
 فى التهديد بالضرب فان ارتجع الحاكم قبل فعل شئ من هذه الامور صح ان علم انه لا يرتجع مع فعلها
 والالم يصح وانظاره وجوب الترتيب وانه ان فعلها كما هو غير ترتب ثم ارتجع مع اية المطلق صحت
 الرجعة طعاما (قوله حتى يظهر اى من الحيض الذى طلقها فيه فاذا ظهرت منه وطأه لاجل اصلاحها
 واعلم ان الاستحباب منصب على المجموع فلا ينافى وجوب الامساك فى حالة الحيض فلو طلقها فى الطهر
 الاول كره له ولم يجبر على الرجعة قوله وبالوطء يكره الطلاق لما مر انه يكره طلاقها فى طهر مسها فيه لانها
 لا تدرى هل تعذب بالاقراء او بوضع الحمل فقد البس علم اعذتها (قوله وفى منعه فى الحيض خلاف)
 فيه ان ظاهره يقتضى ان الخلاف فى الحكم اى هل الطلاق فى الحيض ممنوع او لا مع انه ممنوع انتقافا
 والخلاف انما هو فى كون المنع معلا بطول العدة او انه تعبدى فلو قال المصنف وهل منعه فى الحيض
 الخ كان اولى لانه ادل على المقصود الا ان يقال ان فى كلام المصنف حذف مضاف اى وفى كون منعه
 فى الحيض لتطويل العدة الخ ويدل على ذلك الحذف ما قدمه من تعريضه بجمعه فيه فتأمل (قوله
 لم تحسب من العدة الخ) اى فهمى فى ايام الحيض ليست زوجة ولا معتدة (قوله جواز طلاق الحامل
 فى الحيض) اى فلو كان المنع فى الحيض تعبدى الحكم يمنع الطلاق فى الحيض ولو كانت حاملا او غير
 مدخول بها مع انه حكم بجواز طلاقها (قوله لمنع الحمل الخ) اى وانما حكم بأنه تعبدى لمنع الخ فهو علة
 للحكم بانه تعبدى لانه لا يعال (قوله لمنع فلاق الحمل) اى فلو كان المنع فى الحيض مطلقا

بتطويل العدة لجواز الخلع في الحيض لان الحق لها وقد رخصت باسقاطه بل طلبت ذلك واعطت
 عليه ما لا ولاول ان يقول من اذن لاحد ان يضربه فلا يجوز له ان يضربه قاله شيخنا السيد (قوله
 لجواز اذا رخصت) اى لان الحق لها وقد اسقطته (قوله ولاجل عدم الجواز فيه) اى ولاجل عدم
 جواز الصلاق في الحيض (قوله وان لم تقم) قال عقب الواو للخلع قال بن هو غير صواب بل المبالغة
 صحيحة لان دليل التبعده والاطلاق اه وفيه نظرا ذى صبح جعلها للخلع ويكون اقتصر على محل
 الاستدلال والمحاصل ان الواو في قوله وان رخصت وفي قوله وان لم تقم يصح جعلها للخلع ويكون
 اقتصارا على محل الاستدلال ويصح جعلها للمبالغة والاستدلال بالعموم (قوله خلاف القول
 الاول) شهره ابن المحجب والثاني قال اللخمي هو ظاهر المذهب وانما ذكر المصنف عنه المنع في الطلاق
 في الحيض دون سائر الاحكام مع ان كانه ليس موضوعا لبيان اتواجه وذكر الاسباب بل لبيان
 الاحكام فقط لما يترتب على بيان العلة هنامن الاحكام فقط دون غيره مثل (قوله ومصدف
 الخ) حاصله ان المرأة اذا طلقها زوجها وترافعا وهي حائض فقالت طلقي في حال حيض وقال
 الزوج طلقيها في حال طهرها فانها تصدق بيمين على الظاهر لدعاءها عليه العدا والاصل عدمه
 فتختلف لثقلتها الاصل ولا ينظرها النساء لانها مؤمنة على فرجها خلافا في طررا بن عات من ان
 النساء ينظرن لخل الدم من فرجها ولا تكف ايضا باذخا لخرقة في فرجها وينظر اليها النساء خلافا
 لما رجحه ابن يونس وحينئذ فيجبر الزوج على الرجعة بقدر علمت ان المثلة ذات اقوال ثلاثة (قوله
 ورجح ادخال خرقة) اى لانها تهم على عقوبة الزوج بالارتجاع ولا ضرر عليهم في الاختبار (قوله
 وينظرها النساء) المراد بهن ما فوق الواحدة وهذا اقتصر على الشأن الاثنى والا فالرجال يعرفون
 الحيض (قوله لانه من الخلاف) ففي طررا بن عات مانعه وحكى ابن يونس عن بعض الشيوخ
 انها تكف باذخا لخرقة في فرجها وينظرها النساء (قوله فالقول قوله) وانظر هل يعين ام لا (قوله
 وكذا الذي يفسح قبل البناء) هذا اولى مما قبله لان هذا الفسخ كطلاق غير المدخول بها وهو
 جائز في حالة الحيض (قوله في زمن الحيض) اى اذا عثر عليه في ذلك الزمن (قوله اشده فسد) اى
 وحينئذ فيرتكب انكح المفسدين حيث تعارضا (قوله ويجعل الخ) حاصله ان المولى اذا حل اهل
 الايلاف في زمن حيض امراته ولم ينفى اى لم يرجع عن يمينه ويكرعه فاشهر وهو قول ابن القاسم انه
 يطلق عليه ويجبر على الرجعة لانه صدق عليه انه طلق في الحيض وطلاقه رجعي واستشكل بجعل
 الطلاق على المولى في الحيض بان الطلاق انما يكون عند طلوعها الفضة اى الرجوع عن اليمين والتكفير
 عنه وطلوعها حال الحيض ممتنع وان وقع لا يعتبر كابدل له ما ياتي واجيب بجعل هذا على ما اذا وقع
 منها عاب الفضة قبل الحيض وانما الحكم بالطلاق حتى حاضت وان ما هنا قول وما ياتي قول آخر
 (قوله لا يجعل الفسخ في الحيض لعيب) اى لاحتمال ان يرضى من له الخيار بعيب صاحبه فان جعل
 فيه وقع بائنا ان وقع المحاكم ولا رجعة له كما قال ابن رشد وهو المعتمد وقال اللخمي يقع رجعا ويحبر
 على الرجعة الا في العنين فانه بائن فان اوقعه الزوج من غير حاكم فرجعي ويجبر على الرجعة الا في العنين
 فانه بائن لانه طلاق قبل الدخول (قوله للسنه) اى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قوله
 صلى الله عليه وسلم من حديث ابن عمر مره فليراجعها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء أمسكها
 وان شاء فارقتها (قوله كسيدني عبده) اى تزوج ذلك العبد بغير اذن سيده وقوله وولى في محجوره اى
 بان تزوج صغيرا وسفيه بغير اذن وليه فلا يجعل فسخه في حال حيض المرأة وهذا ظاهر فيما اذا كان
 الفسخ بعد البناء وما اذا كان قبله فيشكل منع تجليه مع ما ترم انه يجوز طلاق غير المدخول بها

في الحيف اه خيس وعقب قال بن وهذا قصور لانه في النص مقيد بكونه بعد البناء ان المواز وأما
 ما لولي اجازته وفسحه فار بنى فلا يفرق فيه الا في الظاهر بطلقة بائنة يؤخر ذلك ولى السفيه وسيد
 العبد حتى تطهر ثم يطلقها عليه بطلقة بائنة ولو عتق العبد ورشد السفيه قبل الطلاق لم يطلق عليه
 اه انظر المواق فعلم منه انه اذا لم يحصل بناء كان لولي الصغير والسفيه وسيد العبد فسخ النكاح في
 حالة الحيض **(قوله فلا يلاعنان في الحيض)** اى بل حتى تطهر منه فان تلاحن فيه ام ووقعت
 الفرة **(قوله ثلاثا للسنة)** اى وكذا لو قدم قوله للسنة على قوله ثلاثا **(قوله والا فواحدة)** هذا
 التفصيل لابن الماسجون وقوله والمعتد الخ هو قول ابن القاسم فيقول يلزم الثلاث مطلقا كانت
 المرأة حاملا ام لا قدم ثلاثا على قوله للسنة او اخره كانت المرأة مدخولا بها ام لا وقال سحنون يلزمه
 ثلاثا في غير الحمل وواحدة ان كانت حاملا لانها اذا ولدت خرجت من العدة ولم يلحقها طلاق ثان
(قوله والمعتد الثلاث) اى اذا لم يدخل بها وقوله ايضا اى كبايلزمه اثلاث اذا دخل **(قوله او**
واحدة عظيمة) مثل ذلك انت طالق على ما بين السماء والارض ما لم ينوا كثر من واحدة اه عدوى
(قوله اى في المدخول بها وغيرها) هو مقتضى ما في النواذر كما قال ابن غازي وقيد ان سحنون هذا
 بكونه قبل البناء او بعده وهى غير حامل وتحيض والا فواحدة انظر ما في اه بن **(قوله ولو قال ثلاث**
للبدعة الخ) اى واما لو قال انت طالق واحدة للبدعة او السنة او للبدعة ولا لسنة فواحدة وكذا
 لو قال انت طالق للبدعة او السنة او للبدعة ولا لسنة فواحدة

* **(فمن لوركنه اهل)** * **(قوله دركنه الواو)** للاستئناف أو عاطفة على جملة جاز الخلع
 وهو الطلاق بعوض ولا يكون الفصل بالفصل بانعامن العطف **(قوله من حيث هو)** اى سواء
 كان سنيا او يدعي بعوض او بدون عوض **(قوله او نائبه)** المراد به المحاكم والوكيل ومن الوكيل
 الزوجة اذا جعله بيدها **(قوله اوليه)** هذا بانظر للصغير والمجنون واما ولى السفيه وسيد العبد
 فليس لهما ذلك بدور اذن المولى عليه كما مر **(قوله ولا يرد)** اى على تفسير الموقع له الزوج ونائبه
 ووليه وحاصله ان الاولى ان يقولوا المراد بموقعه الزوج او نائبه او وليه او غيره اه الاجل دخول
 الغضولى **(قوله لا من يوم الايقاع)** اى فهو كانت حاملا فوضعت قبل الاجازة استأنفت العدة
(قوله اى قصد النطق) اى وليس المراد بالقصد قصد دل العصمة مطاوعا كان اللفظ صريحا او
 كناية ظاهرة وخفية بديل قوله الاى ولزم وهو هزل **(قوله في الاولين)** اى عن سبق اللسان
 باللفظ الصريح والكناية الظاهرة **(قوله في الثالث)** اى الكناية الخفية **(قوله ولفظ)** اى واما
 يقوم مقامه من الاشارة كما يأتى في قوله ولزم بالاشارة المفهومة وكذلك الكناية والكلام النفوسى
 على احد القولين **(قوله لا بمجرد نية)** اى عزى ليس معه لفظ ولا كلام ففساى على المعقد **(قوله**
ولا يفعل) اى كنقل متاعها **(قوله والمراد الخ)** وبهذا يدفع ما يقال ان الفاعل والمفعول ليس
 واحدهما ركان الفعل فكيف يجعل الاهل والمحل من اركان الطلاق الذى هو رفع حايبة تمتع
 الزوج بزوجه **(قوله ما يتحقق به المساهمة)** اى ما يتوقف تحققها عليه **(قوله لزوجهه)** اى
 واما الوكيل عن الزوج والغضولى مع الاجازة فلا يشترط فيها السلام ولا ذكورة ولا تكليف بل التمييز
 فيما يظهر لان الموقع حقيقة الزوج الموكل والمجبر **(قوله فلا يصح منه)** اى سواء كانت زوجته
 التى طاقها كافرة او مسلمة فاذا طلق زوجته الكافرة ثم اسلمت واسلم في عتبتها كان احق بها واذا
 اسلمت النصرانية وزوجه نصراني ثم طلقها فى العدة ولو ثلاثا ثم اسلم فيها بعد طلاقها وكان على
 نكاحه ران انقضت عتبتها فتكهنه بعد ذلك كان جائزا وطلاقه فى شركة باطل **(قوله فلا يصح من**

(ص) اى ولورامتها **(قوله ولا من سكران بجلال)** اى كما اذا شرب لبنا او نخوة من الانبذة
 متخفة او طنانا انه لا يغيب عقله فعاب باستعماله **(قوله ولو سكر حراما)** بان استعمل عندما يغيب
 عقله سواء كان جازما حين الاستعمال بأنه يغيب عقله او كان شاكفى ذلك كان مما يسكر جنسه او
 من غيره كلبن حامض ولو كان ذلك المغيب مرقدا او مخذرا هو قوله حراما صفة مفعول مطلق بخذوف
 اى ولو سكر سكر احراما او حال من السكر المفهوم من سكر لان فاعل سكر لان الحرام وصف لاسكر
 لالصاحبه ورد المصنف بلوعلى من قال ان السكران بحرام لا يقع عليه طلاق سواء ميزام لا **(قوله)**
 معناه اذا لم يكن المكاف سكر اصلا اى وليس معناه هذا اذا لم يكن المكاف سكر اصلا او سكر
 بجلال بل ولو سكر احراما كما هو المتبادر منه ما علمت انه اذا سكر بجلال لم يقع طلاقه اتفاقا **(قوله)**
 وهل الا ان لا يبرأ الخ هذا اشارة لطريقة ثلاثة وهي ان يبرأ منه والا فلا وهي طريقة ابن رشد
 والبايجي **(قوله)** ومحصل القوالى السكران اى بحرام واما السكران بجلال فلا يلزمه عتق ولا طلاق
 ولا يؤخذ بقراره ولا يصح بيعه وحنانياه على عاقلة كالمجنون **(قوله)** بعد الحيض اى بعد
 انقطاعه وقبل الغسل منه واما لو ما زنى حال الحيض فانه يجبر عليها **(قوله)** على عدم الجواز على
 عدم جواز القدوم على الطلاق **(قوله)** بخلاف بيته ففيه الخلاف اى بالحرمة والجواز والاستحباب
 والمعتد بالحرمة والفرق بين البيع والطلاق ان الناس شأنهم ان يطلبوا الارباح في سلمهم بالبيع
 بخلاف النساء **(قوله)** ولزم اى ولزم الطلاق بمعنى حل العصمة بذكر اللفظ الدال عليه هذا اذا
 كان غير هازل بان قصده حل العصمة اتفاقا بل ولو كان هازلا بان لم يقصده حل العصمة على
 المشهور واما المصنف اقباله بلوته بيه يلزم طلاق الغضبان ولو اشتد غضبه خلافا لبعضهم كذا ذكر
 السيد البليدى في حاشيته **(قوله)** كضرب الذى فى القاموس ان هزل من باب ضرب وفرج
(قوله) والكناية الظاهرة اى واما الكناية الخفية فلا يقع بها الطلاق الا اذا قصد بها حل العصمة كما
 مر وكما بأتى **(قوله)** بان خاطبناه اى بلفظ الطلاق والكناية الظاهرة كان قال لمسانت
 طالق او خلية او بريد او بائن **(قوله)** ومثل الطلاق اى فى لزومه بائنا **(قوله)** لما ورد فى الخبر
 اى وهو ثلاث هزلن جد النكاح والطلاق والرجعة وفى رواية والعتق بدل الرجعة **(قوله)** لان
 سبق لسانه فى الفتوى اى سواء ثبت سبق لسانه ام لا ومفهوم فى الفتوى ان القضاء فيه تفصيل
 فان ثبت سبق لسانه فلا يلزمه شئ ايضا والا لزمه واذا علمت ان فى المفهوم تفصيلا فلا يعترض على
 المصنف **(قوله)** واقرن الاعجمى لفظه اى من عربى وكذا اذا لقن العربى لفظه من جمعى من
 غير فهم منه لمعناه **(قوله)** فلا يلزمه شئ اى لا فى الفتوى ولا فى القضاء لعدم قصد النطق باللفظ
 الدال على حل العصمة الذى هو ركن فى الطلاق **(قوله)** او هذى لمرض اى ان المريض اذا نكح
 بالهذيان وهو الكلام الذى لا فائدة فيه فطلق زوجته فى حال هذيانه فلما افاق انكر ان يكون وقع
 منه شئ فلا يلزمه الطلاق لا فى الفتوى ولا فى القضاء اتفاقا بل المجنون ويخلف انه ما شعر بوقع منه
(قوله) فكلام بالطلاق اى فى حال هذيانه **(قوله)** فلا يلزمه شئ فى الغيباء والقضاء هكذا اطلق
 الباجي وقوله الا ان تشهد الخ تعييدا لابن رشد **(قوله)** قاله ابن ناجي راجع لقوله او قال وقع منى
 شئ ولم اعقله الخ **(قوله)** فيستكلم اى حال تخيله انه **(قوله)** استشهرا صلا اى اصل ما حصل
 منه من الكلام وان لم يعرف عينه فهذا يدل على انه لا يلزم من الاستشهار بالشئ عقله له بعينه
(قوله) كالتائم اى فانه اذا افاق من نومه يخبر عما خيل له فى نومه ولا يعرف عينه **(قوله)** النقات
 لسانه اى ادعوا لغات لسانه وحاصله ان من كان اسم زوجته طارق فناداها وقال لها يا طارق

وأدعى انه اراد ان يقول يا طارق قالت لسانه والتوى عن متصوده فانه يصدق في الفتوى لافي
 القضاء وتغيير المصنف الأسلوب يشعر بذلك اذ لو كان وافق لما قبله في الحكم وهو التصديق في
 الفتوى والقضاء لقال كن قال لمن اسمها طارق يا طارق مدعي التفات لسانه وحذف قوله وقبل
 منه في طارق الخ فلو اسقط حرف النداء مع ابدال الراء لا ما وا دعى التفات لسانه لم يقبل منه فيما يظهر
 لافي الفتوى ولا في القضاء محمول شيئا من الابدال وعدم النداء (قوله وكذا في التي بعدها) اي
 يقبل منه في الفتوى دون القضاء (قوله يرجع لهذه ايضا) اي بناء على ان ضمير التثنية راجع
 لمن اسمها طارق وعمره (قوله اوقال يا حفصة) عطف على سبق لسانه فهو واقع في حيز النفي اي
 لا يلزم الطلاق از سبق لسانه ولان قال يا حفصة فأجابته عمره فواقع الطلاق عليها اي أنه
 لا تعلق المحبة له وهي عمره في الفتوى بدليل ما بعده فقوله فالمدعوة ليس بيان ما ادل عليه العطف
 بل هو جواب شرطه قدر اى واذا لم تطلق عمره فطابق المدعوة وهي حفصة في الفتوى (قوله يريد
 طلاقها) اي حال كونه مريدا لطلاقها (قوله اي حفصة وعمره) حفصة تطلق بقصد وعمره بلا فقه
 (قوله وبجمل طارق) اي في المسئلة الاولى وعمره في المسئلة الثانية واذا طلقت عمره وهي المحبة
 في القضاء فاولى حفصة المدعوة (قوله واتم فائده) عطف علته على معلول (قوله فالمراد القضاء)
 أي وحيد فقول المصنف مع البيضة معناه مع الرفع للقاضي كان هناك بيضة تسمى مدعى لفظه عند
 انكساره أولا بان اقرب بذلك (قوله او اكره) عطف على سبق لسانه اي لان سبق لسانه ولان
 اكره على ايقاعه (قوله ان الاكره الشرعي) اي وهو الاكره على الفعل الذي تعلق به حق لمخلوق
 طوع (قوله او حلف لا اشتراه) اي نصيب شريك في العبد (قوله لزومه الطلاق على المذهب)
 اي خلافا للمغيرة حيث قال بعدم لزوم الطلاق (قوله ولو بكتقويم الخ) اي هذا اذا كان الاكره غير
 شرعي بل ولو كان بكتقويم الخ والذي يظهر ان صواب وضع هذه المبالغة بعد قوله او فعل لانها من
 صور الفعل لا القول فصواب العبارة واكره عليه او على فعل الابكتقويم جزء العبد فتعجزت العبارة
 قاله ابن عاشر (قوله وكان الصواب العكس) اي بان يقول الابكتقويم جزء العبد (قوله
 وادخلت السكاف كلما كان الاكره فيه شرعا) اي كما اذا حلف لا ينقضي على زوجته او لا يطيع
 ابيه او لا يرضى فلان ادنيه الذي عليه فاذا اكرهه القاضي على الانفاق عليها او على طاعة ابيه
 او على قضاء الدين لم يلزمه طلاق على ما قاله المصنف والمذهب لزومه كما علمت (قوله او في فعل) في
 بمعنى على أي هذا اذا اكره على ايقاعه بل ولو اكره على فعل والمراد بالفعل الذي لا يتعلق
 به حق لمخلوق لان هذه هي التي فيها خلاف ابن حبيب واما التي فيها حق لمخلوق فهي التي تقدمت
 وفيها خلاف المغيرة والمدونة والحاصل انه ان اكره على ايقاع الطلاق لم يلزمه اتفاقا وان اكره على
 فعل لم يتعلق به حق للمغيرة فلا يلزمه الطلاق على المعتمد بالشروط الخمسة المذكورة في الشارح خلافا
 لابن حبيب القائل بلزوم الطلاق وان اكره على فعل يتعلق به حق للمغيرة لزومه الطلاق على المذهب
 خلافا للمغيرة (قوله وهو) اي عدم الحث مقيد (قوله كما مثلنا) ونحو ان دخلت دار زيد او ان
 فعلت كذا فان طالق فاكروه على فعله (قوله فان كانت صيغة صيغة حث) اي ولا ينفع
 فيها الاكراه لان عقادها على الحث والحاصل ان صيغة البر لا حث فيها بالا كراه بالشروط
 المذكورة واما صيغة الحث فلا تنفع فيها الا كراه لان عقادها على الحث (قوله ووجبت به) أي
 وجبت السكاهة بالحث ان انتفى الا كراه يبرأ بان لا يكون اكره اصلا وكان اكره في صيغة
 الحث وهو ما اذا اكره في صيغة البر فلا حث (قوله وبما اذا لم يعلم) اي حين الحلف انه

سيكره اى بعده **(قوله وان لا يقره بمسزوال الا كراه)** اى والا حثت **(قوله حيث كانت**
عينه غير مقيدة بأجل) وامالو كانت متقدمة بأجل وفزع فعل المحلوف عليه بعده طائعا فلا حثت
(قوله الا ان يترك المكره على التلفظ بالطلاق الخ) اشار الشارح بهذا الى ان الاستئثار راجع
للا كراه القولى لا الفعل اذ لا يتأتى فيه التورية وحيث ذل فلو قدمه المصنف على قوله اوفى فعل
للكان اولى **(قوله والمراد بها هنا الاتيان بلفظ الخ)** اى وليس المراد بها معناها المحقيقى وهو
اللفظ الذى له معنيان قريب وبعيد فيطلق ويراد منه البعيد اعتمادا على قرينة **(قوله كأن**
يقول الخ) اى وكأن يقول جوزنى طالق ويريد جوزة حلقه ليس فيها القصة مثلا بل سالكه **(قوله**
والمذهب الخ) اى وما منى عليه المصنف فيما للمضى ضعيف **(قوله يخوف مؤلم)** اى يخوف شئ
مؤلم يحصل له حالا اوفى المستقبل ان لم يطلق **(قوله ويكفى غلبة الظن)** اى يحصل ذلك المؤلم
ان لم يطلق وقوله ولا يشترط يتقنه اى يتقن حصوله ان لم يطلق خلافا لما فى سماع عيسى **(قوله**
ولو لم يطل) اى كل من السجن والقيد وهذا اذا كان ذلك المكره من ذوى الاقدار واما ان كان من
غيرهم فلا يبدأ كراهها الا اذا ذهب بقول الاقامة فى السجن والقيد اه شيخنا عدوى **(قوله لافى**
خلوة) اى فليس اكرها لافى حق ذى المروءة ولا فى حق غيره والمان الملا يطلق على الجماعة من
الاشراف وعلى الجماعة مطلقا والمراد هنا الثانى كما يدل عليه قولهم واحترز به عما اذا فعل معه ذلك فى
الخلوة **(قوله فاكرها مطلقا)** اى سراه كان فى الملا اوفى الخلا لذى مروءة وغيره والمحال ان خوف
الصفع الكثير اكرها مطلقا كان - حصوله فى الملا - وفى الخلا لذى الروءة وغيرهم ونوف الغصع
القليل ان كان - حصوله فى الخلا فليس باكرها مطلقا وان كان فى الملا فهو اكرها لذى المروءة لا لغيره
(قوله او قتل ولده) عطف على مؤلم اى او خوف قتل ولده **(قوله وان سفل)** اى ولو عا **(قوله**
او اخذ مال الخ) اى او يخوف اخذ ماله فهو عطف على مؤلم واعلم انه جرى فى التخويف باخذ
المال ثلاثة اقوال قيل اكرها وقيل ليس اكرها وقيل ان كثرها اكرها والا فلا والاول لمالك
والثانى لاصبيغ والثالث لابن الماجشون ثم ان المتأخرين اختلفوا فذهب من جعل الثالث تفسيراً
للاولين وذلك كابن بشير ومن تبعه وعنى هذا المذهب على قول واحد ومنهم كابن الحاجب من
جعل الاقوال الثلاثة متعاقبة لبقاء المعنى على ظاهرها والى الطريقة بين اشار المصنف بقوله وهل ان
كتر الخ فاشارة بقوله وهل ان كثر طريقة الوفاق وحذف طريقة الخلاف اى او مطلقا وقوله تردّد
معناه طريقة ثان فى رجوع الاقوال لقول واحد او بقاء المعنى على ظاهرها من كونها اقوالا متباعدة
(قوله لاجنبى) هو المجرع عطف على ولده لى لا خوف قتل اجنبى اى فليس اكرها فاذا قال له ظالم
ان لم تطلق زوجتيك والاقمت فلانا صاحبك أو أخاك أو عمك فطلق فانه يقع عليه الطلاق لان
التخويف يقتل الاجنبى وهو غير الولد لا بعد اكرها شرعا **(قوله واما الخ)** اى كما اذا قال ظالم
اشخص فلان عندك وتعلم مكانه اثنتى به اقبله واخذ منه كذا وان لم تأتني به قتلت زيدا صاحبك
أو أخاك فقال ليس عندى ولا علم مكانه فاحلفه الظالم على ذلك بالطلاق والحال ان الحالف يعلم
مكانه وقادر على الاتيان به لذلك الظالم فان الحالف لا يبعد بذلك ويبحث فى عينه ولكن لا اثم
عليه فى الحلف بل فى عمدوب فيتاب عليه وظاهره انه يبحث ولو تحقق الحالف حصول ما ينزل
بزيده لوامتنع من الحلف وهو كذلك ثم ان ما ذكره من نذب الحلف لا يعارض ما مر من وجوب
تخليص المستهلك من نفس او مال لان محل الوجوب ما لم يرد التخليص الى الحلف كاذبا والا فلا يجب
تنبيه لوترك المأمور الحلف وقتل ذلك الاجنبى والمطلوب فلا ضمان على ذلك المأمور وفى المواقف عن

ابن رشد ان لم يخلف لم يكن عليه حرج نعم ان دل المأمور الظالم على ذلك المطلوب ضمن (قوله وكفر
 اليمين بالله) أى ويكفر ذلك المخالف عن يمينه اذا كانت بالله لان اليمين هنا وان كانت غموسا لانها
 تعلقت بالمحال وقدم زمان المعتمد فيها انها تكفران تعلقت بالمحال أو المستقبل بخلاف القوم فانها
 لا تكفر الا اذا تعلقت فى المستقبل (قوله مثل الاكراه على الطلاق بما ذكر الاكراه على العتق
 الخ) أى فى عدم لزوم (قوله قتلتك أو ضربتك) أى أو سجنتك أو صغفكت بملا أو قتلت ولدك
 أو نهبت مالك فاذا خاف واعتقى أو زوج أو اقربا أو باع فلا يلزمه ذلك (قوله لعنلتك الخ) أى
 أو ضربتك أو سجنتك أو صغفكت بملا أو قتلت ولدك أو نهبت مالك فاذا خاف انه اذا لم يخلف له بفعل
 معه شيئا بما ذكر خاف له فلا تتعد تلك اليمين فاذا فعل المخوف عليه لم يلزمه شئ (قوله كالبيع
 والشراء) نحو ان لم تبس شيئا القلاني أو ان لم تشترا شئ القلاني والقتل لا يضربك أو سجنتك
 أو قتلت ولدك أو نهبت مالك فاذا خاف أن يفعل معه شيئا بما ذكر ان لم يبيع شيئا أو ان لم يشتربا
 أو اشتري فلا يلزمه البيع ولا الشراء (قوله وسائر العقوبات) أى كعدم الاجارة والجمالة والصرف
 والمهبة (قوله وأما الكفر الخ) حاصله ان الامور المتقدمة من طلاق وأيمان بغيره ونكاح وعتق
 واقرار وبيع واجارة وسائر العقود يتحقق فيها الاكراه بالخوف من القتل وماله وما هذه الامور وهى
 الكفر وما معه فلا يتحقق فيها الاكراه بالخوف من القتل فقط (قوله بما يقتضى الاتصاف به) أى
 فى الظاهر والافلاحة على الكفر لا يكفر (قوله من قول) أى كسب الله تعالى وقوله أو فعل أى كالقاء
 مصحف فى قذر (قوله وسبه عليه الصلاة والسلام) وكذا سب نبي مجمع على نبوته أو ملك مجمع
 على ملكيته أو محور الدين فلا يجوز القدوم عليه الا اذا خاف على نفسه القتل امان لم يجمع على
 نبوته كالمضروبين لم يجمع على ملكيته كهاروت وماروت فيجوز سبهم اذا خاف مؤلما مما مضى ولو غير
 القتل كذاني عبق وفيه ان سب الصحابة لا يجوز الا بالقتل فهم أولى فاذى ينبغي انهم كالصحابه
 ولا يجوز سبهم الا بمعاينة القتل اه تقرير شيخنا دوى (قوله وقذف المسلم) أى رميه بالزنا
 أو بالواط (قوله وكذاب الصحابة ولو بغير قذف) أى وأما سب المسلم غير الصحابي فيجوز ولو خوف
 بغير القتل وكذا قذف غير المسلم (قوله ولو فعل ارتد) أى ولو خوف بغير القتل كالضرب وقتل الولد
 ونهب المال وفعله أى سب الله أو النبي ارتد الخ بخلاف ما اذا سب معاينة القتل فلا يرتد ولا يحسد
 لا قذف (قوله ببقية حياتها) الاضافة بيانية (قوله فيجوز لها الزنا لذلك) أى اسد رمقهها وكان
 الاولى ان يحذف قوله لذلك ويقول فيجوز لها الزنا بما يشبهها لا بما يسد رمقهها فقط فاذا وجدت
 من برئ بها ويشبهها ومن برئ بها أو يسد رمقهها زنت ان يشبهها ولو كان برئ بها أكثر من ذلك
 والمرأة بخلاف الولد فلا يجوز له أن يمكن من الواط فيه ولو ادعى الجوع أو ته ومفهوم قول المصنف
 لا تجد الخ عدم جواز اقدامها على ذلك مع وجود ميتة تسد رمقهها ما مر انما بما حلة لظن مفهوم
 المرأة ان الرجل اذا لم يحسد ما يسد رمقهها الا أن برئها امرأة تعطيه ما يسد رمقهها فليس له ذلك نظرا لانتشاره
 كذا قال عبق والحق الجواز اذا كانت طائفة ولا مالك لبعضهم من زوج أو سيدا أخذما بأبى كما
 قاله شيخنا العدوى (قوله من ذكر) أى وهو من اكروه على الكفر أو سب النبي أو على قذف
 المسلم بالقتل (قوله اجل عند الله) أى انه افضل وأكثر ثوابا خش (قوله لا قتل المسلم الخ)
 فاذا قال له ظالم ان يقتل فلانا وتقطعه قتلتك فلا يجوز له قتل فلان وقطعه ويجب عليه ان
 يرضى بقتل نفسه (قوله ولان برئ الخ) حاصله ان الظالم اذا قال له ان لم ترن بغلانة قتلتك فلا يجوز
 له الزنا بها ويجب عليه الزنا بقتل نفسه اذا كانت تلك المرأة مكروهة او كانت طائفة وكانت ذات زوج

أو سيدا ما لو كانت طائعة ولا زوج لها ولا سيد فيجوز له الزنا بها اذا عوف بالقتل لا بغيره كذا قال الشارح
وفيه نظرفي المواق من ابن رشدان سخنو وناسوي بين الزنا بالطائفة التي لا زوج لها ولا سيد وبين شرب
الخمر واكل الميتة فظاهر ان الاكراه يكون بخوف مؤلم مطلقا **بن** (قوله وفي لزوم عين طاعة)
يعني ان من اكرهه على الخفاف على طاعة سواء كانت تلك الطاعة تركا او فعلا فهل تلزمه تلك اليمين او
لا تلزمه قولان الاول منها قول مطرف وابن حبيب والثاني قول اصبيغ وابن الماسحون والظاهر
منهما الثاني اه فقول الشارح اى على الخفاف بها اى باله اى عاى علم او قوله نفيا اى حالة كون تلك
الطاعة نفيا اى تركا لشي وقوله او اثنا اى فلا لشي **(قوله لم تلزمه اليمين)** اى فلا يلزمه فعل
المعصية او الامباح ولا يجنت بعدم فعلها **(قوله على فعل ما ذكر)** اى من الطلاق والعق والبيع
والشر ونحوها اى وقوله اجاز ما عاى اجاز ما فعله مكرها **(قوله اى ان ما وقع)** فاسد اى حال
الاكراه وقوله لا يصح بعد ان لا يتقلب صححا بعد وقوعه فاسدا **(قوله قولان)** هما السخنون **(قوله)**
فيلزمه ما اجازم وعلى هذا القول فاحكام الطلاق من عدة وغيره من يوم الوضوع لا من يوم الاجازة
بمخلاف طلاق الغضولى اذا اجازها الزوج فان احكام الطلاق تعتبر من يوم الاجازة والفرق بينهما ان
الموقع والمخير هنا واحد وانما في مسئلة الفضولى فالموقع له غير المخير **(قوله فلا بد الخ)** اى فاذا اكرهه على
النكاح ثم زال الاكراه فلا بد من فسخته ولا عبرة باجازته اتفاقا وذلك لانه غير منتهقد ولو انعقد لمطل
لانه نكاح فيه خيار **(قوله وان تعليقا)** اى فذا اذا كان الملك تحقيقا بل وان كان الملك تعليقا اى
ذا تعليق او معلقا عليه الطلاق وهذا قول مالك المرجوع اليه وقال ابى حنيفة وخلافه لا شافعى
وقول مالك المرجوع عنه وبه قال بعض اهل المذهب فلو عبر المصنف بلو كان اولى ثم انه لا فرق بين
كون التعليق غير صحيح بان كان بالنية كفلانة طالق ونوى بعد تزوجه بها وكالمثل الثاني فى المتن
اولد بساط عليه كالمثل الاول فى كلام المصنف او كان صحيحا كان تزوجت وقلناه نفى طالق وترك
المصنف التصريح به لوضوحه واقتصر على التعليق غير التصريح لمخالفته فان ~~كانت~~ العصمة غير
معلومة وقت الطلاق لاحقيقة ولا تعليقا فلا يلزم الطلاق كما اذا قال على الطلاق من ائى تزوجه
لا افسد كذا او الطلاق يلزم من ائى تزوجه بان فعلت كذا او ان كنت فعلت كذا فقرر
شيخنا العدوى رحمه الله **(قوله متعلق)** اى لانه من جملة متوله لمسا فوقوع هذا الكلام عند
الخطبة بساط يدل على التعليق وان المراد هى طالق او تزوجه **(قوله فانت طالق)** حذفه من
هنا دلالة ما قبله عليه **(قوله ونوى بعد نكاحها)** راجع لقوله وان دخلت فقط وليس راجعا
لقوله هى طالق اذ لو رجع له لم يصح لقوله عند خطبتها **(قوله وتطلق عقبه)** هذا معلوم من صحة
التعليق فذكره لدفع توهم انه يحتاج لحكم ~~حكم~~ بلزوم التعليق وقوله عقبه انظره مع ان المعلق
والمعلق عليه يقمان فى وقت واحد الا ان يقال المراد بالعقب المقارنة فى الزمن الواحد الا انه يردان
الطلاق لا يكون الا بعد تحقق الزوجية فلعل الاحسن ان يقال قولهم المعلق والمعلق عليه يقمان
فى زمن واحد اى قد يقمان فليس كليهما تامل اه عدوى **(قوله وعليه)** انصف لكل
منهما اى المرأتين وهما التى قال لمسا عند الخطبة انت طالق والتى قال لمسا انت طالق ان دخلت
الدار ونوى بعد نكاحها ومحل لزوم نصف المسمى لكل منهما ان كان هناك مسمى والا فلا لشي عليه
(قوله قبل النساء) اى وبعد العقد **(قوله اذا اتى بصيغة تنقض)** التكرار اعترض بان
الصيغة اذا كانت تقتضى التكرار كان النكاح فاسدا لان الوسيلة اذا لم يترتب عليها مقصدها
لم تشرع والمقصود من النكاح الوطء وهو غير حاصل لانه كلما تزوج طلق عليه واذا كان النكاح

فاسدا فلا تترتب عليه صدق لقوله فيما تقدم وسقط بالفسخ قبله كطلاقة ذكر ذلك الامر للقائى
 فى حاشية التوضيح وقد يقال ان قوله مطلقا معيدا اذا كان فاسدا صدقا كما تقدم عن ابن
 رشد هناك اهـ بن والماصل ان ما كان فاسدا صدقا اذا فسخ قبل البناء او طلق فيه قبل البناء
 لاشئ فيه واماما كان فاسدا للعقد كما هنا فى الطلاق فيه قبل البناء نصف المسمى (قوله) وتكرر
 الخ) هذا دخول على كلام المصنف (قوله) اذا اتى بصيغة تقتضى التكرار) أى وام اذا كانت
 لا تقتضى التكرار بان قال ان دخلت الدار فانت طالق فان البين تحيل بالدخول الاول فاذا عقد
 عليها ثانيا فلا يقع عليه طلاق تزوجها بعد زوج ام لا (قوله) الا بعد ثلاث) أى الا اذا تزوجها
 بعد ثلاث مرة (قوله) لم يلزمه شئ) أى من الصداق لانه نكاح متفق على فساد اذ لا تحل له
 الا بعد زوج وكل ما كان متفقا على فساد فلا شئ فيه حيث لم يحصل دخول (قوله) على الاصوب)
 أى عند التونسي وعبد الحميد ومقابله ما قاله ابن المأزر يلزمه النصف بعد ثلاث ولو تزوجها قبل
 زوج مراعاة لقول من يقول بالغاء التعليق كالشافعى ومالك فى المرجوع عنه تامل (قوله) الخ ان تم
 العصة) أى اذا قامت وتزوجها قبل زوج لم يلزمه شئ ويصح نكاحه وان تزوجها بعد زوج عاد
 الخ وتلزم النصف (قوله) لان العصة الخ) حلة لقوله وهكذا أى يستمر عود الخنث ولزوم النصف
 (قوله) بخلاف لو كان متزوجا قبلها خلف باءا تكرر الخ) أى كما اذا قال كلما دخلت الدار فانت
 طالق او قال كل امرأة تزوجها عليك طالق فانها تختص بالعصة الاولى (قوله) ولودخل بواحدة
 منها) أى بواحدة من التى قال لمسا عند خبايتها هى مالتى ونوى ان نكحها والتي قال لمسا ان دخلت
 الدار فانت طالق ونوى بعد نكاحها ولا فرق بين ان يكون دخوله بعد الثلاث تزويجات وقد تزوجها
 قبل زوج او بعد زوج او دخل بها قبل الثلاث وانما يلزمه المسمى اذا دخل فى الحسالة الاولى وهى
 ما اذا تزوجها قبل زوج بعد الثلاث تزويجات لان نكاحه من الفاسد الذى يفسخ بعد البناء
 لعقد وكل ما كان كذلك ففيه المسمى اذا فسخ بعد البناء (قوله) فالمسمى فقط) أى ولو تعدد
 الوطء وهذا عقد بعد علم عين الوطء بانها هى المعلق طلاقها على النكاح كما يؤخذ من التشبيه
 الا ترى والاتعد الصداق بعد الوطء كما فى المواق من المدونة ولذا رد على قوله ولم يعلم
 لصورتين اهـ بن (قوله) ورد بقوله نكح على من يقول الخ) أى وهو ابو حنيفة وابن وهب
 ووجه المذهب ان الوطء المستند لعقد مسمى صحيح لا يزيد على مهره (قوله) وليس بنى محض)
 أى لاستناده للمقد (قوله) ولا يعلم بجنسه) أى مع علمه بالحكم (قوله) ولم يعلم بالحكم) أى والحال
 انه عالم بالخنث وقد تبع فى ذلك عجم قال بن وهو غير صحيح والصواب ان المراد لم يعلم بالخنث علم بالحكم
 ام لا (قوله) فليس عليه الا المسمى) أى المهر الذى تزوجها به ولو تعدد وطؤه وذلك لان وطئه
 مستند له تعدد الوطء اذا استند للعقد ولو تكرر لا يوجب مهرا آخر لانه من غيرة فكنها شئ واحد
 والفرس ان الطلاق الذى علمه بائن او رجعى وكان وطؤه بعد انقضاء العدة (قوله) علمت ام لا)
 مقتضى ما مر فى الصداق ان ليس لها اذا علمت الا النصف بالعقد لان العاصمة الطائفة لا مهر لها
 بالوطء ولو كان الوائى ذاشبهة اهـ بن (قوله) فلو علم) أى بالخنث وبصرمة الوطء بعده (قوله)
 والا) أى بان كانت عاتقة طائفة (قوله) كان ابى كثيرا) أى سواء كان بتعليق او بدونه وقد
 مثل الشرح اسكل منهما (قوله) فيما تقدم) أى فى المسئلة المتقدمة وهى ما اذا قال لامرأة
 اجنبية ان دخلت الدار فانت طالق ونوى بعد نكاحها (قوله) كل امرأة تزوجها) من بنى فلان
 ومن السودان او من الروم او من بلد كذا فى مطلق فكل واحد من بنى فلان واهل بلد كذا

والسودان والروم قليل بالنسبة لمن بقي فاذا تزوج من ذلك القليل المحلوف عليه طاعت عليه وامان
تزوج من غيره فلا يقع عليه طلاق (قوله من كذا) أي من بنى فلان او من بلد كذا او من الروم
او من السودان وقوله ثم تزوج اى من المحلوف عليهم (قوله حيث ابني الخ) هذه حاشية تفيد
اى ان ابني وهو قديم قوله يلزمه ايضا اذا قال الخ تأمل (قوله كان ابني اهل مكة) نحو كل امرأة
اتزوجها من غير اهل مكة او المدينة فهي طالق (قوله من نساء) نحو كل امرأة اتزوجها من بنى
فلان فهي طالق وقوله او زمان نحو كل امرأة اتزوجها في هذه السنة فهي طالق (قوله بدليل قوله
او زمان) اى فذكره الزمان يقتضى ان تقدر الموصوف شيئا لولا قدر نساء فقط لزم ان يفسر كثيرهما بالم
يدخل تحته (قوله الا ترى يا نساء) اى من كونهن سبعين سنة على المعتد او ثمانين او خمسة
وسبعين وقال ابن الماسحون عمرهن سبعا بالسنين بتدريج التاحتياط فى الفروج اى بخلاف المفقود
فانه يعرفه بسبعين او بخمسين وسبعين او ثمانين على الخلاف فيه (قوله ويحصل له النفع الخ)
اى والالم يلزمه والمراد انه يحصل له فيها النفع بالتزويج من حيث الوطء لا مجرد العقد كان يقدر له
سبستان ولا يشترط الانتفاع بولادة الاولاد على المعتد فاذا كان ابن عشرين سنة وقال كل امرأة
اتزوجها في مدة مشرة اهرام او عشرين عاما فهي طالق فاذا ضمت المدة المحلوف عليها المدة الماضية
كانت الجمله ثمانين عاما واربعين فقد بقي من العمر المعتد ثلاثون سنة او اربعون وهذه المدة يمكنه
فيها التزوج والانتفاع بالزواج فاذا تزوج في الزمان المحلوف عليه حثت واما اذا كان ابن عشرين سنة
وحالف على ترك الزواج خمسين سنة فلا يحث اذا تزوج لان السبعين مدة العمر المعتد فلم يبق زمان
يتزوج فيه وينتفع بالزواج فيه ثم ان ما ذكره المصنف هنا غير قوله الا ترى او مستقبل اى علق
طلاق زوجته على مستقبل محقق يشبهه بلوغها لاختلاف الموضوع لانه هنا علق الطلاق على
التزوج في زمان مستقبل يباغعه عمره وما يأتى على الطلاق على نفس الزمان المستقبلي الذي يباغعه
عمرهما كانت طالق بعد سنة وحيث كان الموضوع مختلفا فلا يكون ما يأتى تكرار مع ما هنا (قوله
لا يفين تحته) يعنى انه اذا حلف لا يتزوج من الخمس الفلانية والبلد الفلانية وله زوجة من ذلك
الخمس او البلد تحته قبل الحلف فانها لا تدخل لان الدوام ليس كالا بده (قوله وله نكاحها)
حاصلها انه اذا قال لاجنية عند خطبتها اى طالق ونوى اذا تزوجها او قال لاجنية ان تزوجتها فهي
طالق فالذهب كما قال ابن راشد الغفقى انه يباح له زواجها وتطلق عليه بمجرد العقد عليها والقياس
انه لا يباح له زواجها للقاعدة المقررة وهي ان ما لا يترتب عليه مقصود لا يشرع والمقصود بالنكاح
الوطء وهو غير حاصل بهذا العقد واليه ذهب بعض الفقهاء وقال هو بمنزلة ما لو قالت المرأة اتزوجك
على انى طالق عقب العقد فانه لا يجوز ولا يستحق عليه صداق ان تزوجه ولا فرق بين ان يكون
الشرط منها او منه وردها بان جواز تزوجها وان كان لا يترتب عليه مقصود وهو الوطء لكن له
فائدة تظهر في المستقبل وهي حلها له وتبقى معه بطلقته ولذا لو كان الطلاق بلفظ يقتضى التكرار
لم يجز له تزوجه لانه لا فائدة فيه (قوله ولو ابانها) اى ولو كانت تحته ثم ابانها (قوله حيث
كانت الاداة) لا تقتضى التكرار بهذا القيد لا يتصور في المسئلة الثانية اعنى من كانت تحته ثم
طلقها بانها فادخلها في كلام المصنف ثم تنبيهه بما ذكره في نظر والى صواب رجوع الغفير في كلام
المصنف للاجنية فقط وتنبيهه بالقيد المذكور كما افاده ابن غازى وبهذا تعلم ان حقه لو قدم قوله
وله نكاحها عند قوله كقوله لاجنية (قوله فيجوز له نكاحها) اى وان كانت تطلق عليه بمجرد
العقد (قوله انها تحل له في المستقبل) اى بدون تزوج ان كان الطلاق المعلق غير ثلاث وبعد

زوج ان كان الطلاق المعاقب لنا (قوله ولذا) أى لاجل التقييد بكون الاداء لا تقتضى التكرار
ولم يذكر جنسا ولا بلدا ولا زمنا (قوله لو كانت الاداء) تقتضى التكرار نحو كما تزوجت فانت
طالق فلا يجوز له تزوجها لعدم الغائنة في زواجه لانه كما تزوجها طلق وقوله أودى كرجسنا نحو
ان تزوجت من القوم الفلانيين فهى طالق أودى كرجسنا نحو ان تزوجت من مصر فهى طالق فلا
يجوز له ان يتزوج من القوم الفلانيين أو البلاد الفلانية لعدم الغائنة في الزواج منهم أو منها لان كل
من تزوجها منهم أو منها طلق بمجرد العقد (قوله وله نكاح الاماء) أى ولو وجد طول المحرة
(قوله لانه صار بينه كدام العول) أى وان كان مليا (قوله حيث خاف الزنا) اعلم ان محل
اباحة نكاح الاماء له اذا نشئ الزنا ما لم يقدر على التسرى والاوجب كما في خش وفي حاشية الشيخ
الامير على عيق ان له نكاح الاماء ولو قدر على التسرى فان عتقت الامة التى تزوج بها فقتضى
قوله ان الدوام ليس كالاتداء فى مسألة لا فمين تحته ان تطلق عليه لان دوام تزوجه بالمحرة
التي عتقت ليس كابتداء التزويج بالمحرة وهذا هو المقدم أما ان قلنا ان دوام التزويج كابتداء
التزويج بها فانها تطلق عليه (قوله ولزم في المصرية) فاذا قال كل امرأة تزوجها من مصر فهى
طالق او قال كل مصرية تزوجها فهى طالق أو ان تزوجت مصرية أو امرأة من مصر فهى طالق
أو على الطلاق لا التزوج مصرية ثم تزوج امرأة أو أباها مصرية وأما غير مصرية فانها تطلق عليه
بمجرد العقد عليها لان بنت المصرى مصرية ولو لم تقم بمصر هكذا تصور ابنتى وقول ابن غازى ليس
صورته على الطلاق لا التزوج مصرية مراده ليس هذا صورته فقط بل هو وغيره مما ذكرنا فليس
مراده النفي حقيقة بل نفي المحصر وذلك لان كلام الصبيغ المذكورة يقتضى العموم أما الصيغة التى
فهمها كل فلانها لا تستغرق افراد المنكر وأما التى ليس فيها كل فلان المنكرة فيها واقعة فى سياق النفي
أو الشرط (قوله ولزم في الطارئة) أى والموضوع انه حلف بالطلاق لا يتزوج مصرية أو غيرها
من الصبيغ المتقدمة (قوله في مصر) ومثله من مصر أو مصر وقوله يلزم أى الطلاق ان تزوج
بمصرية أو غيرها (قوله فلعل لزوم الجمعة) أى فيلزمه الطلاق في من تزوجها في محل لزوم
الجمعة أى فى المحل الذى يلزم السعى منه لمصر فى صلاة الجمعة (قوله والتزويج خارجها) أى
خارج عما بان فواءه والافتحارج المحل الذى يلزم منه الجمعة وانما جازله المواعدة فيها مع كونه حلف
لا يتزوج فيها لان العبرة بموضع العقد لا بموضع المواعدة (قوله لان عم النساء) مثل كل امرأة
تزوجها طالق فاذا قال ذلك فلا يلزمه شئ للخرج والمشفة كما هو قاعدة الشرع ان الامرا اذا اتبع
ضاق واذا ضاق اتسع ولا فرق بين عموم النساء بدون تعليق كما مثلنا أو بتمليق نحو ان دخلت دارا
أو ان دخلت الدار فمكّل امرأة تزوجها طالق فاذا دخل الدار فلا شئ عليه فيمن يتزوجها بعد
الدخول سواء قصد بالتعريف دار معينة أو قصد الاستغراق خلافا لبق حيث قال اذا قصد
بالتعريف دارا بعينها فانه يلزم طلاق كل من تزوجها بعد دخولها لان له مندوحة فى التخلص من
يمينه لا مكان يبعثها او يجارها وسكنى غيرها ورتبان الحق عدم الحث وذلك لانه ان دخلها صار
بمنزلة من عم ابتداءه مثل عموم النساء اما اذا ابى كثيرا فى نفسه ولكنه لا يجرد ما يوصله اليه كما قاله شيخنا
العدوى وانما لم يلزمه الجبر اذا عم النساء وان كان ابى لنفسه التسرى لان الزوجة اضبط لمائه من
السرية (قوله أو ابى قليلا فى نفسه) أى كقرية صغيرة مثل ان يقول كل امرأة تزوجها الامن
قريبة كذا فهى طالق فلا شئ عليه اذا تزوج من غيرها لان تقييد ذلك القليل منزل بمنزلة التعميم
لان القليل كعدمه فقول المصنف فيما بانى او من قرية صغيرة مثال هذا فان قيل ما الفرق بين من عم

النساء فلا يلزمه ومن قال كل امرأة تزوجها عليك فهي طالق فإنه يطلق عليه كل من تزوجها عليها
 ما دامت في العمة المعلقة عليها مع أنه عام في كل امرأة قلت ان الأول عم فيها التحريم ولم يبق لنفسه
 شيئاً يخفف عليه للمرج والمشفقة وأما الثانية فقد خص التحريم بالتزويج بها وبقي لنفسه شيئاً
 كثيراً وهو التي لم تزوج عليها الصديق بمن تحت عصمته وبغيرها فقد دعت عليه ولأنه التزام للغير
 فروعى حق الغير بخلاف التعليق في الأولى فإنه ليس فيه التزام للغير والحاصل ان التعليق في كل
 امرأة تزوجها طالق عام وليس فيه التزام للغير وأما كل امرأة تزوجها عليك فهي طالق فالتعليق
 فيها خاص وفيه التزام للغير (قوله ككل امرأة تزوجها الا نفويضا) أي فهي طالق فلا يلزمه
 طلاق من تزوجها غير نفويض وأما لو قال كل امرأة تزوجها نفويضا فهي طالق فإنه يلزمه طلاق
 من تزوجها نفويضا (قوله لقلة التفويض) عليه لحذف أي فلا يلزمه طلاق لقلة التفويض أي ان
 شأنه القلة في نفسه فلا يقال ان مقتضى التعميل انه اذا كان معتادا لقوم لزوم الطلاق وليس كذلك
 (قوله اوحى أنظرها) حتى هنا استثنائية والمستثنى منه محذوف أي أوقال كل امرأة تزوجها
 فهي طالق في كل حال حتى انظر اليها أي الا ان انظر اليها فالطلاق معلق على التزوج من غير رؤية
 وبهذا أي جعلها استثنائية والمستثنى منه محذوف ظهر كلاً له وأما لوجع غائبة كما هو المتبادر
 منه فلا يكون ظاهراً لانه يخل المني كل امرأة تزوجها طالق ويستمر الطلاق الى ان انظر اليها
 فاذا نظرت اليها ارتفع الطلاق وهذا غير صحيح لان الواقع لا ترتفع (قوله وله ان تزوج من شاء)
 أي ولا يطلق عليه ولم يخش العنت لانه كن عم النساء ومثله حتى ينظرها فلان فهي اومات وقال
 ابن المواز لا تزوج حتى يخش الزنا ولم يجز ما يدعى به وكل هذا اذ قال كل امرأة تزوجها فهي
 طالق - حتى انظرها او ينظرها فلان وأما لو قال كل امرأة تزوجها من بلد كذا او من قبيلة
 كذا فهي طالق حتى انظرها او ينظرها فلان فهي فان اليقين لازم له ومتى تزوج من تلك البلد
 او من تلك القبيلة بعد عام طأقت عليه كافي البدر (قوله او عم ابكار الخ) أي بان قال كل شيب
 تزوجها طالق وكل بكر تزوجها طالق وما ذكره المصنف من لزوم اليقين الأولى دون الثانية هو
 المشهور وهو قول ابن القاسم ويحذرون وابن كاذب ابن عبد السلام هو ظاهر الاقوال لدوران المخرج
 مع اليقين الثانية وقيل يلزمه اليقين فيهما نظراً للتخصيص فيهما وقيل لا يلزمه فيهما وهذا القول
 حكاه جماعة واختاره الخمي (قوله وبالعكس) أي بان قال كل بكر تزوجها طالق وكل شيب
 تزوجها طالق (قوله او خشى في المؤجل العنت) ال في المؤجل للعهد أي المؤجل بأجل تنعقد
 فيه اليقين بان يبلغه عمره ظاهراً أي واما ان اجل بأجل لا يبلغه عمره ظاهراً فانه لا شيء عليه
 ولم يخش العنت (قوله فله التزوج) أي بحرة ولا شيء عليه وليس له التزوج بالامة حيث
 ابيحت له الحرة الا اذا عدم الطول خلا فالتعليق انظر بن (قوله هذا هو المعتقد) أي وهو قول ابن
 القاسم وذلك لان الآخر لا يتحقق الا بالموت ولا يطلق على ميت ولأنه ما من واحدة الا ويحتمل انها
 الانسية فكان كمن هم النساء (قوله وصوب وقوفه) أي صوب ابن راشد قول يحذرون وان
 للمواز وقوفه الخ وظاهره الوقف ولو قال ان لا تزوج بعد ذلك ابداً لانه قديم والواجب (قوله
 فتحل الأولى) أي ويرى اذ اقامت واما اذ اقامت الموقوف عنها فانه يوقف ميراث الزوج منها فان
 تزوج ثانية اخذه وان مات قبل ان يتزوج رد ثلثها واذا مات الزوج من من وقف عنها فلا ترثه
 ولها نصف الصداق لتبين انها المملوكة لانها آخر أمه له ولا مدة عليها وبالعز الثانية وهي مسئلة موت
 الزوج فيقول شخص مات من زوجة مسلمة نكحه باصداق صمى وأخذت نصفه ولا ميراث لها

ولعدة ويبلغ بالاولى الى مسئلة موت الزوجة الموقوفة من وجهين فيقال ماتت امرأة موقوفة انزلها
وليس في ورثتها حل ودية قال ايضا ماتت امرأة في عصمة رجل ولا يرثها الا اذا تزوج عليها (قوله فهو
في الموقوفة) اى فى الموقوف عنها اى سواء كانت اولى او ثانية او ثالثة (قوله فان رفعتها) اى
للقاضى وادعت انه بقدر ان يطالبان بتزوج اخرى فترك ذلك ضررا ضرب له القاضى اجل البلاه
والاجل من يوم ارفع الخ (قوله واختاره الا فى الاولى) اى واختار اللغوى قول سحنون وابن
المواز بالوقف لكن فى غير الاولى واما الاولى فاختار فيها عدم الوقف خلافا لهما ولوقال اول امرأة
اتزوجها طالق وآخر امرأة اتزوجها طالق فانه يلزمه العلق فى اول من تزوج ويحرم فى آخر امرأة
قول ابن القاسم وقول سحنون ولا يحرم فيها الاختيار للغوى (قوله اذ هي قضية حالية) اى فى
المعنى وان كانت مقترنة بأن (قوله وقبل بل هي شرطية) اى لانه فى قوة قول ان تزوجت من
غير المدينة قبلها فهي طالق وذلك لان المعنى ان اتى تزوجى من المدينة فهي طالق فقهوه مانه ان
ثبت تزوجه منها فلا تعلق فهذا وجه ذكر القلبية (قوله لكن المعتمد الاول) اى وهو فهم ابن
رشد واعقده فى التوضيح والثانى فهم اللغوى وابن محرز قال بن ولم يعول ابن عبد السلام وغيره الا على
كلاهما وهذا يغيدان المعول عليه التأويل الثانى اه (قوله واعتبر فى ولايته الخ) هـ ذاقى
المحقيقة شرح اقوله ومحلها ما ملك قبله الخ (قوله اى ولاية الا هل) اى الزوج وقوله على المحل
المراد به العصمة والمراد بالولاية الزوج على المحل ملكه له والمراد بحال النكاح فعل المحلوف عليه فكان له
قال واعتبر فى ملك الزوج للعصمة وقت فعل المحلوف عليه لا وقت التعليق (قوله فلو فعلت المحلوف
عليه حال يبنونها لم يلزم) اى واما ان فعلته قبل يبنونها فانه يلزمه ما حلف به وهذا اذا كانت
اليمن منعقدة فلو كانت غير منعقدة حال التعليق كما اذا عاق مسي طلاق زوجته على دخول الدار
فبلغ ودخلت فلا يلزمه طلاق (قوله اذ لا ولاية له) اى اذا املك للزوج المحل حال النفوذ وقوله
فانحل معدوم اى لان المحل وهو العصمة وقت النفوذ معدوم (قوله وهو معدوم) راجع لقوله
اولية قضيه حقه وقوله او قصد عدم الذهاب راجع لقوله لىأبنته فوفوف ونشمر شوش (قوله
وسبق له فيها طاعتان) اى ان كان لم يطلقها قبل الخلع وان كان قد طلقها قبل الخلع طلاقا كان الباقي
له فيها بعد العقد طلاقا واحدة واعلم ان اشتراطهم الملك العصمة حال النفوذ انما هو بالنظر للحنث واما
البر فلا يشترط فيه ذلك وذلك لان الحنث لكونه موجبا لالطلاق اشترط فيه ملك العصمة والبر لكونه
مسقطا لليمين فلا معنى لاشتراط ملك العصمة فيه بل فى اى وقت وقع الفعل الذى حلف ليعقلته برمته
فاذا حلف ليعقله هو اى كذا فابانتها ففعل حال يبنونها ثم تزوجها فانه يبر بفعله حال يبنونها
خلافا لما ذكره عبق من عدم البراءة (قوله ولو نكحها) اى انه اذا قال ان دخلت الدار فانت طالق
ثم ابانتها وتزوجها بعد ذلك ثم انها فعلت المحلوف عليه فانه يحنث ان بقى الخ فقول ولو نكحها اى فى
المسئلة السابقة بعيثها فهو مضموم قوله حال يبنونها (قوله حنث ان بقى من العصمة الخ) ثم بعد حنثه
بالفعل اولا لا يشكر عليه الحنث بفعل المحلوف عليه مرة اخرى بعد الحنث الا ان يكون لفظه يقتضى
التكرار انظر ح اه بن (قوله ان طلقها دون الغاية) اى ان كان طلاقه لها الذى تزوجها بعده
دون الغاية بأن كان خالها او رجعيها وانقضت عدتها منه (قوله لعود الخ) عله لقول المصنف
حنث ان بقى الخ واراد الشارح بالصيغة حكم اليمن فتأمل (قوله مطلقا) اى سواء بقى من العصمة
المعنى فيها شئ ام لا فاذا قال لسان ففعلت انا وانك كذا فانت طالق فلا انتم خالها النكاح يمينه فاذا
فعل المحلوف عليه بعد الخلع وقبل عقده عليها او بعده فلا يلزمه شئ وهى مسخعة عظيمة يجوز لغير

الشافعي ان يقدّم فيها (قوله لا يهدم العصمة السابقة) اى ولا يهدم ما حمل فيها من التعليق
 (قوله فى العصمة الاولى) اى فى عصمة الخلوفا لها الاولى وغير الاولى (قوله وهو ضعيف) اى
 لان المصنف تبسّع فيما قاله اعترض ابن عبد السلام على ابن المحاسب مع ان الحق ما لابن المحاسب
 وحاصل ما لهم ههنا ان الخلوفا عليها الثقة واعلى تعلق الخنث بها فى العصمة الاولى وغيرها كما يأتى فى
 الايلاء وان الخلوفا بها اى بطلاقها الثقة واعلى تعلق اليمين بها فى العصمة الاولى فقط كما تقدّم واما
 الخلوفا لها فهى محل النزاع فالذى فى كتاب الايمان من المدونة انها كالخلوفا بها فى تعلق اليمين
 بها فى العصمة الاولى وعليه ابن المحاسب واعترضه ابن عبد السلام قائلا لان ذلك ابن المواز وابن
 حبيب وغير واحد من المحققين من المتأخرين ورأوا ان هذا الحكم انما يكون فى الخلوفا بطلاقها
 لا فى الخلوفا لها بالطلاق وانظر ارادة عليه فى بن (قوله فهدى محلوفا عليها) اى وحفصة محلوفا
 بها (قوله فيلزمه اليمين) اى طلاق حفصة (قوله ولو فى عصمة أخرى) اى ولو كانت الخلوفا
 عليها التى هى هدى فى عصمة أخرى (قوله اى الخلوفا لها) اى وهى التى قال لمسا كل الخ بقوله
 بأن قال الخ تصوير الخلوفا لها وقوله طلاقا بانها معول لقوله طلقها (قوله وطلقها دون الثلاث)
 اى بناء على المعتمد ان الخلوفا لها يختص الخنث فيها بالعصمة الاولى او طلاقها بالثلاث بناء على
 ما مضى عليه المؤلف من ان الخلوفا لها لا يختص الخنث فيها بالعصمة الاولى (قوله ان تزوج عليها)
 اى على الخلوفا لها (قوله ولا حجة له) اى ولا تعتبر حجته اذا قال انما تزوجت الخلوفا لها على غيرها ولم
 اترزوج غيرها لها (قوله وان ادعى بينة فلا يلتفت اليها) اى ان ادعى انه نوى ان لا يحدث زواج
 غيرها عليها فلا يلتفت لتلك البينة (قوله لان قصده ان لا يجمع بينهما) هذا دعاه لقوله ولا حجة له
 اى لا تعتبر حجته لان قصده يحمل على انه لا يجمع بينهما وقد يقال لاحاجة لذلك مع جريان التأويلين
 لانه اذا كان قصده يحمل على ذلك فلا فرق بين مقت وقاض فلا يأتى قوله او قامت بينة الخ اهـ عدوى
 (قوله لان اليمين الخ اى لانه حلف للزوجة واليمين على نية الخلوفا له ونيتها ان لا يجمع معها غيرها
 وحينئذ فلا تقبل تلك البينة عند المفتى ولا عند القاضى وظاهر هذا التأويل كان اليمين - قالها بان
 اشترطت عليه فى العقد ان لا يتزوج عليها او تطوع لها تلك اليمين لانه صار حقا لها وقبل لا يلزمه
 فى التطوع اذا نوى وقبول نيته (قوله او قامت عليه بينة) هذا التأويل مشكل لان محل عدم
 قبول النية عند القاضى اذا كانت مخالفة لظاهر اللفظ وهى هنا واقعة لا مخالفة فكان ينبغى
 ان يقبل قوله ولو مع البينة وقد يقال ان يمينه محمولة شرعا على عدم الجمع وحينئذ فالنية مخالفة
 لمذلول اللفظ شرعا (قوله اى لزمنه اليمين مدة حياتها) فلما ابتها وتزوج غيرها طلقت التى
 تزوجها بمجرد العقد عليها (قوله فاذا ابانها) اى بالثلاث وقوله وتزوج اى غيرها ولو بعد عودها
 لعصمته بعد تزوج وقوله قبلت نيته اى فلا يلزمه شئ لانها محلوفا لها وقد مر ان الخلوفا لها
 كخلوفا بها على المعتمد والحاصل ان اى اذا قال ما عاشت ونوى ما دامت تحتها فانه بمنزلة ما اذا قال
 كل امرأة اترزوجها عليك طالق فبأنى فيها ما تقدم من الخلاف فى اختصاص الخنث بالعصمة الاولى
 وعدم اختصاصها بها انظر بن (قوله ولو علق عبد الثلاث الخ) هذا من الفروع المترتبة على اعتبار
 ملك العصمة حال النفوذ لانه ما زمره الثلاث لا باعبار بالحرية المودة وقت النفوذ ولو اعتبرت
 الرقبة الموجودة وقت التعليق ما زمره الا انتار اذ لم يكن يملك سواهما (قوله ان العبرة) اى
 بملك العصمة وقوله حراى والحر يملك ثلاث طلاقات (قوله بقيت له واحدة) لان العبرة بحال النفوذ
 وهو حال النفوذ حر يملك ثلاث طلاقات فوقع عليه ثلثان وبقيت له فيها واحدة ولو اعتبر حال التعليق

لم يبق له فهمائي ولا تحول له الا بعد زوج (قوله نصف طلاقه) اى ولو طلق واحدة ثم ثبت انه
اوقع تلك الطلقة وهو ربق له اثنتان ولو طلقها طلقين ثم ثبت انه عتيق قبل طلاقه فلها الرجعة ان لم
تقع واحدة انزح (قوله بان قال انت طالق يوم او عند موت ابى) اى وانما ان قال انت
طالق ان مات ابى او اذا مات ابى فجز عليه الطلاق حال القول المنصف ونحوه ان عتيق بمقتضى
كذا فى عتيق وشب تبالمع وحاصله انه اذا قيد بشرط تجزوان قيد بنظر فلا والذى فى خشى انه
لا فرق بين ان يقول يوم موت ابى او عند موته او ان مات ومثله اذا مات فلا يلزمه شئ والحق معه ويدل
فيه ما يافى انه اذا قال له انت طالق ان مات او اذا مات او متى لم يقع عليه طلاق لانه لم يصادف محلا
نوع المعلق والمعلق عليه معا اى شيخنا عدوى (قوله لم ينفذ هذا التعلق) اى المعلق وهو
الطلاق (قوله فلم يجز الطلاق عند موت الاب محلا يقع عليه) حاصله انه بمجرد الموت انفسح النكاح
لدخولها فى مادته فلم يجز الطلاق له محلا وبشرط صحة الطلاق ملك الزوج للعصمة وقت وقوعه
كما مر لكن هذا الغلط رذا قال انت طالق عند موت ابى ولا يظهر رذا قال انت طالق يوم موت ابى
لانه اذا مات الاب وسط النهار تبين وقوع الطلاق اذ لم يكن له علاقة يوم الموت محلا اللهم الا ان يقال
هذا محمول على ما اذا اراد باليوم مطلق الزمن فيراد يوم موته وقت وقوعه والا تجز عليه تأمل (قوله
وحاز الخ) هذا فائدة بدم النفع وذو حاسل ان فائدة عدم النفوذ تظهر فيما اذا كان الطلاق المعلق
ثلاثة فيحل له وطئها بالملك قبل زوج ولو اعقها محل له اياها ومثما بالعد قبل زوج ولو قيل بالنفوذ
لم يحل له ومثما الا بعد زوج (قوله ثلاثة اقسام) بل خمسة والرابع ما يلزم فيه ثلاث فى
المدخول بها واحدة فى غيرها الا ان ينوى اكثر كما اى فى انت طالق واحدة فاشته او نواها بخليت
سبيلك او ادخلت والخامس ما يلزم فيه واحدة فى المدخول بها وغيرها الا لينة اكثر وهو واعتدى
(قوله واقطعه الخ) اى اعطاه الصريح محصور فى هذه الالفاظ الاربعة دون غيرها من الالفاظ وأشار
بذلك لسانى التوضيح عن القرأى من ان كلام الفقهاء يقتضى ان الصريح ما كان فيه الحروف الثلاثة
الطاء واللام والقاف وهو مشكل لشموله نحو مطلقه ومطابقة ومطووعة فاذا عدل هناعن مضبط
الصريح بما ذكر الى مضبطه بالالفاظ الاربعة اى بن (قوله متى قصد انقض) اى التلغظ والنطق به
(قوله لان العرف لم ينعن ذلك محل العصمة) اى بخلاف الالفاظ التى ذكرها المنصف فانها فى الاصل
اخبار نقلها العرف لانشاء محل العصمة ففى قصد النطق بها الزم الطلاق قصد بها محل العصمة والا (قوله
فهو) اى ما ذكر من الالفاظ الثلاثة من الحكاية المحفية ان قصد بها الطلاق لزم والا فلا (قوله وتلزم
واحدة) وفى حلفه على انه لم يرد اكثر من واحدة وعدم حلفه قول الاول نقل للخمى عن ابن القاسم
والثانى رواية المدنين عن مالك ابن بشير المشهور الاول وهذا الخلاف مخزج على الخلاف فى توجه
عين التهمة وعدم توجهها ومحل الخلاف فى القضاء وامانى الفتوى فلا عين (قوله ان نوى اخبارها
بذلك) اى بان علمها العدة (قوله والا فانثنتان) اى وان لا ينوى اخبارها بان نوى الطلاق باعتدى
او لم ينوشيا فطلقتان (قوله كالوعطف بالواو) اى بان قال انت طالق واعتدى فيلزم اثنتان ولا
تقبل نيته ارادة الواحدة حين عطف بالواو وانما نوى فى الاولى وهى انت طالق اعتدى بدون عطف
لان الاعتداد مرتب على الطلاق كترتب جواب الشرط على الشرط والعطف بالواو ينافى ذلك اى
خشى (قوله بخلاف العطف بالفاء الخ) اى كما اذا قال انت طالق فاعتدى فيلزمه واحد فان نوى
اخبارها بذلك مثل قوله اعتدى فقط بدون عطف لان الفاء تاتى للسببية والترتيب والاعتداد
مستبعد عن الطلاق ومرتبة عليه كترتب الجواب على الشرط والظاهر ان العطف بن كالمعطف بالواو اى

خش وذلك لان ثم لتراخي وقد تقرر انه ليس بين العدة والطلاق تراخ وحيث تدفع هي لغير المدخول
 (قوله وصدق بين) اي في القضاء او ما في الفتوى فلا يحتاج اليمن قال بن الحار من ذكر هذه البين مع
 البساط غير عرج ونصه وهل بين أولا ولكن المرتضى انه حيث صدق بحفافه لكن ربما يشهد له
 ما يأتي عند قوله ونوى فيه وفي عدده (قوله او كانت الخ) عطف على الشرط (قوله فقال انت طالق)
 اي سطلقي والا كان كذبا فيقع عليه الطلاق اه عدوى (قوله وان لم تسأله) اي والموضوع عنها
 موثقة كما قال الشارح وقال لما انت طالق وادعى انه اراد سطلقي من الوثائق واما لو كانت غير موثقة
 فانه يقع عليه الطلاق ولا يصدق في دعواه انه لم يرد الطلاق والحاصل ان الاقسام ثلاثة لانها اما
 موثقة وتسأله او لا تسأله او تكون غير موثقة وقوله لما انت طالق ويدعى انه اراد الاخبار بانها
 مطلوبة من الوثائق في الاولين ومطلوبة منه في الثالث ففي الاول يدين بلا خلاف وفي الثالث لا يدين
 من غير خلاف واما الثاني فهل يدين ولا خلاف (قوله فتأويلان) هما اقولان قال مطرف يصدق
 وقال اشهب لا يصدق ففهم من جملة اهل الاول ونهم من جملة اهل الثاني اه بن واظهر من
 التأويلين تصديقه (قوله فيصدق) اي من غير عين اتفاقا وقوله على بحث القرافي حيث قال ينبغي
 ان تحمل مشكلة الوثائق على الزوم في القضاء دون الفتوى اه واعتمده طيني قال بن وهو غير صواب
 والصواب ان التأويلين في الفتوى والقضاء لان كلام المدونة الذي وقع فيه التأويلين في الفتوى
 والقضاء انظره والحاصل ان المسئلة ذات طريقتين الاولى تجعل الخلاف خاصا بالقضاء والثانية تجعله
 جاريا في القضاء فتوى والاولى للقرافي وعج والزماعى والثانية اعتمدها بن (قوله وما الحق به)
 اي وهو الكناية الظاهرة (قوله فان كان قبل منه ذلك يمينه) اي واما الثانية فلا تصرف الصريح
 وما الحق به عن العلق لان نية صرفه مبنية لوصفه والحاصل ان صريح الطلاق والكناية الظاهرة
 لا يصرفهما عن الطلاق الا بالبساط لا النية ولا يتوقف صرفهما عليه على النية بل المدار على قصد
 النطق بهما مثل (قوله يلزم فيها الثلاث في المدخول بها) اي ولا ينوى في العدد (قوله انما هي
 بالثلاث) اي واما قبل المدخول او قارنت عوضا فواحدة وفيما ذكره من المحصر نظر فان البيئونة
 بعد المدخول بغير عوض تكون بلفظ الخلع فيكون الاولى ان يقول لان البيئونة بعد المدخول
 بغير عوض وبغير لفظ الخلع انما هي بالثلاث (قوله وان واحدة صفة لمرة الخ) والمعنى انت طالق
 مرة واحدة طلبة كونك بائنة (قوله واولى) اي في لزوم الثلاث في المدخول بها ولزوم الواحدة في غيرها
 اذ لنية كذا اذا نواها اي الواحدة البائنة بقوله لما انت طالق وهذا هو ظاهر خلافا لعق حيث عمم
 في المدخول بها وغيرها في لزوم الثلاث فعلى كلامه اذا قال انت طالق ونوى واحدة بائنة يلزمه
 الثلاث في المدخول بها وغيرها واما لو صرح بقوله انت طالق واحدة بائنة او نواه بالخلع سيملك
 لا يلزمه الثلاث الا في المدخول بها وفيه نظر (قوله اذ الزمه الثلاث) اي بنية الواحدة البائنة مع الخ
 (قوله يلزمه الثلاث) اي اللنية اقل كما يأتي (قوله ولو لم ينو الواحدة البائنة) اي وحيث تدفع
 الواحدة البائنة مع خلعت سيملك لا فائدة لما ردية ل ان خلعت سيملك وان لزومها الثلاث عندهم
 نية الواحدة البائنة الا انه ينوى في الودع واما اذا نواها الزمه الثلاث ولا ينو وحيث تدفع ثبوتها
 فائدة فسقط اعتراض الشارح على المصنف (قوله او كتابة) اي ظاهرة او خفية (قوله وان لم
 يدخل بها) راجع للاستثناء لا لعله والثلاث وحصله انه يلزم هذه الاقفاط الثلاث في المدخول بها
 وغيرها الا انه لا ينوى في المدخول بها وينوى في غير المدخول بها والفرق بين المدخول بها وغيرها
 ان غير المدخول بها مبنية بالواحدة فان كان طلاقه خلتا استوت المدخول بها وغيرها في قبول نية

الواحدة قاله المواق وهذا كان يقضى اشيا خنا وقد نص ابن بشير على هذا المعنى (قوله وانت حرام) أى سواء قال على اولية بل ومثله انما منك حرام (قوله او ما انقلب اليه) من اهل حرام وكذا لواسطة من اهل وانما يفتقران في محاشائهم افعيل بها اذا لم يذكرا اهل ولا يعمل بها حيث ذكره وجعله ما انقلب اليه من اهل حرام مساويا لانت حرام في الحكم لقول ابن يونس ما نصه ابن جبيب قال اصبح اذا قال المحلل على حرام او حرام على ما حل لي او ما انقلب اليه حرام فذلك كله تحرير الا ان يحاشى امرأته وفي المدونة وان قال لما قبل البناء او بعده انت على حرام فهي ثلاث ولا ينوى في المدخول بها وله نيته في التي لم يدخل بها اه اللخمي واختلف اذا قال لما انقلب اليه حرام ان كنت لي بامرأة أو ان لم اضربك فقال ابن القاسم لا يبحث في زوجته لانه اخرجها من العين اذ حين وقع العين عليها علمنا انه لم يرد لها بالتحريم وانما اراد غيرها فانه ابن غازي وغيره (قوله كنيته وبرية وحبلك على غاربك) أى وكذا رد ذلك لاهلك (قوله اذا جرى بها العرف) أى سواء قصد بها الطلاق أى حل العصة أولا (قوله ان قصد بها الطلاق لزوم والا فلا) علم منه ان الاقسام اربعة قصد الطلاق بالا لفاظ المذكورة وعدم قصده وفي كل امان يجزى عرف باستعمالها في الطلاق أولا (قوله كان يقول الخ) هذا تمثيل لما ذال البساط على نفيه (قوله والمحدث) أى والمحال ان الكلام الجارى بينهما في شأن ذلك أى في شأن كونها منفصلة او خلية من الاقارب او من الخيرة فان لم يكن الكلام جاريا بينهما في شأن ذلك وذكرنا ذلك كلاما مبتدأ بانته منه ولا تقبل دعوا او ارادة نفي الطلاق لعدم البساط (قوله فيما قبله) أى مع ما قبلها بان يذكر قوله اوله عصة في عليك بعد قوله او بائنة او انا ومثل لا عصة في عليك لازمة لي عليك (قوله فبليزم الثلاث مطلقا الخ) أى فتسكون هذه مثل بنة وحبلك على غاربك فكان الاولى ذكرها عندها (قوله الا لا دعاء) أى الا ان يكون قوله لا عصة لي عليك مصاحبا لدعائه (قوله فكيف يصح الاستثناء) استفهام انكارى بمعنى النفي أى فلا يصح الاستثناء لانه استثناء الشيء من نفسه (قوله ولو قدمه) أى الاستثناء عند الاولى أى وهى قوله لا عصة لي عليك (قوله وواحدة في فارقتك) دخل بها ام لا هذا قول مالك في المدونة وهو المذهب وله في غيرها يلزم واحدة في غير المدخول وثلاث في المدخول بها فان قال في غير المدخول بها لم ارد طلاقا فثلاث وبذلك قال ابن القاسم وابن عبد الحكم (قوله وثلاث الا ان ينوى اقل الخ) حاصله انه اذا قال لما اخذت سبيلك لزمت الثلاث ان نوى ذلك او لم ينو شيئا فان نوى اقل لزمت ما نواه سواء دخل بها او لم يدخل فان نوى الواحدة البائنة لزمت الثلاث في المدخول بها ولا ينو لزمت واحدة في غيرها كإمر تنبيه من الكليات الظاهرة التي يلزم فيها الثلاث انت خالصة او لست لي على ذمة وما عليه السخام فيلزم فيه واحدة الا ان ينوى أكثر وما نحو عليه الطلاق من ذراعه او من فرسه فلا يلزم فيه شيء لان القصد من المحلف بذلك التباعده عن المحف بالزوجة اه تقرير مواق لكن تقدم في الخلع من تقرير شيخنا العدوى ان لست لي على ذمة وانت خالمة يلزم فيه واحدة بائنة والحاصل ان لست لي على ذمة او انت خالصة لانص فيها وقد اختلف استظهار الاشياخ في اللازم بهما فاستظهر شيخنا العدوى لزوم طلاقه بائنة واستظهر الشارح لزوم الثلاث واستظهر بعض الحققة ان خالصة ويعين منه و لست لي على ذمة في عرف مصر بمنزلة فارقتك يلزم فيه طاقعة الالبنة أكثر في المدخول بها وغيرها وانها سار جع في المدخول بها وباش في غيرها (قوله فان نوى عدمه لم يلزمه) وكذا اذا كان لانة له اصلا لا بطلاق ولا بعده (قوله من واحدة او أكثر) أى فان لم يكن له نية في عدد وزم الثلاث كما في خش وفيه ان صريح الطلاق عند الاطلاق فيه طلاق واحدة الالبنة أكثر فما وجه كون ذلك

فيه الثلاث والجواب ان عدوله عن الصريح واجب رتبة عنده في ذلك هذا وما ذكر من لزوم
الثلاث ذكره اصح مدخولا بها لم لا واعترضه ان عرفة وافقوا واحدة الى ان مات واظهارها
بأنه في غير المدخول بها اورجعية في المدخول بها وكلام ابن عرفة يفيد انظر عجم اه عدوى
(قوله أو انت حرة) ظاهره سواء اطلق أو قيد بنى وحمله بعضهم على ما لنا اطلق فان قيل لزمه الثلاث
والحاصل ان المسئلة ذات قولين وتقرير الشراح المتن على اطلاقه بدل على قوته ومحل الخلاف اذا لم
ينوعدا معنهما من الطلاق والازم ما نوافه نقط اتفاقا (قوله أو الحق) هو بوصل الهمزة وفتح الحاء
من الحق يلحق لامن الحق يلحق لانه ليس المراد انها تلحق الغير بأهلها وانما المراد انها تلحق
بأهلها ومثله انقل لا هلك أو قال لامها انقل الميك ابنت (قوله فان نوى شيئا لزمه الخ) مغايرة
التعليق لعدمه في الفرع الاخير تظهر فيما اذا لم ينو شيئا فانه في التعليق يلزمه الثلاث دون غيره
وتظهر فيما اذا نوى مطلق الطلاق ففي التعليق يلزم الثلاث وفي غيره يجري الخلاف السابق بين ابن
عرفة واصبغ (قوله تقييد تصديقه) أي فيما اذا نوى غير الطلاق (قوله وينوى في غيرها) أي
انه يلزمه الثلاث في غيرها الا أن ينوى أقل وقوله قال بعضهم المراد به الشيخ سالم السنهوري ولكن
الظاهر ما ذكره ح من أنه يلزمه الثلاث في المدخول بها وغيرها ولا ينوى وهو موافق لظاهر
المصنف اه شب (قوله وينوى في غير المدخول بها) أي قبل ما نوافه من العدد فان لم ينوعدا
لزمه الثلاث (قوله في الفتوى والقضاء) مرتبط بقوله ولا ينوى في المدخول بها وهذا ظاهر المدونة
خلاف لابن رشد الا أنل انه ينوى في العدد بالنسبة للدخول بها اذا جاء مستقبلا ولا ينوى في القضاء
وأما غير المدخول بها فينبى فيها في الفتوى والقضاء ما اتفاق وفي عقب ما يهتد اعقاده والحاصل انه
اذا قال وجهى من وجهك حرام أو وجهى على وجهك حرام فقبل لاشئ عليه وهو مضمف وقيل
يلزمه الثلاث وينوى في العدد في غير المدخول بها ولا ينوى في المدخول بها وهذا والمعتمد على
هذا فقيل انه لا ينوى في المدخول بها ولو جاء مستقبلا وهو ظاهر المدونة وقال ابن رشد اذا جاء مستقبلا
فانه ينوى وطاهر عقب اعقاده اه عدوى (قوله وهو الراجح) أي والقول بجرمها عليه حتى
تتكح زوجا غيره هو الراجح أي لانه ظاهر المدونة وسامع عيسى والقول الثاني لابن عبد الحكم
(قوله بخلافه ياعلى) أي وأما لو قال على وجهك حرام بتشديد ياعلى فانها تحرم قول واحد لانه
مطلق لجزء في كل عليه وينوى في غير المدخول بها أي يلزمه الثلاث الا أن ينوى أقل فيلزمه ما نوافه
(قوله وهو الراجح) أي وهو ما ذكره في السليمانية وقوله أو لاشئ عليه هذا القول قد نقله اللخمي
عن محمد قواه وهما أي القولان في هذه المسئلة مستويان (قوله فلم تدخل في ذلك) أي في العيش
الابالية أي ولا تدخل بمجرد اللفظ والظاهر ان قول العامة ان فعل كذا ان يكون عدته محرمة عليه
مثل قوله ما عيش فسه حرام من جريان الخلاف فان نوى بما عيش فيه الزوجة لزمه الثلاث على
المعتمد وحكى ابن عرفة انه لا يلزمه شئ بناء على ما قاله أشهب من ان السكينة الخفية لا يلزم بها طلاق
ولو نوى بها الطلاق (قوله ولم يقل على) أي لا مقدمة ولا مؤخره وأما لو قال الحلال حرام على أو الحلال
على حرام فهي مسئلة الحاشية فان حاشا الزوجة وأخرجها بالانية أولا أي قبل الخلف فلا شئ عليه
والا فاقوال مشهورها كما في ابن عرفة عن المازرى انه يلزمه الثلاث وينوى في غير المدخول بها
في الأقل بناء على ان هذا اللفظ وضع لا بانية العصمة وانها لا تبين الا بعد الدخول بأقل من ثلاث
وتبين قبله واحدة وكونها في العدد غالب في الثلاث وتادرا في أقل منها علمت قبل الدخول على
الثلاث ينوى في الأقل (قوله أو على حرام بالتكبير) أي وأما لو قال على الحرام بالتعريف وحنث

فانه يلزمه الثلاث في المدخول بها ولا ينوي فيها وتلزمه في غيرها ايضا لكنه ينوي في العدد والفرق بين على حرام وبين على المحرام ان على المحرام استعمال في العرف في حل العصمة بخلاف على حرام فن قاس على حرام على على المحرام فقد اخطأ في القياس لوجود الفارق وخالف المنصوص في كلامهم أفاده عجم قال بن وقد جرى العمل بفاس ونواحيها في القائل على المحرام بالتعريف انه اذا حث لا يلزمه الاطلاق ما نشأ في المدخول بها وغيرها والحاصل ان كلامنا من هذين القولين معتمد وحكي البدور القرافي في المحرام أقوالا أخر غير هذين القولين كلها ضعيفة فقل ان المحرام لغو ولا يلزم به شيء وقيل انه مطلق رجعية وقيل ينوي فيه ان ينوي به الطلاق لزمه وان لم ينوي به لا يلزمه طلاق وإذا نوى به الطلاق فينبوي في عدده وهذا القول كذهب الشافعي (قوله ولم يقل نت الخ) اي وأما لو قال انت حرام على ثلاث في المدخول بها ولا ينوي وكذا في غير المدخول بها لكنه ينوي في العدد وتجري فيه بقية الاقوال المتقدمة أيضا (قوله في هذا الفرع) اي وهو قول اوجيع ما ملك حرام وظاهره انه اذا قال الحلال حرام ان قلت زيدا أو حرام على لا كام زيدا أو قصد ادخال الزوجية وكله لا يلزمه شيء وهو بعيد والشارح تبع فيما قاله من رجوع قوله ولم يرد ادخالها لهذا الفرع خاصة جد عجم والشيخ احمد الزرقاني والاولى ما قاله غيرهما من جعل قوله ولم يرد ادخالها راجعا للفرع الثلاث كذا قرر شيخنا ومفهوم قوله ولم يرد ادخالها انه لو نوى ادخالها لزمه الثلاث في المدخول بها وغيرها الا ان ينوي اقل في غير المدخول بها (قوله والانية له) اي لان المتبادر من قوله ما ملكه ملك الذات وذات الزوجية غير مملوكة له فلم تدخل الابدخال لها بخلاف قوله الحلال على حرام فانه شامل لها فاحتيج في عدم الحث لانخراجها أولا كما مر (قوله فان ادعى انه لم يقصد الخ) اي وان قال اردت به العلق نوى في العدد فاذا ادعى انه نوى به الطلاق ولم ينو عددا ويلزمه الثلاث او واحدة على الخلاف بين اصبيغ وابن عرفة الذي قدم (قوله وقبل منه نية مادون الثلاث) تفسير لقوله نوى في عدده (قوله ويأتي له قريبا الخ) اي والموافق لما يأتي انه اذا بكل يلزمه الثلاث ولا يقبل قوله بعد ذلك اردت واحدة فلا قال بن ولا حاجة لهذا الاشكال لان هذا الفرع في المدونة عن ابن شهاب لا عن مالك ولا يلزم موافقة لقواعد المذهب (قوله وعوقب) اي في هذا القسم وهو سائمه وما بعده وهو عطف على حلف اي وحلف وعوقب واولى ان لم يحلف (قوله وواحد الخ) تعميم في قول المصنف وعوقب (قوله وكذا يعاقب الخ) فيه نظر بل ظاهر المدونة انه انما يعاقب في مسألة وان قال سائمه الخ انظر نص في المواقف (قوله ولا ينوي الخ) اشار به في قول المدونة وان قالت له او دلوف فرج الله من صحبت فقال لها انت بائن او خليف او برية او بة ثم قال لم ارد طلاقا لزمه العلق الثلاث ولا ينوي اه ومعنى قولها ولا ينوي انه لا يصدق فيما ادعاه من عدم قصد الطلاق وسواء كانت مدخولا بها ام لا اذا علم ان المصنف اشار بالكلام المدونة تعلم ان الاولى له حذف لفظة العدد لطابق نيتها ولان التنوية في المدونة عن ارادة الطلاق وهو هنا منكر ارادة الطلاق فلا تأتي تنويته في العدد (قوله اود) اي اتنى وقوله ان لو فرج الله لي اي عني وقوله من صحبت ايجب بحديث اي بسبب زوال صحبتك من معني الباء التي لا سببية وفي الكلام حذف مضاف (قوله والانية الثلاث مطلقا) اي مدخولا بها واولا في الالفاظ كلها لكن في بة يلزمه الثلاث سواء دخل بها او لم يدخل ولا ينوي وأما في غيرها فيلزمه ان يدخل بها ولا ينوي وأما ان لم يدخل بها فانه ينوي في العدد (قوله وسواء كان جوابا الخ) قد علم من كلامه ان اقسام هذه المسئلة اربعة لان هذه الالفاظ تارة تقع بها وبالقولها او دالخ وتارة لا تقع جوابا وفي كل امان

يقصد بهما الإطلاق والاول قد علم حكم هذه الاقسام من الشارح (قوله وان قصده باسقى الماء الخ)
هذا كما لا نعرفه من الكتابات الحفية وهى طريقة اكثر النكاه حيث حصرنا ألفاظ الإطلاق
فى صريح وكناية ظاهرة وخفية وجعل هذا ابن المحاسب وابن تاس من غير الصريح والكناية
بقسمهما قال فى التوضيح لانه رأى ان اسقى الماء ونحوه لا ينبغى عدّه فى الكناية لان الكناية استعمال
اللفظ فى لازم معناه ومن المعلوم ان حل العصمة ليس لازما لسقى الماء الا ان يقال هذا اصطلاح
ولامشاحة فيه اه اى ان مرادهم بالكناية ما قابل الصريح وهذا اصطلاح لهم (قوله او بكل
كلام) اى ولو وتاسا ذاجوا مرارا ما صوت الضرب باليد مثلا فى الفعل الا فى احتياجه لعرف
أو قرآن كافى حاسبية شيخنا وقوله او بكل كلام اى غير صريح الظاهر انه لا ينصرف للإطلاق ولو
قصده على ما يأتى فى باب لا نكل ما كان صريحا فى غير باب الإطلاق لا يقع به الإطلاق ولو قصده به
الا نكحة اه وقيل اذا نوى الإطلاق بلفظ ظاهر لزمه الظاهر نطق فى الفتوى وإطلاق واظهاره ما
فى انقضاء وسياق ذلك ان شاء الله تعالى (قوله لزمه ما قصد من الإطلاق وعدده) اى فان لم ينو إطلاقا
فلا يلزمه شئ وهذا هو المعتمد خلافا لما قاله اشهب من ان الكناية الحفية لا يلزم بها إطلاق ولو نواه بها
(قوله بخلاف قصده) اى الإطلاق بمعنى حل العصمة (قوله أو اراد ان يخرج الثلاث) اى وأما لو اراد
ان يخرج واحدة فقال انت طالق ثلاثا فتقبل يلزمه الثلاث فى القضاء وقيل منه ما نواه فى الفتوى
وقيل يلزمه الثلاث فى الفتوى والقضاء ولا ينوى مطلة ما وهذا هو الظاهر وهو قول مالك والاذل قول
سحنون وقوله او اراد ان يخرج الخ اى وأما لو اراد ان يعلق اثلاث فقال انت طالق ثلاثا وسكت ولم يأت
بالشرط فلا شئ عليه كفى المولى عن المنطقى فهو قد نطق بقوله ثلاثا وسكت بخلاف مسئلة المصنف
فانه حذفها فيها (قوله من المحارم) اى وغير ذلك من المحارم ولا يفهم له بل لوفال لها سياستى
باجبى قى فانه سقمه ايضا كما قرره شيخنا العدوى (قوله وفى كراهته وحرمة قولان) قبل بكل منهما
فى النهى الوارد منه صلى الله عليه وسلم فى قوله لمن قال تزوجته يا حنتى اخنتك هى فذكر ذلك
واذكره ونهى عنه (قوله بالاشارة المفهمة) اى التى شأنها الالهام (قوله بان احتف بها) اى
انضم لها من القرائن ما يقرينه (قوله وان لم تفهم الخ) اى هذا اذا فهمت المرأة الإطلاق من الاشارة
بل وان لم تفهم ذلك منها (قوله وأما غير المفهمة) اى وهى التى لا قرينة معها والوجه اقرب لى لكن
لا يقع من عاب تلك الاشارة بدلائلها على الإطلاق (قوله خلافا لعضم) اى كخش فانه ذكر ان غير
المفهمة من الكتابات الحفية فلا بد فيها من النية وهو غير صواب كما قال شيخنا (قوله ارسامه) اى
الزوج وقوله به اد بالطلاق فاذا هل الزوج لرسول بلغ زوجتى انى طلقته واذا خبرها بطلاقها فانه
يقع عليه بمجرد قوله لرسول ولو لم يصل اليها (قوله وبالكناية ما) اولواها الظاهر انه لا يفهمه لذلك
والمدار على العزم او الوصول ولو لم يجب خبره مثلا اذا قرره شيخنا (قوله عزما) اى ناولا بطلاق
حين كتب وسواء اخرج ذلك الكتاب عازما على الطلاق او مستشيرا او مترددا ولا نية له او لم يخرج
وصل لها لم لا فهذه عشرة قولان بال كيف يتأتى وصوله اليها والحال انه لم يخرج له لان ناولا يمكن ان
يكتب وثيقة من غير ارسال فيما اخذه شخص من غير ادنه ويوصله اليها (قوله فيقع بمجرد فراغه من
كتابه الخ) وان لم يتم الكتاب ولو لم ير له ولم يخرج له من عنده (قوله ووكب الخ) اى هذا اذا كتب
هى طالق بل ولو كتب اذا جاءه كتابى هذا فانت طالق وهذا بناء على ان اذا جاز انظر فيه فيمنجز
كن اجل الطلاق بمسقبل وفى طاعى انه اذا كتب ان وصل لك كتابى هذا فانت طالق بوقف الطلاق
على الوصول وان كتب اذا وصل لك كتابى ففى توقفه على الوصول خلاف وقوى القول بتوقفه على

الوصول لتضمن اذا معنى الشرط (قوله ان كتبه مستشيرا) اى انه كتبه على ان يستشير فيه فان رأى ان ينفذه أنفذه وان رأى ان لا ينفذه لم ينفذه (قوله وأخرجه عازما) اى فيقع الطلاق بمجرد أخرجه عازما ولا ينفذه وان لم يصل فهذه ثمانية صور (قوله لمحه) اى الزوج الكتاب عند عدم النية (قوله كذلك) اى مترددا او مستشيرا واحاصله انه اذا كتب مترددا او مستشيرا وأخرجه كذلك او لم يخرججه فاما ان يصل اليها واما ان لا يصل اليها فان وصل اليها حث وان لم يصل فلا حث وهذه اثنا عشر صورة (قوله واما اذا لم يكن له نية أصلا) اى حين الكتابة سواء أخرجه عازما او مترددا او مستشيرا اولانية له او لم يخرججه وصل اليها لم لا فهذه عشرة ايضا (قوله وفى هذه الاثني عشر صورة اما ان يصل أولا) اى فالصور حينئذ أربع وعشرون وان نظرت الى زيادة كونه مستشيرا حين الكتابة وحين الاخراج زالت الصور وبلغت أربعين صورة الآن براد بالمترددا هنا ما يشمل المستشير تأمل (قوله ان عزم اولانية له) اى سواء أخرجه عازما او مترددا اولانية له او لم يخرججه وسواء وصل لها ولا فهذه ستة عشر صورة (قوله وبأخرجه كذلك) اى عازما ولا ينفذه (قوله فى المتردد) اى فيما اذا كتبه مترددا (قوله أولم يصل) فهذه أربع صور (قوله والا فلا) فهذه أربع ايضا (قوله فعند المحث فى صورتين فقط) اى أما اذا كتبه مترددا ولم يخرججه او أخرجه مترددا ولم يصل اليها فهما (قوله وفى لزومه بكلامه النغصى خلاف) التوضيح الخلاف انما هو اذا أنشأ الطلاق بقلبه بكلامه النغصى والقول بعدم اللزوم لمالك فى المدونة وهو واختار ابن عبد الحكم القرافى وهو المذهب والقول باللزوم لمالك فى الغيبة قال فى البيان والمقدمات وهو الصحيح وقال ابن راشد هو الاشهر ابن عبد السلام والاول اظهر لانه انما يكفى بالنية فى التكليف المتعلقة بالقبول فيما بين الاذنين اه بن (قوله واما العزم على أن يطلقها الخ) اى وكذا من اعتقد أنها طلاق منه ثم تبين له عدمه فلا يلزمه اجماعا (قوله فلات ان دخل) اى سواء نسقه أم لا (قوله ونسقه الخ) اى بقوله الا اتى ان نسقه وراجع لمفهوم ما هنا يضاف غير المدخول بها ان نسقه كالدخول بها فى القسمين ما هو بعطف وما هو بدونه والمراد بالنسق النسخ والغوى وهو المتابعة لا الاصطلاح وهو توسط أحد حرفي العطف التسعة بين التابع والمتبوع (قوله الا لنية تأكيد فيما) اى مع عدم العطف (قوله فيصدق بين الخ) اى وتقبل نية التأكيد فى المدخول بها ولو طال ما بين الطلاق الاول والثاني بخلاف غير المدخول بها فانه انما يقع فيها التأكيد بحيث لم يخل والالم يلزمه الثاني ولو نوى به الانشاء قاله عجم قال شيخنا قسلا عن بعضهم وهو المذهب وقال الشيخ احمد الزرقانى لا يفيد التأكيد فى المدخول بها الا اذا كان نسقا والازمه (قوله فى غير ملق الخ) متعلق بقوله الا لنية تأكيد فان نوى التأكيد فلا يلزمه الثلاث اذا كان ذلك الطلاق غير متعلق بجمعة تعدد (قوله فان علقه بجمعة تعدد الخ) من هذا القبيل ان قلت انما فانت طالق ان قلت فلانا فانت طالق فلكامه يلزم طلقتان لان جهة الخصوص غير جهة العموم كفى المبح (قوله ولو طلق) اى زوجه المدخول بها طلاق رجعية ولم تنقض عدتها فقبل له الخ فلو كانت غير مدخول بها او كان الطلاق بائنا بان كان على وجه التحلل او كان رجعيا وانقضت العدة او قال مطلقا او طلقها فلا يلزمه الا الطلاق الاول اتفاقا فعمل الخلاف مقيد بقيد خمسة ان تكون الزوجة مدخولا بها وان يكون الطلاق رجعيا ولم تنقض عدتها وان باقى بلفظ يحتمل الاخبار والانشاء كمثل المصنف وان يكون فى القضاء وأما دعواه انه لم يرد اخبارا ولا انشاء فهو موضوع المسئلة (قوله فان لم ينو اخباره) اى فان ادعى انه لم ينو اخباره ولا انشاء طلاق ففي لزوم طلاقه اى وأما ان نوى اخبارا فلا يلزم طلاقه

واحدة اتساقا وان نوى انشاء الطلاق فيلزمه طلقان اتفاقا فالمسئلة ذات اطراف ثلاثة (قوله)
 جلا على الاخبار) اى حلال للفظه على الاخبار وكذا يقال فيما بعده (قوله قولان) اى
 للتأخيرين الاول للخمى وهو الاقرب كما فى الميج والثانى لعياض وهو ظاهر المدونة كفى ح عن
 الرجائى وهذا تعلم ان المحل هنا للتردد اه بن ثم انه على القول الاول من لزوم واحدة بخلاف انه لم
 يرد انشاء طلاق ثانية حيث لم يكن له فيها طلاقه وأردر جمعها وهو الراجح من أقوال ذكرها ح وقيل
 يلزمه اليقين مطلقا اردر جمعها ام لا وقيل لا يلزمه يمين مطلقا فان لم يتقدم له فيها طلاق فلا يلزمه
 يمين لانه يملك الرجعة على القولين (قوله ولزم في نصف طلاقه) اشار الشارح الى أن قول المصنف
 ونصف طلاقه عطف على الاشارة وان الباء بمعنى فى اى ولزم فى الاشارة وفى نصف طلاقه (قوله او
 نصف وثلاث طلاقه) محل كونه يلزمه طلاقه اذا عطف كسر على كسر ما لم يرد مجموع الجزئين
 على طلاقه فاذا قال نصف وثلاث طلاقه بثنية ثلث لزمه طلقان لان الاجزاء المذكورة تزيد على
 طلاقه وفى الجواهر لو قال ثلاثة انصاف طلاقه او اربعة اثنان طلاقه وقعت اثنتان زيادة الاجزاء على
 واحدة نقله طنى وتنظر التوضيح فى ذلك قصور اه بن (قوله نحو اذا ما الخ) فاذا قال اذا
 ما دخلت الدار او متى ما كنت زيدا فانت طالق وفعلت المحلوف عليه المرة بعد المرة فلا يلزمه الا طلاقه
 وأما اذا علق الطلاق بلفظ يقتضى التكرار ككلامه فانه يتكرر لزوم الطلاق بتكرار الفعل ومحل عدم
 تكرار الطلاق فى متى ما واذما اذا لم يقصد بهما معنى كليا ولا تعدد الطلاق بتعدد فعل المحلوف عليه
 واعلم ان مهما تقتضى التكرار بمنزلة كليا كما فى المواق (قوله وكرر الفعل) اى وليس المراد وكرر
 اللفظ لان تكرار اللفظ ونية التأكيد وعدمه قد تقدم آتعا عند قوله فى غير معنى بمتعذر فلا حاجة
 لادخاله هنا فقول عبق وكرر اللفظ أو الفعل فيه نظر بل الصواب قصره على تكرار الفعل كما قال الشارح
 اسألت ثم ان قول المصنف وكرر نص على المتوهم اذ لو قال متى ما فعلت كذا فانت طالق وفعلته مرة
 فانه يلزمه طلاقه (قوله او طلق ابدا) اى اولى يوم القيامة وانما زمت الواحدة لان المعنى انت طالق
 ويستمر طلاقك ابدا اولى يوم القيامة وهو اطلاقها ولم يراجعها استمر طلاقها ابدا اى استمر اثر
 طلاقها وهو مفارقتهما ابدا اولى يوم القيامة (قوله والراجح فى الاخير لزوم الثلاث) اى كما هو ظاهرها
 عند ابن الحجاج وخزيمه ابن رشد وما ذكره المصنف من لزوم الواحدة فهو ظاهرها عند ابن بونس
 (قوله لا ضافة طلاقه صريح الخ) فى العبارة قلب و صوابها الاضافة كل كسر صريح الى طلاقه اى
 ان كل جزء من الربع والنصف المذكورين مضاف الى طلاقه غير التى اضيف اليها الا تخفى كل منهما
 أخذ بميزة فاستقل ولان التكررة اذا ذكرت ثم اعيدت بلفظ الذكر كانت الثانية غير الاولى (قوله
 والطلاق كله الانصفه) مثله الانصاف بالتنوين لان المتبادر نصف ماسبق وكذلك مثله انت طالق
 ثلاثا لا انصفها وأما لو قال لها انت طالق ثلاثا لا انصف الطلاق فانه يلزمه الثلاث ومثله انت طالق
 الطلاق كله الانصف الطلاق ففرق بين أن يقول الانصفه وبين قوله الانصف الطلاق لان
 الطلاق المبهم الواقع فى المستثنى واحدة واستثناءه لا يفيد فكأنه قال الانصف طلاقه فالباقى بعد
 الاستثناء طلقان ونصف طلاقه فتكمل عليه والحاصل انه ان اضاف النصف للضعف لزمه اثنتان وان
 أضافه للطلاق لزمه ثلاث (قوله واثنان فى انت طالق ان تزوجتك الخ) وأما عكس كلام المؤلف
 وهو كل امرأة أتزوجها من بلد كذا فهي طالق ثم قال لا امرأة من تلك البلدان تزوجتك فانت طالق
 فانه يلزمه طلاقه واحدة ان تزوجها على ما استصوبه شيخ ابن ناجى العلامة البرزلى عكس ما ارتضاه
 ابن ناجى من لزوم طلقتين ووجه كلام البرزلى ان ذكرها بالخصوص بعد دخولها فى عموم أهل القرية

لم يزد هاشميا فجعل على التاكيد بخلاف مسألة المصنف فقد عاق فيها مرة بالخصوص ثم مرة بالعموم
والأعام بعد الخاص فيه تأسيس في الجملة فطرد التأسيس في جميع مدلوله ووجه ما قاله ابن ناجي أن
الشيء مع غيره غيره في نفسه وقد اعتمد الأشياخ كلام البرزلي ولكن الظاهر أن المعتمد كلام ابن ناجي
كما قال شيخنا العدوي (قوله واحدة بالخصوص) بدل من قوله واثنتان في أنت طالق الخ (قوله
ولزمه ثلاث في قوله أنت طالق الطلاق الانصف طلقة) أي لأن الباقي بعد الاستثناء طلقتان ونصف
فيكمل ذلك النصف وإنما كان الباقي بعد الاستثناء ما ذكر لأن المراد بالطلاق الثلاث وقد أخرج منه
نصف طلقة ووجهه أنه لما استثنى نصف الطلقة لم أن الغرض بالطلاق غير الشرعي والا كان يقول
الانصفه ولو قال ذلك لزمه طلقة واحدة لأن الاستثناء منقطع (قوله لأنه محتمل غالب) أي لأن
المعلق عليه الطلاق محتمل غالب أي وسأبقي أنه إذا علق الطلاق على محتمل غالب فإنه ينجز وقوله
وقصده التكرير أي فلذا كان المنجز ثلاثا لا أقل (قوله وهذا فيمن تحيض أو يتوقع حبضها الخ)
هذا نحو ما لابن عرفة عن النوار مع نرضاه على ابن عبد السلام حيث قال هذا في غير اليائسة أي
من تحيض بالفعل والصغيرة وأما اليائسة والمغيرة يقول لا أحدهما إذا حضت فلا خلاف أنها
لا تطلق عليه حتى ترى دم الحيض (قوله وهي شابة) أي في سن من تحيض وقوله فلا شيء عليه أي
لا يلزمه بقوله المذكور طلاق وإن طرق الدم الشابة التي لا تحيض بعد ذلك وقال النساء أنه حبض
ماقت حينئذ (قوله أو كلما طلقت الخ) أما لو قال لها أنت طالق كلما حلت لي باربعة في هذه العصة
كان مراده كلما حلت لي بعد زوج حرمي تأبذ تحريرها وإن أراد كلما حلت لي باربعة في هذه العصة
بعد الطلاق ازج حرمي حلت له بعد زوج فان لم يكن له قصد نظر لعرفهم فان لم يكن نظر للبسط
فان لم يكن له نية ولا بساط حمل على المعنى المقضي للتأبذ احتياطا ومثله ذلك إذا قال لها أنت طالق
كلما حلت شيخ حرمك شيخ وأما لو قال أنت طالق ثلاثا كلما حلت لي حرمي فان أراد أن حلية الزوج
الثاني بعد هذه العصة لا تخلها فانها لا تحل له بعد زوج لان ارادته ذلك باطله ثم علان الله أحلها
بعده وإن أراد أنها ان حلت له بعد زوج وترز وجه أفهي حرام عليه تأبذ تحريرها (قوله أو متى ما) أو
إذا ما جعلهم ما من أدوات التكرار ضعيف والمحق أنهم لا يدلان على التكرار كما هو حينئذ فلا يلزمه
فيهما الا اثنتين ولا يلزمه الثالثة كما من قال ان طاعتك فانت طالق فانه إذا طلقها واحدة يلزمه
اثنتان لأن ان لا تقتضي التكرار ومثلها متى ما وإذا ما هذا ما قالوه وان كان المناطقة جعلوا ان ولو
للاهمال وإذا ما ومتى ما لا سور الكلي اه شيخنا عدوي (قوله لأن فاعل السبب) أي الذي هو
الطلقة الاولى والمراد بالسبب الطلقة الثانية وإذا كان فاعل السبب فاعل المسبب آل الامر أي أن
الطلقة الثانية فعله فتجوز سببا للثالثة بمقتضى أداة التكرار والحاصل ان الثانية لما وقعت بمسها وفعله
وهي الاولى صارت تلك الثانية فعله ايضا وقد علق الطلاق على فعله فتلزم الثالثة بالثانية (قوله
ويبلغ قوله قبله) لأن الزوجة متصفة بالحمل الى زمان حصول المعلق عليه وفي زمان حصوله قدمه
الزمان المعبر عنه قبله والماضي لا ترتفع الحلية فيه وحينئذ فالثلاث تلزم بعد مضيه وقال ابن سريج من
أثمة الشافعية إذا قال ان طلقتك فانت طالق قبله ثلاثا لا يلزمه شيء أصلا ولا يلحقه فيه ما طلاق للدور
الحكمي لأنه متى قطعها وقع الطلاق قبله ثلاثا ومتى وقع قبله الطلاق ثلاثا كان الطلاق الصادر منه
لم يصادف محلا والمحاصل ان الطلاق الصادر منه لزمه يؤدي لالقائه وكل ما أدى بشوته لغيره كان
منتهيا قال الغزالي عبد السلام وتقليد ابن سريج في هذه المسئلة ضلال مبين (قوله كقوله أنت
طالق مس) أي كما يأتي الامس في قوله ذلك لاجل زوم الطلاق لأنه لو لم يبلغ يلزمه شيء أضي

زمن الطلاق (قوله واسمه عبد السلام) اى واسم ابيه سعيد وكان شاميا من حص ولقب هو
 بسحنون لانه اسم للريح الهابة اولطير سريع الطيران فلقوة ذهنه وسرعة فهمه لقب بذلك (قوله
 بان قال شركت ينسكتن في ثلاث تطليقات الخ) اى وان قال شركت ينسكتن في طلقة فان كل واحدة
 تطلق عليه طلقة وان قال شركت ينسكتن في طلقتين طلقت كل واحدة منهن طلقتين (قوله طلقت)
 بفتح اللام وثلاثا حال او مفعول مطلق وثلاثا الثانى على تقدير مضاف اى بعد لزوم ثم
 لزوم الثلاث اذا شركت في ثلاث تطليقات انه ائزم نفسه ما نطق به من الشركة وذلك بوجوب لكل
 واحدة منهن جزا من كل طلقة وكل جزء من طلقة يكيل واحدة (قوله فلكل واحدة طلقة) اى
 واما سحنون فيقول ان قال ينسكتن فلكل واحدة طلقة وان قال شركت ينسكتن فلكل واحدة ثلاث
 (قوله وقيل بل هو) اى كلام سحنون تقييد للاول اى لما قاله ابن القاسم (قوله واحدة ونصف)
 اى فيكمل ذلك النصف (قوله فظاهر) اى لانه التزم الثلاث فها (قوله بشريك) كانت شريكة
 مطلقة ثلاثا او واحدة وقوله او غيره كانت طالق نصف طلقة مثلا (قوله ومثل الشعر) اى فى كونه
 من محاسن المرأة كل ما يلتهبه اى او يلهث المرأة بيبه فالاول كالريق والثانى كالعقل لاق بالعقل
 يصدر منها ما يوجب للرجل الاقبال عليها والالتذاذ منها بخلاف العلم (قوله كريقك) هو الماء
 مادام فى فها فان انفصل عن الفم فهو براق والاقل يلتهبه بمص لسانها او شفتها دون الثانى (قوله
 على الاحسن) خلافا لابن عبد الحكم حيث قال لا يلزم بكلامك لان الله حرم رؤية امهات المؤمنين
 ولم يحرم كلامهن على احد وروى بان الطلاق ليس مرتبطا بالوجه الاجنبية غير حرام
 وتطابق به وفى حاشية شيخنا عن بعض مشايخه ان قال اسمك طالق لم يلزم لانه من المنفصل قال فى المج
 وضعفه ظاهرا لان كل حكم ورد على لفظ فهو وارد على مسماه وقد قيل الاسم عين المسمى فتأمل
 (قوله وصح استثناء) اى اخراج لعدد (قوله واخواتها) وهى سوى وخلا وعدا وحاشا (قوله
 ان اتصل المستثنى بالمستثنى منه) اى وهو الخلو فبه فلو فصل بينهما بالخلو ف عليه ضربا لو قال انت
 طالق ثلاثا دخلت الدار الاثنتين وقال بعضهم المراد ان اتصل بالخلو فبه او بالخلو ف عليه نحو
 انت طالق ثلاثا الاثنتين ان دخلت الدار وانت طالق ثلاثا ان دخلت الدار الاثنتين وهما قولان
 (قوله فلا يضرب الخ) اى لاتصاله حكى (قوله بطل) اى الاستثناء وقوله ويلزمه الثلاث اى المستثنى
 منها (قوله ولا بد ان يقصد) اى الاستثناء والخراج (قوله وان ينطق به ولو سرا) اى الا اذا كان
 الخلف متوفا بيه فى حق فلا يقع الاستثناء اذا كان سرا لان اليمين على نية الخلف كما مر فى اليمين
 (قوله ما يشمل المراسى) اى لخصوص الزائد ولو قال المصنف ولم يسا وكان اظهر لعلم الزائد بالاولى
 (قوله فى ثلاث الا ثلاثا الخ) ماذ كره من لزوم الاثنتين هو مذهب المصنف بناء على ان قوله الا ثلاثا
 ملغى قال ابن المحاسب انه لا يلزمه الا واحدة ووجهه ان الكلام با آخره وان المراد ان الثلاث التى
 اخرج منها الواحدة مستثناة من قوله هى طالق ثلاثا فالمستثنى من الثلاث اثنتان ببقى واحدة قال ابن
 عرفة وهو الحق وعلى عكس القولين لو قال انت طالق ثلاثا الا ثلاثا الاثنتين فعلى ما لمصنف تبعا
 لابن شاس من الغيا الاستثناء الا قول تلزمه واحدة وعلى ما لابن المحاسب وابن عرفة وهو الحق
 يلزمه اثنتان انظر ابن عرفة هـ بن (قوله اثنتان) اى على كل من طريقة ابن شاس وطريقة ابن
 المحاسب لاني الاستثناء من الاثبات نبى ومن النسب اثبات فقوله انت طالق ثلاثا اثبات وقوله الا
 اثنتين نبى من الثلاث وقد وقع عليه طاعة وقوله لا واحدة استثناء من الاثنتين المنفيين فهى مثبتة
 فيقع عليه طلقة اخرى وقوله طلقة فيلزمه اثنتان (قوله الا اثنتين الا واحدة) راجع لكل من ثلاثا

والبنة كإنه عليه الشارح حذفه من الأول لدلالة الثاني (قوله وواحدة واثنين واثنين) في ابن
عرفه ان العطف بمن كالعطف بالواو وينبغي كما قال نحس ان العطف بغيرهما ماميا في هنا كالفاء
كذلك (قوله ان كان الاستثناء) اي ان كان قصده ان الاستثناء من الجميع وقوله فواحدة اي
فيلزمه واحدة وتقبل نيته بدون عین ولو في القضاء كما قال شيخنا (قوله فلا) اي لبطان الاستثناء
في الاوثنين لاستعراقه واحتياطاً للفروج في الثالثة وقيل يلزمه واحدة في الثالثة (قوله قولان)
اي لسحنون والثاني منهما هو ما رجع اليه سحنون واستظهره ابن رشد قال في التوضيح وهو الاقرب
ابن عبد السلام واقرى في النظر (قوله وبدأ بالماضي) اي وبدأ بالكلام على ما اذا علقه على
امر مقدر وقوعه في الماضي (قوله ان علق بماض) اي ان ربطاً بامر مقدر وقوعه في ا زمن الماضي
لاجل قوله متمنع لان الماضي لا يتمنع وقوعه اه عدوى والمراد انه علقه عليه من حيث انتفاء وجوده
وانتفاء وجوده محقق واجب فلذا انجز عليه الطلاق (قوله من غير توقف على حكم) اي من القاضي
الافى مسائل ثلاثة مسألة او محرم كان لم ازن ومسئلة ان لم يطر السماء ومسئلة ما اذا علقه على محتمل
واجب كان صليت فالنتيج في هذه الثلاثة يتوقف على حكم المحاكم وما عداها ما ذكره المصنف
لا يتوقف على حكمه (قوله لو جئت امس الجمعة الخ) لاشك ان الجمع المذكر متمنع وقد علق
الطلاق عليه من حيث انتفاؤه بمقتضى لولانا هاد الله على انتفاء الجواب لانتفاء الشرط وانتفاء الجمع
المذكور واجب فهو في الحقيقة قد علق الطلاق على امر واجب علق فلذا انجز الطلاق
والمحاصل ان الطلاق بحسب الظاهر مرتبط بالمحال باوجه وفي الواقع انما هو بتقيضه فاذا كان
مرتبطاً بالاحمال عقلاً فهو في المعنى مععلق على ضده وهو الوجوب العقلي وقس اه عدوى
وعبارة بن قوله ان علق بماض يعني على وجه الحث وهو في الحقيقة تعليق على انتفاء وجود ذلك
المتنع والانتفاء هو المحقق فلذا انجز عليه الطلاق فانه ابن عاشر اه (قوله لفي بامرته) اي اول قتله
او ضربه الا ان يقصد المبالغة ويكون قادراً على ما اراد من المبالغة بأن يكون قادراً على ضربه الذي
اراده بالقتل مثلاً وكونه لا حث عليه هو قول ابن بشير وابن شاس وقال ابن ناجي ظاهر المدونة الحث
ويظهر من ح ترجمته (قوله ولو وجب شرعاً) اي هذا اذا كان جائزاً شرعاً ايضاً ولو وجب
شرعاً وندب (قوله او علق على جائز) اي علق على امر مقدر وقوعه في الماضي جائزاً عاده و يلزم من
كونه جائزاً عاً أن يكون جائزاً عقلاً (قوله او ندب) عطف على قوله ولو وجب شرعاً كعليه
الطلاق لو جئت امس لا عطينك كذا الشيء لا يجب عليه (قوله ومثال الجائز شرعاً) اي وعادة
ايضا (قوله باقسامه الثلاثة) فالواجب العادي كقوله زوجته طالق ولو علقني اسد امس لفررت
منه والواجب العقلي كقوله على الطلاق لو عطينك امس ما جئت بين وجوده وعدمك او ما طلعت
بك السماء ولا نزلت بك الارض والواجب الشرعي كقوله على الطلاق لو كنت غير نائم امس لصليت
الظهر (قوله او علق على مستقبلي) اي ربطاً بامر محقق الوجود في المستقبل (قوله ويشبهه
بلوغهم امه اليه) وأما ان كان يشبه بلوغ احدهما اليه دون الآخر فلا ينجز لانه ان كان كل من
الزوجين يبلغ الاجل ظاهر اصابا رشيدها بشكاح المتعة من كل وجه وأما ان كان يبلغه احدهما فقط
فلا يأتي الاجل الا للفرقة حصاة بالموت فلم يشبه المتعة حيث دل ذلك قال ابو الحسن مانصه هذا على
اربعة اقسام اما ان يكون ذلك الاجل مما يبلغه عمرهما فهذا يلزم وما يكون مما لا يبلغه عمرهما
او يبلغه عمره او عمرها فهذه الثلاثة لا شيء عليه فيها الاطلاق ميتة ولا يؤثر ميت بطلاق ابن يونس
وفي العتبية قال عيسى عن ابن القاسم ومن طلق امرأته الى مائة سنة او الى مائة سنة فماتت فلا شيء عليه

وقال ابن الماحشون في الجوعة اذا طلقها الى وقت لا يبلغه عمره ولا يبلغه عمره ولا يبلغه عمره لم يلزمه
 اه بن (قوله كانت طالق) هذا مثال للواجب العادي وكذا ما بعده ومثال الواجب العقلي ان
 انتفى اجتماع الاذنين بعد سنة فانت طالق (قوله فينجز الخ) اي لانه ربط الطلاق بالمرحوق وقوعه
 في المستقبل لوجوبه عادة اذ حصول الموت لكل واحد واجب عادي فلو بقي من غير تنجيز لطلاق
 كان جاعلا حليتها الوقت معلوم يبلغه عمره في ظاهر الحال فيكون شبهها بنكاح المتعة (قوله بخلاف
 بعدموتى) اي فلا يلزمه شيء لان الاجل لا يأتى الا وقد حصلت الفارقة بالموت ولانه لا يطلق على
 ميتة ولا يؤثر ميتة بالطلاق (قوله او بعده) اي وكذا قبله بيوم مثلا (قوله فطلق عليه حالا
 في الاربع) هذا ما ذكره التوضيح وهو الصواب خلافا لما في عقب من انه لا شيء عليه في انت طالق
 يوم موت فلان او بعده والحاصل انه لا فرق في التعليق على موت الاجنبي بين يوم وان واذا وقبل
 وبعد فينجز عليه الطلاق في الجميع وانما يفتقر في التعليق على موت احد الزوجين او على موت سيد
 الزوجة اذا كان بالزوج كما تقدم فينجز عليه في يوم وقبل ولا شيء عليه في ان واذا وبعد اه بن
 (قوله في الاربع صور) اي وكذا انت طالق قبل موت فلان بيوم او شهر (قوله فعدمه محقق)
 اي لكونه واجبا عاديا وقوله وقد علق الطلاق عليه اي على عدم الميسر في المستقبل الذي هو
 محقق (قوله وان لم يكن) هذا الطائر طائرا اي وان لم يكن هذا الانسان انسانا (قوله بعد ندما
 بعد الوقوع) اي لانه لما وقع عليه الطلاق ندم فأحب ان يرفع ذلك بالشرط (قوله وهو ظاهر)
 اي لانه علق الطلاق على انتفاء المجزية عن المجزوهى لا تنتفى فلا يقع طلاق لعدم حصول المعلق عليه
 (قوله فينجز عليه مطلقا) اي لانه علق الطلاق على امر محقق وهو موت المجزية للمجزوهى ومحل تنجيزه
 عليه مطاوعة لم يقترن الكلام بما يدل على الجواز وهو تمام الاوصاف ككونه صليما لا يتأثر بالحديد
 فينظر له فان كان كذلك نجزى والا فلا (قوله كطلاق امس) اي قاصدا به الانشاء بدليل التعليل
 المذكور فان ادعى الاخبار كذا بين عند المفتي (قوله حذف هذا) اي قوله اوله زله كطلاق امس
 وقوله والذي قبله اي قوله وان لم يكن هذا مجزرا (قوله او بما لا صبر عنه) اي او بما لا صبر على
 تركه كالقيام فان الانسان لا يصبر على تركه وهو عطف على قوله بماضى اي ونجزان علقه على امر
 لا صبر له وله على تركه لان ما لا صبر على تركه كالحقق الوقوع فكأنه علق الطلاق على امر
 محقق الوقوع ومن علقه على حصول امر محقق الوقوع نجزى عليه لان بقاءه بالانجيز يشبه نكاح المتعة
 (قوله او قديمة بغيره) بغيره ترك القيام اي وأما اذا عين مدة لا يصبر ترك القيام فيها كما اذا
 قال ان قت في مدة ساعة فانت طالق فانه لا ينجز عليه بل ينظر ان لم يحصل منها قيام في تلك المدة فلا
 شيء عليه وان حصل منها قيام فيها وقع الطلاق فان كان المحلوف على انه لا يقوم كسيما نحو ان قام
 فلان وان قت انت اوانا فانت طالق وكان فلان او هو او الزوجة كسيما حال اليمين فلا شيء عليه فان
 زال الكساح بعد اليمين نجزى عليه (قوله فينجز عليه) اي الطلاق غير الثلاث اخذنا من انه انما
 ينجز اثلاثا اذا كانت الصيغة تقتضى التكرار نحو كلما حضرت فانت طالق وما ذكره من التنجيز بمجرد
 قوله هو المشهور وقال اشهب لا ينجز بل ينظر حصول الحيض فاذا جاء طلق وقال اصبح ان كان
 على حنث فنجز والا فلا نحو ان كنت فلانا فانت طالق ان حضرت وان لم تكلمى فلانا فانت طالق ان
 حضرت فان كلمته في الاولى انتظر حيضها ولا تعاقب عليه بمجرد كلامها وان تلوم لها في الثانية فلم تكلمه
 فينجز طلاقها ولا ينتظر حيضها (قوله لا آيسة) اي ولا من شأنها عدم الحيض وهي شابة وهي التي
 يقال لها غيلة اللهم الا اذا حضرت فيقع الطلاق اذا قال النساء انه حيض ذكره ح وهو يخالف

ما أتى من انه اذا مات الملاق على اجل لا يبلغه عمرهما معا عاده فانه لا يقع عليه طلاق ولو بلغاه
 كذا بحث بعضهم (قوله او محتمل واجب) هذا يتوقف التخيير فيه على الحكم كإتيان في قوله او محتمل
 الخ كافي التوضيح وحاه بن فان فات الوقت ولم يفعل فلا حث وقوله محتمل اي لا وقوع وعدمه
 (قوله فينجز عليه العلق في المحال ولا ينتظر الخ) أي للشك في اليمين في المحال هل هي لازمة اولا
 فالمتاع معها بقاء على فرج مشكوك فيه وظاهره انه ينجز ولو علم انتفاء المعلق عليه عقب اليمين بأن
 ولدت بنتا عقب اليمين فان قلت اذا علق الطلاق على دخول الدار لا ينجز عليه بل ينتظر مع انه علق
 الطلاق على امر مشكوك فيه حالا ولم يعلم ما لا قامت الفرق بينهما ان الطلاق في مسألة ان دخلت
 محقق عدم وقوعه في المحال لأنه مشكوك فيه وانما هو محتمل الوقوع في المستقبل والاصل عدم
 وقوعه بعدم وقوع المعلق عليه فلذلك لم ينجز وامامسألة ان كان في بطن الخ فالطلاق مشكوك فيه
 في المحال هل لزم اولا فالمتاع معها بقاء على فرج مشكوك فيه (قوله للشك حين اليمين) اي هل لزم
 اليمين ام لا فالمقام مع تلك اليمين حتى تكسر اللوزة بقاء على فرج مشكوك فيه (قوله لقريظة) كتحريكها
 قرب اذنه ووطن ان فيها قلسان (قوله وظهر ما غلب على ظنه) اي فاذا قال ان كان في هذه اللوزة
 فلان فان طالق فينجز عليه الطلاق ولو ظهر ان فيها قلسا بعد ذلك لا ترجع له لان تخيير الطلاق هنا
 لا يتوقف على حكم (قوله او فلان من اهل الجنة) قال ح ليس هذا من أمثلة ما لا يعلم حالا وانما هو
 من أمثلة ما لا يعلم حالا ولا ما لا كافي التوضيح فالانسب ذكره هناك ثم محل الحث مالم يرد العمل بعمل
 اهل الجنة ويكون كذلك ولا فلا شيء عليه (قوله مالم يقطع بذلك) اي بان اخبر النبي عنه بانه
 يدخل الجنة او النار او نص القرآن على ذلك كافي ابي لهب (قوله ولا عبرة بقول من قال بآيانه) اي
 باليمان فرعون مستدلا بقوله تعالى حتى اذا ادركه الغرق قال امتنت انه لا اله الا الذي امتنت به بنوا
 اسرائيل ورد بان توبة الكافر عند الفرغة لا تقبل على الراجح عندهم (قوله او ان كنت حاملا) او ان لم
 تكون في فانت طالتي اي فينجز عليه العلق للشك في اليمين هل لزمته ام لا وهذا اذا كان قد مسها
 في ذلك الظهر وانزل ولوم العزل كانت الصيغة صيغة براوحت كما مثلنا فان كان في طهر لم يمس فيه
 اصلا او مس فيه ولم ينزل كما مثلنا فانها تحمل على البراءة من الحمل كما اشار له المصنف بقوله وجلت على
 البراءة الخ (قوله او مسها فيه ولم ينزل) اي اصلا لا انزل ولوم العزل فلا تحمل على البراءة فخصت
 المغيرة بينه وبين ما اختاره اللخمي فانه اختار الحمل على البراءة من الحمل فيما اذا انزل مع العزل (قوله
 فلا حث في ان كنت الخ) اي لا يحث في صيغة البروحت في صيغة الحث وقوله كما اذا لم ينزل اي كما انه
 لا يحث اذا لم ينزل اصلا سواء مسها في طهر او لم يمسها اصلا (قوله بان المساء قد سبق) اي وحينئذ
 فالشك في لزوم اليمين وعدم لزومها حاصل مع العزل فلو لم ينجز الطلاق وابقى حتى يظهر المحال لزم
 البقاء على فرج مشكوك في اباحته (قوله ولم يمكن اطلاعا عليه) اي لا في المحال ولا في المال
 بخلاف ما تقدم فانه لا يعلم خلافة (قوله فينجز فيهما) لان الشبهة لا تنفع في غير اليمين بالله
 كما لم للمصنف في باب اليمين في قوله ولم ينفذ في غير الله كالاستسنا بان شاء الله الخ وقد تبع المصنف
 ابن يونس في تمثيل ما لا يمكن الاطلاع عليه لا حالا ولا ما لا بان شاء الله واعترضه ابن رشد بان
 التمثيل بهذا لا يمكن الاطلاع عليه انما يظهر على كلام القدرية من ان بعض الامور على خلاف
 مشيئة تعالى فيحتمل ان اليمين لازمة وانما غير لازمة اما ان قلنا كل ما في الكون بمشيئة فالصواب
 ان هذا من التعليل على امر محقق ان اراد ان شاء الله طلاقك في الحمال لانه بمجرد نطقه بالطلاق
 علم انه شاء وان اراد ان شاء في المستقبل فهو لاغ لان الشرع حكم بالطلاق فلا يعلق بمسئلة

واجاب بعضهم بان جعل ذلك مثالا لا يمكن الاطلاع عليه منظور فيه للمشبهة في ذاتها فلا يشافي انها
 تعلم بتحقيق الشيء فتأمل (قوله لان المشبهة لا اطلاع لنا عليها) أي لانه لا يمكن الاطلاع على ذات الله
 في الدنيا الصلا حتى تعلم مشيئته ووح فيحتمل لزوم اليقين وعدم لزومها فاليمين مشكوك في لزومها
 وعدمه فالبقاء معها باق على فرج مشكوك فيه وكذا يقال في مشيئة الملائكة والجن (قوله على
 معلق عليه) متعلق بصرف لتضمنه معنى ساط (قوله وحصل المعلق عليه) أي واما اذا لم يحصل
 المعلق عليه فلا حث (قوله ان وجد الدخول) أي انه ينبغي عليه بمجرد الدخول ولا يتوقف على
 حكم (قوله عند ابن القاسم) أي خلافا لاشبه وابن الماجشون حيث قال اذا صرف المشبهة للمعلق
 عليه فلا طلاق ولو فعلت المعلق عليه كالدخول (قوله فيلزم اتفاقا) المحاصل انه اذا صرف
 المشبهة للمعلق كالطلاق او للمعلق والمعلق عليه فخلافا لغيره ان ابن القاسم يوقع الطلاق اذا حصل
 ما حصل المعلق عليه واما اذا صرفها للمعلق عليه فخلافا لغيره ان ابن القاسم يوقع الطلاق اذا حصل
 المعلق عليه وقال اشبه وابن الماجشون لا يقع طلاق ولو حصل المعلق عليه ووجه ما لابن القاسم
 ان الشرط معلق بمحقق فان كل شيء مشبهة لله تعالى والاستثناء لا يغوتناقص وتعقيب بالرفع فانه
 معلوم انها لا تدخل الا اذا شاء الله الدخول فكان كاستثناء المستغرق اذ لم يبق بعد استثنى حالة
 أخرى (قوله ونوى صرفه في المعلق عليه) أي وان المعنى انت طالق ان دخلت الدار الا ان يدعوى
 ويظهر لي عدم جعله أي الدخول سببا في الطلاق (قوله بل لا يلزمه شيء) أي ولو دخلت الدار
 وقوله فلا ينبغي في الحال فصيح الاضراب وظاهره انه لا يلزمه شيء اذا دخلت الدار ولو بدله جعل
 الدخول سببا في الطلاق فلا عبرة بآراءه وهو ما اختاره عجم والذي قاله غيره انه ينظر لما يبدوله
 فان بدله جعل الدخول غير سبب فلا يقع عليه الطلاق اذا دخلت وان بدله جعله سببا وقع الطلاق
 ان دخلت واستصوبه بعض المحققين (قوله في الحقيقة) أي لا لكل سبب موصول الى
 ارادة المكلف لا يكون سببا لا بتصحيحه وجعله سببا (قوله كان لم يطر السحاب الخ) تقرر بضم
 التاء من امطر الرابعا فصيح (قوله فينجز عابه في الحال) أي لانه في اليقين هل زمت أم لا
 فيكون البقاء معها على فرج مشكوك فيه لكن نجيز الطلاق عليه هنا بكم حاكم كما يفيد ما في ابن
 غازي عن ابن القاسم (قوله ولا يتطر وجوده) أي وجود المطر في غدا فان امطرت بعد كلامه لم ترد
 اليه زوجه بعد التجيز (قوله على عدم واجب) أي وهو المطر في المستقبل فانه واجب عادي فلا
 يتخلف وقد علق ذلك الحالف العلق على انتفاءه فلا يقع ذلك الطلاق لعدم حصول المعلق عليه
 (قوله خلاف النقل الخ) الذي في ابن مامشي عليه المؤلف هنا هو ما في التوضيح عن التنبهات
 والذي لابن رشد في المقدمات يقتضي انه ينجز عليه حالا ولا ينتظر فان غفل عنه حتى جاء ما حلف
 عليه فقبل يطلق عليه وقيل لا و قيل ان كان حلفه اول لا ثم ترومه بما لا يجوز شرعا كالسحاب لم يطلق
 عليه والاطلاق عليه اذا علمت هذا تعلم ان ما قاله المصنف من قول غاية الامر انه خلاف المعتمد وحديثه فلا
 يصح الاعتراض عليه بان ما قاله خلاف النقل (قوله انه يطلق عليه جزما أي انه ينجز عليه الطلاق في
 الحال اتفاقا وقد علمت ما فيه) (قوله وهل ينتظر الخ) حاصله انه اذا علق الطلاق على مستقبل لا يدري
 ايجادا ولا فانه ينجز عليه الطلاق ان كانت الصيغة صيغة حيث كان لم يطر السحاب غدا فان كانت الصيغة
 صيغة بر واجل باجل قريب فقولان (قوله باجل قريب نحو انت طالق الخ) الذي في نقل
 التوضيح تمثيل القريب بعد والذي في نقل اللخمي بشهر فلذا مثل الشارح بكل منهما (قوله واما
 لعادة) أي واما اذا حلف لعادة والحال انه قيد بمن قريب كما لو قال لزوجه في شهر ربوثة وفي شهر

بشئ من ان امطرت السماء غدا وفي هذا الشهر فانت طالق (قوله من حين العبد) اي فينجز عليه فيها (قوله كان لم اذن او ان لم اشرب الخمر) اي او ان لم اقتل فلانا او ان لم اضربه او ان لم اتخذ ماله (قوله ولا يقع عليه طلاق قبل الحكم) فان افتاه مفت بوقوع الطلاق من غير حكم فاعتدت زوجته وتزوجت ثم فعل المحلوف عليه المحرم فان زوجته ترد اليه فعصمة الاول لم ترتفع وهذا لا يمنع من كون وطء الثاني وطء شبهة يدره الحدوي لمحق به الولد (قوله لكن ينجز عليه في هذه المحاكم) اي وكذلك فيما اذا علق الطلاق على محتمل واجب شرعا كان صليت في شهر كذا فان طالق وكذا في مسئلة ان لم تطر السماء غدا فان طالق فلا يقع الطلاق فهم ما قبل الحكم فاذا امطرت قبل الحكم عليه بالطلاق او مضى الاجل ولم يصل فيه قبل الحكم عليه بالطلاق لم يلزمه شيء تأمل (قوله او علقه بما لا يعلم حالا ولا مالا) هذا تكرار مع قوله او مالا يمكن اطلاعه عليه واعاده لاجل ان يرتب عليه ما بعده قاله الشارح بهرام (قوله فينجز عليه الطلاق) اي للشك في لزوم اليقين له حين الحلف وعدم لزومها له فالبقاء مع تلك اليقين بقاء على فرج مشكوك فيه (قوله ودين) اي ويحلف في القضاء دون الفتوى كما في التوضيح والمواقف بن (قوله كلفه انه رأى الهلال) اي لبنة الثلاثين (قوله كان كان هذا غرابا الخ) اي وكن قال رجل امرأته طالق لقد قلت لي كذا فقال له الا خمر امرأته طالق ما قلت لك كذا وكلفه ان فلانا يعرف ان لي حقا في كذا فخلف الا تخارنه لا يعرف ان له حقا في كذا وكلفه عبده حر ان كان دخل المسجد في هذا اليوم فخلف الا خرب عبده حر ان لم يكن دخله في هذا اليوم لان كلا منهما مخاطب بيقينه لا بيقين غيره ومفهوم قوله حلف اثنتان الخ انه لو حلف واحد على النقيضين من امرأته بأنه حلف بطلاق فلانة على الاثبات والاخرى على النفي فان التمس عليه المحال وتعذر التحقق طلقا وان بان له شيء عمل عليه (قوله على ما ينجز فيه الطلاق) اي على الحالة التي ينجز الخ (قوله ولا يحنث) اي لا حالا ولا مالا لان ما ذكره من القسم الاول في كلام الشارح (قوله ان فلقه الخ) اي فان وقع المحلوف عليه كالممتنع شرعا فانه يحنث (قوله ان جمعت بين الضدين) اي فقد علق الطلاق على الجمع بين الضدين في المستقبل وهو محال عقلا (قوله كان لمس السماء) اي او ان حملت الحمل فانت طالق اي فقد علق الطلاق على لمس السماء في المستقبل او حمل الحمل وهو ممنوع عادة (قوله او ان شاء هذا الخ) هذا قول ابن القاسم في المدونة وذكر ابن القاسم في النوادر ينجز عليه الطلاق لهزله وبه قال سحنون وذكرهما عبد الوهاب روايتين وذكر ان لزوم الطلاق اصح اهن (قوله لانه علق الطلاق على شرط ممتنع وجوده) اي ويلزم من عدم الشرط عدم الشرط (قوله ان زنت الخ) اي فقد علق الطلاق على الزنا في المستقبل وهو ممتنع شرعا (قوله بخلاف صيغة الحنث) اي ان لم اجمع بين وجودك وعدمك او بين الضدين فانت طالق او ان لم امس السماء فانت طالق او ان لم اذن فان طالق فينجز عليه الطلاق وقوله بخلاف الخ هذا محترز قوله في صيغة تبرؤ لا حاجة لتقييد المصنف بصيغة البر لان نحو ان لم اذن في صيغة الحنث التعليق فيه على واجب لا على ممتنع (قوله على ما لم تعلم مشيئة الخ) اي على مشيئة شخص لم تعلم مشيئة ذلك الشخص الذي علق الطلاق على مشيئته (قوله فأت الخ) فرض الشاوش الكلام فيما اذا كان المعلق على مشيئته حي وقت التعليق ثم مات ومثل ذلك ما لو كان ميتا وقت التعليق والمحال ان الخالف لم يعلم بموته باتفاق فيه ما فان كان عالما بموته وقته فكذلك لا شيء عليه على ظاهر المدونة خلافا للخمي حيث قال ينجز عليه الطلاق (قوله بخلاف الخ) هذا جواب عما يقال قد تقدم ان المعاق على مشيئة الله والجن والملائكة ينجز عليه الطلاق مع انه لم يعلم مشيئته مذكروه هذا يعارض ما ذكره المصنف هنا او حاصل الجواب ان مراد المصنف هنا

بقوله أول تعلم مشيئة المعلق على مشيئته أي والحال أنه من جنس من تعلم مشيئته وهو ألا آدمي وهذا بخلاف المعلق على مشيئة الله والملائكة والجن فإنه معلق على مشيئة من شأنه أن لا تعلم مشيئته فلا معارضة والحاصل أنه فرق بين التعليق على مشيئة من لا تعلم مشيئته والحال أن شأنه أن تعلم مشيئته وبين المعلق على مشيئته من لا تعلم مشيئته والحال أن شأنه أن لا تعلم مشيئته ففي الأول لا شيء عليه وفي الثاني يفجز الطلاق عليه **(قوله)** وأعلقه بمستقبل لا يشبه الخ **(قوله)** أنه إذا علق طلاقها على أجل يبلغه عمرهما معافي الغالب فإنه يفجز عليه وأشارنا إلى أنه إذا علق طلاقها على أجل لا يبلغه عمرهما أو أحدهما غالباً فإنه لا شيء عليه لا حالاً ولا مآلاً وظاهره ولو انفردت العادة وعاشا إليه بخلاف ما إذا علقه على حيض بغيره وطرقها الدم وقال النساء أنه حيض فإنها انطأق عليه والفرق أن النساء محل للحيض في الخ لغيره فاعتبر وأما مجاوزة العمر الغالب فتندرك لا حكمه **(قوله)** حيث كانت في عصمته وهو صبي أو مجنون وعلم تقدم الجنون الخ هذا الشرط وهو قوله وعلم الخ معلوم مما قبله والقيد في الجنون ذكره في الدونة وأما القيد في الصبي فقد ذكره أبو المحرر قال ابن ناجي وأما القيد الأكثر اه بن وزاد به ضمهم في الجنون أن يكون مستنداً في قوله لاخبار بخبر لا لعله والازمة الطلاق **(قوله)** والا حثت أي لانه بعد قوله وأما صبي أو مجنون ندما منه على وقوع الطلاق **(قوله)** أو ان متاومتى أي أو متى مت **(قوله)** بخلاف يوم موتى أي فإنه يفجز عليه لشبهه بنكاح المتعة وأولى قبل موتى يوم أو شهر **(قوله)** إلا أن يريد بان أي أو إذا ذكر جميع إليه مالك تعامياً للشرطية على الظرفية والظاهر أن مثلهما متى اه بن وعدوى **(قوله)** إلا أن يريد بغيره أي عناد **(قوله)** أنت طالق لا موت أي وهذا أصح في معنى أنت طالق أن مت أي مطاوعة من هذا المرض فهو في الأول علق الطلاق على امرئ حتى لا لا موت واجب عادى وفي الثاني علقه على امرئ غير معلوم حالاً **(قوله)** بأن كانت الخ مرتبط بقوله خالية الحمل تحقيقاً أي بسبب كونها الخ **(قوله)** أو قال لها ادزوجه الحالحة من الحمل تحقيقاً أن حملت الخ **(قوله)** إلا أن يصح ما الخ أي ويقول لها ما ذكر بعد الوطء أو يطأها قبل قوله ما ذكر والحال أنه لم يستبرأ فقول المصنف وإن قبل عينه أو لليلة أو في هذا إذا كان الوطء بعد عينه بل ولو كان قبله والحال أنه لم يستبرأ وقوله وإن قبل عينه كذا نقله عياض عن ابن القاسم وروايته كمال التوضيح **(قوله)** فينجز عليه أي رئيس له وطؤها خلافاً لابن عباس حيث قال إذا قال لسان حملت فانت طالق كان له وطؤها في كل طهر مرة إلى أن تحمل أو تحيض قياساً على ما إذا قال لامة أن حملت فانت حرة فإن له وطؤها في كل طهر مرة ويمسك إلى أن تحمل أو تحيض ووفق ابن يونس بمنع النكاح لأجل وجواز العتق له وقد استفيد من تقييد الشارح لقول المصنف أو ان ولدت أو ان حملت بما إذا كانت خالية من الحمل تحقيقاً فان وطئاً فنجز عليه وحمل قوله سابقاً كان في بطنك غلام أو ان لم يكن وان كنت حاملاً أو ان لم تكن وفي على ما إذا قال لها ادزوجه الحالحة من الحمل تحقيقاً أن حملت الخ **(قوله)** أو ان لم تكن وفي على ما إذا قال لها ادزوجه الحالحة من الحمل تحقيقاً أن حملت الخ وفيه ولم ينزل ولا حثت عليه أن كانت عينه على برمس أو مدهنا وهو ان ولدت أو حملت كما مر في قوله أن كان في بطنك غلام أو ان لم يكن وان كنت حاملاً أو ان لم تكن وفي حكم الأربع واحد وهذه طريقة اللخمي وخالفه عياض في ضرورة أن ولدت فقط والحمام ل أن عياضاً يوافق اللخمي في أن كان في بطنك غلام أو ان لم يكن أو ان كنت حاملاً لا أو ان لم تكن وفي أن حملت فإن كانت محقة البراءة لا شيء عليه وان كانت محقة الحمل أو متشكوكه بأن قال لها ذلك في طهر مسها فيه وانزل فإنه يفجز عليه وأما ان ولدت حاربه فإن كانت برأمتها محقة فبها فنان على عدم التمييز لكن عند اللخمي ينتظر إلى الوطء فان وطئاً فنجز عليه وعند عياض لا وطئاً لا يفجز عليه بل ينتظر للولادة وان كانت محقة الحمل أو متشكوكاً في

جعلها في محل الخلاف بينهما فعند اللغوي يجوز عليه وبإض لا يجوز عليه بل ينتظر للولادة المشهور
 ما قاله اللغوي كما في ح انظر بن فالاستثناء راجع للسنتين أي كما قال جد عجم وبتبعه الشيخ سالم
 السنهوري والمراد بالسنتين ان ولدت او ان حملت فانت طالق (قوله لمحصل الشك في العصمة)
 لانه ان كان اليمين قبل الوطء يحتمل الحمل من ذلك الوطء المتأخر ويحتمل عدمه وان كان الوطء متقدما
 وحلف قبل ان يستبرئ يحتمل انها حامل قبل اليمين فيكون قد علق الطلاق على امر حاصل
 ويحتمل انها غير حامل اه شيخنا وفيه انه اذا كان الوطء متقدما وحلف قبل ان يستبرئ هالمعلق
 الطلاق على حمل يحصل في المستقبل كما تقتضيه اذ ابل على حمل حاصل الا ان يريد قوله اذا حملت
 ان كنت حاملا تأخذ (قوله الا ان يظاهرها) أي وينزل والحال انها ممكنة الحمل (قوله كمالو
 كانت ظاهرا الحمل) أي فاذا قال لها ان حملت ووضعت فانت طالق فانه يجوز عليه الطلاق نظر للعناية
 الثانية وهي قوله ووضعت فانه بالنظر لها قد علق الطلاق على امر مستقبل غالب (قوله
 ثم تارة ثبت) أي يأتي بصيغة الانبات وهي صيغة البر (قوله وتارة ينفي) أي يأتي بصيغة النفي
 وهي صيغة الخت (قوله كيوم قدوم زيد) أي فاذا قال لها ذلك فانه ينتظر قدومه ولا يمنع منه مدة
 الانتظار (قوله اولانية له تجز الخ) فيه نظر بل ظاهر كلام النوادر وابن عرفة انه اذا كان لا قصد
 له فانه ينتظر وانه لا يجوز عليه الا اذا قصد التعليق على نفس الزمن ولا فرق بين يوم واذا انظر حاه بن
 (قوله وتبين الوقوع الخ) حاصله انه اذا قدم زيد ليل فانه يبحث بالقدوم ولا يتبين وقوع الطلاق
 اول اليوم وان قدم نهارا فانه يتبين وقوع الطلاق من اول ذلك اليوم وعليه فلو كانت عند طلوع
 الفجر طاهرا وحاض وقت مجيئه لم يكن مطلغا في الحضي وعليه فتجب هذا الطهر من عدتها اذ لم
 يقع في اثناء اليوم المقضي للالغاء (قوله التوارث) فاذا ماتت اول النهار عند طلوع الشمس وقدم
 في اثنائه فلا يرثها لانه تبين انها ماتت وهي مطلقة (قوله في هذا) أي في هذا المثال وهوانت طالق
 يوم قدوم زيد وقوله بنفس القدوم أي حيا واما لو قدم به ميتا فلا شيء على المحالف لانه لم يصدق عليه
 انه قدوم وانما يصدق عليه انه قدوم به (قوله ومن هذا القيل) أي قول المصنف وانتظر ان
 ثبت الخ (قوله من باب تعقيب الزايع) أي من تعقيب الطلاق الذي قد وقع بالزايعة (قوله
 في المعلق عليه) أي اذا صر في المعلق عليه (قوله فقط) أي لان صرفه للماتى وهو الطلاق
 اوله ما اولانية له فلا ينفعه ذلك ويقع عليه الطلاق (قوله توقف على وقوع المعلق عليه) أي وهو
 قدوم زيد وشفاء المريض ومشية زيد ذلك (قوله ولو قال ان دخلت الدار) أي ولو قال على نذر كذا
 أو عتق عبدا وعبدى ان دخلت الدار الخ (قوله ورد الاستثناء للمعلق عليه فقط) أي وأما ان رده
 للمعلق اوله ما اولانية له فيلزمه ما حلف به من نذر أو عتق (قوله ولم يؤجل) أي وأما لو كان
 مؤجلا فلا يمنع منه لانه على بل لا أجل الذي أجل به (قوله يعني انه حلف على فعل نفسه) أي اعم
 من ان يكون دخول دارا وقدوم مأم سقرا أو اكل أو غير ذلك (قوله فانه لا يجوز عليه) أي اذا كان الفعل
 الذي حلف على نفيه غير محرم ولا يجوز عليه كما مر في قوله أو مجرم كان لم اذن او ان لم يرز زيد هكذا
 قيل ولا حاجة لذلك لان الموضوع ان المحلوف عليه محتمل غير غالب وحينئذ فلا يحتاج للتعقيب بها
 ذكر (قوله منع منها) أي وينتظر فخذف من قوله ان اثبت لم يمنع منها ومن هنا قوله وينتظر فله وشبه
 احتباك وقوله منع منها ان عرفه فان عتدى ووطئها لم يلزمه استبراء لان المنع ليس محال في موجب
 الوطء وقول المدونة في كتاب الاستبراء كل وطء فاسد لا يطأ فيه حتى يستبرئ يري فاسد بسبب حليته
 الأتري وطء المحرمة والمعتكة والصائغة (قوله فان رفعته) أي فان تضررت من ترك الوطء ورفعته

للقاضي ضرب الخ (قوله من يوم الرفع والحكم) أي لا من يوم الخاف لأن عيظه ليست صريحة في ترك الوطء (قوله ان لم احبها الخ) استثناء من قوله منع منها أي يمنع منها في كل لفظ فيه نفي ولم يوجد إلا في هذا اللفظ فإنه لا يمنع منها ويستمرسل عليها لأن برفق وطئها فان امتنع من الوطء كان لها ان ترفع امرها للقاضي يضرب لها أجل الايلاء عند مالك واليه لا عند ابن القاسم وهو الاقرب وعليه اذا تضررت بترك الوطء طاق عليه بدون ضرب أجل (قوله وبحله) أي محل انتظاره وعدم منعه منها (قوله وهو قول ابن القاسم أي في كتاب الايلاء من المدونة) (قوله او محل المنع منها الخ) هذا القول في المدونة ايضا لكن لغرض ابن القاسم والحاصل ان المسئلة ذات قولين احدهما لابن القاسم وهو مطلق والثاني قول لغيره مفصل وكل من الواس في المدونة ثمان شراحيها مختلفة وافعال بعضهم ان بينهم ما خلافا والاول ارجح وقال بعضهم بينهم ما رفاق قال اول الفصل تقييد للمطلق واستظهر هذا ابن عبد السلام (قوله لانه يومهم خلاف المراد) لانه يقتضي جريان التأويلين فيما ذاعين العام مع انه اذا عيظه لا خلاف في أنه لا يمنع منها الا اذا جاء وقت خروجه فيمنع منها حتى يتجوز وان لم يخرج له وقع عليه الطلاق (قوله واستظهر ابن عبد السلام الثاني فيه ان ابن عبد السلام انما استظهر كون القولين بينهما موافق وليس عنده خلاف بينهما حتى يقال انه استظهر الثاني واعلم ان هذا الخلاف كما يجري فيما اذا كان للمعلق عليه وقت معين لا يتمكن من فعله قبله عادة يجري فيما اذا حلف على فعل شيء او الخروج ابدا وكان لا يمكنه ذلك بأن قال على الطلاق لا سافر من امره فلا يمكنه السفر لفساد طريق او غلو كراه او قال عليه الطلاق ليشكين زيد للحاكم ولم يوجد حاكم يستمكن اليه فيجزي الخلاف في ذلك وقد علمت ان المعتمدانه لا يمنع من الزوجة الا اذا تمسكن من الفعل بأن تمكن من السفر او جاء الحاكم (قوله ادلا دليلا على المخذوف) تمحل بعضهم بحجوب آخر حيث جعل قوله في هذا العام متعلقا بالقول المسد حول لم يحرر بالجمع وانصل اول الا في قوله في هذا العام ان لم اجد بالقول مقيدا للجمع مطلق (قوله يمنع) أي لانه على حث حتى يفعل المخلوف عليه (قوله وعلى مؤجل) أي كقوله انت طالق ان لم ادخل لدار مثلا في هذا الشهر وهذا الميزكره المصنف صريحا بل علم من مفهوم قوله سابقا ولم يؤجل (قوله لا يمنع منها أي ولا يجز عليه لانه على برالى ذلك الاجل) (قوله الا ان لم اطلقك الخ) لما تضمن قوله ولا يمنع منها حكيم احدهما صريحه وهو الحيولة والاخر لازم وهو عدم التخيير - انتهى من ذلك باعتبار الاول وهو الحيولة وقوله الا ان احبها او باعتبار الثاني قوله الا ان لم اطلقك الى آخر المسائل الاربع والمالم يكن المستثنى منه في هذه صريحا احتاج اياديه بقوله فينجز وعلى هذا فلو قرن الا الثانية بواو العطف كان اصنع قوله ابن عاشر (قوله كان لم اطلقك بعد شهر فانت طالق) أي فالطلاق لازم اما لان بمقتضى التعليق اوفى آخر الشهر بايقاعه ذلك ولا يصح أن يؤخر رأس الشهر لانه من قبيل المتعة فتعين المحكم بوقوعه حالا (قوله فينجز عليه الآن) أي لان احدى البتتين واقعة برأس الشهر على كل تقدير اما بابقاعه ذلك عليها او بمقتضى التعليق ولا يصح أن يؤخر رأس الشهر لانه من قبيل المتعة فينجز عليه فهو كمن قال انت طالق رأس الشهر البتة وهذا ينجز عليه لانه علقه على اجل يبلغه عمرهما (قوله ارفانت طالق) أي او قال لها ان لم اطلقك رأس الشهر البتة فانت طالق الآن البتة (قوله فينجز أي عليه الآن) (قوله ويقع طلاق البتة) أي بحكم بوقوعه في الفرع الاخير نازا ولو مضى زمنه خلافا لابن عبد السلام القائل لا يقع عليه شيء في هذا الفرع الاخير (قوله اما الآن) أي بمقتضى التعليق وقوله او عند رأس الشهر أي بايقاعه له (قوله اول الشهر) أي وهو الآن (قوله عند رأس الشهر) ظرف لقوله صار مضيا (قوله

فحاصله ان المعلق الخ اي فحاصله انه اذا جاء آخر الشهر صار المعلق وهو طلاق البتة المقيد بقيد
 وهو الا ان لا يمكن تحصيله (قوله فلا يلزمه شيء) هذا البحث اصله لابن عبد السلام وذلك لانه قال
 اذا قال له ان لم اطلقك رأس الشهر فانت طالق البتة الا ان البتة لا يلزمه شيء وذكر هذا البحث
 توجيهه (قوله اذ ليس لتقيده بالزمان) وهو قوله الا ان وجهه فتكنا انه قال ان لم اطلقك رأس
 الشهر البتة فانت طالق البتة وحينئذ فالطلاق واقع آخر الشهر على كل حال سواء اختار عدم
 الحنث بأن فعل المحلوف عليه وهو طلاقها أو اختار الحنث بأن لم يفعل المحلوف عليه فلما كان
 الطلاق واقعاً في آخر الشهر على كل حال تجز عليه لان التأخير لا آخر الشهر من قبيل المنفعة
 (قوله اذا فعل المحلوف عليه) اي وهو طلاقها البتة (قوله واذا لم يفعلها آخر الشهر طلاقاً)
 اي يقتضي التعليق (قوله تجز عليه حالاً) اي ولم يبق لا آخر الشهر لانه من المنفعة (قوله اي
 تجز عليه لانا نجحكم بوقوعه) اي تجز عليه في الفروع اربعة وانما تجز عليه في الاخير لانا نجحكم الخ
 (قوله لذي بحث بالبحث الذي قدمناه) اي وقال انه لا يلزمه شيء وهذا وجزم اللغوي بعدم التجز
 في الحلف بالبتة قائلاً لعل محمله ان يخالف قبل الاجل فلا يلزم غير واحدة اه والمصنف تبع ابن
 المحجب وابن شاس في جعلهما قول محمد اذا مقبلاً لا لقول بالتجيز وصرح في التوضيح بأن المشهور
 التجزيز وهو في عهدته انظر بن (قوله وار قال الخ) حاصله انه اذا قال لزوجه ان لم اطلقك
 واحدة رأس الشهر فانت طالق الا ان ثلاثاً والبتة فقال ابن القاسم ان يحل الطلقة التي عند رأس
 الشهر وهي المعلق عليها يقع عليه شيء بعد الشهر ولو وقع المعلق عليه وكونها قبل الشهر لا يضرها
 علمت ان التقييد بالزمان لغو لا ترى انه اذا قال له انت طالق بعد شهر فانه تجز عليه الا وان ابى
 ان يجعلها وقف وقيل له اما ان تجعل الطلقة الا ان والابات منك الا ان طلق بر وان امتنع
 بانت منه فان غفل عنه حتى جاوز الاجل ولم يفعل الواحدة قبل مجاوزته طلقت منه البتة وقال
 اصبيح وسنكون ان يحل الطلقة التي جعلها عند رأس الشهر لم يلزمه غيرها وان ابى أن يجعلها ترك
 ولم يوقف فان لم يعلق حتى حل رأس الشهر بانت منه بالثلاث وقيل لا بغيره لانه لا يوقف حتى يأتي آخر
 الشهر فيبر بطلاق الواحدة عنده ويحنث بالثلاث وان يحل الطلقة قبل أن يأتي آخر الشهر لم يخرج
 ذلك عن يمينه ولم يكن له بد من أن يطلق عند رأس الشهر والا حنث اه عدوى (قوله بعد شهر
 المراد بالبعدية رأس الشهر كما في النص (قوله بأقول فراغ الاجل) الاولى والابات منك بالثلاث حالا
 لما علمت من قول ابن القاسم (قوله وانما لم يقل والابات منك) اي بدون قوله والا قبل له اما جعلها
 (قوله بمجرد عدم التجميل) اي بل لا بد من الوقف وامتناعه من تجميل الواحدة بعدد (قوله فان
 غفل عنه) اي ولم يوقف (قوله لم يجبه) الاولى قبل مجاوزته وقول طلقت البتة اي تقررا الطلاق
 الذي ثبت اولاً لانه يتحقق طلاق البتة لان كمال الشئ احد اركان في كذا فتر شيخنا (قوله وان
 حلف على فعل غيره) اي سواء كان ذلك غير الزوجة أو اجنبياً (قوله حكمه كنفه) اي حكم حلفه
 على فعل الغير حكم حلفه على فعل نفسه (قوله اذا اثبت) الاولى حذفه لانه الموضوع كما قال المصنف
 في صيغة البر الخ (قوله ولا يبيع اي اذا قال لامته ان دخلت انا وابنتي اوزيد الدار فانت حرة) (قوله
 واما البر المرقب) اي وهو صيغة الحنث المؤجل (قوله ولا يبيع الخ) اي الا اذا حل الاجل ولم يحصل
 دخول لانها حينئذ تعنى عليه ان كانت امه ومعلق عليه ان كانت زوجه وحينئذ فهو مثل الحلف
 على فعل نفسه ايضا والحاصل انه اذا كانت الصيغة مبنية بر الحلف على فعل الغير كالحلف على
 فعله كانت الصيغة مبنية بر طلاق او مقيد بخلاف الظاهر الشارح (قوله وهل كذلك في صيغة

الحث) كقوله ان لم يدخل فلان الدار فانت طالق او انت حرة (قوله حكم حلفه على فعل نفسه) اى على فعل نفسه بصيغة الحث المطلق (قوله فيمنع من البيع والوطاء) اى حتى يدخل فلان الدار ولو طال الزمان (قوله ويدخل عليه اجل الايلاء) اى ويضرب له اجل الايلاء اذا رفعته الزوجة للقاضى لتضررها بعدم الوطء (قوله ويكون من يوم الرفع) اى لا من يوم اليمين لان يمينه ليست صريحة في ترك الوطء (قوله قد مر ما يرى الخ) اى فاذا رأى الحاكم ان ذلك المحالف اراد بيمينته شهراً او جمعة فان دخل فلان الدار فى تلك المدة فقد انقضت اليمين وان مضت تلك المدة ولم يدخل وقع عليه الحث (قوله قولان) اى لابن القاسم (قوله فالحلاف) اى بين القولين وقوله انما هو فى الاجل والخطوم اى فعلى الاول يضرب له اجل الايلاء اذا تضررت ولا يطلق عليه الا بعد تمامه وأما على الثانى فلا يضرب له اجل الايلاء بل يتلوم له بقدر ما يرى الحاكم انه اراد بيمينته فاذا مضت تلك المدة ولم يدخل وقع الطلاق عليه والقولان متفقان على انه يمنع منها (قوله وقيل لا يمنع منها) اى على القول الثانى (قوله كن حلف وضرب اجل) اى كما لو قال ان لم يدخل فلان الدار قبل شهر فانت طالق او فانت حرة فتعذر انه لا يمنع من الوطء فى الزوجة والامة الا اذا جاء الاجل (قوله وعليه فالحلاف) اى بين القولين فى الاجل الخ اى فالقول الاول يقول يمنع منها ويضرب لها اجل الايلاء اذا تضررت وأما الثانى فيقول لا يمنع منها ويتلوم لها بقدر ما يرى الحاكم انه اراد بيمينته ولا يضرب اجل الايلاء (قوله ورجح) اى القول بأنه لا يمنع منها من التلوم وقوله والاوّل اى القائل بأنه يمنع منها من التلوم فالمراد بالاول من القولين الفرعين على القول بالتلوم والحاصل ان الاقوال الثلاثة قيل انه يمنع منها ويضرب له اجل الايلاء وقيل يمنع منها ويتلوم له ولا يضرب له اجل الايلاء وقيل يتلوم له من غير منع والاوّل ضعیف والقولان الاخيران رجح كل منهما لكن المعتمد منهما القول الاول لانه مذهب ابن القاسم فى المدونة كذا قال الشارح والذي فى بن ان القولين لا يفتقران الى ضرب الاجل وعدمه لان المنع من الوطء ثابت على كل من القولين اما على ضرب اجل الايلاء فظاهر وأما على التلوم وهو الراجح فقد صرح ابن القاسم فى كتاب العتق من المدونة بالمنع من الوطء مع التلوم انظر نصه فى ح فقول من قال انه لا يمنع من الوطء ما من التلوم مخالف لنصها (قوله وان اقرب فعل) اى كما لو اقر زوجته انه تزوج او سرى عليها فحاصمته فى ذلك فخاف لها بالطلاق انه ما فعل ذلك وانى كنت كاذبا فى قولى فانه يصدق فى القضاء بيمين بالله انه كاذب فى اقراره وفى الفتوى بدون يمين وبالحالمة اليمين فى القضاء لان اقراره او لا وجب التهمة ومن قيل ما اذا اقر بفعل ثم حلف ما فعلت من حلف بالطلاق انه ما اخدم معلومه من الناظر او دينه من مدينه فظاهر الناظر او المدين ورقة بخط المحالف على انه قبض حقه من الناظر او قبض دينه من المدين فاذا عصى المحالف ان خطه كان موضوعا بلا اصل فلا حث عليه لان خطه بمنزلة اقراره قبل يمينه لا بعد لسبقه الخط على الحلف وان لم يظهر الا بعد الحلف ولا مطالبة له على الناظر ولا على المدين فدعواه ان خطه موضوع بلا اصل وتكذيبه للوثيقة انما ينفعه فى عدم لزوم الطلاق ولا ينفعه فى اخذ الدين من المدين ولا فى اخذ المعلوم من الناظر كما افتى بذلك عج (قوله وكذا ان ثبت عليه ذلك) كما لو قامت عليه بينة انه قذف فلان ما لا خلاف بالطلاق ما قذفه وان تلك البينة الشاهدة عليه بالقذف كاذبة فى شهادتها فلا حث عليه لكنه يجدد ولو شهدت عليه بينة اخرى بعد يمينه انه قذفه حث كما باتى فى قوله بخلاف اقراره الخ اى او ثبوته بعد اليمين ولا يمكن من الحلف رد شهادة البينة الثانية لانها بمنزلة اقراره بعد اليمين (قوله فلا يصدق انه كان كاذبا) اى ولو حلف على ذلك (قوله بالقضاء) اى بحكم الحاكم

وظاهره انه يقبل منه في القتياب في المدونة ما يشهد له ونصها فان لم تشهد البيعة على أقراره بعد
اليمن وعلم هو انه كاذب في اقراره بعد يمنه هل له المقام عليها بينه وبين الله تعالى ومن
المعلوم ان ما يحل المقام عليه تجوز القتياب به بل لا طريق لمعرفة الامن بها بن (قوله ومثل
اقراره بعد يمنه قيام البيعة عليه) أي بعد يمنه قال عج مانسه اذا حلف بالطلاق ما فعل ثم
قامت بيعة انه فعل لزمه الطلاق ولو قامت بيعة انه فعل لحلف بالطلاق ما فعل لم يلزمه طلاق وفي
كلا الموضوعين قد قامت البيعة على فعل ما حلف عليه (قوله ولا تمسكه الخ) فان مكنته
طائفة فلا حرج عليها للشبهة باحتمال انه صار في قوله انه لم يفعل اه بن (قوله ومثل ذلك)
أي مثل ما اذا كان الطلاق الذي حلف به باثنا وقوله اذا سمعته انه طلقها ثلثا لا يفي ولم تسمعه
منه البيعة ولم تسمع اقراره به والا حكم بالتخيير عاجلا (قوله الا كرها) والا كرها بخوف مؤلم
من ضرب أو سجن أو قتل أو أخذ مال ولا يقال قد تقدم ان الاكراه على الزنا لا يوجب ولو خوف
بالقتل لا نأقول ذلك محتص بالزنا عن تعلق بها حتى لمخلوق كالمرأة وذات زوج أو سيد وأما ما
فقد منه ذلك فيقع فيه الاكراه بخوف مؤلم مطلقا كافي المواق عن ابن رشد وما هنا من هذا
القبيل اه بن (قوله ولو غير محصن) لا يقال لا يتصور كونه غير محصن والقرص انه ذور وجة
لأننا نقول بتصور قبل النشاء وقد علمت ان الاحصان انما يكون بشكاح صحيح ووطئ فيه وطأ
مباحا اه بن (قوله قولان) الأول لمجد والثاني لسحنون وصوبه ابن محرز قائلا انه لا سبيل
الى القتل لأنه قبل الوطء لا يستحق القتل بوجهه وبعده صار حدا واحدا ليس لها قاتمة واجاب
المقري في قواعده بأن ابن المواز يقول بقتله دفاعا كالحارب والدفع لا يستلزم القتل اه قال
الشيخ اجدبا بآخيه قلت فيختص المعنى اذا بعدا فعلمته وان أدت الى قتله لا قصد قتله أولا وهو خلاف
الفرض اه بن (قوله وجوبا) أي لكن لا يقضى عليه به كافي المدونة فان لم يطلق كان عاصيا بترك
الواجب وعصمته باقية غير متخلة ويلزم من ذلك ان الفراق المأمور به انما يوقعه بلفظ آخر ينشئه لانه
يقع باللفظ الأول كما زعم بعضهم اذ لو وقع الفراق به لانتخت العصمة به ووجب القضاء عليه بتخيير
الفراق والغرض بخلافه اه بن واذا فارق بانشاء صيغة فلا يحسب عليه طلاقان واحدة بالصيغة
التي انشأها واحدة بالتعليق بل طلاقة واحدة بما انشاء من الصيغة لأنها تخيئة لثالث المحاصل
قاله في المجلع (قوله وهو) أي القول بالاطلاق (قوله ومثله سكوتهما) أي وكذا قوله الا احب
ولا ابغضك (قوله الا ان تجيب بما يقتضي الخ) أي والمحال انه لم يصدقها فيما اجابت به
والاجبر على الطلاق قطعاً والمحاصل ان محل التأويلين اذا اجابت بما يقتضي الخ) ان كذبها
في جوابها وأما اذا صدقها في جوابها بما يقتضي الخ) فانه يجبر على الطلاق بالقضاء اتفاقا كما يفيد
نقل ح وغيره انظر بن (قوله) أي بانفاذ الايمان أشار الى ان في كلام المصنف حذف
مضاف لانه لا معنى للامر بالايمان الا امر بانفاذها فتقدير هذا المضاف ظاهر من عرف الاستعمال
والمجاورات بحيث لا يحتاج لدليل (قوله المشكوك فيها) أي مع تحققه مينا ولم يدر ما هو منها
(قوله ولو حلف وحنث الخ) هذا اللفظ المدونة الى قوله يوم بذلك من غير قضاء قال ابن ناجي فوهم
شيخنا ابو همدى قوله لا يوجب الوجوب وانما اراد في الخبر وفهم شيخنا البرزلي قوله لا على الاستحباب
والصواب الأول لقربة قوله ما من غير قضاء اه نقله ح (قوله ولا يوم بالفراق) أي الطلاق
فضلا عن جبره عليه (قوله ان شك هل طلق الخ) وأما ان ظن انه طاق وقع عليه وقوله هل طلق أي
وأما لو شك هل اعتق أولا فانه يلزمه العتق لتشوف الشارع الى الحرية وبغضه للطلاق ولم ينظروا

للاحتياط في الفروج وقد اتوا هنا على القاعدة من النكاح الشك في المانع لان الطلاق مانع من
حلية الوطء لان الاصل عدم وجوده بخلاف الشك في المحدث له ولة الامر فيه (قوله ما يوجب
الطلاق) أي حل العصمة (قوله فيشمل الخ) أي بخلاف ما لو ابقى على ظاهره فانه يكون
قاصرا على الصورة الاولى (قوله وشكه في حله على فعل غيره) أي بخلاف حلفه على فعل
نفسه وشكه هل فعله أولا كما لو حلف بالطلاق لا يكلم زيد او شك هل كلمه ام لا فانه يخرج عليه الطلاق
على طريقه ابي عمران وتبعه ابن الحاجب وقال ابن رشد يومر بالطلاق من غير جبران كان شكه لسبب
قائمه وبالا فلا يومر به وعزاه ابن رشد لابن القاسم في المدونة وحكى عليه الاتفاق ونقله صاحب
المجواهر واختار ابو محمد والخنمي عدم الحنث وانه لا يومر بالفراق لا بعتما ولا بقضاءه مثل ما اذا حلف
على فعل غيره وهذا هو المشهور انظر ابن (قوله وهو سالم الخاطر) أي والحال انه سالم الخاطر اى
القلب فهو من اطلاق اسم الحال وارادة المحل (قوله داخلا) حال من شخص وهو من غير الغالب
لانه نكرة غير مختصة الا ان يقال انها تخصصت بالصفة وهو قوله شك الخ فانه صفة لشخص وان
كانت جارية على غير من هي له (قوله وغاب عنه) أي غاب ذلك الداخل عن المحالف (قوله
اتصافا) أي لاستناده في شكه لموجب (قوله وهل يجبر عليه) أي مع الامر به وقوله وينجز
اذا ابى (قوله او يومر) أي بانسانه (قوله تاويلان) أي لابي عمران القاسى وابى محمد بن
أبي زيد (قوله وان شك اهندهى) أي الموقع عليها الطلاق ام غيرها أي بأن قال هند طالق
ثم شك هل طلق هند او غيرها وقال ان دخلت الدار فهند طالق ودخل ثم شك هل حلف بطلاق
هند او غيرها (قوله ملقنا معا نجزا) أي من غير امهال وقيل يهل ليتذكر فان ذكرها
لم يطلق غيرها قاله في الشامل وعلى كل من القوانين فلا يحتاج في طلاقها الى استئناف طلاق
ابن عرفة قلت فان تذكر عين المطلقة فيكون احق بغير من ذكر عينها ويكون فوت هذه الغير
كامرا المفقود اه بن وقوله ملقنا معا أي كالتباس المذكر بغيره فان كان كذلك يفسد شخص وجزم
كل واحد بذكاة ما يبداه كلاهما من باب مسألة الغراب المتقدمة يحلف كل على النقيض فيها
وليس من باب مسألة المصنف ما لو كان لرجل اربع زوجات رأى احداهن مشرفة من طاعة وقال
له ان لم اطلقك فصاحبك طوائق فردت راسها ولم يعرفها بعينها وانكرت كل واحدة منهن
ان تكون هي المشرفة فانه يلزمه طلاق الاربع كما اتي به ابن عرفة والصواب ما اتي به تلميذه
الابى ان له ان شك واحدة ويلزمه طلاق ما عداها لانه ان كانت التي امسكها هي المشرفة فقد طلق
صواحبها وان كانت المشرفة احدى الثلاث الا لا في طلقهن فلا حنث في التي تحته كذا في ح اما لو قال
المشرفة طالق وجهلت طلق الاربع قطعا كما في البدرا القراني (قوله ولم ينوم عينة او نواها)
ونسبها لطلاقها اما الثانية فباتفاق يلزمه طلاق الجميع وأما في الاولى وهو ما اذا لم ينوم عينة فطلاق
الجميع هو قول المصريين وروايتهم وقال المديون يختاروا واحدة للطلاق كالعتق قال ابن رشد والاول
هو المشهور ورواية المدينين شذوذ والقياس ان العتق كالطلاق وأما اذا نوى عينة ونسبها فقال
ابو الحسن يتفق فيها المصريون والمديون على طلاق الجميع وكذلك في العتق اذا قال احد عبدي
حررتى واحدا ثم نسبها فان يتفق على عتق جميعهم (قوله او نواها ونسبها) وأما اذا نوى واحدة
ولم ينسبها فانه يصح في الفتوى بغير عين مطلقا وكذا في القضاء ان نوى الشابة او الجيلة او من يعلم
قبيله لها والا فيمين (قوله جواب عن المسائل الثلاث) أي ولا يكون اضرا به في الاخير عن الاولى
رافعا لطلاقها (قوله ولا يسهل) أي في طلاق واحدة بعينها (قوله خير) أي والفرض انه لا يسهل

كما قال الشارح وكان قوله اوانت نسقا والاطلقت الاولى قطعاً والثانية بارادته وعمله ايضا
اذ لم ينو الاضرب والاطلقتا كما سباني للشارح ومجمله ايضا ما لم يحدث نية التخيير بعد تمام قوله
انت طالق والاطلقت الاولى خاصة لانه لا يصح رفع الطلاق عنها بعد وقوعه ولا تنطق الثانية لانه
جعل طلاقها على خيار وهو لا يختار طلاقها الماطلقت الاولى قاله اللغمي (قوله وان قال انت
طالق) اي وان قال لاحدى زوجتيه انت طالق وقال للآخرى لا انت وقوله طلقت الاولى خاصة
اي لانه في الطلاق عن الثانية (قوله الا ان يريد بأو) اي في المسئلة السابقة وقوله او بلا
اي في هذه المسئلة وقوله الاضرب قال خش وانظر اذا قال اردت بالاضرب بقاء الاولى في عصمتي
فهل يعمل بنيتها مطلقا قال شيخنا وهو الظاهر او يعمل بها في القتوى وأما في القضاء فلا يعمل بنيتها
لانه ما قال قصدت الاضرب فكأنه اعترف بطلاقها معها (قوله فيطلقان) اي لان اضرابه
عن الاولى لا يرفع الطلاق عنها (قوله فهو راجع للمسئلتين) اي انه يخير في قوله انت طالق
اوانت بين الاولى والثانية الا ان يريد الاضرب فانها يطلقان معا ولا شيء عليه في الثانية اذا قال
انت طالق لان الاول لا يريد الاضرب فيطلقان معا (قوله وارجع في العدة) اشار الشارح الى ان
قول المصنف في العدة متعلق بمحذوف وليس متعلقا بقوله ان ذكر كذا لا يقتضي انه اذا ذكر بعدها
لا يصدق وليس كذلك (قوله وبعدها) اي وارجع بعدها (قوله بلايين فيها متعلق بصدق
وضمير فيها للعدة وبعدها اي صدق بلايين سواء ذكر في العدة او بعدها (قوله ثم ان تزوجها)
اي ثم ان بقي على شكه وتزوجها بعد زوج (قوله لانه اذا طلقها) اي ثاني مرة (قوله وهكذا الغير
نهاییه) فاذا تزوجها وطلقها رابعا فلا تحل له الا بعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيه ابتداء
اثنين فواحدة من الاربع تمام العصمة الاولى والباقي عصمة ثانية قدمت ثم ان تزوجها وطلقها
خامسا فلا تحل له الا بعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيه ابتداء واحدة فاثنتان تمام العصمة
الاولى والباقي عصمة ثانية قدمت ثم ان تزوجها بعد زوج وطلقها سادسا فلا تحل له الا بعد زوج
لاحتمال أن يكون المشكوك فيه ثلاثا والستة بعده عصمتان اثنتان ثم ان تزوجها وطلقها سادسا فلا
تحل له الا بعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيه ابتداء اثنين فواحدة مكيلة للعصمة الاولى
والباقي عصمتان قدمت ثم ان تزوجها وطلقها ثامنا فلا تحل له الا بعد زوج لاحتمال أن يكون
المشكوك فيه واحدة فاثنتان تكيلة للعصمة الاولى والستة الباقية عصمتان وان تزوجها وطلقها
تاسعا فلا تحل له الا بعد زوج لاحتمال أن يكون المشكوك فيه ثلاثا وهكذا كل ثلاثة أرواح دور
لاولهم سبق اثنين وثلاثهم سبق واحد ولثلاثهم سبق ثلاثة واعلم ان شرط اطراد الدوران كافي
التوضيح ان يطلقها بعد كل زوج طلاقة واحدة واثنين خلفا فان اطلق وبيان ذلك انه اذا طلقها
في الثانية طالقتين وفي الثالثة طلاقة وفي الرابعة طلاقة فان فرض ان المشكوك فيه ثلاث فهذه الاخيرة
أولى من عصمة مستأنفة وان فرض ان المشكوك فيه اثنتان فهذه الاخيرة ثانية من عصمة مستأنفة
وتضم الاثنان للاثنتين الاول يصير الامر فيه كمن طلق زوجته اربعاً فاعتق واحدة وان فرض ان
المشكوك فيه واحدة فالاخيرة ثانية من عصمة ايضا وذلك لان ما زاد على النصاب يلغي ويصير الامر
فيه كمن طلق زوجته اربعاً وقد ظهر لك بهذا عدم اطراد الدوران مع الاختلاف في العدد انظر بن
(قوله وان حلف صانع طعام مثلاً) اي فقوله طعام فرض مسئلة بل وكذلك لو حلف شخص على
آخر ان يركب او يقرأ او يسافر ونحو ذلك خلف الآخر لا يفعل ذلك فاذا تنازع احث الاول
(قوله خلف الآخر) الاولى وحلف الآخر بالاول يصدق بحلف الآخر قبل حلف صانع الطعام

وبعدده واعلم به على المتوهم (قوله بالنسبة للفعول) اى وتشديد النون لا يفتح الحاء وتخفيف النون
لئلا يوهى انه يحتمل ولو طاع الثمانى بالدخول وليس كذلك (قوله اى قضى بتخمينه) اى حكم
القاضى بتعيينه ووقوع اليمين عليه عند التنازع (قوله كلفه على ما لا يملكه) اى وهو فعل غيره
وقوله حلف على امر يملكه اى وهو فعل نفسه (قوله والا فلا حث على الاول) اى والابان حث
الثانى نفسه بالدخول ولو عا فلا حث على الاول وهذا هو الصواب خلافا لما ذكره بهرام من ان
الاول يحتمل ولو دخل الثانى واستظهره تفتى كبيره قال طى ونصوص المذهب صريحة بخلافه
ومطابقة على عدم الحث عند الفعل - حتى كاد ان يكون معلوما بالضرورة انظر بن (قوله لم يحتمل
واحد منهما) اما الاول فلانه حلف على الدخول وقد حصل واما الثانى فلان دخوله مكرها الا ان
يا امر الثانى غيره باكرهه على الدخول او يكون يمينه لا يدخل ما نعلمه او مكرها را لا حث بالاكره
وان كان الصانع يبر فى يمينه لانه حلف على الدخول وقد حصل (قوله لم تطبق الابهام بها) اى
لانها ان دخلت الدار ولا توقف الطلاق على تكليم زيد وان كنت زيدا ولا توقف الطلاق على
دخول الدار فلا يحصل الحث بالاجمع وعه ما (قوله فعلت الامر بن) على ترتيبهما فى التعليق
وعلى عكسه وجه ذلك ان الجواب وهو قوله فانت طالق وان كان يحتمل ان يكون جوابا للثانى
والثانى وجابه جوابا للاول يحتمل ان يكون جوابا للاول والمجموع دليل جواب الثانى وجهه فلا
يحتمل الا بالاثنتين احتياطا تقدم هذا على هذا او بالعكس وقال الشافعى لا يحتمل الا اذا فعلهما على
عكس الترتيب فى التعليق لان قوله فانت طالق جواب فى المعنى عن الاول فيكون فى النية الى جانبه
ويكون ذلك المجموع دليل جواب الثانى فيكون فى النية بعده فحصل الطلاق مع لفظه على
الكلام وجهه الطلاق بالكلام معلقا على الدخول فلا بد من الطلاق بالكلام من حصول
الدخول ولا تخار هذا اى ما ذكره المصنف من انه لا يحتمل الابهام الا بما لا ينافى فى باب اليمين
من التحيث بفعل البعض لان ما تقدم فيه تعليق واحد وما هنا فيه تعليق التعليق ومعلوم ان التعليق
لا يوجد الا بعد وجود التعليق عليه وذلك يستلزم هنا توقف الطلاق على مجموعهما (قوله وان شهد
شاهد بجراح وآخر بيمينه) اى ولم يذ كر اذ مانا ولا مكنانا (قوله لا تافهما فى المعنى على البينة) لا يقال البينة لا ينزى فيها مطلقا وانت حرام ينزى فيها قبل الدخول فابن الاتفاق لا نأقول هذا
منكر فلا تنأتى منه تنوية (قوله وثبت الدخول) اى بمدى الحجج (قوله مع ثبوت الحج) اى باقراره
او بينة غير الشاهدين بالدخول او بهما (قوله وسقط الشهادة) اى واذا وجد الشرط المذكور
لغقت سواء كان الزم الذى يمكن فيه الانتقال من مصر الى كندة قضى فيه العدة أم لا لان الطلاق
انما يقع من يوم الحكم بشهادتهما (قوله وحلف على نفى الزنى) اى حلف ما حلف واحد
ولا اكثر قاله عقب ولم يأتى ما طالب بذلك لكونه منكر الاصل الطلاق والا فلا طاهرانه اذا حلف
ما لمات زيدا فانه يكتفى اه شيخنا عدوى وصورة يمينه كما قال ابو الحسن ان يقول بالله الذى لا اله الا هو ما طقت البينة فينتفع بيمينه فى قسوط اثنتين وتزيمه الواحدة اه بن (قوله واخر انه لا يركب
الدابة) ان قلت الشهادة فيما ذكره فعل وقول من كل منهما مالا ينفى بهما فقط وجهه لا يصح
التمثيل بما ذكره كلفه ما بن (قالت) غاب جانب الفعل لانه المقصود واحترز بقوله محتاتى الجنس عن
متحدى الجنس فتعلق كما ترى قوله او بدخولهما فيه مالا لان الفعل فيه ما واحد وهو الدخول وان
اختلفا فمنه كما ترى (قوله وحلف على نفى الحج) ظاهره ولو فى الفتوى وهو كذلك (قوله فان نكل
حبس وان طال دين) هذا مبنى على القول المرجوع اليه وهو الموافق لما يأتى من المسند فى الشهادات

وأما على القول المرجوح عنه فيلزمه حيث نكل طلقاً ولا يحبس كذا ذكره (قوله فلا تلق) أي ولا يلزم المشهور عليه. ثم كما قاله أبو الحسن عن ابن الموارز قال شيخنا المدوني وهذا ما لا خلاف فيه (قوله وان شهد الخ) صوته شهد عليه شاهداً أنه طلق واحدة معينة من نسائه ثم نسي اسمها وانزج بكنيتها ما يقول مطلقاً أصلاً فان الشهادة لا تقبل حينئذ على المشهور لعدم تعيين المنه وبطلانها لكن يلزم الزوج من واحدة لردها ما بان بخلاف باقية ما مطلق واحدة من نسائه ومقابل المشهور يقول تقبل شهادتهما ويطلق جميعهن (قوله لم تقبل شهادتهما) ظاهره ولو تدكرها وهما مبرزان والذي ينبغي قول قولهما إذا تدكرها وكانا مبرزين (قوله فان نكل حبس فان طال دين) هذا هو المعتمد ومقابل به قول أن نكل فلا بد من حبسه حتى يقر بالمطالبة واختاره اللخمي لأن البينة فطعت بأن واحدة عليه حرام (قوله وان شهد ثلاثاً على رجل) أي وأما لو شهد عليه ثلاثاً كل واحدة بمطالبة من غير تعليق أو بتعليق على فعل متحد واختلاف الزمان في الصورتين كما لو شهد أحدهم أنه قال لمسي في رمضان أنت طالق وشهد الثاني أنه قال لها ذلك في شوال وشهد الثالث أنه قال لها ذلك في ذي القعدة أو شهد أحدهم أنه حلف في رمضان أنه لا يدخل الدار ودخلها فيه وشهد الثاني أنه حلف في شوال أنه لا يدخلها ودخلها فيه وشهد الثالث أنه حلف في ذي القعدة أنه لا يدخلها ودخلها فيه فانه يلزمه طلاقه بموجب شهادة اثنين من البينة ويلزمه من ردها شهادة الثالث الموجب للطاقة الثانية فان حلف لم يلزمه الاطاقة وان نكل فالمرجوع عنه يلزمه طلقاً وان الرجوع اليه بعد طول حبه (قوله كل) أي شهد كل واحد منهم بيمين مصور بطلاقه حث فيها (قوله حلف لتكذيب كل واحد منهم) أي حلف يميناً واحدة لتكذيب كل واحد منهم (قوله ولا يلزمه شيء) أي باقيا (قوله عند ربيعة) وكذا هو قول مالك المرجوع عنه وقوله ومذهب مالك الذي رجع اليه الخ هو المعتمد (قوله كما تقدم) أي في قول المصنف لا يفعلان * (فصل ذكر فيه حكم النسيابة في الطلاق) * (قوله ان فوضه الخ) أي بان قال لها واكتك على ان تعطيني نفسك (قوله أي الطلاق) أشار إلى ان الضمير البارز وهو المفعول عائد على الطلاق وأن الضمير المستتر وهو الفاعل عائد على الزوج أي ان فوض الزوج الطلاق أي ايقاعه لها (قوله نسب على التمييز) أي فوض التوكيد لها بالطلاق فهو تغيير يحول عن المفعول كغيره من الارض شجرة كذا في خش وعيق وفيه انه لم يفوض لها التوكيد وانما فوض لها الطلاق على سبيل التوكيد فالاولى نصبه على المحال او على انه مفعول مطلق على حذف مضاف أي تفويض توكيد (قوله والتوكيد) أي على الطلاق (قوله جعل انشاء الطلاق يبدل الغير) هذا جنس يعتملك والتخيير وقوله باقيا منع الزوج منه فصل يخرجهما لان له العزل في التوكيد دونهما وخرجت الرسالة عن قوله جعل لان الرسول لم يجعل الزوج له انشاء الطلاق بل الاعلام بثبوته (قوله باقيا) أي حال كون ذلك الانشاء باقيا (قوله ذلك) أي عزل موكله قبل تمام الامر الذي وكله اليه لا بعده (قوله اذا تعلى بالتوكيد حتى لها) كدفع الضرر عنها فلم يسلم له عزلها قبل ايقاعه (قوله كان تزوجت الخ) أي كما اذا قال لها ان تزوجت عليك الخ جواباً لقوله اعند العقد او بعده خاف ان تضارني بتزويجك على (قوله فليس له حينئذ عزلها) أي لان الحق وهو دفع الضرر عنها حتى لها تعلى بذلك التوكيد (قوله لا تخيرها) أي لان فوضه لها حالة كونها مخيرة او لا كما لو اوان فوض الطلاق لها تفويض تخيير او تمليك فهو حال او مفعول مطلق لا تمليك (قوله جعل الزوج انشاء الطلاق) هذا جنس خرج عنه الرسالة ويعم التوكيد والتمليك وقوله نصا واحداً كما خرج به

به القليل وقوله حقا غيره اخرج التوكيل لان الزوج لم يجعل انشاء الطلاق حقا للتوكيل بل جعله بيده نيابة عنه (قوله ومن صيغته اختار بنى أو اختارنى نفسك) وكذا من صيغته اختارنى امرك (قوله وهو جعل انشاءه حقا غيره) هذا جنس خرج عنه الرسالة وقوله حقا غيره خرج به الوكالة وقوله راجح في الثلاث الخ خرج به التخيير وقوله من صيغته امرك او طلاقك بيدك وكذا كل لفظ دل على جعل الطلاق بيدها دون تخيير كما في نفسك وما سككت امرك أو وليت امرك كافي العتبية والحاصل ان كل لفظ دل على أن الزوج فوض لها البقاء على العصمة أو الذهاب عنها فهو تخيير وكل لفظ دل على جعل الطلاق بيدها أو بيدها دون تخيير فهو صيغة تعليق انظر التوضيح (قوله وحمل يندم) أى ولا نفقة للزوجة زمن الحمل لانه لان المانع من قبلها واذا مات احد هما زمن الحمل لانه قبل الاجابة فانهما يتوارثان اه عدوى (قوله ان تعاقب به حق) كما اذا قال لها ان تزوجت عليك فامرك او امر الدخلة بيدك وتزوج عليها فيحال بينه وبين المخولف لها حتى تجيب (قوله والا لا دى الخ) اى والابان قريبها واسمعهما قبل ان يجيب ادى (قوله بخلاف التوكيل) اى فانه لا يحال فيه بيده وبينها وقوله فلما سمع اى الزوج او كل به اى او مكرهة (قوله لكان ذلك منه زلا) اى ولو كان قاصدا بقاءها على توكيلها على الظاهر اه عدوى وحيث كان ذلك عزلا فلم يقع الرضا في عصمة مشكوك فيها (قوله ووقفت) اى اوقفتها القاضى او من يقوم مقامه عند عدمه وقوله وان قال اى هذا اذ لم يسم اجلا بان قال لها امرك بيدك او خيرتك بل ولو سمي اجلا بان قال امرك بيدك او خيرتك الى سنة (قوله الى سنة من مقول القول) اى وان قال لها امرك بيدك الى سنة او قال خيرتك الى سنة او فارق الى سنة وقوله من علم راجع لما بعد المبالغة وهو اذا قال الى سنة (قوله زلا) اى او خيرتك الى سنة وقوله الى سنة اى الى زمن يبلغه عمرهما ظاهرا (قوله ولا تهمل لاخر المدة) اى وامرها بيدها (قوله فتمضى) اى فاذا وقت فتمضى الخ (قوله فان قضت شئ) اى من ايقاع الطلاق او رد ما بيدها (قوله والا) اى والا تقضى بان اوقفها المحاكم وامرها بايقاع الطلاق او رد ما بيدها من القليل فلم تفعل (قوله لما فيه) اى الامهال (قوله وعمل بجوابها) اى بمقتضى جوابها الصريح في الطلاق ورده فان كان جوابها الصريح يقتضى الطلاق كقولها ما لقت نهى عن عمل بمقتضاها وقوع الطلاق والعدة وجوابها الصريح الذى يقتضى الطلاق هو ما كان صريحا في الطلاق او كان كناية ظاهرة او اخترت نفسى لانه وان كان ليس من صريح الطلاق ولا كناية ظاهرة لانه يقتضى الطلاق في مقام التعليك وأما لو اجابت بالكناية الخفية فانه يسقط ما بيدها ولا يقبل منها انها رادت بذلك الطلاق كما نقله ح عن ابن يونس عند قول المصنف وقبل تفسير قبلت لانه مخالف لما نقله ح ايضا في باب الظاهر عن ابن رشد في سماع ابى زيد من ان جوابها في التعليك بصيغة الظاهر اذ انوت به الطلاق لزم مع انه كناية خفية واختار بنى ان الكناية الخفية اذا اجابت بها وقصدت بها الطلاق فانه يعمل بها وان كان جوابها الصريح يقتضى رده كقولها ردت ما ملكنى او لا قبله منك عمل بمقتضاها من اعلان ما بيدها وبقاتها زوجة (قوله في الطلاق) متعلق بعمل وصلة الصريح محذوف أى فيها اى عمل في الطلاق ورده بمقتضى جوابها الصريح في كل منهما (قوله كطالقا) من اضافة المصدر لفاعله (قوله لمفعوله) اى بعد حذف الفاعل (قوله واوانا الخ) اى انا طالق منك واوانت طالق منى (قوله عالمة) اى راما لومكتة غير عالمة بالتعليك لم يطل ما بيدها والقول قولها في عدم العلم يمين فان علمت بالتخيير والتعليك وعلمت المحلوة بينهما ولو بامراتين وادعى انه اصابها وانكرت ذلك فقال

بعض القول قوله بين واستظهر عجم ان القول قولها بين واذا تصادق على الوطء واذعت الاكرام
واذعى الطمع كان القول قوله بين بخلاف القليلة فقولها بين (قوله طائفا) أى ولولم ترض هى فيها
يظهر فلم يمكنه ددن رضى الوكيل فانه لا يقطع ما يريدها (قوله ومضى يوم تخييرها) أى سواء
علت بالتخيير والتمليك ام لا (قوله الوقت الذى جعل لمسا فيه التخيير) أى فاذا قال لها اختارى
نفسك او اختارىنى فى هذا اليوم اوفى هذا الشهر كله ومضى ذلك الاجل ولم تختير فلا خيار لها بعد
ذلك وبطل ما يريدها (قوله فقد تقدم) أى انما تفتى حالا ما يريدها او بالطلاق والا لا يقطع
الحاكم ما يريدها ولا تهمل (قوله وردها) أى لعصمته وحام له انه اذا خيرها او ملكها ثم ابانها بخلع
او بسات ثم ردّها للعصمة بعد جديد فانه يقطع ما يريدها من تخيير او تمليك (قوله يستلزم رضاها)
أى بزوجه واسقاط ما جعله لمسا من تخيير او تمليك (قوله فلا يسقط) أى لا الرجعية كالزوجة
فارتجاعها لا يتوقف على رضاها (قوله وهل نقل الخ) أى انه اذا خيرها او ملكها ففعلت فعلا محملا
كان نقلت قاشها او فعات فعلا نحوه كبردها منه وتغطية وجهها ولم ترد بذلك الغمى طلاقا فهل
بعد ذلك طلاقا ولا تردد (قوله كان تنقل الخ) مشار للنفى (قوله والا كان طلاقا اتفاقا) لا يقال
الفعل لا يلزم به طلاق ولو نواه لانا نقول قد انضم اليه تمليك الطلاق ونحوه وهو من الفعل المختلف
بالقراءتين وهو كالصريح (قوله وقبل منها تفسير قيات) أى انه اذا ملك زوجته او خيرها فقالت
قولا محملا لطلاق ورده فانما ترمي بتفسيره وقبل منها ما ارادت بذلك (قوله وتبين منه) يحتمل انه
يسكون اليام من البيونة ويحتمل ان المراد وتبين ما الذى ارادته من الطلاق هل هو واحدة او اكثر
(قوله والبقية على ما هي عليه) أى حتى تتروى رتبة زماها والاولى لها (قوله ونكاح الخ) يعنى
ان الزوج اذا فوض الطلاق لزوجه على سبيل التخيير قبل الدخول بها ساوقت اكثر من طلقة
فله ان ينكحها فيما زاد عليها بان يقول ما اردت اطلقت واحدة وأما بعد البناء فليس له منها كرتها
كما يشير له بقوله الا ترى ولا نكرة له ان دخل فى تخييرها على وأما المصلحة اذا وقعت اكثر من طلقة
فله ان ينكحها فيما زاد على ا واحدة قبل الدخول وبعده فان ا رقت الخيرة او المصلحة واحدة
فلا نكرة له فيها بان يقول ما اردت طلاقا فتلزمه تلك الواحدة قهر راعته ولا عبرة بمناكرته (قوله
لم تدخل) وكذا ان دخلت وكان التخيير بخلع لانها تبين بواحدة نهى كغير الدخول بها وهذا
أحد قواين فى حاه بن (قوله وكذا اجنبى) أى ارا اجنبى الذى فوض له طلاقا على سبيل
التخيير او التمليك مثل المرأة فى تفصيلها من المناكحة فى التمليك مضافا الى التخيير ان كان لم يدخل بها
(قوله ارزاد على الواحدة) هذه موضوع المناكحة التى هى عدم رضى الزوج بازائه الذى
اوقعته بليس هذا شرطا خلافا لبعضهم حيث جعل الشروط ستة وعد هذا منها ويفهم منه أنه
لامنا كرهة عند الاقتصاص على الواحدة أما المصلحة فظاهرا وأما الخيرة فعدم المناكحة فلبطلان المصلحة
من التخيير اذا لم تقض بالثلاث قال ابن عبد السلام وهو اظاهر لان الخيرة التى لم تدخل بمنزلة المصلحة
قال ح لانها تبين بالواحدة وهو اكدود اه بن (قوله ان نواه) أى الواحدة التى بنا كرى
غيرها (قوله فان لم يتوها عنده) أى بان لم يتوعدده شيئا او نوى بعده (قوله وبأدر) هذا هو
الشرط الثانى وقوله وحاف هو الشرط الثالث (قوله لانا كره) أى عند سماعه الرائد على
الواحدة (قوله والامسقط) أى والا يبادر واراد المصلحة فلا عبرة بمناكرته وسقط حقه ولو ادعى
الجهل فى ذلك لم يعذر بالجهل (قوله ولا ترد عليها الجين) أى لانها بين تهمة وهى لا ترد كما بانى
(قوله ان دخل) شرط فى مفرد أى ومحل تجعيل عينه وقت المناكحة ان كان دخل بالمراة لم يحكم

له الآن بالرجعة وثبتت أحكام الرجعة من نفقة وغيرها (قوله فعند الارتجاع) أي فيختلف عند
 ارادة الارتجاع أي عند ارادة العقد عليها برضاها (قوله فان كرره) أي بأن قال امرئ بك
 امرئ بك امرئ بك مرتين أو ثلاثاً (قوله فيما زادت) أي على الواحدة ويلزمه ما أوقع
 من مطلقين أو ثلاث (قوله بتكريره) أي بالمعنى الثاني والثالث المكرر وقوله التاكيد أي للافظ
 الاول ثم ان قوله الآن ينوي التاكيد بتضمنه أول الشرط والخمسة ولذا قيل لافرق بين التكرار
 وغيره حيث نوى الواحدة عند التفويض ولو قال المصنف ببدل قوله ولم يكررها لم يبدلها الخ ولو
 كررها لم يبدلها ويكون مائة في قوله ان نواها ويستغنى عن قوله الا أن ينوي التاكيد لكان
 انحصاراً وحسناً لأن هذا هو المذهب تأمل (قوله كنسقةها) هذه مسألة مستقلة بذاتها ليست
 من جملة الشرط بل مشبهة بإفهامها في الحكم أي كما اذا قالت المرأة طلق نفسي وكررت مرتين أو ثلاثاً
 نسقة فانه يحمل على التأيسس الآن تدعى قبل الافتراق انها نوت التاكيد فانه يقبل (قوله هي)
 ابرز الضمير اثلايتوهم ان الضمير في نسقة ما عائد على الطلقات المفهومة من قول وان يكررها وان
 كان سياق المصنف في الضمائر مؤنثه العائدة عليها (قوله وما كان ليكن) والوالة فلا يرتد
 الثاني على الاول لانه بائن (قوله وأما بعد البناء) أي وأما لو ملكها بعد البناء (قوله فلا يشترط)
 أي في التأيسس (قوله نسقةها) أي بل اذا كررت طلقت نفسي مرتين أو ثلاثاً سواء كان هناك موالاة
 أو لا فانه يحمل على التأيسس (قوله فان اشترط فيه الخ) اعلم ان الواقع في العقد سواء كان مشروطاً
 او متبرعاً به حكمهما واحداً من جهة عدم المناكحة فالاولى للمصنف ان يقول ولم يكن ذلك في العقد قال
 في المدونة وان تبرع بهذا بعد العقد فله ان يكرها فيما زاد على الواحدة قال ابو الحسن هذا يقتضي
 ان التبرع في اصل العقد كالشرط ونص عليه ابن المحاسب اهـ وذلك لأن ما وقع في العقد من غير
 شرط له حكم المشروط اهـ بن (قوله وفي جملة) أي ما ذكر من التخيير والتعليك (قوله ان اطلق
 بالبناء للفاعل) وفاعله ضمير يعود على الموق المفهوم من المقام (قوله هل وقع ذلك) أي وادعى
 الزوج انه بعد العقد وادعت الزوجة او وليها انه وقع في العقد (قوله فلامنا كرهته) راجع لقول
 المصنف وفي جملة على الشرط (قوله او على الطوع) أي التطوع بعده (قوله قولان) الاول لمحمد
 ابن عبد الله ابن مغفل وابن فتحون والثاني لابن العطار وبهذا تعلم ان اللاحق بالمصنف ان يعبر
 بتردد وقال بعض المؤرخين ينبغي ان ينظر في ذلك لعرف الناس في تلك البلاد فيكون القول لمذهبه
 فان لم يكن عرف فالقول قول الزوج انه على الطوع بعده العقد (قوله لاحتمال سهوه) علة لقول
 المصنف وقيل ارادة الواحدة (قوله والاصح خلافه) هذا ضعيف والمعتمد ما قبله الذي هو قول
 ابن القاسم قاله شيخنا العدوي (قوله ولا نسكرة ان دخل الخ) أي على المشهور وخلافاً لابن الجهم
 القائل انها اذا أوقعت الثلاث في التخيير المطلق كان له ما كرهها فيما زاد على الواحدة لافرق بين
 المدخول بها وغير المدخول بها (قوله غير مقيد الخ) أي بأن قال لها اختاري نفسك أو امرئ وحاصله
 أنه اذا قال لها ذلك والحال انه مدخول بها فقالت طلقت نفسي ثلاثاً فانه لا يكرها بأن يقول لها
 انما اردت دون الثلاث ويلزمه ما أوقع اذ ليس له منكر المدخول بها في التخيير المطلق العاري عن
 التقييد بطبيعة او مطلقين أو ثلاث لأن اختيارها فيه انما يكون لثلاث فان أوقعت في التخيير المطلق
 دون الثلاث بطل تخييرها كما يأتي (قوله وان قالت من فؤض لها الزوج امرها) أي على جهة التخيير
 أو التعليك (قوله وبعده) للمواويعني اوقال عبق تبالوت وبعده بقليل وفي نسخ او بعده
 بالقرب وبحت فيه ابن عاشر فقال انظر من نص على هذا القيد والذي لابن رشد اجراه هذا الحكم فيما

اذا سكنت عنها حتى مضى شهران انظر المواق اه بن فقوله وبعدها ي بشهرين على الصواب (قوله
ان كانت مدخولا بها) لان المدخول بها لا تقضي في التخيير الا بالثلاث ولا منا كره له فيها فاذا قضت
بأقل منها بطل تخييرها (قوله بل يبطل التخيير من اصله) اى لانها خرجت عما خيره فيها به بالكلية
لانه اراد ان تبين منه و ارادت هي ان تبقى في عصمته اه بن (قوله كالمسكة) اى يلزم فيها الثلاث اذا لم
ينأ كدخل بها لا (قوله والاولى التخيير بالفعل) اى بأن يقول وظهر (قوله لان ال) اى في
الطلاق (قوله تحتل بالجنسية) اى تحتل ان تكون للجنس المتحقق في جميع افراده لا في بعضها
(قوله فيجبري فيه جميع ما تقدم) اى فان قالت اردت الثلاث لزم في التخيير المطلق ان كانت
مدخولا بها ولا منا كره له ونا كره في التمسك مطلعا وفي التخيير ان كانت غير مدخول بها وان قالت
اردت واحدة او اثنتين بطل ما يدها من التخيير ان كانت مدخولا بها وان كانت غير مدخول بها
لزمه ما ارادت كما يلزمه ما ارادت في التمسك مطلعا وان قالت لم ارد عددا يجرى التأويلان المتقدمان
في حل وقوله على الثلاث او الواحدة (قوله وفي جواز التخيير) اى في كونه جائزا جوازا مستوى
الطرفين وهو المعتبر لان الثلاث غير مجزوم بها على ان الغالب ان النساء يخترن ازواجهن (قوله لان
موضوعه الثلاث) اى وأما كونه ينا كره غير المدخول بها فيه فهو شئ آخر ان قبل اذا كان موضوعه
الثلاث فلم يتحقق على كراهته (قلت) نظر المقتضى ودها وهو اليدونة وهي تحقق بواحدة كفى الخلع
او العلاق قبل المدخول وان كانت هنالا تتحقق الا بالثلاث وينبغي جري الخلاف بالكرهية
والاباحة في التمسك اذا قيد بالثلاث والا كان مباحا تنافا والظاهر الاتفاق على كراهة التوكيل اذا
قيد بالثلاث لانه داخل على ابقائها لها وهو مقصر في عدم عزلها اه تقرير عدوى (قوله وحلف)
في اختارى في واحدة حاصله انه اذا قال لها اختارى في واحدة فاقوت ثلاثا فقال ما اردت الا طلبة
فانه يلزمه البين فاذا حلفها طلقت عليه طلبة واحدة (قوله وتلزمه الواحدة فقط) اى سواء كانت
مدخولا بها ام لا لان هذا ليس بتخيير مطلقا (قوله في المدخول بها) اى وبإثنية في غير المدخول
بها (قوله ولا يبين عليها) اى لانها يبين تهمة حلفها الزوج لاتهامه وهي لا ترد (قوله اختارى في
طلبة) اى اختارى المفاارقة بسبب طلبة واحدة (قوله وفي مرة واحدة) اى وحيدتها بمعنى اختارى
المسارقة في مرة واحدة والمفاارقة في مرة تصدق بالثلاث والحاصل ان كلامه محتمل لهذين الامرين
ومحتمل ايضا ان يكون في زائدة فلما احتمل كلامه ما ذكر حلف لاتهامه على ارادة الثلاث (قوله
اردت واحدة) اى فيحلف وتلزمه الواحدة فقط كانت مدخولا بها ام لا وتكون رخصة في المدخول
بها (قوله لم يرد بالطلبة الواحدة حقيقة) اى وانما اراد بها عدم الاقامة مع الجميع للبيئات (قوله
فالقول قوله) اى في انه انما اراد واحدة (قوله حقه في طلبة) يعنى أنه اذا قال لها اختارى في طلبة
فقلت طلقت نفسي ثلاثا واخترتها واحترت نفسي لم يلزمه الا واحدة وله الزجعة ولا يمين على
الزوج (قوله انه لا يمين عليه) اى مع لزوم الطلقة (قوله بل يبطل) اى الزائد على الواحدة (قوله
بدليل الخ) الدلالة من جهة قياس القضاء بالاكثر على القضاء بالاقل بجماع المخالفة لما جعله لها
في كل والحاصل انه اذا قال لها اختارى طلبة فطلقت نفسها اكثر فلا يمين عليه ويلزمه طلبة
ويبطل الزائد واذا قال اختارى بطلعتين فقتلت واحدة بطل ما قضت به مع بقائها على ما جعله لها
من التخيير وأما اذا قال لها ملكتك طلقتين أو ثلاثا فقتلت واحدة فلا يبطل ما قضت به (قوله وبطل
ما قضت به) اى لا لمجعله لها من الاختيار فانه مستقر بدها لانها لم تخرج هناعا اختيار ما جعله لها
بالكلية بخلاف ما سبق في قوله وان قالت واحدة الخ وما ذكره الشارح من بطلان ما قضت به فقط

تبع فيه عبق والذي في طئي ان الصواب بطلان ما يدها اذا قضت بواحدة في اختاري تطليقتين
 اوفي تطليقتين كالتخيير المطلق اذا قضت فيه بدون الثلاث بعد التناكح باي قال بن ولم ارمأه
 عبق وهو تابع لشجة عجم اه (قوله لزمت الواحدة) اي وبعل الرائد (قوله وبطل في المعاني الخ
 يعني انه اذا خيره بالتخيير مطلقا اي عاريا من التقييد بعدد فاقوت واحدة او اثنتين فان خيارها
 يبطل ويصير الزوج بها كما كان قبل التول لماعلى المشهور بشرط ثلاثة ان يكون تخييرها بعد
 الدخول بها وان لا يرضى الزوج بما قضت به وار لا يتقدم لها ما يقم الثلاث فان كان التخيير قبل
 الدخول وقضت بواحدة لزمت او كان بعد الدخول ورفضت بما قضت به او تقدم لها ما يكمل الثلاث
 لزمت ما قضت به (قوله وان قيد بغيره) اي هذا اذا لم يقيد اصلا بل ولو قيد بغير العدة بقوله
 كاختاري نفسك راجع لما قبل المبالغة وقوله او ان فعات كذا راجع لما بعدها (قوله ان قضت)
 اي اذا كان خيره بها بعد الدخول بها او امانا كانت غير مدخول بها وقضت ولو بواحدة فانها تلزمه
 وما ذكره المصنف من البطلان هو المشهور وقال ائمه لا يبطل ما يدها من الاختيار اذا قضت
 بدون الثلاث بل لما ان تفي بعد ذلك بالثلاث فالذي يبطل ما قضت به لا ما يدها (قوله
 ولم يرض به) اي ولم يرض الزوج بما اوقوت والا لزمه قضت به وان كانت العلة وهي قوله لانها
 عدلت الخ غير ناهضة هنا اه عدوى (قوله كمال في نفسك ثلاثا) اي كما يبطل ما يدها ولا يلزم
 الزوج شيء حيث قال لما طلق في نفسك ثلاثا قضت باقل وظاهره سواء كانت مدخولا بها ام لا (قوله
 لكن اراج) اي كافي التوضيح (قوله دون ما يدها) اي وحينئذ يطلق في نفسك ثلاثا مثل طلق
 نفسك معتبر في انه يبرأ منه وقضا بالاقول ولا يبطل ما يدها من التخيير (قوله ووقفت الخ)
 يعني انه اذا خيره بان قال لها اختاري نفسك او ملكك بان قال لها امرك بيدك فعات اختارت
 نفسى ان دخلت على ضرتى او ان قدم فلان او نحوه من كل محتمل غير غالب فانما توقفت للتخارص لا
 اما اطلاق او البقاء او التمل حتى يقدم زيد او يدخول على ضرته او لا يلتفت لشرطه ما بل يبنى على
 المشهور بخلاف السجود وكل هذا ما لم يرض الزوج بما قضت به من التعليق فارضى بامه لها
 التقدم زيد او الدخول على ضرته انظر وتعلق عليه بمجرد حصول المعنى عليه كالتقدم
 والدخول لا بالتعليق الواقع منها الذي قد اجازته وان كان قد وطئها قبل دخوله
 على ضرته كما في نص اللجى ولا يتوقف الطلاق على خيارها (قوله ووقفت في التخيير المطلق الخ)
 اي وامالو وكلها فطلقت نفسها ان دخل على ضرته فلهذا ذلك ولا توقف رضى الزوج بذلك
 ام لا اه عدوى (قوله فتوقف حينئذ) اي حين حصول الاختيار منها للمعلق على شيء ولا يتظر
 لحصول المعلق عليه بالفعل (قوله لما فيه من البقاء الخ) الصواب انقاط هذه العلة اذ لو صحت لمنع
 التعليق من الزوج ايضا مع انه غير ممنوع فيجوز ان يقول لها ان قدم زيد فاختاري نفسك او ملكك
 امر نفسك وينتظر حصول المعلق عليه انظر بن وقد يقال هذا الاعتراض مدفوع لوجود الفرق
 بين تعليقه بالتعليق قال عبق والفرق بين صحة التعليق منه وعدم صحته منها مع عدم رضاه به من
 وجهين احدهما ان الله جعل الطلاق بيده فاغتفر له التعليق الثاني ان تعليقه بها على نحو دخوله
 على ضرته با غير لازم لها اذ لا فرق قبل وقوع المعلق عليه بحيث لا يقع عليه طلاق بدخوله بخلاف
 تعليق الرجل فلازم فتأمل (قوله ورجع مالك الخ) حاصله انه اذا ملكها فملكها طلقا بان قال
 لها ملكك امرك اوامرك بيدك او خيره بالتخيير طلقا بان قال لها خيري نفسك فانك لا ترضى اليه
 مالك انهما يقيبان بيده في المجلس وبعده ولو فترقا عن المجلس الذي عالت اقامتهما به ما لم يترقا

عند حاكم أو توطأ وتمكن منه طائفة بعد ان كان يقول ولا يبقى ما جعله لمان الصغير والتحكيم بيدها
 في المجلس الذي يمكن القضاء فيه فقط فان ترقب بعد إمكان القضاء فلا تثنى لها وان قام من
 المجلس حين ملكها يريد قطع ذلك عنها لم ينفعه واستمر بارها واحد المجلس الذي يمكن فيه القضاء
 ان يقع معها قدر ما يرى الناس انها تختار في مثله ولم تقم فرارا فاذا قد بدد ذلك ثم قاما من المجلس
 أو انقلا من الكلام الذي كانا فيه لغيره ولم تقص سقط ما بيدها (قوله اي غير المقيدين) أي
 فهو غير المطلق السابق لانه العاري عن التقييد بالعدد (قوله بقدر الخ) هذا نص ويرى للمجلس
 وقوله ما يرى اي يرى الناس (قوله وان ترجع ما) أي عن الكلام الذي كانا فيه (قوله فهو
 غير المطلق السابق) أي في قوله وبطل في المطلق لانه بمعنى العاري عن التقييد بالعدد (قوله
 ما لم توقف عند حاكم فان اوقفت فاما ان تقضي بشئ أو تسقط ما بيدها على ما مر كما انه يسقط ما بيدها
 اذا طوتت او منك منه طائفة (قوله واخذ ابن القاسم) أي في المسئلة الاولى (قوله فالوجه
 الاقتصار عليه) أي لانه اراج وبه العمل كما قال المتبلى خلافا لظاهر المسنف فانه يقضي ان اراج
 القول الثاني الرجوع اليه ومحل هذا الخلاف ما لم نقل عند التحكيم او التغيير قبلت امرى او رخصت
 بما جعلته لي ونحو ذلك ما يدل على انها لم تترك ما بيدها فان قالت ذلك بقي ما لم توقف أو توطأ قال
 ابن رشد انما انظر بن (قوله كنى شئت) أي فامرك بيديك لان متى طرف زمان مستقبل غير
 محصور ولا محدود فاذا قال لها متى شئت فامرك بيديك فقد جعل الطلاق بيدها في الوقت الذي
 تشاؤه فيه ولم يجعل لذلك حدا يسقط ما بيدها قبل الانتهاء اليه فوجب ان يسقط ذلك بيدها ما لم
 توقف أو يكون منها ما يدل على اسقاطه (قوله وفي جعل ان واذا كنى) أي لان اذا طرف زمان كذلك
 أي غير محصور ولا محدود مثل متى وان كانت غير موضوعة للزمان المستقبل لانها متضمنة له
 لانها للتحكيم والمستقبل فاذا دخلت على ماض صرفته للمستقبل فاذا قيل ان دخلت الدار
 فامرك بيديك أي في الزمان المستقبل (قوله او هما كالمطلق) أي بناء على ان اذا لا تقتضي المهلة
 والامتناع بدل الجرد الشرط مثل ان بخلاف متى فانها تقتضي المهلة والامتناع (قوله تردد) أي
 طريقتان حكاهما ابن رشد عن المتأخرين (قوله انما قال) أي وهي طريقة ابن رشد (قوله ويجرى
 فيها خلاف الحاضرة) أي وهذه طريقة اللحنى (قوله او ما لم توقف) أي أو يبقى في يدها ولو قامت
 من المجلس الذي علمت فيه ولو طالت اقامتها فيه ما لم توقف الخ (قوله فاذا انقضت ما عينه) أي
 ولم تختر شيئا (قوله ومما الخ) أي وليس معناه انه يمتد الى ذلك الامر ويبقى بيدها ولو وقعت والا
 كان معارضا لقوله سابقا ووقت وان قال الى سنة وحينئذ فقوله تعين معناه انه يمتد لذلك الامر
 ولا يسقط ما لم توقف الخ (قوله فالحكم للقدم) أي فان قالت اخترت نفسي وزوجي فان الطلاق يقع
 عليه وان قالت اخترت زوجي ونفسي لم يقع عليه طلاق اعتبارا باللفظ الاول فيها فان شك في ايهما
 المتقدم لم يقع عليه طلاق كن شك هل طلق ام (قوله وان قالت اخترتها فظاهر وقوع الطلاق)
 ولا ينظر للقدم في مرجع الضمير الواقع من الزوج كما اذا قال لها اختاري بيني واختراري نفسك
 او بالعكس فقالت اخترتها فاعليه الجانب التحريم (قوله في الحضور) أي انها اذا كانت حاضرة
 في المجلس فانها تختار بين التحريم والتحكيم (قوله لتعليقها بما غير منجز الخ) اشار الى انه حذف
 تعليل الثاني لدلالة التعليل الاول عليه (قوله كما اذا قال لها امرك بيديك) أي فكلا لا ينجز الطلاق
 ولا يقع اذا علم مستقبل متمتع كان لمست السماء فان طال ذلك لاشئ عليه في قوله امرك
 بيديك لمست السماء وكما ينظر في انت طالق ان قدم زيد وان دخلت الدار كذلك ينتظر في امرك

بيدك ان قدم زيد او ان دخلت الدار (قوله كالطلاق) يستثنى من ذلك ما اذا قال كل امرأة تزوجها
فامرها بيدها او ان دخلت الدار فكل امرأة تزوجها فامرها بيدها فانه يلزمه التعليق المذكور
وعليه اللزوم بأن المرأة قد تختار البقاء مع الزوج بأن الغالب ان النساء لا يختزن الفراق بحضرة العقد
وتشبهه بالطلاق يقتضي عدم اللزوم فيها له عدوى (قوله ولم تعلم بقدمه الخ) وأما لو علمت بقدمه
قبل مضي الشهر فطلعت بنفسها وتزوجت لم تفت بدخول الثاني اتفاقا والظاهر عدمها ولا تعذر بالعقد
الفساد كما قالوا فيمن طلق زوجته ثم تزوجها قبل زوج ودخل بها فانه يحكم بعدمه ولا يعذره بالعقد
الفساد له عدوى (قوله غير عالم بقدمه الاول أى قبل الشهر أى وغير عالمه قبل دخول الثاني بقدمه
الاول قبل الشهر (قوله على حضور شخص) أى وليس المراد حضور الزوج (قوله فالاولى حذف
الضمير) أى لما سبق ما فى اندونة ولا ر الايمان بالضمير يومه عدوه على الزوج مع انه ليس مراد (قوله
واعتر الخ) أى انه اذا خبرها ولم يملكها او وكها قبل بلوغها فاحتارت بنفسها فانه يقع الطلاق عليها
وهو لازم ان ميرت وهل يشترط زيادة على التمييز ما اقتضاها الوطء ولا يشترط قولان والمعتقدان المدار على
التمييز ما اقتضاها الوطء لا الفار لم تكن مميزة فلا يعتبر ما وقعته وما جعل لها من التخيير والتملك فهو
ثابت لا يبطل فيستأني بها حتى تميز او توطأ (قوله فالتمييز بدمنه) أى على كلا القولين خلافا لظاهر
المصنف حيث ادخل كلمة هل على شرط التمييز فيقتضى انه من محل الخلاف وليس كذلك (قوله
وله التفويض لغيرها) أى سواء كان ذلك الغير قريبا لها او كان اجنبيا منها وسواء شركها مع ذلك
الغير ام لا على المشهور كما هو مذهب المدونة فقوله لغيرها أى مجتمعا معها او منفردا عنها الا ان العبرة
بما يرضى به وهو حالة الانفرد والعبرة بما ترضى به حالة الاجتماع ولو قال الاب ان احدى ابنتيه ما ذكره
المصنف من جواز التفويض لغيرها لا يحالف ما مر من ان اباحة التخيير وكرهه قولين لان
الجواز لا يبنى على الكراهة بأمر ارباب الجواز الاذن لا الاباحة وانه مشى هنا على احد القولين (قوله
يعنى ان الزوج الخ) قال بهذا الحسن ما يجعل عليه المصنف وأما جعله على الوكيل على الطلاق
فغير صحيح اذ خلاف ان للزوج زله ما لم يوقع الطلاق كما جزم به اللزوم وغيره وقد مر ح ابن عرفة
بأنه متفق عليه انظر المواق وأما ما فى ح عن اللزوم وعبد الحق من ذكر الخلاف فى عزل الوكيل ففيه
نظر اذ الخلاف الذى ذكره اللزوم انما ذكره فيما اذا قال الزوج لغيره طلق امرأتى هل يجعل على
التمليك فليس له العزل او على التوكيل فله العزل هذا الذى يفيد ابوالحسن والمواق وابن غازى
قال وجعل المصنف على هذا يحتاج الى وحى بسفر عنه (قوله فهل له عزله) أى قبل ان يفعل
ما وكل عليه (قوله اراجع عدم العزل) أى نظر التعليق حق الغير قال ابوالحسن انظر اذا قالت
الزوجة اسقطت حتى من التملك هل للزوج ان يعزل ذلك الوكيل الذى وكله على ان يملكها لانهم
علموا عدم عزل الوكيل بتعلق حق الغير وهاهى قد اسقطت او يقال ان الوكيل حقاى الوكالة
قد ترج فيه اه بن (قوله فله عزله قضا) أى قبل ان يفعل ما وكل عليه (قوله فالمسائل ثلاث)
اى فالاولى وكله على ان يخبرها او يملكها او الثانية وكله على طلاقها او الثالثة خيرته فى عصمتها او ملكه
اياها فى كل من المسئلة الاولى والاخيرة قولان والراجع عدم العزل فيها وفى الثانية له العزل اتفاقا
وكلام المصنف يتعين جملة على الاولى لان الثانية ليس فيها قولان وان كان فيها توكيل والثالثة
وان كان فيها قولان ليس فيها توكيل (قوله المنفوض له) أى طلاقها على وجه التخيير
او التملك بأن قيل له خير نفسك فى عصمتها او ملكك عصمتها (قوله الا ما فيه المصلحة) أى فلا مرد الا اذا
كان فى الرد مصلحة ولا يطلق الا اذا كان فى الطلاق مصلحة فان لم تظهر المصلحة فى طلاقه اوردته

او فعل احدهما الغير مصلحة نظر المحاكم (قوله كالزوجة في الغير) اى: اكان خيره الزوج في عصمتها وقوله والتملك اى اذا كان الزوج ملكه عصمتها (قوله ومنا كره الغيرة) تفسير سابقه والاولى ان يقول ومنا كرهه ان خيره قبل الدخول او ملكه مطلقا (قوله ان حضرا لو كبل) الاول ان حضر ذلك الغير تفويض الزوج او كان وقت التفويض غائبا غيبة قريبة لان هذا الغير ليس وكبلا (قوله شرط الخ) اى انه لا يكون تفويض امر الزوجة للغير الا اذا كان حاضرا او قريب الغيبة كالديومين والثلاثة ذهابا كما في سماع عيسى (قوله فلها) اى فينتقل لها النظر (قوله ان مكنت بعلمه) فان كان بغير علم لم يسقط خياره قاله محمد واستحسنه اللخمي (قوله وقيل ولو بغير علمه) ورجح ايضا اى وهو ظاهر المدونة وقوله ورجح اى رحمه في الشامل حيث قال ولو مكنت بغير علمه على الاصح ونحوه في تن والشيخ سالم ومنه في التوضيح اضافة بعد ان ذكر عن المدونة ان الملاك ان مكن من المرأة زوجها زال ما يده من امرها قال مازنه ولو مكنته الزوجة ولم يعلم الاجنبى في المدونة يسقط خياره وقال محمد لا يسقط واستحسنه اللخمي (قوله والا ان يغيب الخ) اى فيسقط حقه ولا ينتقل اليه النظر فالغيبه بعد التفويض مخالفة للغيبه قبلها والفرق بينهما انه اذا غاب بعد توكيله بحضوره كان ظاهرا فبسط حقه بخلاف ما اذا كان غائبا حال التوكيل فانه لا ظم عنده فلم يسقط حقه فلذا انتظر ان كانت الغيبة قريبة وانتقل النظر لسان كانت بعيدة ولا ينتظر قدومه لما يلحقها من الضرر وما ذكره المصنف من التفرقة بين غيبته بعد التفويض وغيبته قبله طريقة لابن المحاجب وابن شلاس وابن بشير واجر ابن عبد السلام الغيبة بعد التفويض على الغيبة قبله في التفصيل بين قرب الغيبة وبعدها واختاره في التوضيح (قوله بعد تفويض الزوج له) اى طلاقا على وجه التغيير أو التملك (قوله فان اشهد) اى عند غيبته (قوله وكتب له في القرية باسقاط ما يده) اى واذا كتب اليه باسقاط ما يده او امضاه فاسقطه فانه لا ينتقل النظر للزوجة وانظر لومات من فوض له امرها ولم يوص به لاحد فهل ينتقل لها وهو الظاهر لا رأى ان اوصى به فانه ينتقل اليه اه خش (قوله على الرابع) وقيل انه ينتقل ما جعل له للزوجة في الغيبة القريبة والبعيدة فالاقوال ثلاثة وثانها لما كان ضمه فيقال يحمل المصنف عليه (قوله عليه فلا يقع طلاق الخ) اى فاية اطلاق من احد هما دون الآخر لغو (قوله الا ان يكونا رسولين) هذا الاستثناء منقطع سواء حملت الرسالة على الجوازية او الحقيقية لانه لا تدخل واحدة منها في التملك على ما حل به الشارح قوله وان ملك رجلين الخ (قوله او يقول لهما جعت لكل منكما الخ) قال شيخنا او يقول لهما طلقا زوجي ولم يقل ان شئت لانه في قوة قضية كلية اى لكل منكما طلاق زوجي فلكل منهما الاستقلال بالطلاق عملا بالاحوط في الفروج وهذا احد اقوال ثلاثة وحاصلها انه اذا قال طلقا زوجي فليل على المدونة الرسالة فلكل الاستقلال بالطلاق الا ان يريد التملك وقيل يحمل على التوكيل فلا يلزم الطلاق الا باجماعهما معا وله عزلهما وقيل يحمل على التملك فلا يقع الطلاق الا باجماعهما معا وليس له عزلهما والا للمدونة والثاني لسماع عيسى والثالث لا يصح قال ابو الحسن ومذهب المدونة هو الصحيح واختار اللخمي ما في سماع عيسى وتبعه بهرام في الشامل ورجح الشيخ سالم انظر من (قوله وحمل المصنف عليه) اى بحيث يقال الا ان يركبوا رسولين ارسلاهم اليها فانه طلقها فلكل واحد منهما القضاء اى الاخبار بان طلقها ووجه البعد انه يحتاج لتفسير القضاء بالاخبار ثم بعد ذلك هو يومهم ان وقوع الطلاق عليها يتوقف على اخبارها وليس كذلك بل يقع ولو لم يخبرها

* (فصل في الرجعة) * (قوله وهي عود الخ) الضمير للرجعة ويفهم منه ان سور البائن

للعامة بقصد عقد لا يسمى رجعة وهو كذلك بل يسمى مراجعة لتوقف ذلك على رضى الزوجين لان
 المفاعلة تقتضى الحصول من المجانين (قوله من فيه اهلية النكاح) اى وهو العاقل فاهلية
 النكاح انما تتوقف على العقل ولا تتوقف على عدم الاحرام وعدم المرض لان كلام من المحرم
 والمريض فيه اهلية النكاح غاية الامر انه طرأ عليه ما يمنع من صحته وقوله اى من فيه اهلية النكاح
 دخل فيه الصبي لان فيه اهلية النكاح في الجملة لان نكاحه صحيح يتوقف على الاجازة من وليه وقد
 خرج بقوله بعد ذلك طالق غير بائن لان طلاقه اما بائن بان يعلق عنه وليه بعوض او بدونه على
 احذ القواين كما مر والاول بائن قطعاً وكذا الثانى لان وطئه كلاهما او غير لازم بان يعلق هو
 اه خش (قوله ولاسكران) ظاهره ولو بحلال اه خش (قوله والعبء) فيه انه لا يتوهم
 خروجه لظهور دخوله في قوله من فيه اهلية النكاح لان نكاحه صحيح غاية الامر انه يتوقف على
 الاجازة بخلاف المحرم والمريض فانه يتوهم خروجهما لفساد نكاحهما (قوله نص على دخولهم)
 الاولى بالغ على دخولهم لاجل قوله بعد ذلك لان فيهم الخ أى والمبالغة تقتضى دخول ما بعدهما في
 المبالغ عليه (قوله وان بكاحرام) اى هذا اذا كان غير متلبس بما يمنع من صحة النكاح بل ولو
 كان متلبساً باحرام او مرض (قوله والبالغة مع) اى وان كان مما احل الكاحرام والاولى جعلها
 للابسة اى وان كان متلبساً باحرام ونحوه كمرض (قوله وادخلت السكف المريض) الاولى المرض
 وقوله وليس فيه اى في ارتجاع المريض (قوله وعدم اذن سيد) اى وان كان متلبساً بعدم
 اذن سيد فيها اى الرجعة (قوله ومثل العبد) اى في كون رجعته لا تتوقف على اذن (قوله فهو لاه
 المحضة) وهم المحرم والمريض والعبد والسفينة والمفلس (قوله طالفاً) بيان لموضوع الارتجاع لا قيد
 فيه واتى به لاجل التوصل للوصف بقوله غير بائن اذ هو المحترز به عن البائن وقبل احترازه عن الزواج
 ابتداء فلا يسمى رجعة (قوله غير بائن هذا يغنى عن جميع القيود التى بعده فذكرها معه زيادة بيان
 (قوله وبالصحح الفاسد) اى خرج بالصحيح النكاح الفاسد الذى يفسخ بعد الدخول سواء فسخ بعده
 او طاق فلا رجعة كخامسة وجمع كاخت مع اختها ولو ماتت الاولى او طلقت لعدم صحة النكاح فاذا
 فسخ هذا النكاح بطلاق او غيره فليس للزوج رجعتها في عدة ذلك النكاح (قوله فان وطئه قبل
 الاذن لا يجوز) فاذا اطاع السيد على نكاحه بعد وطئه ورد وان طلقها قبل اطلاق عيده فلا رجعة
 خلافاً لاستظهار بعضهم صحة الرجعة فيما اذ طاق قبل اطلاق عيده وتوقفها على اجازته (قوله او صحيح
 لازم) اى احتراز به عن الوطء فى صحيح لازم لكن وطئ وطأ حراماً (قوله كالمحيض) اى كالوطء في حالة
 الحيض او في حالة الاحرام فاذا تزوجها ووطئها في حالة الحيض أو الاحرام فقط ثم طلقها بعد هذا الوطء
 فلا رجعة لعلها ابينتها منه لانه بمنزلة الطلاق قبل الدخول لان المدوم شرعاً كالمعدوم حساً
 (قوله القول الصحيح) اى في الرجعة وهو الذى لا يحتمل غيرها (قوله اذ يحتمل امسكتها تعذيباً)
 اى ويحتمل امسكتها عصمتى زوجة فاذا اتى بهذا اللفظ المحتمل وقصد به الرجعة حصلت (قوله او
 نية فقط) اى من غير مصاحبة فعل لها (قوله على الاظهر) اى عند ابن رشد وقواه شيخنا وقوى بن
 وغيره مقابلة كياتى (قوله لا بمجرد التصد) اى لعودها لعمته فلا تحصل به رجعة اتفاقاً (قوله
 وهى) اى النية وقوله بالمعنى المراد وهو الكلام النفسانى (قوله فيجوز) اى فيما بينه وبين الله
 (قوله وصحيح خلافه) هذا هو المنصوص فى الموازية والمصحح له ابن بشير فانه جعله المذهب والاول
 صحيحه فى المقدمات وهو يخرج عند ابن رشد والخمى على احد فولى مالك بلزوم الطلاق واليمين بمجرد
 النية ورد بن بشير انظر ابن غازى اه بن (قوله لا رجعة بها) اى فى البائن وحديثه فلا يجوز له

بعد العدة وطئها ولا معاشرتها مباشرة الا زواجا فيما بينه وبين الله والحاصل ان هذا الخلاف انما هو بالنظر للباطن وأما في الظاهر فاتفقوا على ان النية بمنزلة العدم فلا يمكنه المحاكم من وطئها ولا من الخلو بها ولا من ميراثها (قوله فلونزى ثم وطئ الخ) هذا انما يناسب النية بمعنى القصد وحينئذ فلا وجه لتفريع هذا الكلام على هذا القول (قوله بعد بعد) اى والمحتمل ان العدة لم تنقض وقوله فليس برجعة اى لان كلام النية والفعل اذا كان وحده لا يكفي في الرجعة وقوله فرجعة اتفاقا اى لاجتماع النية والفعل (قوله وان تقدمت) اى على الوطء (قوله ولو هو لا) والواللحال ولو زائدة لان القول الهزل هو المحض الى عن نية فلو كانت الولاية بالغة لا تجد ما قبل المبالغة وما بعدها ولو قال المصنف وبقول هزل كان احسن والذي يظهر ان قول المصنف بقوله مع نية مخصوص بالمحتمل بدليل تمثيله بما يمكنه او رجعت بدون زوج حتى فانه من المحتمل على ما قاله بعضهم بقوله وبقول ولو هو لا اى بقول صريح مع قبل ولو مجرد عنها وهو الهزل وبهذا يفتى التكرار في كلام المصنف وهو احسن من جعل الولاية للحال واهمال لو (قوله فيلزمه المحاكم الغفلة والكسوة) اى ويحكمه بالميراث منها ان ماتت ولا يمنع من الاستمتاع بها (قوله ولا يحل له الاستمتاع بها) اى فيما بينه وبين الله ولا يحل له ايضا ان يذشى من ميراثها والفرق بين النكاح والرجعة ان النكاح له صبغة من الطرفين واركان وشروط من صداق واستئذان فتوى امره فكان الهزل فيه كالعدم ولما ضعف امر الرجعة بكونه ميعتها من جانب الزوج فقط اثره في الباطن (قوله لا يقول محتمل) ضعف على مقدراى بقول صريح هزل لا غير محتمل لا يقول محتمل وأما بقول غير محتمل لمسا ملاصلا مع نية كاسقى الماء وابه الرجعة فهل تحصل الرجعة به او لا ترد فيه عجم وغيره والظاهر الثاني كما فيه ابن عرفة لان المحاق الرجعة بالنكاح اولى من المحاقها بالطلاق لان الطلاق يحرم والرجعة تحل اه عدوى (قوله دونها) اى واما الفعل مع النية فانه يحصل به الرجعة والدخول عليه امان جملة الفعل فان نوى به الرجعة كفى قاله بعضهم وتحصل من كلامه ان الرجعة تحصل بالقول مع النية سواء كان القول صريحا ومحتملا وكذلك بالفعل مع النية واما الفعل وحده والقول المحتمل وحده فلا تحصل بهما رجعة والقول الصريح وحده تحصل به الرجعة في الظاهر لا في الباطن وأما النية وحدها فان كانت بمعنى القصد فلا تحصل بهما رجعة اصلوا وان كانت بمعنى الكاظم النفس اى فقبل تحصل بهما رجعة في الباطن لا في الظاهر وقيل لا تحصل بهما مطلقا لا ظاهرا ولا باطنا (قوله ولا صدق الخ) اى وان كان وطئها من غير نية رجعة حراما ويلحق به الولد ويستبرأ من ذلك الوطء اذا ارتجعه او لا يرتجعه في زمن الاستبراء بالوطء بل بغيره وانما يرتجعه في زمن الاستبراء بغير الوطء اذا كانت العدة الاولى باقية فاذا انقضت العدة الاولى فلا ينسكها او غيره بالعقد الا بعد انقضاء الاستبراء فان عقد عليها قبل انقضاء الاستبراء فسبح ولا تحرم عليه بالوطء الحاصل في زمن الاستبراء (قوله وانقضت عدتها) اى في القسمين (قوله ثم طلقها) اى ثلاثا او اقل من ذلك (قوله ثم طلقها طلاقه على الاصح) اى وهل يكون ذلك الطلاق اللاحق لها رجعا وان لم تثبت له رجعة وهو ما لا يظهره عبق وفيئذته لزوم طلاق بعده وتأتلف له عدة وعليه فليعزبه من وجهين رجعي تؤتلف له العدة ولا رجعة معه او يكون ذلك الطلاق اللاحق بائنا او به جزم بن حيث قال ويكون هذا الطلاق اللاحق بائنا ولا يصح أن يكون رجعا لمرين احدهما ان القائل بالموقوف الطلاق هنا هو ابو عمران وقد علمنا به كالتطابق في النكاح المختلف فيه كما نقله عنه ابن يونس وابو الحسن وغيرهما والطلاق في النكاح الفاسد لا يكون الا بائنا كما مر في شرط الرجعة لا بالمرثاني انه لا كان

رجعة بالزوم اقراره على الرجعة الاولى را شهور بطلانها فهو بائن لان قضاء العدة ومراعاة مذهب
 ابن وهب انما وقعت في مجرد محوق الطلاق لا في تصحيح الرجعة بالفعل دونية اه كلامه والمحصل
 ان الطلاق الاول الذي وطأ في عدته رجعي انقضت عدته والثاني بائن لمحوقه مراعاة للخلاف
 وحينئذ فلا يلحقه الطلاق الانساقا هذا هو الجواب **(قوله مراعاة قول ابن وهب)** أي فهو مشهور
 مبني على ضعف وهو ان الرجعة تكون بمجرد الفعل بدون نيته وقال ابو محمد لا يلحقه طلاقه اذ قد
 بانت منه قال في التوضيح والاول اظهر وقال شيخنا المدوني اقول اني محمد ضعيف ومحل الخلاف
 اذا حاكم مستغنيا فان اسرته البينة لمحقة اتفاقا كما قاله الوائسري **(قوله بمجرد الوطء)** أي فهو كاطق
 في نكاح مختلف فيه والطلاق في النكاح المختلف فيه لاحق كالطلاق في النكاح الصحيح **(قوله)**
ولا ان لم يعلم دخول أي خلوة حاصله ان الرجعة لا تضع اذا ثبت النكاح بشاهدين وثبتت
 البينة بانه امرأتين وتقرار الزوجان بالاصابة فاذا طلق الزوج زوجته ولم تعلم الخلوة بينهما واراد
 رجعتها فلا يمكن منها لعدم صحة الرجعة من شرط صحة الرجعة ان يقع الطلاق بعد الوطء للزوجة
 واذا لم تعلم الخلوة فلا رجعة ولو تصادق كل من الزوجين على الوطء قبل الطلاق واولى اذا
 تصادقا بعده وانما شرط في صحة الرجعة ان يقع الطلاق بعد وطء لانه اذا لم يحصل وطء كان الطلاق
 بائنا فلما رجعه الا الى ابيته ان نكاح بلا عقد ولا ولي ولا صدق **(قوله بان علم عدمه)** أي
 كما اذا عقد على امرأة في بلد بعيدة وطلقةا وعلم عدم دخوله بها الكون لم تأن بلده ولم يذهب هو
 لبلدها **(قوله ان لم يعلم شيء)** أي كما اذا عقد على امرأة في بلدة وطلقةا ولم يعلم هل دخل بها ام لا وأشار
 الشارح الى أن عدم علم الدخول اعم من علم عدم الدخول حيث جعل عدم علم الدخول مادقا لعلم
 عدم الدخول وبعد العلم اصلا **(قوله ان يظهر الخ)** هذا راجع لقوله فلا تضع الرجعة ان لم يعلم
 دخول **(قوله ينفي التهمة)** أي تهمة ابتداء نكاح بلا عقد وولي وصدق **(قوله واخذابا بقرارهما)**
 يعني اذا قلنا بعدم تصديقهما في دعوى الوطء قبل الطلاق او بعده فان كل واحد يؤخذ بمقتضى
 اقراره بالوطء سواء كان اقراره ما بالوطء قبل الطلاق او بعده وقوله من نفقة وكسوة وسكنى
 مادامت المدة باقية هذا مرتب على اقراره هو وقوله ويلزمها المدة وعدم حليتها لاغير مدتها بيان
 لمرتبة على اقرارها ثم ان قوله واخذابا بقرارهما معناها كما قال ابن ان من اقر منهما ما بالوطء اخذ بمقتضى
 اقراره سواء صدقه الاتهام لا وكذا قوله كدعواه الخ أي فانه يؤخذ بمقتضى اقراره وانما هي فان
 صدقته اخذت بمقتضى اقرارها والا فلا ويس فرض المسئتين في كلام المصنف مادام اجتماع على
 الاقرار بهن **(قوله بالنسبة لغير الرجوع)** أي وانما بالنسبة للرجوع فلا يعمل باقرارهما الا لا تضع
 الرجعة حتى يعلم الدخول **(قوله فيلزمه النفقة والكسوة والسكنى)** أي وتحرم عليه الخامة
(قوله مادامت العدة) أي فاذا انقضت ان تماديا على التصديق اخذابا بقرارهما معا وان رجعا
 او رجعا احدهما فلا يؤخذ الرجوع ويؤخذ بغيره كما قاله الشارح تبعا لفتح وسياق تحرير ما في
 المقام قريبا ارشاه الله **(قوله كدعواه)** لهما بعدهما حاله ان الزوج اذا ادعى بعد انقضاء العدة
 انه كان راجع زوجته في العدة بن غير بينة ولا مصدق مما ياتي فانه لا يصدق في ذلك وقد بانت
 منه ولو كانت الزوجة صدقته على ذلك والموضوع ان الخلوة علمت بينهما لم يكن يؤخذ بمقتضى
 دعواه وهي انها رجعة على الدوام فيجب لها ما يجب للزوجة وكذا اذا اخذ بمقتضى اقرارها ان صدقته
 ولا يمكن واحد منهما من صاحبه فان لم تصدقه فلا يجب لها عليه شيء ان لزوم ما يجب لها عليه
 باقراره مسروبا بمصدقها كما ياتي فان كذبته لم تؤخذ بذلك لا قرارها بسقوط ذلك عنه **(قوله اي)**

ادعى بعد انقضاء العدة الخ) اى والحال انه لم يكن له بيعة بالرجعة ولا مصدق امان كانت له بيعة
 بذلك او كان بيت عندها في العدة فانه يصدق ونصح رجوعه وان كذبت (ف قوله ركناهي) اى
 يجب علمه انه يجب للزوج ما يدى الاستمتاع ولا يجوز التزوج بغيره حيث صدقته على الرجعة
 (ف قوله انما يدعى التصديق) اى على الاقرار (ف قوله شرط فيما بعد الكاف وكذا فيما قبله ان
 انقضت الخ) هذه طريقة لعج وحاصلها انه في المسئلة الاولى يؤخذ ان باقرارهما سواء امتدadia على
 التصديق او لا ان استمرت العدة فان انقضت فلا يؤخذ ان باقرارهما الا اذا امتدadia والاعمال
 برجوعهما او رجوع احدهما وفي المسئلة الثانية وهي دعوا الرجعة بعد العدة يؤخذ ان باقرارهما
 ابدا اذا امتدadia على الاقرار فان رجعا واحدهما سقطت مؤاخذة الرجاع وقال بهرام وثان قوله
 ان تماميا على التصديق شرط في المسئلة الاولى فقط وحاصل كلامهم انه اذا لم تعلم المحلوة بينهما
 وراجعهما تم نصح الرجعة ولو تصادقا على الوطء يؤخذ ان يقتضى اقرارهما ما امت العدة ان غاديا
 عن التصديق فيها فان رجعا واحدهما سقطت مؤاخذة الرجاع كما انه مقتضى اقرارهما بعد العدة
 واما في المسئلة الثانية وهي ماذا ادعى بعد العدة الرجعة فيها وصدقها فان يؤخذ ان باقرارهما
 ابدا من غير اشتراط واما على التصديق وقال الطحيني والشيخ باسان قولا ان تماميا على التصديق
 شرطا فيما قبل الكاف واما بعد الكاف فليس شرطهما بخلاف الطريقة لعج وحاصل كلامهما انهما
 لا يؤخذ ان باقرارهما في المسئلة الثانية الامدة دوامهما على التصديق وكذلك في الاولى كان
 الاقرار في العدة او بعدها فان رجعا واحدهما سقطت مؤاخذة الرجاع وقال الشيخ عبد الرحمن
 الاجهري والشيخ احمد الزرقاني قوله ان تماميا على التصديق راجع لما بعد الكاف فقط فيقولان
 انهما في المسئلة الاولى يؤخذ ان باقرارهما في العدة مطلقا تماميا على التصديق أم لا ولا يؤخذ ان به
 بعدها واما في المسئلة الثانية فلا يؤخذ ان باقرارهما الامدة دوامهما على التصديق فان حصل
 رجوع منهما ما ومن احداهما سقطت مؤاخذة الرجاع وهذه الطريقة هي الموافقة للنقل كقال شيخنا
 (ف قوله ان انقضت الخ فاذا انقضت وغاديا على التصديق لزمه النفقة علم ولا يجوز لها التزوج بغيره
 (ف قوله سقطت مؤاخذة الرجاع) اى فاذا رجعا ما وكذا انفسهما لا يلزمه نفقة وجاز لها التزوج
 بغيره واذا رجعت هي فقط جاز لها التزوج بغيره ولا يلزمه الاتفاق عليها التأكيد بهانه في اقراره وان
 رجعت هو فقط سقط الاتفاق عنه ولا يجوز لها التزوج بغيره (ف قوله ولمسدة في المسلتين) اى المصدقة
 على الوطء في المسئلة الاولى والمصدقة على الرجعة في المسئلة الثانية (ف قوله وذكر هذا وان استفيد الخ)
 الحق ان قوله ولمسدة النفقة لا يغنى عنه قوله واخذ باقرارهما ولا ما بعده لان معناه انهما
 يؤخذ ان باقرارهما اجتماعا وانفرادا ان نادى المقر على اقراره لكس مؤاخذة الرجل بالنفقة بمقتضى
 اقراره اذا نادى على اقراره شروطا بتدقيها فلو كذبت لم يؤخذ بها الاقرارها بسقوطها عنه
 والحاصل ان الزوج يتعلق به بسبب اقراره حقان حق للزوجة من جهة النفقة وما في معناها وحق
 لله كمنع الحامسة مثلا وحرمة اصول الزوجة وفصولها وما هي فلا يتعلق بها لاجل اقرارها الا حق
 الله وهو العدة وحرمة تزوجها بغيره ما اخذ كل منهما بحق الله في مجرد الاقرار وحق تصديق من
 الآرام لا واما اخذ الزوج بحق الزوجة فشرط بتدقيها بقوله في الاقرار لاهل لم يكذبها ابن
 (ف قوله ولا تعلق عليه في الاولى بعد العدة قد علمت ما فيه وان الحق انه انما يؤخذ كل بمقتضى اقراره
 بالوطء العدة فقط ولولم يتماميا على التصديق وحينئذ اذا انقضت العدة كان لها التزوج فلاولى
 قصر كلام المصنف على الصورة الثانية (ف قوله وليست هي زوجة في الحكم) اى في حكم الشرع على انه

لم يحكم بانها زوجة بحيث يثبت لها كل ما ثبتت للزوجات (قوله جبر المصدقة) اى على الوطء فى المسئلة
الاولى والمصدقة على الرجعة فى المسئلة الثانية لكن الجبر فى الاولى فى العدة وبعدها بناء على ما قاله
عج من ان المؤاخذة بمقتضى الاقرار بالوطء فى العدة وبعدها ان تمسدا على الاقرار وما على
المعتمد من ان المؤاخذة بمقتضى العدة فلا جبر بعدها انظر بن وانما كان له جبرها وجبرها على
تجديد العقد لانها فى عصمتها وانما كان ممنوعا منها حتى اتت به فى ابتداء نكاح بغير شروطه وذلك
يرزول بوجود العقد الجديد (قوله فان ابي الولى عقد الحاكم) اى وان لم ترض وانظر هل لها جبره
على تجديد عقد اخذ من حديث لا ضرر ولا ضرار ولا تأمل (قوله ولان اقراره الخ) حاصله
انه اذا ثبتت الزوجية بشاهدين واختلى بها فى حال زيارته لها وثبتت الخلو بامرأتين مثل ما ادعى
بانها وعليها العدة للخلوة (قوله فى خلوة زيارة) اى والمحتمل ان الخلو بينهما ثابتة بشهادة
امرأتين فاكثروا وكذا يقال فى خلوة البناء بعد وفوفه فى خلوة زيارة اى اذا كانت الزيارة منه لها
والموضوع ان تلك الزيارة بعد العقد وقبل البناء وما اذا كانت الزيارة منه فى صدق اذا اقر به فقط
كخلوة البناء على ما قال المصنف لان الرجل ينشط فى بيته دون بيت غيره وهذه العلة تقتضى انها اذا
كانا اثرين مثل ما اذا كان زائرا وحده كما قال شيخنا (قوله ولها كل الصداق باقراره) نقل
هذا ابن ناجي عن ابي عمران كوفي وهو فى المدونة وقال سحنون لا يكمل لها حتى ترجع لتصديقه
واختلف هل خلاف او وفاق تاويلان وهما المشار اليهما فى الصداق بقول المصنف وهل ان ادم
الاقرار الرشيدة كذلك وان كذبت نفسها وتاويلان اه بن (قوله والمعمدانه لافرق الخ) تمقه بن
قائلا انظر من ذكر هذا وظاهر الموافق عن المدونة هو ما ذكره المصنف والذي فى ح مانصه وهذا القول
اى الذى ذكره المصنف هو الذى رجحه فى التوضيح هنا وذكره فى العدة انه اذا اقر احد الزوجين
فقط فلا رجعة له وظاهره من غير تفصيل بين الزيارة والاهتمام وهو احد الاقوال ايضا اه فلم
يذكر ح ترجيح او قال ابن عرفة ظاهرا فقول ابن القاسم تصح اذا اقر بالوطء فى خلوة البناء لا الزيارة
اه كلام بن وعلم منه ان ما قاله المصنف من التفرقة هو المعتمد لكن ذكر فى الشامل ان القول بعدم
التفرقة بين الخلوتين هو المشهور وحينئذ فيكون كل من القولين قد رجح (قوله كان قال اذا جعد
فقد راجعتهما) اى فلا يكون هـ اذ رجعة الآن ولا غدا (قوله وهو لا يكون لاجل) اى فكلما
لا يجوز انما جيل فى النكاح كما تقول اعقدنى على بنتك لان وجملة الولاء اعانة تكون فى الغد
لا يجوز انما جيل فى الرجعة كان يقول اذا جعد فقد راجعتهما (قوله بقة رلبية مقارنة) اى للقول
اولا فعل اى ولانية هنا (قوله فلا يستمتع بها قبل الغد) هذا التفريع غير صحيح لان حكمه اقبل
الغد حكم من تراجع لحقه فى الرجعة حينئذ باق فاذا وطئها وهو يرى ان رجعة صحيحة بنقد قارن
فعله نيته فكيف لا يكون رجعة اه بن (قوله قبل مجئ الغد) اى بان ولدت او نزل عليها الدم
الثالث (قوله تاويلان) الاول منهما العبد المحق والثانى لان عمرز (قوله لا يكون الانية
بعد الطلاق) اى الابنية تنجذب بعد الطلاق السابق والفرق بين صحة الطلاق قبل النكاح كان
تزوجت فلانية الاجنبية فهى طالق وبين عدم صحة الرجعة قبل الطلاق ان الطلاق حق على الرجل
اى حق يحكم به عليه والرجعة حق له فالحق الذى عليه يلزم بالتزامه والحق الذى له ليس له اخذه
قبل ان يجب ولو اشهد به (قوله بخلاف ذات الشرط الخ) ما ذكره المصنف من الفرق بين المسئلتين
هو انه روف من قولى مالك وقيل ان المسئلتين مستويتان فى لزوم ما وقع قضاء قبل حصول سبب

خيارهما وهو ان حارث عن ابي بصير مع رواية ابن نافع وقيل انهما مستويان في عدم لزوم ما وقعتهما
 قبل حصول سبب خيارهما وهو الباجي عن المغيرة عن ابن ابي حازم واعلم ان محل الخلاف اذا كان
 المعلق على فعله امرها يبيدها وأما المعلق بالطلاق او العتق فلا خيار لهما اتفاقا كما قال البدر القراني
 ابن رشد وهذه المسئلة هي التي يحكي عن ابن الماجشون انه سأل فيها مالكا عن المحرمة ذات الشرط
 والامة فقال له ان تعرف دارا بي قد امة وصكك انت دارا يلب فيها الاحداث بالجمام مع عرضها بقلة
 التحصيل فيما آل عنه وتوبخها على ترك اعمال نظره في ذلك حتى لا يسأل الا عن امر مكل اه انظر
 بن قال بعض المحققين والنصار ان سواها له وارد ولذلك اختلف النقل عن مالك من التفرقة بين
 المسلمين واتحادهم في الحكم (قوله لان الزوجة الح) هذا اشارة للفرق بين المسلمين وحاصلها ان
 اختيار الامة قبل العتق قول للشي قبل وجوبه لها بالشرع اما ذات الشرط فاختارها لما اختارتها فعل
 للشي بعد وجوب لها بالتكليف (قوله لا ما وقعته من اختيار زوجها) اي لان الزوج لم يلقه بها مقامه
 في ذلك وانما اقامها قائما في الطلاق فاذا قالت ان فعل زوجي ما ذكر فقد اخترته ثم فعل فلا يلزمها
 ذلك لما ارقتار الفراق بعد ذلك (قوله ان قامت بينة على اقراره) حاصله انه بعد انقضاء العدة
 ادعى انه راجعها فيها واقام بينة تشهد انه اقر في العدة انه وطئها وتذنبها وادعى انه نوى بذلك
 الرجعة فانه يصدق في دعواه انه اراد بذلك الرجعة وتصح رجعة حينئذ والموضوع ان الخلو بها قبل
 الطلاق قد علمت ولو بما راين وحيث كانت تصح الرجعة باقامة البينة على اقراره بالوطئ في العدة
 مع دعواه انه نوى بها الرجعة لم يدخل على مطلقة وان عندها في العدة ثم مات بعد العدة ولم يذكر
 انه رجعها فلا يثبت بذلك الرجعة ولا ترثه ولا يلزمها عدة وفاة وكلام المصنف يحتمل احقالاتا آخر وهو
 ان يكون المعنى ان قيام البينة بعد العدة على الاقرار بالرجعة في العدة تصح به الرجعة وهو وار مع
 في نفسه الا ان النص عليه قليل الجددوى اسكونه جليا فالدواب ما جعله عليه الشارح (قوله او على
 معاينة الخ) اي واقام بعد العدة بينة من الرجال تشهد على معاينة الخ وانما فلتنام الرجال لان
 شهادة النساء هنا لا تنفع وحاصلها انه اذا ادعى بعد العدة انه راجعها فيها واقام بينة من الرجال تشهد
 على معاينة تصرفه لها ومبيته عندها وادعى انه نوى بذلك في العدة رجعتها فانه يصدق في دعواه
 وتصح رجعتها (قوله رادعي الرجعة بها) اي ادعى انه نوى بذلك رجعتها (بقوله على اقراره بذلك)
 اي على اقراره في العدة انه يبيت عندها وتصرف لها (قوله قالوا وفي كلامه بمعنى او) وعبران
 بشبر وابن شاس وابن الحاجب لارادتهم ما تصرف الخاص بالازواج (قوله وان اراد العام) اي وهو
 الذي لا يختص بالازواج (قوله كانت او على حقيقتها) وبالواو عبر في المدونة لارادة التصرف
 العام الذي يقع من الزوج او من غيره (قوله تكفي في تصديقه) اي ان نوى بذلك رجعتها (قوله
 فاقام الزوج بينة) اي من الرجال لا من النساء لان شهادتها على اقرارها بعدم الحيض لا على رؤية
 الدم حتى يكفي النساء (قوله بان شهدت اي البينة التي اقامها) (قوله اولم احض ثالثة) فكذا نسخة
 الشارح باللام والاولى ثالثة بالنون والافهسي تحمل بمجترد رؤية الدم الثالثة (قوله وايس بين قولها)
 اي قولها احضت ثالثة وقولها لم احض اصلا اولم احض ثالثة (قوله وتعد نادمة) اي بقولها كانت
 عدتي قد انقضت قبل اشهادك برجعتي (قوله او ولدت لدون ستة اشهر الخ) في بعض النسخ
 ولدت زوجت وولدت لدون ستة اشهر ردت برجعتها قال ابن غازي وهي اجود من نسخة او ولدت لانه
 عطف على ما لا تصح فيه الرجعة فيكون قوله وردت رفته حشا وانما المسئلة تصح بغيرها
 بما هو في الجواهر من انه راجعها فاذا دعت انقضاء العدة وترزوجت فالت ولد لدون ستة اشهر فترث

للاول برجمته وهو ظاهر ويصح تقريره بما قال الشارح تبعا لمعنى من انه ادعى بعد انقضاء
العدة انه كان راجعا في العدة وكذبته فترجعت بنسبه وانت بولد لدون ستة اشهر فتدلل الاول
برجمته وبهذا اقررها في التوضيح وابن عرفة عن بعض شيوخ عبد الحق الكبي قال قولهم ردت للاول
برجمته مشكل على هذا اذا الاول انما حصل منه دعوى الارتجاع لانشاء الزوجة اذ لم يعلم ذلك
منه (واجاب) ابن عبد السلام بان دعوى الارتجاع تزول من انشاء الارتجاع وفيه نظر لان الدعوى
تحتل الصدق والكذب والانشاء لا يحتمل ما قالوا لى ان يقال معنى قولهم ردت للاول برجمته اى
التي ادعى انه كان انشأها ولذا قال ابن عرفة انها ترد اليه لعمام دليل صدق في دعواه انه كان انشأ
ارتجاعها تأمل انظر بن (قوله لدون ستة اشهر من وطء الثاني) اى ولاقل من امد الحمل من يوم
الطلاق (قوله برجمته التي ادعاه) اى التي ادعى انه كان انشأها (قوله لانما لم يحتمل الولد
بالاول الخ) قال خش وفي هذا التعديل نظر لانه يوم ان تزوج المعتدة من طلاق رجعى يؤيدوا ين
كذلك اه وفي بن ان ما في التوضيح من انه لا يتأيد التعريم لى من تزوج رجعية من غيره
هو قول ابن القاسم وقال غيره في المدونة يتأيد عليه فحرمها كالباين وهو ظاهر كلام المصنف فى اول
النكاح (قوله فكلولين) اى فكذات الولين (قوله غير عالم بانه) اى بان مطلقة اراجعهما
(قوله والا فلا) اى والا بان كان تدنبا الثاني عالم بان مطلقة اراجعهما ولم يحصل من الثاني
الا مجرد العدة فلم تغت على الاول اه ان يحضر الاول عقدها على الثاني ساكتة وتعلمه وتكون
لثاني وعقد صحيح كفى التوضيح عن مالك لان حضور الاول عقدها على الثاني تكذيب لبيته الشاهدة
بازجعة وهذا بخلاف مسئلة قوله فى الطلاق كبيها او تزوجها فان عقد الثاني يفسخ وبه ظاهر
من الاول انظر بن (قوله الاستمتاع) اى ولو نظر لشرعها ولو وجه وكعين بلذة وأما نظره لوجهها
وكعينه بلذة فحائز (قوله والدخول الخ) المراد به الخلو بها والسكنى معها فقط وأما سكناه
معه فى دار جماعة وللاس فوجائز ولو كان اعزب (قوله والا كل معها) اى فكل واحد
عما ذكر حرام وكذا كلامها ولو كانت نكته رجعتا وانما شد عليه هذا التشديد لئلا يتذكر
ما كان فيما معها فلا يرد اى الاجنبى يباح له ذلك مع الاجنبية (قوله ولو كان معها من يحفظها) هذا
راجع لا كل معها ولا لان الاكل معها يدخل فى الموادد فخرج منه لذلك ولو كان معها من
يحفظها (قوله وصدقت الخ) حامله ان الزوجة ولو امة اذا ارجعها زوجه فاعتادت عند ذلك
قد انقضت عدتي بشئ ثم قراء أو بوضع الحمل فانها تصدق فى ذلك ولو خالفها الزوج ان كان قد
مضى زمن من طهره يمكن فيه انقضاء العدة بما ادعت غالباً أو مساويا ولا يمين عليها ولو خالفها
عادت (قوله يجوز الخ) اى وانما كان الشهر يمكن انقضاء العدة فيه يجوز الخ (قوله سقط
او غيره) اى خلاصه للرجاعى انما لا تصدق اذا ادعت انقضاء العدة بوضع سقط (قوله اى
مدة الخ) اى فى المدة التى يمكن تصديقها بما يمكن اعاذيا لكون تلك المدة يمكن انقضاء العدة فيها
غالباً أو مساويا (قوله كالنهر) اى فان شهدت لها ان النساء قد يحضن لمثل هذا فانها تصدق
وهل يمين او بنسبة يمين قولان وعلم بما ذكره الشارح ان قول المصنف وسأل النساء ليس مرتبطا
بقوله ما يمكن لهما اذا ادعت فى زمن يمكن الانقضاء فيه غالباً أو مساويا بصدقت بلا يمين ولا حاجة
لسؤال النساء بل هو مقتضى راجع لما اذا ادعت ما لا يمكن فيه الانقضاء الا نادرا فان ادعت
انقضاءها فى مدة لا يمكن انقضائها فيها غالباً ولا نادرا لم تصدق ولا يسأل النساء الاقسام الثلاثة
(قوله يجوز الخ) انما كان الشهر يمكن انقضاء العدة فيه يجوز الخ (قوله لان العبرة الخ) اى

وحينئذ فلا يضر أثبات الحيض أول ليلة من الشهر واثباته قبل فجر تلك الليلة (قوله ولا يفيدها
 تكذيبها بنفسها) يعني أنها إذا قالت ألا عند ارادة الزوج رجعتها عدني قد انقضت بما يمكن من اقراء
 أو وضع وقتلها مصادقة في ذلك وقد بان منه فإذا قالت بعد ذلك كنت كاذبة وإن عدني لم تنقض
 فإن ذلك بعدم نهانها ولا لتحل مطلقها إلا بعد جديدي (قوله فلا تحل الخ) أي لا نهاداعية لنكاح بلا
 ولي وصديق وشهود (قوله ولا يفيدها دعواها الخ) يعني أن الزوج إذا أراد رجعتها غادعت انهارأت
 الحيضة الثالثة ثم ادعت بعد ذلك انهارأت أول الدم من الحيضة الثالثة وقالت كنت اظن دوامه
 فاقطع قبل استمراره المعترف بالعدة فلا يفيد هذا ذلك وقد بان بقوله لا أول وقد تبع المصنف فيما
 قاله ابن الحاسب (قوله المذهب كله على قبول قولها الخ) أي وحينئذ فلا بالكسوة والنفقة
 وتصح رجعتها وقال الشيخ إمام دازرقاني أن قبول قولها في إحداء الرجعة لانه يحتاط في الفروج
 فيحمل كلام ابن عرفة على ما عده مال بن وما قاله الشيخ أحمد بن كان خافرا لكر المذهب
 ما قاله ابن عرفة من قبول قولها انه انقطع حتى بالنسبة للرجعة وهذا إذا لم يقم بها الدم
 وعاردها عن بعد أي بعد طهرها تام وأما عاردها عن قرب فهل از رجعة فاسدة لانه قد تبين أنها
 حيضة ثالثة صحيحة وقعت الرجعة فيها فتبطل وهو الصحيح ولا تبطل تلك الرجعة ورجوع الدم عن
 قرب كرجوعه عن بعد قولان حكاهما أبو الحسن عن عياض ونص أبي الحسن عياض واختلفوا
 إذا رجعهما عند انقطاع هذا الدم وعدم تماديه ثم رجع هذا الدم بتقرب هل هي رجعة فاسدة لانه
 قد استبان أنها حيضة ثالثة صحيحة وقعت الرجعة فيها فتبطل وهو الصحيح وقيل لا تبطل رجوع الدم
 عن قرب أو بعد اه ثم ذكر أبو الحسن عن عبد الحق في النكحت انه حكى التوابين وقال بعدهما
 والقول الأول يعني انفسل عندى اصوب اه وتبين أن القرب هو أن لا يكون بين الدمين طهر
 تام اذا علمت هذا فيمكن الجمع بين كلام المصنف وابن عرفة ففراد المصنف أن قولها انقطع الدم
 لا يفيد في صحة الرجعة لانه في القبول قولها مطلقا ويحمل المصنف على ما اذا عاردها الدم عن
 قرب وقول ابن عرفة المذهب قبول قولها أي مطلقا حتى في الرجعة ويحمل على ما اذا عاردها الدم
 عن بعد فتأمل (قوله ولا رؤية النساء) حاصله أن الزوج إذا أراد رجعتها فالت حصت ثالثة أو
 وضعت ثم قالت ابي كذبت في قولي حصت ثالثة أو وضعت فرأى النساء ايا فصدقتهما وقبل ليس
 بها أثر حيض ولا وضع فلا يفيد هذا تكذيب نفسه ولا رؤية النساء او تدعيتهن لها وبانت بمجرد
 قولها حصت ثالثة او وضعت اذا كانت في مقدار حيض فيه النساء والفرق بين هذه المسئلة والتي
 قبلها حيث قلتم المذهب قبول قولها في المسئلة المتقدمة دون هذه انها في هذه قد صرحت بتكذيب
 نفسها ولم تستدسا اعذر بخلاف التي قبلها ولذا كرام المصنف هذه عقب قوله ولا يفيد هذا تكذيبها
 نفسها بقوله وان رأتها النساء نفية كان احسن لان هذه كالتيمة لها اه عبق (قوله ولومات
 زوجها الخ) حاصل المسئلة انه اذا طلقها طلاقا رجعا ثم بعد سنة أو أكثر من يوم الطلاق فقالت
 لم احض من يوم الطلاق الى الآن أصلا أو لم احض الا واحدة أو اثنتين ولم ادخل في الثالثة فلا يخلو
 حالها من امرين تارة تضر في حال حياة مطلقها احتباس دمها وتكر ذلك حتى يظهر ذلك للناس من
 قولها وفي هذه الحالة يقبل قولها بين وترث لضعف التهمة حينئذ وتارة لم تكن تضره في حال حياة
 مطلقها فلا يقبل قولها ولا ترث لدعواها امران ادراو التهمة حينئذ وتارة لم تكن تضره في حال حياة
 من يوم الطلاق ونحوها الى سنة وادعت عدم انقضاء العدة فانها مصادقة في ذلك ثم لم يكن بين
 ان كانت لم تظهر احتباس الدم حال حياة مطلقها والا فلا بين وان مات بعد أربعين شهرا من يوم

الطلاق ونحوها الى ستة اشهر صدق من غير يمين مطلقا هذا كله ان كانت غير مرضعة ولا مريضة فان كانت مرضعة او مريضة فانها تصدق في ذلك وترثه بلا يمين ولو فوق العام لان المرض والرضاع يمتنعان الحيض غالبا فلا تنمة حينئذ (قوله الكافي استقصائية) الحق انها مدخله لما زاد على السنة وما في نقل المواق من ذكر السنة فرض مثال لا يخصص (قوله ولو وافقت الخ اي هذا اذا خالفت عاداتها بل ولو وافقتها وقال بعضهم محل عدم تصديقها بعد السنة عند عدم الاظهار ما لم توافق عاداتها والا صدقت بغير يمين كالمرضع والمريضة وهو معقول المعنى اه دعوى (قوله الا ان كانت تظهره ما ذكره المصنف من التفرقة بين من كانت تظهره احتباس الدم حال حياة مطلقا ومن لم تكن تظهره هو قول الموازية وقال في سماع عيسى انها تصدق بيمين مطلقا اي كانت تظهره أم لا وهذا الخلاف حكاه ابن رشد في ما اذا ادعت ذلك بعد السنة أو بقرب انسلاخها ثم قال وأما لو ادعت ذلك بعد موت زوجها بأكثر من العام أو العامين فلا ينبغي انها تصدق الا ان تكون ذكرت ذلك في حياتها وقولا واحدا اه قال طائي وحيث جرى المصنف على قيد الاظهار فلا خصوصية للسنة ففي حمله عليها نظرا فالاولى أن يحمل كلام المصنف على المسئلة الأخيرة المتفق عليها ويكون بفقهه جاريا على ما في سماع عيسى فيمتنع عنه الاعتراض اه بن (قوله اي تظهره عدم انقضائها) اي تظهر احتباس دمها وان عدتها لم تنقض (قوله وتكرره نهذا لك الخ) لم يكن في الرواية تكرروا غما فيها تذكر ذلك انظر المواق (قوله فيصدقان مدتها اي فيصدقان في دعوى عدم انقضاء العدة اذا كانت تلك الدعوى في مدتها اي المرض والرضاع وحاصله انه اذا كانت المرأة مريضة او مرضعة في كل المدة التي بين الموت والطلاق فانها تصدق في دعواها في هذه الحالة عدم انقضاء العدة بغير يمين ولو كانت تلك المدة سنة فاكتر فان كانت مريضة او مرضعة تلك المدة وادعت عدم الانقضاء بعد الفطام وزوال المرض في المواق عن ابن رشد ان حكم المرضع بعد الفطام كالتي لا ترضع من يوم الطلاق لا ق ارتفاع الحيض مع الرضاع ليس برية اتفاقا وحينئذ تصدق بيمين بعد الفطام بسنة فاكثر اذا كانت تظهره في حياة مطلقا ومثلها المريضة اذا ادعت عدم الانقضاء واحتباس الدم بعد المرض بسنة فاكثر فان كانت لا تظهره لا تصدق ولو بيمين وأما لو ادعت ذلك بعد الفطام بأقل من سنة فانها تصدق بيمين (قوله عدم انقضائها) اي لا احتباس الدم (قوله وعشر) اي عشر ليال والاولى حذفه لانه لم يدخل تحت الكافي في قوله كاربعة لانها مدخله لما زاد على الاربعة للسنة والموجود في النسخ الصحيحة لافي كالاربعة اشهر وعليها مؤاخذة من جهة العربية قال ابن مالك في الكافية وان تعرف ذا اضافة مع * آخر اجل آل وغير ذل امتنع

وهذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فيدخلون آل على كل من الجزئين قال الرضا ونقل السيرافي جواز دخولها على الاول فقط نحو الالف دينار اه (قوله ونذب) اي على المشهور خلافا لما قال بوجوبه (قوله وأصاب) اي فعلت صوابا اي مندوبا (قوله من منعت نفسها من الزوج) أي بعد الرجعة (قوله فتشابه على ذلك) اي ولا تكون بذلك عاصية لزوجها فلا تسقط نفقتها بذلك (قوله والمعتبر) اي في تحصيل المندوب (قوله وشهادة السيد) اي ولو كان عدل أهل زمانه (قوله والولي) اشار السارح الى أنه لا مفرق بين السيد ولو عبر المصنف بالولي كان اشمل (قوله كالعدم) اي فلا يحصل المندوب باشهادهم الا لتمامها على ذلك ولو طلق الزوج وادعى الرجعة في العدة ويشهد له السيد والولي مع غيره كانت الشهادة كالعدم لانه يهتم على ذلك ولا فرق في الولي بين المبرر وغيره (قوله ونذب التمتع) اي على المشهور وحينئذ فلا يقضى بها ولا تحاصص بها للفرماء

اذا يقتضى مندوب ولا يخاصص به الغرماء وقيل انها واجبة ان قلت ان عقا وعلى يقتضيان
 الوجوب قلت المراد بالحق الثابت المقابل للباطل والمندوب ثابت والامر المستفاد من هلى للندب
 بقرينة التقييد بالمحسنين والمتقن لان الواجب لا يتقيد بهما (فوقله بجبر خاطرهما) اى من الالم
 الحاصل لها بسبب الغرق هذا يقتضى ان الندب مع عمل بما ذكره وفى تكيل القبيد عن ابن
 سعدون قولهم المتعة للفسلى وجبر الخاطرة فيه اعتراض لان المتعة قد تزيد لها سقاعلى زوجها
 بذكرها حسن عشرته وكرام محبته فالظاهر أنها شرع غير معمل وقال ابن الفاسم ان لم يمتعهما حتى ماتت
 ورثت عنها هذا يدل على أنها ليست للفسلى (فوقله فى قدر الخ) الاولى وعلى قدر حاله ليعيد انها
 فى نفسها مندوبة وان كونها على قدر حاله مندوب آخر كما هو ظاهر كلام ابن عرفة فان مات اى فرق
 بينهما وبين النفقة حيث روى فى النفقة حاله ما وفى المتعة حاله فقط قلت الفرق ان المظنة انكسر
 خاطرها بافراق والفراق جاء من قبله فروعى فيها حالهما (فوقله بعد العدة للرجعية) حاصله
 ان المتعة تكون لكل مظنة - واه كانت رجعية او بائنا الا أنها ترفع للبائنا اثر طلاقها وللرجعية
 بعد العدة لانها ما دامت فى العدة تترى والرجعية لا ألم عند ما بخلاف الاولى (فوقله لم يرجع بها)
 اى وحيث لم يتلف عليه وانما كان لا يرجع بها لانها كتبه مقبوضة (فوقله ان ماتت بعد العدة)
 اى والحال انها لم تنج لانها باقضاء العدة تستحقها ومن مات عن - حق كان لورثته وأما ان ماتت قبل
 تمام العدة فلا شئ ورثتها لانها لا تستحقها الا بعد الخروج من العدة وأما الوما ان زوج قبل أن يمتعهما
 أو ردها العتمة قبل دفعها لها سقطت عنه بائنة كانت أو رجعية كذا فى عقب والظاهر يخرج
 ذلك على الخلاف فى ان ردها معانى بجبر الخاطرة أو تعدى فعلى الثانى تؤخذ من تركه وأما لو طلقها
 وكان مريضا مرضا مخوفايوم العلق فى غيرها أخذت منه بعد العدة فى الرجعية ويوم الطلاق فى
 غيرها لانه لما امر بها الجبر كسر الخاطرة لم يكن مبررا ولا يؤهم عدم طلقها منه لانها وارثة
 ومن باب اولى ما اذا طرأ المرض بعد الطلاق لانها بعد العدة غير وارثة (فوقله ككل مطلق طلاقا
 بائنا) اى قد دفع لها المتعة ان كانت حية أو لورثتها ان ماتت والمراد كل مطلق طلاقا زوجها ارحم
 الشرع بطلاقها وعلى الثانى يستثنى المرتدة دون الاول وبقول الشارح طلاقا بفسخ تشبيهه
 فى كلام المصنف واندفع قول ابن عاشر كفى بن ارفى التشبيه ركة من جهة ان فيه تشبيه الشئ
 بنفسه والعبارة الساسية ان لوقال والمتعة على قدر حاله لكل مطلق أو ورثتها وبعد العدة
 للرجعية فى نكاح لازم الخ اه تشبيه قد علمت ان المرتدة لا متعة لها ولو عادت للإسلام واطاهر
 عدم متعتها أيضا اذا ارتد الزوج سواء عاد للإسلام ام لا كما قاله شيخنا (فوقله فى نكاح) هذا
 لغو لان المظنة لا تكون الا من نكاح - لكنه صرح به لاجل قوله لازم وقوله لازم اى سواء كان
 صحيحا أو قاسدا وزم بفواته كالفاسد لصدقه اذا طلق فيه بعد البناء واحترازه سببه وقوله لازم
 عن غير اللازم وهو شيان الاول الفساد الذى يفيض بالدخول والثانى الصحيح غير اللازم كندكاح
 ذات العيب فانما ان رتبة اعليه أو ردها اعليه باقلا متعة والى الاول اشار المصنف بقوله لا فى فسخ الى
 الثانى اشارة بقوله او بختارة اعليه (فوقله الارضاع فيندب فيه المتعة) اى الا اذا كان الفسخ لاجل
 رضاع فانه يندب فيه المتعة وظاهره معلقا سواء كان لها نصف الصداق ام لا وهو كذلك الاول
 كما اذا ادعى الزوج طرضاع وانكرت وكان ذلك قبل البناء والثانى كالمصدقته ورثت ذلك بالبدنة
 فانه لا نصف لها فى هذه الحالة اذا فسخ قبل البناء (فوقله وملاك احد الزوجين صاحبه) اى
 وأما لو ملك أحدهما بعض صاحبه فالمتعة لمصوول الالم لان ملك البعض يمنع الوطاء (فوقله وآلا

متعت) اى والا يكن دفع عنها برضاها بل بغير رضاها ولم يكن بعوض اصل بل بلفظ الخلع متعت
(قوله فان لم يغور لها) اى بان عقد عام انقويضا وطاقتها قبل البناء ولا يسم لها شاقبل الطلاق
(قوله تحت العبد) اى حال كونها تحت العبدواستتر بقروله لعنتها عن التي اختارت نفسها
 لتروية عليه اوثانية لكونه شرطا لذلك عند القعد أو بعده فانما تمتع لان الفراق بسببه بخلاف
 المختارة لعنتها **(قوله وأما لعينها)** اى واما لوردها الزوج لعينها
 * (باب فى الايلاء) *

(قوله ناسب الخ) اى نظرا لما بين السبب والمسبب من الارتباط وان كان الانسب من حيثية اعتبار
 خصوصية السبب بتقديم الايلاء على الطلاق الرجعى لانها سبب والطلاق الرجعى مسبب والسبب
 مقدم على المسبب طبعيا فقدم اليه وضعا لاجل ان يوافق الوضع الطبع تأمل **(قوله الايلاء)**
(عبر الخ) اى الايلاء شرعا واما لغة فهو والحلف على الامتناع من الشئ مطلقا **(قوله الحلف بالله)**
 كوالله لا اطؤك اصلا او مدة جهة مشهر **(قوله والالتزام بخوع عتي الخ)** المراد بخوع ما ذكر الصوم
 والصلاة والطلاق وذلك كان يقول ان وطنك فعلى عتي عبدى فلان او فعلى دينار صدقة او فعلى
 المشى الى مكة او فعلى صوم شهر او صلاة مائة ركعة او فانت طالق **(قوله او نذر ولو مبهما)** اى او
 الترام نذر ولو مبهما ولى حذف ولولان ما قبل المبالغة وهو النذر المبين هو عين قوله والالتزام
 بنوع عتي او صدقة الخ الان تجعل الواو للعال ولوزائدة **(قوله نحو لله على نذر ان وطنك الخ)** اعلم
 ان الصورة الاولى ايلاء من غير خلاف واما الصورة الثانية ففيها خلاف فقد ذكر فى التوضيح
 الخلاف فى نحو على نذر ان لا اطؤك ولا اقربك رنصه وان قال على نذر ان لا اقربك فهو مؤول عند
 ابن القاسم وقال يحيى ابن عمر ليس بمؤول وهو بمنزلة قوله على نذر ان لا اكلك وهو نذر معصية
 ووجه القول اول ان هذا تعليق فى المعنى على معصية لان على نذر ان لا اطؤك ولا اقربك
 فى معنى على نذر ان تنفى وطؤك او مقاربتك المعلق على معصية لازم ووجه القول الثانى فيما
 ذكره طاهر لان قوله ان لا اقربك او ان لا اطؤك مؤول بمصدرية او ما قبله خبر وكان له قال عدم
 مقاربتك او عدم وطؤك نذرى ولا شك ان هذا ليس بتعليق وانما هو نذر معصية واما ان مرح
 بالتعليق فنحو على نذر ان وطنك فليس من محل الخلاف وليس للخلاف فيه وجه خلافا لعقب لان
 المعلق نذرهم بخبره كفارة اليمين فلا معصية فيه انظر بن **(قوله فلا يئذ قد لهما ايلاء)** اى بخلاف
 السببه والسكران بحرام فانه ينعقد منهما كما يشهد به التعريف **(قوله كالسكران)** وقال لشافعى
 ينعقد الايلاء من السكران لمعوم قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم الآية فان الموصول من صيغ
 المعوم وجوابه منع بقاء الموصول على معومه بدليل قوله فان فاء واقاف الله غفور رحيم فان السكران
 لا تحصل له مغفرة ولا رجة بالغيثه وقد يقال ان السكران يعذب بعذاب الكفر وعذاب المعصية فلم
 لا يجوز ان يحصل له غفران الذنب بالغيثه **(قوله اى يمكن)** فيه نظر بل يتصور بضم النحية معناه
 يتعقل واما يفقه اعنى انه مبنى للفاعل فعنا يمكن فالاولى للشارح ان يقول اى يتعقل او يفقهها
 اى يمكن امكانا عاد او قاعه حالا او مالا فلا مردان الشيخ الغنائى يمكن جماعه لان هذا الامكان
 غفلى لا عادى وقوته يمكن وقاعه اى يمكن الوقاع من جهته سواء امكن من جهته ام لا فنعقد الايلاء
 اذا امكن الوقاع من جهته ولو كانت رتقاء او غلا او صغير لا تطبق او غيره دخول بها **(قوله مرضا)**
 لا يمنع الوطء اى فان منع به فلايلاء كفى عقب وفيه نظرا فان المذهب كما قال ابن عبد السلام انه
 كالصحيح مطلق الا بان لم يمكن وقاعه حالا يمكن مالا فالاولى بقاء المتن على اطلاقه فى التوضيح عن

ابن عبد السلام مانعه ظاهر المذهب لمحقق الايلاء للريض مطلقا ورأى بعضهم انه ان كان عاجزا عن
الجماع فلا معنى لانه قد ادى الايلاء في حق نفسه وهو خلاف المذهب الا ترى انه لو ادى الصحيح ثم مرض فانه
يطلب بالقيشة بالجماع فدل هذا على ان التفصيل خلاف المذهب اه بن واعلم ان محل لمحقق الايلاء
للمريض اذا اطلق واماما اقيده بمدة مرضه فلا ايلاء عليه سواء كان المريض مانعا من الوطء او لا ولو
طال المرض الا ان يقصد الضرر فيطلق عليه حالا لاجل قصد الضرر (قوله ونحوهم) اي كالمرضى
مرضا يمنع الوطء حالا بناء على ما قاله الشارح (قوله البناء يعني على) اي لان منع الوطء لمحقوف عليه
لا لمحقوف به (قوله يمنع وطء زوجته) اي سواء كانت اليمن مريضة في منع الوطء ونحوه والله لا اطؤك
اكثر من اربعة اشهر او مستلزما لذلك كخلفه ان لا يلتقي معها الا لا يغتسل من جنباتها منها كيا باني
وخرج بالوطء ما اذا حلف على هجران الزوجة اي على ترك كلامها وهو مع ذلك يصيبها فلا يلزمه ايلاء
بذلك وخرج بالزوجة السرية وام الولد فاذا حلف على واحدة منهما ان لا يطؤها اكثر من اربعة
اشهر لم يلزمه بذلك ايلاء وشمل كلامه الزوجة الكبيرة والصغيرة التي لا تطيق الوطء ولكن لا يضرب
لها الاجل حتى تطيق وشمل ايضا المدخول بها وغيرها لكن لا يضرب لها الاجل الا من الدعاء
للدخول ومضى مدة التجهيز وشمل ايضا الزوجة الكتيبة في عهده حين الحلف والمتجدة بعد
الحلف كقوله لامرأة اجنبية والله لا اطؤك الا بعد خمسة اشهر ونحوي ان تزوجها فاذا عقد عليها
لزمه ايلاء (قوله تجهيزا) اي كقوله والله لا اطؤك اكثر من اربعة اشهر وصنيع الشارح يقتضي
ان قوله وان تعليقا بما علة في قوله عين ويصح ان يكون مبالغة في زوجته او في ترك الوطء لان كلامه
الثلاثة يكون مخبرا ومعلقا والحاصل انه لا فرق في لزوم الايلاء بين كون اليمن مخبرا ومعلقا ولا فرق
بين كون منع الوطء لمحقوف عليه مخبرا او معلقا كقوله لا اطؤك مادمت في هذه الدار والبلد على
ما ياتي ولا فرق بها كون الزوجة لمحقوف على ترك وطئها مخبرا او معلقة (قوله فعلى كذا) اي عتق
او مدقة الى آخر ما مر (قوله واما هي فلا ايلاء عليه فيها) فاذا حلف لا يطأ زوجته مادامت ترضع او
حتى تقطم ولدها او مدته الرضاع فلا ايلاء عليه عند مالك وقال اصبح يكون موليا قال الغصني وقول
اصبح اوفق بالقياس لكن المعتقد قول مالك من انه لا يكون موليا وهو مقيد بما اذا قصد بخله على ترك
الوطء اصلاح الولد ولم يقصد شيئا كما قال الشارح (قوله والاغزول) اي والابان قصد بخله بمجرد
الامتناع فقول (قوله وان رجعية) اي هذا اذا كانت الزوجة غير مطلقة بل وان كانت مطلقة طلاقا
رجعيا فاذا حلف على ترك وطء مطلقة الرجعية كان موليا يضرب له الاجل ويوم بعد انعقائه بالغيثة
فيمتنع ليصيب او يطلق عليه أخرى فان قلت لا حاجة لطلاق نارا اذا لم يف لان الطلاق الرجعي
الذي شان المولى ايقاعه حاصل قلت انما احتيج لطلاق الثاني اذا لم يف لاحتمال ان يكون ارتفع وكنتم
ومحل كون الرجعية يلحقها الايلاء فيجب على الرجعية ان يصيب او يطلق عليه ان لم تنتقض العدة قبل فراغ
الاجل بان كانت حاملا او كان الحبل يات في كل سنة مرة مثلا والا فلا شيء عليه (قوله وظاهر ان
الرجعية حق له الخ) ردد ذلك بان الرجعية وان كانت - قاله لا يطأ اليمن بان اباها الا انه لا يشترط الحلف
شدد عليه بلزوم الايلاء وان القول يلزوم الايلاء للرجعية مبنى على القول الضعيف بان الرجعية
لا يحرم الاستمتاع بها فاذا ما مشهور معنى على الضعيف (قوله ولو قل الاكثر كيوم) هذا هو المعتقد
وقال عبد الوهاب لا يكون موليا الا بزيادة معتبرة كمشرة ايام (قوله اكثر من اربعة اشهر) اي
واما الحلف على ترك الوطء اربعة اشهر فلا يكون به موليا وروى عبد الملك انه مول بالاربعة رهو
مذهب أبي حنيفة ومنشأ الخلاف الاختلاف في فهم قوله تعالى للذين يؤثرون من نسائهم تربص

أربعة أشهر فان فاؤا فان الله غفور رحيم هل الفیئة مطلوبة خارج الاربعة اشهر او فيها فعل المشهور
لا يطلب بالفیئة الا بعد الاربعة اشهر ولا يقع عليه الطلاق الا بعدها وحيث كانت الفیئة مطلوبة
بعد الاربعة فلا يكون موليا بالحلف على الاربعة وعلى مقابله يطالب بالفیئة فيها ويطلق عليه
بغير مردود وهاو تمسك من قال بالمشهور بما تعطيه الغامن قوله فان فاؤا فانها تستلزم تأخر ما بعدها
عن ما قبلها فتمسك بالفیئة مطلوبة بعد الاربعة اشهر ولان الشرطية تصير المأخى بعدها
مستة بلا فلو كانت مطلوبة في الاربعة اشهر لابق معنى المأخى بعدها على ما كان عليه قبل دخولها
وهو باطل وتمسك القائل بأن الغام يستلزم تعقيب بل مجرد السببية ولا يلزم تأخر المسبب عن السبب
في الزمان بل الغالب عليه المقارنة ورأى ايضا انه حذف كان بعد حرف الشرط والتقدير فان كانوا
فاؤا وان لا تغلب كان عن الماضي لتوغلها فيه كما قيل فعلم مما مر ان الایلاء على المشهور بالحلف على
ترك الوطأ اكثر من المدد المذكورة للحر واكثر من شهرين للعبد وأما قيام الزوجة بطلب الفیئة
فانما يكون بعد اربعة اشهر لا اكثر للحر وبعد شهرين لا اكثر للعبد لاجل المحاول على ترك الوطأ فيه
غير الاجل الذي لها القيام بعده (قوله ويتقرر) اى الاجل في الصريح اى فى اليمين الصريح بترك
الوطأ المدد المذكورة وقوله وفى غيره وهو المحتمل للمدة المذكورة واقل منها كوالله لا اطؤك
حتى يقدم زيد والحال ان قدمه محتمل (قوله فلو كانت) اى اليمين محتملة (قوله فهو مؤول
اذا مضت اربعة اشهر الخ) جواب اذا حذف و اى طوبى بالفیئة بالجامعة والاصابة فان لم يخالخ
وكان الاولى ان يقول واذا بالواو وحاصل فقه المسئلة انه اذا قال زوجه المطلقة طلاقا رجعا واطقه
لا راجع فانه يكون موليا ويضرب له اجل الایلاء اربعة اشهر من يوم الحلف فان لم يف بعدها
طلق عليه طلقة اخرى وهذا اذا لم تنقض العدة من الطلاق الاول قبل فراغ الاجل والا فلا شيء عليه
(قوله ولا اطؤك حتى تسألني) حاصله انه اذا قال لها والله لا اطؤك حتى تسألني الوطأ وحتى تأتيني
لوطأ فانه يكون موليا ويضرب له اجل الایلاء من يوم الحلف فان فاء في الاجل او بعده بان كفر عن
يمينه ووطئها بدون سؤال منها فالامر ظاهر والاطاق عليه ثم ما مشى عليه المصنف من انه يكون
موليا بحلفه انه لا يطؤها حتى تسأل الوطأ واتية اليه هو قول ابن محنون ومقابله قول محنون ليس
بمؤول وعاب قول ولده - حين عرضه عليه - وانما درج المصنف على الاول لان ابن رشد قال لوجه لقول
محنون واستصوب ما قاله ولده نظرا لمشقة سؤال الوطأ على النساء واتيانهن اليه فالغالب عدم حصوله
من المرأة (قوله اوحى تأتيني له) اى اذا دعوتك (قوله تتيده) اى الحلف على عدم الوطأ (قوله
وليس عليها ان تاتي به اى لمشقة ذلك عليها اى فان سألته او اتته في الاجل برى يمينه وانخل عنه الایلاء
كما يؤخذ من كلام محنون وابنه ومن كلام المصنف واستصوبه طفي وابن خلافا لما في عقب تبعات
من عدم انحلال اليمين (قوله لانه معرة) اى لان ما ذكر من سؤال الوطأ والاتيانه اليه معرة
(قوله ولا يكون رفعه الاسلام) اى لاجل ان يضرب اجلا لایلاء (قوله المدد المذكورة) اى
اكثر من اربعة اشهر للحر واكثر من شهرين للعبد (قوله فان قصد الالتقاء في مكان معين
فليس بمؤول) اى ويقبل منه ذلك مطلقا سواء رفعته البينة ولا كما قال بن عرفة تغلق عن عبدالحق
خلافا لما نقله ابن عبد السلام عن بعضهم من انه لا يقبل منه ذلك اذا رفعته البينة (قوله ولا اغتسل
من جنابة) اعلم انه اذا قال والله لا اغتسل من جنابة منها ان قصد معناه الصريح فانه لا يحنث الا
بالغسل واذا امتنع من الوطأ خوفا من الغسل الموجب لمحنته كان موليا ويضرب له اجل الایلاء من
يوم الرفع والحكم كلام من يوم الحلف وان اراد معناه اللازم وهو عدم وطئها فالحنث بالوطأ ويكون

مولى أو يضرب له الاجل من يوم الحلف لانه هدام افراد اليمين الصريحة في ترك الوطء المسددة
 المذكورة وأما اذا لم ينو شيئا لا المعنى الصريحى ولا لا لترامى فهل يحمل على الصريح أو لا لترامى
 احتمالان واستصوب ابن عرفة الثاني منهما (قوله أو لا طأوك حتى أخرج من البلد) حاصله انه
 اذا حلف لا طأوها حتى أخرج من البلد وكان عليه في الخروج منها مشقة بالنسبة لمحاله وكثرة ماله
 فانه لا يجبر على الخروج منها ويكون مولى أو يضرب له اجل الايلاء من يوم الحلف ويقال له
 امان تكفر عن يمينك أو طاقى الاجل أو بعده بقرب والاطلاقها عليك اذا فرغ الاجل (قوله
 فليس بول) أى لا يكتفى به ترك بل يقال له امان تكفر عن يمينك وأخرج وطأن كنت صادقا
 في عدم تحتم العين حتى تخلص من الايلاء فان أبى ولم يخرج ضرب له اجل الايلاء فان فاء وكفر فالامر
 ظاهر والاطلاق عليه (قوله فان خرج) أى فان تكلف المشقة وخرج انخلت يمينه سواء وطئ أو لا
 وفي خش انه اذا ثاب في حروجه مشقة كان مولى أو ولو تكلف الخروج وسلمه شيخنا في الحاشية والحق
 ما لشارحنا (قوله فان لم يلحق اعداهما مرة بذلك فلا) أى فلا يكون مولى الا انه لا يترك ويقال له
 طأ بعد خروجك ان كنت صادقا انك است بول أو كفر عن يمينك فان كان لا يحسن خروجه وتكلف
 الخروج وخرج انخلت يمينه وصار لا ايلاء عليه (قوله وترك وطئها) أى فاذا انقضى اجل الايلاء فلا
 يتأتى مطالبة بالقيمة لانه لم يحلف على ترك الوطء حتى يطالب به لان معنى يمينه لا اترك وطئك فان
 اتنى وطؤك وتركته فانت طالق نعم يطلق عليه مدعزته على الصداق وتبين الضرر (قوله
 والمذهب انه ليس بول) أى وهو ما رجع اليه ابن القاسم وذلك لانه لم يحصل منه عين تمنعه من الجماع
 وحينئذ اذا تضررت من امتناعه طلق عليه للضرر من غير ضرب اجل الايلاء واعلم ان محل الخلاف
 اذا امتنع من الوطء أو لا الايلاء اتفاقا لان بره في وطئها (قوله وان وطئك الخ) حاصله انه
 اذا قال لها ان وطئتك فانت طالق واحدة أو اثنتين وامتنع من الوطء خوفا من وقوع الطلاق المعلق
 فانه يكون مولى أو يضرب له الاجل من يوم الحلف ويمكن من وطئها فان استمر على الامتناع من
 وطئها حتى انقضى الاجل طلق عليه بمقتضى الايلاء وان وطئها طلق عليه بمقتضى التعليق بول
 الملاقات وحينئذ فالترجح حرام وهذا استمرار الذكرك في الفرج حرام فالخلص لهم من الحرمة ان ينوى
 الرجعة ببقية وطئها ولا فرق في ذلك بين المدخول بها وغيرها (قوله ويباح له وطؤها) أى سواء
 نوى ببقية وطئها الرجعة أم لا كذا في عقبى تبعا لاستظهار البدر القراني وفيه نظر بل يمنع من الوطء
 اذا لم ينو الرجعة كما يفيد المصنف وغيره لان تزعمه حرام والوسيلة للحرام حرام ابن (قوله ولها
 حينئذ القيام بالضرر) أى فمعلق عليه من غير ضرب اجل (قوله وفي تجعيل الخ) حاصله انه
 اذا قال لزوجته ان وطئتك فانت طالق ثلاثا واللبنة فقال ابن القاسم ومالك لا يكون مولى أو يجزى عليه
 السلات من يوم الزرع ولا يضرب له اجل الايلاء واستحسنه سحنون وغيره لانه لا فائدة في ضرب
 الاجل لانه ينجث بمجرد الاقامة وبأن الوطء حرام فلا يمكن من وطئها وحكى اللخمي وابن رشد انه
 لا يجعل عليه الحنث ويضرب له اجل الايلاء ويستحسنه من غير طلاق عليه الهان يفرغ الاجل فان
 رضيت بالاقامة معه من غير وطء فلا يطلق عليه ولا يضوؤها وان لم ترض طلق عليه واحدة للايلاء
 وقد نص في المدونة على القولين فقول المصنف في تجعيل الطلاق الخ أى وهو قول ابن القاسم
 واستحسنه سحنون وغيره وقوله وفي تجعيل الطلاق أى بعد الزرع كما في الحاشية من يوم الحلف كما
 في خش وفي الشيخ سالم وفي تجعيل الطلاق وان لم تقم به وهو قول مالك وابن القاسم واستحسنه
 سحنون وغيره اه وهو غير صواب لان القول بالتجعيل وان لم ترفعه انما هو لطرف كما عناه

له ابن رشد وغيره وامام مالك وابن القاسم فيقولان يتعبد بالطلاق عليه بعد الزرع انظر بن (قوله)
 ان حلف الخ) اى بان قال على الطلاق ثلاثا ان لا طائفة اوقال ان وطئتك فانت طالق ثلاثا والابنة
 (قوله) اذا فائدة في ضرب الاجل) لانه يمحنت بمجرد الملاقات وباقي الوطء حرام وحينئذ لا يمكن منها
 (قوله) او ضرب الاجل) اى وبعده يطلق عليه طلقة واحدة ان لم ترض بالاقامة معه بلاوطء
 ولا تطالب منه فيه اذ لا يمكن منها وهل يمكن من الرجعة على هذا القول وهو الذى يؤخذ من كلام
 ابن حجر زاحمة لرضاها بعدم الوطء اولاً يمكن منه الكونه لا يمكن من الوطء وان كان الطلاق
 رجعيًا وهو الذى قاله ابن رشد تردّد (قوله) كالظهار) تشبيهه فيه انه لا يمكن منها ويدخل عليه اجل
 الايلاء (قوله) فلا يمكن من وطئها حتى يكفر) الصواب حذف قوله حتى يكفر وذلك لان الظهار
 لا ينعقد عليه حتى يقربها بالكفارة لا تجزئه قبل انعقاد الظهار لقول المصنف الا ترى ولم ينع
 في المعاق كفارته قبل لزومه فالصواب ان هذا لا يقربها الا ولا يكون. وليا فاذا انقضى الاجل
 فلا تطالب به بالقبض بل اما ان ترضى بالمقام معه بلاوطء وتطلق عليه ولا يمكن من الوطء فان تجرد وطئ
 سقط الايلاء وانعقد الظهار فلا يقربها بعد ذلك حتى يكفر فان امتنع من الكفارة وتضررت بترك
 الوطء طلق عليه بالضرر (قوله) وزمه الظهار) اى فلا يقربها بعد ذلك حتى يكفر واذ لم يصأ لم تطالبه
 بالقبض التي هي الكفارة في الظاهر ومنها وذلك لان الكفارة انما تجزئ اذا وقعت بعد العود وهو
 المزمع على الوطء او مع الامساك وانما يكون هذا بعد انعقاد الظهار وهو لم ينعقد قبل الوطء فليس لها
 ما يلزمه بنى لا يجزئ وانما لها الطالب بالطلاق وتبقى معه بلاوطء اه مدوى وحاصل فقه المسئلة
 انه اذا قال زوجته ار وطئتك فانت على كظهر اى فانه يمنع من وطئها ابداً لان وطئها لها يؤدى
 لوطء المظاهرة فيها. انضرت زوجته رفعت امرها للقاضي فيضرب له اجل الايلاء من يوم الحلف
 فاذا تم الاجل ثلاثا اليه بالقبض وانما تطالبه بالطلاق وتبقى معه بلاوطء وثمة ضرب الاجل مع
 أنه مخرج منها احتمال ان ترضى بالاقامة معه بلاوطء فان تجرد وطئ انضمت عنه الايلاء ولم ترض
 كفارة الظهار فلا يقربها بعد ذلك حتى يكفر فان امتنع من الكفارة وتضررت بترك الوطء طلق
 عليه بالضرر حالا (قوله) وهذا محترزمسليم) اى فهو بالجموع عطف عليه باعتبار لفظه وقول عبي
 يجوز قرأته بل رفع عطف عليه باعتبار محله سبق فلم لان عين اسم جامد لا يعمل على الفعل فلا يعمل
 الزرع في محل المضاف اليه وانما يتم ما قاله لوعبر المصنف بحلف مسلم (قوله) الا ان يتحاكوا البينا) اى
 قبل الاسلام اذا الاسلام يقع (قوله) فتعكم بينهم الخ) اى فان كانت بينه صريحة في ترك الوطء
 ونسب لم ذلك فيلزمه الايلاء ويؤمل كالمسلم والا فلا (قوله) لا تهجرنها) المحرمان هدم الكلام
 (قوله) لانها لا يمنع الوطء اى وحينئذ فلا ايلاء عليه الا انها ان تضررت بترك الكلام والمحرر طلق
 عليه للضرر من غير ضرب اجل ومحل كونه لا يكون موليا في قوله لا تهجرنها، والا فكلها اذا كان مع
 ذلك يمسها والا كان موليا (قوله) لانه لم يعم) اى في عينه لازمة لقول المصنف قبل اكثر من اربعة
 اشهر اى اذا لم يقيد بابل او نهار بان عم الزمن فان قيد بواحد منهما فلا يكون. وليا (قوله) واجتهد
 وطلق الخ) المحاصل اى اذا حلف بالبرق عن زوجته زمان يحصل به ضررها وحلف لا يثبت عندها
 او ترك وطئها ضررا من غير حلف او ادام العبادت وتضررت الزوجة من ترك الوطء وارادت الطلاق
 فانما كما يجتهد في طلاقها عليه ومعنى الاجتهاد في الطلاق عليه ان يجتهد في ان يطلق عليه
 فوراً بدون اجل او يضرب له اجلاً واجتهد في قدره من كونه دون اجل الايلاء او نذر او اكثر منه
 فان لم يلد له وضرها طلق عليه فوراً والا فله ما يجتهد به له له ان يرجع عما هو عليه فاذا انقضى

اجل التلوم ولم يرجع عما هو عليه طلق عليه وكل هذا اذا اردت الطلاق واما ان رضيت بالاقامة معه
 بلاوطه فلا تطلق عليه (قوله بخلاف لا يثبت معها في فراش اى فان هذا لا يطلق عليه كفى عبق نقلا
 عن تته وهو مقيد باذا حلف انه لا يبيت معها في فراش الحال انه لم يقطع الموتة والا فقد مر ان توليته
 ظهره لها من جملة الضرر الموجب للطلاق وهذا اشد (قوله بل اذا ضررت هي الخ) ففي التوضيح
 مانعه اختلاف فيمن قطع ذكره له انزلت به او قطعه خطأ فقال مالك مرة لا مقال لها وقال في كتاب
 ابن شعبان لها التديام وهو المعتمد فان تعمد قطع او شرب دواء ليقطع به لذة النساء او شربه لعلاج
 علة وهو عالم انه يذهب بذلك شهوة النساء او شاك كان لها الغرق اذا لم ترض بالاقامة معه (قوله
 بلا ضرب الخ) متعلق بقوله وطلق والمنفي اجل الا لا فقط وهو صادق بان يطلق حالا او يتلوم
 له مدة باجتهاد العلماء ان يرجع عما هو عليه (قوله على الاصح) اى خلاف ما قال انه يكون
 موليا في المسائل الاربع فيضرب له فيها اجل الا يلاق انتضى ولم يطلق عليه (قوله لكن
 الغائب الخ) اى انه لا يطلق على من ترك الوطه لغيبته الا طال مدة الغيبة وذلك كسنة فاكثر
 عند ابي الحسن وهو المعتبر قال الغرياني وابن عرفة السنتان والنسالة ليس بطول بل لا بد من
 الزيادة عليها ولا بد ان تخشى ان تاعى نفسها او يعلم ذلك منها وتصدق في دعواه حيث طال مدة الغيبة
 واما مجرد شهوتها للجماع فلا يوجب طلاقها ويزاد على هذين الشرطين شرط ثالث وهو الارسال اليه
 ان علم محله وامكن الوصول اليه والا فلا يعتبر هذا الشرط وهذا كله اذا كانت نفقة ثابتة والاطلاق
 عليه حالا لعدم النفقة كما سبقت في النفقات (قوله فان امتنع) اى من كل الامور الثلاثة (قوله
 وامكن) اى الارسال اليه (قوله لا يرجع) علة لقوله لم يلزمه (قوله صدقة اى فلا يكون موليا
 بذلك لانه عم في يمينه فهي بمن حرج وشقة فلا يلزمه بها حكم (قوله قبل ملكه) متعلق بمعدون
 اى او خص بادلها فلا يلزمه قبل ملكه منها ايها اقول ابن التماس في المدونة قائلا كل يمين لا حث
 فيها بالوطه فليس بمول وقال غير في اها ومول قبل الملك اذ يلزمه بالوطه عقد يمين فيملك من رأس
 او مال وقاله ابن القاسم ايضا بن (قوله فلا يكون موليا) اى قبل ان يملك منها شيئا (قوله فان
 ملك منها عبدا) اى قبل ان يوطا وامتنع من الوطه خوفا من عتق ذلك العبد (قوله خول) اى
 يضرب له اجل الا يلاق عليه بعد الاجل (قوله كل ما ملكه منها بعد الوطه) اى ولا يستقر ملكه على
 مملوك منها بعد ذلك (قوله فلا يلزمه ايلاء) اى بمجرد يمينه لانه لم يكن ممنوعا من الوطه بيمينه وحينئذ
 فيطالب بالوطه فان وطئ في اثناء السنة المرتين في المسئلة الاولى والمرة في المسئلة الثانية نظر سابق من
 المادة فان كانت اكثر من اربعة اشهر لم يحرموا اكثر من شهرين للعبد فهو مول وان كان الباقي اقل
 فلا يكون موليا وان لم يوط طلق عليه فضرر (قوله ولان حلف على اربعة اشهر فقط) اى اذا كان
 حرا ومثله العبد اذا حلف له لا يزوجه شهة شهرين فلا يكون موليا بذلك حتى يزيد على المشهور
 (قوله ان كانت يمينه صريحة في ترك الوطه المدة المذكورة) اشار الشارح الى ان الصراحة متعلقة
 بالمدة المذكورة لا بترك الوطه خلافا لظاهر المصنف اذ لا فرق بين ان يكون ترك الوطه صريحا
 او استلزاما فالاول نحو والله لا اطاولك خمسة اشهر والثاني والله لا اغتسل من جنبه منها والحاصل
 ان ترا المصنف ان الاجل من يوم اليمين بشرطين ان يحلف على ترك الوطه اما صريحا او التزاما وان
 تكون اليمين صريحة في المدة المذكورة وهي اكثر من اربعة اشهر والصراحة ولو بكما والله
 لا اطاولك اصلا لكن عبارته غير وافية بذلك وقوله لان احتمات مدة يمينه اقل من هذا يحترز الشرط

الثاني وهو صراحة المدة وفيه إشارة إلى أن الصراحة ليست منصبة على ترك الوطء بل على المدة المذكورة وقوله أو حلف على حنث المراد بالحلف على الحنث الحلف على غير ترك الوطء كان لم يدخل دار فلان أو ان لم أساكن فلانا فانت طالق فإذا حلف كذلك فينع من الزوجة من الآن ويضرب له أجل الأيلاء من يوم الرفع والحكم وهذا هو الذي تقدم للمصنف في الطلاق في قوله وان نفى ولم يوجب منع منها وقوله أو حلف على حنث محترز الشرط الأول وهو كون الحلف على ترك الوطء وبعد هذا كله فقول المصنف لان احتملت مدة معينة أقل هذا ضعيف والمعتمد أنه متى كانت اليمين على ترك الوطء كان الأجل من يوم الحلف سواء كانت اليمين صريحة في المدة أو محتملة ولا يكون الأجل من الرفع إلا إذا حلف على حنث أي على غير ترك الوطء ويمكن الجواب عن المصنف بأن أوفى قوله أو حلف على حنث بمعنى الواوأي لان احتملت مدة معينة أقل وكان حلفه على حنث كما في أن لم ادخل الدار فانت طالق فالمنظور له قوله وكان حلفه على حنث فخرج نحو والله لا أطؤك حتى يقدم زيد فان اليمين وان احتملت أقل من المدة لكن است على حنث فالأجل فيهما من يوم الحلف والحاصل أن الأيلاء على ثلاثة أقسام قسم يكون فيه وليا من يوم حلفه وذلك إذا حلف على ترك الوطء صراحة أو التزاما وكانت يمينه صريحة في المرة المذكورة وقسم لا يصحكون موليا أو الامن يوم الحكم وذلك الذي يحلف بطلاق امرأته ليقمان فعلا فلا يكون موليا حتى يضرب له الأجل من يوم الرفع والحكم وقسم مختلف فيه وذلك إذا حلف على ترك الوطء وكانت يمينه ليست صريحة في المدة المذكورة بل محتملة لها ولو غيرها فقبل أن الأجل في هذه من يوم الحكم وقيل من يوم الحلف وهو المعتمد والمصنف مشى على الأول تبعاً لابن الحارث وقد تمعق به ابن عرفة بأنه خلاف نص المدونة (قوله حتى يقدم زيد الغائب) أي والحال أنه لم يعلم وقت فدومه (قوله لكن الرجاء) أي الأجل في اليمين المحتملة لا قبل من مدة الأيلاء إذا كانت الصيغة صريحة من يوم الحلف (قوله كصريحة) أي كما أن الأجل في الصريحة كذلك اتفاقاً (قوله وهو أكثر الخ) أي المتقدم في قول المصنف أكثر من أربعة أشهر للحرا وشهرين للعبد (قوله وهل الخ) حاصله أنه إذا قال زوجه أنت على كذا راحي فانه يحرم عليه أن يقربها قبل أن يكفر عن ظهاره فإذا كان قادراً على كفارة الظهار وامتنع من إخراجها زومه الأيلاء حينئذ وإذا قلتم يلزم الأيلاء فهل هو كالاول الخ (قوله ولم يعلق الخ) هذا بيان لحمل الأحوال الثلاثة التي ذكرها المصنف وأما الذي علق ظهاره على ومثله بأن قال لمان وطئت فانت على كذا راحي فانه يصح كون موليا والأجل من يوم الحلف قول واحد وإن أتم الأجل فلا تنال به بالفئة وإنما تصاب منه الطلاق أو تبقى بلاوطء فإذا تفرأ ووطئ أنجبت عنه الأيلاء وزمه كفارة الظهار كما رذلك (قوله وعليه أخذت مدونة) أي اختصرها أبو سعيد البراذعي وحاصله أن المسئلة إذا كان فيها جلة أو قال في المدونة قال البراذعي في اختصارها بقصر لي ما يظهر له اعتماد من تلك الأقوال وفي هذه المسئلة اقتصر على هذا القول (قوله عند ابن يونس) قال المواق لم أجدل ابن يونس ترجيحاً هنا ونحوه لابن غازي وإنما استحسن ذلك الأول استحسن حيث قال بعد ذكر الأقوال الثلاثة في المدونة وكل ما لا يشعور الوقف بعد ضرب الأجل أحد من أي وقت لا يكون إلا بعد ضرب السلطان له الأجل - فكان على المصنف أن لو قال على الأحسن بدل قوله على الأرجح نظرين (قوله أنه لا يكون موليا) أي فلا يضرب له أجل الأيلاء إلا أن ترضى بالإقامة معه بلاوطء وأما أن يطلق عليه حالا فان قدر بعد ذلك كفر وراجعها والأفلا وقوله أنه لا يكون موليا الخ فبده اللحن بما إذا بارأ عليه العسر والجور من الصيام بعد عقد الظهار أو أمان عقده على نفسه مع علمه بالجنون - له

فاختلاف هل يطلق عليه جاء لقصد الضرر بالظهار او بعد ضرب اجل الایلاء وانتقضائه رجاء ان يحدث
 الله له ما لا يكفر منه عن يمينه او يحدث له اذى بالاقامة معه من غير وطء (قوله لقيام) اى لوجود
 عذره (قوله بظاهر) اى يقول لزوجته انت على كذا راعى (قوله وفيئته) اى والحال ان فيئته
 اى رجوعه لما كان منوعاً عنه بسبب اليمين بالصوم اى بالتكفير بالصوم (قوله لا يريد اليمينه)
 اى لا يريد التكفير بالصوم مع قدرته عليه او اراده ومنعه منه السيد بوجه جائز وهذا هو المحل
 الخلاف فان محض عن الصوم فكالحمل لا يدله الایلاء ولا حجة لزوجته وان منع بوجه غير جائز رده
 الحاكم منه فصور العبد اربع اه وهذا التقرير لربن غازى (قوله وقيل الخ) هذا التقرير
 لبهرام وحاصله ان العبد اذا هل لزوجته انت على كذا راعى وامتنع من التكفير بالصوم وهو قادر
 عليه ولم يمنعه السيد منه او اراد ان يكفر به فمنعه السيد منه بوجه جائز فانه لا يضرب له اجل الایلاء
 بل يقال له امان تمكثي معه بلاوطء او ينجز عليه الطلاق وهى هذا فالعبد ليس كالحمل الذى قدر
 على التكفير وامتنع واعترض ما فى كلام بهرام بانه وان وافق ظاهر الموطأ لانه لم يبق على ظاهره
 بل هو محمول كمال الباجي فى شرحه عليه على ما اذا اراد التكفير بالصوم ومنعه السيد منه بوجه
 جائز فقط وأما ان كان قادراً على التكفير بالصوم وامتنع من التكفير به ولم يمنعه السيد فلا وجه
 لعدم محوق الایلاء بل هو دل ويحرم فى مبدأ الاجل الاقوال الثلاثة فحصل ان كلام ابن
 غازى لا يسلم من حيث جعله الخلاف فيما اذا منعه السيد وفيما اذا امتنع هو وكذا كلام بهرام
 لا يسلم من حيث جعله عدم محوق الایلاء مطلقاً وصار حاصل الفقه انه ان منع السيد بوجه جائز
 لا يلحقه الایلاء بل يطلق عليه حالاً ان لم ترض بالاقامة معه بلاوطء وان امتنع هو والحال انه قادر
 على الصوم فانه يلحقه الایلاء وفى مبدأ الاجل الاقوال الثلاثة المذكورة وقيل انه اذا منعه السيد
 بوجه جائز فانه يكون مولياً كالحمل الا انه يضرب له الاجل من يوم الرفع واذا عانت ذلك فاعلم ان
 المحقق ان تشبيهه فى الایلاء فقط وان كان فى المسئلة الاولى وهو اذا امتنع من التكفير فى مبدأ
 الاجل خلاف وأما المسئلة الثانية وهو ما اذا منعه السيد بوجه جائز على القول بانه مول فلا خلاف
 فى ابتداء الاجل لار الذى فى التوضيح عن ابن القاسم انه اذا منعه السيد بوجه جائز يضرب له اجل
 الایلاء ان رفته اه فظاهراً انه من يوم الرفع (قوله اذا امتنع) اى من الصوم (قوله اى الفقه)
 اى علق عقده على وطئها (قوله وتخل الایلاء الخ) لما ورد المصنف بما يعمد به الایلاء وما لا يعمد به
 شرع فى بيان ما تتعل به بدان عقادها وحاصل ما ذكره انه اذا قال لزوجته ان وطئتك فبعدى فلان
 حر فانه يدخل عليه الایلاء من يوم اليمين فان مات العبد او باعه سيده او عتقه او خرج عن ملكه بوجه
 شرعى كالهدية والصدقة فاراد الایلاء تتخل عنه وسواء اخرج العبد عن ملك سيده باختياره ام لا كبيع
 ساطن فى فلسفه (قوله فان امتنع من وطئها) اى بعد انحلال الایلاء عنه بزوال ملك العبد (قوله
 الا ان يعود) اى كالأوبعضا بغير ارث ليس المراد الا ان يعود فلا تتخل بل المراد ان يعود عليه الایلاء
 وعودها غير عدم الانحلال رابله حينئذ من يوم الودع كانت يمينه صريحة او محتملة على
 المذهب وبهذا تم لم الایلاء منقطع لان ما بعد الایلاء هو عود الایلاء غير داخل فيما قبلها
 وهو انحلالها ه تدوى فلعوده ملكه لبعضه وطواب بالقيمة فوطئ حقيق عليه ما ملكه منه وتوم
 عليه باقية (قوله اما ان عاد العبد اليه كنه بارت الخ) اى وأما وود ببعضه بارت وبعضه بشرا وود
 فكأنه كنه بغير ارث فيغيب غير الارث على الارث ويعود الایلاء (قوله لم يبلغ الثلاث) اى سوله
 كان باثماً ورجعها (قوله فهدى ما تلى الخ) اعلم انه اذا قيل ان ومشت عزة فهدى ما تلى فالشرط محلول

عليه وهو طه عزة والحجز المحلوف به وهو طلاق هند وما كان الوطء راقعا في عزه قيل له المحلوف
عليها وما كان الطلاق واقعا على هند قيل له المحلوف بها (قوله محلوف عليها) أي على وطئها
(قوله عا عليه الأيلاء) أي حيث لم يتوجب كالمثل المتقدم أو أجل وبقي من أجل أجل الأيلاء
(قوله عا عليه الأيلاء في عزه) أي فإن وطئ عزة بعد ذلك الزواج أوفى عذته هند حيث وقع
عليه الطلاق في هند (قوله في عود فيها الأيلاء) وأما قلت ثلاثا في شب الخفاف المصنف خلاف
ما في المدونة والذرف فيها أن المحلوف عليها كالمحلوف بها وهو المعتبر في طائفتها ثلاثا ثم بعد الأيلاء
عدوى (قوله بمعنى عني) أي على حديثه تعالى ويحذرون للأذن أن يكون (قوله عدم العود) أي
عدم عود الأيلاء إذا عادت المحلوف عليها إلا عصمة (قوله لزوجه الخ) أي كهند وقوله أن وطئت
غيرك أي كعزة فهذه محلوف لها أي لأجلها ولا ينصرف في الأيلاء بها (قوله وتجهيل الحنث)
قد وقع في كلام المصنف تدانجل في هذه الموطونات لأن هذا يصدق على بعض ما صدق عليه الذي
قبله من العتق ويريد هذا يصدق على الصوم والطلاق كثير يد الأزل به بدقه على البيع (قوله
المحلوف بعتمه) وذلك لأن الحنث بخلاف المحلوف عليه وهو الوطء في المثال وليس المراد بتجهيله
تجهيله نفسه بل المراد بتجهيل ما يترتب عليه فلذا قد اشرح مقتضى أي ما يقتضيه الحنث ويترتب
عليه هذا ويصح أن يراد هنا بالحنث ما يوجب الحنث كالمثل المذكور وحينئذ فلا يحتاج
للتقدير (قوله من حلف بطلاقها أن لا يطأ) أي يوم الأيام المحلوف به وما لا يطأ (قوله
بأثنا) أي وكذا رجعا إذا انقضت العدة كما مر (قوله أوفى لانه طالق) أي فتجمل الأيلاء بمجرد
الطلاق إذا كان بأثنا وبانقضاء العدة أن كان رجعا (قوله انحلت بيمينه) أي فإذا امتنع من
الوطء بعد انحلال اليمين طلق عليه ما حال للضرر أن لم يرض بالاقامة معه بلاوطء (قوله ويتكفر
ما تكفر) أي قبل الحنث كالحلف بالله والنذر بالمهم كان وطئت فعلى نذر (قوله ولو صغيرة) أي
ولو كانت سفهة أو مجنونة فإلها المطالبة حال إفاقتها وفي حال جنونها لا يثبت لها طلب ومثلها المغنى
عليها وليس أولها ما كلام حال الإغناء والمجنون بل ينتظر إفاقتها (قوله وليسدها) أي وليسده
الزوجة إذا كانت أمة وكذلكها الحق أيضا القول ابن عرفة الباجي عن أبيه فلو ترك سيدها وقعة
فأها وقعة وسمع عيسى بن القاسم لو تركت أمة وقف زوجها المولى كان لسيدها وقعة أه انظر
النفق وهذا إذا كان للسيد حق في الولد وكان يرجى منها الولد أما أن كان لاحقه فيه ليكون الولد
يعتق عليه أو كان بها أو بالزوج نعم كان الطلب بالقيمة لها خاصة (قوله أن لم يمتنع وطئها) أي أن
يحل كون الزوجة لها أن كانت حرة وليسدها أن كانت أمة الماء البية بعد الأجل بالقيمة أن لم يمتنع
وطئها فإن كان وماتت أمة لا أو عاودة أو شرعا كالزينة والمرضاة والحائض فلا مطالبة لها
ولا لولم أوفى تتبع المصنف في هذا القيد ابن الحجاج وذكره ابن عرفة وقال إن المطالبة ثابتة
مطلقا وتكون القيمة عند امتناع الوطء بالوعد به وهذا هو المأخوذ من قول ابن عرفة في ذلك الجواب عن
المصنف (قوله وهي تغيب) أي لأن القيمة الرجوع لما كان ممنوعا منه باليمين وهو الوطء
والرجوع لما كان ممنوعا منه مصور بتغيب المحشفة (قوله تغيب المحشفة كلها) أي أو قدرها
من الحشفة له وقوله في القبل أي في محل البكارة منه لافي محل البول وهل يشترط الانتشار أولا
يشترط المأخوذ من كلام ابن عرفة عدم اشتراطه وقال بعض أشياخ عجم ينبغي اشتراطه كالتمثيل
لعدم حصول مقصودها الذي هو إزالة الضرر بدونه والظاهر ألا يكفي بالانتشار داخل الفرج
وعدم الاكتفاء بتغيبها مع لف فرقة تمنع اللذة أو تمنع كلها (قوله في القبل) أي وأما تغيبها

في الدبر وبين نخذيها وفي محل البول من قبلها فلا تتحل به الا بلائه منه (قوله تكفيره) اي تكون
بتكفيره الخ (قوله بل بمعنى الوعد به الخ) اي فالمطالبة بالغيبة ثابتة مطلقا لا تمنع وطئها ام لا
وقول المصنف ولما المطالبة بالغيبة بعد الاجل ان لم تمنع وطئها مراده مطالبة بالغيبة بالمعنى
المذكور وهو تنقيب المحشفة حالا فلا ينافي انه اذا كان وطئها ممتنعها المطالبة بالغيبة لكن
بمعنى آخر وهو الوعد بتنقيب المحشفة اذا زال المانع (قوله بدونه) اي بالتنقيب بدون اقتضا
(قوله ثم شرط في تنقيب المحشفة الخ) اي ثم شرط في كونها متحل بهما الا بلاء اي تسقط بهما
المطالبة بالوطء (قوله ان حل ما ذكر) اي من مغيب المحشفة والاقتضا (قوله لم تحل الا بلاء)
اي لم تسقط المطالبة بالغيبة (قوله وان حثت) اي وانحلت عنه (قوله فيطلب بالغيبة) اي بغيب
المحشفة بعد ذلك الوطء المحرام (قوله ولا يلزم من حثه وانحلاله) اي بهذا الوطء المحرام وهو
جواب عما يقال ان الوطء المحرام يحنث به وتصل به العين وحيث انحلت العين انحلت الا بلاء لانها
سببه اي سبب الا بلاء بمعنى المطالبة بالوطء فلا وجه لقول المصنف ان حل وتوضيحه ان الوطء المحرام
تصل به العين واذا انحلت العين زال طلب الوطء لان العين سبب لطلب الوطء وقد زال السبب فليزل
المسبب وحينئذ فلا وجه لقول المصنف ان حل وحاصل الجواب اننا لانسلم ان انحلال العين مستلزم
لانحلال الا بلاء اي المطالبة بالغيبة مطلقا بل ان كان انحلال العين بوطء حلال كان ذلك مستلزما
لانحلال الا بلاء اي المطالبة وان كان انحلال العين بوطء حرام او بين الفخذين فما زال مطالب بالغيبة
ولم يسقط مطالبا (قوله وهي الحلال) اي وهي تنقيب المحشفة على وجه حلال وقوله ولو انحلت عنه
اي بوطء حرام (قوله ولو مع جنون) ما ذكره من ان وطء الجنون في حال جنونه فيئة هو الذي نص
عليه ابن المواز واصبح ونقله ابن رشد والخمسي وعبدالحق لكن قال اصبح يحنث به وهو ضعيف
والمذهب كما لابن رشد وغيره انه لا يحنث به وان كان فيئة كما تقدم ورد المصنف بالوقوف ابن شاس
وابن الحجاب ان وطء الجنون ليس فيئة لكن لا يطالب به قبل افاقة امذره فالا قول ثلاثة
والفرق على الاخيرين انه على المذهب من انه فيئة مع قاء العين انه يستأنف له الاجل وعلى ما لابن
شاس وابن الحجاب يكتب بالاجل الا ازل اه بن (قوله لازوج) اي فتصح الا بلاء بذلك الوطء
لنيلها بوطئه ما تنال في صحته فاذا آلى منها وهو عاقل ثم جن وطئته بالفيئة وفاء حال جنونه تسقط
مطالبته بها والعين باقية عليه فاذا صح استأنف له اجل من يوم وطئه لبقائه بمينه على ما لابن رشد
وقال اصبح اذا فاء حال جنونه سقطت مطالبة بالفيئة ولا يضرب له اجل بعد افاقة لدم بقاء
يمينه تحشمه فيها بوطئه وقال ابن شاس انه لا يطالب بالفيئة حال جنونه ولا يكون وطؤه فيئة
ويطالب به بعد افاقة من غير ضرب اجل ثان ويكتفى بالاجل الاول وهذا هو المردود وعليه بلو
في كلام المصنف اه تقرير عدوي (قوله بخلاف جنونها) اي فان وطئها في حاله لغو لا تتحل به
الا بلاء اي لا يسقط به المطالبة بالفيئة وان انحلت يمينه (قوله فلا تتحل به الا بلاء) اي المطالبة
بالفيئة (قوله فان كفر سقط) اي لانه لو كفر قبل ان يطأه سقط الا بلاء فكيف اذا وطئ ثم كفر
ولو كان الوطء بغير الفرج وقوله اخذ ما قدمه اي في قوله وتكفير ما يكفر (قوله الا بلى نون
الفرج) اي ان محل حشمة وزومه الكفارة بالوطء بين الفخذين ما لم يكن نوى عند حلفه انه لا يطأها
بمعنى في فرجها فان كان نوى ذلك فانه لا يحنث بالوطء بين الفخذين لما ايقنه بانه لا يطأها فطئه ولا يلزمه
به كفارة ولا بلاء باق على كل حال (قوله بعد ان يؤثر الخ) متعلق بقوله وطلاق عليه (قوله طلاق
عليه المحاكم الخ) اي ويجري هنالقول السابقان في امره المعترض من كونه يطلق المحاكم

أو بأمره به ثم يحكم به (قوله بان قال) أي عند طلبه بها طأ (قوله انتمبر) أي بمدة يومه
 المحاكم إليها (قوله مرة) أي احتسابا مرة ومرة فهو مفعول مطلق وقوله إلى ثلاث مرات أي
 ويكون اختبارا لمرات الثلاث في يوم واحد وفي قوله ثلاث مرات إشارة إلى أن الأولى للمصنف أن يزيد
 قوله ومرة ثالثا ويقول اختبر ثلاث مرات ليوافق النقل (قوله وصدق) أي المولى وقوله بين أي كما
 هو قاعدة المصنف من أنه إذا قال صدق فالمراد بين وإذا قال القول قوله فالمراد بدون بين (قوله
 ان ادعاء) أي في مدة الاختبار وقوله فان تسلك حلفت أي ان كانت بالغة عاقلة رشيدة كانت
 أوسفة وأما إذا كانت مجنونة أو صغيرة سقطت عنها اليمين وطأ عليه حالا (قوله كالأحاف)
 أي فلا يطلق عليه في المحالين لكون القول قوله (قوله وفيه المرض والمحبوس) أي إذا مضى
 أجل الأيلاء وهما بتلك الصفة (قوله العاجز من الوطء) أي وأما المريض القادر هل الوطء والمحبوس
 القادر على التخلص بما لا يجحف به فبعضه كل منهما اتعيب المحضة (قوله بما يغفل به) أي
 ولا تكور الفضة في حقهما بخيب المحضة لعدم قدرتهما عليهما في هذه الحالة (قوله من زوال
 ملك) أي من زوال ملك العبد المدين الذي حلف بتمتعه (قوله ويكفر بما) أي اليمين التي يجوز
 تكفيرها قبل الحنث وهي اليمين بالله والنذر الميم الذي لم يسم له مخرجا (قوله وتغيب مقتضى
 الحنث) أي ما يقتضيه الحنث ويترب عليه وما قبله من جزئياته (قوله فلا يمكن التكفير) أي
 انحلال اليمين (قوله لمحقة) أي وحيدة فلا فائدة في تجعيل الطلاق قبل الحنث وكذا في حال فيما
 إذا طلق ضررها في المسئلة التي بعد (قوله كقوله لاحدى زوجتيه الخ) أي وإذا ارتفعها ووطئ
 المحلوف عليها طلق فلا بد المحلوف بطلاقها (قوله وطلقها) أي فلا بد المحلوف بطلاقها (قوله
 بخلاف البائن) أي بخلاف ما إذا طلق فلا بد المحلوف بطلاقها إطلاقا بائنهما أو دها بزوج ووطئ
 المحلوف عليها فلا تطأ ولا تطأ فلا بد المحلوف بطلاقها لا انحلال الأيلاء بمجرد بينونها (قوله وكصوم مدين
 لم يأت زمنه) ان كمالو كان في الحرم وقال ان وطئت فملى صوم رجب فلهذا اليمين لا يمكن انحلالها
 قبل الحنث اذ لو صام رجب قبل اتياه لم ينفعه ومفهوم قوله لم يأت زمنه انه لو أتى زمنه لا يكون المحكم
 كذلك والمحكم انه اذا انقضى قبل وطئه فلا شيء عليه لانه مدين فات (قوله وعقني الخ) أي
 كمالو قال ان وطئت فملى حتى قبلة او صدقة دينارا او صوم يوم أو مائة مائة فلا يمكن انحلال تلك
 اليمين قبل الحنث اذ لو فعله قبل الحنث بالوطء لم ينفعه ويلزمه بدله اذا وطئ (قوله اذ لو فعله قبل
 الحنث) أي قبل الوطء (قوله بالحنث) أي اذا واثق (قوله المذكور) أي الذي لا يمكن تكفير
 يمينه قبل الحنث (قوله اذا زال المانع) أي الذي هو المرض والمحبوس (قوله وبعث للعائبات الخ)
 يعني اذا ضرب الولي الأجل فوجد عند انقضائه غائبا غيبة مسافة شهرين فاقول فانه يبعث اليه
 ليعلم ما عنده فان كانت غيبته أكثر من ذلك طلق عليه من غير ارسال له ثم ان هذا ظاهر اذا كان
 معلوم الموضع والاف يطلق عليه من غير ارسال وكلام المصنف مقيد بما اذا لم ترفعه للحاكم لئلا يمتنع من
 السفر حيث اراده قبل الأجل والامتنع فارأي أخبره انه اذا جاء الأجل طلق عليه ففائدة اخبار
 المحاكم انه لا يبعث له اذا جاء الأجل وطأ بالفضة (قوله مع الأمن) أي وانما بشر يومام الخوف
 لأن كل يوم مع الخوف يقاوم خمسة مع الأمن (قوله ولها العرد الخ) أي ان المرأة المولى منها اذا حل
 أجل الأيلاء فرضيت بالمقام معه بلا وطء واستقطت حقهما من الفضة اسقاطا غير مقيد بزمن
 ثم جعلت عن ذلك الرضا فطلبت القيام بالفضة فلها ان توقعه في أي وقت من غير ضرب أجل ومن غير
 تلوم فاما الفاء والاطلاق وأما لو أسقطت حقها اسقاطا مقيدا بمدة بان قالت بعد الأجل أقيم معه سنة

له ان يفي فليس لما العود الا بعد تلك المدّة (قوله للقيام بالايلاء اى بطالب الفيتنة) قوله ان رضى
اولا بما سقاها حقه من القيام اى بالفيتنة وذلك بان كانت رضى بالاقامة معه بلاوطه (قوله او
تكفير) اى تكفير ما يكفر فى العدة وقوله او تجبل حنث اى بعق او طلاق فى العدة ومثل التحلل
الايلاء رضى الزوج بجهة المولى منها بالاقامة معه بلاوطه كما هو قول ابن القاسم والاخوين خلافا
لشيخون فانه يقول ان رضىها باطلة مع الرضى (قوله والاينحل ايله وبوجه ما تقدم) اى حتى
انقضت العدة بدخولها فى الحيضة الثالثة وقوله اغت رجعت اى المحصلة فى العدة اى كانت ملغاة
اى باطلة لا اثر لها (قوله وار اى الخ) حاصله انه اذا قال للزوجت اى وطئت احدا كما فلا اخرى
باق فان امتنع من وطئه كل منهم ما خاف من طلاق الاخرى كان مولىا منها ما في ضرب له الاجل اذا
قامت او احدىاهما من اليقين فاذا وطئ احدهما بعد انقضاء الاجل ملقت الاخرى وتحلل الايلاء
وان اى من وطئه احدهما بعد انقضاء الاجل طلق عليه الحماكم احدهما هكذا قال المصنف تبعا
لابن الحماجب وابن شاعر قال المصنف فى توضيحه يدعى ان يفهم على ان انقضى بغيره على طلاق
واحدة فيختار الزوج واحدة بطايعه اى يطلق عليه واحدة بالقرعة والافطلاق واحدة غير معينة
لا يمكن لان الحكم يستدعى تعيين محله وفى تطبيق واحدة بيمين الحماكم ترجيح بلا مرجح وقوله
وان اى الفيتنة اى بعد مضي الاجل المضروب (قوله والمذهب ما استظهره اس عرفة) اى وقوله
صرح به ابن عبد البر فى الكفاي ايضا انظر كلامه فى بن (قوله راستنى بان شاء الله) اى وامتنع
من وطئها (قوله انه مولى) اى بضرب له اجل الايلاء وقوله وله الوطء اى اذا ما وطئ بالفيتنة بعد
الاجل كان له الوطء وار اى فلا كفارة عليه (قوله فكيف يكون معه مولىا) مع ان مقتضى
كوالى الاستثناء حلالا ليمين انه اذا امتنع من الوطء طلق عليه حالا للضرر ولا يضرب له اجل الايلاء
(قوله وكيف يكون مولىا او بطن من غير كفارة) مع ان مقتضى كونه مولىا انه اذا وطئ بكفرة لا تحلل
يمينه بالحنث (قوله رجعت) اى وحل كلام الامام فى المدونة لاجل دفع الاشكال الاول وانما
تعرض المصنف لدفعه لانه هو الذى اشار له دون الثانى (قوله على ما دارى رفع للحاكم) اى
على ما دارى رفعه الزوجية للحاكم ولم يمدد قوله على انه اراد بالاستثناء حل اليمين وانما اراد التبرك
والثابت كيد بقرينة امتناعه من الوطء فانه يدل على انه لم يرد حل اليمين واما المقتضى فيسده فى ارادة
حل اليمين فلا يفتيه بلدوق الايلاء وحيد فتطلق عليه حالا اذا امتنع من الوطء (قوله ان القول
قوله) اى فى ان الكفارة عن هذا الايلاء (قوله وتحل الايلاء عنه) اى فلا يطالب بفيتنة واذا
استمر على الامتناع من الوطء طلق عليه حالا للضرر (قوله فما الفرق بينهما) اى وهما سوى بين
المستثنى اما بحدك هذه او بحدك هذه (قوله وفرق بشدة المسال) حاصله ان المكفر فى الثانية اى باشد
الامور على النفس وهو اخراج المسال فكأن اقوى فى رفع التهمة فلذا قبل قوله بخلاف الاستثناء
فى الاول فليس شديد على النفس بل مجردة فلا كفة فيه فلا يكون رافعا للتهمة فلذا لم يقبل
قوله (قوله وبان الاستثناء الخ) حاصله ان الاستثناء يحل اليمين ويحتمل انه اراد به التبرك
وانما كيد فلذا لم يصدق فى ارادة حل اليمين واما الكفارة التى هى اخراج المسال لا تحتمل غير حل
اليمين بل شك واحتمال كون الكفارة ليمين اخرى بعيد لان الأصل عدم يمين ثانية فالتهمة
فى الكفارة بعيدة

(باب فى الظهار)*

(قوله وهو حرام) لانه منكر من القول وزور حتى صرح بعضهم بانه من الكبائر وعبر بعضهم عن

حكمه بالكرهه وينبغي حملها على التحريم (قوله تشبيهه المسلم) في ح ابن عبد السلام لا بد من
 أداة التشبيه كافة مثل أو الكاف وأما لو حذفها فقال أنت أمي لكان خارجا عن الظاهر ويرجع
 للكتابة في الطلاق وإن كان محذوف في هذه اللفظة على أنه مظاهرا له وسلمه ح وهو غ - بر مسلم
 إذ قد نص ابن يونس وغيره على أن أنت أمي ظاهر ونصه قال سمعون في العتبية أن قال أنت أمي
 في عين أو غير عين فهو مظاهر محمد إلا أن ينوي به الطلاق فيكون البتات ولا ينفعه أنه نوى واحدة
 اه وقد نقل ح عند قول المصنف في الكتابة أو أنت أمي ابن القاسم في سماع عيسى يقول إن أراد
 به الطلاق فطلاق والظاهر وإن الرجاء ذكر في المسئلة قوايا أحدهما رواية عيسى هذه
 والثانية رواية أشبه أنه الطلاق البتات ولا يلزمه ظاهر ولذا مسمى المصنف فيما يأتي على أنه ظاهر
 وبهذا تعلم أن في قول المصنف تشبيهه أجمالا لأنه إن أراد به إلا خص خرج نحو أنت أمي وإن أراد به
 الأعم شمل الاستمارة نعم يا أمي ريانتي وأمس بظهار كما قاله الرصاص اه بن (قوله زوجا
 أو سيدا) قال ح وهل يلزم ظهار الفضولي إذا أمضاء الزوج لم أرفيه نصار الظاهر لزمه كطلاق
 اه بن وإتيان المصنف بالوصف عند كراخج لثبته في المدونة أن تطهرت امرأة من زوجها لم يلزمها
 شيء لا كفارة ظهار ولا كفارة عين ولو جعل امرها بيدها فالتاناء لك كظهور أمي يلزمه ظاهر
 كما في سماع أبي زيد لأنه إنما جعل لها الفرق أو البقاء بلا عزم فان قلت ثبت به الطلاق لم يعمل
 ببنها ويطل ما بيدها كما قال عبيد خلاء للشيخ سالم القائل إذا قالت ساردت به الطلاق فيكون ثلاثا
 إلا أن ينكرها الزوج فيما زاد على الواحدة (قوله وإن ظاهر كافر ثم أتم الخ) أي وأما لو ظاهر
 كافر وصاحكو المتناقضات ظهرا تناظردهم ولا تخفكم بينهم بحكم مسلم إقرارا تعالى والذين يظهر من
 منكم والحضاب المؤمنين فيدل على اختصاص الظهار بالثنتين فتأمل (قوله من زوجة أو عدة)
 هذا هو المشهور خلاف ما ن قال أن الظهار لا يلزم في الأماء ولا يعبر عنه على المشهور قوله تعالى والذين
 يظهر من نسائهم فإنه لا يشمل الأماء محروجهما يخرج الغالب فلا يفهم له (قوله ومطلقة رجعيًا)
 أي وحائض ونفسا (قوله وسواء شبهها كالمخ) أي كانت على كظهر أمي أو كظهر فلانة الأجنبية
 (قوله أو جزها) أي - وإن كان ذلك الجز الذي شبهه جزأه حقيقة كراسك أو رجلك على كظهر
 أمي أو كان جزءا كجزء لكن الجز الحقيقي يلزم به الظهار اتفاقا ويختلف في الجز المحكمي فيمتنع على
 الظهار أن يشبه به يد ها أو رجاها ويختلف في الشعر والكلام قال ابن فرحون وإنما يلزم في الأجزاء
 المتصلة المنفصلة كالبصاق وما قبل في الجز المشبه يقال في الجز المشبه به (قوله كالشعر) أي
 بأن قال شعرك أو ريقك على كظهر أمي أو كظهر فلانة الأجنبية (قوله محرم) أن ضبط بضم الميم
 وفتح الحاء وتشديد الراء المفعولة فلا بد من تعقيبها بالصلة لاخراج ما ذكره الشارح من التشبيه
 بأمر أنه الحائض والنفساء أو المحرمة بفتح أو محرمة أو المطلقة طلاقا رجعيًا أو ان ضبط بفتح الهم وسكون
 الحاء تخفيف الراء المفعولة فلا يحتاج إلى التعقيب بالصلة لأن المحرم لا يكون غير راضى والمحرم
 من حرم نكاحها المحرمتها أي لنفسه إلا أن كلام المصنف على الثاني لا يشمل تشبيهها بظهور الدابة
 أو بالكتابة أو بالمعضة أو بالنية فالأولى الضبط الأول والتعقيب بالامهالة كما فعل الشارح
 (قوله كظهر زوجتي النفساء) أي أو الحائض أو قال لاحدى زوجتيه التي في عصمتها أنت على
 كزوجتي فلا تالمهارة طلاقا رجعيًا (قوله كظهر دابتي الخ) - أترض بأن الأولى أن يقول
 كمنفرد دابتي إلا أن يقال إن الظاهر كتابة عن الفرح (قوله فشم الخ) أي أن كلام المصنف شامل
 لأربع من تشبيهه جملة من تحمل بجملة من تحرم وتشبيهه جملة من تحمل بجزء من تحرم وتشبيهه جزء

من محل مجعلة من تحرم أو يجزئها (قوله وهي مشبهة) أي وهو المالك المكاف وزوجا كان أو سيدا
وقوله ومشبهة بالفتح أي وهو من محل وطئها أصالة من زوجة إزارمة وقوله ومشبهة به أي وهو
الحرم بمأربق الأصالة وقوله والصيغة أي وهي الصور الأربعة المتقدمة (قوله ولأنه قد يوهم الخ فيه
نظير بل كلام المصنف لا يأم فيه بعد ذكر الجزء الشامل للظاهر وغيره (قوله أن تعلق بك شيئا) أي
ولو كنت حين التعليق غير معينة نعم أن اختارت شيئا مضي أن ميزت وقيل لا يضي مما اختارته إلا أن ميزت
وأطاعت الوطء فان لم يميز ولم تطاق أو طء استوفى بها كافي المواق (قوله وهو أن تعلق بمشيتها أي رها)
ظاهره كان التعليق بارأوا إذا أومأ الوتم في التوضيح عن السورى لا يختلف في إذا شئت أو متى
شئت أن لها ذلك بعد المجلس ما لو توالى أو توقف بخلاف أن شئت فقل كذلك وقيل ما لم يفرقا أه
وتحوى في الشامل أه قلت وهو مخالف لما تقدم في التفويض في قوله وفي جعل أن شئت أو إذا شئت
كفي أو كالمطابق تردد فان حاصله يقتضى أن الخلاف في أن وإذا هل هما كفي فيكون ذلك لمسا بعد
المجلس ما لم توقف أو توطأ طائفة ونيل انما ما كالمطابق فإلها أن تقضى ما لم يفرقا من المجلس والباطل
ما يدها فتأمل أه بن (قوله وهو يدها) أي في قدرتها أن شئت فقتت به وأوردته ما لم توقف
عبارة المصنف كعبارة المدونة واستكمل كلامه بأن ظاهرها أنه بمجرد اتفاقها على ما يدها
ولو لم تقض بشئ وليس كذلك وأجاب الشارح بأن المراد ما لم تقض بشئ بعد وقوفها وقال بعضهم معنى
كلامه التخيير أو تخرجه أو تقدمه ما لم توقف فليس لها هذا الاختيار وإنما لها المضاء ما جعل يدها
وتركه من غير تأخير أصلا (قوله أو توطأ طائفة) أي فإذا طئت طائفة سقط ما يدها وهذا
قوله ابن القاسم وقال أصبح وسمها طائفة غير معتبر فلا يسقط ما يدها وهو المعتمد كما قال شيخنا
ممدد النقل المرواني ونحوه في البدل القراني (قوله أن وقفت) أي فان وقفت ولم تقض بشئ أبطله
الحاكم (قوله لسان ابن) أي خلافا لظاهره من أنه بمجرد الإيقاف يبطل ما يدها وليس
كذلك بل الأمر يدها ولو وقفت ألها أن تقضى بردا أو مضاء (قوله ومجتمعي) أي وان علقه بأمر
محقق أو وقوع تخبر وقد صرح ابن رشد في التقدمة وابن عرفة بأنه يجري هنا مجرى في الطلاق من
قوله سابقا أو بعدا برعته كارت أو غائبا كان حضت أو محتمل واجب كان صلبت أو مجرم
كان لم يزن أو على مشيئة من لم تعلم مشيئته إلى آخر ما مر (قوله وبوقت تأيد) أي ولا يكون تحريمها
عليه خاما بذلك الوقت الذي قيد به ويستثنى من هذا الحرم إذا قال أنت كطهرامى مادمت محرما فانه
لا يلزمه قانه للتحريم ومثله الستم والمعتكف أنظر ح بن أه ونص ح عن اللغوى ظهار الحرم على وجهين
فإن قال أنت على كطهرامى مادمت محرما لم ينفع عليه ظاهرا لأنه ساقى تلك الحالة كطهرامه فهذا
يسقط من ظاهر ثم ظاهر فلا يلزمه لسانى أن يقول أنت على كطهرامى ولم يقيد بقوله مادمت محرما
فيلزمه أه كلامه والحاصل أنه متى قيد الظاهر بعد المسامع من الوطء سواء كان المانع قائما به أو قائما
به كالأحرام والصوم والاعتكاف فانه لا يلزمه (قوله بموت العينة) قال طفي محل وقوع الحدث
بالموت إذا فرط في تزوجه حتى ماتت والأول لأن هذا مانع عقلى كما تقدم في الإيمان أه بن وقوله
بموت العينة أي بتزوجه بغيره ولا يعينها بجان لا بد لم خبرها بانه على أنه لا بد في اليأس من التعقلى
ولا يكفي فيه الظن (قوله ويمنع منها حتى قبل اليأس والعزيمة) وذلك لأن الظاهر كالمطابق كالمقال
في التوضيح نقلا عن الهاجى فكأنه يمنع من الزوجة في الطلاق إذا كانت الصيغة صيغة حدث نحو
أن لم أدخل الدار فانت طالق كالمقال المصنف سابقا وان في ولم يوجل منع منها أو يدل عليه الإيلاء
ويضرب له الأجل من يوم الحكم كذلك في الظاهر يمنع منها إذا كانت بمنع على حدث نحو أن لم تزوج

عليك فانت على كظهر ارمي ويدخل عليه الايلاء ويضرب له الاجل من يوم الحكم فاذا جاء الاجل
فان تزوج بر وان قال التزم الظهار واخذ في كفارته لزمه ذلك ولم يطلق عليه بالايلاء فان فرط
في الكفارة كان كمول يقول اني في حصة بر المارة بعد المارة ويطلق عليه بالازمة من الايلاء كذا في بن
عن الموازية ولا يقال كيف يصح تكفيره مع ان الظهار معاق وهو لا يصح تقديم كفارته كباقي
لان ما سباني فيما اذا كان على بر وما هنا الخلاف على حث فاذا التزم الظهار واخذ في كفارته رجوع
لقول المصنف والزعيم كما ح (قوله بل ولا يصح تقديمها قبل العزم) اي على وطئها وبعد الدخول
واما تقديمها على الوطء بعد الزوم والعزم فانها تكون صحيحة والحاصل ان في مفهوم قوله
قبل لزومه تفصيلا فان اخرجه بعد الزوم والعزم صحت ولو قبل الوطء او ما بعد الزوم وقبل العزم
فلا تصح (قوله وصح من رجعية) من بمعنى في اوانه ضمن الظهار الذي هو فاعل صح معنى الامتناع
وقوله وصح من رجعية اي بخلاف تشبيهه من هي في عصمته بمطلقة الرجعية فانه لا يصح الظهار لانه
كتشبيهه احدي زوجتيه بالاخرى المحايض (قوله بخلاف بعضه الخ) ابن عرفة والظاهر في المنوع
المتعة به والغول نصه مع غيرهن المشتركة والمستحق بعضها لاجل الباجي والجلاب والكتابة وعزاه
للعمى لمحتنون وقال الان ينوي ان يحجز فيلزمه اه بن (قوله وصح في محرمة تعج او عجرة) اي
ان لم يقدم مدة حرامها وان لم يلزمه شيء كامر (قوله واولى نفسها وحائض) تلزمه حصة منهما
ولو قبله بدته ويحل انه اذا قيد بدته لا يلزمه شيء كما قال عبيد والظاهر كما قال بعض الحقين انه اذا
قيد كلا منهما بدته فانه يصح على الخلاف الا في في الجبوب هل الظهار يتعلق بالوطء وما دونه
من المقدمات او بالوطء فقط فيلزم الظهار اذا قيد مدة الحيض او النفس على القول الاول لا على
الثاني ومثل الحيض الصوم حرمه المقدمات فيه واما الاعتكاف فكل الاحرام قطعاً المحرمة المقدمات
فيها (قوله في زمن يراخ) اي واما لو تاخر اسلامها اكثر من شهر فلا يقر عليها ولا يلزمه الظهار
منها (قوله ويرت الخ) ما ذكره من صحة الظهار من الرتقاء وما مات لها هو مذهب المدونة ولذا اقتصر
عليه مع ان في ارتقاء نحوها الخلاف الذي في الجبوب قال ابن رشد فان كان الوطء ممنوعاً على كل حال
كالرتقاء والشج الفاني في لزوم الظهار اختلاف من ذهب الى ان الظهار يتعلق بالوطء وما دونه
لزمه الظهار ومن ذهب الى انه يتعلق بالوطء خاصة لم يلزمه الظهار اه والاول هو المذهب قال ابن
عرفه وعزاه الباجي القول الثاني لمحتنون واصبح اه بن (قوله لا مكتبة ولو عجزت) محل عدم
صحة الظهار فيها لم ينو ان يحجز والا لزمه اذا عجزت اي ومثل المكتبة المحبسة لان وطئها محرم
دائماً فالظهار لا يصح فيها الاصل او اما الخدمة فقد نص ابو الحسن على حرمة وطئها لكان الظاهر ان
حرمت الارض وهو خوف ولا دتمانه فبطلت الخدمة المعطاة فيصح الظهار فيها كحجته في الحائض
والحرمة قاله بعض اه بن والامة المتزوجة كالمكتبة لا يصح الظهار منها ولو طئها تزوجها بعد
الصيغة كما قاله ابن محرز وقيد عدم صحة الظهار فيها بما اذا لم ينو ان طلق طلق والا لزمه الظهار فيها ان
طلق (قوله تاويلان) اي على المدونة وقولنا ايضا في المذهب فالاول لابن القاسم والعراقيين
والثاني عزاه الباجي لمحتنون واصبح والراجح القولين ولهما (قوله وصرحه) اي ولفظه
الصرح اي لفظه الدال عليه صراحة (قوله بظهوره) وبذلك يخرجها بنسب اورضاع او صهر) اي واما
تشبيهها بظهوره وبذلك يخرجها بلعسان او نكاح في العدة فهو كالتشبيه بظهور الاجنبية في كونه من
الذكائية لا من الصريح كما يفهمه كلام التوضيح وكذا كلام ابن رشد خلافاً لقول عبي بنسب اورضاع
او صهر او لعان انظر بن (قوله ولا يصح صرف لاهلاق اذا نوى به الطلاق في الفتوى) اي وانما يلزمه

المفتي بالظاهر (قوله وهل يؤخذ) أي حاصل كلام الشارح أن صريح الظاهر إذا نوى به الطلاق فإنه يلزمه به الظاهر في الفتوى والقضاء ولا يؤخذ بالطلاق في الفتوى وهل يلزمه الطلاق في القضاء زيادة على أن الظاهر لا يلزمه تأويل ولا ذكره الشارح من أن التأويلين في القضاء والاتفاق على عدم الانصراف في الفتوى فقد تبع خش وعقب وهو ظاهر المذهب وكلام المصنف في التوضيح عكسه وكلاهما غير صواب وحرر الناصر للقاء في حواشي التوضيح المسئلة وكذاح بتقل كلام ابن رشد في المقدمات قال الناصر بعد نقل كلام ابن رشد مانصه فاصله أن رواية عيسى عن ابن القاسم أن صريح الظاهر إذا نوى به الطلاق ينصرف للطلاق في الفتوى وأنه يؤخذ به ما معاني القضاء وأن روايته أشهب عن مالك أنه ظاهر فيها فقط وأن المدونة مؤولة عند ابن رشد برواية عيسى عن ابن القاسم وعند بعض الشيوخ رواية أشهب عن مالك وبه يظهر أن ما يؤممه كلام التوضيح من أن التأويلين في الفتوى دون القضاء وكلامه في المختصر من أنهما في القضاء دون الفتوى ليس على ما ينبغي أه كلامه (قوله فهل يؤخذ بالظاهر لفظه) أي فإذا تزوجها بعد زوج فلا يقربها حتى يكفر (قوله وهو الأرجح) أي فقد نقل في التوضيح عن المازري أن المشهور عدم انصراف للطلاق وكذا قال أبو إبراهيم الأعرج المشهور في المذهب أن صريح الظاهر لا ينصرف للطلاق وإن كل كلام له حكم في نفسه لا يصح أن يصح به غيره كالطلاق فإنه لو أضر به غيره لم يصح وأنه لو أضره هو وبغيره لم يصح زاد ابن محرز وكذلك وحلف بالله وقال أردت بذلك مطلقاً وظاهره لم يكن له ذلك ولم يلزمه إلا ما حلف به وهو اليمين بالله (قوله وشبهه في التأويلين لا بقيد القيام) أي لا بقيد قيام البينة بل لا فرق بين الفتوى والقضاء في جريان التأويلين وما ذكره الشارح من أن التشبيه في التأويلين مطلقاً هو الصواب وبذلك قرر ح وقدره خش تبعه الشيخ سالم على أنه تشبيه في التأويل الأول فقط فيؤخذ بالظاهر فقط في الفتوى ويؤخذ به ما معاني القضاء إذا نواه فان نوى أحدهما ألزمه الآخر فقط وإن لم يكن له بنية لزومه الظاهر أو أصله لابن المحجب وابن شاس وتعبه في التوضيح انظر ح ابن (قوله كأي أي أو كأي) أي أو يداهما مثلاً (قوله أو أنت أي الخ) قد نقل ح أن رواية عيسى عن ابن القاسم أن أنت أي يلزمه به الطلاق أن نواه ولا يظهر أن البراجي ذكر في هذه المسئلة قرائن أحدهما رواية عيسى هذه والثانية رواية أشهب أنه يلزم به الطلاق البتة ولا يلزم به الظاهر ونقل ابن يونس عن سحنون أنه قال في العتية أن قال أنت أي في عين أو غيره فهو ظاهر محمد إلا أن ينزى به الملاق فيكون البتة ولا ينفى أنه نوى واحدة فهو موافق لابن القاسم والحاصل أن أنت أي فيما قولاً قبل يلزمه به الظاهر ما لم ينوبها الطلاق والألزمه البتة ولا ينوب فيما دون الثلاث وما لم ينوب الكرامة فالأهانة والأفلا يلزمه شيء وهذا قول ابن القاسم وقيل أنه لا يلزم به ظاهراً لا ولا يلزم به البتة وهو قول أشهب فليس كآية عنده (قوله الانقضاء كرامة) هذا جامع للمصوتين وهو استثناء من محذوف أي فليز به بذلك أنه لا انقضاء للكرامة قال السكاكبة الظاهرة هنا صرفها عن الظاهر البتة بخلاف كآية الملاق فلا يصرفها عنه إلا بساطة لانية على المعتمد وقوله الانقضاء للكرامة أو لا ينوب الطلاق فيلزمه البتة (قوله أو أنت أي الخ) كظهره راجعية ابن عرفة سحنون من قال أنت على كظهره فلانة الأجنبية أن دخلت أهدار ثم تزوج فلانة ثم دخل فدخل شيء عليه بسا على اعتبار يوم الحنث وقال اللخمي يلزمه الظاهر اعتبار يوم الحنث والثاني أحسن ابن رشد والأظهر حمله على أنه أراد أنت على كظهره فلانة اليوم أن دخلت الدار حتى دخلتها وهو لا في قولك أن كنت فلانة فكل عدا لم يكن حراماً لم يلزمه فيما كان

له يوم حلف والمحصل ان مقابل كلام سحنون هو ما اختاره اللخمي وابن رشد كما قبله ابن عرفة
فيكون هو الرابع كما في بن وقوله أظهر اجنبية أو ظهر ذكر وكذا ظهر فلانة الملائمة التي لا عنها أو فلانة
التي نسكحها في العدة كما مر بن (قوله ونوى فيها) أي وقبلت نيتة فيها يسقط بها وهما ما إذا سقط
لفظ الظهار واسقط مؤبدة التحريم في قصد الطلاق فإذا ادعى انه نوى بقوله أنت كماي أو أنت على
كظهر فلانة الاجنبية الطلاق فانه تقبل نيتة في الفتوى والقضاء ثم ان كانت غير مدخول بها ان نوى
عدد الزمة ما نودا ولم ينو عدد الزمة الثلاث كما ان المدخول بها يلزمه فيها الثلاث مطلقا نوى عددا
اولا (قوله ان لم ينو اقل) راجع لغير المدخول بها وأما المدخول بها فلا يلزم له البتات ولا تقبل
دعواه انه نوى اقل (قوله فيلزمه الثلاث في المدخول بها وغيرها) أي ولا يلزمهظهار (قوله
لكنه ينوى) أي تقبل نيتة الاقل من الثلاث في غير المدخول بها (قوله لزمه) أي فقط (قوله
وللزمه الظهار فقط) أي دون الطلاق (قوله فيلزمه الظهار والطلاق الثلاث) أي فيطلق عليه
ثلاثا أولا فإذا تزوج بها بعد زوج زمة الظهار فلا يقرب بها حتى يكفر كما اشار الشارح لذلك بقوله وإذا
تزوجها بعد زوج (قوله في المدخول بها كغيرها) راجع لقوله الا ان ينويه مستفت ولقوله وأما في
القضاء فيلزمه الظهار والطلاق الثلاث وحاصلها انه اذا قال لها انت كفلانة الاجنبية ونوى به الظهار
فانه يلزمه الظهار فقط في الفتوى وكانت مدخولا بها او غير مدخول بها ويلزمه الظهار والبتات
في القضاء كانت مدخولا بها او لا وهذا هو الصواب كما في بن خلافا لعقب من انه اذا نوى به الظهار
فلا تقبل نيتة في المدخول بها او ما غير المدخول بها فتقبل نيتة في الفتوى دون القضاء اذا لم يخف انه
كما تقبل نية الظهار في غير المدخول بها تقبل في المدخول بها - حيث كان الزوج مستفتيا فقول
المصنف الا ان ينويه مستفت في كل من المدخول بها وغيرها كما هو ظاهره ولم يخصه احدا بالمدخول
بها ولا بغيرها (قوله الا ان ينوى اقل) أي من الثلاث فيلزمه ما نواه من الطلاق مع الظهار
(قوله ارقال أنت على كافي او غلامى) في العتبية مانصه قال اصبح سمعت ابن القاسم يقول
في الذي يقول لامرأته أنت على كظهر ابني او غلامى انه ظاهر ابن رشد ولو قال كافي او غلامى ولم يسم
الظهار لم يكن ظهارا عند ابن القاسم - حتى ذلك ابن حبيب عن رواية اصبح واختاره وقال مطرف
واصبح لا يكور ظهارا ولا طلاقا وانه لمنكر من النول والصواب انه ان لم يكن ظهارا فليكن طلاقا
وهو ظاهر قول ابن وهب لانه قال في ذلك لا ظهار عليه فكانه رأى عليه الطلاق اه من رسم الوصايا
من سمع اصبح وبهذا تعلم ان ما ذكره المصنف هو قول ابن القاسم واختاره ابن حبيب ووصوبه
ابن رشد اه بن وحاصلها انه اذا قال أنت كافي او غلامى ولم يسم الظهار فانه يكون بتنا ولو نوى به
الظهار وقيل لا يلزم به ظهار ولا طلاق والمعتمد الاول وهو ما مضى عنه المصنف (قوله او كسكل
شيء حرمة الكتاب) أي من الميتة والدم والحكم المختبر فهو بمنزلة ما لو قال لها أنت كالميتة والدم الخ
وقد تقدم انه يلزمه البتات وما ذكره من لزوم البتات هو مذهب ابن القاسم وابن نافع وفي المدونة
قال ربيعة من قال أنت مثل كل شيء حرمة الكتاب فهو مظاهرا ابن يونس وهو قول ابن الماجشون
وابن عبد الحكم واصبح واختلف اشيوخه هل هو خلاف لابن القاسم واليه ذهب ابن ابي زمنين
او وفاق وهو الذي في تهذيب الطالب قائلا لا يكون قول ربيعة بمعنى انها تحرم عليه بالبتات ثم اذا
تزوجها بعد زوج كان مظاهرا ابن يونس والقياس عندي انه يلزمه الطلاق ثلاثا والظهار وكأنه قال
أنت على كافي والميتة اه بن (قوله وظاهر المصنف الخ) أي لتقديمه قوله الا ان ينويه مستفت
عليه ما وقوله لزوم البتات أي في كافي او غلامى وما بعدهما وقوله ولو نوى بذلك انظهار وهو مستفت

اى ولا تقبل نفيه حيث قد اظهر عند المفتي كمالا تقبل عند القاضي (قوله وهو قول ابن القاسم) قال
 ابن يونس وان قال انت على كظهر ابنى اوفى لى فيه ومظاهر وقاله اصبح وقال ابن حبيب لا يلزم
 ظهار ولا طلاق وانه لما تكمن من القول والمواب ما قاله ابن القاسم لان الابن والغلام بحرمان عليه
 كمالا ام او اشد ولا وجه لقول ابن حبيب انه لا يلزم ظهار ولا طلاق اه بن وقد سئل ابن
 عبد السلام عن قال الرجل انت على حرام كاشى واخى وزوجى فقال لا اعلم فيها انصا واستظهر انه
 ظهار اشد من عكس التشبيه فان نوى الطلاق اخذ به اه والمراد بعكس التشبيه قوله لمساكت
 على كظهر فلان الاجنبى (قوله ولزم باى كلام نواه الخ) ظاهره ولونواه بصرىح الطلاق او بالخلف
 بالله وامس كذلك على المعنى كما تقدم عن ابى ابراهيم الاعرج من ان المشهور انما كان صريحا
 فى باب لا يلزم به غيره اذا نواه وانما يلزمه ما حلف به من طلاق او عين باقه ولا يلزمه اظهار علاميته
 وذكر ان رشد فى المتضمنات ان مذهب ابن القاسم ان الرجل اذا قال لا امرأته انت طالق وقال اردت
 بذلك الظهار لزمه اظهار علاميته اقرب من النية والطلاق علاميته اظهر من لفظه (قوله فلا يلزمه
 شئ الا بشئ) هذا قول سعدون وكفى التوارد وكفى التوائى المجموعة لابن توج فانه قد نسب فيها
 ذلك القول لسعدون وخمد بن المواز وروى ابن ثابت عن ابن وهب عن مالك انه اذا قال ان وطئت
 وطئت اى كان ظهارا وكذا الخلاف جارى قوله بعد لا اعود لك حتى امس اى (قوله كان قال ان
 دخلت الخ) التعليق هنا ليس بقيد فى المسئلة ولو اسقطه كان احسن فاذا قال انت على كظهر اى
 ثم وطئ وكذا وقال لمساك ثانيا لزمته الكفارة فاذا كفر وقال لمساك ثانيا لزمته ايضا (قوله ان مجرد
 العود) اى وهو العزم على الوطء او مع الامساك لا يكفي فاذا قال لمساك على كظهر اى ثم عاد اى
 عزم على وطئها وعلى امساكها ثم قال لمساك ثانيا لزمته ان يحصل منه وطء بالفعل ولا كفارة فلا يلزمه
 الا كفارة واحدة على المعتد (قوله اوكل من دخلت) درج فى هذا على التعدد نظر المعنى السكينة
 وفى قوله اوكل امرأة على عدمه نظر المعنى السكينة المجموعى مع انه قد قيل فى كل من المسئلةين بمنزلة
 ما درج عليه فى الاخرى فيمكن من حتى المـ نفسا بحسب الخلاف فى الفرع مع ما اوانه يقتصر على
 التعدد فيها وعلى عدمه فيها والا فلا كلامه مشكل انظر التوضيح وقد يقال ما ذكره من عدم
 التعدد فى كل امرأة مثله فى المدونة وما ذكره من التعدد فى كل من دخلت قال المايجى هو ظاهر
 المذهب وحيث قد فلا شك اه بن والحاصل ان كلاما المسئلةين فيها الخلاف لكن المصنف
 اقتصر على المعتمد فى كل من المسئلةين (قوله لكن لا يقرب الاولى) اى اذا تزوجهن فى عقد وادى
 واما اذا تزوجهن فى عقد فلا يقرب واحدة حتى يكفر ثم لا كفارة عليه بعد ذلك (قوله كذلك) اى
 بغيره ملق ولو بمجالس (قوله وعلقه بـ الخ) عبارة ابن رشد فى البيان والتحصيل فى نوازل
 اصبح من كتاب الظهار ما نصه مذهب ابن القاسم ان الرجل اذا ظاهرا من امرأته ظهارا ابد ظهارا ثمها
 ان كانا معا بغير فعل او جميعا بفعل واحد او الاول بفعل والثانى بغير فعل فليس عليه فيها ما
 الا كفارة واحدة الا ان يريد ان عليه فى كل ظهار كفارة فيلزم ذلك ثم قال واما اذا كانا جميعا بفعلين
 مختلفين او الاول منهما بغير فعل والثانى بفعل فعليه فى كل واحد كفارة اه وهذا نفس ما فى ح
 (قوله واعلمته فى التكرير) اى فى حالة التكرير (قوله على الارجح) هو للقاسمى وابى هرمان
 وهو بن يونس ومقابله لابن ابي زيد اه موافق (قوله وينبئى عليه) اى على القول اراجح
 انه لا يشترط اى فى صحة تلك الكفارات المتعددة وقوله العود اى العزم على الوطء فيما زاد على
 الكفارة الواحدة التى كفرها الاولى واما على مقابله من انه لا يجوز ان لزمه كفارات عن امرأتين

بمعها حتى يكتم الجميع فيشترط العود في الجميع (قوله وحرم قبلها الاستمتاع) أي ولو عجز عن كل
أنواع الكفارة بالاجماع كما نقله ابن القصار عن النوادر (قوله بوطء ومقدماته) هذا قول
الأكثرو مقابلة حرم الاستمتاع بالوطء وجواز المقدمات والحاصل أن المحرم بالظهار الوطء ومقدماته
وقبر المحرم به الوطء فقط فعلى الأول يحرم على المظاهر قبل تمام الكفارة الاستمتاع بالوطء
والمقدمات وعلى الثاني انما يحرم الاجتماع بالوطء وتجوز المقدمات والأول مذهب ابن القاسم وغيره
والثاني مذهب سحنون وأصبغ (قوله وسقط أن تعلق ولم يتجزأ بالطلاق الثلاث) أي سقط
الظهار بالطلاق الثلاث أن علق ذلك الظهار بشئ ولم يتجزأ ولم يحصل ذلك الظهار الذي علقه
لعدم حصول المعلق عليه إلا بعد البيئونة والمراد بالسقوط عدم اللزوم قال أبو الحسن نقلا عن
المقدمات وأما من ظاهر من أمته ثم ما عاها ثم اشتراها فان اليمين ترجع عليه على مذهب ابن القاسم
لأنه يهتم في إسقاط اليمين عن نفسه وإن بيعت عليه في الدين بعد ما ظاهر منها واشترها من يبعث
منه لم تعد عليه اليمين وانما لم يكن عودها له بعد بيع الغرما كعودها له بعد بيعه لعدم تهمته
في بيعهم دون بيعه ويفهم من تعليل عدم عود اليمين بعد التهمة أن يمينه لا تعود عليه بعد عودها له
بارت وأما إذا باع أمه ليمين ثم اشتراها قبل أن يمحن في اليمين أي قبل حصول المعلق عليه وحصل
بعد ما اشتراها فقال في المقدمات ذهب بعض الشيوخ إلى أن اليمين لا تعود عليه وذهب بعضهم
إلى أنها تعود إليه اه قال ابن بونس وهو أصوب انظر (قوله وأولى لدخول الدار) أي بعد
الطلاق وقبل عودها له (قوله لأن غير المدخول بهاتين بأول وقوع الطلاق الخ) ظاهر هذا
التعليل عدم لزوم الظهار ولو نسقه عقب الطلاق وأورد عليه ما إذا قال لغير المدخول بها أوقال
لمدخول بها على وجه المحل أنت طالق أنت طالق أنت طالق نسقها فان المشهور لزوم الثلاث مع أنها
بانت بأول وقوع الطلاق عليها (وإجاب) أبو محمد بأن الطلاق إما كان جنسا واحدا عد كوقوعه
في كلمة واحدة ولا كذلك الظهار والطلاق (قوله ومنها) أي مثل غير المدخول بهاتي صبر ورتها
أجنبية بمجرد الطلاق المدخول بها إذا كان الطلاق باثنا بكتماع (قوله وأصاحب الخ) قال عبق
وظاهر ولو عطف بعضه على بعض بما يفيد الترتيب كتم وهو كذلك لأن التعليق باطل مرتبة
الترتيب كذا قال شيخنا وقال بن هذا غير صحيح ففي أبي الحسن مانصه ولو أنه قال إن تزوجته فهاهي
طالق ثلاثا فهي على كظهر راحي أوقال زوجته إن دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ثم أنت على كظهر راحي
لم يلزمه الظهار لأنه حينئذ وقع على غير زوجة لما وقع مرتبا على الطلاق اه منه وقال ابن عرفة
قال ابن حجر زانما زناه معافى الأولين لأن الواو لا ترتب ولو عطف الظهار بشم لم يلزمه ظهار لأنه وقع
على غير زوجة اه بن وبالمجمل المسئلة ذات قولين الأول يقول يلزم الظهار عند العطف بشم نظرا
إلى أن التعليق باطل مرتبة الترتيب والتقول الثاني يقول بعدم لزوم الظهار نظرا إلى أن أجزاء المشروما
إذا عطف بعضها على بعض بشم لم تنفع معا بل تكون مرتبة فلم يجدا نظاره له محلا (قوله لأن أجزاء
المشروط) أي الذي هو جزءا لشرط يقع بعضها مع بعض ولا ترتب بينها في الوقوع أي وإذا قدمها
بوجود الظهار له محلا لوعبرة البقراني في الفروق إذا قال إن دخلت الدار فمر أنه طالق وعبدى حر
فدخل الدار فلا يمكن أن تقول لزومه الطلاق قبل العتق ولا العتق قبل الطلاق بل وقعا مرتبين على
الشرط الذي هو وجود المدخول من غير ترتيب فلا يمتنع تقديم أحدهما فكذلك إذا قال إن
تزوجت فانت طالق وأنت على كظهر راحي لا نقول أن الطلاق متقدم على الظهار حتى يمتنع بل
الشرط اقتضاها اقتضاها واحدا فلا ترتب في ذلك (قوله فظهار) أي لأن قوله ذلك خرج مخرج

الجواب اى ان قوله هي اى قرينة على ارادة التعليق فكأنه قال ان تزوجتها فهي اى فان تزوجها كان
مظاهرا منها ومعهوم عرض الخ انه لو قال لا جنبية لم يعرض عليه نكاحها هي اى لم يلزمه تزوجها
ظاهر وذلك لانها حين الظاهر محرمة عليه فهي كظواهره قبل نطقه فلم يرد نطقه به شيئا وهذا حيث لم
يعلمه على تزويجها امان علقه وتزوجها فلا يمسها حتى يكفر (قوله) ويجب بالعود المارد هنا وجوبها
بالعود صحته واجزؤه عليه لاحقية الوجوب وهو طلبه بها طلبا كيد بدليل سقوطها بموت او فراق
كما يأتى فان اخرجه قبل العزم على الوطء لا تجزئه وفيه تمييز المصنف بالوجوب الموسع الصحة كالعبادة
قبل وقتها وهذا الوجه عن الصحة مخالفة لاصطلاحهم تتبع فيه ابن عبد السلام ولو قال وتصح بالعود
كان احسن وامامنا السراج الوجوب على الوجوب الموسع فلا يظهر تأمل اهلنا وقرر شيخنا ان فائدة
هذا الوجوب مقيدة عند ابن رشد بدوام المرأة في عهده فاذا طلقها او ماتت سقط ذلك الوجوب (قوله)
تأويلان وخلاف) اى تأويلان على المدونة وخلاف في المذهب اى ان المذهب فيه قولان شهرا
كل منهما وحجت المدونة على كل منهما ولفظ المدونة والعود ارادة الوطء والاجماع عليه اه وروى
عن مالك ايضا ان العود هو العزم على الطعام مع ارادة امساك العصمة فهما روايتان واختلاف الاشياخ
بعد ذلك فيما تقتضيه المدونة من ذلك فان رشد فهم المدونة على ان العود مجرد العزم على الوطء
بقيده بقاء العصمة ولم يتعرض للعزم على الامساك وقال انه المشهور فقولها والاجماع عليه اى العزم
عليه مرادف لما قبله وهو ارادة الوطء وفهم عياض من المدونة على انه العزم على الوطء مع العزم على
الامساك وقال انه المشهور ولا شك ان العزم على الامساك غير بقاء العصمة اذ قد ينوى امساكها
وتعوت وقد تدوم عصمتها وهو خالى الذهن وفائدة الخلاف بينهما كما قال ابو الحسن تظهر اذا عزم
على الوطء والامساك ثم طلق او ماتت فعند ابن رشد تسقط الكفارة وعند عياض لا تسقط وكذا
ان كفر بعد ان بانته فعله لا يوجب العزم على الوطء بل عياض وشهره (قوله) وسقطت بموتها اى او موته
او مع الامساك اشارة لتأويل عياض وامان ابن رشد فتمنا تأويل المدونة على ان العود العزم على الوطء
مع دوام العصمة لقولها اذا حصل الفراق بموت او طلاق سقطت الكفارة والقرن الاول من المصنف
اشارة لتأويل ابن رشد وشهره والثاني لتأويل عياض وشهره (قوله) وسقطت بموتها اى او موته
اى بعد العزم وامان بعد الوطء فلا تسقط بل تجزئ من ثلثه اذا مات (قوله) محلها ما فى بائنا او الرجعى
الخ اعلم ان كلام عبد الحق وابو الحسن وابن رشد وغيرهم كالصريح فى ان التأويلين انما محلها
اذا اتهم قبل مراجعتها ولفظ المدونة ولو طلقها قبل ان يمس او قد عمل فى الكفارة لم يلزمه اتسامها
وقال ابن نافع ان اتهمها اجزاه ان اراد العودة اه قال ابو الحسن وانظر هل هو وفاق لقول ابن القاسم
خلفه عبد الحق فى التهذيب على الوفاق اذا كان رجعا وعلى الخلاف ان كان بائنا فاذا كان
الطلاق بائنا فعلى قول ابن القاسم لا يلزمه ان يتهمها وان اتهمها لم يجزه وعند ابن نافع ان اتهمها اجزاه
وبعضهم على الخلاف فى الجمع وبعضهم على الوفاق فى الجمع اه واما اتسامها به من المراجعة فقد
نقله ابو الحسن فرعا مستقلا فقال اذا تزوجها يوما ما كانت الكفارة موصوفا ببدءها وان كانت طعما
بنى على ما كان اطعم قبل ان تبين منه مجاوزة مرقعة الطعام قال ابن المواز وهذا قول مالك وابن القاسم
وابن وهب واصح ما انتهى اليانا اه اذا علمت هذا فنقول الشارح حيث لم ينو الخ الاولى حيث لم
يرجعها واما اذا رجعها الخ (قوله حيث الخ) راجع للامرين قبله (قوله) ان الرجعية زوجة
الاولى ان يقول بدله لانه يجوز تفرقة الطعام كما علم به ابو الحسن لان الاجزاء ليس متعينة بالرجعية
بل المدار على اعادتها للعصمة كان طلاقها رجعا وبائنا (قوله) واما الصيام فلا يجزى اى

فلا يجوز البناء على ما فعله منه قبل الطلاق سواء أتته بعد طلاقها قبل عاداتها العظمى أو بعد
 عاداتها الواجدة تامة (قوله وهي اعتاق الخ) إذ كرت عن ابن عرفة أن من يحجز عن كفارة الظهار
 بكل وجه فإدس له وطئها وإن مال أم يحجز عن كفارة الظهار ويدخل عليه أجل الإيلاء كذا في
 عني آخر الباب وذكرنا أيضا شيخنا في المحاشية وتعليقه بن بأن دخول أجل الإيلاء عليه ينافي ما مر
 عند قوله وهل المظاهران قدر على التكفير الخ إن مفهوم القيدان العاجز عن التكفير لا يدخله
 أجل الإيلاء ولا حاجة لزوجه وإن طال الزمان بل يطلق عليه حالان لم ترض بالإقامة معه بلا وطء
 (قوله ولو وقع أي ولو وقع ونزل واعتق الجنتين عن ظهاره وقوله عتيق بعد وضعه أي ولا يجوز كفارة
 (قوله لاحتمال موته) أي لاحتمال أن يكون ميتا أو معيbach العتيق (قوله بخلاف الجنتين)
 أي فإله لا يجوز ولو لم أنها وضعت بعد العتيق بصيغة من يجوز لأنه حين العتيق لا يسمى رقية وأنظر
 لو اعتق حمل أمته عن ظهاره فلأن عدم وضعها ثم تبين أنه وضعته قبل العتيق هل يجوز نظرنا في
 نفس الأمر ولا يجوز نظر الظن واستظهر بهرام وعقب الأول (قوله لأن المقصود) أي من عتقها
 أي ولأن الله لما ذكر في كفارة العتق رقية مؤمنة واطلقة في كفارة ظهار وغيره كانت كذلك
 حلالا لطلق على المتباعد كذا قيل وفيه إن حمل المطلق على المقيد شرطه اتحاد السبب والسبب هنا
 في الكفارات مختلف (قوله من يبيع على الإسلام) أي والحال أنه لم يسلم بالفعل (قوله تأويلان)
 تأويلهما لو لم يحجز على الأجزاء وتأويلهما غيره وهو أن البادوا بن أي زمنين وغيرهما على عدم الأجزاء
 (قوله فيجزي اتفاقا) الذي في ح تميم الخلاف في الصغير والكبير ويدل له ما في التوضيح وهل
 الخلاف في الصغير والكبير والخلاف انما هو في الكبير وأما الصغير يشترى مفردا عن أبويه فلا
 خلاف أنه يجوز وتمام الخلاف أولى اه بن وهذا تعلم ما في قول الشارح وأما المجوسى الصغير الخ
 من النظر تأمل (قوله وفي الوقف الخ) أي أنه على القول بالأجزاء لو عتيق الأجمعي كفارة هل يوقف الخ
 وعلى هذا القول فالأجزاء امر ابتدائي أي لا يشترط الإسلام بالفعل عند تحريره ابتداء عبارة المشاغل
 وعلى الأصح فهل يوقف عن امر أنه حتى يسلم الأجمعي وإن مات ولم يسلم لم يحجزه وأوله وطئها وتجزئه
 إن مات قولان (قوله قولان) صوابه تردد لأن الخلاف للثأخين الثاني لابن يونس والاول لبعض
 أصحابه اه بن (قوله سليمة عن قطع اصبع) أي ولو زائد أن حس وسأوى غيره في الأحساس
 لأن كان ميتا ويحس به أحساسا غير مساو لأحساس غيره فلا يضر قطعه حيثئذ كذا قال عجم
 وقال اللقائي المضر انما هو قطع الاصبع الأصلية وأما الزائدة فلا يضر قطعهما وسأوى غيره في
 الأحساس به ودرج عليه خش واختاره شيخنا وتعبير المصنف بغيره أن نقص مادونه لا يمنع الأجزاء ولو اختلفت
 لا يضر واستظهرنا في أنه يضر وقوله اصبع يدل على أن نقص مادونه لا يمنع الأجزاء ولو اختلفت
 وبعض الغلة وقوله بعد ذلك فيما لا يمنع الأجزاء والغلة يتنص إلى أن قطع الغلة وبعض الغلة يضر فقد
 تعارض مفهوم ما هنا ومفهوم ما يأتي في الأغلتين وفي الأغلة وبعض الأخرى والمعتبر مفهوم ما هنا
 كما يفيد ح (قوله واعني واجهر) الاول من لا يضره الا والثاني من لا يضره في الضوء (قوله
 وإن قل) مبالغة في المفهوم أي كان به جنون فلا يجوز وإن قل خلافا للشبه القائل إذا كان
 يأتيه في كل شهر مرة فلا يمنع الأجزاء (قوله وقطع اذنين) أسلم أن قطع الأذنين مانع من الأجزاء سواء
 قطعهما من أصلهما أو قطع أشرافهما أي أعلاههما أما الاذن الواحدة فأنظر قطعهما من أصلهما
 وأما قطع أعلاه فقط فلا يضر كما يأتي والمعتقدان قطع الواحدة من أصلها لا يضر فالوجه للشارح
 حذف أحدي (قوله وهرم الخ) المراد بالهرم الشديد ما لا يمكن معه التكسب بصنعة تليق بهرمه

وكبريته وانما كان الهرم ما مادن الصغير لان منافع الصغير مستقبلة **(قوله ليس بعض الاعضاء)**
اي عدم القدرة على التصرف بها وان كانت طرية **(قوله بالاشوب)** نعت ثان لرقبة اى ملتسبة
بعدم مخالطة عوض لعنتها **(قوله لان له انتزاعه)** اى بخلاف ما في ذمته **(قوله لا يشترى للعنق)**
عطف على مقدر كما اشار لذلك الشارح والا لولى جعل له عطف على قوله بالاشوب عوض لانه من جملة
محرزاته وقد جرت عادة المصنف في هذا الموضوع وغيره ذكره بعد كل وصف محترزه فكأنه قال رقة
كائنة بالاشوب عوض لامشترائه للعنق وذكره لتأويل الرقة بالملوك **(قوله في تحريرها)** اى
تخليصها من الرقة **(قوله لا الظهار)** اى واذا كان السبب في تخليص تلك الرقة من الرقة ليس
العنق لاجل الظهار بل العنق للقربة والتعليق فلا تجزى كفارة **(قوله غير عالم حين العنق)** اى
غير عالم بالقربة والتعليق حين العنق **(قوله وفي ان اشترته الخ)** قال في المدونة قال مالك
ولا يجزى ان يعتق عبدا قال ان اشترته فهو حر فان اشتراه وهو مظاهر فلا يجزى اه ابن الموارع
ابن القاسم ولوقال ان اشترى فلانا فهو حر عن ظهاري فاشتراه فهو يجزى اه ثم اختلف الاشياخ
في فهم المدونة فان يونس جمها على العموم فيكون ما لابن الموارع خلافا للباقي جمها على ما اذا لم يقل
عن ظهاري فان ذكره معه فالاجزاء فيكون وفاقا اه بن فقول المصنف تأويلان اى بالاجزاء على
الوفاق وعدمه على الخلاف وحل المدونة على اطلاقها وطرح كلام المازية قال ابو عمران ومحل
التأويلين حيث وقع منه التعليق المذكور بعدم ما ظاهرا مان علق ثم ظاهري فثبت على الاجزاء
وخالفه ابن يونس في ذلك فائلا المسئلة ثلثان سواء في جريان التأويلين **(قوله بالاشوب العنق)** اشار
الشارح بذلك الى أنه عطف على عوض سواء كان العنق منكرا او معرفا لجواز عطف المعرفة على
الذكر والمعنى خالية عن شائبة عوض وعنق فان كان فيها شائبة علق فلا يجزى ويدخل فيه ما اذا
اشترى زوجته حاملا واستمتعها عن ظهاري لانها تصير ام ولد على المشهور لعلق الولد عليه في بطنها
(قوله لا يتق بالتشريك) اى وبلاشوب علق **(قوله لوجود شائبة في الجميع)** اى شائبة العنق
(قوله اى النصف الباقي ثانيا) اى بعد ان اتق النصف الاول عن ظهاري **(قوله بخلاف واطلاق)**
اى ولم يقصد التشريك والموضوع انه اعتق اربع عاين اربع وحاصل ما ذكره انه ان نقص عدد
ازقاب عن عدد الظهار لم يجز وان ساوى عدد الرقاب عدد الظهار اجزا ولودون تعيين ان لم يقصد
الشرك في الرقاب فان قصد التشريك فيها منع ولو كان عدد الرقاب ازيد من عدد الظهار ممن
كان يعتق خمسة عن اربعة قاصدا التشريك في كل واحدة ممنه واعلم ان التشريك كما يمنع في
الرقاب يمنع ايضا في الصوم لوجوب تنابعه واما في الاطعام فلا يمنع الا اذا كان في حصص كل مسكين
(قوله ويجزى اعور) اى وهو من فقد النظر باحدى عينيه لان العين الواحدة تقوم مقام العينين
ويرى بها ما يرى بهما وديته ساديتهم معا ألف دينار والقول باجزاء اعور هو المشهور والخلاف
في الاذن الذي فقت حصة عينه واما غيره فيجزى اياه ايا كان يجزى من فقد من كل عين بعض
نظرها **(قوله ومغصوب)** اى فيجزى المغصوب منه عتقه بل ويجوز ابتداء كافي عتق **(قوله)**
رب الحق اى رب الدين والمنحى عليه **(قوله فلا يجزى)** اى خلافا لما ذكره عتق من الاجزاء وذلك
لانه لا معنى للاجزاء اذا اخذها الحباية والدين وبطل العتق اه بن **(قوله ومريض)** اى وذو
مرض وذو عرج لان الكلام في ذى العيب لاني العيب نفى **(قوله لم يوعها الخ)** في بن عن طفي
اغفها رقطع الاذن الواحدة وان استوعب القمع لقول الامهات لا يجزى متطوع الاذنين فيدل
بغيره ومعه على اجزاء مقطوع الاذن الواحدة واعتمد ذلك شيخنا **(قوله ورضيه)** اى رضى باعتاق الغير

عنه (قوله ولو بعده) أي ولو كان الرضى بعد العتق بالفعل (قوله وذكره المحصى) أي عتقه كفارة
 (قوله لم يصل) أي ونذبت عتق من صلى ويصوم (قوله أي من يعقل الخ) أي وان لم يصل ويصم
 بالفعل (قوله ثم لمصر عنه) عدا به عن لا بالبا مع ان مادة المعصرة تعذ بها التضمينه معنى عاجز
 (قوله وقت الاداء) اشار به الى ان المعتبر في الجحز عن الكفارة وقت اخراجها حتى كان وقت
 ادائها عاجزا عن العتق صح له ان يكفر بالصوم ولو كان وقت الوجوب قادرا على العتق فان كان
 وقت الاداء قادرا على العتق فلا يجز به الصوم ولو كان وقت الوجوب عاجزا عن العتق وقيل المعتبر
 في الجحز عن العتق وقت الوجوب وهو العود فاذا كان وقت العود عاجزا عن العتق اجراه الصوم
 ولو قدر على العتق وقت الاداء وان قدر على العتق وقت العود فلا يجز به الصوم وان كان وقت الاداء
 عاجزا عن العتق والمعتد الاول الذي مشى عليه المصنف (قوله لا قادر عليه) أي على العتق واعلم ان
 القادر مقابل للعاجز لا للمسرير صرح المصنف به ليدل على انه ضمن معسر معى عاجز ولانه مفهوم غير
 شرط ولا جل ان يرتب عليه ما بعده من المبالغة (قوله وممكن) عطف على عذوقه لا فضل فيه
 أي لا زيادة فيه على ما يمكنه ولا شك ان المسكن المذكور محتاج له للسكنى فيه وقوله محتاج لها أي
 للمراجعة فيها (قوله او غيره) أي كدابة احتاج كلا منهما للكرض (قوله او بملك رقة فقط ظاهر
 منها) اعترض بأن عتقها كرامة مشروطة بالعزم على وطئها والعزم على وطئها احرام لانها بعد الكفارة
 تكون اجنبية منه بالعتق واذا حرم وطئها بعد حرم العزم على وطئها لان العزم على المحرام حرام
 وحينئذ فلا يكون العزم عودا فلا تنافي الكفارة بها فلا يلزم ان يعتقها لان الكفارة انما تجب
 بالعود ولا عود هنا (واجيب) باننا لا نسلم حرمة العود هنا لان الحرمة انما تكون بوطئها بعد العتق
 بالفعل زال الملك والعزم على الوطئ سابق على العتق لانه شرط الكفارة الشرط مقدم على المشروط
 وهي حال العزم في ملكه وشرط التناقض اتحاد الزمان (قوله بعد العتق) أي بعد عتقها كفارة عن
 ظهارها (قوله ويكفي في ذلك) أي نية التتابع ونية كون الصوم كفارة عن الظهار (قوله
 عم الاول) أي ثلاثين يوما (قوله ان انكسر) أي ان حصل فيه انكسار بان لم يبدأ بالصوم من اول
 الشهر بل من أثنائه (قوله فان اذن له) أي مع عجزه عن الصوم وقوله لم يتعين الخ أي بل المتعين
 عليه الاطعام وانما اقتنا عند عجزه عن الصوم لانه عند قدرته عليه لا يجز به الاطعام بل يتعين عليه
 الصوم والحاصل انه يتعين عليه ان يكفر بالصوم حيث قدر عليه او يجز له ان يأذن له في الاطعام فان
 اذن له لم يتعين في حق الصوم ومعنى تعيينه على العاجز انه يطالب به حيث قدر عليه (قوله وان
 طوب الخ) عطف على قوله لذي الزق كما اشار له الشارح وحاصله انه اذا التزم عتق من يملكه عشر
 سنين او نحوها مما يبلغه عمره ظاهرا فظاهر من زوجته وهو وسر وعامت عليه زوجته وطالبه
 بالكفارة فانه يتعين في حق الصوم الاذ لا يقع العتق عن الظهار في المدة التي التزم فيها العتق بل عن
 اليمين فلما عتق اغبر عن الملتزم المذكور وقد عاود رضيه اجزاء ان لم يسأله لان سألته ومفهوم قوله
 طوب انه اذا لم يطالب بالقبض لا يتعين الصوم في حقه ان شاس ولو لم تطالبه بالاجزاء الصوم وصبر
 لانقضاء الاجل فاعتق (قوله في اليوم الرابع) أي فبا بعده (قوله ثم أدى على صومه وجوبا
 الخ) وكذا ما ذكره بعد من وجوب الرجوع للعتق قبل تمام يوم الوجب وان لم يكن منصوصا
 فيه ما بعينه لكنه يؤخذ من كلام المدونة وقد نقله المواقا ه بن وحاصل ما ذكره المصنف انه
 اذا حصل له اليسار في اليوم الرابع فبا بعده وجب التماسه على الصوم وان حصل اليسار في اليوم
 الاول او بعده كله وقبل الشروع في الثاني وجب الرجوع للعتق مع وجوب اتمام صوم الاول

اذا حصل اليسار فيه ولا يجوز له فطره وان حصل اليسار به دان شرع في اليوم الثاني او الثالث او بعد فراغ الثالث وقبل الشروع في اليوم الرابع ندب له الرجوع للعتق ووجب اتمام صومه ذلك اليوم الذي حصل فيه اليسار ولا يجوز له فطره (قوله ثم اذا ايسر في اثنائه يوم) اي من الايام التي يندب له الرجوع فيها من الصوم للعتق او يجب (قوله يعني مضي واجزاء) اي سواء كان التكليف جائزا او مكرها او عنوعا (قوله لانه قد يحرم الخ) دله لتحذوف اي وانما سفرنا المجاوز بالمضي والاجزاء ولم نبقه على حاله من الجواز ابتداء لانه قد يحرم الخ اي لان التكليف المعمر للعتق قد يحرم وقد يكره الخ والمصنف عبر بجاز تبعه الابن المحاسب واعترضه في التوضيح بأنه لو قال اجزاء كان احسن لشموله التكليف المنوع وغيره (قوله كما اذا كان) اي وفاؤه يسؤال (قوله لان السؤال) اي لاجل وفاء الدين مكره واما لا تكبر فهو حرام (قوله وانقطع تنابمه بوطء انظارهما) اي واما القبلة والمباشرة لها ولا ينعانها كما شهره ابن عمر وقيل يقطعها به وشهره الزناني (قوله او واحدة الخ) هذا من عطف مخصوص على العام (قوله في كلمة واحدة) اي بان قال لمن انن على كطهر امي (قوله بطل اطعامه وابتداءه) هذا هو المشهور وقال ابن المساجدون الوطء لا يبطل الاطعام المتقدم مطلقا والاستثناء في ابي الى لان الله انما قال من قبل ان يتعبد في العتق والصوم ولم يقبله في الاطعام (قوله فلا يضر) اي فلا يبطل الاطعام (قوله بخلاف الصوم) اي فانه لما كان متبعا ناسبه الاتقطاع (قوله هاجه سفره) اي حركه سفره وهذا فرض مسئلة والمراد انه ادخل على نفسه المرض بسبب اختياري بسفر او غيره كما كل شيء يعلم من عادته انه يضر به ثم افطر وعلى هذا فيجعل الضمير في هاجه للشخص اي هاجه الشخص بسفر او غيره اه بن وعلى هذا قول الشارح بعد او هاجه غيره الاولى حذفه او يحتمل على ما ذالم يعلم ان ذلك الامر يضره (قوله عدمه في كفارة غيره الخ) اي لان الظاهر لا يتصور من المرأة ولو ملكها الزوج امرها (قوله كحيض) اي كما لا ينقطع تتابع الصوم سواء كان كفارة قتلى او صوم او كان نذرا متبعا بالحيض وما معه (قوله وظن غروب) اي فافطر قبله (قوله وبقا ابل) اي فتمسح بعد الفجر (قوله ولا يفطر نسيان) اي بغير جامع وبه نهار في غير الظاهر منها واما فيما تقدم انه يتقطع به تنابعه وان لا ناسيا ثم ما ذكره من ان الفطر نسيانا لا يقع المتتابع هو المشهور وقيل انه يقضه وهو ضعيف واما تفريق الصوم نسيانا كما لو بيت الفطر ناسيا للوم فانه يتقطع المتتابع على المشهور من المذهب خلافا لابن عبدالحكم حيث عذره في تفريق الصوم بالنسيان كما عذره بالنسيان في فصل القضاء فاذا اكل ناسيا وافطر لم يرض او حيض قضى ذلك ووصله بصيامه فان ترك وصله بصيامه ناسيا او جاهلا او متعمدا استأنف صيامه (قوله وبالعيد) عطف على قوله سابقا بوطء المظاهر منها اي وانقطع المتتابع بنفس العيد وقوله ان تعمده اي ان تعمده صوم الشهرين اللذين يعلم ان فيه ما العيد سواء صام يوم العيد او لم يصمه اصل ناسيا او متعمدا (قوله متمرا صوم يوم الاضحية) بل وكذا ان صامه ناسيا او لم يصمه اصل متعمدا او نسيانا فالتعمد في المصنف ليس من صام على صوم يوم العيد كما يوهمه كلام الشارح بتعالمق بل التعمد منصب على صوم اثنى من الذي يأتي فيه واما الفطر والصوم فسيأتي التعرض لهما في التأويلين بعد اه بن (قوله واما جهل حرمه صوم العيد) اي مع علمه ان العيد يأتي في اثنائه صومه (قوله فلا ينعفه) اي كان التوضيح عن عياله وفي ابي الحسن انه لا يبطل كجهل العين واستظهره جد مع (قوله وهل يحل عدم القطع) اي عدم قطع المتتابع وقوله بجبهله اي بجبهله كون العيد يأتي في صومه (قوله ان صام العيد الخ) نعم المدونة من صام ذا القعدة وذا الحجة لظفر عليه او قتل نفس خطأ

لا يجوز له ان يتركه بجهالة وظن ان ذلك يجزئيه فعمى ان يجزئيه ابن عرفة في حل المدونة على انه افطر يوم المحرم فقط او افطر الايام كلها انما التمس على انه مسلم ايام النحر كلها الاول لابن ابي زيد والثاني لابن القصار والثالث لابن الكاتب اهـ زاد ابن يونس في الثالث انه يقضيها او ينيى قال وهذا الثالث اضعف الاقوال وفي التوضيح من ابن يونس ان القول بالاجزاء اذا افطر ايام النحر كلها هو الاصح اهـ بن (قوله او عدم القطع) اي قطع التتابع وقوله مطلق أى عن التقيد بصوم يوم العيد واما انشريق بل عدم قطع التتابع مطلق سواء صامها او افطر فيها (قوله تأويلان) الاول لابن الكاتب والثاني لابن القصار وهو الاصح (قوله ولا يدخل في كلامه) اي في قوله واما يوم التثنية وقوله او يفطره (قوله بانقافهما) اي التأويلين (قوله انه يطلب بفطر الثاني والثالث) اي على التأويل الثاني (قوله بل يطلب منه الامساك فيهما) اي بانقاف التأويلين لكن على جهة الوجوب على الاول وعلى جهة الندب على الثاني وقوله هل ينيى اي وهذا هو التأويل الثاني في كلام المصنف وقوله او ينقطع تتابعه اي وهو التأويل الاول (قوله اذا افطر فيها) اي في الايام الثلاثة (قوله يقضى ما لا يصح صومه وهو يوم العيد خاصة) فيه نظران صاحب التأويل الاول وهو ابن الكاتب صرح بأنه يصومها ويقضيها كلها نفي الواقع عن ابن يونس ان ابن الكاتب قال لا يجزئيه الا ان يصومها كلها ويقضيها او ينيى اهـ بن (قوله وجهل رمضان) اي وجهل كون رمضان يأتي نه زمن صومه بجهل كون العيد يأتي في زمن صومه في عدم قطع التتابع (قوله كما اذا ظن الخ) اي كن مام شعبان لظهوره ظنا انه رجب وان رمضان شعبان فتدبر له انه ابدام صومه في شعبان وان الذي بعده رمضان فصامه لغرضه واكمل ظهاره بشؤال (قوله ويبيى بعد العيد متصلا) اي ويجزئ في يوم العيد ما تقدم من التأويلين كأي البدر (قوله على الاربع) عند ابن يونس ما يله ان جهل رمضان ليس كالعيد فلا يجزئيه لانه يتفرق كثير ومفهوم قول المصنف جهل رمضان ان عليه به لا يجزئيه عن واحد سواء صامه عن ظهاره او ترك فيه فرضه وظهاره (قوله وبغسل القضاء الخ) حاصله انه اذا اكل ناسيا او افطر لمرض او حيض او اكره على الفطر او ظن غروب الشمس فالواجب عليه قضاء ما افطر فيه ووصل القضاء بصيامه فان ترك وصل القضاء بصيامه عامدا او جازعا انقطع التتابع واستأنف الصوم من اوله انقافا وكذا ان ترك وصله ناسيا ان عليه قضاء على المشهور من المذهب لتفرقه واما ابن عبد الحكم فعذر في تفرقه القضاء بالنسيان وانما لم يعذر بالنسيان على القول المعتبر وعذر بالاكل وغفوه نسيانا مع ان الذي افطر ناسيا قد أدى في خلال الصوم بيوم لا صوم فيه كما ان من فرق بين صومه والقضاء قد فصل بين الصوم وبين يوم لا صوم فيه لان فصل النسيان يبيت فيه الصوم بخلاف فصل القضاء فانه لم يبيت فيه كذا في ابى الحسن عن ابى عمران ثم ان قوله وبغسل القضاء اي بما يجوز اذا الصوم فيه واما اذا فصله بما لا يجوز الاذاه فيه وافطره عمدافانه لا ينقطع التتابع كيوم العيد (قوله وشهر ايضا الخ) المشهر له ابن رشد لابن الحاجب خلافا لمبق ومقابل ذلك المشهور لابن عبد الحكم (قوله نسيانا) اي ناسيا ان عليه قضاء لغرضه (قوله وليس مقابلا لقوله وفيها الخ) اي لان ابن رشد حكى الاتفاق على ما في المدونة من ان الفطر في اثناء التكفار نسيانا لا يقطع التتابع وابن الحاجب شهره وحينئذ نقاله قوله شاذ لمشهور (قوله بغير نسيان) اي عمدالوجه لا (قوله لا بالتشهير لئلا يقتضى) ان فصل القضاء بغير نسيان بان كان عمدا او جهلا فيه خلاف وليس كذلك اذ هو يقطع التتابع اتعافا والخلاف انما هو في النسيان ووجه اقتضائه ذلك ان المعنى شهر قطع التتابع بغسل القضاء ناسيا كما شهر ان فصل القضاء عمدا يقطعه

(قوله نسيم) أي افطر فيه ما نسيانا (قوله صامهما وقضى شهرين) اعلم ان صوم اليومين وقضاهما
الشهرين حيث علم اجتماع الومين متفرع على كل من القولين من ان الفطر نسيانا لا يقطع المتتابع
اوانه يقطعه كما اشار له ابن المحاسب وهو قول شاذ ما تفرعه على القول بان الفطر نسيانا لا يقطع
المتتابع فقد بينه الشارح وأما تفرع لك على القول الشاذ فوجهه انه حيث علم اجتماعهما لم تبطل
الاكتمارة واحدة على كل احتمال لانهما ان كانا من الاولى من اولها ومن وسطها ومن آخرها
او كان الاول من اليومين آخر الاولى والثاني اول الثانية بطلت الاولى وحدها وان كانا من الثانية
في اثناها بطلت وحدها لقطع المتتابع فالمرسبانان وان كانا اول الثانية او كان آخرها لم يبطل
الاها وما يطالب بقضاءهما متصلا (قوله من الثانية) أي من اولها ومن وسطها ومن آخرها
(قوله لا احتمال كونهما من الاولى) أي من اولها ومن وسطها ومن آخرها (قوله وان لم
يدرا اجتماعهما) أي انه شك هل هما مجتمعان او مفترقان وهل هما من الكفارة الاولى او من الثانية
او احدهما من الاولى والاخر من الثانية (قوله لا احتمال كونهما من الثانية) أي مجتمعين
او مفترقين من اولها ومن وسطها ومن آخرها (قوله وهو ضعيف) أي لا يثبت بقضاء الاربعة
ضعيف وقوله كما تفرع عليه أي وهو القول بان الفطر نسيانا يقطع المتتابع (قوله على انه لا وجه
لصيامهما) أي اليومين مع قضاء الاربعة قال شيخنا العدوي قد قال بل له وجه وذلك لانه اذا لم يعلم
اجتماعهما فيحتمل انهما من الاولى من اولها ومن وسطها ومن آخرها مجتمعين او مفترقين
فتبطل وحدها ويحتمل انهما من اثناها ثمانية فتبطل وحدها واه كالا مجتمعين او مفترقين ويحتمل
ان احدهما من الاولى والثاني اول الثانية فتبطل الاولى فقط ويحتمل ان يكون احدهما من الاولى
والثاني من اثناها ثمانية فيبطلان معا فتقضى الاربعة ويحتمل ان يكونا مجتمعين وانهما اول الثانية
فلم يبطل الا هذان اليومان فلذا صامهما وقضى الاربعة اشهر والحاصل ان صوم اليومين
لا احتمال ان اليومين الاذين افطر فيهما اول الثانية وقضى الاربعة لا احتمال ان احدهما من الاولى
والثاني من اثناها ثمانية تأمل (قوله صفة مسكين) هذا وان كان معجبا بالاول بل المذكور لكن
جعل له حالا من ستين لتخصيصه بالتميز احسن (قوله لانه بمعنى الخ) أي فلا يقال انه يلزم عليه زعت
المفرد بالجمع وهو لا يصح (قوله لكل مدونة ثمار) أي فجمعهم واهما ثمة مدونة عليه الصلاة
والسلام وذلك خمسة وعشرون صاعا لان الماعاربعة امداد (قوله ان افتاقوه) أي اهل البلد
المكفر (قوله او يخرجوا) أي او افتاقوا شيئا يخرج في زكاة الفطرة = طفقه على الثمر من عطف
العام على الخاص وقد اجاز به بعضهم كعكسه بأو وبعضهم منعه وعليه فيقال هنا او يخرج جاني الفطر
اد من غير التمر (قوله فدلله) أي فالواجب اعراج المعادل لما ذكر من الامداد من ذلك المغنات
والمعتبر المعادلة في الشبع لاني الكيل كالمثل الشارح (قوله من مدونة) المراد المدد الهاشمي
وهو مدون ثلثان بمد النبي صلى الله عليه وسلم (قوله عن مد هشام) أي ابن اسماعيل بن هشام بن
الوليد بن المغيرة القرشي المخزومي كان عاملا على المدينة لعبد الملك بن مروان هذا هو العواب كافي بن
(قوله ولا حب الخ) نفس المدونة قال مالك لا حب الغداء والعشاء في الظهار ولا ينبغي ذلك
في فدية الاذى وقد جعله ابو الحسن على الكراهة مستدلا بقول ابن المواز انه يجزئ ذلك فيهما وما وجهه
ابن ناجي على التحريم مستدلا بقول المدونة اني لا اظنه يبلغ مداوة ولمساو يجزئ ذلك فيما سواهما
من الكفارات فهو ممدد الاجزاء في الظهار والغدية اه بن (قوله فانه لا يجزئ فيها الغداء
والعشاء) أي عوضا عن المدين وذلك لان من انواع فدية الاذى اطعام ستة مساكين لكل مسكين

هذان بمدة عليه الصلاة والسلام (قوله لاني لاظنه) اى ما ذكر من الغداء والعشاء يبلغ مداها ما شئى
 بل المداها شئى بزبدعتهما عادة (قوله حينئذ) اى حين العود (قوله فغلب على ظنه عدم قدرته
 عليه) اى فى المستقبل اى وأولى اذا جزم بعدم قدرته عليه فى المستقبل (قوله فاولى ان ظن عدم
 القدرة) اى او جزم بعدمها (قوله فهو عطف على لا ينقل) اى على كلا الاحتمالين فى التقدير
 ولا يصح عطف قوله اى ان شك على قوله ان ايس لفساد المعنى لان المعنى أولا لا ينقل الا ان شك فيه فيد
 ان الايس لا ينقل على هذا القول وليس كذلك (قوله فى الشك) اى فى الشك فى القدرة على
 الصوم فى المستقبل وعدم القدرة عليه واذا جزم بالقدرة او ظنهما فلا ينقل للاطعام قولاً واحداً ان
 جزم بعدمها او ظن عدمه لا ينقل له قولاً واحداً والخلاف فى حالة الشك فلا ينقل على الاول ولا ينقل
 على الثانى (قوله وتوالت ايضا على ان الاول الخ) هذا التأويل بالوفاء لابن شبلون والذي قبله
 بالخلاف لبعض القرويين وعكس تت هذا الزور وتبعه خش والصواب ما ذكرنا اذهو والذي
 فى التوضيح وان عرفة ابن (قوله والمعتقدان بينهما اخلافاً) اى فالاول يقول لا يكره الاستئصال مع
 الشك - وادخل فى الكفارة بالصوم ولم يدخل فيها والثانى يقول بالكفاية مطلقاً (قوله والمعتول
 عليه القول الاول) اى وعليه فلا يجوز له الاطعام ويجب عليه ان يؤخر الصوم حتى يقدر عليه (قوله
 ان بين انها كفارة) اى ولا يشترط فى البيان ان يعين نوع الكفارة من ظهار او يعين بل يكفي ان يقول
 هذا من كفارتى (قوله وهل ان بقى بأيديهم) اى وهل يشترط فى التكيل للستين ان يكون ما اخذوه
 اولاً باقياً بأيديهم - وقت التكيل ولا يشترط (قوله مع عجزه عن الصيام) اى فى الحال وفى
 الاستئصال وانما فلما ذلك لاجل محبة جعل اللام بمعنى على املو كان عاجزاً عن الصوم فى الحال
 ويرجوا القدرة عليه فى المستقبل فاللام للتخيير والمعنى انه ان اذن له فى الاطعام والحال انه عاجز
 عن الصوم فى الحال ويرجوا القدرة عليه فى المستقبل فله الاطعام وله تركه حتى يتمكن من الصوم
 فى المستقبل اما فراغ عمل سيده او بتأدية نحرجه او بأذن له سيده فيه فلا يعين فى حقه واحداً منهما
 وان كان الاولى له الصبر كذا قيل وهذا بناء على مذهب غير ابن القاسم واما على مذهبه اذا عجز عن
 الصوم فى الحال وترجوا فى الاستقبال فلا يجوز له الاطعام ويجب عليه ان يؤخر الكفارة حتى يتمكن
 من الصوم وهذا هو المعتد (قوله واما مع قدرته عليه) اى فى الحال او فى المستقبل بأن عجز عنه
 حالاً ويرجى القدرة عليه فى المستقبل فلا يجوز له الاطعام ويؤخر الصوم لقدرته عليه وجوباً به هذا
 مذهب ابن القاسم وقال غيره اذا رجى القدرة عليه فى المستقبل له ان يكفر بالاطعام وله ان يصبر
 للقدرة على الصوم وهو الاولى له (قوله وفيها احب الى الخ) نص المدونة قال مالك واذا ظاهر العبد
 من امره فليس عليه الا الصوم ولا يهضم وان اذن له سيده فى الاطعام والصوم احب الى وظاهره
 كان قادراً على الصوم او عاجزاً عنه قال ابن القاسم ما درى ما هذا بل الصوم هو الواجب عليه
 ولا يهضم من قدر على الصوم قال ابن عبد السلام ظاهر قول ابن القاسم بل الصوم هو الواجب جل
 قول الامام والصواب الى على الوهم لقوله ما درى ما هذا (قوله ان يصوم) اى العبد (قوله
 وهم) هو بالغى الغلط الاسانى وما بالسكران فهو الغلط القلبي وكل منهما يهجم ارادته اى انه اراد ان
 يقول والصوم واجب فالتوى لسانه وقال احب الى اوانه سبق قلبه اى الامام لليمين فأجاب بقوله
 والصوم احب الى بسبب اعتقاده ان السائل سألها عن كفارة اليمين وقوله وهل هو وهم اى كما قال ابن
 القاسم (قوله وان اذن له سيده فى الاطعام) اى وكان قادراً عليه (قوله او احب معناه الخ) هذا
 التأويل للقاضى اى ما عيل البغدادى (قوله احب من اذنه له فى الاطعام) اى لعدم تقرير ملك

العبد حقة لانه لا يملك او يشك في ملكه او ان ملكه ظاهري (قوله بان اضربه) اي بان اضرب
 الصوم به في خدمته ونراجه في هذه الحالة اذنه في الصوم وعدم منعه منه احب من اذنه له
 في الاطعام ومنعه من الصوم واما لو كان العوم لا يضربه ام لا فيجب على السيد عدم المنع من الصوم
 فان منعه منه كان للعالم ان يمنعه (قوله او احب لمنع السيد الخ) هذا تأويل القاضي عياض اي ان
 احب راجع للعبد عند منع السيد له من الصوم وحاصله ان الصوم اذا اضرب بالعبد فينبذ للعبد اذا
 اذن له السيد في الاطعام ومنعه من الصوم ان يصبر له ان ياذن له السيد في الصوم بعد ذلك فان كفر
 بالاطعام حالا جزاءه (قوله او احب محمولة على العبد العاجز الخ) هذا التأويل للابهرى وحاصله
 ان الاحية على بابها وهي محمولة على العبد العاجز عن الصوم الا ان لكبر صيرجوا القدرة
 عليه في المستقبل فاذا اذن له سيد في الاطعام فلا احب ان يصبر للقدرة على الصوم وكفره واعترض
 هذا ابن حجرز بأنه ان كان مستطيعا للصوم في المستقبل لزمه التأخير والاربعه ان يكفر بالاطعام
 حالا ابن بشير وقد بني ابن حجرز اعتراضه على قول ابن القاسم ان القادر على الصوم في المستقبل
 يلزمه التأخير اما على قول غيره لا يلزمه فيصح الاعتذار بذلك (قوله وفي قلبي منه شيء) هذان
 كلام يحتمون وذكره هذه المسئلة في المدونة وفي ابن المحاسب اثر التي قبلها يدل على صحة كل من
 التأويل الثالث والرابع والخامس اي يدل على ان كل واحد منهما صحيح في نفسه فالتأويل الثالث
 حاصله ان الصوم اذا اضربه في جملة فالاولى للسيد ان يسامحه من العمل او ياذن له في الصوم
 ولا يمنعه عنه واذنه فيه احب من اذنه في الاطعام وذلك لان في اطعام العبد ثقل لعدم تقر ملك
 العبد حقة لانه لا يملك او يشك في ملكه او ان ملكه ظاهري (قوله بان اضربه) اي بان اضرب
 الصوم به في خدمته ومنعه السيد منه واذن له بالاطعام فينبذ للعبد ان يصبر له ان ياذن له في الصوم
 ولا يكفر بالاطعام حالا وان اجزاءه لان في اطعام العبد ثقل لا وحاصل الخامس ان العبد اذا تجز عن
 الصوم الا ان ويرجوا القدرة عليه في المستقبل فاذا اذن له السيد في الاطعام فلا احب ان يصبر
 للقدرة على الصوم ولا يكفر بالاطعام حالا وان اجزاءه لان في اطعام العبد ثقل لا (قوله لان العبد
 لا يملك) اي كما يقول الشافعي وقوله او ان ملكه ظاهري اي كما يقوله مالك وقوله او يشك في ملكه
 اي يترد فيه بالنسبة لما في نفس الامر وذلك لان الحق عند الله واحد ولا يندري من المصيب في الواقع
 فحقن نجزم ظاهرا انه يملك كما قال مالك وابانه لا يملك كما يقول الشافعي ونشك هل ما في نفس الامر
 هذا او هذا فقوله او يشك فيه بمنزلة قوله للخلاف المؤدى للشك بالنظر الى نفس الامر ولو اقتص
 عليه كان احسن (قوله ولا يجزى تنزيك كفارتين في مسكين) اي في حط كل مسكين بان يجعل
 حط كل مسكين من المائة والعشرين مأخوذا عن كفارتين وحط كل واحد مد بمد هشام واما اعطاء
 ستين مسكنا لكل واحد مد بمد هشام عن كفارتين فهذا يجزى قوما قصيرا المصنف بهذا كما في
 نت وهرام غير حسن (قوله بان يطعم مائة وعشرين مسكينا) اي كل واحد مد بمد وبقصد ان كل مد
 نصفه من احدي الكفارتين ونصفه الثاني من الكفارة الاخرى (قوله بان يدفع لكل واحد نصف
 مد) لان ما اخذه كل واحد من المد لا يجزى به فاذا دفع له نصف مد كان مكملا للكفارة وكل ستين
 كفارة والذي في عبارة غيره الا ان يعرف المسكين فيكمل الستين بان يعطى لكل واحد منهم مد
 ويتبرع من الباقي بالقرعة فالمد الذي يعطى لكل واحد نصفه تمام مد كفارة والنصف الثاني
 تمام مد من الكفارة الثانية (قوله ولا يجزى تركيب صنفين) الاول تركيب كفارة من صنفين
 واما تركيبها من فردى صنف فلا ضرر فيه كأن يعطى ثلاثين ويعطى ثلاثين اخر ثلاثين

مدان على ما مر عن ابي الحسن من اجزاء الغذاء والعشاء او يعطى ثلاثين رجلا ثلاثين مداما من الر
ويعطى ثلاثين رجلا ثلاثين مداما من شعير (قوله ولو نوى لكل عددا) هذا كلام مسلم ان مقتضى
على صورتين خاصتين بالا طعام وحاصل الاول انه لو ترتبت عليه كفارتان فاطعم ثمانين مسكينا
ونوى لكل واحدة اربعين او واحدة خمسين ولا اخرى ثلاثين وعين صاحبة كل عدد فانه يصح
ويبنى على ما نوى لكل واحدة من المساكين ويكمل لها ما بقي لها في كل اربعة الاربعين بعشرين
واصاحبة الثلاثين ثلاثين واصاحبة الخمسين بعشرة ولا يضر شروعه في الاخرى قبل كمال ما قبلها
لان الاطعام لا يشترط فيه المتابعة (قوله من الخرج) اى من الامداد المخرجة (قوله دون
الواجب) اى اقل من العدد الواجب (قوله او اخرج الجملة عن الجمع) هذا اشارة لضرورة
الثانية وحاصلها انه لو اخرج ثمانين مداما عن كفارتين ونوى ان الجملة كفارة عن المراتين من غير
تشريك في كل مسكين فانه يجزئه ما أخرجه ويكمل بأربعين وان اخرج تسعين كمل بثلاثين وهكذا
(قوله وسقط حظ من مات) اى سقط حظها في الاعتبار والوجوب (قوله فلو نوى لكل من
ثلاثة خمسين الخ) اى انه اذا كان عنده مائة اربع ظاهروا من كل واحدة وزنه عن كل واحد كفارة
فكفرت عن الثلاثة كل واحدة باطعام خمسين وعن واحدة باطعام ثلاثين فماتت الاخرى التي كفر
عنها بثلاثين او طلقها اطلاقا بانها اطلاق البائن مثل الموت سقط - ظها في الاعتبار وفي الوجوب
فلا يتقضى ما كفر به عنها الغير هاهنا الاحياء ولا يجب عليه ان يكمل لها ويكمل لغيرها من الثلاث
كل واحدة بعشرة وكل هذا ما لم يكن قد وطئ اية قبل موته او التي طلقها اطلاقا بانها او لم يسقط
حظها في الوجوب بل يكمل لها حظها تقوى في ما مر وسقطت ان لم يطأ بطلاقها او موته فان مفهومه
انه ان وطئ لا تسقط بطلاقها ولا بموتها (قوله وان ماتت واحدة منهن) او طلق قبل اخراج الرابعة
لا يقال هذا يعارضه قوله سابقا وسقطت ان لم يطأ بطلاقها او موته لان ما هنا فيه احتمال ان يكون
بعض الكفارات التي اخرجها عن طلقها او ماتت والحجة التي يريد وطئها لم يكفر عنها لان التشريك
في العتق لا يصح

* (باب ذكره الامعان) *

اى من حيث ارتكبه وشروطه لامن حيث حده وتعريفه لانه لم يتعرض لذلك (قوله اما لنفى
نسب) اى لثبتي حمل او ولد (قوله يبنى تركه) اى بترك سببه وهو التعمير بحد فها فان وقع
منه سبب الامعان كدعواه ورؤية الزنا او ارتكبه بخلاف الاولى وكان غير كاذب فيما رماها به
وجب الامعان حيثئذ لو جوب دفع معرة القذف وحده كما ذكره ابن العربي في سراج المملوك (قوله
حرا او عبدا) اى دخل بالزوجة او لا ودخل في كلامه العين والمهرم والمحبوب والمحصى بقسمية وهو
كذلك في الجحيم اذا كان الامعان في رؤية الزنا او ما في نفى الحمل فلا لعان في المحبوب كفى الجلاب لان
الولد يتقضى عنه بلا لعان ويأتى في كلام المصنف ذلك واما المحصى ففي المردنية حالته على اهل المعرفة
فان قالوا مثل هذا يولد له لاعتنوا فلا يلاعن وينتفى عنه الولد باللعان (قوله فالحصر بالنسبة اليه)
استشعر ذلك المحرم بما وقع لابي عمران ار اللعان يكون في شبهة السكاح لا لجل نفى الحمل او الولد
والمحال انه لم يثبت الزوجية الا ان يقال لما كان الولد لاحقا به ودرء الحد عنه كان في حكم الزوج
فقول المصنف انما يلاعن زوج اى حقيقة او حكا (قوله واغناه عن شرط التكليف) قوله او هو
حصى فيه ان قوله او هو صي اغنا يفيد اشتراط التكليف في اللعان لنفى الحمل والولد ولا يفيد اشتراطه
في لعان الرؤية مع انه لا يبنى عليه من التكليف ايضا لانه لا يخالف الا المكلف (قوله وان فسد

نكاحه) اى هذا اذا كان النكاح صحيحا بل ولو كان فاسدا مجمعا على فساد كما اذا عقد على اخته غير
عالم بأنها اخته وادعى نفى حملها منه فلا بد من لعانها اذا رفعت للقاضى وحكم به (قوله اوفسقا الخ)
اى هذا اذا كانوا اصلها احرارا بل ولو كانوا ارقاء وفسقا كالمجذومين خلا فلا يبي حنيفة حيث قال ان
الفسقا والارقاء لا لعان بينهما واحتج بقوله تعالى ولم يكن لهم شهادا الا انفسهم فجعلهم شهداء لان
المستثنى من جنس المستثنى منه والشاهد لا يكون فاسقا ولا رقيقا (واجيب) بان الا ليست
استثناية حتى يكون ما بعدها من جنس ما قبلها بل هى اسم بمعنى غير صفة لشهداء والمعنى ولم يكن
لهم شهادا فيه غير قولهم (قوله راضين بحكنا) اى وهو نبوت اللعان فان نكحت رجعت عند عيسى
وهو وضعيف وانما قال بالرجوع لوجود الاحسان لجهة نكاحهم عنده وقال المجداد يوجب لزومها
المجدد فساد النكاحهم وامان نكاح حد القذف اتفاقا (قوله لاعن الكفاية) اى وجوب النفى
المحمل والولد وجواز الرؤية فان نكح نكاحا لم يثبت له ولد وان نكحت نكاحا لم يثبت له ولد وانما
المصنف الا ترى واجبا على المرأة اذا نكحت لانها ايمان كافروها قائمة مقام الشهادة ولا شهادة
لكافر (قوله ولما كانت اسباب اللعان ثلاثة) اشار ولما بقوله ان قذفها ببنى ولما بقوله وبني
حمل ولما لثابتة وفي حد مجزى القذف الخ (قوله ورفعه) اى للقاضى وهذا من جملة شروط
اللعان وقوله لانه اى لان قذفه لمسا من حقها (قوله والا فلا لعان) اى والابان كان تعريضا
لا تعريحا وكان تعريحا ولم يرفع فلا مسان اى ويؤذّب فيما اذا كان القذف تعريضا على الرأى فان
تلاعن الزوجان من غير رفع للقاضى وحكم به لم يكن لعانا شرعا كما فى ابن عرفة (قوله وسواء كان
محول الزنا) اى الذى قذفها به (قوله كذا قيل) قائله الشخاوى فى شرح الشامل (قوله كفى
النقل) اى وعليه فيحمل قوله فى زمن نكاحه راجعا الى كل من قوله ان قذفها ببنى وقوله ببنى اى ان
قذفها فى زمن نكاحه ببنى واقع فيه (قوله ووصف الزنا بقوله يمتد الخ) اى فالعنى ان قذفها ببنى
متيقن لا شئى ومرئى الغيرة (قوله وراه غيره) اى رأى الفعل الدال عليه لان الزنا معنى من المعانى
وهو داخل الذكر فى الفرج والذى يرى فرجه داخل فى فرجها كالمورد فى المسحلة ولا يشترط
عند دعوى الرؤية ان يصف كالشهود بل كفى اعتماده على تعيينه بالرؤية وان لم يصفها كالبدنة
وهذا هو المشهور وقيل لا يلحق الا اذا وصف الرؤية بان يقول كالمورد فى المسحلة وقذف كراين
عرفة الطريةتين وصدر بالاشترط وعبر عنه الابن فى شرح مسالم بالمشهور ثم ان المراد بالرؤية
فى كلام المصنف الحقيقية كما هو ظاهر المدونة وغيرها لا العلم اذ العلم بدون رؤية سيئ كالمصنف
ما فيه من الخلاف فى قوله الا ترى وفى حد مجزى القذف او اعانته خلاف (قوله من ارتحق
البصير) اى ولو بغير رؤية كالجس والحس واخبار الغير (قوله لا يقول عليه) اى ونسبة خش
وعقب هذا احوال المدونة لا يسلم انظر بن (قوله واستنى الخ) اعاده اذ لا عنها بسبب الرؤية او مافى
معناها من العلم بانزات فأت بولد كامل ستة اشهر فاكتر من يوم الرؤية فان ذلك الولد يثبت عنه
بذلك اللعان وتعد غير بريئة الرحم يوم اللعان بل رجها مشغول بانزات وامان أت بولدا لا قل من ستة
اشهر محق به ولا يثبت عنه الا لعان نان لان لعانه انما كان لرؤية الزنا لا لنى الولد ورجها يوم اللعان
كان مشغولا من الزوج ومحل انتقام ما ولدته بعد اللعان لستة اشهر من يوم الرؤية اذ لم تكن ظاهرة
الحمل وقت الرؤية والا كان لاحقابها مثل ما ولدته لدون الستة اشهر ومافى حكمها (قوله اى لعان
التيقن برؤية) هذا بالنسبة للبصير وقوله او غيرها اى بالنسبة للاعشى على ما مر (قوله وانقص
منها خمسة ايام) انما كان حكم الستة وما ناقص عنها اياما اربعة ايام لانه لا يتوانى اربعة اشهر على

النقص فيمكن ان يتوالى ثلاثة مناقصة والشهران الباقيان بعد الرابع ناقصان (قوله فان ادماه) اى
 فان ادعى حين دعواه الرؤية انه كان استبرأها قبل الرؤية لم يلحق به ذلك الولد الذى ولدته لا قبل من
 ستة اشهر من يوم الرؤية وقوله وينتفى بذلك اللعان الخ هذا قول اشهب وقال عبد الملك واصبح انما
 ينفيه بلعان فان قال فى المقدمات وفى المدونة ما يدل للقولين اهـ بن (قوله وينتفى حمل) عطف على
 بزناى ان قد فهما بزنى او قد فهما بزنى حمل اى رماها بذلك بان قال لها هذا الحمل الذى فى بطنك منى
 اذ القذف والرمى معنى واحد كما فى القاموس (قوله من غير تأخير) اى فاذا رماها بذلك فلا عن من
 غير تأخير لا لوضع فلون تأخر اللعان لذلك فانه لا يصح كيا بى بقول بلعان مهمل اى من غير تأخير لا لوضع
 (قوله لشل نفى الولد ايضا) اى سواء كان كبيرا او صغيرا لكن محل اللعان اذا رفعت امرها للحاكم
 بمجرد ان نفى الولد او الحمل عنه من غير تأخير (قوله وان مات) مبالغة فى محذوف اى فان نفى الحمل
 فلا بد من لعان وان مات الولد ويصح مع له مبالغة فى قوله وينتفى حمل اى وان مات الولد الذى نفاه
 عنه اى هذا اذا كان حيا بل وان كان ذلك الولد الذى نفاه عنه قد مات قبل نفيه (قوله ولم يعلم به
 لغيرته) اى فلا قدم منها نفاه (قوله ويكتفى لعان واحد) اى لم نفاه من الحمل (قوله ان اتحد) اى
 الوضع (قوله لم يبرمه منهم ومن المحل) بلعان اى انهم يلحقون به ويحد الا اذا لم يفيهم لعان واحد
 وهذا مقيد باذا كان بمكر اتيانه لاسرا والانتفى عنه الاولاد بغير لعان (قوله وتعدد التوهم صوابه
 او حصل التوهم اذ تعدد لازم للتوهمية) (قوله وما قبله بغنى عنه) اى لانه اذا كفى لعان فى الوضع
 المتعدد بتعدد الحمل فبالاوى كفايته اذا تعدد الوضع مع اتحاد الحمل (قوله وينتفى الحمل الخ) اشار
 بذلك الى ان قول المصنف بلعان مهمل متعلق بمحذوف لا بقول المصنف بزنى الحمل لان المعنى عليه انما
 يلاعن زوج المتنى حمل بلعان مهمل فيقتضى انهما لعانان احدهما مسبب عن الآخر وهذا فائد (قوله
 كالزنا والولد) اى كما يكتفى بلعان واحد اذا رماها بالزنا ونفى الولد معها كذا قرر الشارح تبعا لبعضهم
 وقرر بعضهم ان قوله والولد عطف على حمل والمعنى انما يلاعن زوج ان قد فهما بزنى او بزنى الحمل او بزنى
 الولد وما قوله كالزنا فهو وتشبيهه فى الاكتفاء بلعان واحد (قوله اشد بالله الخ) اى او يقول اشهد
 بالله ما هذا الولد منى وزنت قبل الولادة او بعدها (قوله ان لم يطأ الخ) اشار بهذا الى ان محل كون
 الزجل يلاعن لنى الولد او الحمل اذا اعتمد فى لعانه على واحد من هذه الالام والاربية فان لاعن
 لغيره من غير اعتماده على واحد منها كان اللعان باطلا ولم ينتف نسب ذلك الملاعن فيه واما اذا كان
 اللعان لرؤية الزنا فلا يعتمد على شئ غير بيقينه للزنا ان كان اعصى ورؤيته له ان كان بصيرا ثم ان قوله
 ان لم يطأها بعد وضع الولد قبل هذا المتنى صادق بما اذا لم تضع قبله اصلا والمحال انه لم يطأها
 وبما اذا وضعت قبله ولكن لم يطأ بين الوضعين والمحال ان بين الوضعين مدة تقطع الثانى عن
 الاول فثبت اللعان فى هاتين المحالتين فلو كان بين الوضعين مدة لا تقطع الثانى عن الاول والمحال
 انه لم يطأ بعد وضع الاول فلا يسوغ اللعان كانه لو وطئها بعد وضع الاول وكان بين الوضعين ما يقطع
 الثانى من الاول فلا لعان فالا حوال اربعة (قوله فانه حينئذ) اى فانه حين انتقام وطئه بعد وضع
 الولد الاول يلاعن (قوله وما فى حكمها) اى بان كان بينهما ستة اشهر الاربعة ايام او الاربعة ايام
 او عشرة (قوله لكان الثانى من تحة الاول) اى وحينئذ فلا يسوغ له نفيه باللعان (قوله ثم حملت
 جلا آخر) اى والموضوع بحاله وهو ان بين الوضعين ما يقطع الثانى عن الاول (قوله فانه يعتمد
 فى ذلك على نفيه) الغبارة مقبولة وقها فانه يعتمد على ذلك فى نفيه ووقع له نظيره ذلك بعد ايضا
 (قوله ولا من بقية الاول الخ) اى وحينئذ فيحتمل ان يكون من زنى او عصب واشتباه حصل بعد

الولادة وقبل ولاد الزوج (قوله اول- كثره) اى او وطأها بعد وضع الاول بشهر مثلاً او اسبوعاً
ثم اتت بولد بعد مدة من الوطأ الاول لا يلحق فيها الولد بالزوج لكثرة كخمسين سنين اى لانه لا يكون
هذا الولد تكلة للحمول الاول لانه قد فصل بينهما اكثر من ستة اشهر ولا من الوطأ الثانى لان اقصى
امد الحمل خمس سنين وهذا قد اتت به بعد اكثر منها (قوله فانه يعتمد فى ذلك على نفيه) الاولى فانه
يعتمد على ذلك فى نفيه (قوله اول بطأها بعد استبراء) حاصله انه اذا استبرأ زوجته المستبرأ
عليها بجمضة وتركها فان ات بولد بعد ستة اشهر من الاستبراء فله ان يعتمد على ذلك الاستبراء فى نفي
الولد عنه ويلاع وان لم يدع رؤية الزنا على المشهور كما قال عياض لان المقصود مجرد نفي الحمل فلا
حاجة للرؤية (قوله ولو تصادقا على نفيه قبل البناء او بعده) حاصله انها اذا اولدت ولدا قبل البناء
او بعده وتصادقا على نفي ذلك الولد وعدم محو فانه لا يقتضى محو فانه لا ينعى بالزوج الا بلعان منه
هذا والمشهور ومقابل كونهما بسل البناء يخرج اللغمي وهوانه اذا كان ذلك الولد الذى تصادقا
على نفيه ولدت قبل البناء فانه يفتى عن الزوج باللعان بخلاف ما ولدت بعد البناء ومقابلها فيما بعد
البناء رواية الا فى المدونة وعكسه وت وهو تحريف انظر طيفي اه بن (قوله فان لم يلاع
لمحى به) اى فان تصادقا على نفيه ولم يلاع لمحى به وقوله غير عفيفة اى اعترافها بالزنا وقوله على
كل حال اى سواء لاعتنا الزوج او لا لقرارها على نفسها بالزنا ولو رجعت عن التصديق فوراً كما قاله
ابن الكاتب (قوله الا ان تأتى به الخ) هذا مستثنى من قوله ولو تصادقا على اى فمحل لزوم لعانه اذا
تصادقا الا ان تأتى الخ او انه استثنى من مقدارى وينتفى الحمل والولد بلعان مجمل لا بغيره الا ان تأتى
الخ (قوله لاستحالة حملها منها حينئذ) اى عادة لا عقلاً كما فى عقب ونص التوضيح وقوله او هو
صغير او مجرب اى فيمتنع الولد عنه ما بغير احادي لمدم امكان الحمل عنه ما فى العادة وهو ظاهر
اه بن (قوله على الصحيح) هو ما فى الشامل وحاصله انه متى وجدت البيضة اليسرى وانزل فلا بد
من اللعان معلماً اى ولو كان مقطوع الذكر وان فقدت ولو كان قائم الذكر فلا لعان ولو انزل
ويفتى الولد بغيره والمصنف طريقة ذكرها فى العدة وهى ان مقطوع الذكر والاثنين يرجع فيه
للنساء فان كان انه يولد لاعتنا والا فلا لكن اعترض على المصنف بان الذى فى المدونة انه يرجع
لاهل المعرفة لا بخصوص النساء وطريقة القرأى ان المحبوب والنحى ان لم ينزل فلا لعان لعدم محو
الولد به ما وان انزل لاعتنا وعقب قد اقتصروا على ما للشامل (قوله او ادعتهم) اى الحمل مغربية على
مشرقى اى انها ادعت ان الحمل منه وانه طريقه الى (قوله وان فيه خلافا) اى او اشار الى ان فيه خلافا
(قوله وفى حده بمجرد القذف) اى بالقذف الجرم من دعوى الرؤية ونفى الولد والحمل وهذا قول
اكثر الرواة ولذا قدمه المصنف (قوله من غير ان يقر بذلك برؤية) اى برؤية الزنا (قوله ولا حد
عليه للقذف) اى لعوم قوله تعالى والذين يرمون زواجهم الالبية اى يرمون ازواجهم بالزنا وظاهره
ادعى رؤيته ام لا ادعى نفي الحمل او الولد ولا (قوله واللعان فى المدونة) اى وقد اختلف
فى تشهيرهما فبعضهم شهر الاول وبعضهم شهر الثاني (قوله وان لاعتنا الخ) حاصله انه اذا لاعتنا
زوجه برؤية الزنا وقال وطأها قبل هذه الرؤية نفي يومها او قبل يومها ولم يستبرأ بعد ذلك ثم انها
اتت بولد فهذا الولد اما ان لا يمكن ان يكون من زنا الرؤية بان اتت به لا قبل من ستة اشهر الاخيرة
ايام من يوم الرؤية واما ان يمكن ان يكون من زنا الرؤية بان اتت به لستة اشهر الاخيرة ايام فاكثر
من يوم الرؤية فان كان الاول لمحى به فقط او ان كان الثانى فملاك فيه ثلاثة اقوال وهو صورة
المصنف (قوله ولا ينفى عنه اصلاً) اى لا بلعان ولا بغيره بخلاف القول الذى بعده فانه يقول

بنفى عنه بلعان آخر فهذا هو الفرق بين القول الاول والثاني كما قاله ابو الحسن وابن رشد وغيرهم
 (قوله فليس له ان ينفيه) اي بلعان ثان بعد ذلك اللعان (قوله ما لم ينفيه بلعان آخر) اي لان
 اللعان الاول انما كان لنفى الحد لا لنفى الولد فاذا اراد نفيه لاعن لنفيه (قوله ما لم تنكح ظاهرة
 الحمل) اي ما لم يتحقق ان حملها كان موجودا يوم الرؤية (قوله اقلية لها بال) اي بان آتت به اربعة
 اشهر لاستة ايام او الاربعة ايام (قوله ولا يعتمد فيه على عزل) يعني انه اذا كان يطأ زوجته ويعزل
 عنها ثم ظهر بها حمل او كان يطأوها ولا يعزل الا انها ولدت ولدا لا يشبه اياه فليس للزوج ان يقول
 ما هذا الحمل مني وينفيه بلعان معتد في نفيه ولعانه على العزل لان الماء قد يسبقه او يخرج وهو
 لا يشعربه او يقول ما هذا الولد مني وينفيه بلعان معتد في نفيه ولعانه على عدم المشابهة لان
 الشارع لم يقول لمليها وحينئذ فالولد لاحق به في هذه المسائل ولا عبرة بلعانه ان لاعن ولا حد عليه
 لمثله اه عدوى (قوله ولا على وطء الخ) يعني ان الزوج اذا كان يطأ زوجته بين نخذهما وفي
 دبرها وينزل ثمانية طهر بها حمل فليس له ان ينفيه ويلعن فيه معتد في ذلك على الوطء بين الفخذين
 او الدبر لان الماء قد يسبق فيدخل الفرج فيعمل منه (قوله ولا على وطء غير انزال) يعني انه اذا
 وطئ زوجته او امته او اعبا وانزل ثم وطئ زوجته الاخرى ولم ينزل فيها وانما الاله لم يحصل منه بول
 بين الانزال والوطء الثاني الذي لم ينزل فيه حملت زوجته الثانية فليس له نفيه والملاءمة فيه معتد
 على عدم انزاله في تلك الزوجة الثانية لاحتمال بقاء شيء من ماءه في قناة ذكره فيخرج مع الوطء
 (قوله ولا عن نفى الحمل) ان سبب نفى الحمل في النسبية وكذا يقال في نفيها الا في ولا عن نفى
 الرؤية (قوله الا ان يجاوز الخ) اي فاذا طلقها ومضى بعد الطلاق اقصى امد الحمل وانبت بولده فانه
 لا يلاعن لنفيه لا يتفائه عنه بغير لعان (قوله او ترك الوطء) اي او من يوم ترك الوطء فاذا ترك وطء
 زوجته ومضى اقصى امد الحمل من يوم الوطء وانبت بولده فلا يلاعن لنفيه لا يتفائه عنه بغير لعان كما
 قال الشارع والاولى اسقاط قوله او من يوم ترك الوطء كما مر في قوله او لمدة لا يلحق فيها الولد بالزوج
 لغلة او كثرة من انه يلاعن ولا يقال ان قوله ان يجاوز اقصى امد الحمل من يوم الطلاق معارض
 لسلامه المتقدم المذكور لان هناك زوجة وهنا ليست في العصة تأمل (قوله في العدة) اي
 ان كانت دعوى الرؤية في العدة وكانت الرؤية المدعاة في العدة ايضا لا قبائها (قوله وان كانت
 الخ) اي هذا اذا كانت العدة من طلاق رجعي بل وان كانت من طلاق بائن (قوله ولو انقضت
 العدة) مبالغة في قوله ولا عن للرؤية اذا دعاها في العدة فاصلها انه اذا ادعى في العدة انه رآها
 في العدة او قبلها تترى فانه يلاعنها ولو بعد انقضاء العدة والا حد (قوله لورعى من في العدة) اي بان
 رآها وهي في عصمته تترى واما لو ادعى انه رآها قبل التزوج به تترى فالحكم كما مر (قوله انه رأى
 فيها) اي او رأى بعدها بالاولى وقوله لا يلاعن اي ويحد (قوله الذي نفاه بلعان) اي بان لاعن
 لنفيه فقط او لاعن لنفيه مع الرؤية واما اذا لاعن للرؤية فقط ثم استلحق ما ولدت له لسته اشهر من يوم
 الرؤية فلا حد عليه وقال ابن المواربيح وهو ظاهر المذونة وعليه اقصر المواق انظر بن (قوله
 الا ان تزني بعد اللعان) اي وقبل الاستلحاق ولا مفهوم للطرف بل وكذا قبله كما في المذونة اه بن
 (قوله واما الاولى فللعان فيها) اي وحينئذ فالاولى جمل قوله الا ان تزني بعد اللعان مستثنى من
 قوله كاستلحاق الولد (قوله وتسمية الزاني) يعني ان لعانه لا يسقط الحد بالنسبة لغيرها وعورض
 هذا بتحديد البخاري وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما ان هلال بن امية قذف امراته عند
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بشريك ابن شحيم فسمى الزاني بها ولم يتقبل ان هلا لحد من اجله

أجاب الداودي أن مال كالم يبلغه هذا الحديث وأجاب بعض المالكية بأن المقدوف لم يطلب حقه وذكر عياض أن بعض الأصحاب اعتدروا عنه بأن شريكاً كان يهودياً قاله ابن حجر اهـ بن (قوله ولا يخلصه منه المحل له لعانه لها) وهذا إذا تقدم الاعان أما لو حدث المقدوف فلان ولا سقط عنه الاعان لأن من حدث للمقدوف رجل دخل فيه كل حدثت وجبه قبله لمن قام ولم يقيم (قوله واعلم من سماه وجوبا) أي على المشهور خلافه قال بنديبه والوجوب متعلق بالمحاكم أن علم والاتعلق بمن علم به من العدول (قوله أو بغيره ولاجل الستر) أي فان أقرراً ترف فلا يحد الزوج والاحد وقوله ولو بلغ الإمام أي لأن للمقدوف أن يعفو عن القاذف إذا أراد الستر ولو بلغ الإمام على المشهور خلافه قال لا يجوز للمقدوف العفو بعد بلوغ الإمام (قوله لأن كراخ) أي أنه إذا ادعى أنه رآها تترى أو أن هذا المحل ليس منه ولا علم لذلك ثم رآها بما أراد ما دله أو لا من رؤية الزنا أو نفي المحل فإنه لا يحد لها (قوله بامر آخر) أي كان يقدفها ولا يأنه رآها تترى ولا علم لذلك ثم قدفها ناسب في النسب كان قال لها أنت بنتا فلان فيجد (قوله أو بما هو أعم) كما إذا قال لها رأيتك تترى مع فلان أو مع رجل ثم لا علمتا ثم بعد ذلك قال لها أنت تترى مع كل الناس فيجد لذلك (قوله فاستلحقه أبوه) أي بعده وتو وأما الاستلحقه وهو حي ثم مات ذلك الوار المستلحق فإن الأب يرثه من غير شرط (قوله الميت) تنازعه كل من ورث والمستلحق وحينئذ فلا إشعار في المصنف بأن الاستلحاق قبل الموت أو بعده فيعمل على ما إذا كان بعده كما قال الشارح وتغير المصنف بورث بعد أن التفصيل انما هو في الميراث وأما النسب فثبت باعتباره مطلقاً وهذا هو الذي نقله ابن عرفة عن أبي إبراهيم الأعرج وغيره من القاسمين ونقل قبله عن ابن حارث أن التفصيل في محو النسب وعدمه وأنه حكى عليه الاتفاق ونص ابن عرفة بعد كلام ابن حارث وما ذكره ابن حارث من الاتفاق على عدم محو النسب إذا لم يترك ولداً مثله لابن المواز وابن القاسم وأصبغ انظر بن (قوله فمنازعتهم فيه بما لا معنى له) أشار بهذا رداً عن اعتراض ابن غازي على المؤلف حيث قال أن الولد الواقع في كلامهم مطلق صادق بالمسلم والكافر والمحرم والعبد فتنبيه المصنف له بالحر والمسلم خلاف النقل ثم إن الشيخ سالم السنهوري أجاب وقال يمكن أن يكون إطلاق كلامهم بالنظر للحقوق النسب وأما الأرض فلا بد من التقييد كما فعل المصنف فلا اعتراض قال عج وهذا جواب بعيد والأقرب أن يقال كلامهم وإن كان ظاهراً الإطلاق وإيسر هالك نص صريح بالتقييد إلا أن التقييد يؤخذ من قوة كلامهم إذ التقييد من ضروريات القواعد الشرعية وذلك لأنه لو كان الولد عبداً أو كافراً بحيث لا يرثه الأب في الميراث تقوى التهمة فقيدوه بما ذكره المصنف لثقل التهمة اهـ عدوى (قوله وإن وطئ الخ) لما تقدم أنه لا بد من تجهيل الاعان في نفي المحل ولا يؤخر للوضع لقوله بلعان مجمل تكلم على ما يمنع الاعان في إزوية ونفي المحل (قوله امتنع اعانه) أي ولحق به الولد وبقيت زوجة مسلمة أو كفاية وحد للسلمة وليس من العذر تأخيرها لاحتمال كونه ربحاً بنفسه خلاف لابن القصار (قوله لا التأخير) أي بخلاف الاعان لنفي المحل والوضع فإنه يمنع منه الوطء بعد علمه بهما وكذا التأخير بعد علمه بهما بلا عذر أي فقول المصنف بعد علمه بوضع أو حمل راجع لقوله أو آخر ولو أتى بالكاف لأرجع الظرف لما بعدهما بأن يقول كان كافراً أنزل كان حارياً على قاعدته (قوله أو بغيره) الأولى تأخير عن قوله رأيتها تترى ليقيدان التكرار برأها للصيغة بتمامها لا لشهادته فقط كما قد يوهمه وقوله رأيتها تترى انما يقول رأيتها إذا كان بصيراً وأما ادعى فيقول أشهد بالله لعنتها ولتيتها تترى (قوله ولا يزيد الخ) أي على الأرجح خلافاً لابن المواز القائل أنه

بزیدها وعلى الاول فيستثنى اللعان مما يأتى في الشهادات من ان المدين في كل حق بالله الذي
 لا اله الا هو ولا يشترط ايضا زيادة البصير في لعان الرؤية ان يقول كالمردود في المكحلة خلافا لمن قال
 بزيادة ذلك ابن عرفة اللخمي وفي لزوم زيادته وفي ان الصادقين وعدم لزوم زيادتها قولان للوازنية
 ولها والصواب الاول لوروده في القرآن اه نقل ح قال بن والذي رأيته لابن يونس نسبة
 الاول للمدونة ونصه وفي المدونة قال مالك ويبدأ الزوج باللعان يشهد اربع شهادات بالله يقول
 في الرؤية اشهد بالله اني من الصادقين لرأيتها ترضي اه ولعل المصنف لم يتعرض له لوضوح امره بنص
 القرآن عليه (قوله من انه يقول لزنت) اى اشهد بالله لزنت (قوله وهو المشهور) انظر على هذا
 المشهور ولو قال في لعان نفى الحمل ما هذا الحمل منى هل يعيد الايمان او يكفي به بعد الوقوع (قوله
 الان قول ابن المواز اوجه) وذلك لانه لا يلزم من كونها زنت كون الحمل من غيره لمجوازان يكون
 هذا الحمل منه وان كان حبل منها زنى مع ان المقصود كون الحمل من غيره ولا يلزم من كون الحمل
 من غيره زناها لانه يحتمل انه من وطء شبهة او غضب فكيف يقول لزنت مع ان دعواه ان الحمل من
 غيره وقد وجه ما فيها فانهم شددوا عليه بالخلف على الزنا لا على نفى الحمل لاحتمال ان ينكح فبقة قرر
 النسب والشارع منشوف له (قوله ووصل الخ) متعلق وصل محذوف اى وصل شهادته الاربع
 وقوله خامسة نصب بنزع الخافض وقوله بلعنة الله الخ الباء للتصوير وبهذا وافق مذهب الرسالة
 ومختار المجالاب والمحققين من انه لا يأتى بالشهادة في الخامسة خلافا لاصبغ وعبد الحميد (قوله
 مصورة) اى حاله كونها مصورة (قوله او يقول ان كنت كذبت عليها) او للتخيير وقوله والاول
 اولى اى لانه لفظ القرآن (قوله ما يدل على ذلك) اى على شهادته باللعان وكذا يقال فيما بعد
 اى ويكرر الاشارة الى الكتابة كاللفظ على الظاهر ولولا ان الاخرس ثم انطلق لسانه ولو بالقرب لم يعد
 عليه ولو انطلق لسانه بعد لعانه ولو بالقرب وقال لم ارد له لم يقل قوله اه عبق (قوله لرأى ايمانه)
 اى التى حلفها على دعوى رؤية الزنا (قوله او ما زنت الخ) ما هنا مطابق لمذهب المدونة من ان
 الرجل يقول في اللعان لئننى الحمل اشهد بالله لزنت وهو خلاف ما مضى عليه المصنف سابقا من انه
 يقول فيه اشهد بالله ما هذا الحمل منى كما مر والمطابق له ان تقول اشهد بالله ان هذا الحمل او الوارد
 منك فالمصنف لفتى بين القولين غشى اول على كلام ابن المواز ومضى هنا على كلام المدونة (قوله
 او لقد كذب الخ) قال ابن عرفة ابن الحاسب او لقد كذب على ظاهره الاقتصار على هذا اللفظ
 وفيه نظر لان قولها كذب على يصدق بكذبه عليها في غير ما رماها به من اننا اه ولعل المصنف
 احتراز عن هذا بقوله فهمافه ومتعلق بكذب لا بقول محذوف اى تقول ذلك فيهما (قوله غضب
 الله) اى بغير لفظ ان كفى المجالاب وقوله غضب الله الخ يصح قراءة غضب بصيغة الفعل الماضى
 وبصيغة المصدر فعلى انه فعل تكون ان الا فى بها قبل غضب على ما في المدونة مشددة واما على
 المصدرية فتكون مخففة (قوله بزيادة لفظ ان) اى على جهة الاولوية لا الشرطية كما قرره شيخنا
 واعلم ان الذى في المدونة زيادته ان فى كل من خامسة الرجل وخامسة المرأة فيقول الرجل ان لعنة
 الله عليه ان كان من الكاذبين وتقول المرأة ان غضب الله عليهما ان كان مع الصادقين لاني خامسة
 المرأة فقط كما يوجهه كلام الشارح (قوله فلا يجوزى غيرها ما راد فيها) اى كابدال اشهد باحلف
 او اقيم (قوله وايدل اللعن بالغضب الخ) انما تعين اللعن في خامسة الرجل والغضب في خامسة
 المرأة لان الرجل مبدل لاهله وهى الزوجة ولولده الذى نفاه باللعان فناسب ذلك لان اللعن معناه
 البعد والمرأة مغضبة لزوجها ولا هلاها ولربها وانسابها ذلك التعبير بالغضب (قوله كالجماجم) ظاهره

اى جامع كان وهو كذلك لم يباح البقاع الى الله مساجدها وابعضها اليه اسواقها (قوله فلا
 يقبل رضاها ما بغيره) اى لان وقوعه باشراف مواضع البلاد واجب شرط وذلك لان المقصود من
 الاعان التغليظ والتخويف على الملاعن وللاوضاع مدخل في ذلك ولذا كان لعان النصرانية في
 كنيسةها واليهودية في بيعةها والمراد بالاشرف بالنظر للعالم (قوله ووجب كونه بحضور جماعة
 الخ) اى لان الاعان شعيرة من شعائر الاسلام وخصلة من خصاله لان الكفار لا لعان بينهم كما مر
 وقل ما نظره به تلك الشعيرة اربعة لان حضور الجماعة المذكورة لاحتمال تكولها واقرارها
 لان التكول والاقرار ثبت بشهادة اثنين على ما رجحه اللقاني خلافا لما قال انه لا يثبتان الا
 باربعة كالزوجة اه عدوى (قوله وبعد العصر) اى وندب كونه بعد العصر بل قال يحسنون
 ان كونه بعد العصر سنة لان ذلك وقت تجتمع فيه ملائكة النهار وملائكة الليل ولا يقال هذا
 القدر وهو حو في صلاة الصبح لانا نقول وقت صلاة الصبح وقت نوم تأمل (قوله وتؤبى فقهها
 بالمعنى) بان يقال لكل واحد منهما ثواب الى الله وارجع عن ما تدعيه ان كنت كاذبا فان عذاب
 الدنيا الحاصل بالمحرم ادهون من عذاب الآخرة ويكرن ذلك التخويف ابتداء قبل الشروع
 في الاعان عند الاولى وعند الشروع في الثانية وعند الشروع في الثالثة وعند الشروع في الرابعة
 كما قرر شيخنا العدوى (قوله وخصوصا) اى واخص الوعظ عند الخامسة خصوصا وما ذكره
 المصنف من الوعظ عند الخامسة تتبع فيه ابن الحاجب وقال ابن عرفة لا عرفه عند الخامسة
 اه عدوى (قوله باللعنة وال غضب) تصوير للعذاب (قوله وفي وجوب اعادة ان بدأت) اى
 كما لو افسطال اى المتدعي قبل تكول المملوك فانه لا يجوز (قوله خلاف) كلامه يقتضى
 انه ما مشهور ان اما الاول فهو قول اذهب واختاره ابن الكاتب ورجحه اللخمي ونقله عن بعض
 عن المذهب وقال ابن عبد السلام انه الصحيح واما الثاني فهو قول ابن القاسم في العتبية والموازية
 قال بعض الشيوخ ولم ارم من شهره ووجه بعد البحث عنه اه بن (قوله يهودية او نصرانية)
 اى سواء كان زوجها مسلما او من اهل دينها وترا فعا لينا ولا زوج المسلم المحض ومهما في المسيحية
 ولا تدخل هي المسجد (قوله ولم تعير على الاتمان بكنيسة) فيه انه قد تقدم ان كونه باشراف البلاد
 بالنظر للخالف واجب شرط فعمل هذا ضعيف والافقتضى ما مر انها تحبها ويقال المراد باشراف البلد
 خصوص المسجد ووجب كونه بذلك الاشرف بالنظر للمسلم تأمل (قوله اذبت اى لا اذنتها زوجها
 وادخلها التابيس في نفسه وهذا هو الفرق بينهما وبين الصغيرة التي توطأ فانها لا تلعن بل يلعن
 الزوج فقط ولا تؤذ بان ابنت والجامع بينهما ان كلا لا يجدا اذا قربا الزنا (قوله ليعلموا بها ما يرونها)
 اى لاحتمال انهم يرون حدها بكنيسة او اقرارها (قوله كقول الخ) اى فيؤذ بذلك ولا حد
 عليه ولا يلعن (قوله ولو قاله لا جنبية حد) قال ابن المنبر الفرق بين الزوج والاجنبى في التعريض
 ان الاجنبى يقتضى الاداية المحضة والزواج قد يعذب بالنسبة الى صيانة النسب اه بن وعلى ما ذكر من
 حد الاجنبى دون الزوج فيلعن ويقال قد لا جنبية لا يجذب فيه الزوج ولا لعان عليه مع ان القاعدة
 ان كل قد لا جنبية ففيه الحد على الزوج ان لم يلعن وجوابه للقدف بالتعريض فانه اذا صدر
 من الزوج زوجته ادب فقط ولا لعان ولا حد وان قاله شخص لا جنبية حد لكن سبأى للمصنف
 اول القدف بما يفيدان التعريض كالعصم في لعن في كل ورجح عجم ما فى لانه نص المدونة وقال
 ابن عرفة انه خلاف المعروف فالعريف ان التعريض ليس كالصريح وجعل الشيخ اجد الخلاف
 لفظيا لم قول المشوفا ان التعريض كالصريح على التعريض القريب من التصريح وحمل قول

ابن عرسنة المعروف ان التعريض ايس كالصريح على التعريض الخفي البعيد من الصريح تأمل
 (قوله او صدقته فيهما) اى صدقته على انها وطئت غصبا او وطئت بشبهة (قوله ولا يثبت)
 اى الغصب ببينة (قوله وتقول الزوجة لصادقته) اى على حصول الغصب او الشبهة ما زنت اى
 تقول ار بعاشد بالله ما زنت ولقد غلبت وانى ان الصادقين وتقول فى خامستها غضب الله عليها
 ان كانت من السكاذبين وتقول الزوج فى الغصب لقد غصبته وفى الاشتباه لقد غابت او وطئت
 مشبهة ولا يخاف لصدقته لانه يدعى انها غصبت او وطئت بشبهة وغرة لعانه نفى الولد عنه وغرة
 لعانه نفى المحرم عنها (قوله واما اذا كذبت) اى فى دعواه الغصب او الشبهة (قوله فان نكحت
 رجلا) اى سواء صدقته او كذبت لانه ان لم تلعن كان من ترفه بالوطء غصبا او شبهة
 ومن اعترف بالزنا على وجه الغصب او الشبهة يحداه عدوى وماذ كرم من أنه اذا رماها بغصب
 تلعنهما مطلقا صدقته او كذبت لانه ان تلعنهما وانكحت رجلا هو قول محمد بن الموار
 وقوله النوى وصوب الخفى انه اذا رماها بغصب او شبهة فلا لعن عليها وانما يلعن الزوج
 لنفى الولد عنه ولا تعلم رجلا وجهه اذا لم تلعن لان الزوج لم يثبت عليها بلعانه زنا وانما ثبت
 عليها غصبا فلا لعن عليها كما لو اثبتت البينة الغصب ولو لا عدت لا يفرق بينهما لانها انما اثبتت
 باللعن الغصب وتم صدقته وهذا خارج عما ورد فى القرآن مما يوجب الحد فى النكول والفرق
 والخلف وقبل هذا القول ابن عبد السلام ولكن المذهب الاول انظر بن (قوله والا لعن
 الزوج فقط) اى لنفى الولد (قوله فان نكحت لم يحد) اى ويلحق به الولد اى والموضوع ان
 الغصب ثبت ببينة وظهر بقرينة وكذا الوعدا على الغصب او ادعى الغصب وانكرته وذلك لان
 حمل قول الزوج بحمل الشهادة لا يحمل التعريض فكأنه يقول انا اشهد انك معدورة فيما حصل
 لك من الوطء لانه غصب (قوله وظاهر كلامه الخ) اى ظاهر قوله وتلعن ان رماها الخ (قوله
 ولولم يكن بها حمل) قال فى التوضيح وهو ظاهر الروايات خلافا لظاهر ابن المحجب وابن شاس انه
 ان فقد الحمل فلا لعن (قوله ولا يفرق بينهما) هذا راجع اقوال المصنف والا لعن فقط (قوله
 وتبقى زوجة) اى لانه لا لعن لنفى المحرم نفسه واحتراز بقوله توطأ عما اذا كانت لا توطأ فان
 زوجها لا يحد عليه ولانها لا تعد محرم المعرة (قوله فان ظهر بها حمل) اى بعد وقفه لم يلحق به
 اى لا تنفاه عنه بلعانه الروية وقوله ولا اعتسأى لنفى المحرم وقوله حدث حد البكر اى وبقيت
 زوجة وانما حدث حد البكر لعدم المجزئ ببلوغها قبل الزنا حتى يحصنها النكاح (قوله لعدم
 الاعتداد بشهادة الزوج الخ) هذا اذا علم برزومته لمحال شهادته (قوله فلا حد عليهم) اى لانه
 قد حقق عليها ما شهدوا به بسبب نكولها وقوله وحديث هى اى حد الزنا وهو الرجم ان كانت
 محصنة والا فلا محرم وقوله وتبقى زوجة اى ان جلدت وعلى حكم الزوجية ان رجعت راما ان نكلا
 او الزوج حد الاربع لان نكول الزوج كرجوع احد شهود الزنا قبل التحكم فيوجب حد الاربع
 وحدت الزوجية ايضا فى الاولى (قوله اولم يعلم حتى رجعت) اى واما اذا لم تعلم برزومته لا بعد ان
 جلدت تلعن ايضا وحد الثلاثة وفائدة لعنهما بعد حدتها تأييد حرمتها وانجاب الحد على الثلاثة
 شهود فان نكلا فلا يحد الا الزوج وكذا ان نكحت الزوج فقط وامان نكحت هى فقط فلا حد على
 واحد منهم اه وانما لم يحد الثلاثة كالزوج اذا نكحت وحده لان نكولها كرجوعه عن الشهادة
 وهو بعد المحكم وجب حد الرابع فقط (قوله ويلعن الزوج) اى وتبقى على حكم الزوجية
 وبرها الا ان يعلم انه بعد الزنا وليقتلها او يقر بذلك فلا يبرئها (قوله لا يثبتى عنه الولد ولا لعن)

اى لانه لم يوجد مقتضى اللعان في المحرة حتى انه ينتفى بلاللعان لان قولهم ولد الامة ينتفى بلاللعان اى
 اذا وجد فيه ما يقتضى اللعان في ولد المحرة وفي شرح كلام المصنف بهذه الصورة تباع الع والشيخ
 سالم نظر لان المقصود من التشبيه بقوله كالامة انه ينتفى بلاللعان فاللائق شرحه بالصورة الثانية
 اعنى قوله فان استبرأها بعد الشراء وبها شرح وتنت والمحاصل انه ان اقرانه وطئ بعد الشراء
 فان كان استبرأها قبل وطئه فكولد الامة ينتفى بلاللعان وان كان لم يستبرأها بالانتفى اصلا
 ولاللعان وان اقرانه لم يطأ بعد الشراء فكالكساح هذا يحصل ما لا ين عرفة فيقيد كلام المؤلف
 بأنه وطئ بعد الشراء والمحال انه استبرأها انظر بن (قوله فان استبرأها بعد الشراء) اى وانت
 بولد لسته اشهر من يوم الاستبراء (قوله ولوامة) هذا هو الصواب خلافا لظاهر المصنف من انه ليس
 علمه الا الادب تأمله اه بن (قوله اوسيطر) اى فيما اذا لعن للرؤية وانت بولد لسته اشهر
 فاكثرم يوارؤية كأمتر (قوله اى ملكها زوجها) اى عيراثا وشرا وهدية وصدقة (قوله
 لو تحقق) اى كالملازمة البينة بعد اللعان ولم تفارقه حتى انفس الحمل (قوله ويبحث فيه ابن
 عرفة) اى بان انفس الحمل انما يكون بعد اقصى امد الحمل ومحال عادة ان البينة تلازمها في تلك
 المدة حتى يحقق انه شاة وردبانه يمكن انفساشه بقرب اللعان بحيث تشهد النساء القوال بعدم
 حملها فلا يلزم ان تعيها البينة اربعة اعوام وخمسة (قوله ولو عاد اليه قبل الخ) اعلم ان الطرف
 في هذه المسئلة ثلاث الاولى لابن شاس وابن الحجاب ان رجوعه مقبول اتفاقا والخلاف في المرأة
 والثانية لابن يونس تحكى الخلاف فيها والثالثة لابن رشد تحكى الخلاف في المرأة والرجوع مقبول على
 عدم قبول رجوعه انظر نصة في المواق والمصنف منى في الرجل على الطرية الاولى وفي المرأة على
 ما لا ين رشد فكلامه ملحق من الطريقتين ولو مشى على طرية ابن رشد فيها كان اصوب لانها هي
 المذهب اه بن (قوله وان استلحق احد التومين) اى وهما اما جملة ما واحد ووضعاهما وبين
 وضعيهما اقل من ستة اشهر (قوله لانهما كالثني الواحد) اى فاستلحقا احدهما استلحقا
 للآخر وفي احدهما نفي للآخر كأمتر (قوله لان كل واحد حمل مستقل) اى فله استلحقا قهما
 وله نفيهما وله استلحقا احدهما ونفي الآخر (قوله الا انه الخ) هذا كاستشكل ما تضمنه قوله
 في طنان من ان كل واحد حمل مستقل وانه لا يلتفت لقول النساء وتقرير الاشكال ما قاله الشارح
 (قوله الا انه قال الخ) حاصله انه اذا ولدت ولدين بين ولادتهما ستة اشهر واستلحق الاول ثم الثاني
 وقال بعد استلحقه لم اطأ بعد ولادة الاول فقال مالك يسأل النساء العارفات فان قلن ان احدا
 التومين يتأخر هكذا لم يجدوا قلن انه لا يتأخر هكذا فانه يجد (قوله والفرض انه اقر بالاول
 لانه نفاه) اى واما ان نفاه واقر بالثاني وقال لم اطأ بعد الاول ويدينهما ستة فيسأل النساء ايضا فان
 قلن يتأخر هكذا احد لان اقراره بالثاني استلحقا للاول بعد ان نفاه فيجوز للقذف وان قلن لا يتأخر
 لم يجد لان الاول استمر منفعا عنه واقراره بالثاني باق لانه بمنزلة حمل مستقل ولا يبعد بحج رد قوله لم اطأ
 بعد الاول وانما يطل لعان بشرطه قاله عجم وقال بن المواب كفى ح انه يجد ايضا اذا قلن انه
 لا يتأخر لان قوله لم اطأ بعد الاول مع اقراره بالثاني قدف لمسا وان كان بطنانا نيا فلا حاجة لسؤال
 النساء لانه يجد على كل حال نعم له غنمة من جهة محوق احدهما باستلحقا الآخر حيث قلن انه يتأخر
 (قوله فاشكل الفرع الثاني الخ) اجاب بعضهم بما حاصله ان الستة قاطعة وموجبة للحمد لم يقدروا
 انه يسأل النساء ويخبرن بأنه يتأخر فان وقع ذلك فيدريه الحمد لان سؤالهن شبهة ومفاد هذا الجواب
 ان النساء لا يطالب سؤالهن ابتداء بل اذا وقع ونزل وسئل النساء فانه ينتفى الحمد اذا اخبرن بالتأخير

وهذا بعيد من كلام الامام لان المتبادر من قوله سئل النساء طلب سوال الحق ابتداء الا ان يقال قوله سئل النساء فيه حذف العاطف اى وسئل النساء اى وقد رسلوا الحق اه شيخنا عدوى

* (باب تعمدة) *

(قوله في بيان ذلك) اى ما ذكر من العدة وهى المدة التى جعلت دليلا على براءة الرحم لفسخ النكاح او موت الزوج او طلاقه وقوله على براءة الرحم يعنى ان هذا اصل مشروعيةها وان كانت قد تكون لبرية الرحم (قوله وان كناية) اى هذا اذا كانت محتملة بل وان كانت كناية (قوله او اراد الخ) الاوضح او لم يقهادهى واراد مسلم نكاحها (قوله على المشهور) مقابله ما لا ينال براءة من ان من لا يمكن حملها الصغرى سواء كانت بنت سبع واول او اكثر لا عدة عليها ولا على الكبيرة التى لا يخشى حملها (قوله على المعتمد اى خلافا لمن قال ان التى لا يمكن حملها ان لم تبلغ تسع سنين فلا عدة عليها وان بلغتها فعليها العدة (قوله وان وطئها) اى لان وطئها يجترّد علاج (قوله بخلوته) الباء مبيية اى بسبب خلوة بالسبع يعنى بزوجه تنزىلا لخلوة بها منزلة الوطء لانها مظنة وانما قيدنا بزوجه لان خلوة البالغ بالاجنبية لا واجب عليها عدة ولا استبراء قاله شيخنا (قوله او هى حائض) الاولى او كانت حائضا ونفسا عطفنا على قوله كان مريضا (قوله لا مكان جل المطيعة من وطئها) اى من وطئها البالغ ولو كان مريضا وانظر هذا التعليل مع ما تقدم من انه لا يشترط امكان حملها على المشهور فله مشى على مقابل ما تقدم واما الجواب بان الامكان المتيقن هنا والمراد به الامكان العقلى واما المتنى فيما تقدم فالمراد به العادى فيه نظرا فان الامكان العقلى فى غير المطيعة ايضا فتأمل (قوله على المعتمد) خلافا للقرائى القائل ان انزل المحصى او المحبوب باعتدب زوجهما بسبب خلوتهما كما هما يلاعنان لئلا يخل وان لم ينزل فلا لعان عليهما ولا عدة على زوجهما بالخلوته ولا بعلاجه (قوله امكان شغلها) اى وطئها (قوله فيها) اى فى الخلوة وقوله ولو قال الخ اى ما تقدم انه لا يشترط امكان حملها فالمتبادر من شغلها شغل رجها بالجل فيكون ما شىء على مقابل المشهور وان امكان الجواب عنه بان المراد بشغلها وطئها والحاصل ان التعبير بوطئها الايهام فيه بخلاف التعبير بشغلها فانه يهيم المشى على مقابل المشهور واحترز بقوله امكان شغلها منه مما اذا كان معها فى الخلوة نساء متصفات بالعدة والعبدالة او واحدة كذلك وعن خلوة لحظة تقصر عن زمن الوطء فلا عدة عليها واما لو كان معها فى الخلوة نساء من شرار النساء وجبت العدة لانهن قد تمكن من نفسه بحضرتن دون المتصفات بالعدة والعبدالة فانهم يمنعنها (قوله وان نفيه) اى هذا اذا اقرا او احدا بالوطء فى تلك الخلوة بل وان نفيه (قوله لانهن حقنهن) علة لمحذوف اى وانما وجبت العدة بالخلوة المذكورة اذا تصادقا على نفي الوطء لانهن الخ (قوله فلا نفقة لها) اى فى العدة ولا يتكامل لها الصداق هذان مرتبان على اقرارها بعدم الوطء وقوله ولا رجعة له فيها هذا مرتب على اقرار الزوج بعدمه (قوله لا تعتد بغيرها) اى كقبلة او ضمة (قوله الا ان تقر به) اى بوطء البالغ من غير ان يعلم بخلوة بها وكذبها فى ذلك واولى اذا صدقها فاعتد وليس هذا مكررا مع قوله واخذ ايا قراهما لان ذلك فى غير الخلوة وذلك فيها وانقر به سابقا والزنا وانقر به هنا الوطء (قوله ويلزمه النفقة والسكنى) اى مدة العدة التى لا تلزمها والحق ان مؤاخذته انما هو بتكميل الصداق ان كانت سفية او رشيدة على احد التاويلين واما النفقة والكسوة والسكنى فلا يؤاخذ بهما معا الا اذا صدقته كما تقدم فى قوله وللصدقة النفقة اى والكسوة راجع ما تقدم انظر بن (قوله او يظهر بها حمل) اى اذا لم تعلم بالخلوة بينهما وظهر بها حمل ولم ينفخ الزوج بلعنا فاذا طلقها وجبت العدة عليها (قوله مع انكاره الوطء) الاولى مع

انكارها الوطء لاجل ان يقابل ما قبله (قوله) اعتدت بوضعه اى وطء النفقة والسكنى في العدة (قوله)
استبرأت بوضعه اى ولا عدة عليهما من الزوج لعدم الباطن بها فلا نفقة لها ولا سكنى عليه (قوله)
ولا يترتب عليه ما ذكر اى من التوارث والنفقة والسكنى (قوله) بثلاثة اقراء اى سواء كان
الزكاح الذى اعتدت من طلاقه صحيحا او فاسدا محتلفا في فساد او جمعا على نكاحه وكان يدبره لمحمد
كما لو تزوج اخته غير العلم بذلك وطلقه او الا كان الواجب فيه الاستبراء كما لو نكح اخته نسبيا
او رضاعا ما بذلك (قوله) اطهر اى اعلم ان كون الاقراء اى تعدبها المرأة هي الاطهار مذهب
الائمة الثلاثة خلافا لابي حنيفة وموافقيه من ان الاقراء هي الحيض واستدل الثلاثة بان القرء
مشترك بين الحيض والاطهر ووجود التام في قوله تعالى والاطلقات يترتب من فعدتهن ثلاثة قروء
يدل على ان المدة مذكورة وهو الطهر واخذ ابو حنيفة بان الذى به برائة رجها حقيقة انما هو
الحيض لا الطهر (قوله) بدل او بيان من اقراء اى وليس تعالىه لان الاصل في النعت التخصيص
فيهم ان الاقراء اطهار وغير اطهار وليس كذلك وكونه صفة كاشفة فهو خلاف الاصل في النعت
ولا تدفع قرأته بالاضافة لانه لا يلزم اضافة الشيء الى نفسه وهو ممنوع عند البصريين واجازها
الكوفيون اذا اختلف المتضايفان لفظا كما هنا (قوله) فالقرء الخ) هذا مفرغ على ما قبله من ان
الاقراء هي الاطهار اى انه يتفرغ على ذلك ان القرء الذى هو مفرد الاقراء هو الطهر لا الحيض وقوله
بفتح القاف حال من المبتدأ وهو القرء (قوله) ومعلوم ان العدة هي الزوجة اى فلا يقال ان
الشخص ذا الرق صادق بالذكر (قوله) والجميع للاستبراء) هذا القول للابهرى ورجحه ابن بونس
والقول الثانى للقاضى عياض ورجحه عبد الحق ونقله المواق عنها ما يقتضى القولين وتظهر فائدة
الخلاف في الذممة يلزمه الثلاثة اقراء على اقله وقرء الطلاق فقط على الثاني لانها ليست من اهل
التعبد (قوله) والاول اى اى لسقوط العدة عن غير المدخول بها فلو كانت العدة هي القرء الاول
والاثنان للتعبد لما كان التخصيص مما لا بد من دخولها معنى لان التعبد لا علة له فهو موجود
في المدخول بها وغيره فمقتضى ان غير المدخول بها يلزمها القرء ان اللذان للتعبد دون قرء
الاستبراء (قوله) والعدة المذكورة الخ) اى هي الثلاثة اقراء للحر والقرآن للامة (قوله) ولو
اعتادته في كالسنة) ردلوهما احكاما بان الحجاب من انها تحمل بحجزة مضى السنة ولا تنقض الاقراء
وانكروا جوده ابن عبد السلام والمصنف وابن عرفة (قوله) فانها تعدب بالاقرء اى فاذا مضى الخمس
سنتين عادتها لم تنقض فقد حلت وان اناها الحيض انتقضت الحيضة الثانية فاذا جاوزتها ولم تنقض
فقد حلت وان حاضت انتقضت الحيضة الثالثة فاذا جاء وقتها فقد حلت على كل حال اناها الدم او لا
(قوله) في كل عشرين مثلامرة) المراد ما زاد على الخمس سنين التي هي اقصى امد الحمل (قوله) انها
هل تعتد بسنة بيضاء اى من يوم الطلاق وهذا هو الصواب كما لبس وشيخنا العنوي (قوله) او بثلاثة
اشهر) اى كالايسة هذا بعيد جدا (قوله) وقيل تعدب بالاقرء وهو ما نقله الشيخ جلال رفاي عن
ابن عمران والرواب ان كلام ابن عمران انما هو فيمن عادتها ان تنقض في كل خمس سنين مرة كافي
ابن الحسن على ادوينة والناصرقة لاعنه ولا يخالفه في انها تعدب بالاقرء على ما تقدم (قوله)
كالسنة) اى كمن عادتها ان يأتيتها الحيض في كل سنة او نحوها كخمس سنين (قوله) مثلا) اى
وبعد عام الخمس سنين وان تمام الشهر على ما نقله الشيخ احمد عن ابن عمران (قوله) على كل حال)
اى سواء اناها الدم او لا (قوله) هكذا نسوا) قال ابن عرفة ما نمد ابن رشد قال محمد ومن يتأخر
حيضا كسنة او اكثر عدتها سنة بيضاء ان لم تنقض لوقتها او الاقراءها ولا يخالفه من اصحابنا

(قوله فان انقطع الرضاع اعتدت بالاقراء) اي ان اناها المحيض (قوله ولازوج انتزاع الخ) هـ هذا اذا تأخر حيضها عن زمنه المعتاد لاجل الرضاع اما ان علم ان حيضها بانيتها في زمنه المعتاد ولم تأخر من اجل الرضاع فليس له حينئذ انتزاعه لثبوت انما اراد اضرارها اهـ بن وحاصل فقه المسلمة ان من طلق زوجته الرضاع طلاقا جعيا فكثرت سنة لم تحض لاجل الرضاع فان يجوز له ان ينتزع منها ولده خوفا من بيموت فترثه ان لم يضر ذلك بالولد لكونه يقبل غيراه والا فلا يجوز له ان ينتزعه منها واذا كان له انتزاعه ورعا لمحق غيره من الورثة فالحق نفسه بان ينتزعه ليستجمل حفضها لاجل ان يتزوج من لايجل له جمعها معها كاختها او خامسة بالنسبة اليها كما قال المصنف (قوله ليستجمل الخ) اد لاجل ان تخلص من العدة (قوله اذ لم يضر بالولد) لا يقال ان الحق في الرضاع للام اذا طلبته بفقضها انه ليس له انتزاعه منها هـ نا نقول هـ نا عذر يسقط حقها في رضاعه واما خضانتها فباقية وعلى الاب ان يأتي له بمن ترضعه عندها اهـ بن (قوله بان لم يقبل غيرها) تصوير لابي في كلام المصنف وقوله والا لم يجزى والابان اضرالا انتزاع باولدهما ليجز انتزاعه فهو راجع الكلام المتن (قوله او مرضت) مقابلة لاشبه انها كالمرضعة تد بالانفرا قال في التوضيح وقرق ابن القاسم بينهما بان المرضع قادرة على ازالة ذلك السبب فكانت قادرة على الاقراء بخلاف المرضعة فانها لا تقدر على رفع السبب فاشبهت الياسة ومثل تأخر المحيض ارض تأخره لطرية (قوله تربست تسعة) وتعتبر تلك التسعة من يوم الطلاق على مائ المدونة (قوله ثم اعتدت بثلاثة) وقيل ان السنة كما اعتد والصواب الخلاف لفظي كما يفيد عبارة لائمة اذ يبعد كل المعدان يقال بعدم التأييد بتزويجها في التسعة وبالتأييد بتزويجها بعدها كما يبعدان يقال يمنع النفقة والسكوة والرجعة في التسعة رابعة ذلك بعدها تأمل انظر بن (قوله وشبهه في الثلاثة) اي الثلاثة اشهر (قوله ولوبرق) مقابل لوقول ان احدهما الامة المستحضرة التي لم يميز بين الدمين واتى تأخر حيضها بلا سبب او بسبب مرض او طرية عدتها شهران والقول الآخر شهر ونصف ووجه الشهر وثمان الجمل لما كان لا يظهر في اقل من ثلاثة فلما يشارك الحرة والامة في السنة وعدم اختلافهما فيها كاقراءه توضيح (قوله ان سبق بالفجر) صفة لاطلاق اي واما لو وقع الطلاق قبل الفجر حسب ذلك اليوم من الاشهر وقوله فلوطقتها في اليوم الاول اي من الشهر (قوله والحاصل انها تحمل باقرب الاجلين) اي خلافا لما يوهمه ظاهر المصنف من انها تنظر بالحضة الثانية والثالثة ولومضت لها سنة بيضاء (قوله مساو يا عدتها) اد الاثني الاعمان والزدة والزنا فان استبرأها في هذه حضة واحدة (قوله او نكاح فاسد) اي لا يدر المحرم كنه كساح المحرم عا سبها اما ان كان يدر المحرم فالواجب فيه العدة لا الاستبراء كنه كساح المحرم من نسب او رضاع جهلا بذلك ولم يعلم به حتى دخل وقء اجل الشارح في ذلك تبعا لعقب التابع لابن غازي والحق ما ذكرناه من التفصيل اهـ بن (قوله اذ لم تكن ظاهرة المحرم) اي منه قبل وطئها بالزنا او الشبهة وقوله والا فلا يفلح بمثل قيل بكراهة الوطء وقيل بجوازه ذكره الاول ابن يونس لكن في البيان ان المذهب في ظاهرة الحمل هو التحريم نقله ابو علي عليه السلام وكذا في فتاوى البزري نقله ابن نواز ابن الحاج وفي المعيار آخر فوازل الايلاء والظهار واللعان عن ابي الفضل العقباني وغيره وعلله بانه ربما ينفس الحمل فيكون قد خط ما غيره بمسائه وهو ظاهر اهـ بن والحاصل ان الحمل اذا زنت هل يجوز تزويجها الذي حمت منه قبل الزنا وطئها قبل ان تضع اولها يجوز اقول ثلاثة قيل بالجواز وقيل بالكراهة وقيل بالحرمة واما لو حلت من زنا ومن غضب

محرم على زوجها وطؤها قبل الوضع اتفاقا (قوله ولا يعقد زوج عليها زمنا) أي زمن الاستبراء
 مما ذكرنا كانت خالية من الزواج فان عقد عليها وجب فسخطه فان انضم للعقد تلذذ تأيد تحررها
 عليه - وإن كان التلذذ في زمن الاستبراء أو بعده أن كان التلذذ بالوطء أو بالمقدمات وكان التلذذ
 في زمناه لا بعده كما مر (قوله وأغاب غاصب الخ) أي غيبة يمكن فيها الوطء منه والافلاشي عليها
 بن (قوله فذات الأقراء ثلاثة) أي أن كانت حرة كما هو الموضوع أي وحيضة واحدة أن كانت أمة
 قال في المجالب وإذا زنت المرأة وعصبت وجب عليها الاستبراء من وطئها بثلاث حيض وإن كانت
 أمة استبرأت بحيضة كانت ذات زوج أو غير ذات زوج أه بن وقوله فذات الأقراء ثلاثة أي ولو
 تأخر حيضها رضاع وقوله والمراتب أي وهي المستحاضة التي لم تميز بين الدمين وقوله ومن معها أي
 من تأخر حيضها المرض أو بلا سبب من الاستبراء كورة كالمرض وارضاع فيصير بمساواتها
 أطرية (قوله وفي إيجاب الاستبراء في أمضاء الولي الخ) حاصله أن المرأة إذا كانت شريفة ووكفت
 رجلا من عامة المسلمين عقد لها بدون إذن وليها الخصاص غير الجبر ودخل بها الزوج ثم اطاع وليها
 على ذلك قبل الطول فجاز نكاحها وأمضاء أو أنه فسخطه وأراد الزوج أن يتزوجها بعد ذلك باذن الولي
 فهل يجب عليها الاستبراء من وطئ زوجها المحاصل قبل الإجازة نظر الفساد الماء ولا يجب الاستبراء
 لأن الماء مؤثر وإن كان فسادا قولان والراجح الثاني وهو عدم وجوب الاستبراء (قوله الغير الجبر)
 أي أن قيد بذلك لأنه لو كان مجبر القتم الفسخ ولا يجوز له الأمضاء (قوله ودخل بها الزوج) أي
 والافلاشي استبراء علم اتفاقا (قوله وأراد الزوج تزوجها بعده باذنه) أي وأما لو أراد اجنبي أن
 يتزوجها بعد فسخ أي في أن العدة واجبة قول واحد (قوله تردد) مقتضى نقل توضيح والمواق
 أنهم في الفسخ تأويلان وذكر ابن عرفة الخلاف في المصنفين ونسب وجوب الاستبراء للمصنفين
 وابن المصنفين وعدمه المالكا وابن القاسم ومقتضاهما أنه أقولان ويظهر من أن عدم الوجوب
 هو الراجح خلافا لما ذكره عبيد من ترجيح القول بالوجوب فيهما أه بن (قوله والراجح عدم
 الإيجاب فيهما) أي في مثله الأمضاء والفسخ (قوله بالظهر الذي طلق فيه) أي وإن كان قد وطئها
 فيه وإن كان خلاف السنة (قوله وإن لم تحظ) أن قلت يلزم على ذلك أن العدة قرآن وبعض قرء
 ثالث وقد قال المولى يترصد بنانفسه ثلاثة قروه (قلت) إطلاق الجمع على مثل ذلك شائع قال
 تعالى الحج أشهر معلومة مع أشهر ران وبعض ثلث فهو نظير ما هنا (قوله بالنسبة لهذه) أي للأطلة
 في طهر (قوله أي بمجرد) أي أنها تحل بمجرد نزول الدم الثالث وقوله لأن الأصل الخ جواب
 عما يقال كيف تحل بمجرد نزوله مع أنه يمكن انقطاعه قبل أن ينزل العذر للمصنف منه في العدة
 (قوله لأن الأصل الخ) أي فان انقطع رجوع فيه للنساء (قوله وهل ينبغي الخ) ظاهر المصنف أن
 التأويلين في انبغاء تجهيل العقبر رؤية الدم وعدم انبغاء تجهيله وليس كذلك التأويلان بالوفاق
 والخلاف بين كلام ابن القاسم واشبه وحاصل المأني المراد من المصنف أنه ذكر في المدونة قول ابن
 القاسم تحل بمجرد رؤية الدم وقول ابن وهب أنها لا تحل برؤية أول الدم ثم قال واشبه ينبغي
 أن لا يجعل النكاح باول الدم فاحتمل هل هو رفاق لأب القاسم بناء على حمل ينبغي على الاستحباب
 وهو تأويل أكثر الشيوخ واختاره ابن المحاسب لأن ندب عدم التجهيل لا ينافي الحماية بأول الدم
 أو خلاف بناء على حمل ينبغي على أو جوب وهو تأويل غير واحد والله ذهب مضمون لقوله هو خير
 من رواية ابن القاسم وإلى الوفاق والخلاف أشار المصنف بالتأويلين ولذا قيل صواب المصنف لو قال
 وفيها وينبغي أن لا تجعل برؤية وهل وفاق تأويلان أه بن (قوله وترتب على قوله فصل

بأول الحيضة الثالثة قوله الخ الحق أن قوله وهل ينبغي الخ ترتيب عليهم ما مالى على قوله فتحل بأول
 الحيضة الثالثة وعلى قوله أو الرابعة أن طلق بكبحض والحاصل أنه لا فرق بين الحيضة الثالثة
 والرابعة إذا طلق في كبحض من كونها تحل برؤية أو لماعند ابن القاسم وينبغي أن لا تحل
 إلا كاح برؤية أو لماعند اشهب (قوله لاحتمال انقطاعه) أى قبل مضى يوم أو بعضه (قوله
 بل تصبر) أى بعد رؤيته (قوله لان قوله تحل الخ) أى لان قول ابن القاسم انها تحل برؤية للدم
 لا ينافي أنه يقول بنسب تأخير العدة حتى مضى يوم أو بعضه بعد رؤية الدم فان عجلت برؤية
 وتزوجت ولم ينقطع كان تزوجه باوقاع بعد العدة انقطاعا وان قطع قبل ان مضى بعض يوم له
 بأل كان تزوجه باوقاع في العدة لانها لا تحسب ذلك الدم حيضة عند الجمهور وواقعا بعد العدة عند
 ابن رشد وابن عران كما في ح (قوله للنساء) متعلق بقوله ورجع ان قلت قوله هل هو يوم
 أو بعضه يعارض قوله فتحل بأول الحيضة الثالثة فان مقتضى حلها بأول الحيضة الثالثة أنه لا يرجع
 في قدره (قلت) لا معارضة لان معنى قوله فتحل بأول الحيضة الثالثة أن مجرد رؤية أول الدم الثالث
 كاف في حلها لا لزواج نظرا الى أن الأصل الاستقرار فان قطع رجوع فيه للنساء فان قلنا ان مثل
 هذا يكون حياضا كان تزوجه بعد العدة وان قلنا ان هذا لا يعد حياضا كان تزوجه هائيهما والى
 هذا يشير كلام الشارح سابقا وبعضهم تأزل كلام ابن القاسم السابق على المخالفة لكلام المصنف
 هنا وان الحيض عنده في باب العدة كوفي باب العبادات فالمصنف مشى اولاعلى قول ابن القاسم
 وهنا على قول آخر (قوله في ان المقطوع ذكره) أى فقطأى واما المجهوب فقد مر أنه لا عدة على
 زوجته (قوله وانثياه) أى والحال انه قائم الذكر (قوله ههنا ضعيفان الخ) اعلم ان
 الاعتراض الاول يتبع فيه المواق اذا نقل نص عياض في ان الرجل القاطع ذكر كبير رجوع فيه لاهل
 المعرفة ولم يقل للنساء واجاب مافى بأن المعرفة ترجع للنساء لان هذا شأن فاما رد بأهل المعرفة
 النساء والمخالفة بين المصنف وعياض ويدل لذلك ان عياضا جعل قول ابن حبيب الرجوع في ذلك
 لاهل الطب والتشريح خلاف مذهب الكتاب فلم يبق الا معرفة الولادة وههنا باب النساء واما
 الاعتراض الثاني فتبع فيه ح حيث اعتمد قول صاحب النكحت اذا كان محبوب الذكر والمحصنتين
 فلا تعد امراته واما ان كان محبوب المحصنتين قائم الذكر فعلى امراته العدة لانه يطأ بذكره وان كان
 محبوب الذكر قائم المحصى فهذا ان كان يولد لثله فعلمها العدة والا فلا وهذا معنى مافى المدونة ونحوه
 فقطت عن بعض شيوخنا القرويين اه قال مافى وكلامه غير ظاهر لان المصنف كما تقدم اعتمد
 هنا كلام عياض ونصه اذا كان مقطوع الذكر وبعضه وهو قائم الانثيين او مقطوع الانثيين
 او احدهما دون الذكر فهذا الذى قال فيه فى المدونة يسأل عنه اهل المعرفة لانه يشكل اذا قطع ذكره
 او بعضه دون انثييه أو انثياه او احدهما دون الذكر هل يسأل وينزل ام لا فنسب المسئلة للمدونة كما ترى
 وكان ح لم يقف على كلام عياض وعلى وقوفه عليه فلا موجب لترجيح كلام عبد الحق وقد
 اقتصر ابن عرفة وابو الحسن على كلام عياض اه بن (قوله للنساء) الجمع في كلامه غير مقصود
 فيمكنفى بواحدة بشرط سلامتها من رجعة الكذب لان طرية الاخبار لا الشهادة (قوله واذا
 رأته ممكنة الحيض) أى وادارت الصغيرة ممكنة الحيض الدم الخ وقوله والغت ما تقدم أى من الاشهر
 ان قلت ان ممكنة الحيض ادارات الدم لا تكون صغيرة لان الحيض علامة البلوغ فكيف يسمى
 المصنف صغيرة (قلت) تسميتها بغيره مجاز علاقته باعتبار ما كان (قوله انه نصف شهر) أى اذا
 جاودها الدم قبل غشاه لم تحسب بذلك الطهر ورضعته الى ما قبله من الدم ولا يقال ما ذكره من ان

اقل الطهر نصف شهرين فانه ما تقدم من قوله واعتدت بطهر العلق وان لم تحظ لانا قول معناها انها
 اذا علق وهي طاهر وبقيت بعد الطلاق لم تحظ من تمام نصف الشهر ثم انها الحيض فانها اعتدت
 بذلك الطهر الذي علق فيه وحاضت عقبه (قوله وان انت معتدة بعد هابول) اي سواء كانت
 معتدة من طلاق او من وفاة ومفهوم بعد هابول انك بولد قبل كماله فافيه تفصيل اشار له ابن يونس
 بقوله قال مالك وان نسكت امرأة وهي في العدة قبل حيضة ثم ظهر بها حمل فهو الاول وتحرم على
 الثاني وان نسكت بعد حيضة فهو الثاني وان وضعته لسته اشهر فاكثرن يوم دخل بها الثاني وان
 وضعته لاقل فهو الاول وقال ابن شاس انك نسكت ثم ات بولد من يحتمل كونه من الزوجين الحق
 بالثاني ان كانت وضعته بعد حيضة من العدة الا ان ينفيه باعان فيلحق بالاول ولا يلزمها العان لانه
 نفاه الى فراش فان نفاه الاول ولا عن ايضا لا عنت وانتي عنهما جيهان ان كانت وضعته قبل حيضة
 فهو الاول الا ان ينفيه باعان فيلحق بالثاني ولا عن هي فان نفاه الثاني ايضا ولا عنت اتني
 عنهما جيهان (قوله لدون اقصى امد الحمل) فان اتت به بعد العدة لازيد من اقصى امد الحمل فان كانت
 ولدت قبل ستة اشهر من دخول الثاني فهو قول المصنف الاتي وفيها الخ وان كانت قرأت به لسته
 اشهر من دخول الثاني لحق به (قوله او تزوجت) اي قبل الحيض او بعده وقوله وانت به لدون
 ستة اشهر الخ اي واما لو اتت به لسته اشهر فاكثرن وطه الثاني والموضوع انه لدون اقصى امد الحمل
 من انقطاع وطه الاول فانه يلحق بالثاني (قوله وترتبت المعتدة) اي سواء كانت مطلقة وموتوفى
 عنها وقوله ان ارتابت به اي ان شكت فيه اي بسبب حس في بطنها (قوله وهل خصالا او بامالخ)
 ابن عرفه في كواقصه اربع سنين او خمسة اثار روايات الغاضي سبعة اورو ابو عمر سنا
 واحتمار ابن القصار الاولى وجعلها القاضي المتهور وعزالباي النانية لان القاسم وسحنون
 المتبطل بالجس القضاء (قوله وزارت لريته) اي بان زاد كبر بطنها مكثت الخ واما لو مضت المدة
 واستمرت لريته على طائفا ولم يحصل فيها زيادة حلت بمضي المدة وهذا هو الذي في المدونة وابي
 الحسن وابن يونس وابن عبد السلام وشهر بن ناجي خلافا لابن العربي من بقائها ابدا حتى تزول
 لريته انظر بن وكل هذا ما لم يتحقق ان حركة ماني بطنها حركة حمل والام تحمل ابدا كما في شب (قوله
 لو تزوجت المعتدة) اي من طلاق او وفاة والمراد المعتدة المرتبة بالمسئلة مفروضة كفي المدونة
 في المرتبة اذهي محل الاشكال واما غيرهما فخذ قطعاقاله بعضهم اه بن (قوله لم يلحق بواحد)
 اي ويصح نكاح الثاني لانه نكح حاملا (قوله وحدت) اي وحيث لم يلحق بواحد حدث (قوله
 اي استشكل بعض الشيوخ الخ) المراد بذلك البعض ابو الحسن القاسبي كما في البدر القرافي وبن
 (قوله فلا يشكك) اي في عدم محوق الولد بواحد منهما واه وقديقال ان الاشكال مفرع
 عليه ما معا لانه قد نقل عن مالك ان اقصى امد الحمل ست سنين وروى عنه انه سبع فاختلاف شبهة
 تدركه فتمامل (قوله ولو لم تحظ) اي ولو كان الوضع بعدهما لم تحظ (قوله لابعضه) اي ولو كان
 ذلك البعض ثلثا خلافا لابن وهب فان ائلهما تحمل بوضع ثلثي الحمل بناء على تبعية الاقل للاكثر
 وخولفت قاعدة تبعية الاقل للاكثر هنا على المعتمد للاحتياط وتظهر فائدة الخلاف فيما لو ات بولد
 بعد خروج بعضه وقع ذلك البعض الخارج فعلى المعتمد عدتها باقية مادام فيها عاضومته وعند
 ابن وهب فصل اذا كان الباقي اقل من الخارج (قوله واحدا كان) اي ذلك الحمل (قوله باقيه)
 اي اذا كان الحمل واحدا (قوله والاخر) اي ان كان الحمل متعددا (قوله يلحق بصاحب
 العدة) اي لا حقا به بالفعل او يصح استلحاقه كما ينبغي باعان ولو لم يستلحقه (قوله ولو كان) اي

الولد من زنا كالواستبرأها زوجه من وطئه بحبضة ثم زنت وظاهر بها حمل ومات زوجها وأوطئها
 ووضعت ذلك الحمل لستة أشهر من وطئه الثاني (قوله قبل مضيا) أي قبل مضى الأشهر والأقراء
 (قوله ولا انتظرت) أي والابن مضى قبل وضعها انتظرت الوضع وقوله على أقصى الاجلين أي
 الوضع وانقضاء الأربعة أشهر وعشرا والأقراء (قوله وتعد الخ) هذا قول ابن محرز وجعله مباح
 محل نظر وإن الذي حكى ابن رشد الاتفاق عليه أنه لا بد من ثلاث حبض بعد الوضع اهـ بن (قوله
 وتحتسب الخ) إذ وإذا وضعت قبل مضى الأقراء والأشهر وقتلنا بالبدن أربعة أشهر وعشر في الوفاة
 وثلاثة أقراء الطلاق فتحتسب الخ (قوله والافكا لطلقة) ولا أحدا عاها حينئذ كما نقله الواق
 هنا عن المدونة ولا ميت عاها أيضا لأنه استبرأ لعدة اهـ بن (قوله وقد دخل بها) أي وأما لومات
 قبل أن يدخل بها فلا شيء عليها وكذا يقال فيما بعد (قوله صحيحا ومختلا في فساد الخ) جعله
 المختص فيه كالحجج هو الذي استظهره في التوضيح وهو الجارية على قوله فيما سبق وفيه الأثر
 (قوله فأربعة أشهر وعشر) أي عشرة أيام وانما حذف الناء محذوف المعدود ولا يفقد المعدود ليل
 لثلاثين ممدود شرعى وهو جواز العقد ليلها في اليوم العاشر وليس كذلك وقد يقال انما يلزم
 لو كان المعدود المقدر الليالي وحدها وليس كذلك إذ قولهم أهـ لالتاريخ تراعى اللدلى مرادهم به
 انهم يغلبون حكمها على الأيام لسميتها عاها وهذا لا ينافي ان المعدود مجموع الليالي وأيامها (قوله
 وإن رجعية فتنتقل من عدة الطلاق) أي بالاقراء لعدة الوفاة أي الأشهر وان كانت تلك الرجعية حرة
 أوامة ولو حصلت الوفاة قبل تمام الطهر الثالث بيوم (قوله ارتقت الخ) حاصله ان المعتدة المحررة
 المتقدمة وهي غير المحامل المتوفى عنها تمتد بأربعة أشهر وعشر أيام بمصرطين حيث كانت مدخولا
 بها الأولى وان تسم تلك المدة قبل زمن حبضها الثاني ان تقول النساء إذا رأينها فيما اذا تمت المدة
 المذكورة قبل زمن حبضها أنه لا ريبه وقولنا حيث كانت مدخولا بها إترأ عن غير المدخول
 بها فانها تعتد بهذه المدة من غير شرط (قوله ومثله لو تأخر رضاع أي بان كان عادت ان يأتها المحيض
 أثناء المدة المذكورة لأنه تأخر رضاع سابق على الموت فتسكت في أربعة أشهر وعشر أيام ولا يحتاج
 هنا لسؤال النساء أنه لا ريبه بها كما هو ظاهر (قوله وقال النساء) أي بعد تمام الأربعة أشهر
 وعشر أيام أنه لا ريبه حمل بها والموضوع أنه لم يأتها المحيض في المدة المذكورة لتكون عادت أنه
 لا يأتها إلا بعد هذا (قوله بأن كانت تحيض) أي بان كانت عادت ان يأتها المحيض أثناءها (قوله
 ولم تحض) أي بالاسباب من مرض أو رضاع بأن كان تأخره بلا سبب أصلا وطرية (قوله وتأخرت
 لمرض) أي او كانت عادت ان يأتها المحيض أثناء المدة فتأخرت لمرض وقوله على الزوج وهو رواية ابن
 القاسم عن مالك وقيل ان تأخير المحيض لمرض كذا أخبره الرضاع فتسكت في أربعة أشهر وعشر
 أيام ولا يحتاج لتمام التسعة أشهر وحكى ابن بشر على هذا القول الاتفاق (قوله أو تمت) أي الا شهر
 المذكورة (قوله وقال النساء بهارية) أي بهارية حمل أو رأتها هي من نفسها أيضا (قوله
 أو استحاضت ولم تميز) ألم ار حمل كونها تنتظر المحيض أو تمام التسعة أشهر اذا لم تكن عادت قبل
 الاستحاضة اتيان حبضها بعد مضي زمن العدة والاعتدت بأربعة أشهر وعشر أيام كما هو ظاهر
 كلاهم لانهم جعلوا من يتأخر زمن حبضها عن أربعة أشهر وعشر تعتد بها كما مر قاله عبق (قوله
 أو تمام تسعة أشهر) أي فتنتظر اول الاجلين فان حاضت أولا لا تنتظر تمام التسعة أشهر وان تمت
 الأشهر المذكورة ولا انتظرت المحيض وقوله فان زالت الريبة أي عند حصول احد الأمرين والاولى
 ان يقول فان لم تنزل للريبة حلت والآخر لا يحمل أن يكون ماشيا على المعتمد كما مر من ان بقاءها على

حامل مثل زوالها وقوله فان زالت الرية اى في صورة ما اذا تمت الاربعة اشهر وعشرة ايام قبل زمن
حيضتها وقال النساء بهارية حمل (قوله وتنصف عدة الوفاة) اى اذا كان المتوفى عنها غير حامل
والأنهى وضع حملها كله (قوله وخمس ليال) اى كان الزوج حرا أو عبدا (قوله كانت صغيرة
الحج) ظاهره سواء كان لا يمكن حيضها كبدت ست اوسبع او كان يمكن حيضها ولم تحض كبدت
تسع اما الاولى فعدتها شهران وخمس ليال انفاقا واما الثانية فقيل كذلك وقيل تعدد بثلاثة اشهر
وهو المعتمد وقوله وآيسة الذى فى ح ان عدتها ثلاثة اشهر قال العلامة بن الواب شرح
المصنف بما فى ح من تخصيص قوله وتنصف بارق بالصغيرة التى لا يمكن حيضها والناية التى لم تر
الحض اصلا وبالتى رأتها في شهرين وخمس ليال وتخصيص قوله وان لم تحض بثلاثة اشهر بالصغيرة
التى يمكن حملها والآيسة سواء امكن حملها ام لا وبالتى عادت الحيض بعد الشهرين والخمس ليال
لانها تحمل بثلاثة كما صرح به فى النوادر عن مالك وذلك لان قوله وان لم تحض منشاء وان لم يحصل
لها حيض في الشهرين والخمس ليال وهذا صادق بالثلاثة المذكورة وقوله الا ان ترتاب
استثناء منقطع اذ من ذكر لا يمكن فيه رية والمعنى لكن ان كانت الامه من حيض الشهرين
وخمس ليال ولم تحض فيها لآخره عن عادتها الغير رضاع ومرض فانها لا تعد بثلاثة بل بتسعة
على المشهور كما قال ابن عرفة وقيل تعدد بثلاثة وهو قول اشهب وان الماسحون وسعنون وعلى
الاول اذا مضت التسعة ولم تحض حلت لان الغرض ان الرية برفع الدم نقط لا يحس البطن واما
اذا ارتابت الامه المتوفى عنها بحس البطن فانها تكفى تسعة اشهر ان لم تحض قبل تمامها فان
حاضرت قبل تمامها حلت وان لم تحض وقت التسعة حلت ان زالت الرية او بقيت بها المضافات زالت
انتظرت زوالها او اقصى امد الحمل فان مضى اقصاصه حلت الا ان يتحقق وجوده بطنها فان تحقق
ذلك فلا بد فى حملها من نزوله ولا يكفي مضى اقصى امد الحمل والحاصل انها ان كانت صغيرة لا يمكن
حيضها كبدت ست سنين اعتدت بشهرين وخمس ليال انفاقا واما الكبيرة التى لم تر الحيض اصلا
او بانتهى فى تلك المدة وانما عا بالعدل وان امكن حيضها كبدت تسع اشهر او كانت يائسة فقولا
قيل كذلك وقيل ثلاثة اشهر وان كانت كبيرة وكان من عادت ان تحيض بعد كالشهرين والخمس
ليال فثلاثة اشهر وان كانت من حيض فيها ولم تحض فاشهر وتسعة اشهر وانظر ابن عرفة وح
(قوله ولو مدخولها) اى هذا اذا كانت غير مدخول بها بل ولو كانت مدخولها فى الجميع
فهذه صور ثمانية تعدد فيها الامه من الوفاة بشهرين وخمسة ايام على ما قال الشارح (قوله وان لم
تحض) اى وار لم يحصل لها حيض فى المدة المذكورة (قوله او فيها او نأخر الخ) مشى فى هذه على
قول اشهب كما علمت (قوله قبلها) اى فى اثنتائها قبل تمامها (قوله ولا يحل العلق الحج) حاصله ان
الامه اذا طلقها زوجها طلاقا رجعي او بائنا او مات عنها ثم انها تمقت فى انشاء عدتها فانها لا تنقل
من عدة الطلاق التى هى قرآن ولا عن عدة الوفاة التى هى شهران وخمسة ايام الى عدة المحررة التى هى
ثلاثة اقراء فى الطلاق واربعة اشهر وعشر فى الوفاة لان الناقل عند مالك ما وجب عدة أخرى كطرو
الموت بعد الطلاق ارجعي والعلق لا يوجب عدة أخرى (قوله فانها تنقل لعدة المحررة) اى التى
تعددها فى الوفاة (قوله ولا موت زوج ذمية الحج) حاصله ان الذمية اذا اسلمت بعد دخول زوجها
الذى بها فشرعت فى الاسماء منه فبات كافرا قبل تمام استبراء فانها تستمر على الاستبراء
ولا تنقل لعدة الوفاة وان كان املاكها ارا اسلم لانها فى حكم البائس (قوله بعد البائس) انما يقيد به
لانه محل توهم الانتقال لا رغير ادخول بها الاستبراء عليها اذا مات وتواست (قوله فبات كافرا)

اما لو سلم ثم مات بعد اسلامه استأنفت عدة وفاة كافي خش **(قوله وان اقتر بطلاق)** حاصل
 ما في هذه المسئلة ان الشخص اذا اقر بطلاق متقدم اما ان يقتر به في حال صحته واما ان يقتر به
 في حال مرضه وفي كل امان يكون له بيعة تشهد له بما اقر به او لا فهو ذاربعة اسوال واما ان ينكر
 ونوع الطلاق منه وهو صحيح او مريض مع شهادة البيعة عليه بذلك وهاتان حالتان فجاء له
 الا - وال ستة ففي شهدت البيعة له او عليه صحيحا او مريضا فالعدة من يوم اרכת البيعة وترثه في تلك
 العدة فقط لانه وان كان اقراره في المرض او انكاره فيه **لكن** البيعة استندت الطلاق للصححة
 في المهور الرابع وما تقدم في الخلع من انه اذا شهدت له البيعة فالعدة من يوم اרכת وان شهدت
 عليه فن الآن فهو قول لابن محرز واما ان اقتر ولا بيعة له فان كان مريضا فالعدة تس - أنف من يوم
 الاخبار وترثه في العدة وبعدها ولو كان الطلاق باثنا وان كان صحيحا وترثه في العدة المستأنفة
 من الحان ولا يرثها اذا انقضت العدة على دعواه وكل هذا ما لم تصدقه على دعواه والا فلا تورث بينهما
 حيث انقضت العدة على دعواه فان كانت باقية على دعواه تورثا وكل هذا اذا كان الطلاق
 رجعيما والا فلا تورث مطلقا **(قوله ان انقضت على دعواه)** اي والا ورثه او الفرض ان الطلاق
 رجعي فان كان باثنا فلا تورث بينهما اصلا انقضت على دعواه لا **(قوله اي العدة المستأنفة)**
 اي ولو كانت بعد انقضاء العدة على دعواه **(قوله اي ان محل الاستئناف)** اي الاستئناف الزوجة
 العدة من وقت الاقرار بالطلاق **(قوله ان لم تصدقه)** اي واما ان تصدقه فلا ترثه اذا مات
 في العدة الستة نفة اذا كانت بعد انقضاء العدة على دعواه **(قوله والمريض كالصحيح)** اي عند قيام
 البيعة فان لم يكن للمريض بيعة ورثته ابدا ان مات من ذلك المرض ولو مات بعد انقضاء العدة
 ولو تزوجت غيره كما مر **(قوله وكذا المنكر)** اي بالطلاق ونحوه اذا شهدت عليه البيعة اي
 بالطلاق فالعدة من اليوم الذي استندت اليه البيعة وقبل من يوم الحكم - كم وقد ذكر العلامة ان عرفة
 الطريقتين ونصه ومن شهدت بيعة بطلاقة فعدته من يوم تاريخها ان لم ينكره والا ففي كونها من
 يوم تاريخها ان اتحد او من يوم آخره ان تعدد او من يوم الحكم مطلقا طريقا عياض عن المذهب مع
 الصقلي عن الشيخ وابن محرز اه ثم ذكر الطريقتين الثانية هي ظاهر المدونة انظر بن **(قوله)**
 ويعزم ما نسلف) لكنه لا يلزم بالغين اتفاقا مثل ان تشتري ما قيمته دينار باكثر من دينار لاجل
 فتيهه بعد غار في نفقهها فلا يلزمه ما زادته في الشراء على الدينار الذي باعت به بائنا فكم نقله ح عن
 سماع اشهب ابن **(قوله وكذا ما نفقت على نفسها من مالها)** اي فلامه يوم لقول المصنف
 نسلف وهذاهو الراجح وعزاه ح (رواية اشهب عن مالك ونقله المواق عن ابن رشد وقال ابن نافع
 لا يعرف لها ما نفقة من عندها **(قوله فان علمها)** اي بالطلاق او علمته بعدل اي رانفت من
 ماله بعد علمها وقوله رجع علمها الى من حين علمها **(قوله لا بعدل)** اي لان علمت بالطلاق بعدل
 وامرأتين وانفتقت من ماله بعد علمها فلا رجوع له علمه لان الطلاق لا يثبت بذلك ولا ينظر لثبوت
 المال بشاهد ويمين وقول الشارح او عين الاولى حذف لان طاهره لان علمت بعدل وامرأتين
 او بعدل وعين ولا صحة لذلك تأمل **(قوله بخلاف المتوفي عنها والوارث)** اي وبخلاف الوارث ينفق
 محل - نهما على نفسه من ماله الميت قبل علمه بموت واولى بعد العلم فان بقيه لوثة لهم الرجوع عليه
 لا تنقضي المال لهم بمجرد الموت **(قوله ولم يحصل لمساوية)** اي بأخرجه او هذا حل لمفهوم قول
 المصنف فان ارتفعت حبستها **(قوله ان مضى قرآن للطلاق)** اي ان صدق علمها انه مضى من
 طلاقها قرآن ومن شرائها اقرارهم من ان يكون الشراء - حين الطلاق او بعده **(قوله او بعدمضى)**

القرائن الاولى اسقاط هذه لانها لم تبق معتدة لا قضاء عدتها فلا تندرج تحت شرائع المعتدة الا ان يقال
 ان ذكرها لتبقي الصور (قوله فان تمت حبيتها) اي ولو حكم فبدل فيه المستحاضة التي لم تغير بين
 الدمين (قوله اي تأخرت لغير رضاع بل تأخرت لمرض او بلا سبب اصلا او لطرية او لم تغير بين الدمين
 (قوله ان مضت لها سنة اي ان تحقق انه مضى سنة من طلاقها وتحقق انه مضى ثلاثة اشهر من حين
 شرائها السكن السنة التي من يوم الطلاق تسعة اشهر منها استبراء وثلاثة اشهر منها عدة فقوله الشارح
 مدة المدة تراه فيه تسمع لان العدة انما هي الثلاثة اشهر الاخيرة واما النسبة الاولى فهي استبراء
 واعلم ان قول المصنف وان اشترت ممتدة الخ يصور بما اذا اشترت بعد تسعة اشهر او عشرة او واحد
 عشر واما اذا اشترت بعد اربعة اشهر او خمسة او ستة او سبعة او ثمانية فلا يقال انها اشترت معتدة بل
 يقال انها اشترت ممتدة وان كانت تمتد سنة في هذه الصور كما من يوم الطلاق ومن هذا تعلم ان
 التكملة في قول الشارح فان اشترت بعد تسعة ولم يقل بعد سنة مثلا المنسبة قول المصنف وان
 اشترت معتدة (قوله بعد تسعة) اي اقل منها (قوله وبعد سنة الاولى) اسقاط هذه لانها لم تبق
 معتدة الا ان يقال ذكرها لاجل تبقي الصور (قوله واما من تأخر حبيها لرضاع) اي او استحيضت
 وبزيت وقوله فلا تحل الا بقرئين اي من حين الطلاق ولا بد من الاستبراء بحبيضة من يوم الشراء
 وباقى التداخل فان اشترت قبل ان تحيض اصلا من عدة الطلاق حلت منه ما بقرئين وان
 اشترت بعد قهر من الطلاق حلت منهم ما بالقرء الباقي وان اشترت بعد مضى قرئين حلت بحبيضة من
 يوم الشراء (قوله وهما شهران وخمس ليل) اي فاذا مضت تلك المدة قبل الحيضة انتظرتها وان
 اتت الحيضة قبل فراغ تلك المدة انتظرت كلها (قوله اي لم اشتر) اي ان لم تتأخر حبيضة عن
 المدة المذكورة بان كان من عاداتها ان يأتيها فيها وانما بالفعل (قوله او ثلاثة اشهر) اي
 وحبيضة الاستبراء وقوله ان تأخر حبيضا اي ان كانت عاداتها ان الحيض لا يأتيها في الشهرين والخمس
 ليل فاذا كانت عاداتها كذلك لا تفعل بالثلاثة اشهر ان حصلت الحيضة قبل تمامها رالا انتظرت
 الحيضة (قوله فان اربابا) اي بان كان من عاداتها ان يأتيها الدم في الشهرين والخمس ليل وتأخر
 عن ذلك اوارتابت بحس بطن وقوله تربصت تسعة اشهر اي لان عدتها من الوفاة تسعة وكذلك
 استبراءها لنقل الملك فيمتد اعلان فان زادت الرية لم توطأ حتى تذهب (قوله بالمصبوغ) اي
 ولها لبس غيره قال في المدونة وتلبس البياض كاه رقيقة وغسلته قال في التوضيح وما لم يغر واحد
 الى المنسج من رقيق البياض والحق ان المدار في ذلك على العوائد ولذا قال في الكافي والصواب انه
 لا يجوز باسم الشيء تنزين به بياضا كان او غيره انظر بن (قوله ولو اذكرن) اي هذا اذا كان المصبوغ
 احمر او اصفرا واخضر بل ولو كان اذكر وهو المسمى الآن بالقرمندي (قوله ووجب نزع) اي
 الحلى عند طرأ الموت للرجل اذا طرأ عليه وهي لا بد له (قوله والتطبيب) فان تطيب قبل وفاة
 زوجها فقال ابن رشد بوجوب نزع وغسله كما اذا احرمت وللباحي وعبد الحق عن بعض شيوخه
 انه لا تنزع وكذلك نقل الشاذلي عن القرافي وفرق عبد الحق بينهما وبين من احرم فان احرمته
 ادخلته على نفسه بخلاف موت الزوج نظرح اه بن (قوله ولا يدخل الحمام) قال ابن ناجي
 اختلاف في دخولها الحمام فقل لا تدخله اصلا وظاهره ولو لم ضرورة وقال اشهب لا تدخله الا من
 ضرورة ونحوه في التوضيح وهو يدل على ترجيح الثاني فيجوز دونه مع الضرورة لان القول الاول
 ظاهر فقط لا صريح وينفذ فقوله المصنف الا للضرورة ترجيح لهذا ايضا اه بن (قوله الا
 لضرورة) المراد بها المرض لا مطلق الحاجة كما يشهد له قول ابي الحسن ودين الله يسر (قوله وان

بمطيب) ما لفته في المستثنى فقط وهو جواز الكل لضرورة (قوله حيث كان مطيبا) أي والالم يصيب
مصححه وإذا كان مطيبا ومصححه فالمصححة بحسب الامكان أي تمتع ماهوزنية
(باب لذكر المفقود) *

(قوله أي ممن انقطع خبره) يمكن الكشف عنه فيخرج الاسير لانه لم يقطع خبره ويخرج
المحبوس الذي لا يستطيع الكشف عنه وقوله واقسامه الاربعة أي وهي المفقود في بلاد الاسلام او
في بلاد العدو أو في زمن الحرب أو في القتال بين المسلمين بعضهم مع بعض أو بين المسلمين والكفار (قوله
ولزوجة المفقود ببلاد الاسلام) أي سواء كان حرا أو عبدا كبيرا أو صغيرا وقول الشارح حرة أوامة
الخ أي وسواء كانت الحرة مسلمة أو كفاية (قوله أي حاكم السياسة) أي سواء كان واليا أو غيره أي
كالنابا أو اغاة الانكشارية وغيرهم (قوله أي جاني الزكاة) انما سمي والي الماء لانه يخرج تجباية
الزكاة عند اجتماع المواشي على الماء (قوله والاب وجد واحد منهم) أي او وجد ولكن امتنع من
الكشف حتى يأخذ منها مالا (قوله فلجماعة المسلمين) هكذا بارة الائمة وغير بعضهم بقوله
فصل المحي جيرانها وقول عقب الواحد كاف اعترضه الشيخ ابو علي المتناوى قائلا لم ارم ذكره
ولا ظنه يصح قاله بن وكذا رد عي في وسطه كفاية الاثنين فضلا عن الواحد قائلا للتحقق ان اقل
الجماعة ثلاثة (قوله لاحد الثلاثة) أي ان وجد الثلاثة في بلد هـا (قوله فان رفعت غيره) أي
للاولى والى الماء (قوله فتخير فيهما) أي في الرفع الاولى والى الماء (قوله فيؤجل) أي المفقود
الحرار بعشرين سنة سواء كانت الزوجة مدخولا بها ام لا دعت قبل غيبته للذول والا حتى ان تأجيل
الحرة اربع سنين والعبدة نصفها تعبدى اجمع الصحابة عليه (قوله والا تطلق عليه) أي من حين
الغجر عن خبره من غير تأجيل بعد ذلك (قوله من حين الغجر عن خبره) متعلق بقوله فيؤجل الخ
(قوله بالبحث عنه) أي بعد البحث عنه من هنا نقل المشد الى عن السيوري ان المفقود اليوم
ينتظر به مدة التعبدى لعدم من يبحث عنه الآن وقوله يملكه عبد الحميد كافي الدر القراني (قوله
بان يرسل الخ) هذا تدوير للبحث عنه واجرة الرسول عليها لانها اطالة هذا ان كان لها مال والا فبن
بيت المال (قوله ثم اعتدت كالوفاة) أي وعليها الاحداد عند ابن القاسم خلافا لعبد الملك كذا
في بن وانما قال كالفاة المفيدة الي عدة وفاة حقيقة فمغايرة المشبه له لان هذا
تمويت أي حكم بالموت لا موت حقيقة واعلم انها مجرد انقضاء لعدة المذ كورة تحصل للزوج ولا
بأنى هنا قول المصنف سابقا ان تمت أي المدة المذكورة قبل زمن حيضتها وقال النسائي
لاربعة بها والا انتظرتها وتقام تسعة أشهر وذلك لانقضاء المذاجل من حين التأجيل كذا في عقب
نعم لو كانت من ذوات الحيض ومضت عدة الوفاة المذ كورة ولم تراه الحيض ليكون عايتها المحض
في كل خمس سنين مرة هل تنظر الا فرأه الثلاثة او تفل بمجرد تمام عدة الوفاة المذ كورة قولان نقأهما
ابن عرفة فتظير عي في ذلك تصور كقال بن (قوله لان اذنه) أي في العدة قبل وكذلك في التزويج
يجعل بضره الاجل أولا (قوله وبعد الفراغ) أي من العدة انما اعلم أنه متى خرجت من العدة
فامس لها اعتبار البقاء في عصمتها اتفاقا وأما بعد الشروع فيها وقبل كالحاق قال ابو بكر بن عبد الرحمن
لها البقاء ما لم تخرج من العدة وقال ابو عمر ان ليس لها البقاء على عصمتها الحاقا لاربع سنين وأما
في خلاصها إلى اربع سنين مدة الاجل فلها البقاء (قوله وقدر) أي وقدر الشارح ونوع الطلاق
من المفقود حين شروعه في العدة وقوله بغيرتها عليه أي على احتمال حياته (قوله قبل دخول
الثاني) أي وبعد عدة عليها أولى قبله وقوله كان أي الاو لاحق بها (قوله وتأخذ منه جميع
المهر) وان لم يكن قد دخل بها فاساعلى الميت والمعتز بعد التلوم له وهذا قول مالك وبه القضا

وروى عيسى عن ابن القاسم انه لا يتكفل للمهر بل لمناصفة فقط ثم ان مضت مدة التعمير او ثبت
 موته كمل لها ونسب ح هذا القول للبايجي عن سحنون وذكر ان هذا القول هو الذي به القضاء والذي
 في المتبطل ان الذي به القضاء الاول ثم انه على الاول اذا كان الصداق مؤجلا فهل يجعل جميعه وهو
 قول سحنون او يبقى على تأجيله وهو قول مالك وهو الرابع وانما يمكن الاول ارجح مع حلول ما اجل
 بالموت لان هذا نفوت لاموت حقيقة ونص الخلاف الجارى في الصداق لماؤجل يجزى في غيره
 من الديون المؤجلة ونص ابن عرفة اختلاف في صداق من لم يبين بهما فقال مالك لها جميعه قال المتبطل
 وبه القضاء وابن دينار نصفه وبعض اصحابه ان دفعه لها لم ينزع منها والا اعطيت نصفه وعلى الاول يبقى
 المؤجل لاجله وابن الماجشون يجعل نصفه ويؤخر نصفه لموته بالتعمير ولسحنون يجعل جميعه اه ونحوه
 في التوضيح واقتصر عليه ح (قوله بانه لا حاجة الخ) قد يقال انه محتاج اليه لاجل فواتها على الاول
 بدخول الثاني اذا تبين حياته اذ لا اقتصر على تقدير موته لم تنفع عليه بدخول الثاني والحاصل انه
 يقدر وفاته لاجل ان تعتد عمدة وفاة وقد رطلق لاجل ان نفوت على الاول بدخول الثاني ولاجل
 ان يكون حليتها للاول اذا كان مطلقا مطلقين قبل فقده بعصمة جديدة لا بالعصمة الاولى (قوله
 فتسكون للمنفقة فيما اذا جاء الخ) حاصله انها تكون له في اثني عشر صورة من ضرب ثلاثة وهي بحية
 او تبين انه حي او تبين موته في اربعة وهي اما ان يكون ذلك في العدة او بعدها وقبل عقد الثاني او
 بعده وقبل الدخول او بعده وقبل تلذذ بها او بعده عالما فتكون للمنفقة في هذه الصور الاثني عشرة
 (قوله او بعده) اي بعد عقد الثاني (قوله ان تلذذ) اي سواء جاء تبين انه حي او ميت فهذه
 ثلاث صور نفوت فيها على الاول (قوله ان نفى الخ) اي واما ان قضى لها الثاني كما لو تبين انه عقد
 عليها ودخل بها في حياة الاول غير عالم ثم مات الاول فلا ترثه (قوله فلا نفوذ لدخوله) اي بدخول
 الثاني ولو ولدت منه اولادا (قوله بان اخبر بموته) اي سواء كان اخبر لها بالموت عدولا او غير
 عدول وقوله حكم بموته الخ اي اذا كان الخبر بالموت عدلين اذ لا يتصور حكم الحاكم بغير العدلين
 (قوله فلا نفوت عليه بدخول الثاني) ولو ولدت الاولاد ولو حكم بموت الاول كما هو الفرق بين ذات
 المنفقة وهذه ان الحكم المنفقة تستدلى باجتهاد الحاكم بشبوت فقده ولم يتبين خطأؤه فلم يبال
 بحية بعده بدخول والمنفى لها زوجهان حكم الحاكم بموته فقد استندى بشهادة ظهري خطاؤها واما اذ لم
 يحكم بذلك كما هو واضح وقولنا ولم يتبين خطأؤه اي في وجود الفقده وما ذكره من ان المنفى لها زوجهان
 لا نفوت عليه بدخول الثاني ولو حكم بموت الاول هو المذموم من المذهب وقيل نفوت على الاول
 بدخول الثاني مطلقا حكم بموت الاول أولا وقبل نفوت ان حكم به والا فلا واذا رجعت للاول
 فتعده من الثاني بثلاث حيض او ثلاثة شهور او وضع حمل في بيته الذي كانت تسكن فيه معه ويحال
 بينه وبينها فان مات القدام اعتدت منه عدة وفاة ولا ترجم وان لم يكن موته فاشيا لان النعي لها اي
 الاخبار بموته شبهة (قوله فلا نفوت على الاول) اي بدخول الثاني ولو ولدت الاولاد من ذلك الثاني
 وكذا يقال فيما بعد (قوله وانما الاسقاطها عنه في المستقبل) ما ذكره من عدم فواتها على الاول
 بدخول الثاني في نفسه هو ما نقله أبو الحسن عن عبد الحق وهو ظاهر تعمير المصنف باسقاط دون
 سقوط وقيل ان ذلك الاسقاط لا يلزمها لانه اسقاط لاثني قبل وجوبه حينئذ فلا ترد للاول اذا
 دخل بها الثاني وهو ما نقله في (قوله فيمنع نكاحها) اي لاجل عدم ثبوت موت زوجها المنفقة
 وقوله فاعتدت اي من فسخ النكاح وقوله فلا نفوت بدخول الثالث اي ولو ولدت منه اولادا ولا حد
 عليها لان دعواها موته شبهة تدفعها المحمد كذا في عقب وتامه (قوله بشهادة غير عدلين) اي

شهادتهما على موت الاول الغائب (قوله فتزوجت ثالثا بشهادة عدلين) اي على موت الزوج الغائب (قوله قبل نكاحه) اي نكاح الزوج بشهادة غير عدلين (قوله وان ابن) اي الباقيات من كون الغريب لمن قامت الخ بل وكذلك ان ابن من القيام ومن الرفع حين قامت الاولى ثم قن بعد ذلك فلا يضرب لمن اجل مستأنف بل يكفي اجل الاولى اه بن قال ح وكلام ابن فرحون مع ما نقل عن ابن يونس والمتطلى عن مالك انهن اذا قن بعد مضي الاجل المضروب للاولى وبعد انقضاء عدتها فان ذلك يجزئهن ولا يجزئهن الى عدة قال الشيخ سالم لكن يشك على ذلك اذا انفقن من ماله في عدة الاولى ثم قن هل يرجع عليهن بما انفقن من ماله حين اخذت الاولى في العدة والالزام ترجيحهن عليها بلا مرجح (قوله واثبتت موته) هذا اذا كانت نفقةهما مستمرة والانحصر عتقها عندنا اكثر الموثقين وصوبه ابن سهل وقيل انها تطالب بسعيها في معاشها اثبتت موته او لمضي مدة التعمير فتعق من رأس المال واليه ذهب ابن الشقاق وابن القصار وابن القمان وزا بن عرفة قولا ثالثا انها تزوج (قوله فيورث حينئذ) اي حين اذنت موته او مضت مدة التعمير وظاهره ولولم يحكم بجهته وليس كذلك فالمراد وورث ماله حين اذنت موته او مضت مدة التعمير مع الحكم بجهته والمعتبر وارثه يوم الحكم بجهته لا وارثه يوم الفقد ولا وارثه يوم بلوغه مدة التعمير بدون حكم كإنقذه ح عن ابن عرفة ونصه واقوال المذهب واضحة بان مستحق ارثه وارثه يوم الحكم بجهته لا يوم بلوغه من جهته (قوله وبقيت زوجه الاسير ومفقود ارض الشرك للتعجير) اي ثم حكم بجهته واعتدت زوجه كل عدة وفاة وقسم ماله على ورثته فان جاء بعد القسم لتركنه لم يمس القسم ويرجع له متاعه (قوله كالموخذة الزنا) فان لمما المتطلى ولو كانت نفقتهن دائمة ونسبي ان يكون ماشك في فقد هـ هل بارض الاسلام او الكفر كالفقود في بلاد الكفر تحبها احتيا ما في زوجه وماله قاله عبق (قوله وحكم بخمس وسبعين) ابن عرفة المتطلى عن الباجي في مجلته قيل يهرخساوسبعين وبه قضى ابن زرب اه ولم يعلم من كلام المذنب حكم من فقد وقد بلغ سن التعجير او حازه كن فقد وهو ابن سبعين او ثمانين ابن عرفة وعلى ابن السبعين اذا فقد زيد له عشرة اعوام وكذا الثمانين وان فقد ابن خمس وتسعين زيد له خمس سنين وان فقد ابن مائة اجتهد في ابراد اه بن (قوله على التقدير) اي على ما يقدرونه بغلبة ظنهم اي انهم يشهدون بما يغلب على ظنهم واعتقدوا ذلك للتعذر (قوله يحمل عند الجهل) اي عند جهل حاله من الطوع والاكره وذلك اذا لم يتم بيته اصلا او قامت بينتان احدهما بالطوع والاخرى بالاكره كذا قال عبق وفيه نظر لانه انما يكون قيامهما كالجهل اذا عدم المرح بالاحداهما فيمتسا فاعان اما حيث وجد المرح كما هنا وهو كون بيته الاكره مثبتة وهي مقدمة على النائية كفي التوضيح وغيره فلا يكون قيامهما كالجهل اه بن ولو تزوجت زوجة من تنصر وشك فيه هل تنصر طوعا او كرها ثم ثبت انه مكره فكأمرأة لمفقود في كونها تقوت على الاول بدخول الثاني غير عالم وقيل كالمثني لهما زوجه فلاتقوت على الاول اصلا واما لمعلم اكرهه فكالمسلم بقيت زوجته في عصمته وينتق عليهما من ماله (قوله بعد انفصال الصفيين) الذي في المقدمات في هذا ما نصه فعند امرأته ويقسم ماله قبل من يوم المهر كقربة كانت المعركة من يده او بعده وهو قول يعنون وقيل بعد ان يتلوم له بقدر ما ينصرف من حرب او من انهزام فان كانت المعركة على بعد من بلاده مثل افريقية من المدينة ضرب لامراته اجل سنة ثم تعتد وتزوج ويقسم ماله اه فان تراعى الاول اسخنون ونحوه في نقل ابن يونس وعزا ابن يونس الثاني لابن القاسم عن مالك ونحوه في النوادر كما نقله عنها شارح التفتة وعزا المتطلى الاول اسالك

وابن القاسم وعز الثاني لالتبعية ووافقه التوضيح في عز الاول ثم قال في التوضيح جعل ابن المحاجب الثاني خلافاً للاول ابن عبد السلام وجعله بعضهم تفسيراً له واليه اشار المصنف هنا بالتفسيرين ثم اعلم ان عبارتهم اختلفت في الاول فعبارة ابن يونس وابن رشد وعباد الحق من يوم المفارقة وعبارة اللخمي والميتي وابن شاس من النقاء الصفيين وعبارة ابن المحاجب وتبعه المصنف بقوله بعد انفصال الصفيين ولم يتبعه ابن عرفة ولا غيره من شراحه وانما تبعه اللخمي في جواب بان المراد انها تشرع في العدة بعد الانفصال وتحسبهم امن يوم الالتقاء اه وفيه نظر والصواب ان عبارة ابن المحاجب هي التحقيق لانه اذا كان بين الالتقاء والانفصال ايام فيحتمل أن يكون انما مات يوم الانفصال فلو حسبت يوم الالتقاء لزم ان تكون العدة غير كاملة فيحسب العدة من يوم الانفصال لانه يجتاط في العدة بدليل ما تقدم من انشاء اليوم الاول ويشهد لهذا قول اللخمي في تبصير له كان القتال اياماً او شهراً فمن آخر يوم اه على ان قولهم من يوم المعترك وكذا من يوم الالتقاء يحتمل من ابتداء المعترك او انتهائه فيحتمل على انتهائه وكذلك الالتقاء يحتمل على انتهائه للاختياط في العدة فافعله ابن المحاجب والمصنف حسن اه بن (قوله ولكن المعتمد الخ) الا ان الذي به الفتوى المصنف لانه لا يحوط كذا ذكر الشارح على ان المصنف وابن المحاجب يمكن جعله تفسيراً لرواية ابن القاسم عن مالك وان قوله ههنا من يوم النقاء الصفيين المراد من يوم آخر النقاء الصفيين وهو يوم الانفصال (قوله) ويجتهد في قدر المدة فاذا كانت المعركة بعيدة من بلد يوقع في المدة وان كانت قريبة يقال فيها بالاجتهاد فيما (قوله تفسيران) لم يقل تأويلان لانها على المدونة كما علمت (قوله) فبعضهم ابقاه على ظاهره اى فيكون خلافاً لاول اصبع (قوله) وبعضهم جعله على قول اصبع اى جعله على الوفاق له والا قرب الاول (قوله) أو في زمنه اى أو المرتحل في زمنه ولو لم يلد لا طاعون فيها (قوله في بلد) اى الطاعون (قوله) بعد سنة كاشته بعد النظر اى لاحتمال اسره عند العدو واعترضه طافي بان الذي في عبارة الميتي وابن رشد وابن شاس وان عرفة ومعين المحكام وجميع من وفقت عليه من كتب اهل المذهب سوى ابن المحاجب وتبعه المزلاب السنة من يوم الرفع لاسلمان لامن بعد النظر والتفتيش عليه قال ولم يتبعه ولا غيره لشي من هذا والكمال لله فاق ما قاله المؤلف تبعاً لابن المحاجب نقله في المنيطة عن بعض المؤرخين ووقع القضاء به في الاندلس قال ابن عاصم في شرح الخففة وفي المنيطة قال بعض المؤرخين ينبغي أن يكون ضرب السلطان الاجل يوم اليأس من المفقود لامن يوم قيام الزوجة على ما استحسن من الخلاف وقال ابن عاصم ايضا عقب ما مر ولا تعارض بين نقل ابن رشد وقول اشتهب انه يتلوم من يوم الرفع مع ما تقدم عن بعض المؤرخين لان تحمل نقل ابن رشد انها يوم اليأس لانه يكون قريباً من الرفع فعبر بالرفع عنه تجوزاه فقد تأول ابن عاصم عبارة ابن رشد وردة ههنا بالانقضاء (قوله) ولما نسي الكلام على احكام النفاذ الاربعة اى المفقود في بلاد الاسلام وحكمه انه يؤجل اربع سنين بعد البحث عنه والمجزع من خبره ثم تعتد زوجه والمفقود بارض الشرك كالاسير وحكمه ان تبقى زوجته حتى لا ينفك عنها التعمير ثم تعتد زوجه والمفقود في الفتن بين المسلمين وحكمه انه يعتد زوجه بعد انفصال الصفيين والمفقود في الفتن بين المسلمين والكفار وحكمه ان يؤجل سنة بعد النظر والكشف عنه ثم تعتد زوجه هذا حاصل ما تقدم وظاهره انه لا يحتاج للحكم بوفته في الاقسام كما هو الاول لاذن القاضي للزوجة في العدة (قوله) وجوباً على الزوج اى اذا كان حياً (قوله) استمرت في البائن اى مطلقاً كما ان المسكن ملكه ولا تفكره قبل موته لا والجرة حينئذ من رأس المال (قوله) هي

(تفصيل) اى وهو ان يكون المسكن له كاله او قد كراه قبل الموت والا فلا سكنى لها فالرجعية اذا ماتت زوجها مثل المتوفى عنها وهى فى العصمة فى التفصيل المذكور لانها متوفى عنها بائنا لا اى الرجعية لعدة الوفاة كما مر (قوله كما زنى بها غير عالمة) اى فان لها الصداق والسكنى واما لو كانت عالمة فلا صداق لها ولا سكنى (قوله ان السكنى) اى سكنى المحبوسه بسببه (قوله فكان عليه حذفه) اى لانه لا يصح رجوعه لامتددة ولا للمحبوسة اذ لا فرق بينهما وذلك لان المعاملة البائن لها السكنى ولو مات عند ابن القاسم فى المدونة خلافاً لرواية ابن نافع انها تنسحب بالموت وكذلك المحبوسة لها السكنى سواء اطلع على موجب الحبس فى حال حياته او بعده وانه عند ابن القاسم فى المدونة ويمكن المجواب عن المصنف جعل قوله فى حياته متعلقاً بالمحبوسة على معنى ان من حبست فى حياته اى اطلع على موجب حبسها قبل موته وفرق بينهما فى حياته يجب لها السكنى ولو مات بعد ذلك فهذا التأويل يصح كالمصنف ويكون جاري على قول ابن القاسم فى المدونة (قوله والمتوفى عنها) هذا شامل لام الولد (قوله مطبقة) اى واما غير المطبقة فلا سكنى لها الا بالشرط الا ترى وهو اذا سكنها قبل الموت فلهذا دخل بها ام لا ويدل لذلك قول المدونة ونقله الموافق ومن دخل بصغيرة لا يجامع معها بلعدة نكاحها ولا سكنى لها فى الطلاق ولها اعدة الوفاة ولها السكنى ان كان ضمها اليه وان لم يكن نقلاً اعتدت عند اهلها ابن يونس قال ابو بكر بن عبد الرحمن وان كان انكاحاً هذه اليك كما انها ثم مات لم يكن لها سكنى (قوله ولو حكم) اى بان كانت مطبقة قبل موته طلاقاً رجعيًا (قوله كما ينبغي عليه) اى بقوله راسختران مات اى واستقر المسكن ان مات المطلق (قوله لا بالانقار) هذا بيان لمختر الشرطين فى وجوب السكنى للمتوفى عنها وصرح فهو من الشرط لساقيه من التفصيل (قوله وجبىة) اى مدة معينة (قوله وامشاهرة) اى وهو المقر على المدة الغير المعينة ككل شهر او كل سنة او كل جمعة بكذا (قوله تأويلان) اى فى الوجبية واما المشاهرة فلا سكنى لها قولوا واحداً والحاصل انه ان نقداً لكراه كان لها السكنى سواء كانت وجبىة او مشاهرة اتفاقاً وان لم يتقد فى المشاهرة لا سكنى لها اتفاقاً وفى الوجبية تأويلان (قوله الا ان يسكنها) اى فاما سكنها معه فى حال حياته ثم مات وجبت لها السكنى والفرض ان المسكن له او قد كراه كما قال الشارح رافلاً (قوله ان لها) اى للصغيرة التى اسكنها معه فى حال حياته لاجل كفالتها ثم مات (قوله وعلم الخ) اى لان حاصل كلامه ان غير المدخول بها متى اسكنها معه فله السكنى سواء كانت مطبقة ام لا الا اذا كانت صغيرة وقصد باسكنها معه كفالتها ثم مات فلا سكنى لها وما ذكره الشارح من ان الاستثناء الاول عام هو الصواب لخاص بالصغيرة كما فى عقب (قوله على ما كانت تسكن مع زوجها فى حياته) الاولى قبل طلاقها وفى حال حياته (قوله ورجعت به) اى لحمل سكنها (قوله فليست او للعالم) اى بل للاستئناف لان جهلها بالمحصال يقتضى ان الابتهاج شرط فى رجوعها كما ن يطلقه بالقرب من نقلها او يموت بالقرب من مرضه الذى نقلها به بخلاف جعلها بالاستئناف فانه لا يقتضى ذلك لان المعنى والشأن انها مع مطلقة واجرة الرجوع عليه ان كانت وقت الفراق بغير مسكنها كما فى المج (قوله غير واجبة) اى بان كانت فى بيت اهلها بارثة لهم (قوله ورجعت وجوباً بالتعدد بمنزلة مع ثمة) يعنى انها اذا خرجت للبعج ضرورة مع زوجها اغتات او طلقها بعد مديرتها ثلاثة ايام فانه يجب رجوعها متدبراً لمن بقي شئ من المدة بعد وصولها له ولو لم يمت احداً ان قلت متى كلف الطلاق او الموت بعد مديرتها ايام فانه اذا رجعت تدرك غالب العدة فى منزلها فلامعنى لذلك الشرط (قلت) يمكن اقامتها فى محل الطلاق لمرض اعزها او لانتظار

العدة الذي ترجع معه تأمل ثم ان هذا الشرط اعني قوله ان بقي شيء من العدة ينبغي رجوعه لجميع
 المسائل التي فيها الرجوع السابقة واللاحقة ولذا واخره المصنف عن جمعها كان احسن (قوله
 كما لو دخلت في الاحرام) اي ولو في اول يوم من سفرها (قوله ورجعت في الحج) اي ورجعت في الحج
 التطوع اذا ماتت زوجها الرطلة وان وصلت لمكة ورجعت في غيره من التوافل كالرباط ولو
 وصلت لمحل الرباط (قوله لكان احسن) لان المنظور له خروجها من غيرها كان الزوج غار جاعها ولا
 (قوله لان كان الخروج لمقام هناك) اي فلا يجب عليها ان ترجع لمحل سكناها (قوله والا حسن
 رجوعها ولو قامت نحو السنة أشهر) اي انه اذا كان الحج تطوعا او سافرت لرباط ووصلت لمكة
 او لمحل الرباط واقامت هناك ستة اشهر او سبعة وطلعتا زوجها وماتت فلا حسن عند ابن المواز
 رجوعها بالبداهة مع مدة لستم عدتها لمحل سكناها لكن الذي في التوضيح ان محمد استحسن الرجوع في
 الاشهر في السنة وهو وافق اعبارة التونسي وابن حرفة وهذا خلاف ما يقتضيه المصنف ففعل غاي
 المن تحريف وان الاصل ولو قامت السنة او الاشهر كما في عبارة غيره قلله طافي وهذا الاعتراض
 مبني على ان العدة في كلام المصنف مضاف للاشهر ويصح ان يكون اشهر بدلا من السنة لا مضاف
 اليه فينتفي الاعتراض انظر بن (قوله مخيرة تعتمدان شاعت باقرهما والواحد هما) اي الى الذين
 المنقل منه واليه وقوله او بمكانها اي الذي هي فيه وقت الموت والطلاق وما قرر به شارحنا كلام
 المصنف من التخير فقد تبع فيه غيره من الشراح وظاهر كلام ابن عرفة ان هذه اقوال وانه ذكر
 في المسئلة ستة اقوال كما ذكره شيخنا نقلنا عن اللقاني (قوله اي على الزوج المطاق لها) اي في حال
 سفرها بالحج الاسلام والتطوع كالرباط (قوله لكان احسن اي لان المداري لزوم الكراهة رجوعها
 سوار جمع معها ولا وكل يلزمه جرة رجوعها في الطلاق يلزمه ايضا كراهة المنزل الذي ترجع اليه (قوله
 اذا اعتدت حيث شئت) اي في سفر لا تنقل (قوله نبه على ذلك الحج) اي نبه على ما اذا طرأ موجب
 العدة بعد تناسخها بحق الله (قوله ومضت المحرمة والمتكفة) اي مضت المحرمة على احرامها ان طرأ
 عليها عدة او اعتكاف ومضت المتكفة على اعتكافها ان طرأ عليها عدة او احرام ولو حذف قوله
 او احرمت وعصت وقال عوضه كالمعدة ان اعتكفت لان احرمت لو في بال وراست كذا هـ بن (قوله
 اذا طرأت عليها عدة) اي من وفاة وطلاق (قوله بخلاف ما لو طرأت اعتكاف) اي على عدة (قوله
 فلا تعد له) اي فلا تخرج له (قوله والحاصل ان الصورة) اي لانها اما ان تكون متباعدة باحرام او
 اعتكاف او عدة ثم يعا عليها او احده من الثلاثة فالصور العقلية تسعة واقعية ستة لان المتباعدة
 بالاحرام اما ان يطرأ عليها عدة او اعتكاف والمتباعدة بالعدة اما ان يطرأ عليها احرام او اعتكاف
 والمتباعدة بالاعتكاف اما ان يطرأ عليها احرام او عدة (قوله فتم السابق ولا تخرج لللاحق الحج حاصله
 انها تم السابق في خمسة وهي ما اذا كانت متكفة وطرأ عليها احرام او عدة او كانت محرمه وطرأ عليها
 اعتكاف او عدة او كانت معددة وطرأ عليها اعتكاف فان طرأ عليها احرام مضت على احرامها (قوله
 عنده اي تيمت فيه عنده وحاصل فق المثلثة ان الامة التي لم تبوءوا لم يسكنها زوجها في بيت لا سكني
 لها على الزوج لاني ندوة طلاق ولا في وفاة بل تعدد عند ساداتها ولها الانتقال حيثئذ مع ساداتها اذا
 انتقلوا كما كان لما ذلك وهي في عصمتها حيث لم تبوء كما قدمه المصنف بقوله والسيد السفر بن لم تبوءوا
 كلام لزوجها لان حق الخدمة لم ينقطع بالتزويج واما التي بوئت مع زوجها اما السكني في طلاقه او
 موته وليس لساداتها انهم عندها بن عمران ومن وافقه ولهم قتلها معهم عند ابن يونس وابن عرفة
 كافي بن والبدر (قوله حيث كان يتعدر لمحوها بهم بعد العدة) اي لو بقيت معددة بمحل اهل

زوجها فان تعذر نحوها بأهلها بعد انقضاء العدة بمجمل زوجها لم يرحل واكثر المصنف بالبدوية
عن الحضرية والقروية فلا يرحل مع أهلها بل تعد بمجملها فاذا مات زوجها واطلقها وكانت في حضر
أو في قرى فلا يجوز انتقالها مع أهلها ولا مع أهل زوجها حتى تنقضي العدة كما في الجلاب (قوله)
فلا يرحل معهم) أي مطلقا سواء كان عليها إذا ارتحل معهم مشقة في عودها لاهلها أم لا هذا
هو المتمد لان شأن الانتقال والعود المشقة خلافا لمن قال انهم انؤثر بالارتحال معهم إذا كان لا مشقة
عليها في العود لاهلها بعد العدة قاله شيخنا ومثله في بن (قوله) وكالاتقال لعذر أي انه يجوز لها
الانتقال إذا أحببت من الأمكنة ولو أراد الزوج خلافه إلا لغرض شرعي كمن نسب له لاجل عذر
لا يمكن انقام معه بمسكنها (قوله كسقوط) أي وكوحشة الانتقال جبران وأما الخوف فيأتي لها
بؤسة ولا يخرج والمؤنة تابعة للنفقة (قوله) فان انتقلت لغير عذر ولو باذن مطلقا ردت بالتضام
أي لان بقاها مدة العدة في مكانها الذي كانت ساكنة فيه حين الموت أو الطلاق حق لله تعالى
(قوله) وحازها بالخروج في حوائجها طرقي النهار) أي وأولى في النهار ومحل جواز خروجها في طرقي
النهار ان كان ذلك الزمان مأونا والأول يخرج فيه مابل نهارا ابن عرفة وفيها لها التعرق نهارا
والخروج سحرا قرب الفجر وبعد المغرب وترجع ما بينه وبين العشاء الأخيرة اللخمي قال مالك
لابأس أن تخرج قبل الفجر واري أن يحتاط للزنايب فتؤخر خروجها الصلوع الشمس وتأتي حين
غروبها قال بعض العلماء وكلام اللخمي هو الأول فرف هذا الزمان فالمدار على الوقت الذي ينتشر فيه
للأطعم فيها أهل الفساد بن (قوله في حوائجها) أي وألعرس كما في المدونة فلامفهوم محوائجها
وإذا خرجت محوائجها وألعرس فلا نيت بغير مسكنها (قوله) لا تخرج لحضر) أي كشارة بينهم وقوله
فيما تراو خوف جار أو أي على نفسها وأنه فيمن لا يمكنها الرفع وهذا فيمن يمكنها خش (قوله)
محاضرة) أي بالنسبة لمحاضرة بخلاف البدوية لأن كان في البدو حاكم ينصف فالمدار على وجود
الحاكم وعدم وجوده في المحاضرة والبادية حتى وجد الحاكم الذي يزيل الضرر إذا رفع اليه فلا تنقل
كانت حضرية أو بدوية وان لم يوجد جاز الانتقال كانت حضرية أو بدوية والمصنف كالمدونة ففرق بين
الحضرية والبدوية نظر المشان من وجود الحاكم في المحاضرة دون البادية ونص ابن عرفة قلت
ضابطه ان قدرت على رفع ضررها بوجه ما لم تنقل وحملها ابن عات على الفرق بين القروية والمدنية لان
بها من ترفع امرها اليه بخلاف القروية غالبا بن (قوله) ان سكنت زوجها معها) أي في البيت
الذي تملك ذاته أو منفعة (قوله قولان) الأولى ترد أي لعدم نص المتقدمين والأول من هذين
القولين لابن القطان والثاني لابن المكوي ورد ابن راشد قائلا ان قول ابن المكوي وهم انظر بن
ولكن الذي يرجحه شيخنا القول الثاني كما في الشارح والمج واعلم ان محل الخلاف عند الإطلاق فان
طاعت له بالسكنى مدة العصمة وتوابعها فلا سكنى لها قولا واحدا وان طاعت مدة العصمة فقط فلا
السكنى قولا واحدا ومحلها أيضا إذا كثرت المسكن قبل العقد أو كان ملكا لها قبله وأما لو كثرت
أو ملكته بعد العقد فعليه قولا واحدا واعلم انه لو اشترط له في العقد السكنى فسخ قبل البناء
وثبت بعده بمهر المثل وسقط البشروط (قوله) وسقطت) أي سواء كانت مهتدة من وفاة أو من طلاق
وانما سقط لانها استأكرت بما كان واجبا لها من غير عذر فلا يلزمه بدولها عنه عوض (قوله)
ولو أكره زوجها للغير) هذا هو المعمد وقال اللخمي ان أكره رجعت بالأقل مما أكره به الأول
وما كثرت به واعلم انها إذا كانت مطلقة طلاقا رجعيا وخرجت من مسكنها وأقامت بغيره انما سقط
سكنها وأما النفقة فلا تسقط ولو هجر عن عودها لملها أو ما يأتي في مسقطات النفقة من ان خروجها

بلاذن ويجزؤه عن رد هامة لها فواخاص بمن في العصة (قوله هربت به امة) اى المطلقة
او غيرها وقوله بمن هي عليه اى سواء كان ابا او وليه (قوله ثم جات به تعالها) اى النفقة مدة
هروجه (قوله زالا) اى والا بان علم بموضعها وقدر على رد هامة تستيط (قوله ولا غرما الخ)
قال ح قال ابو الحسن اختلاف هل للورثة بيع الدار واستثناء العدة فاجازه للخصم ومنعه غيره لانه
غرر لان المشتري لا يدري متى يصل قبض الدار وانما رخص فيه في الدين اياه بن وهمل الخلاف
اذا لم يكن على الميت دين وامان كان عليه دين وباعها الوارث اعطى الغريم جازا تقافا (قوله ومع
توقع الحيض قولان) معناه انه اختلاف في بيع الدار واستثناء سكاها مدة البراءة والحال انه يتوقع
حيضها لاستثناء خصوص الاشهر وذلك بحيث انها ان حاضت تمسك حتى تنقضى مدة الاقراء وان لم
تحض مكنت الثلاثة اشهر وهذا هو المراد بقول عقب واستثناء مدة العدة يعنى عدها في نفس
الامر وهكذا قرر طي واصله لانه لا ينسد السلام اياه بن واماميهما واستثناء خصوص الاشهر
بجواز تقافا فمن ان من قال بالجواز نظرا الى الاصل بقاؤها على ما هي عليه من الاعتداد بالاشهر
ومن قال بالمنع فقد نظر لاحتمال ان يطرأ حيضها مدة العدة به بمجولة والحاصل ان القولين
مبنيان على اعتبار الحال واحتمال الطوارئ فمن نظر للحال اجاز ومن نظر لاحتمال الطوارئ منعه
وعلى الجواز لا كلام للمشتري اذا حصل لها حيض وانتهت لانه دخل بمجوز لذلك وعلى المنع
يفسخ البيع (قوله وللمشتري الخيار) اى للصير الذي عرض له وهذا قول مالك وقال ابن القاسم
لا خيار له لدخوله على ذلك الضرر الطارئ فهو ومعية نزلت به (قوله وللازواج بيع الدار الخ) مثله
الغرماء على الاشهر كما قاله عجم (قوله ولو باع الخ) حاصله ان الغرماء في التوفى عنها كالزوج
وكذلك الغرماء في المطلقة ذات شهر المتوقعة الحيض المرتبة اذا باع الدار وقال في عقد السبع ارضات
الريبة المحاصلة وقت البيع والتي ستحصل فالبيع لازم وان استقرت فالبيع مردود فان البيع يفد
على المشهور وروى ابو زيد عن ابن القاسم في العتية جواز وان لا يخفى ثلث ثرى هذا حاصل تقرير
الشارح وما قرره الشارح المتن تتبع فيه عقب ومثله في التوضيح واعتضه الناصر بأد غير صحيح
وانما سمى كاذم ابن المحاسب ان البيع بشرط مكنت المعتدة الى زوال الريبة فاسد وهذا هو
المفروض في كلام الائمة وبه قرر المواقف في الجواهر ولو وقع البيع بشرط المكنت فيها الى زوال
الريبة كان فاسدا قال القاضي ابو الوليد وهذا عندى على قول من يرى رتبة الخيار وامام على
قول من يلزمه ذلك فلا تاخير بشرط انظر بن (قوله وله) اى لزوجه ان يسكنها فيه اى في محل
سكاها الاول الذي انقضت مدة اجارته واعارته (قوله وامان وفاة) اى واما اذا كانت معتدة
من وفاة وانهدمت الدار التي لبيت والمستأجر اذا انقضت مدة المستأجرة فانه لا يسكن له لانه انما يكون
الخ وقوله فاذا انهدم اى سواء كان ملكه او مستأجرا وقوله وانتهت الجارة اى اذا كان مستأجرا
وانهدم واعلم ان المعتدة من وفاة اذا انهدمت مقصورتها ابدان بمقصورة اخرى من مقاصد دار
الميت بجلا ف ما اذا انهدمت الدار بتمامها لا تبدل بغيرها ولو كانت لبيت دار اخرى لانها
للورثة مع عدم تعاقب حقها فيها بخلاف الدار التي كانت مقصورتها بها وانهدمت المقصورة فان الدار
وان انتهت للورثة لكن تعلق حقها بها من غير اعتدادها فيها (قوله حيث لا ضرر فيه) على
الزوج بكثرته كرائه) اى فان كان فيه ضرر عليه بسبب كثرة كرائه فلا تجاب ما لم تعمل بالرأى
والاجبت كما قاله الخصمى قال ابن عرفة وانما يلزمها الرائد من الاكثر ان كان ملدعاها اليه ياتى
بها اياه بن (قوله كالمحبس على رجل حياته) اى وبدمه وانه يكون حيا على آخر ما كاله

وأما الواضع المطلق فحقه في ذلك المحبس لانسان لم يكن لما سكنى كما قاله عبق وفيه نظر فان استقامه
هبة منه وليس للمطلق هبة مسكن المعتدة واخراجها منه اهـ بن (قوله اي داره موقوفه على امام مسجد
اي وامالو كانت الدار موقوفه على المسجد مطلقا فاستأجرها الامام وسكن فيها فلا يخرج منها زوجته
الاتمام اجله كالكثرة من اجنبى (قوله فلا امام الثاني انواع زوجة الاول) هذا هو ظاهر المصنف
والذى في كلام غيره وان الاخراج يتوقف على جماعة اهل المسجد ففي المواق وكذلك زوجة امام
المسجد الساكن في داره تعتد بزوجه فيها الا ان يرى جيران المسجد ان اخراجها من النظر فذلك لهم
قاله ابن القطان اهـ وقال ابن ناجي اختلاف اذا مات امام المسجد وهو ساكن في الدار فحصة عليه فقيل
كسئلة لا مبر قاله بعض القرويين وبه جرى عمل قرطبة كما قال ابن عات ولم يحك ابن شاس وابن الحاجب
غيره وقيل يخرج منها ان اخرجها جماعة اهل المسجد قاله ابن القطان واقتصر على قوله اكثر الشيوخ
اهـ ونحوه في عبارة ابن عرفة والتبطل والجواهر وابن فتيون عن ابن القطان اهـ فانظر لم ترك المصنف
هذه الزيادة اهـ بن (قوله الى خمس سنين) هذا في المرتبة بحسب بطن وامال المرتبة متأخر المحضة
فستة كما مر (قوله ولا ثم ولد يموت عنها الخ) حاصله انه اذا مات عن ام وولده فلها السكنى مدة
استبائها وذلك بحضة ولا نفقة لها ولو كانت حاملا واذا اعتقها وهو حي كان لها السكنى ايضا وكان
لها النفقة اذا كانت حاملا (قوله السكنى) اي اذا كان المسكن له او تذكره على ما تقدم في المحررة
كما صرح بذلك ابو الحسن في شرح المدونة (قوله لكن لا يلزمها المبيت) اي في محل سكناها
سواء مات سيدها واعتقها ثم ان هذا خلاف قول المدونة قال مالك ولا احب لها المواعدة فيها
ولا نيت الا في بيتها ولا احدا د عليها لكن قال ابن عرفة بعده وقت قوفها ولا نيت الا في بيتها خلاف
نقل ابن رشد عن المذهب لها المبيت في المحضة في غير بيتها من عتق او وفاة اهـ وكذا نقل ابن
يونس مانصه ابن المواز لها ان تبيت في غير بيتها مات السيد واعتقها اهـ بن فقد علمت ان ما قاله
الشارح طريقة مرجحة وان كانت مخالفة لطريق المدونة (قوله لم تؤخر) اي مدة ما وليه كالحامل
بل اما ان ترجع للاسلام او تقتل بعد الاستبراء بحضة فقوله واستمرت اي قبل قتلها بحضة
(قوله ولها السكنى) اي فقط على زوجها في مدة استبائها لانها محبوسة بسببه واستشكل شيخنا
العدوى ثبوت السكنى للمتردة بانها تسجن حتى تتوب وتقتل او اجاب بانه يفرض فيما اذا غفل عن
سجنها او كان السجن في بيتها (قوله والمشتبهة الخ) حاصل ما في هذه المسئلة ان المرأة التي غلط بها
تارة تكون لازوج لها وتارة تكون لها زوج راذا كان لها زوج فتارة تكون مدخولا بها وتارة
لا فان لم تكن ذات زوج فان حملت فالنفقة والسكنى على الغالط وان لم تحمل فالسكنى عليه والنفقة
عليها وان كانت ذات زوج ولم يدخل بها فان حملت من الغالط فسكناها ونفقة على الغالط وان لم
تحمل فالسكنى على الغالط والنفقة عليها الا على الغالط على الراجح وأما لو بنى بها زوجها فنفقتها
وهكذا على زوجها حملت ام لا الا ان ينفي الزوج حملها بلعان فلان نفقة لها عليه ولها السكنى على
الزوج ما لم يلحق بالغالط فان لحق به فالنفقة والسكنى حينئذ على الغالط (قوله فلها النفقة
والمكنى) اي وان لم تحمل فلها السكنى فقط ولا نفقة على الراجح (قوله قولان) الاول حكاه
ابن يونس عن ابي عمران والثاني عن بعض التابعين ورجح ابن يونس الاول فالاولى للمصنف الاقتصار
عليه اياه يقول تردد اهـ ثم ان حكاية القولين على ما ذكره المصنف هو ما في التوضيح والذي
في عبارة ابن عبد السلام على الاوج اوعلى الواطئ ووجهه فيها ابن عرفة وعبارته على الزوج او عليها
حيث علمت الوجوب بالاستبراء * (فصل في حجب الاستبراء) *

علم ان المراد به الكشف عن حال الزحم لانه هو الواجب لا المدة وقوله بمحصول الملك اى بسبب
 الملك المحاصل اى المتجدد واعلم ان المجارية لا تصدق في دعواها الاستبراء بمحض او وضع حمل
 حتى ينظرها النساء كما في حاشية شيخنا (قوله بشره الخ) اى فاذا اشترى جارية او وهبت له
 او تصدق بها عليه وارادوطاها فيجب عليه استبراؤها قبل أن يستمتع بها وفي عجب الاستبراء
 بالشروط المذكورة سواء اشترىها للوطاء وللخدمة وهو خلاف الظاهر من عبارات الأئمة في الجلاب
 ومن اشترى امه يوطأ منها فلا يوطأها حتى يستبرأ بحضرة اه وفي المقدمات مانصه واستبراء الامه
 في البيع واجب حفظ النسب ثم قال فوجب على كل من انتقل اليه ملك امه ببيع او هبة او نكاح
 وجه من وجوه الملك ولم يعلم براءه زوجها انه لا يوطأها حتى يستبرأ فامه كانت او وحشا اه وفي
 التنبيهات مانصه الاستبراء لتبرئة ما المشتري من ما البائع ثم قال فيمن لاتواضع وهي التي يقر
 البائع بوطئها والحال انها من وخش الرقيق فهذه لامواضة فيها ولا استبراء اذ ان يريد المشتري
 الوطاء فواجب عليه ان يستبرأ لنفسه من ما لعلمها حديثه اه وفي المعونة مانصه من وطئ امه ثم
 اراد بيعها فعليه ان يستبرأ قبل البيع وعلى المشتري ان يستبرأ قبل ان يوطأها اه فتحصل انه
 لا يستبرأ المشتري الا اذا اراد الوطاء والبائع لا يستبرأ الا اذا وطئ وكذلك سواء الطن لا يستبرأ
 المسالك لا جله الا اذا اراد الوطاء والتزوج كما يأتى اه بن (قوله لا بتزوج) اى من تزوج امه
 لا يجب عليه استبراؤها (قوله تحت يده) اى وكانت تحت يده مدة الخيار (قوله ولم يبلغ عليها
 سيدها) اى لم يدخل عليها اى لم يحتل بها (قوله حتى اشترىها) اى وكشراها قبل غيبة المشتري
 لها اى فاذا باعها سيدها لسان ثم اشترىها منه بالحضرة قبل ان يحتل بها فلا استبراء عليه
 (قوله ولم يكن وطؤها مباحا) اى في نفس الامر احترازا عما لو كشف الغيبان وطأها حرام
 لمن كان يوطأ امه ثم استحققت فاشترىها من مستحقها فلا يوطأها حتى يستبرأ لان الوطاء الاول وان
 كان مباحا في الظاهر الا انه فاسد في نفس الامر (قوله وان صغيرة) اى هذا اذا كانت
 الامه التي حصل ملكها كبيرة يمكن حملها بل وان صغيرة طافت الوطاء وكبره لا يحملان عادة
 فخص المداغة وقوله لا يحملان عادة لا قوله اما طافت الوطاء لانه بصير التقدير هذا اذ لم تطق الوطاء بل
 وان طافقه وهذا فاسد لانه لا استبراء لم تطق كما يأتى (قوله كبرت ثمان) هذا مثال لما لا تطيق
 الوطاء وقد نص المصنف عليه والمحتمل ان هذا يختلف باختلاف البلدان (قوله كبرت تسع سنين)
 مثال للصغيرة التي تطيق الوطاء ولا تحمل عادة (قوله فيجب استبراء كل الخ) لا يقال اني لا يمكن
 حملها عادة قد ثبتت براءتها وقد تقدم ان شرط وجوب الاستبراء ان لا توقف البراءة لانا نقول الشرط
 عدم تبين البراءة من الوطاء لان الحمل في لم يتبين براءتها من الوطاء وجب الاستبراء يتبين براءه زوجها
 من الحمل لا (قوله او وحشا) عطف على صغيرة فهو داخل في حيز المداغة اى هذا اذا كانت
 عليه بل وان كانت وحشا هذا اذا كانت يتيما بل وان كانت بكر او وخص بسكون الحاء المحقير
 من كل شيء ويطاق الوخش ايضا على الزلل من الناس (قوله او بكر) اى لاحتمال اصابتها
 خارج الفرج وحملها مع بقائه البكارة (قوله او رجعت لم يندها) اى او زوجه ان كذبت
 متروجة وقوله من غصب الخ اعلم ان نفقتها في حال استبرائها على سيدها لا على الغاصب ولو حملت
 لعدم حقوق الولد به وقد قالوا ان المدار في كون النفقة على الواطئ على كون الولد لاحقا
 به كما ان المدار في المسكن على كونها محبوسة بسببه اه بن (قوله فقول بمحصول الملك)
 المراد به الاستمرار اى ان المراد بمحصول الملك الاستقرار تحت يد المالك لاجل ان يشمل هذه اى

الراجعة من غصب وكذا ما بعده هو هي الراجعة من سبي وقد يقال لا داعي لذلك بل مراد المصنف
 بقوله بحصول الملك اى على جهة الانشاء والتمام فينطبق حينئذ على الراجعة من سبي او غصب لان
 الملك فيهما وان لم ينتقل على المذهب من ان داوا الحرب لا تلك الا انه حصل فيه خلل بعدم التصرف
 فاذا رجعت من الغاصب او السارق فقد تم الملك (قوله اورجعت من سبي) قال فيها اذا سبي العدو
 امه او حرة لم يوطأ المحرمة الا بعد ثلاث حيض والامه الا بعد حيضة ولا يصدق في نفى الوطأ وان زنت
 الحامل فلا يوطأ هوها زوجها حتى تضع اى لا يوطأ هوها زوجها الذى حلت منه قبل الزنا حتى تضع
 والنهي للكرهية وقيل انه لا تحریم وقيل انه خلاف الاولى وقيل ان الوطأ حائز والمعمد كما تقدم عن
 ابن رشد ان وطأ الزوج لها قبل وضوعها حرام اما لو حصل لها الحمل من الغاصب لم يحرم على زوجها
 ووطأها حتى تضع باتفاق (قوله او غنمت واشتريت ولو متزوجة) قيل ان هذا مستغنى عنه بقوله
 بحصول الملك اى وحينئذ فالاولى حذفه وقد يقال ان الاستغناء عنه بحصول الملك لا يضر لانه اغنياء
 عليه من درج تحته مع ما قبله وما بعده نعم يعترض على المصنف باعتراف آخر وهو ان قوله او غنمت
 واشتريت لا حاجة له لانه عين ما قبل المبالغة في قوله اورجعت من غصب اى هذا اذا غنمت
 واشتريت بل ولورجعت من غصب انتهى عدوى (قوله لان المبالغة في متزوجة الخ) حاصله
 ان قوله واشتريت داخل في حيز المبالغة لانه عطف على قوله صغيرة وحينئذ يكون قوله واشتريت
 مبالغة في متزوجة اشتراها غير الزوج والحال انها طلقت قبل البناء واذا كانت المبالغة المذكورة
 حصلت بالخطف فلا حاجة لقوله ولو لحصول المبالغة بغيرها (قوله ولا ينزل منزلة الزوج في عدم
 الاستبراء) وذلك لان الزوج يباح له وطؤها من غير استبراء اعتمادا على اخبار السيدانه استبراءها
 والمشتري لا يعتمد على اخباره اتفاقا والفرق بينهما انه بعدى كاقترنه شيخنا لعدوى (قوله خلافا
 لسمعنون) القائل انه يجب على ذلك المشتري استبراءها لان الفرض انها غير مدعول بها فلا وجه
 للاستبراء عنده (قوله كالوطأ والخ) هذا انشيه في وجوب الاستبراء المفهوم من قوله يجب
 الاستبراء بحصول الملك وكأنه قال يجب الاستبراء بحصول الملك كما يجب باخراجه حقيقة او حكما وقول
 الشارح كالوطأ لسيدها مفهوما انه لو كانت موطوءة لغيره بان زنت فلا يجب على السيد
 استبراءها اذا اراد بيعها او امان اراد تزويجها فانه يجب عليه استبراءها والحاصل انه لا يجب
 الاستبراء في البيع الامن وطأ المالك وفي التزويج يجب من وطأ المالك وغيره وهذا هو الذى يدل
 عليه كلامهم والفرق ان النكاح لا يصح في المستبرأة مطلقا بخلاف البيع فانه يجوز بيع المعتدة
 والمستبرأة من غير المالك انظر بن (قوله فلا بد من استبراء ثمان للمشتري) اى اذا اراد وطئها
 ولا يعتمد على قول البائع انه قد استبراءها قبل بيعه (قوله وجاز للمشتري من مدعيه تزويجها قبله)
 قال شيخنا هذه بفهم منها قوله وقيل قول سيدها بالاولى وذلك لانه اذا جاز للزوج وطؤها اعتمادا على
 قول المشتري اشتريتها من يدعى انه استبراءها فالولى ان يعتمد على قوله استبراءها وقوله تزويجها
 اى واما وطؤها هو اى المشتري فلا يجوز له ان يعتمد فيه على دعوى البائع انه استبراءها كما مرى
 وكذلك يجوز للمشتري من متبعيه بيعها من غير استبراء اعتمادا على دعوى البائع كذا قال عقب
 وفيه نظر اذا لا يحتاج في هذا الاعتماد اذا لا يجب الاستبراء لارادة البيع الا في الموطوءة للبائع وهذه
 غير موطوءة للبائع (قوله على استبراء واحد) قال بن الذى يتبادر من النقل ان المراد استبراءها
 قبل عقد الشراء فقط وبذلك يقتضى تكراره مع المواضعة الانية فقول الشارح بان توضع الخ اى
 قبل عقد الشراء وقوله حتى ترى الدم اى فيعذر رؤيته يحصل الشراء ولا يحتاج للمشتري لاستبراء ثمان

(قوله حيث يجب على كل منهما) أي بان كان البائع قد وطئها والمشتري اشتراها لأجل الوطء
 (قوله أي ويجب استبراء الامة) أي وكذلك المحرمة اذا وطئت غاطا لكن بثلاثة اقراءه (قوله
 كالوزنت) أي كاي يجب استبراءها للوزنت او غصبت (قوله قبل ان يطأها) متعلق بقوله يجب
 استبراء الامة اذا وطئت غاطا وظاهره وجوب استبراءها ولو كانت ظاهرة الحمل من السيد قبل الوطء
 باشتباه ومما معه من الزنا والغصب وهو ما اختاره ابن رشد لاحتمال انقضاء الحمل وقيل انه لا يجب
 الاستبراء في هذه الحالة ولا يحرم وطؤها ولا الاستمتاع بها (قوله في هذه) أي الموطوءة باشتباه
 (قوله مع ان الولد لاحق به) أي بالسيد لانه لا فراش وقوله فطهراني آخر ما ذكره من
 التفصيل في الحدود ممة مقيد بما اذا كان الولد يمكن ان يكون من وطء الشبهة بان انت به لستة
 اشهر فاكتر من وطء الشبهة اما ان انت به خمسة اشهر منه فالحد مطلقا ومقيد بما اذا لم ينفه
 السيد والا فلا حد (قوله فيمن رماه) أي رمى ولد الموطوءة بشبهة (قوله مودعة او رهونة
 مثلا) أي والحبال انها حاضنة عنده (قوله او يدخل عليها) أي يحتل بها سيدها وغيرها
 وهي عند المردع والمزهرن واماماسيا في من ان من اشترى الامة المودعة او المرهونة عنده والحال
 انها قد حاضنت عنده فلا يجب عليه استبراءها فجميعه ولعل ما اذا كانت لا تخرج ولم يغيب
 عليها احد فبأني مفهوم ما هنا (قوله لان ذلك يشق في امته) أي لان الاستبراء في امته كلها
 خرجت ودخلت فيه مشقة بخلاف المرهونة والمودعة اذا كانتا تخرجان واستبراءهما فان استبرا كل
 واحدة مرة واحدة فلا مشقة فيه هذا وقد افاد بهضهم ان محل كون امته التي تخرج في قضاء المحواش
 لا استبراء فاما اذا كانت مأونة اما غيرها فيجب استبراءها اذا خرجت فولا واحد اوقى الجهولة والحال
 قولان قاله شيخنا (قوله او يحرم) أي او كانت الامة مملوكة تجرم من محارمها بان كانت مملوكة
 لابن اخيها او ابن اختها وباعها رجل اجنبي منها فيجب عليه استبراءها اذا اراد وطئها (قوله
 فيجب استبراءها على مشترئها) أي لسوء الظن بها واما البائع فلا يجب عليه استبراء لان البائع
 لا يجب عليه الاستبراء الا اذا وطئ ومافي عبق فغير صواب وذلك ان البائع اذا كان لا يجب عليه
 استبراءها مع تحقق زناها فاحرى مع سوء الظن انظرين (قوله مثلا) أي وكذا من يتجدد ملكه
 لها شبهة او صدقة او ميراث (قوله تصرف الخ) أي واما لو كانت لا تخرج من بيت سيدها ثم عجزت
 فلا يجب على سيدها استبراءها (قوله ولا يكتفى الخ) هذا قول ابن القاسم وهو المشهور وقال اشهب
 يكتفى بها ولا تستبرأ من سوء الظن اه عدوى (قوله لو قدم المبيع معه) أي لان كلام المبيع
 والرسول الذي باذن يده كيد المالك والظاهر ان علم المبيع ان المبيع منه لا يأتي بها وانما يرسلها مع
 غيره بمنزلة اذنه له في الارسال اه خش (قوله وسواء كان السيد) أي قبل موته حاضرا او غائبا أي
 وكان يمكنه الوصول اليها خفية واما لو كان غائبا ولا يمكنه الوصول اليها وكانت لا تخرج في حوائجها
 فانه لا يجب على الوارث استبراءها وله وطؤها بلا استبراء أي وسواء اقر السيد بوطئها ام لا ولو كان قد
 استبراءها قبل موته وسواء كانت تلك الامة قنوا او ام ولد لا يقال ان ام الولد لا تورث فلا يظهر هذا مع
 قول الشارح ويجب الاستبراء على الوارث الا ان يقال يظهر هذا في ام الولد اذا اراد الوارث ان يترقح
 بها تأمل اه ابن عبد السلام ولو قيل في الامة المتوفى عنها سيدها لم يقربوطئها لا يحتاج للاستبراء
 غائبا كان سيدها او حاضرا كما كان بعيدا لا ترى انها الوارث بولد لم يلحق بسيدها فلم يبق الاستبراء
 الاسوء الظن (قوله وانقضت الخ) أي ان الامة اذا ماتت زوجها وطئها فاعتدت وانقضت
 حديثها مات سيدها فانه يجب استبراءها على وارثه لانها حلت للسيد من زمانا فالاستبراء هنا لسوء

الظن اذ لا مانع له من وطئها وكذا يجب الاستبراء على المشتري فيما اذا انقضت عدته من زوجها ثم باعها سديها (قوله بخلاف ما لو مات) اي السيد قبل انقضائه عدته من زوجها المتوفى او المطلق لها فلا يجب الاستبراء على الوارث لانها لم تحل لسيدها زماناً او اذا علمت ان حكم ما اذا مات بعد انقضائه العدة مغاير لحكم ما اذا مات قبل انقضائها لم ان قول المصنف وانقضت عطف على ان استبرأت على اي اشترت لانه يصير المتقدمه اذا اذ لم تنقض عدتها بل وان انقضت مع انه اذ لم تنقض فلا استبراء (قوله ولم يخرج من عدة زوجها) اي المطلق لها والمتوفى عنها قبل العتق (قوله واما المعتق فله تزويجهما بغير استبراء) كانت خالية من عدة ما ذكره من عدم الاستبراء فيما اذا اعتق وتزوج مقيداً اذا كان بطواً قبل العتق واما اذا اشتراها فاعتقها عقب الشراء وعقد عليها فلا بد من استبرائها ولا يكفي في اسقاط الاستبراء بتمتقه (قوله وانقضت الخ) اي اولم يستبرها ولكن انقضت عدتها من موت زوجها او طلاقه اذا كانت متزوجة ثم اعتقها بعد انقضائها فلا تنكحها تلك العدة السابقة على العتق كما انه لا يكفيها الاستبراء المحاصل قبله اذا كان استبرأها اولاً بد من استئناف الاستبراء بجميعة بعد العتق (قوله علم انه الخ) اي ركان يمكنه الوصول اليها خفية والافلا استبراء (قوله ولا يكفي بما ذكر) اي من الاستبراء والغيبة المحاصلين قبل الموت والطلاق (قوله فتكتفي بالاستبراء السابق على العتق) اي واما في الموت فانها تستأنف الاستبراء فتحصل ان السيد اذا مات فلا بد من الاستبراء كانت ام ولد او غيرها ولو استبرأت قبل الموت وانقضت عدتها قبله او كان سيدها غائباً عنها قبله غيبة يمكنه فيها الوصول اليها واما ان اعتقها فام الولد لا بد من استبرائها ولو كانت قد استبرأت قبله وانقضت عدتها قبله او كان سيدها غائباً ثم ارسله اي العتق لها واما غير ام الولد فنسبراً ايضا لم تكن استبرأت قبله وانقضت عدتها قبله او كان غائباً قبله والا فكفت بذلك ولا يحتاج لاستئناف استبراء (قوله راجع لجميع ما تقدم من اول الباب) اي وهو قوله يجب الاستبراء بمحصول الملاك الخ وعلم من قوله بجميعة ان القرمهنا ليس هو الطهر كاعادة بل الدم فيمجرد رؤيته حصلت البراءة فللمشتري التمتع بغير ما بين السرة وازد كة على ما روي في المحيض (قوله عن يمكن حيضها) اي ولم يتأخر عن عاداتها المعتادة للنساء وهوانها في كل شهر (قوله وكذا ان كانت عاداتها ان ياتيها بعد ثلاثة اشهر) اي كما اذا كانت عاداتها ان الدم ياتيها بعد كل اربعة اشهر او خمسة اي تسعة اشهر وقوله على الراجح اي من قول ابن القاسم وهما الاكفاه بثلاثة اشهر او تنتظر الحيضة والحاصل انه اذا كانت عاداتها ان الحيض الا بعد تسعة اشهر فلم يختلف قول ابن القاسم انها استبرأت بثلاثة اشهر واركانت لا تحيض الا لاكثر من ثلاثة اشهر الى تسعة فاختلف قول ابن القاسم هل تنتظر الحيضة او تكتفي بثلاثة اشهر الاول سمع يحيى والثاني سمع عيسى وهو الراجح فعلم ان معتادة الحيض بعد ثلاثة اشهر او اربعة او ستة او اكثر تكتفي في الاستبراء بثلاثة اشهر بخلاف العدة فان معتادة الحيض بعد ثلاثة اشهر او بعد سنة او خمس سنين او عشرة على ما قيل فلا بد من الحيض ولا يكفي بثلاثة اشهر والفرق ان العدة ثبتت بالقرآن فشدد فيها واما الاستبراء فقد ثبت بخبر واحد (قوله والصغيرة والبالغة) هاتان تمام السنة المستثناة من قوله بجميعة المشار لها بقول المصنف وارتأى تأخرت او ارضعت او مرضت او استحيضت ولم يميز كالبالغة والصغيرة (قوله فيمن عاداتها الخ) اي فاذا نظر النساء العارفات لمن ذكر وقيل انها الاجل لها فانه يكتفي بالثلاثة اشهر (قوله لافين عاداتها الخ) اي لان هذه المسائل الاربعة يكتفي فيها بالثلاثة اشهر من غير نظر النساء وماقاله الشارح من ان نظراً للنساء خاص بما ذكره من المسائلتين دون هذه المسائل الاربعة هو

محصل نقل المواقي وابن عرفة (قوله فان زالت الرتبة الخ) صوابه فان لم تزل الرتبة حلت وهذا
صادق بما اذا زالت او بقيت بحالها والايمان زادت مكنت اقصى امد الحمل والحكم الى انه ان زالت
الرتبة قبل التسعة اشهر او بعد تمامها حلت بمجرّد زوالها وان استمرت الرتبة بعد التسعة اشهر فان لم
تزد حلت بمجرّد تمام التسعة وان زادت مكنت اقصى امد الحمل كما افاد ذلك نقل بن عن ابن رشد
(قوله وترى مت الى اقصى امد الحمل ان ارتابت) اي ان ارتابت بعد المصير بحسن بطن ترى بصت
اقصى امد الحمل (قوله فلا يحرم وطؤها) بل دومكروه او خلاف الاولى وقيل انه جائز واختار بن
ما قاله ابن رشد من الحرمة لاحتمال انفشاش الحمل (قوله كمودعة ومرهونة) اي حاضنة عنده
ثم اشتراها من سيدها وكذا يقال في امه وزوجته وامه ولده (قوله مبيعة بالخير) حاصله ان
الشخص اذا اشترى امه بالخير له ان يبيعها او يقرها وما قبضها المشتري منه فحاضنة في ايام الخيال
فامضى من له الخيار للبيع فان المشتري لا يحتاج لاستبراءها بمضي ثمانية وحل له وطؤها (قوله
ولم يخرج ولم يلع عليها سيدها) هذان القيدان راجعان للودعة وما بعدها وهي المبيعة بخلاف ان
تخلّف قديمها فلا بد من الاستبراء لسوء الظن (قوله لان وطؤها الاول صحيح) اي والاستبراء
انما يكون من الوطء الماسد وما ذكره من عدم الاستبراء والمشهور وقيل بوجوبه ليعرف بين ولد
وطء الملك فانه ينفق بمجرّد دعوته من غير عين على المشهور وبين ولده من وطئه له كاح فانه لا ينفق
الا بلعان وقد استظهر المصنف في التوضيح هذا القول (قوله واشترى زوجته) هذه كس ما قبلها
لان التي قبلها كان يوطؤها ولا بالملك فصار يوطؤها بالملك كاح هذه كان يوطؤها بالملك كاح فصار
يوطؤها بالملك (قوله لانه التوفيم) اي لانه يتوهم انه اذا اشترىها قبل البناء لم يستبراء
واما بعد بناءها فلا يتوهم وجوب استبراء لان المأثورة ووطؤها الاول صحيح والاستبراء انما يكون
من الوطء الفاسد ومن المعلوم ان ما بعد المبالغة لا بد ان يكون متوهمها وعمارة بن وكان الاولى
ان يقول وان قبل البناء لان المقابل وهو ابن كانه انما يوجب الاستبراء اذا كان الشراء قبل
البناء (قوله بالعقد علمها) اي علم من اعتهقها وطئه له ان محل كونه اذا اشترى زوجته
قبل البناء بها لا يجب عليه استبراءها وما لم يقصد بتزويجها ساقط الاستبراء الذي يوجب
الشراء المحاصل بعد والاعوم بقبيض مقصوده (قوله وان باع الزوج زوجته الخ) يعني
ان الزوج المحرر والعبد اذا اشترى زوجته والحال انه قد دخل بها قبل الشراء وهي زوجته
ثم باعها قبل ان يعاها بالملك فلا تحل لسيدها المشتري ولا من زوجها الا بقرائن عدة فصح
النكاح لانه بمجرد الشراء انفسخ النكاح ولم يحصل منه بعده وطء بالملك او اعتهقها بعد شرائها
قبل ان يوطأها بالملك فلا تحل لمن تزوجه اغير المعتق الا بقرائن عدة فصح النكاح او مات بعد
شرائها قبل ان يوطأها بالملك فتحل للوارث ولان زوجها له الوارث الا بقرائن عدة فصح النكاح
او كان الزوج مكاتباً اشترى زوجته والحال انه قد دخل بها قبل الشراء فلا تحل لسيدها المكاتب
ولا من زوجها له ذلك السيد الا بقرائن عدة فصح النكاح او مات قبل ان يوطأها بالملك ورعت لسيده
ولا تحل لسيده ولا من زوجها له السيد الا بقرائن عدة فصح النكاح (قوله تنازعها الافعال
لاربعة) اي وهي باع واعتيق ومات وعجز (قوله فيما عدا الخ) اي ان قوله لم تحل لسيده في غير
صورة العتق وقوله ولا تزوج في جميع الصور (قوله انه اذا لم يدنل الخ) اي فاذا اشترى زوجته
قبل ان يدخل بها انما يباحها واعتيقها او مات عنها قبل ان يوطأها بالملك فانه يكفي في حلها للسيده
او الزوج حيضة الاستبراء (قوله استبرئت بحيضة) هذا واضح في الحق والموت وكذا في عجز

المكتاب على ما يظهر وما في البيع فيجب على كل من البائع والمشتري استبراء حبيضة ويجوز
 اتفاقهما على حبيضة واحدة كما مر (قوله كحصوله بعد حبيضة) حاصله انه اذا اشترى زوجته
 بعد ان بني بها فحاضت بعد الشراء حبيضة فاعتقها او باعها الومات عنها قبل ان يها بالملك فانه يكتفي
 في حلها بالمشتري ولو تزوجها له المشتري ولو تزوجها بعد العتق والوارث ولو تزوجها له الوارث
 بحبيضة أخرى بعد الموت والعتق او البيع فقول الشارح وما معه اى من العتق او الموت (قوله
 او حصول ما ذكر) اى من البيع او الموت (قوله بعد حبيضتين) اى حصلتا بعد الشراء وقبل وطء
 الملك وحاصله انه اذا اشترى زوجته المدخول بها فحاضت عنده حبيضتين ثم اعتقها قبل ان
 يطأها بالملك فانها تحل لمن تزوجها من غير استبراء (قوله فلا استبراء عليهما) اى لما مر من ان العتق
 لا يوجب الاستبراء الا اذا لم يتقدم له قبله استبراء وان لا بان تقدمه استبراء كما هنا فلا يوجب له وهذا في
 القرن وامام الولد فقد مر ان يتعها يوجب الاستبراء مطلقا تقدمه استبراء آحرام لا فقوله او حبيضتين
 راجع لغير العتق لان كلامه هنا لما هو في القرن (قوله اى اسباب الاستبراء) اشار الشارح الى
 ان ضمير حصلت راجع للاسباب المفهومة ضمننا من الكلام السابق وقوله وما طف عليه اى
 من الخروج عن الملك حقيقة او حكم مثل موت المالك او عتقه لها (قوله فتكتفى به غير المولد)
 اى وامامه اذا مات سيدها او عتقت فلا بد من استئناف الاستبراء ولو كانت استبرئت وانقضت
 عدتها قبل الموت او العتق كما مر (قوله وما بينهما) اى بان حصل الملك بعد نزول الدم يوما
 وقبل تمام اليوم الثاني وقوله محل الخلاف اى فعل الاول تستأنف الاستبراء وعلى الثاني لا تستأنف
 هذا واعلم ان المدونة قالت اذا حصل موجب الاستبراء في اول حبيضتها اكتفت بذلك ولا يحتاج
 في استبرائها الحبيضة ثانية واذا حصل موجب بعدا كثر حبيضا فلا بد من الاستئناف فاختلاف
 الاشياخ في المراد ما كثر المحيض هل المراد اكثر زمانا او اكثر اندفاعا والاول لا يكره عند
 الرحن والثاني لابن مناس فاذا كانت عادت في المحيض ستة ايام وملكها بعد نزوله عليها يومان
 اكتفت بذلك المحيض على الاول لا على الثاني لان موجب حصل بعدا كثره اندفاعا سيلانا وجريا
 او التأويل الاول لا ينافيه قول المدونة وان حصل موجب في اول المحيض اكتفت به لان المراد
 الاول حقيقة او حكما بان لا يحصل بعدا كثره زمانا ثم ان ابن المواز قيد قول المدونة اذا حصل
 موجب في اول المحيض اكتفت بماذا لم يحصل موجب بعد مضى زمن من المحيض يكفي في الاستبراء
 والاستئناف ولو بقي اكثر زمان المحيض كما لو كان عادت ستة ايام فملكها بعد نزول الدم عليها يوما او
 بعضه بعضا له بال فلا بد من استئناف الاستبراء لتقدم حبيضة الاستبراء اذا علمت هذا فقول المصنف
 وهل الا ان بعض حبيضة استبراء معترض بان هذا ليس بتأويل وانما هو تقييد لمجدين المواز خارج
 عن التأويلين والثاويلان انما هما في تفسير اكثر حبيضا في كلام المدونة هل المراد اكثر اندفاعا
 او زمانا كما علمت (قوله استبراء) عطف على قوله لم تنطق الوطء (قوله بمجرد جلوسه بين فخذيها)
 اى وتلد هذه بها (قوله نومائها ابو) اى فلا يحتاج الاستبراء لها من ذلك الوطء لانه ملكة بمجرد
 جلوسه بين فخذيها بالقيمة وهنار ووطؤه في ملكة بعد استبرائها (قوله وتورات على وجهه) اى
 على وجوب الاستبراء على الابن ثانيا من وطئه الذي حصل منه بعد الاستبراء الاول لانه اذا ذلك
 الوطء لانه في غير ملكة (قوله فان لم يستبرها الخ) هذا مفهوم قول المصنف وان استبرأها بالافاد
 به المتأرجح ان محل الخلاف اذا كان اب استبرأها بالقيمة قبل وطئه (قوله لوجب عليه الاستبراء
 اتفاقا) اى من وطئه الذي حصل من غير تكملة استبرائها عليه (قوله ولو وطئها الابن) اى ولو كان

الابن قد وطئها قبل وطئ ابيه محرمت على ابيه بوطئه اياها ولو كان قد استبرأها قبل وطئها من ماء ابنه
 (قوله فلا يملكها الاب بوطئه) فيه نظر بل تقوم على الاب لانه اتاه على الابن وحرها عليه
 والحاصل انها تقوم على الاب بوطئه اياها ثم ان كان الابن قد وطئها قبل ابى محرمت عليهم جميعا
 وان لم يكن وطئها قبل وطئ ابيه محرمت على الابن فقط دون ابيه (قوله ويستحب الخ) حاصله ان
 رب الامة اذا باعها بخيار المشتري ثم بعد ان غاب المشتري علم اربدها للبائع فيستحب للبائع استبرأها
 ولا يجب لان المشتري وان جازله الوطء في مدة الخيار اذا كان الخيار له الا انه يكون بذلك الوطء مختارا
 فلا يتأتى له ردها فهي مأخوذة من وطئه فلذا كان استبرأه البائع لها مندوبا واجبا وان لم يكن
 الخيار لاجنبى او للبائع وورد من له الخيار للبيع بعد ان غاب المشتري علم اربدها للبائع لانها اذا كان
 الخيار له غير المشتري كان هناك مانع شرعى من وطئه وهم اذا لم يربعوا المانع الشرعى لزمهم انها
 اذا كانت تحت يد امين كالودع والمرتمن ثم ردت لربها انه يلزم استبرأها وهم لا يقولون بذلك وهذا
 هو ظاهر المصنف والمدونة وظاهر الباطى والافقهسى وبهرام ان الاستبرأ سندوب مطلقا وقوله
 وتوالت على الوجوب مطلقا كان الخيار للمشتري او لغيره والمحال ان التأويل بالوجوب
 مطلقا وامانا ويل الاستحباب فقبل مطلق وقبل انه مقيد بما اذا كان الخيار للمشتري خاصة (قوله
 او غيره) الذى في ح بعد نقول مانصه ظاهر المدونة كما نقله اللخمي عنها ان استحباب الاستبرأ انما
 هو اذا كان الخيار للمشتري فقط واما لو كان الخيار للبائع او لاجنبى وغاب المشتري علم اربدها
 من له الخيار فان البائع لا يستبرأها وظاهر ما نقله ابو الفرج وجوب الاستبرأ مطلقا سواء كان الخيار
 للمشتري او لاجنبى وكذلك ايضا ظاهره ان الاستحباب مطلقا وعلى هذا الاطلاق حل الشارع بهرام
 كلام المصنف ونحوه لاساطى والافقهسى وتبعه عاقل وشارحنا (قوله نزع من الاستبرأ) اراد به
 المعنى الاعم وهو مطلق الكسف عن حال الرحم الشامل للمواضعة (قوله انما تختص بزيادة احكام)
 وذلك كالنفقة والضممان بشرط النفقة فان النفقة في زمن المواضعة على البائع وضمانه بشرط
 النقد مدفوعا بغيرها بخلاف الاستبرأ فان النفقة مدته على المشتري وضمانه اعنه والنقد فيه ولو بشرط
 لا يضر (قوله وتتوابع العلية) اى سواء استبرأها البائع قبل البيع ام لا وقوله او وخش اقر البائع
 بوطئها اى اذا كان البائع لم يستبرأها من وطئه والافلامواضعة فيها كما نقله بن عن ابي الحسن وابن
 عرفة والظاهر انه يعتبر كونها وخشا وعلية بالنظر كما لها عند الناس لا بالنظر كما لها عند مالكيها قاله
 شيخنا واعلم ان المواضعة لا يشترط فيها ان يربد المشتري الوطء فليست كالاستبرأ وذلك لان العلية
 ينقص المحمل من ثمنها ولو خش اذا اقر البائع بوطئها بخشى ان تكون حملت منه (قوله وانما
 يستبرأها المشتري) اى اذا اراد وماها والافلا والفرق بين الامرين انه في المقررين اللذين يقال فيهما
 مواضعة تجرى عليهم الاحكام المواضعة من لزوم النفقة والضممان مدتها على البائع وفي غيرها
 تجرى احكام الاستبرأ من لزوم النفقة والضممان على المشتري (قوله زمن استبرأها) اى سواء كان
 الاستبرأ بمحضة او بثلاثة اشهر على ما مر لان المواضعة كما تكون فمن تحيض تكون في غيرها
 كالغبرة والايسة (قوله يكتفى) اى وضعها عنده اى وهو ما سكه اللخمي ولا يلزم من وضعها
 عنده ان لا هل له ولا يحرم جواز الحول بالاجنبية لمجوازان يكون له خدم او اصحاب قاله شيخنا وقوله
 يكتفى اى في تحصيل الواجب وقوله والمتعد عدم الكفاية وهو مفاد قول الذخيرة ومن شرط الامين
 اذا كان رجلا ان يكون متزوجا (قوله عما تراضيا عليه) والقول للبائع فيمن توضع عنده بحيث
 عين المشتري غيره لان الضمان منه (قوله واما اذا تراضيا باحدهما) اى مع ارتكاب النهى

وقوله فليكل منهما الانتقال اى ولومن غير وجه (قوله ونها) اى على سبيل البدلية لامعا فالنهي متعلق بالبايع اذا وضعت عنده خوفا من تساهله في اصابته انظر الكونها في ضمانه ويتعلق بالمشتري اى اذا وضعت عنده خوفا من تساهله في اصابته قبل الاستبراء نظر العقد البيع كذا ذكره بعضهم والظاهر تعالى النهي بهما مع الاقرار الثاني لمن وضعت عنده كما قرر شيخنا (قوله والاحرم) اى فالنهي اما نهى كراهة او حرمة (قوله قال المازرى يخرج الخ) اى يخرج الخلاف فيه على الخلاف في الترجان ومقتضاه ان التخرج للمازرى من عند نفسه والذي في المواق عن ابن عرفة واجراه التونسى وابن محرر على الخلاف في القائف الواحد والترجان اه ولا شك انها قبل المازرى اه بن والترجان هو الذى يفسر لغة بلغة وهو بضم اوله وثالثه كالجملان ويفتحهما كزعفران ويفتح اوله وضم ثامته (قوله وليس من باب الخبر) اى بل من باب الشهادة (قوله وهو لراجح في المترجم) اى ان الراجح ان الترجان لا بد فيه من التعدد لانها ما شاهدان بين الناس والحاكم خلافا لما تافى للمصنف في باب القضاء من كفاية الترجان الواحد (قوله لكن الراجح هنا الاكتفاء بالواحدة) اى وحيثئذ فلو قال المصنف وكفت واحدة لكان اولى (قوله ولا موضوعة في امة متروجة اشتراها غير زوجها) وذلك لعدم الفائدة في مواضعها الدخول المشتري على ان الزوج مسترسل عليها وقوله اشتراها غير زوجها نص على التوهم واولى لو اشتراها زوجها المسترسل عليها (قوله ولا في حامل من غير سيدها) اى سواء كانت حاملا من زنا او من زوج نعم تستبرأ بوضع حملها وفائدة كون وضع الحمل استبرا لا موضوعة لزوم النفقة والضممان من المشتري لامن البائع (قوله لعلم المشتري الخ) اى وحيثئذ اى فلانائدة في مواضعها (قوله ولا في زانية) حاصله انه اذا زنت الامة فباعها المسالك بعد زناها فلا يحجب على المشتري مواضعها وينتظر حريضة يستبرأ بها ففي المواضعة عنها لا يثنى وجوب استبرائها وفائدة كون هذه الحريضة استبرا لا موضوعة ترتب النفقة والضممان على المشتري لا على البائع وان حملت من ذلك الزنا كان استبرأؤها بوضع الحمل (قوله ومفهوم الشرط المواضعة الخ) حاصله انه اذا غاب عليها المشتري ثم ردها بعيب او لفساد او باقالة فيجب على البائع مواضعها بمعنى استبرائها ان ظن ان المشتري قد وطئها حين غاب عليها اولى بظن انه وطئها وكان الرد بعد دخولها في ضمان المشتري كما اذا ردها المشتري لفساد البيع بعد ان قبضها بقصد الملك او كان ردها لعيب او اقاله بعد رؤية الدم وأما لو ردها المشتري قبل تعاقب ضمانها به بأن ردها بعيب او اقاله قبل رؤية الدم او ردها لفساد البيع والحال انه لم يقبضها بنية التملك بل قبضها ائتمانا على استبرائها فلا يستبرئها البائع اذا ردت اليه فقول الشارح ومفهوم الشرط المواضعة مراد بها الاستبراء اى استبراء البائع لها وقوله وردت افساد اى والحال انها ردت لفساد بعد دخولها في ضمان المشتري بالقبض وهذا قيد في قوله اولى بظن ومراده بالقبض قبضها بقصد الملك كما علمت (قوله وفسد البيع الواضحة) اى البيع المدخول فيه على المواضعة نصا (قوله ولومن غير البائع) اى ولو كان الشرط من غير البائع واولى اذا كان الشرط منه (قوله لتردده بين السافقة والغنمة) اى لانه يحتمل ان ترى الدم فيمضى البيع فيكون المدفوع غنما ويحتمل ان لا تراه فيرد البيع فيكون مانقه سلفا (قوله وكذا يفسد شرط النقد وان لم يتقيد) اى وحيثئذ فلو قال المصنف وفسد ان شرط النقد لكان اولى لان المفسد انما هو شرطه ولو لم يتقيد بالفعل وانما يفسد البيع بشرط النقد اذا اشترطوا المراضعة او جرى بها العرف فان لم تشرط ولا جرى العرف بها بل بعدها كما في مصر لم يفسد البيع بشرط النقد ويحكم بالمواضعة ويحجب البائع على رد الثمن للمشتري ولو لم يطلبه ولو لم يبيع

عليه (قوله وهذا) أي جواز التعتد تطوعاً (قوله منع التعتد ولو تطوعاً) أي لمصلحة من فسح مافي
الذمة في مؤخر لان الثمن في ذمة البائع مدة المخارطة اذ مضت فسخته في المخارطة التي يتأخر قبضها حتى
تري الدم اه عدوى (قوله قولان) الاول لما لك في الواضحة والمجوعة وهو ظاهر مافي اليوسع
الفسادة من المدونة والثاني لما لك في العتبية وهو ظاهر مافي الاستبراء من المدونة والاطهر منهما
المجر الذي هو الاصل (قوله واذا قلنا بالايقاف) أي واوقفاه بالفعل بيد مدمل فتلف (قوله
ان ظهر بها حمل) أي من البائع وامان ظهر بها حمل من غير البائع او حدث بها عيب قبل الحيضة
وقد تلف الثمن فالمشترى مخير كقال ابن الموازي في قبولها بالعيب او الحمل بالفن التالف وتصير مصيبة
من البائع وان شاعرها وكانت مصيبة الثمن التالف منه (قوله وفي كثر النسخ تقديمه عليه) أي
تقديم قوله ومصيبته ممن قضى له به وقوله عليه أي على القول بالايقاف ونصه هكذا ومصيبته ممن
قضى له به وفي المجر على ايقاف الثمن قولان (قوله بتراضيهما) أي وامان لم يوقف فلا يتأني ذلك
لان ماله معه (قوله أي من نوع) أي بأن كان كل من العدة والاستبراء اقراء وبالاشهر (قوله
او من نوعين) أي بأن كانت العدة باسهر والاستبراء بالحيض (قوله يتحقق به الملقها) أي لا شتبا
صوره (قوله غير انه لا يتصور) أي لا يتأني ان يحصل في الخارج ما ذكر والذي يتأني انما هو طور
عدة ملاق او وفاة واستبراء على عدة طلاق كما اذا طلق زوجته باثنا ثم تزوجها قبل كمال عدتها
وطلقها ثانياً او مات عنها او بعد ان شرعت في عدة الطلاق زنت أو غصبت او وطئت غلاماً او يتأني
ايضا طر وعدة طلاق او وفاة واستبراء على استبراء كمال وطئت غلاماً او غصبت او وطئت غلاماً او يتأني
طاعة هازوها او مات عنها او وطئت غلاماً ثانياً او غصبها او بزني ويتصور ايضا طر واستبراء على عدة
وفاة كالمات زوجها او شرعت في العدة فوطئت غلاماً او بزني او غصب فهدم سبعة (قوله
فالطرائي الخ) هذا الاشارة لضابط هذا الباب

(فصل في تداخل العدد)*

(قوله لعدة مطلقاً) أي كانت وفاة او طلاقاً (قوله قبل تمام عدة) كالموطأ في زوجته المدخول بها
طلاقاً باثنا ثم تزوجها او طلقها بعد البناء او مات عنها او انما قبل تمام عدة الطلاق البائن وطئت
بغصب او غلاماً كان الواطئ لها مطلقاً او غيره وكالمات زوجها او شرعت في عدة الوفاة فطرا عليها
زني او غصب قبل تمام العدة فتداندرج تحت قوله ان طراه وجب لعدة واستبراء قبل تمام عدة
اربع صور (قوله واستبراء) أي او قبل تمام استبراء كالموطأ في غصبها او بزني فشرعت
في الاستبراء فطلقها زوجها او مات عنها او وطئت غلاماً او غصبها او زني من الواطئ الاول او غيره
(قوله بفعل سائغ) أي جائز كالطلاق وقوله ام لا أي كالزنا والغصب (قوله في الجملة) أي في بعض
المحالات وهذا راجع لقوله انهم دم الاول وانفتحت أي غالباً (قوله اذ قد تمكث أقصى الاجلين)
أي اذا كان الطرائي والمطروعة عليه عدة وفاة كالموطأ في تعدد من طلق رجعي او نكحها من زني
فمات زوجها او مات زوجها او شرعت في عدة الوفاة فوطئت بزني او غصب كباي (قوله ثم يطلق)
أي قبل تمام عدة الطلاق الاول (قوله بعد البناء) أي واما الوطأة قبل البناء فانها تاتي على عدة
الطلاق الاول (قوله فتستأنف عدة من طلاقه الثاني) أي لان تزوجه وبنائها بهما بعد عدة
الطلاق الاول (قوله واو غيرها) أي كزني او غصب (قوله ثم يطلق الزوج) أي قبل تمام الاستبراء
(قوله فتلاثة قروء) أي فتستأنف بعد الطلاق ثلاثة قروء وكذا يقال فيما بعدهم (قوله وان كانت
حاملًا) أي من الزنا وطلقها زوجها ففعل بوضع الحمل لما يأتي من ان حمل الزنا بهم ابرز نفسه

وانما الصحيح السابق عليه ان كان ذلك السابق طلاقا لاموتا (ف قوله ومثله) اى مثل طر و الطلاق على
 الاستبراء فى انهدام حكم الاول واستئناف حكم الثانى طر واستبراء على استبراء (ف قوله لومات) اى
 الزوج بعد شروعه فى الاستبراء (ف قوله فأقصى الاجلين) اى اجل الاستبراء وهو ثلاثة اقراء واجل
 عدة الوفاة اربعة اشهر وعشر (ف قوله كما يأتى) اى من انه اذا طرأت عدة الوفاة على شئ او طرأ عليها شئ
 لزمها أقصى الاجلين (ف قوله وان لم يمسه الخ) اى هذا اذا مسه بعد ارتجاعه بل وان لم يمسه بعد
 ارتجاعه وقوله ثم طلق او مات قبل تمام العدة اى من الطلاق الرجعى وقوله من يوم طلق اى من
 يوم طلاقه لمسا نائيا وقوله لان ارتجاعها يهدم العدة اى العدة الاولى السكائنة من الطلاق الرجعى
 ان قلت من تزوج بائنة ثم طلقها قبل البناء فى عدة طلاقها الاول فانها تنبى على عدة طلاقها الاول
 ومن طلق المطلقة طلاقا رجعيا بعد ارتجاعها وقبل المس فانها تأتلف العدة من يوم الطلاق الواقع
 بعد الارتجاع فى الفرق (قلت) الفرق ان مباتته اجنبية ومن تزوج اجنبية وطلقها قبل البناء
 لأعدة عليها بخلاف الرجعية فانها كالزوجة فطلاقها الواقع فيها بعد اربعة طلاق زوجة مدخول
 بها فعدة مد منه ولا تنبى على عدة الطلاق الاول لان الارتجاع يهدمها اه خش (ف قوله بانه يطول)
 تصوير للضرر (ف قوله لان وطئه هدم عدتها) اى من الطلاق الاول فتحتمل لاستئناف عدة
 من الطلاق الثانى لما ذكره ولا احتمال حصول حمل من وطئه ولا يتقرر قصده الضرر واعلم ان قوله
 الان يفهم هذا تقييد من ابن القصار للذهب وتبعه عليه ابن شاس وابن الحاجب والقرافى وابن
 هارون وابن عبد السلام وقال ابن عرفة انها تأتلف عدة من الطلاق الثانى مطلقا مسها قبله ام لا
 قصده رجعتها الاضرار بها لتطويل العدة ام لا وانتم على نفسه ما اذا قصد الضرر والمعتد ما مشى عليه
 المصنف تبعه ابن القصار كما قال السكاوى (ف قوله وكعدة وطئه المطلق الخ) يجب ان تخصص هذه
 بالحرمة لان الأمة عدتها قرآن واستبراءها حبيضة فاذا وطئت باشتباه عقب الطلاق وقبل ان تحيض
 فلا بد من قرئين كمال عدتها ولا يندم الاول اذا علمت هذا فقول عبق وكعدة حرة او امة فيه نظر
 انظر بن (ف قوله او ينكح فاسد) اى لكونها معدة وهذا ظاهر فيما اذا كان النكح غير المطلق
 كان الطلاق بائنا او رجعيا ولا يظهر فيما اذا كان النكح هو المطلق الا ان يعنى فى الفساد بان يكون
 لما ذكره او يخلل فى الصداق او العقد مثلا (ف قوله عدة الوفاة) اى وهى اربعة اشهر وعشر او ايام
 وقوله واما الاستبراء وهى ثلاثة اقراء (ف قوله فهذه عكس ما قبلها) اى لان هذه طرفها عدة وفاة
 على استبراء والتي قبلها طرأ فيها الاستبراء على عدة الوفاة (ف قوله وكشتره معدة) يعنى ان من اشترى
 امة معدة من وفاة فانها تمسكت أقصى الاجلين عدة الوفاة شهران وخمس ليال وحبيضة الاستبراء
 لذل الملك وان اشترى امة معدة من طلاق وارتفعت حبيضة الغير رضاع فلا تحل الا ان يمضى سنة
 للطلاق وثلاثة اشهر للشراء واما لو كان ارتفاعها للرضاع فلا تحل الا بعد قرئين ولا تحل بضى سنة
 للطلاق وثلاثة اشهر للشراء فقول الشارح وارتفعت حبيضة اى لغير رضاع وهذا راجع للطلاق ان قلت
 المشتراة المعتدة من طلاق او من وفاة تحرم فى المستقبل على مشتريها التلبس بها بالعدة فكان مقتضاها
 لا استبراء عليها وانها تحل بتمام العدة ولا تنتظر أقصى الاجلين. (قلت) هذه المسئلة مستنادة من
 مفهوم قول المصنف سابقا ولم تحرم عليه فى المستقبل فيخصص بغير من علمها اقصاهما (ف قوله فان لم
 ترتفع فلا استبراء فيها الخ) هذا ظاهر اذا كانت تلك الامة التى اشترىها معدة من طلاق واما ان كانت
 معدة من وفاة ولم ترتفع حبيضة فانها ينظر اذا تمت عدتها ان وجد معها ما تستبرأ به حلت والا
 انتظرت استبراءها فلم ينه التحلل الا بأقصى الاجلين وهو المراد هنا وما تقدم من انه لا استبراء فى معدة

معناه انه لا تطالب به مادامت معتدة فلا ينافي انه اذا تمت عدتها ينظر ان وجد معها ما تستبرأ به حلت
والا انتظرت استبراءها انظر بن (قوله كما تقدم في بابها) اى عند قول المصنف وان اشترت
معتدة من طلاق الخ (قوله ولو تزوجت معتدة الخ) صورته امرأة طلقها وزوجها او مات عنها فشرعت
في عدة الطلاق او الوفاة فوطئت باشتباه او بزنى او بغصب او نكحت في العدة ودخل بها وفرق
بينهما ثم انه نشأ حمل ومحق بصاحب العدة بأن انت به لسته اشهر من الوطء الثانى لكن من غير تقدم
حيضة عليه او انت به لاقل من ستة اشهر ولو بعد تقدم حيضة عليه فهذا الوضع يهدم الاستبراء
وتحل للزواج ويهدم ايضا عدة الوفاة والطلاق واما ان تحق ذلك الحمل بصاحب الوطء الثانى بأن
انت به لسته اشهر من الوطء الثانى وكان الوطء الثانى واقعا بعد حيضة او كان بشبهة كغلط او بعقد غير
بالم فان وضع ذلك الحمل يهدم عدة الطلاق والاستبراء وتحل للزواج ولا يهدم عدة الوفاة بل تنتظر
اقصى الاجلين وهما وضع الحمل والاربعة اشهر وعشر وهذا معنى قول المصنف ولا يهدم اثر الصحيح
من الوفاة وعليها اقصى الاجلين (قوله الحق بنكاح صحيح) اى بذى النكاح الصحيح وذلك بأن
ولدت له ستة اشهر من الوطء الثانى ولم يتقدم على ذلك الوطء حيضة او ولدته لاقل من ستة اشهر من
الوطء الثانى ولو وقع ذلك الوطء بعد حيضة فقول الشارح وان وطئها الثانى قبل حيضة الاولى ان
يقول بأن انت به لسته اشهر من وطء الثانى من غير تقدم حيضة الى آخر ما قلنا (قوله الاستبراء) اى
واولى عدة الصحيح من طلاق او وفاة اى انه يجزىها ذلك الوضع عن مسبب الوطئين اعنى العدة
والاستبراء (قوله كالوطئها الثانى بعد حيضة) الاولى كما لو اتت به لسته اشهر من وطء الثانى
السكن بعد حيضة ولا يأتى للحق بالثانى الا اذا كان وطؤه بشبهة او نكاح فاسد فى العدة غير عالم
(قوله هدم اثره) اى انه يجزىها عن استبرائه (قوله وعن عدة الصحيح ان كان طلاقا) اى
سواء كان الطلاق متقدما على الفساد او كان متأخر عنه كما استصوبه بن خلافا لعقب حيث قال
ان الطلاق ان كان متأخرا عن الفساد فان الوضع لا يهدم اثر الطلاق كالوطئت المرأة المتزوجة
بشبهة وشرعت فى الاستبراء فوطئها زوجها فانت بولد لاحق بالوطء الفاسد فلا يهدم عدة الطلاق
على ما قال عقب والدواب انه يهدمها كما قال بن (قوله ولا يقال ان عدة الحمل من الفساد الخ)
اى لان عدة الحمل من الفساد حيث كان الحمل لاحقا بصاحبه ووضع ذلك الحمل واقل مدته ستة اشهر
وعدة الوفاة اربعة اشهر وعشر (قوله قد يكون سقطا فيه انه لا يأتى لمحوه بالثانى الا اذا انت به لسته
اشهر من وطئه بعد حيضة والسقط اذا كان كذلك فلا شكل باق وان كان امدا حمله اقل مما ذكر
كان لاحقا بالاول لا بالثانى فالاولى الاقتصار على الجواب الثانى (قوله فى المنعى لها زوجهما)
اى انه نعى لها زوجهما فاعتدت وتزوجت وحملت من ذلك الزوج الثانى فتبين ان زوجها الاول
مات الآن فاستأنفت عدة الوفاة فلا تحل الا باقصى الاجلين وضع الحمل وعدة الوفاة اربعة اشهر
وعشر ايام (قوله محل الحكم) المراد بالحكم العدة (قوله من جهة سيده) اى سبب الحكم وهو
الوفاة فانها سبب فى الحكم الذى هو العدة (قوله كاختين من رضاع) اى تزوجهما متبرتين ولم تعلم
السابقة منهما ومات بعد الدخول بهما (قوله اقصى الاجلين) اى انها لا تحل الا اذا صدق عليها انه
قدمضى لها اربعة اشهر وعشر ايام رمضى ثلاث حيض وتدخلان فحل باقصاصهما (قوله من
جهة سبب الحكم) اى من جهة هى سبب الحكم فالحكم عدة الوفاة والسبب هو موت الزوج هنا
وهذا السبب قد التبس فلم يعلم هل هو متقدم او متأخر (قوله وكما تولدة) اى وكما ولدتها
سيد او زوجا غيره اى فان عليها اقصى الاجلين فى الجملة على التفصيل الذى اشار اليه وهذا عطف

على قوله كما رأيت وفيه فاق لأنه لا يصدق عليه قوله وعلى كل اذ ليس هنا الا واحدة فقط واجب
بأنه يقتضي في التابع ما لا يقتضي في المتبوع او انه عطف على محمل المحرور بعلى اى على كل وعلى مثل
مستولدة وعلى هذا قال الفاء في قوله فعدة الخ زائدة (قوله مات السيد والزوج معا) اى سواء كان السيد
مات قبل وطئه لها او بعده اذ لا يشترط في الاستبراء من الموت تقدم الوطء قبله بل مطلقا (قوله
وعلم تقدمهم) وثا احدى معا على الآخر اى وامالو ماتا معا فالاصل انها مائة لكن تعتد عدة حرة
احتمالا كما في النقل ولا يقال ان قول المصنف لم يعلم السابق صادق بما اذا لم يكن سابق البتة بأن
ماتا معا لانه قول الشرط اعنى قوله فان كان بين موتيهما الخ مانع من الصدق بذلك فتأمل (قوله
فلا تحل لاحد الا بعد مجوع الامرين) حاصله انه انما يلزمها مجوع الامرين لانه بتقدير موت سيدها
او لا يلزمها باسبغ شي لانها في عصمتها وحينئذ لم تحل لسيدها ثم انما ماتت زوجها وهى حرة يلزمها
اربعة اشهر وعشرون بتقدير موت الزوج او لا يلزمها شهران وخمس ليل لانها مائة ثم يلزمها بموت
سيدها الاستبراء بحضة لكونها بعد خروجهما من عدة وفاة زوجها حلت لسيدها لان الموضوع
ان بين موتيهما كبر من عدة الامة فلاجل هذا لا تحل الا بالامرين وبعبر كل من عدة الوفاة
والاستبراء من يوم موت الثاني (قوله قولان) الاول لابن شبلون والثاني فسر به ابن يونس المدونة
وانه تعالى اعلم

* (باب في الرضاخ) *

هو ينفع الراى وكسرها مع التاء وتر كما فقيه اربع لغات وانكر الاصمعي الكسر مع التاء اى انكر
ثبوت ذلك في اللغة قال في المصباح رضع بن باب بنع في لغة نجد ومن باب ضرب في لغة تهامة
واهل مكة يتكلمون بهما اه قال عياض ذكر اهل اللغة انه لا يقال في الخارج من بنات آدم لبن
وانما يقال لبان واللبن يقال للخارج من سائر الحيوانات غيرهن ولكن جاء في الحديث كثير اخلاف
قولهم فقد قال عليه الصلاة والسلام لبن الفعل محترم اه قال ابن عبد السلام ولا يبعد حمل ما في
الحديث على الجواز والتشبيه (قوله لبن امرأة) اى لا لبن ذكر فلا يحترم ولو كثر والظاهر ان لبن
الحمنى المشكل ينذر المحرمة كما في عقب عن قت وقوله امرأة اى آدمية وامالبن الحنية فلا ينذر
الحرة بين مرتضيها كذا في عقب وتوقف فيه ولده وشيخنا العلامة المدردى والظاهر انه يجري
على الخلاف في نكاحهم (قوله للبعوف) اى لمجوف الرضيع لان وصل للحاق وردة فلا يحترم على
المشهور وكذا في عقب وما ذكره من ان المعتبر في التعريم هو الوصول للبعوف هو الواقع في عبار
لكثير من اهل المذهب والذي في عبارة القاضي عبد الوهاب وابن بشير هو الوصول للمحاق انظر
طائفي (قوله ولو شكا) اى هذا اذا كان وصوله للبعوف تحقيقا وظاهرا ولو كان وصوله مشكوكا
فيه وقول المصنف وسول لبن امرأة صادق بكونه كثيرا او قليلا ولو مصة لان لبن اسم جنس
اقرادى يصدق بالقليل والكثير (قوله وان ميتة) اى هذا اذا كانت تلك المرأة حية بل
ولو كانت ميتة بضعف الرضيعها ارحاب منها وعلم ان الذي يشدها لبن ابي ناجي وكذا ان شك
هل هو لبن او غيره لانه احوط وقول ابن راشد وابن عبد السلام ان تحقق انه لبن حرم والا فلا يخالف
له وظاهر ح اعتمادهما لابن ناجي قاله عقب قال بن والظاهر انتفاء هذه المعارضة بأن يكون
الشك المذمى نفاه ابن عبد السلام هو الشك في وجود اللبن وعدمه والشك الذي اثبت به التعريم هو
الشك في الموجود هل هو لبن أم لا فينه ما فرق واضح وقوله ولو ميتة رد بالمباينة على ما حكاه ابن

بشير وغيره من القول الشاذ بعد تحريم لبن الميتة لأن الحُرمة لا تقع بغير المباح ولبن الميتة نجس على
 مذهب ابن القاسم فلا يحترم والعقدان ماهر وأنه يحترم (قوله لا تطبق الوطء) انما قد الصغرة
 بعدم اماقة الوطء لانها اخذت في حيز المبالغة وهو محل الخلاف اما الوطء فلهذا (قوله وعجزا
 فعدت عن الولد) اي عن الولادة اي قبلها يحترم وهذا مقتضى ما لا ين عرفة عن ابن رشد رخص ابن
 عرفة وقول ابن عبد السلام قال ابن رشد ولبن الكبيرة التي لا توطأ لكبر انغولا اعرفه بل في مقدمته
 تقع الحرمة بلبن البكر والعجز لئلا تلد وان كان من غير وطء ان كان ابنها لا ماصفر اه بن
 (قوله وان بوجور) اي هذا اذا كان وصول اللبن للجوف الرضيع رضاع اي مصل بل ولو كان
 بوجور (قوله او ماصب في الفم) او محبة كاية الخلاف اي ووصل للجوف على كل من القولين
 (قوله ماصب في الانف) اي ووصل للجوف (قوله لا يستقيم) اي لانه لا معنى لقوله وان
 كان وصول اللبن للجوف بنوع منه (قوله اي آله وجور) اي وآله سعو وطأ آله حنينة (قوله
 فلا بد من هذا المضاف) اي والافاق في الكلام ان الوجور وما بعده آله موصلة للجور لانواع
 من اللبن فيخالف ما قبله هذا والمحق ان الوجور والسعوط فعل الشخص وان الاول هو سب اللبن
 في وسط الفم وفي الحلق والثاني صب اللبن في الانف وحينئذ ذل بالمسببية وان المراد بالحنينة
 الاحتقان وهو صب اللبن في الصدر وقوله تكون غذاء الصغرة اي للحنينة لا بالمعنى الاول واقتصار
 لمصنف على هذه الثلاثة يقتضي ارجاء ما وصل من اللبن للجوف من الاذن والعين او مسام الراس
 لا يحترم ولو تحقق وصوله وهو كذلك (قوله صفة للحنينة فقط) هذا هو الصواب وجعل الشارح
 بهرام قوله تكون غذاء قيد في الثلاثة ودرج على ذلك في شامله وتبعه نت وهو غير صحيح كما قاله بن
 وذكر نقولا تفيد ذلك فراجعها ان شئت (قوله من منفذ عال) اي كاقم والانف وقوله فلا يشترط
 فيه ذلك اي كونه غذاء بل يحترم وان كان مصصة (قوله من طعام او شراب) اي اودوا وقوله وكان
 اي لبن المرأة غالبا على غيره (قوله بان لم يبق له طعم) اي لاسهتلاكه (قوله صار ابنها ماسا ويا
 ام لا) اي بان غالب احدهما لا يترو قيل بالقضاء المغلوب منهما كاطعام والقولان حكاهما
 ابن عرفة وجعل الاول هو المشهور قال عبيد بن الظاهر ان اللبن يحترم اذا جبن او سمن واستعمله
 الرضيع (قوله ولان كان الح) اي ولان كان مارضعه الطفل من ثدي المرأة ماصفرا وغيره كما احر
 مما ليس بلبن فلا يحترم وهذا يخرج من قوله لبن وانما تغيير طعم اللبن او ربحه فيحترم وكذا ان تغير لونه
 يسيرا بغير اصفرة والحمرة او بهما حيث كان لبنا كالمسار ولا ينافيه قوله ولا كما اصفرا لانه ليس بلبن
 كما قال الشارح (قوله وبهية) يخرج من قوله امرأة وقوله واكتحال يخرج من قوله وان بوجور
 وسعوط (قوله او وصل من اذن) اي ولو تحقق وصوله للجوف (قوله او بزيادة الح) اي وفي
 الشهرين الزائدين على الحولين فهو من اضافة الصفة للموصوف او ان اضافة للبيان وعلى كل حال
 فالباقي معنى في وظاهره ان الرضاع اذا حصل بعد الشهرين والحولين لا يحترم ولو كان بعدهما يوم
 واحد (قوله الا ان يستغنى) اي بعد الفطام كما قال بجيت الح اي واما لو استمر الرضاع من غير فطام
 كان محترما في مدته مطلقا ولو استغنى عنه بالطعام بالفعل (قوله ولو فيهما) اي فان استغنى
 بالطعام بعد الفطام كان غير محترم ولو كان الاستغناء في الحولين (قوله وسواء كان الاستغناء فيهما
 الح) سواء وسواء رضع فيهما بعد الاستغناء بمدة قريبة او بعيدة على المشهور لان القرب والبعد
 انما يعتبران بعد الاستغناء والعود للرضاع وحاصل العفة كافي في التوضيح انه اذا حصل الرضاع في
 الحولين فان لم يستغن بآن لم يقطم اصلا او فطم ولكن ارضعته بعد فطامه بيوم او يومين نشر الحُرمة

ما تفارق وان استغنى فاما ان يحصل الرضاع بعد الاستغناء بمدة قريبة او بعيدة فان كان بمدة بعيدة
 لم يعتبر وكذلك ان كان بمدة قريبة على الشهور وهو مذهب المدونة فذهبنا ان الرضاع بعد الاستغناء
 لا يحترم سواء حصل بعد الاستغناء بمدة قريبة او بعيدة ومقابلها لمطرف وابن الماسجشون واصبغ
 في الواحصة انه يحرم الى تمام الحولين ولو حصل بعد الاستغناء بمدة قريبة او بعيدة وعلى هذا القول
 رد المصنف بل هو هذا هو ما اشار له الشارح بقوله خلافا لمن قال الخ (قوله لم يحرم من النسب) اى
 فيؤخذ من الحديث حرمة بقية السبعة الكائنة من الرضاع (قوله ذلك اللبن) اى الذى رضعته
 (قوله واخوة الفحل) اى فحل مرضعتك المنسوب له ذلك اللبن الذى رضعته (قوله واخوات
 المرضع) اى التى ارضعتك (قوله ومثل النسب) اى فى كون الرضاع يحترم ما حرمة الصهر فيحترم
 الرضاع ما حرمة ايضا والحاصل ان الرضاع يحترم ما حرمة النسب وما حرمة الصهر فكان المصنف
 قال يحرم بالرضاع ما حرمة النسب وما حرمة الصهاره فيحرم عليك ام وزوجك وبنتها من الرضاعة
 مواثها واخواتها وعمتها وبنت اشقيها وبنت اشقيها كذلك (قوله الام اخيك الخ) اى انما تحرم نسبها
 من حيث انها ام اخيل من حيث انها ام وزوجة اب وهذا المعنى مذكور فى الرضاع وكذلك يقال
 فى الباقي ولذا اعترض ابن عرفة على ابن دقيق العيد فى جعله هذا متناوفا ونقصه بما وقد قرر ان
 الاولى لا تصنف العدول عن الاستغناء الى لا النافية (قوله او امرأتك) اى وكلها ما حرام عليك
 (قوله هي امك) اى هي من النسب امك (قوله واخت ولدك) وكذلك اختك اى وبنتها ما حرام عليك
 اما اختك او بنت زوجة ابائك وكلها ما حرام عليك واما مرضعا فهي اجنبية منك وانما لم يذكرها
 المصنف منها لانها تاتي فى قوله وقد راعى الطفل خاصة الخ (قوله هي كالتي قبها) اى فهي نسبيا
 اما جدتك او زوجة جدك واما الواضحة اجنبية خالك واخلك لم تحرم عليك (قوله اعارض
 اى ككون اخت ولدك من الرضاع انصفت بكونها بنتك واختك منه ايضا كما مثل الشارح
 وككون ام اخيك واختك من الرضاع انصفت بكونها اختك منه ايضا بان رضعت انت معهما على
 ثدى وككون ام ولد ولدك وجدة ولد ولدك اختك او جدتك من الرضاع ايضا (قوله فصارت بنتك
 او اختك) فهي وان كنت اختك ولدك من الرضاع الا انه عرض لها كونها بنتك واخلك
 فحرمت عليك لذلك (قوله دون اخوته واخواته) اى دون اصوله وهذا مراده بخاصة واما فروع
 ذلك الطفل فانهم كهو فى حرمة المرضعة وامهاتها وبناؤها وعماتها واخواتها كما يأتى (قوله لصاحبة
 اللبن) اى سواء كانت حرة او امة ذات زوج او سيدة مسلمة او كفاية (قوله فكأنه حصل الخ) اى
 وحينئذ فيحرم على ذلك الطفل مرضعته واصولها وفروعها وعماتها واخواتها ويحرم ايضا عليه
 اصول الرجل وفصوله وعماته واخواته ويحرم ذلك الطفل ان كانت بنتا وفصولها على ذلك الرجل
 دون اصولها (قوله من حين وطئه لها الذى أنزل فيه) اى لامن حين عقده عليها ولا من حين
 وثائه لها بغير انزال فيه فاذا رضع ولد على امرأة ثم عقدها على رجل او رضعها بعد عقدها وقبل
 وطئه لها او رضعها بعد ان وطئهها ولم ينزل لم يكن ذلك الرضيع ابا لذلك الرجل (قوله لا نقطاء) اى
 اى لا نقطاع اللبن بعد مفارقة الرجل لزوجته او سريته المرضعة هذا اذا انقطع عقب المفارقة بل
 وان استمر اللبن بعد المفارقة سنين فاذا اطلقها وتماذى اللبن بها جنس سنين او اكثر وارضعت ولدا
 كان ذلك الرضيع ابنا لذلك الرجل فالولد ذلك الرجل من تلك المرأة ومن غيرهما تقدم على
 الرضاع او تأخره اخوة لذلك الرضيع قال فى الرسالة من ارضعت صديقا فبنات تلك المرأة وبنات
 رجلها ما تقدم او تأخر اخوة اى ما تقدم من بنات المرأة والفحل على الرضاع او تأخر منهن عنه اخوة

لذلك المسمى فيجوز لآخر ذلك الطقل ولا - له نكاح تلك المرأة ونكاح بنتها. ونه ودون فروعه
(قوله لا يلحق الولد به) عبارة ابن يونس قال ابن حبيب الابن في وطء صحبي أو فاسد أو محرم أو زني يحرم
من قبل الرجل والمرأة فكلما لا تلحق له ابنته من الزنا كذلك لا يلحق له نكاح من أرضعتها الزني بها
من ذلك الوطء لأن الابن لبنه والولد ولده وإن لم يلحق به وقد كان مالك يرى أن كل وطء لا يلحق به الولد
فلا يحرم بلبنه من قبل فحله ثم رجع إلى أنه يحرم وذلك أصح ثم قال وقال عبد الملك لا تقع بذلك حرمة
حيث لم يلحق به الولد ولا يحرم عليه الولدان كان ابنته قال سحنون وهذا خطأ ما علمت من قوله من
أصحابنا مع عبد الملك أه ولذا قال ابن غازي صواب قول المصنف ولو بجرام إلا أن لا يلحق به الولد
ولو بجرام لا يلحق به الولد أه بن ومن هذا تعلم أن الخلاف في نشر المحرمة وعدم نشرها في وطء
المحرم الذي لا يلحق به الولد وأما إذا كان يلحق به فلا خلاف في نشر المحرمة إذا علمت هذا تعلم أن قول
الشارح على المشهور ليس على ما ينبغي تأمل (قوله أو تزوج بمحرمة) أي من نسب أو رضاع وقوله
بما ذكره المحرم والخامسة (قوله على المشهور) صوابه اتفاقاً (قوله ضعيف) أي لا المشهور
نشر المحرمة ولا يقال هذا معارض لما روي أنه لا يحرم بآرائنا - لا لأن ما ترقى النكاح أي أدار الزنا
لا ينشر المحرمة بين أصول المنزل بها وفروعها وبين الزاني وما هنا في نشر المحرمة بين المرتفع وبنات
الرجل (قوله أو مرتض منها) أي وكثير من شخص مرتض منها والمراد به ابنتي (قوله اسم فاعل) أي
من ارتض وهو واقع على الصبي فإذ هو المراد تخبر بهما ذكر الوصف لكونها بمعنى الشخص وأما
المرتض منها فيقع الضاد فهي المبانة وليس الكلام فيها (قوله لأنها صارت بنت زوجته رضاعاً)
أي والدخول بالامهات يحرم البنات ولوطران الأمومة كما هنا وفيه الشارح كلام المصنف بما إذا
كانت الزوجة مدخولاً بها لأن العقد على الامهات بمجرد مدخولها لا يحرم البنات كما مر (قوله فحل له
بناتها) أي بأن كنت اجنبية ولا فهو لمذابيل مثله ما إذا أرضعت حليته أو أمته قبل التلذذ بها
زوجته الرضيعتين فإنه يختار واحدة منهما فإن تلذذ بها حرم الجميع (قوله ولم يكن تلذذها) أي
وأما لو أرضعت امرأة فإن تلذذها فقد ذكره المصنف بعد (قوله وإن الأخيرة) أي وإن كانت
التي يختارها الأخيرة منهم ما عقد أو رضاعاً إن ترقبنا وما ذكره المصنف من جواز اختيار واحدة
من الزوجتين الرضيعتين اللتين أرضعتهم ما اجنبية أو زوجة غير مدخول بها أو المشهور بكن أسلم
على اختين وقال ابن بكير لا يختار واحدة بمنزلة من تزوج اختين في عقد واحد وقرق للمشهور فإن
العقد وقع هنا بينهما صححوا وطراً فاسد - مدع بخلاف مدع مثله متزوج الاختين في عقد واحد فانه وقع
فاسداً (قوله لا تلذذ بها ممان أرضاع) أي والتلذذ بالامهات يحرم البنات (قوله من ذكر أي
وهو الزوجتان الرضيعتان) (قوله متعاقبتهما) أي والمعنى أن المرأة المتعمدة لا فساد تؤذّب لعلها
بالتحريم الموجب للتأديب لآبائه لأن المعنى حينئذ أن المرأة المتعمدة تؤذّب لآبائها إذا لم يحصل
منها فلا يعلم هل تعدت الآفاد المقضى لعلها بالتحريم الموجب للتأديب أو تعدت الأرضاع ولم تعد
للافساد لكونها جاهلة (قوله قبل الدخول) تنازعه فيمنع والمتصادقين أي أنهم إذا تصادقا على
الرضاع فإنه يفيح نكاحهما قبل الدخول وبعد - كان تصادقهما قبل الدخول أو بعده والقسم
بغير طلاق عند ابن القاسم (قوله يثبت بهما أرضاع) أي وهي رجلان ورجل وامرأة وامرأتان
(قوله قبل العقد) متعلق بإقرار لا بقيام لأن قيام البينة على الإقرار إنما هو بعد العقد (قوله
ومعهوم الإقرار قبل العقد) أي وهو ما إذا كانا متكررين له لكن شهدت البينة على إقرار أحدهما
بعد العقد والحكم المذكور في هذا المفهوم هو دين الحكم فيما إذا ادعاء أحدهما بعد العقد وأنكره

الاخر الا ترى في قول المصنف وان ادعاه فانكرت الخ وتوليه ولما اذا فسح اي لتصادقهما عليه
اول قيام بينة على اقرار احدهما به قبل العقد (قوله سواء اعلم) اي سواء كانا عالين بالرضاع حين
العقد هذا يتصور في المتصادقين عليه وفيما اذا قامت بينة على اقرار احدهما به قبل العقد وقوله
او جهلا هذا انما يتصور في المتصادقين عليه بعد العقد ولا يتصور فيما اذا قامت بينة على اقرار
احدهما به قبل العقد (قوله فكالمغارة بانقضاء عدتها) الظاهر ان المراد فكالمغارة بالعيب لانه
هو الذي تقدم للمصنف فيكون حوالته على معلوم لا على مجهول وان كان الحكم بينهما واحدا وهو
استحقاقها الربع دينار فقط لثلاثين البضع عنه اه بن (قوله بعد العقد الخ) اي والحال
انه لا يبنه واما ان ادعاه قبل العقد وانكرت فلاشئ لم ينافي فيسحقه بعد العقد وقبل البناء كما يفيد
كلام الحمي لان نكاحه وقع فاسدا على دعواه فان ادعاه بعد البناء فانه يفسخ ويلزمه كل الصداق
لذلوله طالما به (قوله اخذ باقراره) اي بالنسبة للفراق لا بالنسبة للغرم الا يعم باقراره بالنسبة
لغرم الصداق اذ لو عمل به لما وجب عليه شئ (قوله لانه يترتب على اقراره) وهذه احدى المسائل
الثلاث المستثناة من القاعدة وهي ان كل عقد فسخ قبل الدخول فلاشئ فيه الا نكاح الدرهمين
وفرقه المتلاعنين وفسخ التراضعين وهي هذه (قوله وان ادعته اي بعد العقد وقبل البناء او بعده
(قوله لاتهما ما على قصد فراقه) اي ولا مخلص لهما من الزوج الا بالقدمته او بطلاق باختياره فان
طلق باختياره قبل البناء فلاشئ لهما وهو معنى قول المصنف ولا تقدر الخ (قوله قبله) اي اذا حصلت
مفارقة قبله (قوله وظاهره ولو بالموت) اي ولو حصلت المفارقة قبل الدخول بالموت (قوله ولا
مورثا قبله) اي ولا مورثا ان حصلت المفارقة قبله كانت بطلاق او بموته (قوله واقرار الابوين
مقبول) قال طي كلام المصنف فيمن يعقد عليه الاب بغير اذنه وهو الابن الصغير والابنة البكر
كذا النقل في الدونة وغيره او حينئذ فلا وجه للتعديد بالصغر في البنت وان وقع في عبارة ابن عرفة
اه بن (قوله قبل عقد النكاح) اي اذا كان اقرارهما قبل عقد النكاح سواء فشا ذلك منهما ام لا
(قوله لا بعده فلا يقبل) اي ولو كانا عدلين او حصل فسخ من الناس قبل اقرارهما وحينئذ
فالنكاح ثابت لا يفسخ (قوله كاتر اقرارهما برضاع ولديهما الكبيرين) اي فانه لا يقبل كان
الاقرار قبل العقد او بعده وظاهره ولو كان الولدان الكبيران سفيهين وظاهر ابن عرفة ان
السفيهين كالكبارين وحينئذ فيقبل اقرار الابوين بالنسبة لهما (قوله فهو الخ) هذا
كالاستدراك على ما قبله من التشبيه افاد به انه يجري في اقرار الابوين برضاع ولديهما الكبيرين
ما جرى في اقرار الاجنيين وليس المراد ان اقرار الابوين برضاع ولديهما الكبيرين لا يقبل اصلا
(قوله او فشا قبله) اي قبل اقرارهما (قوله لدخول هذه في قوله امرأتين) اي من قوله وثبت
بامراتين ان فشا وحينئذ فيقبل اقرارهما به الا اذا فشا ذلك منهما قبل العقد (قوله كقول
اب احدهما) هذا التشبيه تام اي انه يقبل اقرار احدا من الابوين حيث كان ولده غير بالغ وكان اقراره
قبل النكاح (قوله تفني عما قبلها) اي وهي قوله واقرار الابوين مقبول قبل النكاح لا بعده (قوله
واذ قبل) اي اذا قبل اقرار ابويهما لكون الولدين صغيرين او اقرار ابوي احدهما (قوله لا يقبل
منه) اي انه المراد لا تمتد ارضاه ولو قامت قرينة على صدقه والذي استظهره عجم انه ينبغي
الحل عليها اذا وجدت (قوله وان حصل عقد فسخ) ظاهره وان تولى الاب المقر ذلك العقد والا
بأن يرشد الولد وعقد لنفسه وهو احد قولين وقبل محل الفسخ ان تولى الاب العقد والا فلا الاول
اقوى (قوله بخلاف ام احدهما الخ) الفرق بينهما ان العقد للاب فصا ذلك كاتراره على نفسه

وعلى هذا يطرّق الخلاف في الام ان كانت وصية لانها كالوصى تنزل منزلة الاب لانها العاقبة وان
كانت توكل قاله الشيخ ابو زيد الفاسي اه بن (قوله) اورجت عنه اعتذارا) بان يقول انا
كنت كاذبة في اقرارى برضاعهما فان اردت منعه منها (قوله) ولو كانت الخ) اى خلافا لابي اسحاق
التونسي حيث قال انها كالاب اذا كانت وصية لانها احسن ذلك كالعاقلة لنكاح فكانت كالاب
(قوله) واولى) اى في قبول النول ووجوب التنزه (قوله) امهما معا) والحاصل ان الراجح انه
يجزى في غير الرشد باقرار احدهما او بين قبل العقد ولو اما واولى باقرارهما معا فيفسخ اذا وقع ولا يعتبر
اقرارهما بعده (قوله) ان فشا منهما) اى ولا يشترط فشووه من غيرهما كما يفيد ظاهر كلام ابن
عرفه خلافا لما في عتيق ونص ابن عرفة وشهادة امرأتين به ان فشا قولهما به قبل نكاح الرضيعين
يشبهه وهو مثل لفظ المدونة ندم ذكر الخلاف في معنى الفشو في حق المرأة فقال وفي كون الفشو والمعتبر
في شهادة المرأة فشوقولها ذلك قبل شهادتها او فشو ذلك عند الناس من غير قولها قولان (قوله)
في الصورتين) اما في الاولى فباتفاق واما في الثانية فعلى قول ابن القاسم وهو المشهور ومقابله قول
محققين يثبت الرضاع بشهادة امرأتين مع عدم الفشو اذا كانتا عدلتين (قوله) وشمل كلامه) اى كما
يشمل امهما اذا كانا صغيرين او بالغين فلا يثبت الرضاع بشهادتهما الا اذا فشا ذلك منهما قبل العقد
(قوله) ولا يشترط الامع عدمه) الاولى ولا يشترط معه وقوله ترددا لاول للغمي والثاني لابن رشد
وحاصل ما في المقام ان المدونة ذكرت عن ابن القاسم ان المرأتين لا تقبل شهادتهما بالرضاع الامع
الفشو كما درج عليه المصنف وقال محققون لا يشترط في قبول شهادتهما الفشو اذا كانتا عدلتين ثم ان
الشيخين للغمي وابن رشد اختلفا هل تشترط العدالة مع الفشو على قول ابن القاسم ولا تشترط
العدالة معه فالاول للغمي والثاني لابن رشد فقوله شارحنا تابع العتيق ولا يشترط الامع عدمه الخ
مبنى على قبول شهادتهما مع عدمه وهو خلاف مذهب المدونة وقول ابن القاسم الذي درج عليه
المصنف حيث جعل الفشو شرطا في شهادتهما فلو قال ولا يشترط معه لكان حاربا على المشهور فقط
اه بن (قوله) ورجلين عدلين) اى سواء كان الزوجان صغيرين او كبيرين شهدا قبل العقد وبعده
(قوله) فالتردد) اى فيجوز التردد السابق (قوله) لا بامرأة اجنبية الخ) انما قيد بالاجنبية لتقدم
الكلام على احد الزوجين ولو سكت المصنف عن تلك لكفته هذه فيهما (قوله) ولو فشا من
قولهما) هذا هو المشهور ورد المصنف بلوعلى مقابله من ثبوته بالاجنبية ان فشا ذلك من قولهما قبل
العقد (قوله) كشهادة امرأة واحدة) اى سواء كانت اما واجنبية (قوله) لم يحل لذلك الطفل
نكاح الصغيرة ولا الكبيرة) اى اسلمت ولم تسلم فلا سلام لا يرفع حرمة الرضاع (قوله) والغيلة)
اى التي هم النبي صلى الله عليه وسلم لم على النهي عنها ثم تركه وطأ الموضع اى وطأ المرأة في زمن
ارضاعها وقيل هي ارضاع الحامل ولدها والحاصل ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لقد همت
ان انهي الناس عن الغيلة حتى سمعت ان الروم وفارس يصنعون ذلك ولا يضرون اولادهم اى فترك
النهي عنها فاختلف العلماء في المراد بها ف قيل هي وطأ الموضع وقيل رضاع الحامل وارادته عليه
الصلاة والسلام عن النهي عنها الضرر بها بالا ولاد وقد تبين له انه لا ضرر فيها يقوى القول الاول
في معناها لان المشاهدة تدل على ضرر ارضاع الحامل ولدها (قوله) بكم الغن المحبة) الذي
في كلام عياض جواز الكسر والفتح قال في المشارق والغيلة بفتح الغين وكسرها اه ويقال
بالمساوتر كها وهذا في الرضاع واما غيلة القتل فهي بالكسر لا غير انظر بن

(قوله يجب لممكنة) أي لزوجة ممكنة وهي التي لا تمنع من الوطء اذا طلبت سواء كانت حرة أوامة
 أو أمة أو زوجا معه يتام لا كان الزوج حرا أو عبدا ابن سلمون وعلى العبد نفقة وزوجه الحرة
 وكسوته ما طول بقائها في عصمته من كسبه ولا يمنعه سيده من ذلك وان كانت الزوجة أمة فنفتها
 كذلك على زوجها حرا كان أو عبدا وبه يتام لا اه وانظر قوله من كسبه فان كان ذلك
 لعرف جرى به فلا إشكال والافوخلاف قول المصنف في النكاح ونفقة العبد في غير خراج وكسب الا
 لعرف اه بن (قوله على البالغ) أي على زوجها البالغ (قوله بالامانع) أي يمنع من الوطء (قوله
 لا على صغير) أي ولو كان قادرا على الوطء (قوله ولودخل عليها بالغة) أي هذا اذا لم يدخل بها بل
 ولودخل بها حال كونها كبيرة أو ولو لو كانت صغيرة هذا وقد صحح في التوضيح القول بوجوب
 النفقة على الصغير اذا دخل ولو كانت غير مطبقة والحاصل انه في التوضيح جعل السلامة من
 المرض وبلوغ الزوج واما وفاة الزوجة للوطء شروطا في وجوب النفقة لغیر المدخول بها التي دعت
 للدخول فان احتل منها شرط فلا يجب النفقة لها واما المدخول بها فوجب لها النفقة من غير شرط
 وجعل الاقاني الامور الثلاثة المذكورة شروطا في وجوب النفقة للمرأة مطلقة أو كانت مدخولا
 بها أو غير مدخول بها ودعت للدخول لكنه لم يرضه بقوله والظاهر ما في التوضيح كما قال بن
 (قوله ولا غير ممكنة) أي سواء دخل بها ثم منعته بعد ذلك أو لم يدخل بها (قوله أو لم يحصل الخ)
 هذا اذا كان الزوج حاضرا أو في حكم الحاضر بأن كان غائبا غيبة قريبة أو مالمو كان بعيد الغيبة
 فيكفي في وجوب النفقة لها ان لا تمنع من التمكين بأن سألها القاضي هل تمكيني اذا حضرا ولا
 فان اجابت بالتمكين وجب لها ذلك والا فلا شيء لها (قوله الا ان يتلذذ بها) أي بغير الوطء حالة
 كونه غائبا بالامانع منه (قوله وليس احدهما مشترفا) أي بأن كانا حصيين أو كان احدهما مريضا
 مرضا خفيفا يمكن معه الاستمتاع فالمرض المذكور لا يمنع من وجوب النفقة ما لم يتجسس لها في تلك
 الحالة اتفاقا وفي وجوبها مع المرض الشديد الذي لا يمكن معه الاستمتاع ولم يباغ صاحبه حد
 السياق قولان مذهب المذونة الوجوب خلافا لسنخون (قوله وهذا الشرط فيما قبل البناء) أي
 واما اذا حصل الاشراف بعد البناء فلا تسقط نفقتها (قوله فمدخول هذا) أي الزوج المشرف
 (قوله ما نالكه) اشار السارح بهذا الى ان مراد المصنف بالقوت ما يقتات ويؤكل ولوعبر المصنف
 به كان اولى لان المتبادر من القوت ما يمسك الحياة (قوله وكسوة) ابن عاشر انما يجب الكسوة اذا
 لم يكن في الصداق ما تشور به أو كان وطال الامر حتى خلقت كسوة الشورة كذلك في المتيمم ومن جملة
 الكسوة عنده الغطاء والوطء اه بن (قوله بالعادة متعلق بمحذوف) أي واعتبار هذه الاربعة
 بالعادة أي بعادة أمثالها فلو طلبت از يد من عادة أمثالها وطلب هو انقص مما جرت به عادة أمثالها
 فلا يلتفت اليهما في ذلك ويرد كل واحد للعادة أمثاله وقول المصنف بتدروسه وحالها بديل من
 قوله بالعادة بديل مفصل من مجمل والمراد بوسعه حاله وانما لم يعبر به كما يعبر به في جانب المرأة اقتداء
 بالقرآن قال تعالى لينفق ذو سعة من سعته واعلم ان اعتبار حالهما لا بد منه سواء تساوا غنيا أو فقرا أو
 كان احدهما غنيا والاخر فقير لكن اعتبار حالهما عند تساويهما فقرا أو غنا ظاهرا أو باعنا
 اختلافهما فاللزم حالة وسطى بين الحالتين وحينئذ فنفقة الفقير على الغنية از يد من نفقته على
 الغنية كمان نفقة الغني على الفقير اقل من نفقته على الغنية هذا هو المعتمد خلافا لما ذكره عبي
 بن عبيد الله من ان اعتبار حالهما اذا تساوا بافاذا زاد حالهما اعتبر بوسعه فقط وان نقصت حالها عن حاله
 اعتبر حالة وسطى بين الحالتين كذا قال شيخنا العدوي وفي بن ماوافق ما قلناه من المعتمد

وايده بالتقول فراجعهم ان اردت الاطلاع عليها وكلام شارحنا **ص** الجمع بين الطريقتين فتأمل
(قوله واعتبر) اى فى النفقة على الزوجة حال البلوغ كونها حاضرة باكل اهلها الناعم او بادية
 باكل اهلها الخشن وقوله وحال السعير فى ذلك الزمان اى من كونه رخا وغلا فلا يلزم حمل الناس
 على التمتع فى المأكل والمشرب دون الثاني **(قوله وهى مصيبة تزات به)** اى فعلية كفايتها او يطلقها
 ولا خياره فى فسخ النكاح وامضائه وهذا ما لم يشترط كونها غيرا كقوله والاقله ردها ما لم يرض
 بالوسط **(قوله وتزاد المرضع)** تقدم انه قال تجب النفقة لازوجة بحسب العادة وهذا فى غير المرضع
 واماهى فليدبت كغيرها بل تزداد على النفقة المعتادة ما تنفق به على الرضاع ومحل لزوم الزوج ذلك
 الزائد اذا كان ولد الزوج حرا امالو كان ولدها رقاقا فزائد على سيدتها كاجرة القابلة **(قوله فلا يلزمه)**
 الا ما تأكل **(قوله)** اى بالفعل حال المرض وحالة قلة الاكل الذى هو اقل من المعتاد اى وليس لها ان تأخذ
 منه طعاما كاملا تأكل منه بقدر كفايتها وتصرف الباقي منه فى مما يحلها خلافا لابي عمران **(قوله)**
 على الامسوب اى عند المتسبب **(قوله وكلام المواق)** اى القائل اذا زاد ما تأكله فى حال مرضها على
 ما تأكله فى حال صحتها لم يزد ما تأكله فى حال صحتها **(قوله يمكن تأويله)** اى بان تحمل الزيادة
 على ما تأكله على وجه التساوى او التفكه **(قوله ولو اعتيد)** اى جرت العادة ببلده ولو كان شأنها
 لبسه فاذا تزوج انسان بنتا كابر من شأنه البس الحرير فلا يلزمه الباسها الحرير جرت العادة ببلده
 ام لا كان غنياما لا **(قوله على ساكنى الميمنية)** اى ولو من غير اهلها ان تخلقت بخلفه من واما سائر
 الامصار فهو فيها كالنفقة فان جرت به العادة وجب والا فلا **(قوله يفرض الخ)** اساقدم ان الزوج
 ويلزمه القوت ما عطف عليه بين ما هو يقضى به عند المشاحة هل الاعيان او انما غناها فبين انه يفرض
 الاعيان بقوله يفرض الخ **(قوله وغسل الثياب)** بل ولو للرش ان جرت به العادة **(قوله والغسل)**
 اى سواء كان واجبا او سنة كغسل الجمعة او مستحبيا كالغسل لدخول مكة **(قوله لازنا)** فى كلام
 بعضهم انه يلزمه الاتيان بالماء لغسلها ولو من زنا قال ولا غربة فى الزامه الماء لغسلها من الزنا لان
 النفقة واجبة عليه زمن الاستبراء واعتمد ذلك القول شيخنا واقتصر عليه فى الحاشية **(قوله والجمع)**
 قال بعضهم اى من ذوات الاربع لا من الطير والسمك الا ان يكون ذلك معتادا فيجوز على العادة
(قوله المرة بعد المرة) اى يفرض اللحم زمنا بعد زمن يفرض فى حق القادر ثلاث مرات فى الجمعة
 يوما بعد يوم وفى حق الوسط مرتان فى الجمعة وفى حق المنحط الجمال مرة فى الجمعة كذا قال بعضهم
 والاظهر ان الفقير يفرض عليه بقدر وسعه فبراعى عادة امثاله ولو فى الشهرة مثلا لان هذه
 الامور من جزئيات قوله بالعادة اه شيخنا عدوى **(قوله وحصير)** اى من بردى او حلقا او سحر
(قوله احتج له) اى يمنع عنها العقارب والبراغيث ونحوهما **(قوله واجرة القابلة)** يعنى ان اجرة
 القابلة وهى التى تولد للنساء لازمة للزوج على المشهور ولو كانت مطابقة بائنا ولو نزل الولد ميتا
 فى الطلاق الباش لان المرأة لا تستغنى عن ذلك كالنفقة وقيل ان اجرة القابلة عليها ومحل الخلاف
 فى الزوجة التى ولدها حركا وزوجة المحررة والامة التى مثل امة المجدد واما الزوجة الامة التى يكون
 ولدها رقيا لسيدها فاجرة القابلة لازمة لسيدها قولا واحدا للملكة للولد ولو كانت فى عصمة
 الزوج **(قوله)** ويجب لها عند الولادة ما جرت به العادة اى من الفراريج والحلبة والعسل والنفقة
 ونحو ذلك **(قوله)** يجعل لها حاضر بتركها اى بان يحصل لها الثمن عند تركها ولا يشترط للرضع
 لا يحتاج له من ذلك ولو اعتادته والحاصل ان المدار فى لزوم ذلك على الضرر واعتياد لا فان
 تركها الزمة اعتياد لا وان لم يضر تركها فلا يلزمه اعتياد لا **(قوله معتادين)** الاولى حذفه

لان هذا تمثيل للزينة التي تستضر بتركها ولا تنضر بتركها الا اذا كان معتاد لها (قوله لا تخضبها
 ولا يلبسها) اي ولو جرى به عرف لانها لا تنضر بتركها (قوله فلا تلمزمه) اي بل هي عليها كما ان
 علمها اجرة البلانة التي تتولى ذلك فهذه البلانة امر على الزوج واحده منها فقط قاله عجم (قوله
 اي اهل الاختدام) اشار الى ان فيه عود الميم من المضاف اليه على المضاف مثل قولك جاء عبد ربه
 والظاهر ان الاضافة في كلام المضاف من اضافة المصدر للفعول وانه يشمل صورتين اللتين قالهما
 الشارح لانها فيهما اهل للاختدام (قوله وان بكراه) اي هذا اذا كانت بشراء بل وان كانت بكراه
 والظاهر انها لا تملك الرقيق الذي اشتراه بخدمة الا اذا حصل التملك بصيغة (قوله ولو باكثر من
 واحدة) رتب على ما قاله ابن القاسم في الموازية من انه لا يلزمه اكثر من خادم واحد واعلم انه اذا عجز
 عن الاختدام لم تطلق عليه بذلك على المشهور واذ تنازع في كونها اهلا لان تخدم اوليست اهلا فعمل
 الدية عليها او عليه قولان انظر المحاشية (قوله وقضى لها بجادها) اي اذا طلبت الزوجة ان
 خادمها يتخدمها ويكون عندها وطلب الزوج ان يتخدمها خادمة فانه يقضى لها بجادها لان الخدمة
 لها وحيد فيلزم الزوج ان ينفق عليه وهذا القول وهو القضاء بجادها عند التنازع هو قول مالك
 وابن القاسم وقيد ابن شاس بما اذا كان خادمها مألوفاً والا فليس بجادها الزوج وظاهر المصنف
 الاطلاق اي القضاء بجادها سواء كان مألوفاً ولا (قوله في الدين) اي بان كانت تلك الخادمة تأتي
 للمرأة برحال فيفدون فيها وقوله والدنيا اي بان كانت تلك الخادمة تسرق من مصالح البيت (قوله
 بان لم تكن اهلا للاختدام) اي بان كانت من لغيف الناس والزوج ليس ذا قدر (قوله وطبع له)
 اي ولها وقوله بالضيقه اي وللاولاده ولا لعيده ولا لآبويه (قوله واستقاما) اي من الدار او
 من خارجها ولومن البحر اذا كان ذلك عادة اهل بلدها (قوله وغسل ثيابه) اي فيلزمها ذلك
 وكذا غسل ثيابها وقال بعضهم ان غسل ثيابه وثيابها ينبغي جريانه على العرف والعادة وقال الاثني
 ان ذلك من حسن العشرة ولا يلزمها وظاهره ولو جرت العادة بذلك (قوله بخلاف النسيج الخ) يعني
 ان المرأة لا يلزمها ان تنسج ولا ان تغزل ولا ان تخطط للناس باجرة وتدفعها الزوجها بنفقة لان هذه
 الاشياء ليست من انواع الخدمة وانما هي من انواع التسلية وليس عليها ان تتكسب له الا ان
 تطوع بذلك وظاهره ولو كانت عادة نساء بلدها جارية بالنسج والغزل (قوله ونحوهما مما هو
 من التكسب) اي لانه ليس عليها ان تتكسب له اي بان تخطها وان تنسج للناس وتجمع اجرة ذلك
 وتدفعه له ويؤخذ من هذا التعليل انه يلزمها ان تخط ثوبها وثوب زوجها لان هذا ليس تكسبا
 بل من الخدمة وفي حاشية شيخنا ان الذي يفهم من كلامهم ترجيح القول بعدم لزوم خياطة ثوبه
 وثوبها وقال بعضهم انه يصح على العرف والعادة فان جرى العرف بلمزها والا فلا (قوله للخروج
 بها) اي للافراح والازبارة وظاهره ان الزوج لا يلزمه ثياب الخرج ولو كان غنيا وهو المعتمد وروى ابن
 نافع انها تلمزم الغني (قوله ولباس) اي فيجوز له ان يلبس من ثياب ما يجوز له لبسه (قوله فيستعمل
 من ذلك) اي وحده او معها (قوله وله منه ما من يبيع ذلك) اي ما ذكره من الشورة وظاهره ابد
 ما في المعيار اول النكاح عن ابن زرب ان الشورة لا تتبعها المرأة حتى يضي من المدة ما يرى انه
 يتنفع بها الزوج وسبق قال وقد ذكر ذلك ابن رشد فيما اظن ان لها التصرف فيما بعد اربع سنين وهي
 في بيت زوجها اه وقال ابن عرفة ابن عات عن ابن زرب ليس لها بيع شورتها من نقدها الا بعد
 حتى انتفاع الزوج بها والسنة في ذلك قليلة اه بن (قوله ما دخلت به بعد قبض مهرها) اي
 وانما لم تقبض منه شيئا وانما تجوزت من ما لها فليس له منها ما من يبيعه وانما له عليها الحجر اذا

تبرعت بزيادة ثلثها فان كان ما تنجزت به قدر ثلثها فاقبل فليس له ان يمنعهما من التسرع به كما ليس له
منعهما من بيعه مطلقا ما اشترته من صداقها او من هدية مشترطة او جرى بها عرف كالنشان بمهر
ففي اختصار الطرقات منصوص وللزوج امتنان ما اشترته من المجهل حتى يبله اذا كان ذلك الشراء من
تقدمها ثم قال فان كان معها كسوة من جهازها او هدية قد اشترطت عليه او كانت عندهم عادة
معروفة كالشترطة لم يلزم الزوج كسوتها حتى يتخلقها اه بن (قوله ولا يلزمه بدلها) اي فلو
جدد ما بل من شورتها وطلقتها فلا يقضى لها بأخذها اعدوى (قوله وله منعها الخ) اي ما لم يأكله
معها فليس له ان يمنعهما من ذلك او يكون فاقد المهر (قوله وليس لها منعه من ذلك) اي ولو لم
تأكله والفرق ان الزوج حال قوامه على النساء كذا في رشيخنا (قوله لا يبلغ بهم) اي بالاخوة ومن
بعدهم الحنث اي لا يحكم القاضي بدخولهم الموجب لحنثه اذا حلف عليه (قوله وله المنع) اي
فللزواج منعهم من الدخول لها (قوله قضى بتحنيثه) اي حكم القاضي بغيرهم الا المر الذي يحصل
به حنثه وهو الدخول (قوله ان لا تزور والدتها) اي لاولادها من غير لقصور يرتبه عن مرتبة
والديها (قوله فيحنث) اي انه اذا حلف على انها لا تزورهم فانه يحنث في يمنعه بان يحكم لها
القاضي بالخروج للزيارة فاذا خرجت بالفعل حنث (قوله ويقضى لها بالزيارة) اي في الجمعة
مرة والافرض ان والديها بالبلدان بعدوا عنها فلا يقضى لها اعدوى (قوله ولو شابة)
اي هذا اذا كانت متحالة بل ولو كانت شابة وتورد بلوقول ابن حبيب لا يحنث في الشابة اذا حلف
لا يخرج لزيارة ابويها قال ابن رشد وهذا الخلاف في الشابة المأمنة واما المتحالة المأمنة فلا خلاف
انه يقضى لها بزيارة ابويها واما غير المأمنة فلا يقضى بخروجها شابة كانت او متحالة اتفاقا
انظر بن (قوله لطرق الفساد بالخروج) اي مع الامينة (قوله فلا يقضى الخ) اشار بعضهم
للفرق بين حال التخصيص وحال الاطلاق بأنه في حال التخصيص يظهر منه قصد ضررها فلذا
حنث بخلاف حال التعميم فانه لا يظهر منه قصد الضرر فلذا كان لا يقضى عليه بخروجها ولا يحنث
ومفهوم اطلاق لفظا اونية انه لو اطلق لافضل ونوى تخصيصهما فهو كالقسم المتقدم للمصنف (قوله ولا
لابويها) اي ولو زيارتهم اذا طلبتها (قوله وقضى الخ) تقسم انه ليس له منع اولادها من غيرهم من
الدخول لها واذا كان كذلك وتضرر لكثرة دخولهم لها فيقضى الخ (قوله ومع امينة الخ) قال
عبيق واجرتا على الزوج على الظاهر وفيه نظر بل الظاهر ان الاجرة على الابوين لان زيارتهما لها
لمنعتهما وقد توقفت على الامينة فتكون الاجرة عليهما وبديل لذلك ما في المعيار اول السكاح من
العبدوسى من ان الابوين محمولان في زيارة الزوجة على الامانة وعدم الافساد حتى يثبت ذلك فاذا
ثبت ذلك منعهم من زيارتها الا مع امينة اه فأنخذ منه ان الزوج لا يصدق في دعوى الافساد بل
لابد من البينة وهو ظاهره انه اذا ظهر افسادهما فانهما طامسان وذلك مقتضى لكون الاجرة
عليهما من جهة ان الظالم احمى بالحمل عليه انظر بن وذكر بعض الحقين ان الذي يظهره اذا ثبت
ضرر الابوين ببينة فاجرة الامينة عليهم ما لانهما طامسان والظالم احمى بالحمل عليه وقد اتفق بالزيارة
كما قال بن فان كان ضرر الابوين مجرد اتهام كما قال المصنف فالاجرة على الزوج كما قال عبيق
لاتتفاع بالحق (قوله ان اتهمهما) اي الوالدين والظاهر ان الاولاد مطلقا صغارا او كبارا ان
اتهمهما كانوا كالوالدين في انهم لا يدخلان لها الا مع امينة من جهة سواء كان الزوج حاضرا
في البلد او كان غائبا لان الحاكم يوم مقامه (قوله باسدا عليها) اي واما اذا اتهمهما بالحنث
ماله فان ذلك لا يوجب منعهما الا مكان التحريم منهما في ذلك اه قال عبيق وقوله ومع امينة

ان اتهمهما مقيدا اذا كان الزوج حاضرا اى غير مسافر والافليس لهما ان يدخل عليهما مع امينة
 وهذا القيد وقع له احب الشامل وتبعه نت وهو خلاف النقل اذ النقل له متى اتهمها بافسادها
 عليه متعمان الدخول الامع امينة لافرق بين حضور الزوج بالبدن وعدمه قال بن ولم ارم ذكر
 هذا الشرط مع البحث عنه سوى صاحب الشامل ومن تبعه (قوله واما اخوها) اى وكذا جدها
 وقوله فله منعهم اى ولولم يتهمهم وقوله على المذهب اى ومقابلها ما مر عن عبد الملك من انه ليس له
 منعهم وعليه فيمكنون من زيارتها في كل جمعتين اوفى كل شهر مرة كما قرر شيخنا (قوله ولها
 الامتناع الخ) اى ولو بعد رضاها بسكناها معهم ولولم يثبت الضرر لها بشجرة ونحوها كما قاله شيخنا
 وانظر هل لها الامتناع من السكنى مع خدمه وجواريه ام لا والظاهر انه ليس لها ذلك لان له
 وطامته وربما احتاج لخدمه ارقائه كذا في خش وعقبى قال بن وفيه نظربل لها الامتناع
 من السكنى مع جواريه وام ولده ولولم يحصل بينهم وبينها مشاجرة ويدر ذلك لتبديل ابن رشد وغيره
 عدم السكنى مع اهله بقوله لها عليها من الضرر باطلاعهم على امرها وما تريد ان تستره عنهم
 من شأنها وقد نقل في المعيار عن المازرى ان ام الولد لا يلزمها ان تسكن مع الزوج حجة فتكون
 الزوجة اخرى بالامتناع من السكنى معها قاله ابو على المسنوى (قوله الا الوضعية) اى ذات
 الصداق القليل وكذا الشريفة اذا اشترط عليها سكناها معهم اى فليس لواحدة منهما الامتناع
 وقوله مالم يطلعوا الخ اى والا كان لكل منهما الامتناع ومثل الاطلاع المذكور بثبوت الضرر بغيره
 واما غيرهما فلا يلزمهما السكنى مع اهله وار لم يثبت ضرر كما مر (قوله كولد صغير لاحدهما)
 حاصله ان احدا الزوجين اذا كان له ولد صغير واراد الاخراج يخرج منه من المنزل فان له ذلك
 مالم يعلم به وقت البناء فان علم به واراد ان يخرج منه فليس له ذلك وما ذكر من التفصيل من انه اذا
 علم به عند البناء فليس له اخراجه والا كان له اخراجه محله اذا كان للولد حاضن اى كائن يكفله والا
 فلا امتناع ان ليس معه الولدان يسكن مع الولد سواء حصل البناء مع العلم به ام لا (قوله وقد رت
 بحاله) اى قدر قبضها اى قدر زمن قبضها اى قدر الزمن الذى تدفع فيه بدليل قوله وضمت
 بالقبض وقوله بحاله المراد بالاحمال الطائفة من العمر واليسر وقوله من يوم بيان حاله وحينئذ فلا بد من
 تقدير مضاف اما قبل حال اى بزمن حاله لاجل البيان بقوله من يوم واما قبل يوم ويكون بيان حاله
 اى من سر يوم وعمره ويصح ان يجعل من يعنى فى متعلقة بمجذوف اى فتدفع من يوم اى فى كل
 يوم اوفى كل جمعة الخ وهذا هو الذى اقتصر عليه الشارح وعلم ان قوله وقد رت الخ غير المالى بالفعل
 وفى قوله وقد رت بحاله اشارة الى ان المدة التى يقضى بتجديد النفقة فيها انما تعتبر بحال الزوج فقط
 واما قدر النفقة وجنسها فبالحال كما مر (قوله من يوم اوجعة) اى وتقضى بمجمل دليل قوله
 وضمت بالقبض مطلقة فتقبض نفقة اليوم من اوله والشهر من ارله وكذلك الجمعة والسنة هذا
 اذا كان المحال التجديد واما اذا كان المحال التأخير فانهما تنظر حتى تقبضها ولا يكون عدم قدرته
 الا نورا بالنفقة (قوله بالشتاء) المراد به فصله وما والا من فصل الربيع والمراد بالاصيف فصله
 وما والا من فصل الخريف (قوله بالشتاء ما يناسبه) اى من فرو ولبدو مخاف غير ذلك (قوله
 ان لم تناسب كسوة كل) اى من الشتاء والاصيف الاخر (قوله ان خلقت كسوة كل فى عامها) اعلم
 انما هم اق من الكسوتين ينبغي ان يجرى على العرف من كونه للزوج والازوجة فان لم يكن عرف
 فهو للزوج اه عدى (قوله فان لم يتخا) بان كانت تنكح فى اى فى العام الثانى والثالث مثلاً
 كالا كبتا فى العام الاول او قربى بان الا كبتا فى العام الاول (قوله كنفقة الولد الا لاميته)

على الضياع) ظاهر كلام المصنف هنا وفي التوضيح الشمول لما قبضته من نفقة الولادة مستقبلة
او عن مدة ماضية وبذلك قرر. ثم كلام المصنف واعتمده طائفي وقال البساطي كلام المصنف
محمول على ما قبضته من نفقة الولادة مستقبلة قال السوداني وهو المتعين وامام ما قبضته من نفقة
الولد عن مدة ماضية فانها تضمنها مطلقا سواء قامت بينة على الضياع ام لا فهو كنفقتها لانه كدبر لما
قبضته فالتبصير محقق نفسه لا لا غير حتى تضمن ضمان الرهان والعوارى وارتضى ذلك شيخنا العدوي
وبين هذا واعلم ان المراد بقول المصنف كنفقة الولد اي في غير مدة الرضاع لان نفقة الرضاع اجرة لها
حقيقة وليست نفقة للولد وحيد فنفقتها مطلقا ولو ثبت ضياعها بينة كنفقتها (قوله فتضمنها)
وهل يرجع الولد عليها وعلى الاب ويرجع الاب عليها وهو الذي ينبغي (قوله عما زعمه زوجته)
اي نفقة لها ومحمل الجواز ان رضيت المرأة بذلك وذلك لان الواجب على الزوج الذي يقضى به عليه
ابتداء الاعيان لكن يجوز له ان يدفع الاثمان ان رضيت الزوجة بها وظاهره جواز دفع الثمن ولو عن
طعام وهو المعتمد بناء على ان عليه بيع الطعام قبل قبضه غيبته عن البائع وكونه ليس تحت يده وهي
مفقودة بين الزوجين لان طعام الزوج تحت يدها غير غائب عنها ويلزم الزوج ان يزبدها ان غلبه
الايمان بعد ان قبضت ثمنها ويرجع عليها ان نقص سهرا ما لم يسكت مدة والا لعل على انه اراد
التوسعة عليها وهذا كله ما لم تكن اشترت الاعيان قبل غلوها وقبل الرخص والا فلا يزبدها
شيئا في الاول ولا يرجع عليها شي في الثاني انه تقرير عدوي (قوله المقدمة) اي في قوله
في فرض المساء والزيت الخ (قوله ويجوز له المقاصة بدنيه) محل الجواز ما لم يطلبها واحد منهما والا
وجبت كما باتى في المقاصة ويمكن ان يكون المصنف اراد بالجواز الاذن الصادق بالوجوب
(قوله ان اكلت معه) اي اذا اكلت سقطت نفقة امه كلها معه ولو كانت مقررة فلولا اكلت معه
ثلاثة ايام وطلبت الفرض بعد ذلك سقطت نفقة الايام الثلاثة عنه وقضى لها بالفرض بعد
ذلك فقول المصنف ولها الامتناع اي ابتداء او انتهاء واذا طالت نفقة مدة ماضية وادعى انها
اكلت معه فيها صدق الزوج على الظاهر كما ذكره عيني (قوله ولو كانت مقررة) اي هذا اذا
كانت نفقتها غير مقررة بان كانت تأخذ ما يكفيها من القوت بل ولو كانت مقررة هذا اذا كانت
غير محجور عليها بل ولو كانت محجور عليها كسفيهة لان السفيهة لا يحجر عليه في نفقته (قوله
فاذا كساهما معه) اي والحال انه فرض لها ثمنها (قوله ولها الامتناع) اي ما لم تنقرم الاكل معه
والافليس لها الامتناع كذا قال بعضهم قال شيخنا والظاهر خلافه (قوله او منعت زوجها)
عطف على قوله اكلت اي سقطت ان اكلت او منعت زوجها الوطء اي لغيره عذر واما
لو ادعت انها منعت لم تذكر كرض فلا بد من اثباته بشهادة امرأتين حيث خالها الزوج وهذا اذا كان
المرض الذي ادعته في محل لا يطلع عليه الزجال بان كان في غير الوجه والكفين والا فلا ثبت
البشاهدين (قوله فتسقط نفقتها عنه في اليوم الذي منعه فيه) هذا هو الراجح المشهورة واختارها
البايع وابن بونس وغيرهم ومقابلها انها لا تسقط نفقتها عنه من الوطء والامتناع ومحل الخلاف
اذا كانت غير حامل والا فلا خلاف في وجوب نفقتها وعدم سقوطها بجمعها مع حاد كرائضه بن
(قوله والقول قولنا في عدم المنع) اي فاذا ادعى الزوج انها منعه من وطئها وقالت له ان منعه وانما
الامتناع منه كان القول قولها ولا يقبل قول الزوج لانه يتهم على اسقاط حقها من النفقة واعلم ان
المنع محاذ كرائضه يعلم من جهة بان تقرير ذلك بحضرة عدلين او عدل وامرأتين او احدهما مع عيدين
على ما يظهر اه خش (قوله او رجت الخ) اي حالة كونها طالما لان كانت مظلومة ولا حاكم

يتبعها (قوله ولم يقدر على ردها الخ) هذا شرط فيما اذا خرجت جهرا أو خفية لمكان معلوم وأما العارية
 خفية لمكان مجهول فان نفقتها تسقط ولو قدر على ردها الواعى لمكانها انظر نخس (قوله قادر على منعها
 اى من الخروج وان يجز عن ردها لم يملكه بعد ذلك (قوله ان لم تحمل) شرط في مثله منع الوطء وما
 بعدها (قوله مطلقة اى كانت حاملا لم لا خرجت من محل سكناها لم لا يجز عن ردها بعد ان خرجت ام
 لا) (قوله في اوله متعلق بمحذوف اى اذا طلقها في اوله اى انه اذا حصلت بينونة في اول الحمل وصدقها
 الزوج على الحمل قبل طهره ولم يصدقها وانتظر طهره وحركه فان لها كسوته المعتادة ولو كانت
 تبقى بعد وضع الحمل ومحل وجوب الكسوة اذا كانت محتاجة لها والا فلا (قوله وفي الاشهر) عطف
 على قوله في اوله وهو على حذف مضاف اى في اثناء الاشهر وقوله قيمة منابها اى قيمة مناب الاشهر
 من الكسوة عطف على قوله نفقة الحمل اى ولها قيمة مناب الاشهر من الكسوة اذا ابانها في انائها
 وحاصلها انه اذا ابانها مدعى اشهر من حملها فلها مناب الاشهر الباقية من الكسوة فقيمة ما يصبر
 لذلك الاشهر الماضية من الكسوة ولو كسيت في اول الحمل فيسقط وتعطى ما ينوب الاشهر الباقية
 لقيمة دارهم (قوله واستمران مات الزوج الخ) اى راد ان مات الولد في بطنها قبل وضعه فلا نفقة
 لها ولا سكنى من يوم موته لابل بطنها صار قبالة وان كانت لا تنقضى عدتها بالانزوله كذا في شب
 خلافا لما في الشامل من استمرار النفقة والسكنى اذا مات الولد في بطنها واعلم ان القول بالسقوط
 قول ابن الشناق وابن سائون واختاره البرزلى والبدر القرافى واعتمد عجم وصوب شيخنا وابن
 اعتماده وفي الشامل وان حكم بعض القضاة كابن الخزاز ورافى به جمع كثير من الفقهاء الا انه
 غير معتمد كما قال عجم (قوله ان مات الزوج قبل وضعها) اى فيستمر السكنى لها الى انقضاء عدتها
 بالوضع (قوله وللبنات غير الحامل) اى واستمر السكنى للبنات غير الحامل اذا مات زوجها لا نقضاء
 عدتها فعلم منه ان البنات من الملقا سواء كانت حاملا لم لا يستمر لها السكنى اذا مات زوجها لا نقضاء
 عدتها وان كان سياق كلام المصنف في الحامل (قوله والاجرة فيه ما من رأس المال) اى
 في الدائن الحامل وغير الحامل اذا مات الزوج فيهما (قوله تسقط الكسوة والنفقة) اى كسوة
 البنات الحامل ونفقة اذامات الزوج كما تسقط بوجته نفقة وكسوة من في العصة الرجعية (قوله
 في الجميع) اى من في العممة والرجعية والبنات حوامل لا (قوله مطلقة) اى سواء كانت
 حاملا او غير حامل كان المسكن له ام لا نقد كراه ام لا (قوله في كراه المسكن) اى لان المسكى انما
 كانت حقا لها لادانها لوجوب عدتها في منزلها ولا حق للوارث فيما حتى تورث (قوله خمس صوة) لعل
 الاولى سبع صور تأتى (قوله وامباينة وهى حامل) اى يموت زوجها بعد قبضه النفقة او تموت هى
 (قوله كانه شاش الحمل) اى جل المطلقة طلاقا ثانيا او اربا بانه شاشه تبين انه لم يكن ثم حمل بها بل
 كان علها وورجها كمن يفيد التوضيح وغيره وليس المراد به فساد واضمحلاله بعد تكونه (قوله فرد
 نفقته جميعها) ظاهره سواء كان الاتفاق بحكم حاكم او لا وقبل انها لا ترد مطالقا وقيل ان كان الاتفاق
 بحكم حاكم ردتها والا فلا والاول رواية ابن الماجشون مع قول محمد والذى في رواية محمد والثالث سمع
 ابن القاسم قال ابن حارث انتقوا على ان من انكح مالا من رجل يجب له بقضاءه وغيره ثم ثبت انه لم
 يجب له شيء انه يرد ما اخذه وهذا يرجع القول الاول انظر بن (قوله بخلاف التى قبلها) اى وهى
 منتهى الموت وقوله في يوم الموت اى فرد النفقة من يوم الموت (قوله وكذلك كسوته) اى كسوة
 الحمل اذا انجس فانها ترد لها ولو لبستها اشهر (قوله ام لا) اى او قبله ليكون صدقها (قوله
 لا الكسوة) اى بخلاف كسوة كسائها لها وهى في عهته فلا ترد لها ابانها او مات احدهما بعد

مضى اشهر من قبضها (قوله فلا تردى) اى ان مات الزوج وقوله ولا ورثته اى ولا يردها ورثتها
ان ماتت هي (قوله ومثل اوثى الطلاق الباش) اى والمحتمل انه لم يكن بها حمل فاذا كسها
ثم طلقها طلاقا ثانيا لم تكن حاملا فان كان الطلاق بعد اشهر من قبضها فلا تردى تلك الكسوة
وان كان بعد شهرين فانه تردىها (قوله فيرجع الاب بكسوته عليها) اى فبأخذها الاب
جميعها ولا يحظ منها للام فلا تورث تلك الكسوة عن الولد كما هو مقتضى عبارات ائمة كعبارات
صاحب الوثائق المجموعة والمفيد وابن سلون ومعين المحكام وابن عرفة وذلك لان الاب انما دفعها
لزوجته وماله فاذا هي ساقطة عنه وما وقع في المواق عن ابن سلون من قوله وكذلك تردى ما بين من
الكسوة وورثته تحريف والذى فى النسخ الصحيحة من ابن سلون وان ورثت وكذا هو فى ابن
فتوح والجزمى والمفيد وغير واحد لا ورثت من الارث ولهذا قال طفى ان مات عي عن بعض
شيوخه وهو كريم الدين البرموى يرجع الاب بالكسوة بقدر ميراثه منها الاب اولد ما يكملها بخلاف
النفقة لا يستحقها الا يومافىوما خصاصرا ح الخالفته لكلام اهل المذهب اه (قلت) ما ذكره عي عن
بعض شيوخه من رجوعه فى الكسوة بقدر ميراثه هو مقتضى كلام ابن رشد فى الهبة حيث قال
ما كسى ابنه من ثوب فهو للاب لان الاب يشهد الاب انه على وجه الامتناع اه فالتخلف شرط ويمكن ان
يوفق بحمل ما لابن رشد على الكسوة الغير الواجبة وما قبله على الواجبة اه بن والحاصل ان الولد
اذا قبضت خاضقته كسوته لمدة متقبلة ثم مات هل يأخذها الاب بتمامها او يأخذ منها ما يستحقه
بقدر الميراث فقط طر يقنان وسواء كانت امه التى قبضت كسوته فى العصمة او مطلقة (قوله فاهما
نفقة الرضاع ايضا) قال ابو الحسن وتكون اجرة الرضاع نفقا لاطعامها وبشرط ان لا يرضعها
بالوا وهى حامل والا كانت اجرة من ترضعه لانه لاحق للام فى رضاعه حينئذ (قوله بل يظهر الحمل
الح) اى على المشهور وقبل بوضعه قال ابن عرفة وفى وجوب نفقة الحمل بتحركه او بوضعه روايتا
المشهور وابن شعبان (قوله كاتفه يرخ) اى وان الواو يعنى مع (قوله لان ذلك فى الكلام على
وجوبه) اى من غير تعرض لبارم بدا الوجوب لسانى ان المعنى ولها نفقة الحمل والكسوة
اذا ماتت البينة فى قوله (قوله وهذا بيان لوقت الخ) اى وهذا بيان لمبدأ الوجوب (قوله
حمل ملاعنة) اى لاجل حمل ملاعنة فاللام للتعليل اولته مدية وفى الكلام حذف مضاف اى لـ
حمل ملاعنة (قوله لعدم محوقه به) اى بقطع نسبته وادار الشارح بما ذكره من الملة الى ان كلام
المصنف اذا كان الامان لئلى الحمل لارؤية الزنا والافها الا نفقة اذا كانت حاملا يوم الرمي مالم تنات به
لسته اشهر وما فى حكمه من يوم الرؤية والافلا نفقة لها لان نفقة الولد عنه بلعان الرؤية (قوله على ابيه
المطلق) اى الذى طلقها طلاقا ثانيا سواء كان حرا او عبدا اما ان تلقها طلاقا رجعي فنفقة حملها
عليه لا على سببها وبهذا لم ان قول المصنف الا الرجعية راجع للفرع قبله لاثباتهم ما يقطر لا
الاو له ما فقط كما هو ظاهر كلام شارحنا حيث قال الالة الرجعية فانه نصاره على تقدير الامة يقتضى
رجوعه للفرع الاول ولو قال الزوج الرجعية اعم من كونها امه بالنسبة للفرع الاول او حرة او امة
بالنسبة للفرع الثانى كان اولى انظر بن (قوله والمالك مقدم) اى فالمالك الاول مقدم فى النفقة على
الاب لقوة تصرف المالك بالتزويج واتزاع المال والهفوع عن الجناية وعنايه حوز الميراث دون الاب
فى ذلك كله (قوله ولا نفقة على عبد محمل طقة الباش) اى سواء كانت حرة او امة وقوله تعالى
وان كن اولات حمل فانهن عا لهن حتى يرضعن من لبن خاص بالزوج الحرة على المشهور انه لا يرضع
العبد ان ينفق على اولاده لعدم ملكه بل ان كانت امهم حرة فنفقتهم من بيت المال وان كانت امهم

فنفقتهم على سيدتها (قوله فحبب النفقة عز زوجها المحرم والعبد) لان حكمها حكم الزوجة التي
 في العصة وحيد نفقة جارية اذ خالة في نفقتها ونفقة الزوجة لا تزوجها والحاصل ان نفقة حمل
 الرجعية لازمة للعبد باعتبار اندراجها في نفقة امه وان كانت لا تزوجه بالاصالة (قوله وسقطت
 بالعسر) اي بعسر الزوج سواء كانت الزوجة مدخولا بها ام لا (قوله ولا ترجع عليه الزوجة بها
 بعد يسره) اي لا ترجع الزوجة عليه بعد يسره بنفقة من عسره وظاهره ولو كانت مكررة بحكم
 حاكم مالي وامالو كانت مقررة بحكم غيره فانه يرجع في ذلك اليه (قوله انما لا تزوجه) اي فاطلاق
 المصنف القوط واراد عدم اللزوم (قوله ولا ماله لها بها الخ) اي انه اذا سقطت للاعسار
 فانفقت على نفسها شيئا في زمن الاعسار فانها لا ترجع عليه بشئ من ذلك سواء كان الزوج في زمن
 انفاقها حاضرا او غائبا لانها متبرعة في تلك الحالة (قوله مادام عسرا) فان عادله المزارعت
 عليه خلافا لما راي المصنف من انه متى حصل العسر سقطت ولا تعود (قوله ليس من جهتها) اي
 وامالو كان من جهتها بأن كانت بمخالطة فانها تسقط نفقتها والمراد بوله حبست في دين اي بسبب
 دين بأن حبست لاثبات عسرها اه تقرير شيخنا عدوى (قوله واخرى لوجبه غيرها) اي
 فلا يفهم لقوله حبسته لكن المصنف اقتصر في النص على المتوهم (قوله اوجبة الفرض) اي
 اصالة وامالو المذكور في كتابنا طوق ان سافرت باذنه لم تسقط نفقتها والاسقطت (قوله حيث لم تنقص
 اي بأن زادت نفقة السفر على نفقة المحضر او ساوتها وقوله والاى بأن نقصت نفقة السفر على نفقة
 المحضر (قوله لم يكن لها سواها) اي سوى نفقة السفر وقوله ولو كانت مكررة اد ولو كانت
 نفقتها في المضرة مقررة (قوله ان دخل بها عاها الخ) اي وامالو مكررة واشترط الاطاعة في وجوب
 النفقة فذلك حيث لم يرض بها فلا مراضة بين ما هنا وما تقدم (قوله وان رتقاء) هذا راجع
 لجميع الباب (قوله غير سرف) اي فان كان سرفا فانها ترجع عليه بقدر المعتاد فقط (قوله
 الا ان تقصده الصلة فلا ترجع) اي وعدم القصد اصالا كقصد الرجوع كافي بن (قوله
 وان كان معسرا حال الانفاق عليه) اي هذا اذا كان في زمن الانفاق عليه مؤسرا بل وان كان معسرا
 لان العسر لا يسقط عن الزوج الا ما وجب عليه غيره لا ما وجب عليه انفسه (قوله كمنفق على
 كبير اجنبي) اي فاذا كان شخصان في محل فنفق أحدهما على ما لم ينفق الاخر فله محاسبته
 بما انفق اذا كان غير سرف والا حاسب بقدر المعتاد فقط في محل الرجوع (قوله اصله) اي
 الا لفريضة دالة على ان الانفاق لله تعالى وهذا راجع لما قبل الكف ايضا على خلاف قاعده
 ويصح ان يجري على القاعدة ويكون في الكلام احتياكا بخلاف صلة من الاول لدلالة الثاني
 عليه وحذف غير سرف من الثاني لدلالة الاول (قوله وهو) اي المنفق زوجة او غيرها
 محمول عند عدم الفريضة على عدم الصلة (قوله ان الاصل الخ) اي وحيد نفقة فعمل عند عدم
 الفريضة على الصلة (قوله عكس ذلك) اي فالاصل فيه عدم الصلة حتى يظهر خلافه (قوله
 والقول الخ) اي فاذا ادعى المنفق عليه ان الانفاق صلة وادعى المنفق انه لم يقصد صلة بل قصد
 الرجوع او لم يقصد شيئا فالقول قول المنفق بيمين زوجة او غيرها فيحلف انه انفق ليرجع او انه
 انفق ولم يقصد صلة ومحل حلفه ما لم يكن اشهد حين الانفاق انه انفق ليرجع والا فلا يمين (قوله
 ورجع المنفق الى الصغير) الذي في المياران الربيب المغير كالمخير الاجنبي ونحوها ايضا بر
 سكون عن المشارق قال في الميعار لان ثبت الام انه التزم الانفاق على الربيب فلا رجوع له
 وانما محل الرجوع اذا انفق عليه من غير التزام وقيل تقدم الرجوع اذا انفق على

الراتب مطلقا وقوله ابن عرفة عن ابن عباس والراجح الاول كما قال شيخنا العدوي (قوله علمه المنفق)
 اى علم المال حين الانفاق وكذا لا بد من علمه ان له اياه ومرا اذا لم يكن له مال واشترط العلم بالاب
 لم يتجر الاب طارحه والافلح يرجع عليه اذا علم به بعد ذلك كما يأتى في الماتعة وقوله علمه المنفق اى
 وأما لو افق عليه ظانا انه لا مال له ولا لايه ثم علم ذلك فلا رجوع له وقيل له الرجوع والقولان
 قائمان من المدونة قال ابن عرفة فالاول ظاهر قوله فى تضعين المذبح ولا يتبع اليتيم بشئ الا ان
 يكون له اموال فبما فقه حتى يبيع عروضة والثاني ظاهر قوله فى الذبح كالح الثاني من انفق على
 غيره لم يرجع عليه الا ان يكون له مال حين انفق عليه فبرجع بما انفق عليه في ماله ذلك والا بولى
 تقيده ما قلها بعقدها فيكون قول واحد اهـ (قوله ان ان يكون اشهد) اى حين الانفاق
 انه انما انفق عليه ابر رجوع بماتعة اهـ قال الشيخ مياره فى شرح التفتة وكذا يرجع ان لم ينو
 رجوعا ولا يدمه بعد ان يحلف انه لم ينو واحدا منهم ما نقله فى المعيار فى نوازل الاحباس (قوله وكذا
 ان لم يحلف الخ) اى وكذا ان كان الولد مال ولم يعلم به المنفق وقت الانفاق (قوله ولما الفسخ) اى
 القيام به وطالبه فلا يشكل مع قوله ثم يطلق عليه وحامى الاشكال ان قوله ولما الفسخ اى الطلاق
 يقتضى انه اذا تجزى لسان تطلق حالا فينبى قوله الا فى ثم يطلق اى ثم بعد التلوم طلق عليه وحاصل
 الجواب ان المراد ولما الفسخ اى لم يطلب الفسخ والقيام به لانها توقع الفسخ الا وقد تسامح
 المصنف فى تعبيره بالفسخ لانه تطلق كما سيقول (قوله ان تجزى) اى ان ادعى العجز عن ذلك اثبته
 ام لا وحاصل فقه المسئلة ان الزوج اذا امتنع من النفقة وطالب بها امان يدعى المأوى بمنع من
 الانفاق واما ان لا يجب بشئ واما ان يدعى العجز فان لم يجب بشئ طلق عليه حالا واذا قال انا مومر
 ولكن لا انفق فقيل يحلف عليه الطلاق وقيل يحبس واذا حبس ولم ينفق طلق عليه وهذا كله اذا لم
 يكن له مال ظاهر والا فانه وان ادعى العجز وهى مسئلة المصنف فاما ان ثبت العجز او لا فان لم
 يثبت العجز فيقال له طلق وانفق فان امتنع من الطلاق والانفاق فقيل يتلوم له ثم يطلق عليه وقيل
 لا يتلوم له بل يطلق عليه حالا والثانى هو الممتنع وان ثبت عسره وتلوم له على المعتد ثم يطلق عليه
 وهذا معنى قول المصنف فيما مره المحاكم ان لم يثبت عسره الخ (قوله ومثل المحاضرة المدة تقبله)
 اذا اراد سفراتبع فى ذلك عجز ورده بن تبعا لبعض الشيوخ بانه اذا اراد سفر او عجز عن دفع النفقة
 المسئلة فالتقبل ان لم يطلبها بها ولا يلزم منه التملق حال انهم لم يداووا النفقة التملق
 اذا ارادته ولو فى غيبته فتأمل (قوله وان كانا عبدان) راجع لقوله ولما الفسخ لاقوله ماضية
 (قوله فليس لها الفسخ) اى ولزمها المقام معه بالنفقة وهى محمولة على العلم ان كان من السؤال
 لشهرة حاله وعلى عدمه ان كان فقيرا لا يسأل (قوله او علمت انه من السؤال الطائفين بالابواب)
 اى ودخلت على ذلك راضية به (قوله غير مرتب) اى بل مشوش وحاصل فقه المسئلة انها اذا علمت
 عند العقد فقره فليس لها الفسخ الا ان كان مشهورا بالعطاء وانقطع وكذلك اذا علمت عند العقد انه
 من السؤال فليس لها الفسخ الا اذا تركه فلها الفسخ (قوله فيه امر المحاكم الخ) اعلم ان جماعة
 المسلمين العدول يقومون مقام المحاكم فى ذلك وفى كل امر يتعدى الوصول فيه الى المحاكم او كونه
 غير عدل اهـ نحس والواحد منهم كاف كما قاله شيخنا تالبعى فى مسائله وتروا فى فيه بن كما تقدم
 فانظره (قوله او تطلقها) اى فان انفق وكسى او طلق فلا كلام وان ابنى من ذلك ومن الطلاق فان
 المحاكم يطلق عليه حالا لا تلوم على الممتد وقيل بعد التلوم (قوله ولا تلوم الخ) اى ابتداء ولا
 يؤثر بالنفقة بحيث يتسأل له اما ان تنفق او تطلق اذا فائدة فى امره بها لان الغرض ثبوت عسره

(قوله بيوم أو أكثر) أي ولا نفقة لها على الزوج في زمن التسليم ولورضت بالمقام بعد التلوم ثم قامت بعد ذلك فلا بد من التلوم ثانيا (قوله أن مرض أو سجن) أي في أثناء مدة التلوم الكائنة باجتهاد بعد اثبات العسر (قوله والاطلاق عليه) أي عند فراغ مدة التلوم التي بالاجتهاد (قوله ثم بعد التلوم) أي ثم بعد فراغ مدة التلوم أي وعدم الوجدان للنفقة والكسوة (قوله طلق عليه) ويجري فيه قوله فهل يطلق التحاكم أو يأمرها به ثم يحكم قولان (قوله وإن غائبا) أي هذا إذا كان الذي ثبت عسره وتلوم له حاضرا بل وإن كان غائبا واعلم أن الغائب يطلق عليه العسر بالنفقة سواء دخل بها أو لم يدخل سواء دعي إلى أن الدخول أم لا على العقد خلافا لما في بهرام حيث قال لا بد من دخوله أو دعوى فظهر لك أن الدخول والدعوة له امتنا شرط في إيجاب النفقة على الزوج إذا كان حاضرا لا غائبا كما في ح خلافا لبهرام (قوله بأن لم يوجد الخ) هذان بيان لثبوت عسر الغائب (قوله وإنما قرب الغيبة) أي كئلته أيام (قوله فإنه بعد إليه) أي يرسل إليه أمانا تنفق عليها أو يطلق عليها (قوله أو وجد الخ) عطف على المبالغة أي أو كان غير غائب لكن وجد ما يمسك الحياة (قوله وإن غنية) أي على المشهور خلافا للشهب (قوله وله الرجعة) أي لما تقر أن كل طلاق أوقعه المحاكم فهو بائن الاطلاق المولى والعسر بالنفقة وخرج بقوله أوقعه المحاكم ما إذا أوقعه الزوج وحكم له المحاكم أنه هورجى أه عدوى (قوله يقوم بواجب مثلها) أي من غير وادام على عاداتها فإذا كانت غنية شأنها كل العلم الغني فلا تصح الرجعة إلا إذا قدر على ذلك فإن قدر على الخبز والمش فلا تصح الرجعة ولورضت على المعتمد وقيل يصح أن رضيت وانما اعتبر في الرجعة اليسار الكامل مع أنه لا يطلق عليه إذا وجد ما يسر من المقوت لأن الملائمة والزغبة عن الطلاق تناسب ذلك بخلاف فكما هو سيرورتها جندية فلا يعود الضرر لها إذا اختلف في قدر الزمن الذي إذا يسر بنفقة كان له الرجعة فقال ابن القاسم وابن الماجشون شهر وقيل نصف شهر وقيل يوم قال ابن عبد السلام وينبغي أن تؤول هذه الأقوال على ما إذا ظن أن يقدر على ادامة النفقة بعد ذلك فإذا تردد بعد الشهر على الأول أو بعد نصفه على الثاني فلا تصح الرجعة على هذا وقيل هذا التقييد في التوضيح قال شيخنا وهذا التقييد خلاف النقل والنقل الاطلاق (قوله بل لا تصح) أي ولورضت كافي السليمانية عن سمعون خلافا لما في الواضحة من صحتها إذا رضيت وذلك لأن الطائفة التي أوقعها المحاكم إنما كانت لأجل ضرورة فليمكن من الرجعة إلا إذا زال موجب الطائفة وهو الاعمار (قوله إذا وجد يسار) أي علك به الرجعة وأما إذا وجد يسار ينقص عن واجب مثلها فلا نفقة لها إلا علك بذلك رجعتها (قوله وإن لم يرجع) أي على المشهور وهو مذهب المدونة ومقابلها ما رواه ابن حبيب عن معمر وابن الماجشون أنه لا نفقة لها حتى ترفع (قوله ولها ما له) عطف على الفسخ من قوله ولها الفسخ (قوله يدفعها الماعلى حسب ما كان الزوج يدفعها لها) أي من يوم فقوم أو جمعة فجمعة أو شهر فشهرا وعلى حسب ما يفتقر عليه وهذا كله إذا ادعى أنه أراد أن يسافر للسفر المعتاد ولم يتم وأما إذا اتهم في أن قصده السفر الزائد على المعتاد حلف يدفع لها نفقة المعتاد أو يقهر لها جملة نفقة الزائد على المعتاد بعد دفع المعتاد أو إقامة حيل بها أيضا (قوله وفرض لها في مال زوجها الخ) أي أن الزوجة إذا غاب زوجها فترقت أمرها تطالب نفقتها فإن الحاكم أوجبها على المسلمين عند عدمه يفرضون لها ما طابت من النفقة بقدر وسعه رحالها على ما مر وسواء كانت مدخولا بها أو لا لكن أنما يفرض لها بعد حلفها إنها تأسحق النفقة على زوجها الغائب ومثل في الزوجة في فرض نفقتها فيما ذكر من الأمور الثلاثة وهي المال الحاضر

والغائب والوديعة والدين للادولاد والابوان فتفرض نفقتهم في هذه الثلاثة اذا طلوا واذلك **(قوله)**
 في مال زوجها الغائب اي - وانه كان ذلك المال حاضرا او غائبا كالقراض مثلا بان يقول المحاكم
 مثلا فرضت لك كل يوم خمسة انصاف من الفضة من ماله الحاضر والغائب او المودع عند الناس
 او من المال الذي له دين على الناس **(قوله وفي وديعته)** هذا هو المشهور وهو مذهب المدونة
 ومقابلها ان الوديعة لا يقضى منها دين ولا غيره من النفقات **(قوله وفي دينه الذي على الناس)** اي
 سواء كان حالا او مؤجلا وفرضها في الاول ظاهر وما في الثاني فينفق عليها المحاكم من عنده او من
 قرض فاذا حل الدين اخذ منه ولا يباع ذلك الدين المؤجل ويكتفى في فرض النفقة في الدين بقرار
 المدين به باليمين منها ان زوجها عليه دين اه - شيئا عدوى **(قوله متعلق الخ)** الاولى انه
 تنازحه قوله ونرض وقوله واقامت البيعة يعلم منه ان الفرض في مال الغائب انما هو بعد حلفها
 بين الاستظهار وكذا اقامتها البيعة على المنكر انما هو بعد حلفها **(قوله رجع عليها)** اي فياخذ
 منها ما اخذته وترد الزوجة ان تزوجت وان ثبت انه ترك لها النفقة ولو دخل بها الثاني عندنا في برك
 ابن عبد الرحمن وقال ابن ابي زيد لا ترد له بعد دخول الثاني بها لو لم يطل والموافق لما قدمه
 المصنف الاول والموافق لفتوى ابن رشد الثاني **(قوله في نفقتها)** اي وكذا في نفقة الابوين والاولاد
 على ما فتى به ابن بابية بعد حلفهم انه عديم وقال ابن قناب انه لا يباع لنفقة الابوين والاولاد عقار
 الغائب ومقتضى كلام ابن عرفة يبيع جميع مال الغائب في نفقة الزوجة والاولاد والابوين فيكون
 موافقا لفتوى ابن بابية والاصل ان نفقة الابوين والاولاد كنفقة الزوجة من جهة فرضها في مال
 الغائب ووديعة ودينه باتفاق وهل هي مثلا من جهة بيع عقار الغائب لها ولا قولان **(قوله)**
 وانها اي وشهادتهم انها فاه طوف محذوف يؤذ كره بعضهم ان قوله وانها لم تخرج الخ غير الشهادة
 بتبوت الملك لان البيعة تقول نشهد ان هذه الدار له لان وانها لم تخرج الخ الشهادة بالاول على القطع
 دون الثاني وقوله وانها لم تخرج عن ملكه الخ ظاهره ان هذا واجب ولا يصح بيعه الا اذا قال اليهود
 ذلك وقد سلك المصنف في باب الشهادة خلافه في وجوبه في كونه شرط كمال **(قوله في علمهم)**
 متعلق بفتوح فهو قيد في الخروج المنفي وعليه في تسلط المنفي لار الكلام اذا اشتمل على قيد زائد
 فاقيد هو الغرض المقصود من الكلام وعليه ينصب الالفاظ في غاياتها معني - حيث ان خروجها
 عن ملكه لم يكن في علمهم هذا هو المتعين لتكون الشهادة على في العلم ولو جعلنا العلم ظاهرا في
 الخروج كانت على التمتع وهي لا تصح اه - بن **(قوله اذا لم يكن ذلك)** اي لاحتمال انه يباها
 في غيبته او باهاها سابقا قبل الغيبة هذا واذا يبيع عقار الغائب للنفقة او في دين ثم قدم وان ثبت البراءة
 بما يبيع فيه عقاره فذكره عن البرزلي في مسألة الدين انه لا ينعض البيع بحال ويرجع على رب
 الدين بما قبض وقيل انه ينعض البيع ويرد الثمن للشترى وقيل ان لم يتغير العقار خير ذلك الغائب
 بين امضاء البيع واخذ الثمن ورد البيع واخذ العقار ويرد الثمن للشترى اي برده له من اخذ منه
 والمعمد الاول وعليه اقتصر المواق وهذه الاقوال كما تجرى في بيع العقار للدين تجرى في بيعه للنفقة
 اذا قرم وان ثبت البراءة منها **(قوله ثم يئنه بالمجازة الخ)** يعني ان المحاكم اذا ثبت عنده مثله الغائب
 للعقار فانه لا يبيعه حتى يوجه من عنده شاهدين عدلين لاجل حيازته بان يطوف به داخل وخارجا
 وتحد انه يحدوده الاربعة ثم يقولان لمن يوجهه انقاضى معها هذا الذي خزاها وال عقار الذي
 شهد بملكه لغائب فجعل ذلك يباع ذلك العقار ومحل الاحتياج لبيعة المجازة اذا كانت بيعة الملك
 شهدت بان له دار لم يحد كذا ولم يحد كذا حدوده لا جبر انما على وجه الشهادة به والا فلا يحتاج

لبينة المحبازة (قوله) ليشمل صورتين شهدا عنهما ملكها الخ) اى فاذا كان شاعدا المحبازة هما اللذان
 يشهدان بالملك احتيج لاربعة فقط اثنان شهدا بالملك والمحبازة واثنان وجهان معهم اللذان
 وان شهدا بالمحبة غير شاعدا الملك احتيج لثلاثة اى بن (قوله والا) اى بان قدم وسرا (قوله)
 وفي ارسالها الخ) حاصله ان الزوج اذا قدم من السفر فطالبته الزوجة بنفقة امد عتيته فقال
 ارسلتها لك اوقال تركتها لك عند سفرى ولم تصدقه زوجه على ذلك ولا يئنه له فالتقول قولها يمين
 ان كانت رفعت امرها لما كفى في شأن ذلك واذن لها في الاتفاق على نفقته والرجوع بذلك على
 زوجها لكن القول قولها من يوم الرفع لان يوم السفر فاذا سافر في اول السنة وحصل الرفع في نصفها
 فلها النفقة من يوم الرفع واما نصف السنة الاول فالتقول قول الزوج يمينه (قوله) لان رفعت
 لعدول وجيران فلا يقبل قولها) هذا هو المشهور وعليه العمل وبه اقتضا كافي عبق نقلا عن
 بعض الموقفين ومقتضاه ما روى عن مالك من ان رفعها اليهم كرفعها اليها كهم واختاره اللخمي وابن
 الهندي وابو محمد الودودي وصوبه ابو الحسن وذلك لثقل الرفع اليها كهم على كثير وحقد الزوج عليها
 بذلك اذا قدم وذكر ابن عرفان عمل قضاة بلده تونس هل ان الرفع لعدول بمنزلة الرفع اليها كهم
 وان الرفع للجيران لغواه واعلم ان حكم نفقة اولادها الصغار حكم نفقتها فاذا نازعته عند قدومه من
 سفره في نفقة اولادها الصغار فقال ارسلتها لك وتركها عندك قبل سفرى فان كانت رفعت امرها
 في ذلك لمسا كهم فالتقول قولها من يوم الرفع والا فالتقول قوله واما اولادها الصغار فالتقول قولهم مطابقا
 لانه لا يعنى بهم على اظها ور قوله لان رفعت لعدول اى لان رفعت امرها بسبب نفقتها في حال
 غياب زوجها العدول الخ (قوله) فلا يقبل قولها) اى في عدم ارسال الزوج النفقة والتقول قول
 الزوج انه ارسلها (قوله) ولور جعيا) اى هذا اذا كانت بائنا حاملا بل ولور جعية (قوله) فالتقول
 قولها) اى في انه لم يرسلها وقوله مطابقا لرفع امرها لما كهم ام لا وذلك لان الشأن ان المطالبة
 لا يعنى بأمرها بخلاف من في المعصية (قوله) او يدعى ذلك في زمنه) اما لو تمت عليه وادعى انه
 دفع تلك المتجدة لساضى فلا يقبل قوله الابينة (قوله) ويعتمد في حلقه الخ) هذا جواب عما يقال
 كيف يصح حلقه لقد قضته اذا كان يدعى انه ارسلها وهو غائب مع انه يحتمل ان الرسول لم يوصلها لها
 وحاصل الجواب ان له ان يعتمد في يمينه لقد قضتها على اخبار الرسول الذي ارسل معه الدراهم لها
 يعرف من امانته وصدق مقالته (قوله) فالتقول له يمين) اتفاقا محله ما لم تكن النفقة مقدرة والا فلا
 يقبل لانها حينئذ بمثابة الدين والدين لا يصدق من هو علمه في دفعه لصاحبه الابينة (قوله) ان
 اشبهت اى انفردت بالشبه (قوله) تأويلان) احدهما لا يخلف لانه لا يخلف على حكم القاضى مع
 شاهد وحمل بعضهم الدونية على انه يخلف عياض وهو الظاهر يجوز المخلف مع الشاهد على حكم
 القاضى (قوله) (الراجح المخلف) اى لاستظهار عياض وغيره * (فصل) * انما تجب نفقة
 رقية ودابته (قوله) ومتملة لهما اشار لعلق الملك بقوله والابيع ككيفية من العمل لا يطبق واما
 متملة في القرابة فاشار له بقوله وخادمه الخ (قوله) ولا يرقى (ابو) اى فلا يجب الاتفاق عليهم ما
 بالملك وهذا لبيان ما ذكرنا من وجوب الاتفاق عليهم الا ان ذلك بالقرابة (قوله) فيحط
 المحصر) قال بن الاظهر ان المحصر منصب على جميع ما بعده اى انما تجب النفقة لاصالة والد الزوجية
 على هذه الامور الرقيق والداية والولد والوالدين وخادمه او خادم زوجته الاب وحينئذ لا يردها عليه
 متى اتم له (قوله) رقية) الى القن والمشترك والبعوض بقدر الملك واما المكاتب فنفقة على نفسه
 ونفقة الخدم فعلى مخدومه بفتح الدال فيهم ما على المشهور وقيل انها على سيده وقيل على سيده

ان كانت الخدمة سيرة والا فعلى ذى الخدمة (قوله ودابته) اعلم ان نفقة الدابة ان لم يكن مرعى واجبة ويقضى به الان تركه منكرا والى يجب المقضا به خلافا لقول ابن رشد يؤمر من غير قضاء ودخل في الدابة هرة بحيث فيجب نفقتها على من انقطعت عنده حيث لم تقدر على الانصراف فان قدرت عليه لم تجب نفقتها لان له طردها (قوله والمراد انه يحكم عليه باخراجها من ملكه ببيع او صدقة او عتق) هذا ظاهر في الرقيق الذي يبيع بيه واما الحيوان غير الرقيق فان كان مابذ كي فيعبر على ذكاته او على اخراجها من ملكه ببيع او صدقة وان كان مما لا يذكي ولا يباع ككتاب الصيد فيعبر على اخراجها من ملكه بغير البيع ويحتمل أن يقال انه تباع منفعة و الرقيق الذي لا يبيع بيه فام الولد فيها ثلاثة اقوال اذ يحجز سيدها عن نفقتها او غاب عنها ف قيل تسعى في معاشها وقيل تزوج وقيل تعتق واختير هذا واما المذبر والمعتق لاجل فيؤمران بالخدمة بقدر نفقتها ان كان لهما قوة على الخدمة ووجدان بخدمة والاحكام بمتقهما (قوله اى عملا لا بطبيعة عادة) اى عملا لا بطبيعة العشرة خارجة عن العادة وليس المراد تنكحها عملا لا بطبيعة اصلا لان ما لا يطيقه اصلا كيف يكافيه (قوله فان اخذ ما يضرب اى تحقيقا وشكا) (قوله على المولى من نفقة الوالدين) هي بما فضل عنه وعن زوجته ولولاء بما لا عن نفقة خادمة ودابته اذ نفقة الوالدين مقدمة على نفقتها ما لم يتحجج لهما والا قدمت نفقتهما على نفقة الابوين (قوله ولو كان كافرا) اى هذا اذا كانا مسلمين والولد لم يملك او كافرين والولد كافر بل ولو كانا كافرين والولد مسلم (قوله وبالعكس) اى بان كان الابوان مسلمين والولد كافرا (قوله والا) اى والا يكونا عاجزين عن التكسب بل قادرين عليه لم تجب على الولد ولو كان تنكسبهما بصنعة ترزى بالولد (قوله واجبرا على الكسب) اى ولو كانت الصنعة التى يتكسبان بها ترزى بالولد (قوله ولا يجب على الولد العسر والحر) اى يقول المصنف وعلى الولد الموسر اى بالفضل اى واما غير الموسر بالفعل القادر على التكسب فلا يجب عليه التكسب لاجل الاتفاق على اوبه (قوله وكذا عكسه) اى لا يجب على الاب العسر ان يتكسب بصنعة او غيرها لينفق على ولده العسر ولو كان لذلك الاب صنعة (تنبيه) من له اب وولد فقيران وقدر على نفقة احدهما ف قيل يتحاصن وقيل يقدم الاب وقيل يقدم الاب وقد قدم الام على الاب والصغير من الاولاد على الكبير منهم والا نبي على الذكر عند الضيق فلو تساوى الولدان صغرا وكبرا واؤنة فخاصا (قوله واثبت العدم) يعنى لو طاب الابوان نفقتهما من الولد فقال لهما لا يلزمنى لانكما غنيان وخالفاه في ذلك وادعى العدم فعملهما ان يشتا فخرهما فان لم يشتا بهما بعدلين فلا يقضى عليه بنفقتهما (قوله واحدهما) اى ولا بأحدهما مع عين وذلك لان العدم لا يثبت الا بعدلين لانه ليس بمال ولا ايل اليه (قوله لاعم عين من مع العدين) اى بخلاف اثبات العدم في الذون فانه لا بد من عين مع الشاهد بن به (قوله فعليه اثبات العدم) اى والارزته النفقة (قوله فاثبات ملائه عليهما) اى فان عجزا عنه فلا شئ عليه (قوله قولان) الاول لابن ابي زمنين والثاني لابن القنار فلذا كان الاول ان يقول ترداه بن (قوله محلهما الخ) هذا قيد لبعض الموثقين وبحث فيه ابن عرفة بان تعليل ابن القنار قبول قول الابن بان نفقة الاب انما هي في فاضل له لا في شئ منه بخلاف الذين يقتضى انه لا فرق بين انفراد الولد وتعهده اه بن والحاصل ان المسئلة ذات طريقين فقيل ان الخلاف مقيد وقيل انه مطلق (قوله بخلاف خادم الولد) اى سواء كان الولد ذكرا او انثى (قوله فلا يلزم الاب نفقته ولو احتاج له) واعلم ان نفقة الولد ذكرا او انثى الاكدهن نفقة الابوين لانه اذا لم يجد الا ما يكفي الابوين والاولاد فقط فقيل يقدم نفقة الاولاد وقيل يتحاصن

واما القول بتقديم الابوين فهو ضعيف اذا علمت ذلك فكان مقتضاه انه تلزمه نفقة خادم الولد ولولم
 يحنج له كالأبوين بل هو أولى وكلام الشارح لا وجه له وهو تابع في ذلك لبعض الموثقين والمعتمد
 كلام المدونة وهو ان على الاب ائتمار ام ولده في الحضانة ان احتاج لخادم وكان الاب مليفا فان لم
 يكن في الحضانة او كان فيها ولم يحنج او كان الاب غير ملي فلا يجب عليه ائتماره اه عدوى **(قوله**
المتأهل له لذلك) اي التي هي اهل للائتمار والا فلا **(قوله وظاهره ولو تزدد)** اي التخاذم
 لزوجة الاب وهذا الظاهر مسلم **(قوله بزوجة)** اي لا بأمة وانما كذبوا حديثا لئلا يتوهم ان المراد
 بالزوجة الجفنس **(قوله ان نفقته)** فان لم تقفه الواحدة زيد عليها من يحصل به العفاف **(قوله**
وأولى اذا كانتا اجنبتين) وانما قيد بقوله اذا كانت احدهما امة لاجل قوله على ظاهرها
 وأما لو كانتا اجنبتين فانها لا تزدد على ظاهرها وعلى غير ظاهرها وقوله ولا تتعدد ان كانت
 احدهما امة وأولى ان كانتا اجنبتين الخ مقيد بما اذا كان العفاف يحصل بواحدة ولا تعددت
 بالنفقة على الولد **(قوله والقول للاب)** اي فيما اذا كان العفاف يحصل بواحدة **(قوله ولو غنية)**
 اي لان النفقة هنا لزومية لا اقرباية وما في الشيخ احمد من انه ينفق على امة ان كانت فقيرة اما
 ان كانت غنية فهي كالأجنبية فقير معل عليه **(قوله لزوج امة الفقير)** اي ولو توقف اعاقاها
 عليه لان نفقته ليست واجبة عليه بخلاف زوجة الاب وظاهره عدم وجوب نفقة زوج الام الفقير
 على الابن سواء كان فقير حاصلا حين التزوج بها او طار له بعد الدخول بها وهذا ظاهر المدونة وهو
 المشهور ومقابل له قولان فقيل يلزمه مطلقا وقيل لمن تزوجته معسرا يلزمه ان تزوجته موسرا
 ثم اعسر لزمه الانفاق عليه **(قوله مطلقا)** اي سواء كان من جهة الاب او من جهة الام **(قوله**
اقوال) الاول نقله اللخمي عن ابن الماسحون والثاني لابن حبيب ومطرف والثالث لمحمد واصبغ
 وفي ح عن البرزلي ان المشهور هو الثالث اه بن **(قوله الذكرا الحر)** اي واما الولد الرقيق فنفقته
 على سيده وقوله الفقير واما لو كان له مال او صنعة لامعرة فيم ا على الولد او على ابيه تقوم به اسقطت
 نفقته عن الاب ما لم تكسده صنعة او ينفق مال الولد قبل بلوغه والا كانت نفقته على الاب **(قوله**
حتى يبلغ عاقلا الخ) اي واما لو بلغ عجنونا وزمنا واعى استمرت نفقته على ابيه وهذا ما لم يكن يعرف
 صنعة تقوم به يمكن تعاطيها مع العي والاسقطت عن الاب وصار كغير الاعمى اه شيخنا عدوى
(قوله ولا يحنج على ام الخ) هذا محترز قوله على ابيه الحر اى لا الام اذا لا يجب الخ **(قوله ونجب**
نفقة الانثى المحترمة) التي لا مال لها ولا صنعة تقوم بها وقوله على ابيها اي الحر **(قوله حتى يدخل بها**
زوجها البالغ) اي الموسر لا الفقير فستمر النفقة على الاب ولا تسقط بدخوله كما تر اه عدوى
(قوله واستظهر الخ) اي استظهر المصنف في التوضيح وهذا خلاف ما مشى عليه سابقا من ان
 النفقة لا تنجب على الزوج الا اذا كان بالغاً واما الصغير فلا يجب عليه ولودخل بها حالة كونها بالغة
 او غير بالغة اه والمحاصل انه اذا حصل دخول وجبت النفقة على الزوج ولو كان غير بالغ كفى
 التوضيح أول الباب وانما يشترط البلوغ في الدعاء للدخول انظر بن **(قوله او يدعى للدخول)**
 عطف على قوله يدخل بها زوجها **(قوله وهي مطيعة)** شرط في قوله او يدعى للدخول واما ان
 حصل دخول اي اختلا بالغل لوجبت عليه كانت مطيعة ام لا فلو طلقها زوجها قبل بلوغها ولو بعد
 ان ازال بكارها عادت نفقتها على ابيها نص عليه المتبسطى ويؤيدهم قوله فيما أتى لان عادت
 بالغة **(قوله نفقة الولد الخ)** الاولى نفقة الرابة الشاملة لنفقة الابوين والاولاد معا **(قوله لسد**
الحاجة) يقع الحما اي الحاجة والمراد بالسد الدفع **(قوله فليست كنفقة الزوجة)** اي فانها

لا تسقط بمضى زمنها واما حكمها الم لا (قوله وليس معناه) اى كما فى خش وغيره من الشرايح
قال بن وهذا الذى شرحوا به هو الذى فى اب الحماجب وابن عبد السلام وابن عرفة وغيرهم
(قوله انه فرضها وقدرها الخ) اى ان قال الحماكم فرضت وقد رت عليك كل يوم كرا (قوله
لان وجود الاب وسرا) اى حين الانفاق على الصغير وقوله كالسال اى كوجود المال للصغير
حين الانفاق عليه (قوله والثانى خاص بالولد) هذا المحل الذى حل به شارحنا هو الصواب
وما فى خش من النقل عن ابن عرفة غير مسلم انظر ح (قوله بمعنى عادت عليه) اى لان نفقتها
فى مدة زوجيتها على زوجها لا على الاب كما يدل عليه قوله سابقا وانثى حتى يدخل بها زوجها
(قوله زمنه) اى مريضة (قوله ولو بالغنا) اى ولو رجعت لا ينهاى الفل الفرض انها زمنه
فلا فرق بين ان تعود بالغام لا وانما الفرق بين البالغ وغيره فى التى تعود صحيحة وهى قوله لان
عادت بالغة هذا هو الصواب خلافا لما فى عقب حيث قال لان دخالت زمنه ثم طاق او ماتت عنها
وهى زمنه غير بالغ (قوله بخلاف ما لو رجعت الخ) اى الصحيحة كما لو تزوجت صحيحة وطلقتها زوجها
او ماتت عنها قبل البلوغ او بعد ان ازال بكارتها (قوله قولان) المعتمد منهما الثانى كما قال شيخنا
العدوى (قوله ولو عادت بكرة) اى ولو عادت الصحيحة لا ينهاى بكرة كما لو تزوجت صحيحة وطلقتها
زوجها قبل البلوغ او بعده وقبل زوال بكارتها فى الحالتين او ماتت عنها كذلك (قوله الا اذا عادت
لا ينهاى صغيرة) اى الا اذا عادت لا ينهاى صحيحة صغيرة وهذه هى قول الشارح سابقا بخلاف ما لو رجعت
الخ وقوله او بكرة اى سواء كانت بالغ او غير بالغ وهذه هى قوله بعد ولو عادت بكرة الخ وقوله
او بالغ الخ اى قول المصنف سابقا واستمرت ان تدخل الخ فقد ذكر الشارح ثلاث صور تعود فيها النفقة
على الاب وكذا تعود عليه ان طرأ للولد مال قبل البلوغ ثم ذهب او بلغ زه ثم طرأ له مال وذهب
(قوله او بالغنا) اى او رجعت بالغنا وقوله وقد كان الخ راجع له ودية قوله او بالغنا (قوله عادت
على ايها ما تلقا) اى سواء عادت بالغام لا تدخل بها الزوج زمنه واستقرت بها الزمانة وتاممت وهى
زمنه او دخل بها وهى زمنه فصح عنه ثم عادت الزمانة عند الزوج فتأمت وهى زمنه وحينئذ
فقول المصنف او عادت الزمانة ظاهره مخالفة النقل فاما ان يحتمل على ان الزوج دخل بها زمنه
فصح عنه ثم طرأ او عادت الزمانة بعد الطلاق او بصور كما قال الشارح ويجوز عمل عطف على
قوله ان دخل بها زمنه واستقرت الزمانة لا على قوله ان دخل بها بالغه تأمل (قوله وعلى المكتبة
الخ) لما كان المعروف من المذهب ان الانثى لا تحب عليها نفقة ولدها ولو كان فقيرا يتما الا المكتبة
نعم المصنف عليها بقوله وعلى المكتبة الخ (قوله ان دخلوا معها) اى ان كانوا موجودين وقت مد
السكابة ودخلوا معها فيها بشرط وقوله او كانت حاملا الخ اى فدخلوا معها فى السكابة بغير شرط
(قوله وليس بمجرد عجزها عن السكابة) اى بحيث يودق فى المحال (قوله شرطها اليسار
فى المحال) اى لانها واماسة (قوله فخرطة بازقة) حاصلة ان السكابة ما كانت متعلقة بالزينة
والنفقة ليست متعلقة بها بل باليسار لم يكن بينهما لازم فلم يكن العجز عن النفقة عجزا عن السكابة
(قوله رضاع ولدها) اى بنفسها واستأجرت ان لم يكن لها لبن (قوله بان كانت من اشراف
الاساس) اى اهل العلم والصلاح ومن ذوى النسب والفرض انها فى العصمة او مطلقة طلاقا رجعا
(قوله فلا يلزمها رضاع) اى وحيث كان الولد قبل غيرها (قوله ومثل الشربة) اى فى كونها
لا يلزمها رضاع ولدها اذا كانت فى العصمة او مطلقة طلاقا رجعا (قوله ومن قبل لبنها) اى وان
كان كل منهما من الرضاعة غير عالة القدر (قوله لا يلزمها الارضاع) اى حيث كان الولد

يقبل غيرها فلا رضعت كان لها الاجرة في مال الصبي فان اعدم في مال الاب لعدم وجوبها الارضاع
 عليها **(قوله)** الا ان لا يقبل الولد غيرها اي غرامه الشريفة القدر والباش فهو مستثنى من المشبه
 والمشبه به على خلاف الإغلب من رجوع الاستثناء والقيد لعبد الكاف **(قوله شريفة)** اي
 والمحال انها في العصمة اورجعية **(قوله)** ويجب لها في هذه الحالة الاجرة اي في مال الولد فان لم يكن
 ففي مال الاب ان كان له فانه لم يكن له مال وجب عليها الارضاع مجانا بنفسها او تسأجره من
 برضعه **(قوله)** ولها الاجرة الخ الاولى حذفه ويقول بدله فيلزمها رضاعه مجانا لان الفرض انه
 لا مل للصبي **(قوله)** وان تأجرت الام التي يجب عليها الارضاع اي وهي من في العصمة والرجعية
 اذا كان كل منهما غير علية القدر سواء كان لاولاد وللأب مال ام لا والعلية والباش اذا لم يكن للاب
 والولد مال سواء كان الولد يقبل غيرها ام لا ولا رجوع لها بالاجرة على الاب أو الصبي اذا اسير **(قوله)**
 التي لا يلزمها رضاع اي وهي الباش وعلية القدر سواء كانت في العصمة اورجعية **(قوله)** ولو وجد
 الخ حاصله ان الاب اذا قل اللام التي لا يلزمها الرضاع عندى من ترضعه مجانا او باجرة اقل مما
 تأخذية وقالت الام ان ذكره انا رضعه واخذ أجره قائم الى انفة واعي ان القول قول الام واما ان
 قال الاب عندى من ترضعه مجانا عند امه وقالت امه انا رضعه واخذ أجره مثلي فقولان في المسئلة
 فقيل يجب الاب وقيل لا يجب وانما تجب الام وهو اراجح فقول المصنف على الأرجح في التأويل
 يناسب نسخة عندها ولا يناسب نسخة عنده **(قوله)** فأولى عنده اي فأولى اذا وجد من ترضعه
 عنده **(قوله)** لان الكلام في التي لا يلزمها الرضاع اي اصاله وان كان قد يلزمها العارض كونه
 لا يقبل غيرها **(قوله)** وانما قيد الخ جواب عما يقال اذا كان لها الاجرة مطلقا قبل غيرها ولم يقبل
 غيرها فلا ي شئ فيدب قوله ان قبل غيرها

* (فصل المحضنة) * **(قوله)** وهي حفظ الولد اي في مبيته وذها به وبجيشه
 وقوله والقيام بمصالحه اي من طعامه ولباسه وتنظيف جسمه وموضعه **(قوله)** فان بلغ ولوز من الخ
 نحوه في التوضيح تبعاً لما حرره ابن عبد السلام اذ قال المشهور في غاية لمد النفقة انها البلوغ في الذكر
 بشرط السلامة المذكورة اي السلامة من الجنون والزمانة والمشهور في غاية امد المحضنة انها
 البلوغ في الذكر من غير شرط اه بن ومقابل المشهور ما قاله ابن شعبان ان امد المحضنة في الذكر
 حتى يساغ عاقل غير زمن **(قوله)** يعني حتى يدخل بها الزوج اي فلو طلقت قبل البناء استقرت حضانتها
 ولا تسقط بالعقد ولا بالطلاق **(قوله)** وليس مثل الدخول الدعا له الخ اي لان النفقة تسقط عن
 الاب بالدعا للدخول اذا كانت مطقة واما المحضنة فتستمر حتى لا تسقط وقد تسقط المحضنة
 وتستمر النفقة كما اذا تزوجها البواهي غير البالغ فينهما من حيث السقوط عموم وخصوص من وجه فتد
 يسقطان وذلك بدخول البالغ بها وقد تسقط المحضنة فقط وذلك بدخول غير البالغ بها وقد تسقط
 النفقة فقط وذلك بدعا البالغ للدخول بالمطقة وهذا بناء على ما تقدم للمصنف ههنا ان النفقة
 لا تسقط بدخول غير البالغ لاعي ما استظهره في التوضيح كما مر **(قوله)** اذا طلقت الام او مات زوجها
 هي اشرط في ذمها والمحضنة للام **(قوله)** وللام خبر بعد خبر اي حضنته مبيته وقوله للبلوغ خبر
 وقوله للام خبر ثان وقوله كالنفقة كذلك فهو من باب تعدد الاخبار ويحتمل ان حضنته مبيته
 خبر للام وقوله للبلوغ وكالنفقة حالان من خبر الخبر ويحتمل ان قوله للبلوغ خبر وقوله للام حال
 ولا يتضح ان يكون للام مطلقا بحضنته لانه يلزم عليه الاخبار عن الموصول قبل تمام صلته لان
 حضنته في قوة ان يحضن للبلوغ خبر قبل تمام الموصول بالصلة **(قوله)** ما سيرها اي وعتقت

بجوته وقوله واعقها الى او تجزعتها في حال حياته وانما صورها الشارح بذلك لان المحضانية
لا تكون لها الا بعد فراقها من سيدها والفرق انما يكون بجوته عنها وتجزئتها لعنقها واما قبل
فراقها لسيدها فالمحضانية حق لمعناها (قوله فتأملت) اي مات زوجها المذكور وانه طلقها
(قوله وكذا الوزوجت) اي بعد استبدال السيد لها (قوله اذا لم يتسربسيداها) اي بعدم موت
زوجها وطلaque فان تسرى بها سقطت حضانتها لان هذا بمنزلة تزوج الام بأجنبي من المحضون
والمراد بالتسرى الوطأ بالفعل لا التخاذل الوطأ والام ارام الولد لولا اعتقها سيدها في مقابلة ترك
حضانتها لولدها في سقوط حضانتها وعدمها نقل الخمي عن روايتي عيسى وبني زيد عن ابن عباس
كذا في ابن عرفة وظاهره التسوية بين القولين بخلاف المحررة تتخالف على اسقاط حضانتها فيلزمها
الاسقاط (قوله وللاب تمهده) اي النظر في شأنه وقوله وادبه اراد بالادب التأديب (قوله
ثم بعد الام) اي ثم التحق للحضانة بعد الام اذ ماتت او حصل لها وجه مسقط لحضانتها واما وكذا
يقال فيما بعد (قوله اي المجددة من قبل الام) اشار بذلك الى أن الاولى للمصنف ان يقول ثم المجددة
للام وتجعل الام بمعنى من وفي الكلام حذف مضاف لاجل ان يندفع الاعتراض الوارد عليه
بأن كلامه يوم قصر المجددة على جدة الام ذرية وليس كذلك (قوله وجهة لانث مقدمة) اي
على جهة المذكور فاذا وجدت جدة من جهة الام بعيدة للولد بان كان بينها وبين الولد مائة جدة
فانها تقدم على ام ابى الام وهذا طريقة للشيخ ابراهيم اللقاني ولعل ماريقة اخرى وهي انها اذا
تساويا قدمت التي من جهة ام الام واولى اذا كانت التي من جهة ام الام اقرب وان كانت التي
من جهة ام ابى الام اقرب قدمت وهذه الطريقة هي الموافقة للنقل واقصر عليها عقب اه تقرير
شيخنا العدوي (قوله ان انفردت الام) الاولى ام الام والمجددة اي التي من جهة الام واسار بهذا
لقول ابن سلون مانصه الذي افتي به بن العواد انه لاحضانة للجدة اذا كانت مع بنتها الساوقة المحضانية
قال وهذا وارواية المشهورة عن مالك وبها العمل واختارها المتأخرون من البغداديين وغيرهم كذا
ذكر المواق بعد ان ذكر ان المتعطى اقتصر على عدم اعتبار ذلك الشرط (قوله وكذا كل الخ) اي
وحيثئذ فلا خصوصية للجدة بذلك كما هو ظاهر المصنف وقد يجاب عن المصنف بأنه اذا اشترط ذلك
في التي شأنه الشفقة علم انه مشترط في غيرها بالطريق الاولى (قوله ثم المحالة) اي خالة الولد
اختامه شقيقته والامه اولادها ولا بها وتقدم الشقيقة على التي للام والتي للام على التي للاب كما يأتي
يقول المصنف وقدّم الشقيق ثم للام ثم للاب في الجميع وهذا هو المصواب كما في ابن عرفة
وما قبل من ان المحالة للاب لاحضانة لها فغيره واب (قوله اي خالة الام) اي وهي اخت جدة
الطفل لامه (قوله ونذا سقطها المصنف) اي فكان عليه أن يقول ثم المحالة ثم خالتها ثم عمة الام
ثم جدة الاب (قوله ثم جدة الاب) تقديمها على الاب دون غيرها من قراباته هو مذهب المدونة
ابن عرفة فان لم تكن قرابات الام ففي تقديم الاب على قراباته وعكسه نالها المجددات من قبله احق
منه وهو احق من سائرهن انقل القاضي لها وعزاه في البيان لابن القاسم اه وعلى الاول جرى
في الخفة (قوله اي المجددة من قبل الاب فيشمل الخ) اوليس المراد بجدة الاب حقيقة ثم كذا توهم
من كلامه واللاقتضى ارام الاب التي هي جدة المحضون لاحضانة لها وليس كذلك (قوله والكي
من جهة ام الاب تقدم الخ) يأتي هنا الطريقان المتقدمتان وهذا طريقة للقاني وطريقة عجم
(قوله ثم العمة) اي المحضون وهي اخت ابيه وقوله ثم عمة ابيه اي وهي اخت جدة لايه واما ان
داخله تحت قول المصنف ثم العمة واما عمة لام فقد تقدمت وقوله ثم خالة ابيه اي وهي اخت جدة

الطفل قد استقطها المصنف فكان عليه أن يذكرها (ف قوله بالقيام بحال المحضون هذا تصوير للكفاءة
 (ف قوله ثم الشخص الوصي اراد به ما شمل مقدم القامى ووصى الوصى واعلم ان المحضون اذا كان ذكرا
 او كان انثى غير مطبقة فإن المحضانة تثبت لوصيه اتقاذا كرا كان او انثى وكذا اذا كان المحضون انثى
 مطبقة وكان المحض انثى او كان ذكرا وتزوج بام المحضونة او جدته او ثلثه بها بحيث صارت المحضونة
 من محارمه والا فلا حضنة له على ما رجحه المصنف في التوضيح ورجح ابن عرفة ان له المحضانة حينئذ
 فكل من اقولين قد رجح (ف قوله ما قرب منها الى من تلك الجهة وحاصله ان المجد من جهة الاب سواء
 كان قريبا من المحضون وهو المجد له دنية او كان عالما فانه يتوسط بين الاخ وابنه لان القريب
 متوسط بينهما والبعيد متوسط بين العم وابنه كما هو احد احوالين (ف قوله لا جد لام فلا حضنة له) اى
 كالحال وان ظاهرا رار الخلاف في المجد لام مطلقا سواء كان قريبا او بعيدا لا في خصوص القريب وان
 البعيد لا حضنة له اتقاذا كذا قرر شيخنا (ف قوله وعليه) اى على ما اختاره اللخمي من ان له حضنة
 خربت به نلى مرتبة المجد للاب اى حينئذ فيكون موصيا بين المجد للاب وابن الاخ (ف قوله ثم المولى
 الاعلى) اى ذكر اكان او انثى وما ذكره من ثبوت المحضانة له هو المشهور ونحذف لما قاله ابن عزر من انه
 لا حضنة له ذكر اكان او انثى اذ لا رحمه له (ف قوله وهو المعنى بكسر التاء) اى المعنى للمحضون (ف قوله
 او عصبة نسبيا) اى كابن المعنى وابن ابه وابيه واخيه وابن اخيه وجده وعمه وابن عمه وقوله
 ثم واوليه اى معنى معنق الولد المحضون على ما يظهر (ف قوله التى يمكن فيها ذلك) اى يمكن فيها
 جريان الشقاقة وعدمها مثل الاخوات والعمات والحالات وبنات الاخ وبنات اخواته وكالاخوة
 والاعمام وبينهم احتراز من الاب والمجد والوصى والمولى (ف قوله وفى المتساو بين) عطف على مقدر
 دل عليه المعنى اى وقدم فى المختلفين بالشفقة وفى المتساو بين بالصيانة والشفقة والمراد باحدهما
 (ف قوله بالصيانة والشفقة) اى يقدم من كان عنده صيانة او شفقة على مساوية فى المرتبة الخالى
 من ذلك وكذلك يقدم من هو اقوى شفقة او اكثر صيانة للمحضون على غيره فان كان فى احدهما
 صيانة وفى الآخر شفقة فالظاهر تقدم ذى الشفقة كما يفيد كلام الرجاسي (ف قوله وشرط
 المحضن) اى وشرط ثبوت المحضانة للمحاضن العقل الخ فالنروط لاستحقاق المحضانة لا لمباشرتها
 (ف قوله طيش) اى خفة عقل (ف قوله والامانة فى الدين) اشار بهذا الى ان المراد بالامانة هنا
 حفظ الدين واما حفظ المال فليسأتى فى قوله ورشد وان كانت الامانة فى الاصل فقط المال والدين
 (ف قوله ان اثبات ضدها) اى جريا على القاعدة من ان من ادعى شيئا فعليه اثباته وقوله ضدها اى
 الشروط المذكورة لفرق بين الامانة وغيرها فى ابرسامون ان من نفي شرط من الشروط فعليه
 اثبات دعواه والمحاضن محمول عليها حتى يثبت عدمها اها بن (ف قوله على سبيل جرى العادة) اى
 وايست تلك الى زيادة بطبيعة المرض وهذا يشير الى الجواب عن المعارضة المشهورة بين حديث
 لا عدوى ولا طيرة حديث فترين الخدم فرارك من الاسود وكلاهما فى الصحيح وحاصل الجمع بينهما
 ان الامراض لا تنمى بطبعها لكن الله تعالى جعل مخالطة المريض للصحيح سببا لعدا مرضه وقد
 يتجلى ذلك عن حذبه كفى غير من ملامس اب وقوله فى حديث لا عدوى معناه ليس شئ من الامراض
 بعدى بطبعه والا مرفى الحديث فمن المخدم الخ نظر الكون مخالطة المريض سببا عاديا فى
 العدوى فتأمل (ف قوله ورشد) اعلم ان الرشد يطلق على حفظ المال المماحب لا بلوغ ويطبق على
 حفظ المال وان لم يكن يصاحبه بلوغ فالرشد اعم كل تحتة فردان فرد صاحب بلوغ وفرد
 لم يصاحبه بلوغ ففكر المصنف رشدا اشار الى ان المراد نوع منسة وهو حفظ المال ولو كان مجردا

عن البلوغ ولو عترف الرشد لتوهم أن المراد المال الكامل وهو حفظ المال المصاحب له بلوغ فإذا ثبت
للمصبي حفظ المال ثبت له حق في حضنة غيره ويكون ذلك الصغير مع حضنته حاضنة لذلك
المحضون فالصبي الأول مع حضنته يشترك في حضنة الصبي الثاني فحضنة الكبير من حيث الحفظ
للذات وحضنة الصغير من حيث الحفظ للبال (قوله صون المال) أي تحسن تصرفه فيه (قوله
وضعت الذات المحضنة) أي الغير المسلمة (قوله وان مجوسية) فبالغة في استحقاقها للحضنة
وضمنها للمسلمين أن يخيف على المحضون منها وقال ما في أنه مبالغة في استحقاقها للحضنة لا في الضم
لأنه لا وجه للمبالغة عليه تأمل (قوله ومثل الام) أي المجوسية في ثبوت الحضنة لها وضمنها للمسلمين
أن يخيف المحضة الخ (قوله وشرط الحضنة) أي وشرط ثبوت الحضنة وقوله لذلك أي بالنسبة
لما إذا كان المحضن ذكرا وحاصله أن المحضن إذا كان ذكرا فيشترط في ثبوت الحضنة له أن يكون
عنده من الإناث من يصلح لتولية أمر المحضون من زوجة أو غيرها (قوله من اب) أي بيان لذلك
الذي هو اب (قوله أو متبرعة) أي أو اجنبية متبرعة بذلك (قوله وأوسرية) هي الامعة المتخذة
للفراش (قوله ولو في زمن الحضنة) أي ولو كانت صبيورة محرما من الحضنة بعد أن كان قبلها
غير محرم (قوله كان يتزوج بأمها) أي بأم المحضونة في زمن اطاعتها (قوله فلا حضنة له) أي
في زمن اطاعتها (قوله عند مالك) أي خلافا للصبيغ (قوله وشرطها) أي شرط ثبوتها وقوله
لأنني أي بالنسبة لما إذا كان المحضن أنثى خلوها عن زوج دخل بها وهذا صادق بأن لا يكون
لها زوج أصلا ولها زوج ولكن لم يدخل بها فإن دخل بها نزع الولد منها بامتنع على الولد بنزعه
منها الضرر والابقى عندها ولا تسقط حضنتها كما يفيد قول المصنف الآتي ولم يقبل الولد غيرها
وسواء كان الولد رضيعا أو لا كما اختاره عجم وارتضاه شيخنا واختار الشيخ أحمد الزرقاني التفرقة بين
الرضيع وغيره فإذا كان في نزع ضرره لا تسقط حضنته إن كان رضيعا ولا تسقط وارتضاه ابن
(قوله فإن دخل بها سقطت) أي ولو كان ذلك الزوج غير بالغ ولو كان النكاح فإدخاله يسقط بعد
الدخول اعتمادا من كلام المصنف الآتي (قوله فليس الدعاء بدخول كالدخول) أي في إسقاط
الحضنة لأنه لا يحصل الاشتغال عن الولد بالزوج إلا إذا دخل بالفعل لا قبله (قوله الآن يعلم الخ)
هذا استثناء من المفهوم أي فإن لم يخلع عن زوج دخل بها سقطت حضنتها وانتقلت لمن بها في الزفة
الآن يعلم من انتقلت إليه بتزويجهاردن ولها وار ذلك مسقط لحضنتها ويسكت بعد علمه العام
بلاعذار فلا تسقط حضنتها (قوله بعد ذلك) أي بعد علمه بالدخول وأنه مسقط (قوله العام) هو
محبوب من يوم العلم بالدخول (قوله وهل المحكم) أي وهو أن دخل ولها بالزوج مسقط لحضنتها
(قوله ويسكت دون العام) أي من يوم العلم وإن كان العام كاملا أو أزيد من يوم الدخول (قوله
مالم يتأيم) أي تطلق أو يموت زوجها الذي قد دخل بها (قوله قبل قيامه) أي قيام من له الحضنة
بعدها (قوله أو يكون الزوج الذي دخل بها محررا الخ) حاصله أنه إذا كان الزوج الذي دخل بها
محررا للمحضون سواء كان له حق في الحضنة أولا أو كان له حق في الحضنة وكان غير محرم فلا تسقط
حضنتها بدخوله (قوله كالحال للمحضون تزوجه المحضنة) أي السكينة من قبل أبيه (قوله
كتاب العلم) أي وكالوصى على الأولاد (قوله التقريب) أي الولد المحضون (قوله محررا) أي كما
لوتزوج العلم بأم المحضون أو ببنته المحضنة له أو بتزوج خاله بجداضته من قبل أبيه وقوله أو غيره أي
كان بتزوج ابن العم بجداضته أو خالة أمه المحضنة له (قوله في سب مسائل) الأولى في سبع مسائل
مبدأها قوله أولا قبل الولد غيرها وآخرها قوله في أرضية روايتان (قوله أولا قبل الولد) أي

فاذا تزوجت الحاضنة برجل اجنبي من المحضون ولم يتقبل الولد غيرها فانها تبقى على حضانتها
 ولا تستقطب وظاهره كان المحضون رضيعا وغيره واختاره عجمي وقهره الشيخ احمد على الرضيع وكذا
 بن حيث قال اولم يقبل الولد غير امه اى وهو رضيع كافى التوضيح (قوله عند امه الخ) اعلم ان مفاد
 النقل ان عدم سقوط الحضانة في هذه المسئلة مخصوص بالام فلو كانت الحضانة للجدة ثم تزوجت
 وامتنعت المربية ان ترضعه عند الحائلة وقالت لا ارضعه عند الحائلة بل ارضعه عندى او عند
 الجدة فان هذا لا يوجب استمراؤها والحضانة للجدة بل تنتقل للحائلة تأمل اه تقر برشيخنا عدوى
 (قوله غيرها) اى غير الحاضنة التى تزوجت بالاجنبي (قوله بأن كان) اى ذلك الغير غير مأمون
 او كان ذلك الغير حائزا او كان غائبا (قوله او كان الاب عبدا الخ) يعنى ان المحضون اذا كان
 عبدا وامه حرة وتزوجت برجل اجنبي من المحضون فان الولد يبقى عند امه ولا يتزع منها ومثله
 ما اذا كانت الام عمرة مملوكا كانت امه سواء كان ولدها المحضون حرا او عبدا (قوله والا انتقلت له)
 اى والابان كان قائما بهما مع قدرته على الحضانة انتقلت الحضانة عن امه لايه (قوله اما وغيرها)
 ما ذكره من ان الروايتين في الام وغيرها وظاهرهما لابن عبد السلام والتوضيح والصواب انهما
 في الام خاصة كما يدل له كلام ابن ابي زندين والنجاشي ومعين المحكم وغيرهم انظر طفي وبن
 (قوله وعدم سقوطها) اى وتقدم حينئذ يمكن (قوله روايتان) اى عن مالك والرواية بعدم
 السقوط بها وقعت الفتوى وحكم بها ابن حديد وابن عرفة والتلثاني وقال صاحب
 الفائق انها اربى لان حق الوصية لا تسقطه الزوجية اهتن وعلم ان الروايتين جاريتان في الوصية اذا
 تزوجت ولو قال الاب في ابصائه ان تزوجت فتنزروهم منها لانه لم يقبل فلا وصاية لهارواه محمد انظر
 عقب (قوله وشرط الحاضن) اى شرط ثبوت الحضانة للحاضن سواء كان ذكرا او انثى ان لا يسافر
 الخ وحاصله ان شرط ثبوت الحضانة للحاضن ان لا يسافر الى حرم محضون حرسه فنقله ستة بردقان
 سافر الى السفر المذكور كان له اخذ المحضون من حاضنته ويقال لها اى محضونك ان شئت
 واحترز بقوله ولى حرمها لو كان الولي للمحضون عبدا او اراد السفر فانه لا يكون له اخذه معه ويبقى
 عند حاضنته لان العبد لا قرار له ولا مسكن واحترز بالولد المحرم من الولد العبد اذا سافر وليه فلا
 يأخذه معه لان العبد تحت نظريته اى مالك امره لا سفر (قوله اى من له ولاية على الطفل
 اعم الخ) تفسير الولي هنا بما ذكره الشامل لولاية المسائل وولاية العوبة هو ما قاله الشيخ سالم وقال عجمي
 المراد به خصوص الاب واختاره شيخنا العدوى ما قاله الشيخ سالم (قوله لارقيق) اى فلا يسقط سفره
 حق الحضانة سواء كانت الحاضنة حرة او امه لانه لا قرار له اذا لم يكن له وقد يباع (قوله وان
 رضيعا) وبالعقبة في المفهوم اى فان سافر الولي المحرم من الولد المحرم السفر المذكور سقط حقه من
 الحضانة وبأخذه وليه معه ولو كان الولد رضيعا على المشهور وقيل لا يأخذ الرضيع بل انسابا اخذ
 الولد اذا ائتمروا وقيل لا يأخذه بعد انقطاع الرضاع (قوله غير امه) الاولى غير حاضنته لان مثل
 الا غير امه الحضانة كما تقدم (قوله او تسافر هي) يعنى انه يشترط في ثبوت حضانة الحاضنة
 ان لا تنحرف عن السفر المذكور عن المولى المحضون المحرفان سافرت السفر المذكور سقطت حضانتها
 وكان له اخذها منها (قوله ونحوها) اى كسفر التجارة والسفر لطلب ميراث او حق (قوله بل تأخذ
 معها) اى اذا سافرت وقوله ونحوها اى كسفرها الى بلادها اى اذا سافرت ولا تستقطب حضانتها وظاهره كان
 السيفر ستة برداق او اكثر وهو ما قاله عجمي وتبعه عقب وقال الشيخ ابراهيم القفاني ان كان
 السفر ليس سفر نفقة فلا تسقط حضانتها لكن لا تأخذ الولد معها الا اذا كان السفر قريبا كبريد

لان بعد فلا تأخذه وان كانت حضانتها باقية وتبعه خمس على ذلك واقدمه شيخنا العدوى واعلم
 انها اذا سافرت لكتجارة واخذت الولد معها حتى الولد في النفقة باق على الاب ولا تسقط نفقته عن
 ابيه بسفره معها على ظاهر المذهب كما في عيني (قوله وحلف) راجع للمفهوم اى فان سافر الولي
 لنفقة اخذته وحلف وان سافرت الحاضنة لكتجارة اخذته وحلفت فهو مرتبط بكل من الولي
 والحاضنة ولذا قال الشارح وحلف من اراد السفر من الولي والحاضنة وظاهر المصنف ان من اراد
 السفر منهم ما يحلف مطابقا اى واه كان منهم اولا كما ارضاء عيم وتنت والشيخ الموقيل انما يحلف
 المتهم دون غيره واستحسنه بهض القرويين وارتضاء المواق هذا لولم ينسب ابن عرفة لزوم الميمين لا
 لابن المنبدي ونسب الاكتفاء بمجرد دعوى الاستيطان دون عيم ابن يونس وبجاعة مع ظاهر
 المدونة وحينئذ فانظر كيف يعدل المصنف عن قول الاكثر لذكر في المواق عن التيملي ما يفيد
 ترجيح القول بالميمين اه بن (قوله وابق المضاف اليه مجرورا) فاندفع ما ياتى من الاول للمصنف
 ان يقول وظاهر ما يريد ان المتي برفع بالالف (قوله وظاهر ما يريد) يعنى ان ظاهر
 المدونة ان سفر البر يدين يكون كافيا في قطع الحضانة اذا سافر الولي وسافر الحاضن (قوله ان سافر
 لامن وامن في الطريق) هذان الشرطان اى كون السفر موضع مأمون ولامن في الطريق
 يعتبران ايضا في سفر الزوج بزوجته وبرزاد عليهما كونه مأمونا في نفسه وغير معروف بالاساة
 عليهما وكونه راو كون البلد الممتثل اليها قرية بحيث لا يخفى على اهلهما خبرها فيها وان تكون تلك
 البلد تقام فيها لا محكم فاذا وجدت تلك الشروط وطلب الزوج السفر بزوجته قضى له بسفرهما معه
 وان تخلف شرط منها لا يخبر على السفر معه (قوله سفرته لكتجارة) راجع للولي والحاضنة على
 سبيل اللف والشرط المرتب اى ان محل كون الولي يأخذ الولد من الحاضنة اذا سافر ستة برده سفرته
 ان كان سفره موضع مأمون وبأمن على نفسه وعلى الولد المحضون في الطريق والا فلا يأخذها منها
 ومحل كون الحاضنة اذا سافرت الستة برده لكتجارة لا ينزع الولد منها اذا كان سفرها موضع مأمون
 وكان يؤمن عليها وعلى الولد معها في الطريق والآنزع الولد منها (قوله وامن كل في الطريق) اى
 ولو بحسب غلبة الظن على المعتد فلا يشترط خصوص القطع بالامن اه عدوى (قوله والامن ينزعه
 الولي) اى اذا اراد السفر وقوله ونزع من الحاضنة اى اذا ارادت السفر لكتجارة (قوله ولو كان
 فيه بحر) مبالغة في اخذته اذا اراد السفر لكتجارة اى اذا اراد السفر لنفقة وكان ستة برده وكان له
 اخذ الولد ولو كان في الطريق بحر وكذلك الحاضنة اذا سافرت لكتجارة كان لها اخذته ولو كان
 في الطريق بحر ورد المصنف لمولى من قال لا يأخذ الولي اذا سافر ولا الحاضنة الا اذا لم يكن في
 الطريق بحر فان كان فيها فلا يمكن واحد منهما من اخذته (قوله على الاصح) اى خلا فلن قصر
 اخذته على البر (قوله ثم استثنى من مفهوم قوله الا ان يسافر ولي) اى فكأنه قال فان سافر الولي
 السفر المذكور لنفقة سقطت حضانتها وكان لولى اخذته منها الا ان يسافر هي معه (قوله فلا تسقط
 حضانتها بسفره سفرته) اى ولا تمنع من السفره ما اذا ارادته (قوله لافل) ان لان كان يسافر
 الولي سفرته اقل من ستة برده فلا يأخذها منها ولا ان كان سفرها سفرته اقل من ستة برده لا تمنع
 الحاضنة من اخذتها والسفر به اذا تسقط حضانتها بذلك السفر (قوله لمن سقطت الحج) اى
 سواء كانت اما داخرا بها بل الحق في الحضانة باق لمن انتقلت له فان اراد من له الحضانة رد المحضون
 لمن انتقلت عنه الحضانة فان كان للام فلا مقال للاب لانه نقل لها هو فضل وان كان الرد لاحتمالها
 مثلا فلا لب المنع من ذلك فعول المصنف ولا تعود اى جبراعلى من انتقلت له بتزويجها ما لو سلم لها

المحضنة من يستحقها بعدها فانها تعود لها لكن تارة يكون للاب مقال وتارة لا يكون له (قوله
 او بعد فسخ الفاسد الخ) يعني ان المحضنة اذا سقطت حضانتها بالتزويج واخذ الولد من بعدها في
 الرتبة ثم ظهر ان النكاح باسدى فسخ لاجل ذلك وقد دخل بها فان حضانتها لا تعود وهذا اذا كان
 النكاح محتلفا في فساد فاسد او كان مجمعا على فساد ودرء الحمد اما لو كان الفسخ قبل البناء مطلقا الى
 سواء كان فسادا محتلفا فيه او متفقا عليه او كان بعد البناء وكان النكاح مجمعا على فساد ولم يدرء الحمد
 فان المحضنة تعود لها والنكاح باسدى ان فسخ الفاسد ان كان قبل البناء فان المحضنة تعود كان ذلك
 النكاح محتلفا في فساد او متفقا على فساد كان يدرء الحمد اولا وكذا ان كان فسخه بعد البناء وكان
 مجمعا على فساد ولم يدرء الحمد كان المحضنة باسدى والمحرم مع علمه بالحكم واما ان كان فسخه بعد البناء وكان
 مجمعا على فساد ولم يدرء الحمد كان المحضنة باسدى والمحرم مع علمه بالحكم واما ان كان فسخه بعد البناء وكان
 البناء بها فان المحضنة لا تعود لان فسخ نكاحها كطلاقها من النكاح الصحيح قال ابن يونس وهو
 الاصول وغيره من المؤلفين بالارجح برباعى عادته فقوله على ارجح خاص بهذه المسئلة لان ترجيح
 انما وقع فيها دون ما قبلها وقيل انها اذا تزوجت وسقطت حضانتها ثم فسخ نكاحها الفاسد فان
 حضانتها تعود لان المصدوم شرعا كالمدوم حسا كان الفسخ قبل البناء او بعده محتلفا في فساد
 او مجمعا عليه كان يدرء الحمد لا (قوله او بعد الاسقاط) اي لا غير بعض او غير بعض (قوله
 بعد وجوبها للمالح) هذا شامل لما اذا سقطت الام حضانتها للاب بعد طلاقها واسقاطها له وهي
 في عصمتها لان الحق لها وهو ما زواجان كما تروى شامل لما اذا سقطت المحضة حضانتها بعد ان اسقطت
 بنتها حضانتها في مقابلة خلعها لان اسقاط الام حضانتها في مقابلة خلعها لا يسقط حق المحضة فاذا
 اسقطت المحضة بعد طلاق بنتها صح الاسقاط لانه اسقاط لشيء بعد وجوبه الا ان المعتمد انه اذا
 اسقطت عن له المحضنة حقه فيها انتقل الحق ان يلبه في الرتبة لانه اسقط له واما ما اسقطت حقه من
 المحضنة قبل وجوبها للمالح يسقط حقه على المعتمد كما لو خالعه على اسقاط حضانتها وقد اسقطت
 المحضة او الخالة حقه قبل خلعها عنها او اختها (قوله فاذا زال العذر عادت المحضنة بزواله) اي
 ما لم تتركه بعذر زوال العذر فلا تأخذه من هو في يد الولد من هو عندها وبشيء عليه
 نقلته من عندها (قوله اولوت المحضة الخ) يعني ان زوجا ودخل بها وزوجها واخذت
 المحضة الولد ثم فارق الزوج الام وقد ماتت المحضة او تزوجت والام خالصة من الموانع فهي احق من
 بعد المحضة وهي الخالة ومن بعدها كذا قال المصنف وهو ضعيف والمعتمد ان المحضة اذا ماتت انتقلت
 المحضنة لمن بعدها كالخالة ولا تعود للام ولو كانت متاعمة (قوله والام مثلا خالصة) انما اشار الشارح
 الى انه لا يهضم للمحضة ولا للام ولا للموت ايضا وحيث فلو قال المصنف اولكوت من انتقلت اليه
 المحضنة وقد دخل من قبله كان اشمل (قوله اولتأبها الخ) يعني ان المحضنة اذا تزوجت ودخل بها
 ثم طلقها ومات عنها قبل ان يعلم من تنتقل المحضنة اليه بتزوجها فانها تسقط للمحضنة ولا
 مقال لمن بعدها ومفهوم قوله كبل علمه انه اذا علم من بعدها تزوجها وسكت عن اخذ الولد عاما
 او اقل ولم يرقم حتى تأتت لم ينزعه منها ولا مقال له وماتت لم ينف في قوله الا ان يعلم ويسكت العام
 اي فليس له انتزاعه منها فان سكت اقل من العام كان له انتزاعه فقيما اذا لم يتأتم فال موضوع
 يختلف كذا ذكر عجم وهو الصواب وقال الشيخ احمد اذا علم من بعدها فلا مقال له ان علم وسكت
 العام والا فله مقال فان مفهوم كلامه هنا يقيدها بماتت بحيث يقال مفهوم قبل علمه انها اذا تأتت بعد
 علم من انتقلت اليه المحضنة وسكوته كان له انتزاعه ان كان السكوت اقل من عام والا فلا وفيه ان

موضوع الحلين مختلف فكيف يقيد أحدهما بما في الآخر (قوله وليس للأب أي يقول الخ) أي
 فإذا طاب ذلك فلا يجاب له (قوله ولا اختصاص) أي أن الحاضنة تقتضي بذلك وهذا لا يتناقض
 وجوبه عليها (قوله وأما) أي فيعطى نفقة كثيرة بحكمة أو شهراً أو لوله ونحوه أي فيعطى نفقة
 قليلة كيوم أو يومين (قوله فذهب المدونة الخ) هذا الكلام أصله الخ وتبعه عقب وشارحنا
 وسيأتي لك ما ليس به (قوله فيما يخص الطفل) أي بأن يجعل نصف أجرة المسكن مثلاً على أبي
 المحضون ونصفها على المحاضن أو ثلثها مثلاً على أبي المحضون وثلثها على المحاضن والعكس (قوله
 وقيل) توزع على الزورس فقد ظهر لك بما قاله الشارح أن الخلاف فيما يخص المحاضن من المسكن
 وأما ما يخص المحضون منه فعلى الأب باتفاق الأقوال المذكورة وسيأتي لك أقوال أخرى ذلك (قوله
 يمكن رجوعهم الخ) أي وهو بن وقت ما في التوضيح وغيره في بن مانعه بل التبعي فيما
 يلزم الأب للولد مانعه وكذا يلزمه الكراعى من مسكنه وهذا هو القول المشهور المأثور به المذكور في
 المدونة وغيرهما معنون ويكون عليه من الكراعى قدر ما يستجد المحاكم وقال يحيى ابن عمر السكني
 على قدر الجاهل اه نقله المؤلف وقد أضاف أن قول معنون تفسير للمدونة كما فهمه المصنف في توضيحه
 ونصه والمشهور أن على الأب السكني وهو مذهب المدونة خلافاً لابن وهب السائل أن أجرة المسكن
 على الحاضنة وعلى المشهور فقال معنون تكون السكني على حسب الاجتهاد وعزاه لابن القاسم
 في الديلمية وهو قريب لما في المدونة يقال يحيى ابن عمر على قدر الجاهل وروى لاشئ على المرأة
 حيث كان الأب موسراً وانها على الموسر من الأب والحاضنة وحكى ابن بشير قولاً بأنه لاشئ على
 الأم من السكني اه فقول التوضيح وحكى ابن بشير قولاً الخ صريح في أن القول بكون السكني كاملاً
 على الأب هو الضعيف لما قبل المذهب المدونة لأنه مذهبها فيبطل به ما ادعاه عقب تبع الشيخ من
 ضعف ما لمعنون وجعل ما حكاه ابن بشير هو المشهور وأنه مذهب المدونة انظر بين قول
 التوضيح وانها على الموسر من الأب والحاضنة معناه أن الحاضنة إذا أسرته دون الأب لم يكن على
 الأب سكني على هذا القول وإن أسرا الأب دون الحاضنة لم يكن على الحاضنة شيء من أجرة السكني
 (قوله ولا شيء لمحاضن لاجلها) أي لاشئ له من نفقة وأجرة وهذا قول مالك المار جوع
 إليه وبه أخذ ابن القاسم الخ لا يتفق على الحاضنة من مال التلام
 والخلاف إذا كانت المرأة غنية أما الفقيرة فينقضي عليها من ماله
 لأجل فقرها لا للحضنة انظر طي اه بن (قوله زيادة
 على السكني) أي من نفقة وأجرة حضانته وهذا
 لا يتناقض له السكني (قوله لاجلها) هذا
 نصريح بما علم من تعليق الحكم
 بالوصف وهو المحاضن
 واقعه أعلم بالصواب
 وإليه المرجع
 والمآب
 آمين
 ثم
 ثم الجزء الثاني ويليها الجزء الثالث أوله باب البيوع

